الفوائد والقواعد

عمر بن ثابت الثمانيني
المتوفى سنة ٤٤٢هـ

دراسة وتحقيق
الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة

مؤسسة الرسالة


بسم الله الرحمن الرحيم


الفوائد والقواعد

بسم الله الرحمن الرحيم

غاية في كلمة

مؤسسة الرسالة

للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة
شارع حبيب أبي شهلا
بناية المسكن
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠
بيروت - لبنان

Resalah Publishers

Tel: 319039 - 815112
Fax: (9611) 818615
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

الطبعة الاولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م



الحمدُ لوليّ الحمد، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين

كنت أحس برغبة لازمتني وأنا أنظر في مصنفات النحو بوجوب القيام بتحقيق ما تيسر من المخطوطات وفاء بما في الذمة من عهد مِمّا خلفته المقادير في أيدينا من تراث أحبار أمتنا العربية.

ومَنْ أولى بإلقاء السمع والاستجابة لهذه الدعوة والقيام بهذا الجهد من ذوي التخصص باللغة العربية؟ وصدّقتُ الدعوةَ ولبّيتُ النداءَ.

وقد شدَّ من حماستي لهذه الاستجابة الثأر لهذا التراث وأنا أنظر عن كثب وقد تنكر له أهلوه، فإذا بهم أعداؤه تشيح عنه وجوههم، شحيحين معرضين عنه، منكرين له، مستهزئين به، زاهدين فيه.

وحرصت على أن أجد كتاباً مخطوطاً جامعاً لعلم النحو الذي أحببته، ورغبت فيه، ونشأت عليه، وإذ بي أعثر على كتاب ما كنت أرقبه، له أهميته وقيمته من جهات شتى فهو ضارب في القدم، بعيد الغور في الزمن، فمؤلفه عالم من أبناء النصف الأول من القرن الخامس الهجري من قرية (الثمانين) إحدى قرى الموصل هو عمر بن ثابت الثمانيني جمع فيه من الفوائد والقواعد ما أحاط به جوانب هذا العلم مع اعتناء دقيق بجمع المسائل وترتيبها، وتفصيل أحكامها.

هذا الكتاب هو من إحدى ذخائرنا المشتتة في مجاهل الآفاق مما دالت عليها الأيام ففرقتها بيد عسراء رمت بها في أطراف بلاد نائيات، فإذا هي رهينةُ القيد الثقيل تشكو العزلة في مخابئها، وطول الحبس في خزائنها، تخشى المحن، وعوادي الزمن، تندب من يفكّ منها الأَغلال، ويمسح عنها غبار النسيان.

وقفت عليه مخطوطاً فأكبرته، وخشيت عليه عوادي الزمن بعد أن سلم منها خلال ما يقرب من عشرة قرون، وكم من مثله قد طوته الليالي فأمسى أثراً بعد عين، وهذا ما حفزني إلى الاستمساك به، والعضّ بالناجذ عليه، إذ لم يحقق للثمانيني كتاب قبله.

والكتاب قد حفظ في ثلاث نسخ مخطوطة، أقدمها نسخاً من مصر عام ٥٩٦هـ، والأخرى من المدينة المنورة عام ٦٥٦هـ، وأحسنها الثالثة من مكتبة نور عثمانية من اسطنبول، ولم تذكر قوائم المخطوطات غيرها.

وبعد أن أتممتُ تحرير الكتاب وتحقيقه قدمت بين يديه دراسة اشتملت على حياة المؤلف ودراسة مضمون الكتاب، وقد اصطحبته ليالي طوالاً في عزلة وخلوة جاثياً على الركبة، مستنداً على المرفق، أنظر في مبناه، وأدرس محتواه ومعناه، وقد أفضت في عرض مسائله ونقدها وتمحيصها حتى جمعت من ذلك ما يكاد يطغى على حجم الكتاب، ثم كان لابد من اختصارها فأجملتها على كره ومضض حسب مشيئة الحال، ثم وضعتها على بدع من الترتيب، ودقة في التنسيق، وصورة من التنظيم الدقيق، وبدأتها بإضاءة عن حياة الثمانيني، بنيتها على أصلٍ من بضعة أسطر هي كل ما ورد في مصادر سيرته، وتظنيت الحديث عن ثقافته ومذهبه النحوي من كتابه (الفوائد).

وتناولت في دراسة الكتاب مصادر الثمانيني ومنهجه وأسلوبه وشواهده وما أورد من لهجات العرب وما اهتم به من قواعد الإملاء وما عرض من الألقاب والحدود ولا سيما حد الهمزة والألف وحروف المدّ واللين وألقاب البناء والإعراب والعامل والعلّة وظواهر العربية وسبل تعليلها بالعلوم العربية.

وقد جمعت شيئاً من آرائه التي انفرد بها للاستدلال على منزلته، ومدى علمه وسعة معرفته حتى إنه ليعد من مصاف النحاة المجتهدين، فلئن كان سيبويه قد عرف بـ(الكتاب)، فإنا قد عرفنا الثمانيني بـ (الفوائد والقواعد).

وكشفت على ضوء هذا الكتاب عن الحالة العلمية التي ازدهرت في تلك الحقبة من الزمن، في مطلع القرن الخامس للهجرة.

ومن أهم النتائج التي أحس بأهميتها والتي وقفت عليها وأنا أقارن بين نصوص الكتاب ونصوص غيره من الكتب مع شرح المفصل لابن يعيش، فأيقنت أن ابن يعيش كان يملك نسخة من كتاب (الفوائد)، وأنه كان يعتمد عليه في شرحه للمفصل، بل كان يسطو على ألفاظه وأمثلته وتعليله فينسخها، بل إنه سطا على كثير من عباراته فسلخها، ولكنه ما أشار إلى ذكره قط، وهذه نتيجة تستحق الإفاضة في درسها.

ولما كان النقد هو المرآة الصافية في إجلاء الحقيقة كان لابد من ذكر شيء مما وقع فيه من أوهام، وما يلزم من الاستدراك عليه.

هذا وقد اتبعت في تحقيقه منهج من ارتضيته من المحققين إذ لا تزال المناهج مختلفة في هذا الفن، كل يرى مالا يراه غيره.

وقد بينت منهج التحقيق الذي اتبعته مفصلاً في مطلع الدراسة. ثم في نهاية العمل أدنيت للقارئ قطوفه وجناه فذيلته بفهارس للأيات، والأبيات، وغرائب المفردات، وأعمال أخرى مما هي مسطورة في مقدمة الكتاب.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً زكياً تقرّ بمرآه عيون الباحثين.

والحمدُ للهِ ربّ العالمين

الثمانيني

نسبه ونسبته وسيرته

الموصل ـ وثمانين*

الموصل مدينة عتيقة في الحضارة، عريقة في العلم والمعرفة، وهي إحدى قواعد الإسلام ومعاقلها العتيدة، استوطنها العرب بعد تحريرها سنة (١٦هـ) فنمت وازدهرت فيها مجالس العلم، وانتشرت حلقات الدرس، وكثر فيها العلماء في التفسير والقراءات والحديث والفقه والأدب واللغة.

وكان للنحو فيها النصيب الوافي منذ أن قدم إليها (مسلمة الفهري) أحد أئمة النحو المتقدمين، فالمنصور لما تولى الخلافة سنة (١٤٥هـ) بعث ابنه جعفراً والياً على الموصل، فقدمها ومعه مؤدبه وشيخه مسلمة الفهري، وكان مسلمة هذا قد تلقى النحو على خاله عبد الله بن أبي إسحاق، فاختاره المنصور مؤدباً لابنه لجلال قدره وسعة علمه، فلما وصل الفهري الموصل وأقام فيها حولاً تفقد عقله وتبين بدنه وقوته فوجد في ذلك بيناً فاختار الموصل مستقراً له، وبقي فيها يدرس النحو في حلقاتها، وهو معدود من الطبقة الرابعة من طبقات النحويين البصريين.

ومرت سنوات حتى مطلع القرن الرابع وفي هذه المدة ظهر من النحاة في الموصل (أحمد بن محمد) الذي عرف بالأخفش، فلزمه ابن جني (٣٠٢ ـ ٣٩٢هـ) وتتلمذ

(*) هذا قبس مأخوذ من المصادر التاريخية في وصف الحالة العلمية في الموصل. وللمستزيد أن يراجع التفصيل في مظانه وهي في جملتها كثيرة جداً، نذكر منها ما يأتي منسوخاً بحسب تواريخه: عيون الأخبار ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، المسالك والممالك ـ ابن خردا ذبه (ت ٢٨٠هـ)، تاريخ الموصل ـ الأزدي (ت ٣٣٤هـ)، أحسن التقاسيم ـ المقدسي (ت ٣٨٠هـ)، لطائف المعارف ـ الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، معجم ما استعجم ـ البكري (ت ٤٨٧هـ)، رحلة ابن جبير (ت ٦١٤هـ)، معجم البلدان ـ ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الروض المعطار ـ الحميري (ت ٩٠٠هـ)، وقد استوفي الكلام على مدينة الموصل تاريخاً وحضارة في موسوعة الموصل الحضارية التي أصدرتها جامعة الموصل سنة ١٩٩٢م في خمسة أجزاء.

عليه وقرأ عليه النحو والصرف حتى نبه ورسخت فيه قدمه، وصار موضع الإعجاب والتبجيل، فتصدر للتدريس والإملاء وأحاط به التلاميذ مشغوفين به، ينهلون من علمه، وينسجون على منواله، ويقتفون أثره، وينقلون عنه آثاره. وقد وصل النحو في الموصل في حقبته إلى ذروته، فوفد إلى مجالسها العلماء والمتعلمون، وكثر الالتجاء إليها من القرى التي في أطرافها مما دنا منها أو نأى عنها يقيمون بها آمنين مطمئنين.

وكان في طرف من الموصل في شمال جزيرة ابن عمر وعند سفح جبل الجودي قرية يدل مسماها على غرابة من غرائب التاريخ الغائر الغابر في القدم، فقد قيل: إنها مرسى سفينة نوح -عليه السلام- بعد انتهاء الطوفان، وتذكر المصادر التاريخية أن أصحاب السفينة كانوا ثمانين إنساناً، نزلوا بهذه البقعة واستوطنوها فسميت بعدتهم (الثمانين)[1]. وهي أول مجمع للسكن بعد الغرق ومن الجدير بالذكر أن هذه القرية واقعة الآن في جنوب الأراضي التركية بحسب رسوم الحدود المعاصرة، وهي تقابل (بازبدي) الواقعة في الأراضي العراقية، ويسميها أهلها باللسان الكردي (هشتيان) بمعنى: ثمانين، وتحيط بها قرى تدل أسماؤها على مهبط نوح - عليه السلام - حقاً في منطقتها، ومنها قرية (درناخ) ومعناها (دور نوح)، أي قريته. وكان ابن حوقل (ت ٣٨٠هـ) قد أثبت (الثمانين) في خريطته لصورة جزيرة ابن عمر[2] في أيامه.

في هذه القرية ولد أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله والثمانيني نسبة إليها، ومن العجب أن مصادر سيرته قد أوجزت الكلام عنه، فلم تحدد عام مولده، ولم تذكر من تفاصيل حياته وأطوار نشأته وسبل تعلمه وثقافته شيئاً ذا بال، فرأينا من الأفضل الإعراض عما يتبعه الكاتبون من اتباع الأوهام باستنتاج مالم تثبته المصادر يقيناً كمحاولتهم تحديد سنة الرجل -أي رجل- أو سني حياته مع من لقيهم أو من أخذ عنهم وأخذوا عنه، وفي هذا اصطناع لقضايا يحيط بها الشك والوهم والتخيل الذي لا يغني حقيقة العلم شيئاً، ولا عجب فكم من أمثاله علماً

---

(١) معجم ما استعجم ١/٣٤٤؛ ينظر: الروض المعطار ١٥٠، المرشد إلى مواطن الآثار ١١٦.

(٢) صورة الأرض ١٨٩.

وأدباً وتصنيفاً قد طوته يد الأيام فلم نقع له –من ثمّ– على آثار وأخبار تكفي في التعريف به.

ومع هذا الغموض الذي اكتنف حياة هذا الرجل لدينا فإن نصوص المصادر تكاد تتفق على أنه كان منذ صغره ضريراً، ثم يكون الانتقال الوشيك إلى ذكر سيرة عابرة لعقود متأخرة من عمره، فبينما هو مولود في قرية (الثمانين) في السنة المجهولة لولادته إذا هو يعلم في بغداد في جانب الكرخ، ثم يتوفى في الموصل في سنة لاحقة سنذكرها في موضعها من هذا البحث.

ولم تذكر المصادر له صحبة للعلماء، مكتفية بأنه كان أحد أئمة العربية، وأنه كان إماماً فاضلاً قيماً يعلم النحو عارفاً بقواعده، ماهراً في صنعته. وقد بدا لنا الرجل غير لصيق بمجتمعه من حبه للعزلة أو من آفة بصره التي أبعدته عن كثير من المسالك في المجتمع غير مسالك التعليم، ولكنه في الوقت نفسه –بحسب ما ظهر لنا– كان مقلاً في ملازمة الشيوخ والتلاميذ، فكُتب السير لا تذكر له إلا شيخاً واحداً، وتلميذاً واحداً، وقريناً واحداً، أما شيخه فهو أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، وأما تلميذه فهو أبو المعمر يحيى بن طباطبا العلوي الحسيني (٤٧٨هـ) وأما قرينه فهو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرهان الأسدي (ت ٤٥٦هـ)، وكان الثمانيني وقرينه هذا متعارضين، فهو يقرئ عوام الناس، ويأخذ أجراً على التعليم، وابن برهان يقري خواصهم، ولعل العوام قد اختاروا الثمانيني لدماثة خلقه، وتواضعه وتمكنه في علمه وهيمنته علي النحو وقدرته على تيسير مسائله وتذليل صعابه وتقريبه إلى سائليه، وهذا أمر لا يتيسر لكل عالم.

ثقافته ومذهبه النحوي

ليس لدينا من الأخبار والمعارف ما نصور به ثقافة الثمانيني غير مادة كتابه «الفوائد والقواعد» الذي نوطئ لتحقيقه بهذه الدراسة، وقد وجدنا فيه كلاماً دالاً على سعة اطلاعه في علوم اللغة كعلم الأصوات، ودلالة الألفاظ، واللغات ولهجات القبائل، وتدلّ شواهده التي وثق بها كلامه على ما أحاط به من علم وما اختزنه من محفوظ، فقد بلغ ما استشهد به من القرآن الكريم (٤١١) آية مبيناً أوجه القراءات في

أكثرها، ومن الشعر (٢٨٧) بيتاً غير المكرر منها، ناهيك عن استشهاده بالحديث وبما جرى من الأقوال والأمثال مما هو متداول في مصنفات النحاة وآثارهم.

أما آراء النحاة ومسارد أقوالهم في كتابه فدالة على معرفة واسعة بالتراث النحوي، ولا يخفى علينا من وراء عباراته ما يكشف عن معارفه، فالأحكام معللة لديه بمصطلحات أصول النحو كالقياس، والاستحسان، والتعادل، والتقاص، وخلع الأدلة، والاتساع، فضلاً عن بيان العلة والعامل فيها، وربما كان يعللها بالمسائل الفقهية، وبمفاهيم علم الوضع، وعلم الأصول وعلم دلالة الألفاظ.

ولا يعزب عنا مذهبه العام في الدرس النحوي، فهو نحوي بصري الرؤية، تدلّ على ذلك الاصطلاحات التي استعملها والآراء التي ذكرها ونفيه لما يجيء مخالفاً لهذا المذهب وحمله في الغالب على الشذوذ، فقد قال مثلاً في نصب المضارع بـ (حتى، واللام) وهذا مالا يقوله أحد[١] مع أن الكوفيين قد قالوه[٢]. كما منع حذف حرف النداء مع النكرة واسم الإشارة ذاهباً في هذا مذهب البصريين، وقد استوفينا القول في تحقيق هذه المسألة في باب النداء[٣]، ومذاهبه هذه غير قليلة في كتابه.

وإذا كان الرجل قد أكثر القول بمقال البصريين في أغلب مسائله في الكتاب، ومن ذلك قوله في وجه إعراب التثنية والجمع: "والصحيح مذهب سيبويه أنها حروف إعراب، وليس فيها إعراب لا ظاهر ولا مقدر"[٤]، وقوله في إعراب الأسماء الستة: "فإن قيل: فهل هذه الحروف إعراب أو حروف إعراب؟ قيل له: لا يجوز أن تكون إعراباً"[٥] فإن ميله إلى المذهب البصري لم يطبع بحماس مطلق والتزام دائم بكل ما قالوه، ولعل ثقته بعلمه واجتهاده فيه قد جعلا له موقفاً في كثير من المسائل، فقد كان يقوي ما يراه، أو يفند ما لا يطمئن إليه، بما يشعرنا برصانته العلمية، وثبات قدمه في ميدانه.

---

(١) الفوائد ٥٢١.

(٢) الإنصاف ٥٧٥، ٥٩٧، شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٢٢٣، إئتلاف النصرة ١٥٣.

(٣) ينظر تفصيل المسألة في الفوائد ٤٤٤.

(٤) الفوائد ١٤١.

(٥) الفوائد ١١٥.

ويكاد القارئ الذي يسبر غور معرفته النحوية يحس بأمانته ودقته العلمية وهو يعرض الآراء مسندة إلى ذويها من أئمة العربية من قبله، ومنهم عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) والخليل (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) ويونس (ت ١٨٢هـ) وقطرب (ت ٢٠٦هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨هـ).

ولكن من العجب أنه لا يذكر آراء شيخه ابن جني مع شدة اتصاله به وقوة علاقته معه، ومن إمارات بصريته التزامه بالمصطلحات البصرية التي لم يخرج عنها إلا قليلاً. فقد سمى اسم الإشارة (مبهماً) فقال: "ومثال المضاف إلى الإسم المبهم: دار هذا، وزوج تلك، وغلام أولائي"[1] بيد أنه أطلق هذا المصطلح أيضاً على الاسم الموصول فقال: "ويجوز تشديد نون التثنية في المبهم كله، هذان، وتانّك، واللذان، واللتان"[2].

وربما ذكر رأي البصريين بما يشعر القارئ أنه ليس منهم كقوله مثلاً: "والتأنيث عند البصريين إنما وقع بالتاء، فإن وجدت في كتبهم يقولون ما أنث بالهاء فذاك مجاز لا حقيقة، وإنما حملوا هذه العبارة على الخط والوقف لا على الحقيقة"[3].

أما تفرده بالرأي فقليل، وكثيراً ما كان يميل إلى رأي فيرجحه، أو يرد على آخر فيضعفه، أو يستدرك رأياً قد وهم فيه غيره كقوله: "واعلم أن قوماً قد أدخلوا في باب التعجب (هو أفعل منك)، و(هو أفعل الناس)، وهذا غلط، وإنما للتعجب لفظان: ما أفعله وأفعل به وهما فعلان"[4].

ومثل هذا الصنيع يجعلنا ندرك كونه نحوياً محققاً لا ينقل آراء الناس على علاتها مقلداً أو مكتفياً بمؤونة النقل فقط، ففي كتابه من خصائص شخصيته الفكرية شيء غير قليل.

---

(١) الفوائد ٣٩٤. (٢) الفوائد ٤٣١. (٣) الفوائد ٦١٢. (٤) الفوائد ٥٦١.

آثـــاره

يتبين لنا من مصادر سيرة الثمانيني أنه كان مقلاً في التأليف، ولا ريب في أن انشغاله بالتعليم واتخاذه مسلكاً لرزقه قد صرفه عن التأليف، وكل ما ذكر من آثاره :

١ـ (الفوائد والقواعد) وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً –إن شاء الله– .

٢ـ (المفيد في النحو) كذا سماه ياقوت[١]، ومن المصادر ما جعله "المقيد" بالقاف[٢]، وإذا صح أنه المفيد فهو قريب من (الفوائد) كما سنذكر ذلك في موضعه.

٣ـ (شرح اللمع) كذا ورد ذكره في المصادر، والمراد "اللمع في النحو" لابن جني، فليس ثمة لمع مشهورة في النحو غيره، ومع هذا فقد وهم ابن خلكان في وصف هذا الكتاب، فبعد أن ذكر أن الثمانيني شرح كتاب "اللمع" لابن جني قال: "وكتاب اللمع في التصريف لابن جني أيضاً"[٣].

٤ـ (شرح التصريف الملوكي) لابن جني[٤]. (موجود ومحقق) بتحقيق إبراهيم العميمي

وليس بين أيدينا من هذه الآثار إلا كتاب "الفوائد والقواعد" وحسبنا منه أنه قد كفانا في معرفة مؤلفه بقدر ما نحتاج إليه في هذه الإضاءة لسيرته وجهده النحوي مفكراً ومؤلفاً.

ولسنا نقطع بأن هذا الكتاب هو "شرح اللمع" نفسه، وإن كان الرجل قد ترسم فيه أبواب "اللمع" على ما سنفصل القول فيه لاحقاً، فقد خلا متنه الذي بين أيدينا من أية إشارة تؤكد كونه شرحاً للكتاب المذكور كغيره من الشروح المصرح بها.

---

(١) معجم الأدباء ١٦ / ٥٧.

(٢) نزهة الألباء ٢٥٦، المنتظم ٨ / ١٤٦، البلغة ١٧١، بغية الوعاة ٢ / ٢١٧.

(٣) وفيات الأعيان ٣ / ٤٤٣.

(٤) نزهة الألباء ٢٥٦، معجم الأدباء ١٦ / ٥٧، البلغة ١٧١.

وفـاتــــه

تكاد تتفق المصادر جميعاً على أن الثمانيني -رحمه الله- قد توفي في خلافة القائم بأمر الله في ذي القعدة، سنة اثنتين وأربعين وأربعمئة للهجرة في الموصل[١].

وقد تردد ياقوت في سنة وفاته فذكر في موضع أنه مات في السنة المذكورة[٢]، وذكر في موضع آخر أنه توفي في سنة اثنتين وثمانين وأربعمئة[٣]، وأغلب الظن أن هذا وهم يخالف ما عليه الكثرة، ويتضح هذا إذا قرنّاه بوفاة ابن جني (٣٩٢هـ) شيخ الثمانيني، فما بين هذين التاريخين تسعون سنة، مع أن المصادر لم تذكر أن الثمانيني كان من المعمرين حتى يصح لدينا أنه ظل حياً تسعين سنة بعد وفاة شيخه.

(١) معجم الأدباء ١٦/٥٧، وفيات الأعيان ٣/٤٤٣، البلغة ١٧١، بغية الوعاة ٢/٢١٧، كشف الظنون ١٥٦٣، شذرات الذهب ٣/٢٦٩.

(٢) معجم الأدباء ١٦/٥٧.

(٣) معجم البلدان ـ مادة: ثمانين ١/٨٤.

كتاب الفوائد والقواعد

الدراسة ومنهج التحقيق

مخطوطة الكتاب

بعد رقاد يزيد على تسعة قرون من وفاة الثمانيني نهض كتابه هذا من مخبئه بعون الله لخير هذه الأمة التي يحق لها أن تفخر بما لديها من كنوز تراثها الدال على مجدها المؤثل.

وكنت قد وقفت على هذا الكتاب مخطوطاً فأكبرته وخشيت عليه ريب الزمان، وكم من مثله قد طوته دائرة الليالي فأمسى أثراً بعد عين، لاتذكر عنه الكتب إلا اسمه، فنبقى نتظنى شكله، ونتخيل مضمونه، وهذا ما حفزني إلى العناية به فعجلت على تقييده بتحريره مؤملاً نشره بعد تحقيقه.

وقد حررته عن نسخة مصورة عن نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة نور عثمانية في اسطنبول برقم ٤٦١٧ نحو، انفرد بروكلمان بذكرها بعنوان (الفوائد والقواعد)[١].

وهي نسخة كتبت بخط التعليق[٢]. وكان الناسخ لا يرمّج كلمة أخطأ فيها إلا بخط ضعيف فوقها لا يكاد يبين، وربما بقيت تلك الكلمة مقروءة يهم فيها الناظر فيظنها صحيحة في موضعها ثم لا ينصرف عنها إلا بعد تدبر وبصر مدقق من السياق.

وقد ضم غلافها فهرس ما في الكتاب وكتابات مطموسة تدل علَى من تملكها وأوقفها، ومما فيها (كان الله له ولوالديه، بجاه نبيه محمد صلوات الله وسلامه عليه

---

(١) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان ٢ / ٢٥٠.

(٢) وهو المعروف بالخط الفارسي.

سنة ١١٦٠) وفيه ختم تحته (وقف السلطان ابن السلطان السلطان أبو المكارم والمحاسن، عثمان خان بن السلطان مصطفى خان، جعل الله كتب عدالته كافية، وإجراء عدلته وافية،... الداعي الحاج إبراهيم...) إن كل مضمون هذه الصفحة لا يساعدنا على معرفة شيء من التاريخ القديم لهذه النسخة، فقد خلت من اسم ناسخها ومن تاريخ نسخها، ومكانها، والأصل المنقولة عنه مما يهمّ المشتغلين بعلم المخطوطات.

أما عدد أوراقها فتسع عشرة ومئة ورقة وجهاً وظهراً بخلاف الأخيرة التي جاءت على الوجه فقط، فجعلت مجموع الصفحات سبعاً وثلاثين ومئتين، في كل صفحة منها واحد وثلاثون سطراً.

ولقد مضيت في التحرير ظاناً أن هذه النسخة فريدة، ولكنني بقيت ألتمس لها ما يمتّ إلى نصوصها بصلة للاطمئنان على ضبطها وصحتها قبل أن يتهيأ لي -بحمد الله- العثور على نسخة ثانية من الكتاب محفوظة في مكتبة كلية الآداب بجامعة بغداد، مصورة عن مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١٥٧٠ نحو، تقع في ثلاث وثلاثمئة صفحة، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً. وقد نسخت في سنة ٥٩٦هـ بعنوان: (التعليق على اللمع للثمانيني) كما هو مثبت في آخر ورقة من أوراقها، ثم كان الاستئناس بنسخة ثالثة كان معهد المخطوطات العربية في القاهرة قد صورها عن نسخة قديمة سماها ناسخها عبد الرحمن بن أحمد بن أبي فرج بن أبي الحمد بن ناصر: (شرح اللمع)، وذكر أنه فرغ منها يوم السبت عاشر شهر الله الأصم -رجب- سنة ٦٥٦هـ، وفي صفحتها الأولى ما يشير إلى أنها انتقلت بالبيع الشرعي إلى مالك مجهول في سنة ٨٢٣هـ، ثم دخلت بالابتياع في ملك عبد السلام بن قاسم سنة ١٠٣١هـ، وكانت هذه النسخة قد كتبت في مدينة (تستر) ثم استقرت قبل تصويرها في مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاري بالمدينة المنورة، وهي بخط معتاد واضح، ذكر واصفها في آخرها أن عدد أوراقها ست وتسعون ومئة، وأراد بالورقة الصفحة، وقد تراوح عدد السطور في الصفحة الواحدة بين أربعة وعشرين وخمسة وعشّرين سطراً.

النسبة والعنوان

إن أغلب المصادر التي تعرضت لمصنفات الثمانيني ذكرت له كتاباً واحداً في النحو بحسب الدلالة الصريحة للعنوان ذلكم هو "المفيد في النحو" إن صحّ أنه ليس "المقيد" تصحيفاً، كما أشرنا إلى ذلك في عرضنا السابق لآثار الرجل في إضاءتنا لسيرة حياته بما تيسر لنا من معلومات، وبين (المفيد) و(الفوائد) تقارب دلالي، وقد أشرنا بأن (الفوائد) و(شرح واللمع) كتاب واحد، ولكننا لم نقطع بذلك مع كون احتماله جد كبير بل يمكن أن يكون حقيقة مقبولة، وبين أيدينا نسخة من الفوائد بعنوان (التعليق على اللمع).

ولعل أمر هذا الاختلاف في حقيقة هذا الكتاب وفي عنوانه مرده -فيما نقدر- إلي حالة متصلة بحياة مؤلفه، فمن المحتمل أنه كان قد أقل وضعه بين أيدي الناس فلم ينتشر ذكره ولم يَشِعْ عنوانه. وقد أسلفنا أن الرجل كان معلماً يأخذ على التعليم أجراً، فلا عجب أن يحرص على كتابه الحرص كله لأنه معتمد تدريسه في معاشه وكسب رزقه.

ويبقى اجتماع ثلاث نسخ من الكتاب بين أيدينا حاملة اسم مؤلفه صراحة مما يطمئن النفس إلى صحة نسبته إليه اطمئناناً لا ريب فيه بيد أننا اخترنا عنوان (الفوائد والقواعد) تعلقاً بما هو مثبت في صدر النسخة (أ) التي اتخذناها أصلاً للتحقيق.

تقويم النسخ، ومنهج التحرير والتحقيق

قبل البدء بالتحقيق كانت المقارنة الطويلة بين النسخ الثلاث ضرورية جداً، فقد تتبعت دقائق ما بينها من الكلمات المفردة، ومن التراكيب، حتى أيقنت أنها منسوخة عن أصل واحد ولا سيما التدقيق في النسخة المصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، وقد رمزت لها بالحرف (م)، ولكن ليس فيها من الخصائص العالية ما يشجع على جعلها أصلاً للتحقيق، ولم يشفع لها قدم تاريخها وقربها من عهد مؤلف الكتاب، كما لم يشفع للنسخة المصورة عن نسخة المدينة المنورة، فقد وجدت فيها من السهو

وانتقال النظر بالزيادة أو الإسقاط ما يجعل أمر الاعتماد عليها متعذراً فضلاً عما فيها من نقصان أبواب ومسائل وأمثلة كثيرة، حتى بدا لي أن ناسخها قد اختار لنفسه بعض التصرف في اختصار الأمثلة مما يسهب فيه المصنف أو يطيل سرده، ناهيك عن اضطراب فادح في ترتيب أوراقها يجعلها لا تنتظم إلا على ضوء نسخة كاملة، وقد رمزت لها بالحرف (ن).

ولم يبق ما يمكن أن يعول عليه في تحرير النص غير النسخة الأولى المصورة عن نسخة (نور عثمانية)، وقد ألمحنا في موضع سابق إلى اكتمال نصها ودقة صنعة ناسخها فيها، فاتخذناها أصلاً للتحقيق وجرينا على الرمز لها بالحرف (أ) في هوامش عملنا.

ولعل مما دلنا على أن هذه النسخ كلها منسوخة عن أصل واحد ما اتفق فيها من الصحة والوهم في مسائل ومواضع كثيرة. فإن كان التوافق على الأمر الصحيح ممكناً فإن الإتفاق في الأوهام غريب، إذ لا يمكن أن تتفق الخواطر عليها.

ومن التوافق في الوهم الاستشهاد بالآية الكريمة ﴿**فَأَسرِ بأهْلِكَ بِقِطْعٍ مِن اللّيلِ ولا يلتفتْ مِنْكُم أَحَدٌ إِلا امرأتَكَ**﴾ الآية ٨١/سورة هود، وقد دس الوهم في هذه الآية ما ليس منها فذكر فيها (واتبع أدبارهم) بعد كلمة (الليل)، ومحال أن تتفق نسختان على مثل هذا الوهم إلا أن تكونا قد نسختا من أصل واحد، وقد أشرنا إلى أمثال هذه الظاهرة في مواضعها من هوامش التحقيق، ولا وجه للتكثر منها في هذا الموضع.

وقد بذلنا الوسع في المقارنة بين النسخ الثلاث فبدا لنا بعضها منفرداً بالزيادة فكان ذلك مقتضياً وضع علامة للزيادة من (م)، وعلامة للزيادة من (ن) وعلامة للدلالة على اجتماع النسختين المذكورتين على شيء واحد، فضلاً عن علامة لزيادتنا نحن لغرض التحقيق، وسبيل هذه العلامات والرموز اضطراب القارئ بما يشتت فكره، ويحمله على ترديد نظره بين النص والهامش مما هو مستغن عنه لا يجديه ولا يجد فيه نفعاً، فكان منا الاكتفاء من الإشارات بما لا بد منه بحسب المنهج الآتي في التحرير:

١ـ إثبات ما كان ساقطاً من (أ) مما هو مذكور في (م) أو (ن) محصوراً بين زاويتين حادتين ⟨........⟩.

٢ـ إكمال النص مما خلت منه النسخ الثلاث بما وضعناه بين قوسين معكوفين [.......].

٣ـ اعتماد رمز النجمة فوق الخط المائل (*/) للدلالة على بدء كل صفحة من صفحات النسخة (أ)، وإهمال الإشارة إلى صفحات المخطوطتين الأخريين لانتفاء الحاجة إلى ذلك في العمل.

أما المنهج المتبع في التحقيق والتوثيق فمتشعب يمكن أن نجمله بما يأتي:

١ـ إغفال الإشارة إلى ما لا جدوى منه مما هو من سهو الناسخ، كتكراره كلمة أو جملة، أو إسقاطه ما لا يستقيم الكلام إلا بذكره.

٢ـ إغفال الإشارة إلى الهنات مما لا يوجب اختلافاً في الرأي أو تبديلاً في الحكم.

٣ـ إغفال الإشارة إلى ما استدركناه على ناسخ (أ) مما أصلحناه على ضوء النسختين المساعدتين، أو على ما هو معروف في مصنفات النحويين.

٤ـ إغفال الإشارة إلى طريقة الناسخ في الرسم، مثل أن يكتب المقصور بالألف القائمة مما تلزم كتابته بالياء أو يكتبه بالياء مما تلزم كتابته بالألف القائمة، أو إلى ما زاد من حروف واجبة الحذف، أو إنقاص ما يجب إثباته في القياس.

٥ـ الرجوع إلى ما سبق الكتاب من مصنفات، وبخاصة كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، واللمع والخصائص لابن جني. ولم أقتصد في الرجوع إلى كتب من جاء بعده، ولا سيما ابن يعيش في شرحه للمفصل لما بين هذا الكتاب وكتاب الثمانيني من شبه في التعليل والتمثيل.

٦ـ رد الآيات القرآنية إلى سورها، فإن كانت الآية مكررة في المصحف اكتفينا بإحالتها إلى أول سورة وردت فيها، مع بيان قراءة الجمهور فيها إن أوردها المؤلف على غيرها من القراءات. وقد كان (معجم القراءات القرآنية) المعوّل عليه عندنا

في هذا الصنيع بعد التثبت من صحة القرا ءة بالرجوع إلى المصادر التي استقى منها صاحب المعجم.

٧- تخريج الشواهد الشعرية وتوثيقها بالرجوع إلى ديوان الشاعر أو مجموع شعره إن كان مجموعاً، وإذا كان الديوان مشروحاً أحلنا إليه بكلمة (الديوان) اختصاراً على نية ذكر شارحه في جريدة المصادر والمراجع، وعقبنا بعد الدواوين في التوثيق بكتاب سيبويه، فإن كان قد أخلّ بذكر البيت فقد كان الرجوع من ثَم إلى ما يتلوه من الأعمال النحوية في القدم كالمقتضب مثلاً. وكان كتاب (اللمع) عندنا ذا شأنٍ في توثيق الأشعار لابن جني إذ هو شيخ الثمانيني، وكذلك كتاب ابن يعيش المشار إليه آنفاً إذ من المظنون أن يكون هذا الرجل قد اقتنى كتاب الثمانيني وانتفع به. وقد جعلنا (خزانة الأدب) للبغدادي آخر مراجعنا في توثيق الأشعار، لأنها أوسع كتب الشواهد، وأكثرها استيعاباً بجهد مؤلفها للمسائل النحوية المتعلقة بالبيت المستشهد به وموضع الشاهد فيه وتحقيق نسبته إلى قائله. وربما كان الرجوع أحياناً إلى (الدرر اللوامع) للشنقيطي في متابعة أمر هذه النسبة أيضاً.

وإذا كان الثمانيني قد اقتصر على ذكر محل الشاهد من البيت صدراً أو عجزاً أتممناه بما يجعله بيتاً كاملاً في هامشنا عليه إلا الأرجاز فما كان منها على ثلاث تفعيلات فقد عددناه بيتاً اتساقاً مع هذا الرأي لدى بعض علماء العروض، فلم نحتج إلى إيراد صدر له أو عجز، وإذا لزم أن نذكر ما له تعلق بالشاهد منه قلنا: (وقبله) أو (وبعده) بدل الصدر أو العجز.

وقد أغفلنا الإشارة إلى ما ورد برواية مخالفة لما في مراجعنا مالم يترتب على هذه المخالفة اختلاف في الحكم.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى أن المؤلف -وقد استشهد بعدد وفير من الأشعار- كان يعيد الاستشهاد بالبيت الواحد في أكثر من موضع، فرأينا ضرورة إعطاء رقم خاص لكل شاهد كيما نعتمد عليه في الإحالة به إلى موضع

الذكر الأول عند تكراره بالرقم نفسه محصوراً بين قوسين معكوفين [. . . . . .] في آخر نصه الثاني، وكنا قد وضعنا الرقم قبل البيت في موضع نصه الأول، ليرجع القارئ بهذه الإحالة إلى ذلك الموضع بحثاً عن المعلومات الخاصة بالبيت نفسه تحقيقاً وتوثيقاً.

٨- اتبعت في كتابة الآيات الرسم القياسي حسبما كتبت في النسخ الثلاث، ولم أشأ -التزاماً مني- بأن أغيره إلى الكتابة برسم المصحف.

٩- إيجاز التعليقات في الهوامش بحسب ما يقتضيه المقام.

١٠- تفسير ما استغربناه من الألفاظ مما قل استعماله، وترك ما حجونا معناه معروفاً، وأكثر ما كان الاستغراب في الألفاظ الواردة في بابي التصغير وجمع التكسير، وكان (لسان العرب) لابن منظور مرجعنا الذي أغفلنا ذكره اختصاراً، إلا إذا كانت الكلمة مما يلتبس الرجوع إليه لاحتمال حروفها الأصالة والزيادة، فإن كان صاحب اللسان قد أخلّ بذكر المفردة رجعنا إلى معجم آخر غير معجمه، وصرحنا بعنوانه كالقاموس المحيط أو تاج العروس.

١١- الاقتصاد في تراجم العلماء بالإشارة إلى (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة لأنه مغنٍ بمصادره ومراجعه عن أية مراجعة أخرى، ولم أفض في تعريف المعروف منهم كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد فإن الإفاضة بالتعريف به تنكير له، فأضربنا عنه مقتصرين على ما لابد منه للتذكير بهم.

١٢- الإحالة في الهامش إلى المادة حيث تكرر ذكرها لربط مادة الكتاب المتقدم منها بالمتأخر، ليحيط القارئ علماً بالمضمون الإجمالي للكتاب طرداً وعكساً.

١٣- قد وضعنا عناوين في أعلي كل صفحة هي أسماء جزئية لمسائل الكتاب حرصاً على تقريب مادتها وعرضها للناظر بصورة جلية، يكون بها ثمة تسهيل لوجدان المسألة في موضعها، وتنشيط في الرجوع إليها.

مباحث في تحليل مضمون الكتاب

(الفوائد والقواعد) كتاب يستوقف الناظر بما حواه في مبناه ومعناه، ونستطيع أن نجمع من دراسته ما يطغى على حجمه مما يستحق التعليق ويستوجب النقد والتنبيه على آرائه والاستدراك عليه، علاوة على تقرير منهجه وبيان أثره وتأثيره وأسلوبه وشواهده وتمثيله وتعليله للظواهر العربية. وبهذا كله نستطيع أن نستدل على ما غمض من حياة المؤلف وكتابه، فلنفسح الكلام لنفصح عن ذلك بما يناسب المقام.

تأثره:

تأثر الثمانيني بمن قبله من أئمة العربية، يدلّ على ذلك استشهاده بأقوالهم وآرائهم كالخليل ويونس وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج والفارسي والفراء.

وأجلى تأثره كان بشيخه ابن جني إذ كان ذائع الصيت وله مكانته العلمية فشغفت به قلوب تلاميذه وحبب إليهم الانتساب إليه فاتبعوه وجعلوا من آثاره مصادر ومحاور يقرؤونها وينقلون منها.

وكان للكتاب (اللمع لابن جني) أهمية عند معاصريه لتلك المنزلة فانشغلوا به عن غيره يَدْرُسُونَهُ ويُدَرِّسُونَهُ وَيَشْرَحُونَهُ، ومن شروحه ما اندثر ولم يبق له إلا الاسم، ومنها ما لا يزال في الخزائن ينتظر النشر والتحقيق، وممن عني به ابن برهان (ت٤٥٦هـ) فكتب له شرحاً وافياً أسماه (شرح اللمع)[1].

ولم يكن الثمانيني بدعاً ممن عاصر ابن جني وتأثر به ودرس عليه، وأجلى العلائق التي تمثل تأثره بشيخه هو (كتاب اللمع) فأتبع ترتيبه في أبوابه، فظن القوم أنه شرح له، ولكن صنعة الكتاب تدلّ على أنه مصنف مستقل قائم برأسه ابتداءً لأننا لا نحس بأي سبب يربط بـ (اللمع) إلا نسق الأبواب، وما زيادته عليه بشرح له، ذلك أن للشارحين نهجاً معروفاً فمن المعهود لدى كل شارح أن يقدم عمله بتعريف للكتاب

---

(١) حققه الدكتور فائز فارس، ونشره عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الذي يريد أن يشرحه كأن يبدأ بذكر نص المصنف المشروح ثم يتبعه بشرح ما فيه، فالسيرافي مثلاً في بدء شرحه كتاب سيبويه قال: "قال أبو سعيد قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية"[1] فأشعر قراءه بأنه شارع بشرح كتاب الرجل.

وقال ابن يعيش في بدء شرحه للمفصّل: "وبعد فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره، نابهاً ذكره... استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله"[2].

ومثله قال الأشموني في بدء شرحه لألفية ابن مالك: "هذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك... ولقد لقبته منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"[3].

ذلكم هو نهج الشارحين، وهذه هي أمثلة من مقولاتهم في صنعتهم، أما الثمانيني فلم يكن له ذلك، فلذا قلنا إنه صنع كتابه مبتدئاً لا شارحاً، فهو لم يشر إلي ابن جني صراحة إلا في موضع واحد قال فيه في عرض هذا الكتاب: "واختار ابن جني في هذا الكتاب السكون، لأن السكون هو الأصل في الوقف"[4]. وألمح في مواضع أخرى إلى مثل هذا فقال: "وقال صاحب هذا الكتاب إنما دخل التنوين الكلام عامة للأخف عليهم والأمكن عندهم"[5]. وقال في موضع آخر: "قال صاحب الكتاب: المبتدأ كل اسم ابتدأته"[6] ولكنه ذكر في موضع واحد نصاً من (اللمع) بقوله عن إعراب (أيّ) من باب الحكاية: "وقال صاحب الكتاب: أعربتها في الوصل والوقف"[7]. ثم اتبع الرد عليه بقوله: "وهذا سهو، لأنه إن أراد الواحد فإعرابه يثبت في الوصل ويسقط في الوقف"[8].

وتفسير هذا أن كتاب (اللمع) كان بين يديه، يترسم أبوابه حسب، غير شارح له، لأنه -كما بدا لنا- لم يكن ملتزماً بنهج الشارحين لنصوصه. ومما يبعد أن يكون

---

(١) شرح الكتاب ١/ ٤٥.
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش ١/ ٢.
(٣) شرح الألفية، الأشموني ١/ ٦.
(٤) الفوائد ٨١.
(٥) الفوائد ٧٣، وينظر اللمع ٥٩.
(٦) الفوائد ١٥٦، وينظر: اللمع ٧٩.
(٧) اللمع ٣٦٩.
(٨) الفوائد ٨٤٦.

عمله شرحَاً له أن في (اللمع) نصوصاً وأبياتاً لم يذكرها الرجل في كتابه، فلو كان عمله شرحاً لذكرها بالضرورة، وفسرها وبين الأحكام النحوية فيها، ومنها قول الشاعر:

أَزَيْدُ أخا وَرْقاءَ هل أنت ثائرُ فقد عَرَضَتْ أحناء حقٍ فخاصِمِ[١]

وقول الآخر:

ومَن يغترِبْ يَحْسِبْ عَدُواً صديقه ومن لا يُكَرِّم نفسَه لا يُكَرَّمِ[٢]

وقول الثالث:

بضَرْبٍ بالسيوفِ رؤوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هامَهُنّ عَن المَقيلِ[٣]

وقول الرابع:

تخلّلْ وعالِجْ ذاتَ نفسِك وأنظُرَنْ أَبا جُعَلٍ لعلما أَنت حالِم[٤]

وهذه النصوص من كثير غيرها مما لم يرد لها ذكر في كتاب الثمانيني الذي عدّه القوم شارحاً لكتاب ابن جني بترسمه لأبواب كتابه.

أثره:

استقل كتاب (**الفوائد**) بأهمية وقيمة علمية عالية، فغوره في الزمن بعيد، بعيد زمن تأليفه، وبعيد تاريخ نسخه إذ هو من آثار النصف الأول من القرن الخامس الهجري، ونحن لم نعهد قبله مصنفاً متقن الصنعة مثله، ولعل كثيراً من المؤلفين بعده قد حذوا حذوه، واقتبسوا الأمثلة منه، ولكن من العجب أنهم قد أغفلوا التصريح باسمه وهم ينقلون عنه مع اتفاق عباراتهم معه، إلا القرافي (ت ٦٨٢هـ) فقد صرح باسم مؤلفه الثمانيني في سبعة مواضع من كتابه (الاستغناء في أحكام الاستثناء)[٥]،

---

(١) اللمع ١١٩.
(٢) اللمع ٢٢٩.
(٣) اللمع ٣٠٥.
(٤) اللمع ٣٦٤.
(٥) الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٣٠، ١٤٥، ٢١٧، ٢٣٢، ٣٤١، ٣٤٣، ٧٣٠.

والزركشي (ت ٧٩٤هـ) استشهد بكلام الثمانيني عى معنى بعينه، في آية كريمة قائلاً: "واحتج الثمانيني على أنه خبر"[١] يريد بذلك قوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾[٢].

وأقرب الكتب إلى نهج كتاب الثمانيني وأمثلته وتعليلاته هو (شرح ابن يعيش للمفصّل)، ولا يبعد أن يكون مؤلفه قد نقل عنه، ولكن من الغرابة بمكان ألا يشير إلى ذلك ولو بتلميح، فنحن لو عقدنا مقارنة بين نصوص منتخبة من الكتابين لوقفنا على ما يؤكد أن هذا الكتاب قد كان بين يدي ابن يعيش ينظر فيه، ويأخذ منه، ويقيس عليه، إذ من المحال أن تجيء الخواطر متطابقة متفقة كالذي بينهما، وهذا ما دعانا إلى اختياره مرجعاً في توثيق الشواهد ليكون هذا تمهيداً لإعلان هذه القضية التي نحن بصددها وتحقيقها، فـ (ابن يعيش) لم يترسم نهج كتاب (الفوائد) حسب، بل سطا على ألفاظه وأمثلته وتعليله فنسخها، بل سطا على كثير من عباراته فسلخها، ثم لم يشر إلى ذلك لا تصريحاً ولا تلميحاًو فكم كانت لنا من وقفة أمام كلمة غامضة أو مطموسة مترددين فيها شاكين في قراءتها فكان شرح المفصّل لابن يعيش ملاذنا فيها، نجدها فيه بعينها واضحة محررة، وهذه أمثلة على ما بين الكتابين من تلك الأشباه المتناظرة.

قال الثمانيني: "وتقول إذا جعلتها حرفاً تستأنف به الكلام وتقطعه، سرّحت القوم حتى زيدٌ مسرّح، وجلس القومُ حتى زيد جالس، قال جرير:

فما زالت القتلَى تَمُجّ دماءَها　　بِدجْلَةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

وقال الفرزدق:

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبّني　　كأن أباها نهشل أو مجاشع

وقال امرؤ القيس:

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/٣١٨.

(٢) الآية ٣٨/سورة مريم، وينظر: الفوائد ٨.

سَرَيْتُ بهم حتى تكل مطيّهم وحتى الجيادُ ما يُقدْنَ بأرسانِ[1]

فقال ابن يعيش بعده: "نحو قولك سرّحت القوم حتى زيد مسرح، وأجلست القوم حتى زيد جالس، قال جرير:

فما زالتِ القَتْلى تمجّ دماءَها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

فقوله (ماء) رفع بالابتداء، و(أشكل) الخبر، وقال الفرزدق:

فيا عجباً حتى كليب تسبّني كأن أباها نهشل أو مجاشعُ

والمراد: يسبني الناسُ حتى كليبٌ تسبّني، فوقع بعدها المبتدأ والخبر، وأما البيت الذي أنشده، وهو:

سريْتُ بِهِم حتى تَكَلّ مطيهم وحتى الجيادُ ما يقدن بأَرسانِ

فالبيت لامرئ القيس...)[2].

وقال الثمانيني: "والتثنية تلزم الميم والألف فليس تلتبس بواحد ولا تثنية[3].

فقال ابن يعيش: "والتثنية يلزمها الميم والألف فلا يلبس بواحد ولا تثنية"[4].

وقال الثمانيني: "ومنها أن ترد التاء التي حذفتها للترخيم وتتبعها الفتحة التي قبلها لتدل باتباعها الفتحة أن الاسم مرخم، وأن التاء مقحمة لا يعتد بها، تقول ياطلحَةَ أسرع، قال النابغة:

كِليني لهم يا أميمةَ ناصبٍ وليلٍ أُقاسيه بطيء الكواكبِ[5]

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها"[6].

وإذا منع الثمانيني تثنية (هذي، وهذه) فقال: "لئلا يلتبس بالمذكر"[7]. فقد

---

(١) الفوائد ٣٤٧.
(٢) شرح المفصل ٨/١٨.
(٣) الفوائد ٤٠٨.
(٤) شرح المفصل ٣/٨٧.
(٥) الفوائد ٤٧٩.
(٦) شرح المفصل ٢/١٠٧.
(٧) الفوائد ٤٣٠.

قال ابن يعيش بعده: "والذي أراه أن ذي، وذه لا يصحّ تثنيتهما... فيلبس بالمذكر"[١]، مرجعاً المسألة إلى رأيه، والثمانيني كان قد سبقه إليه.

وقال الثمانيني في باب النداء: "وقد يجوز أن يسقط حرف النداء في الكلام وفي الشعر من كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ (أيّ)"[٢].

فقال ابن يعيش بعده: "ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به (أيّ)"[٣].

وقال الثمانيني في باب الندبة: "وأكثر ما يعتري ذلك النساء لفرط حزنهن وقلة صبرهن وضعف عقولهن"[٤]. فقد قال ابن يعيش: "وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن"[٥].

وقال الثمانيني: "... وعلم ضروري يجعله الله في المكلف، كعلمنا بأن السماء فوقنا، وأن الأرض تحتنا، وأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الواحد أقل من الاثنين"[٦].

فقد قال ابن يعيش: "نحو علمنا بأن السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأن الإثنين أكثر من الواحد، وأقل من الثلاثة"[٧].

وبعد فالأمثلة عى هذا التناظر جد كثيرة، وما ذكرناه منها قليل مما سقطنا عليه عرضاً، ومن يرجع النظر في ما بين الكتابين من اتفاق في التمثيل والتعليل يحكم حكمنا المتقدم عن يقين ثابت، ولكن هل من تفسير -إذا تساءلنا عن هذا- غيرُ التجاهل عن ذكر الكتاب؟، وإن هي إلا الشنشنة الجارية منذ القدم في التجري وهضم الحق من صاحبه، كانت وما زالت حتى يومنا هذا الذي يتسع الكلام فيه عما نسميه أمانة علمية، ومنهج بحث.

---

(١) شرح المفصل ٣/١٣٢.
(٢) الفوائد ٤٤٢.
(٣) شرح المفصل ٢/١٥.
(٤) الفوائد ٤٨٣.
(٥) شرح المفصل ٢/١٣.
(٦) الفوائد ٢٦٨.
(٧) شرح المفصل ٧/٧٨.

بدؤه وختامه وموضوعاته

يفتقر كتاب (**الفوائد**) إلى مقدمة لها خصائص المقدمات الكافية التي يحدد فيها العنوان ويرسم المنهج، فمطلعه لم يزد على أن نسب الكتاب إلى مصنفه فجاء بعد البسملة: "قال الشيخ أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي رحمة الله عليه: اعلم أن الكلمة عند أهل اللغة تقع على القليل والكثير"(١)، ثم كانت الخاتمة التي انتهى فيها المصنف بقوله: "وهذا القدر الذي ذكرته في باب الإمالة يستدلّ به على غيره، وهو كافٍ بإذن الله وتوفيقه، تم الكتاب"(٢).

وهو بهذا البدء والختام كان مترسماً -كما أسلفنا- منهج ابن جني في (اللمع) فقد استهل بقوله: "قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله: الكلام كلّه ثلاثةُ أضرب اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"(٣)، وختم بقوله: "فأمالوهما ماداما علمين، وذلك لكثرة الاستعمال لاغير"(٤). وهو بهذه الصورة جاء على سمت كتاب سيبويه الذي افتتحه مصنفه بقوله: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلمة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"(٥)، وختمه بما يكاد يشعر القارئ بأنه لم ينته، وبأن له تتمة من بعد، فقال: "ومثل هذا قول بعضهم (عَلْماءِ بَنُو فُلانٍ) فحذف اللام، يريد (عَلى الماءِ بنو فلان) وهي عربية"(٦). وبهذه العبارة انتهى كتاب سيبويه. ومثله كتاب المقتضب الذي بدأه من غير مقدمة، فقال: "هذا تفسير وجوه العربية، وإعراب الأسماء والأفعال، فالكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"(٧)، وختمه بقوله: "كما ضممت قبلُ وبعدُ لأنه غاية"(٨).

وبين البدء والختام عرض الثمانيني لجميع أبواب النحو على نسق ما ذكرها ابن جني في (اللمع)، بدءاً بتعريف الكلمة وأقسام الكلام والإعراب والبناء، وأحكام المرفوعات فالمنصوبات، فالمجرورات، فالتوابع ثم بالمسائل المفردة مما له علاقة بالتصريف

---

(١) الفوائد ٣.
(٢) الفوائد ٨٦٣.
(٣) اللمع ٥١.
(٤) اللمع ٣٨١.
(٥) الكتاب ١/ ١٢.
(٦) الكتاب ٤/ ٤٨٥.
(٧) المقتضب ١/ ٣.
(٨) المقتضب ٤/ ٤٢٩.

كجمع التكسير والنسب والتصغير، وألفات القطع والوصل، ثم كانت الإمالة خاتمة الكتاب.

مصادره ومنهجه وأسلوبه

استقى الثمانيني مادة كتاب (**الفوائد**) من مصادر لم يعن بذكر عنواناتها أو أصحابها، وإنما ذكر الآراء فنسب بعضها إلى ذويها، وغفل عن كثير غيرها مكتفياً بمثل قوله: "وقال بعضهم" أو "قال قوم" أو "عند الكوفيين" وما شاكله، وهذا الصنيع قد أبعد عنا نشوة الحظوة بهذه الآراء في الآثار النحوية الكثيرة من مطبوع ومخطوط، ونحن نرد هذا كله في الراجح إلى الضرر في عينيه فلم يكن ليتهيأ له الرجوع إلى المصنفات والنقل منها، والتصريح بأسمائها، ولهذا كله جاء أكثر الآراء متحاً من محفوظه، غفلاً عن أسماء ذويه أو عن عنوانات مصنفاتهم، وجاء أقله منسوباً إلى أصحابه.

وكان جل اعتماد الرجل على كتاب سيبويه، وهو سبيله إلى آراء الخليل ويونس فضلاً عن كونه أهم مصادره بنصه أو فكره، ويظهر أنه كان من محفوظه ينقل قواعده، ويترسم أمثلته، وللاستدلال على هذا أكثرنا النقل منه في هوامش التحقيق لتوثيق كلام الرجل، ولتيسير المقارنة بين كلاميهما، أو للكشف عما صدر فيه عنه، وليتبين أثره فيه، فإن طال النص الذي كان قد نقله أو غير في لفظه دون معناه أحلنا إلى مظانه في الكتاب اقتصاداً.

وهذا النهج في النقل ملمح من ملامح المنهج العام الذي شقه الثمانيني لنفسه في العمل.

وقد اتخذ منهجاً تعليمياً في بناء مادته العلمية اختلف فيه عن مناهج التأليف قبله، فجاء سلساً سهلاً واضحاً جامعاً لجوانب علم النحو، وافياً في أمثلته وشواهده وفوائده وقواعده لا تغمض فيه الألفاظ، ولا تعتاص به الأساليب.

وجعل مسائله في كل باب منتظمة بنسق منطقي يقوم على رؤية في منهج البحث.

فكان ميالاً إلى تيسير العرض النحوي للمادة على سنن لمحناها في كلامه لمحاً مما لم يصرح به، ومنها قلة عنايته بالحدود والتعريفات، فقد كان يبدأ الباب بالقاعدة، ويستعين بالأمثلة المتشابهة في توضيحها وتقديرها، فهو في (باب الصفة) ابتدأ بقوله: "اعلَمْ أنّ الصفة إنما وقعت في الكلام لتفصل بين مسميين"[١]. وفي (باب التوكيد) بقوله: "اعلم أنّ في كلام العرب المجاز والتوسع لأنهم كثيراً ما يعبرون بالشيء عن غيره[٢]، وربما ابتدأ بالتمثيل مباشرة في تقرير القاعدة متبعاً في ذلك نهج سيبويه، من ذلك قوله في (الجمع الذي لا ينصرف): "وصِبْيان وقُضْبان إذا سميت بهما لا ينصرف معرفة لاجتماع التعريف والألف والنون، وينصرف نكرة. وكذلك قُرطان لو سميت به لم ينصرف معرفة لاجتماع التعريف والألف والنون"[٣] وفي هذا النهج قد لا يظهر ما بين الأمثلة من علاقة التشابه أو التباين، ولهذا قد تغمض بعض الأحكام.

والثمانيني في مصنفه هذا على أية حال قد سبق بمنهجه سنن التأليف النحوي في أيامه فصنع عملاً يستكفي به الناظر في أيامنا عن النظر في الأسفار المطولة.

وكان يعرض مسائله بأسلوب (الفنقلة) بذكر السؤال والإجابة عليه حفزاً وتشويقاً للطالب وإلهاباً بشغفه في المتابعة، ومن أسئلته تلك: "فإن قيل: فما المعاني التي جاءت لها الحروف"[٤]، فإن قيل: فلم جعل حرف الإعراب آخر الكلمة؟"[٥]، فإن قيل: فالإعراب لِمَ جعل للإسم والفعل فقط"[٦]، "فإن قيل: فلِم اختص الجزم بالأفعال وامتنع في الأسماء؟"[٧].

ولم يسلم من الاستطراد مما لا صلة له بمسائل الباب، أو تكون الصلة واهية، وكان لنا تعليل لهذه الظاهرة في عمله مما أدخله فيه من مفارقة لسنن منهجه التعليمي الماثل في الكتاب، لأن الاستطراد قد يحدث طغياناً للفرع على الأصل، كما حدث في باب

---

(١) الفوائد ٣٥٥.
(٢) الفوائد ٣٦٠.
(٣) الفوائد ٦٣٢.
(٤) الفوائد ٢٤٢.
(٥) الفوائد ٥٦.
(٦) الفوائد ٥٦.
(٧) الفوائد ٦٠.

نصب المضارع، فبينما كان يتكلم على (كي، وإذن) وشروط عملهما إذا به يعقد مقارنة بينهما وبين حروف الجزم وعملهما في المضارع[١]، وإذ كان يتحدث عن حروف نصب المضارع[٢] إذا به يقحم الكلام عن الفعل المعتلّ، وبيان حكمه وتعريفه، وما يسقط منه عند اتصاله بالضمائر، ثم عاد وفتح باباً جديداً سماه (باب الحروف التي تنصب المضارع)[٣] فيذهب الظن بالقارئ إلى أن هذا هو أول باب نصب المضارع، ثم لا يرى في الباب الجديد غير أحكام (أنّ) فقط، لأنه كان قد استوفى الكلام على أخواتها في موضع سابق. وقد وجدناه يستطرد في باب جمع التكسير إلى التصغير[٤]، وفي باب (إن) إلى حكم الإلغاء[٥]، والمعروف أن الإلغاء والتعليق خاصان بباب (ظن وأخواتها). ومن غريب استطراداته ما وجدناه في باب النداء فقد عرض لبناء (قبلُ وبعدُ)[٦] وهو مما لا علاقة له بالنداء إلا من وجه بعيد، وكأنه بهذا كان يريد توفية النداء حقه من جوانبه القريبة والبعيدة حتى بما له أدنى علاقة به.

وقد بدأ لنا في بعض أحواله كمن كان يملي فيفيض في الجواب عن سؤال بعينه، ثم يرجع إلى مستهل المسألة، وإلى هذا مرد كثير من استطراداته التي أشرنا إليها بوصفها ظاهرة تأليفية في عمله.

ومما وقفنا عليه أنه قد ينص على أن للمسألة أوجهاً، وينص على ذكر الوجه الأول ثم يدع الأوجه الأخرى فلا نتسلمها إلا من قوله (وقال بعضهم)، (وفي الناس من قال)، ويريد بذلك الوجوه الأخرى[٧].

وثمة ظواهر في الأسلوب استعملها في الكتابة لا نطيل الكلام عليها، بيد أننا نشير إلى أمثلة قليلة، منها عدم الالتزام بوجه واحد فيما يجوز فيه التذكير والتأنيث فهو يُذكِّرُ (إذ) ويؤنّث (إذا). وأعاد الضمير إلى (ما) و(من) ونحوهما مثلاً مرة مذكراً ومرة مؤنثاً، ومنها عدم الالتزام بذكر الفاء في جواب (أما).

---

(١) الفوائد ٥٠٨.
(٢) الفوائد ٥١١.
(٣) الفوائد ٥١٩.
(٤) الفوائد ٦٧٧.
(٥) الفوائد ٣٣٣.
(٦) الفوائد ٤٤٧.
(٧) الفوائد ١٢٧.

وبوسعنا أن نرصد كل هذا في سياقاته، ثم نرى فيه أثراً من آثار البداهة التي لا يلتفت إليها المعلم أو المملي ففي أثناء تعليمه أو إملائه للوهلة الأولى، وربما أنتبه إلى ذلك في المراجعة الثانية للعمل فأصلحه أو أبقاه استخفافاً لقلة خطره، أو لاعتقاده بأنه مما يجوز أن يكون خصيصة من خصائص أسلوبه، لا تدخل في حد الخطأ والصواب فيه.

وشبيه بما تقدم ما يجده القارئ في متن الكتاب من التكرار الذي يمكن أن ينتبه إليه المؤلف في المراجعة، فيعمل على حذفه أو إقلاله، ولكن الثمانيني أبقى ذلك وحرص عليه، فهو مع إطنابه في سرد الأمثلة كان يفرط في التكرار كثيراً حتى إنه ليُقيم الظاهر حيث يحسن به أن يُقيم الضمير مقامه، وهذه خصيصة من خصائص أسلوبه أيضاً، مثال ذلك قوله: "قام زيد، فقام خبر عن زيد، وحديث عن زيد، ومسند إلى زيد"[١] وقوله: "قلت قام زيد، فقام خبر عن زيد، وحديث عن زيد، ومسند إلى زيد، وإنما قدم على زيد لأنه فعل"[٢]، وقوله: "فكل ما عبرت به عن قديم أو محدث فهو اسم، وكل ما عبرت به عن ملموس أو مشموم أو مذوق أو مرئي فهو اسم... وكل ما فيه الألف واللام فهو اسم، وكل ما حسن فيه حرف الجر فهو اسم وكل ما حسن فيه التنوين فهو اسم"[٣].

وظاهرة التكرار المشار إليها قد جرت عنده مجاري مختلفة منها تكرار الحكم في الأمثلة المتناظرة، كما في قوله: "صاحَ الغرابُ غاقِ غاقٍ، فالأول معرفة لأنه غير منون، والثاني نكرة لأنه منون. وتقول صهِ فهذا معرفة لأنه غير منون، وهيهاتِ وهيهاتاً فهذا نكرة لأنه منون، وتقول أف فهذا معرفة لأنه غير منون، وتقول أفٍ فهذا نكرة لأنه منوّن[٤]. كلّ هذا بعد أن قدم في كلامه القاعدة في قوله: "فإذا أثبتوا التنوين كان نكرة، وإذا حذفوه كان معرفة"[٥].

---

(١) الفوائد ٢١.
(٢) الفوائد ١٥.
(٣) الفوائد ١١.
(٤) الفوائد ١٢.
(٥) الفوائد ١٢.

ومن أوجه هذه الظاهرة أنه قد يكرر الحكم في مواضع متعددة متقاربة أو متباعدة من الكتاب، كما في قوله: "وتميم تسكن فُعُلْ فيقولون في حُمُر حُمْر"[1]، وقوله "وتميم تسكن فيقولون كُتْب"[2]، وقوله: "وقد يجوز التخفيف في فُعُلْ قالوا في حُمُر حُمْر، وفي أزُر أزْر وفي كتب كُتْب وهي لغة تميم[3].

وجرى عنده تكرار الشواهد من الآيات والأبيات، فقد استشهد بالبيت:

ولُبْسُ عَباءةٍ وتقرَّ عيني   أحبُّ إليّ من لُبس الشفوفِ

وقال تقديره: للبس عباءة وأن تقر عيني، ولولا كسر الشعر لجاز أن يظهر (أن) ههنا، وقد صرح بالمصدر المعطوف عليه في اللفظ[4]، ثم عاده ثانية مع حكمه في موضع آخر وقال: "تقديره وأن تقرّ عيني، ولو كان البيت يتزن بإظهار (أن) لجاز أن تظهر لأنه قد صرح بالمصدر قبل الواو"[5].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿**إنّما حَرَّمَ عليكم الميتةَ والدّمَ**﴾، وأردف بقول الشاعر:

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلما   أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيّدا[6]

ثم عاد الاستشهاد بهما في موضع آخر[7].

كما استشهد بقول الآخر:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامَتنا ونِصْفُه فَقَدِ

وقال: "فينشد برفع الحمام ونصبه"[8] وبين أوجه إعراب البيت مفصلاً ثم استشهد به مرة أخرى في وضع متأخر وأعاد ما ذكره هناك من أوجه الإعراب[9].

---

(١) الفوائد ٦٦٩.
(٢) الفوائد ٦٦٩.
(٣) الفوائد ٦٧٢.
(٤) الفوائد ٥٢٠.
(٥) الفوائد ٥٢٧.
(٦) الفوائد ٤٢.
(٧) الفوائد ٨٢٤.
(٨) الفوائد ٤١.
(٩) الفوائد ٨٢٣.

وقد وجدناه يكرر الأحكام في الشواهد مع تباين في دلالتها، من ذلك قوله في باب المفعول به: "وقد يُضْطَرّ الشاعر فيزيد الباء مع الفعل المتعدي لتقويم الشعر، قال الشاعر:

هُنّ الحرائرُ لا ربّاتُ أَخْمِرَةٍ سُوْدُ المحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُوَرِ

أي: لا يقرأن السور[1]، وهذا مشعر بأن زيادة الباء هنا للاضطرار، وقوله بعد أن أعاد الاستشهاد بالبيت في موضع آخر بما يشعر بجواز الزيادة من غير اضطرار: "وقد يزاد الجر مع المفعول إذا كان الفعل متعدياً بنفسه، قال: لا بقرأن بالسور، وإنما هو: لا يقرأن السور، لأن (يقرأن) متعدٍ بنفسه، وقد ورد في التنزيل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، والتقدير: أن الله يرى[2]، ولم يكتف بهذا وحده بل أعاد الاستشهاد بالبيت مرة ثالثة وقال: "وقد زيدت الباء في الواجب في أربعة مواضع: منها المفعول كقول جرير: لا يقرأن بالسور، تقديره: لا يقرأن السور... وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿فامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ إن الباء زائدة لأنّ الفعل لا يفتقر في وصوله إلى المفعول إليها إذ كان متعدياً بنفسه[3]، وهو في هذا كلّه يكشف لنا عن علم واسع لديه بشواهد النحاة وبالأحكام النحوية المتصلة بها، والمنبثقة عنها.

الألقاب

الهمزة ـ الألف

اتبع الثمانيني سبيل من تقدمه من النحاة ممن لم يفرقوا بين الهمزة والألف، وكذلك فعل الخليل من قبل في تسميته الهمزة ألفاً، حكى عنه سيبويه ذلك بقوله: "وزعم الخليلُ أن الألف واللام اللتين يُعرِّفون بهما حرف واحد كـ (قد)، وأن ليس واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: "أَأُرِيْدُ"[4]، ويتضح من هذا أن الخليل قد أطلق لقب الألف على كل من همزتي الوصل

---

(١) الفوائد ٢٦٤.
(٢) الفوائد ٣٣٤.
(٣) الفوائد ٣٣٨.
(٤) الكتاب ٣/ ٣٢٤.

والاستفهام، ولا خلاف في أن الهمزة حرف صحيح قابل للحركات والسكون بخلاف الألف فهي حرف مدّ جوفي ساكن أبداً، ومن هنا فالفرق بين (سأل) المهموز، و(سال) الأجوف غير خافٍ والتفريق بينهما معروف عند سيبويه في قوله: "فأما الألف فلا تغير على كل حال لأنها إن حركت صارت غير ألف"[1]، وقوله: "وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف[2]، فلو أن النحاة التزموا بهذا التفريق لكان ذلك خيراً وأبعد عن اللبس والإشكال الذي وقع فيه الثمانيني كغيره من النحاة بخياره، لأن هذا الفرق بينهما لم يَفُتْهُ، بدليل قوله في تعليل ابتداء المضارع بالهمزة: ؛ولم يمكن الابتداء بالألف، فجعلوا مكانها الهمزة"[3]، ولكنه لم يلتزم بهذين الحدين، فكان في الموضع الواحد يجمع بين لقبي الهمزة في كتابه، ومن ذلك قوله في ،باب ألفات القطع والوصل): ؛الهمزة التي يبتدأ بها في أوائل الكلم..."[4]، وقوله في موضع قريب من هذا: "ذكر دخول همزة الوصل والقطع من الأفعال"[5]، وقوله في الباب المذكور: "وكل ألف تدخله من ماض وأمر ومصدر فهي قطع"[6]، وقوله بعد ذلك: "والهمزة التي في الأمر هي التي كانت في الماضي"[7]، وقوله أيضاً: "أو كان في أوله ألف وصل، فمن العرب من يكسر حرف المضارعة إذا كان همزة"[8]. وكان السيرافي قد علل هذا الجمع بين التسميتين في ما نقل عنه في حاشية الكتاب: "وإنما سميت الهمزة ألفاً لأنها تصور بصورتها، لأن الهمزة لا صورة لها، وإنما تصوّر بصورة غيرها"[9].

ومهما قيل في هذا فإن الشبه بين الصورتين لا يُسوّغ تسمية إحداهما باسم الثانية، ولكن النحاة قد درجوا على ذلك، ومنهم الثمانيني بالاعتياد والإلفة.

---

(١) الكتاب٣/٥٤٨.
(٢) الكتاب ٣/٥٤٤.
(٣) الفوائد ٤٩٠.
(٤) الفوائد ٧٩٥.
(٥) الفوائد ٧٩٧.
(٦) الفوائد ٧٩٥.
(٧) الفوائد ٧٩٧.
(٨) الفوائد ٧٩٨.
(٩) الكتاب ٣/١٣.

حروف المدّ واللين

واتبع كذلك سبيل غيره ممن لم يفرقوا بين مصطلحي المدّ واللين، ودرج على تسمية الألف حرف لين كما في قوله في المثنى: "... فاجتمع ساكنان الألف والنون ولا يجوز الجمع بينهما لأن الأول وإن كان حرف لين فالثاني ليس مشدداً، وإنما يجمع بين الساكنين إذا كان الأول حرف لين والثاني مشدداً"(١)، وإن أكثر النحاة على هذه المداخلة بينهما في تمثل حروف العلّة.

ونحن على علم بأن كلاً من الواو والياء لا يخلو من حالتي الحركة والسكون، وهو لا يمكن أن يكون مداً وليناً في حالة الحركة كـ (وَقَفَ يَقِفُ، وأَسْوَد وأَبْيَض) لانتفاء هاتين الصفتين عنه.

أما في حالة السكون فإن الحركة التي تسبقه قد تكون من جنسه فيكون مدّاً مثل (قالَ، يقُوْل، يَقِيل)، وقد تكون من غير جنسه فيكون ليناً مثل (القَوْل والبَيْع)، ومن هذا لزم التفريق بين الحرفين في التقليب، بخلاف الألف التي لا تكون إلا حرف مد دائماً(٢). وعلى ما تقدم فإن الياء في (سَلِيْم) حرف مد لكسرة اللام، وهي في (سُلَيْم) حرف لين لفتحة اللام، بيد أن الثمانيني قد يجمع بين الصفتين في كلامه على الألف مثلاً في كلمة واحدة، فتراه يقول في باب التثنية: "ولم يمكن أن تحرك الألف بحركة الإعراب لأن حركتها توجب قلبها همزة وتخرج عن كونها حرف مد ولين، وهذا لا يجوز"(٣) جرياً على مذهب سيبويه في عدم التفريق بين الصفتين، كقوله: "إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين"(٤) وقد سبق له أن قال: "وحروف اللين هي حروف المدّ التي يمدّ بها الصوت وتلك الحروف الألف والواو والياء"(٥)، وعلى ما قررناه يلزم التفريق في التقليب لاختلاف الخصائص الصوتية في الأداء.

---

(١) الفوائد ١١٨.
(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في حاشية التفتازاني على متن الزنجاني ١١٨.
(٣) الفوائد ١١٧.
(٤) الكتاب ١/١٧.
(٥) الكتاب ٣/٤٢٦.

ألقاب البناء والإعراب

وقد وجدنا للثمانيني جهوداً طيبة في تلقيب الظواهر بمصطلحاتها اللازمة، فقد بين علل تسمية ظواهر الإعراب الحقيقية الرفع والنصب والجر والجزم، وظواهر البناء الحقيقية الضمّ والفتح والكسر والسكون فقال: "وإنما سمي الرفع رفعاً لأنه بالضم، والضمة من الواو، والواو من الشفتين وهي أرفع الفم. وسمي الجر جراً لأن الجرة هي الكسرة، والكسرة من الياء، والياء من وسط الفم، وشبه بجر الحبل وهو أصله. وأما النصب فهو من الفتحة، والفتحة من الألف، والألف من أقصى الحلق لأنها نقيضة الرفع. فأما الجزم فسمي جزماً لأن الجزم هو القطع وإبطال الحركة، لأن الحركة زائدة على المتحرك"(١).

وقد قرر أن الأصل أن يستعمل في البناء والإعراب ألقابهما الخاصة على الحقيقة، وألقاب البناء عام، وألقاب الإعراب خاص، وأجاز وضع العام موضع الخاص حملاً على المجاز، ومنع وضع الخاص موضع العام فقال: "وإذا عبرت عن البناء بالضم والفتح والكسر والوقف فقد حققت العبارة... وإذا عبرت عن البناء بالرفع والنصب والجر والجزم فقد وضعت الخاص موضع العام فهو غير جائز"(٢).

وقال في ألقاب الإعراب: "وإذا عبرت عن الإعراب بالرفع والنصب والجرّ والجزم فقد حققت العبارة... وإن عبرت عن الإعراب بالضم والكسر والفتح والوقف فهو جائز لأنك وضعت العام موضع الخاص، فدخل الخاص في العام وهذا جائز وإن لم تكن محققاً(٣).

وهذه الألقاب قد وضعت لتدلّ على الحقيقة التي وضعت لها، وفي استعمالها لغير ما وضعت له نقض لذلك الغرض، وتفوت به الغاية من وضعها، لذلك اعتذر في استعماله في المعرب ألقاب البناء.

---

(١) الفوائد ٦١.

(٢) الفوائد ٥٨.

(٣) الفوائد ٥٨.

وهو قد يدلّ على بناء الكلمة بحالتها كقوله في بناء أيّان: "لأن الضم والكسر بعد الياء مستثقل كما يستثقل فيهما"(١)، أو يدلّ عليها بعلامة الإعراب كقوله في بناء كيف: "لأن الضمة والكسرة يستثقلان بعد الياء كما يستثقلان فيهما(٢)، والضمة والكسرة هما من ألقاب علامات المعرب كما جعل التنوين من ألقاب الاسم المعرب فقال: "وتدخله أربعة أشياء رفع ونصب وجر وتنوين"(٣)، وبهذا جعل التنوين لقباً متميزاً عن الألقاب الثلاثة، والأصل أنه يدخل في مضمون الأشياء الثلاثة، وإنما يحذف من الاسم لعارض كالتعريف باللام أو الإضافة أو منعه من الصرف والتمكن.

ومن ألقاب الإعراب عنده (الوقف) بمعنى الجزم، وقد استعمله في جزم الأفعال الخمسة فقال: "رفعها بإثبات النون، ونصبها ووقفها بإسقاط النون"(٤)، واستعمل هذا اللقب كذلك مع المبني من الأفعال، فقال: "وتبع الوقف الجزم في افعلِيْ وافعلا وافعلوا"(٥).

وكان سيبويه قد استعمله في البِناء خاصة فقال: "... النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف"(٦).

وقال: "والوقف قولهم اضرِبْ"(٧)، وقال: "الوقف فيها قولهم مَنْ، وهَلْ، وبَلْ، وقَدْ"(٨)، وقال: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة"(٩)، ولكنه لم يلتزم بهذا اللقب فاستعمله مع الأفعال المبنية والحروف.

الظواهر العربية وتعليلها

حرص الثمانيني على تعليل الظواهر النحوية بالعلل المختلفة، ومنها العلل الجدلية المنكرة عند أكثر النحاة، إذ لا طائل لها في صحة النطق، ولو كان اقتصر على العلل

(١) الفوائد ٦٨.
(٢) الفوائد ٦٧.
(٣) الفوائد ٧٤.
(٤) الفوائد ٥١٦.
(٥) الفوائد ٥١٦.
(٦) الكتاب ١/١٣.
(٧) الكتاب ١/١٧.
(٨) الكتاب ١/١٧.
(٩) الكتاب ١/١٥.

التعليمية لأتفق هذا مع نهج كتابه في التيسير والتقريب فضلاً عن كونه قد سلك سبيلاً في التعليل كذلك بغير العلل النحوية فاستعان بعلوم مختلفة كأصول النحو والفقه والمنطق والوضع، ولعل هذا متأت من حرصه على أن تبقى الصلة متينة بين النحو وهذه العلوم مع ما في ذلك أيضاً من دلالة على ثقافته ومعرفته بها، وهذه نصوص ملتقطة مما تناثر في كتابه مما يكشف عن سعة عنايته بالعلل في كتابه من أوله إلى آخره.

فمن أشكال تعليله بأصول العربية وسننها (**التعادُل، والاتّساع، والتقارض، والتقاص، وخلع الأدلة**)، وقد علل بها وإن لم يصرح بأسمائها جميعاً، وهو كثيراً ما كان يكرر العلة ويعيدها كلما اقتضى المقام ذلك، فقد قال: "والعرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره"(١)، وقال في موضع ثان: "والعرب تشبه الشيء بنقيضه كما تشبهه بنظيره"(٢)، وقال في موضع ثالث: "الشيء يحمل على نظيره كما يحمل على نقيضه"(٣)، وقال في موضع رابع: "الشيء يحمل على عكسه كما يحمل على نظيره"(٤)، ومن تعليله قوله: "التغيير يؤنس بالتغيير"(٥)، وقوله: "وحمل الشيء على اللفظ أقوى من حمله على المعنى"(٦).

ومن سنن العربية التي علل بها ظاهرة (**التعادل**)، ويقرب معناها عنده من الموازنة بين طرفي الكلمة أو الكلام، فقد قال: "وأما التعديل فلما كانت الياء والواو حرفين ثقيلين قرنتا بأخف الحركات وهي الفتحة لأن الخفيف مع الثقيل يعدله"(٧).

وقال في اختيار الكسرة في نون التثنية: "وأما التعديل فلما كانت الألف غاية في الخفة اختيرت معها حركة ثقيلة وهي الكسرة لأن الثقيل مع الخفيف يعدله"(٨).

ومن أصول العربية التي علل بها ظواهر الكلام (**خَلع الأدلّة**)، وضرب له أمثلة وإن لم يسمه باسمه، ومن ذلك قوله: "للتاء في نحو مسلمات دلالة الجمع والتأنيث،

---

(١) الفوائد ٦٧.
(٢) الفوائد ٥٨٣.
(٣) الفوائد ٨٣٧.
(٤) الفوائد ٥٠٩.
(٥) الفوائد ٤٧٢.
(٦) الفوائد ٣٦٨.
(٧) الفوائد ١٣٣.
(٨) الفوائد ١١٨.

وقال بعضهم: التاء للتأنيث والألف للجمع"[١]، ولعل من خلع الأدلة عنده جعل النون في التثنية والجمع عوضاً من الإعراب والتنوين[٢]، ومما بناه على هذا الأصل عمل (لم) فهي تفعل الجزم بالمضارع وتنقل معناه إلى الماضي، وكذلك أدوات الشرط فهي تفعل الجزم وتدلّ على الشرط.

ومما علل به كذلك **التجوز والاتساع**، وهذه العلة تكاد تسبر غور الكلام من حيث تركيبه ومعناه حتى تصل بنا إلي سر تأليفه والنهج الذي بني عليه، ومن المسائل التي عللها الثمانيني به المفعول معه، فقد ذكر أن الأصل في الفعل اللازم أن يصل إلى المفعول بـ (مع) مثل ذهبَ زيدٌ معَ عَمرو، وهذا هو الأصل على ما ذكره، ثم توسعت العرب فحذفت (مع) من اللفظ وأقامت ما كان مضافاً إليه مقامها فانتصب انتصابها فجاء اللفظ: قمتُ زيداً، وذهب زيدُ عمراً، فلما ضعف أن يتعدى إلى المفعول طلبوا حرفاً ينوب عن (مع) في الاشتراك والاجتماع، فلم يجدوا إلا الواو فقيل: قمت وزيداً، واستوى الماءُ والخشبةَ، وذهب زيدٌ وعمراً[٣]، وقال في باب المفعول فيه: "وكان مفعولاً على المجاز وسعة الكلام"[٤]، وقال أيضاً: "وإن لم تكن (في) مقدرة معه سميته مفعولاً به مجازاً وسعة كأن الفعل وقع به"[٥]، وكان قد ذكر مثل هذا كله وقال: "وهذا يكون مقبولاً على سعة الكلام ومجازه"[٦].

وقال في باب إعمال (ظن وأخواتها) متوسطة بين مفعوليها: "فمن أعملها متوسطة اعتقد تقديمها في النية، وإنما وسطها في اللفظ توسّعاً وتجوّزاً"[٧].

وقال في باب التمييز في تفسير نقل (تصبّب عَرَقِي) إلى (تَصبّبتُ عَرَقاً): "وإنما نقل الفعل عنه إلى غيره توسعاً وتجوزاً"[٨].

ومن علل (**التقاصّ**) وهو حمل الشيء على غيره كحمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجرّ في باب جمع المؤنث السالم، وعلل

---

(١) الفوائد ١٤٧.
(٢) الفوائد ١٢٩، ١٣٣، ١٣٨.
(٣) الفوائد ٢٩٧.
(٤) الفوائد ٢٩٣.
(٥) الفوائد ٢٩٤.
(٦) الفوائد ٢٩٠.
(٧) الفوائد ٢٧٧.
(٨) الفوائد ٣٠٩.

قلب الهمزة واواً في جمع صحراء وعمياء فقال: "فإن الواو المضمومة قد تحولت إلى الهمزة في (أُفِتّتْ، وأُجُوه) فلما أرادوا أن يغيروا الهمزة قلبوها إلى الواو ليكون اقتصاصاً"[1].

وعلل كثيراً من المسائل الصرفية بعلَّة اتباع الأسهل، كظاهرة قلب الهمزة، وقد فرق بين الأصلية في الكلمة والمنقلبة، فذكر أن الأصلية متمكنة فهي أبعد عن التغيير والقلب من غيرها، أما المنقلبة عن ياء الألحاق نحو همزة (علباء) فهي زائدة ليس لها عصمة الأصلية، فضلاً عن كونها أضعف في الثبات وأقرب إلى التغيير من الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة في نحو (كساء) وهذا من دقائق مسائل الصرف التي ذكرها فقد قال: "فإذا أرادوا التغيير فقلب الهمزة المنقلبة عن الالحاق أسهل من قلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة، وقلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة أسهل من قلب الهمزة الأصلية"[2].

ومن نظائرها الصرفية الدقيقة ظاهرة التدرج في القلب، فقد قال في (بهراء): "إنهم قلبوا من الهمزة واواً فصارت (بهراو)، ثم قلبوا من الواو نوناً فصارت (بهران)، ولما نسبوا إليها قالوا (بهراني)، فهم لم يقلبوا من الهمزة نوناً لأول وهلة"[3].

ومن ضروب تعليله (**مراعاة الظاهرة الصوتية**)، فأصل الإعراب عنده أن يكون بالحرف، وثمة لغات حافظت على هذه الظاهرة فقال أهلها -كما ذكر- هذا زَيْدُو، ومررت بزيدِيْ، ورأيت زيدَا، ثم أبدلت الحروف بالحركات[4].

وعلل امتناع جعل الواو من حروف المضارعة لثقلها، ولئلا يدخل عليها واو العطف فيسمج اللفظ بهما ويجري مجرى نباح الكلب[5].

وقال في الفعل المضارع: "وقد كانوا يبدلون من الواو تاءً كثيراً فأبدلوا منها ههنا التاء"[6].

---

(١) الفوائد ١٥٠.
(٢) الفوائد ٧٥٧.
(٣) الفوائد ٧٥٦.
(٤) الفوائد ٨٠.
(٥) الفوائد ٥٤.
(٦) الفوائد ٤٩٠.

ومن تعليلاته بالظاهرة الصوتية قوله: "وإنما اعتبر النحويون الأصوات فوجدوا صوتاً أقوى من صوت، فسمَّوا الأقوى متحركاً سواء كانت حركته إعراباً أو بناءً، وسموا الأضعف ساكناً، سواء كان سكونه إعراباً أو بناءً، وهكذا إذا اعتبره من له حس صحيح وجده كما ذكرنا، ألا ترى أن قولنا (أوّ) أقوى من (أوْ)، و(لوْ) أضعف من (لوَ)"[١]، وقوله عن حذف النون في (لعلي): "إنهم شبهوا اللام بالنون من (إني)"[٢]، وقوله أيضاً عن علّة إسقاطها في (ليتي): "شبهوا (ليت) بـ (إنّ)، وقال: ؛وهذا رديء، لأن التاء لا مناسبة بينها وبين النون، لافي المخرج ولا في المقاربة"[٣].

وعلل منع ضمّ الواو من جمع المذكر السالم في نحو (الزيدون) بالعلّة نفسها، فقال: "وإنما لم يجز أن تضم الواو في الرفع لأن الضمة من جنس الواو، فكأنه قد جمع بين واوين، وكأنه قد جمع بين أربع ضمات، لأنّ الواو بإزاء ضمتين من حيث كان الحرف أقوى من الحركات، وضمة قبل الواو، وضمة على الواو للرفع، والجمع بين أربع ضمّات مستثقل مكروه"[٤]. وقد أعاد هذا التعليل في موضع آخر فقال: "فلو حركت بالضمّ لتوالى في الرفع أربع ضمات، ضمة قبل الواو، والواو بإزاء ضمتين، وضمة النون"[٥]، وبمثله علل لحالة الجر أيضاً فقال: "ولم يجز أن يكسروا الياء لأن الكسرة من جنس الياء، فكأنه يكون قد جمع بين ياءين، ولأن الياء بإزاء كسرتين وقبلها كسرة فيكون قد والى بين أربع كسرات"[٦].

ونحن نكاد نحس من هذا الاتجاه في التعليل مدى تأثره بنفحات شيخه ابن جني، كما في قوله عن الحركات وعلاقتها بحروف العلّة: "لأن الحروف نشأت من الحركات لما أشبعت كأنهم لما أشبعوا الضمة نشأت الواو، ولما أشبعوا الكسرة نشأت الياء، ولما أشبعوا الفتحة نشأت الألف، فلما كانت الحركات على هذا القول هي

---

(١) الفوائد ٥١.
(٢) الفوائد ٤١٣.
(٣) الفوائد ٤١٣.
(٤) الفوائد ١٣٢.
(٥) الفوائد ١٣٢.
(٦) الفوائد ١٣٢.

الأصل اختاروها للآحاد وهي الأصول"[1]، وقوله: "وقد كان بعض المتقدمين يسمي الكسرة ياءً صغيرةً، ويسمي الضمة واواً صغيرةً، ويسمي الفتحة ألفاً صغيرةً"[2]، فجعل ههنا الحركات أصلاً، وقوله بأصلية الحركات يناقض قولاً سابقاً بأصلية الحروف حيث ذكر أنهم أخذوا منها الحركات"[3].

ووجدناه يعلل بالخفة دخول التنوين على الكلمة، فقد قال: "إنما دخل التنوين الكلام علامة للأخف"، وقال أيضاً: "جعلوا دخول التنوين علامة لما يستخفون، وحذفه علامة لما يستثقلون"[4].

وقد علل بمصطلحات (**الفقه**)، ومن أمثلته فيه قوله: "فأما الملك فطارئ علي الاختصاص، يدلّك على صحة هذا أن المملوك لابد أن يختص بمالكه، وأن الاختصاص يستغني عن الملك، فكل مملوك مختص، وليس كل مختص مملوكاً"[5]، وقوله: "وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وفي فعله ثواب وليس في تركه عقاب فهو ندب كصلاة النافلة والصدقة التي ليست بواجبة"[6]، وقوله: ؛والذي يدلّ على أن المنادى مخاطب أنه لو حلف بالطلاق ألا يكلم زيداً ثم ناداه لكان حانثاً بالإجماع"[7].

وعلل كثيراً بمصطلحات (**علم الوضع**)، أؤ ما يسمّى بدلالة الألفاظ، فقال: "والنكرة تترتب فيكون بعضها أخص من بعض، وبعضها أعم من بعض، وإنما يقال في الشيئين هذا أخص من هذا إذا كان يصلح أن يدخل تحته، ويقال هذا أعمّ من هذا إذا كان يشتمل عليه وعلى غيره، وإذا أردت أن تعتبر الخصوص من العموم فانظر أيّ الشيئين يدخل في معني الآخر فسمّ الداخل أخصّ، والمدخول فيه أعمّ، كدخول

---

(١) الفوائد ١٠٢.
(٢) الفوائد ١٠٣.
(٣) الفوائد ٥٩.
(٤) الفوائد ٧٥.
(٥) الفوائد ٣٣٩.
(٦) الفوائد ١٠.
(٧) الفوائد٤٣٩.

(رجل في إنسان)، و(إنسان في جسم)، و(جسم في محدث)، و(محدث في شيء). ولك أن تعتبر الخاص والعام بطريقة أخرى فتنظر أي الشيئين ينقسم فتسمّي كل قسم من أقسامه أخص من جملته، وتسمّي المنقسم أعمّ من كل قسم من أقسامه. وأعم النكرات وأبهمها وأشيعها قولهم (شَيْءٌ)، لأنه يقع على المعدوم والموجود"(١)، وقال أيضاً: "و(جسم) أخص من (محدث)، لأن المحدث ينقسم إلى الجسم والعرض"(٢).

وقال: "و(حيوان أخصّ من جسم) لأن الجسم ينقسم إلى الحيوان والجماد، ألا تراك تقول: كلّ حيوان جسم، وليس كل جسم حيواناً، و(إنسان أخصّ من حيوان) لأن الحيوان ينقسم إلى الإنسان وغير الإنسان، ألا تراك تقول كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنساناً و(رجل أخصّ من إنسان)، لأن الإنسان ينقسم إلى الرجل والمرأة، ألا تراك تقول: كلّ رجل إنسان، وليس كل إنسان رجلاً، و(كاتب أخصّ من رجل)، لأنّ الرجل ينقسم إلى كاتب وغير كاتب. وعلى ما بينت لك تعتبر النكرة كلما زدتها صفة ازدادت تخصيصاً، وقل عدد الذي تطلبه منهم"(٣).

وعلل كثيراً بأسلرب (**المناطقة**) في استنتاج القضية من المحمول والموضوع، كقوله: "فهذا مثبت غيرُ واجب، وكلّ واجب مثبت، وليس كلّ مثبت واجباً"(٤)، وقوله: "واعلم أن كل كلام قول، وليس كل قول كلاماً، لأن القول يقع على المفيد وغير المفيد، والكلام لا يقع إلا على المفيد"(٥).

وهو مع أسلوبه السهل وعباراته الواضحة، كان يميل كلما سنحت له الفرصة إلى الوقوف وقفات فجائية يدق فيها تعبيره لا غراقه في التعليل حتى ليكاد يغمض في الفهم ويستغلق في الإدراك.

ولم تخل بعض تعليلاته من ضعف، كتعليله في حمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف في قوله: "ولم يجز أن يتبع الجرّ الرفع، لأنّ الرفع أسبق منه في الرتبة، ولكن

---

(١) الفوائد ٣٩٣.
(٢) الفوائد ٣٩٣.
(٣) الفوائد ٣٩٣.
(٤) الفوائد ٦، ١٧٩.
(٥) الفوائد ٦.

تبع الجرّ النصب لمساواته له في النوعية"(١)، وهذا التعليل جدلي، وللسائل أن يقول فإن كان الرفع أسبق من الجر في الرتبة فكذلك النصب أسبق منه، ولو صح هذا لتقدم النصب على الجرّ وبهذا نقع في الدور، والدور باطل، ومع بطلانه كان الثمانيني يعلل به في قوله: "ولما تبع الجرّ النصبَ -يريد هذا في ما يمتنع صرفه- تبع النصبُ الجرَّ في التثنية وجمع السلامة"(٢)، وقوله: "ولما صار الفتح في النصب ينوب عن الجرّ ناب الكسر في جمع التأنيث عن الفتح"(٣).

وقد علل أبينة بعض الكلمات من الناحية اللغوية فقال في (هيهات): "إن الجرة في هيهات قد نايت عن الفتحة"(٤)، وفي هذا التقرير نظر، لأن أهل اللغة ذكروا في هيهات لغات منها كسر التاء وفتحها وضمها، فليست حركة فيها بأولى من حركة، وليست الفتحة فيها هي الأصل، وبهذا يبطل وجه الشبه بينهما وبين هيهات.

العامل والعلّة

من جهود الثمانيني المتميزة في الألقاب تفريقه بين العامل والعلّة وقد فرق بينهما كثيراً فكان يرى العلة ثابتة والعامل متنقلاً له قوة الإعراب كما في قوله: "البناء يكون من علة تلزم ولا تفارق، لا عن عامل يزول وينتقل"(٥)، وقوله: "لما كانت الحركات والسكنات على ضربين: ضرب يحدث إعراباً عن عامل، ويبطل ببطلانه، ونوع يكون عن علّة، فهو كلزومها أسموا ما يحدث عن عامل إعراباً، وما يكون عن علة بناءً، ليفصل بينهما باختلاف الألقاب"(٦).

ذلك أن البناء -كما قال- حكم يجب عن علّة، والإعراب حكم يجب عن عامل ظاهر أو مقدر وهو يبطل ببطلانه(٧). بخلاف العلة التي أوجبت البناء للمبني لكونها موجودة فيه بيد أن العامل لم يقوَ على إبطال العلة فيبطل حكمها(٨).

---

(١) الفوائد ٥١٥.
(٢) الفوائد ٧١.
(٣) الفوائد٥١٥.
(٤) الفوائد٥١٥.
(٥) الفوائد ٥٧.
(٦) الفوائد ٥٧.
(٧) الفوائد ٥٧.
(٨) الفوائد ٥٧.

وكان يرى (البناء) نفسه ظاهرة تلزم آخر الكلمة بحركة أو سكون لا يبطل بعامل كما أنه لم يحدث بعامل[1].

وهذه النصوص التي تفرقت في كتابه عن العلّة والعامل فيها وأمثلتها ترينا المكانة التي احتلها العامل في تفكيره النحوي، فقد كان يقرر الأحكام بحسب قوة العامل وضعفه، فالفعل التام مثلاً أقوى في العمل من الناقص، لذا جاز أن يتقدم معموله عليه أو يتأخر أو يتوسط، وقد يستغني عن معموله. وليس ثمة مثل هذه الأحكام كلها للفعل الناقص، بيد أن هذا الفعل نفسه إن كان متصرفاً أقوى من الجامد، كما أنّ الحروف المشبهة بالجامد أضعف من الجامد، لذا ازدادت قيود إعمال (ما) و(لا) عن قيود عمل (ليس).

وقد وجدناه يلمح أحياناً إلى العلّة ولا يصرح بها كما فعل في إعمال أفعال القلوب وإلغائها، فعدّ عِلَةَ الإعمال تقدّم الفعل، وعلة الإلغاء تأخره، فإن توسط الفعل جاز فيه الإعمال والإهمال[2]، وهذه الأحكام تلفتنا إلى سعة عنايته بالتعليل في تمثل الظواهر النحوية وتفسيرها على وجه ما سنعرضه من كلامه.

الشواهد

وقد ألمحنا في موضوع سابق إلى عددها من الآي ومن الشعر، فضلاً عن استشهاداته بالحديث الشريف، والأمثال والأقوال، مما رأيناه متداولاً في المصنفات النحوية، فالنحاة يكادون جميعاً يتابعون من تقدمهم في أمثلتهم التي يتناقلونها ولا يخرجون عنها إلا قليلاً، وقد كادوا يجعلون من الشاهد سمة للقاعدة حتى غدا بعضها عندهم لصيقاً بها، ولهذا ورد الاعتراض على النحاة لتقيدهم بشواهد محددة معينة، واحتج المعترض بأن الشاهد إن كان مفرداً فإنه لا يصحّ الاحتجاج به إلا على الشذوذ، وإن كان له ما يشابهه فأولى بتلك الأشباه أن تذكر لتعاضده، فالاقتصار على الشواهد المذكورة يشعر بانفرادها وشذوذها.

---

(١) الفوائد ٥٨.

(٢) الفوائد ٢٧٥.

وقد كان الثمانيني يورد الشاهد ويشير إلى ما فيه من اختلاف روايته، وهذه المخالفات على أصناف، منها الاختلاف في الحركات مما مرجعه إلى الإعراب، فقد ذكر رواية: "أفواه الأباريق" برفع المضاف ونصبه في أحد شواهده[١]، وروايته (ياعديّ) و(ياعَدِياً) بالرفع والنصب في شاهد آخر[٢].

ومنها الاختلاف في الكلمات، وهذا على ضربين: ضرب لا تأثير له في الاستشهاد وذلك من قبيل (خَمَر الطريق) و(وَعَر الطريق) في أحد الشواهد[٣].

وضرب يكون التغيير فيه مبطلاً للاستشهاد بالبيت مثل قول الشاعر:

كَرَرْتُ فَلَمْ أنكلْ عن الضربِ مِسْمعا[٤]

فعلى هذه الرواية يكون المصدر المعرّف باللام (الضرب) نصب (مسمعاً)، وأما برواية (لحقت) بدلاً من (كررت) فيبطل الاستشهاد عى هذا النوع من النصب، ويكون (مسمعاً) مفعولاً للفعل (لحقت)، وفي هذا ما يكشف لنا عن أهمية التحري في رواية الشاهد والحاجة إليه في الدرس النحوي، ففي بعض الروايات استدلال على صنع النحاة بعض الشواهد بتغيير ألفاظها ليجعلوها شواهد عى القواعد المبنية عندهم.

وقد كان الثمانيني يخرج عن الصدد أحياناً، ويفيض القول في مالا يترتب عليه اختلاف في الحكم كقوله في قول الشاعر:

قَدْنِيَ مِنْ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ

"يروى الخُبيبِينَ -بكسر الباء- فمن كسر الباء أراد الجمع، وعنى به عبد الله بن الزبير وشيعته، ومن رواه الخبيبَيْنِ بالتثنية عنى به عبد الله وأخاه مصعباً، وكان يكنى أبا خبيب لأنه كان له ولد يسمى خبيباً"[٥]، فما ذكره في هذا النص لا علاقة له بمحل الشاهد، وهو جواز ثبات النون وحذفها من (قَدْ)، فضلاً عن اهتمامه الذي لا يخفى

---

(١) الفوائد ٧٣٥.
(٢) الفوائد ٤٦٤.
(٣) الفوائد ٤٥٢.
(٤) الفوائد ٧٣٣.
(٥) الفوائد ٤١٤.

بذكر الضرورات الشعرية الواقعة في متون شواهده الشعرية، فما ذكره منها عدد غير قليل، ولكنه كثيراً ما أشار إلى الضرورة بعينها بوصفها ظاهرة تقع في الشعر من غير أن يمثل لها بشاهد منه، ومن الضرورات التي ذكرها ما يقع في المنقوص من لغات كتسكين يائه أو إسقاطها، أو معاملته معاملة صحيحة. وكردّ علامة الرفع والجرّ في المنقوص، ومن ذلك قوله في الرفع:

تَراهُ وَقَدْ فاتَ الرُماةَ كأنّه أَمامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخدّ أَصْلَمُ[1]

ومنه في الجرّ:

لا بارَكَ اللّهُ في الغوانِيِ هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنّ مُطّلَبُ[2]

ومما ذكره إسكان الياء في (ثماني)[3]، وإضافة العدد إلى المئة، فلو قال قائل عنده ثلاثُ مئات، وثلاثُ مئينٍ لجاز، لأن الشاعر له أن يرد إلى أصل مهمل، وله أن يحمل على نظير مستعمل[4]، وهذان الملحظان هما من أصول النحاة في تقويم الضرورات الشعرية، والنظر فيها قبولاً أو رفضاً، ولسنا ههنا بصدد العرض الكامل أو المستوفي لكل الضرورات في مصنف الثمانيني، فهي مبثوثه وكثيرة فيه مقرونة بشواهدها أو عارية منها كما أسلفنا.

أما شواهده من الآي فقد كان يذكر ما في بعضها من وجوه القراءات، وقد يقدّم للقراء حجة ويبدي رأيه فيها، ويرجح بين تلك الوجوه، وربما ذكر من الأوجه الشاذة في القراءة ما لم نقف على قارئها، كقراءة: "قُلْ ياأيّها الكافِرينَ -بالنصب-"[5]، وربما ذكر الآية بقراءة غير قراءة الجمهور، ولم ينبه عليها، كقراءة: "ممّا خَطاياهم"[6]، وقراءة الجمهور بها: "ممّا خطيئاتهم"[7]، وقال في إعمال (إنما): "ولو قُرِئَ إنما وليَكُم اللّهُ، وإنّما اللّهَ، وإنما المسيحَ على هذا التأويل لكان جائزاً وهي زائدة"[8]. فلم نقف على من قرأ بهذه القراءة، وهذا يعني -في جملة ما يعنيه- سعة

---

(١) الفوائد ٩٢.
(٢) الفوائد ٩٢.
(٣) الفوائد ٦٥٣.
(٤) الفوائد ٦٥٦.
(٥) الفوائد ٤٥٧.
(٦) الفوائد ٣٩.
(٧) الآية ٢٥ / سورة نوح.
(٨) الفوائد ٤٢.

اطلاعه وحفظه لنصوص القراءات القرآنية على مختلف مستوياتها سبعية أو غير سبعية.

وكان حظ الحديث الشريف عنده قليلاً في الاستشهاد، إذ كان كغيره من النحاة في الموقف منه على الأغلب، وكثيراً ما احتج بأقوال وأمثال غير منسوبة إلى قائليها.

اللهجات

ويسميها اللغات أحياناً، وقد أورد منها الكثير وكان يغفل نسبتها إلى ذويها أحياناً، أو ينسبها فيذكر أنها لغة طيء أو بَلْعَنْبَر أو بَلْهُجَيْم أو بَلْحارث أو عُكَل أو سُلَيم أو أَزْدالسَراة، وغيرهم، من ذلك قوله في ما أنث بالتاء نحو شجرة وحجفة: "فطيّ تكتبها تاء في الوصل والوقف"(١)، وذكر أنّ سُلَيم يعملون (القول) عمل (الظن) على جميع متصرفاته نحو قولك: قُلْتُ زيداً منطلقاً، وقال: "وهذه اللغة ربما أدت إلى الخطأ، وعلى هذه اللغة يقرؤون: فلا يَحْزُنْكَ قولُهُم أَنا نَعْلَم ما يُسِرّونَ وما يُعْلِنون" يريد بها فتح همزة (إنّ) قال بعض العلماء هذا لحن، ولا تجوز الصلاة به(٢)، وقال في لام الجر: "وقد وقفت على لهجة قوم يفتحون لام الجرّ في لَزيدٍ" وصرّح نسبتها في موضع آخر فقال: "وقد فتحها قوم وهم عكل"(٣)، وذكر عن أَزد السَراة أنهم يعوضون من التنوين في الرفع واواً وفي الجرّ ياءً وفي النصب ألفاً"(٤)، وقد اقتصر غيرهم على التعويض في النصب فقط كما هو معروف. وقال في إعراب المثنى بالألف كالمقصور: "وقد أقرّ بَلْعَنْبَرُ، وبَلْهُجَيْم وبَلْحَارِث الألف في النصب والجرّ".(٥)

وقد ذكر في كتابه لغة تميم كثيراً(٦)، وذكر لغات كثيرة غير منسوبة إلى ذويها صراحة، قال في حركة حرف المضارعة: "من العرب من يكسر حروف المضارعة إلا الياء(٧)، وقال: "وقد ضَمّ قومٌ من العرب –وهم قليل– أول مستقبل الخمسة والستة

---

(١) الفوائد ٦١٢.
(٢) الفوائد ٢٨٣.
(٣) الفوائد ٦٦.
(٤) الفوائد ٨١.
(٥) الفوائد ١٢٠.
(٦) الفوائد ٢٢٤، ٣١٥، ٦٧٢.
(٧) الفوائد ٧٤.

حملاً لها على الأربعة"[١]، ومما لم ينسبه لغة من كان يقف على المنون المنصوب بالسكون، وقد ذكرها بقوله: "وهذه لغة قليلة"[٢].

وكان يُومئ من طرف خفي إلى التقليل من شأن بعض اللغات بتصغير مصطلحها، فقد قال في تثنية الأسماء الخمسة بالنقص: "وقد جاءت لغية عن بعض العرب في تثنية هذه الأسماء: هذان أَبان"، وقال: "وهذان أَباكما، ورأيت أَبَيْنِ، ورأيتُ أَبيكما"[٣].

وربما غضَّ من شأنها بأسلوب الحكاية العامّة التي تحقق علماً موثوقاً به، وذلك نحو قوله: "وقد حكي أن قوماً من العرب كانوا يقفون على المرفوع والمجرور من المنقوص بغير ياء، ويكتبون ياء أيضاً"[٤].

وربما عظم اللغة بوصفها أنها الفصيحة، فقد قال في وجوب ملاصقة الفعل لنون التوكيد الواقع في جواب القسم نحو (لَنَسْفَعَنْ) "هذه هي اللغة الفصيحة، وقد رُوي في بعض اللغات إسقاط نون التوكيد وهو قليل"[٥].

ومن اللغات التي تناولها بالنقد والردّ لغة (أكلوني البراغيث)، وقال: "هذا غلط من العرب من وجوه"، وفنّد المثل من حيث معناه ومبناه، فقال من جهة المعنى: "إن البرغوث لا يأكل وكان ينبغي أن يقول (قرص) بدل (أكل)، ومن جهة المبنى كان ينبغي أن يسند الفعل إلى النون أو المفردة فيقال: قرصتني، أو أكلتني، أو قرصنني، أو أكلنني، ولا يصح أن يقال قرصوني أو أكلوني، لأن هذا يختص بالعقلاء[٦]. وكان الثمانيني قبل رده هذا قد ذكر أن هذه لغة مشهورة للعرب[٧].

---

(١) الفوائد ٧٣.
(٢) الفوائد ٨٢.
(٣) الفوائد ١١٠.
(٤) الفوائد ٩١.
(٥) الفوائد ٧٠٣.
(٦) الفوائد ١٨٤.
(٧) الفوائد ١٨٣.

الخـــط

وكانت عنايته به أثراً من اثار نزعته التعليمية في كتابه من أوله إلى آخره، شأنها في هذا شأن ظاهرة التكرار التي كان يتوسل بها للتحفيظ أو لإقرار القواعد في الأذهان، ونريد بالخط: قواعد الإملاء، فقد تضمن كتابه مسائل كثيرة عني فيها بهذه القواعد ونثرها حيث تقضي الحاجة ذكرها هنا وهناك، فقال مثلاً عن رسم الألف في المقصور: "فإن قيل: فالكُتّاب يكتبون مُعْطَى وحُبْلى بالياء وأنتم تدعون أنها ألف فدلّوا على كونها ألفاً، قيل له إنما كتبها الكُتّاب بالياء لأن الألف إذا جاوزت ثلاثة أحرف ساغت فيها الإمالة، فلما حسنت فيها الإمالة كتبوها بالياء[١].

وعنده أن تاء (ذات) تكتب هاءً في الخط[٢]، وقد أشرنا في تحقيقنا إلى أن هذا من الوهم، إذ أن الصواب كتابتها بالتاء المجرورة لأن الوقف عليها بالتاء، والخط مبنى على الوقف.

وقال عن كتابة (إذن) الجوابية: "وإذن يكتبها البصريون بالألف عملت أو ألغيت، وكان الفراء إذا أعملها يكتبها بالألف، لأن بعملها تتميز عن (إذا)، وإذا ألغاها كتبها بالنون"[٣].

وألمح إلى اختلاف النحاة في مصطلح علامة التأنيث، فذكر أن ما أنث بالتاء نحو (طلحة) قد يقال فيه ما أنث بالهاء، واختلافهم في التسمية مبني عى اختلافهم في الوقف عليه، لأن طيئاً تنطقها تاءً في الوصل والوقف، وجمهور العرب كقريش وتميم يبدلون منها هاءً في الوقف[٤] فيقولون: شجره، وثمره. وقال: "فإن وجدت في كتبهم -يريد البصريين- يقولون ما أنث بالهاء فذلك مجاز لا حقيقة، وإنما حملوا هذه العبارة على الخط والوقف لا على الحقيقة"[٥].

---

(١) الفوائد ١٠٠.

(٢) الفوائد ١٠٥، وكذا وردت كتابتها بالتاء المربوطة في النسخ التي وقفنا عليها من كتابه.

(٣) الفوائد ٥٠٤.

(٤) الفوائد ٦١٣.

(٥) الفوائد ٦١٢.

ومن قضايا الخطّ التي عني بها في كتابه أحكام الوصل والفصل، ومنها أحكام كتابة (أنْ) المخففة من الثقيلة مع (لا) فقد قال: "ويجب أن تكتب في الخط (أن لا) لأن النون الآن لم تلها اللام فتدغم فيها... وينبغي أن تثبت النون في الخط فلا تدغم في الكلام، لأنها لم تَلِها اللام في التقدير"[١]، وذكر في (أنْ) الناصبة إذا وليها (لا) كما في قوله تعالى: ﴿**وحَسِبوا ألا تكونَ فتنة**﴾[٢] أن من فتح النون من (تكون) فـ(أَنْ) هي الناصبة للفعل، و(لا) ليست عوضاً عن شيء، ولا تظهر في الخط، ومن ضمّ النون فقرأ (وحسبوا أن لا تكونُ) فـ(أنْ) هي المخففة من الثقيلة، وتقديره: أنها لا تكون، و(لا) عوض، وينبغي أن تظهر النون في الخطّ[٣]، وكذلك قال في قوله تعالى: ﴿**أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لا يرجعُ إليهم قولاً**﴾[٤]. أن تقديره: أنه لا يرجعُ، فلما خففها وحذف اسمها وأولاها الفعل أدخل (لا) عوضاً.

آراؤه الخاصة

انفرد الثمانيني بآراء منها ما خالف فيه النحاة واللغويين، ومنها ما استدرك به عليهم، وهذا يدلّ على منزلته واجتهاده وثقته بعلمه وسعة اطلاعه، من ذلك أنه ذكر في (زكريا) خمس اللغات المعروفة، وزاد لغتين لم ترد في مصنفات اللغة وهما (زُكْرِيّ) على وزن (كرسي)، و(زُكْرِيْ) بسكون الكاف وتخفيف الياء[٥].

وذكر أن بعض النحويين يجيز تقديم الحال على الجار والمجرور، نحو: مررت راكباً بزيدٍ، وردّ عليه بقوله: "وهذا الذي ذكره ليس بصحيح"[٦].

ومن مخالفته للنحاة رده لغة (ثَمانَ عَشْرَةَ) -بفتح النون- قائلاً: "لا يبقى دليل على الياء المحذوفة"[٧]، وقد صرح ابن عصفور بعد ذلك بجواز هذه اللغة فأثبتها[٨].

وكان الثمانيني يردّ على بعض تعبيرات النحاة، فقد ردّ قولهم في (حمراء ألف تأنيث) بقوله: "واعلم أنهم يقولون في ألف حمراء وبابها ألفي تأنيث، وليستا

---

(١) الفوائد ٢٨٠.
(٢) الآية ٧١/سورة المائدة.
(٣) الفوائد ٢٧٩.
(٤) الآية ٨٩/سورة طه.
(٥) الفوائد ١٢١، ١٣٥، ١٣٦.
(٦) الفوائد ٣٠٤.
(٧) الفوائد ٦٥٣.
(٨) شرح جمل الزجاجي ٢/٣٤.

جميعاً للتأنيث، ولكن الهمزة بدل عن ألف التأنيث، والألف التي قبلها زيدت للمدّ، ولكن العرب تُسمّي باسم الشيء إذا كان مجاوراً، فجاز أن يقال لهما ألفا التأنيث، فهذا من الاكتساب بالمجاورة"[1]. وهو بهذا الرأي متابع لشيخه ابن جني في قوله: "وإنما صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التي قبلت همزة لا الأولى، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي هي كألف سَكْرَى، وعَطْشَى، فلما التقت الألفان وتحركت الثانية قلبت همزة"[2] رداً على قول سيبويه الذي ذكر أنهما للتأنيث في قوله: "واعلم أن الألفين لا تزادان أبداً إلا للتأنيث"[3].

وقد ذهب الثمانيني في المعرف بالأداة إلى أنه باللام فقط، وأن الهمزة وصل زيدت عليه، فقال: "اعلم أنهم قد أدخلوا همزة الوصل على حرف واحد من حروف المعاني وهو لام التعريف"[4]، وفي هذا الرأي مخالفة للخليل الذي كان يرى أن التعريف بهما جميعاً على ما حكاه عنه سيبويه، قال: "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كقَدْ"[5]، ومن أوجه اختلافهما أن الثمانيني سماها همزة وصل، والخليل سماها ألفاً.

ومما ذهب إليه الثمانيني إجازته النصب في (يا أيها الجاهلُ ذو التنزي)[6]، وكان سيبويه قد ذكر فيه الرفع فقط.[7]

ومما خالف الثمانيني فيه أيضاً وصف (اللهم) فقد أجاز الوصف به[8]، ومنعه سيبويه.[9]

وانفرد الثمانيني بمسائل منها أنه أورد قراءة قوله تعالى: ﴿**يا أيُّها الكافِرينَ**﴾ بالنصب[10]، وهذه قراءة لم يرد لها ذكر في كتب القراءات جميعاً.

---

(١) الفوائد ٦٢٧.
(٢) الخصائص ١/٢٠١.
(٣) الكتاب ٣/٢١٤.
(٤) الفوائد ٨٠٤.
(٥) الكتاب ٣/٣٢٤.
(٦) الفوائد ٤٥٨.
(٧) الكتاب ٢/١٩٢.
(٨) الفوائد ٤٦١.
(٩) الكتاب ٢/١٩٦.
(١٠) الفوائد ٤٥٧.

ومما انفرد بذكره عمن قبله جواز ضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي فذكر أن قوماً من العرب يضمونها[1]، وهذه المسألة لم يذكرها من قبله، وقد تتبعتها وبحثت عنها فإذا بالنحاة قد غفلوا عنها جميعاً ولم يقف عليها إلا أبو حيان الأندلسي الذي قال فيها: "وشذ ما روى اليماني من ضمّ الياء في قولك يُسْتَخْرِجُ وهو مبنيّ للفاعل".[2]

ومما استدرك به الثمانيني على بعض النحاة قوله في باب التعجب: "واعلم أن قوماً قد أدخلوا في باب التعجب (وهو أَفْعَلُ مِنْك)، و(هو أَفْعَلُ الناسِ)، وهذا غلط، وإنما للتعجب لفظان: ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ وهما فعلان".[3]

ومن دقائق ما رآه الثمانيني من سَنن العرب في ما يجمع جمع تكسير أن الصفة كلما استقلت بمفردها واستعملت مجردة عن الموصوف قربت من الاسمية فيدخلها التكسير، وقال: "فإذا كثر استعمال الموصوف مع الصفة قلّ دخول التكسير فيها، وإذا قلّ استعمال الموصوف مع الصفة كثر إقامتها مقامه فقوي التكسير فيها، ألا تراهم لما قل أن يقولوا مررت برجلٍ عبدٍ، ومررت برجلٍ شَيْخٍ، وإنما كثر استعمالهم مررت بشيخ، ومررت بعبدٍ، فلهذا قالوا في جمع شَيْخ أشياخ وشيوخ وشيخان، وقالوا في جمع عَبْد أَعْبُد وعُبْدان وعَبيد وعِباد".[4]

ومما كشفه من دقائق الموازنة بين القلة والكثرة أ الجمع إذا دلّ على قلّة يعامل معاملة الجمع المؤنث، وإذا دلّ على الكثرة يعامل معاملة المفردة المؤنثة، وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿**منها أَربعةٌ حُرُم فلا تَظْلموا فِيهِنَّ أنفسَكُم**﴾، فقال (منها) بالإفراد كناية عن الاثني عشر شهراً، وقال (فيهن) بالجمع كناية عن (أربعة حرم)، ثم قال: "وهذا الذي ذكرته هو الأفصح بالإجماع، فإن جاء خلاف هذا في الشعر فشاذ"[5]، وأمثال هذه الفوائد النافعة كثيرة في كتابه.

---

(١) الفوائد ٧٣.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٨٨.

(٣) الفوائد ٥٦١.

(٤) الفوائد ٦٩١.

(٥) الفوائد ١٩٠.

أوهامه ـ والاستدراك عليه

ومع حرص الثمانيني في تزكية أقواله والتثبت في حكمه فقد كان له من الأوهام ما كان ضرورياً ألا يخفى على مثله، من ذلك أنه ضعّف قراءة الجمهور ضم الطاء من (خُطُوات) فقال: "وأفصح القراءتين: ولا تَتّبِعُوا خُطْواتِ الشَّيْطانِ -بسكون الطاء-"[1]، وقد علل تضعيفه لها بقوله: "فكان يلزمه أن يقلب الواو ياءً، لأن الألف والتاء في نية الانفصال من الكلمة، وإذا كان كذلك حصلت الواو طرفاً وقبلها ضمّة، وليس في أبنية العرب اسم في آخره واو وقبلها ضمة، وإذا أدّى قياس إلى هذا قلبوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياءً ليرجع إلى أمثلتهم" .[2]

ومن الوهم ما رآه في قوله تعالى: ﴿**وَيَذَرُهُم في طُغْيانِهم يَعْمَهُونَ**﴾ فقد قال: "ولو قرئ (يَعْمَهُوا) لكان جواباً لشرط مقدر"[3]، ولم ترد ثمة قراءة بالجزم.

وضعف قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ**﴾ -بإسكان اللام-، ومن وهمه فيها أن أسندها إلى (قوم) كذا بصيغة التنكير، وكأنها ليست قراءة الجمهور التي درج عليها الناس في قراءة المصحف، وهذا أمر غريب منه[4]، وإن كنا لنربأ به أن يتعرض إلى مثل هذا الكلام فيحكم بالضعف على قراءة يقرأ بها جمهور المسلمين.

ومن المفردات اللغوية التي أنكرها قولهم (جحا) وقد قال: "هذا معدول عن حاج، يقال: حجا بالمكان إذا أقام به إلا أنهم قدّموا الجيم على الحاء فوزنه عُفَل"[5]، وصواب الأمر أن (حجا) و(جحا) بمعنى واحد، وقد ورد استعمالهما في لسان العرب.

ومما هو من التعليل الضعيف ما رآه من أن الأغلب في (منذ) أن تكون حرفاً لتمامها، فتمامها يدل على حرفيتها، وقال: "لأن الحذف في الحرف ضعيف

---

(١) الفوائد ٦٨٩.

(٢) الفوائد ٦٨٩.

(٣) الفوائد ٥٤٩.

(٤) الفوائد ٥٣٥، وتعليقنا عليه.

(٥) الفوائد ٦٣٠.

قليل"[١]، وقال عن (مذ): "الغالب عليها أن تكون اسماً للحذف الذي دخلها، وأصلها (منذ)، فلما أسقطوا النون سكنت الذال لزوال قوتها وتمكنها"[٢]. فههنا قد جعل (مذ) اسماً مأخوذة من (منذ) الحرفية، وفي هذا تعاند غير خافٍ.

ومن أوهامه مما هو تناقض وتعاند منعه اجتماع تعريفين على الاسم، وعلل مباشرة أداة النداء الاسم المعرفة في نحو (يا زَيْدُ) بأن التعريف بالعلمية بطل منه، ثم حدث فيه تعريف بالنداء والقصد[٣]، وبتعليله هذا لم يجتمع فيه تعريفان، فالتعريف بالعلمية باق فيه وإنما دخل التعريف بالنداء توكيداً، وبذلك جاز عنده الجمع بين التعريفين، ولما ورد المعرّف باللام منع أن تباشره أداة النداء لئلا يجتمع فيه تعريفان[٤]، فمنع ههنا ما أجازه هناك، وحمل ما جاء على ذلك على الاضطرار كما في قول الشاعر:

فيا الغلامانِ اللّذانِ فَرّا إياكُما أَنْ تُكْسِبانا شرّا

وعلل قولهم (يا أَللهُ) بأنه لما كثر استعمالهم لهذا الاسم خفّ على ألسنتهم فاستجازوا فيه مالم يستجيزوا في غيره[٥].

ومن تعليله في اجتماع النقيضين أن نون التثنية والجمع تقوم مقام التنوين في المفرد، وعلل إلحاق اللام في نحو (الرجلان) بأن النون إنما دخلت على النكرَة عوضاً من الإعراب والتنوين، ثم طرأت الألف واللام فلم تقو على إسقاط النون لقوتها بالحركة، وإنما قويت اللام على إسقاط التنوين لضعفه وموته بالسكون"[٦].

وعلل فتح النون في جمع المذكر السالم بأنّ الياء ثقيلة فقرنت بأخف الحركات وهي الفتحة قال: "فلما كانت الياء والواو حرفين ثقيلين قرنتا بأخف الحركات وهي الفتحة"[٧] وهذا التعليل ينقض كسر النون في التثنية في نحو قولنا (مررتُ بِهذَيْنِ الرجُلَيْنِ) إذ اقترنت الكسرة ههنا مع الياء.

---

(١) الفوائد ٣٤٣.
(٢) الفوائد ٣٤٣.
(٣) الفوائد ٤٣٧.
(٤) الفوائد ٤٥٥.
(٥) الفوائد ٤٦٠.
(٦) الفوائد ١٢٦.
(٧) الفوائد ١٣١.

وهو مع ما أوتي من ملكة في تسهيل عباراته وتمكنه في الإفصاح عن مضمون كلامه لم يسلم في بعض أقواله من الغموض في تركيب عباراته ومن ذلك قوله في توجيه كسر (مُدِّ) في صيغة الأمر: "وقد قال قوم إنما حركوه بالكسر لأنّ الرفع والنصب يكونان إعراباً بتنوين وبغير تنوين، والجر لا يكون إعراباً إلا بتنوين، فحركوا الساكن بحركة يأمنون فيها الالتباس وهي الكسر."(١)

وقوله في بناء (حَيْثِ) -بالكسر-: "إن الرفع والنصب يكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين، والجرّ لا يكون إعراباً إلا بتنوين، فلما أرادوا أن يحركوا لالتقاء الساكنين اختاروا الكسر لأنه لما لم يكن معه تنوين لم يلتبس بالجرّ"(٢)، وقوله في بناء الحروف: "وأما الحروف فإنها مبنية كلّها وإنما بنيت على تقدير جزء من الفعل والاسم"(٣)، وقوله في إعراب الممدود فيمن خفف فيه الهمزة: "فإنه يقدر حركات الإعراب على الهمزة كما يقدرها على ألف المقصور".(٤)

ومن غامض كلامه قوله عن جمع التكسير: "ويكون للواحد منهما جمعان، وربما كان له أكثر من ذلك وهذا يختص بالثلاثة منهما، وما زاد على الثلاثة فليس له في التكسير إلا جمع واحد".(٥)

ومما ظاهره التناقض قوله في باب التمييز في نحو: "تفقأتُ شحماً، وتصببتُ عَرَقاً" قال: "ولا يجوز أن يتقدم المُمَيَّز في شيء مما تقدم" وقال: "لم يُجيزوا شحماً تفقأتُ"(٦)، وقد ذكر في موضع آخر أن قوماً أجازوا هذا التقديم قال: "وقد اختلفوا في هذا الباب في قولكَ عَرَقاً تصببتُ، ونفساً طِبْتَ، وقال قوم يجوز تقديم هذا، لأن الناصب به فعل وهو تصببت، وتفقأ، وضاق، وطاب"(٧) فأجاز هنا ما منعه هناك.

وربما ذكر في الباب ماليس منه، ففي باب الأسماء الخمسة أتى بـ (أولي) جمعاً لـ(ذي) وهذا وَهْمٌ، لأن (أولي) اسم جمع وليس بجمع لـ (ذي).

---

(١) الفوائد ٦٦.
(٢) الفوائد ٨٣٠.
(٣) الفوائد ٦٦.
(٤) الفوائد ١٠٢.
(٥) الفوائد ١٢٧.
(٦) الفوائد ٣٠٨.
(٧) الفوائد ٣٠٧.

وقد غفل عن مسائل أشرنا إلى بعضها في تعليقاتنا على كلامه، ففي تعداده المعارف غفل عن أحكام الاسم الموصول، وقال: "والمعرفة خمسة أقسام المضمر والعلم الخاص، والمبهم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة"(١)، وأراد بـ (المبهم) اسم الإشارة، وقد صرح به في مواضع من الكتاب.(٢)

وفي باب (لا) النافية المشبهة بـ (ليس) غفل عن (لات) المزيدة بالتاء، فإن لها في مصنفات النحو أحكاماً.

ومن أوهامه أنه نسب أبياتاً لغير قائليها، فنسب إلى جرير قولهم:

هُنّ الحرائرُ لا رباتُ أَخْمِرة(٣)

والقوم منهم من نسبه إلى الراعي النميري، ومنهم من نسبه إلى القتال الكلابي.

وفي قول الفرزدق في هجاء عمرو بن عفراء:

ولكنْ دِيافيّ أبوه وأُمُه بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أَقارِبُهْ

قال: "هذا البيت للفرزدق يهجو به جريراً".(٤)

وقد يفند ما لا يراه ويردّ بالدليل والحجة الدامغة، أو يتلطف في الردّ كقوله: "وهذا ما لا يعتدّ به" أو "وهو شاذ" أو "لا يقاس عليه".

وأحياناً يقف من الأقوال موقف العائر بين الفريقين فيذكر الآراء في المسألة، لا ينحاز إلى رأي ولا يبدي للقارئ رأيه.

---

(١) الفوائد ٣٩٤.
(٢) الفوائد ٤١٦.
(٣) الفوائد ٢٦٤.
(٤) الفوائد ١٨٥.

الخاتمــة

إن الأمثلة على المسائل التي عرضناها من (**الفوائد**) غَيضٌ من فَيْض، وهي كثيرة فيه منبثة، وفيما ذكرناه ما يكفي أن يكون إضاءة على الكتاب وما حواه.

وإن ما جمع فيه (الثمانيني) من لغات، وما استشهد به من آيات وقراءات وأبيات وما ضمّنه من نقد وتمحيص وما علل به الكلام من علوم العربية لمما يحق أن ينال عناية العلماء والباحثين، وأن يُعدَّ مصدراً توثّقُ به قواعد العربية.

وفي الختام: فإن (**الفوائد والقواعد**) كتاب نافعٌ جليلُ القدر، و(**الثمانيني**) باحثٌ وثقة، وعالمٌ بالنحو واللغة رحمه الله تعالى.

تمّ التحريرُ والتحقيقُ -بحمد اللهِ تَعالى ومنه- في العُشرِ الثاني من الثُلُث الثاني من السُدُس الثالث من النصف الأول من العُشُر الخامس من العقد الثاني من القرن الخامس من الألف الثاني من هجرة النبي المصطفى عليه الصلاةُ والسلام.

الموافق للعُشُر التاسع من الثُلُثِ الثاني من السُدُس الثاني من النصف الثاني من العُشُر الرابع من العقد العاشر من القرن العاشر من الألف الثاني من مولد المسيح عليه وعلى نبينا الصلاةُ والسلامُ.

الدكتــور

عبد الوهاب محمود الكحلة

الموصل ـ العراق

كتاب

الفوائد والقواعد



* بسم الله الرحمن الرحيم

عَوْنَك اللّهُمّ [١]

قال الشيخ أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي رحمة الله عليه:

إعلم أنّ (**الكلمة**) عند أهل اللغة تقع على القليل والكثير، يدلّك على ذلك قولهم: (ذكر فلان في كلمته) يريدون (في: قصيدته أو رسالته أو خطبته)، وكلّ واحدة من هذه يشتمل على كلام طويل وجمل كثيرة.

وذكر آخرون[٢] في قوله تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَةُ ربكَ الحُسنى على بني إسْرائيلَ**﴾[٣] قالوا: وتفسيرُ هذه الكلمة قولُه تعالى: ﴿**ونُريدُ أَنْ نمنَّ على الذينَ استُضْعِفُوا في الأَرضِ ونَجْعَلَهم أئمةً ونَجْعَلَهُم الوارثين، ونمكّن لَهُمْ في الأَرض ونُرِيَ فِرعَوْنَ وهامانَ وجنودَهُما مِنْهُم ماكانوا يَحْذَرون**﴾[٤].

ألا ترى أن الكلمة ههنا قد وقعت على فوائد جمّة، وجمل مختلفة وكلام طويل؟.

و(**الكلمة**) في مدارس النحويين تكون عبارة عن: (اسم) فقط، أو (فعل) فقط، أو (حرف) فقط. وتُجمع (الكلمةُ) على: الكَلِم والكَلِمات.

فأما (**الكَلام**):

فقال قوم: هو مصدر (كَلَّمْتُ)، يقال: (كلّمته كلاماً) كما يقال: (سلّمت عليه سلاماً). فكما أنّ (السلام) مصدر (سلّمت)، كذلك (الكلام) مصدر (كلّمت).

(*) أ: ص١.

(١) ن: (وبه نستعين).

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٩ / ٣٠.

(٣) الآية ١٣٧ / سورة الأعراف.

(٤) الآيتان ٥، ٦ / سورة القصص.

وقال قوم: المصدر الحقيقي لهذا الفعل هو (التفعيل)، يقال: سَلَّم يُسَلِّم تسليماً، وكلَّم يُكَلِّم تكليماً.

والتسليم والتكليم، هو المصدر في الحقيقة[1]، وجعلوا (السلام) اسماً للتسليم، و(الكلام) اسماً للتكليم، كما قالوا: سبّح يُسبّح تسبيحاً، وجعلوا (سبحان) اسماً للتسبيح. ولا يمتنع أن يُفيدَ اسمُ الشيء ما يفيده المسمّى.

فأما (**الكلام**) فهو عند أهل اللغة يقع على المفيد وغير المفيد، وأمّا عند النحويين، فلا يطلقونه إلا على (المفيد)، فإن أوقعوه على (غير المفيد) قيّدوه بصفة، فقالوا: (كلام مهمل)، و(كلام متروك)، و(كالم غير مستعمل)، و(كلام غير مفيد).

والذي يدلّ على أنّ الكلام في العرف يتناول (المفيد) قولُ سيبويه[2]: إنّ (قلت) وقعت في كلام العرب ليحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً، تقول: (قلت: زيدُ منطلقُ)[3].

فـ(زيدٌ مُنطلقٌ) في موضع نصب بـ(قلت)، و(قال عبدُ الله: خَرَجَ بكرٌ)، فـ(خرج بكر) في موضع نصب بـ(قال).

---

(١) لا يُعرَفُ الفرقُ بين المصدر واسم المصدر إلا بالتركيب فإنْ استُعمِل المصدرُ مع فعله قياساً فهو مصدر مثل، (نَبَتَ نباتاً). وإن استعمل مع غير فعله أطلق عليه اسم مصدر مثل (أنبته نباتاً) فـ(نباتاً) الأولى مصدر، والثانية اسم مصدر، ومثله (انطويت انطواء الخَضْب) و(تطويت انطواء الخضب) فـ(انطواء) الأولى مصدر، والثانية اسم مصدر.
ينظر: شرح الكافية – الرضي ١/٣، الكتاب ٢/٢٤٤، شرح المفصل – ابن يعيش ١/١١١.

(٢) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، نحوي، أديب، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، توفي عام ١٨٠هـ، من آثاره كتابه في النحو المشهور باسم: (الكتاب) معجم المؤلفين ٨/١٠.

(٣) الكتاب ١/١٢٢، ونص عبارته: (واعلَم أنَّ "قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو: قلت زيدٌ منطلقٌ).

فقد رأيتَ الجمل محكيةً بعد القول وما تصرّف منه، والقولُ غير عامل في لفظها ولكنه يعمل في موضعها النصب وهذا أراد سيبويه أن (القول) لا يعمل في الجمل شيئاً، وإنّما هي محكية بعده وموضعها نصبٌ بالقول، وبيّن أنّ (الكلام) لا يكوْن إلا مفيداً في العرف والإطلاق، وقوله[1] (لا قولاً) يريد أنّ (قلت) تنصب قولاً، لأنه مصدرها، وتنصب كلّ ما جاز أن يكون وصفاً لمصدرها.

فإنْ ذكرت الموصوف والصفّة نصبتها، وإنْ ذكرت أحدهما نصبت، تقول إذا ذكرت الموصوف والصفة: (قلتُ قولاً حسناً، وقولاً قبيحاً، وقولاً طويلاً، وقولاً قصيراً).

وتعمل (قلت) في معاني الجمل وإنْ لم تعمل في ألفاظها، تقول: قلت كلاماً، وقلت شعراً، وقلت بيتاً من الشعر، وقلت أبياتاً من الشعر، وقلت قصيدةً، وخطبةً، وقلت رسالةً. وهذا كله يقع على جمل كثيرة، وكذلك لو ثنّيت المصدر أو جمعته لعمل فيه النصب تقول: (قلت قولين، وقلت أقوالاً).

واعلم أنّ كلَّ كلام قولٌ، وليس كلُّ قولٍ كلاماً، لأن (القول) يقع على المفيد وغير المفيد ‹والكلام لا يقع إلا على المفيد› فإنْ حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه نصبتها تقول: قلت حسناً، وقلت قبيحاً، وقلت طويلاً.

وإنْ ذكرت الموصوف وحده نصبته تقول: (قلت قولاً)، وتقول: (قال زيدُ: أحْمَدُ اللّهَ)، فـ(اللّهَ) منصوب بـ(أَحْمَدُ)، و(أحْمَدُ) وما بعده في موضع نصب بـ(قال)، وتقول: (قلت: اضرب زيداً) فـ(زيداً) منصوب بـ(اضربْ) و(اضربْ) وما بعده في موضع نصب بـ(قلت)[2].

فأما (الكَلِم والكَلمات) فلا تقع إلا على جمع، وقد يكون ذلك الجمع مفيداً أو غير مفيد، فإذا قلت: (قد قام زيدٌ)، فهذا يقال له: (كَلِمٌ، وكَلِمات)، لأنه اسم وفعل وحرف، وهذا جمع، ويقال له: (كلام) لأنه مفيد.

---

(١) أي: قول سيبويه المتقدّم.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٤٣.

فإنْ قلت (قَدْ قامَ وَثَبَتَ) فهذا يقال له: (كلم وكلمات)، لأنه جمع، ولا يقال له (كلام) لأنه غير مفيد، فإذا قلت: (قام زيد) أو (عمرو منطلق)، فهذا يقال له: (كلام)، لأنه مفيد، ولا يقال له (كلم، ولا كلمات)، لأنه غير جمع.

فإن قلت (قامَ قَعَدَ) فهذا لا يقال له: كَلِم ولا كلمات، لأنه غيرُ جمع، ولا يقال له (كلام)، لأنه غير مفيد، ولكن يقال له في عُرف النّحويين: (كلامٌ مهملٌ) / فقد بان لك ما يقال له: (كلم وكلمات وكلام)، وما يقال له: (كَلِم وكلمات) ولا يقال له (كلام)، وما يقال له (كلام) ولا يقال له (كَلِم ولا كلمات)، وما لا يقال له (كلم ولا كلمات ولا كلام).

فأما قوله تعالى: ﴿يُريدون أنْ يُبَدّلوا كَلِمَ اللهِ﴾[1] و﴿كَلامَ اللهِ﴾ فكلاهما واحد. لأنّ (الكَلِم) هنا لا يكون إلا مفيداً، و(الكلام*) لا يكون إلا مفيداً ‹لأنه من كلام القديم سبحانه. وكلام القديم لا يكون إلا مفيداً›، وقد بيّنت أنّ (الكَلِم) يقع على المفيد كما يقع على غير المفيد.

ومعاني الكلام عشرةٌ: خبر، واستخبار، وشفاعة، ودُعاء، وافْعَلْ، ولا تفعلْ وعَرْض، وتَمَنٍّ، وتَرَجٍّ، وإباحة.

فأما (الخبر): فقال قوم: هو ما احتمل الصدق والكذب، وقال قوم: هو ما دخله التصديق والتكذيب.

والخبر ينقسم إلى إثبات ونفي، فالنفي قولك: (ما فعل، وما يفعل، ولن يفعل، ولا يفعل، وليس زيداً قائماً)، وما عرى من هذه الحروف فهو إثبات.

والإثبات على ضربين: واجبٍ، وغيرِ واجب.

---

(١) الآية ١٥ / سورة الفتح، (كَلامَ اللهِ) هي قراءة الجمهور، و(كَلِمَ اللهِ) قرأ: حمزة، والكسائي، وخلف غيرهم، كتاب السبعة ٦٠٤، (معجم القراءات ٦ / ٢٠٦).

* أ: ص٢.

فالواجبُ هو الماضي المثبت نحو: قام، وقعد، يقال له: وجب وثبت وكان وحصل ومضى وانقضى، وأما قولنا: يفعل، وسوف يفعل، وسيفعل، فهذا يقال له: مثبت، ولا يقال له واجب، فكلُّ واجبٍ مُثْبَتٌ، وليس كلُّ مثبت واجباً.

وأمّا (**التعجّبُ**)، و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(حَبَّذا)، فكله خبر، وهو واجب أيضاً.

وأمّا (**النّداء**) فهو خبر من وجه، وغير خبر من وجه آخر، لأنّك إذا قلت: (يا فُسَق أو يا فاسق) احتمل التصديق والتكذيب، لأنه بمنزلة قولك له: (أنت فاسق)، وإذا قلت: (يا زيدُ)، لم يكن هذا خبراً، لأنه لا يدخله التصديق والتكذيب.

وأما (**الترجّي**) فقولك: (عسى زيدٌ أَنْ يقومَ)، و(لعل عمراً جالسٌ)، لأنك تترجى هذا وتتوقعه وتشفق من ألا يكون.

وأما (**التمني**) فقولك: (ليت زيداً عندنا) وقالوا في قوله تعالى: ﴿**فَلَوْ أَنّ لنا كَرّةً فنكونَ من المؤمنين**﴾[1] إنّه تَمَنٍّ، كأنهم قالوا: ليت لنا رجعةً في الدنيا فنؤمن.

وأما (**الاستفهام**) فهو طلب الفهم، و(**الاستخبار**) طلب الخبر، و(**الاستعلام**) طلب العلم، فإذا وقع هذا ممّن لا يعلم قيل له: مستفهم، ومستخبر، ومستعلم، وإذا وقع ممّن يعلم، قيل له: موبّخ، ومقرّر، ومبكّت.

وكل ما في القرآن مما يتعلق بالقديم ‹سبحانه› بلفظ الاستفهام فهو على هذه الوجوه يُتأوّل، كقوله تعالى: ﴿**وَما تِلْكَ بيمينك**﴾[2] إنّما هو مقرر له، قال تعالى: ﴿**أَلَسْتُ بِربكُمْ**﴾[3] إنما يقررهم على الاعتراف بالربوبية، وقال تعالى: ﴿**كيفَ تكفُرون بالله وكُنتم أمواتاً فأحياكم**﴾[4] إنما يُوبّخُهم على كفرهم

---

(١) الآية ١٠٢ / سورة الشعراء، ينظر: الصفحة ٥٢٢.

(٢) الآية ١٧ / سورة طه، ينظر: الصفحة ٨١١.

(٣) الآية ١٧٢ / سورة الأعراف، وينظر: الصفحة ٨١١.

(٤) الآية ٢٨ / سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٨١١

ويبحثهم على النظر في طريقة معرفته، وقال تعالى: ﴿ **أأنت قُلْتَ للناس: اتّخِذُوني وأُمي إلـهَيْنِ مِنْ دونِ الله** ﴾[1]، إنما أراد أن يوبّخ قومَ عيسى ويكذبهم فيما ادّعوه، لأنّ عيسى -عليه السلام- لم يقل ذلك.

وقال تعالى: ﴿ **ألم * تنزيلُ الكتاب لا ريبَ فيه من رب العالمين * أم يقولون افْتراه** ﴾[2]، إنما وبّخهم على قولهم وبصرهم جهلهم ليرجعوا إلى المعرفة به.

واعلم أنَّه قد يَردُ الخبر ويُراد به (الأمر)، قال الله تعالى: ﴿ **ولله على الناسِ حِجُّ البيتِ ‹من استطاع إليه سبيلاً›** ﴾[3] وإنما معناه حُجّوا.

وقد يَردُ الخبرُ ويراد به (النَّهْيُ) قال تعالى: ﴿ **فلا رَفَثَ ولا فُسوقَ** ﴾[4] معناه: لا تَرفُثوا ولا تَفْسُقوا.

وقد يرد الأَمر ويراد به الخبر، قال تعالى: ﴿ **أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ** ﴾[5] أي: ما أسْمَعَهم وأَبْصَرهم، وقال تعالى: ﴿ **أبْصِرْ به وأَسْمِعْ** ﴾[6] أي ما أبصره وأسمَعَهُ.

وقد يرد الأمر بلفظ الاستفهام، قال الله تعالي: ﴿ **فهل أنتم مُنْتَهون** ﴾[7]، معناه (انْتَهُوا)، ألا ترى أنّ عمر -رضي الله عنه- لما سَمِعَ هذه الآية قال: (انتهينا انتهينا إنها تُذهِب العقل والمال)[8]، فلو لَمْ يعقل عن ربه الأمر لم يقُل هذا.

---

(١) الآية ١١٦ / سورة المائدة، ينظر: الصفحات ٨٠٩، ٨١١، ٨٣٢.

(٢) الآيات ١ - ٣ / سورة السجدة.

(٣) الآية ٩٧ / سورة آل عمران، وينظر: الصفحة ٣٧٢.

(٤) الآية ١٩٧ / سورة البقرة.

(٥) الآية ٣٨ / سورة مريم، وينظر: الصفحة ٥٥٦

(٦) الآية ٢٦ / سورة الكهف.

(٧) الآية ٩١ / سورة المائدة، وينظر: الصفحة ٥٥٥.

(٨) سنن أبي داود ٢ / ٢٩١.

وقد يَرِدُ الاستفهام ويرادُ به (الخبر)، قال جريرُ في مدح عبد الملك بن مروان: [وافر]

[١] **أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ ركبَ المطايا وأندى العالمينَ بُطون راحِ**[١]

أي: أَنْتُم خيرُ من ركب المطايا، فقد تَرى هذه الأشياء لسعة اللغة كيف يقع بعضها موقع بعض، وتفهم أغراضها بالأدلّة والقرائن.

فأما المتخاطبان فيما بينهما فكلّ واحد منهما يعلم غرضَ صاحبه وقصدَه بالضرورة، لأنه ينظر إلى أسرار وجهه وإشاراته فيستدل على مقاصده، ولهذا إذا خاطب الواحدُ بصيراً وأعمى، كان البصيرُ أسرع إلى فهم غرضه من الأعمى لما يعانيه من إشاراته. فأما أغراضُ القديم سبحانه ومقاصدُه، فإنها لا تعلم في الدنيا إلا بالأدلّة لما لم يدن مشاهداً.

فأما (افْعَلْ)، فإذا كانت لمن هو مثلُك أو أعظم منك، وكذلك (لا تَفْعَلْ) سمّيت دعاءً ورغبةً ومسألةً، فإنْ طلب الطالبُ ممن هو أعلى منه لمن هو دونه سمّي شافعاً، والمطلوب منه مشفوعاً إليه، والمطلوب له مشفوعاً له، والشيءُ مشفوعاً فيه، وكلّ شافع هو داعٍ وسائلٌ وطالبٌ وراغبٌ، وكلّ مشفوع إليه فهو مدعوّ ومسؤول ومرغوب إليه.

وإذا كانت (لا تَفْعَلْ) لمن هو دونك سمّيت نهياً، ولا بدّ في النهي من ثلاثة أشياء وهي ناهٍ، ومنهيّ عنه، فإذا قلت لغلامك: (لا تذهبْ) فأنت ناهٍ، وغلامُك منهيّ، والذّهابُ منهيّ عنه.

وإذا قلت لمن هو دونك: (افعَلْ)، وكان الفعل لا يستحق بفعله ثواب، ولا بتركه عقاب فهو (مباح)، كقوله تعالى: ﴿**فإذا قُضيَتِ الصّلاةُ فانْتَشِروا**﴾[١]

---

(١) ديوانه ٩٨، المقتضب ٣/ ٢٩٢، شرح المفصل – ابن يعيش ٨/ ١٢٣، الخزانة ١١/ ٢٦٧، وينظر: الصفحات ٥٨٨، ٨١٢.

﴿ **وإذا حَلَلْتُم فاصْطادوا** ﴾[٢] فإذا قُضيت الصلاةُ إن شاؤوا انتشروا، وإن شاؤوا لم ينتشروا، وإذا حلّوا فإن شاؤوا اصطادوا، وإن شاؤوا لم يصيدوا.

وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وكان في الفعل[*] ثواب وفي تركه عقاب فهو أمر (واجِبٌ) كقوله تعالى: ﴿ **وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة** ﴾[٣].

وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وفي فعله ثواب وليس في تركه عقاب فهو (نَدْبٌ) كصلاة النافلة، والصدقة التي ليست بواجبة، ولا بد في الأمر من ثلاثة أشياء، وهي آمر، ومأمور، ومأمور به، فإذا قلت لمن هو دونك: (قُمْ) فأنت آمِر، وذاك مأمور، والقيام مأمور به.

وإذا قلت لمن هو دونك: (افْعَلْ) وكان الفعل مكروهاً سمّي تهديداً ووعيداً، كقوله: ﴿ **اعْملوا ما شِئْتُم** ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ **واستَفْزِزْ مَن استطعتَ منْهُم بصَوْتك وأَجلِبْ عليهم بخَيْلِك ورَجِلِك وشاركهُم في الأمْوالِ والأَوْلادِ وعِدْهُم** ﴾[٥].

وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وأردت أَنْ تبين نقصه وعجزه سميت (تحدّياً) كقوله تعالى: ﴿ **فأتُوا بِسورةٍ مِنْ مِثْلِه** ﴾[٦] ﴿ **فأتوا بعشر سُوَرٍ مثله مُفْتَرياتٍ** ﴾[٧]، وعلى هذا تأولوا قوله تعالى: ﴿ **أنبئوني بأسماءِ هؤلاءِ** ﴾[٨].

والأقسامُ التي يتألف منها الكلامُ المفيدُ وغير المفيد ثلاثة، يقال لكل واحد منها جزء ومفرد وكلمة، فقد اتفقت ثلاثتها في هذه العبارات الثلاثة، ولكل واحد منها لقب لا يشاركه فيه غيره، فالأول لقبه اسمٌ، والثاني فعلٌ، والثالث حرفٌ، والأول هو المقدّم في الرتبة، لأنه الأَصل لها من حيث استغني عن الفعل

---

(١) الآية ١٠ / سورة الجمعة.

(٢) الآية ٢ / سورة المائدة.

(*) أ : ص٣.

(٣) الآية ٤٣ / سورة البقرة.

(٤) الآية ٤٠ / سورة فصلت.

(٥) الآية ٦٤ / سورة الإسراء.

(٦) الآية ٢٣ / سورة البقرة.

(٧) الآية ١٣ / سورة هود.

(٨) الآية ٣١ / سورة البقرة.

والحرف ولما استغنى عنهما علا عليهما وسما، فلقب (اسماً)، والثاني فرع على الاسم، لأنه يفتقر إلى تقدّمه، ولما أخرج من العدم إلى الوجود لقب (فعلاً)، والثالث هو الحرف، وإنّما أُخّر، لأنه جاء لمعنىً في الإسم أو في الفعل تقول : (رَجُلٌ) ثم تقول (الرَجُلُ)، فالحرف قد جاء في الاسم وهو التعريف، وتقول : (ضَرَبَ) فهذا على وجود الضرب في زمان ماضٍ، فإذا قلت (يَضْرِبُ) دلّ على وجود ضَرْبٍ في زمان مستقبل، فهو مفتقر إلى تقدمها، فلما صار فرعاً عليهما تأخر، وإنّما لقب (حرفاً)، لأنه أُخّر، وآخر كلّ شيء حرفٌ، وإن كانوا يُسمّون الاسم في بعض المواضع حرفاً فهو مجاز وليس بحقيقة .

وكما انفرد كلّ قسم من هذه الأقسام بلقب تميّز عن غيره، فهو أيضاً يتميّز بعلامات يصحّ دخولها عليه ويمتنع دخولها على غيره .

و(**الاســـم**) إنما هو عبارة عن المسمى ‹هذا مذهب النحويين، وقال قوم هو المسمّى، ولو كان الأمر على هذا لكان الإنسان إذا قال (نارٌ) احترق فوه، وإذا قال (ماءٌ) روي، وإذا قال (طعامٌ) شبع، والأمر بخلاف ذلك، فصحّ أنه عبارة عن المسمى›، فكل ما عبّرت به عن قديم أو مُحْدَث فهو اسم، وكل ما عبّرت به عن ملموس أو مشموم أو مذوق أو مرئي فهو اسم . والزمانُ وكلّ ما يعبّر به عنه فهو اسم . والمكانُ وكلّ ما يعبّر به عنه فهو اسم . والجهاتُ وما يعبّر عنها فهو اسم . وكل ما يتعجب منه، أو وُصِفَ أو نُودي، أو أُنّث، أو ذُكّر، أو مُدّ، أو فهو اسم . وكلّ ما صحّ فيه التعريف والتنكير فهو اسم، كقولهم : صَهْ، ومَهْ، وصَهٍ، ومَهٍ، فإذا أثبتوا التنوين كان نكرة، وإذا حذفوه كان معرفة، ويدلّ على كون هذه الأصوات أسماءً صحة تعريفها مرّة، وتنكيرها أخرى .

والاسم قد يكون موحداً ومثنى ومجموعاً، وكلّ ما صحّ دخول حرف الجرّ عليه فهو اسم، وكل ما جاز أن تضيفه إلى ما بعده فهو اسم، نحو قولك : (غلام زيد)، فـ(الغلام) مضاف إلى (زيد)، و(زيد) مضاف إليه (الغلام)، وكلّ ما أضفت إليه ما قبله فهو اسم، نحو قولك : (رأس غلام)، و(ثوب غلام) .

وكل ما حسن فيه (الألف واللام) التي للتعريف فهو اسم، نحو (الرجل) و(الغلام)، وللألف واللام أقسام قد بينتها في باب المبهمات[١] .

وكلّ ما حَسُنَ فيه الجرّ فهو اسم، وكل ما حَسُن فيه التنوين فهو اسم، وإنما أريد بالتنوين ‹التنوين› الذي نتبعه الجرّ نحو (بزيدٍ) و(برجلٍ) .

والتنوين يدخل الكلام على خمسة أقسام[٢] :

قِسم يدخل على المعرفة والنكرة، وهو الذي نتبعه الجرّ نحو : (أخذت من عمروٍ) و(مررتُ بغلامٍ) .

وقسم يختص بالدخول على النكرة ليفصل بينها وبين المعرفة، وهذا يكون في الأصوات وأسماء الأفعال .

تقول : (صاح الغراب غاقِ غاقٍ)، فالأول معرفة، لأنه غير منون، والثاني نكرة، لأنه منون .

وتقول : (صَهْ) بمعنى : اسكت، و(مَهْ) بمعنى : كفّ، فهذا معرفه، لأنه غير منون .

وتقول (صَهٍ، ومَهٍ) فهذا نكرة، لأنه منون .

وتقول (هَيْهاتَ وهَيْهاتِ) بمعنى بعد، فهذا معرفة، لأنه غير منون، (وهيهاتٍ وهيهاتاً)، فهذا نكرة، لأنه منون .

وتقول (أفِّ) بمعنى (أتضجّرُ)، فهذا معرفة، لأنه غيو منون، و(أفٍ) فهذا نكرة، لأنه منون .

وتقول (إيهِ) بمعنى (زِدْ)، فهذا معرفة، لأنه غير منون و(إيْهٍ)، فهذا نكرة لأنه منونْ .

وتقول (إيهَ) بمعنى اقطع، فهذا معرفة و(إيهاً) فهذا نكرة لأنه منون .

وعلى ما بينت لك، الأصوات كلها، إذا لم تنونها كانت معارف، ودلت على شيء مخصوص، وإذا نونتها كانت مبهمة، ودلت على شيء مبهم .

---

(١) سيرد ذكره في الصفحات ٤٣٥، ٧١٧، ٧١٩ .

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٩٧ .

والقسم الثالث أن يدخلِ التنوين في جمع التأنيث، نحو: هنداتٍ ومسلماتٍ فإذا سميت بهذا الجمع شيئاً صار علما بالتسمية، وأثبت التنوين فيه على طريق الحكاية، تقول، إذا سمّيت بـ (هِنْدات) رجلاً: جاء هِنْداتٌ، ورأيتُ هِنْداتٍ، ومررتُ بهندات، وأبقيت فيه التنوين على طريق الحكاية. وفي التنزيل ﴿**فإذا أفَضْتُم مِنْ عرفاتٍ**﴾[1] أبقى فيه التنوين على طريق الحكاية * وكان ينبغي أن يسقط التنوين، لأنه لا ينصرف من حيث اجتمع فيه التعريف والتأنيث[2].

والقسم الرابع: أن يدخل التنوين على الأسماء المبنيات في ضرورة الشعر، كما قال الشاعر[3]: [رجز]

[٢] **يا أبتا علّكَ أوْ عَساكا**

والقسم الخامس: أن يدخل التنوين مع الألف واللام، وفيما لا ينصرف، وعلى الفعل، كل هذا تفعله الشعراء للضرورة.

فمثال دخوله على الفعل، قولُ العجاج[4]: [رجز]

[٣] **ما هاجَ أحزاناً وشَجْواً قد شَجاً ... مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيّ أَنْهَجاً**

ومثال اجتماعه مع الألف واللام قول جرير[5]: [وافر]

[٤] ------------- **سُقِيتِ الغَيْثَ أيّتها الخيامٌ**

---

(١) الآية ١٩٨ / سورة البقرة.

* أ: ص٤.

(٢) للنحاة أقوال مختلفة في حكم إعرابها، قال الزمخشري: (إنّما نُوّنَ وكُسِرَ لأنه منصرف) وله في تفسير الكشاف ١ / ٢٤٥ كلامٌ طويلٌ، وينظر: روح المعاني ١ / ٣٩٢.

(٣) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٨١، الكتاب ٢ / ٣٧٥، ٤ / ٢٠٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ١٢، و٣ / ١٢٠، و٧ / ١٣٢، الخزانة ٥ / ٣٦٢، وقد رسمت الكلمة (عَساكَنْ) بالنون في الكتاب، وكذلك ما وليها من الشواهد، وربما رسمت بالتنوين في غيره.

(٤) ديوان العجاج ٣٤٨، الكتاب ٤ / ٢٠٧، الخصائص ١ / ١٧١.

(٥) وصدر البيت: متى كان الخيام بذي طُلوح.
الديوان ٢٧٨، الكتاب ٤ / ٢٠٦، ضرورة الشعر ٣٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ١٢٥، هذا وقد جاء رسمها في الكتاب (الخيامو) وهو وَهمٌ وصوابه (الخيامُنْ) بنون بعد الميم لتكون على نسق الشواهد المتقدمة.

وقال الآخر[1]: [رجــز]

[٥] **يا صاحِ ما هاجَ العيونَ الذُّرَّفاً**

وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿**وتظنون بالله الظنونا**﴾[2]، و﴿**الرسولا**﴾[3]، . ﴿**السبيلا**﴾[4]، وإنما أصله: الظنوناً، والرسولاً، والسبيلاً[5].

ومثال دخوله على ما لا ينصرف قراءة بعضهم: ﴿**سلاسلاً**﴾[6]، و﴿**قواريراً**﴾[7].

واعلم أنّ الاسم يكون عبارة (عن جثة وعن حدث)، فمثال الجُثة (زَيْد وعَمْرو وجَعْفر). والجُثّة: هو الاسم خاصة، وما عداه فهو حَدَث، نحو: إكرام وإحسان وضَرْب وأكْل وسَواد وبَياض.

والاسم يكون (**مشتقاً وغير مشتقٍّ**) فغير المشتق نحو (إبراهيم، وزيد، وجعفر)، والمشتقّ نحو: (ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم، وقاتل ومقتول، وذاكر ومذكور، ونائم، وقاعد، وساكت، ومكرِم ومكرَم، ومستخرِج ومستخرَج، ومنطلِق، ومغتسِل)، وما أشبه ذلك.

والاسم قد يكون (**منصرفاً وغيرَ منصرف**) [فالمنصرف] نحو زيد وعمرو، وغير المنصرف نحو: أسْوَد وأبْيَض.

---

(١) هو العجاج: الديوان ٤٨٨، الكتاب ٤/٢٠٧، وفيه (الذُّرَفَنْ) بالنون.

(٢) الآية ١٠/سورة الأحزاب.

(٣) الآية ٦٦/سورة الأحزاب.

(٤) الآية ٦٧/سورة الأحزاب.

(٥) الفواصل الثلاث بالألف من غير تنوين وصلاً ووقفاً قراءة الجمهور، وأما المصنف فلم يبين وجه القراءة فيها، وإنما أفاد أن الألف عوض عن التنوين، ويفهم من كلامه أنّ القراءة في الوصل بالتنوين على الأصل، وينظر كتاب السبعة ٥١٩: معجم القراءات ٥/١١٣.

(٦) الآية ٤/سورة الإنسان ﴿سلاسلا﴾ من غير تنوين، وصلاً ووقفاً قراءة الجمهور.

(٧) الآية ١٥/سورة الإنسان ﴿قواريرا﴾ من غير تنوين وصلاً قراءة الجمهور وعلى هذا فالألف رسمت زيادة في الخط، وقرأ ابن كثير بالتنوين فيهما وصلاً، وبالألف وقفاً عوضاً عن التنوين، ينظر كتاب السبعة ٦٦٣، إعراب القرآن ـ النحاس ٣/٥٧٣، معجم القراءات ٨/١٩.

والاسم ما أخبر به وعنه، وحدّث به وعنه، وأسند به وأسندَ إليه، ويخبر عن الاسم بشيئين: باسم وفعل، فإذا أخبرت عنه بفعل قدمته عليه قلت: (قام زيد) فـ(قام) خبر عن (زيد) وحديث عن زيد ومسند إلى (زيد)، وإنما تقدم على (زيد)، لأنه فعل، وكذلك (يخرج عمرو).

وإذا أخبرت عن الاسم باسم أخرّت الخبر فقلت (عمرو خارج)، فـ(خارج) خبر عن (عمرو) وحديث عنه ومسند إليه، فإذا قلت: (زيدٌ أخوك) فـ(الأخ) خبر عن (زيد) وحديث عنه ومسند إليه، و(زيد) مخبر عنه بالأخ، ومحدث عنه بالأخ ومسند إليه الأخ، فإن قلت: (أخوك زيد) صار (الأخ) مخبراً عنه بـ(زيد) ومحدثاً عنه بزيد، ومسنداً إليه زيد، و(زيد) خبر عن (الأخ) وحديث عنه ومسند إليه.

واعلم أنّ الاسم قد يكون (**مفرداً، ويكون مضافاً**)، فالمفرد نحو (رجل، وفرس، وزيد، وعمرو)، والمضاف، نحو: (عبد الله، وعبد الملك).

واعلم أنّ المتضايفين يدل كلّ واحد منهما على معنى لا يدلّ عليه الآخر، فإذا قلت: (عبد الله)، فـ(عبد) يدل على المرقوق المملوك، و(الله) تعالى يدلّ على المالك، وهذه الدلالة شاملة لهما منفردين ومتضايقين، فإن سميت بمجموعهما مسمى دلّ مجموعهما عى معنى ثالث لا يدل عليه كلّ واحد منهما إذا انفرد.

واعلم أنّ الاسم [العلم] قد يكون (عاملاً ومعمولاً فيه)، فأما أن يكون (فعلاً وفاعلاً) أو (مبتدأ وخبراً)، أو (جاراً ومجروراً)، أو (ناصباً ومنصوباً). مثال تسميتهم بـ(الفعل والفاعل) قولهم: (بَرَقَ نَحْرُهُ) و(شابَ قَرناها) فهذا محكيّ في الإعراب تقول: (هذا شابَ قرناها، ورأيتُ شابَ قرناها، ومررتُ بشابَ قرناها) و(هذا بَرَقَ نَحْرَه، ورأيت برقَ نَحْرُه، ومررت ببرقَ نحرُه).

ومثال تسميتهم بـ(الفعل والفاعل والمفعول): (ذرّا حبّاً) و(تأبّطَ شرّاً) فـ(ذرّا) فعل، وفيه فاعل مضمر، وكذلك في (تأبط شرّا)، تقول: (هذا ذرّا حبّاً، وتأبط شرّا، ورأيت ذرّا حبّاً، وتأبط شرّا، ومررت بذرّا حبّاً وتأبط شرّاً).

وإذا سمّيت بـ (مبتدأ وخبر) قلت : (هذا زيدٌ منطلقٌ، ورأيت زيدٌ منطلقٌ، ومررتُ بزيدٌ منطلقٌ) .

وتقول إذا سمّيت بالجار والمجرور : (هذا بزيدٍ، ورأيت بزيدٍ، ومررت بزيدٍ) وكذلك تقول : ‌قرأتُ : القارعةُ والعصرِ)، ولو سمّيت به قلت : (هذا والعصرِ، ورأيتُ والعصرِ، ومررت بوالعصرِ) .

ولو سمّيت بـ (الناصب والمنصوب) قلت : (هذا إنّ زيداً، ولقيت إنّ [زيداً] ومررت بأنّ زيداً) .

واختلف الناس في **حدّ الاسم** :

فقال قوم : حدّ الاسم ما أفاد مع 〈اسم〉 مثله على وجه من الوجوه .

وقال قوم : حدّ الاسم ما استحق التنوين في أول وضعه .

فإذا عورضوا بالأسماء المبينة قالوا : إنما بنيت هذه الأسماء لمشايهة الحروف، ولو نزعنا منها شبه الحروف لعاد إليها التنوين .

وقال قوم[1] : (كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مجرد من زمان مخصوص فهي اسم)، وإنما قال : (كلّ كلمةٍ) تحرزاً من الصوت، كصرير الباب، وصوت الطَسْتِ، وأصوات البهائم، وما أشبه ذلك .

وقال : (دلّت على معنى في نفسها) تحرزاً من الحرف، لأنه يدلّ على معنىً في غيره .

وقال : (مجرّد من زمان مخصوص) تحرزاً من الفعل، وليدخل المصادر في حد الأسماء، لأن المصدر يدلّ على زمان مبهم .

وقد اعترضوا على هذا الحدّ بقولهم : (خُفُوقُ النَّجْمِ) لأنه يدل على الوقت . وعلى (الخَفَقان)، فهذا قد دلّ على شيئين، واعترضوا أيضاً بـ (مَضْرِبِ

---

(١) شرح كتاب سيبويه ـ السيرافي ١ / ٥٣، وقال الزجاجي في (الإيضاح ٤٩)، وأما سيبويه فلم يحدّ الاسم حدّاً بفصله عن غيره، ولكن مثله فقال : والاسم رجل وفرس .

الشَّوْلِ)[١]، وهذا يدلّ[*] على الضراب، وعلى الوقت، واعترضوا أيضاً بـ(مَنْ)، لأنه في الشرط يدل على الاسم وعلى الشرط، وفي الاستفهام يدلّ على الاسم وعلى الاستفهام، وهذا يبطل الحدّ <لأن الحدّ> (ما دلّ على مسمى) فقط، فإذا دلّ على المسمى ومعنى آخر، فقد بطل أن يكون حدّاً.

والجواب عن (مَنْ) أنها إنما دلّت على الشرط لتضمنها معنى حرفه، ولو نزعنا عنها التضمن لم تدل إلا على المسمّى فقط، ودلّت على الاستفهام، لتضمنها معنى حرف الاستفهام، ولو أبطلنا هذا التضمن منها لم تدل إلا على المسمّى فقط، فقد بان لك أنّ هذا الاعتراض ليس بصحيح.

وأما الجواب عن (مَضْرب الشَوْل)، فإنما دلّ على معنيين من وجهين لا من وجه واحد، وكذلك (مَنْ) دلّت على معنيين من وجهين، وإنما يكون طعناً في الحدّ، إذا دلّ على معنيين من وجهٍ واحدٍ، وهذا لا يوجد مثله في اللغة.

فأما (مَضْرِبُ الشَوْلِ) فإنما دلّ على الضرب، لأنه مشتق من لفظه ودلّ على الزمان بوضع العرب له دليلاً عليه، ونحن إنما نراعي الوضع لا نراعي المشتق عليه.

وكذلك (خُفوقُ النَجْم) دلّ على الزمان بوضع العرب له دليلاً على ذلك، ودلّ على الخفقان، لأنه مشتق منه، ونحن لا نراعي المشتق منه، فصار هذا مثل قولنا: (ضارب)، لأنه يدل على الضرب من حيث اشتق منه، ويدلّ على المضروب، لأنه يقتضيه، والعرب لم تضعه ليدلّ على هذين، ولا على أحدهما، وإنما وضعته ليدلّ على من أحدث الضرب فقط، فينبغي أن يراعى في الحد الأوضاع، لا ما يقتضيه ولا ما يشتق منه.

واعلم أنّ الاسم على ضربين: (**اسم يدل على المسمّى فقط**)، ولا يدل على معنى في المسمّى، نحو: (زيد وجعفر) وما أشبه ذلك، وهذا يقال له (لقب).

---

(١) قوله (مضرب الشَوْلِ) جمع شائلة وهي الناقة تضرب بذنبها فرجها فتعزّ نفسها فلا يقدر على حلبها (اللسان/ضرب، شول).

(*) أ: ص٥.

(**واسم يدلّ على المسمّى وعلى معنى فيه**) وهذا يقال له (صفة)، نحو (أسْوَد وأبيض، وطويل وقصير، وحَسَن وقبيح)، ألا ترى أن (أسْوَد) يدلّ على المسمّى ووجود سواد فيه، و(طويل) يدلّ على المسمّى ووجود طول فيه.

وحدّ (**اللقب**) ما جاز تغييره وتبديله، واللغة على ما هي عليه، فلو غيّرت (زيداً) وجعلت بدله (سعيداً) لكان جائزاً، ولو غيّرت (جعفراً) وجعلت بدله (عمراً) لكان جائزاً في اللغة، ولم تكن كاذباً، ولو وصفت (طويلاً) بأنه قصير، لكان هذا نقضاً للغة، ولو وصفت (قصيراً) بأنه طويل، أو (أسود) بأنه أبيض، لكان هذا نقضاً للغة وكان كذباً، فعلمت بأن هذا ليس بلقب.

وكذلك أَسماء الأجناس كـ(فرس، وحمار، وبرّ، وشعير، وماء، وتراب، ونخل، ورمان، وتفاح، وسفرجل)، لو سميت (الترابَ) بأنه ماء لكان هذا نقضاً للغة، ولو سميت (النّخل) بأنه رُمان لكان هذا نقضاً للغة. فلو نقضت هذه الأجناس وسميت بها كما سميت بزيد وجعفر، لصارت ألقاباً كزيد وعمرو وجاز تغيرها وتبديلها واللغة ثابتة.

واعلم أنّ في الأسماء أسماءً تشكل على المتعلم، ويحتاج المتعلم فيها إِلى رياضة، فمن ذلك.

(**مَنْ**) والذي يدل على أنها اسم دخول حرف الجرّ عليها، وإِضافة ما قبلها إِليها، إِذا قلت (بِمَنْ مررت؟. وغلامُ مَنْ عندك؟)، وأنك تخبر عنها، إِذا قلت (مَنْ في الدار؟)، وأنها عبارة عن شخص.

و(**كَمْ**) يدخلها حرف الجرّ.

و (**ثَمَّ**) يدخلها حرف الجر.

و(**حَيْثُ**) يدخلها حرف الجرّ، وتضاف إِلى الجملة التي بعدها.

و(**مَتَى**) يَدخلها حرف الجرّ، تقول (إِلى متى تُقيم؟) و(متى جِئْتَ).

و(**أيّان**) بمعنى (متى).

و(**أيْنَ**) اسم، لأن حرف الجرّ يدخله إذا قلت: (مِنْ أَيْنَ أقبلت؟) وهو عبارة عن مكان كما كانت (**متى**) عبارة عن زمان.

و(**أنّى**) بمعنى (أيْنَ) كقوله: ﴿ **أَنَّى لَكِ هذا** ﴾[1] أي: مِنْ أَيْنَ لَكِ هذا؟.

و(**إذْ**) زمان ماض كأمس، وهو يضاف إلى ما بعده من الجمل، ويضاف إليه، إذا قلت: (جئت قبل إذْ جئْتَ، وبعد إذْ خرجتَ.

و(**إذا**) هي زمان مستقبل، وتضاف إلى الجملة التي بعدها، وتضيف إليها، تقول: أجيئك بعد إذا تقوم، وأخرج قبل إذا خرجت.

فأما (**كَيْفَ**) فالذي يدلّ على كونها اسماً أن (قُطْرُباً)[2] حكى عن بعض العرب أنه أَدخل حرف الجرّ عليها، فقال: (انْظُرْ إلى كَيْفَ يَصْنَعُ)[3].

وحكى (**الأخفش**) أنَّ قوماً من العرب يقولون: (على كيف تبيعُ الأحمرين؟) فيدخلون عليها حرف الجرّ، وهذا دليل من طريق السماع.

فأما طريق القياس، فالذي يدلّ على أنها اسم أنها تُجاب بالاسم إذا قيل: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قيل: (صالح، أو مريض)، والاسم لا يكون إلا جواباً لاسم، وأَنك تبدل منها الاسم، تقول: (كيف زيد أخارج أم مقيم؟)، والاسم لا يُبدل إلا من الاسم، وأنها سؤال عن حال، والحال لا تكون إلا اسما، فإذا وجدت الجمل في مواضع الحال، فذلك مجاز وليس بحقيقة.

والذي يدلّ على أن (كَيْف) اسم أنك تقول: (كيف زيد؟) فيكون كلاماً مستقلاً.

---

(١) الآية ٣٧ / سورة آل عمران، ينظر: الصفحة ٨١٧.

(٢) قطرب: هو محمد بن المستنير البصري، لغوي، نحوي، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة، توفي ببغداد عام (٢٠٦هـ) من تصانيفه: معاني القرآن، العلل في النحو، الاشتقاق، وغيرها (معجم المؤلفين ١٢ / ١٥).

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٢٥.

ولا تخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً .

فلا يجوز أن تكون (فعلاً)، لأنها ليست(*) مشتقة من مصدر، ولا تدلّ على زمان مخصوص، وأيضاً فإنه ليس في الأفعال الثلاثية ما يسكن وسطه سكوناً لازماً .

فأما (**حبَّ**) فأصله (حَبَبَ) و(**بِئْس**) فأصله (بَئِسَ) و(**نِعْمَ**) فأصله (نَعِمَ) و(**كَرْمَ**) زَيْدُ، فأصله (كَرُمَ) زيد، و(**عَلْمَ**) زَيْد أصله (عَلِمَ) .

فأما (لَيْسَ) فإنما سكن وسطها، لأنهم لو حركوها، لوجب أن تقلب ألفاً، فلما رأوا تحريكها يؤدي إلى إعلال آخر، أسكنوها، لأنه أخف(١) .

وأيضاً فإن الفعل يليها(٢)، تقول : كَيْفَ صنعتَ؟ وكيف تصنعُ؟ والفعلُ لا يلاصِق الفعلَ، وإذا بطل كونُها حرفاً وكونها فعلاً، لم يبق إلا كونها اسماً، لأنه ليس لنا قسم رابع فنسندها إليه .

و(**الفعل**) ما أُخبر به ولم يُخبر عنه، وحُدِّثَ عنه، وأسند ولم يسند إليه، نحو : (قام زيد) و(يذهب عمرو) فـ (يذهب) خبر عن عمرو، وحديث عنه، ومسند إليه .

(*) أ : ص٦ .

(١) لابن جني في الخصائص رأيان متضادان فيما يسكن من المفتوح :
الرأي الأول المنع : قال في ١ / ٧٥ (ومنه إسكانهم نحو رسل وعجز وعضد وظرف وكرم وعلم وكتف وعصر، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح أدل دليل ـ بفصلهم بين الفتحة وأختيها ـ على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر) . وكذلك قال في موضع آخر : ٢ / ٣٣٨ فلك في الإسكان تخفيفاً وذلك قولك في عَلِم قَدْ عَلْمَ، وفي ظَرُف قَدْ ظَرْفَ . . .) وينظر هذا في الكتاب ٤ / ١٦٧ .
الرأي الثاني الجواز : قال في ٢ / ٣٣٨ (وقد سُمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح، قال الشاعر :
وما كُلُّ مُبتاع ولو سَلْف صَفْقُهُ ... براجـعِ ما قَـدْ فاتَـهُ برداد .
وينظر : الكتاب ٤ / ١١٣، ١١٥، وينظر تفصيل هذا الباب في : المخصص ١٤ / ٢٢٠ .

(٢) الضمير في قوله (يليها) عائد إلى (كيف) .

ولو أسندت إلى الفعل فعلاً فقلت: (كَتَبَ خَرَجَ) فجعلت (كتب) خبراً عن (خَرَجَ)، كما جعلت (قام) خبراً عن زيد) لم يجز، لأنه لا يفيد.

واعلم أنَّ الخبر والإسناد في الفعل بخلافهما في الاسم، لأنّ الخبر والإسناد والحديث في الاسم بمعنى واحد، والحديثُ والخبرُ في الفعل أخصّ من الإسناد، لأنهما يفتقران إليه، ويدخلان فيه.

والإسناد أَعمّ منهما، لأنّه يستغنى عنهما، فإذا قلت: (قام زَيْدٌ) فـ (قام) خبر عن (زيد)، وحديث عن (زيد)، ومسند إلى (زيد)، فقد رأيت كيف دخل الخبر والحديث في الإسناد وافتقر إليه.

وتقول: (**قم**)، فيكون الفعل مسنداً إلى ضمير المأمور، ولا يجوز أن يكون خبراً ولا حديثاً.

وتقول: (**لا تَجْلِسْ**) فالفعل مسند إلى ضمير المنهيّ، وتقول: (هل تجلسُ؟) فالفعل مسند إلى ضمير المستفهم، وكل هذا ليس بخبر ولا حديث، لأنه لا يدخله التصديق والتكذيب.

ومن علامات الفعل أنْ يحسن معه (قَدْ)، نحو: قَدْ ذَهَب، وَقَدْ يَذْهَبُ.

و(**قد**) إنّما تدخل على الماضي والمضارع، ولا يجوز أن تجمع (قد) مع السين ولا مع سوف، لأن (قد) للحال، والسين، وسوف تخلصان الفعل للاستقبال، ولا يجوز أن يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال في حال واحد.

ولا يجوز أن تدخل (قَدْ) على (لَنْ) لأن (لن) تنفي المستقبل، و(قد) تثبت الحال، ولا يجوز أن يكون الفعل منفياً مثبتاً في حالة واحدة، ولا يجوز أن يكون للحال والاستقبال.

وإنْ شئت أن تقول (لَنْ) تنفي المستقبل، فلم يبق شيء تثبته (قَدْ) وتقرّبه من الحال.

ولا تدخل (قد) على (ما)، لأن (ما) قد نفت الحال، و(قد) تثبت الحال، والفعل لا يكون مثبتاً منفياً في حالة واحدة، ولا تدخل (قد) على (لا)، لأنّ (لا) تنفي المستقبل، فلم يبق شيء تثبته (قد).

ولا يجوز أن تدخل (قد) على الأمر والنهي، لأن الأمر والنهي لم يقعا بعد، فلم يكن فعل تقرّبه (قد) وتثبته للحال.

ومن علامات الفعل أن يحسن معه السين أو سوف.

ولا يجوز أن تدخل السين وسوف على (الماضي)، لأن الماضي لا يصير مستقبلاً، وإنما يدخلان على فعل يصلح للحال والاستقبال فيدل دخولهما على أن الفعل منتظر لم يقع بعد.

ولا تدخل السين ولا سوف على (الأمر)، لأن الأمر إنما هو لما لم يقع ليوقع، فاستغني به عن السين وسوف.

ولا تدخل السين ولا سوف على (النهي)، لأن النهي إنما هو الكفّ عن فعل، ولا يوقع في الاستقبال، فالسين وسوف يوجبان الإثبات، والنهي يوجب النفي، ومحال أن يكون الفعل مثبتاً منفياً.

ومن علامات الفعل أن يكون معه (لم، أو لن، أو أن).

ومن علامات الفعل أن يكون (**أمراً**) مشتقاً من مصدر أو (**نهياً**) مشتقاً من مصدر[1]، نحو: (قم، ولا تقم).

وإنما قلت: (مشتقاً من مصدر) تحرزاً من (صَهْ)، لأن (صَهْ) أمر بمعنى: اسكت، و(مَهْ) أمر بمعنى: كُفّ، وليسا مشتقين من مصدر، فلهذا لم يكونا فعلين.

ومن علامات الفعل أن يتصرف، وينتقل في الأزمنة، نحو: (ضرب، يضرب، ضرباً) و(أكرم، يكرم، إكراماً).

---

(١) هذا مذهب البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر، ينظر: الإيضاح ٥٦، والإنصاف ١ / ٢٣٥.

وإذا كان الماضي على أربعة أحرف ضممت أول المستقبل، نحو: (دحرج يُدحرج)، (كسّر يُكسّر) و(أكرَم يُكرم) و(خاصم يُخاصم).

وإذا نقص الماضي عن أربعة أحرف أو زاد عليها فتحت أول المستقبل[1]، نحو (استخرج يَسْتَخرِجُ) و(انطلق يَنْطَلِقُ) و(ضرب يَضْرِبُ).

ومن علامات الفعل أن يكون مشتقاً من مصدر، ويدلّ على زمان مخصوص، والمصدر هو الكلمة الثالثة من تصرّف الفعل، نحو (الضرب) من: ضرب يضرب ضرباً، (والإكرام) من أكرم يكرم إكراماً، و(الدّحرجة) من دحرج يُدحرج دحرجة، و(التكسير) من كسّر يكسّر تكسيراً.

والأزمنة ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

فالماضي: أمس وما كان في معناه، **والحاضر**: الآن والساعة، **والمستقبل**: غد.

والأفعال ثلاثة: ماض لا غير، ومستقبل لا غير، وحاضر يصلح للحال والاستقبال، فإذا حسن مع الفعل (أمس) فهو ماض، وهو على ضربين:

ماض في اللفظ والمعنى، وماض في المعنى لا في اللفظ[*] فإذا حسن مع الفعل (**أمْسِ**) وليس في أوله (لم) فهو ماضٍ في اللفظ والمعنى، نحو: قام أمس.

وإذا حسن مع الفعل (**أَمْسِ**) وفي أوله (لم) فهو ماضٍ في المعنى لا في اللفظ، نحو: لم يقمْ أَمْسِ، ولم يجلسْ أولَ مِن أَمْسِ.

والمستقبل على ضربين:

مستقبل في اللفظ والمعني، ومستقبل في المعنى لا في اللفظ.

فأما (**المستقبل في اللفظ والمعنى**) فالأمر كلّه، والنهي، والدعاء بلفظ اللام،

---

(١) سيرد في الصفحة (٧٢)، ذكر المصنف لغة تضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي تبعاً للرباعي.

(*) أ: ص٧.

ولفظ النهي، وما اقترن به السين، أو سوف، أو غد، أو نون التوكيد، أو أَنْ، أو لَنْ، أو حرف الشرط مع حرف المضارعة، أو حرف الشرط مع (لَمْ)، وجواب الشرط إذا كان في أوله إحدى الزوائد الأربع.

مثال الأمر: اجْلِسْ، واضْرِبْ، لِيَقْعُدْ، ولِيُكرِمْ زيدٌ عَمْراً.

مثال النهي: لا تقم، ولا تجلس، لا يضرب زيد عمراً.

والدعاء، إذا كان بلفظ الأمر، قولك: ليقطع اللّهُ يدَ زيدٍ. وكذلك بلفظ النهي كقولك: لا يَغْفِرِ اللّهُ للكافرِ.

مثال السين: سيذهب وسوف يأكل. و(غد)، نحو: يصلي غداً.

ونون التوكيد: هل يذهبَنَّ ‹عَمْرُو›، هل يقومَنّ زيد.

ومثال أن ولن: أريد أنْ تذهب، ولن يقوم عمرو.

وحرف الشرط مع حرف المضارعة وجوابه إذا كان فيه حرف المضارعة: إنْ تذهبْ أذهبْ، إنْ تَزُرْني أُكْرِمْك، وكذلك: قُم أُكرِمْك، وأين بيتُك أَزرْكَ، وليت لي مالاً أُنفقْهُ، وألا تزورني تُصِبْ خيراً، ولا تنقطع عَنّي أَصِلْكَ.

ومثال الشرط مع (لم): إنْ لم تَقُمْ لم أَقُمْ.

وكلّ هذا الذي ذكرته مستقبل في اللفظ وفي المعنى.

فأما (**المستقبل في المعنى**) لا في اللفظ، فالماضي إذا دخل عليه حرف الشرط، نحو: إن قام قمت، وإن ذهب ذهبت، وإن قام زيد زاره عمرو.

والذي يدل على أن هذا مستقبل في المعنى حسن دخول (غد) معه، تقول: إن قام زيد غداً أكرمتُه.

والدعاء إذا كان بلفظ الماضي نحو قولهم: غَفَرَ اللّهُ لِزيدٍ، ولَعَنَ اللّهُ الكافِرَ.

وأما المشترك فهو الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع، وليس معه قرينة تخصصه لحاضر ولا مستقبل، فنحو: (أفعل أنا، ونفعل نحن، وتفعل أنت، أو هي، ويفعل هو).

فهذا يُسميه قوم (مشتركاً)، لأنه يصلح للحاضر والمستقبل، ويسميه قوم (مضارعاً)، لأنه يضارع الأسماء، أي: يشابهها، فإنْ أردت إخلاصه بالحاضر قرنته بـ(الآن) و(الساعة)، فقلت: يقوم الآن، ويقوم الساعة، فيتخصص بالحاضر ويبطل الاشتراك.

وإنْ أردت إخلاصه للمستقبل قرنته بالسين أو بسوف أو غد، فقلت: سيقوم، وسوف يقوم، ويصلي غداً، فيخلص بكلّ واحد من هذه القرائن للاستقبال، ويبطل منه الاشتراك الذي كان فيه.

وقال قوم: إذا تعرّى هذا الفعل من القرائن كان للحاضر حقيقة، لأنه إذا أريد به الاستقبال، فلا بدّ معه من قرينه، فجرى هذا مجرى النكرة والمعرفة، ألا ترى أن (رجلاً) نكرة لا يخصّ شخصاً بعينه، فإذا أردت تعريفه خصصته بالألف واللام، لأن الأصول لا تحتاج إلى قرينة، وإنما الفروع تحتاج إلى قرينة.

واعلم أنّ فعل الحاضر مرفوع أبداً، لا يجوز أن تعمل فيه عوامل الإعراب لمضارعته الاسم، ولا تعمل فيه عوامل الأسماء، لأنه فعل، ولا يعمل فيه إلا الرفع فقط، وقد بينت هذا في إعراب الأفعال وبنائها[1].

فأما (**الحرف**): فلا يجوز أن يخبر به ولا عنه، ولا يحدّث به ولا عنه، ولا يسند، ولا يسند إليه.

ومن علامات الحرف ألا يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال.

ومن علامات الحرف أيضاً ألا يكون له معنى في نفسه، وإنما يكون معناه أبداً في غيره.

---

(١) سيرد هذا في الصفحة ٤٨٨.

ومن علامات الحرف أيضاً أنه لا يجوز أن يكون أحد جزئي الجملة المفيدة التي هي فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر. تقول: (يقومُ زيدٌ) فـ(يقومُ) فعل و(زيدٌ) فاعله، ثم تقول: (ما يقومُ زيدٌ) فـ(ما) ليست الفعل ولا الفاعل، وإنما دخلت لمعنى أوجبته في الفعل والفاعل، وتقول: (زيدٌ منطلقٌ) فيكون مبتدأ وخبراً، ثم تقول: (هل زيد منطلق؟) فـ(هل) ليست الميتدأ ولا الخبر، وإنما هي جزء زائد جاءت لمعنى أوجبته في الجملة التي بعدها.

واعلم أنّ الحرف قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً.

فإذا كان مفرداً دلّ على معنى يخصه.

فإذا كان حرفين دلا على معنيين، فإذا ركبت أحدهما مع الآخر بطل معناهما، ودلّ مجموعهما على معنى ثالث لم يدل عليه كل واحد منهما منفرداً.

مثال ذلك أنّ (الهمزة) تكون للاستفهام، و(لا) للنفي، فإذا ركبت الهمزة مع (لا) صلح أن تكون حرفاً يفتتح به الكلام، كقوله تعالى: ﴿**ألا إنّهم هُمُ المفسدون**﴾[1] ﴿**ألا إنّ أولياءَ اللهِ**﴾[2].

فإذا دخلت على الاسم النكرة ركبت معها فقلت: (ألا رَجُلَ في الدارِ)، وصلح أن تكون استفهاماً، وصلح أن تكون للتمني.

ومثل هذا (لو) معناه امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معناها النفي، فإذا ركبت أحدهما مع الآخر فهو على ضربين:

إن اختصت بالأسماء -كقولك: لولا زيدٌ لأكرمتك- صار معناها امتناع الشيء لوجود غيره[*] وإذا اختصت بالأفعال فإن كان الفعل ماضياً

---

(١) الآية ١٢/سورة البقرة.

(٢) الآية ٦٢/سورة يونس.

(*) أ: ص٨.

كانت توبيخاً، وإن كان الفعل لم يقع كانت تخصيصاً على إيقاعه واستحثاثاً عليه.

وكذلك (هلا، وألا، ولوما) وأمثال هذا كثيرة إذا أنت تفطنت وجدت الأمر على ما قلتُه.

فإنْ قيل: ما المعاني التي جاءت لها حروف، بيّنوها لنقف عليها؟.

قيل له: إنما جاء الحرف ليربط اسماً باسم، أو فعلاً بفعل، أو اسماً بفعل. أو جملة بجملة، أو يعين اسماً فقط، أو يعين فعلاً فقط، أو ينفي فعلاً فقط أو ينفي اسماً فقط، أو يؤكد فعلاً فقط، أو يؤكد اسماً فقط، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب.

فمثال ما يربط اسماً باسم قولك: (قام زيدٌ وعمرو)، الواو ربطت (عمراً) بـ(زيد).

ومثال ما يربط فعلاً بفعل قولك: (زيدٌ يقومُ ويذهبُ) الواو ربطت (يذهب) بـ(يقوم).

ومثال ما يربط الاسم بالفعل قولك (ذهبت إلى عمرو)، (إلى) ربطت عمراً بـ(ذهبت) و(استوى الماء والخشبة)، (الواو) ربطت الخشبة بـ(استوى)، و(قام القوم إلا زيداً)، (إلا) ربطت (زيداً)، بـ(قام).

ومثال ما يربط جملة بجملة قولك: (إن قامَ زيد قمتُ)، (إنْ) ربطت الجملة الثانية بالجملة الأولى.

وكذلك تقول: (لو قام زيدٌ لأكرمتُه)، (لو) ربطت الجملة الثانية بالأولى، وتقول: (أقسم بالله أنّ زيداً قائمٌ) (أَنَّ) ربطت الجملة الثانية بجملة القسم. وكذلك تقول (لو قام زيد لأكرمتُه)، (لو) ربطت الجملة الثانية بجملة القيام، ومثال ما يعين اسماً فقط قولك: (الرجل)، الألف واللام قصرت رجلاً على شخص بعينه بعد أن كان شائعاً.

ومثال ما يعيّن فعلاً بعينه قولك: (سوف) عيّنت الفعلَ للاستقبال بعد أن كان مشتركاً.

ومثال ما ينفي فعلاً بعينه قولك: (لم يقمْ زيدٌ)، (لم) نفت الفعل الماضي دون غيره.

〈ومثال ما ينفي فعلاً دون غيره كقولك: (ما يقومُ زيدُ)، (ما) نفت الفعل الحاضر دون غيره، و(لن يقومَ زيدٌ)، (لن) نفت الفعل المضارع دون غيره〉.

و(ما يقومُ زيدٌ)، (ما) نفت الفعل الحاضرَ دون غيره.

و(لن يقومَ زَيدٌ)، (لن) نفت الفعل المستقبل دون غيره.

ومثال ما ينفي اسماً دون غيره قولك: (ما زيد قائماً)، (ما) نفت القيام في الحال، دون الماضي والمستقبل.

ومثال ما يؤكد فعلاً بعينه: (هل تجلسنَّ؟)، النون أكّدت الفعل المستقبل دون غيره.

ومثال ما يؤكد اسماً فقط قولك: (إنّ زيداً قائم)، (إنّ) أكدت الفعل وثبّتتهُ في نفس المخاطب.

ومثال ما يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب حروف الاستفهام، إذا قلت: (هل زيدٌ قائم؟) فـ(هل) إنما استفهم بها عن قيام زيد، فدلّ على أنه لم يكن عالماً به، وكذلك إذا قال: (أزيدٌ جالسٌ؟) فالهمزة قد استفهم بها عن جلوس زيد، فدلّ أنه لم يكن عالماً به.

واعلم أنّ الحروف على ضربين: حرف مشترك، وحرف مختص.

فأما المشترك فحروف الاستفهام وحروف العطف، وإنما سميت مشتركة، لأنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال.

وإذا كان الحرف مشتركاً لم يجز أنْ يؤثر إعراباً، لأنه لا اختصاص له بالاسم دون الفعل، ولا بالفعل دون الاسم.

وإذا كان الحرف لا اختصاص له بأحدهما دون الآخر وجب أن يؤثر فيهما أو لا يؤثر فيهما، ولو أثّر فيهما لاختلطت معاني الأسماء بمعاني الأفعال، فلما كان تأثير المشترك في الأسماء والأفعال يؤدي إلى التباس المعاني واختلاط بعضها ببعض بطل تأثيره فوجب ألا يؤثر.

وقد شذّ من هذا المشترك (ما) فأعملها أهل الحجاز على أوصاف قد ذكرتها في بابها[١].

وأما المختص فعلى ضربين: مختص بالأسماء، ويمتنع دخوله على <الفعل ومختص بالفعل ويمتنع دخوله على> الأسماء لأجل اختصاصه بالفعل.

والمختص بالأسماء على ضربين: مختص يؤثر إعراباً، ومختص لا يؤثر إعراباً، فمثال المختص الذي لا يؤثر الإعراب (الألف واللام)، إذا قلت: (الرجل، والغلام) فإنّ الألف واللام تختص بما تدخل عليه وتؤثر فيه إعراباً، وقد صارت جزءاً مما اختصت به، ألا ترى أَنّ العامل قبلها يتخطاها إلى العمل فيما بعدها إذا قلت: (أكرمتُ الرجلَ).

وأما المختص الذي يؤثر الإعراب، فعلى ضربين:

ضرب يؤثر في اسم واحد، وضرب يؤثر في اسمين. والضرب الذي يؤثر في اسمين هو: (إنّ) وأخواتُها.

فـ (إنّ) وأخواتها شبهوها بالفعل الماضي فقالوا: (إنّ زيداً قائمٌ)، كما قالوا: (ضرب زيداً رجلٌ)، وخالفوا بين عملها وعمل الفعل بأن ألزموا منصوبها التقدُّم على مرفوعها.

وأما ما يعمل في اسم واحد فعلى ضربين: ضرب ينوب عن الفعل، وضرب لا ينوب عن الفعل.

---

(١) سيرد في الصفحة ٢٢٤.

فأما الذي ينوب عن الفعل فحرف النداء، نحو (ياعبد الله) وأخواتها. وأما ما يختص بالاسم ولا يشبه الفعل ولا ينوب عن الفعل فحروف الجر كلّها، نحو: (بزيد، ولزيد).

وإنما اختصت هذه الحروف بالجرّ، لأنها لمّا اختصت بالأسماء، ولم تشابه الأفعال، ولم تنب عنها أثرت الإعراب الذي لا يؤثره الفعل وهو الجرّ، لأن الفعل إنما يؤثر رفعاً ونصباً فقط.

وأما المختص بالفعل فعلى ضربين: مختص يؤثر إعراباً، ومختص لا يؤثر إعراباً. فالمختص الذي لا يؤثر الإعراب: قَدْ، والسين وسوف.

وكل ما يختص بالفعل لا يجوز أن يدخل على الاسم، كما أنّ ما يختص بالاسم لا يدخل على الفعل.

والذي يختص بالفعل(*) ويؤثر الإعراب على ضربين:

ضرب يؤثر النصب وهو: (أن، ولن) وما جرى مجراهما.

وضرب يؤثر الجزم وهو على ضربين:

ضرب يجزم فعلاً واحداً وهو: لام الأمر و(لا) في النهي و(لم) وما زِيْدَ عليها. وضرب يجزم فعلين، وهي حروف الشرط.

واعلم أن كلّ عامل فلا بدّ أن يختص بالعمل فيه على أبلغ وجوه الاختصاص سواء عمل في اسم أو فعل.

وكلُّ عاملٍ مختصٌّ، وليس كلُّ مختص عاملاً.

فعمل الحرف في الشيء فرع له على اختصاصه به، ثم الذي يدلّ على صحة هذا أنه متى زال اختصاصه به بطل عمله فيه وليس إذا بطل عمله في الشيء يزول اختصاصه به.

(*) أ: ص٩.

والحروف على أربعة أقسام:

قسم لا يغير الإعراب ولا المعنى، وقسم يغير المعنى ولا يغير الإعراب، وقسم يغير الإعراب والمعنى، وقسم يغيّر الإعراب ولا يغيّر المعنى.

فأما (**مالا يغير الإعراب ولا المعنى**) فـ(ما) الزائدة نحو قوله تعالي: ﴿**عمّا قليلٍ**﴾[1]، لو قال تعالى: (عَنْ قليلٍ) لكان الإعراب والمعنى على ما كان عليه، لأن (ما) ما أحدثت بدخولها معنى في الكلام، فإذا زالت لا يبطل المعنى.

ومثل هذا لام التوكيد، تقول: (زَيْدٌ مُنْطلقٌ)، ثم تقول: (لَزَيْدٌ منطلق)، فالاسم مرفوع، والكلام خبر مع وجود اللام وعدمها، قال الله تعالى: ﴿**ليوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أَبينا منَّا**﴾[2]، ولو قال: (يوسفُ وأخوهُ أحبُّ إلى أبينا منا) لكان الإعراب والمعنى واحداً.

وأما (**ما يغير المعنى والإعراب**) فـ(لعلّ، وليت، وكأنّ)، تقول: زَيْدٌ منطلق)، والكلام خبر والاسم مرفوع، ثم تقول: (كأنّ زيداً منطلق) فـ(كأنّ) قد نقلت الاسم من الرفع إلى النصب، وأحدثت في الكلام تشبيهاً. و(ليت زيداً منطلق) (ليت) قد نقلت الاسم من الرفع إلى النصب، وأحدثت في الكلام تمنياً، و(لعل زيداً خارج)، (لعل) قد نقلت الاسم من الرفع إلى النصب، وأحدثت في الكلام ترجياً، فقد بان لك أن هذا القسم قد غيّر الإعراب والمعنى.

وأما (**ما يغير الإعراب ولا يغير المعنى**)، فـ(إنَّ، ولكنَّ)، تقول: (زَيْدٌ منطلقٌ) فالاسم مرفوع، والكلام خبر، ثم تقول: (إنَّ زيداً منطلقٌ) و(لكن زيداً منطلقٌ) فـ(إنّ، ولكنّ) قد نقلتا الاسم من الرفع إلى النصب، ومعنى النصب كمعنى الرفع، لأن الكلام خبر، ويحتمل الصدق والكذب.

وأما (**ما يغير المعنى ولا يغير الإعراب**)، فحروف الاستفهام، تقول: (زَيْدٌ مُنطلقٌ) فالاسم مرفوع، والكلام خبر، ثم تقول: (أزيدٌ منطلقٌ؟) و(هل زيد

---

(١) الآية ٤٠ / سورة المؤمنون ينظر ص٣٩.

(٢) الآية ٨ / سورة يوسف.

منطلق؟) فالاسم مرفوع مع حروف الاستفهام كما كان قبله إلا أن المعنى قد تغيّر لأنه لا يحتمل مع حرف الاستفهام الصدق والكذب كما كان يحتمله دخول حرف الاستفهام عليه .

فالحروف على ما رتبت من هذه المراتب، وقسّمت معانيها لا تخرج عما ذكرت لك .

ولا يمتنع أن يكون الحرف له معنيان، نحو (هل) تكون للاستفهام، وتكون بمعنى (قَدْ)، وفي التنزيل: ﴿ **هَلْ أَتى عَلى الإِنسانِ حينٌ مِن الدَّهرِ** ﴾[1]، و﴿ **هَلْ أَتاكَ حديثُ الغاشيَةِ** ﴾[2] أيْ قَدْ أَتَى .

واعلم أَنّ الكلمة الواحدة قد تكون مختصة، وقد تكون مشتركة والمختصّ هو أن يكون اسماً فقط، أو فعلاً فقط، أو حرفاً فقط .

فمثال الاسم: زيد، وعمرو، وبكر . ومثال الفعل: قام يقوم، وقعد يقعد .

ومثال الحرف: هل، وثم، وحتى .

وأما (**المشترك**) فهو أربعة أقسام: قسم تكون الكلمة فيه اسماً وفعلاً . وقسم تكون الكلمة فيه فعلاً وحرفاً، وقسم تكون الكلمة فيه اسماً وفعلاً وحرفاً، وقسم تكون الكلمة فيه حرفاً واسماً .

فمثال ما تكون الكلمة فيه (**اسماً وفعلاً**) قولهم: حَجَر وقَدَر وذَهَب وضَرَب ورُبّ [وحَلَب] ‹وجَلَب› وجَبَل وجَمَل وجَلَم وقَلَم، وأمثلة هذا كثيرة في اللغة، وإنما تعرف الكلمة بما يحسن فيها من علامات الاسم والفعل .

فإن أردت بقولك: (**ذَهَب**) الجوهر فهو اسم، لأنك تقول: الذَهَبُ . وإن اشتققته من الذهاب فهو فعل تقول: ذَهَبَ، يَذْهَبُ، ذَهاباً، و(حَجَر) إن أردت

---

(١) الآية ١ / سورة الإنسان، وينظر: الصفحة ٨١٢ .

(٢) الآية ١ / سورة الغاشية، ينظر: الصفحة ٨١٣ .

به الشخص الذي يبنى به، ويوزن به فهو اسم تقول: الحَجَرُ، وإن اشتقته من الحَجْرِ فهو فعل، تقول: حَجَرَ عليه القاضي، يَحْجُر حَجْراً.

وكذلك: (**ضَرَب**) إن أَردت به العسل فهو اسم، تقول: الضَرَبُ وهو العسلُ الأبيضُ الغليظُ، وإن اشتققته من الضَرْب فهو فعل، تقول: ضَرَب، يَضْرب ضَرْباً، سواء أردت بالضرب الألم أو أردت به الضرب في ابتغاء الرزق، وفي التنزيل: ﴿**وإذا ضَرَبْتُم في الأرض**﴾[1]، أيْ: سِرْتُم فيها تبتغون الرزق.

وكذلك: (**رَبٌّ**) إن أردت به السيّد والمالك فهو اسم، تقول: (هذا رَبُّ المملوك) أي: سيدُه، وربُّ الدارِ، أي: مالكُها.

وإنْ أردتَ به الإصلاح فهو فعل، تقول: رَبَّ هذا يربه ربّاً، إذا أصلحه. و(**حَلَب**) إذا أردت به اللبن، والمدينة، فهو اسم، وإن اشتققته من (الحَلْب)، تقول حَلَب يَحلِبُ حَلْباً فهو فعل.

وكذلك (**جَلَب**) إنْ أردت به المجلوب فهو اسم، وإن اشتققته من (الجَلَبة) تقول[*]: جَلَب عليهم يَجْلِب جَلْباً فهو فعل، إذا صاح وجمع عليهم.

و(**جَلَم**) إن أردت به الحديدة. يجزّ بها الصوف فهو اسم، وإن اشتققته من (الجَلْم) فهو فعل، تقول: جَلَم لحم الجزور يجلمه جَلْماً، إذا قشره.

و(**قَلَم**) إنْ أردت الذي يكتب به فهو اسم، وإن اشتققته من (القَلْم) وهو القطع فهو فعل، تقول: قَلَم أظفارَه يَقْلِمُها قلماً إذا قصّها.

وكذلك (**جَمَل**) إن أردت الشخص الذي يُركبُ ويستقى عليه فهو اسم، وإن اشتققته من (الجَمْل) فهو فعل، تقول: جَمَل الشَحْمَ يجعله إذا أذابه.

---

(١) الآية ١٠١ / سورة النساء.

(*) أ: ص١٠.

وكذلك (**جَبَل**) إن أردت هذا العالي الذي يصعد فيه فهو اسم، تقول: الجَبَلُ وإن اشتققته من (الجَبْل) فهو فعل، تقول: جَبَلَ الطينَ، يجبله جبلاً، إذا بلّه.

وكذلك (**مَدَر**) إن أردت به الحجارة الصغار، فهو اسم، تقول: المَدَرُ وإنْ اشتققته من (المَدْر) تقول: (مَدَر الحوض، يمدُره مدراً) إذا كبّه وسدّه بالمَدْر فهو فعل.

وكذلك (**رَسَن**) إن أردت به الحبل فهو اسم، تقول: الرَسَنُ، وإن اشتققته من (الرَسَنِ) وهو تعليق الحبل في عنق الدابة فهو فعل. تقول: رَسَن الدابةَ، يَرْسُنُ، رسَناً.

وهذا كثير في اللغة، وإنما ذكرتُ طرفاً منه لأدلّ على أن الكلمة قد تكون مشتركة، وإنما تخصص ببعض ما تحتمله بالقرينة.

وأما ما يكون (**حرفاً وفعلاً**) قولهم في الاستثناء: (حاشا، وخلا، وعدا)[1] فهذه الكلمات إذا نصبت ما بعدها جعلت أفعالاً، وإذا جرّت ما بعدها جعلت حروفاً، تقول: (قام القومُ حاشا زيدٍ، وخلا بكرٍ، وعدا عمرو) فهذه حروف لأنها جرّت ما بعدها. وتقول: (ذَهَبَ القومُ حاشا زيداً، وخلا بكراً، وعدا عمراً) فهي أفعال لأنها نصبت ما بعدها.

ومثل هذا (**مِنْ**)، إن كانت الجارة للأسماء كقولك: (أخذتُ من زيدٍ) فهي حرف، وإن كانت أمراً مشتقاً من (المَيْن) وهو الكذب فهي فعل[2]، تقول: (مانَ، يَمينُ، مَيْناً) إذا كذب، فإذا أمرت من هذا قلت (مِنْ)، كما تقول: باعَ، يبيعُ بَيْعاً، فإذا أمرت من هذا قلت: (بِعْ).

---

(١) سيرد تفصيل الكلام عليها في باب الاستثناء في الصفحة ٣١٠.

(٢) تشترك (مِنْ) بالأسماء أيضاً كما اشتركت بالحروف والأفعال، فتكون للقسم مجتزأً من (أيْمُنُ) وتدخل على (ربّي) نحو: مِنْ ربّي، وسيرد ذكر هذا في الصفحة ٧٠٠، وينظر: معاني الحروف ـ الرماني ٩٨.

ومن ذلك (**أَنّ**) إنْ كانت الناصبة للأسماء كقولك: (أعجبني أَنّ زيداً قائمٌ) فهي حرف، وإن كانت مشتقة من الأنين فهي فعل، تقول: أَنّ يَئِنُّ أنيناً.

قال الشاعر(١): [بسيط]

[٦] ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ **كما أَنّ المريضُ إلى عُوادِه الوَصِبُ**

ومن ذلك (**إنّ**)، إنْ كانت الناصبة للأسماء، كقولك: (إنّ عمراً جالسٌ)، فهي حرف، وإن كانت أمراً مشتقاً من (الأنين) فهي فعل، تقول للمذكر: (إنّ)، وللمؤنثة: (إنّي).

وأما ما يكون (**اسماً وفعلاً وحرفاً**):

فمن ذلك (**نَعَم**)، إن كانت التي يُجاب بها في الإيجاب فهي حرف، كقولهم: أتقوم؟ فيقول: المجيب: (نَعَم).

وإن كانت الإبلَ فهي اسم، تقول: هذا نَعَمٌ كثيرٌ، وإن كانت مشتقة من النعمة كقولك: نَعَمَ الرّجلُ، يَنْعِم نعمةً، فهي فعل.

ومن ذلك (**إلى**) إن كانت الغاية في الأسماء فهي حرف، تقول: (خرجت إلى زيدٍ)، وإنْ كانت أحَد آلاءِ الله وهي نِعَمُهُ فهي اسم، كما قال تعالى: ﴿**فاذكروا آلاء الله**﴾(٢)، أي: نِعَمَهُ.

---

(١) هو ذو الرُمّـــة، وتمامُ البيت:

يشكو الخشاش ومجرى النسعتين، ....

الديوان ٨، وينظر: اللسان (أنن).

(٢) الآية ٦٩ / سورة الأعراف، فقوله ﴿آلاء﴾ مفردها (إلىً)، وكان الأولى بالمؤلف أنْ يستشهد في هذا الموضع بقوله تعالى: ﴿وجوه يومئذٍ ناضرة * إلى ربها ناظرة﴾ الآيتين ٢٢,٢٣ من سورة القيامة، فقوله (إلى) هي واحدة آلاء، ينظر: إعراب القرآن ٣ / ٧٧٩، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٥٥، وسيرد ذكر هذا الكلام في الصفحة ٧٦٧.

قال الأعشى[1]: [منسرح]

[٧] **أبيضُ لا يَرْهَبُ الهُزالَ ولا ... يَقْطَعُ رِحْماً ولا يَخون إلى**

أي: لا يخونُ نِعْمَةً.

وإن كانت أمراً لاثنين مشتقاً من (الوأل) وهو النجاة فهي فعل، تقول: (وَأَلَ، يَئِلُ، وأْلاً، كما تقول: وَعَد، يَعِد، وَعْداً، وتقول للاثنين: (إِلا)، كما تقول: عِدَا، ومنه اشتق (المَوْئِل) وهو النجاة، كقوله تعالى: ﴿**لَنْ يَجِدوا مِن دونه مَوئِلاً**﴾[2]، أي: وَزَراً يلجؤون إليه.

ومن ذلك: (**رُبّ**) إن أردت به الشخص، نحو قولك [أكلت] رُبَّ الزّبيب ورُبّ المربّى) فهي اسم، وإن كانت الجارة للأسماء كقولك: (رُبَّ رَجُلٍ أدركته) فهي حرف، وإ كانت أمراً مشتقاً من الرّبّ وهو الإصلاح فهي فعل، تقول: (رُبَّ هذا الأمرَ) أي: أَصْلِحْه.

ومن ذلك (**عَلَى**): إن كانت عبارة عن شخص فهي اسم، تقول: (جاءني عَلَى، ومررت بعَلَى، وإن كانت عبارة عن (فَوْق) [فهي اسم] تقول: جئت مِنْ عَلَيْهِ) أي: من فوقه.

قال الشاعر[3]: [طويل]

[٨] **غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمّ ظِمْؤُها ... تَصِلّ، وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداء مَجْهَلِ**

ويروى: (بزيزاء مجهل).

وقال الآخر[4]: [رجـــز]

[٩] **فهي تنوش الحوض نوشاً مِنْ علا ... نوشــاً به تقطعُ أجـــوازَ الفَـــلا**

---

(١) ديوانه ٢٣٥، و(اللسان/إلى).

(٢) الآية ٥٨ / سورة الكهف.

(٣) هو مزاحم بن الحارث العقيلي، الكتاب ٤ / ٢٣١، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ٣٨، الخزانة ١٠ / ١٤٧. ينظر: الصفحة ٣٤٢.

(٤) هو غيلان بن حريث، الكتاب ٣ / ٤٥٣، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ٨٩، الخزانة ١٠ / ١٦٥. ينظر: الصفحة ٣٤٢.

وإن كانت مشتقة من العُلُوّ فهي فعل، تقول: عَلا، يَعْلُو، عُلُواً، وتقول: (علا زيدُ الفرسَ) إذا ركبه، وعلا الحائطُ، يعلو، علوّاً، إذا ارتفع، وتقول: (علاك ثوبٌ، يعلوك)، و(علاني دَيْن، يعلونني)، وما عدا هذين القسمين فهي حرف تجرّ ما بعدها، تقول: على زيدٍ مالٌ، وعليه ثوبٌ، وعليك دَيْن، وعليَّ شُغْلٌ.

وأما ما يكون (**حرفاً واسماً**) فقولهم: (**قَدْ**)، إن كانت الداخلة على الأفعال نحوك (قَدْ قامَ، وقَدْ يقومُ) فهي حرف، وإن كانت بمعنى (حَسب) فهي اسم، تقول: قَدْكَ مِن كذا، أي حَسْبُك، وقَدْني مِن كذا، وقَدي[*] أي: حسبي، قال الشاعر[1]: [رجز]

[١٠] **قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى لَيْسَ الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ**

أي: حَسْبي.

ومما يكون حرفاً واسماً قولهم: (مُذْ، ومُنْذُ).

اعلم أنّ (مُذْ، ومُنْذُ) يدخلان على الزمان، ويختصان به، فمن جرّ بهما جعلهما حرفي جرّ، فقال: (ما رأيته مُذْ يومينِ، ومُنْذُ ليلتينِ) ومن جعلهما اسمين رفع ما بعدهما فقال: (ما رأيته مُنْذُ يومانِ، ومُذْ ليلتانِ) والدليل على كونهما اسمين أنك أخبرت عنها بالزمان الذي بعدهما وهما في موضع مبتدأين ولا تكون (منذ، ومذ) اسمين إلا في حال الابتداء فقط.

ومما يكون حرفاً واسماً (ما):

تكون حرفاً إذا كانت نافية، أو زائدة، أو كافة، أو مصدرية، وما عدا هذه المواضع الأربعة فـ(ما) فيه اسم.

(*) أ: ص١١.

(١) هو حُمَيد الأرقط، الكتاب ٢ / ٣٧١، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ١٢٤، الخزانة ٥ / ٣٨٢، وينظر الصفحة ٤١٤.

"ذكر النافية"[١]

رتبة النافية أن تكون صدر الجملة، ومعناها أنها تنفي عن الاسم الذي تدخل عليه ما ثبت له قبل دخولها أو جاز أن تثبت له، يقول المثبت: (قام زيد) ويقول النافي: (ما قام زيد)، ويقول المخبر: (زَيْدٌ جالسٌ) فيثبت له الجلوس، فيقول النافي: (ما زيدٌ جالسٌ)[٢].

ويسأل عن الإنسان في جواره، فيقول: (أما زيدٌ ههنا؟) فيقولُ المجيب: لا، فإن صَدَقَ في نفيه سمّي نفياً، وإن كَذَب في نفيه جاز أن يسمى نفياً، وجاز أن يسمى جحداً، وكل جحد نفي، وليس كل نفي جحداً، وقال تعالى: ﴿**ما كان محمد أبا أحَدٍ من رجالكم**﴾[٣] فنفي الأبوة عنه (عليه السلام)، وقال تعالى: ﴿**ما هُنّ أمهاتِهم**﴾[٤] فنفي الأمومة عنهن، فهذا نفي، ولا يقال فيه جحد، وقال تعالى: ﴿**ما هذا بشراً**﴾[٥] فنفي البشرية عن يوسف -عليه السلام-، وهذا يقال فيه جحد ‹لأنهن نفين›[٦] البشرية عن يوسف -عليه السلام-، وهو من البشر.

وأما الزائدة[٧]:

فإنه لا يجوز وقوعها أول الكلام، لأن وقوع الشيء في أول الكلام يدلّ على قوة العناية به، وكونه (زائداً) يدلّ على اطراحه، ومحال أن يعنى بالشيء ويكون مطّرحاً.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧.

(٢) هكذا ورد الخبر في النسخ الثلاث في الأصل، وهو على هذا النحو في لغة تميم وكأنه أراد نفي الجملة لا نفي الخبر، فأبقاه هلى حالة الرفع إلحاقاً بالمبتدأ، ينظر: الصفحة ٢٢٤.

(٣) الآية ٤٠/سورة الأحزاب.

(٤) الآية ٢/سورة المجادلة، وينظر الصفحة ٢٢٥.

(٥) الآية ٣١/سورة يوسف، ينظر: الصفحة ٢٢٥.

(٦) أ، م: لأنهم نفوا.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩٣، ٤/ ٢٢١.

ولكنهم يزيدونها حشواً أو آخراً، وإذا كانت حشواً فهي تقع بين شيئين: أحدهما عامل في الآخر، ويكون دخولها كخروجها.

والشيئان اللّذان تدخل بينهما هما: جار ومجرور، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، ورافع ومرفوع.

فمثال كونها بين الجار والمجرور قولهم: (بلغني عما زيدٍ حديثٌ)، تقديره بلغني عن زيدٍ، وقال تعالى: ﴿ **عمَّا قليلٍ** ﴾[1] تقديره، عن قليلٍ، وقال: ﴿ **فبما رحمةٍ مِنَ اللهِ** ﴾[2]، أي فبرحمةٍ، وقال: ﴿ **فبما نَقْضِهِم** ﴾[3]، أي: فبِنَقْضِهِم، وقال تعالى: ﴿ **مما خطاياهم** ﴾[4]، أي: مِن خطاياهم، وقال تعالى: ﴿ **أيّما الأجلين قَضَيْتُ** ﴾[5]، تقديره: أيَّ الأَجلين قضيتُ. فما بعدها من هذه الآيات كلها مجرور بما قبلها، وهي زائدة، دخولها كخروجها.

ومثال وقوعها بين الناصب والمنصوب، قولُه تعالى: ﴿ **أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بعوضةً** ﴾[6]، فالبعوضة في التقدير: نصب بـ(يضرب)، تقديره: أَنْ يضرب مثلاً بعوضةً، ومثال دخولها بين الناصب والمنصوب، والجازم والمجزوم، قوله تعالى: ﴿ **أيْنَما تكونوا يُدرِكْكُمُ المَوْتُ** ﴾[7]، فـ(أَيْنَ) منصوبة بـ(تكونوا)، و(تكونوا) مجزومة بـ(أَيْنَ)، فقد وقعت بين الناصب والمنصوب، والجازم

---

(١) الآية ٤٠ / سورة المؤمنون ينظر ص٣١.

(٢) الآية ١٥٩ / سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٥٥ / سورة النساء.

(٤) بـ﴿ خطاياهُم ﴾ مثل قضاياهم قرأ أبو عمرو، والحسن، وعيسى، وغيرهم، من الآية ٢٥ / سورة نوح، وقرأ الجمهور ﴿ خَطِيئاتِهم ﴾ ينظر: كتاب السبعة ٦٥٣، (معجم القراءات ٧ / ٢٣٣).

(٥) الآية ٢٨ / سورة القصص.

(٦) الآية ٢٦ / سورة البقرة، وينظر: الصفحات ١٧٤.

(٧) الآية ٧٨ / سورة النساء، وينظر: الصفحة ٥٤١.

والمجزوم، ومثل هذه الآية: قوله تعالى: ﴿ فأينما تولوا فثمَّ وَجْهُ اللّهِ ﴾[١]، فـ(أيْنَ) منصوبة بـ(تولوا)، و(تولوا) مجزومة بـ(أين).

ومثل هذه الاية قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أيْنَما تكونوا يأتِ بكُمْ اللّهُ جميعاً ﴾[٢]، فـ(أيْنَ) منصوبة بـ(تكونوا) و(تكونوا) مجزومة بـ(أين)، وقال تعالى: ﴿ أيّاً ما تَدْعُوا ﴾[٣] فـ(تَدْعُوا) مجزوم بـ(أيّ) و(أيّ) منصوبة بـ(تدعُوا)، و(ما) زائدة بينهما، كأنه قال: (أَيّاً تَدْعُوا).

ومثال وقوعها بين الرافع والمرفوع، قولُ الشاعر[٤]: [منسرح]

[١١] لَـوْ بِأَبَانَيْنِ جـاءَ يَخْطِبُها   رُمِّـلَ مـا أَنْـفُ خاطـبٍ بِـدمِ

تقديره: رُمِّل أنْفُ، فـ(أنف) مرفوع بـ(رُمِّل) و(ما) زائدة بينهما.

فأما الكافّة[٥]:

فرتبها أنْ تقع بين شيئين أحدهما عامل في الآخر، فتكفّ العامل عن عمله، وتبطله[٦]، ويتغير إعراب ما بعدها عمّا عليه قبل دخولها، ويقع بعدها ما لو لم تكن لم يجز وقوعه، وهي تقع بين ناصب ومنصوب، وجار ومجرور، ورافع ومرفوع.

فمن الناصب والمنصوب (إنّ) وأَخواتُها: تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، نحو قولك: (إنّ زيداً قائمٌ)، ولا يجوز أَنْ يقع بعد هذه الحروف، مبتدأ ولا

---

(١) الآية ١١٥ / سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٥٣٦، ٥٣٩.

(٢) الآية ١٤٨ / سورة البقرة.

(٣) الآية ١١٠ / سورة الإسراء، وينظر الصفحات ٥٣٥.

(٤) هو مهلهل بن ربيعة، شرح المفصل - ابن يعيش ١ / ٤٦، مغني اللبيب ١ / ٣٤٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٢ / ١٣٧، ٣ / ١١٥، ٤ / ٢٢١، وسيرد هذا مفصلاً في الصفحة ٨٢١.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٢١ (وذلك نحو قوله: إنّما، وكأنّما، ولعلّما، جَعَلَتْهُنّ بمنزلة حروف الابتداء).

فعل، ولو قلت: (إنّ زَيْدٌ قائمٌ) لم يجز ، ولو قلت: (ليتَ جَلَسَ عَمْروٌ) لم يجز، ولو قلت: (لعلّ يخرجُ بكرٌ) لم يجز.

فإن أَردتَ أنْ توقع هذه الأَشياء التي امتنعت جئت بـ (ما) فقلت: إنّما زَيْدٌ قائمٌ)، لما بطل عمل (إنّ) ارتفع الاسم بالابتداء، وكذلك أَخواتها.

وفي التنزيل: ﴿ **إنّما وليُّكم اللهُ** ﴾[1] و﴿ **إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ** ﴾[2] و﴿ **إنّما المسيحُ عيسى ابْنُ مَرْيَمَ** ﴾[3] ، ولولا (ما) لكان: إنّ وليَّكُم، وإن اللهَ، وإن المسيحَ، ولكن لما جاءت (ما) أَبطلت عمل هذه الحروف، فارتفع الاسم بالابتداء.

وقد يجوز أَنْ تجعل (ما) زائدةً في الباب المتقدم، وهي التي تسمى (مؤكدة) و(صلة)، وإذا كانت كذلك صار دخولها كخروجها، وعملت هذه الحروف فيما بعدها، فقلت: (إنّما زَيْداً قائمٌ)، ولو قرئ: إنّما وليَّكم اللهُ، و(إنَّما اللهَ) و(إنّما المسيحَ) على هذا التأويل لكان جائزاً[4]، وهي زائدة، فأما بيت النابغة[5]: [بسيط]

[١٢][*] **قالت ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حَمامتِنا ونِصْفِه فَقَدِ**

فينشد برفع (الحمام) ونصبه، فمن نصب (الحمام) كانت (ما) زائدةً، و(هذا) في موضع نصب بـ (ليت)، و(الحمام) صفته، و(لنا) في موضع [رفع] خبر ليت، ومن رفع (الحمام) فله وجهان، أحدهما: أن تجعل (ما) كافة، و(هذا) في موضع رفع الابتداء، و(الحمام) صفته، و(لنا) خبر المبتدأ.

---

(١) الآية ٥٥ / سورة المائدة، ينظر: الصفحة ٨٢٢.

(٢) الآية ١٧١ / سورة النساء، ينظر: الصفحة ٨٢٢.

(٣) الآية ١٧١ / سورة النساء.

(٤) لم أجد في كتب القراءات من قرأ بهذا الوجه، وسيرد ذكرها مفصلاً في الصفحة ٨٢٢.

(٥) ديوانه ٢٤، الكتاب ٢ / ١٣٧، اللمع ٣٦٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٨ / ٥٨، الخزانة ١٠ / ٢٥١، وينظر الصفحة ٨٢٢.

(*) أ: ص١٢.

والوجه الثاني: أن تجعل (ما) بمعنى (الذي) فتكون في موضع نصب بـ(ليت)، وقد حذف المبتدأ من صلة (ما) وتقديره: ليت الذي هو هذا الحمام، فـ(هو) مبتدأ، و(هذا) خبره، و(الحمام) صفة لـ(هذا)، وكل منهما صلة لـ(ما)، و(لنا) خبر (ليت).

فإنْ وقع بعد هذه الحروف فعل وهي مكفوفة بـ(ما) ارتفع الاسم الذي بعد الفعل بها فقلت: إنّما قام زيدٌ، ولعلّما يخرج بكر، وفي التنزيل: ﴿**كأنّما يُساقونَ إلى الموتِ وهم ينظرون**﴾[1]، وفيه: ﴿**إنّما يَخْشى اللهَ مِنْ عبادهِ العلماءُ**﴾[2]، وفيه: ﴿**إنّما حرّم عليكم الميتةَ والدمَ**﴾[3]، قال الشاعر[4]:

[١٣] **أَعِدْ نَظَراً يا عبدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضاءَتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقَيَّدا**

فإن كان الاسم الذي بعد الفعل ليس بعَلَمٍ جاز لك في (ما) وجهان:

أَحدهما: أَن تجعلها (كافّة) وتكتبها متصلة بما قبلها، وجاز أَنْ تجعلها بمعنى (الذي) وتكتبها منفصلة مما قبلها، وتكون (ما) اسماً لهذه الحروف، ويكون الفعل الذي بعدها وما يتعلق به صلة لـ(ما)، ويصير الاسم الذي كان يرتفع بالفعل يرتفع لأنه خبر (إن) وأخواتها، تقول إذا جعلت (ما) كافة: (إنّما سُقْتُ الحمارَ)، وإذا جعلتها بمعنى (الذي) قلت: (إنّ ما سُقْتُ الحمارُ) وتقديره: إنّ الذي سُقْتُهُ الحمارُ، ومن قرأ: ﴿**إنّما حرّمَ عليكم المَيْتَةَ**﴾[5]، فـ(ما) كافة، وإنْ جعلها بمعنى (الذي) قرأ: ﴿**إنّ ما حرّم عليكم المَيْتَةُ**﴾[6]، فأما مَنْ قرأ: ﴿**إنّما حُرِّمَ عليكم المَيْتَةُ**﴾[7]، فيحتمل أن تكون (ما) كافة، و(الميتة) اسم ما لم يسمى فاعله، ويحتمل أَنْ تكون (ما) بمعنى (الذي)، و(الميتة) خبر إنّ.

---

(١) الآية ٦ / سورة الأنفال.

(٢) الآية ٢٨ / سورة فاطر، وينظر: الصفحة ١٩٢.

(٣) الآية ١٧٣ / سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٨٢٤.

(٤) هو الفرزدق، الديوان ١ / ١٨٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٨ / ٥٤، وينظر: الصفحة ٨٢٤.

(٥) الآية ١٧٣ / سورة البقرة (المَيْتَةَ) بالنصب قراءةُ الجمهور، ينظر: الصفحة ٨٢٤.

(٦) الميتةُ بالرفع بها قرأ ابن عبلة، والسلمي، (معجم القراءات ١ / ١٣٦).

(٧) وبها قرأ أبو جعفر (معجم القراءات ١ / ١٣٦).

فأما قوله تعالى: ﴿إنّما صَنَعُوا كَيْد ساحرٍ﴾[1]، فيقرأ بنصبِ الكَيْدِ ورفعه فمن نصب الكيد جعل (ما) كافّة، ومن رفع الكيد جعل (ما) بمعنى الذي، و(كيد) خبر إنّ، وتقديره: إنّ الذي صنعوهُ كَيْدُ ساحرٍ.

ومثال وقوعها بين الجار والمجرور قولُه تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الذين كَفَروا﴾[2]، لأن (رُبَّ) تجرّ الاسم النكرة، تقول: (رُبَّ رجلٍ أدركته) ولا يجوز أن يقع بعدها فعل، فلما أراد أَنْ يوقع بعدها الفعل كفّها بـ(ما) فوقع الفعل بعدها، والذي يدلّ على أنّ (ما) ههنا كافة أنها لا تخلو أَن تكون كافةً كما قلنا، أو زائدةً أو بمعنى (الذي) أو مصدرية.

ولا يجوز أن تكون زائدة لأنه كان يؤدي إلى أن تدخل (رُبَّ) على الفعل وهذا لا يجوز.

ولا يجوز أنْ تكونَ بمعنى (الذي) لأمرين، أحدهما: أنَّ (رُبَّ) لا تدخل على معرفة، والثاني: أنْ يكونَ التقديرُ: رُبَّ الذي يودّه الذين كفروا، فيكون (يَوَدّ) قد تعدى إلى الهاء الراجعة إلى (ما) وتبقى (لو) بلا شيء تتعلق به، ولا تكون (ما) ههنا مصدرية، لأنه يكون التقدير: رُبَّ وداد الذين كفروا، هذا معرفة، و(رب) لا تدخل على معرفة.

فإذا بطل كون (ما) زائدة، ومصدرية، ومعنى (الذي) لم يبق إلا أنْ تكون كافّة.

وأما قولهم: (كُنْ كما أَنْتَ) فتحتمل أَنْ تكون (ما) كافّة لكاف الجرّ، وتكون (أَنْت) مبتدأ، وخبره محذوفاً، وتقديره: كُنْ كما أنت ثابت، ويحتمل أَنْ تكون بمعنى (الذي) مجرورة بالكاف، وقد حذف المبتدأ من صلتها، وتقديره: كُنْ كالذي هو أنت، فحذف (هو) من الصلة لأنه لا يلتبس.

---

(١) الآية ٦٩ / سورة طه (كَيْدُ) بالرفع قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ مجاهد، وزيد بن علي، (معجم القراءات ٤ / ٩٤)، وينظر: الصفحة ٨٢٥.

(٢) الآية ٢ / سورة الحجر.

فأما قولُهم: (ذهبتُ بَعْدَما قامَ زَيْدٌ) و(قَبْلَ ما يَجلِسُ عَمرو): فيحتمل وجهين أَحدهما أن تكون (كافّة) فيقع الفعل بعد (قبل وبعد)، والثاني أَنْ تكون (ما) مصدرية تقديره: بَعْدَ قيامِ زَيْدٍ، وقبل جلوسِ عمرو، فأما قَوْل الشاعر[1]: [كامل]

[١٤] أَعلاقةً أمَّ الوليدِ بَعْدَما أَفنانُ رأسِكَ كالثِّغامِ المُخْلِسِ

فـ(ما) كافة، و(أَفْنانُ) مبتدأ، والكاف في قوله (كالثَّغام) في موضع خبر، وقد أجاز قوم أَن تكون (ما) ههنا مصدرية ووصلها بالجملة من المبتدأ [والخبر]، كما يصلها بالفعل والفاعل.

ومثال وقوعها بين الرافع والمرفوع قولهم: (قلّما تَقومَنَّ) و(أكثرُ ما تقولَنَّ) و(طالما تَذْهَبَنَّ)، فـ(طالَ، وقلَّ، وكثر) أفعال ماضية، قد كفّوها بـ(ما) وصارت (ما) كالعوض لهذه الأفعال من الفاعل، ووقع الفعل بعدها، والفعل لا يلي الفعل، فلما كفّوها بـ(ما) واستغنوا بـ(ما) عن اقتضاء الفاعل أولَوْا هذه الأفعالَ أَفعالاً، لأنّ (ما) قد حجزت بينهما[2]، وكتبوها متصلة بما قبلها ليدلّوا باتصالها عن استغنائها عن الفاعل، فأما (كثر ما يقولنَّ) فلا بد أن تكون منفصلة عن الراء، لأن الراء لا يتصل بها ما بعدها في الخطّ، وإن كان متصلاً في الحكم.

وأما المصدرية فهي التي تكون مع الفعل الذي بعدها سواء كان حاضراً أو ماضياً أو مستقبلاً بمعنى مصدره، وتكون في موضع رفع ونصب وجر بحسب

---

(١) هو المراد الأسدى الفقعسي، شعره، المورد، المجلد الثاني، العدد الثاني، الصفحة ١٦٨، الكتاب ١ / ١١٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨ / ١٣١، الخزانة ١٠ / ٢٥١، و١١ / ٢٣٢.

(٢) إن دخول (ما) على (قلّ) وأخواتها هو الذي هيأها للدخول على الفعل والاختصاص به فصارت مثل (هلا، وإنْ، وإذا) فإنْ وليها اسم رفع بفعل محذوف يفسره ما بعده، ينظر: الكتاب ٣ / ١١٥، ويرى أبو علي الفارسي أنّ (ما) تعد صلة في نحو (قلّما) إذا وليها اسم، ينظر: البغداديات ٢٩٦.

العوامل، وسيبويه يجعلها حرفاً[1] والأخفش يجعلها اسماً[2]، ويسمونها الزمانية[*] تقول: (أعجبني ما ذهب زيدٌ)، أيْ: أَعجبني ذهابُ زيدٍ، و(عجبت مما قام بكرٌ)، أي: من قيامه، و(ما تجلس حَسَنٌ)، أي جلوسُك حَسَنٌ، وقد تكون صلتها الفعل اللازم والمتعدي، تقول: (أَعجبني ما ضربت)، أي ضربُك، و(شهدتُ ما أكلت)، أي أكلَك، و(عجبت مما أخَذْتَ)، أي مِنْ أَخْذِك.

وإنّما جعلوا الفعل مع (ما) بمنزلة مصدره ليتعين لهم ويتحقق الزمان الذي وقع فيه الحدث، لأنّ لفظ المصدر لا يعين الزمان، وفي التنزيل: ﴿**وكنتُ عَلَيهم شهيداً ما دُمْتُ فيهم**﴾[3]، أي دوامي فيهم، وأصله: زمان دوامي، ومدة دوامي، وحين دوامي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وانتصب انتصابه، وقال تعالى: ﴿**خالدِينَ فيها ما دامت السمواتُ والأرض**﴾[4]، أيْ: دوامَ السمواتِ والأرضِ، وتقديره: زمانَ دوامِ السمواتِ، وحينَ دوام السموات ومدةَ دوام السموات، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وما عدا هذه المواضع الأربعة فـ(ما) فيه اسم بغير خلاف.

وإذا كانت (ما) اسماً فهي على ضربين: معرفة، ونكرة، فإن حسن مكانها (الذي) فهي معرفة، وإن حسن مكانها (شيء) فهي نكرة، وإن حَسُنا جميعاً كنت بالخيار، فإن شئت جعلتها نكرة، وإن شئت جعلتها معرفة، قال تعالى: ﴿**ما عندكُم يَنْفَد * وما عند الله باقٍ**﴾[5]، وقال تعالى: ﴿**ويغفِرُ ما دونَ ذلكَ لِمَنْ يشاء**﴾[6]، يجوز أَنْ تقدّره: (ويغفر الذي دونَ ذلك)، فتكون معرفة، ويجوز أن تقدّره: (ويغفر شيئاً دون ذلك) فتكون نكرة.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩، وقد تابع المبرد رأي سيبويه، ينظر: المقتضب ٣/ ٢٠٠.
(٢) المقتضب ٣/ ٢٠٠.
(*) أ: ص١٣.
(٣) الآية ١١٧/ سورة المائدة، وينظر: الصفحة ٢٠٧.
(٤) الآية ١٠٧/ سورة هود.
(٥) الآية ٩٦/ سورة النحل.
(٦) الآية ٤٨/ سورة النساء.

وقال تعالى: ﴿**هذا ما لَدَيّ عَتِيدٌ**﴾[1]، يجوز أن تقدّره: هذا الذي لديّ عتيدٌ، فتكون معرفة، ويجوز أنْ تقدره: هذا شيء لديّ عتيد فتكون نكرة.

وإذا كانت نكرة فهي على ضربين: ضرب يلزمه الصفة، وضرب لا يجوز أن يوصف عند سيبويه[2].

فأما الذي لا يجوز أنْ يوصف فهي الاستفهامية والشرطية والتعجب، تقول في الاستفهامية: (ما عندك؟) تقديره: أيُّ شيءٍ عندَك؟، و(ما تَصْنَعُ؟) تقديره: أيَّ شيءٍ تَصْنَعُ؟ و(بِمَ تمرّ؟) أي: بأيّ شيءٍ تَمُرّ؟.

فأما الشرطية: فقولك: ما تركب أركبْ، تقديره: أيَّ شيءٍ تركبْ أَركبْ، وفي التنزيل: ﴿**ما يفتحِ اللهُ للنّاسِ منْ رحمةٍ فلا مُمسكَ لَها**﴾[3]، تقديره: أيّ شيء يَفتحِ اللهُ للنّاس. و(بما تَمْرُرْ أَمْرُرْ) أي: بأيّ شيء تَمْرُرْ أَمرر، وما تُحْبِبْ أُحْبِبْهُ، أي: أيَّ شيء تحببهُ أُحببهُ. وما تُحَسِّنْ أُحسّنْهُ، أي: أيّ شيء تُحسِنْهُ أُحسّنْهُ.

وأما التعجب فقولك: ما أَحسَنَ زَيداً، أي: أَيُّ شيءٍ أَحْسَنَ زَيداً.

وما عدا هذه المواضع مما تكون فيه (ما) نكرةً فلا بدَّ لها من صفة تلزمها، قال الشاعر[4]: [خفيف]

[١٥] **رُبّ ما تكرهُ النفوس من الأَمْـ ـــ ـرِ لَها فَرْجَةٌ كحلِّ العِقالِ**

فـ(ما) اسم نكرة في موضع جرّ بـ(رُبّ)، لأن (رُبّ) لا تدخل إلا على نكرة، وتقديره: ربّ شيء تكرهُه النفوس من الأمر.

---

(١) الآية ٢٣/سورة ق.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/١٠٥.

(٣) الآية ٢/سورة فاطر، وينظر: الصفحة ٥٣٩.

(٤) هو أمية بن أبي الصلت، المجموع من شعره في كتاب: أمية.. حياته وشعره ٣٦٠، الكتاب ٢/١٠٩.

وقوله: (تكره النفوس) صفة لـ(ما) في موضع جرّ، وقد روى: (لَهُ فَرْجَة): يريد: الأمرَ، وقد روى: (لها فرجة): يريد النفوس، وقد روى: (رُبَّ ما تجزعُ النفوسُ مِنَ الأمرِ)، والجيّد الرواية الأولى.

وقد أتيتُ على ذكر ما تريده من المفردات: الاسم، والفعل، والحرف، ونحن، نتبع ذلك -إن شاء الله تعالى وبه الثقة- بذكر الجمل التي تتألف من هذه المفردات، وما يفيد منها، ومالا يفيد.

واعلم: أنَّ (**المفرد**) عبارة عن ما كان جزءاً واحداً، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً.

فإن قيل: فقد رأيناهم سمَّوا بالجملة، نحو: (تأبَّطَ شَرّاً)، و(بَرَقَ نَحْرُهُ)، وما جرى مجراه، وقد سموا بالمضافِ والمضاف إليه، نحو: عبد الله، وعبد الملك، فكيف يكون هذا مفرداً؟.

قيل له: لما سمّي بهذه الأشياء بطل حكم الأصل، وصار يراعى حكم الآحاد، لما جعلت عبارةً عن ذاتٍ واحدة، ألا ترى أنا نقول: تأبَّطَ شرّاً قائمٌ، وبَرَقَ نَحْرُهُ منطلقٌ، ولو سمينا بـ(زَيْدٌ مُنْطلِقٌ) لقلنا: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ جالسٌ، فهذا يبين لك أنّ حكم الجملة قد بطل لما نقلت وسمّي بها ذاتٌ واحدةٌ.

و(**الجملة**) عبارة عن ما كان من جزأين فصاعداً، والجملة على ضربين: جملة مفيدة، وجملة غير مفيدة، والجملة التي يمكن تأليفها من المفردات الثلاثة إذا ألفناها جزأين جزأين ستّ جملٍ، اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وحرف، وفعل وحرف، وفعل واسم، فـ(الاسم والاسم): زَيْدٌ قائمٌ، و(الفعل والفعل): قامَ قَعَدَ و(الحرف والحرف): هل بل. و(الحرف والاسم): زَيْدٌ في و(الحرف والفعل): قامَ قَدْ، و(الفعل والاسم): قامَ زَيْدٌ وذَهَبَ عمرو، وهذه الجمل الست على ثلاثة أقسام: قسم يفيد في كل موضع إلا أنْ يدخل عليه حرف فيعقده بجملة أخرى فحينئذٍ لا يفيد إلا بانضمام الجملتين واجتماعهما.

وقسم يفيد في موضع مخصوص ولا يفيد في ما عداه، وقسم لا يفيد على كلّ وجه في الاستعمال.

فأما الذي لا يفيد في كل موضع فهو ثلاث جمل وهي: الفعل والفعل، والحرف والحرف، والحرف والفعل(*)، وقد مثّلته.

وأما الذي يفيد في موضع مخصوص لا يفيد فيما عداه، فالحرف مع الاسم، والحرف مع الاسم يفيد في موضعين: أحدهما: النداء إذا قلت: يا زَيْدُ، وإنما أفاد الحرف مع الاسم في النداء لأنه ناب عن الفعل ولم يُفد من حيث كان حرفاً مع اسم، ولو أفاد من حيث كان حرفاً لوجب أن يُفيد كل حرف مع اسم من حيث كان حرفاً مع اسم.

والثاني: أَنْ يكون الحرف خبراً للمبتدأ نحو قولك: زَيْدٌ في الدارِ، وما أفاد الحرف ههنا مع الاسم من حيث كان حرفاً مع اسم، وإنما أفاد من حيث كان نائباً عن اسم تقديره: زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ في الدّار فناب حرفُ الجرّ عن (مُسْتَقِرّ) فلأجل هذا أفاد مع الاسم، كما أفاد (مُستَقِرّ) مع الاسم، وما عدا ما ذكرته من كون الحرف مع الاسم فإنّه مطرّح لا يفيد.

وأما القسم الذي يفيد في كل موضع فهو قسمان:

(**الاسم مع الاسم**)، و(**الفعل مع الاسم**)، وإنّ كلام العرب يدور على هاتين الجملتين. ومثال (الاسم مع الفعل): قامَ زيدٌ، ويذهب عمرو، فهذا يفيد إلا أن يدخل عليه حرف الشرط، فإن دخل عليه حرف الشرط صار كالمفرد الذي لا يقوم بنفسه، وافتقر إلى الجملة الأخرى، كما افتقر المفرد إلى المفرد، تقول: (إنْ قامَ زيدٌ جلسَ عَمْرٌو)، و(إن يذهبْ بكرٌ يقعدْ محمدٌ)، لأنّ حرف الشرط لما دخل على الجملة أخرجها من أن تكون مستقلة، وأفقرها إلى الأخرى، وكذلك تقول: (لو قامَ زيدٌ لجلسَ عمرو).

(*) أ: ص١٤.

والفعل يكون متعدياً ولازماً، وقد ذكرت ذلك في موضعه.

فأما (**الاسم مع الاسم**) فإنما يفيد في موضعين:

أحدهما: أنْ يكون اسماً للفعل وفيه ضمير للفاعل، نحو: (صَهْ، ومَهْ، وأُفٍّ، وهيهاتَ) وما جرى مجراه والذي يدلّ على أنّ هذا جملة أنّه مستقلّ بنفسه فلو كان مفرداً لما أفاد ولما استقل بنفسه.

والقسم الثاني: أنْ يكون الاسم مع الاسم عبارة عن مسمّى واحد، وينعقد منهما مبتدأ وخبر، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وعمروٌ خارجٌ.

فإن قيل: فإذا قلنا (زيدٌ عمروٌ) هل يكون هذا كلاماً مستقلاً أو غير مستقلّ؟ قيل له: إنما يكون هذا كلاماً مستقلاً على أحد تقديرين:

أحدهما: أن يكون له اسمان: فإنّ العرب تسمي باسمين، وتكنّى بكنيتين، وإنّ نَبِيَّنا ﷺ كانت له أسماءٌ جماعةٌ.

والتقدير الثاني: أن يكون على تقدير التشبيه: (زيدٌ مثل عمرو)، ثم حذفت المضاف، وأقمت المضاف إليه مقامه، فقلت: زيد عمر، كما قالوا: (أبو يوسف أبو حنيفة)، أي يقوم مقامه، ويسدّ مسدّه في الفتوى والفقه، وكذلك قالوا: (المزنيّ الشافعيّ)، أي يقومُ مقامَه فيما يحتاج إليه من العِلْم فقد بان لك أنّ المفيدَ إنما هو الاسم والاسم، و[الاسم] والفعل.

وجميع حروف المعاني إنما تدخل على هاتين الجملتين لمعنى يستفاد من مجموعهما: مالا تفيده الجملة إذا تجردت من حروف المعنى، فتقول: (قام زيدٌ)، فتفيد الإثبات ثم تقول: (ما قامَ زيدٌ) فتفيد النفي، والجملة بمجردها من (ما) ما كانت تفيد النفي، وتقول: (هل قامَ زيدٌ؟) فأفادت (هل) الاستفهام، وما كانت الجملة بمجردها تفيد الاستفهام، وعلى هذا الذي مثلتُ لك تجرى حروف المعاني إذا دخلت على الجمل.

فإن قيل: فلم جعلت أقسام الكلام ثلاثة، وما أنكرتم أن يكون ههنا قسم رابع لم تذكروه، ومع هذا قد وجدنا الكلام يفيد من قسمين، فما الحاجة إلى القسم الثالث؟.

قيل له: إذا قلت الكلام يفيد من ثلاثة أقسام فقد دخل الاثنان فيه، لأنّ القليل يدخل في الكثير، وإنما ذكرنا القسم الثالث لأنه يفيد إذا انضمّ إلى القسمين الآخرين <معنى لا يفيده القسمان> إذا انفردا منه، ولو جعلنا الأقسام قسمين لكنّا قد أخللنا بكثيرٍ من المعاني، لأنّ الحرف يحتاج إليه في الإفادة.

وأما الجواب عن قولهم: ما أنكرتم أَنْ يكون ههنا قسم رابع قد أخللتم به. قيل له: عن هذا الاعتراض جوابان، أحدهما: أنه لا يجوز في الوهم، ولا يخطر في القلب معنى إلا ويمكن أن يعبر عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلما بان لنا هذا ووضح قطعنا على أن ليس ههنا قسم رابع.

والجواب الثاني: أن كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة له معنى يخصّه لا يقوم قسم آخر مقامه فيه، فلو كان ههنا قسم رابع لكان له معنى يخصّه، وكان لا يمكن أن يعبر عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلما لم يجر هذا قطعنا على أنه ليس ههنا قسم رابع، وبالله التوفيق.

باب المعرب والمبني

إعلم أنّ (**المعرب**) يفيد الكلمة والإعراب، وليس أريد بالإعراب أنّه موجود فيها، وإنما أريد كونها مستحقة للإعراب، ألا ترى أنا نقول: (زَيْدٌ) معرب ونحن واقفون عليه، فكذلك هذا، لأنا نريد كونَه مستحقاً للإعراب، لا وجود الإعراب فيه.

و(**المبنيّ**) يفيد الكلمة واستحقاق البناء، والبناء يكون عن علّة تلزم المبنيّ فلا يغيّر البناء، لأنه لم يقوَ على بطلان العلّة التي توجب البناء.

واعلم أنه لما ذكر الأقسام الثلاثة، ولم تكن كلّها معربة(*) ولا كلّها مبنية وجب أن يذكر بعدها باباً يفرّق فيه بين المعرب والمبني.

ولم يخل أن يتقدم (الإعرابُ والبناءُ) على (المُعْرَب والمبنيّ) أو يقدم المعرب والمبني على الإعراب والبناء، ولما رئي أن (الإعراب) مفتقر إلى تقدّم (المعرب) كافتقار الحال إلى المحلّ، وأنّ (البناء) مفتقر إلى تقدّم (المبنيّ) وجب أن يقدّم الكلام في المحتاج إليه على المحتاج، والمحتاج إليه هو المُعْرَب والمبنيّ[1].

وليس الإعراب في الحقيقة حالاً في المعرب، ولا البناء حالاً في المبني، لأنها كلها أصوات وأعراض، والأعراض لا يحلّ بعضها في بعض، لأن ذلك محال، وإنما اعتبر النحويون الأصوات فوجدوا صوتاً أقوى من صوت، فسمّوا الأقوى متحركاً سواء كانت حركته إعراباً أو بناءً، وسمّوا الأضعف ساكناً سواء كان سكونه إعراباً أو بناءً، وهذا إذا اعتبره من له حسّ صحيح وجده كما ذكرنا، ألا ترى أن قولنا (أوٌّ) أقوى من قولنا (أَوْ)، و(لَوْ) أضعفُ من قولنا (لَوٌّ).

(*) أ: ص١٥.

(١) ما رآه المؤلف (واجباً) غير ملتزم به عند غيره من النحاة، ينظر: شرح التصريح ١ / ٥٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ / ٥٢.

وإذا كان الكلام ينقسم قسمين: قسم قليل، وقسم كثير، وكانا يتضادّان وَجَبَ أنْ يذكر القليل ليحفظ وهو أخصر وأوجز، ويخلّى عن ذكر الكثير، لأنّ القليل بضدّيته يكشف عن ذكر ما ترك، وإنْ شاء العالم أن يذكرهما جميعاً جاز وكان زيادة في البيان، وأنا إن شاء الله أذكر الطرفين، وأبدأ بذكر المبنيّ على ذكر المُعْرَب فأقول:

الحروف كلّها مبنيةٌ، والأفعال التي ليست في أوائلها الزوائد الأربع مبنيةٌ، والأفعال التي آخرها نون التأنيث ونون التوكيد مبنيةٌ وإنْ كان في أولها الزوائد الأربع.

والأسماء التي ليست متمكنة مبنيةٌ وهي أن تتضمن معاني الحروف، أو تكون ناقصة تفتقرُ إلى صلة أو تقع موقع مبني.

واعلم أنّ المبنيات كلّها ليست لها حروف إعراب، لأن الإعراب لا يدخلها في اللفظ ولا في التقدير.

وإنْ شئت أنْ تقول: المُعْرب قسمان، وهما الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة، إذا لم يكن في آخرها نون تأنيث، ولا نون توكيد.

والأسماء المتمكنة هي التي يجب أن يتغير آخرها في اللفظ وفي التعبير لتغيّر العوامل في أولها سواء لفظ بالعامل في اللفظ أو قدّر.

وينبغي أن يمثل بما يظهر إعرابه في اللفظ ليظهر إلى الحس فيكون أقرب للفهم، نحو قولك: هذا زيدٌ، ولقيت زيداً، ومررت بزيدٍ، فـ(زيد) هو المعرب، والحركات التي ظهرت في الدال هي الإعرابُ.

والفعل المضارع هو الذي في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء[1].

(١) سيرد تفصيل الكلام في إعراب المضارع في الصفحة ٤٨٩.

فأما (**الهمزة**) فتكون للمتكلم وحده، ذكراً كان أو أنثى، ويحسن معها: أنا، نحو: أنا أقومُ، وأنا أجلس، فإن طُعِنَ على هذا الكلام بأن يقال، قد نقول في الماضي: أنا قمت وأنا جلست فتحسن (أنا) مع الماضي ‹كما حسنت مع المضارع›[1]، فالجيد في هذا أن يقال: ويحسن معه ‹غد›[2] نحو قولك: أقوم غداً وأصلي بعد غدٍ، ولا يجوز أن تقول: قمت غداً.

و(**النون**) للمتكلم إذا كان معه غيره، أو كان عظيماً في نفسه، ويحسن معها (نحن)، كقولك: نحن نجلس، ونحن نذهب. وإنما حسنت هذه النون للمتكلم إذا كان عظيماً في نفسه لأنّ العظيم يخبر عن نفسه وعمن يدخل تحت أمره ونهيه، فقد صار في الحقيقة للاثنين فصاعداً.

فأما (**التاء**) فهي للمخاطب المذكّر ويحسن معها (أَنت) كقولك: (أَنْتَ تَخْرجُ، وأنت تذهبُ)، وتكون هذه التاء للمؤنثة الغائبة، ويحسن معها (هِي)، كقولك: (هي تذهبُ وهي تُعطي).

و(**الياء**) للمذكر الغائب، ويحسن معها (هو) كقولك: هو يخرجُ، وهو يَنْطَلِقُ.

واعلم: أنّ حرف الإعراب في كل معرب آخرُه، نحو الدال من (زَيْد) والباء من (يَضرِب)، وإنما سمّي حرفَ إعراب لأنّ الإعراب يحلّ فيه لفظاً أو تقديراً.

واعلم أنّ نون التأنيث أبداً يسكن ما قبلها، وهي مبنية على الفتح، نحو: (يَضْرِبْنَ، ويَجْلسْنَ)، وفي التنزيل ﴿ **يَأْكُلْنَ ما قَدَّمْتُم لَهُنَّ** ﴾[3]، وفيه: ﴿ **[ولا] يُبدِيْنَ زِيْنَتَهُنَّ** ﴾[4].

---

(١) أ: (كما تحسن مع المستقبل).

(٢) أ: (ويحسن معه أنا، وغد).

(٣) الآية ٤٨ / سورة يوسف.

(٤) الآية ٣١ / سورة النور.

ونون التوكيد يفتح أبداً ما قبلها سواء كانت ثقيلة أو خفيفة، مثال الثقيلة: ﴿**لأغلبنَّ أنا ورُسُلي**﴾[١]، ومثال الخفيفة: ﴿**لَنَسْفَعَاً بالناصية**﴾[٢]. وقد اجتمعا في آيةٍ واحدة، الثقيلة والخفيفة، كقوله تعالي: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وليَكُونا من الصاغرينَ**﴾[٣]، وقد بينت علّة بناء هذه الحروف مع الفعل في إعراب الأفعال[٤] فغنيت عن ذكرها هنا.

فإن قيل: لم اختاروا في أول هذا الفعل هذه الحروف؟.

قيل له: لأنهم يفرقون بين المعاني بالحركات، فإذا لم يقدروا على الحركات أخذوا الحروف التي منها الحركات وهي الياء والواو والألف، فلما لم يقدروا في أول هذا الفعل على الحركات أخذوا الياء والوا والألف، ولم يمكنهم أن يبتدوا بالألفِ لسكونها فجعلوا مكانها الهمزة لأنها مقاربة لها في مخرجها وهي أقوى فيها، ولم يحبُّوا أيضاً أن يبتدوا بالواو لثقلها، ولئلا يدخل عليها واو العطف فيسمج اللفظ بهما، ويجري مجرى نُباح الكلب، وقد كانوا يبدلون من الواو التاء كثيراً، فأبدلوا منها ههنا التاء[٥]، وبقيت الياء على أصلها[*] لأنه لم يعرض فيها ما يستثقل ولا ما يُلْبِس، وأرادوا حرفاً رابعاً يقرب من هذه الحروف الثلاثة فلم يجدوا إلا النون لأن فيها غنّة ولأجل غنّتها لقبوها الحرف الأَغَنّ، ولأنها تدغم في الواو والتاء فتقلب إلى جنسهما إذا قلت: (مَنْ يُريد، ومن والٍ) وتقلب منها الألف إذا قلت: لقيتُ زيدا، و(لنسفعاً)، وقد قلبوا الواو نوناً في (بَهْراني)، والأصل: بَهْراويّ إذا نسبت إلى: (بَهْراء) ولأنّ النون قد تكون ضميراً كما تكون هذه الحروف ضميراً[٦].

---

(١) الآية ٢١ /سورة المجادلة، ينظر: الصفحتان ٤٩٢، ٧٠٤.

(٢) الآية ١٥ /سورة العلق، ينظر: الصفحات ٣٧٥، ٤٩٢، ٧٠٤، ٧٣٧.

(٣) الآية ٣٢ /سورة يوسف، ينظر: الصفحة ٧٣٧.

(٤) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ٤٩٠.

(٥) ينظر: الفوائد ص٤٩٠.

(*) أ: ص١٦.

(٦) الهمزة الأصلية لا تكون ضميراً، وأما تعليل قوله بمجيء الهمزة ضميراً فبالنظر إلى أن أصلها الألف –كما تقدم– إذ لم يمكنهم أن يبتدوا بالألف لسكونها.

وقد تكون إعراباً، كما تكون هذه الحروف إعراباً. فلما وافقت النون هذه الحروف من هذه الوجوه اختاروها معها وكملت حروف المضارعة أربعاً.

فإن قيل: فلِمَ جُعل حرف الإعرابِ آخر الكلمة؟.

قيل له: (عن هذا السؤال جوابان): أحدهما: أنّ حركة أول الحروف وثانيها حركات بناء، وكذلك وسطها، فلو جعل الإعراب في أوائلها وأوساطها لالتبس الإعراب بالبناء.

والجواب الثاني: أنّ حركة أول الكلمة حركة بناء فلم تجعل حرف إعراب لئلا يلتبس الإعراب بالبناء، والوسط إنْ كان حركاته بناء فباختلافها يفرق بين الأبنية من فَعُل وفَعِل وفَعَل، فلو جعل الإعرابُ فيها لأدى إلى اختلاط الأبنية فلم يعرف البناء من الإعراب، فلما فاتهم أول الكلمة ووسطها جعلوا حرف الإعراب آخرها[١].

فإن قيل: فالإعراب لم جعل للاسم والفعل فقط؟.

قيل له: الإعراب في أول الوضع لا يستحقه إلا الأسماء فقط دون الأفعال والحروف، وإنما استحقته الأسماء لتفرق بين فاعلها ومفعولها، والفعل والحرف ليس فيهما فاعل ولا مفعول فلم يحتاجا إلى الإعراب.

وقال بعض النحويين لما كان الاسم يدلّ على معان مختلفة بصيغة واحدة احتاج إلى قرينة تفصل بين المعاني، وتلك القرينة هي الإعراب.

وأما الفعل فإنه لا يحتاج إلى الإعراب لأمرين: أحدهما: أنّه لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً، فلما لم يكن كذلك لم يحتج إلى الإعراب.

---

(١) ينظر: الإيضاح ٧٦. يريد المصنف بالبناء ههنا بنية الكلمة، وليس المقصود بالبناء ما يقابل الإعراب، فتدبر.

والجواب الثاني: أنّ الفعل يدلّ على أزمنة وأبنية مختلفة، فاختلافُ صيغتة تقوم مقام الإعراب فلهذا لم يحتج إليه.

وأما الحرف فإنّه لم يحتج إلى الإعراب لوجهين:

أَحدهما: أنه لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً، فلما لم تتعاقب هذه المعاني عليه لم يحتج إلى الإعراب.

والجواب الثاني: أنّ الحرف هو على تقدير جُزء من الاسم والفعل، والجزء الواحد لا يستحق إعراباً، إلا أنّ قسماً من الأفعال ضارع الأسماء -بمعنى-شابهها- فجذبته الأسماء من البناء الذي هو أصله إلى الإعراب الذي يستحقه، كما أنّ قسماً من الأسماء أشبه الحروف، فجذبته الحروف من الإعراب الذي يستحقه إلى البناء الذي تستحقه الحروف، كما أنّ قسماً من الأسماء أشبه الأفعال فاعمل عمل الأفعال.

(بيان تفسير الإعراب واشتقاقه)

فإن قيل: فبيّنوا ما الإعراب ومما اشتق؟.

قيل: الإعراب في اللغة هو البيان، يدلّك على ذلك شيئان:

أحدهما: قول النبي ﷺ: «الثيِّبُ تُعربُ عَنْ نَفْسِها»[1] أي: إذا قيل لها أتزوّجُكِ أم لا، تقول بلسانها: نَعَمْ، أو لا، فيبين لسانها عن ما في قلبها.

والجواب الثاني: أنّ العرب تقول: أَعرب المُهْرُ عن نفسه، إذا صَهَل، فاستدلّ بصهيله على أصله أكريم هو أم هجين، فلذلك جعل الإعراب للأسماء، لأنه يبين الفاعل عن المفعول، ولا يشتقّ الإعراب من قولهم: عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ، إذا فسدت لأنّ الإعراب صلاح فلا يجوز أنْ يكون فساداً.

وقد قال بعض النحويين: الإعراب هو أيضاً فسادٌ، ويكون في آخر الكلمة لتنقلها في حركات الإعراب[2]. وبالله التوفيق.

---

(١) الحديث في باب النكاح من صحيح سنن ابن ماجة ١/ ٣١٥.

(٢) ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني ١/ ٥٢.

باب الإعراب والبناء

إعلم أنّ الشيئين المختلفين لابد أن يجعل لكل واحد منهما اسم يخالف اسم صاحبه ليدل اختلاف الاسمين على اختلاف المسمّيْين.

لما كانت الحركات والسكون على نوعين: نوع يحدث عن عامل إعراباً ويبطل ببطلانه، ونوع يكون عن علّة فهو يلزم كلزومها سمّواً ما يحدث عن عامل (إعراباً)، وما يكون عن علّة (بناءً) ليفصلوا بينهما باختلاف الألقاب.

وينبغي أن يحدّ الإعراب، ويحدّ البناء، ويحدّ المُعرب ويحدّ المبني، فأما (**المُعْرَب**) فهو الذي يجب أن يختلف آخره في اللفظ أو في التقدير بأكثر من حركة واحدة، لاختلاف العوامل في أوله في اللفظ أو في التقدير.

فأما (**الإعراب**) فهو اختلاف الاخر لاختلاف العوامل في الأول، وقال قوم: حدّ الإعراب هو كل حركة أو سكون يطرأ على آخر المعرب بعد تمام بنيته في اللفظ أو في التقدير، لأنه يحدث عن عامل ظاهر أو مقدّر، ويبطل ببطلانه، وهذا هو الإعراب الحقيقي لأنه يطرّد، فأما الإعراب الذي ليس بحقيقي فهو يكون بحروف إما من الكلمة أو زائد عليها، وسأبين ذلك في موضعه[1]، إن شاء اللهُ تعالى.

ولما كان الإعراب ينقسم أقساماً لقبّوا كلّ قسم منه ليتميز بعضه عن بعض ويتميز من ألقاب البناء أيضاً فقالوا: رفع نصب وجرّ وجزم.

فأما (المبني) فهو ما لزم آخره طريقة واحدة ولم يجز للعوامل[*] أن تغيره عما بني عليه لأن العلة التي أوجبت له البناء موجودة فيه، ولم يقو العامل على إبطال العلة فيبطل حكمها.

---

(١) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ٨٤.

(*) أ: ص١٧.

فأما (**البِناء**) فهو لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون لا يبطل بعامل، كما أنه لم يحدث بعامل، فالبناء حكم يجب عن علّة، والإعراب حكم يجب عن عامل.

والإعرابُ والبناءُ يتساويان في اللّفظ، ويتضادّان في المعنى، لأَنّ الإعراب يزول وينتقل، والبناء يلزم ويثبت، وكل رفع ضمّ، وليس كل ضمّ رفعاً، وكلّ جرّ كسر، وليس كل كسر جراً، وكل نصب فتح، وليس كل فتح نصباً، وكل جزم وقف، وليس كل وقف جزماً، فـ(ألقاب الإعراب) هي: الرفع والنصب والجر والجزم، و(ألقاب البناء) هي: الضمّ والكسر والوقف والفتح.

فإذا عبّرت عن (**الإعراب**) بالرفع والنصب والجر والجزم فقد حققت العبارة.

وإذا عبّرت عن (البناء) بالضم والفتح والكسر والوقف فقد حققت العبارة.

وإن عبّرت عن (الإعراب) بالضم والكسر والفتح والوقف فهو جائز لأنك وضعت العام موضع الخاص، فدخل الخاص في العام وهذا جائز، وإن لم تكن محققاً.

وإذا عبّرت عن (البناء) بالرفع والنصب والجر والجزم فقد وضعت الخاص موضع العام فهو غير جائز.

والإعراب مشترك ومختص:

فأما (**الجرّ**) فهو يختص بالأسماء ولا يدخل على الأفعال.

و(**الجزم**) يختص بالأفعال المضارعة ولا يدخل على الأسماء.

و(**الرفع والنصب**) مشترك في الأسماء المعربة والأفعال المضارعة، إذا لم تكن في الفعل نون تأنيث، ولا نون تأكيد.

وقوله[1]: (ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته) إنما يريد حدوث البناء في الأسماء، لأنا بيّنا أنّ أصل الأسماء الإعراب، وإنما البناء حادثٌ فيها.

وأصل الأفعال البناء، وإنما الإعراب حادثٌ في قسم منها. وإنما سمّي الرفع (رفعاً) لأنه بالضمّ، والضمّة من الواو، والواو من الشفتين وهي أرفع الفم.

وسمي الجرّ (**جرّاً**) لأن الجرّة هي الكسرة، والكسرة من الياء، والياء من وسط الفم، وشبّه بجرّ الحبل، وهو أصله.

وأما (**النصب**) فهو من الفتحة، والفتحة من الألف، والألف من أقصى الحلق لأنها نقيضة الرفع.

وأما (**الجزم**) فسمي جزماً، لأن الجزم هو القطع وإبطال الحركة، لأن الحركة زائدة على المتحرك[2].

فلن قيل: ولم اختص الجرّ بالأسماء، ولم يدخل الأفعال[3]؟.

قيل له: لأن الجرّ يكون بحروف يصح معانيها في الأسماء ويستحيل في الأفعال، والحرف إنما يدخل بحيث يصح معناه، ويمتنع أنْ يدخل حيث يستحيل معناه، فلما صحّت معاني حروف الجرّ في الأسماء، صحّ دخولها في الأسماء فتؤثر في الاسم الجرّ. ولما استحالت معانيها في الأفعال لم تدخل على الأفعال فسلمت الأفعال من الجرّ.

ويكون الجر أيضاً بإضافة اسم يقوم مقام حرف الجر، والغرض بالإضافة أن يتعرف بما أضيف إليه أو يتخصص.

والاسم يصحّ أن يعرّف ويخصص بالمضاف إليه، فلما صحّ هذا فيه جاز أن يضاف إليه، فلما صحّت الإضافة إليه دخله الجرّ، ولما لم يكن للفعل معنىً في

(١) يقصد ابن جني في كتابه اللمع، ينظر الصفحة ٥٧.

(٢) ينظر: الإيضاح ٩٣.

(٣) ينظر: كلامُ السيرافي فيما نقل عنه في هامش الكتاب ١ / ١٥، الإيضاح ١٠٧.

نفسه يعرّف ولا يخصص لاستحالة هذا المعنى فيه امتنعت الإضافة إليه لأن المضاف إلى الفعل لا يتعرف ولا يتخصص، لأن الفعل لا يعرّف ولا يُخصّص، وأيضاً فإن الفعل دليل على الاسم حيث وجد، والجرّ يختص بالأسماء فلو دخله الجرّ صار مدلولاً كالاسم، وخرج عن كونه دليلاً، وهذا يؤدي إلى انقلاب جنسه وخروجه عن كونه فعلاً.

فإن قيل: فقد أضافوا أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل، فقالوا: (أجيئُك يومَ تخرجُ، وأزورك ليلةَ تُفطِرُ)، فالفعل والفاعل في موضع جرّ بإضافة ظرف الزمان إليه.

قيل له: (عن هذا السؤال أجوبة):

أحدها: أنّ الظرف قد منع الرفع والجرّ، وألزم النصب، فجعلوا إضافته إلى الفعل عوضاً عن الرفع والجرّ، وأيضاً فإنّ الزمان له اختصاصٌ بالفعل من حيث كان الفعل لا يحدث إلا في زمان، فأضافوا الزمان ليدلّوا عى حدوثه فيه، وأيضاً فإن الزمان يحدث وينقضي، والفعل يحدث وينقضي فصار جنسهما واحداً، فأضافوا الزمان إلى الفعل كما يُضيفون البعض إلى الكلّ، والجزءَ إلى المتجزئ، وربما قالوا: بأنّ الإضافة إلى الزمان ليست بحقيقة، لأنّ الإضافة الحقيقية هو أن تُضيف إلى شيء تريده بعينه، كما تقول: غلامُ زيدٍ، فقد أضفت الغلامَ إلى زيد وأنت تريده بعينه، ولا يجوز أن تُضيف إلى زيد وأنت تريد عَمراً فههنا أضافوا إلى الفعل والفاعل وهم يريدون المصدر، فكأنه إذا قال: (أقصدُك يومَ يقومُ زيدٌ) تقديره، أقصدك يوم قيامِ زيدٍ، فهذه إضافة غير محضة، وإذا كانت غيرَ محضةٍ لم يعتدّ بها.

فإن قيل: فلم اختص الجزم بالأفعال، وامتنع في الأسماء؟.

قيل له: إنّما اختص بالأفعال لأمرين:

أحدهما: أن الجزم يكون بحروف تصحّ(*) معانيها في الأفعال فلأجل هذا صحّ الجزم في الأفعال لصحة الحروف التي توجب دخولها على الفعل.

(*) أ: ص١٨.

والثاني: أنّ الفعل فرع ومشتق فخفف بقطع الحركة منه.

وامتنع الجزم في الأسماء[1] لوجوه:

منها: أنّ الجزم يكون بحروف لا يصحّ دخولها على الأسماء، لأنّ معانيها لا تصحُّ في الأسماء، فلما امتنع معانيها في الأسماء امتنع دخولها على الأسماء فسلمت الأسماء من الجزم.

ووجه ثان: أنّ الاسم لو جزم لالتبس المُعرب بالمبنيّ.

ووجه آخر: أنّ الاسم فيه إعراب وتنوين، فلو دخل الجازم عليه لم يَخْلُ أَنْ يحذف الإعراب والتنوين جميعاً، أو يحذف الإعراب ويبقى التنوين، أوْ يحذف التنوين ويبقى الإعراب، فلو حذف التنوين وحده لم يجز لأن الجازم إنما يحذف الإعراب ولا يحذف ما ليس بإعراب، ولو حذف الإعراب والتنوين لأجحف بالكلمة، ولو حذف الإعراب وحده لأدى إلى وجوه من الفساد:

منها أنّه كان يجتمع ثلاثة سواكن في مثل (زَيْد) وهي الياء، والدال، والتنوين. واجتماع ثلاثة سواكن محال، وكان يجتمع ساكنان في مثل (جَعْفَر)، وهو سكون الراء والتنوين، وهم لا يجمعون بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف لين والثاني مشدّداً[2].

فإن قال: إذا اجتمع الساكنان حركنا حرف الإعراب لالتقاء الساكنين، قيل له: فكنّا نفرّ من حركة الأعراب وهي عارضة إلى حركة التقاء الساكنين، وإذا

---

(١) ينظر: كلامُ الزجاجي في (باب علّة امتناع الأسماء من الجزم) من الإيضاح ١٠٢.

(٢) اتبع المؤلف نهج غيره من النحاة ممن لم يفرقوا بين حدي المدّ واللين من حروف العلة، ومن الأصلح التفريق بينهما. وذلك لأن لحروف العلة حالتين: أن تكون متحركة وتسمّى حرف علّة، أو تكون ساكنة ولها حالتان: فإنْ سبقت الساكنة بحركة مجانسة لها فهي حرف مدّ مثل (قال، يقول، يقيل) وإن سبقت بحركة من غير جنسها فهي حرف لين ولا يكون ذلك إلا مع الواو والياء مثل خَوْف وصَيْف، وأما الألف فهي حرف مدّ أبداً.

وسيذكر المؤلف مصطلحي المدّ واللين كثيراً في ما يستقبل من الكتاب، ينظر الصفحة ١١٩.

جزمنا وهي لازمة لزوم الساكنين ولا يسلم لنا السكون الذي رمناه بالجزم فقد بان لك أنّ دخول الجزم في الأسماء محال من هذه الوجوه التي ذكرنا.

وأما (**البناءُ**) فهو على أربعة أضرب وهو بعدد الإعراب وهو الضمُّ والكسرُ والفتحُ والوقفُ.

(**فالضمُّ والكسر**) يختصان بالأسماء والحروف، وليس في الفعل شيء بني على كسر لازم أو ضمّ لازم، فأما قولُهم في الفعل: (مدَّ)، و(عضّ) فهذا عارضٌ لأنه في الأمر خاصة ومع هذا فإنما يكون في المدغم دون غيره من الأفعال، وأيضاً فإنّ العرب لم تجمع على هذا[1]، بل فيهم من يضمّ ويفتح، فأما من ضمّ فقال: (مُدُّ)، فإنّ هذا الضمّ أيضاً عارضٌ لأنه في الفعل المدغم دون غيره، وأيضاً فإن العرب لم تجمع على الضمّ فيه بل فيهم من يكسر، وفيهم من يفتح[2]، وأمّا الكسر في قولهم: (لَمْ يَضْرِبِ الرّجل) فإنه أيضاً عارض لأنك تقول: (لَمْ يَضْرِب زَيْدٌ) فيسلم السكون.

والأسماءُ قد بُنيت على أربعة أَضرب: على الضمّ والفتح والكسر والوقف فمثال الوقف في الأسماء: (مَنْ، وكَمْ، وإِذْ، وإذا، ومَتَى، وأنّى)، ومثال الفتح: (أينَ، وكيفَ، وثَمَّ، وأَيَّانَ)، ومثال الكسر: (أَمْسِ، وهؤلاءِ، وحذارِ، ومناعِ، ونَزالِ)، ومثال ما بني على الضمّ: (حيثُ، وقَبْلُ، وبَعْدُ)، وكل واحدٍ من هذه المبنيات فإنما بني لعلة أوجبت بناءَهُ، وقد ذكرناها في مواضعها.

فإن قيل: ففي العرب من يقول: (حَيْثُ)، وفيهم من يقول (حَيْثَ)، وفيهم من يقول: (حَيْثِ) كما أنّ فيهم من يقول: (حَوْثُ) وفيهم من يقول

---

(١) عرض سيبويه في الكتاب ٣ / ٥٢٩ اختلاف العرب في هذه المسألة، قال: (هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه)، وقوله ٣ / ٥٣٢ (هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو الأول من غير أهل الحجاز).

(٢) سيرد ذكر هذه المسألة مع تعليل أوجه الضمّ والفتح والكسر في الصفحة ٦٤.

(حَوْثَ)[1]، فما أنكرتم أن تكون هذه الحركات في الثاء إعراباً.

قيل له: هذا يبطل من وجهين:

أحدهما: أنّ هذه الحركة لو كانت إعراباً لأبطلها عامل، كما يحدثها عامل، فلما لم يبطلها عامل علمنا أنّها حركة بناء وليست بحركة إعراب، والوجه الثاني: أنّ هذه الحركة إنّما اختلفت لاختلاف القبائل، فكل قبيلة اختارت أن تبنيه على حركة لا تتجاوزها إلى غيرها، فدلّ أنّ الحركة فيه حركة بناء لا حركة إعراب.

وأما (**الفعل**) فقد بني على الفتح وعلى الوقف.

فأما آخِرُ الماضي فهو مبني على الفتح، إلا أنّ تعرض له علّة توجب ضمّه أو وقفه، وهذا قد ذكرته في إعراب الأفعال وبنائها[2].

فأما (**المضارع**) فإذا اتصلت به نون التأنيث بني على الوقف، نحو: (يَضْرِبْنَ) وإذا اتصلت به نون التوكيد بني على الفتح، نحو: (تَضْرِبَنّ، وتجلسَنّ).

وكل أمر لمواجه ليست في أوله إحدي الزوائد الأربع فهو مبني على الوقف، نحو: أحسن، وأجمل، واضرب، واسكت، واكتب، واجلس.

فأما (**الحروف**) فقد بنيت على أربعة أضرب: على الضم، والفتح، والكسر، والوقف، فمثال الوقف: (نعم، وأجل، وهل، وبل)، ومثال الفتح: (ربّ، وسوف، وإن، وثمّ)، ومثال الكسر: (جير -بمعنى نعم-)، وباء الإضافة ولامها، نحو: (لزيد، وبزيدٍ).

---

(١) ومنهم من يقول: (حَوْث) بالكسر، وسيذكر المصنف هذه اللغة في الصفحة ٦٩، فهذه لغات ست، فالضمّ تشبيهاً بالغايات، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين، والفتحُ للتخفيف أو لعلل أخرى، ينظر: الكتاب ٣ / ٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٩، اللسان في مادتي: (حيث وحوث)، مغني اللبيب ١ / ١٤٠، همع الهوامع ٢ / ٤٢٥، وسيرد ذكر هذا في الصفحة ٨٢٧.

(٢) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ٤٩٦.

وأمــا (مــذ، ومنـذ) فهـما يختصـان بالزمان، ولا يدخلان إلا على الزمان. والعرب تستعملهما تارة حرفين، وتارة اسمين[1]، ولا تستعملهما اسمين إلا في موضع الابتداء، ويرتفع الزمان بعدهما فتقول: (منذ يومان، ومذ ليلتان)، فـ (مذ) اسم مبني على الضم، و(يومان) خبر عنه، و(مذ)[*] اسم مبني على الوقف، و(ليلتان) خبر عنه، وهما اسمان من أسماء الزمان يدلّك على ذلك أنك قد أخبرت عنهما بالزمان، فالإخبار عنهما يدلّ على كونهما اسمين، وكون الخبر زماناً يدلّ على أنّ المبتدأ زمان لأنّ الخبر هو المخبر عنه.

فإذا قلت: (مُنْذُ يومين، ومنذ ليلتين)، فـ (مُنْذُ) حرف مبنيّ على الضمّ، لأنها قد جرّت ما بعدها. و(مُذْ) حرف مبني على الوقف، لأنها قد جرّت ما بعدها. وبالله التوفيق.

فإن قيل: قد ادعيتم أنّ الفعل ليس فيه شيء بني على الضمّ، ولا على الكسر[2]، والعرب [قالت] مُدُّ، وعَضَّ، ومُدِّ وعَضِّ، وفِرِّ.

قيل له: إن العرب كلّها لا تجمع على هذا، لأنّ فيها من فتح هذا كلّه ‹وفيهم من ضمّ هذا كلّه›، فأما من ضمّ (مُدُّ) فإنه ضمّ الدال اتباعاً لحركة الميم، وحركتها لالتقاء الساكنين وهما الدالان، فأما الدال الأخيرة فإنّها سكنت للوقف، وأما الأولى فإنها سكنت للإدغام، ولم يدغم ساكن في ساكن لأن هذا محال، ولكنه لما تحرّك الثاني لالتقاء الساكنين صحّ الإدغام فيه.

وأما من فتح الدال لالتقاء الساكنين أيضاً فإنّه كره الضمّ والكسر مع التضعيف فطلب أَخف الحركات.

وأما من كسر الدال فإنّه يكسرها علي الذي يجب في حركة التقاء الساكنين، وإنما كان الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسرة، لأن الجزم في

---

(١) تقدم هذا في الصفحة ٣٧.

(*) أ: ص١٩.

(٢) تقدم ذكر هذا السؤال في الصفحة ٦٢.

الفعل نظير الجرّ في الأسماء، فلما احتاجوا إلى حركة الساكن في الفعل حركوه بحركة نظيره وهو الجرّ.

وقد قال قوم إنّما حركوه بالكسر، لأن الرفع والنصب يكونان إعراباً بتنوين وبغير تنوين، والجرّ لا يكون إعراباً إلا بتنوين[1]، فحركوا الساكن بحركة يأمنون فيها الالتباس وهي الكسر، فإنْ وجدتهم قد حرّكوا الساكن بضم أو فتح فلا يكون ذلك إلا لعلة.

فأما حركة النون من (مِنْ) إذا قالوا : (مِنَ القومِ) فإنما اختاروا لها الفتح مع لام التعريف لأنهم كرهوا توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله، فاختاروا له أخفّ الحركات، فإن كان الساكن غيرَ لام التعريف حركوه بالكسر على الأصل فقالوا : (مِنِ ابْنِكَ) وتحملوا توالي الكسرتين لقلة استعماله.

وأما (**الحروف**) فإنّها مبنية كلّها، وإنما بنيت على تقدير جزء من الفعل والاسم.

وبناؤه على الوقف، نحو : (هَلْ، وبَلْ).

فإن كان قبل آخرها ساكن حرّك الأخير لالتقاء الساكنين، نحو : (لَيْتَ) حركوا التاء بالفتح لالتقاء الساكنين، واختاروا لها الفتح لخفته بعد الياء لأن الضم والكسر بعد الياء مستثقل، وحركوا اللام في (لَعَلّ)، والنون في (إنّ وكأنّ ولكنَّ) بالفتح لأن الضمّ والكسر بعد التضعيف مستثقل، وحرّكوا الفاء بالفتح في (سوف) لأن الضمّ والكسر بعد الواو مستثقل كما يستثقل بعد الياء.

وكلّ حرف يكون على حرف واحد فينبغي أن يبنى على الفتح لأنه أخفُّ الحركات، نحو (واو العطف، وفائه).

---

(١) لا تخلو عبارته من غموض في دلالتها، ولعل المرادَ بها دخولُ الإعراب على الاسم والمضارع فالرفع يكون بتنوين مع الاسم، وبغير تنوين مع المضارع وكذلك النصب، أما الجرّ فيختص بالاسم، ولا يكون إلا بتنوين، فإن دخل الجرّ الفعل فلالتقاء الساكنين، ويكون بغير تنوين. وسيرد ذكر هذه العبارة في الصفحة ٨٢٧ في كلام المصنّف على بناء (حَيْثُ).

فأما قولهم: (بزيدٍ) فإنّما اختاروا كسر (الباء) لأنهم حركوها بحركة عملها ليفرقوا بين ما يلزم الحرفية والجرّ وبين مالا يلزم الحرفية والجرّ.

فأما (**لام**) الأمر في قولهم: (لِيَقُمْ) فإنّما حركوها بالكسر ليفرقوا بينها وبين لام الابتداء، لأن لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع في قولك: (إنّ زيداً لَيقومُ).

فأما (**لام**) الجرّ في قولهم: (لِزَيْدٍ) فإنما حركوها بالكسر مع الاسم الظاهر ليفرّقوا بينها وبين لام الابتداء إذا قلت: (لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) وقد فتحها[1] قوم -وهم عُكْلُ- وقالوا: حركة ما بعدها مرفوع. وهذا الذي قالوا يفسد من وجوه:

منها: أنا إذا وقفنا على الاسم لم يُدْرَ أمجرور هو أم مرفوع.

ومنها: أنه يقع بعدها المبنيّ فلا يُدرى هل هو في موضع جرّ أو في موضع رفع.

ومنها: أنه يقع بعدها المقصور فلا يُدرى هل هو في موضع جر أو في موضع نصب.

ومنها: أنا إذا احتجنا إلى الفرق بين شيئين فينبغي أن يجعل الفرق فيهما لهما لا في غيرهما.

فإذا دخلت (لام) الجرّ على المضمر انفتحت على الأصل الذي لها، لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، ولم يلتبس بلام الابتداء، لأن صورة المضمر الذي بعد كل واحد منهما يخالف صورة الآخر.

تقول في لام الابتداء: (لأنا، ولأَنتَ، ولَهُو، ولَهِيَ) فهذا المضمر في موضع رفع كما تقول في الظاهر (لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ).

---

(١) من يفتح لام الجرّ فإنّما يرجع بها إلى الأصل كما هي مع الضمير في نحو: (له، ولك) والدلالة على ذلك الأصل قولهم: يالَبَكرٍ بالفتح على الأصل، لأنهم قد علموا أنّ تلك اللام لا تدخل ههنا، ينظر: الكتاب ٢/٣٧٦، والمقتضب ١/٢٥٤.

وتقول في لام الجر: (لي، وله، ولها) فهذه المضمرات في موضع جرّ، كما تقول: (لِزَيدٍ) في الظاهر[١].

فأما (كَمْ) فإنّما بُنيتْ في الخبر حملاً لها على (رُبّ)، والعربُ تَحملُ الشيءَ على نقيضه، كما تحملُه على نظيرِه.

وَبَنَوْها في الاستفهام لتضمّنها معنى همزة الاستفهام[٢]، وبنيت على السكون لأنه أصل في البناء.

فأما (كَيْفَ) فإنّما بنيت لتضمنّها معنى همزة الاستفهام، فلما سكنت الفاء وقبلها ياء ساكنة اجتمع ساكنان وهما الياء والفاء، فحركوا الفاء لالتقاء الساكنين، واختاروا لها الفتحة لأن الضمة[*] والكسرة يستثقلان بعد الياء والواو، كما تستثقلان فيهما.

وأما (أَيْنَ) فإنّما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً، وتتضمن حرف الشرط إذا كانت شرطاً، فسكنت لكونها بمعناها وقبلها ياء ساكنة، فلما اجتمع ساكنان حركوا النون لالتقاء الساكنين، ولم يجز أنْ يحركوا الياء لأن ما قبلها فتحة فكان يؤدي إلى أن تنقلب وثمّ تسقط لسكونها وسكون النون، فحركوا النون لأنه لا يؤدي إلى إعلال آخر، واختاروا لها الفتحة، لأنّ الضمّة والكسرة يستثقلان بعد الياء والواو كما يستنقلان فيهما.

---

(١) علل سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٧٦ حركة اللام الجارّة في نحو (لِعَبْدِ الله مالٌ) بقوله (وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء) وقال في فتحها مع الضمير: (فلما أضمروا لم يخالفوا أن تلتبس بها لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع) وقد علل كذلك السيرافي في المنقول من كلامه المثبت في حاشية الكتاب ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧ كسر اللام مع الظاهر وفتحها مع المضمر بما يقرب من تعليل سيبويه.

(٢) نسب الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ / ٥٨ إلى الشاطبي هذا الرأي، فقال: (فالصحيح ما ذكره الشاطبي أن علة بناء «كم» الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، ومعنى «ربّ» التكثيرية أن كانت خبرية)، ولو عرف الصبان أنّ هذا الرأي للثمانيني لنسبه إلى صاحبه.

(*) أ: ص٢٠.

فـأمـا (**أَنَّـى**) فإنما بنيت في الشرط والاستفهام لتضمّنها معنى حرفيهما، وبنيت على السكون لأنه الأصل ولم يجتمع في آخرها ساكنان فيحرك.

وأمـا (**مَـتَى**) فإنّما بنيت لتضمّنها في الاستفهام معنى حرفه، وفي الشرط معنى حرفه، ثم بُنيتْ على الوقف والسكون لأنه لم يجتمع في آخرها ساكنان فسلم لها الوقف.

وأمـا (**أَيَّـانَ**) فإنما بنيت في الاستفهام لتضمّنها معنى حرفه، وبنيت في الشرط لتضمنها معنى حرفه، واجتمع في آخرها ساكنان : النون والألف، فحركوها بالفتح لالتقاء الساكنين لأمرين :

أحدها : اتباعاً للألف التي قبلها، والثاني : أنهم لم يعتدّوا بالألف لخفائها فصارت النون كأنها بعد الياء، فاختاروا لها الفتحة، لأن الضم والكسر بعد الياء مستثقل كما يستثقل فيهما.

وأمـا (**ثَمَّ، وهُنـاك وهُنـالك**) فإنما بنيت للزوم الإشارة لها، وبَنَوا (هُناك وهنالك) على السكون لأنه الأصل.

فـأما (**ثَـمَّ**) فإنهم كرهوا الضمة والكسرة على التضعيف كما يكرهونهما على الياء والواو، فاختاروا لها أخف الحركات وهي الفتحة.

فأما (مَنْ) فإنّما بنيت لأنها إنْ كانت استفهاماً فقد نابت عن حرفه وهي الهمزة، وإن كانت شرطاً فقد نابت عن حرفه وهو (إنْ)، وإن كانت بمعنى (الذي) فهي اسم ناقص يفتقر إلى صلة، وفي كل هذه الوجوه هي مبنية، وبنيت على الوقف لأنه الأصل في البناء.

فأما (ما) فإنّما بُنيتْ في الاستفهام والشرط لتضمنها معنى همزة الاستفهام ومعنى حرف الشرط وهو (إنْ)، وبنيت على الوقف لأنه الأصل في البناء.

وأمـا (**أَيّ**) فإنها تستعمل بمعنى (الذي) فتكون ناقصة وتفتقر إلى صلة، وتعرب سواء كانت شرطاً أو بمعنى (الذي)، فإنْ كانت بمعنى (الذي) فإنّها تفتقر إلى صلة، فإن كانت شرطاً فقد تضمنت معنى حرفه، وإنْ كانت استفهاماً فقد تضمّنت معنى حرفه، وفي كل هذا أعربت تشبيهاً لها بنقيضها ونظيرها، فنظيرها (بعض) وجزء، ونقيضها (كلّ)، والشيء يحمل على نقيضه ونظيره، فلأجل هذا لم تبن وأعربت.

وأمـا (**أَمْسِ**) فالعرب قد اختلفت فيها، فأهل الحجاز ضمّنوها معنى لام التعريف، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني، فبناها أهل الحجاز لهذا الوجه فسكنت سينها واجتمع في آخرها ساكنان وهما الميم والسين فحركوا السين بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فإذا قالوا (الأمس) فليس الألف واللام ههنا هي التي تضمن الاسم معناها يدلك على ذلك بقاؤها على البناء، ولو كانت هي التي تضمنت معناها لوجب أن تعرب، وإنما هذه الألف زائدة[1].

وقوم من العرب[2] يقولون: ما ضمناها معنى الألف واللام، ولكنا عدلناها عنها، فهؤلاء يعربون (أَمْس) إعراب مالا ينصرف، ويدخله الرفع والنصب، ويمتنع منه الجر والتنوين، ويكون في موضع الجر منصوباً فيقولون: (ما رأيتُه منذُ أَمْسَ) فينصبونه في موضع الجرّ، وقد جاء في الشعر[3]: [رجـز]

[١٦] لقد رأيت عجباً مُذْ أَمْسا   عجائزاً مثلَ السَعالى خَمْسا

ويروى: حُمساً يعني (شداداً).

فإن صغّروا (أَمْس) أو ثَنَّوْه أو جَمَعُوهُ أو أضيف أعرب بلا خلاف بين العرب.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٦٣ : (وقد زعم الخليل: أنّ قولهم: لقيتُه أمسِ، إنما أصله: لقيته بالأمس، وقال: ولكنّهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، . . .).

(٢) هم بنو تميم، ينظر: الكتاب ٣ / ٢٨٣.

(٣) مجهولٌ قائلُه، ينظر: نوادر أبي زيد ٥٧، الكتاب ٣ / ٢٨٤، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٤ / ١٠٧، الخزانة ٧ / ١٦٧.

فأما (**إذا**) فإنما بنيت لأنّ فيها معنى الشرط كما بنيت الأسماء التي يشرط بها، وبنيت على الوقف لأنه الأصل في البناء.

وأما (**إذْ**) فإنما بنيت لأنها تفتقر إلى إضافة توضحها وتصحح معناها كافتقار الأسماء الناقصة إلى ما توصل به، وكافتقار الحرف إلى ما يتصل به فاستحقت البناء لهذه العلّة، وبنيت على الوقف لأنه الأصل في البناء.

وأما (**حَيْثُ**)[1] فإنما بنيت لأنّها تفتقر إلى إضافة توضّح معناها وتصحّحه كما افتقرت (إذْ) فبنيت لهذا المعنى، واجتمع في آخرها ساكنان وهما الياء والثاء فيمن قال: (حَيْثُ)، والواو والثاء فيمن قالوا: (حَوْثْ) فلما اجتمع ساكنان، ولم يجز أن يحركوا الياء ولا الواو لأنها كانت تنقلب ألفاً وتسقط لسكونها وسكون الثاء، فلما كان يؤدي حركتها إلى هذا الإعلال الثاني حركوا الثاء لالتقاء الساكنين، فمن كسرها فعلى ما يجب في أصل التقاء الساكنين، ومن فتحها فإنه استثقل الضمّة والكسرة بعد الياء والواو كما يستثقلها في الياء والواو، لأنّ الحركة إذا جاوزت الحرف فكأنها فيه[2]، ومن ضمّ الثاء[*] قال الإضافة إلى الجملة كـ (لا إضافة)، لأن أصل الإضافة أن يكون إلى المفرد لا إلى الجمل، فلما لم يعتدّ بالإضافة إلى الجملة صار كأنه قطع الجملة، وضمّن الاسم معناها فأشبهت (قَبْلُ، وبَعْدُ) فحركت بالضمّ كما حركت (قبلُ وبَعْدُ).

فأما (**الفعل**) فقد ذكرتُ علل بنائه في (باب إعراب الأفعال وبنائها[3] .

---

(١) تقدم ذكرها في الصفحة ٦٢ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٨٦ : (قال بعضُهم « حَيْثُ » شبهوه بـ « أيْنَ »)، وينظر: ٣/٢٩٩، ٢٩٢ .

(*) أ: ص٢١ .

(٣) سيرد ذلك في الصفحة ٤٨٨ .

وذكرتُ أن الماضي بُني على الفتح دون الضمّ والكسر وعلّلتُ ذلك.

وآخر الماضي على خمسة أقسام:

قسم ينفتح في اللفظ والتقدير، وقسم ينفتح في التقدير، وقسم ينضم في اللفظ، وقسم ينضم في التقدير، وقسم يسكن.

فأما الذي يسكن فمتى اتصل آخر الماضي بتاء المتكلم وتثنيته وجمعه، وتاء المخاطب وتثنيته وجمعه، وتاء المخاطبة وتثنيتها وجمعها، ونون التأنيث، فإنه يسكن نحو: ضَرَبْتُ، وضربنا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتُم، وَضَرَبْتُنّ، وضَرَبْنَ، فقد رأيت الباء من (ضَرَبَ) كيف سكنت في هذه المواضع لاتصالها بالمضمرات التي ذكرتُها، وقد بينتُ في إعراب الأفعال لِمَ سُكّنَتْ[1]، فإذا لم يكن آخر الماضي ألفاً، واتصلت به واو الجمع انضمّ لأجل الواو نحو: ضربُوا واستخرجُوا وإنّما ضمّوا لأن الواو إذا انضم ما قبلَها كانت أشدَّ اتصالاً به وأمكنَ مخالطةً.

وإن كان آخرُ الماضي ياءً قبلها كسرة، نحو: (عَمِيَ، ورَضِيَ) فقد كان يجب أن تنضمّ هذه الياء إذا اتصلت بواو الجمع فيقال: (رَضِيُوا، وعَمِيُوا)، ولكنّهم استثقلوا الضمّة في الياء التي قبلها كسرة فأسقطوا الضمّة فبقيت الياء ساكنة، وبعدها واو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان وهما الياء والواو، ولا يجوز الجمع بينهما ولا إسقاطهما ولا تحريك أحدهما، فلم يجز أن تسقط الواو لئلا تبطل علامة الجمع فأسقطوا الياء لالتقاء الساكنين، فلما زالت الياء ضمّوا ما كان قبل الياء مكسوراً لتثبت الواو ولا تنقلب فقالوا: (عَمُوا ورَضُوا)، فالضمّة التي في الميم من (عَمُوا) وفي الضاد من (رَضُوا) هي المنقولة إليها من الياء على هذا التقدير.

فإن كان آخر الماضي ألفاً، ووقعت بعد الألف واو الجمع قدّروا على الألف ضمّة لأجل الواو، ثم أسقطوا الألف لسكونها وسكون الواو، فاتصلت الواو في اللفظ بالفتحة التي قبل الألف فقالوا: (رَمَوْا، وعَصَوا، وأَعْطَوا) فبين الطاء من

---

(١) سيرد ذكرها في الصفحة ٤٨٨.

(أَعْطَوا) و(الواو) ألف مقدرة عليها ضمّة مقدرة، فهذا مضموم في التقدير لا في اللفظ.

وإذا كان آخر الفعل الماضي ألفاً ولم تتصل به واو الجمع قدّروا على الألف فتحةً في نحو: رَمَى، وأَعْطَى، وغَزَا.

فإذا لم يكن آخر الماضي ألفاً ظهرت الفتحة فيه، قلّت حروفه أو كثرت نحو: (ظَرُف، وعَلِم، وضَرَب، واحمرّ، واحمارّ) فهذا مفتوح في اللفظ والتقدير.

فإن قيل: فلِم ضمّوا حروفَ المضارعة في: (يُكْرِمُ ويُدَحْرِجُ ويُسائِلُ) وفتحوها فيما نقص عن الأربعة، وزاد عليها نحو: يَضْرِب ويَسْتخرج وما أشبه ذلك؟.

قيل له: إنّما فتحوا حروفَ المضارعة من الثلاثي في نحو: (يَضْرِب ويَجْلِس) لأن الثلاثي أخفُ الأبنية وأكثرها استعمالاً فاختاروا له أخف الحركات، ولأن من العرب من يكسر حروف المضارعة إلا الياء[1] في (أَنْتَ تِعْلَمُ، وأنا إِعلم، ونَحْنُ نِعلَمُ) فلو كسروا أول حرف المضارعة لالتبس بهذه اللغة، فلأجل هذا ألزموا حرف المضارعة الفتح.

فأما (**الماضي**) إذا كان على أربعة أحرف فاختاروا في مستقبله الضمّ نحو: (يُكرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِم وأَنا أُكرِمُ) فضمّوا أول مستقبله ليفصلوا بينه وبين الثلاثي.

فأما ما زاد الماضي فيه على أربعة أحرف في نحو: (انطلق واستخرج) ففتحوها فقالوا: (يَسْتَخْرِج ويَنْطلق) حملوه على الثلاثي، ولم يحفلوا بالزيادة

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ١١٠ (هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء وتسمى هذه الظاهرة التَلْتَلَة وهي لغة بهراء، ينظر: (الخزانة ٢١ / ٤٦٦)، وكان بنو تميم لا يكسرونه في الياء كما ورد في (الكتاب ٤ / ١١٠)، وكذلك بنو أسد كما ورد في (الخزانة ٥ / ٦٣).

في أوله فكأنه ثلاثي، وقد ضمّ قوم من العرب وهم قليل أول مستقبل الخمسة والستة[١]، حملاً لها على الأربعة إذ كانت أقرب إليها من الثلاثية.

ومن فتح أول الخمسة والستة لم يحفلْ بما فيه من الأربعة في نحو: (احرَنْجَم يَحْرَنْجِم) لقلّته. وبالله التوفيق.

باب إعراب الاسم الواحد[٢]

إنّما قال: (إعراب الاسم الواحد) تحرزاً من إعراب التثنية والجمع لأنّ للتثنية باباً يذكر فيه إعرابها[٣]، وللجمع أبواباً يذكر فيها إعرابه[٤].

والاسم المعرب على ضربين: صحيح ومعتلّ، وإنما يراد بالصحة والاعتلال حرف الإعراب منه، لأن أول الكلمة وأوسطها لا ينظر في إعلاله ههنا.

فالمعتلّ: ما كان حرفُ إعرابه ألفاً ساكنةً نحو: (عَصَا، ورَحَى) ويقال له (المقصور)، وله باب يُذكر فيه إعرابه[٥].

أو يكون حرف إعراب الاسم ياء خفيفة قبلها كسرة، نحر: قاضٍ وداع وراعٍ وساعٍ، وهذا يقال له (المنقوص)[٦]، وما عدا[*] هذين فهو (صحيح الآخر).

فهذا الباب مما يبين فيه إعراب الاسم الواحد من المعرفة والنكرة والمضاف وما فيه الألف واللام والمنصرف وغير المنصرف.

(١) ما وجدتُ أحداً ذكر هذه اللغة غير أبي حيّان الأندلسي في الارتشاف ١ /٨٨، قال (وشذ ما روى اليماني مِنْ ضمّ الياءِ من قولك: يُسْتَخْرِجُ، وهو مبني للفاعل).

(٢) ينظر: اللمع ٥٩.

(٣) سيرد ذكر هذا في الصفحة ١١٦.

(٤) سيرد ذكر هذا في الصفحة ١٣١.

(٥) سيرد ذكر هذا في الصفحة ٩٤.

(٦) سيرد ذكر هذا في الصفحة ٨٦.

(*) أ: ص٢٢.

والاسم المعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف.

(**فالمنصرف**) هو الذي لم يشابه الأفعال، وتدخله أربعة أشياء رفع ونصب وجرّ وتنوين، تقول: هذا زيدٌ ورَجُلٌ، ورأيت زيداً ورجلاً، ومررت بزيدٍ ورَجُلٍ، فضمّ آخره علامة الرفع وفتح آخره علامة النصب وكسر آخره علامة الجرّ، ودخله التنوين علامة للتصرف والتمكن.

وقال بعض الكوفيين[1]: إنّما دخله التنوين ليفرّق بين الاسم والفعل، وقال صاحب هذا الكتاب إنما دخل التنوين الكلام علامة للأخفّ عليهم والأمكن عندهم[2] وهو الواحد النكرة، فالنكرة أخف الأسماء وأمكنها وهي التي تستحق التنوين والجرّ، نحو: (رجل وفرس).

فإن قال قائل: فإذا كانت النكرة هي التي تستحق الجرّ والتنوين فلم دخل الجر والتنوين على المعارف، نحو: (زَيْد وجَعْفَر ومُحَمّد)؟.

قيل له: الأسماء المعربة ترتب في الثقل والخفّة على ثلاثة أقسام: قسم ثقيل في الغاية، وقسم خفيف في الغاية، وقسم متوسط لأنه لم يكمل ثقله.

فأما الثقيل في الغاية فهو مالا ينصرف، نحو: (أحمد، وزينب) فهذا القسم قد أكمل فيه الثقل فهو يدخله الرفع والنصب ويمتنع فيه الجرّ والتنوين لأنه أشبه الفعل من وجهين.

وأما الخفيف في الغاية فنحو: (رجل وغلام) فهذا لأشبه له بالفعل الذي يدخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين.

وأما المتوسط فهو الذي يشبه الفعل من وجه واحد، وينقص عنه لنقصان الوجه الثاني، نحو: (زيد وجعفر) فهذا قد أشبه الفعل من وجه واحد من حيث

---

(١) شرح المفصل - ابن يعيش ١ / ٢٥.

(٢) قال ابن جني في اللمع ٥٩ (ودخل التنوين الكلام علامة للأخفّ عليهم والأمكن عندهم وهو الواحد النكرة).

كان تنوين معرفة، لأن التعريف فرع، كما أن الفعل فرع، وكذلك لو قال: قصبة وشجرة، فإن هذا يشبه الفعل من وجه واحد من حيث كان مؤنثاً، والتأنيث فرع كما أنّ الفعل فرع، إلا أنه لما أشبه الفعل من وجه واحد لم يكمل فيه شبه الفعل لأنه قد نقص من الوجه الآخر فليس يخلو أن يلحق في الإعراب بما لا ينصرف أو بالنكرة. ولا يجوز أن تلحقه بما لا ينصرف لأمرين:

أحدهما: أن نمنع التصرف لعلة واحدة وهذا لا يجوز.

والثاني: أن من شأن العرب أن تخفف وليس من شأنها أن تثقل فلأجل هذا أُلْحِقَ بالنكرةِ في الإعراب لخفتها.

واعلم أن ما فيه الألف واللام في نحو: (الرجل، والغلام، والأفضل) يستوي فيه المنصرفُ وغيرُ المنصرف، ويدخله الإعراب، ويدخله الرفع والنصب والجرّ، تقول: (هذا الغلامُ الأحمرُ، ورأيت الغلامَ الأحمرَ، ومررت بالغلامِ الأحمرِ)، وكذلك إذا أضفت الاسم استوى فيه المنصرف وغير المنصرف، وتحمل الحركات الثلاث.

تقول هذا أحمرُ القوم ورأيت أحمرَ القوم ومررت بأحمرِ القوم فتحمل الحركات الثلاث.

فإن قيل: إنّ سيبويه قال[1] جعلوا دخول التنوين علامة لما يستخفّون، وحذفه علامة لما يستثقلون فلما زال التنوين كان ينبغي أن يقال: (مررت بأحمدَ هذا) فيحذفون التنوين لأنه لا ينصرف، ويبقى الجرّ؟.

قيل له: عن هذا السؤال أجوبة:

قال بعضهم: لما حذفوا التنوين خشوا أن يلتبس بالمضاف إلى النفس لأن من العرب من يحذف ياء المتكلم في الجرّ فيقول: هذا غلامِ، ومررت بغلامِ.

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢ «فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون».

وقال بعضهم: كرهوا إذا حذفوا التنوين أن يبقى آخر الاسم مكسوراً فيكون كآخر المبني[1].

والمبني على ضربين: لعلّة ولغير علّة:

فما هو لعلّة نحو نزالِ وتَراكِ فهذا بني لأنه أمر، والآخر للفرق، ألا تراهم يقولون: صاحَ الغرابُ غاقِ غاقٍ، فالأول معرفة لسقوط التنوين، والثاني نكرة لحصول التنوين، فلو قال في المعرفة: (مررت بأحمدِ وأحمدٍ آخر) لكان الأول معرفة لزوال التنوين، والثاني نكرة لحصول والتنوين فيساوي المعرب المبني في هذا الحكم، فلما كرهوا هذا حذفوا الجرّ في الموضع الذي حذفوا التنوين فيه وجعلوا الجرّ تابعاً للتنوين.

وقال قوم: من شأنهم إذا حذفوا شيئاً أن يحذفوا الذي قبله إنْ كان بقاؤه يجلب المحذوف، ألا تراهم لما قالوا (عَلَيْهِم)، فمن حذف الواو حذف ضمّة الميم، لأنّ بقاء الضمة تجلب الواو المحذوفة كذلك أيضاً بقاء الجر يجلب التنوين فلما كان بقاء الجر يجلب التنوين حذفوا الجرّ كما حذفوا التنوين، ولما حذفوا الجرّ جعلوه تابعاً للنصب لأنهما أخوان ويتقاربان، ألا ترى أنّ الياء تقرب من الألف[2]، وهما فرعان على الرفع، ويتفقان في الكناية نحو: (لقيتكَ، ومررتُ بك) فلما اتفقا واشتركا في هذه الوجوه جعلوا الجر تابعاً للنصب، فقالوا: (رأيتُ أحمدَ ومررتُ بأحمدَ).

وأما الإضافة فأقل ما تشتمل على اسمين يكون(*) الأول مضافاً إلى الثاني ويسقط التنوين من الأول لحلول الاسم الثاني محلّه، وقيامه مقامه والأول معرض

---

(١) قال الأزهري في شرح التصريح ٢ / ٢٣٥ (وحيث منع التنوين منع الجرّ تبعاً له عند الجمهور، وذهب الزجاج والرّماني إلى أن العلّتين اقتضتا منعهما معاً).

(٢) التعليل بقرب الياء من الألف غامض، فإ قَرُبَتْ الياءُ من الألف في حالة النصب في نحو (رأيت أباك والزيْدَيْنِ) فقد قربت كذلك الواو من الألف في حالة الرفع في نحو (جاء أبوك والزيدان).

(*) أ: ص٢٣.

للعوامل، تقول في الرفع: (هذا غلامُ زيْدٍ)، وفي النصب: (رأيت غلامَ زيدٍ)، وفي الجر: (مررت بغلامِ زيدٍ) ضممت الميم في الرفع، وفتحتها في النصب، وكسرتها في الجرّ، فالثاني مجرور بالأول لأنّ الأول ناب عن حرف الجر، والأصل فيه: (غلامٌ لزيدٍ)، الأول منوّن، والثاني مجرور باللام، ثم أسقطت اللام والتنوين فاتصل الثاني بالأول ومنع من التنوين، واتصل الأول بالثاني وقام مقام اللام فجرّ ما بعدها، وكذلك إنْ كان بعدها اسم مبني أو غير متصرف فهو في موضع جرّ تقول: (غلامي، وغلامُك، وصاحبي وصاحبهم، وغلامُ هذا، وراكبُ أشقر، وصاحب أحمد) وكلّ هذه الأسماء الثانية في موضع جرٍّ بالأول لأنه ناب عن حرف الجر.

فإن كان الاسم غير منصرف دخله الرفع والنصب وامتنع فيه الجرّ والتنوين تقول في الرفع: (هذا أحمرُ وأسودُ)، وفي النصب: (رأيت أحمرَ وأسودَ) وفي الجر: (مررت بأحمرَ وأسودَ) ضممت آخر الاسم في الرفع، وفتحته في النصب والجر، وفرّقت بين النصب والجر بالعوامل، وفي التنزيل: ﴿**فحيّوا بأحسنَ منها**﴾[1] فتحة النون علامة الجرّ.

فإن أدخلت على مالا ينصرف ألفاً ولاماً دخله الرفعُ والنصبُ والجرّ، تقول في الرفع: (هذا الأحمرُ والأسودُ)، وفي النصب: (رأيت الأحمرَ والأسودَ)، وفي الجرّ: (مررت بالأحمرِ والأسودِ).

فإن أضفت أيضاً مالا ينصرف دخله الرفع والنصب والجرّ، تقول: (هذا أحمرُ القومِ وأسودُهم) و(رأيت أحمرَ القوم وأسودَهم) و(مررت بأحمرِ القوم وأسودِهم)، وفي التنزيل: ﴿**بِأَحْسَنِ الّذي**﴾[2]، وفيه: ﴿**بِأَحْسَنِ ما كانوا**﴾[3]، كسرة النون علامة الجرّ.

---

(١) الآية ٨٦ / سورة النساء.

(٢) الآية ٣٥ / سورة الزمر.

(٣) الآية ٩٧ / سورة النحل.

فإنْ قيل: فلم إذا أضفتم مالا ينصرف أو أدخلتموه الألف واللام دخله الجرّ وقد كان قبل ذلك لا يدخله الجرّ؟.

قيل له: لأن الألف واللام والإضافة يزيلان عما لا ينصرف شبه الفعل، ويؤمنان من دخول التنوين، فلما أمن دخول التنوين وبطل شبه الفعل دخله الجرّ.

فإنْ قيل: فحروف الجر تختص بالأسماء كاختصاص الألف واللام والإضافة، فهلا دخله الجرّ مع حروف الجرّ؟.

قيل له: حروف الجر وإن اختصت بالأسماء وأزالت شبه الفعل فإنّها لا تؤمن من دخول التنوين، ألا تراك تقول: (مررت بزيدٍ) فيحصل التنوين مع حرف الجرّ، فلما لم يؤمن حرف الجرّ من التنوين لم يدخله الجرّ، ولما لم يدخله الجرّ لم يبطل عنه شبه الفعل فقلت: (مررتُ بأحمدَ قبلُ) والألف واللام لا تدخل على الفعل ولا يجوز أيضاً أنْ يضاف الفعل، وإنّما تختصّ هذه الأشياء بالأسماء.

وقد زعم بعض النحويين: أنّ جميع مالا ينصرف إنما لم ينصرف لأنه غلب عليه ‹شبه› الفعل[1] فدخله من الإعراب ما يدخل في الفعل وهو الرفع والنصب، وامتنع منه ما يمتنع دخوله في الفعل وهو الجرّ والتنوين.

واعلم أن الاسم المعرب المنصرف لا يستعمل إلا بالتنوين أو الألف واللام، أو الإضافة، ولا يجوز أن يجمع بين الإضافة والتنوين والألف واللام فيقال: (الرّجلٌ) لأن التنوين في الأصل دليل التنكير، والألف واللام دليل التعريف، ولا يجوز أن يجمع بينهما لأن الاسم يكون معرفة نكرة وهذا محال.

ولا يجوز أن يجمع بين التنوين والإضافة فيقال: (هذا غلامٌ زيدٍ) لأنّ التنوين يدل على انقطاع الاسم وتمامه، والإضافة توجب الاتصال، ومحال أن يكون الاسم متصلاً منفصلاً.

---

(١) ينظر: شرح اللمع ـ ابن برهان ١ /٦.

ولا يجوز أن يجمع بين الألف واللام والأضافة فيقال (الغلام زيد) لأنّ الاسم يضاف إلى معرفة وإلى نكرة، فإذا أضفته إلى معرفة تعرّف بها، نحو: (غلامُ زيدٍ) وإذا أضفته إلى نكرة تنكّر بها، نحو: (غلامُ رجلٍ)، ولو قلت: (الغلام زيد) لكان (الغلامُ) قد تعرّف من وجهين: أحدهما: الألف واللام، والثاني: بإضافته إلى المعرفة، واجتماع تعريفين في اسم واحد لا يجوز.

وإذا قلت: (الغلامُ رجل) لم يَجُزْ، لأنّ (الغلام) يكون معرفة بالألف واللام، ونكرة بإضافته إلى نكرة، ولا يجوز أن يكون الاسم معرفة ونكرة في حال واحدة.

[الوقف]

فإن أردت الوقف على الاسم فليس يخلو أن يكون مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً فإن وقفت على المرفوع والمجرور فليس يخلو أن يكون فيهما إعراب وتنوين كقولك: (زيدٌ) و(زيدٍ) أو يكون فيه إعراب من غير تنوين كقولك: (الرجلُ) و(الرجلِ)[١] أو يكون فيه تنوين من غير إعراب كقولك: (هذا قاضٍ) و(مررتُ بقاضٍ).

فإن كان فيه إعراب وتنوين حذفتهما ووقفت على الحرف ساكناً فقلت: (هذا زَيْدْ) و(مررتُ بزيدْ).

وإن كان فيه إعراب من غير تنوين حذفت الإعراب ووقفت على الحرف ساكناً فقلت: (هذا الرجل) و(مررت بالرجل)[٢].

وإن كان فيه تنوين من غير إعراب حذفت التنوين ووقفت على الحرف ساكناً فقلت: (هذا قاضْ) و(مررتُ بقاضْ).

---

(١) ومثله مالا ينصرف فالوقف عليه بالإسكان في كل حال، ينظر: شرح اللمع - ابن الدهان ١ / ١٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ١٦٨.

واعلم أن الوقف فيه مذاهب واختيارات[١]:

واختار (ابن جني)[٢] في هذا[*] الكتاب[٣] السكون، لأن السكون هو الأصل في الوقف، والذي يدلّ على أن السكون في الوقف هو الأصل أن كل شيئين يتضادّان فالأحكام الواجبة عنهما تتضادّ.

ألا ترى أن السواد لما كان ضدّ البياض كان الحكم الذي يتعلق بالبياض وقد علمت أن الوقف ضد الابتداء، والحكم الذي يجب الابتداء هو الحركة فينبغي أن يكون الحكم الذي يجب به الوقف السكون، كما أن الوقف ضد الابتداء كذلك السكون ضد الحركة.

فإنْ وقفت على المنصوب فلا يخلو المنصوب أن يكون منوناً أو غير منوّن.

فإن كان المنصوب منوناً، نحو قولك: (رأيت زيداً ورجلاً) فإذا أردت الوقف عليه أبدلت من تنوينه ألفاً، وكتبت شرطتين بين الحرف وبين الألف، الأولى فتحة، والثانية من الشرطتين تنوين، فقد اجتمع في الخطّ علامتان: الألف والشرطتان، فالشرطتان للوصل والإدراج إذا لم ترد الوقف.

والألف للوقف إذا لم ترد الوصل، تقول: (لقيتُ زيدًا، وركبتُ فرسًا).

فإن كان المنصوب غير منوّن وقفت عليه بالسكون كما وقفت على المرفوع والمجرور، تقول: (أكرمت أحمدْ، ولقيتُ الرّجلْ).

---

(١) كان من الأحسن أن يقدم كلامه من قوله: (واعلم أنّ الوقف فيه مذاهب... كذلك السكون ضد الحركة) بين يدي قوله (فإن أردت الوقف على الاسم فليس يخلو...) لينسجم الكلام إجمالاً مع تقسيماته لأحوال الاسم.

(٢) هو أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي، أديب، نحوي، لغوي، من تصانيفه اللمع، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، والتصريف الملوكي، وشرح ديوان المتنبي وغيرها، توفي ببغداد عام ٣٩٢هـ، (معجم المؤلفين ٦/ ٢٥١).

(*) أ: ص٢٤.

(٣) اللمع ٦١.

فإن قيل: فقد عوّضتم في التنوين في النصب ألفاً قبله فهلا عوضتم من التنوين في الرفع واواً للضمة قبله، وهلا عوضتم في الجرّ ياء للكسرة التي قبله؟.

قيل له: في هذا السؤال للعرب ثلاثة مذاهب، أفصحها وأعلاها ما جاء به التنزيل وهو أن نعوّض من التنوين في النصب ألفاً، ونسقط في الجر والرفع ونسكن ما قبله في الوقف وقد بيّنّاه.

والمذهب الثاني: أن نعوض من التنوين في الرفع واواً، وفي الجرّ ياءً كما عوّضنا في النصب ألفاً، وهذه لغة أَزْدِ السَّراة[١]، وسنبين فساد هذا.

والمذهب الثالث: أن لا نعوّض من التنوين في النصب ألفاً، كما لم نعوّض منه في الرفع واواً، وفي الجرّ ياء، وهذه لغية قليلة[٢] تستعملها الشعراء في الشعر المقيّد، فيقولون في الرفع: (هذا زَيْدْ)، وفي الجرّ: (مررتُ بزيدْ)، وفي النصب: (لقيت زَيْدْ)، وعلى هذا قال الأَعشَى[٣]: [مُتَقارِب]

[١٧] **وآخُذُ من كُلّ حَيٍّ عُصُمْ**

ولم يقل: (عُصُما) لأنّ القصيدة مقيّدة، وقال الآخر[٤]: [رَمَل]

[١٨] **شَئِزٌ جَنْبي كأنّي مُهْدأٌ جَعَلَ القَيْنُ على الدّفِّ إبَرْ**

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/١٦٧، «وزعم أبو الخطاب أن أزدَ السَّراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدى، وبعمرى جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف».

(٢) وجدنا محقق الكتاب عبد السلام هارون قد نقل من نسختين من النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه ٤/١٦٧ ما نصه: "وزعم أبو الحسن أن ناساً يقولون: رأيت زيدْ، فلا يثبتون ألفاً، يُجرونه مجرى المرفوع والمجرور، والمعروف أنّ هذا لغةُ ربيعة".

(٣) الديوان ٣٧، وصدره:
إلى المَـرْءِ قَيْسٍ أُطيـلُ السُّـرَى
الخصائص ٢/٩٧.

(٤) هو عَدِيّ بنُ زيد، الديوان ٥٩، الخصائص ٢/٩٧. شرح المفصل - ابن يعيش ٩/٦٩.

ولم يقل (إبَرا)، لما كانت القصيدة مقيّدة، وهذا مذهب قليل، إنّما يستعمل في الشعر للضرورة[1].

فأما الكلام على لغة (أزْدِ السّراة) فيحتاج أَن يفرق بين الحركات العارضة في آخر الكلمة وبين الحركات اللازمة لحشو الكلمة، والحركات ثلاثة: ضمّة وفتحة وكسرة، وهذه الثلاث تكون في حشو الكلمة وتكون في آخر الكلمة فمثالها في حشو الكلمة في الأسماء والأفعال، فمثالها في الأسماء: عَضُدٌ، وكَتِفٌ، وقَلَمٌ. ومثالها في الفعل: عَلِمَ، وظَرُفَ، وضَرَبَ.

وأجمع البصريون على أنه لا يجوز أنْ تخفف الفتحة وتحذف لا في الاسم ولا في الفعل[2]، فلا يقولون في (ضَرَبَ) (ضَرْبَ) ولا في (قَلَم) (قَلْم)، ويجيزون في (عَلِمَ) (عَلْم)، وفي (ظَرُفَ) (ظَرْف) وفي (عَضُد) (عَضْد) وفي: (كَتِف) (كَتْف).

وإذا كانوا يخففون الضمّة والكسرة وهما في نفس الكلمة كان تخفيفهما في الطارئة على الكلمة أولي لأنّهما زائدتان، وإذا كان التنوين إنّما يتبع الحركة وقد سقطت الضمّة والكسرة فينبغي أن يسقط التنوين الذي يتبعهما، فلهذا لم يعوض من التنوين في الرفع والجرّ، وإذا كانت الفتحة لازمة على ما بيّنت في (قَلَمٍ وضَرَبَ) فالفتحة الطارئة على الكلمة ألزم لأنّها أخف، وإذا لزمت الفتحة لزم العوض من التنوين وهذا طريق مستقيم، وطريقة ثانية: أننا إنّما عوضنا من التنوين في النصب ألفاً لخفّة الألف وارتفاع اللبس فيها، ولم نعوّض واواً في الرفع ولا ياء في الجرّ لثقلهما واعتراض اللبس فيهما.

---

(١) واستشهد السيرافي على هذه اللغة بقول الشاعر:

ألا حبذا غُنُمٌ، وحُسنُ حديثها ... لقد تركتُ قلبي بها هائماً دَنِفْ

ينظر: المنقول من كلامه في حاشية الكتاب ٤ / ١٦٨.

(٢) تقدم أن ابن جني قد قال: «وسمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح» فليس المنع بالإجماع، كمال قرر المصنف، تنظر: الصفحة ٢٠ وسيرد ذكره في الصفحة ٦٨٥.

فإن قال قائل: أما الياء والواو فثقيلتان كما ذكرتم فبيّنوا اعتراض اللبس فيهما.

قيل له: لو قال الواقف على المجرور: (مررتُ بزَيْدِىْ) لكان قد اجتمع فيه أشياء مكروهة منها: ثقل (الياء)، ومنها أنه لا يعلم السامع أنّ (الياء) اسم المتكلم أو عوض من التنوين، ومنها أنه يقدرُ على الإشارة إلى الكسرة، والكسرة أخصر من (الياء)، ومجاوزة الأخصرِ إلى الأطول من غير زيادةِ فائدةٍ عَبَثٌ.

فأما المرفوع فلو قال الواقف في الرفع: (هذا زَيْدُوْ) لاجتمع فيه أشياء مكروهة منها: ثقل الواو، ومنها أنه يقدر على إشمام الضمّة، والضمّة أخصرُ من الواو، ومجاوزة الأخصر إلى الأطول من غير زيادة فائدةٍ عبث، ومنها أنه يلتبس الاسم بالفعل، ألا ترى أنه لو قال: (حَجَرُوْ) في الوقف على (حَجَر) في الرفع لم يدر هل الواو بدل من التنوين(*) والكلمة اسم، أو الواو ضمير الفاعلين والكلمة فعلٌ من قولك: (حَجَرُوا عَلَيهِ) ومنها: أنه يخرج عن أمثلة كلام العرب، ألا ترى أنه ليس في أسماء العرب اسم في آخره واو قبلها ضمّة، ولأجل هذا قالوا في جمع: (دَلْو) (أَدْلٍ) وأصله: (أَدْلُوٌ) فقلبوا من الضمّة كسرة، ومن الواو بعدها ياءً.

فإنْ قيل: فإن قلبوها هنا من الضمّة كسرة ومن الواو ياء، فقولوا في الرفع: (هذا زَيْدِىْ).

قيل له: هذا يؤدي أيضاً إلى اللبس لأنه لا يُدرى هل الياء اسم المتكلم أو هي بدل من واو أبدلت من تنوين في الرفع.

فإن قيل: فقد قالوا في لُغة طَيّ(1): [وافــر]

[١٩] ------------ **وبئرِي ذُو حفَرْتُ وذو طَوَيْتُ**

(*) أ: ص٢٥.

(١) القائل هو سنان بن الفحل الطائيّ، وصدر البيت:

فإنّ المــاءَ ماءُ أبي وَجَــدّي

الإنصاف ٣٨٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/ ١٤٧، و٨/ ٤٥، الخوانة ٦/ ٣٤.

وهذا اسم في آخره (واو) قبلها ضمّة.

قيل: هذه الواو حشو في الاسم، وليست طرفاً، لأن (ذو) ههنا بمعنى (التي) وهي اسم ناقص يلزمه جملة تتممه، والصلة تقع بعد الواو، فإذن قد حصلت الواو حشواً في الاسم.

فإن قيل: ولم امتنعت العرب من كون الواو قبلها ضمّة في آخر الاسم؟.

قيل: لأن المتكلم إذا أضافه إلى نفسه انكسرت (الواو) وقبلها ضمّة، وإذا زاد عليها ياء في النسبة انكسرت (الواو) وقبلها ضمّة، وتتعاقب عليها حركات الإعراب والتنوين وهذا كله يستثقل في (الواو) التي قبلها ضمّة، ولأجل هذا أيضاً إذا عرض مثل هذا في الأسماء الأعجمية قلبوا من الضمّة كسرة، ومن الواو ياء فقالوا: في (سَمَنْدُو) (سَمَنْدِي)، وفي (بانْدُو) (بانْدِي) ليكون على أمثلة العرب ومجرى كلامها[1].

فإن قيل: فقد قالوا في الفعل: (يَغْزُو) وهذه (واو) قبلها ضمّة؟.

قيل له: إنما جاز هذا في الفعل لأن التنوين لا يلحقه، ولا ياء النسبة، ولا ياء الإضافة، وأيضاً فإن الجزم يدركه فتسقط الواو منه، فصارت (الواو) في الفعل (يغزو) كالعارضة فيه، فلم يعتدّ بها، فلما كان تعويض التنوين في الرفع واواً، وفي الجر ياء يؤدي إلى هذه الوجوه من الفساد اطّرحوه.

واعلم أنه ذكر في الباب الأول (أقسام الكلام)[2]، وذكر في الثاني (المعرب من الأقسام والمبني). وذكر في الثالث (الإعراب والبناء) وفرّق بينهما، ولما أراد

---

(١) (سَمَنْدُوْ) قلعةٌ ببلاد الروم، قال الزَّبيديّ وهي المعروفة الآن ببلغراد، ومعناها: الفرَسُ، ينظر: القاموس المحيط، وتاج العروس مادة: (سَمَنْد) وأما (باندو) فقد أوردها الزَّبيدي بصيغة (بند) وقال فارسي معرّب وهو العلم الكبير، ويطلق على حيل مستعملة كالألغاز والمعميات.

(٢) المراد به ابن جني في كتابه اللمع.

أن يذكر المعرب - والمعرب قسمان: الاسم المتمكن والفعل المضارع - قدم الكلام في إعراب الاسم على الفعل، لأن الاسم هو الأصل، والفعل فرع عليه. ولما أراد أن يتكلم في إعراب الاسم - وكان الاسم قد يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً - قدّم الكلام في المفرد لأنه الأصل للتثنية والجمع، فإذا فرغ من الآحاد ذكر إعراب (التثنية) لأنها فرع علي الواحد، وإذا فرغ من التثنية ذكر إعراب (الجمع) لأن الجمع فرع على التثنية[1].

ولما أراد إعراب الواحد - والواحد يكون صحيحاً ومعتلاً - قدّم الكلام في إعراب الصحيح لأنه الأصل، ويبرز الإعراب فيه إلى اللفظ. ولما كان المفرد الصحيح يكون منصرفاً وغيرَ منصرفٍ قدّم الكلام في المنصرف لأنه الأصل. ولما تكلم في إعراب المنصرف تكلّم في إعراب مالا ينصرف، ثم تكلّم في إعراب المضاف، وما فيه الألف واللام لأنهما فرع على المنصرف وغير المنصرف. ولما فرغ من إعراب الصحيح وأراد أن يتكلم في إعراب المعتل - وكان المعتلّ على ضربين: ضرب معتلّ على كل وجه، ومعتلّ يعتلّ على وجه ويصح على آخر - قدّم الكلام في القسم الذي يعتلّ على كلّ وجه. ولما كان هذا الذي يعتلّ على كل وجه ينقسم على قسمين: يظهر فيه بعض الإعراب ويقدّر فيه بعض الإعراب، وقسم لا يظهر فيه شيء من الأعراب فوجب أن يُقدّمَ الكلام في المعتلّ الذي يظهر فيه بعض الإعراب لأنه أقرب إلى الصحيح وهو (**المنقوص**)، ثم يذكر الكلام في المعتلّ الذي لا يظهر فيه الأعراب وهو (**المقصور**).

وإذا ذكر المقصور ذكر (**الممدود**) لأنه ضد المقصور، وإذا ذكر الممدود ذكر (المهموز) لأنه مثل الممدود في الهمز، ثم يذكر ما يصحّ في حالة من المعتلات.

وسنذكر الكلام في المعتلّ، ونبدأ بالمنقوص لأنه أقرب إلى الصحيح. -إن شاء الله تعالى-.

---

(١) كان الأولى بهذا الكلام في توجيه ترتيب الأبواب والمسائل أنْ يفتتح به الكتابّ البدء بأقسام الكلام.

باب إعراب الاسم المنقوص

صفة (**المنقوص**) أن يكون حرف إعرابه ياءً خفيفةً قبلها كسرة، نحو: (قاضٍ، ورامٍ، ومُعْطٍ، ومُرامٍ، ومعاط، ومُكارٍ، ومفترٍ، ومكرٍ).

وإنما سمّي (**منقوصاً**) لأنه نقص بعض الإعراب ودخله بعضه، والذي دخله النصب لخفة الفتحة، تقول: «لقيت قاضياً، وأجبتُ داعياً»، وفي التنزيل: ﴿**إنّنا سَمِعْنا مُنادياً**﴾[1]، ﴿**ولا يَقْطَعُونَ وادياً**﴾[2]. ولا يدخل هذا الاسمَ رفعٌ ولا جرّ لثقل الضمّة والكسرة على الياء الخفيفة التي قبلها كسرة، وهذا (المنقوص) يستعمل على ثلاثة أقسام:

إما بالتنوين، وإما بالألف واللام، وإما أن يضاف إلى ما بعده. فإذا لحقه التنوين سكنت ياؤه في رفعه وجرّه، وانفتحت في نصبه، تقول في الرفع: (هذا والٍ وقاضٍ)، وفي التنزيل: ﴿**من هُوَ مُسْتَخْفٍ**﴾[3]، والأصل في (قاضِيٌ، والِيٌ، ومُسْتَخْفِيٌ) فأسقطوا الضمّة مِن الياء استثقالاً لها، فبقيت الياءُ ساكنة.

وتقول في الجرّ: (مررتُ بقاضٍ ووالٍ) والأصل[*] فيه (قاضِيٍ، ووالِيٍ)، وفي التنزيل: ﴿**مِنْ واقٍ**﴾[4] و﴿**مِنْ والٍ**﴾[5]، والأصل فيه: (واقِيٍ، ووالِيٍ) فحذفوا الكسرة من الياء فبقيت ساكنة، فسكنت الياء في الرفع والجرّ، والتنوين بعدها ساكن فاجتمع ساكنان وهما الياء والتنوين، فلا يخلو أن يجمع بينهما، أو يسقطا، أو يحرّك أحدهما، أو يسقط أحدهما.

---

(١) الآية ١٩٣ / سورة آل عمران.
(٢) الآية ١٢١ / سورة التوبة.
(٣) الآية ١٠ / سورة الرعد.
(*) أ: ص٢٦.
(٤) الآية ٣٤ / سورة الرعد.
(٥) الآية ١١ / سورة الرعد.

ولا يجوز الجمع بينهما لأنهم لا يجمعون بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرفَ مدّ ولين، والثاني مشدّداً، نحو: (دابّة، وشابّة، وآمّينَ، وضالّينَ)[1] و ههنا ليس الثاني مشدداً.

وإن كان الأول حرف مدٍّ فلا يجوز إسقاطهما لأنه إخلال بالاسم، ولا يجوز تحريك الأول لأنهم من حركته فرّوا، ولا يجوز أن يحرك التنوين إلا لساكن بعده والساكن قبله، فلما استحال الجمع بينهما وإسقاطهما وتحريك أحدهما وجب أن يسقط أحدهما، فليس يخلو أن يسقط الأول أو الثاني، ولا يجوز أن يسقط الثاني لأمرين:

أحدهما: أنّه إذا سقط لم يكن في الكلام دليل عليه، ومالا دليل عليه، لا يجوز أن يسقط.

والثاني: أنّ التنوين دخل علامة للصرف، ولو سقط لالتبس المنصرف بغير المنصرف، فإذا استحال إسقاط الثاني وجب إسقاط الأول لثلاثة أوجه:

منها: أنّه الساكن الأول، والساكن الأول ينبغي أن يغيّر إما بحركة أو إسقاطٍ ليتوصل بذلك إلى الساكن الثاني، فإذا استحال حركة هذا وجب إسقاطه.

والوجه الثاني: أنّ الياء إذا أسقطناها فقبلها كسرة تدلّ عليها وتُغني عنها.

والوجه الثالث: أنّ الياء لم تدخل لمعنىً في الاسم فإذا سقطت اختلّ المعنى، وإذا كان إسقاطها لا يخلّ بمعنى وجب أن تسقط، فإذا سقطت الياء اتصل التنوين بالكسرة، وصار في الرفع والجرّ على صورة واحدة، وفرّق بينهما بالعوامل، تقول في الرفع: (هذا قاضٍ ومُعْطٍ)، وفي الجرّ: (مررتُ بقاضٍ ومُعْطٍ)، فأما النصب فتقول: (رأيت قاضياً ومُعطياً، وأجبت داعياً).

---

(١) اقتصر المصنف بالتمثيل على الألف، أما التمثيل للواو فنحو قوله تعالى: ﴿قُل أَغَيْرَ اللهِ تأمُرونّي أعبُدُ أيّها الجاهلونَ﴾ الآية ٦٤ / سورة الزمر.

فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا المنوّن:

فسيبويه[١] يُسقط التنوين ويَقف على الحرف الذي قبله ساكناً، فيقول: (هذا قاضْ، وداعْ) و(مررت بقاضْ وداعْ)، وعلى هذا المذهب جُلُّ العرب وفصحاؤهم وهو مذهب الكتاب.

ويكتب بغير ياء وتحمل الكتابة على الوقف في إسقاط الياء كما حمل الوقف على الوصل في إسقاط الياء.

وكان غيرُ سيبويه يقول: إنما سقطت الياء في الوصل باجتماعها مع التنوين، فإذا وقفت زال التنوين الذي كان يوجب إسقاط الياء، فينبغي أن تعود الياء[٢]، فهذا يقف على الياء في الرفع والجرّ يقول: (هذا قاضي، ومررتُ بقاضي) ويكتب بالياء، يحمل الكتابة على الوقف، وقد خالف بين وقفه ووصله.

وأجمعوا في المنصوب على الوقف بالألف فقالوا: «لقيت قاضياً وأجبت داعياً» ومع الألف شرطتان في الوقف تكون علامة للوصل.

فإذا كان في هذا المنقوص ألف ولام سكنت ياؤه في رفعه وجرّه، وانفتحت في نصبه، تقول في الرفع: «هذا القاضي والـمُعطي»[٣] والأصل فيه (القاضِيُ،

---

(١) قال سيبويه في (الكتاب ٤/١٨٣): «هذا بابُ ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات وذلك قولك هذا قاضْ، وهذا غازْ...)، وقال (فهذا الكلام الجيّدُ الأكثرُ).

(٢) قال سيبويه في (الكتاب ٤/١٨٣): (وحدَّثنا أبو الخطاب ويونس أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي...)، ووقف عبد الله بن كثير وحدَه بالياء في (باقي) من قوله تعالى: ﴿وما عند الله باق * ولَنَجزِيَنّ﴾ الآية ٩٦/سورة النحل. أما بقية القراء فيقفون بحذف الياء. (معجم القراءات ٣/٢٩٥).

(٣) قال سيبويه في (الكتاب ٤/١٨٣): (فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجود في الوقف وذلك قولك هذا القاضي...)، وقال في حكم الفواصل والقوافي (الكتاب ٤/١٨٤): (وجميع مالا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي...).

والـمُعطِيُ) فأسقطوا الضمّةَ في الرفع، والكسرةَ في الجرّ فبقيت الياء ساكنة في الرفع والجرّ: وقال تعالى: ﴿يوم يُنَادي المنادي﴾[1] والأصل فيه (المنادِيُ) فحذفوا الضمّة، وسكنت الياء.

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يدْعُو الدّاعِيْ﴾[2] والأصل فيه (الدّاعيُ) فأسقطوا الضمّة، وبقيت الياءُ ساكنةً.

وقال تعالى: ﴿مُهْطِعيْنَ إلى الدّاعي﴾[3] والأصل فيه (الداعِيِ) فأسقطوا الكسرة من الياء فسكنت الياء في موضع الجرّ.

وتقول في النصب: (لقيتُ القاضيَ، وأجبتُ الداعيَ) فتحة الياء علامة النصب.

قال تعالى: ﴿كَلا إذا بَلَغَتْ التّراقِيَ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿يتّبِعُونَ الدّاعيَ﴾[5].

وقال تعالى: ﴿وإنّي خِفتُ الموالِيَ﴾[6].

ففتحة الياء في كل هذا علامة النصب.

فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا وقفت بالياء ساكنة فقلت (هذا القاضي، والداعي) و(مررت بالقاضي والداعِيْ).

وكَتَبْتَ بالياء، حَمَلتَ الكتابة على الوقف، كما حَمَلْتَ الوقفَ على الوصل في إثبات الياء، هذا هو المذهب، وعليه الكتّاب من القرّاء وجمهور العرب.

---

(١) الآية ٤١ /سورة ق، وفي رسم المصحف (يَوْمَ يُناد الـمُناد) بحذف الياء فيهما.

(٢) الآية ٦ /سورة القمر، وفي رسم المصحف (يوم يَدْعُ الداعِ) بحذف الياء فيها.

(٣) الآية ٨ /سورة القمر، وفي رسم المصحف (إلى الداعِ) بحذف الياء فيها.

(٤) الآية ٢٦ /سورة القيامة.

(٥) الآية ١٠٨ /سورة طه.

(٦) الآية ٥ /سورة مريم.

وقد حكى أنّ قوماً (من العرب) يقفون على المرفوع والمجرور من هذا بغير ياء، ويكتبون بغير ياء، فيقولون: «هذا القاضْ، ومررتُ بالقاضْ»[١]، وهـذا المذهب يجوز أن يكون أدخل الألفَ واللام على النكرة وجعلها بمنزلة التنوين فلم ترجع الياء مع الألف واللام، كما لم ترجع مع التنوين، ويجوز أن يكون حذف الياء في الوقف من تغيير الوقف.

وأجمعوا جميعاً على إثبات الياء في الوصل[٢].

فأما المنصوب من هذا الذي فيه الألف واللام فأجمعوا على الوقف عليه بالياء[٣] فقالوا: (رأيتُ القاضِيَ، وأَجَبْتُ الدّاعِيَ) وكتبوه بالياء، وإنما أجمعوا على إثبات الياء في الوقف[*] والخطّ لأنها لما تحركت في الوصل قويت فلم يتطرق عليها إسقاط في الوقف ولا في الخطّ لأنها لما تحركت في الوصل قويت فلم يتطرق عليها إسقاط في الوقف ولا في الخطّ[٤].

فإذا كان هذا المنقوص مضافاً إلى ما بعده سكنت ياؤه في رفعه وجرّه، وانفتحت في نصبه.

---

(١) قال سيبويه في (الكتاب ٤/١٨٣): ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبّهوه بما ليس فيه ألف ولام). وكذلك قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿أجيبُ دَعْوَةَ الدّاعِ﴾ الآية ١٨٦/سورة البقرة، وقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ﴾ الاية ٦/سورة القمر، وقوله: ﴿مُهْطِعين إلي الدّاعِ﴾ الآية ٨/سورة القمر، بحذف الياء في الوصل والوقف.

(٢) قال سيبويه في (الكتاب ٤/١٨٣): (ولم يحذفوا الوصل في ألف واللام لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف...)، وقوله: «وأجمعوا جميعاً» مردود بما ورد من القراءة، فعاصم قرأ بحذفها في الوصل كما حذفها في الوقف، ينظر: الآية ٤١/سورة ق، والآية ٦/سورة القمر، والآية ٨/سورة القمر.

(٣) قال سيبويه في (الكتاب ٤/١٨٣): (وأما في حال الوصل فليس إلا البيان لأنها ثابتة في الوصل...).

(*) أ: ص٢٧.

(٤) قال ابن الدهان في (شرح اللمع ١/١٥): «فإن كانت متحركة في الوصل احتمت بحركتها فلم تحذف في الوقف»، وقد أجمع القرّاء في قوله تعالى ﴿يومئذٍ يَتّبعونَّ الدّاعِيَ لا عِوَجَ لَهُ﴾ الآية ١٠٨/سورة طه على الوقف عليه بالياء لفتحته في الوصل.

تقول: (هذا قاضيكَ، وداعِي زَيْدٍ) والأصل: (قاضيُكَ، وداعِيُ زَيْدٍ) فأسقطوا الضمّة استثقالاً لها علي هذه الياء.

وتقول: (مررتُ بقاضيْك ونادِيْ زَيْد) والأصل: (قاضيكِ ونادِي زَيْدٍ) فحذفت الكسرة استثقالاً لها.

وتقول: (أَجَبْتُ داعِيَك، وأكرمت مُنادِيَك) وفي التنزيل: ﴿ **فَلْيَدْعُ نادِيَهُ** ﴾[١]، فتحة الياء في جميع هذا علامة النصب.

وهذه الياء في المضاف لا تسقط في وقف ولا خطّ، وقد أسقطها بعض الشعراء، فقال[٢]: [كامل]

[٢٠] **كَنَواحِ رِيْشِ حمامةٍ نَجْدِيّة وَمَسَحْتُ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمدِ**

أراد: (كَنواحِيْ رِيْشِ حمامةٍ)، وإنما أسقط الياء لأنه شبّه المضاف إليه بالتنوين فأسقطها معه، كما يُسقطها مع التنوين.

فإنْ لقيت هذه الياء ساكناً بعدها في موضع الرفع والجرّ سقطت من اللفظ لالتقاء الساكنين، وثبتت في الخطّ، لأنّ الخطّ مبني على الوقف وقطع الكلمة مما بعدها، تقول: (هذا قاضي البلد، ومررتُ بداعِيْ القومِ).

فإن كان هذا المضاف منصوباً انفتحت الياء، ولم يجز إسقاطها في لفظ ولا خطّ، تقول: (أجبتُ قاضِيَ البَلَد، ورأيتُ داعِيَ القَوْم)، وفي التنزيل: ﴿ **يا قومنا أَجيبوا داعِيَ الله** ﴾[٣] ﴿ **وَمَنْ لا يُجِبْ داعِيَ الله** ﴾[٤] فتحة الياء علامة للنصب.

---

(١) الآية ١٧ / سورة العلق.

(٢) هو خُفاف بن نَدْبَة السُلَمِيّ: شعره ١٠٦، الكتاب ١ / ٢٧، ضرورة الشعر - السيرافي ١٠٥، ٢١٤، وشرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ١٤٠.

(٣) الآية ٣١ / سورة الأحقاف.

(٤) الآية ٣٢ / سورة الأحقاف.

واعلم أنّ الحركة التي تحذف من هذا الاسم مقدرة منوية يدلّك على ذلك أن الشاعر يجوز له أن يردّه إلى أصله في الضرورة[1]، فتقول: (هذا قاضِيُ، ومررتُ بقاضِيِ) قال الشاعر[2]: [طويـــل]

[٢١] تَراهُ ـ وَقَدْ فاتَ الرُّماةَ ـ كأنّه   أمام الكلابِ مُصْغِيُ الخدِّ أَصْلَمُ

وتقول: (جاءني القاضِيُ، ومررتُ بالقاضِيِ) هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، قال الشاعر[3]: [منســرح]

[٢٢] لا باركَ اللهُ في الغوانِي هَلْ   يُصْبِحْـنَ إلا لَهُـنّ مُطَّـلَبُ

وتقول: (هذا قاضِيْكَ، ومررت بقاضِيْكَ)، ويجوز أن تقول: (رأيتُ قاضِيْك) فتسكنها في النصب، قال المبرّد[4]: وهو من أحسن الضرورات، لأنهم شبهوا الياء بالألف، قال الشاعر[5]: [بسيـط]

[٢٣] مَهْلاً بني عمّنَا مَهْلاً موالينا   - - - - - - - - - - - - - -

أراد: (يا مَوالِيَنا)، وقال الآخرُ[6]: [رجـــز]

[٢٤] كأنّ أَيْدِيْهِنّ بالقاعِ القَرِقْ   أَيْدِيْ جَوارٍ يتعاطَيْنَ الوَرِقْ

أراد: (أَيدِيَهُنّ)، وقال[7]: [رجـــز]

---

(١) ضرورة الشعر ـ السيرافي ٥٩.

(٢) هو أبو خِراش، ديوان الهذليين ٢ / ١٤٦، ورواية الديوان (مُصْغِيَ) بالنصب على الحال ولا ضرورة فيه حينذاك.

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات: الديوان ٣ وروايته (في الغواني فما) وهي سالمة من الضرورة، الكتاب ٣ / ٣١٣، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١٠ / ١٠١، ضرورة الشعر ـ السيرافي ٥٩.

(٤) المقتضب ٣ / ٣٥٤، ٤ / ٢١.

(٥) هو الفضل بن العباس اللّهبي، ولعجز البيت روايات مختلفة، قيل:

لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا

الحماسة ـ أبو تمام ٨٢، (اللسان / ولي).

(٦) هو رؤبة، الديوان ١٠٦، الكتاب ٣ / ٣٠٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١٠ / ١٠٣.

(٧) هو رؤبة، الديوان ١٠٦، الكتاب ٣ / ٣٠٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١٠ / ١٠٣.

[٢٥] سَوّى مَساحيْهِنّ تَقْطيْطَ الحُقَقْ تَقليلُ ما قارَعْنَ مِنْ سُمِّ الطُرَقْ

أراد: (سَوّى مساحِيَهُنّ)، ويجوز: (مررتُ بجواريَ قَبْلُ) يشبه المعتلّ بالصحيح[١]، كما تقول: (مررتُ بمساجدَ)، قال الشاعر[٢]: [وافـــر]

[٢٦] أَبيتُ على مَعارِيَ فاخِراتٍ بِهِـــنَّ مُلَـوَّبٌ كَدَمِ العِبــاطِ

هكذا يُنشده من العرب من لا يقبل طبعه الزحاف، فأما من يقبل طبعه الزحافَ فإنه يُنشده: (على مَعارٍ فاخراتٍ)[٣]، وقال آخر[٤]: [طويـــل]

[٢٧] فَلَوْ كانَ عبدُ اللهِ مولىً هَجَوْتُهُ ولكِــنّ عبــدَ اللهِ مولَى مَواليــاً

وهو في التقدير: (مَوْلَى مَوالٍ).

ويجوز (رأيتُ قاضْ) في النصب كأنه وقف على الياء ساكنة، فقال: (رأيت قاضِي) ثم ألحقه التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، فقال: (رأيت قاضْ)، قال الشاعر[٥]:

[٢٨] يُقَلِّبُ رأساً لم يَكُنْ رأسَ سيّدٍ وعيناً لَـهُ حولاءَ بادٍ عيوبُهـا

أراد: (بادياً عيوبُها).

وقد ذكرنا في هذا الفصل ما يستدلّ على أمثاله ونظرائه. إن شاء الله تعالى.

---

(١) الأصل في المنقوص إن كان على وزن منتهى الجموع مثل (جوارٍ، وموالٍ) أن يمنع من (التنوين) في حالة النصب فحسب، تقول: (وأيت جواريَ من قبل)، ويدخله التنوين في حالتي الرفع والجر، تقول: (هؤلاء جوارٍ لَك) و(عبد الله موال يافتى)، ينظر: المقتضب ١ /١٤٣.

(٢) هو الـمُتَنَخِّل الهُذَلي، وديوان الهذليين ٢ / ٢٠، الكتاب ٣ /٣١٣، ضرورة الشعر ٦٧، وقوله (معارى) مفردة معراة، وهو الوجه واليدان والرجلان مما لابد للمرأة من إظهاره و(الملوّب) من الملاب وهو ضرب من الطيب، فارسي معرب، ينظر: المعرّب ٢٦٤، (اللسان/لوب، عرا).

(٣) لو أنشده (مَعارٍ) لدخل العصب (مُفاعَلَتُنْ) فسكن خامسه فيصير مُفَاعَلْتُنْ، وينقل إلى مفاعِيْلن، ينظر: ضرورة الشعر ٦٧.

(٤) قيل هو الفرزدق، وليس في ديوانه، الكتاب ٣ /٣١٣، ضرورة الشعر ٦٥، شرح المفصل - ابن يعيش ١ /٦٤، الخزانة ١ /٢٣٥.

(٥) هو الفرزدق، الديوان ١ /٤٧، الخزانة ١١ /١٦٣.

باب ذكر إعراب الاسم المقصور

صفة المقصور أن يكون حرف إعرابه ألفاً، تسكن في الوصل والوقف، نحو: (عَصَا ورَحَى)، تقول في الوقف: (رَحَى) وفي الوصل: (رَحَى زيْدٍ)، فتجد الألف ساكنة في الوصل والوقف، وإنما قلت: ساكنة في الوصل والوقف تحرزاً من قولهم: خَطأٌ، ونَبَأٌ، ورَشأٌ، لأن هذا يكتب بالألف ويوقف عليه بالألف، فإذا أدرج الكلام ووصل بعضه ببعض صارت ألفه همزةً، فهذا يقال له: (مهموز) ولا يقال له (مقصور).

وإنما سمّي (**مقصوراً**) لأنه قصر عن جميع الإعراب فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جرّ، وإنما لم يدخله الإعراب لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والإعراب حركة، فلو طرأت على الألف لأوجبت حرمتها وإذا تحركت الألفُ صارت همزة، وإذا صارت همزة خرج الاسم من كونه مقصوراً إلى كونه مهموزاً، وهذا لا يجوز.

والمقصور على ضربين: منصرف وغير منصرف.

فإذا كان المقصور منصرفاً لحقه التنوين بعد ألفه فاجتمع في آخره ساكنان وهما الألف والتنوين، فلا يخلو أن يجمع بينهما أو يسقطا، أو يسقط أحدهما، أو يحرك أحدهما، ولا يجوز أن يسقطا لأنه إخلال بالكلام، ولا يجوز أن يثبتا لأن الأول وإن كان من حروف اللين فإن الثاني ليس بمشدّدٍ، ولا يجوز أن يحرك أحدهما لأنّ الألف إذا حركت صارت همزة وقد بينّا أن هذا(*) غير جائز، ولا يجوز أن يحرّك التنوين، لأن التنوين إنما يحرّك لساكن بعدَه، لا لساكن قبلَه، فلا بد من إسقاط أحدهما، والألف أولى بالإسقاط لثلاثة أوجه:

أولها: أنّ الساكن الأول بحركته أو بحذفه يتوصل إلى الساكن الثاني، ولأنّ الألف إذا سقطت فقبلها فتحة تدلّ عليها، وتغني عنها، ولأن الألف لم تدخل لمعنى في الاسم: فإذا سقطت اختل المعنى، ووجب إثبات التنوين لأمرين:

(*) أ: ص٢٨.

أحدهما: أنّه لو سقط لم يكن في الكلام ما يدلّ عليه، وما لا دليل عليه لا يجوز أن يسقط.

والثاني: أنه دخل عليه علامة للتصرف، فلو سقط لالتبس المنصرف بغير المنصرف، فإذا زالت الألف من اللفظ التصق التنوين بالفتحة التي قبل الألف، وصار في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة وفرّق بين الإعراب بالعوامل، تقول في الرفع: (هذه عصاً)، وفي الجر: (مررت بعصاً)، وفي النصب: (كسرتُ عصاً)، وفي التنزيل: ﴿**يَوْمَ لا يُغني مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شيئاً**﴾[1]، الأول في موضع رفع، والثاني في موضع جر، وقال تعالى: ﴿**قُرًى ظاهِرةً**﴾[2]، فهذا في موضع نصب، واللفظ في جميع ذلك واحد.

فإذا وقفت على المرفوع والمجرور في هذا الباب حذفت التنوين في الوقف، فلما زال التنوين عادت الألف التي كانت سقطت فوقفت عليها فقلت: «هذه عصا، ومررت بعصا»[3].

فإن وقفت على المقصور والمنقوص (**المنصوب المنوّن**) عوضت من تنوينه ألفاً كما فعلت في الصحيح، فقلت: (كَسَرْتُ عصا)[4] فقياسه أن تكون (ع ص ١١) الألف الأولى هي حرف الإعراب، والثانية بدل من التنوين كما تقول (كسرت قلماً)، فالألف الأولى من (عصا) كالميم من قلم، والثانية بدل من التنوين، فاجتمع في آخر (عصا) ألفان ولم يجز الجمع بينهما، ولا إسقاطهما، ولا تحريك أحدهما، فلا بد من إسقاط أحدهما، ولا يجوز أن تسقط الثانية لأنها دخلت لمعنى، كما لا يجوز أن يسقط التنوين لما دخل لمعنى، فأسقطت الأولى

---

(١) الآية ٤١ / سورة الدخان.

(٢) الآية ١٨ / سورة سبأ، وتمام الآية: ﴿وَجَعَلْنا بَيْنَهم وبين القُرَى التي باركنا فيها قُرًى ظاهرةً وقدّرنا فيها السَّيْرَ. سيروا فيها لياليَ وأياماً آمنين﴾، وينظر: الصفحة ٩٦.

(٣) قال سيبويه في (الكتاب ٣ / ٣٠٩): «ولا تحذف في الوقف وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتلّ».

(٤) لم يمثل المصنّف على المنقوص المنصوب ههنا، وذلك كقولنا: «رأيتُ قاضياً».

وهي الأصلية لالتقاء الساكنين فصار المنصوب في عداد المرفوع والمجرور، إلا أنّ الألف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجرّ هي الأصلية التي كانت سقطت في النصب هذا مذهب سيبويه[1] لأنه يَحْمل المعتلّ على الصحيح إذ كان المعتلّ فرعاً على الصحيح.

وكان المازني[2] يقول: هي في الرفع والنصب والجر بدل من التنوين، ويستدل على ذلك بأنهم قد أبدلوا في الصحيح في موضع النصب من التنوين ألفاً فقالوا: (لقيت زَيْدا)، وإنما أبدلوا من التنوين في النصب ألفاً لأنه ساكن وقبله فتحة، فكما لزمت الفتحة النصب لزم العوض من التنوين[3].

قال المازني: وهذا الحكم لازم في (المقصور) لأنّ التنوينَ ساكن، والفتحة قبله في الرفع والنصب والجر فينبغي أن تكون الألف بدلاً من التنوين في هذه الأحوال كلّها.

وقوى المازني هذا الوجه بأن قال: إذا كنتم قد عوّضتم من التنوين ألفاً في النصب للفتحة قبله، وهي فتحة إعراب تزول وتنقل فأولى أن تعوّضوا في (المقصور) للفتحة بناء لا تزول ولا تنتقل، وهذا مذهب قويّ في القياس.

وكان أبو علي الفارسي النحوي[4] يفتي بمذهب سيبويه، فلما رأى هذا المذهب للمازني صار يُفتي به.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٠٩.

(٢) المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني البصري، نحوي، أديب، لغوي، عروضي، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ عنه المبرّد. توفي بالبصرة عام (٢٤٨هـ). من تصانيفه: علل النحو، ما تلحن فيه العامة، كتاب التصريف، ينظر: (معجم المؤلفين ٣/ ٧١).

(٣) وهو رأى أبي علي الفارسي أيضاً، ينظر: شرح اللمع - ابن برهان ١/ ٨١، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣.

(٤) أبو علي الفارسي، هو الحسن بن أحمد الفسوي، نحوي، صرفي، عالم بالعربية والقراءات، أقام ببغداد مرات إلى أن توفي فيها عام (٣٧٧هـ) من تصانيفه: الإيضاح في النحو، التكملة في التصريف، الحجّة في علل القراءات السبع، المقصور والممدود، ينظر (معجم المؤلفين ٣/ ٢٠).

فإنْ قيل: فكيف يكون في الشعر هذه الألف حرف رويّ، وهي بدل من التنوين؟.

قيل له على هذا: لما كانت هذه الألف مثل الألف الأصلية جاز أن نجعلها روياً، وأيضاً قد جعلوا ألف التأنيث روياً وليست أصلية بل هي زائدة، فيجوز أن تجعل هذه روياً وإن كانت زائدة، ويجوز أن يعتقد الوقف عليها فتكون الألف أصلية لأنه ما نونها فتكون الألف بدلاً من التنوين، فإذا كانت أصلية جاز أن تكون روياً.

فإن قيل: فما تصنعون أنتم على مذهب سيبويه في موضع النصب والألف عنده بدل من التنوين كيف يكون روياً؟.

قيل له: نجعله على مذهب من لم يعوض من التنوين في النصب تقول: (رأيت زيد)، كما قال الأعشى[1]:

[١٧] **وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ**

وإذا كان كذلك جاز أن تكون الألف روياً لأنها أصلية.

وكان السيرافي[2] يقول: «الألف في الرفع والنصب والجرّ هي الأصلية»[3]، قال: والدليل عى صحة هذا أني وجدتُ القرّاء قد أمالوها في قوله تعالى: ﴿فِرَىً﴾[4]، والألف التي هي بدل من التنوين تضعف إمالتها، ولا ينبغي أن

---

(١) ينظر الشاهد ١٧ في الصفحة ٨١.

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، عالم في النحو، والفقه، واللغة، والشعر، والعروض، والقراءات، والفرائض، تولّى القضاء في بغداد، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، صنعة الشعر، ألفاتُ الوصل والقطع، والوقف والابتداء وغيرها، توفي ببغداد عام ٣٦٨هـ. (معجم المؤلفين ٣/ ٢٤٢).

(٣) وبه قال أبو عمر، والكسائي، وابن كيسان، وابن برهان، ينظر: شرح اللمع ١/ ١٧.

(٤) تقدم ذكرها في الصفحة ٩٤، وقد قرأها بالإمالة ورش وحمزة، والكسائي، وأبو عمرو، (معجم القراءات ٥/ ١٥٤).

تستعمل في القرآن لغة ضعيفة وهذا الذي قاله ليس بصحيح لأنه لا تخلو الألف في (قُرىً) وهي منصوبة أن تكون بدلاً من التنوين كما تقول: (لقيت زَيْدا) فيكون هذا ضعيفاً كما قال، أو يكون وقف على المنصوب ولم يعوض من التنوين(*) حيث تكون الألف أصلية، كما قال الأعشى(١):

[١٧] وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

وهذا أيضاً ضعيف لأنه وقف على المنصوب ولم يعوّض من تنوينه، فإن كانت الأَلفُ أصلية فقد ترك العوض من التنوين في النصب وهو ضعيف وقد قويت الإمالة لأن الألف أصلية، وإن عوضِ من التنوين ألفاً في النصب فقد الألف التي هي بدل من التنوين، لأن الألف الأصلية قد سقطت وهذا ضعيف فلا ينفكّ من الضعف.

فإن كان (المقصور) غير منصرف ثبتت ألفه في الوصل والوقف وقدّرت عليها ضمّة في الرفع، وفتحة في النصب والجرّ، لأن مالا ينصرف يكون في موضع الجرّ مفتوحاً(٢)، تقول في الرفع: (هذه حُبْلى) فعلى الألف ضمّة مقدَّرة، وفي النصب: رأيتُ حُبْلَى) على الألف فتحة مقدرة، وفي الجر: (مررتُ بحُبْلى) تقدّر على الألف فتحة في موضع الجرّ.

فإن أدخلت على المقصور ألفاً ولاماً تساوى المنصرفُ ،غير المنصرف في تقدير الرفع والنصب والجر على ألفهما.

تقول في الرفع: (هذه الحُبْلَى، والعصا)،

وفي النصب: (رأيت الحُبْلَى، والعصا)،

وفي الجر: (مررتُ بالحُبْلَى، والعصا)،

(*) أ: ص٢٩.

(١) ينظر: الشاهد ١٧ في الصفحة ٨١، ٩٧.

(٢) ينظر: شرح اللمع ـ ابن برهان ١/ ١٧.

لأن مالا ينصرف يدخله الجرّ إذا كانت فيه الأف واللام.

فإن أضفت المقصور تَساوَى المنصرفُ وغير المنصرف في تقدير الحركات الثلاث على ألفهما،

تقول في الرفع: (هذه حُبْلَى زَيْدٍ، وعَصَاهُ)،

وفي النصب: (رأيتُ عَصَا زَيْدٍ، وحُبْلاه)،

وفي الجرّ: (مررت بحُبْلاه، وعَصَاهُ)،

ولأن مالا ينصرف إذا أضفته دخله الجر فقدّرت على الألف ضمةً في الرفع، وفتحةً في النصب، وكسرة في الجرّ.

فإن قيل: فالكُتّاب يكتبون (مُعْطَى، وحُبْلَى) بالياء، وأنتم تدّعون أنها ألف فدلّوا على كونها ألفاً.

قيل له: إنما كتبها الكُتّاب بالياء لأن الألف إذا جاوزت ثلاثة أحرف ساغت فيها الإمالة، فلما حسنت فيها الإمالة كتبوها بالياء، والذي يدلّ على كونها ألفاً شيئان:

أحدهما: أنك إذا أضفتها إلى المضمر كتبتها بالألف في قولك: (حُبْلاك، ومُعْطاك) لأنّ المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها، ولو كانت ياء لكتبت مع المضمر ياء كما كتبت مع المظهر ومنفردة.

والوجه الثاني: أنه ليس في كلام العرب كلمة في آخرها ياء وقبلها فتحة، وإنّما يكون قبلها كسرة في نحو: (القاضي)، أو ساكن، في نحو: (ظَبْيٌ).

فإن لقيت ألفُ المقصور ساكناً في كلمة أخرى سقطت من اللفظ لالتقاء الساكنين، نحو: (قفا الغلام)، وثبتت في الخطّ، لأن الخطّ مبني على (الوقف على) آخر كل كلمة وقطعها مما بعدها. وبالله التوفيق.

باب الممدود والمهموز

صفة الممدود: أن يكون حرف إِعرابه همزة قبلها ألف، نحو: (أسماء، وكساء، ورداء، وماء، وشاء، وداء، وحمراء، وصحراء).

وصفة المهموز: أن يكون حرف إِعرابه همزة ليس قبلها ألف، نحو: (خَطَأ، ونَبَأ، وقارئ، وناشئ، ومتلكِئ، ومستبطِئ، ومتكئ).

وكلّ ممدود فهو مهموز، وليس كلّ مهموز ممدوداً، فالممدود جزء من المهموز، فإِذا ذكرنا إِعراب المهموز فقد دخل الممدود فيه.

والمهموز كلّه على أربعة أقسام: قسم منصرف، وقسم غير منصرف، وقسم فيه ألف ولام، وقسم مضاف.

وإِذا كان المهموز **منصرفاً** دخله الرفع والنصب والجر والتنوين، تقول: (هذا قارئٌ، وناشئٌ، وكساءٌ، ورداءٌ)، وفي النصب: (رأيت قارئاً، وناشئاً، وكساءً، ورداءً)، وفي الجرّ: (مررتُ بقارِئ وناشئ وكساء ورداء)، ضمة الهمزة رفع، وفتحتها نصب، وكسرتها جرّ، ودخله التنوين علامة للتصرف.

فإِذا كان المهموز **غير منصرف** دخله الرفع والنصب، وامتنع منه الجرّ والتنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً.

تقول في الرفع: (هذه صحراءُ، وحمراءُ، وخنفساءُ)،

وفي النصب: (رأيتُ صحراءَ، وحمراءَ وخنفساءَ)،

وفي الجرّ: (مررتُ بصحراءَ، وحمراءَ، وخنفساءَ)،

ضمّة الهمزة علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب والجر، ويفرّق بين النصب والجر بالعوامل.

فإِذا كان في المهموز ألف ولام دخله الرفع والنصب والجرّ، واستوى فيه

المنصرف وغيرُ المنصرفِ[١].

تقول: (هذا القارئ، والخطأ، والرداء والكساءُ والصحراءُ)، وتقول في النصب: (رأيت القارئَ والناشئَ والكساءَ والرداءَ والحمراءَ والصحراءَ)، وتقول في الجرّ: (مررت بالقارئِ والناشئ والكساء والرداء والحمراء والصحراء)، ضمّة الهمزة علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب وكسرتها علامة الجرّ.

وإذا أضفت المهموز استوى فيه المنصرف وغير المنصرف، تقول: (هذه صحراءُ زيدٍ، وحمراؤه، ورداؤه، وكساؤه، وقارؤه).

وتقول في النصب: (رأيت صحراءَ زيد وحمراءَهُ وكساءَهُ ورداءَهُ وقارِئَهُ)، وتقول في الجرّ: (مررت بصحراءِ زَيْدٍ وحمرائهِ وردائهِ وكسائهِ وقارئِهِ)، ضمّة الهمزة علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب وكسرتها علامة الجرّ.

واعلم أنّ الإعراب إنّما يبين في المهموز إذا حققت الهمزة. فأما من خفّف الهمزة فإنه يقدر حركات الإعراب على الهمزة كما يقدّرها على ألف المقصور.

واعلم أَنّ الياء والواو إنما يكونان حرفي علّة إذا أشبهتا الألف، وإنما يشبهان الألف إذا سكنت الواو وقبلها ضمّة، وسكنت الياء وقبلها كسرة، لأن الألف ساكنة، وقبلها فتحة ولا يتغير أحوالها.

فأما الياء والواو فإذا سكن ما قبلهما خالفتا الألف، لأن الأف لا يسكن ما قبلها، فإذا سكن ما قبل الياء والواو صحتا، وتحملتا حركات الإعراب[٢]، إلا أن الساكن الذي[*] قبلهما خالف الألف. وإذا لم يكن من جنسهما كانتا خفيفتين،

---

(١) قال سيبويه في (الكتاب ٣ / ٢٢١): في الذي لا ينصرف ثم دخله اللام أو أضيف (واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإنّ الجر يدخله إذا أضيف أو أدخلت فيه الألف واللام، وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء)، وقال في (١ / ٢٢) (وجميع مالا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ...).

(٢) قد مثل لما تقع متطرفة وهو كثير في الاستعمال وأما مثال ما يقع في الوسط فنحو (استحوَذ العدوّ، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة).

(*) أ: ص ٣٠.

تقول في الرفع: (هذا ظَبْيٌ، ونِحْيٌ، ورَمْيٌ، ودَلْوٌ، وحِقْوٌ)،

وتقول في النصب: (رأيتُ ظَبْياً، ونِحْياً، ورَمْياً، ودَلْواً، [وحِقْواً])،

وتقول في الجرّ: (مررتُ بِظَبْيٍ، ونِحْيٍ، وَرَمْيٍ، ودَلْوٍ، وحِقْوٍ)،

فضمة الياء والواو علامة الرفع، وفتحتهما علامة النصب، وكسرتهما علامة الجر.

فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو من جنسهما أدغمتهما فيهما فصارا ياءً مثقلة وواواً مثقلة، وجرى الإعراب على الياءِ الأخيرةِ، والواوِ الأخيرة، لأنّهما حرفا الإعراب.

تقول: (هذا صَبِيّ وكُرسِيّ وعَدُوّ، وفُلُوّ)، ضمّة الياء والواو علامة الرفع.

وتقول في النصب: (رأيت صبياً، وكرسياً، وعدوّاً، وفُلُواً)، فتحة الياء والواو علامة النصب.

وتقول في الجرّ: (مررتُ بصبيّ، وكُرسيّ وعدوّ وفُلُوٍّ)، كسرة الياء والواو علامة الجرّ.

واعلم أن الأسماء المعربة قد رتبناها على ثلاثة أضرب: آحاد، وتثنية، وجمع.

فالآحاد هي الأولى، والتثنية واسطة، والجمع هو الغاية.

ولما كانت الآحاد هي الأصول وهي الأكثر في الاستعمال اختاروا لها في الإعراب الحركات، وإنما اختاروا لها الحركات لأمرين: إما لأن الحركة أقصرُ وأخصرُ من الحرف، أو لأنّ الحروف نشأت من الحركات لما اشبعت، كأنهم لمّا أشبعوا الضمّة نشأت الواو، ولما أشبعوا الكسرة نشأت الياء، ولما أشبعوا الفتحة نشأت الألف[1]، فلما كانت الحركات على هذا القول هي الأصل اختاروها للآحاد وهي الأصول[2].

---

(١) قال سيبويه في (الكتاب ٤ / ٢٤٢): (فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو)، وقد فصّل السيرافي القول فيها في المنقول من كلامه في هامش الكتاب، وينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ١٠ / ١١.

(٢) وسيرد ذكر هذا في الصفحة ٤٨٨.

وقد كان بعض المتقدمين[1] يسمي الكسرة ياء صغيرة، ويسمي الضمّة واواً صغيرة، ويسمي الفتحة ألفاً صغيرة، فلما غلبت الآحادُ على الحركاتِ جعلوا إعراب التثنية والجمع بالحروف، ولما فعلوا ذلك خَشُوا لما ألِفَتْ طباعهم الحركات أن تنفر طباعهم إذا جاؤوا إلى التثنية والجمع من الإعراب والحروف فوطّؤوا لطباعهم في الأسماء الآحاد أسماءً مخصوصة أعربوها بالحروف لتألف طباعهم الإعراب بالحروف، فإذا صاروا إلى التثنية والجمع لم تنفر طباعهم من الإعراب بالحروف، وهذه الأسماء هي ستة وهي قولنا: أبوك وأخوك وحَمُوك وهَنُوك وفُوْك وذُو مالٍ.

وهذه الأسماء الستة تستعمل على ثلاثة أقسام:

قسم تلزمه الإضافة إلى اسم ظاهر من أسماء الأجناس، إما نكرة وإما معرفة، فلا يجوز أن يفرد عن الإضافة، ولا يجوز أن يضاف إلى مضمر وهو قولنا (**ذُو**)[2] الذي بمعنى: صاحب، وإنما لم يجز أن يستعمل مفرداً لأنه يستحق التنوين، فلو لحقه لسقط حرف العلّة منه لالتقاء الساكنين فقلت (ذ) فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وهذا قلّما يوجد في الأسماء الظاهرة.

واعلم أن هذا الاسم إنما وقع في الكلام ليتوصّلوا به إلى صفة الأسماء الثواني وهي الفروع بالأجناس، فكأنهم أرادوا أن يقولوا: (جاءني زَيْدٌ المالُ، ومررتُ بعمرٍو الدارِ، وجاءتني هندٌ الطِيْبُ، ومررت بجُملٍ الحُسْنُ) فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى، أما قباحته في اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتقّ بمنزلة المشتقّ، لأن الصفةَ مشتقةٌ أبداً، وجعلوا ما كان قوياً ضعيفاً، لأن الأجناس هي القوية، فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة وهي المقدمة في الرتبة فجعلوها ثانية

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٩.

(٢) (ذو) بمعنى صاحب وزنها عند سيبويه في (الكتاب ٣/٢٦٢) (فَعَلٌ) بالتحريك ولامها ياء، فأصلها (ذَوَيٌ) قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف اعتباطاً، ووزنها عند الخليل (فَعْل) بالسكون، ولامها واو، فأصلها (ذَوّ) ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني ١/٨٠، شرح اللمع ـ ابن برهان ١/٢٢.

وتابعة لغيرها بعد أن كانت متبوعةً، وأحوجوها إلى ما قبلها وأفقروها إلى أن تكون تابعة بعد أن كانت متبوعة، فلما اجتمع فيها هذا القبح في اللفظ والمعنى عدلوا إلى أن جاؤوا باسم يكون مضافاً فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ فقالوا: (جاءني زَيْدٌ ذُو المالِ، وهِنْدٌ ذاتُ الطِيْبِ) وهم يريدون الصفة بالجنس الذي بعده لأنه قد زال عنهم قبح اللفظ وبقي القبح الآخر على أصله ولم يمكنهم إزالته فلأجل هذا لم يجز أن يضاف إلى مضمر، لأن المضمر لا يوصف به.

تقول: (جاءني رجلٌ ذو مالٍ) فالواو حرف الإعراب وهي علامة الرفع. و(رأيت رجلاً ذا مالٍ) فالألف حرف الإعراب وهي علامة النصب. و(مررت برجلٍ ذي مالٍ) الياء حرف الإعراب وهي علامة الجرّ.

وتقول: (جاءني زيدٌ ذو المالِ) سقطت الواو من اللفظ لسكونها وسكون ما بعدها، لأن قبلها ضمّة تدلّ عليها وهي ثابتة في الخطّ، لأن الخطّ مبني على الوقف على آخر كل كلمة وقطعها مما بعدها.

وتقول: (رأيت ذا المال) سقطت الألفُ من اللفظ لالتقاء الساكنين لأن قبلها فتحة تدلّ عليها وهي ثابتة في الخطّ لما ذكرته.

وتقول: (مررت بذي المال) سقطت الياء من اللفظ لالتقاء الساكنين لأنّ قبلها كسرة تدلّ عليها.

وتقول في تثنية هذا الاسم: (هذانِ ذوا مالٍ) فالألف حرف الإعراب وهي علامة الرفع والتثنية.

وتقول في النصب والجرّ: (رأيت ذَوَيْ مالٍ)، و(مررتُ بِذَوَيْ مالٍ)، فالياء حرف الإعراب. ‹وهي علامة النصب والجر والتثنية›.

والأصل: (ذوان، وذوين)، فسقطت النون للإضافة من اللفظ والخطّ.

وتقول: (هذان ذوا المال) سقطت الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين، لأن قبلها فتحة تدلّ عليها وهي ثابتة في الخطّ لما قلته.

وتقول في النصب والجرّ: (رأيتُ ذَوَيِ المالِ، ومررتُ بذَوَيِ المال) حركت الياء بالكسر لالتقاء الساكنين ولم يجز أنْ تسقطها لأنه ليس قبلها كسرة تدلّ عليها.

وتقول في جمع هذا الاسم: (هؤلاء ذوو مال، وأولو مال)(١)، الواو علامة الرفع.

وتقول في النصب والجرّ: (مررت(*) بذوى مال وأولى مال، ورأيت ذَوَىْ مال، وأُولي مال)، والأصل: (ذَوُوْن، وأُولُوْن، وذَوِيْن، وأولين فسقطت النون في الإضافة من اللفظ والخطّ.

وتقول: (هؤلاء ذوو المال، وأولو المال) سقطت الواو من اللفظ لالتقاء الساكنين لأن قبلهما ضمّة تدلّ عليها، كما قال تعالى: ﴿**وأولو العِلم**﴾(٢) هي ثابتة في الخطّ، لأن الخطّ مبني على الوقف على آخر كل كلمة وقطعها مما بعدها.

وتقول: (مررت بذَوِي المال، وأُوليْ المالِ) و(رأيتُ ذَوِي المال وأُولي المال)، سقطت الياء من آخرها لالتقاء الساكنين لأن قبلها كسرة تدلّ عليها، وهي ثابتة في الخطّ، كما قال تعالى: ﴿**وأولي الأمر منكم**﴾(٣).

ومؤنث هذا الاسم تلزمه الإضافة إلى اسم ظاهر معرفة أو نكرة، وتلزمه تاء التأنيث وتكتبها هاءً في الخطّ(٤)، تقول: (هذه ذاتُ مال، وذاتُ المال) و(رأيتُ

---

(١) قوله (وأولو مال) هو اسم جمع، وليس جمعاً للاسم (ذي) الذي هو بصدده، والصواب إسقاط التمثيل به، شرح الألفية ـ الأشموني ١/ ٩٣، (اللسان: أولى).

(*) أ: ص٣١.

(٢) الآية ١٨/ سورة آل عمران.

(٣) الآية ٥٩/ سورة النساء.

(٤) قوله (وتكتبها هاء في الخط) ليس بمجمع عليه، وإنما الغالب كتابتها بالتاء المجرورة، قال الليث: فإذا وقفت فمنهم من يدع التاء على حالها ظاهرة في الوقف لكثرة ما جرت على اللسان، ومنهم من يردّ التاء إلى هاء التأنيث وهو القياس)، ينظر: اللسان: مادة (ذو، وذوات)، أما ناسخ المخطوطة (أ) فقد كتب المثل الأول بالتاء المجرورة (هذه ذات مال)، وكتب الأمثلة الأخرى بالتاء المربوطة (وذاة المال، ورأيت ذاة المال، ومررت بذاة مال وذاة المال). وكذا الحال في نسخة (م).

ذاتَ مالٍ، وذاتَ المالِ)، و(مررت بذاتِ مالٍ وذاتِ المالِ)، فضمّة التاء رفع، وكسرتها جرّ، وفتحتها نصب، كما قال الله تعالى: ﴿ **فيها فاكِهَةٌ والنّخْلُ ذاتُ الأَكْمام** ﴾[1].

وتقول في التثنية إذا كان مرفوعاً: (هاتان ذواتا مال)، كما قال تعالى: ﴿ **ذَواتا أَفْنان** ﴾[2]، والأصل: (ذواتان) فسقطت النون من اللفظ والخطّ للإضافة، وتقول: (هاتان ذواتا المالِ) سقطت الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين لأن قبلها فتحة تدلّ عليها، وتقول في النصب والجر: (رأيتُ ذواتَيْ مالٍ)، و(مررتُ بذواتَيْ مالٍ)، كما قال تعالى: ﴿ **ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ** ﴾[3] سقطت النون من اللفظ والخطّ للإضافة، وتقول: (رأيتُ ذواتَيْ المالِ)، و(مررت بذواتَيْ المالِ)، حرّكت الياء بالكسرة لالتقاء الساكنين، ولم يجز أن تسقطها لأنه ليس قبلها كسرة تدلّ عليها.

وتقول في الجمع: (هؤلاء ذواتُ مالٍ، وأولاتُ مالٍ) و(هؤلاء ذواتُ المالِ، وأولاتُ المالِ)، كما قال اللهُ تعالى: ﴿ **وأولاتُ الأحمال** ﴾[4] فضمّة التاء علامة الرفع، تكتبها بالتاء لأنها تاء جمع علامة التأنيث، وتقول: (رأيتُ ذواتِ مالٍ، وأولاتِ مالٍ، وذواتِ المالِ وأولاتِ المالِ) كما قال اللهُ تعالى: ﴿ **وإنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ** ﴾[5]، وتقول: (مررتُ بذواتِ مَالٍ، وأولاتِ مالٍ وذواتِ المال وأولاتِ المالِ) كسرة التاء علامة النصب والجرّ.

والقسم الثاني هو (فُوْ) وهذا الاسم يستعمل على ضربين:

إما بالواو، أو بالميم. فإذا استعمل بالواو لزمته الإضافة إلى الظاهر أو إلى المضمر، وإنّما لم يجز أنْ يفرد لئلا يلحقه التنوين فتسقط واوه لالتقاء الساكنين

(١) الآية ١١ / سورة الرحمن.
(٢) الآية ٤٨ / سورة الرحمن.
(٣) الآية ١٦ / سورة سبأ.
(٤) الآية ٤ / سورة الطلاق.
(٥) الآية ٦ / سورة الطلاق.

فتقول: (ف) فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحدٍ، وهذا لا يجوز، تقول في الرفع: (هَذا فُوْكَ، وفُوْ زَيْدٍ) فالواو حرف الإعراب وهي علامة الرفع و(رأيت فايَ وَفَا زَيْدٍ) الألف حرف الإعراب وهي علامة النصب، و(مررتُ بفيكَ، وفي زَيْدٍ) الياء حرف الإعراب، وهي علامة الجرّ، فأما قول الشاعر[1]: [رجــز]

[٢٩] **خالَطَ مِنْ سَلْمَى خياشيمَ وَفَــا**

فهذا يتأول على وجهين: منها: أن يكون أراد (فاها) فحذف المضاف إليه ضرورة وهو يقدّره وينوّنه، ومنها: أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته أن ينوّن القوافي، فلما أمن التنوين لم يحفل بأفراد الاسم[2].

وإذا لحقته الميم لم تلزمه الإضافة لأنّ الميم حرفٌ صحيحٌ يتحمل الحركات، تقول: (هذا فَمُ ورأيتُ فماً ومررت بفمٍ) ضمّة الميم علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب، وكسرتها علامة الجرّ.

وإن أضفته قلت: (هَذا فمُك، وفَمُ زَيْدٍ)، في الرفع، وقلت في النصب: (رأيتُ فَمَك وفَمَ زيدٍ) وفي الجرّ: (مررتُ بفمِكَ وفم زَيْدٍ)، تضمّ في الرفع، وتفتحها في النصب. ،تكسرها في الجرّ.

وتقول في تثنية هذا الاسم: (هَذانِ فَموانِ، ورأيتُ فَمَوَيْنِ ومررتُ بِفَمَوَيْنِ).

وتقول إذا أَضفته: (هَذانِ فَمَوا زَيْدٍ، وهَذان فَمواكُما)، ورأيتُ فَمَويكما، ومررت بفمويكُما) سقطت النون من اللفظ والخطّ للإضافة.

وتقول: (هذان فموا الزيدين) سقطت النون من اللفظ والخطّ للإضافة، وسقطت الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين، وهي ثابتة في الخطّ.

---

(١) هو العجاج، الديوان ٤٩٢، المقتضب ١ / ٢٤٠، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٦ / ٨٩، الخزانة ٣ / ٤٤٢.

(٢) قال المبرّد في (المقتضب ١ / ٢٤٠): (وليس عندي بلاحن لأنه حيث اضطُرّ أتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه).

وتقول: (مررت بَفَمَوَيْ الزيدين، ورأيتُ فَمَوَيْ الزيدين)، كسرت الياء لالتقاء الساكنين، ولم يجز أن تسقطها لأنه ليس قبلها كسرة تدلّ عليها.

وتقول في جمعه: (هذه أَفْواهٌ، ورأيتُ أفواهاً، ومررت بأَفواهٍ) تضمّ الهاء في الرفع، وتفتحها في النصب وتكسرها في الجرّ، لأنها حرف صحيح، سواء أضفت الاسم إلى مضمر أو أفردته منه.

وبقيت أربعة أسماء من جملة الأسماء الستة، وهي: **أبوك وأخوك وحموك وهنوك**، هذه الأربعة إذا أضفتها إلى ظاهر أو مضمر أعربتها بالحروف، تقول في الرفع: (هذا أبو زيد وأخوه وهنوه)، (الواو): حرف الإعراب، وهي علامة الرفع، وتقول في النصب: (رأيت أخا عمروٍ أباه وحماه وهناه)، (الألف): حرف الإعراب، وهي علامة النصب.

وتقول في الجرّ: (مررت بأبي زيد وحمي عمروٍ وأخيه وهنيه)، فـ(الياء) حرف الإعراب، وهي علامة الجرّ.

فإن أفردت هذه الأسماء سقطت الواو منها وبقي آخرها حرفاً صحيحاً فأعربتها بالحركات فقلت: (هذا أبٌ وأَخٌ وحمٌ وهَنٌ) و(رأيت أباً وأخاً وحماً وهناً) و(مررت بأبٍ[*] وأخٍ وحَمٍ وهَنٍ)، ضمّة آخرها علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب، وكسرتها علامة الجرّ.

فإن قيل: فلم هذه الأسماءُ اختصت دون غيرها من الأسماء الناقصة؟. إذا أفردت سقط من آخرها حرف العلّة، وإذا أضيفت عاد إليها حرف العلّة، ولا تجد هذا الحكم في غير هذه الأسماء من المعتلات؟.

قيل له: هذه الأسماء إذا أضيفت كمل معناها فكملوا حروفها ليدلّ نقصها على نقصان معانيها.

(*) أ: ص٣٢.

وإذا ثنيت هذه الأسماء قلت في الرفع: (هذان أَبواك وأَخواك وحمواك وهنواك) و(رأيت أَبَوَى زَيْدٍ، وأَخَويهِ وحَمَويْهِ وهَنَوَيْهِ) و(مررت بأبويهما، وأخويهما، وحمويهما، وهنويهما).

وتقول في جمع (هن) (هَنَوات)، تضمّ التاء في الرفع، وتكسرها في النصب والجرّ.

وتقول في جمع هذه الأسماء الثلاثة: (آباء، وآخاء، وأحماء) تضمّ الهمزة في الرفع، وتفتحها في النصب، وتكسرها في الجرّ لأنها حرف صحيح.

وقد جاءت لغية عن بعض العرب[1] في تثنية هذه الأسماء (هَذان أَبَانِ، وأَخانِ، وحَمانِ) و(رأيتُ أَبَيْنِ وأَخَيْنِ وحَمَيْنِ) و(مررت بأبينِ، وأَخَيْنِ، وَحَمَيْنِ)، (وهذانِ أباكما، وأخاكما، وحماكما) و(رأيت أبيكما وأخيكما وحميكما، وهَنَيكُما) و(مررت بأبيكما)... إلخ

وقالوا في جمع السلامة: (هؤلاء أَبُونَ وأَخونَ وحَمونَ) و(رأيت أَبينَ وأَخينَ وحَمِيْنَ) و(مررت بأبين وأخين وحمين).

وإذا أضافوا أسقطوا النون فقالوا: (هؤلاء أَبُوْكَ، وأخوكَ وحَمُوكَ) و(رأيت أبيك، وأخيكَ، وحَميكَ) و(مررتُ بأبيكَ وأَخيكَ وحَمِيْك) أسقطوا النون للإضافة، وقالوا: (هؤلاء أبو الزَيْدِيْنَ) سقطت الواو من اللفظ لالتقاء الساكنين، وهي ثابتة في الخطّ لأن قبلها ضمة تدلّ عليها، وقالوا في النصب والجرّ: (رأيت أبي الزَيْدِيْنَ)، ومررت بأبي الزيدِيْنَ) سقطت الياءُ من اللفظ لالتقاء الساكنين، وهي ثابتة في الخطّ، لأنّ الخطّ مبني على الوقف وقطع الكلمة مما بعدها، وعلى هذا قولُ الشاعر[2]: [وافـــر]

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٣٨.

(٢) وهو غيلان بن سلمة الثقفي، وصدر البيت:

يَدَعْن نِساءكم في الدار نُوحاً

الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧، ٢٩٠ (اللسان/ أبى).

[٣٠] يُنَدِّ من البُعولَةَ والأَبِينـــا

وقالوا في قول الشاعر(١): [وافــر]

[٣١] أَلَمّا تعْلَمُوا أنّا أخُوكُم فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإحَنِ الصُدُورُ

قالوا: وضع الواحد موضع الجمع.

وقال قوم: أراد (أَخُوْنَ) فحذف النون للإضافة، وبقي لفظ الجمع كلفظ الواحد المرفوع. فأما قوله تعالى: ﴿وإلهَ آبائكَ﴾(٢) فآباء مجرور والأسماء التي بعده في موضع جرّ بدل منه إلا أنه نصبها، لأن مالا ينصرف يكون في موضع الجرّ منصوباً، وقد قرأ بعض المتقدمين(٣): ﴿وإله أَبِيْكَ﴾ وهذه القراءة تحتمل تأويلين: أحدهما أن يكون الاسم واحداً، وجعل إبراهيم ﷺ بدلاً منه، ثم أضمرَ الهاء لتقدم ذكره، فكأنه قال: (وإله إسماعيلَ وإسحق) ثم حذف المضاف وهو يقدّره وينويه فبقي المضاف إليه في موضع جرّ، قال الشاعر(٤): [متقـارب]

[٣٢] أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِيْنَ أمْرَاً ونـارٍ توقّــدُ باللّيــلِ نَـارا

أراد: (وكلَّ نارٍ) فحذف (كُلّ) من اللفظ لتقدّم ذكرها، وبقي المضاف إليه على جرّه، وأما التأويل الثاني: فأراد (وَأَبَيْنَ) فحذف النون للإضافة، والأسماءُ التي يعده في موضع جرّ، لأنه لما كان جمعاً أبدل منه جمعاً.

واعلم أنّ ياء المتكلم فيها لغتان: السكون، والفتح، وقد بينت ذلك في باب المضمرات(٥)، وفي اللغتين جميعاً يكسر ما قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً، فخمسة

---

(١) هو العباس بنُ مرداس، الديوان ٥٢، المقتضب ٢/١٧٤، الخصائص ٢/٤٤٢، الخزانة ٤/٤٧٨.

(٢) الآية ١٣٣/سورة البقرة.

(٣) (وإله أَبِيْك) بالإفراد قرأ ابن عباس، وابن يعمر، والجحدري، وغيرهم، (معجم القراءات ١/١١٨).

(٤) هو عَديّ بن زيد، الديوان ١٩٩، ونسبه سيبويه إلى أبي دُواد، ينظر: الكتاب ١/٦٦، دراسات في الأدب العربي ٣٥٣.

(٥) سيرد ذلك في الصفحة ٤٦٥.

أسماء من هذه الأسماء إذا أضافها المتكلّم إلى نفسه انكسر حرفُ الإعراب منها لأنه حرفٌ صحيحٌ، وفرّق بالعوامل بين الإعراب، تقول في الرفع: (هذا أبي وأخي وحَمِي وفَمِي وهَنِي) وتقول في النصب: (رأيت أبي وأخي وحَمِي وفَمِي وهني)، وتقول في الجرّ: (مررت بأبي وأخي وحمي وفمي وهني)، وإنما فعلوا هذا لأنهم أسقطوا الواو من آخره فبقي ما قبل الواو صحيحاً فلزمه الكسر.

فإن قيل: فهلا أقروا الواو مع ضمير المتكلم كما أقروها مع ضمير المخاطب والغائب.

قيل له: لو أقروا الواو لكانت الكسرة تقع فيها فيجيء: (هذا أبُوِي) وكذلك بقية الأسماء، وهذه الحروف يتبعها ما قبلها، وكان ينبغي أن يكسر ما قبل الواو، فيقال: (أَبِوِي)، وهذا ثقيل عندهم فكان ينبغي أن يُسقطوا الكسرة من الواو فتسكن فتجتمع الواو والياء، والسابق منهما ساكن فيقلب من الواو ياءً وتُدغم في ياء المتكلم فيصير اللفظ: (هذا أبيّ، وأخيّ، وحميّ، وفميّ)[1]، فثقل عليهم هذا التشديد فيما يكثر استعماله فأسقطوا الواو من آخر هذه الأسماء لئلا يؤدي إلى هذا التشديد، أو إلى كسر الواو مع ما قبلها كما بيّنته.

فإن قيل: فكيف تُضيفون (فُوْ) على من نطق به بالواو؟.

قيل له: يجيء (فُوِي) ثم يكسر الفاء اتباعاً لكسرة الواو فيصير (فِوِي) فاستثقلوا الكسرة في الواو فأسقطوها، وبقيت الواو ساكنة فاجتمع الياء والواو والسابق منهما ساكن(*) فقلبوا من الواو ياءَ وأدغموها في ياء المتكلم، وحرّكوا ياء المتكلم، وحرّكوا ياء المتكلم بالفتح فصارت مشدّدة مفتوحة على كلّ حال

---

(١) أجاز المبرّد والكوفيون ردّ ما حذف منها وإدغامه فيقال (أبيّ) بالتشديد، وعليه قولُ الشاعر:

فلا وأبِيَّ لا أنساك حتّى يُنَسّى الوالهُ الصبُّ الحنينا

ينظر: شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٢٧٢، حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١١٣.

(*) أ: ص٣٣.

تقول في الرفع: (هذا فِيّ) وفي النصب: (رأيت فِيّ)، وفي الجرّ: (أخذت مِن فِيّ).

والفتحة في ياء المتكلم تحتمل أمرين: إن كانت على لغة من أسكن الياء فالفتح فيها من وجهين: أحدهما: أنه لما احتاج إلى حركتها لالتقاء الساكنين اختار لها الحركة التي كانت تستحقها في الأصل وهي الفتح، والثاني: أنّ حركة التقاء الساكنين توجب الكسر، والكسر في الياء مستثقل لأنه من جنسها، والضمّ فيها أثقل من الكسر، فعدل إلى الفتح لأنه أخف الحركات.

فإن قيل: فلم تحمّلوا التشديد في هذا الاسم دون الأسماء الباقية؟.

قيل له: لوجهين: أحدهما: أنه يقلّ استعماله، وإذا قلّ استعماله جاز أن يتحمل فيه مالا يتحمّل في غيره، والثاني: أن أصل الكلمة (فَوَهٌ) فأسقطوا الهاء وهي لام الكلمة، فلو أسقطوا الواو وهي العين لأجحفوا بالكلمة، وبقي الاسم الظاهر على حرفٍ واحدٍ وهذا لا يوجد.

فإن قيل: فَلِم حذفوا الهاءَ من (فَوَهٍ)؟.

قيل له: لأن الهاء لخفائها وخفّتها تشبه حروف العلّة ألا تراها تكون وصلاً في القوافي كما تكون الياء والواو والألف وصلاً، وقد تبدل من الياء في قولهم: (دُهْدُوهَةُ الجُعَل، ودُهديّته)، و(دَهْدَهْتُ ودَهْدَيْتُ)[1]، وقد أبدلوها من الألف في قولهم: إياك وهِيّاك[2]، فلما أشبهت حروف العلّة جازَ أن تسقط ولأنها قد عاقبت أيضاً لام الكلمة، قالوا في (سنة) أصلها (سَنَوَةٌ) وقال قوم: (سَنَهَةٌ)

---

(١) قال سيبويه، الكتاب ٤/٣١٤: «لأن الياء شبيهة بالهاء في خفتها وخفائها»، وأكد على ذلك قولهم (دَهْدَهْتُ، فصارت الياء كالهاء).

(٢) تمثيله بـ(إياك) لا يتفق مع ما تقدم من مشابهتها لحروف العلّة، فالهمزة ليست حرف علة على الصحيح. ولما عدّ سيبويه حروف العربية قال: (الكتاب ٤/٤٣١): «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء والعين...»، وينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ١٠/٣٢٦.

لقولهم في الجمع: سَنَوات وسَنَهات. فأما قول الفرزدق في ذلك: [طويـــل]

[٣٣] **هُما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيهِما على النابحِ العاوي أَشَـدَّ رِجامِ**[1]

فقال قوم: جمع بين العوض والمعوّض لأنّ الميم بَدَلٌ من الواو فلما اضطُرّ ردّ الواو.

وقال قوم: الأصل فيه (فَوَهٌ) فقدّم الهاء على الواو فصار (فَهَوٌ) ثم حذف الواو وأبدل من الهاء ميماً، فلما اضطُرّ ردّ الواو.

ووزن الكلمة على ذا (فلع) وهذا الذي قالوه ليس بالصحيح، لأن الواو إنما أبدلت منها الميم لاتفاقهما في المخرج، وهي الشفة، والهاء من الحلق فكيف تبدل منها الميم، ووزن الكلمة على هذا التأويل (فمع).

فإن قيل: فلم أَتْبعوا حرف العلة في هذه الأسماء ما قبلَه؟.

قيل له: يحتمل ذلك وجوهاً:

منها: أنهم إذا أتبعوا حرف العلّة ما قبله كان أسهل وألذ في السمع.

ومنها: أنهم لما أسقطوا حرف العلة ‹أعربوا بالحركات فقالوا: أَبٌ وأَباً وأبٍ، فلما ردّوا حرف العلّة› لم يُحبوا أن يُزيلوا الحركات التي قد ألفوها وبقّوها على حالها وإن كانت الحركة مختلفة في التقدير لأنه إذا زال حرف العلة كانت الحركة إعراباً، وإذا عاد حرف العلّة صارت الحركة إتباعاً، ولا يمتنع أن يتفق اللفظ ويختلف التقدير.

ومنها: أنهم قد جعلوا في بعض الأسماء الصحيحة ما قبل حرف الإعراب تابعاً في حركاته، فقالوا: (هذا ابنُمٌ، ورأيت ابنَماً ومررتُ بابنمٍ) فجعلوا النون تابعة لحركات الميم.

وقالوا: (هذا امرُؤٌ، ورأيت امْرَأً، ومررت بامرئٍ) فجعلوا الراءَ تابعةً لحركات الهمزة، وإذا كانوا قد أتْبعوا في الصحيح ما قبلَ حرف الروى (لحرف الروى) وهم لا يستفيدون بهذا الإتباع خفّة فإتباعهم في المعتلّ أولى، لأنهم يستفيدون به خفّة.

---

(١) ديوانه ٢ / ٢١٥، الكتاب ٣ / ٣٦٥، الخزانة ٤ / ٤٦٠.

فإن قيل: فهل هذه الحروف إعراب، أو حروفُ إعرابٍ؟.

قيل له: لا يجوز أن تكون إعراباً[1] لوجوه: منها: أنّا قد دلّلنا فيما تقدّم على أنّ الإعراب إنما يكون بالحركاتِ لا بالحروف فيبطل من هذا الوجه أن تكون إعراباً.

وأيضاً قد بينّا أنّ الإعراب ينبغي أن يكون زائداً على الكلمة وهذه من نفس الكلمة، وبعض الكلمة لا يكون إعراباً لها، كما لا تكون الدال من (زيد) إعراباً له.

وأيضاً فإنّ الحركة التي تكون في المفرد إعراباً له هي بعينها تكون إعراباً له إذا أضيف، ألا تراك تقول: (غلامٌ)، فتكون الضمّة في الميم رفعاً له، وإذا قلت: (غُلامُك) و(غُلامُ زَيْدٍ) فالضمّة في الميم هي الرفع كما كانت في الإفراد، وأنت تقول: (أبٌ) فضمّة الباء رفع، فإذا قلت: (أبوكَ) و(أبو زَيدٍ) جاءت الواو وبطلت ضمّة الباء أن تكون رفعاً، فلا يجوز أن يكون الاسم يعرب بالحركة إذا كان مفرداً، ويعرب بالحرف إذا كان مضافاً، وإن شئت أن تأخذ هذا الدليل بالعكس، تقول: الحركة التي يعرب إذا أفردناه وقلنا (غلامٌ)، فلو كانت الواو في (أبوكَ، وأَبو زيدٍ) إعراباً لوجب أن تثبت في قولنا (أبٌ) كما تثبت الحركات في قولنا: (غلامٌ) فلما لم تثبت في الإفراد دلّ على أنها ليست إعراباً في المضاف كما لم تكن إعراباً في الإفراد.

وأيضاً فإن الإعراب الذي يكون في الواحد سواء كان(*) مفرداً أو مضافاً فهو يبطل في التثنية، تقول: (غُلامٌ، وغُلامانِ وغُلاماكَ) فالحركة التي كانت في الواحد بطلت في التثنية، تقول (أبٌ) ثم تقول: (أبَوانِ) فتثبت في التثنية الواو، وليست موجودة في الواحد. وتقول: (أَبُوْكَ) ثم تقول: (أَبَوانِ) فلو

---

(١) للنحاة في هذه الحُروف آراء، فالبصريون يرون أنّها حروف إعراب، وأنّ الإعراب مقدّر عليها كما يقدر في الأسماء المقصورة، والكوفيون يجعلونها علامات إعراب ثانية فالأسماء معربة من مكانين، وعند ابن جنّي وأبي عليّ هي علامات إعراب وحدها، ينظر التفصيل في: الإنصاف ١٧، شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٢٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٥٢.

(*) أ: ص٣٤.

كانت الواو إِعراباً في الواحد لما ثبتت في التثنية كما أنّ الحركة لما كانت إعراباً في الواحد لم تثبت في التثنية.

وأيضاً فإن في هذه الأسماء ما هو على حرفين وهي (فُوكَ، وذُو مالٍ)، فلو جعلنا (الواو) إِعراباً لبقي الاسم الظاهرُ على حرف واحدٍ، وهذا لا يجوز.

فإن قيل: فَلِمَ سُمّيت هذه الحروف إعراباً في هذه الأسماء؟.

قيل له: لأنها تبيّن الإعراب، وتنقلب عما ينقلب عنه الإعراب وتغيرها العوامل كما تغير العوامل الإعراب، وإنّما سمّيناها إعراباً مجازاً، ولأنّ العرَب قد تسمّي المحلّ باسم الحال فيه، كما تسمي الحال باسم المحل لمجاورة كلّ واحدٍ منهما لصاحبه، ألا تراهم كيف يُسمّون (اللسان) مِقْوَلاً[1]، وقد قالت بعضُ نساء العرب: (خَشيْتُ أَنْ يَقْطَعَ النبيُّ ﷺ مِقْوَلِيْ) تعني: لسانها، وإنّما سمّوه (مِقْولاً) لحلول القول فيه، وإذا ثبت أنها ليست إعراباً فهي حروف إعراب بلا خلاف.

فإن قيل: فهلا ظهر فيها الإعراب؟.

قيل له: لم يَجُزْ أَنْ يظهرَ فيها الإعراب لوجوهٍ: منها: أَنّ الألف لا يمكن حركتها إلا بأن تنقلب عن صورتها فلما استحال الإعرابُ في الألف شبّهوا الواو والياء به فلم تحركا.

وأيضاً فإنّ الإعراب من جنس هذه الحركات، فلو ظهرت فيها حركات الإعراب لأدّى إلى أن يكون الإعراب قد تكرّر، أو حروف الإعراب قد تكررت وهذا كلّه فاسد.

وأيضاً فإنّ الحرف أطول من الحركة، وأقل الأقسام أن يجعل الحرف بإزاء حركتين، فلو ضممنا الواو ـ وقد جعلنا الواو بإزاء ضمتين، وقبلها ضمّة الإتباع وبعدها ضمّة الإعراب لأدّى إلى اجتماع أربع ضمّات وهذا ثقيل. ولو كسرنا الياء لاجتمع أربع كسرات لأنّ الياء بإزاء كسرتين وقبلها كسرة الإتباع وبعدها كسرة الإعراب فكانت تتوالى أربع كسرات وهذا أيضاً مستثقل، فحذفوا الإعراب من هذه الحروف لما كان يؤدي إليه من هذه الوجوه الفاسدة.

---

(١) ينظر: المخصص ١ / ١٥٤.

باب التثنية

إِعلم أنّ التثنية حكم تختصّ به الأسماء دون الأفعال والحروف، لأن الأفعال والحروف لا تصحّ تثنيتها ولا جمعها.

أما الحرف فيستحيل تثنيته وجمعه، لأنّ الحرف لا معنى له يفهم من نفسه، وإِنما يفهم معناه إِذا اتصل بغيره، ومالا معنى له في نفسه لا يجوز تثنيته ولا جمعه.

وأما الفعل فلا يجوز تثنيته ولا جمعه، لأنه يجري عندهم مجرى الجنس، والجنس لا نهاية له تعرف، ومالا نهاية له فالزيادة عليه محال، لأن التثنية والجمع زيادة شيء عى شيء من جنسه، والجنس لا آخر له يعرف، ومالا تعرف كميته ومقداره فالزيادة عليه محال، وأيضاً فإِنّ الفعل عمل لعمومه وشياعه فلو خصّص لبطل عمله، وإِذا ثبت عمله أنه عام فتثنيته وجمعه محال.

والتثنية على ضربين: تثنية صناعية، وتثنية لغوية، فالتثنية الصناعية: هي لكل ذاتين يشتركان في لقب واحد، نحو: (زيد وزيد، وهند وهند).

فأما (**التثنية اللُّغوية**) فهي عطف اسم على اسم بالواو، سواء كان الاسم مفرداً أو جملة أو مضافاً.

تقول: (جاءني عبدُ الله وأبو القاسم، ورأيت عبدَ الله وأبا القاسم، ومررتُ بعبدِ الله وأبي القاسم)، و(جاءني تأبَّطَ شرّاً وبَرَقَ نَحْرُهُ، ورأيت تأبَّطَ شَرّاً وبَرَقَ نَحْرُهُ، ومررتُ بتأبّطَ شراً وبَرَقَ نَحْرُه)، وكذلك لو سمّيت بجارٍ ومجرورٍ لقلت: (هذا بزيدٍ وبعمروٍ، ورأيت بزيدٍ وبعمروٍ، ومررتُ ببزيدٍ وببعمروٍ).

و(**التثنية الصناعية**) أَصلها اللّغوية، وإِنّما الأصل أن يقول المثني: (جاءني زيد وزيد) والذي يدلّ على أنّ هذا هو الأصل أنّ الشاعر إِذا اضطُرّ جاز أنْ

يستعمله، ألا ترى أنّ قوله[١]: [رجـــز]

[٣٤] **كـأنّ بيـن فكّهـا والفَـكّ**

لما لَمْ يتّزن له البيت أن يقول: (بَيْنَ فَكَّيْها)، والشاعر لا يجوز أن يلحن، ولكن يجوز له أن يردّ إلى أصل مُهْمَلٍ أو يحمل على نظير مستعمل، والبيت الذي أنشده يحتمل الوجهين:

يجوز أن يكون شبّه المتفقين في اللفظ بالمختلفَيْنِ فعطف أحدهما على الآخر بالواو كما يعطف المختلفَيْنِ.

ويجوز أن يكون الأصل هو العطف بالواو، فلما اضطُرّ ردّهُ إلى أصله، وهذا إنما يجوز في الواو خاصة لأن من أحد معانيها أن تعطف شيئاً على شيءٍ قد اتفقا في زمانٍ واحدٍ ولهذا شبّهوها بألف التثنية، لأنها تضم شيئاً إلى شيء من غير ترتيب عليه.

وإنما صاغوا التثنية في المتفقَيْنِ هذه الصيغة إيجازاً واختصاراً[٢]، فإنْ أردت أن تثني اسماً مرفوعاً فزِدْ على حرف إعرابه ألفاً ونوناً، كقولك: (الزيدانِ، والعُمَرانِ، والجعفرانِ، والمحمّدانِ)، فيصير ما كان حرف إعراب في الواحد حشواً في التثنية، وتصير الألف الزائدة حرف الإعراب، وتدلّ على الرفع والتثنية، ولما لم يعرض في التثنية ما يوجب لها شبه الحرف فيسقط منها الإعراب[*] والتنوين، ولم يعرض لها شبه الفعل ويغلب عليها فيسقط منها التنوين وجب أن تكون مستحقة للإعراب والتنوين ولم يمكن أن تحرّك الألف بحركة الإعراب، لأنّ حركتها توجب قلبها همزة، وتخرج عن كونها حرف مدٍّ ولِيْنٍ، وهذا لا يجوز،

---

(١) هو منظور بن مرثد الأسدي، وبعده: (فَأْرَةُ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكٌّ) شرح المفصل ـ ابن يعيش ٤/١٣٨، و٨/٩١، الخزانة ٧/٤٦٨.

(٢) ينظر: (القول في التثنية والجمع) في الإيضاح ـ الزجاجي ١٢١.

(*) أ: ص٣٥.

ولم يجز أن يلحقها تنوين لئلا يسقطها فيلتبس المرفوع بالمنصوب عوّضوا من الإعراب والتنوين نوناً ساكنة بعد الألف فاجتمع ساكنان الألف والنون، ولا يجوز الجمع بينهما، لأن الأول وإن كان حرفَ لِيْنٍ، فالثاني ليس مشدداً، ولا يجوز إسقاطهما لأنّ كلّ واحدٍ منهما دخل لمعنىً، وإنما جازَ إسقاط النون في الإضافة لأنّ المضاف إليه يسدّ مسدّها ولم تحرك الألف لما قدمت ذكره، فلما استحالت هذه الوجوه حرّكوا النون لالتقاء الساكنين، واختاروا لها الكسر، فمنهم من قال: إنما اختاروا الكسر لأنه الأصل في حركة التقاء الساكنين، ومنهم من قال: إنما اختاروا الكسر للفرق بينها وبين حركة نون جمع السلامة، ومنهم من قال: حرّكوها بالكسر للفرق والتعديل، أما الفرق فليفرقوا بين حركتها وحركة نون جمع السلامة، وأما التعديل فلما كانت الألف غاية في الخفّة اختيرت معها حركة ثقيلة وهي الكسرة لأن الثقيل مع الخفيف يعدله[1].

فإن نصبت أو جررت جعلت مكان الألف ياء ساكنة قبلها فتحة، تقول في النصب: (رأيت الزيدَيْنِ، والعُمَرَيْنِ، والجَعْفَرَيْنِ) و(مررت بالزيدَيْنِ والعُمَرَيْنِ والجَعْفَرَيْنِ)، فالياء حرف الإعراب، وهي تدلّ على النصب والجرّ والتثنية ويفرّق بين النصب والجرّ بالعوامل، وإنما فتحت ما قبل ياء التثنية ليفرّق بين ياء التثنية وياء جمع السلامة، وقال قوم: إنما فتح ما قبل ياء التثنية ليدلّ على أنها وقعت موقع الألف وهذا مذهب جيد.

ولا يجوز أن يقال بأنّ الياء بدل من الألف التي كانت في الرفع لأنّ الألف لا يجوز أن تقلب ياء حتى يكسر ما قبلها، فلما لم يكسر ما قبل ياء التثنية حكمنا بأنها ليست منقلبة عن الألف.

---

(١) ذكر السيوطي في (الأشباه والنظائر ١/١٠٦) في فصل التعادل: أنّ ابن فلاح ذكر هذا الكلام في المغني، وقال: إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لأن التثنية أخف من الجمع والكسرة أثقل من الفتحة فخصّ الأخف بالأثقل، والأثقل بالأخف للتعادل.

هذا، وقد قال الثمانيني في الصفحة ١٣٣: «وأما التعديل فلما كانت الياء والواو حرفين ثقيلين قرنتا بأخف الحركات وهي الفتحة، لأن الخفيف مع الثقيل يعدله».

واعلم أن الألف هي الأصل في التثنية يدلّك على هذا إجماع العرب عليها واختلافهم في الياء، وقد أقرّ بَلْعَنْبَرُ وَبَلْهُجَيْمُ وبَلْحارِثُ الألف في النصب والجرّ كما أقرّوها في الرفع فقالوا: (جاءني الرجلانِ، ورأيت الرجلانِ، ومررت بالرجلانِ)[1] وقالوا: (قَطَعَ اللّهُ يداهُ).

وقد تأول بعض النحويين قولَه تعالى: ﴿إِنَّ هَـذان﴾[2] على هذه اللغات، فقالوا: (هَذانِ) في موضع نصبٍ بـ(إنّ) فثبتت الألف في النصب كما ثبتت في الرفع، وأنشدوا[3]: [رجـــز]

[٣٥] **واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواها**

وقال الآخر[4]: [طويـــل]

[٣٦] **فَأَطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجاعِ وَلَوْ يَرَى   مساغاً لِناباهُ الشُّجاعُ لصمّما**

قال: (لِناباهُ) فأثبت الألف في موضع الجرّ.

وغير القبائل التي ذكرناها من العرب وهم أفصحُ منهم، قالوا التثنية معربة، ولو ألزمناها طريقة واحدة لالتبس المعرب بالمبني فغيّروا ليكون فرقاً بين الـمُعْرَب والمبنيّ.

واعلم أنّ المؤنّث كالمذكّر لا فرق بينهما لأنّ التثنية لما لم يختلف معناها لم يختلف حكمها في مذكّر ولا مؤنث، فقالوا: (هاتان الهندانِ، والزينبانِ، والفاطِمَتانِ، والـمُسلمتانِ) و(رأيت الهِنْدَينِ، والزينبين، والفاطمتين،

---

(١) ينظر: معاني الحروف ـ الرماني ١١١.

(٢) الآية ٦٣ / سورة طه ﴿إنْ هذان لَساحِران﴾ (إنْ) بالتخفيف هي قراءة الجمهور، وقرأ نافع وابن عامر وحمزة وغيرهم ﴿إنّ هَذانِ لَساحِرانِ﴾ وقرأ أبو عمرو واليزيدي والمطوعي والحسن وغيرهم: ﴿إنّ هذَيْنِ لَساحِرانِ﴾، ينظر كتاب السبعة: (معجم القراءات ٤ / ٨٩).

(٣) مجهول قائله، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٣ / ١٢٩، الخزانة ٧ / ٤٥٥.

(٤) هو المتلمس، الديوان٢، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٣ / ١٢٨، الخزانة ٧ / ٤٥٣.

والمسلمتين) و(مررت بالهندين) إلى آخره. وتقول: (هاتان الأُسطوانتان، والزعفرانتان) و(رأيت الأُسطوانتين، والزعفرانتين) و(مررت بالأُسطوانتين والزعفرانتينِ). وتقول: هذان الزعفرانان، والأقحوانان، والسكرانان). و(رأيت الزعفرانين والأقحوانين والسكرانين) و(مررت بالزعفرانين، والأقحوانَيْنِ، والسكرانَيْنِ).

وتقول في تثنية المعتلّ: (جاءني القاضيانِ، والمُعْطِيانِ، والمُكارِيانِ والراميانِ) ورأيتُ القاضِيَيْنِ (إلخ) ومررت بالقاضيين (إلخ).

فأما المهموز فلا تخلو الهمزة أن تكون للتأنيث أو لغير التأنيث: فإن كانت الهمزة للتأنيث قلبتها واواً، فقلت: (هاتان الخُنفساوانِ، والصحراوانِ، والحمراوانِ، والعاشوراوانِ) و(رأيت الخُنفساوَيْنِ والصحراويْنِ والعاشوراوَيْنِ، والحمراوَيْنِ).

وقال قوم: إنّما قلبوا الهمزة واواً ولم يقرّوها لأن الهمزة بين ألِفَيْنِ تُؤدي إلى اجتماع ثلاثة أمثال، لأن الهمزة عندهم ألِفٌ.

وقال قوم: لم يجز أن يقرّوا الهمزة لأنّ الهمزة بدل من ألِف التأنيث، وأَلفُ التأنيث كما لا يجوز أن تقع حَشواً فكذلك لا يقع ما أبدل منها حشواً، فأمّا قولهم (مُسْلِمَتانِ) فإنّ تاء التأنيث بمنزلة المنفصل من الاسم فكأنّ ما بعدها قد انفصل عنها، وسنبين هذا في موضع آخرَ، إن شاء اللهُ تعالى[1].

فإن كانت الهمزة لغير التأنيث فلا يخلو أنْ يكون الاسم ممدوداً أو غير ممدود: فإن كان ممدوداً أقرت همزته في التثنية، فقلت: (هذان رِداءان، وقِباءانِ[*] وكِساءانِ) و(رأيت رِداءَيْنِ، وكساءَيْنِ، وقِباءَيْنِ) و(مررتُ بِرداءَيْنِ إلخ).

---

(١) ينظر كلامه في: الصفحة ١٢٢.

(*) أ: ص٣٦.

وشذّ من هذا الباب حرفٌ واحدٌ فقالوا: (عَقَلْتُه بِثِنايَيْنِ)[١]، فصحّتْ الياء في التثنية، وإنّما صحّت لأنهم بنوها على علامة التثنية فصارت الياء حشواً في الكلمة فصحّت، ولو أفرد له واحد لكانت الياء تنقلب همزة لكونها حرفاً بعد ألف زائدة فيقال: (ثِناءٌ)، ولو قيل هذا لصحّت في التثنية فكان يقال: (عَقَلْتُهُ بثناءَيْنِ).

وقد شبّه قوم همزة الممدود المنصرف بهمزة التأنيث، فقالوا: (هذان رِداوانِ) و(رأيت رِداوَيْنِ) و(مررت بِرِداوَيْنِ) فقلبوا الهمزة واواً، هذه لغة قليلة[٢].

فإن كان المهموز غيرَ ممدودٍ أقررت همزته على كلّ حال، فقلت: (هَذانِ قارئانِ، ومُسْتَبطِئانِ، ورَشآنِ، وسَبَآنِ) و(رأيت القارِئَيْنِ، والمستبطِئَيْنِ، والرَشَأيْنِ، والسَبَأيْنِ) و(مررت بالقارِئَيْنِ، والـمُستبطئين، والرشأيْنِ، والسبأيْنِ).

فأما (زكريّاء)[٣] فالهمزة فيه بدل من ألف التأنيث، فإن تثنّيتَهُ قلبتها واواً فقلت: (هَذانِ الزكَرِيّاوانِ) و(رأيتُ الزكَرياوَيْنِ) و(مررت بالزكرياوَيْنِ).

فأمّا من قال (زكْرِي) بسكون الكاف فهو من باب (قاضي)، تقول: (هذان الزكريانِ) و(رأيت الزكْرِيَيْنِ) ومررتُ بالزكْرِيَيْنِ).

---

(١) الثنايان: حبلٌ واحدٌ جاء بلفظ المثنّى تشدّ بأحد طرَفيه يَدُ البعير، وبالآخرُ الأخرى، ينظر: (اللسان/ثنى)، والكتاب ٣/٣٩٢، و٤/٣٨٧ المقتضب ٢/١٦٤، و٣/٤٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣٩١، المقتضب ٣/٣٩، شرح الألفية ـ الأشموني ٤/١١٣.

(٣) في (زكريا) خمسُ لغات، زكَريّاء ـ بالمدّ ـ، وزكريا ـ بالقصر ـ، وزكَرِيّ على وزن عَرَبيّ، وزُكَرِيّ على مثال قُرَشِيّ، وزكَرِي بتخفيف الياء وفي جميعها الكاف مفتوحة، ينظر: المخصص ١٦/١٧ و(اللسان/زكر)، وقد ذكر الثمانيني ههنا لغة سادسة فيه بتسكين الكاف، وذكر لغة سابعة هي (زكرى) على وزن كرسيّ.

فأما من قال (زُكْرِيّ) بياءٍ مثقّلة فهو مثال (كُرسِيّ) فإذا ثنّاه قال في الرفع : (هذان الزُكْرِيّانِ) وفي النصب : (رأيت الزُكْرِيّيْنِ)، وفي الجرّ : (مررت بالزُكْرِيَّيْنِ) .

فأما (خُصْية، وأَلْيَة) ففي العرب من يقول : (خُصْيٌ، وأَلْيٌ)[١]، فهذا يقول في التثنية : (هذانِ الخُصيانِ، والأَلْيان) و(رأيت الخُصْيَيْنِ، والأَلْيَيْنِ) و(مررتُ بالخُصْيَيْنِ والأَلْيَيْنِ)، قال الشاعر[٢] : [رجـــز]

[٣٧] كأنّ خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ ظَرْفُ جِرابٍ فيه ثِنتا حَنْظَلِ

وأما من قال : (خُصْيَة، وأَلْية)، كما قال الشاعر[٣] : [رجـــز]

[٣٨] لَسْتُ أُبالي أن أكونَ مُحْمِقَهْ إذا رأيتُ خُصيةً معلّقَـــــهْ

فله مـذهبـان[٤] : أجودُهما أن تُقرّ التاء في التثنية كما كانت في الواحد، فتقول : (هاتانِ الخُصيتانِ، والأليَتانِ) و(مررت بالخُصيتينِ، والأليتينِ) .

والمذهب الثاني أنْ تسقط التاء في التثنيـة، فتقـول : (هذان الخُصيـانِ، والأليانِ) و(رأيت الخُصْيَيْنِ والأليينِ) و(مررت بالخُصيينِ والأَلْيَيْنِ) وهذه لغة مركبة من لغتين، لأنه أخذ الواحد من لغة من يقولها بالتاء، وثنى على لغة من يقول الواحد بغير تاء[٥] .

---

(١) ينظر : اللسان، مادة : (ألا)، و(خصا) .

(٢) هو خطام المجاشعي، الكتاب ٣ / ٥٦٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ١٤٤، ٦ / ١٨، الخزانة ٧ / ٤٠٠، ٥٢٦ .

(٣) هي امرأة من العرب، شرح المفصّل - ابن يعيش ٤ / ١٤٣، الخزانة ٧ / ٥٢٩ .

(٤) ينظر : (اللسان / خصا) : (والخصية تؤنث إذا أفردت فإذا ثَنّوا ذكروا، ومن العرب من يقول : الخُصيتان) .

(٥) هذه الحجة لا تقوم دليلاً على دعوى هذا المذهب، فقوله (هذان الخُصيان) دليل على إرادته تثنية (هذا الخُصْىُ) بدون تاء، حيث لم يقل (هاتان الخُصيان)، وكذا قال المبرّد، في المقتضب ٣ / ٤١ : يقال خُصيَة، وخُصْي، فمن قال خُصية قال خُصيتان، ومن قال خُصْى قال خُصيان، ومثله آلية وألى فمن قال ألية قال أليتان، ومن قال أَلَى قال أَلْيانِ، وينظر : الكتاب ٤ / ٣٨٧، والخزانة ٧ / ٥٢٨ .

وقد فرّق قوم بين اللفظين بأن قالوا: (الخُصْية) هي البيضة. و(الخُصْي) هو وِعاؤها[١]، ويسميه أهل اللغة (الصَفَن).

فإن كان الاسم ثلاثياً فلا تخلو ألفُه أن تكون منقلبة من ياءٍ أو واو، فإن علمت انقلابها عن الواو فردّها إلى الواو، ثم ردّ بعد الواو علامة التثنية، تقول في الرفع: (هذان عَصَوان، وقَفَوانِ، ورَجَوانِ) وتقول في النصب: (رأيت عَصَوَيْنِ، وقَفَوَيْنِ، ورَجَوَيْنِ)، و(مررت بعَصَوَيْنِ، ورَجَوَيْنِ، وقَفَوَيْنِ)، قال الشاعر[٢]: [وافــر]

[٣٩] **فلا يُرمَى بِيَ الرَّجَوانِ إنّيْ   أقلُّ القَـومِ مَنْ يُغْني مكـانِي**

فإن علمت أَنّ ألِفَه منقلبة عن الياء فارددها إلى الياء، وزدْ بعد الياءَ علم التثنية، تقول: (هذان فَتَيان)، و(رأيتُ فَتَيَيْنِ)، و(مررت بفَتَيَيْنِ)، وفي التنزيل: ﴿**وَدَخَلَ مَعَهُ السِجْنَ فَتَيان**﴾[٣].

فإن كان في الاسم لغتان، الواو والياءُ عوّلْتَ على الأكثر، فقد قالوا: (رَحَيْتُ بالرّحَى) و(رَحوْتُ بالرّحا)[٤] -إذا طحنت بها- والياء أكثر من الواو، فينبغي أن تقول: (هاتانِ رَحَيانِ) و(رأيت رَحَيَيْنِ) و(مررتُ بِرَحَيَيْنِ).

فإن أشكل عليك الأمرُ فلم تدرِ أعن الياء انقلبت الألفُ أَمْ عن الواو فاعتبرها بالإمالة، فإنْ حَسُنَتْ فيها الإمالة فثنّها بالياء، فلو سمّيت بـ(مَتَى) وأردت التثنية لقلت (هذانِ مَتَيانِ) و(رأيتُ مَتَيَيْنِ) و(مررتُ بِمَتَيَيْنِ) لأن الإمالة تحسن في (مَتَى).

---

(١) هذا التفريق بين اللفظين لا علاقة له بصنعة النحو.

(٢) هو عبد الرحمن بن الحكم، الاقتضاب ٣/١٩١، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ٤/١٤٧، (اللسان/رجا).

(٣) الآية ٣٦/سورة يوسف.

(٤) الرَّحَى: معروفة وهي الحجر العظيم، وتكتب بالياءِ، أو بالألف تبعاً للغتها، ينظر: (اللسان/رحى).

ولو سمّيت بـ (سفا)[١]، وأردت تثنيته لقلت في الرفع (هذانِ سَفَوانِ)، وفي النصب والجر: (رأيتُ سَفَوَيْنِ، ومررت بسَفَوَيْنِ) لأن الإمالة لا تحسنُ في (سَفَا).

فإن زاد المقصور على ثلاثة أحرُف فألفه قد تكون منقلبة عن ياء نحو: (مَرْمَى) لأنه من (رَمَيْتُ)، وقد تكون عن واو نحو: (مَغْزَى) لأنه من (غَزَوْتُ)، وقد تكون للتأنيث نحو: (حُبْلَى، وجُمادى) وقد تكون زائدة للإلحاق، نحو: أَرْطَى[٢]، ومِعْزَى، وقد تكون زائدة لتكثير الكلمة وهو قليل، نحو: (قَبَعْثَرَى)[٣] و(ضَبَغْطَرَى)[٤] وكلّ هذا إذا ثنّيته قلبت ألفه ياءً ولم تنظر إلى أصله: تقول في الرفع: (هذانِ المرميانِ، والمِعْزَيانِ، والأرطيان، والجُماديانِ، والقَبَعْثَريانِ، والضَبَغْطَريان)، وتقول في النصب: (رأيت المَرْميين، والمعْزيين، والأرطيين، والجُماديين، والقَبَعْثريين، والضَبَغْطَريين) و(مررت بالمَرْمَيَيْن) إلخ مثله. وكذلك تقول في تثنية: (يَحْيَى، ومُوسَى، وعيسَى، وزكَريّا -فيمن قَصَرَهُ-) (هذانِ الزكَريّانِ)[*] واليَحْيَانِ، والمُوسيَانِ، والعِيْسيَانِ، والأعليانِ، والأدنَيان) وتقول في النصب والجر: (رأيت الزكَرِيَيْنِ، واليَحْيَيْنِ، والمُوْسَيَيْنِ، والعِيْسَيَيْنِ، والأعلَيَيْنِ، والأدْنَيَيْنِ).

---

(١) السَّفا: اسم لكلّ ما سَفَتِ الريحُ من غُبارٍ وتراب.

(٢) شجر ينبت بالرمل شبيهٌ بالغضا، وبه يدبغ الأديم، واحدته أرْطاة، فإن جعلت ألِفَه للإلحاق امتنع تنوينه في المعرفة (اللسان / أرط).

(٣) القَبَعْثَرَى: الجمَلُ العظيم، وقال بعض النحويين: ألف قَبَعْثَرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق، وينظر: الكتاب ٣ / ٢٢٢، و(اللسان / قبعثر).

(٤) الضَبَغْطَرَى الشديد والأحمق، وقال سيبويه في الكتاب ٤ / ٣٠٢: وتلحق الألف سادسة لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال: فَعَلَّلَى، وهو قليل، قالوا قَبَعْثَرى، وهو صفة، وضَبَغْطَرَى وهو صفة.

(*) أ: ص٣٧.

واعلم أنك إذا أردت أن تُثني الاسم وكان معرفة فإنك تدخل في تثنيته ألفاً ولاماً، لأن تعريفه يبطل في التثنية، لأنه إنما كان معرفة لانفراده بالاسم، فلمّا شاركه مشارك فيه بطل تعريفه بالعلمية ووجب تعريفه بالألف واللام والإضافة، تقول: (الزيدانِ) في الرفع، و(الزَيْدَيْنِ) في النصب والجرّ، فإن ثنيت (أحمد، وأحمر) وكل ما يكون على وزن الفعل نحو: (يَزيد، وتَغْلِب) قلت في تثنية المرفوع: (الأحمدانِ، والأحمرانِ، واليزيدانِ، والتَغْلِبان).

فإن قيل: فهذه الأسماء ليس فيها تنوين فمن أين دخلتها النون في التثنية وفي الجمع جمع السلامة إذا جمعت بالجمع السالم ولم يكن في واحدها تنوين، وعندكم أنّ النون إنّما تكون عوضاً من الإعراب والتنوين؟[1].

قيل له: عن هذا السؤال جوابان، أحدهما: أن نقول: النون عوض عن حركة الإعراب والتنوين، فإذا قلنا: (زيد) فقد ثبت فيه إعراب وتنوين، فلأجل هذا عوضنا منهما النون فقلنا: (الزيدان). وأما (أَحْمَر) وما كان فيه شبه الفعل فإنّما أشبه الفعل لما كان واحداً، فلما ثني بطل عنه شبه الفعل فعاد إليه استحقاق التنوين فصارت النون في (أَحْمَرانِ، وأَحْمَدانِ) عوضاً من حركة الإعراب والتنوين، فالإعراب قد كان فيه ظاهراً.

وأما (**عصا**) فالتنوين فيه ظاهر والإعراب فيه مقدّر، فإذا ثنيت قلت: (العصوان) عوّضت النون من الإعراب والتنوين، وأنت تعوّض من الإعراب المقدّر كما تعوض من الإعراب الظاهر.

---

(١) ينظر ما قيل في جواب هذا السؤال في: الكتاب ١/ ١٧، المقتضب ٢/ ١٥٣، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ٤/ ١٤٠.

فأما (حُبْلَى) ففيها إعراب مقدّر، وليس فيها تنوين، فإذا ثنيتها قلبت الألف ياء فاستحقت التنوين بزوال ألف التأنيث فقلت : (الحُبْلَيانِ) وعوّضت النون من الإعراب والتنوين، وأنت تعوّض من التنوين المقدّر كما تعوّض من التنوين الظاهر، فـ (زيد) قد ظهر فيه الإعراب والتنوين، و(أحمد) قد ظهر فيه الإعراب وقدّر فيه التنوين، لأن التنوين إنّما حذف من اللفظ تخفيفاً لشبه الفعل، و(عصا) ظهر فيه التنوين وقدّر فيه الإعراب، و(حُبْلَى) مقدّر فيه الإعراب والتنوين.

وفي الناس من قال : (النون) تكون عوضاً من الإعراب والتنوين إذا كان في الواحد إعراب وتنوين، كقولك (الزيدان)[1]، وتكون عوضاً من التنوين نحو قولك : (عَصَوانِ)[2]، وتكون عوضاً من الإعراب إذا قلت (أَحْمَرانِ) .

فأما (حُبْلَى) فليس فيه إعراب ظاهر ولا تنوين ظاهر فلابد أنْ نقول أنّ النون إما أن تكون عوضاً من تنوين مقدّر أو من إعراب مقدّر، وإذا كان ذلك كذلك، تركت الأصل فتقول إنّ النون عوض من الإعراب والتنوين على التقديرات التي وصفناها .

فإن قيل : فكيف تجمع النون مع الألف واللام إذا قلتم (الزيدانِ) والألف واللام لا يجتمع معهما التنوين[3]؟.

فعن هذا السؤال جوابان : أحدهما أنّ (النون) دخلت عوضاً من الإعراب والتنوين ثم حرّكت فقويت بحركتها ثم طرأت الألف واللام فلم تقو على إسقاط النون لقوتها بالحركة، وإنّما قويت الألف واللام على إسقاط التنوين لضعفه وموته بالسكون.

---

(١) قال ابن برهان في شرح اللمع ١ / ٢٤ : (ودخلت النون المثنى والمجموع في الأصل بدلاً من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، ثم صارا من خصائص التثنية) .

(٢) اقتصر المصنّف بالتمثيل على ما أصله واو، وأما المثال للبائي فنحو مولَى وتثنيته (مَوْلَيانِ) .

(٣) سيرد مثل هذا السؤآل وجوابه في باب جمع المذكر السالم في الصفحة ١٣٠ .

وفي الناس من قال: ثبتت (النون) لبعدها من موضع الألف واللام، وهذا ضعيف كان ينبغي أن يثبت التنوين لبعده من موضع الألف واللام.

وإذا أضفت المثنى أسقطت نونه، تقول: (هَذانِ غُلاما زَيْدٍ) وتقول في النصب والجرّ: (رأيت غلامَيْ زيدٍ، ومررتُ بغلامَيْه)، وتقول: • هذانِ مُصْطَفَيا زَيْدٍ، ورأيت مُصْطَفَيْ زَيْدٍ، ومررت بمُصْطَفَيْ زَيْدٍ).

فإن لقيت ألف التثنية ساكناً بعدها سقطت الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين، لأن قبلها فتحة تدلّ عليها، وثبتت في الخطّ لأن الخطّ مبني على الوقف على كل كلمةٍ، وقطعها مما بعدها (مثل هذان غلاما الرجل).

وتقول: (رأيتُ غلامَيِ الرَّجُل، ومررتُ بغلامَيِ الرَّجُلِ، ورأيتُ مُصْطَفَيِ البَلَدِ، ومررتُ بِيَحْيَيِ القومِ) فتكسر الياء لالتقاء الساكنين، ولم يجز أن تسقطها لأنه ليس قبلها كسرة تدلّ عليها.

فإن قيل: فلم سقطت نون التثنية في الإضافة وثبتت مع الألف واللام؟.

قيل له: لأنّ المضاف إليه يعاقِبُ النون على موضعها فيمنعها من الثبوت، والألف واللام لم تعاقب النون على موضعها، فلأجل هذا لم تمنع من ثبوتها، وأيضاً فإن ثبات النون مع المضاف يمنع من اتصال المضاف بالمضاف إليه، ويمنع من تعريفه، وهذا يؤدي إلى أنْ لا يتعرف المضاف أبداً، فلما كان يؤدي ثبات النون في الإضافة إلى الفساد اطرّح.

وقال بعض الناس: (النون) عوض من الإعراب والتنوين، فثبتت مع الإعراب في الألف واللام، وسقطت مع المضاف إليه فكأنها سقطت بحيث يسقط أحد(*) يديها وهو التنوين، وثبتت حيث يثبت أحد يديها وهو الإعراب مع الألف واللام فيتعدل الكلام ويتناصف.

(*) أ: ص٣٨.

واعلم أنه يجوز أن تثني المعرفة [التي] يجوز تنكيرها. ويجوز أن تثنى النكرة التي يجوز تعريفها، ويجوز أن تجمع النكرة التي يجوز تعريفها [ويجوز أن تجمع المعرفة التي يجوز تنكيرها] وقد بيّنت هذا فيما تقدم، والأمثلة التي تقدمت تدلّ على ما قالت.

فأما النكرات التي لا يصحّ تعريفها فلا يجوز تثنيتها ولا جمعها، نحو: (أين، وكيف، وإذ، وإذا، وثُمّ، وحَيْثُ، وأنّى، وأيَّانَ، ومتَى، وكَمْ) وما كان في معنى هذه الأسماء التي وصفتها من الأصوات، نحو: (غاقِ غاق) في صوت الغراب، و(صهْ) في معنى اسكت، وأمثلة هذا كثيرة، وفيما وصفته ما يغني عن اقتصاصه.

فإنْ قيل: فـ(هَيْهات) اسم لـ(بَعُدَ) وهو مجموع.

قيل له: ما سُمّي بواحدٍ وجُمِعَ، وإنهما سُمّيَ بِجَمْعٍ، ونحن لا نمنع من ذلك.

وأما المعارف التي لا يجوز تنكيرها كالمضمرات والمبهمات وما جرى مجراها فلا يجوز تثنيتها ولا جمعها.

فإن قيل: فقد قالوا في المبهمات: (هَذانِ) فَثَنّوا، وَجَمَعُوا فقالوا: (هؤلاءِ).

قيل له: ما ثَنَّوْا واحداً وإنما صاغوها، للمثنى اسماً، وللجمع اسماً، كما صاغوا للواحد، يدلّك على صحة هذا أن التثنية والجمع من هذا لا يدخله الألف واللام ولا يضاف، ولو كان ثنّى أو جمع لكان يضاف أو يدخله الألفُ واللام، والذي يبين صحة هذا أن الإشارة التي بها يتعرف الواحد بها تتعرف التثنية والجمع. وكذلك المضمرات في قولك: (نَحْنُ وهُما وهُمْ وهُنّ) ولم يثن الواحد ويجمع فيتنكر، وإنما هي علامات علقت على المثنى والمجموع والذي به يعرف واحدها، به يعرف تثنيتها وجمعها.

فإن أردت تثنية المضاف، فإن المضاف لا يخلو أن يكون كنية أو غير كنية، فإن كان المضاف كنية فلا يخلو أن يكون قد كنّي بولدٍ لَهُ أوْ لم يكنَّ بِهِ، فإن كان لَمْ يُكَنَّ بولدٍ له فالمضاف والمضاف إليه جميعاً عبارة عن مسمّى واحد، وجاز لك تثنية الأول وجمعه، وتوحيد الثاني على كل حال، لأن الاسم الثاني لا معنى تحته يقصد، تقول: (جاءني أَبوَا القاسم، ورأيت أَبَوَيْ القاسم، ومررتُ بأبَوَيْ القاسم)، وتقول في الجمع: (جاءني آباء القاسم، ورأيت آباء القاسم، ومررت بآباء القاسم).

فإن كنيته باسم ولده، وكلّ واحد من الاسمين يدلّ على مسمّى تحته فهذا لك أن تثنى الاسمين وتجمعهما فتقول: (هذان أَبوا الزيدين، ورأيتُ أَبَوَيْ الزيدَيْنِ، ومررت بأَبَوَي الزيدَيْنِ)، لأن كلّ واحد منهما له ابنٌ يسمّى زيداً، وتقول في جمعه: (هؤلاء آباءُ الزيدِيْنَ، ومررت بآباءِ الزيدِيْنَ).

فإن كان المضاف غير كنية فأنت توحّد الأول وتثنيه وتجمعه بحسب الصدد الذي يقتضيه، تقول إذا جعلت الأول واحداً: (هذا غلامُ زيدٍ) <لأنه يجوز أن يخدم الواحد واحداً، وتقول هذا غلامُ الزَّيْدَيْنِ>، لأنه يجوز أن يخدم الواحدُ الاثنين. وتقول: (هَذا غلامُ الزَّيْدِيْنَ) لأنه قد يجوز أن يخدم الواحد الجماعة.

فإن ثنيت الأول قلت: (هذانِ غُلامَا زَيْدٍ) لأنه قد يجوز أَنْ يَخْدُم اثنان واحداً.

وتقول: (هذانِ غلاما الزَيدَيْنِ)، لأنه قد يجوز أنْ يخدم كلّ واحد منهما الواحدَ.

وتقول: (هذان غلاما الزَيْدِيْنَ) لأنه قد يجوز أن يخدم الاثنان جماعة.

فإن جمعت الأول قلت: (هؤلاء غِلْمانُ زيدٍ) لأن الجماعة قد يخدمون الواحد.

وتقول: (هؤلاء غِلمانُ الزَيْدَيْنِ) لأن الجماعة قد يخدمون الاثنين.

وتقول: (هؤلاء غِلمانُ الزَيْدِيْنَ) لأن الجماعة قد يخدمون الجماعة بأن يكون لكل واحد منهم غلامٌ يخدمه.

باب الجمع

اعلم أن الجمع يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وقد بيّنت في باب التثنية لِمَ امتنعت الأفعالُ والحروفُ من التثنية والجمع[1].

واعلم أن التثنية غير الجمع وإن كانت موافقة للجمع في معناه، لأنّ معنى التثنية هو ضمّ شيء إلى شيءٍ، وكذلك معنى الجمع ضمّ شيء إلى شيء، وليس كل شيئين اتفقا في المعنى وجب أن يتفقا في أحكامهما، لأنّ العرب قد فرّقت بين إعراب التثنية والجمع، وبين الكناية عنهما، ويمتنع أن تقع التثنية في موضع الجمع، ويقع الجمع في موضع التثنية ولا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر إلا لمعنى يُحَسّنه ويُوجبه.

والجمع على ضربين جمع تصحيح، وجمع تكسير:

فأما جمعُ التكسير فيشترك فيه المؤنّث والمذكّر. وجمع التكسير هو مالا يسلم فيه نظم الواحد، ولا يكون له علامة في آخره، تقول في تكسير (زَيْد)، أزْيادٌ وزُيُودٌ، وفي تكسير (هِنْدٍ) أَهْنادٌ وهُنودٌ.

واعلم أن جموع التكسير تكثر، ويكون للواحد منها جمعان، وربما كان له أكثر من ذلك، وهذا يختص بالثلاثة منها. وما زاد على الثلاثة فليس له في التكسير إلا جمع واحد.

وأما جمع السلامة فهو ما سلم فيه نظم واحده، وأتت علامته في آخره، ولا يكون للاسم [جمع] إلا جمعاً واحداً سالماً، وإنما سمّوه (جمعاً سالماً) لسلامة نظم صدره، وسمّوه (جمع التصحيح، وجمعاً مصححاً) لصحة نظم صدره، وسمّوه (جمعاً على هِجاءَيْنِ)[2](*) لأنه مرة بالواو والنون، ومرة بالياء والنون،

---

(١) ذكر ذلك في الصفحة ١١٦.

(٢) ينظر: شرح اللمفصّل - ابن يعيش ٥ / ٢.

(*) أ: ص٣٩.

وسمّوه (جمعاً على حدّ التثنية) لسلامة صدره وإتيان علامة في آخره كما سلم في التثنية الصدرُ وأتت العلامةُ في آخره.

وجمع السلامة على ضربين، جمع تذكير، وجمع تأنيث:

وينبغي أن يقدّم الكلامُ في جمع السلامة على الكلام في جمع التكسير لأنّ جمع التكسير عامّ وجمع السلامة خاصّ، وينبغي أن يقدّم الكلامُ في الخاصّ على العامّ، وكما قَدّمنا الكلام في الواحد على التثنية لأنه أصل لها قدّمنا الكلام في التثنية على الجمع لأنه أصل له، وقدّمنا الكلامَ في جمع السلامة على جمع التكسير لأنّه أصل له، فينبغي أن يقدّم الكلام في جمع سلامة التذكير على جمع سلامة التأنيث، لأنّ المذكّر أصلٌ للمؤنّث.

باب جمع سلامة التذكير

كل اسم مُذكّر عَلَم عاقل ليس في آخره تاءُ التأنيث، أو صفةِ المذكّر العاقل إذا لم يكن فيها تاء التأنيث وأردت جمعه السالم وكان الاسم مرفرعاً فزد على حرف إعرابه في الرفع واواً ونوناً، وتكون الواو ساكنة وقبلها ضمّة، وتدخل في أول الاسم ألفاً ولاماً لأنه تنكّر لما أردت جمعه. تقول في الرفع: (هؤلاءِ الزيدُونَ، والعُمَرُونَ، والأحْمَدُونَ، والمحمدونَ، والإبراهيمونَ، واليَعْقوبونَ، والإسحاقون، والإسماعيلون، والفِرْعونونَ)، فالواو في جميع هذا هي حرف الإعراب، وهي تدلّ على الرفع والجمع والتذكير، وتختصّ بالرفع كما اختصت الألف في التثنية بالرفع. فإن نصبت أو جررت جعلت مكان الواو ياءً ساكنة وكسرت ما قبلها لتفرّق بينها وبين ياء التثنية، تقول في النصب: (رأيت الزيديْنَ، والعُمَرِيْنَ، والبشْرِيْنَ، والجعفرينَ، والمُحَمّدِيْنَ، والأَحمدِيْنَ، والإبراهيمِيْنَ، والإسماعيليْنَ، واليَعْقُوبِيْنَ، والفِرْعَوْنِيْنَ)، وفي الجرّ: مررتُ بالزيدِيْنَ والجَعْفَرِيْنَ والإبراهيميْنَ فالياءُ في جميع هذا هي حرف الإعراب وتدلّ على التذكير والجمع والنصب والجرّ، ويفرّق بين النصب والجرّ بالعوامل، فأما

(النّون) التي بعد الياء والواو فإنّما دخلت عوضاً من الإعراب والتنوين، لأنّ هذا الجمع لم يعرض له شبه الحروف فيبنَى ويسقط عنه الإعراب، ولم يغلب عليه شبه الفعل فيسقط عنه التنوين، وإذا كان قد عَرِي من شبه الفعل والحروف فهو مستحقّ للإعراب والتنوين، وإنما لم يجز أن تضمّ الواو في الرفع لأن الضمّة من جنس الواو فكأنه قد جمع بين واوين، وكأنه قد جمع بين أربع ضمّات، لأن الواو بإزاء ضمتين من حيث كان الحرف أقوى من الحركات، وضمّة قبل الواو، وضمّة على الواو للرفع. والجمع بين أربع ضمّات مستثقل مكروه، ولم يجز أن يكسروا الياء في الجرّ، لأن الكسرة من جنس الياء فكأنه يكون قد جمع بين ياءين، ولأن الياء بإزاء كسرتين، وقبلها كسرة وعليها كسرة فيكون قد والى بين أربع كسرات، ولم يجز أن تفتح الياء في النصب لئلا تتوالى ثلاث كسرات وفتحة وتوالي ثلاث كسرات ثقيل.

ولم يجز أن تلحق التنوين بعد هذه الياء والواو لئلا يسقط لالتقاء الساكنين، فلما سقط عنهما الإعراب والتنوين عوضوا منهما نوناً ساكنة، فاجتمع ساكنان وهما الواو والنون، والياء والنون، ولم يجز الجمع بين ساكنين لأن الثاني ليس بمشدّد وإن كان الأول حرف لين[1]، ولم يجز إسقاطهما لأنّ كل واحد منهما دخل لمعنىً، ولم يجز إسقاط الأول لئلا تبطل علامة الجمع، ولم يجز إسقاط الثاني لأنه ليس في الكلام ما يدلّ عليه، إذا سقط.

فإن قيل: فلم تسقط في الإضافة؟.

قيل له: لأن المضاف إليه يقوم مقامه، ولم يجز تحريك الأول لما قدّمنا ذكره من أنّ الحركة في الياء والواو تستثقل فوجب حركة النون، فليس يخلو أن يحرّك بالفتح أو بالضمّ أو بالكسر، فلو حركت بالضمّ لتوالى في الرفع أربع ضمّات، ضمّة قبل الواو، والواو بإزاء ضمتين وضمة النون، وكنا في النصب والجرّ نخرج من ثلاث

---

(١) الصواب أن تقول: الياء في حالة الجمع حرف مدّ لوقوع حرف العلّة بعد حركة من جنسه، نحو: مررت بهؤلاءِ الزيدِيْنَ، وفي حالة التثنية حرف لين لوقوعه بعد حركة من غير جنسه نحو: رأيت هذينِ الزيدَيْنِ، وبهذا نفرق بين مصطلحي (المد، واللين).

كسرات لازمة إلى ضمّة لازمة، وهذا مكروه ومستثقل، ولم يجز أن يحركوا النون بالكسر لأنه في الجرّ تتوالى أربع كسرات، وهذا مستثقل، وفي الرفع يخرجون من ثلاث ضمّات إلى كسرة وهذا مستثقل، فلما بطل الضمّ والكسر حركوها بالفتح.

وقال قوم إنما حركت بالفتح لأنها وقعت بعد حرفين ثقيلين.

وقال قوم: إنما حركت بالفتح للفرق والتعديل[١]، فأما الفرق فليفرق بينهما وبين نون التثنية، وأما التعديل فلما كانت الياء والواو حرفين ثقيلين قرنتا بأخف الحركات[٢] وهي الفتحة، لأن الخفيف مع الثقيل يعدّله.

وإنما خصت أسماء العقلاء بهذا الجمع السالم لأنّهم لما فضلوا بالعقل والتميز فضلت أسماؤهم، بأن جعل لها جمع يحفظ صيغها فلا تبتذل بالتكسير.

وتقول في الصفات: (جاءني المسلمون، والصالحون، والراكعون، والساجدون، والآكلون، والجالسون) و(رأيت المسلمسن، والصالحين، إلخ)، و(مررت بالمسلمين، إلخ).

وإنما قلت (كُلُّ اسمٍ)[٣][*] تحرزاً من الفعل والحرف لأنهما لا يجمعان، وقلت: (مُذَكَّرٍ): تحرزاً من المؤنّث، وقلت (عَلَمٍ) تحرزاً من شيئين، أحدهما: تحرزاً من النكرات، والثاني: تحرزاً من المعارف التي ليس بأعلام، و[قلت] (عاقِلٍ): تحرزاً مما لا يعقل، وقلت: (إذا لم يكن في آخره التاء): تحرزاً من كلّ

---

(١) ينظر: الصفحة ١١٨.

(٢) قوله: (كانت الياء والواو حرفين ثقيلين) فيه تداخل مع كلامه على صيغة المثنى ولا يخفى أن هذا الحكم إن صلح مع الواو في حالة الرفع فلا يقوم دليلاً في النصب أو الجرّ حيث يتخلف الحكم مع المثنى في نحو: (مررت بهذين الرجلين) فاقترنت الكسرة ههنا مع الياء، ينظر: تعليقنا في الصفحة ١١٨.

(٣) ينظر: تعريف الجمع في أول الباب من الصفحة ١٣١.

(*) أ: ص٤٠.

اسم في آخره تاء التأنيث، سواء كانت لمذكرٍ أو مؤنث، وقلت (صِفَةِ المذكّر) تحرزاً من صفة المؤنّث، وقلت : (العاقلِ) احترازاً من صفة مالا يعقل .

واعلم أن المؤنث إذا وافق المذكّر في اسمه جاز أن يدخل معه في جمعه، لأنا قد وجدنا العرب قد سمّت امرأة بجعفر، وأخرى بزيد، فإن قال القائل : (قام الزيدون) إن كان اسم امرأة (زيداً) جاز أن تدخل في جمعهم كما دخلت في اسمهم، وإذا قال (مررت بالجعفرين) واسم امرأة (جعفر) جاز أن تدخل في جمعهم كما دخلت في اسمهم، ولا يجوز أن تجمع امرأة اسمها (زيد) منفردة بالواو والنون، وكذلك إن كان اسمها (جعفراً) بل تجمع بالألف والتاء، وإنما جاز أن تكون تبعاً للمذكّر في الواو والنون .

وإنما قال النحويون في كتبهم (لا يجوز الجمع بالواو والنون للمؤنث إذا كان منفرداً)، ولم يقولوا : إذا كان تابعاً للمذكّر) .

واعلم أن الصفة للمذكر على (**أفعل**) من الألوان والخِلَق المنشوءة مما مؤنثه على (فعلاء) . فأما الألوان فنحو : (أحمر، وأسود، وأخضر، وأبيض، وأزرق، وأدكن) وأما الخلق فنحو : (أعمى، وأعور، وأحول، وأعرج) كل هذا لا يجوز أن يجمع بالواو والنون، والياء والنون، ما دام صفة، فإن نقلت شيئاً منه وسميت به مذكّراً عاقلاً جاز أن تجمعه بالواو والنون، والياء والنون .

فإن قيل[1] : شرطتم في الجمع بالواو والنون أن يكون من ذوى العقل فما تصنعون في المجنون والـمُغْمَى عليه؟ .

قيل له : عن هذا السؤال جوابان أحدهما : أن يكون الحكم على الأغلب، والأغلب هو السلامة والصحة، ولا يعتدّ بالفذّ النادر، والثاني : أن هذا المجنون

---

(١) هذا السوآل وجوابه حشرا ههنا في غير موضعهما، والأحسن في اتساق الكلام أن يقعا بعد قوله المتقدم ذكره في الصفحة ١٣٢ : (وقلت العاقل احترازاً من صفة مالا يعقل) .

والمغمى عليه لابد أن يفيق ويئوب إليه عقله فقد دخل في جملة العقلاء[1].

وكلّ صفة تكون على (فعلان) مما مؤنثه (فعلى) نحو : سكران وغرثان، وجوعان وشبعان، وغضبان وحرّان، وغيران وحيران، فهذا وما أشبهه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون، والياء والنون، ما دام صفة فإن نقل شيء منه وسمّي به مذكر عاقل جاز أن يجمع بالواو والنون، والياء والنون، فتقول : (جاءني السكرانون، ورأيت السكرانين، ومررت بالسكرانين).

وكلّ اسم في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة نحو : (المعطي، والمكارى، والمقتضي، والقاضي)، تقول في الرفع : (جاءني القاضُون، والرامون، والمُعطُون، والمكارُون، والعَمُون) وفي **النصب** : (رأيت القاضينَ له)، وفي **الجر** : (مررتُ بالقاضينَ له)، وقال تعالى : ﴿ **بَلْ هُمْ منها عَمُونَ** ﴾[2]، وقال تعالى : ﴿ **إنّي لعَملِكُم من القالِيْنَ** ﴾[3]، وقال تعالى : ﴿ **فأولئكَ هُمُ العادُوْن** ﴾[4]، وقال تعالى : ﴿ **والعافينَ عَنِ النّاسِ** ﴾[5].

وأصل هذا في الرفع : (القاضِيونَ) فاستثقلوا الضمّة على الياء وقبلها كسرة، فمنهم من يقول : أسقطنا الكسرة من الضاد، فلما سكنت الضاد نقلنا إليها ضمّة الياء، فانضمت الضاد وسكنت الياء وبعدها واو الجمع ساكنة فاجتمع ساكنان[6] : الياء والواو، ولا يجوز الجمع بينهما ولا إسقاطهما، ولا يجوز تحريك أحدهما ولابد من إسقاط أحدهما، والواو لا يجوز إسقاطها لأنّها علامة الجمع، لو سقطت لبقي الجمع بلا علامة فسقطت الياء، فقلت (القاضُون)، فالضمة في الضاد هي المنقولة إليها من الياء على هذا التقدير.

---

(١) ن : (أن يفيقا ويئوب إليهما عقلهما فقد دخلا في جملة العقلاء).

(٢) الآية ٦٦ / سورة النمل.

(٣) الآية ١٦٨ / سورة الشعراء.

(٤) الآية ٧ / سورة المؤمنون.

(٥) الآية ١٣٤ / سورة آل عمران.

(٦) ينظر مثل هذا التعليل في الصفحة ٨٧.

وفي النصب والجرّ: (القاضِيْنَ) فاستثقلوا الكسرة في الياء التي قبلها كسرة، فأسقطوا الكسرة من الضاد، ونقلوا إليها كسرة الياء فانكسرت الضاد وسكنت الياء وبعدها ياء الجمع ساكنة، ولم يجز الجمع بينهما، ولا إسقاطهما ولا تحريك أحدهما ولا يجوز إسقاط الثانية لأنها علامة الجمع، فأسقطوا الأُولى وبقيت الثانية.

وقال قوم: الأصل في الرفع (قاضِيُونَ) فاستثقلوا الضمّة في الياء التي قبلها كسرة، فأسقطوا الضمّة من الياء فبقيت الياء ساكنة وبعدها واو الجمع وهي ساكنة، فأسقطوا الياء لالتقاء الساكنين، لأنّ واو الجمع لا يجوز إسقاطها، فلما سقطت الياء بقيت الواو ساكنة وقبلها كسرة، ولا يجوز أن تبقى واو ساكنة وقبلها كسرة لأن الكسرة يوجب قلبها ياء، ولو انقلبت الواو ياء لبطلت علامة [الرفع] فقلبوا من الكسرة ضمّة لتصحّ الواو ولا تنقلب.

والأصل في النصب والجرّ: (القاضِيِيْنَ) فاستثقلوا الكسرة في الياء التي قبلها كسرة فأسقطوها فبقيت ساكنة وبعدها ياء الجمع ساكنة، فأسقطوا الياء الأولى لالتقاء الساكنين، وبقيت ياء الجمع لأنه لا يجوز إسقاطها، فقلت: (القاضِينَ).

فأما (**زَكَرِيْ**)[1] فهي لغة في هذا الاسم وهو مثل (قَاضِيْ) تقول في الرفع: (الزَكَرُونَ) وفي النصب والجرّ (الزَكرِيْنَ).

فأما (**زُكْرِيّ**) فهو اسم صحيح ككُرْسيّ، تقول في الرفع: (هؤلاء الزُكْرِيّون)، وفي النصب والجرّ: (رأيت الزُكْرِيّينَ)، و(مررت بالزُكريين).

فإن قيل: قد ادعيتم أنّ (النون) عوض من الإعراب[*] والتنوين[2]، وأنتم تقولون: (الأحمرونَ، والأحمرينَ)، و(أحمر) وبابه ليس فيه تنوين؟.

---

(١) تقدم ذكر ما ورد فيه من لغات في الصفحة ١٢٠.

(*) أ: ص٤١.

(٢) ينظر: الصفحة ١٢٧، ١٣٧.

قيل له : من الناس من يقول : (النون) عوض من الإعراب والتنوين، فيما في واحده إعراب وتنوين، وعوض مما فيه إعراب فقط، وعوض مما فيه تنوين فقط.

ومنهم من يقول : (النون) عوض من الإعراب والتنوين أينَ وجدت.

والإعرابُ يجوز أن يكون موجوداً في اللفظ، ويجوز أن يكون مقدراً.

فمن قال : (النون) عوض من الإعراب فقط قال في (الأحمرينَ) وبابه : (النون) عوض من الإعراب فقط، لأن فيه إعراباً فقط.

ومن قال : (النون) تكون عوضاً من الإعراب والتنوين قال : أحمر وبابه إنما سقط منه التنوين لمشابهته الفعل، فإذا ثنّي وجمع بطلت مشابهته الفعل فعاد التنوين فعوضوا من التنوين والإعراب النون.

فإن قيل : تقولون : الرجلان والرجلين، والرجل لايدخله تنوين، لأن الألف واللام تمنع منه فلِمَ عوّضتم النون وليس فيه تنوين؟.

قيل له : من قال : (النون) عوض من الإعراب وحده ينبغي أن يعوّض منه، لأنّ الإعراب موجود فيه، ومن قال : (النون) عوض من الإعراب والتنوين قال : عوضت منهما وهو نكرة لما قلت (رجلان) ثم أدخلت الألف واللام بعد ثبات النون، وقد مضى ذكر هذا[١].

فإذا أضفت الجمع سقطت نونه، لأن المضاف إليه يقوم مقام النون، كما تقوم مقام التنوين في الواحد، تقول : (هؤلاء مسلمو زيدٍ، ورأيت مسلميه، ومررت بمسلميه) فسقطت النون للإضافة، والأصل : (مسلمون، ومسلمين).

فإن لقيت هذه (الياء والواو) ساكناً بعدها سقطت من اللفظ لالتقاء الساكنين، وثبتت في الخطّ، لأن الخطّ مبنيّ على الوقف[٢]، تقول : (هؤلاء مسلمو الرجل)

---

(١) ينظر : الصفحة ١٢٧.

(٢) تقدم ذكر هذا في الصفحة ١٠٥.

وإنما سقطت الواو لأن قبلها ضمّة تدلّ عليها. وتقول: «رأيت مُسلمي القومِ، ومررت بمسلمي القوم) سقطت الياء لالتقاء الساكنين لأن قبلها كسرة تدلّ عليها.

فإن كان الاسم مهموزاً وأردت جمعه السالم فلا يخلو أن يكون مهموزاً غير ممدود، أو مهموزاً ممدوداً.

فإن كان مهموزاً غير ممدود زدت علامة الجمع على الهمزة تقول: (هؤلاءِ القارِئونَ، ورأيت القارِئِيْنَ، ومررت بالقارِئِيْنَ). وإن أضفته قلت: (هؤلاءِ قارئو زيدٍ، ورأيت قارئيهِ، ومررت بقارِئيهِ) أسقطت النون للإضافة.

وتقول: هؤلاءِ قارؤوا المصر، ورأيت قارئي البلد، ومررت بقارئي البلد) سقطت الواو من اللفظ لأنّ قبلها ضمّة تدلّ عليها، وسقطت الياء من اللفظ لأن قبلها كسرة تدلّ عليها.

فإن كان المهموز ممدوداً فلا يخلو أن تكون همزته للتأنيث أو لغير التأنيث:

فإن كانت لغير التأنيث زدت علامة الجمع بعدها فقلت في الرفع: (هؤلاء العِلباؤونَ، ورأيت العِلبائِيْنَ، ومررت بالعِلبائِيْنَ).

فإن أضفته أسقطت النون للإضافة، فقلت: (هؤلاء عِلباؤو زيدٍ، ورأيت علبائي زيدٍ، ومررت بعلبائي زيدٍ) أسقطت النون للإضافة.

فإن لقيت (الياء والواو) ساكناً سقطتا من اللفظ لالتقاء الساكنين، لأن قبل الواو ضمّة تدلّ عليها، وقبل الياء كسرة تدلّ عليها، تقول: (هؤلاءِ عِلباؤو الرجل، ورأيت علبائي البلد، ومررت بعلبائي القاسم).

وإن كانت الهمزة للتأنيث قلبتها واواً وزدت بعدها علامة الجمع لئلا تقع علامة التأنيث حشواً، تقول في جمع (زكرياء) فيمن مدّها: (هؤلاء الزكرياوونَ، ورأيت الزكرياوِيْنَ، ومررت بالزكرياوِيْنَ)[1].

---

(١) وإن جعلت همزة (زكرياء) لغير التأنيث أثبتت الهمزة في التثنية والجمع تقول: هذان زكرياءان، وهؤلاء زكرياؤون، ينظر: (اللسان/زكر).

فإن أضفته أسقطت نونه للإضافة فقلت: (هؤلاء زكرياوو وزيدٍ، ومررت بزكرياوِي زيدٍ، ورأيت زكرياوِي زيد).

فإن لقيته ساكن أسقطت الواو من اللفظ لالتقاء الساكنين لأن قبلها ضمّة تدلّ عليها، تقول: (هؤلاء زكرياوو القوم)، وكذلك تسقط الياء في النصب والجرّ من االلفظ لأن قبلها كسرة تدلّ عليها، تقول: (رأيت زكريّاوِي القوم، ومررت بزكريّا وِي القوم).

فإن كان مقصوراً وجب أن تقع واو الجمع بعد الألف، وتسقط الألف لالتقاء الساكنين، ويبقى قبلها فتحة تدلّ عليها، وكذلك في النصب والجرّ تبقى قبل الياء فتحة تدلّ عليها، تقول: (هؤلاء المُعْطونَ، والمُصْطَفونَ، والمُوْسَوْنَ، والعيسَوْنَ، والأَعلَونَ، والأَدْنَونَ، والزكريَّونَ -فيمن قال زكريا بالقصر-) وتقول في النصب: (رأيت المُعْطَيْنَ، والمُصْطَفَيْنَ، والمُوْسَيْنَ، والعيْسَيْنَ، والأَعلَيْنَ، والأدنَيْنَ، والزكريَيْنَ) وتقول في الجرّ: ﴿**وإنَّهم عندَنا لَمنَ المُصْطَفَيْنَ**﴾[1]، وقال تعالى ذكره في موضع الرفع: ﴿**وأنتمُ الأَعْلَوْنَ**﴾[2].

وإن أضفت هذا الجمع أسقطت نونه للإضافة، فقلت: (هؤلاءِ مُعْطَوْ زَيْدٍ، ومُصْطَفَوْهُ، ومُوْسَوْهُ وعيسَوْهُ، وأَدْنَوهُ، وزكريَوْهُ، وأعلَوْهُ) و(رأيت مُعطَي زَيْد، ومصطفَيْهِ، وعيسَيْهِ، وأعْلَيْهِ، وأَدْنَيْهِ، وزكريَيْهِ).

فإن لقيت هذه الياء والواو [ساكناً، فالواو تحرّك بالضمّة لالتقاء الساكنين، ولا يجوز حذف الواو لأنه ليس قبلها] ضمّة تدلّ عليها.

تقول في الرفع: (هؤلاءِ مُعطَوُ الرَّجُلِ ومُصْطَفَوُ(*) البلَدِ، ومُوْسَوُ البلدِ، وعيسَوُ البلدِ، وأَدنَوا البَلَدِ، وأعلَوُ البلدِ)، وتحرّك بالكسر في النصب والجرّ

(١) الآية ٤٧ / سورة ص.

(٢) الآية ١٣٩ / سورة آل عمران.

(*) أ: ص٤٢.

لالتقاء الساكنين، ولا يجوز أن تحذفها لأنه ليس قبلها كسرة تدلّ عليها، تقول: (رأيت مُصْطَفَيِ البلَدِ، ومُعْطَيِ البَلَدِ، وموسَيِ البَلَدِ، وعِيْسَيِ البلد، وأَعلَيِ البلَدِ، وأَدْنَيِ البلدِ، وزكريَيِ البلدِ)[1]، وبالله التوفيق.

واختلف النحويون في الألف والواو التي في التثنية والجمع[2]. فقال قوم من الكوفيين: هي إعراب بمنزلة الحركات.

واختلف البصريون، فقال الأخفش: التثنية والجمع ليس فيهما حروف إعراب ولا إعراب.

وقال الجرمِيّ[3]: الألف والياء والواو حروف الإعراب، والانقلاب من حال إلى حال هو الإعراب.

والصحيح مذهب سيبويه[4] أنها حروف إعراب، وليس فيها إعراب لا ظاهر ولا مقدّر، ولكن الانقلاب من حال إلى حال يَدلّ على استحقاق الإعراب، والذي يدل على صحة مذهب سيبويه أن كل حرف زائد على كلمة لمعنى يحدث فيها يوجد بوجوده، وبعدم بعدمه صار هو حرف الإعراب.

ألا ترى أنا نقول (قائمٌ) فتكون الميم حرف الإعراب، والاسم مذكّر، وإذا قلنا (قائمة) صار الاسم مؤنثاً بدخول التاء عليه، وصارت التاء حرف الإعراب.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٥٦: (... وذلك مُصْطَفَوُ اللهِ، ومِنْ مُصْطَفَيِ اللهِ).

(٢) ينظر: كلام السيرافي المنقول في هامش الكتاب ١/ ١٨، ٢١٤، والإيضاح ١٤١،١٣٠، والإنصاف ٣٣، وللرضي في شرح الكافية ١/ ٢٦ تفصيل مسهب في توجيه هذه الأقوال وفيها رأى لأبي علي الفارسي في توجيه قول سيبويه، وينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ١/ ٥٢.

(٣) هو أبو عمرو: إسحاق الجَرْمِيّ، البصريّ، نحويّ، فقيه، عَروضي، إخباري، من مصنفاته: كتاب غريب سيبويه، كتاب في السير، كتاب في العروض، كتاب في الأبنية، توفي عام ٢٢٥هـ. ينظر: (معجم المؤلفين ٢/ ٢٣٢).

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٧.

وكذلك إذا قلنا (بغداد) فالدال حرف الإعراب فإذا نسبنا إليها وزدنا ياء النسبة قلنا (بغداديّ) فصارت الياء حرف الإعراب، وهي زائدة للنسبة، توجد النسبة بوجودها وتعدم بعدمها، كما أنّك إذا قلت (قائمة) صار الاسم مؤنثاً بوجود التأنيث وهي التاء، يتأنث الاسم بوجودها ويتذكّر بعدمها.

كذلك إذا قلنا (زيد) يدلّ على أنه واحد، وإذا قلنا (الزَّيدانِ) دلّت الألف على التثنية فينبغي أن تصير حرف الإعراب، وكذلك إذا قلنا (الزيدون) دلّت الواو على الجمع، وصارت حرف الإعراب.

فصارت هذه الحروف وجودها يزيد في العدد وحذفها يخلّ به، فجرَتْ مجرى تاء التأنيث وياء النسبة في وجود المعاني بوجودها، وتعدم بعدمها، فينبغي أن تعد حروف الإعراب.

فإذا ثبت أنها حروف إعراب ولا يمكن تحملها للإعراب لما قدّمناه من فساد ذلك، ولا يمكن أن يقدّر فيها الإعراب أيضاً لتصحيح ياء التثنية إذا قلت (الزيْدَيْنِ) لأن الياء قبلها فتحة، فلو كانت فيها حركة مقدّرة لوجب أن تنقلب ألفاً، لأن الياء إذا تحركت وقبلها فتحة انقلبت ألفاً، سواء كانت الحركة ظاهرة أو مقدّرة.

كما أنه ليس فيها حركة ظاهرة، وكذلك ينبغي أن تكون هذه الحروف ليس فيها حركة لا ظاهرة ولا مقدّرة، وإذا زال الإعراب عنها ظاهراً أو مقدراً جعل سيبويه الانقلاب من حال إلى حال دليلاً على الإعراب، ثم احتاط بأن جعل (النون) عوضاً من الإعراب والتنوين، فقد جمع بين دليلين على معنىً واحدٍ.

وإذا ثبت أن هذه الحروف (حروف إعراب) بطل مذهب من يقول إنّها (إعراب) لأن (الإعراب) لا يدلّ على زيادة في العدد ولا نقص، وقد بينّا أيضاً بأن (الإعراب) لا يكون بالحروف، فكلّ هذا يُبْطِل مذهبَ من يقول بأن هذه الحروف (إعراب).

وإذا ثبت أنها (حروف إعراب) بطل مذهب (الأَخْفَش) لأنه يقول : التثنية والجمع ليس فيهما حروف إعراب.

ويبطل مذهب الجرميّ من وجهين:

أحدهما: أنْ يقال له، الألف في الرفع من أي شيء انقلبت؟ (والواو في رفع الجمع من أيّ شيء انقلبت؟). فلا تجد عن هذا جواباً.

وأيضاً فلو كان الانقلاب إعراباً لم يجز أنْ يعوض منه، وقد جعلنا (النون) عوضاً من الإعراب، لأنه لا يجوز الجمع بين العِوَض والمعوّض منه، وسيبويه لا يلزمه فهو قد جمع بين الدليل على الإعراب، وبين العوض من الإعراب وهذا جائز.

واعلم أنه كان ينبغي أن يكون الرفع بالواو، والنصب بالألف والجرّ بالياء، ويجعل ما قبل الواو مفتوحاً في المثنى فيقال (زَيْدَوْنِ) ويضمّ ما قبل واو الجمع فيقال (زَيْدُونَ)، ويفتح ما قبل ياء التثنية في الجر فيقال (زَيدَيْنِ)، ويكسر ما قبل ياء الجمع في الجرّ، فيقال (زَيْدِيْنَ) ويبقى النصب ويشترك فيه نصب التثنية ونصب الجمع، والألف لا يمكن أن يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

فلما تعذّر عليهم الفرق بين نصب التثنية ونصب الجمع أسقطوا [من] الجمع الألف، ثم جعلوا الواو للرفع على ما قلناه، وجعلوا الياء للجرّ على ماقلناه، وبقي النصب، فلا يخلو أن يلحق بالرفع أو بالجرّ.

لا يجوز أن يلحق بالرفع لثقل الواو، ولأن الواو تنتقل وليست لازمة(*) والياء لازمة للجرّ، ولا يجوز انتقالها منه فتبع النصب الجرّ لقرب النصب من الجرّ، وللزوم الياء للجرّ، ولأنهما جميعاً يستويان في الكناية إذا قلت: مررتُ بِكَ، ولقيتُكَ، ولأن النصب والجرّ فرعان على الرفع(١)، ألا ترى أنهما يفتقران إلى تقدّم المرفوع، وأن المرفوع يستغنى عنهما.

ولا يجوز أن يجعل رفع الجمع بالألف، ورفع التثنية بالواو، لأن التثنية أخف من الجمع، والواو أثقل من الألف فينبغي أن تجعل للجمع ما للتثنية، فلما أمكن

(*) أ: ص٤٣.

(١) ينظر: الصفحة ٧٦.

الفصل في الواو بين رفع الاثنين ورفع الجمع، وأمكن الفصل بين التثنية والجمع في الياء، واتبع نصب التثنية بجرّها في ياء مفتوح ما قبلها، واتبع نصب الجمع بجرّه في ياء مكسور ما قبلها، إلا أنهم كرهوا أن تسقط الألف، فلما كرهوا ذلك جعلوا الألف للتثنية، لأن التثنية أكثرُ استعمالاً من الجمع، ولأن التثنية طريقتها واحدة لا تختلف، فلأجل هذا خصوها بالألف.

وجعلوا الواو للجمع، لأن الجمع يختلف بين السلامة والتكسير، وخصّوا الألف بالرفع دون النصب والجرّ، لأن الألف من أول مخارج الحلق، والرفع أول الإعراب فجعل الأول للأول[1]، وبالله التوفيق.

(١) ينظر: القول في علّة بناء التثنية وبناء الجمع في الإيضاح ١٢٣ - ١٢٩ للمقارنة بين الكلامين.

باب جمع سلامة التأنيث

اعلم أنّ المؤنث على أربعة أقسام:

القسم الأول: ما ليس فيه علامة للتأنيث، نحو: (هِنْد، ودَعْد، وجُمل، وزَيْنَب، ودلال، وجَيْأَل، وعَقرَب، وأتان، وعُقاب) وأمثلته كثيرة. وكذلك لو سمّيت المؤنّث باسم مذكّر، نحو: (زَيد، وجَعْفَر) فصار كـ(هند، وزينب).

والقسم الثاني: أن يكون فيه تاء التأنيث التي تنقلب في الوقف هاء عند أكثر أهل اللغة[1]، نحو: (شجرة، وبقرة، وقصبة، وخشبة) وسواء كان هذا الاسم الذي فيه التاء لمذكر أو لمؤنث أو صفة لمؤنث، أو صفة لمذكّر، نحو: (مسلمة، وفاطمة، ونائلة، وحمزة، وطلحة، وسعدة، وعلامة، ونسابة، وراوية، وربعة) وأمثلته كثيرة.

والقسم الثالث: أن يكون في آخر الاسم ألف التأنيث المقصورة نحو: (سُعْدى، وخُنْثَى، ودُنيا، وريّا، ولُغّيْزى[2]، وجُمادَى، وحُبارَى، ودُنابى[3]، وبَشَكَى[4]، ومَرَطَى)[5]، وأمثلته كثيرة.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/١٦٧: وزعم أبو الخطّاب أنّ أناساً من العرب يقولون في الوقف طلحت كما قالوا في تاء الجمع قولاً واحداً في الوقف والوصل.

(٢) اللُغَّيْزى: حفرة يحفرها اليربوع في جحره ويعدل بها عن يمينه وشماله للتعمية، ومن لغاتها اللُغز واللَغز والُغَيْزَى -بالتخفيف والتشديد- والألغوزة، وجمعها الألغز، ينظر: المُخَصَّص ٨/٩٣، ١٥/٢٠٤.

(٣) الذُنابى: ذَنَبُ الطَيْر.

(٤) امرأة بَشَكَى اليدين خفيفة في العمل.

(٥) يقال: فرس مرطى، أي سريع العدو.

والقسم الرابع: أن يكون في آخره همزة انقلبت عن ألف التأنيث نحو: (صَحْراء، وحمراء، وخُنفساء، وحَروراء، وبَروكاء[1]، وبَراكاء، ودَسْراء[2]، وعاشوراء، وتاسوعاء) وأمثلته كثيرة.

فإن أردت أن تجمع الضرب الذي ليس في آخره علامة للتأنيث فزِدْ على حرف إعرابه ألفاً وتاءً، تقول في: هِنْد (هِنْدات)، وفي زينب (زينبات)، وفي جَيْأل[3] (جيألات)، وفي عَقْرَب (عقربات)، وفي أتان (أتانات)، وفي عُقاب (عُقابات)، وكذلك إنْ سمّيتها بـ(زيد) قلت في جمعه (زَيْدات)، وإن سميتها بـ(جعفر) قلت في جمعه (جَعفَرات).

فإنْ جمعت الضرب الذي علامته التاء أسقطت التاء من آخره وزدت على ما بقي ألفاً وتاءً في: " طلحة (طَلْحات)، وفي جَفْنَة (جَفْنات)، وفي مسلمة (مسلمات)، والأصل في هذا (مسلمتات) وكذلك أمثالها، فحذفت التاء الأولى وهي التي كانت في واحده.

فإن جمعت الضرب الذي في آخره ألف التأنيث المقصورة قلبت من الألف ياءً، وزدت بعد الياء ألفاً وتاءً فقلت في سُعْدى (سُعديات)، وفي خُنْثَى (خُنْثَيات)، وفي دُنيا (دُنيَيات)، وفي رُبى (رُبَيات)، وفي جَحْجَبَى[4] (جَحْجَبَيات)، وفي لُغَّيْزَى (لُغَّيْزيات)، وفي ذُنابَى (ذُنابَيَات)، وفي جُمادى (جُماديات)، وفي ذِكرى (ذِكْرَيات).

---

(١) البروكاء والبراكاء أوردها صاحب اللسان للصفة، وهو الثبات في الحرب وأصله أن يَبْتَرِك القوم في القتال. اللسان، مادة: برك.

(٢) الدَّسراء: السفينة سمّيت بذلك لأنها تربط بالدِسار وهو خيط من ليف تشدّ به ألواحها (القاموس المحيط: مادة دسر). ولم يذكرها صاحب اللسان بلفظها هذا.

(٣) الجَيْأَل: هي الضبع.

(٤) جحجبي: حيّ من الأنصار (اللسان / جحجب).

وكذلك (فَعْلى) مؤنثه فَعلان، نحو: (سَكْرَى، وغَضْبَى، وعَطْشى، وصَدْيا، وحَرّى) إذا أخرجتها من باب الصفة وسميت بها وأردت جمعها قلبت ألفها ياءً وزدت بعد الياءِ ألفاً وتاءً فقلت: (سَكْريات، وغَضْبيَات، وعَطْشيَات، وصَدْيَيَات، وحَرَّيَات) لأنها لما كانت صفة كانت تجمع بالتكسير، وكان مذكّرها يجمع بالتكسير لما كان صفة، فلما نقلتهما إلى الأسماء جمعت كل واحد منها جمع الاسم الذي هو مثله.(١)

فإن جمعت الضرب الرابع الذي في آخره الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث قلبت من الهمزة واواً، وزدت بعد الواو ألفاً وتاءً، فقلت في (جمع) صَحْراء (صَحْراوات)، وفي خُنفَساء (خُنْفَساوات)، وفي حَروراء (حروراوات)، وعاشوراء (عاشوراوات)، وفي بَروكاء (بَروكاوات)، وبَراكاء (براكاوات).

وكذلك (فَعْلاء) من الألوان، والخِلَق المشنوءة مما هو صفة في الأصل، نحو: (سوداء، وبيضاء، وحمراء، وصفراء، وزرقاء، وعَشواء، وعرجاء، وعمياء، وعوراء) وما أشبه ذلك مما هو صفة إذا نقلته من الصفة وسميت به وأردت جمعه قلبت(*) همزته واواً، وزدت بعد الواو ألفاً وتاءً، فقلت (سوداوات، وبيضاوات، وحمراوات، وصفراوات، وزرقاوات، وعشواوات، وعرجاوات، وعمياوات، وعوراوات)، لأنّ هذا كان يجمع بالتكسير لماكان صفة، وكذلك كان يجمع مذكّره، نحو: أحمر، وأصفر، فلما نقلته إلى الأسماء جمعت كل واحد منهما جمع نظيره، فجمعت المذكر جمع المذكر، وجمعت المؤنث جمع المؤنث، ومن

(١) أي: أنك تجمع المذكّر جمع المذكر، وتجمع المؤنث جمع المؤنث، ينظر: كلام المصنف الآتي، حيث صرح بهذا القول.

(*) أ: ص٤٤.

هذا قول النبي - ﷺ -: (لَيْسَ في الخَضْراوات زَكاةٌ)(١) لأنه جعل (خضراء) اسماً وأخرجه من باب الصفة.(٢)

واختلف النحويون في هذه الألف والتاء:

فقال بعض المتقدمين: (التاءُ) للجمع والتأنيث، ودخلت الألفُ فرقاً بين الواحد والجمع، وقال بعضهم: (التاءُ) للتأنيث، و(الألف) للجمع.

وأجمع المتأخرون على أنّ (الألف والتاء) يُفيدانِ الجمع والتأنيث من غير تفصيل، والذي يدلّ على أنهما تفيدان التأنيث مع الجمع إسقاط التاء التي كانت في الواحد لما قلت (مُسْلِمات وقائمات) لأنه لا يجوز الجمع بين علامَتَي تأنيث في اسم واحد.

فلا يخلو أن يُسقطوا (التاء) الأولى أو يُسقطوا الثانية، ولا يجوز أن يسقطوا الثانية لأمرين.

أحدهما: أنها تفيد الجمع كما تفيد التأنيث، ولو أسقطوها بطل علم الجمع، والثاني: أنها زيدت مع الألف وصارتا كالحرف الواحد، فلو سقطت لسقطت الألف بسقوطها وبطل علامة الجمع.

فلما استحال إسقاط الثانية سقطت الأولى لوجهين:

أحد الوجهين: أنّ الثانية قد أغنت عنها في التأنيث.

والآخر: أنّ إسقاطها لا يؤدي إلى إسقاط حرفٍ آخر، والإسقاط الذي لا يُؤدي إلى إسقاط شيء آخر أولى.

و(**التـــاءُ**) في جميع هذا الجمع هي حرف الإعراب تضمّها في الرفع وتكسرها في الجرّ، وتجعل النصب تابعاً للجرّ في الكسرِ.

---

(١) ينظر: سنن الدارَقُطني ٢ / ٩٥.

(٢) ولو جمع الصفة لقال: خُضْر نحو قوله تعالى في الآية ٤٣ / سورة يوسف: ﴿وَسَبْعَ سُنبُلاتٍ خُضْرٍ﴾.

ويستعمل هذا الجمع بالتنوين أو بالألف واللام أو بالإضافة ولا ينفكّ من أحد هذه الأقسام الثلاثة، تقول في التنوين: (هؤلاءِ هِنْداتٌ، ومررتُ بهنداتٍ، ولقيتُ هنداتٍ)، وتقول في الألف واللام: (هؤلاءِ الطلحاتُ، ومررت بالطلحاتِ، ورأيتُ الطلحاتِ)، و(هؤلاء السُعدياتُ ومررت بالسعدياتِ، ولقيت السعدياتِ)، وتقول في الإضافة: (هؤلاء خُنْفَساواتُ زيدٍ، وصَحْراواته، ومررت بخُنْفَساواتِه وصَحْراواتِه، ورأيتُ خُنْفَساواته وصَحراواته)، اشترك النصب والجرّ في كسر التاء، وفرقت بينهما بالعوامل.

فإن قيل: ولم جمعتم المذكّر -في هذا الكتاب- بالألف والتاء فقلتم في حمزة: (حمزات)، وطلحة (طلحات) ونظائره؟.

قيل له: لو جمعناه بالواو والنون لكنا نقول (حَمْزَتُون، وحَمْزَتِيْنَ) وكان يكون الاسم (مؤنثاً مذكراً) لاجتماع علامة التأنيث والتذكير فيه، والثاني أنّ علامة التأنيث كانت تقع حشواً في الاسم، وهذا لا يجوز.

وقد قال سيبويه[1]: لما آثروا أن يسموا المذكّر بالمؤنّث لزمهم أن يجمعوا المذكّر جمع المؤنّث.

فإن قيل: فلم تبع النصب الجرّ (في الإعراب)؟.

قيل له: المؤنّث فرع على المذكر وهو جمع سالم، كما أنّ المذكّر جمع سالم، والصدر في هذا صحيح كما أن الصدر ثم صحيح، والكسرة في التاء نظيرة الياء في المذكر، فكما قلت في المذكر: (مررت بالزيدين ولقيت الزيدين) فتبع النصب الجرّ في الياء، كذلك تبع النصب الجرّ في الكسرة فقلت: (مررت بالهندات، ورأيت الهندات)، ولو قلت في النصب: (رأيت الهنداتَ) ففتحت التاء لكنت قد أعطيت الفرع أكثر من الأصل، وهذا غير جائز.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٩٤.

فإن قيل : فقد ادعيتم أنّ هذا جمع سالم -وأنتم تقولون (هِنْدات وجُملات) وليس هذا بالسالم لأنه قد حدث فيه حركات لم تكن في واحدة فغيرت نظمه[١] .

قيل له : كلّ تغيير حدث ليفصل بين المعاني فإنه لا يتعدّ به فصلاً ، و(هند) إنّما حركت لتفصل بين الاسم والصفة التي تكون على وزنه ، وكذلك (جُمْل) . فأما (جَفَنات) فإن التاء سقطت منها لئلا يجمع بين تأنيثين في اسم واحد ، وقد ذكرناه[٢] ، وحرّكنا وسطه ليفرّق بين الاسم والصفة في صَعَبات ، وكان الاسم أجملَ بالزيادةِ والتغيير من الصفة لتمكّنه وخفّته فتحمّل زيادة الحركة كما تحمّل زيادة التنوين ، وكانت الصفة أولى بالسكون لثقلها وفرعيتها .

وأما قولهم في (بِنْت) بَنَات و(أُخْت) أَخَوات ، فإنّهم ألحقوا بنتاً بـ (جِذع) فبنوه على صيغته ، وألحقوا أختاً بـ (قُفْل) فبنوه على صيغته ، فلما أرادوا الجمع أسقطوا التاء فبطل الإلحاق ، فلما بطل الإلحاق بنوه على اللفظ الذي كان له في الأصل وجمعوه عليه .

فأما قولهم (**حُبْلَيات ، وسَكْرَيات**) فإنّهم لو زادوا الألف والتاء على الألفِ لسقَطت لالتقاء الساكنين ، وهم يشبهون ألف التأنيث بحرف من أصل الكلمة ، ألا تراهم يكسرونه كما يكسرون الاسم المذكّر فيقولون (حَبالٍ)[٣] كما يقولون (جَعافِر) ، ويجعلون ألف التأنيث روياً في الشعر كما يجعلون الألف الأصلي ، فلما أشبه عندهم الحرف الأصلي قلبوه ، واختاروا له الياء لأمرين :

---

(١) خلاصة ما أورده الرضي في شرح الكافية ٢ / ١٧٦ في هذه المسألة : أنه إذا جمع الاسم المؤنث بالألف والتاء مما هو على وزن فَعْلٍ أو فَعْلَةٍ ساكن العين وجب فتح عينه ، فإن كان صفة بقي ساكناً .

(٢) ينظر : الصفحة ١٤٧ .

(٣) أ : حبائل ، ينظر الصفحة ٦٩١ .

أحدهما(*) : لقرب الألف من الياء، وانقلاب كلّ واحد منهما من صاحبه .

والثاني : أنهم قد يؤنثون بالياء في بعض المواضع كما يؤنثون بالألف، فلما كانت بين الياء والألف هذه المناسبة اختاروها مكانها .

فأما قولهم في صحراء (صحراوات) فإنّما غيّروه لوجوه :

منها : أن الهمزة عندهم ألف، فلو أقروها لوقعت بين ألفَيْنِ فصاروا كأنهم جمعوا بين ثلاث ألفات، وهذا مستكره[1] .

وأيضاً : فإنّ الهمزة بدل من ألف التأنيث، فكما أنّ علامة التأنيث لا تكون حشواً في الكلمة فكذلك ما أبدل منها . واختاروا لها الواو لأمرين :

أحدهما : أن الألف المقصورة قد غلبت على الياء وهم إذا غيروا الهمزة فإنما يغيرونها إلى الياء والألف والواو، ولا يجوز أن تغير ههنا إلى الألف لأنها بين ألفَيْنِ، ولا يجوز أن تغير إلى الياء لأن المقصورة قد سبقتها إلى الياء فلم يبق إلا أن تغيّر إلى الواو .

وأيضاً فإنّ الواو المضمومة قد تحولت إلى الهمزة في (أُقِّتَتْ)[2]، و(أُجوه)، فلما أرادوا أنْ يغيروا الهمزة قلبوها إلى الواو ليكون اقتصاصاً له .

واعلم أنهم قد جمعوا من مذكّر مالا يعقل أسماءً معدودةً (بالألف والتاء كأنهم أرادوا الجماعة، وتلك الأسماء معدودة) تحفظ ولا يقاس عليها، قالوا : بَوْنٌ وبَوْنات، وخِوان وخِوانات، وهاوُن وهاوُنات، وسِبَحْلٌ وسِبَحْلات، ورِبَحْلٌ ورِبَحلات، وسُرادِق وسُرادقات، وبُوق وبُواقات، وإِصطَبْل وإِصطبلات، وحمّام

(*) أ : ص٤٥ .

(١) ق : مستثقل .

(٢) الآية ١١ / سورة المرسلات، والأصل فيها (وُقِّتَتْ) وقرأ بها أبو عمرو، ينظر : كتاب السبعة ٦٦٦ ، (معجم القراءات ٨ / ٣٤)، وهي مشتقة من الوقت، إلا أ الواو تستثقل فيها الضمّة فأبدلت همزة، ومثلها : أجوه لغة في : (وجوه) جمع وجه .
وينظر : الكتاب ٤ / ٣٣١، إعراب القرآ ـ النحاس ٣ / ٥٩٢ .

وحمّامات، وإيوان وإيوانات، وسِجِلّ وسِجِلات[1]. وإن أتى منه شيء فهو على هذا القياس. وبالله التوفيق.

واعلم أنّ الجمع على ثلاثة أضرب: جمع خاص، وجمع متوسّط، وجمع عام.

فأخصّ الجموع هو الذي يكون في الرفع بالواو والنون وفي الجرّ والنصب بالياء والنون، لأن هذا الجمع يختص بالمذكرين ممن يعقل ويعلم.

فإن قيل: فأنتم تقولون (عشرون وعشرين، وثلاثين وثلاثون) وهذا يشترك فيه من يعقل ومالا يعقل.

قيل له" هذا اسم للجمع وليس بجمع، ألا ترى أنه ليس له واحد من لفظه، ولما اشترك فيه من يعقل ومالا يعقل غلّبوا من يعقل، ولما اشترك فيه المذكّر والمؤنث غلّبوا المذكر، لأن المذكر له فضل في المؤنث، كما أنّ من يعقل أفضل مما لا يعقل.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿**رَأَيْتُهُمْ لي ساجِدِيْنَ**﴾[2]، وهو يعني الشمسَ والقمرَ والنجومَ.

قيل له: لما أخبر عنها بالسجود الذي هو وضع الجبهة على الأرض وهذا لا يكون إلا للعقلاء شبهها بهم فجمعها جمعهم، وقال الله تعالى: ﴿**قالَتْ نَمْلَةٌ يا أيها النَمْلُ ادْخُلُوا مساكنَكُم**﴾[3]، لما أخبر عن النمل بالمخاطبة التي لا تكون إلا للعقلاء جمعها جمع العقلاء، وقال تعالى: ﴿**وكلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُون**﴾[4]، لما أخبر عن النجوم بأنها منقادة في التسخير تجري على وتيرة واحدة شبهها بالعقلاء فجمعها جمعهم[5].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦١٥، واللسان، المواد: (بون، خون، هون، سبحل، ربحل، سردق، بوق، اصطبل، حمّام، أون، سجل).

(٢) الآية ٤/سورة يوسف.

(٣) الآية ١٨/سورة النمل.

(٤) الآية ٤٠/سورة يس.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/٥٨.

فإن قيل: فقد قالوا (ثِبُوْنَ وسِنُوْنَ، وثِبينَ وسِنينَ)[1].

قيل له: لما أسقط لام الكلمة جمعها بأشرف الجموع ليكون لها جبراناً مما سقط منها، على أنّ هذا ليس بجمع سالم وإن كان بالواو والنون لأنهم يقولون (ثِبُوْن وسِنُون) فيكسرون أوله، وهذا ضرب من التكسير والتغيير.

فإن قال: قد قالوا حَرَّة وإِحَرُّونَ وإِحَرِّيْنَ[2].

قيل له: عن هذا جوابان، أحدهما: أنه قد أدغم العين في اللام فصار الإدغام بمنزلة المحذوف. والجواب الثاني: أنّ المشدّد للشاعر أن يخففه فصار المعرّضُ للحذف والتخفيف بمنزلة ما قد خفّف فجبروه بأن جمعوه بالواو والنون، وجعلوا الحرف في أوله تغييراً له كما غيّروا بالحركة في (ثِبُوْن وسِنُون) فقام الحرف مقام الحركة.

فإن قيل: قد قالوا: (أَرَضُوْنَ).

قيل له: الأصل في أرضٍ (أَرْضَة)، فلما أسقطوا تاد التأنيث شبّهوها باللام المحذوفة من (سَنَة) فجبروها بأن جمعوها بالواو والنون وغيّروا أوسطها بالحركة لما لم يغيروا أولها كما كان يتغير وسطها إذا جمعت بالألف والتاء في قولهم (جَفَنات)، فكان قياسه أنْ يقولوا (أَرَضات) لو جمعت بالألف والتاء، فجعلوا التغيير الذي يكون مع الألف والتاء مع الواو والنون[3]، فليس كل جمع بالواو والنون يكون جمعاً سالماً ولا كل جمع سالم يكون بالواو والنون، لأنه قد يكون بالألف والتاء.

---

(١) المفرد (ثُبَة) بضمّ الثاء، وسَنَة بفتح السين، وفي الجمع بالواو والنون يكسرون الحرف الأول ليكون التغيير دليلاً على خروجه من بابه، ينظر: الكتاب ٣ / ٥٩٨، المقتضب ٢ / ١٦٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٥٩٩ : وزعم يونس أنهم يقولون حَرَّةٌ وحَرُّونَ جمعوه بالواو والنون يشبهونه بقولهم أرض وأرضون لأنها مؤنثة مثلها... قال وزعم يونس أيضاً أنهم يقولون: حرّة وإِحَرّون، يعني الحرار كأنه جمع إِحَرّة.

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٩٩، المقتضب ٤ / ٢٤.

فأما الجمع المتوسط فهو الذي يكون بالألف والتاء، وهذا الجمع يكون بالإطلاق لكل مؤنّث كانت فيه علامة تأنيث أو لم تكن، ويكون لكل مذكّر فيه تاء التأنيث، ويكون لبعض مذكر مالا يعقل، فلهذا كان متوسطاً.

فأما أعمُّ الجموع وأشملُها فهو [**جمع التكسير**]، يدلّك على أنه أعمّ الجموع أن كل ما يجمع بالواو والنون فلك أن تجمعه بالتكسير، فكما تقول (زيدون)، لك أن تقول: (أزْيادٌ، وزُيود)، وكما تقول (هِنْدات) فتجمعه بالألف والتاء فلك أن تقول (أهناد، وهُنود) فتكسره. وقد يجمع التكسير مالا يصحّ جمعه بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، ألا ترى أنّ (دِرْهَماً) يجمع: دراهم، ولا يجوز أن يجمع بالألف والتاء(*) لأنه مذكّر، ولا يجمع بالواو والنون، لأنه ليس بمذكّر عاقل، فقد دلّك هذا على استغناء جمع التكسير عن جمعي السلامة، وإن كلّ ما يجمع بالسلامة (يصح أن) يجمع بالتكسير.

وإنّما سمي (هذا) بجمع التكسير تشبيهاً له بتكسير الآنية وهو، تفكيك أجزائها ومباينة بعض أجزائها لبعض.

وهو على ثلاثة أضرب:

ضرب تكون حروف جمعه أكثر من حروف واحده، ألا ترى أنّ (دراهم) أكثر عدداً من حروف (دِرْهَم).

وضرب تكون حروف جمعه أقلّ من حروف واحده، قالوا: غَرْثانُ، وغراث، وعَطْشان وعِطاش.

وضرب يكون عدد حروف جمعه مساوياً لحروف واحده، قالوا: سَقْفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهُن، وورد ووُرْدٌ).

(*) أ: ص٤٦.

وجمع التكسير على أربعة أضرب: ضرب منصرف، وضرب غير منصرف، وضرب مضاف، وضرب فيه الألف واللام.

فأما (**المنصرف**) فيدخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين، فتقول: (هَذِهِ دُورٌ، وقُصورٌ) و(رأيت دوراً وقصوراً) و(مررت بدورٍ وقُصورٍ).

وأما الجمع (**الذي لا ينصرف**) فهو كل جمع انفتح أوله للجمع وحدثت في ثالثه ألف الجمع وكان بعد ألفه حرفان صحيحان، أو حرف مشدّد، أو ثلاثة أحرف أوسطُها ساكن، مثال ذلك: (دَراهِمُ، ومَخادُّ، ومساجِدُ، ودَنانيرُ، وبَخاتِيّ).

إِذا دخل الألف واللام في جمع التكسير كلّه أو أضيف دخله الرفع والنصب والجرّ، تقول: (هذه الدورُ والدراهِمُ) و(رأيتُ الدورَ والدراهِمَ)، و(مررتُ بالدورِ والدراهِمِ) وهذه دورُه ودراهمُه ورأيت دورَه ودراهمَه، ومررت بدورِهِ ودراهمِه. وبالله التوفيق.

باب الأفعال

إعلم أنهم أرادوا أن يستعملوا المصدر الذي هو الأكل والشرب والإحسان وما أشبه ذلك فوجدوا المصدر يشترك في الأزمنة كلّها، لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لزوال اختصاصه ببعضها دون بعض اشتقوا من الفعل أمثلة على عدد الأزمنة يختص كلّ مثال منها بزمان من الأزمنة تدلّ على حدوث المصدر فيه، ولما كانت الأزمنة ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة، يختص كل فعل منها بزمان.

والأزمنة: ماض، وحاضر، ومستقبل.

فالماضي أمس وما كان في معناه، والحاضر الآن والساعة، والمستقبل غدٌ.

والأفعال ثلاثة: ماضٍ لا غير، ومستقبلٌ لا غير، ومشترك يصلح للحاضر والمستقبل، فإذا حسن مع الفعل (أمس) فهو ماض لا غير، وهو على ضربين: ماضٍ في اللفظ والمعنى، وماضٍ في المعنى لا في اللفظ.

فإذا حسن مع الفعل (أمس) وليس في أوله (لم) كان ماضياً في اللفظ والمعنى، نحو: قام أَمسِ، وإذا حسن معه (أمسِ) وفي أوله (لم) فهو ماضٍ في المعنى لا في اللفظ، نحو: لم يَقُم أَمْسِ.

واختلف النحويون في تقدير (لم) فقال بعضهم: (لم) موضوعة لنفي الماضي، وهي عاملة فدخلت على لفظ الماضي فنفته، ولم يمكن عملها فيه فجعل مكان لفظ الماضي لفظ المضارع ليصحّ تأثيره فيه.

وقال بعضهم: دخلت (لم) على لفظ المضارع فعملت فيه الإعراب ونقلت النفي إلى الماضي.

وأما المستقبل فعلى ضربين: مستقبل في اللفظ والمعنى، ومستقبل في المعنى لا في اللفظ. والمستقبل في اللفظ والمعنى عشرة أقسام: وهو (الأمر) كلّه،

و(الدعاء) إذا كان بلفظ الأمر، و(النهي) و(الدعاء) إذا كان بلفظ النهي، وما اقترن بالسين أو سوف، أو غد، أو نون التوكيد، أو أن أو لَنْ أو حرف الشرط مع حرف المضارعة، أو حرف الشرط إذا دخل على «لَمْ»، فهذا كلّه الذي وصفته مستقبل في اللفظ والمعنى.

مثال الأمر: قم، لتكرم زيداً، ليضربْ زيدٌ عَمْراً.

مثال الدعاء بلفظ الأمر: لِيَقْطَعِ اللهُ يدَ الكافرِ.

مثال النهي: لا تَقُمْ، لا تُهنْ عَمراً.

مثال الدعاء بلفظ النهي: (لا يُخْزِي اللهُ المؤمنين)[1].

مثال السين: سيذهب.

مثال سوف: سوف تقعد.

مثال غد: يصلي غداً.

مثال نون التوكيد: هل تذهبَنّ، هل يكرمَنّ زيدٌ عَمراً.

مثال أنْ: أريد أن تقوم، أريد أن يُكرمَ زيدٌ عَمراً.

مثال لن: لن يجلِسَنّ.

مثال حرف الشرط مع حروف المضارعة: إنْ تَزُرْني أُكْرِمْكَ.

مثال حرف الشرط مع (لم): إنْ لَمْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ.

وجواب الشرط إذا كان فيه حرف المضارعة فهو مستقبل في اللفظ والمعنى، وإن كان بالماضي فهو ماضٍ في اللفظ مستقبل في المعنى.

---

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي المثال إشكال، فـ(لا) ههنا نافية، ولو كانت ناهية لجزم معها الفعل (يخزي)، فالمثال لا يستقيم مع تقرير القاعدة ولو قال: (لا تخزِ اللّهم المؤمنين) لارتفع الإشكال.

والشرط إذا كان بلفظ الماضي فهو مستقبل في المعنى، نحو: (إِنْ قام غداً قُمْتُ)، يدلّك على أنه قد صار مستقبلاً حُسْنُ (غَدٍ) معه، نحو قولك: (إِنْ قامَ غداً قُمْتُ).

والدعاء إذا كان بلفظ الماضي: نحو: (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ، وعاقب اللهُ الكافرَ).

فأما المضارع فهو الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع، وليس معه قرينة تخصصه بحاضر ولا مستقبل، نحو: (أفعل أنا ونفعل حن، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو) فهذا كلّه معرب.

فمن الناس من يسميه مشتركاً لأنه يصلح للحاضر والمستقبل، ومن الناس من يسميه(*) مضارعاً لأنه ضارع الأسماء أي شابه معناها، إذا قلت (زيد يُصلّي) صلح للحاضر والمستقبل. فإذا أردت إخلاصه للحاضر قرنت به الآن أو الساعة، فقلت: (هو يصلّي الآن)، و(يخرج الساعة)، وإن نقلته إلى الاستقبال قلت: (سيصلي)، و(سوف يذهب)، فخلص لكل واحد من هذه الشروط للحاضر أو المستقبل، وإن اقترنت علامة الحاضر خصّته بالحاضر، وإن اقترنت به علامة المستقبل خصّته بالمستقبل.

ومن الناس من قال: إذا تجرّد هذا المضارع من علامات الحال والاستقبال كان مشتركاً، وجعلناه للحاضر من طريق التغليب، لأن الإنسان أشدّ اهتماماً بما قرب منه مما بعد.

وفي الناس من قال: هو للحاضر حقيقة وله وُضِعَ، لأنه لو أريد به (الاستقبال) لما احتاج إلى دليل يدلّ عليه ويذكر معه وهو حرف الاستقبال لأن الأصل لا يحتاج إلى دليل، بل إطلاقه يكفي في شياعه وعمومه، وإنّما الفروع تحتاج إلى التخصصات، ألا ترى أنّ النكرة لما كانت أصلاً لم تحتج إلى علامة وأن المعرفة تحتاج إلى ما يخصصها مثل قولنا: (رَجُل، والرجل).

(*) أ: ص٤٧.

بـــاب المبتـــدأ

أول ما يبتدأ من المرفوعات هو (المبتدأ). والمبتدأ والفاعل جميعاً محدّث عنهما، إلا أنّ حديث (الفاعل) مقدّم عليه، وحديث (المبتدأ) مؤخّر [عنه]، فقد اتفقا في أن كلّ واحدٍ منهما محدّث [عنه] وإن اختلفا في كيفية الحديث عنه.

فإن قيل: فلِم قَدَّم (المبتدأ) على الفاعل في الذكر، ولا يدخل ما لم يسمّ فاعله معهما لأنه فرع على الفاعل؟.

قيل له: (المبتدأ) أعمّ من الفاعل، لأن المبتدأ إن قدمته أو أخّرته لا يخرج عن كونه مبتدأ. و(الفاعل) إذا قدّمته على الفعل خرج في اللفظ عن كونه فاعله وآل إلى الابتداء، فقد صار أعمّ من الفاعل، فلأجل هذا قدّم في الذكر عليه.

قال صاحبُ هذا الكتاب: المبتدأ كلّ اسم ابتدأته وعرّبته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني حديثاً عن الأول ومسنداً إليه[1]، معنى قوله: (ابتدأته) أي قدمته في لفظك أو في بيتك، فمثال المقدّم في اللفظ: (زيدٌ قائمٌ)، ومثال المقدّم في النية (قائمٌ زيد) ومعنى قوله: (عرّيته من العوامل اللفظية) يريد بالعوامل اللفظية (كان) وأخواتِها، و(إنّ) وأخواتِها، و(ظننت) وأخواتِها، لأن هذه العوامل هي التي تدخل على المبتدأ وخبره.

ومعنى قوله: (عرّضْتَه لها) أي: يحسن دخولها عليه متى أردت ذلك. ومعنى قوله: (أولاً لثانٍ) أي جئت به لتسند الخبر إليه، لأن المخاطب يعرف المبتدأ، وإنما يستفيد الخبر، فأنت جئت بالمبتدأ لتسند هذا الخبر إليه.

واعلم أنّ هذا الفصل يشتمل على ثلاثة أشياء، شيئان يبرزان إلى اللفظ وهما المبتدأ وخبره، والثالث هو مدلول عليه غير ملفوظ به.

---

(١) ينظر: اللمع، الصفحة ٧٩.

وقد علمت أنّ المبتدأ مرفوع، والرفع حكم يجب عن علّة، فيحتاج إلى تبين العلة التي أوجبت الرفع، وهذه العلة هي التي يُسميها النحويون: (الابتداء)[١] وهذا الابتداء إنما هو مجموع وصفين إذا اجتمعا كانا علّة أوجبت رفع المبتدأ، فأحد الوصفين هو تعرية المبتدأ من العوامل، والوصف الثاني إسناد الخبر إليه، فإذا اجتمع هذان الوصفان سمّي مجموعهما ابتداءً، وهذه علّة مستنبطة، وليست عاملاً مدركاً مِن اللفظ.

فأما خبر المبتدأ فقد اختلف الناس في علّة رفعه:

فقال قوم: الابتداء رَفَع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بتوسط المبتدأ، كأنّ المبتدأ قوّى الابتداء وأوصله إلى أن رفع الخبر[٢].

وقال قوم: الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر[٣]، كأنهم نزّلوا المبتدأ منزلة الفعل، والخبر منزلة الفاعل، فرفع المبتدأ الخبر كما يرفع الفعل الفاعل.

وقال قوم: الابتداء رفع المبتدأ ثم اشتركا جميعاً في رفع الخبر[٤]، وهذا الوجه الذي يعتمد عليه كثير من الناس، لأن الخبر يفتقر إلى تقدّم الابتداء والمبتدأ، فإذا كان يفتقر إلى تقدمهما عليه فليس أحدهما بأن يرفعه أولى من

(١) هذا على رأي البصريين بخاصة، فالعامل عندهم في رفع المبتدأ معنويّ هو الابتداء والعامل في رفع الخبر إما معنويّ أيضاً وهو الابتداء، أو لفظيّ وهو المبتدأ، أو لفظيّ ومعنويّ هو الابتداء والمبتدأ معاً، ينظر: الإنصاف ٤٤.

(٢) ذكر الأنباري في الإنصاف ١/ ٤٦ هذا الرأي غير معزو إلى معين، فقال (والتحقيق فيه عندي أنْ يقال: إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ). وهو يشعرك بسبقه إلى هذا الرأي.

(٣) هذا قول الكسائي والفرّاء، شرح الكافية ـ الرضي ١/ ٧٨، وأسنده الأنباري إلى الكوفيين عامة، ينظر: الإنصاف ١/ ٤٤.

(٤) لم يسند الأنباري في الإنصاف ١/ ٤٤ هذا الرأي إلى معين، ولم يصرّح برأي سيبويه وهو ارتفاع الخبر بالمبتدأ، قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٢٧: (... فإنّ المبنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء) وقال في موضع آخر ١/ ٤٠٦ (عبد الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه)، وينظر: الكتاب ١/ ٨١، و٢/ ٩٠ أيضاً.

الآخر، فإما أن يشتركا في رفعه أو يسقطا وقد ثبت رفعه فلا بد أن يكون مجموعهما قد رفعه.

والرفع إنما يبين في المبتدأ وخبره إذا كان حرف الإعراب فيهما صحيحاً.

وإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى.

فإن كان حرف الإعراب معتلاً قدر فيه الرفع.

وإن وقع موقع المفرد جملةٌ أو حرفٌ حكم على موضعها بمثل الرفع الذي ظهر في المفرد.

باب خبر المبتدأ

خبر المبتدأ هو ما أسندته إلى المبتدأ، وحدّثت به عنه، وهو ستة أقسام:

(مفرد) وهو المبتدأ في المعنى، و(جملة) من مبتدأ وخبر، و(جملة) من فعل وفاعل، و(جملة) من شرط وجوابه، وظرف، وحرف جرّ.

وحقيقة الخبر هو المفرد، والأشياء التي ذكرتها إنما تقع موقع هذا المفرد وتنوب عنه.

فالذي يدلّ على أنّ (المفرد) هو الأصل في الخبر أنه يرتفع برفعه. ويوحّد بتوحيده، ويثنّى بتثنيته، ويجمع بجمعه، ويؤنّث بتأنيثه، ويذكّر بتذكيره، فلولا أنّ الثاني هو الأول لما لزمته هذه الأحكام، تقول: (زَيْدٌ قائمٌ، وهندٌ جالسةٌ والزيدانِ قائمانِ، والهندانِ جالستانِ، والزيدُون قائمونَ، والهنداتُ جالساتٌ) فقد رأيت كيف تبع الخبر المبتدأ في الأحكام التي ذكرتها، ولو قلت: (زَيْدٌ قائمانِ، أو الزيدانِ قائمونَ) لم يجز لمخالفة الثاني للأول.

وقال قوم: الذي يدلّ على أن الثاني هو الأول(*) أنّ السائل متى سأل بأحد الجزأين أجاب المجيب بالجزء الآخر، كأنه إذا قال: (زيدٌ قائمٌ) قال السائل (مَنْ

(*) أ: ص٤٨.

زَيْدٌ؟) قال المجيب: (القائمُ)، أو قال السائل: (مَنِ القائمُ؟) قال المجيب: (زَيْدٌ). فلولا أنّ الثاني هو الأول لما لزم فيه هذا الحكم.

وقال قوم: (المبتدأ وخبره) حديث ومحدّث عنه، و(الفعل والفاعل) حديث ومحدّث عنه، فالمبتدأ هو المحدّث عنه بالخبر، والخبر هو الحديث عن المبتدأ، والفعل هو الحديث عن الفاعل، والفاعل هو المحدّث عنه بالفعل، إلا أنّ حديث الفاعل مقدّم عليه، وحديث المبتدأ مؤخر عنه، فلما اتفقا في أن كلّ واحد منهما محدّث عنه، وكان الحديث عن الفاعل جزءاً واحداً وهو الفعل وجب أن يكون الحديث عن المبتدأ جزءاً واحداً.

وقال قوم: الذي يدلّ على أن الثاني هو الأول أنه لا يفتقر إلى ضمير يعلقه به، ولو كان غيره لم يجز أن يتعلق به إلا بضمير يعود إليه منه.

والمبتدأ وخبره إذا كان الخبر هو المبتدأ يجوز أن يكونا معرفتين، ويجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، ولا يجوز أن يكونا نكرتين في الإثبات لأنه لا يحدث بهما فائدة.

قوله (في الأثبات) احترازُ من النفي لأنك تقول: (ما أحدٌ مثلك) فيكون كلاماً مفيداً، فإن وصفت أحدهما جاز.

فمثال المعرفتين: (زَيْدٌ أَخوكَ) فأنت بالخيار أيهما شئت جعلته مبتدأ وجعلت الآخر خبراً، إلا أن الذي تجعله خبراً لا يجكوز أن يتقدم عى المبتدأ، لأنه لما كان معرفة صلح أن يكون مبتدأ، فلما صلح أن يكون مبتدأ لم يجز أن يتقدم على المبتدأ لأنه لو تقدم لم يعلم هل هو المبتدأ أو خبر قد تقدّم، فلما كان تقديمه يوقع لبساً في الكلام لم يجز تقدمه.

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة جعلت المعرفة المبتدأ، وجعلت النكرة الخبر، لأن النكرة إذا أسندت إلى المعرفة علمت فحدثت بها فائدة، نحو: (زَيْدٌ

قائِمٌ) فـ(زيدٌ) مبتدأ لأنه معرفة، و(قائم) خبره لأنه نكرة، ولو قدّمت الخبر ههنا على المبتدأ لجاز فقلت: (قائمٌ زَيْدٌ) ويكون مقدماً في اللفظ، ومؤخراً في النية.

فإن قيل: فهلا صار (قائمٌ) مبتدأ، و(زيدٌ) خبراً عنه؟.

قيل له: لا يجوز أن يخبر عن النكرة بمعرفة، لأن إسناد المعرفة إلى النكرة يؤدي إلى الجهالة، وأنها لا تعرف، فلما امتنع هذا أُمِنَ مِنَ الالتباس وصار تقديم الخبر إذا كان نكرة يفيد ما كان يفيده مؤخراً إلا أنه لما كان مؤخراً عرفت صاحب الخبر قبل معرفة الخبر، فإذا قدّمت الخبر عرفت الخبر قبل معرفة صاحبه ثم عرفت صاحبه.

فإن قيل: قد زعمتم أن الخبر إذا كان هو المبتدأ لم يحتج إلى ضمير يعلقه بالمبتدأ، ونحن إذا قلنا (زَيْدٌ قائِمٌ) ففي (قائم) ضمير يرتفع به يرجع إلى المبتدأ، وكذلك إذا قلنا: (عَمْرٌو مُكْرِم) في (مُكْرِم) ضمير يرتفع به يرجع إلى المبتدأ، فلما لم يكن هذا علمنا بأنه ما حصل في (قائم) ضمير يرجع إلى المبتدأ فلما لم يكن هذا علمنا بأنه ما حصل في (قائم) ضمير يرجع إلى المبتدأ وهذا ينقض عليكم ما أصلتم.

قيل له: لو كان الضمير ههنا إنما حصل في الخبر لأنه خبر للمبتدأ لوجب أن يطّرد في كل خبر فكنّا إذا قلنا (أخوك زَيْدٌ) يكون في (زَيْد) ضمير يرجع إلى المبتدأ، فإذا قلنا (زَيْدٌ أَخوكَ) يكون في (أخيك) ضمير يرجع إلى المبتدأ فلما لم يكن هذا علمنا بأنه ما حصل في (قائم) ضمير يرجع إلى المبتدأ من حيث كان خبراً عنه.

فإن قيل: فإذا بطل أن يكون فيه ضمير من حيث كان خبراً عنه فلِمَ حَصَل فيه ضمير؟.

قيل له: لأن هذا مشتقّ من فعل، وكما أن الفعل لابد له من فاعل يكون بعده إما مظهراً أو مضمراً وجب هذا في كلّ ما يشتق من الفعل ويصرّف منه أن يكون بعده فاعل إما مظهراً وإما مضمراً، فهذه العلّة في كون الضمير في هذا

فإن كانا نكرتين كقولك: (رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ) لم تكن في هذا فائدة. فإن وصفت أحدهما بصفة تخصصه بها جعلت الموصوف هو المبتدأ، والعاري من الصفة هو الخبر فقلت: (رَجُلٌ في الدارِ جالِسٌ) فجالس هو الخبر، وجعلت الأول مبتدأ، لأنه موصوف لما تخصص بالصفة، وحدثت فيه فائدة.

وكذلك تقول: (غُلامٌ مِن تميمٍ فارِسٌ). فإن وصفت النكرة بصفة لا تخصّصها لم يفد الكلام. ووجود وصفها كعدمه لو قلت: (رَجُلٌ في دارٍ جالس) لم يجز. ولو قلت: (إنسان مع قومٍ مُنْطلِقٌ) لم يجز لأنه لا فائدة فيه.

وأما النفي فإنّ النكرة مع النكرة تفيد، تقول: (ما أحدٌ مِثْلَك). و(ما أَحَدٌ مُجْتَرِئاً عليكَ).

فأما (**الجملة**) فهي عبارة عن كلّ كلام مستقلّ بنفسه، ويستغنى عن غيره، وأقل ما تكون على جزأين، وهي ثلاثة أقسام: فِعْلٌ وفاعِلٌ، ومبتدأ وخبر، وشرط وجوابه.

فمثال الفعل والفاعل: (قامَ زَيْدٌ).

ومثال المبتدأ وخبره: (عَمْرُوٌ خارِجٌ).

ومثال الشرط وجوابه: (إنْ تكرِمْ زيداً يُحْسِنْ إلَيكَ).

ولما كانت الجملة لقيامها بنفسها تستغنى عن غيرها لم يعلم كونها خبراً للمبتدأ من غير عائد يعود منها إليه. فإذا كان كذلك وجب أن يكون في الجملة ضمير من المبتدأ يعود إليه منها، ألا ترى أنك: لو قلت (زَيْدٌ قام عَمْرُوٌ) لم يجز أن[*] تكونَ هذه الجملة خبراً عن (زيد) لعدم الضمير فيها.

فإن قلت: (زَيْدٌ قامَ عَمْرُوٌ إليهِ) صارت الجملة خبراً عن المبتدأ لرجوع العائد منها إليه، ولو قلت: (هِنْدٌ عمرو منطلق) لم تكن هذه الجملة خبراً عن (هندٍ) لأنه لا ضمير فيها يصيرها خبراً عنها.

(*) أ: ص٤٩.

فإن قلت : (هِنْدٌ عَمْروٌ مُنْطَلِقٌ إليها) صحّ كون الجملة خبراً عن (هِنْد) لأجل الضمير العائد منها إلى (هِنْد) .

ولو قلت : (عَمْروٌ إنْ تكرمْهُ يُكْرِمْكَ) كان الشرط وجوابه خبراً عن (عَمْرو) لأجل الضمير العائد من الجملة إليه . وهذا الضمير العائد يجوز أن يكون أحَدَ جزأي الجملة، ويجوز أن يكون جزءاً زائداً (على الجملة) .

فإذا قلت : (زَيْدٌ قامَ أَخوه) فالهاء ليست الفعل ولا الفاعل وهي جزء غيرهما .

وإذا قلت : (هِنْدٌ أبوها خارِجٌ) فالهاء ليست المبتدأ ولا الخبر وإنما هي جزء زائد على الجملة .

فإن قلت : (زَيْدٌ ذَهَبَ، وهِنْدٌ تَجْلِسُ) ففي (ذَهَبَ) فاعل مضمر، وكذلك في (تجلس)، والجملة من الفعل والفاعل هي خبر عن المبتدأ، والفاعل المضمر في الجملة هو الراجع من الجملة إلى المبتدأ، وهو أحد جزأي الجملة .

وقد يجوز أن تحذف الراجع من الجملة إلى المبتدأ إذا كان يكثر استعماله ويرتفع اللبس فيه، وإنما يكون هذا في المسعّرات والمبيعات لأنه لكثرة استعمال الناس له وقوة علمهم به ورفع اللبس فيه استجازوا حذفه . وإن شاؤوا ذكروه .

فمما حذفوا فيه العائد قولهم : (السَّمْنُ مَنوانِ بِدِرْهَمٍ)، فـ (السَمْنُ) مبتدأ، و(مَنوانِ) مبتدأ ثان، والباء في قولهم (بِدِرْهَمٍ) خبر عن الثاني، وهذه الجملة خبر عن (السّمن) والعائد منهما محذوف لما قدّمته والتقدير : (السمن مَنوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ)، فالهاء في (مِنْهُ) هي الراجعة من الجملة إلى السمن فإن شاؤوا ذكروها، وإن شاؤوا حذفوها .

ومثل هذا قولهم: (البُرُّ الكُرُّ بعشرينَ ديناراً) فـ(البُرُّ) مبتدأ أول، و(الكُرُّ) مبتدأ ثانٍ، و(بعشرين) هو الخبر، وهذه الباء خبر عن المبتدأ الثاني [والمبتدأ الثاني وخبره جميعاً خبر عن المبتدأ] الأول، والراجعُ منها محذوف، وتقديره: (البُرُّ الكُرّ مِنْهُ بعشرين ديناراً)، فالهاء في (منه) هي الراجعة إلى المبتدأ، ولولا هذا التقدير لم تجز هذه المسائل. وإنّما قدّرت (منْ) لشيئين، أحدهما: أنّ السَمْن كله ليس هو المَنَوَيْنِ، والبُرّ كلّه ليس هو الكُرّ، والثاني أن السمْنَ كلّه لا يكون بدرهم، والبُرّ كلّه لا يكون بعشرين ديناراً فقدّرت (منه) لأنها مبعضة تخرج جزءاً من كلّ.

ومثال حذف الراجع من الجملة إلى المبتدأ قوله تعالى: ﴿**وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ**﴾[1] فـ(من) مبتدأ، وما بعدها صلتها، و(ان) وما بعدها خبر المبتدأ، والراجع من الخبر إلى المبتدأ محذوف وتقديره: لَمِنْ عَزْمِ الأمور منه.

وقد يجوز أن تحذف الجملة بأسرها إذا كانت خبراً عن المبتدأ وكان في الكلام دليل عليها. وإذا جاز حذف الجملة بأسرها لقوة الدلالة عليها كان حذف شيء منها أسهلَ، قال اللهُ سبحانَه: ﴿**واللائي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيْضِ مِنْ نِسائِكُم إِنْ ارْتَبْتُم فَعِدَّتُهنَّ ثلاثةُ أَشْهرٍ**﴾[2]، فقوله (اللائي) اسم ناقص وهو مبتدأ، و(يَئِسْنَ مِنَ المحيض مِنْ نسائِكُمْ) صلته، وتمامه (إن ارتبتُم فعِدّتُهُنّ ثلاثةُ أشهُرٍ) فالشرط وجوابه جميعاً في موضع خبر المبتدأ[3]، والعائد من الجملة إلى المبتدأ

---

(١) الآية ٤٣ / سورة الشُّورَى.

(٢) الآية ٤ / سورة الطلاق، وتمامها: ﴿واللائي لَمْ يَحِضْنَ، وأولاتُ الأَحْمالِ أجلُهُنّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنّ، ومن يَتّقِ اللهَ يجعلْ لهُ مِنْ أمرِه يُسراً﴾.

(٣) لا يلتزم بهذا الوجه من الإعراب، إذ يصحّ أن يكون جوابُ الشرط محذوفاً يدلّ عليه المذكور بعده، وقوله (فعِدّتُهن ثلاثةُ أَشْهُر) هو الخبر، وإنما اقترن بالفاء لتضمن (اللائي) معنى الشرط ويدلّ على هذا الوجه كلام المصنف في تقدير خبر (واللائي لم يَحِضْنَ).

الهاء والنون في قوله: (عِدّتُهُنّ)، ثم قال الله تعالى: ﴿ **واللائي لَمْ يَحِضْنَ** ﴾ فقوله: (واللائي لم يحضنَ) مبتدأ، وخبره محذوف وهو جملة من مبتدأ وخبر، وتقديره ﴿ **فعدّتُهن ثلاثةُ أشْهُرٍ** ﴾[1]، ثم قال الله تعالى: ﴿ **وأولاتُ الأحمالِ أجلُهُنّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنّ** ﴾، فقوله: (وأولاتُ الأَحْمالِ) مبتدأ والجملة بعده خبر عنه، وهي مبتدأ وخبر، وقوله (أجلُهُنّ) مبتدأ و(أَنْ يَضَعْنَ) خبره، وتقديره (أجلُهُنَّ وَضْعُ حَمْلِهِنّ) أي: وقت وضع حملِهِنْ. فقد بان لك أنّ هذه ثلاث جمل خبر عن ثلاث مبتدآت، إلا أنّ المبتدأ الأوسط قد حذفت الجملة التي هي خبره لدلالة الجملة المقدّمة من المبتدأ الأول عليه.

واعلم أن هذه الجمل والظروف وحروف الجرّ موضعها رفع لأنها وقعت موقع المفرد المرفوع، والذي يوجب رفعها هو الذي أوجب للمفرد الرفع.

واعلم أنّ المبتدأ على ضربين: **جُثّة وحَدَث**، فـ(الجُثّة) هو الجِسْمُ، و(الحَدَث) هو المصدَر.

والظروف على ضربين: ظرف مكان، وظرف زمان:

فظرف المكان أعمّ من ظرف الزمان، لأنه مشترك يصلح أنْ يكون خبراً عن الجُثّة وعن الحَدَث.

وظرف المكان نحو: الدار، والمسجد، والسوق، وكذلك الجهات الست التي تحيط بالجسم، نحو: فوقك وتحتك ويمينك وشمالك وخلفك وقدّامك، وما كان في معناها نحو: عندك ودونك، تقول: (زَيْدٌ خَلْفَكَ) فـ(خَلْفَكَ) ظرف مكان، وقد أخبرت به عن الجُثّة، وكذلك: (عَمْرٌو عندَك)، وتقول: (الصلاةُ أمامكَ)

(١) هذا التقدير على رأي أبي علي الفارسي، وقال ابن هشام في المغني ٢ / ٦٨١: (والأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يَحِضْنَ كذلك)، وقال (فلا يقدر عين المذكور تقليلاً للمحذوف...) وقال: (ولك ألا تقدر في الآية شيئاً البتة وذلك بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول معطوفاً على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معاً).

فـ(أمامَك) ظرف مكان، وهو خبر عن الصلاة، وهو حَدَث. وتقول (البيع قدّامَك) فـ(قدّامك) ظرف مكان، وهو خبر عن البيع(*) والبيع حدث، فقد بان لك أنّ ظرف المكان يكون خبراً عن الجثّة والحَدَث، بهذا التمثيل الذي رأيتُك.

وظرف الزمان أخصّ من ظرف المكان لأنه يكون خبراً عن الحَدَث ولا يكون خبراً عن الجُثّة، تقول: (الخروجُ غداً) فـ(غداً) خبر عن الخروج، لأن الخروج حدث. وتقول (الصلاةُ يَومَ الجُمعة) فـ(يومَ الجمعة) خبر عن الصلاة وهي حَدَث، ولو قلت (زَيْدٌ غداً) فجعلت (غداً) خبراً عن زَيْدٍ لم يجز، لأنه لا فائدة في أن يكون ظرف الزمان خبراً عن الجُثّة، والكلام بني على الفائدة، وإذا بطل أن يكون الكلام مبتدأ لم يجز استعماله.

فإن كان ظرف الزمان موصوفاً وكان في أوله (في) صحّ أن يكون خبراً عن الجثة والحدث، وجرى مجرى ظرف المكان. تقول: (زَيْدٌ في يَومٍ طيّبٍ) و(الخروج في زمانٍ مُبارَكٍ) فيصير ظرف الزمان خبراً عن الجثة والحدث لكونه موصوفاً ودخول (في) عليه.

فإن قال قائل: قد ادّعيتُم أنّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، والعرب قد أخبرت بالزمان عن الجثّة وهذا خلاف ما ادّعيتموه، ألا تراهم يقولون: (الليلةَ الهلالُ) فـ(الهلالُ) جُثّة بلا خلافٍ، و(الليلة) ظرف زمان، فقد صار ظرف الزمان خبراً عن الجثة.

قيل له: الدليل إذا احتمل ما يقوله الخصمان صار شبهة وبطل كونه دليلاً، وهذه المسألة فيها تقديرانِ:

فمن العرب من يقول: (الليلةُ الهلالُ) بالرفع، وتقديره: الليلةُ لَيْلَةُ الهلالِ، فالأولى مبتدأ، والثانية خبر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع لقيامه مقام المرفوع بعد أن كان مجروراً، وعلى هذا التقدير ليس في الكلام منازعة.

(*) أ: ص٥٠.

فأما من قال: (الليلةَ الهلالُ) فيحتمل تقديرين:

أحدهما: أن يجعل (الهلال) في موضع الاستهلال، لأن العرب تجعل الاسم موضع المصدر فيكون التقدير: (الليلةَ الاستهلالُ) وعلى هذا التقدير فظرف الزمان خبر عن الحدث لا عن الجُثة والذي يدلّ على أنّ الاسم يقوم مقام المصدر قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الذي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾[1]، فأقام (القَرْضَ) وهو اسمٌ مقامَ (الإقراض) وهو حَدَث.

ويقولون: (أَعطيته عطاءً) فيعبرون بـ(العطاءِ) وهو اسمٌ عن (الإعطاء) وهو حَدَثٌ، وإنما يجوز أن يقوم الاسم مقام المصدر إذا كانا جميعاً قد اشتقا من أصلٍ، (فالقَرض والإقْراض) من أصل واحد، و(العطاء والإعطاء) من أصلٍ واحدٍ، و(الهلالُ والاستهلالُ) من أصلٍ واحد.

والتقدير الثاني في هذه المسألة: أن يكون (الليلةَ حدوثُ الهلالِ، أو طلوعُ الهلالِ) ثم كثر استعمالهم له، وارتفع اللبس فيه، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه فارتفع بعدما كان مجروراً لقيامه مقام المرفوع، والذي يدلّ على أنّ هذا هو التقدير أنهم لا يقولون في ليلة عشرين من الشهر (الليلةَ الهلالُ) لأن الهلال لا يتوقع ظهوره في ليلة عشرين، وإنما يقولون هذا الكلام في ليلة يتوقع فيها طلوع الهلال كتسع وعشرين وثلاثين، وهم إذا حذفوا المضاف من اللفظ يَنْوونَهُ لأن المقدّر كالمنطوق به، وكذلك قول الشاعر[2]: [رجز]

[٤٠] أكُلّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ------------

والنَعَمُ هي الإبلُ، فـ(كُلّ) هو ظرف زمان لأنه مضاف إلى العام، وإذا أضفت (كُلّ) إلى شيء فهي ذلك الشيء بعينه، وإذا كان كذلك فالكلامُ محمول على

---

(١) الآية ٢٤٥/سورة البقرة.

(٢) هو قيس بن حصين الحارثي، وعجز البيت:

---------- يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهُ

الكتاب ١/١٢٩، اللمع ٨٥، الخزانة ١/٤٠٧.

تقدير محذوف، و(كلّ) إنما هي خبر عن مصدر محذوف تقديره (أَكُلَّ عامٍ حُدُوثُ نَعَمٍ)، أو (إحرازُ نَعَمٍ)، وظرف الزمان إنّما هو خبر عن هذا المصدر، والذي يدلّ على أنّ المضاف إذا حذف فهو مقدّر قوله تعالى: ﴿ **واسأَلْ القَرْيَةَ... والعِيْرَ** ﴾[1]، والقريةُ والعِيْرُ لا تسأل فدلّ على أنّ التقدير: (واسأل أهلَ القَرْيَةِ، وأهلَ العِيْرِ)، فلما حذف المسؤول أقام المضاف إليه مقامه، فانتصب بعد أن كان مجروراً.

وقد بيّنت فيما تقدم أن ظرف المكان يكون خبراً عن الجثّة والحدث، وظرف الزمان يكون خبراً عن الحدث فقط، ولا يجوز أن يكون خبراً عن الجثّة.

واعلم أن (**ظرف المكان**) كما يكون خبراً عن الجثة فهو يكون صفة لها، وصلة لها، وحالاً منها، و(ظرف الزمان) كما يكون خبراً عن الحدث فهو يكون وصفاً له، وصلة له، وحالاً منه.

و(**ظرف الزمان**) كما امتنع أن يكون خبراً عن الجثة فهو أيضاً يمتنع أن يكون وصفاً للجثة وصلة لها وحالاً منها.

فإن قيل: لم جازَ أَنْ يكون ظرف المكان خبراً عن المبتدأ ووصفاً له وصلةً له وحالاً منه؟.

قيل له: لأن فيه ضميراً يعود إلى المبتدأ، ولولا كون هذا الضمير فيه لما جاز أن يكون خبراً ولا صفةً ولا صلةً ولا حالاً.

فإنْ قيل: فبيّنوا كيف يكون هذا الضمير في الظرف؟.

قيل له: إذا قلنا: (زَيْدٌ خَلْفَكَ، أو الخروجُ غداً، أو الصُلْحُ عِندَكَ) فتقديره: (زَيْدٌ مُسْتَقرّ خلفَكَ، والخروجُ مستقر غداً، والصُلحُ مستقر عندَكَ)

---

(١) الآية ٨٢/سورة يوسف، وتمامها: ﴿ واسْأَلْ القَرْيَةَ التي كُنّا فيها والعِيْرَ التي أقبلنا فيها ﴾، ينظر: الصفحة ٥٧٤.

فـ(مسقر) هو الخبر في الحقيقة لأنه هو الأول بعينه وهو رفع مثل الأول، وهذا هو اسم الفاعل المشتقّ له من الفعل، وفيه ضمير يرتفع به، فـ(مستقرّ)(*) قد رفع الضمير الذي فيه، ونصب الظرف، ثم لما أرادت العرب أن تختصر الكلام نقلت الضمير من اسم الفاعل، وأسقطت اسم الفاعل فصار الظرف يرتفع بالضمير المنتقل إليه لنيابته عن اسم الفاعل، وصار الظرف وإن كان منصوباً في اللفظ مع الضمير المرتفع به في موضع رفع لنيابته عن اسم الفاعل المحذوف، فعلى هذا تقدّر هذه الظروف إذا كانت خبراً أو صفةً أو حالاً.

إلا أنها إذا كانت صلة قدّرتها بـ(**الفعل**) نحو قولك : (جاءني الذي استقرّ أمامَك) فـ(استقر) فعل، وفيه فاعل مضمر وقد رفع باستقرّ المضمر، ونصب الظرف الذي بعده، ثم نقل الضمير منه إلى الظرف وحذف الفعل وصار الظرف صلة لنيابته عن الفعل المحذوف، ويكون الضمير فيه.

وإذا كان الظرف خبراً أو صفة أو حالاً قدّرته بـ(**اسم الفاعل**) نحو : (مُسْتَقِرّ) فيكون الثاني هو الأول، وكذلك حروف الجرّ إذا قلت : (زَيْدٌ بالبابِ، والصلاةُ في المسجِدِ) فـ(مُسْتَقِرّ) هو الخبر في الحقيقة وهو الرافع للفاعل الكائن فيه، وناصب لحرف الجرّ كما نصب الظرف، ثم سقط اسم الفاعل تخفيفاً وانتقل الضمير منه إلى حرف الجرّ، وصار حرف الجر يرفع بالضمير، وحرف الجر مع الضمير المرتفع به رفع لأنه خبر المبتدأ. وعلى ما بيّنتُ لك تجري الظروف وحروفُ الجرّ.

واعلم أنّ المبتدأ على ثلاثة أَضْرُبٍ : ضرب يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره، وضرب يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه، وضرب يجوز تأخيره توسعاً ومجازاً وإن قدّم فهو رتبته.

مثال المبتدأ الذي لا يجوز تأخيره هو كلّ مبتدأ كان تعجباً أو استفهاماً أو شرطاً أو معرفة وخبره معرفة مثله.

(*) أ : ص٥١.

مثال المبتدأ في التعجب: (ما أَحْسَنَ زَيْداً) فـ(ما) في موضع رفع بالابتداء، والجملة التي بعدها في موضع خبرها، ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ عن رتبته.

ومثال الاستفهام: (أَيُّ القومِ في الدارِ؟) و(مَنْ عِنْدَكَ؟) و« ما حالُك؟) فـ(أيّ) رفع بالابتداء، وكذلك (ما، ومن)، وما بعدها في موضع خبرها. ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام كما كان التعجب. وكذلك تقول في الشرط: (إنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ) و(ما يَكُنْ عِنْدَك أَعْطِكَ) و(أيُّهُمْ يَذْهَبْ أَذْهَبْ معه) فـ(أيّ) مرفوع بالابتداء، وكذلك (ما، ومن) وما بعده في موضع خبره، ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ لأن الشرط له صدر الكلام.

فأما المعرفة فقولك: (زَيْدٌ أَخوكَ) فـ(زَيْدٌ) مبتدأ، و(أخوكَ) خبره ولا يجوز تأخير (زَيْد) عن رتبته، لأن الأخ يصلح أن يكون مبتدأ لكونه معرفة، فلو تقدّم لم يعلم المخاطب هل هو خبر مقدّم أو مبتدأ.

فأما المبتدأ الذي يجب تأخيره فهو أن يكون المبتدأ نكرة، وخبره: ظرف أو حرف جرّ أو جملة، مثال ذلك: (تَحْتَك بِساط، وَعَلَيْكَ ثوب، ودونَك رَجُل، وأبوه مُنْطَلِقٌ رجل).

فهذه الأسماء رفع بالابتداء وما قبلها من الجمل والظروف وحروف الجرّ خبر عنها، وإنما وجب أن يتقدم فيه النكرة عليها لأنها إذا تأخرت جاز أن يكون خبراً ويكون الكلام تاماً، وجاز أن يكون وصفاً للنكرة ويتوقع الخبر فيكون الكلام غير تام لأن النكرة توصف بهذه الأشياء فلما كان تأخير خبر النكرة عنها يوقع لبساً في الكلام لاحتماله أنْ يكون خبراً وأن يكون وصفاً قدّم على المبتدأ لأنه إذا كان مقدّماً قطع على أنه خبر لأن الخبر يجوز تقدمه إذا لم يوقع لبساً في الكلام، والصفة لا يجوز تقديمها على الموصوف.

وأما المبتدأ الذي يجوز تأخيره توسّعاً ومجازاً لأن رتبته التقديم فأنْ يكون المبتدأ (معرفة) وخبره: ظرف أو حرف جرّ، أو نكرة أو جملة.

تقول في النكرة: (زيدٌ قائمٌ)، وإن شئت أخرت فقلت (قائمٌ زَيْدٌ).

وتقول في الظرف: (زَيْدٌ أَمامَكَ)، وإن شئت أخرت فقلت: (أمامكَ زَيْدٌ).

وتقول في حروف الجرّ: (زَيْدٌ في الدارِ)، وإن شئتَ أخرتِ فقلت: (في الدارِ زَيْدٌ).

وتقول في الجملة: (زيد أبوه منطلقٌ)، وإ شئت أخّرت فقلت: (أبوه منطلقٌ زيدٌ).

وتقول: (زَيْدٌ قامت جاريتُه)، وإن شئت أخّرت فقلت: (قامت جاريتُه زَيْدٌ)، وإنما جاز تقديم هذه الأخبار على المبتدأ لأنّ تقديمها لا يوقع لبساً في الكلام، وفيها ضمير يعود إلى المبتدأ، ومن شأن الضمير أن يعود إلى ما قبله لا إلى ما بعده، فلولا أنّ هذه الأخبار في نيّة التأخير لما صحّ هذا الكلام.

وأما خبر المبتدأ فعلى ثلاثة أضرب: ضرب يجب أن يقدّم، وضرب يجب أن يتأخر، وضرب يجوز أن يتقدم ورتبته التأخير، وذلك ينوى به.

فأما الخبر الذي يجب أن يقدم فأن يكون استفهاماً، لأن الاستفهام له صدر الكلام، تقول: (أين زَيْدٌ) و(أين الصلحُ) فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(الصلحُ) مبتدأ، و(أين) خبر عنهما، تقدّم وفيه ضمير رجع إليهما، وموضعه رفع لأنه خبر المبتدأ، وإنما تقدّم لما فيه من الاستفهام، ووقعت (أين) خبراً عن الجُثّة والحدث لأنها ظرف مكان.

فإن جئت بنكرة بعد المبتدأ جاز فيها الرفع والنصب، تقول: (أين زيدٌ واقفٌ، وواقفاً) و(أين الصلح ثابتٌ وثابتاً).

فإذا نصبت(*) النكرة كانت حالاً، والناصب لها (أين) لأنها هي خبره.

وإذا رفعت النكرة صارت خبراً ونصبت (أين) بها، وليس في (أين) ضمير لأنها ليست الخبر.

ومثل هذا: (كيف زيد، وكيف الخروج) فزيدٌ والخروج مبتدآن، و(كيف) خبر عنهما وأخبر به لما فيه من الاستفهام.

(*) أ: ص٥٢.

فإن جئت بعد المبتدأ بنكرة جاز فيها الرفع والنصب، تقول: (كيف زيد واقفٌ وواقفاً)، و(كيف الخروج ثابتٌ أو ثابتاً)[1]، والكلام في (كيف) كالكلام في (أين) وقد تقدم.

وتقول: (متى الخروجُ)، و(أيان الانطلاقُ) فـ(الخروج) مبتدأ و(متى) خبر عنه، و(الانطلاقُ) مبتدأ و(أيّانَ) خبر عنه، وإنّما قدم الخبر لما فيه من الاستفهام. وفي الظرفين ضمير يرتفع بهما يرجع إلى المبتدأ، والظرف في موضع رفع لأنه خبر المبتدأ.

فإن جئت بنكرة بعد المبتدأ جاز فيه الرفع والنصب، تقول: (متى الصلحُ كائنٌ وكائناً؟) و(أيان الذهابُ عاجلٌ وعاجلاً؟).

فإن نصبت النكرة فهي حال، والناصب لها الظرف لأنها خبر.

وإن رفعت النكرة صارت خبراً وكانت ناصبة للظرف وعرّى الظرف من ضمير لأنه ليس بخبر.

ولو قلت: (متى زيدٌ؟) و(أيان عمرو؟) لم يجز لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، فإن قلت: (متى زيد خارجٌ) و(أيان عمرو منطلق) كانت النكرة خبراً للمبتدأ، والظرف متعلق بالخبر وصحّت المسألة.

وكذلك إذا كان المبتدأ نكرة وجب أن يقدّم خبره عليه، نحو قولك: (عليك ثوب، وعندك بساط) وقد مضى الكلام في مثله.

فأما الخبر الذي لا يجوز أن يتقدّم فأن يكون معرفة مثل المبتدأ، تقول: (أخوك زيدٌ) فزيد خبر عن الأخ فلا يجوز أن يتقدم عليه، لئلا يتوهم أنه مبتدأ، فلما كان تقديمه يوقع لبساً ألزموه التأخير.

---

(١) هذا قريب من قول سيبويه في الكتاب: ٢ / ١٨١ (فإذا قلت له عسل ملء جرة، وعليه دين شعرٌ كلبين فالوجه الرفع لأنه وصف، والنصب يجوز...) ومن قول المبرد في المقتضب ٤ / ١٣٢: (وتقول زيد في الدار قائم إذا جعلت قولك: «قائم» مبنياً على زيد، فإن جعلت «في الدار» مبنياً على زيد نصبت: «قائماً» على الحال.

وأما الخبر الذي يجوز أن يتقدم ويتأخر فأن يكون المبتدأ (معرفة) وخبره ظرف، أو حرف جرّ، أو نكرة، أو جملة، كقولنا: (زيدٌ منطلقٌ) ويجوز (منطلق زيد)، و(عندك أخوك) وإن شئت: (أخوك عندك). فتقديم الأخبار ههنا لا يوقع لبساً، وتأخيرها هو الرتبة وقد مضى مثل هذا.

وكل شيء يكون خبراً للمبتدأ فيجوز أن يكون خبراً لـ (كان) وأخواتها وخبراً لـ (إنّ) وأخواتها، والمفعول الثاني لـ (ظننت) وأخواتها، والمفعول الثالث لـ (أعلم) وأخواتها.

ويجوز أن يكون حالاً للمعرفة، وصفة للنكرة، وصلة للأسماء الناقصة إلا المفرد فإنه لا يجوز أن يكون صلة، فإن قدّرت معه مبتدأ صار جملة وصلح أن يكون صلة، وقد قرأ بعضهم: « تماماً على الذي أَحْسَنُ»[1] تقديره: (الذي هُوَ أَحْسَنُ). وقرأ رؤبة: (**ما بَعُوضَةٌ**)[2] تقديره: (ما هو بَعوضةٌ) لأن (ما) بمعنى (الذي)، وهذا الذي أجملته يجيء مفصلاً في أماكنه التي أشرت إليها.

واعلم: أنّ المبتدآت إذا اختلفت أخبارها لم يجز أن يحذف شيء من الأخبار، لأن الشيء لا يدلّ على خلافه، فإذا قلت: (زَيْدٌ قائمٌ وعمرو خارجٌ) لم يجز أن تحذف أحد الخبرين لأن (قائماً) لا يدلّ على (خارج).

وإذا قلت: (عَمْروٌ قائمٌ، والزيدانِ قائمان) لم يجز أن يحذف أحد الخبرين لأنّ الواحدَ لا يدلّ على التثنية، والتثنية لا تدلّ على الواحد.

ولو قلت: (الزَيْدانِ جالسانِ والعَمْرونَ جالسونَ) لم يجز حذف أحد الخبرين، لأن التثنية لا تدلّ على الجمع، والجمع لا يدلّ على التثنية، وإن تساوت الأخبار جاز حذف بعضها لدلالة ما بقي على المحذوف.

---

(١) الآية ١٥٤ / سورة الأنعام، (أحسن) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ الحسن، والأعمش، وابن أبي إسحاق، وغيرهم (معجم القراءات ٢ / ٣٣٥). وينظر: الصفحات ٣٤٠، ٧٠٩، ٨٢٣.

(٢) الآية ٢٦ / سورة البقرة (بعوضةً) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ قطرب، ورؤبة، والضحّاك (معجم القراءات ١ / ٣٩)، ينظر: الصفحات ٣٩، ٣٩٩، ٧٠٧، ٨٢٣.

فإذا قلت: (زيد خارجٌ، وعمرو خارج) جاز أن تحذف الثاني فتقول: (زَيْدٌ خارجٌ وعَمْروٌ) وجاز أن تحذف الأول فتقول: (زيدٌ وعمروٌ خارجٌ) إلا أنّ حذف الثاني أحسن من حذف الأول لأنك إذا حذفت الثاني فالدليل عليه متقدّم فقَوِيَ، وإذا حذفت الأول فالدليل عليه متأخّر فضَعُفَ.

وكذلك تقول: (الزيدانِ خارجان والعَمْرانِ) تقديره: و(العمرانِ خارجانِ).

وكذلك تقول: (الزَيْدُونَ والعَمْرُونَ جالسون) تقديره: (الزيدون جالسونَ والعمرون جالسونَ)، وعلى ما بيّنت لك يجري خبر المبتدأ.

واعلم أنّ خبر المبتدأ قد يجوز أن يحذف ويبقى المبتدأ، ويجوز أن يحذف المبتدأ ويبقى الخبر، ولا يجوز هذا الحذف إلا إذا كان في الكلام دليل على المحذوف وهو وإن حذف من النطق فهو مرادٌ ومقدّرٌ يجري مجرى المنطوق به لأن الفائدة لا تتم إلا بمجموعهما، وأكثر ما وقع هذا الحذف في الأجوبة لأنه يقدّر في سؤال السائل ذكر الخبر الذي يجوز أن يحذفه المجيب.

وقد يجوز الحذف في غير الأجوبة، قال سبحانه وتعالى: ﴿**لا يَغُرَّنّكَ تَقلُّبُ الذينَ كَفَروا في البلاد مَتاعٌ قليلٌ**﴾[1]، تقديره: تقلبهم متاعٌ قليلٌ، فحذف المبتدأ، وقال تعالى: ﴿**فصبرٌ جَميلٌ**﴾[2] تقديره: أمري صَبْرٌ جَميلٌ، وقال تعالى: ﴿**قُل أَفَأُنَبِئُكُم بِشَرّ مِنْ ذلكم النارُ**﴾[3] تقديره: هو النارُ، فحذف المبتدأ، ويجوز أن يكون التقدير: النارُ هو، فحذف الخبر.

فأما الحذف في الأجوبة فأن يقول لك السائل: (مَنْ عِنْدَكَ) فـ(مَنْ) في موضع مبتدأ، و(عندك) خبره. والمجيب بالخيار إن شاء قال: (زَيْدٌ عِنْدِي)

(١) الآية ١٩٦ / سورة آل عمران.

(٢) الآية ٨٣ / سورة يوسف.

(٣) الآية ٧٢ / سورة الحج.

فأخرج الكلام على تمامه، وإن شاء قال: (زَيْدٌ) فحذف (عِنْدِي) وهو الخبر لأنه قد تقدم في السؤال ذكرُه.

ويقول لك السائل: (كيف أنت) فـ(أنت) مبتدأ، و(كيف) خبر عنه وتقدم عليه لأجل ما فيه من الاستفهام، والمجيب بالخيار إن شاء قال: (أنا صالح) فـ(أنا) مبتدأ و(صالح) خبره، وقد أخرج الكلام على تمامه، وإن شاء(*) حذف المبتدأ فقال: (صالح)، وحذف (أنا) لأنّ (أنت) في السؤال هو (أنا) في الجواب لأن الكنايتين(١) يرجعان إلى شخص واحدٍ.

وقال تعالى: ﴿**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**﴾(٢) فيحتمل أن تكونه (طاعة) مبتدأ، و(قول) عطف عليه، و(معروف) صفته، والخبر محذوف وتقديره: أَمْثَلُ من غيرهما أو أَجْوَدُ أو أفضَلُ من غيرهما وهو الخبر، ويجوز أن يكون (طاعة) خبر، و(قول) عطف عليه، وقد حذفت المبتدأ، وتقديره: (أمرُنا طاعةٌ).

فإن قيل: ولِمَ جَعَلْتُم الأمرَ هو المحذوف دونَ غيرِه؟.

قيل له: لأمرين أحدهما: الطاعة هي امتثال الأمر، فلدلالتها عليه جعلناه المبتدأ دون غيره، والثاني: أنه لا يحذف شيء إلا وقد ظهر وعُرِفَ، فلقوّة معرفته جاز حذفه، والذي ظهر مع الطاعة هو الأمر دون غيره، ألا ترى أن الشاعر قد أظهره مع الطاعة، فقال(٣): [طويـــل]

[٤١] **فقالتْ عَلَى اسمِ اللهِ أمرُكَ طاعةٌ ... وإن كنتُ قد كُلِّفتُ مالم أُعَوّدِ**

(*) أ: ص٥٣.

(١) يريد بالكناية الضمير، فالضمير عند البصريين من المَكْنيّات، فكلُ مضمر مَكْنِيّ، وليس كل مكنّى مضمراً، ينظر: شرح المفصّل ٣/٨٤، همع الهوامع ١/٥٦.

(٢) الآية ٢١/سورة محمد.

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة، الديوان: ٤٩٠، اللمع: ٨٧، الخزانة: ٤/١٨١.

ذكر الجمل التي لها موضع من الإعراب والجمل التي لا موضع لها من الإعراب

إعلم أنّ الجمل على ضربين: جملةٍ صغيرةٍ وجملةٍ كبيرةٍ.

فالجملة الصغيرة: هي ما كانت من جزأين فقط، إمّا من فعل وفاعل، نحو: (ذَهَبَ عمرو) أو مبتدأ وخبر، نحو: (جعفر خارج).

والجملة الكبيرة: ما زادت على جُزْأَيْنِ، نحو قولك: (عمروٌ خرج أَخوهُ)، و(بشر صاحبه منطلقٌ)، فإذا أردت أن تعتبر مواضع هذه الجمل فنحّ الجملة وضع مكانها مفرداً فإن استقلّ الكلام وأفاد فأقطع على أنّ للجملة موضعاً من الإعراب، وإن لم يستقلّ الكلام فليس للجملة موضع من الإعراب.

فإذا قلت: (قام زيدٌ) فهذه جملة ليس لها موضع من الإعراب لأنك لو أسقطتها وقلت مكانها (مُنْطَلِقٌ) لم يفد الكلام، وكذلك لو قلت: (بشر خارجٌ) لم يكن لهذه الجملة موضع من الإعراب لأنك لو أسقطتها وقلت مكانها (قاعدٌ) لم يُفِدْ الكلامُ.

ولو قلت: (زَيْدٌ أَبوه مُنْطَلِقٌ) لم يكن لهذه الجملة موضع من الإعراب، لأنك لو أسقطتها من الكلام وقلت مكانها (مُحْسِنٌ) لم يُفِدْ الكلامُ.

ولو قلت: (زَيْدٌ خرج أخوه) لم يكن لهذه الجملة موضع من الإعراب، لأنك لو أسقطتها وقلت مكانها (مُكْرِمٌ) لم يُفِدْ الكلام، وإنّما لم يفد المفرد في هذه المواضع لأنه لم يصادف جزءاً آخر يأتلف معه فيستقلّ بمجموعهما كلام.

ولو قطعت (أبوه منطلق) من قولك: (زَيْدٌ أبوه منطلق)، وأتيت بالمفرد فقلت: (زيد خارجٌ) لاستقلّ الكلام لأن المفرد صادف جزءاً آخر ائتلف معه فاستقلّ بهما كلام. و(أبوه منطلق) من قولك: (زيد أبوه منطلق) جملة لها موضع من الإعراب، وهي جملة صغيرة من جملة كبيرة.

وكذلك لو قطعت (قامَ أَخُوهُ) من قولك: (زَيْدٌ قام أخوه) وجئت بالمفرد مكانها فقلت: (زيد منطلق) لاستقلّ الكلام، لأنه صادف جزءاً ائتلف معه فأفاد. فإذا ثبت أنّ للجملة موضعاً من الإعراب فموضعها مثل ما ظهر في لفظ المفرد الذي وقع موقعها، فهاتان الجملتان إذن موضعهما رفع، لأن الرفع قد ظهر في لفظ المفرد الذي وقع موقعهما.

فإن قلت: (مررت برجلٍ تقوم جاريتُه)، فـ(تقوم جاريته) جملة لها موضع من الإعراب، لأن المفرد إذا وقع مكانها أفاد، تقول: (مررت برجلٍ خارجٍ) وموضع الجملة جرّ، لأن الجرّ قد ظهر في لفظ المفرد الذي وقع موقع الجملة.

ولو قلت: (لقيت رجلاً أبوه مُحْسِنٌ)، فـ(أبوه محسن) جملة لها موضع من الإعراب، لأن المفرد إذا وقع موقعها أفاد، تقول: (لقيت رجلاً مكرماً) وموضع الجملة نصب لأن النصب قد ظهر في لفظ المفرد الذي وقع موقعها.

وتقول: (قام زَيْدٌ أبوه ضاحك)، فـ(أبوه ضاحك) جملة لها موضع من الإعراب، لأن المفرد إذا وقع موقعها أفاد، تقول: (قام زيد مسرعاً) وموضع الجملة نصب، لأن النصب قد ظهر في لفظ المفرد الذي وقع موقعها.

ولو قلت: (إنْ تَزُرْني فأنا أُكرمُك) لكانت الفاء والجملة التي بعدها لها موضع من الإعراب، لأن المفرد إذا وقع موقعها أفاد، تقول: (إن تَزُرْني أُحْسِنْ إلَيكَ)، وموضع الجملة جزم لأنه قد ظهر في لفظ المفرد الذي وقع موقع الجملة.
وبما بيّنت لك تعتبر الجمل التي لها موضع، والتي لا موضع لها، وإذا ثبت لها وضع هل هو رفع أو نصب أو جرّ فليكن القياس على ما أَرَيْتُك.

إعراب الفاعل

رتبة الفاعل في العربية أن يكون بعد فعله اسماً مظهراً، أو مضمراً في الفعل، وإعراب الفاعل أبداً إما في اللفظ أو في التقدير.

والذي يوجب رفعه تقدّم الفعل عليه وإسناده إليه في الواجب وغير الواجب.

الخبر ينقسم إلى إثبات ونفي: فالنفي قولك: ما فَعَلَ، ولم يَفْعَلْ، ولَنْ يَفْعَلَ ولا يَفْعَلُ، وليس زيدٌ قائماً. وما عَرِي من هذه الحروف فهو إثبات.

والإثبات على ضربين واجب وغير واجب:

فأما الواجب فهو الماضي المثبت نحو: قام، وقعد.

وأما غير الواجب فما كان نفياً أو استفهاماً أو دعاءً أو أمراً أو نهياً، فأما قولهم: (يقومُ زيدٌ) و(سوف يفعلُ، وسيفعلُ) فهذا مثبت غير واجب، وكل واجب مثبت، وليس كل مثبت واجباً.

وليس الفاعل في العربية هو من فعل الفعل في الحقيقة، وإنما حقيقته أنْ يرتفع بفعل مقدّم عليه ومسند إليه (فَعَلَ ويَفْعَلُ) وما تصرف منهما.

ألا تراهم يقولون: (ما قام زيدٌ، ولا يقومُ زيدٌ، ولَمْ يَقُم زيدٌ(*) ولن يقوم زَيْدٌ) فيسمونه فاعلاً وقد نفي الفعل عنه.

وتقول: (ماتَ زَيْدٌ، واشتدّ الحرُّ، وأقبلَ البَرْدُ، ورَخُصَ السِعْرُ) فيسمون هذا فاعلاً وما فعل شيئاً.

ويقولون (لِيَجْلِسْ زيد، ولا يذهب عمروٌ) فيسمونه فاعلاً وما فعل شيئاً، ويقولون: (هل جلس بكر؟) و(أيقوم خالد؟) فيسمونه فاعلاً وما فعل شيئاً، وقد علمت أن حقيقة الفاعل هو ما تقدّم عليه الفعلُ وأسند إليه، فقد بان لك الرفع فيه.

(*) أ: ص٥٤.

فأما قولهم: (انشقّتْ العصا)[١] فهذا فاعل أيضاً، وعلى الألف ضمّة مقدرة. وقولهم: (جاء المُكارِي، وقَدِمَ القاضي) فهذا فاعل، وعلى الياء ضمّة مقدّرة، فهذا إعراب الفاعل، ورتبته إذا كان ظاهراً بعد فعل.

واعلم أنّ الفعل لا يُثنّى ولا يجمع وقد بيّنت لماذا امتنع التثنية والجمع في الأفعال والحروف[٢].

ولو كان الفعلُ يثنّى لقلت: (قاما زَيْدٌ) إذا كان قد قام دفعتين، وفي امتناعهم من هذا اللفظ دلالة على أنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع أيضاً.

فإن قال قائل: (قام زيد) كيف تثنونه وتجمعونه؟.

قلنا في التثنية: (قام الزيدان)، وفي الجمع: (قام الزيدون) فلحقت التثنية والجمع الاسم، وبقي الفعل على حالة واحدة.

فإن كان الفعل ضميراً ثنيت الضمير وجمعته وأنثته وذكرته، ولم يكن ذلك تثنية للفعل ولا جمعاً له.

واعلم أنّ الفاعل بمنزلة حرف من الفعل فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله، كما لا يجوز تقديم حروف الفعل بعضها على بعض[٣].

فإذا قلت (زَيْدٌ قامَ) و(زيدٌ جَلَسَ). فـ(زيد) رفع بالمبتدأ، وفي (قام) و(جلس) ضمير مستتر، والفعل مسند إليه ومقدّم عليه، ولو كان معرباً لكان مرفوعاً.

---

(١) قال الزمخشريّ في أساس البلاغة ١ /٤٩٩ (ومن المجاز: شَقَّ فلانٌ عصا المسلمين، خالفهم، وانشقت العصا بينهم: تفرقوا).

(٢) ينظر: الصفحة ١١٦.

(٣) وجوب تأخير الفاعل هو رأي البصريين، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته، ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني ٢ /٤٣، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ /٧٥.

فإن ثَنّيتَ قلت: (الزيدانِ قاما، والزيدانِ يَجْلِسانِ) فـ(الألف) بعد الميم، والسين، تدلّ على الفاعل والتثنية، وموضعها رفع بتقدّم الفعل عليها وإسناده إليها.

وإن جمعت قلت: (الزيدون قاموا، والزيدون يقومون) فـ(الواو) بعد الميم تدلّ على الفاعل والجمع والتذكير، وموضعها رفع بما قلت.

وتقول في المؤنثة: (هِندٌ جَلَسَتْ) ففي (جلست) فاعل مضمر يرتفع بهذا الفعل، والتاء تدلّ على تأنيثه.

وكذلك إن قلت: (هِنْدٌ تجلس) ففي (تجلس) فاعل مضمر مرفوع لو كان معرباً لكان ظهر.

فإن ثنيت قلت: (الهندانِ جلستا) فـ(التاء) تدلّ على تأنيث الفاعل و(الهندان تجلسان) فـ(الألف) تدلّ على الفاعل والتثنية، وموضعها رفع بإسناد الفعل قبلها إليها.

فإن جمعت قلت: (الهنداتُ جَلَسْنَ، ويَجْلِسْنَ) فـ(النون) تدلّ على الفاعل والجمع والتأنيث.

فقد بان لك بما مثّلته أنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع، وإنما التثنية والجمع للفاعل دونه.

فإن قيل: فلم جعلتم للفاعل في التثنية والجمع والتأنيث إذا قلت (يَقُومَانِ) [و(يقومون) و(يقمن)] علامة تبرز إلى اللفظ، ولم تجعلوا للواحد علامة؟.

قيل له: عن هذا السؤال جوابان:

أحدهما: أن العقل يدلّ على أن الفعل لابدّ له من فاعل ولا يدلّ على عدد الفاعلين، فالموضع الذي لم يدلّ عليه صغنا له علامة، والذي دلّ الفعل عليه لم يحتج إلى علامة.

والجواب الثاني: أن الضمير إذا دلّ على معنى واحد استتر، وإذا دلّ على أكثر من معنى واحد ظهرت له صورة، فالواحد لا يدلّ على أكثر من الفاعل، والتثنية تدلّ على الفاعل والتثنية وهذا أكثر من معنى واحد. والجمع يدلّ على الفاعل والجمع وهذا أكثر من معنى واحد. و(الياء) في تفعلين تدلّ على الفاعلة والتأنيث وهذا أكثرُ من معنى واحد، فلأجل هذا برز للضمير صورة.

وقد بيّنت أنّ الفعل لا يجوز أن يثنى ولا يجمع، ولو جاز أن يثنى الفعل لجاز أن يقال (قاما زَيْدٌ) إذا قام مرتين، فلما لم يقل ذلك أحد علمنا أنّ الفعل لا يثنى، فإذا لم يُثَنَّ كان أبعدَ من الجمع مرتين.

فإن قيل: فمن العرب من يقول: (قاما أَخواك، ويقومان جاريتاك، وقاموا إخوتُكَ، ويقُمنَ جواريكَ)[١]، وعلى هذا قالوا: (أكلُوني البراغيثُ)، وقد تأولوا على هذه اللُغَيّة قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وصمّوا كثيرٌ منهم**﴾[٢]، فارتفع (كثير) بـ(عَمُوا) وتأولوا على هذا قوله تعالى: ﴿**وأسرّوا النَجْوَى الذين [ظلموا]**﴾[٣]، فرفعوا (الذين) بـ(أسروا).

وعن هذه الشبهة أجوبة:

قال أبو سعيد (رَحمه الله)[٤]: أضمروا الفاعل قبل جرى ذكره لما كان الذي بعده يفسره ويدلّ عليه، ومثل هذا في اللغة كثير، وعلى هذا الجواب تكون (الألف، والواو، والنون) أسماءً مضمرةً، وما بعدها يفسرها ويدلّ عليها[٥].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٤٠: (واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة.

(٢) الآية ٧١ / سورة المائدة، وينظر: ١٨٤، ٤٩٦.

(٣) الآية ٣ / سورة الأنبياء، وينظر ١٨٤.

(٤) أبو سعيد هو الحسن بن عبد الله السيرافي، وقد تقدمت ترجمة حياته في الصفحة ٩٧.

(٥) وقال سيبويه في الكتاب ٢ / ٤١: (فإنّما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا، فقيل له «من؟» فقال: «بنو فلان» فقوله جلّ وعزّ: ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ على هذا فيما زعم يونس).

وكان أبو علي -رحمه الله- يقول: هذه حروف، والفاعل هو ما بعدها[1]، وإنما أرادوا أن يدلّوا على تثنية الفاعل وجمعه بدليلين كما أجمعت العرب في الدلالة على التأنيث بدليلين في قولهم: (قامَتْ هِنْدٌ) فدلّوا على تأنيث الفاعل بصيغة الاسم وبالتاء التي اتصلت بالفعل، كذا أيضاً قالوا: (قاما أخواك) فدلّوا على تثنية الفاعل بتثنية الاسم وبـ(الألف) التي اتصلت بالفعل لأنها علامة التثنية، وكذلك دلّوا على جمع الفاعل في قولهم: (قاموا إخوتُك، وقُمْنَ جواريكَ) بجمع الاسم و(الواو) التي اتصلت بالفعل و(النون) التي اتصلت بالفعل المؤنث[2].

وكان الرُمّاني يقول: (قاما أخواك، وقاموا إِخوتك، وقُمْنَ جوارِيْكَ) هذه الحروف ضمائر في الأفعال، وهذه الأفعال قدّمت على المبتدأ، والنيّة[*] لها التأخير[3]، وهذا سهو من وجهين:

أحدهما: أنّ الشيء إذا وقع في رتبته لا ينوى به غيرها، فمن ادّعَى التأخير فعليه الدليل.

والثاني: أنّ هذه لغة مشهورة للعرب.

وفيه وجه ثالث، وذلك أنه لو قلنا: هذا خبر مقدّم لالتبس علينا الفاعل بالمبتدأ، فلو قال القائل: (قام زيد) فقيل له: بم ارتفع (زيد)، فقال: لأنه فاعل، قال له الخصم: إنما هو مبتدأ والفعل قبله فيه ضمير لأن النية به التأخير، فلما كان تقديره يؤدي إلى التباس المبتدأ بالفاعل وجب أن يطرح.

---

(١) في شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ٨٧، وحاشية ناشره شرح مستفيض عن هذه اللغة، وينظر أيضاً: في شرح المفصّل ٧ / ٧.

(٢) وكذا قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠ عن إثبات الضمير: (لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال: أكلوني البراغيث).

(*) أ: ص٥٥.

(٣) ينظر هذا الرأيُ والردُّ عليه في: المقتضب ٤ / ١٢٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١٧٥، أسرار العربية ٧٩، شرح جمل الزجاجي ١ / ١٦٧ مغني اللبيب ٦٤٣.

فأما قولهم: (أكلوني البراغيث)[1] فهذا غلط من العرب[2] من وجوه: منها: أن البرغوث لا يأكل وإنما يقرص، فكان ينبغي (قَرَصَتْني البراغيثُ).

والثاني: أنه إذا جمع كان ينبغي أن يجمع بـ(النون) فيقول: (قَرَصْنَنِي البراغيث) فما رضي بـ(قَرَصْنَنِيْ)، ولا (قَرَصَتْنِيْ) ولا (أَكَلَتْنِيْ) ولا بـ(أكَلْنَنِيْ)، ولكن شبّهه بالعقلاء فجاء بـ(الواو) التي تختصّ بهم، وإنما أراد بهذا أنه لا يأكل أكلاً متمكناً ملء فمه إلا العقلاء، وغلّب التذكير لأنه الأصل فقال: (أكلوني) للمبالغة، لأن الأكل أكثر من القرص، وأكل العقلاء أمكن من أكل البهائم، وقد جاء في الشعر مثل هذا، قال الشاعر[3]: [متقارب]

[٤٢] يَلومُونَنِيْ في اشتراءِ النَّخيـ - - ـلِ قَوْمِيْ فكلُّهُم يَعذلُ

فـ(قومي) رفع بـ(يلومونني).

فأما قوله تعالى: ﴿**وَصمّوا كثيرٌ مِنْهُم**﴾[4] فـ(الواو) ترجع إلى اليهود وقد تقدّم ذكرهم من قبل هذه الآية، فـ(الواو) فاعلة، و(كثيرٌ) بدل منها، لأن الواو ضمير، ويجوز أن يكون (كثير) يرتفع بأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: صَمّ كثيرٌ، وإذا جاز أن تكون (الواو) ضميراً لم يجزْ أن تحملَها على هذه اللغية القليلة.

وأما قوله تعالى: ﴿**وأسرّوا النجْوَى الّذينَ ظَلَمُوا**﴾[5] فـ(الذين) يحتمل خمسة أوجهٍ:

---

(١) الكتاب: ١/١٩ و٧٨ و٢/٤٠.

(٢) سبق للمصنف ان ذكر أن هذه لغة مشهورة للعرب، ينظر الصفحة ١٨٣.

(٣) قيل هو أميّة بن أبي الصلت، ينظر: أمية بن أبي الصلت حياته وشعره: ٣٥٧، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٣/٨٧، ٧٧، الدرر اللوامع ١/١٤٢.

(٤) الآية ٧١/سورة المائدة، ينظر: الصفحتان ١٨٢، ٤٩٦.

(٥) الآية ٣/سورة الأنبياء، ينظر: الصفحة ١٨٢.

إحداها: أن تكون (الواو) في (أسرّوا) ضميراً يرجع إلى (الناس) الذين تقدّم ذكرهم، و(الذين) صفة للناس كأنه قال: اقترب للناسِ الذين ظلموا[١].

والوجه الثاني: أن تكون (الواو) ضميراً وهي فاعلة، و(الذين) في موضع نصب على الذم، كأنه قال: وأذم الذين ظلموا.

ويجوز أن يكون (الذين) في موضع رفع من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ (الواو) ضمير، و(الذين) بدل منها.

والآخر: أن تكون (الواو) ضميراً يرجع إلى ما تقدّم و(الذين) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هم الذين ظلموا)، وهذه الوجوه الأربعة كلها مرضية.

والثالث: أن تكون (الواو) حرفاً تدلّ على أن الفاعل بعده مجموع وهو (الذين) ويكون (الذين) رفعاً بـ(أسرّوا) كما قال: (قاموا إخوتُك) وهذا وجه رديء لأنها لغة ليست فصيحة، وما تقدّم ذكره من الوجوه أولى.

فأما قول الفرزدق[٢]: [طويل]

[٤٣] ولكنْ دِيافِيٌّ أَبُوه وأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السّليطَ أَقارِبُهْ

هذا البيت للفرزدق يهجو به جريراً[٣]، وإنما قال: (يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقاربُه)، وكان ينبغي أن يقول: (يَعْصِرُ السليطَ أقاربُه)، وعن هذه الشبهة أجوبة:

أحدها: أن يكون شبّه الشاعرُ المهجوَّ ببعير ونسبه إلى (دِياف) فقال: (دِيافيّ) ثم أقبل يصف البعيرَ، وأقاربُ البعيرِ هي جمال فجاز

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿اقتَرَبَ للناس حِسابُهم وَهُمْ في غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾ الآية ١ / سورة الأنبياء.

(٢) ديوانه ١ /٤٦، الكتاب ٢ / ٤٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ١٩، و٧ / ٧، الخزانة ٥ / ٢٣٤، و٧ / ٣٤٦.

(٣) الصواب: أن المهجوّ هو عَمْرو بنُ عفراء، ولا ذكر للجمل ولا لجرير في هذا المقام، ينظر: الخزانة ٥ / ٢٣٤، الدرر اللوامع ١ / ١٤٢.

أن يأتي بـ (النون) تشبيهاً له بالمؤنث، وإذا ثبت المشبّه به وأصغرَ قدرَه فقد أصغرَ قدرَ ما شبّهه.

والآخر: أن يكون المهجو جريراً إلا أنه لما كان قومه ليس فيهم شجاعة ولا منعة شبههم بالنساء لأن الخدمة والتبذّل في العرب إنما هو للنساء، والرجالُ يشتغلون بالحروب والأغارة، ولما شبّههم بالنساء أتى بالنون كما نقول: (قُمْنَ جَوارِيْكَ)، ويجوز أن يكون (الأقارب) على هذا الوجه يقع على المذكرين والمؤنثين، ويجوز أن يختص بالمؤنثين دون المذكرين، فيكون مثل قوله(١): [كامـل]

[٤٤] كَمْ عَمّةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قَد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي

(الأفدعُ الذي يُقبِلُ إبهام كفّه على كفّه من كثرة الحلب)(٢).

وقد أخذ المتنبي في جعله الرجال في صورة النساء لما لم يصونوا الحريم ويقاتلوا عنه هذا المعنى، فقال(٣): [وافـر]

[٤٥] وَمَـنْ في كفِّـهِ مِنْهُم قنـاةٌ كَمَـنْ في كفّـهِ منهم خِضـابُ

فإن قيل: فلم أجمعت العرب على إلحاق تاء التأنيث في (قامَتْ هندُ) واختلفوا في لحاق التثنية والجمع، فألحقها قومٌ وهم قليل من العرب فقالوا: (قاما أخواك) و(قاموا إخوتُك) واللغة الكثيرة ألا يلحقوا العلامة؟.

قيل لهم: لما كان التأنيث معنى لازماً لا يصحّ انقلابه وتغيّره، لأن ماله فرج لا يصحّ أن يكون مكانه ذكَر لزم الإجماع على إثبات علامته الدالّة عليه، ولما كان

---

(١) هو الفرزدق، الديوان ١ / ٣٦١، الكتاب ٢ / ٧٢، اللمع ٢٤٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ١٣٣، الخزانة ٦ / ٤٨٥، ولا وجه للاستشهاد بالبيت في هذا المقام غير معني الهجو فيه ليؤيد معنى الهجو في البيت المتقدّم، ينظر: الصفحة ٥٨٩.

(٢) عبارة (الأفدع... من كثرة الحلب) جاءت في الأصل بعد قوله (لم يصونوا الحريم ويقاتلوا عنه هذا المعنى فقال) فقدمتها إلى موضعها المناسب لأنها تفسير للبيت المتقدم.

(٣) هو أبو الطيب المتنبي، الديوان ٢١٣.

الاثنان والجمع قد يفترقون لم تلزم علامتهم الدالّة عليهم، فمن ألحق العلامة شبّهه بالتأنيث وعامل اللفظ، ومن لم يُلحق العلامة قال هذا المعنى ليس يلزم كلزوم التأنيث.

واعلم أنّ المؤنث على ضربين: مؤنث حقيقي وهو ما كان من الحيوان بإزائه ذكَر، نحو (هند وناقة). ومؤنث غير حقيقي وهو ما عدا الحيوان، نحو: (غرفة، وشجرة).

ومعنى ثالث: يجوز أن يكون الاسم فيه مؤنثاً، ويجوز أن يكون مذكراً وليس تذكيره بحقيقة(*) ولا تأنيثه بحقيقة.

فإذا كان التأنيث حقيقياً فلا يخلو أن يسمّى باسم مؤنث ذكر (هِنْد، ودَعْد، وناقة، وعَناق، وأَتان)، أو يسمّى باسم مذكّر كامرأة سمّيت بزيد أو قاسم.

فإن سمّيت المؤنث الحقيقي باسم مذكّر، نحو امرأة سمّيتها بـ(زيد، أو قاسم) فإن (التاء) تلزم في آخر الفعل الماضي، وفي أول المستقبل سواء لاصق الفعل الفاعل أو فصل بينهما، تقول مع الملاصقة: (قامتْ زَيْدُ، وتَذْهَبُ قاسِمُ)، وتقول مع الفصل: [قامَتْ] اليومَ زَيْدُ، وتَذْهَبُ الليلةَ قاسِمُ) وإنّما لزمته (التاء) مع الملاصقة والفصل لأن هذا الاسم لم يوضع للدلالة على المؤنث، فلو سقطت (التاء) من الفعل لالتبس المؤنث بالمذكّر[1].

فإن سميت المؤنث الحقيقي باسم مؤنث ولاصق الفعل الماضي بالفاعل لزمته (التاء)، نحو: (قامت هند)[2]، وفي المستقبل: (تذهب جمل).

(*) أ: ص٥٦.

(١) قال المبرّد في المقتضب ٣/٣٤٨، (لأن التأنيث حقيقة، كما لا يجوز أن تقول: جاءتني طلحة وأنت تعني رجلاً).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٨ (وإنما جاؤوا بالتاء للتأنيث).

فإن فصلت في المؤنث الحقيقي بين الفعل والفاعل جاز أن تسقط (التاء)، لأن الفاصل طوّل الكلام فسدّ مسدّ التاء، وإلحاقها أولى، وكلّما طال الفصل كان إسقاط (التاء) أقوى منه مع اختصار الفصل.

تقول: (قامَتْ اليومَ هِنْدُ، وقامَ الليلة جُمْلُ)، ومن كلامهم: (حَضَرَ القاضي اليومَ امرأةٌ)، وجاء في الشعر[1]: [بسيط]

[٤٦] إنّ امرأً غرّهُ منكنّ واحدةٌ   بَعدي وبَعْدَكِ في الدنيا لَمغرورُ

ولم يقل: (غرّته) لأنّ (منكنّ) طوّلَتْ الكلامَ فأغنى عن (التاء)، لأن الفاصل زائد كما أن (التاء) زائدة، فجاز أن يسدّ أحدهما مسدّ صاحبه.

وإنما ألزموا (التاء) في المؤنث الحقيقي مراعاة لحرمته ومحافظة على أصله، لأن الحيوان أشرف من الجماد[2].

فأما التأنيث الذي ليس بحقيقي فإذا لاصق الفعل للفاعل كنت في إلحاق التاء وإسقاطها بالخيار[3]، تقول: (طَلَعَ الشمسُ، وطلعت الشمسُ، وكُسِرَتْ القِدْرُ، وكُسِرَ القِدْرُ، وعُمِّرَتْ الدارُ، وعمّر الدارُ، وتحركت الشجرةُ، وتحرك الشجرةُ).

فمن ألحق التاء فعلى الأصل، ومن أسقطها فلأن تأنيث ما ليس بحيوان كتذكيره، وتذكيره كتأنيثه لما لم تكن له حرمة تراعى.

فإن فَصَلْتَ في هذا النوع بين الفعل والفاعل، فإن ألحقتَ (التاء) فعلى الأصل فقلت: (طلعَتْ اليومَ الشمسُ)، وإن أسقطتها كان الإسقاط مع الفصل أحسن منه بلا فصل، فقلت: (طلع اليومَ الشمسُ).

---

(١) مجهول قائله، ينظر: معاني القرآن ـ الفراء ٢ / ٣٠٨، اللمع ٩٠، شرح المفصل ـ ابن يعيش: ٥ / ٩٣، الدرر اللوامع ٢ / ٢٢٥.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٨: (فرقوا بين الموات والحيوان كما فرّقوا بين الآدميين وغيرهم).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩ (ومما جاء في القرآ من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عزّ وجل: ﴿فَمَنْ جاءَهُ موعظةٌ من ربّه فانتهى﴾ وقوله: ﴿من بعد ما جاءهم البينات﴾، وهذا النحو كثير في القرآن)، والأولى ١٧٥ / من سورة البقرة، والثانية ١٠٥ / من سورة آل عمران.

وإنّما كان إسقاطُ (التاء) مع الفصل أحسنَ منه بلا فصلٍ لأمرين:

أحدهما: أنه قد جاز إسقاط العلامة في هذا النوع بلا فصل فمع الفصل أجوز.

والثاني: أنه قد جاز في التأنيث الحقيقي مع الفصل إسقاط التاء فمع التأنيث الذي ليس بحقيقي أجوز.

واعلم أنّ جمع التكسير نحو (رجال، وهنود، ونسوة، وكلاب). لك أن تسميه (جمعاً) فيكون مذكراً فتذكر فعله[1]، تقول: (قام الرجالُ، وذهبَ النساءُ) لأنك أردت بالرجال والنساء الجمع، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿ **وقال نِسْوَةٌ في المدينَة** ﴾[2] ولم يقل (قالت نِسْوة) لما أراد الجمع.

ولك أن تسميه (جماعة) فتؤنث فعله فتقول: (قامتْ الرجالُ) وقامت النساءُ و(نَبَحَتْ الكلابُ) و(طُرِدَتْ السباعُ)، وعلى هذا قال الله تعالى: ﴿ **قالتْ الأعرابُ** ﴾[3] و﴿ **كذّبتْ قومُ نوحٍ** ﴾[4] فأنث الفعل لما أراد الجماعة، ولم تقل: (كذّبَ قومُ نوحٍ) ولا (قال الأعرابُ) لما لم يرد الجمع، والجمع والجماعة ههنا بمعنى واحد وليس بتذكير حقيقي ولا تأنيث حقيقي، ولا تلتفت إلى تأنيث واحده وتذكيره فإن النساء كالرجال في هذا.

---

(١) علّق المصنّف ظاهرة التأنيث والتذكير مع جمع التكسير على نيّة المتكلّم في تسميته بالجمع أو بالجماعة، وهو تعليل ضعيف، فمن يتدبر الكلام العربي ير أنّ من مظاهر بنائه الموازنة بين التذكير والتأنيث إذ يقتصرون على تأنيث واحد في الكلام، وأمثلة هذه الظاهرة كثيرة، وهي واجبة في العدد نحو قوله تعالى: ﴿ سبع ليال وثمانية أيام ﴾ الآية ٧/سورة الحاقة، وقوله تعالى: ﴿ قالت أعراب ﴾ الاية ١٤/سورة الحجرات، وقوله تعالى: ﴿ وقال نسوة ﴾ الآية ٣٠/سورة يوسف، ينظر لزيادة التفصيل: بحثنا: (الموازنة بين التذكير والتأنيث في اللغة العربية)، مجلة آداب الرافدين، العدد السابع عشر، سنة ١٩٨٧م.

(٢) الاية ٣٠/سورة يوسف.

(٣) الآية ١٤/سورة الحجرات.

(٤) الآية ١٠٥/سورة الشعراء.

واعلم أن جموع التكسير على ضربين: جمع قلّة، وجمع كثرة.

والغالب في جمع التكسير التأنيث إلا أنه إذا كان جمعاً قليلاً وهو العشرة فما دونها أنث بـ(النون)، وإذا كان جمعاً كثيراً جعل على لفظ الواحدة المؤنثة، وكنّى عنها كما يكنى عن الواحدة.

تقول: (الرجالُ قامَتْ، والنساءُ لقيتُها) كما تقول: (هِنْدٌ قامتْ، وهِنْدٌ لقيتها)، وتقول: (السِباع أكلَتْ، والكلاب طردتْ) لأن هذا الجمع كثير. وتقول: هي الرجال، وهي السباع، كما تقول: (هي هند)، قال الشاعر[1]: [رجز]

[٤٧] إذا الرجالُ ولّدَتْ. أولادُها وارتعشت من كبرٍ أجسادُها

[٤٨] وجعلَتْ أوصابُها تعتادُها فَهِيَ زُروعٌ قد دنا حصادُها

فقد كنّى في هذه الأبيات كلّها عن (الرجال) لما كان جمعاً كثيراً مكسراً، كما يكنّى عن الواحدة المؤنثة[2].

وتقول: (النسوةُ قُمْنَ، والنسوةُ لقيتُهُنّ، والأكلبُ نَبَحْنَ، والأَجْذاع انكسرنَ) ويكنى عن هذه الجموع بـ(النون) لأنها جمع قلّة.

وفي التنزيل: ﴿ **إنّ عدّةَ الشُهورِ عنْدَ اللهِ اثنا عَشَرَ شَهْراً في كتابِ اللهِ يومَ خلقَ السموات والأرضَ منها أربعةٌ حُرُمٌ ذلكَ الدّينُ القيّم، فلا تظلموا فيهن أنفسكم** ﴾[3] فقال: (فيهن) فكنى بـ(النون) عن الأربعة لأنها جمع قليل، وقال (منها) فكنى عن (الاثني عشر) كما يكنى عن الواحدة لما كان جمعاً كثيراً، وهذا الذي ذكرته هو الأفصح بالإجماع، فإن جاء خلاف هذا في الشعر فشاذّ.

---

(١) هو زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ، الحيوان ٣ / ٨٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ١٠٣.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩ (لأن الجميع يؤنث وإن كان كل واحد منه مذكراً من الحيوان فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات...).

(٣) الآية ٣٦ / سورة التوبة.

وقد ورد في الشعر تذكير جمع التكسير وهو قليل، قال الشاعر[1]: [طويـــل]

[٤٩] ألا إنّ جيراني العَشِيَّةَ رائِحُ دَعَتْهُمْ دواعٍ مِنْ هَوىً ومَنادِحُ

فقال: (رائِحُ) وهو واحد ذكر، أخبر به عن (الجيران) لما ذكره، ولو أنّثه لقال (رائحة). وقال الآخر[2]: [رجـــز]

[٥٠] لَوْ كلّمتْ رُهبانَ دَيْرٍ في القُلَلْ لانْحَدَرَ الرُهبانُ يَمْشِيْ ونَزَلْ

فقال: (يمشي، ونزل) فذكر الفعلين(*) ولم يقل (تمشي ونزلت) لما ذكر الرهبان[3]، فعلى هذا الرأي الذي ذكرته يجري جمع التكسير.

واعلم أنّ الفاعل رفع أبداً كما بيّنته، وإعرابُ المفعول نصب أبداً. ورتبة (الفاعل) أن يكون بعد فعله إما مظهراً أو مضمراً، ورتبة (المفعول) أن يكون بعد الفعل والفاعل.

فإذا ظهر الإعراب في الفاعل والمفعول أو في أحدهما أو في بعض توابعهما جاز في (المفعول) أن يتوسط بين الفعل والفاعل[4]، وجاز أن يتقدّم على الفعل والفاعل، تقول فيما ظهر فيهما الإعراب: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً) فإن وسطت قلت: (ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ)، وفي التنزيل: ﴿**وإذْ ابْتَلَى**

(١) مجهول قائله، ينظر: معاني القرآن ـ الفرّاء ١ / ١٣٠، شرح القصائد السبع الطوال ٣٠٦، الدرر اللوامع ٢ / ٢٢٨.

(٢) مجهول قائله، ينظرك اللسان / رهب.

(*) أ: ص٥٧.

(٣) لا يُسلّم بهذا الشاهد على إطلاقه، فـ(الرهبان) يرد في دلالته للواحد وللجمع، ففي اللسان (مادة رهب) وقد يكون الرهبان واحداً وجمعاً فمن جعله واحداً جعله على بناء فُعلان). وفي القاموس المحيط: (رهب) الرهبان بالضمّ قد يكون واحداً).

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٤ (فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدّماً).

إبراهيمَ ربُّهُ﴾[١]، و﴿**إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ**﴾[٢]، ﴿**ولقد جاءَ آلَ فِرعَونَ النُذُرُ**﴾[٣]، ﴿**وتغشى وجوهَهُم النارُ**﴾[٤]، و﴿**إذْ يَتَوفّى الذين كفروا الملائكةُ**﴾[٥]، ومثل هذا كثير في القرآن والشعر.

ومثال المقدّم على الفعل والفاعل: (عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ)، فإن فرّقت بالصفة قلت: (ضَرَبَ يَحْيَى الطويلُ عِيْسَى) و(ضَرَبَ عِيْسَى يَحْيَى الطويلُ) و(عِيسى ضَرَبَ يَحْيى الطويلُ).

وتقول: (أكرمَ موسى عيسى الكاتبُ) و(أكرم عيسى الكاتبُ موسَى) و(عيسى الكاتبُ أكرمَ موسى)، وعلى ما بينت لك يجري جميع التوابع.

وتقول: (أكرم موسى وزيدٌ يَحْيَى) و(أكرم يَحيى مُوسى وزَيْدٌ) و(يحيى أكرم موسَى وزيدٌ)، لأن ظهور الإعراب في التابع يقوم مقام ظهوره في المتبوع.

فإن كان المعنى يدلّ (**على الفرق بينهما**) جاز التوسع بالتقديم والتأخير، تقول: (أكل يحيى كُمَّثْرَى) و(أكَلَ كُمّثْرى يَحيى) و(كُمثرى أكل يحيى)، وكذلك تقول: (دفعت الحُبْلَى السّكرَى) فتجعل (السَكْرَى) فاعلة لغلبة وقوع الدفع منها.

فإن لم يظهر إعراب في الفاعل والمفعول ولا في شيء من توابعهما ولا قام دليل من طريق المعنى على الفرق بينهما لزمت الرتبة، فإذا قلت: (أكرمَ يَحيى موسى) حكمت بأن الأول فاعل لأنه قد وقع في رتبته.

واعلم أنه يجوز أن يضاف (المفعول) إلى ضمير الفاعل، فإذا أضفت المفعول إلى ضمير الفاعل جاز في المفعول التأخير والتوسّط والتقديم، تقول: (ضَربَ زَيْدٌ

---

(١) الآية ١٢٤ /سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٨ /سورة فاطر، ينظر: الصفحة ٤٢.

(٣) الآية ٤١ /سورة القمر.

(٤) الآية ٥٠ /سورة إبراهيم.

(٥) الآية ٥٠ /سورة الأنفال.

غلامَهُ) و(ضَرَبَ غلامَه زَيْدٌ)[1]، و(غلامهُ ضربَ زيدٌ)، ولولا أن المفعول في النية مؤخّر لما جاز هذا الكلام، لأن الكناية إنما ترجع إلى ما قبلها لا إلى ما بعدها، فهذا يدلّك على أن رتبة المفعول بعد الفاعل.

وقد يجوز أن تُضيف (الفاعل) إلى ضمير المفعول، فإذا كان الفاعلُ مضافاً إلى ضمير المفعول فإن كان المفعول مقدماً أو موسطاً جازت المسألة حملاً على معاملة اللفظ لا على معاملة الرتبة، تقول: (زيداً أكرم غلامُه)، و(أكرمَ زيداً غلامُهُ) وفي هذا قال الله تعالى: ﴿**وإذِ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ**﴾[2].

ولا يجوز أن يقع المفعول في رتبته إذا أضفت الفاعل إلى ضمير المفعول، لو قلت: (ضرب غلامُه زيداً)، لم يجز لأنّ الشيء إذا وقع في رتبته لا يجوز أن ينوى به غير رتبته، فإذا وقع في غير رتبته كان موقوفاً على الدليل إن كان لا يصحّ معناه إلا بأن ينوى به رتبته، نحو: (ضَرَبَ غلامَهُ زَيْدٌ)، وإن كان إذا نوى به رتبته فسد لم ينو به رتبته، وعومل اللفظ كقوله تعالى: ﴿**وإذْ ابْتَلَى إبراهيمَ ربُّهُ**﴾[3].

فأما قولُ الشاعر[4]: [طويـــل]

[٥١] جَزَى ربُّهُ عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

فليست الهاء من قوله (ربُّه) راجعة إلى (عديّ) المفعول، ولو كان ذلك لكان الكلامُ فاسداً، ولكنها راجعة إلى الجزاء ودلّ عليه الفعل الذي اشتقّ منه لفظه وهو جزاء، فكأنه قال: (جزى ربُّ الجزاءِ عديَّ بنَ حاتمٍ) وأضمره لما كان في الكلام دليل عليه، وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿**ولا تَحْسبنّ الذين يَبْخَلُونَ بما**

(١) قال المبرّد في المقتضب ٤/ ١٠٢ تعليقاً عى قوله: (ضَرَبَ غلامَهُ زَيْدٌ) . لأن الغلام في المعنى مؤخّر، والفاعل في الحقيقة قبل المفعول).

(٢) الآية ١٢٤/سورة البقرة وينظر ص١٩٢

(٣) الآية ١٢٤/سورة البقرة.

(٤) قيل هو النابغة، الديوان ٧٩، وقيل هو أبو الأسود، ملحقات الديوان ١٢٤، شرح المفصّل- ابن يعيش ١/ ٧٦، الخزانة ١/ ٢٧٧.

آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾[1] تقديره: (ولا تَحْسَبَنَّ بخلَ الذين يَبْخَلُونَ بما آتاهم اللهُ من فَضْلِه) فحذف (البخل) لدلالة (يبخلون) عليه، لأنّ الفعل يدلّ أبداً على مصدره الذي اشتقّ منه.

واعلم أنّ (الظرف) يتنزل من المفعول بمنزلة المفعول من الفاعل لأن رتبة الظرف أن تكون بعد المفعول كما أن رتبة المفعول أن تكون بعد الفاعل فلك أن تضيف (المفعول) إلى ضمير الظرف، ولك أن تضيف (الظرف) إلى ضمير المفعول.

فإن أضفتَ (الظرف) إلى ضمير المفعول جاز أن يتأخر عن المفعول، وجاز أن يتقدّم على المفعول، لأنه إذا تقدّم في اللفظ فهو في النيّة مؤخّر، تقول: (لقيت زيداً في داره)، و(لقيتُ في داره زيداً).

ومن كلامهم: (في أكفانه لُفّ الميْتُ) وفي (بَيْتِهِ يُؤتى الحَكَم)[2]، قال الشاعر[3]: [بسيط]

[٥٢] **مَنْ يَلْقَ يوماً على علاته هَرِماً يَلْقَ السماحةَ منهُ والنَدَى خُلُقا**

فإن أضفت (المفعول) إلى ضمير الظرف، فإن كان الظرف متقدّماً أو متوسطاً جازت المسألة حملاً على اللفظ.

وتقول: (في الدار ضُرِبَ صاحبُها) و(في المسجد عُظِّم إمامُه)، وإن توسط قلت: (أُكرِم في المسجدِ إمامُه) و(ضُرِبَ في الدار صاحبُها)، ولو أخرت الظرف فقلت: (أُكْرِمَ صاحبُها في الدار) لم يجز لأنّ كل شيء قد وقع في رتبته، وإذا وقع الشيء في رتبته لا يجوز أن ينوى به غيره. وبالله التوفيق.

---

(١) الآية ١٨٠ / سورة آل عمران، (ولا يَحْسَبَنّ) بياء الغيبة قراءة الجمهور، (ولا تَحْسَبَنّ) بتاء الخطاب قرأ حمزة، ينظر: كتاب السبعة ٢٢٠ (معجم القراءات السبع ٢ / ٨٨).

(٢) ينظر: المقتضب ٤ / ١٠٢، مجمع الأمثال ٢ / ٧٢.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، الديوان ٥٣، المقتضب ٤ / ١٠٣، الخزانة ٢ / ٣٣٥.

باب مالم يُسَمّ فاعله

رتبة مالم يسمّ فاعله أن يكون بعد الفعل إما مظهراً أو مضمراً في الفعل. وإعرابه رفع أبداً إما في اللفظ(*) أو في التقدير، والذي يوجب رفعه تقديم الفعل عليه وإسناده إليه في الواجب وغير الواجب.

ولابدّ في هذا الباب من شروط ثلاثة: أولها: حذف الفاعل، وثانيها: تغيير صيغة الفعل عما كان عليه الفاعل، وثالثها: رفع المفعول ليقوم مقام الفاعل لأن الفعل لابد له من مرتفع به.

وقد يستغنى عن المنصوب، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً) فإن لم يسمّ الفاعل قلت في الماضي: (ضُرِبَ عَمْروٌ) وفي المستقبل: (يُضْرَبُ عَمْروٌ).

وتقول في المقدّر إذا قلت: (أكْرَم زيدٌ القاضِيَ) و(كَسَرَ زيدٌ العَصَا) (أُكْرِم القاضيْ) و(كُسِرَتْ العَصا) فعلى (الياء) من القاضي، و(الألف) من العصا ضمّة مقدّرة.

وهذا الفعل قد صار حديثاً عن المفعول ويسميه النحويون (فعل المفعول) والذي يدلّ عى صحة هذه التسمية أنه يؤنّث بتأنيث المفعول، ويذكّر بتذكيره.

تقول: (ضَرَبَ زيدٌ هنداً) فتذكر الفعل لأنك أسندته إلى مذكر، فإن لم يسمّ الفاعل قلت: (ضُرِبَتْ هِنْدٌ) و(تُضْرَبُ هِنْدٌ) فتؤنث الفعل لما أسندته إلى مؤنث.

وتقول: (أكْرَمَتْ هِنْدٌ زيداً) فتؤنث الفعل لما أسندته إلى مؤنث، فإن لم تسمّ الفاعل قلت: (أُكْرِم زيدٌ) و(يُكرَمُ زيدٌ) فذكّرت الفعل لما أسندته إلى مذكّر.

(*) أ: ص٥٨.

وتقول : (أكرمَني زيدٌ) فـ (زيد) فاعل، والنون والياء مفعول، فإن لم يسمّ الفاعل قلت في الماضي : (أُكْرِمْتُ) فـ (التاء) قامت مقام الفاعل، وفي المستقبل : (أُكْرِم) ففي (أُكْرِم) ضمير يقوم مقام الفاعل، وبتغيير صيغة الفعل دلّ على أنه مما لم يسمّ فاعله.

وتقول : (أكرَمْتُكَ) فإن لم تسمّ الفاعل قلت في الماضي : (أُكْرِمْتَ) جعلت (التاء) بدل الكاف لأن (التاء) ضمير مرفوع، والكاف ضمير منصوب، وتقول في المستقبل : (تُكْرَمُ)، ففي تكرم ضمير قد قام مقام الفاعل.

وتقول للمؤنثة : (أَكْرَمتُكِ) فإن لم يسمّ الفاعل قلت في الماضي (أُكْرِمْتِ) فـ (التاء) قامت مقام الفاعل، وفي المستقبل (تُكْرمين)، فـ (الياء) قامت مقام الفاعل.

وتقول : (زَيْد أُكْرِمَ) و(زَيْدٌ يُكْرَمُ)، في (أُكْرِم، ويُكْرَمُ) ضمير يقوم مقام الفاعل.

وتقول : (هند أكرِمَتْ، وتُكْرَم) ففي (أُكْرِمَتْ) و(تُكْرَم) ضمير يقوم مقام الفاعل، وهذه (التاء) لتأنيث المضمر، يدلّك على أنها لتأنيث المضمرسكونها وانفتاح ما قبلها، ولو كانت اسماً لكانت متحركة وقبلها ساكن.

وتقول : (الزيدانِ أُكرِما، ويُكْرَمانِ)، فـ (الألف) من (أُكرِما، ويُكْرَمانِ) تقوم مقام الفاعل، وتقول : (الهندان أُكرِمتا، وتُكرَمانِ) الألف تقوم مقام الفاعل في المؤنّث كما قامت في المذكّر ويدلّ على تثنية الفاعل.

وتقول : (الزيدون أُكْرِمُوا، ويُكْرَمُونَ) فـ (الواو) تقوم مقام الفاعل ويدلّ على جمعه وتذكيره.

وتقول : (الهنداتُ أُكْرِمْنَ، ويُكْرَمْنَ) (النون) قامت مقام الفاعل، ودلّت على جمعه وتأنيثه.

فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين بنفسه، ولم يُسمّ الفاعل رفعت الأول منهما ليقوم مقام الفاعل، ونصبت الثاني بفعل المفعول.

تقول: (أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوتُ أباك ثوباً) فإن لم تسمّ الفاعل قلت: في الماضي (أُعطيَ زَيدُ درهماً، وكُسِيَ أَبوك ثوباً)، وتقول في المستقبل: (يُعْطي زَيْدٌ درهماً) و(يكسى أبوك ثوباً)(١).

وتقول: (أعطيتُكَ درهماً، وكسوتك ثوباً) فإن لم تسمّ الفاعل قلت -في الماضي- (أعطيت درهماً، وكُسيت ثوباً)، وفي المستقبل: (تُعطى درهماً، وتُكسى ثوباً).

فإن قلت: (أعطاني زيدٌ درهماً، وكساني عَمْروٌ ثوباً) فإن لم تسمّ الفاعل قلت في الماضي: (أُعطيتُ درهماً، وكُسيتُ ثوباً) وفي المستقبل: ·أُعطَى دِرهماً، وأُكْسَى ثوباً).

واعلم أنّ المفعول الثاني إذا لم يصحّ منه الفعل الذي يصحّ في الأول جاز أن ترفعه توسّعاً ومجازاً ليقوم مقام الفاعل، وتنصب الأول. فتقول (أعطي دِرْهَمٌ زيداً(٢)، و(كُسيَ الثوبُ عَمْراً)، و(يُعطَى درهمٌ زيداً، ويُكْسَى الثوبُ عمراً)، و(أُعْطِيني درهمٌ، وكُسيني ثَوْبٌ) لأن (الثوب والدرهم) معلوم أنهما مأخوذانِ رُفِعا أوْ نُصِبا، فاللبس قد زال من الكلام، فلأجل هذا جاز التوسع وحَسُنَ.

وإذا رفعت أحد المفعولين جاز أن يتوسْع في المنصوب بالتوسّط والتقدّم(٣)، تقول: (أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً) و(دِرْهماً أُعطِيَ زَيْدٌ) و(أُعطِيَ درهمٌ زيداً)،

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤١، والمقتضب ٤/ ٥٠.

(٢) اللازم من سياق نظم الجملة أن يقدم المفعول الأول فيقال: (أُعْطِيَ زَيْداً دِرْهمٌ)، وأما تحويله عن مرتبته فيوضحه الآتي من كلامه.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤/ ٥٣ (واعلم أنّ التقديم والتأخير والإظهار والإضمار في هذا الباب مثله في الفاعل، يجوز فيه ما جاز في ذلك)، وينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧/ ٧٦، للمقارنة بين أمثلتهما.

(وأُعْطِيَ زيداً درهمٌ) و(زيداً أُعْطِيَ درهمٌ) و(كُسِيَ أبوك ثوباً)، و(كُسِي ثوباً أبوك)، و(ثوباً كُسِيَ أبوك)، و(كُسِيَتْ الجبّةُ زيداً)، و(كُسِيَتْ زيداً الجبّةُ)، و(كُسِيني جبةٌ، وتُكْساني الجبةُ)، و(أُعطيني ثوبٌ، ويُعْطاني ثوبٌ)، يصير (الثوبُ) آخذاً في اللفظ، وهو مأخوذ في المعنى، وتصير (الجبةُ) مكسوة في اللفظ، وهي كاسية في المعنى.

وتقول: (زَيْدٌ أُعطي درهماً، وعَمْرٌو كُسِي جبّةً). و(الزيدانِ أُعطِيا درهمين، ويُعْطيانِ درهمين) و(العَمْرانِ كُسِيا جبتين، ويُكسَيان جبتين) و(الزيدون أُعطوا الدراهم ويُعطَوْن الدراهم) و(العَمْرون كُسُوا الجبابَ ويُكْسَونَ الجبابَ) و(هِنْدٌ كُسِيَتْ جبّةً، وتُكْسَى جبّةً) و(الهندان كُسيتا جبّتين، وتُكسيان ثوبين)، و(الهنداتُ كُسِينَ الجبابَ، ويُكْسَين الجبابَ) و(الجُملاتُ أُعطِينَ الدراهمَ، ويُعْطين الدراهم) هذا كلّه عى الحقيقة.

فإن تجوزت قلت: (زَيدٌ أُعطيه درهمٌ، وتُكْساه جبّةٌ[*] و(الزيدان أُعطيهما درهمان، ويُكساهما ثوبان)، و(الهندان كُسِيَتْهُما جبّنان، وتُعطاهما ثوبان) و(الزيدون أُعطيَهُم الدراهمُ، وتُكساهُمُ الثيابُ) و(الهنداتُ كُسِيَتْهُنّ الثيابُ، وتُعْطَيْنَهُنّ الجبابُ).

فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين يصحّ من كلّ واحد منهما ما يصحّ من الآخر ولم تسمّ الفاعل لم يجز أن يقوم مقام الفاعل إلا الأول منهما، لأنه آخذ في المعنى والثاني مأخوذٌ، فلو رفعت الثاني لصار المأخوذ آخذاً، والآخذُ مأخوذاً.

مثال ذلك، تقول: (أَعطيتُ زيداً عمراً) فالتاء هي الفاعلة لأنها مُعْطِية، و(زيد) مُعْطَىً وهو آخذ في المعنى، و(عمرو) مأخوذ. فإن لم تسمّ الفاعل قلت في الماضي: (أُعطِي زيدٌ عمراً)، وفي المستقبل: (يُعْطى زيدٌ عمراً).

(*) أ: ص٥٩.

ولك أن تقدّم المفعول وتوسّطه[1]. تقول إذا وسّطته: (أُعْطِيَ عَمْراً زَيْدٌ)، وفي المستقبل: (يُعْطَى عَمْراً زَيْدٌ). فإن قدّمت قلت: (عَمْراً أُعْطِيَ زَيْدٌ)، و(عَمراً يُعطَى زيدٌ)، لا يجوز في هذه المسألة أن يرتفع إلا (زيدٌ).

فإن قلت: (أَعْطَيْتُ عمراً زيداً) صار (عمرو) آخذاً، و(زيد) مأخوذاً، فإن لم تسمّ الفاعل رفعت (عمراً) فقط، فقلت: (أُعطيَ عَمْرٌو زيداً)، (أُعطي عمرٌو زيداً)، والتقديم والتأخير على ما بيّنته.

فإن كان الفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين ولم تسمّ الفاعل رفعت الأول من الثلاثة وتركت ما بعده منصوباً بحاله لأنه مفعول للمفعول. مثال ذلك قولك: (أعلمَ اللهُ زيداً عمراً مُحسناً) فـ(اللهُ) تعالى هو الفاعل لأنه مُعَلِّمٌ، و(زيد) مُعَلَّم، و(عمرو محسن) هو معلوم، فلا يجوز أن يرتفع عند عدم الفاعل إلا المفعول الأول لأنه عالم من طريق المعنى، فلو رفعنا الثاني أو الثالث لصار المعلوم عالماً، والعالم معلوماً وكان يلتبس المعنى. تقول في الماضي إذا لم تسمّ الفاعل: (أُعلِمَ زَيْدُ عمراً مُحْسِناً)، وفي المستقبل: (يُعْلَم) إلخ.

فإن وسّطت المنصوب قلت: (أُعلِمَ عمراً محسناً زَيْدٌ) و(يُعْلَم عمراً مُحْسِناً زَيْدٌ).

فإن قدَّمْتَ المنصوب قلت: (عمراً محسناً أُعلم زيدٌ)، وفي المستقبل: (عمراً محسناً يُعلمُ زَيْدٌ).

والذي رفعه يقوم مقام الفاعل لا يجوز أن يتقدّم على الفعل كما لا يجوز أن تُقَدِّم الفاعل على الفعل، لأن المرفوع لا يتقدم على رافعه. فإن قدَّمْتَه على الفعل كان معرّضاً لعامل آخر يعمل فيه وكان ضميره في الفعل يقوم مقام الفاعل، نحو قولك: (زَيْدٌ أُعلِمَ عمراً مُحسِناً)، و(إنّ زيداً يُعلَمُ عمراً محسناً).

(١) جوازُ التقديم والتوسّط متفق مع المسألة المتقدّم ذِكرُها.

فإن كان الفعل لا يتعدّى إلى مفعول، ولم يكن معه مصدر ولا ظرف ولا حرف جرّ قد وصل الفعل إلى المفعول لم يجز أن يُبْتَنى الفعل لما لم يسمّ فاعله لأنه ليس معك في الكلام ما يقوم مقام الفاعل. مثال ذلك لو قلت: (ذَهَبَ زَيْدٌ) لم يجز ههنا أن يسقط زيد، لأنك لو أسقطته وغيّرت الفاعل لقلت في الماضي: (ذُهِبَ)، وفي المستقبل: (يُذْهَبُ) فبقي الفعل حديثاً عن غير محدّث.

فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعول بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرّ ولم يسمّ الفاعل رفعت الذي وصل الفعل إليه بنفسه، وتركت الآخر على حاله. مثال ذلك، تقول: (زوّجت زيداً بامرأة، وزوجت زيداً امرأةً) فإن لم يسمّ الفاعل قلت: (زُوِّجَ زيدٌ بامرأةٌ، وَزُوِّجَ بامرأَةٍ زيدٌ، وبامرأةٍ زُوِّجَ زَيْدٌ)، و(امرأةً زُوِّجَ زَيْدٌ وزُوِّجَ امرأةً زَيْدٌ).

ولو قلت: امرتُ زيداً بالخيرِ، وأمرت زيداً الخيرَ) ولم تُسمِّ الفاعلَ، قلت: (أُمِرَ زَيْدٌ بالخيرِ، ويُؤمر زَيْدٌ بالخيرِ، ويؤمر بالخيرِ زيدٌ، والخيرَ أُمِرَ زَيْدٌ، ويُؤمر الخيرَ زيدٌ).

ولو قلت: (سمّيتُ أبا عبد الله زيداً، أو سمّيتُ أبا عبد الله بزيد) ولم تسمّ الفاعل لقلت: (سُمِّي أبو عبد الله زيداً، ويُسمى أبو عبد الله بزيدٍ، وسُمِّيَ بزيدٍ أبو عبد الله)، والتقديم والتأخير على ما بيّنته لك، لأنّ التسمية إنما تقع على الاسم لا على الكنية. والكنية تقع على المكنّى لا على الاسم، تقول: (كنّيت زيداً أبا عبد الله، وكنّيتُ زيداً أبا عبدِ الله)، فإن لم تسمّ الفاعل قلت: (كُنّي زيدٌ زبا عبد الله، ويُكنّى زيدٌ بأبي عبد الله، وبأبي عبد الله كُنِّيَ زيدٌ، ويُكَنّى أبا عبدِ الله زَيْدٌ).

فإن قلت: (اخترتُ زيداً من الرجال)، و(اخترت الرجالَ زيداً) قلت: (اخْتِيْرَ زيدٌ من الرجال، ومن الرجال أُخْتِيْرَ زيدٌ)، و(يُختار زَيْدٌ الرجالَ، والرجالَ يُختار زَيْدٌ).

فإن قلت: (سَرَقَ زيدٌ من عمروٍ ثوباً) ولم تسمّ الفاعل قلت: (سُرِقَ ثوب من عمروٍ، ومن عمروٍ سُرِقَ ثوبٌ، ويُسرقُ ثوبٌ من عمروٍ).

فإن أسقطت (مِنْ) نصبت ما كان مجروراً فقلت : (سَرَقْتُ عمراً ثوباً)، فإن لم تُسمّ الفاعل قلت : (سُرِق عمراً ثوبٌ، ويُسرقُ ثوبٌ عمراً) لا يرتفع في هذه المسألة إلا (الثوب) لأنه مفعول به، لأن الجار والمجرور كانا في موضع نصب بالفعل، فلما أسقطت حرف الجر وصل الفعل إلى ما كان مجروراً فنصبه، إلا أنّ إسقاط حرف الجر ليس بقياس، وإنما يستعمل حيث يسمع منهم.

وتقول : (كِلْتُ لزيدٍ الطعامَ، وكِلْتُ زيداً الطعامَ)، فإنْ لم تسمّ الفاعل قلت : (كِيْلَ لزيدٍ الطعامُ، وزيداً كِيْلَ الطعامُ، ولزيدٍ يُكال الطعامُ).

وتقول : (سُقْتُ لزيدٍ بعيراً)، فإنْ لم تسمّ الفاعل قلت : (سِيْقَ لزيدٍ بعيرٌ، ولزيدٍ يُساق بعيرٌ، ويُساق بعيرٌ لزيدٍ).

وتقول : (أخذتُ من عمروٍ ديناراً) فإن لم تسمّ(*) الفاعل قلت : (أُخِذَ من عمروٍ دينارٌ، ومن عمرو يُؤخذ دينارٌ)، وفي التمثيلات طول، وفيما أوردته كفاية.

فإن لم يكن مع الفعل مفعول به يصل الفعل بنفسه، وكان معه جار ومجرور، أو ظرف مكان، أو ظرف زمان، أو مصدر، جاز أن تقيم كلّ واحد من هذه الأربعة مقام الفاعل(١).

مثال ذلك، تقول : (سِرْتُ بزيدٍ فرسخَيْنِ يومين سيراً شديداً) فـ (سار) فعل، والتاء فاعلة، و(زيد) مجرور بالباء، وموضع الجار نصب بالفعل، و(فرسخين) ظرف مكان، و(يومين) ظرف زمان، و(سيراً) مصدر، و(شديداً) صفته.

فإذا لم تذكر الفاعل جاز أن تقيم كل واحد من هذه الأربعة مقام الفاعل ترفعه أو تقدّره في موضع رفع، وتنصب ما بعده لفظاً أو تقديراً.

(*) أ : ص٦٠.

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٨، اللمع ٩٣.

فإن أقمت في هذه المسألة (الباء) وما عملت فيه مقام الفاعل قلت في الماضي : (سِيْرَ بزيدٍ)، وفي المستقبل : (يُسار بزيدٍ فرسخين يومين سيراً شديداً)، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع لقيامها مقام الفاعل .

فإن أقمت (المكان) مقام الفاعل قلت في الماضي : (سِيْرَ بزيدٍ فرسخانِ) وفي المستقبل : (يُسار بزيدٍ فرسخانِ يومين سيراً شديداً) فالباء وما عملت فيه في موضع نصب لقيام غيرها مقام الفاعل .

فإن أقمت (الزمان) مقام الفاعل قلت في الماضي : (سِيْرَ بزيدٍ فرسخين يومان سيراً شديداً) .

فإن أقمت (المصدر) مقام الفاعل قلت في الماضي : (سِيْرَ بزيدٍ فرسَخينِ يومينِ سيرٌ شديدٌ)، وفي المستقبل : (يُسار بزيدٍ فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ) .

والذي يقوم مقام الفاعل، ينبغي أن يكون بعد الفعل سواء لاصق الفعل أو بَعُدَ منه . فأما المنصوب فيجوز أن يقدّم على الفعل، ويجوز أن يوسّط بين الفعل والمرفوع، ويجوز أن يتأخر عنهما .

فإن اجتمع في الكلام مفعول به، (والمفعول به هو الذي يصل إلى الفعل من غير حرف جرّ)، وكان معه هذه الأربعة أو بعضها لم يجز أن يقوم مقام الفاعل إلا المفعول به، ويبقى الباقي منصوباً بالفعل .

تقول : (ضربت زيداً يوم الجمعة ضرباً شديداً)، فإن لم تسمّ الفاعل قلت في الماضي : (ضُرِبَ زَيْدٌ) وفي المستقبل : (يُضْرَبُ زيدٌ يومَ الجمعة ضرباً شديداً) ترفع (زيداً) في هذه المسألة وحده، هذا مذهب البصريين[1] .

فإن قلت : (ضَرَبْتُ زيداً عشرين ضربةً) فـ (عشرين) ينتصب على المصدر لأن مفسره مصدر، فإن لم تسمّ الفاعل قلت : (ضُرِبَ زَيْدٌ عشرين ضربةً) .

---

(١) أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، ينظر : شرح التصريح ١ / ٣١٨ .

واعلم أن (الآلة) التي تحدث بها الأفعال تنتصب بها كما ينتصب المصدر، فكما تقول : (ضربت زيداً ضربةً)، تقول : (ضربت زيداً خشبةً)، و(ضربت زيداً سوطاً) فينتصب هذا كلّه على المصدر .

ولو قلت : (ضربتُ زيداً عشرين خشبةً، وثلاثين سوطاً) لنصبت (عشرين، وثلاثين) على المصدر، لأنّ مفسره مصدر .

ولو قلت : (ضربت عمراً مئةَ ضربةٍ، ومئةَ سوطٍ، أو مئةَ خشبةٍ) لكانت (المئة) منتصبة على المصدر، ولأنك أضفتهما إلى المصدر . فإن لم يسمّ الفاعل رفعت المصدر إذا لم يكن مفعول به في المسألة .

تقول : (ضُرِبَ بزيدٍ مئةُ ضربةٍ) و(ضُرِبَ بعمروٍ عشرون مرةً، وضُرِبَ بزيدٍ ثلاثون خشبةً) رفعت لما شغلت المفعول بحرف الجر، فإن اعتقدت أنّ الجارّ المجرور في موضع رفع (نصبت) هذا على المصدر، فقلت : ضُرِبَ بزيدٍ مئةَ ضربةٍ، وذُهِبَ بعمروٍ عشرين (مرةً)) نصبت المئةَ، والعشرين على المصدر، لأن مفسرهما مصدر .

ولو قلت : (ضُرِبَ بزيدٍ ضَرْبَتانِ) رفعت المصدر ليقوم مقام الفاعل، والجارّ والمجرور في موضع نصب إن اعتقدت أنّ الجارّ والمجرور في موضع نصب .

فإن اعتقدت أنّ الجارّ والمجرور في موضع رفع نصبت المصدر، فقلت : (ضُرِبَ بزيدٍ ضربتين) . فإن قلت : (ضربتُ بزيدٍ أعلى الحائطِ) فـ (أعلى) مفعول به والجار والمجرور في موضع نصب، فإن لم تسمّ الفاعل اعتقدت أن (أعلى) في موضع رفع، ولا يجوز سوى هذا لأنه مفعول به، فقلت : (ضُرِبَ بزيدٍ أعلى الحائط فـ (أعلى) في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل .

فإن شغلته بحرف الجرّ، فقلت : (ضَرَبْتُ بزيدٍ على أَعلَى الحائطِ) فـ (أعلى) في موضع جرّ، فإن لم تسمّ الفاعل قلت : (ضُربَ بزيدٍ على أعلى الحائطِ) يعتقد أنّ أحدَ الجارين في موضع رفع مع مجروره، والآخر في موضع نصب .

وكذلك تقول : (ضَرَبْتُ بزيدٍ الأرضَ) فـ(الأرض) مفعول بها والجارّ والمجرور في موضع نصب، فإن لم تسمّ الفاعل قلت : (ضُرِبَ بزيدٍ الأرضُ) رفعت (الأرضَ)، لأنها مفعول بها، وتركت الباء في موضع نصب .

فإن قلت : (ضَرَبْتُ بزيدٍ على الأرض) فكلّ واحدٍ من الجارّ والمجرور في موضع نصب، فإن لم تسمّ الفاعل قلت : (ضُرِبَ بزيدٍ على الأرض) ترفع أيّ الجارّين شئت، والآخر في موضع نصب . وبالله التوفيق .

باب المُشَبَّه بالفاعل في اللفظ

وهو قسمان : اسم (كان) وأخواتها، وخبر (إنّ) وأخواتها . وينبغي أن نقدّم الكلام في (كان) وأخواتها لأنها أفعال . و(إنّ) وأخواتها حروف، والفعل أقوى من الحرف، فلأجل هذا نقدّم الكلام فيه :

والحرف فرع على الفعل، فينبغي أن يؤخر الكلام فيه .

فإن قيل : فلم خصّت هذه الأفعال بباب دون غيرها من الأفعال ؟ .

قيل له : لأنّ من شرط كلّ فعل أن يدلّ(*) على (المصدر) الذي اشتق منه، وعلى (الزمان) الذي حدث فيه، فلما كانت هذه الأفعال مخالفة لغيرها من الأفعال خصّت بباب تذكر فيه .

ووجه مخالفتها (لغيرها من الأفعال) أنها جرّدت للدلالة على الزمان وعريت من المصدر وجعل عوضاً لها من المصدر فلأجل هذا أفردت بباب يخصّها وهي : (كان وصار وظلّ وبات وأمسى وأصبح وأضحى ومادام ومازال وما برح وما انفك وما فتئ وليس)[1] .

(*) أ : ص٦١ .

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥ (وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، وقال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٧٠ (لم يذكر سيبويه منها سوى : كان، وصار، ومادام، وليس) ثم قال : « والظاهر أنها غير محصورة »، وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف من مرادفات (صار) مثل : آل، رجع، حال، ارتدّ .

وهذه الثلاثة عشر فعلاً لا تدخل إلا على المبتدأ وخبره، سواء كان المبتدأ جثّة أو حدثاً، والذي يدلّ على أنها لا تدخل إلا على المبتدأ وخبره أنك متى أسقطتها عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر.

فإذا دخلت على المبتدأ وخبره بطل عمل الابتداء في الاسم، وصار يرتفع بها وشُبِّه بالفاعل ونَصَبَتْ الخبر وشبّه بالمفعول[١]، واسمها وخبرها جميعاً بمعنى واحد.

تقول: (كان زيد قائماً) كما تقول: (ضرب زيدٌ رجلاً)، وقولك: (كان زيدٌ قائماً) هو مثل قولك: (زيدٌ قائمٌ أمس)، لأن هذه الأفعال إنما تعين الزمان الذي استقرّ فيه الخبر.

والذي يدلّ على أنّ خبرها عوض من المصدر أنه لا يجوز أن تقول: (كان زيدٌ قائماً كوناً) فلما امتنع الجمع بينهما علمت أنّ أحدهما عوض من الآخر.

تقول: (صار عبد الله أميراً)، و(صار) إنما هي للانتقال من شيء إلى شيء[٢].

وتقول: (ظلّ محمدٌ عالماً)، و(ظلّ) إنما هي عبارة عمّا يفعل نهاراً.

وتقول: (أمسى أبوك مصلّياً)، و(بات زيدٌ عالماً)، و(أصبح محمد خارجاً)، و(أضحى جعفر حكماً)، و(لا أزورك مادام عمرو منطلقاً) و(مازال أخوك لاهياً) و(ما برح عبد الله مسروراً)، و(ما انفكّ محمد عالماً)، و(ما فتئ بشرُ مُحسناً)، و(ليس الحديث شائعاً). فهذه الأفعال التي ذكرتها تتفق كلّها في العمل من رفع الاسم ونصب الخبر، وكذلك ما يتصرف منها من الماضي والحاضر والمستقبل والأمر والنهي.

---

(١) وعند الفرّاء أنّ انتصاب أخبارها على التشبيه بالحال، ينظر: معاني القرآن ـ الفرّاء ١ /١٣، وارتشاف الضرب ٢ /٧٢.

(٢) قال الرضيّ في شرح الكافية ٢ /٢٧٣ (قوله و«صار» للانتقال): هذا معناها إذا كانت تامة ـكما تقدمـ، ومعناها إذا كانت ناقصة «كان بعد أن لم يكن».

تقول : (أصبح زيد مقيماً) و(لِيُصْبِحْ زيدٌ مقيماً) و(سَيفصْبِحُ زيدٌ مقيماً) و(أصْبِحْ مقيماً) و(لا تُصْبِحْ مقيماً) و(مصبح زيدٌ مقيماً)، وكذلك أخواتها على ما بيّنت لك.

تقول : (صار زيدٌ أميراً) و(يَصيرُ زيدٌ أميراً) و(سيصير زيدٌ أميراً) و(صِرْ أميراً) و(صائرٌ زيدٌ أميراً)، إلا (**ليس**) وحدها فإنها لا تتصرف[١]، ولفظها لفظ الماضي ويراد بها نفي الحال[٢].

وقال بعض النحويين : إنما جمّدت ولم تصرّف معناها للفظها وذلك أنها تنفي الحال ولفظها لفظ الماضي.

وقال بعضهم : إنما لم تصرّف لأنها أشبهت (ما)، وكل شيئين اشتبها سرى إلى كلّ واحد منهما حكم من صاحبه، فسرى إلى (ما) العمل لمشابهته (ليس)، وسرى إلى (ليس) الجمود بمشابهته (ما).

فأما (**مادام**) فإنه لا يستعمل مع (ما) إلا الفعل الماضي هو (دام) فقط مادامت من أخوات (كان) وتعمل عملها.

وكلّ هذه الأفعال سوى (ليس) و(مادام) فإنه يستعمل منها الماضي والحاضر والمستقبل واسم الفاعل والأمر والنهي، إلا (مازال) و(ما بَرِحَ) و(ما انْفَكّ)

---

(١) ذهب سيبويه في الكتاب ١ / ٤٦ وجمهور النحاة إلى أن (ليس) فعل غير متصرف، وذهب بعضهم ومنهم أبو علي الفارسي إلى أنها حرف، ينظر: ارتشاف الضَرَب ٢ / ٧٢، وقال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٧٥ (وأصل «لَيْسَ» «لَيِسَ» كـ« هَيِبَ » كما يقال عَلْمَ في عَلِمَ، وإلزامهم تخفيفها بالإسكان، وتركهم قلب يائها ألفاً كما هو القياس في « هاب » الماضي لمخالفتها أخواتها في عدم التصرّف)، وينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٧٢.

(٢) عند جمهور النحاة لنفي الحال، وعند ابن السراج هي للنفي مطلقاً، وعند الأندلسي هي لنفي الحال إن لم يقيد خبرها بزمان، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو علي ما قيد به. ينظر: كتاب أصول النحو ـ ابن السراج ١ / ٩٣، شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٢٧٥، ارتشاف الضرب ٢ / ٧٩.

و(مافتئَ) فإنّه يستعمل منها الماضي والحاضر والمستقبل واسم الفاعل والنهي، ولا يجوز أنْ يستعمل منها الأمرُ لأنها لا تنفكّ من حرف نفي، والأمر لا يصحّ أن يدخله حرف نفي.

فأما النهي فإنه لا يجوز أن يستعمل لأن النهي فيه نفي.

وكلّ هذه الأفعال يصح أن يبتدأ بها وتعمل عملها من الرفع والنصب ولا تتعلق بشيء قبلها إلا (مادام) فإنه لا يجوز الابتداء بها.

لو قال قائل: (مادام زيد خارجاً) لم يكن كلاماً مستقلاً، والسبب في ذلك أن (ما) ههنا هي المصدرية وليست للنفي، وما بعدها من الاسم والفعل والخبر صلة لها وتمام، ولا يجوز أن يتقدم عليها شيء منه كما لا تتقدّم الصلة على الموصول.

وموضع (ما) وصلتها نصب، لأن هذا المصدر قد استعمل ظرف زمان ولا يكون ناصبه إلا فعلاً مستقبلاً.

تقول: (أزورك ما دام زيدٌ خارجاً)، فـ(ما) في موضع نصب بـ(أزورك)، تقديره: (أزورك زمانَ دوامِ خروجِ زَيْدٍ) فحذف الزمان وأقيم المصدر مقامه فصار (أزورك دوامَ خروجِ زَيْدٍ) ثم حلّل (دوام) إلى (مادام) كما قال الله تعالى: ﴿ **وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِم** ﴾[1] أي: زمان دوامي فيهم، فحذف الزمان وأقيم المصدر مقامه فصار (دوامي فيهم) ثم حلّل المصدر إلى (مادامت).

وقد يجوز أن يقع الناصب لـ(ما) بعد خبرها، تقول: (مادام زيدٌ خارجاً أقصدك).

وقد يجوز أن يتقدّم خبرها على اسمها، فتقول: (أقصدك مادام خارجاً زيدٌ).

---

(١) الآية ١١٧ / سورة المائدة، وينظر: الصفحة ٤٥ .

وهذه الأفعال تستعمل على ثلاثة أقسام:

قسم تستعمل لإثبات الخبر، فإذا أريد نفيه أدخل عليه حرف النفي، وهي: (كان وصار وظلّ وبات وأمسى وأصبح وأضحى)، فأما (مادام) فقد بيّنت حكمها وهي إثبات، ولا يجوز أن يدخل عليها حرف نفي.

وقسم يكون نفياً، فإذا أريد إثباته أدخل عليه حرف النفي، وهو (مازال[١] وما بَرِح، وما انفكّ وما فَتِئَ).

وقسم موضوع للنفي وهو (ليس)، تقول: (ليس زيد قائماً) فتنفي الخبر عن (زيد) ولم تعرض لباقي أحوال زيد بنفي ولا إثبات، فإن أردت إثبات الخبر لـ(زيد) ونفي ما عداه من أخبار جئت بـ(إلا) فقلت: ،ليس زيد إلا قائماً) فأثبت له القيام ونفيت عنه ما سوى القيام.

[*]وخبر (ليس) إذ كان منفياً جاز أن تدخل عليه الباء، تقول: (ليس زيدٌ بقائمٍ)، فالخبر مجرور بالباء، وموضع الجار مع المجرور نصب لها[٢].

وقد يجوز أن توسّط الخبر بين (ليس) واسمها فتقول: (ليس قائماً زيد).

وقد يجوز أن يتقدّم الخبر على (ليس) عند أكثر النحويين، فتقول: (قائماً ليس زيدٌ).

فأما (فَتِئ وبَرِحَ وانفكّ وزال) فمعناها كلها النفي والانتقال[٣].

---

(١) قال الرضيّ في شرح الكافية ٢ / ٢٧١: (مازال) الناقصُ واويٌّ، مضارعه ما يزال كـ(خاف، يخاف)، فأما (زال، يزول) كـ(قال - يقول) وقولك زاله يزيله أي فرقه من الياء فتامان.

(*) أ: ص٦٢.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٢٥ في زيادة هذه الباء (لو ألقى الباء استقام الكلام).

(٣) أصل مازال وما برح وما فتئ وما انفكّ أن تكون تامة بمعنى ما انفصل، فتعدى بـ(من) إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع (ما زال زيد عالماً) (ما زال زيدٌ من العلم) أي ما انفصل منه، ينظر: شرح الكافية - الرضي ٢ / ٢٧٠.

فإذا أردت إثبات الخبر أدخلت عليها حرف النفي فأبطل النفي الذي فيها فصار الخبر مثبتاً[1].

تقول: (مازال زيدٌ قائماً) و(ما برح أخوك عالماً) و(ما انفكّ جعفر مقيماً) و(ما فَتِئَ بكرٌ شاخصاً).

ولك أن تستعمل المستقبل فتقول: (لن يزال زيدٌ قائماً) و(ما يبرحُ أخوك منطلقاً).

ولك أن تستعمل اسم الفاعل فتقول: (مازائلٌ زيدٌ قائماً)، مامنفكٌّ محمدٌ منطلقاً) و(ما بارِحٌ جعفرٌ مقيماً) و(ما فاتِئٌ بكرٌ شاخصاً).

ولك أن توسّط الخبر فتقول: (ما يبرحُ قائماً زيدٌ).

وحروف النفي أربعة: (ما، ولا، ولم، ولن). فيجوز تقديم الخبر على (لم، ولن، ولا)، تقول: (قائماً لن يزالَ زيدٌ) و(منطلقاً لا يبرحُ أخوك) و(خارجاً لم يَفْتأْ زيدٌ).

ولا يجوز تقديم الخبر على (ما)، لأن لها صدر الجمل، ألا تراها تدخل في الأسماء والأفعال لقوتها فلأجل هذا لا يجوز أن يتقدّم عليها ما يكون في خبرها.

والذي يدلّ على أن أخبار هذه الأربعة مثبت –وإنما ثبت لدخول حرف النفي عليها– أنه لا يجوز دخول (الباء) في خبرها، لأن (الباء) إنما تزاد في النفي لا في الإثبات.

فلو قال قائل: (مازال زيدٌ بقائم) لكان مخطئاً، وكذلك لا يجوز دخول (إلا) في خبرها، لو قلت: (لم يبرح زيدٌ إلا قائماً) لم يجز[2]، كما لا يجوز

---

(١) نفي إثبات، ينظر: شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٢٧١.

(٢) وقد خُطِّيءَ ذو الرُّمة في قوله:

حراجيحُ ما تنفكّ إلا مُناخةً   على الخَسْفِ أو ترمي بها بلداً قفراً

وحمل العلماء (إلا) على الزيادة ومنهم الأصمعي وابن جني وأبو علي الفارسي، وقيل الغلط من الرواة في البيت، ينظر: ديوان ذي الرُّمة ١٧٣، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ١٠٦، مغني اللبيب ١ / ٧٦، الخزانة ٩ / ٢٤٧.

(زيدٌ إلا قائمٌ)، ولا يجوز (زَيْدٌ بِجالسٍ)، فامتناع أخبارها من دخول (إلا) عليها و(الباء)، يدلّ على أنّ الخبر مثبت غير منفي .

فأما التسعة المتقدمة فإنك تقول : (كان زيدٌ قائماً) و(أضحى أخوك خارجاً) فتثبت الخبر للاسم، ولا تتعرض لغيره من الأخبار بإثبات ولا نفي .

فإن أردت أن تنفي الخبر بأحد الحروف الأربعة[1] فقلت : (ما كان زيدٌ قائماً) و(لم يصبح محمدٌ [قائماً])، نفيت الخبر ولم تتعرض لما عاداه من الخبر بإثبات ولا نفي .

ولك أن تزيد (الباء) في الخبر إذا كان منفياً فتقول : (لم يَصِرْ زيدٌ بقائمٍ) و(لم يُمْسِ محمدٌ بجالسٍ) و(لا يصيرُ جعفرٌ بخارجٍ) .

ولك أن توسّط الخبر فتقول : (صار قائماً زيدٌ) و(أضحى منطلقاً بِشْرٌ) .

ولك أن تقدّم الأخبار على هذه الأفعال إذا لم يكن معها حرف نفي[2]، فتقول : (منطلقاً كان زيد) و(محسناً أضحى أبوك) .

ولك أن تقدم الأخبار على حروف النفي إلا على (ما) وحدها[3] . تقول : (منطلقاً لم يكن زيدٌ) و(خارجاً لم يظلّ بكرٌ) و(محسناً لم يَصِرْ محمدٌ) .

---

(١) حروف النفي (ما) و(لا) وتدخلان على الماضي والمضارع، و(لم) و(لن) وتختصان بالدخول على المضارع . وأما الأفعال الأربعة : فتئ، انفكّ، بَرِحَ، زالَ، فقد ورد نفي بعضها بـ(ليس) وبـ(غير) وبـ(قلّما)، ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٨١ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥ (وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضَرَب) . وقال في ١ / ٤٧ (وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدّمت أم أخّرت) .

(٣) في هذه المسألة آراء، فإن كان حرف النفي غير لازم امتنع تقديم الخبر عليه مطلقاً، وكذلك مع (مادام) . وأما إن كان حرف النفي لازماً، وذلك مع الأفعال الأربعة - زال، وبرح، وفتئَ، وانفكّ) فعند الفرّاء يمتنع التقديم مطلقاً، وعند ابن كيسان جواز التقديم مطلقاً، وعند الجمهور يمتنع التقديم على (ما) فقط . ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٨٧ .

ولا يجوز : (قائماً ما كان زيدٌ) لأن (ما) لا يتقدّم عليها ما يكون في خبرها .

فإن أردت أن تثبت الخبر جئت بـ (إلا) فقلت : (ما أمسى زيدٌ إلا قائماً) ، أثبت القيام لـ (زيد) ، ونفيت عنه ما عدا القيام ، وكذلك تقول : (لا يكونُ زيدٌ إلا محسناً) ، أثبتّ الإحسان لـ (زيد) ونفيْتَ عنه ما عدا الإحسان .

وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم (كان) المعرفة ، وخبرها النكرة[١] ، تقول : (كان زيد قائماً) ، لا يجوز في النثر سوى هذا .

فإن اضطر شاعر إلى أن يرفع النكرة ويجعله اسمها وينصب المعرفة ويجعله خبرها جاز له ذلك[٢] ، لأن الشاعر يلزمه تصحيح الوزن وإقامة القوافي فسوّغ له في هذا الموضع ، وإنما سوّغ له هذا لأن الاسم هو الخبر فلما كانا جميعاً لشيء واحد أمن فيه اللبس فقالوا : (كان منطلقٌ زيداً) و(صار كريمٌ عمراً) ، قال القَطاميّ[٣] : [وافر]

[٥٣] قِفي قَبْلَ التَّفرُّقِ يا ضُباعا   ولا يَكُ مَوقِفٌ منكِ الوَداعا

فارتفع (موقف) وإن كان نكرة لأنه اسم (يَكُ) ، وانتصب (الوَداع) لأنه خبر (يك) وإن كان معرفة ، وقد بيّنت وجه جواز هذا[٤] .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٧ (واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة لأنه حدّ الكلام ، لأنهما شيء واحد) .

(٢) وقد استشهد سيبويه لهذا بأربعة أبيات منها قولُ خداش بن زُهير :

فإنَّكَ لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ   أَظَبْيٌ كان أُمَّكَ أمْ حمارُ

ينظر : الكتاب ١ / ٤٨ ، وينظر : مثل هذا الاضطرار في باب (إنّ وأخواتها) الصفحة ٢٢٩ .

(٣) ديوانه ٣٧ ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، اللمع ٩٧ ، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ٩١ ، الخزانة ٢ / ٣٦٧ ، وينظر الصفحة ٤٧٨ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٨ ، في رفع النكرة ونصب المعرفة (فَكَرِهُوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً) .

وقد قرأ بعضُ القرّاء: ﴿ **وما كانَ صَلاتَهُم عِنْدَ البيتِ إلا مُكاءٌ وتَصْدِيَةٌ** ﴾[١] فنصب (الصلاة) وهي معرفة لأنه خبر (كان)، ورفع (المكاء) وجعله اسمها وإن كان نكرةً، وهذا ضعيف في القرآن جداً، لأن القرآن لا يكون فيه ضرورة.

فإن كانا معرفتين كنت بالخيار رفعت أَيّهما شئت بأنه الاسم ونصبت الآخر بأنه الخبر[٢]، تقول: (كان أخوك زيداً) و(كان أخاكَ زَيْدٌ).

وفي التنزيل: ﴿ **وما كانَ جوابَ قومه إلا أَنْ قالُوا** ﴾[٣] و﴿ **ما كانَ حُجّتَهُم إلا أنْ قالوا** ﴾[٤] و﴿ **ثُمّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُم إلا أن قالوا** ﴾[٥] و﴿ **ما كان قولَهم إلا أنْ قالوا** ﴾[٦]. هذه الآيات كلّها تُقرأ بالرفع والنصب[٧].

---

(١) الآية ٣٥ / سورة الأنفال، (صلاتُهم) بالرفع، و(مكاءً وتصديةً) بالنصب هي قراءةُ الجمهور، وقرأ أبان بنُ تغلب وعاصم والأعمش (صلاتَهُمْ) بالنصب، و(مكاءٌ) بالرفع، ينظر: كتاب السبعة ٣٠٥ (معجم القراءات ٢ / ٤٤٨).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٩ (وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلاً رفعته، ونصبت الآخر)، وينظر المقتضب ٤ / ٨٩، ٤٠٧، وقال أبو حيان: إلا المشار إليه فإنه يجعل الاسم وغيره من المعارف الخبر فتقول: كان هذا أخاك، ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٨٩.

(٣) الآية ٨٢ / سورة الأعراف، (جوابَ) بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ الحسن (معجم القراءات ٢ / ٣٨١).

(٤) الآية ٢٥ / سورة الجاثية، (حُجّتَهُمْ) بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن عامر، وعاصم، وزيد، وغيرهم (معجم القراءات ٦ / ١٥٦).

(٥) الآية ٢٣ / سورة الأنعام (فِتْنَتُهُم) بالرفع هي قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ١٥٤، (معجم القراءات ٢ / ٢٦٠).

(٦) الآية ١٤٧ / سورة آل عمران، (قولَهُمْ) بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو بكر، وغيرهم (معجم القراءات ٢ / ٧٣).

(٧) قال سيبويه في الكتاب: ١ / ٤٩ (وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار، أيّهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر) وقال في ١ / ٥٠ (مثل ذلك قوله عز وجل: ما كان حجتَهم إلا أن قالوا) (وما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا) وفي قوله تعالى: ﴿ فما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا ﴾ الآية ٥٦ / سورة النمل، قال (فأن محمولة على « كان » كأنه قال: فما كان جوابَ قومه إلا قول كذا وكذا، وإن شئت رفعت « الجواب » فكانت « أنْ » منصوبة. أما ابن هشام فإنّه يقوى النصب ويضعف الرفع، قال في مغني اللبيب ٢ / ٥٠٥ (والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف).

فمن رفع الذي يلي (كان) جعله اسمها و(أنْ قالوا) مع الفعل يكون مصدراً منصوباً لأنه خبر (كان)، وتقديره: (وما كان قولُهم إلا قولَهم ربّنا اغفر لنا) و(لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلا قولَهم) و(ما كان جوابُ قومِهِ إلا قولَهم) و(ما كان حجتُهُمْ إلا قولَهم).

ومن نصب الأول جعل ما بعد (إلا) في موضع رفع لأنه اسم، والمنصوب الخبر، وتقديره: (ما كان قولَهُم إلا قولُهم ربّنا) و(ولم تكن فِتْنَتهم إلا قولُهم) إلخ.

وقد قرئ بالوجهين جميعاً، إلا أن الذي يَقْوَى عند النحويين هو نصب ما قبل (إلا) ورفع ما بعدها، وإنما اختاروا هذا الوجه لأن ما بعد (إلا) مثبت وما قبلها منفيّ، والنفيُ يتناول(*) الأخبار. وأيضاً فإنّ ما بعد (إلا) أخصّ مما قبلها، وما قبلها أعمّ، فينبغي أن الأخص الاسم، والأعم الخبر.

وأيضاً فإنّ (أَنْ) وصلتها لا يجوز أن توصف فأشبهت المضمر الذي لا يوصف، والمضمر هو أعرف المعارف فينبغي أنْ يكون ما أشبهه بمنزلته، فوجب أن تكون (أَنْ) وصلتُها أعرفَ من الأول، وإذا كان أعرف منه وجب أن يجعل الاسم، وما قبل (إلا) يكون خبراً[1].

وتقول: (كان قائماً زَيْدٌ) كما قال الله تعالى: ﴿**أكان للناس عجباً أَنْ أَوْحَيْنا**﴾ تقديره: (أكانَ للناسِ عجباً وَحْيُنا).

وتقول: (كان زيدٌ مُحسناً)، وفي التنزيل: ﴿**وكانَ اللهُ غفوراً رحيماً**﴾[3]، ﴿**وكانَ اللهُ عليماً حكيماً**﴾[4].

(*) أ: ص٦٣.

(١) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٢/٥٠٥ (واعلم أنهم حكموا لـ«أنْ» و«أنَّ» المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير)، وينظر تفصيل هذه المسألة في: شرح التصريح وعليه حاشية يس ١/٣٠٥.

(٢) الآية ٢/سورة يونس.

(٣) الآية ٩٦/سورة النساء.

(٤) الآية ١٧/سورة النساء.

وتقول : (كان الخروجُ يومَ الجمعةِ) لأن ظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث.

وأَخبار (كانَ) وأخواتِها هي أخبار المبتدأ في المفرد والجملة والظرف وحرف الجرّ.

تقول إذا أخبرت بالمفرد : (أصبح زيدٌ مسروراً) و(أَمْسَى عمروُ مُصَلياً) .

وتقول إذا أخبرت بالظرف : (صار زيدٌ قُدامك) و(ظلّ جعفرٌ أمامك) .

وتقول إذا أخبرت بحرف الجر : (أَمْسَى زيدٌ بالبابِ) و(كان زيدٌ في السوقِ) و(صارت الصلاة في المسجدِ) .

وتقول إذا أخبرت بالمبتدأ وخبره : (ليس زيدٌ أَبوه مُحْسِنٌ) و(أزورك مادام جعفرٌ جاريتُه خارجةٌ) .

وتقول إذا أخبرت بالفعل والفاعل : (صار زيد تقومُ جاريتُه) و(كان جعفرٌ يذهب أخوه) .

وتقول إذا أخبرت بالشرط وجوابه : (ظلّ جعفر إِنْ تُكرِمْه يُكرمْك) و(ليس زيد إِنْ تَسْتَنْصِرْه يخذلْك) .

وقد يجوز أن يخبر عن الشيء بفعل سببه، تقول : (كان زيدٌ قائماً غلامُه) فـ (قائماً) خبر عن (زيد) لأنه فعل لسببه، والسبب مرتفع بالخبر كما يرتفع بالفعل.

وتقول : (ما زال زيدٌ ذاهبةً جاريته) و(لَيْسَ عبدُ الله مُكْرِماً أبوه زيداً) .

وتقول : (لَيْسَ زيدٌ بقائمٍ أَبوه) .

وتقول : (ليس بقائمٍ ولا ذاهبٍ أخوه) ، إِذا عطفت الثاني على المجرور .

ويجوز أن تعطفه على موضع المجرور[1]، فتقول: (لَيْسَ زيدٌ بقائمٍ ولا ذاهباً أخوه) عطفته على موضع الجارّ والمجرور.

ولو قلت: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا ذاهبٌ أخوه) لجاز، وكانت الجملة أن شئت في موضع جر عطفاً على المجرور، وإن شئت كانت في موضع نصب عطفاً على موضع الجار والمجرور، وإن شئت كانت مستأنفة لا موضع لها من الإعراب.

وتقول: (ليس زيد قائماً ولا جالساً أخوه) وإن شئت عطفت (جالساً) على (قائم) ورفعت الأخ بجالس، وتكون قد أخبرت عن الأول بخبرين، بفعل لنفسه وفعل لسببه، وقد يجوز أن تعطف (الأخ) على (زيد) فيكون مرتفعاً بـ(ليس)، وتعطف الخبر على الخبر، لأن (ليس) يجوز أن يتقدم فيها الخبر.

ويجوز أن تقول: (ليس عمرو بجالس ولا قائمٍ أخوه) نعطف (قائماً) على (جالس) وتجرّه بالباء، وترفع الأخ بجالس.

وقد يجوز (ليس زيد بجالس ولا قائماً أخوه) تعطف (قائماً) على موضع الجار والمجرور، وترفع الأخ به، وتكون قد أخبرت عن الأول بخبرين، وقد يجوز أن تعطف (الأخ) على (زيد) فترفعه بـ(ليس) وتعطف قائماً على موضع الجار والمجرور فتنصبه.

ويجوز أن تقول: (ليس زيد جالساً ولا قائماً عمرو)، تعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر.

وقد يجوز أن تقول (ليس خالد بخارج ولا منطلقا محمد) تعطف المرفوع على المرفوع فترفعه بـ(ليس)، وتعطف الخبر المنصوب على موضع المجرور لأن موضعه نصب.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ /٦٦ ٠هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً).
وقال في ١ /٦٧ في تعليل ذلك: (لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى ولم يحتج إليها، وكان نصباً).
وقال في ٢ /٢٩٢: (وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا يجرى علي الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم).

واعلم أنّ هذه الأفعال تستعمل على ثلاثة أقسام: قسم لا يكون إلا ناقصاً، وقسم يستعمل ناقصاً وتامّاً وزائداً، وقسم يستعمل تامّاً وناقصاً.

فأما القسم الذي لا يستعمل إلا ناقصاً فهو (ليس وصار)[١]. ومعنى قوله (ناقصاً) أنه لا يستغني باسمه دون خبره، ولا بخبره دون اسمه، كقولك (ليس زيدٌ قائماً)، وكذلك (صار زيدٌ أميراً) و(صار زيدٌ إلى عمرو).

وأما ما يستعمل تامّاً وناقصاً وزائداً فـ (كان).

تقول إذا كانت ناقصة: (كان زيدٌ منطلقاً) فلا تستغنى باسمها دون خبرها ولا بخبرها دون اسمها فهذا معنى قولهم في هذه الأفعال أنها ناقصة.

وذكر قوم في هذا وجهاً ثانياً، قالوا في شأن كل فعل أن يدلّ على مصدر وزمان مخصوص، فلما كانت هذه الأفعال قد جرّدت للدلالة على الزمان وخلع منها دلالتها على المصدر بأن جعل الخبر عوضاً لها من المصدر سُميت ناقصة[٢]، ولأجل هذا المعنى أفردوا هذه الأفعال بباب لمخالفتها جميع الأفعال.

فأما التامة فهي التي تدلّ على مصدر وزمان مخصوص، ويفتقر إلى فاعل كسائر الأفعال[٣].

---

(١) الحصر باستعمال (صار) ناقصة غير صحيح، فقد أجازوا استعمالها تامّة، ومما استشهد له الرضيّ في الكافية ٢ / ٢٧٠ قول امرئ القيس:

فَصِرْنا إلى الحُسْنَى وَرَقَّ كلامُنا   وَرُضْتُ فذلّتْ صعبةً أيَّ إذلالِ.

قال البغدادي في الخزانة ٩ / ١٨٧ (على أن «صار» تامّة، و«نا» فاعلها).

(٢) نسب أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢ / ٧٥ هذا الرأي إلى المبرّد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان، ثم قال: وهو ظاهر مذهب سيبويه. وينظر: الكتاب ١ / ٢٦٤.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٦: (وقد يكون لـ «كان» موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه).

تقول (إذا كان الشتاءُ فازْرَعْ) تقديره : إذا حضر الشتاءُ وحدث الشتاء، وتقول : (إذا كان الصيف فاحصد) أي : إذا حضر الصيف وحدث فاحصد، ومن هذا قول الشاعر(١) : [وافر]

[٥٤] إذا كانَ الشتاءُ فَأَدْفِئوني فإنّ الشيخَ يَهْدِمُه الشِتاءُ

أي : إذا حضر الشتاءُ وحدث الشتاء.

وتقول : (أنا صديقُك مُذْ كُنْت) أي مُذْ وُجِدْت ومذ حدثت.

والناقصة والتامة تكونان أول الكلام، فأما الزائدة فلا يجوز أن تقع أول الكلام، لأن وقوع الشيء أولاً يدلّ على قوة العناية به، وكونه زائداً(*) يدلّ على إطراحه وقلة الاكتراث به، ومحال أن يكون الشيء زائداً أولاً لتدافع هذين المعنيين، فإذا استحال أن تكون زائدة أولاً صحّ أن تكون زائدة حشواً أو آخراً.

وإذا وقعت حشواً جاز أن تكون بين المبتدأ وخبره، وجاز أن تكون بين الفعل وفاعله، وجاز أن تكون بين الجار والمجرور، وجاز أن تكون بين الموصوف وصفته.

فمثال زيادتها بين المبتدأ وخبره قولُهم : (زَيْدٌ كان قائمٌ) و(هندٌ كانت جالسةٌ) تقديره : زيدٌ قائمٌ كان، وهِنْدٌ جالسةٌ كانت(٢).

ومثل زيادتها بين الفعل وفاعله ما ورد عنهم في الحكاية، وَلَدَتْ فاطمةُ بنْتُ الخُرْشُب(٣) الكملةَ من بني عبسِ ابن ذبيان (لم يوجَد كان مثْلُهم) وتقديره : لم يوجد مِثلهم كان.

---

(١) هو الربيع بن ضبع الفزاري، اللمع ٩٩، الدرر اللوامع ١ / ٨٤.

(*) أ : ص٦٤.

(٢) ومن ذلك قولهم : (ما كان أحسن زيداً) ينظر : البغداديات ١٦٧، وفي الكتاب ٢ / ١٥٣ (وقال الخليل : «إنّ من أفضلهم كان زيداً»، على إلغاء «كان» وفيه : (إنّ أفضلَهُم كان زيدٌ).

(٣) أ : (الحرث)، ينظر : المقتضب ٤ / ١١٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ١٠٠.

ومثال زيادتها بين الموصوف وصفته قولهم: (مررتُ برجلٍ كان قائمٍ) تقديره: مررت برجلٍ قائمٍ كان[1].

ومثال زيادتها بين الجارّ والمجرور قولُ الشاعر[2]: [وافر]

[٥٥] **سَراةُ بَني أبي بكرٍ تَسامى عَلَى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ**

تقديره: على المسومة العراب كان.

وقد ذكر قوم لـ(كان) وجهاً رابعاً، قالوا تجعل بمعنى (صار)، وإنما تجعل بمعنى (صار) إذا أريد بلفظ الماضي الحاضر، قال الشاعر[3]: [طويل]

[٥٦] **بِتَيماءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنّها قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخاً بُيوضُها**

يريد: صارت فِراخاً بيوضُها.

فأما قوله تعالى: ﴿**كيف نُكلِّمُ مَنْ كانَ في المهدِ صَبِيًّا**﴾[4]. فيحتمل أن يجعل (كان) زائدة، و(في المهد) صلة (مَنْ) و(صبيّاً) يجوز أن تجعله بدلاً من (أَنْ)، ويجوز أن تجعله حالاً من (مَنْ)، ويجوز أن تجعله حالاً من الضمير في الظرف[5].

قالوا: ويجوز أن تفجعل بمعنى (صارَ) وفيها ضمير من (مَنْ) فهو اسمها وإذا كان كذلك جاز أن تجعل الظرف خبراً.

و(صبياً) يحتمل ثلاثة أوجه: أن تجعله حالاً من الضمير في (كان)، ويحتمل أن تجعله حالاً من الضمير في الظرف، ويحتمل أن تجعله خبراً بعد خبر.

---

(١) واستشهد سيبويه في الكتاب ٢/١٥٣ على هذا بقول الفرزدق:

فكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

والمبرّد يراها غير زائدة، ينظر: المقتضب ٤/١١٦.

(٢) مجهول قائله، ينظر: اللمع ١٠٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٧/٩٨، الخزانة ٩/٢٠٧.

(٣) هو عمرو بن أحمر، شعره ١١٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٧/١٠٢، الخزانة ٩/٢٠١.

(٤) الآية ٢٩/سورة مريم.

(٥) قال المبرّد في المقتضب ٤/١١٧: (ونصب «صبيّاً» على الحال).

فإن جعلته حالاً من الضمير في الظرف فالظرف هو الناصب له.

وإذا جعلته حالاً من الضمير في (كان) فـ(كان) هي الناصبة له، ولا يجوز أن تجعل (كان) فيهما ناقصة لأنه لا مزية بيننا وبين (عيسى) لأنه ما منّا أحد إلا وقد كان في المهد صبياً[1].

وما عدا هذه الأفعال التي ذكرتها فيجوز أن تستعمل تامّة وناقصة.

فإذا كانت تامّة فهي تدلّ على مصدر وزمان ولها فاعل وليس لها خبر.

وإذا كانت ناقصة فلها اسم وخبر وليس لها مصدر.

وقد يكون اسم (كان) وخبرها مضمرين، وقد يكونان مظهرين، وقد يكون الاسم مضمراً والخبر مظهراً، وقد يكون الاسم مظهراً والخبر مضمراً.

فمثال المظهرين: (كان زيدٌ قائماً) و(ليس أخوك جالساً).

ومثال المضمرين: (كُنْتُ إياه) هذا هو الاختيار أن يكون الخبر منفصلاً إذا كان مضمراً، وإنما اختاروا المنفصل في أخبار هذه الأفعال لأمرين:

أحدهما: أنّ الخبر منفصل من المبتدأ، وأخبار هذه الأفعال هي أخبار المبتدأ فينبغي أن تكون منفصلة، كما قال الشاعر[2]: [مجزوء الرمل]

[٥٧] **لَيْسَ إيّـاي وإيـا ... كِ ولا نَخْشَى رقيبـاً**

تقديره: لَيْسَ أحدٌ غيرَك وغيري.

والثاني: أنّ هذه الأفعال لما خلعت دلالتها على المصدر نقصت عن رتبة الأفعال، فلما نقصت عن رتبة الأفعال ضعفت أن تتصل بالضمير المتصل إذا كان منصوباً فقوى المنفصل.

---

(١) ينظر: شرح المفصّل ـ ابن يعيش ـ ٧/٩٩.

(٢) هو عُمرُ بن أبي ربيعة، الديوان ٤٣٩، الكتاب ٢/٣٥٨، شرح المفصل ـ ابن يعيش ـ ٣/٧٥، ١٠٧، الخزانة ٥/٣٢٢.

وقد يجوز المتصل[1]، تقول : (كُنْتُه، وكانني) كما قال أبو الأسود الدُؤلِي[2]: [طويل]

[٥٨] فَإِلا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنّه أَخوها غَذَتْهُ أُمُه بِلبانِها

تقديره : فإلا يكن الزبيبُ الخمرَ أو تكن الخمرُ الزبيبَ، فإنّ الزبيبَ أخو الخمر.

فإذا كان الاسم مضمراً أو الخبر مضمراً فلا يخلو المضمر أن يكون راجعاً إلى مذكور أو لا يرجع إلى مذكور، فإن كان يرجع إلى مذكور جاز أن يكون خبره مضمراً وجاز أن يكون مظهراً.

وإذا كان مظهراً جاز أن يكون جميع أخبار المبتدأ، مثال ذلك : (زيد كان قائماً) و(هند ليست جالسة) فالاسم مضمر والخبر مظهر مفرد.

وتقول : (زَيْدٌ كان أَبوه قائمٌ)، فـ(أبوه قائم) في موضع نصب، وفي (كان) ضمير هو اسمها. و(هِنْدٌ ليست ذهبت جاريتُها) فـ(ذهبت جاريتُها) في موضع نصب.

وتقول : (الصلاةُ كانت في المسجدِ) فحرف الجرّ في موضع نصب، وفي (كان) ضمير هو اسمها.

وتقول : (ليس إنْ تذهب إليه يَركب إلَيْكَ)، فالشرط وجوابه في موضع نصب، وفي (ليس) ضمير هو اسمها. فإذا قلت : (زَيْدٌ كان أبوه قائِمٌ) جاز أن تجعل (كان) زائدة، وجاز أن تجعل فيها ضميراً في زيد، ويتبين هذا : في التثنية، فإذا لم تجعل فيها ضميراً قلت : (الزيدان كان أبواهما قائمان). وفي الجمع : (الزيدون كان آباؤهم قيامٌ) فالجملة خبر المبتدأ، وليس في (كان) ضمير.

---

(١) اقتصر سيبويه في التمثيل في هذا بالمتصل، ولم يكن المنفصل عنده بالمختار فقال في الكتاب ١ / ٤٦ : (وتقول : كناهم كما تقول ضربناهم، وتقول : إذا لم نَكُنْهُم فمَنْ ذا يَكُونُهُم ...).

(٢) ديوانه ٨٢، الكتاب ١ / ٤٦، شرح المفصل - ابن يعيش - ٣ / ١١٧، الخزانة ٥ / ٣٢٧.

فإن جعلت في كان ضميراً: قلت في التثنية: (الزيدانِ كانا أبواهما قائمان)، وفي الجمع: (الزيدون كانوا آباؤهم قائمون)، فالجملة خبر (كان)، و(كان) وما بعدها خبر المبتدأ.

وإذا قلت: (هندٌ كان أبوها مُنْطَلِقٌ)، فليس في (كان) ضمير لأنه لو كان فيها ضمير(*) لأنثت الضمير لأنه يرجع إلى مؤنث.

فإن قلت: (هند كانت أبوها منطلقٌ) ففي (كان) ضمير هو اسمها يدلّك على كون الضمير فيها تأنيثه. فإن لم يكن فيها ضمير: قلت [في التثنية] (الهندان كان أبواهما منطلقان) فالجملة خبر المبتدأ، و(كان) زائدة.

وتقول في الجمع: (الهندات كان آباؤهن منطلقون) فالجملة خبر المبتدأ، و(كان) زائدة. فإن أضمرت في (كان) قلت: (هند كانت أبوها منطلقٌ)، فالجملة خبر (كان)، و(كان) وما بعدها خبر المبتدأ، والضمير في (كان) هو اسم (كان) وهو الراجع من الجملة إلى المبتدأ.

وتقول في التثنية: (الهندانِ كانتا أبواهما منطلقان)، فالألف من (كانتا) هو الراجع من الجملة إلى المبتدأ، وهي اسم (كان).

وتقول في الجمع: (الهنداتُ كُنَّ آباؤهن منطلقون)، فالنون الثانية (كنّ) هي اسم (كان)، وهي الراجعة من الجملة إلى المبتدأ، و(آباؤهن منطلقون) خبر (كان).

فإن كان الضمير في (كان) وأخواتها لا يرجع إلى مذكور جاز أن يكون مذكراً وجاز أن يكون مؤنثاً[1].

(*) أ: ص٦٥.

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٦٩: (هذا باب الإضمار في «ليس، وكان» كالإضمار في «إنّه» إذا قلت: إنّه مَنْ يأتِنا فأتِه...).

وإن كان مؤنثاً سُمّي قصة، وإذا كان مذكراً جاز أن يسمى حديثاً، وأمراً، وخبراً، وشأناً.

ولا يكون أخبار الشأن والقصة إلا جملاً مستقلة بأنفسها من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، أو شرط وجوابه.

ولا يجوز تثنية هذا الضمير ولا جمعه.

ولا يكون في الجملة التي هي خبره ضمير يعلّقها به، لأن الجملة هي تفسير لهذا الضمير فهي هو في المعنى.

وإذا كان الخبر هو المبتدأ لم تحتج إلى ضمير يعلقه بالمبتدأ، وهذا الضمير إنما يكون في المواضع التي يقع فيها تخويف ووعظ وزجر وتحذير وإنذار ووعد ووعيد، وأكثر ما يقع في كلام الخطباء والوعاظ.

والاختيار إذا كان الضمير قصة أن يكون الخبر مؤنثاً، وإذا كان الضمير شأناً أن يكون الخبر مذكراً، وقد يجوز خلاف هذا. تقول: (كانت هندٌ منطلقةٌ) تقديره: كانت القصة هندٌ منطلقةٌ، فـ(هند منطلقة) في موضع نصب، ويجوز: (كان هندٌ منطلقةٌ) تقديره: كان الأمرُ هندٌ منطلقةٌ. وتقول: (ليس زيد جالس) تقديره: ليس الأمرُ زَيْدٌ جالسٌ، فـ(زيد جالس) في موضع نصب.

ويجوز: (لَيْسَتْ عمرو قائمٌ) تقديره: ليست القصةُ عَمْروٌ قائمٌ، فـ(عمرو قائم) في موضع نصب.

وتقول: (أصبح قائمٌ عَمرو) تقديره: أصبح الأمر والشأن عمرو قائم، فـ(قائمٌ عمروٌ) في موضع نصب.

وتقول: (صار إن تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ) تقديره: صار الأمر إن تكرمني أكرمك، فالشرط وجوابه في موضع نصب.

والكوفيون يسمّون هذا إضماراً مجهولاً[1]، وإنّما سمّوه مجهولاً لأنه لا يرجع إلى مذكور، قال الشاعر[2]: [طويـــل]

[٥٩] إذا مُتُّ كان الناسُ نِصْفانِ، شامت وآخـــر مُثْنٍ بالـــذي كنتُ أصنـــع

ويروى: صنفان، (الناس نصفان) في موضع نصب، وتقديره: كان الأمرُ الناس نصفان.

وقد روى: كان الناسُ نِصْفَيْنِ، وصِنْفَيْنِ، فـ(الناسُ) اسم (كان)، و(نصفين) خبرها، وليس في (كان) على هذا الوجه ضمير.

والغرض بهذا الإضمار الذي هو الشأن والقصة أن يبهم على المخاطب، لأن الإنسان تَشْرَئِبُ نفسه إلى معرفة ما غاب عنه وأُبهِم عليه، وإذا كان كذلك توفرت دواعيه واجتمع ذهنه إلى معرفة ما يجيئه من بعد وهو قوله فتوفر على استماعه فكان أقرب إلى فهمه.

وتقول: ([مَن كان] أَبوك). فيحتمل أن تجعل (كان) زائدة، وتقديره: (من أبوك)، فـ(أبوك) مبتدأ، و(من) خبره. ويحتمل أن تجعل (كان) ناقصة، و(أبوك) اسمها، و(مَنْ) في موضع نصب لأنه خبر (كان).

ولو جعلت بدل (مَنْ) (أَيّاً) ظهر النصب فيه فقلت: (أَيَّهُم كان أبوك)، ويجوز أن تقول: (مَن كان أَباك) فـ(من) مبتدأ، وفي (كان) ضمير هو اسمها يرجع إلى (من) و(أباك) خبرها، والجملة خبر (من).

---

(١) شرح المفصل - ابن يعيش ٣/ ١١٤.

(٢) هو العجير السلولي، شعره: المورد، المجلد الثامن، العدد الأول ٢٢٥، الكتاب ١/ ٧١، اللمع ١٠٠، شرح المفصل - ابن يعيش - ١/ ٧٧، ٣/ ١١٦، الخزانة ٩/ ٧٢.
وناشر شعره في المورد ذكره برواية (نصفين) ولم يُشِرْ إلى أنه من الشواهد النحوية، ولم يذكر الاختلاف في رواية البيت.

بـــاب « مـــا »[1]

قد اختلفت العرب في (ما) النافية :

فقال بنو تميم : هي تدخل على المبتدأ وخبره، وعلى الفعل وفاعله، فينبغي أن لا تؤثر إعراباً، وأنها مشتركة لا اختصاص لها بأحد الجملتين دون الأخرى، وإنما تؤثر النفي في الأخبار فقط، فجرت عندهم مجرى (هَلْ) لما دخلت على المبتدأ وخبره، والفعل وفاعله، أثّرَتْ الاستفهام في الخبر، ولم تؤثر إعراباً في أحدهما لأنها لا اختصاص لها بإحدى الجملتين دون الأخرى، فلما قالوا : (هل زيدٌ منطلقٌ، وهل يقومُ زيدٌ) كذلك قالوا : (ما يقومُ زيدٌ، وما زيدٌ منطلقٌ)[2].

ولا يجيز بنو تبميم إدخال الباء على خبرها لأنه خبر مبتدأ.

وقد أجاز قوم من العرب[3] إدخال الباء على خبر (ما) وإن كان مرفوعاً فقالوا : (ما زيدٌ بقائمٍ) فموضع الجار مع المجرور رفع، وإن أسقطوا الباء عادوا إلى الرفع فقالوا : (ما زيدٌ قائمٌ).

وأما أهل الحجاز فشبّهوا (ما) بـ (ليس)[4] إذا اجتمع فيها وصفان[5] :

أحدهما : أن تدخل على المبتدأ وخبره.

---

(١) ينظر الصفحة ٢٠٨ للمقارنة بأمثلة (ليس).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ /٥٧ : (وأما بنو تميم فيجرونها مجرى « أمّا » و« هل »، أي : لا يعملونها في شيء).

(٣) هم بعض بني تميم، وعامة بني تميم لا يجيزون (ما زيد بذاهبٍ) يقول أبو علي الفارسي في البغداديات ٢٨٤ (ومن رفع الخبر لم يُجز دخول الباء فيه)، وثمرة الخلاف بين من يجيز إدخال الباء على المرفوع أو إدخالها على المنصوب تظهر في توابعه.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ /٥٧ : (وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ « ليس ») وقال ١ /٥٩ (ومثل ذلك في قوله عز وجل : ﴿ما هذا بشراً﴾ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المُصحف).

(٥) أراد بالوصفين هنا شرط عملها كـ (ليس)، أما وجه الشبه بين (ما) و(ليس) فسيذكره قريباً.

والوصف الثاني: أن يكون الخبر مؤخراً منفياً، قالوا: (ما زيدٌ قائماً) وبهذه اللغة ورد التنزيل فقال تعالى: ﴿**ما هذا بشراً**﴾(١) وقال تعالى: ﴿**ما هُنّ أُمّهاتِهِم**﴾(٢) بكسر التاء في أكثر القراءة، فمن كسر التاء قرأ(*) بلغة أهل الحجاز، ومن ضمّ التاء كان على لغة بني تميم.

وأجازوا زيادة الباء في الخبر فقالوا: (ما زيدٌ بِقائمٍ) فموضع الجار والمجرور نصب، وإذا أسقطوا الباء عادوا إلى النصب فقالوا: (ما زيدٌ قائماً)، وإنما شبه أهل الحجاز (ما) بـ(ليس) من وجهين:

أحدهما: أن (ما) لنفي الحال كما أن (ليس) لنفي الحال، فإذا قلت: (ما زيدٌ قائماً) فإنما نفيت قيامه حال إخبارك عنه، وما نفيت قيامه فيما مضى ولا فيما يستقبل.

والثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، إلا أن (ما) لما كانت مشبهة بـ(ليس) كانت أنقص تصرفاً منها، وكانت (ليس) أقوى تصرفاً من (ما) لأنها الأصل(٣). فـ(ليس) لقوّتها نصبت الخبر مؤخراً ومقدّماً ومثبتاً ومنفياً. و(ما) لنقصانها نصبت الخبر مؤخراً منفياً، فقالوا: (ما زيدٌ قائماً). فإنْ تقدّم الخبر بطل التشبيه وعادوا إلى الابتداء والخبر فقالوا: (ما قائمٌ زيدٌ)(٤).

(١) الآية ٣١/سورة يوسف، وينظر الصفحة ٣٨.

(٢) الآية ٢/سورة المجادلة ﴿أُمّهاتِهم﴾ بكسر التاء قراءة الجمهور، وبضم التاء قرأ عاصم، وأبو يعمر، والسُلَمي، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٦٢٨ (معجم القراءات ٧/٩٨)، ينظر: الصفحة ٣٨.

(*) أ: ص٦٦.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٣١: عن (ما): (فَلَمْ يُجْروها مُجْراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدَها).

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١/٥٩ عن خبرها: (ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً) وقال في الموضع نفسه (لأنها ليست بفعل).

وإن نقضوا النفي بـ(إلا) قالوا: (ما زيدٌ إلا قائمٌ) فعادوا إلى الابتداء والخبر، ووافقوا بني تميم في هذين الموضعين[1]، لأن (ما) لضعفها لم تقوَ على نصب الخبر في التقديم ولا في الثبات.

فأما قول الشاعر[2]: [بسيط]

[٦٠] ما إن يكادُ يُخَلِّيهِم لِوِجْهَتِهِمْ تَخالُجُ الأمرِ، إن الأمرَ مُشْتَرِكُ

فإن كان على مذهب بني تميم فـ(إنْ) زيدت لتوكيد النفي، وإن كان على مذهب أهل الحجاز فـ(إنْ) كفّت (ما) عن الدخول على الابتداء والخبر فدخلت على الفعل والفاعل.

فأما قول الشاعر[3]: [وافر]

[٦١] فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكن منايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا

فإن كان على مذهب بني تميم فـ(إنْ) زائدة لتوكيد النفي، وإن كان على مذهب أهل الحجاز فـ(إنْ) كافة لـ(ما) عن العمل الذي تستحقّه بمشابهتها (ليس) فدخلت على المبتدأ والخبر.

فإذا قال أهل الحجاز: (ما بِشْرٌ خارجاً) فـ(ما) مشبّهة بالفعل وهو (ليس)، واسمها مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه بالمفعول.

واعلم أنك تخبر عن الشيء بفعل له وبفعل لسببه. تقول إذا أخبرت عنه بفعله: (ما زيد قائماً)، و(ما زيدٌ بقائمٍ).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٥٩: (وتقول: ما زيدٌ إلا مُنطلق، تستوي فيه اللغتان)، وقال في الموضع نفسه (لم تقو « ما » حيث نقضت معنى « ليس » كما لم تقوَ حين قدمت الخبر).

(٢) هو زهير بن أبي سُلْمَى، الديوان ١٦٥، المقتضب ٢ / ٣٦٣، الخصائص ١ / ١١٠، و٢ / ٢٨٣، و٣ / ١٠٨، ونحن لا نلمح فيما استشهد به الثمانيني ههنا دليلاً على (ما) تميمية أو حجازية لدخولها على الفعل، وتانكَ تدخلان على المبتدأ والخبر، وقد استشهد المبرد وابن جني بالبيت في حكم زيادة (إنْ) بعد (ما).

(٣) هو فروةُ بن مُسَيْك، الكتاب ٣ / ١٥٣، الخزانة ٤ / ١١٢.

وإذا أخبرتَ عنه بفعل لسببه قلت : (ما زيدُ قائماً أخوه) و(ما زيد بقائمٍ أخوه)، والسبب مرفوع بالخبر.

وقد يجوز أن يخبر عنه بفعله وفعل سببه، وتعطف أحدهما على الآخر فتقول : (ما زيدٌ قائماً ولا جالساً أخوه)، و(ما زيدٌ بذاهبٍ ولا قاعدٍ أخوه).

فإن قلت : (ما زيدٌ بجالسٍ، ولا قاعدٍ أخوه) جاز أنْ تعطف الثاني على المجرور فتجرّه.

ويجوز أن تقول : (ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً أَخوه) تعطف الثاني على موضع الجار مع المجرور، وترفع (الأخ) في كل هذا بالخبر الذي يليله.

ويجوز أن تقول : (ما زيد بقائمٍ ولا قاعدٌ أخوه) تجعله مبتدأ وخبراً، فإن شئت عطفته على المجرور فكان في موضع جرّ، وإن شئت عطفته على موضع الجارّ والمجرور فكان في موضع نصب، وإن شئت قطعته وجعلت السبب بمنزلة الأجنبي فكان لا موضع له من الإعراب وإن كان قد دخل مع الأول في النفي.

ولا يجوز أن تقول : (ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً عمروٌ)[1]، لأن (قاعداً) لا يجوز أن تعطفه على (خبر) زيد لأنه فعل لعمرو، و(عمرو) ليس من أسباب (زيد) لخلوّه من الضمير الذي يعود إلى (زيد) فلما لم يكن (عَمْروٌ) من أسباب (زيد) امتنع أن يكون فعله خبراً لـ (زيد)، ولا يجوز أن تعطف (عمراً) على (زيد) فترفعه بـ (ما) لأن خبر (ما) لا يتقدّم على مرفوعها.

فإن قلت : (ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمروٌ) جاز أن يكون الثاني مبتدأ وخبراً[2]، ويكون قد عطفت جملة عى جملة، إلا أن الثانية ليس لها موضع من الإعراب وإنْ دخلت مع الأولى في النفي.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٦١ في سبب منع النصب : (لأنه ليس من سببه).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٦١ في تعليل الرفع : (فترفعه على الابتداء، والقطع من الأول).

فإن قلت : (ما زيدٌ قائماً ولا عمروٌ جالسٌ) جاز في (جالس) الرفع والنصب[1] .

فأما وجه النصب فإنّك تعطف (عمراً) على (زيد) فترفعه بـ (ما) وتعطف (جالساً) على (قائمٍ) فتنصبه بـ (ما) .

وأما الرفع فأن يرتفع (عمرو) بالابتداء، و(جالس) خبره، وتكون قد عطفت جملة ليس لها موضع من الإعراب، وإن كانت قد دخلت مع الأولى في النفي، وعلى هذا جَرى المثلُ السائرُ : (ما كلّ بيضاءَ شَحْمةً ولا كلّ سوداءَ تمرةً، وتمرةٌ)[2] .

أما (**بيضاء**) فهي في موضع جرّ، ونصبت لأنها لا تنصرف، و(سوداء) في موضع جرّ، ونصبت لأنها لا تنصرف، و(كلّ) الأولى رفع بـ (ما) و(شحمةً) خبر (ما)، و(كلّ) الثانية عطف على الأولى مرفوع بـ (ما) . و(تمرةً) منصوب بـ(ما) وعطفت الاسم على الاسم والخبر على الخبر فعملت (ما) في الاسمين الرفع، وفي الخبرين النصب . ومن قال (تمرةٌ) فـ (كلُّ) عنده مبتدأ، و(تمرةٌ) خبره، وعطف جملة على جملة .

وقد رُوِيَ هذا المثلُ : (ما كلُّ بيضاءَ شحمةً، ولا سوداءُ تمرةٌ –وتمرةً–) .

فَمَنْ قال (سوداء) بالرفع أقامها مقام (كلّ) لما حذفها، فإن رفعها بـ (ما) قال (تمرةً) وإنْ رفعها بالابتداء قال تمرةٌ) .

وقد رُوي هذا المثلُ : (ما كلُّ بيضاءَ شحمةً، ولا سوداءَ تمرةٌ –وتمرةً–) . فمن قال (سوداء) فهو يقدّر (كلّ) ويريدها، وإنما حذفها لدلالة الأولى عليها، و(سوداء) في موضع جرّ، إلا أنه لا ينصرف بإضافة (كل) المقدرة إليها . فإن قدر أن (كلَّ) المحذوفة رفع بالابتداء قال (تمرةٌ) فتكون خبر المبتدأ، وبالله التوفيق .

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٦٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٦٥ .

(*) أ : ص٦٧ .

باب إنّ وأخواتِهـــا

هذه الحروف الستة تدخل على كل ما يصحّ أن يكون مبتدأ وخبراً سواء كان المبتدأ جُثّة أو حدثاً فهي تنصب ما كان مبتدأ من الجثة والحدث ويصير اسمها، فإن كان صحيحاً ظهر فيه النصب، وإن كان ألفاً قدّر فيه النصب وترفع الخبر في اللفظ أو في التقدير[١].

وأخبارها هي أخبار المبتدأ في المفرد والجملة والظرف وحرف الجر.

تقول في المفرد: (إنّ زيداً قائمٌ)، وفي الظرف: (بلغني أن أباكَ خلفَ الدارِ)، وفي حرف الجرّ: (لكن عمراً بالبابِ)، وفي الجملة من المبتدأ والخبر: (كأن أباك وجهُهُ حَسَنٌ)، وفي الجملة من الفعل والفاعل: (لَيْتَ زيداً يذهب غلامُه)، و(لعل عمراً ذهبَتْ جاريتُه).

وقد يجوز أن يكون الفاعل مضمراً في الفعل كقولك: (لعل زيداً ذهب) و(إنّ عمراً يخرجُ).

وهذه الحروف الستة معانيها مختلفة، فمعنى (إنّ وأَنَّ) جميعاً تحقيق الخبر وتثبيته في نفس المخاطب، ومعنى (لكنّ) الاستدراكِ ومعنى (كَأَنَّ) التشبيه، تقول (كأن أخاك الأسدُ)، ومعنى (لَيتَ) التمني، ومعنى (لعلّ) التوقع والرجاء.

وتقول إذا كان اسمها حدثاً: (إنّ العِلْمَ حَسَنٌ، ولكنّ الجهلَ قبيحٌ، ولَيْتَ الخروج غداً، ولعلّ الانطلاقَ يومَ الجمعةِ).

وهذه الحروف وإن اختلفت معانيها فهي متفقة في العمل لأنهم شبّهوها بالفعل الماضي، وشبهوا اسمها بالمفعول المتوسط، وشبهوا خبرها بالفاعل المتأخر.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٣١: «وزعم الخليل أنها عملت عملين، الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب».

وإنما شبّهوها بالفعل الماضي لأنّها على ثلاثة أحرُفٍ فما زاد وآخرها مبنيّ على الفتح. ويجوز أن يكون شبهوها بالفعل أيضاً من حيث كانت تقتضي اسمين كما يقتضي الفعل اسمين. وإذا قالوا: (إنّ زيداً قائمٌ) فهي في اللفظ مثل: (ضَرَبَ زيداً رَجُلٌ) وقدّموا منصوبها على مرفوعها لوجهين:

أحدهما: ليفصلوا بينها وبين (كان)، لأن (كان) فعل واسمها مشبه بالفاعل فقدّموا مرفوعها على منصوبها، و(إنّ) حرف، فهي أنقص من (كان) فقدّموا منصوبها على مرفوعها. وأيضاً[١] فإنما قدّموا منصوبها على مرفوعها ليعلموا أنه لا يجوز أن يضمر فيها اسمها لما كانت حرفاً، وقدّموا في (كان) مرفوعها ليعلموا أنه يجوز أن يضمر فيها.

ولا يجوز أن يفصل بين (إنّ) واسمها إلا بظرف أو حرف جرّ، لأن حرف الجرّ والظرف ليسا خبراً في الحقيقة، وإنما يقومان مقام الخبر. وتقول: (إنّ في الدار لزيداً) كما قال الله تعالى: ﴿**إنّ فيها قوماً جبّارين**﴾[٢] و﴿**إنّ لَهُ أباً شيخاً كَبيراً**﴾[٣]. وتقول: (إنّ عندك زيداً وعمراً) كما قال الله تعالى: ﴿**إنّ لدينا أنكالاً وجحيما**﴾[٤].

وهذا الظرف إذا قدّمته جاز أن تجعله خبراً وجاز أن تجعله زائداً، ويأتي الخبر فيما بعد.

فإن قلت: (إنّ اليومَ الخروجُ) و(إنّ عندك عمراً) و(ليت وراءك بكراً) و(لعل بالباب بِشْراً) فالظروف ههنا كلّها أخبار لأنه لم يأت بعدها خبر.

---

(١) هذا هو الوجه الثاني، وحقه أن يقول: وثانيهما.
(٢) الآية ٢٢ / سورة المائدة.
(٣) الآية ٧٨ / سورة يوسف.
(٤) الآية ١٢ / سورة المزمل.

فإن قلت : (إنّ اليومَ الخروجَ واقعٌ) جعلت الظرف زائداً لأن (واقعا) هو الخبر، فإن جعلت الظرف خبراً قلت (واقعاً) فنصبت (واقعا) على الحال .

فإنْ قلت : (إنّ عندك زيداً جالسٌ) فـ (جالسٌ) الخبر، والظرف زائد ، وإن جعلت الظرف خبراً نصبت (جالساً) على الحال .

فإن دخلت هذه الحروف على معرفتين نصبت الأول ورفعت الثاني ، فقلت : (إنّ زيداً أخوك) و(لعل صاحبَك بِشْرٌ) .

فإنْ دخلت على معرفة ونكرة جعلت المعرفة اسمها ، والنكرة خبرها كما فعلت في الابتداء ، تقول : (إنّ زيداً محسنٌ) و(لعلّ أباك خارجٌ) .

فإن اضطُرّ شاعرٌ إلى أن يجعل النكرة اسمها والمعرفة خبرها جاز له ذلك[1] ، فقال : (ليت خارجاً زيدٌ) و(إنّ منطلقاً عَمروٌ) ، قال الشاعر[2] : [وافـــر]

[٦٢] كَـــأَنَّ دَرِيْئَـــةً لـمّا التقينـــا لِنَصْلِ السَيْفِ مُجْتَمِعُ الصُداعِ

فنصب (دريئةً) وهي نكرة ، وارتفع (مجتمعُ الصداع) وهو معرفة .

وهذه الحروف إذا نصبت أسماءها نصبت توابعها من صفة وتوكيد وبدل وعطف إذا كانت هذه التوابع قبل الخبر[3] .

---

(١) ينظر مثل هذا الاضطرار في باب : (كان وأخواتها) في الصفحة ٢١١ .

(٢) هو مراد بن حصين، النوادر -أبو زيد- ٥ ، الخصائص ٢ / ٢٧٥ .

(٣) لم يتعرّض المصنف ههنا لمسألة رفع التابع قبل الخبر وما فيها من آراء، قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٥ (واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون، إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان) ، وقد أورد سيبويه الشبهة على قوله هذا باستشهاده بقوله تعالى : ﴿ الصابئون ﴾ من الآية ٦٩ / سورة المائدة : ﴿ إنّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئونَ والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعَمِلَ صالحاً فلا خوفٌ عليهم . . . ﴾ فقال : (وأما قوله تعالى : والصابئون فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله : والصابئون، بعدما مضى الخبر) ، وقد خالفه الكسائي وغيره مستدلين بما ورد عن العرب في ذلك، وينظر : تفصيل ذلك في شرح المفصل ـ ابن يعيش ـ ٨ / ٦٧ ، ٦٩ ، الإنصاف ١٨٥ ، مغني اللبيب ٢ / ٥٣١ ، شرح الألفية ـ الأشموني ـ ١ / ٢٩٥ .

مثال الصفة: (إنّ زيداً الظريفَ قائمٌ).

ومثال التوكيد: (ليتَ عمراً نفسَه مُنْطَلِقٌ) و(ليتَ القومَ كُلُّهُم خارِجون)، و(بلغني أنّ أَخَوَيْكَ كِلَيْهِما قائمان).

ومثال البدل: (لَعلّ مُحمداً وجهَهُ حَسَنٌ).

ومثال العطف: تقول (إنّ زيداً وعمراً خارجانِ) و(لعلّ زيداً وأباهُ وأخاكَ منطلقون)، لأن الخبر ينبغي أن يكون بعد المخبر.

ولو قلت (إنّ زيداً الظريفُ) لجعلت (الظريف) خبراً، لأن هذه الحروف إلى الخبر أحوجُ منها إلى الصفة[1].

واعلم أن (إنّ) المكسورة تختص بشيء لا يجوز في أخواتها وهو دخول اللام المفتوحة في خبرها، وإنما جاز أن تدخل اللام مع (إنّ) خاصة لا تفاقهما في معنيين:

أحدهما: أن (إنّ) تكون جواباً للقَسَم، وتكون اللام جواباً للقسم فقد اشتركا في هذا الوجه.

والوجه الثاني: أن اللامَ تُوكّدُ الخبر، و(إنّ) تُوكّد الخبر، فقد اشتركا أيضاً من هذا الوجه الثاني، فأرادوا بالجمع بينهما شدة توكيد الخبر، وكان ينبغي أن يتلاصقا، وينبغي أن تكون اللام مقدمة على (إنّ) في الرتبة، و(إنّ)[*] بعدها.

والسبب في تقديم اللام على (إنّ) أنّ اللام تؤكد ولا تعمل و(إنّ) تؤكد ونعمل، فينبغي أن تكون اللام ملاصقة لما تعمل فيه، ولو نطق باللفظ لقيل: (لإنّ زيداً قائمٌ) ولكنهم كرهوا ملاصقة لفظيهما لاتفاقهما في المعنى فوجب أن

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٣١ في نحو: (إنّ زيداً الظريفَ مُنْطلِقٌ): (فإن لم يذكر «المنطلق» صار الظريف في موضع الخبر).

(*) أ: ص٦٨.

يؤخروا أحدهما على الأخرى، ولم يجز أن يؤخروا (إنّ) لأنها عاملة، ومعمولها لا يجوز أن يتقدم عليها لضعفها فألزموها صدر الجملة، وأخّروا اللام لفظاً والنيةُ بها التقديمُ لأنها غير عاملة.

فإذا أَخّروها وجب أَنْ تقع في أحدِ ثلاثة مواضع:

إمّا على الخبر نفسه كقولك: (إنّ زيداً لقائمٌ)، وقال الله تعالى: ﴿**إنّ ربّهم بهِم يومئذٍ لخبيرٌ**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**إذا جاءك المنافقونَ قالوا نشهد إنّك لرسولُ اللهِ * والله يعلم إنّك لرسوله * والله يشهد إنّ المنافقين لَكاذبون**﴾[2].

والموضع الثاني: أن تدخل على فضلة قبل الخبر، تقول: (إنّ زيداً لَفي الدارِ قائمٌ)، ولا يجوز أن تدخل على فضلة بعد الخبر، لأن رتبتها قد تكون قبل (إنّ)، فإذا أخّروها فيجب أن تدخل على ما يتعلق بـ(إنّ)، وإذا كان بعد الخبر فلا تعلق لـ(إنّ) به.

والموضع الثالث: أن تدخل على اسم (إنّ) إذا فصل بينه وبين (إنّ) بظرف أو حرف جرّ، تقول: (إنّ عندك لَزيداً) و(إنّ اليومَ لَلْخروجَ) و(إنّ بالباب لبكراً)، وفي التنزيل: ﴿**إنّ في ذلك لَعبْرَةً**﴾[3]، ﴿**إنّ في ذلك لآيةً**﴾[4]، ﴿**إنّ لنا لأَجراً**﴾[5]، ﴿**وإنّ لنا للآخرةِ والأُولَى**﴾[6].

وهذه اللام تقطع أفعال الشك واليقين أن تعمل فيما بعدها، وتعلّق الفعل عن الإلغاء وتجعله عاملاً في المعنى. تقول: (ظننتُ زيداً خارجاً) و(علمت أباكَ

(١) الآية ١١ / سورة العاديات، وينظر: الصفحة ٢٣٥.
(٢) الآية ١ / سورة المنافقون، وينظر: الصفحة ٢٣٥.
(٣) الآية ٢٦ / سورة النازعات.
(٤) الآية ٢٤٨ / سورة البقرة.
(٥) الآية ٤١ / سورة الشعراء.
(٦) الآية ١٣ / سورة الليل.

منطلقاً) فيعملُ الفعل في المفعولين. فإذا قلت : (زيدٌ -ظننتُ- خارجٌ) ألغيتها عن العمل.

والألغاءُ هو أن لا تعمل في اللفظ ولا في التقدير[١].

فإذا جئت باللام قلت : (علمت لَزَيْدٌ خارجٌ) فاللام وما بعدها في موضع مفعولي (علمت)، وتقول : (ظننتُ لأخوك منطلقٌ) اللام وما بعدها في موضع مفعولي (ظننت).

واللامُ علْقت الفعل الذي قبلها عن العمل فيما بعدها لفظاً، ومنعته من الإلغاء[٢]، لأنها أوصلته إلى ما بعدَها حكماً وتقديراً. وإنما قَطَعَتْ هذه اللام ما قبلَها عن العمل فيما بعدَها لفظاً لأن لها صدر الجملة، فلو عَمِل ما قبلَها فيما بعدها لكان من حيث عَملَ ما قبلَها فيما بعدها قد صارت آخراً، ومن حيث لها الصدرُ ينبغي أن تكون أولاً فكان يتدافع اجتماع هذين المعنيين.

وتقول : (ظننتُ أنّ زيداً خارجٌ، وعلمتُ أنّ أباكَ منطلقٌ) فتفتح (أنَّ) بـ(ظننتُ وعلمتُ)[٣]، وتكون (أنّ) واسمُها وخبرُها قد سدّت مسد مفعولي (ظننت وعلمت).

فإذا جاءت اللام بعد (إنّ) كسرت إن قلت : (علمتُ إنّ زيداً لَخارِجٌ، وظننتُ إنّ في الدار لَزيداً).

---

(١) كلام المصنف عن الإلغاء (فإذا قلت زيدٌ ظننتُ خارجٌ... في التقدير) حشو، لا يقتضيه المقام إذ لا علاقة للإلغاء مع لام التوكيد الداخلة على معمول (إنّ) إلا من وجه بعيد، والإلغاء بابه في الأفعال التي تنصب مفعولين، ينظر: الكتاب ١ / ١١٨، وينظر الصفحة ٢٧٥.

(٢) معنى حكم الإلغاء جواز الرفع والنصب، فإذا منعت اللامُ الفعلَ من الإلغاء وجب حصر ما بعد الفعل بالرفع على الابتداء والخبر، وينظر في: الكتاب ١ / ٢٣٥ (باب مالا يعمل فيه ما قبلَه من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره... ومن ذلك قَدْ علمتُ لعبدُ الله خيرٌ منك، فهذه اللام تمنع العملَ).

(٣) وأما كسرها فضعيف، قال سيبويه في الكتاب ٣ / ١٥١ : (ومثل ذلك في الضعف : علمت إنّ زيداً ذاهبٌ).

وإنّما كسرت (إنّ) لأنّ اللامَ في التقدير قبل (إنّ) فمنعت الفعل أن يفتح (أنّ) ومنعته أن ينصب زيداً إذا قلت (عَلِمتُ لَزيدٌ منطلقٌ)، والفعل معلّق عن الإلغاء[١].

والذي يدلّ على أنّ (اللامَ) وإنْ تأخّرت بعد (إنّ) أنّها في النية قبلَ (إنّ) أنّها إذا كانت متأخرة لا يمنع ما بعدَها أن يعملَ فيما قبلَها. تقول: (علمت إنّ زيداً خبزَك لآكِلٌ) فتنصب (الخبز) وهو قبل اللام بـ (آكل) وهو بعد اللام، لأن اللام كأنها ليست موجودة بينهما لأنها في التقدير قبل (إنّ).

فأما قوله تعالى: ﴿ **إنّ ربَّهُم** ﴾[٢] فإنما كسرت (إنّ) لكون اللامِ في خبرها، ولولا اللامُ لكانت مفتوحة بـ (يعلَمْ).

وقوله تعالى: ﴿ **إذا جاءك المنافقون قالوا نَشْهَدُ إنّكَ** ﴾[٣] كسرت (إنّ) في المواضع الثلاثة لكون (اللام) في خبرها، ولولا اللام لَكُنَّ مفتوحاتٍ بوقوعِ الشهادة والعلم عليهن.

و(إنّ) المكسورة تقع في الابتداء كقولك: (إنّ زيداً قائمٌ) وهو كلّ موضع تعاقب فيه الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، تقول: (زَيْدٌ قائمٌ)، و(قام زيدٌ) فإذا جئت بـ (إنّ) كسرتها لأن الموضع يصلح للمبتدأ والفعل.

وتكسر إنّ بعد (القول) وما تصرّف منه نحو: (قلتُ: إنّ زيداً قائمٌ) و(عمروٌ قائلٌ: إنّ أباكَ خارجٌ)، قال الله تعالى: ﴿ **[قال الله] إنّي مُنَزِّلُها عليكم** ﴾[٤].

---

(١) قوله: (والفعل معلّق عن الإلغاء) تعبير غير معهود في المصنفات النحوية يريد به وجوب الرفع لأن في الإلغاء جواز الإعمال والإهمال.

(٢) الآية ١١ / سورة العاديات، وقبلها الايتان ٩، ١٠ ﴿ أفلا يَعْلَمُ إذا بُعْثِرَ ما في القُبور، وحُصِّلَ ما في الصدور إنّ ربهم بهم يومئذٍ لَخبيرٌ ﴾.

(٣) الآية ١ / سورة المنافقون، وقد تقدمت بتمامها في الصفحة ٢٣٣.

(٤) الآية ١١٥ / سورة المائدة.

وتكسر إذا كان اللامُ في خبرها وقد مضى ذكره.

وفي هذه المواضع كلّها (إنّ) عاملة في اسم وخبر وهي مكسورة.

وقد تكون (إنّ) مكسورةً فتقع جواباً بمعنى (نَعَمْ) و(أَجَلْ) فلا تقتضي اسماً ولا خبراً كما لا تقتضي (نَعَمْ، وأَجَلْ) اسماً ولا خبراً، قال الشاعر[1]: [مجزوء الكامل]

[٦٣] بَكَرَ العواذلُ في الصَّبُو ح يَلُمْنَني وأَلومُهُنَّه

[٦٤] ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وقد كَبِرْتَ فقلت إنّه

أي: نَعَمْ وأَجَلْ، والهاء زيدت لبيان الحركة، لأنّ حركة البناء يحافظ عليها، فلو وقف عليها الواقف لسكنت للوقف وذهبت حركة البناء فزاد (الهاء) ليكون الوقف عليها وتسلم حركَةُ البناء، ولو كانت الهاء اسماً لكان بعدها خبر، فلما عدمنا الخبر علمنا أنها ليست اسماً.

فأما (أَنَّ) المفتوحة فلا يجوز أن يُبتَدأ بها في الكلام وإنما تجيء محمولة على عامل يتقدّمها يوجب لموضعها رفعاً أو نصباً أو جرّاً.

و(أَنَّ) حرف مفتقر إلى صلة، وصلتُه اسمه وخبره، فإذا اجتمعت الثلاثة حصلت اسماً كاملاً وهي وصلتها مصدر. فإذا أردتَ أن تعرف موضع (أَنَّ) وصلتها فضع مكانها المصدر الذي نابت هي وصلتها عنه. فإن ظهر في لفظ المصدر رفع[*] فـ(أَنَّ) في موضع رفع. وإنْ ظهر في المصدر نصب فـ(أَنّ) في موضع نصب. وإن ظهر في المصدر جرّ فـ(أَنّ) في موضع جرّ، وذاك إنّما هو إشارة إلى المصدر. وخبر (أَنَّ) يدلّك عى المصدر الذي نابت (أنّ) وصلتُها عنه.

---

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات: الديوان ٦٦، الكتاب ٣/١٥١، ٤/١٦٢، اللمع ١٠٧، شرح المفصل ـ ابن يعيش ـ ٨/٧٨، الخزانة ١١/٢١٦.

(*) أ: ص٦٩.

تقول: (بلغني أَنّ عمراً خارجٌ) فـ(أَنّ) في موضع رفع لأنك تقول: (بلغني خروجُ عَمْرٍو).

وتقول: (عرفت أنّكَ منطلقٌ) فـ(أَنّ) في موضع نصب، لأنك تقول: (عَرَفْتُ انطلاقَك).

وتقول: (عجبت من أنّ عمراً محسنٌ) فـ(أنْ) في موضع جر لأنك تقول: (عجبت من إِحسان عمرو).

وإذا عطفت بعد أخبار هذه الحروف اسماً جاز في المعطوف الرفع والنصب، إِلا أنّ الاختيار (في المعطوف) بعد خبر (إِنّ، ولكنّ) الرفع لأنه من وجهين، والنصب جائز.

فإذا قلت: (إِنّ عمراً خارجٌ وبكرٌ) جاز في (بكر) الرفع والنصب، و(لكنّ عمراً مقيمٌ وبشرٌ) جاز في (بشر) الرفع والنصب[1].

أما من نصب فإنه عطفه على المنصوب قبل الخبر.

وأما من رفع فله وجهان[2]:

أحدهما: أن تعطفه على موضع (إِنّ) واسمها، وموضع (لكنّ) واسمها، لأنّ موضعها مبتدأ[3]، وإنما دخلت (إِنّ، ولكنّ) على المبتدأ فغيّرت إِعرابه والمعنى على ما كان عليه من الابتداء فهذا وجه.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٦١: (ومثل ذلك قولك إِنّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ، وعمراً).

(٢) وقال سيبويه في الكتاب ١ / ١٤٤: (فأما ما حمل على الابتداء فقولك: إِنّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ، وإِن زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف).

(٣) هذا الوجه حسن عند سيبويه، قال في الكتاب ٢ / ١٤٤: (فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء).

والوجه الثاني : أنْ تعطفه على المضمر في الخبر[1]، إلا أنّ العطف على المضمر في الخبر يكون على وجهين :

إنْ أكّدت المضمر ثم عطفت عليه حَسُنَ العطفُ وجازَ فقلت : (إنّ زيداً قائمٌ هو وعمروٌ، ولكنّ جعفراً مقيمٌ هو وبشرٌ)، وقال الله تعالى : ﴿ **إنّهُ يَراكُم هو وقبيلُهُ** ﴾[2] لما عطف (القبيل) على المضمر في (يَرى) أكّد المضمر ثم عطف .

والوجه الثاني : أنْ تعطف على المضمر من غير توكيد، هذا يجوز ولا يحسن، تقول : (إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ)، وقد قرأ بعض القرّاء المتقدّمين[3] : ﴿ **أَنَّ اللّٰهَ بَرِيءٌ مِنَ الـمُشْرِكِيْنَ ورسولُهُ -ورسولَهُ-** ﴾[4] برفع (الرسول) ونصبه، وإنما حسن الرفع في (الرسول) هنا وإن عطفه على المضمر لأن الكلام قد طال بقوله : ﴿ **مِنَ الـمُشْرِكِيْنَ** ﴾ فسدّ مسدّ التوكيد .

فأما بقية أخوات (إنّ ولكنّ) فالنصب فيه أقوى، تقول : (لَيْتَ عَمْراً جالسٌ وبكراً) لأنك حملت المعطوف على المنصوب قبل الخبر .

والرفع لا يجوز على موضع (ليت) لأنه لا موضع لها لأنها أبطلت معنى الابتداء بإحداثها التمني، وأبطلت (لعلّ) معنى الابتداء بإحداثها الترجي .

فإن عطفت على المضمر في الخبر فأنت بالخيار إنْ أكّدتَ حسن العطف وجاز أن تقول : (ليت زيداً جالسٌ هو وبكرٌ)، وإن لم تؤكد جاز ولم يحسن .

---

(١) هذا الوجه ضعيف عند سيبويه، قال في الكتاب ٢ / ١٤٤ : (وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر) (فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول منطلق هو وعمرو، زيداً ظريفٌ هو وعمرو) .

(٢) الآية ٢٧ / سورة الأعراف، وينظر : الصفحة ٢٨٦ .

(٣) عبارة المصنف في حصر القراءة ببعض المتقدّمين غير دقيقة لأنه ذكر الرفع والنصب ولم يحدد القراءة وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وسنشير إلى القراءتين لاحقاً .

(٤) الآية ٣ / سورة التوبة (ورسولُه) بالرفع قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي (معجم القراءات ٣ / ٨).

فإن جئت بصفة بعد أخبار هذه الحروف جاز في الصفة الرفعُ والنصبُ، تقول: (إنّ زيداً قائمٌ الظريفُ -والظريفَ-).

أمّا النصب فمن وجهين:

أحدهما: أن يكون وصفاً للمنصوب قبل الخبر، وكأن الخبر لم يفصل بينهما.

والوجه الثاني: أن ينتصب بإضمار فعل تقديره (أعني الظريفَ، وأمدحُ الظريفَ).

والرفع من وجهين تشترك فيه الحروف كلّها: وهو أن يكون بدلاً من المضمر في الخبر.

والآخر: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (هو الظريفُ)، ويكون الكلام جملتين، ويجوز الرفع في الصفة بعد خبر (إنّ، ولكنّ) خاصّة صفة لاسم (إنّ، ولكنّ) على الموضع، لأنّ معنى الابتداء مراعىً فيهما.

فأما قوله تعالى: ﴿**قُلْ إنّ رَبّي يَقذِفُ بالحقّ علامُ الغُيوبِ**﴾[1]، فقد قرئ برفع (علام) ونصبه. فأما الرفع فمن وجوه:

أحدهما: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وتقديره: (هو علامُ الغيوب). وقد يكون رفعاً على المدح تقديره: (الممدوح علامُ الغيوب) أو (الموصوف علامُ الغيوب صفته).

وقد يجوز أن يكون بدلاً من المضمر في (يقذف).

وقد يجوز أن يكون صفة على موضع (إنّ ربّي) لأن الموضع ابتداء.

---

(١) الآية ٤٨ / سورة سبأ (علامُ) بالرفع قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ عيسى وابن أبي إسحاق، وزيد (معجم القراءات ٥/ ١٦٧).

وقد يجوز أن يكون خبراً بعد خبر، كأنك أخبرت عنه بأنه يقذف بالحقَ وأنه يعلم الغيوبَ.

وأما النصب فيحتمل وجوهاً:

منها: أن يكون صفة لـ (رَبّي) منصوباً بـ (إنّ).

ومنها: أن يكون بتقدير فعل ليس فيه مدح تقديره: (أعني علامَ الغيوب).

ومنها: أن يكون نصب على المدح تقديره: (أمدحُ علامَ الغيوب) أو (أصف علامَ الغيوب).

ومنها: أن يكون على النداء كأنه لما قال (يقذفُ بالحقّ) تَمَّ الكلامُ ثُمَّ أقبل يدعو فقال: يا علامَ الغيوبِ افعلْ بي كذا.

ومنها: أن يكون نصباً على الحال، والتقدير فيه الانفصال، ومعناه قل إنّ ربي يقذف بالحق علاماً الغيوب، ويكون حالاً من المضمر في (يقذف)، و(يقذف) هو الناصب للحال كما رفع صاحب الحال.

فإن جاء توكيد بعد إخبار هذه الحروف جاز فيه الرفع والنصب[1]. فإنْ نصبته جعلته توكيداً للمنصوب[2] بهذه الحروف، تقول: (إنّ القومَ في الدار أجمعون، وأجمعين)، فإذا قلت (أجمعين) جعلته تابعاً (للقوم)، وإذا قلت (أجمعون) جعلته توكيداً للمضمر في الخبر.

وتقول: (ليت أصحابك انطلقوا كلّهُم -وكلُّهُم-) و(إنّ غلامَيْكَ قائمان كِلَيْهِما -وكلاهُما-)، فإذا قلت (كِلَيْهِما) جعلته توكيداً (للغلامين)، وإذا قلت (كلاهما جعلته توكيداً[*] للمضمر في الخبر. وبالله التوفيق.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٤٦ في توكيد اسم (إنّ): (فالنصب أحسن، وإن أردت أن تحمله عى المضمر فعلى: هو نفسه).

(٢) عبارة المصنف: (فإن نصبته جعلته توكيداً للمنصوب بهذه الحروف) كان له أن يستغنى عن ذكرها بالتفصيل الذي سيذكره من تعليل الرفع والنصب.

(*) أ: ص٧٠.

باب (لا) في النفـــي

إعلم أنّ (لا) النافية إذا دخلت على الفعل لم يلزم تكريرها، تقول : (لا يقوم). فإن دخلت على الاسم فهي ثلاثة أضرب : ضرب تُشَبّه بـ(إنّ)، وضرب تُشَبّه بـ(ليس)، وضرب تدخل للنفي من غير شَبَهٍ بـ(ليس)، ولا (إنّ)، ولا تكون إلا جواباً لاستفهام في اللفظ أو في التقدير[1].

فإذا كانت جواباً لاستفهام عن اسمين جعلت الجوابَ بحسب السؤال، ورفعت إنْ كان السائل رفع، ونصبت إن كان السائل نصب، وجررت إنْ كان السائل جرّ وأعدت الاسمين اللذين مضيا في السؤال سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة.

فإذا قال السائل، أو قدّرت أنه قال : (أَزَيْدٌ في الدار أمْ عمروٌ) قلت في الجواب : لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ.

فإن قال : (أَزيداً لقيتَ أَمْ عمراً)، قلت : (لا زيداً لقيتُ ولا عمراً).

فإن قال السائل : (أبِزَيدٍ مررتَ أم عمروٍ)، قلت : (لا بزيد مررت ولا عمرو).

فإن قال : (أرجلٌ عندك أم امرأةٌ)، قلت : (لا رجلٌ عندي ولا امرأة).

فإن قال : (أزيدٌ في الدارِ أمْ غلامٌ) قلت : (لا زيدٌ في الدارِ ولا غُلامٌ).

فإنْ قال : (أجاريةٌ في الدار أم عمروٌ) قلت : (لا جاريةٌ في الدار ولا عمروٌ).

وجعلت الجواب بحسب السؤال، وأعربت الجوابَ بإعراب السؤال، وأعدْتَ (الاسمين) كما كانا في السؤال.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٧٦ : (ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيّره عن حاله، تقول مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ، وتدخل على النصب فلا تغيّره عن حاله : (لا مرحباً ولا أهلاً) وقال في موضع آخر من الكتاب ٢ / ٢٩٨ (ولم تجعل « لا » في هذا الموضع بمنزلة ليس).

فأما التي تُشَبّه بـ (ليس) فلا يلزم تكريرها.

ولا تشبه بـ (ليس) إلا باجتماع ثلاثة أوصاف :

أحدها : بأن تدخل على نكرتين[1].

والثاني : أن يكون الاسم مقدّماً على الخبر.

والثالث : أن يكون الاسم ملاصقاً لـ (لا).

تقول : (لا رجلٌ مُنْطلقاً) كما تقول : (ليس رجلٌ منطلقاً). ويجوز أن تدخل الباء في خبرها تشبيهاً بـ (ليس)، تقول : (لا رجلٌ بقائمٍ) كما تقول : (ليس رجلٌ بقائمٍ).

وتقول : (لا غلامٌ بالبابِ، ولا جاريةٌ في الدارِ، ولا أحدٌ عندَك) هذه الظروف في موضع نصب كما كان المفرد المتقدّم منصوباً.

وقد يجوز أن تحذف خبر (لا) هذه إذا كان في الكلام دليل عليه، قال الشاعر[2] : [مجزوء الكامل]

[٦٥] مَنْ صَدَّعَنْ نِيْرانِها   فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

تقديره : لَيْسَ بَراحٌ لِي.

وإنما جعلت (لا) ههنا بمعنى (ليس) لأنها لو لم تكن بمعنى (ليس) للزم تكريرها إذا ارتفع ما بعدها، فلما لم تكرر علمنا أنّها بمعنى (ليس).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٩٦ : (وإنْ جعلتها بمنزلة ليس كانت حالُها كحال «لا» في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة).

(٢) هو سعد بن مالك القيسي، الكتاب ١/٥٨، ٢/٢٩٦، شرح المفصل - ابن يعيش - ١/١٠٨، الخزانة ١/٤٦٧.

فأما (لا) التي تُشَبّه بـ (إنّ) فإنها لا تدخل إلا على نكرتين[1]، ويكون الاسم ملاصقاً لـ (لا)، ويجب أن تنصبه لأنها نقيضة (إنّ) لأنها تنفي ما تثبته (إنّ) فكان ينبغي أن تقول : (لا رجلاً في الدار) إلا أنها وإن شبهت بـ (إنّ) فإنها تنقصُ عن رتبة (إنّ) من أربعة أوجه :

أولها : أن (إنّ) لقوتها تعمل في المعرفة والنكرة، و(لا) لضعفها تختص بالعمل في النكرة.

وثانيها : أن (إنّ) لقوتها يجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف أو حرف الجرّ، و(لا) لضعفها لا يجوز أن يفصل بينها وبين منصوبها.

وثالثها : أنّ (إنّ) لقوتها لا تركب مع منصوبها، و(لا) لضعفها يُحذف التنوين من منصوبها ويركب معها على الفتح كـ (خمسةَ عشرَ) وبابه، وإنما اختاروا الفتح لخفة الفتح وكثرتها فقالوا : (لا رَجُلَ في الدارِ، ولا غلامَ عندكَ)، وفي التنزيل : ﴿ **لا رَيْبَ فيه** ﴾[2].

ورابعها : أن (إنّ) لقوّتها تنصب الاسم وترفع الخبر بلا خلاف بين البصريين، و(لا) لضعفها قويت على العمل في الاسم لملاصقته لها، وضعفت عن العمل في الخبر.

قال سيبويه[3] : الخبرُ يرتفع لأنه خبر مبتدأ، و(لا) عملت في المبتدأ للملاصقة، وبقي الخبر في الرفع على ما كان عليه.

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤، وينظر : كلام الأزهري في شرح التصريح ١ / ٢٥٨، في الشبه والفرق بين (لا) و(إنّ) فقد جعل جملة شروط عملها سبعة، أربعة راجعة إلى (لا) واثنان إلى اسمها، وواحدة إلى خبرها.

(٢) الآية ٢ / سورة البقرة.

(٣) لم أقف على نص العبارة في الكتاب والذي فيه ٢ / ٢٧٤ (« لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها) وقال (و« لا » وما تعمل فيه في موضع ابتداء . . .). وسيعيد المؤلف ذكر رأي سيبويه والأخفش في آخر الباب، ينظر : الصفة ٢٤٨ .

وقال الأخفش: (لا) هي التي نصبت الاسم ورفعت الخبر.

وخبر (إنّ) قلّما يجيء محذوفاً، وخبر (لا) قلّما يجيء مذكوراً، بل حذفه أكثر من ذكره.

وقال قوم: إنّما ركبت مع النكرة لأنها جوابٌ لسؤالٍ في اللفظ أو في التقدير، كأنّ السائل قال: (هَلْ مِنْ رَجل في الدار) فالجارّ والمجرور في موضع رفع بالابتداء[1]، وما بعده خبره.

ولا يجوز الفصل بين الجارّ والمجرور فلما كانت (لا) جواباً لهذا السؤال وجب أن يجعل مع ما بعدها كالشيء الواحد، ولا يجوز الفصل بينها وبينه كما لم يجز الفصل بين (من) وما جرّته في السؤال[2]، وإنما جعلا كذلك ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، ولما كانت (مِنْ) إنّما دخلت في السؤال لاستغراق الجنس وجب أن تكون (لا) نافية للجنس الذي استغرقته (مِنْ).

فإذا قال (لا رجلَ في الدارِ) فليس فيها واحدٌ ولا ما زاد عليه، فلو قال: (لا رجلَ في الدار) وكان فيها اثنان لم يكنْ هذا جواباً لما سئل عنه، ويَدُلُّكَ على إنّ (لا) مستغرقة للعموم في النفي أنه يجوز أن يستثنى منه كلّ عاقل، فلما جاز هذا وحسُن علمتَ أنها مستغرقة، فـ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء.

فإن فصلت بينها وبين النكرة بطل عملُها وعاد الاسم إلى الرفع، تقول: (لا في الدار غلامٌ)، و(لا عندك جاريةٌ)، وفي التنزيل: ﴿ **لا فيها غَوْلٌ** ﴾[3].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٧٥ : (واعلم أن « لا » وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت « هل مِنْ رَجُلٍ » فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٧٧ : (واعلم أنّك لا تفصل بين « لا » وبين المنفيّ كما لا تفصل بين « مِنْ » وبين ما تعمل فيه)، وينظر فيه أيضاً: ٢ / ٢٧٩ .

(٣) الآية ٤٧ / سورة الصافات.

فإن كرّرت (لا) مع المعطوف[1]، فليس يخلو أن يكون الأول مركباً مفتوحاً أو مرفوعاً منوّناً. فإن كان الأول مرفوعاً منوناً جاز في الثاني وجهان الرفع بالتنوين والتركيبُ بالفتح.

مثال الرفع والتنوين: (لا رجُلٌ في الدار ولا امرأةٌ)، و(لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله)، وقد قُرِئَ: ﴿ لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ﴾[2]، قال الشاعر[3]: [بسيط]

[٦٦] **وما هَجَرْتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنَةً   لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ**

يجوز(*) أن تكون (لا) في هذا الوجه بمعنى (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر فيكون الظرف في موضع خبر منصوب.

ويجوز أن يكون (لا) للنفي، وما بعدها مبتدأ وخبر، فيكون الظرف موضع رفع لأنه خبر المبتدأ.

ومثال التركيب والفتح: (لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ يا هذا).

وقد قُرِئَ: ﴿ لا بَيْعَ فيه ولا خلّةَ ﴾[4]، قال الشاعر[5]: [وافر]

[٦٧] **فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيهما   وما فاهوا به أبداً مقيم**

فهذا يحتمل أمرين: إن كان الأول مبتدأ، فالثاني عطف عليه، وإن كان مركباً فالظرف خبر عنهما لأنهما اتفقا في الابتداء جاز أن يكون الظرف خبراً عنهما.

---

(١) ينظر: كلام سيبويه في حكم تكرار (لا) في الكتاب ٢ / ٢٨٥.

(٢) الآية ٢٥٤ / سورة البقرة ﴿ بيع ﴾ بالرفع والتنوين قراءة الجمهور.

(٣) هو الراعي النميري: وشعره ٢٣٣، الكتاب ٢ / ٢٩٥، اللمع ١١٠، شرح المفصل - ابن يعيش - ٢ / ١١١.

(*) أ: ص٧١.

(٤) الآية ٢٥٤ / سورة البقرة بالفتح من غير تنوين فيها قرأ ابن كثير، ويعقوب، وأبو عمرو. ينظر: كتاب السبعة ١٨٧، (معجم القراءات ١ / ١٩٤).

(٥) هو أمية بن أبي الصلت، ينظر: أمية.. حياته وشعره ٢٧٢، اللمع ١١١، الخزانة ٤ / ٤٩٤.

وقد يجوز أن يكون الأول بمعنى (ليس) فيكون خبرها هذا الظرف، وهو في موضع نصب على التقدير، ويكون خبر المركبة مقدّراً في موضع رفع لأنه لما اختلف معناهما لم يكن الظرف خبراً عنهما، وعلى هذا تقول: (لا حولَ ولا قوةَ).

فإن عطفت على المركب المفتوح جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع بالتنوين، والنصب بالتنوين، والتركيب على الفتح.

مثال الرفع والتنوين قولك: (لا رجل في الدار ولا امرأةٌ)، و(لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله)، قال الشاعر(١): [كامل]

[٦٨] هذا لَعَمْرُكُم الصَغارُ بعينه لا أُمَّ لِيْ إن كان ذاكَ ولا أَبُ

إن جعلت المرفوع المنوّن معطوفاً على موضع (لا) واسمها لأنها في موضع رفع بالابتداء كان الثاني أيضاً مبتدأ لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، وجاز أن يكون خبرهما واحداً، وتكون (لا) الثانية زائدة للتوكيد.

وقد يجوز أن تجعل (لا) الثانية بمعنى (ليس) فتجعل لها خبراً منصوباً. ومثال النصب بالتنوين: (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله) و(لا رجلَ في الدار ولا امرأةً) قال الشاعر(٢): [سريع]

[٦٩] لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً إِتَّسَعَ الخرقُ على الراقِعِ

عطفت المنصوب المنوّن على المركب المفتوح كأنه في موضع نصب، و(لا) الثانية زيدت لتوكيد النفي، والخبر عن المنصوب والمركّب واحد لأنهما في موضع الابتداء.

فإنْ قيل: فلم جاز أن تعطف المعرب على المبنى؟.

---

(١) قيل هو رجل من مَذْحِج، الكتاب ١ / ٢٩٢، اللمع ١١٠، شرح المفصل - ابن يعيش - ٢ / ١١٠، الخزانة ٢ / ٣٨.

(٢) قيل هو أنس بن العباس، الكتاب ٢ / ٢٨٥، اللمع ١٠٩، شرح المفصل - ابن يعيش - ٢ / ١٠١، ١١٣، ٩ / ١٣٨، الدرر اللوامع ٢ / ١١٤، وقطع همزة (إِتَّسَعَ) في البيت ضرورة، ينظر: ضرورة الشعر ٧١.

قيل له: لما اطّرد البناء على الفتح في كل نكرة ورُكّبتْ مَعَ (لا) أشبهَتْ حركة المعرب فتصوروها كالنصب، فلأجل هذا عطف عليها بالنصب الصريح.

ومثال عطف المركب على المركب: (لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ) و(لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، لأن (لا) الأولى واسمها في موضع مبتدأ، و(لا) الثانية واسمها في موضع مبتدأ، وكل واحد منها جملة قائمة بنفسها فينبغي أن يقدّر لكل واحد منهما مرفوع.

فإن عطفت على المركب ولم تذكر (لا) في المعطوف جاز في المعطوف الرفع بالتنوين والنصب بالتنوين، تقول: (لا رجلَ في الدار وامرأةٌ) و(لا رجلَ في الدار وامرأةً).

أما من رفع فإنّه عطفه على موضع (لا) الأولى واسمها، لأنها في موضع مبتدأ، وخبرها واحد لاتفاقهما في الابتداء[1].

فأما من نصب فإنه عطف المنصوب على المبني المفتوح لأنه لما اطردت الفتحة فيه أشبهت النصب فجاز أن تعطف عليه بالنصب، وخبرهما واحد لأنهما في موضع ابتداء.

فأما قول الشاعر[2]: [طويل]

[٧٠] **فلا أَبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنِه ... إذا هو بالمجدِ ارتَدَى وتأزّرا**

فيروى: (ابنُ) بالرفع و(ابناً) بالنصب على ما بينته.

فمن قال (ابنُ) قال (مثلُ) فإذا ارتفع (مثل) جاز أن يكون صفة لـ(ابن) لأنه مرفوع، وجاز أن يكون وصفاً للمبني على موضعه لا على لفظه، وجاز أن

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٨٤: (لأن «لا» إنما تجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم).

(٢) مجهول قائله، الكتاب ٢ / ٢٨٤، اللمع ١١٢، شرح المفصّل - ابن يعيش - ٢ / ١٠١، الخزانة ٤ / ٦٧.

يكون وصفاً لهما لاتفاقهما في الابتداء، قال الله عزّ وجل: ﴿ **أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا** ﴾[1] فجعل (مثلاً) وصفاً لاثنين ولم يثنّه لأنّ فيه إبهاماً.

فأما من أنشده (وابناً) جاز أن يقول: (مثلَ) فإن شاء جعله وصفاً للأول وإن شاء جعله وصفاً لهما على ما بيّنته للإبهام الذي قبله.

وقد يجوز أن ينشد (مثلُ) بالرفع وأن ينصب (ابناً)، فإن شاء جعله خبر (لا)، وإن شاء جعله وصفاً للمركب على موضعه لا على لفظه، لأن موضعه مع (لا) مبتدأ فحملت صفته على موضعه، وجاز أن تصف المبني على الفتح بالمنصوب لأن الفتحة لما اطردت فيه أشبهت النصب فجاز أن يوصف بالنصب.

فإن وصفت اسم (لا) المركب بصفة مفردة جاز في الصفة ثلاثة أوجه[2]: النصب بالتنوين، والرفع بالتنوين، وتركيب الصفة مع الموصوف.

مثال النصب والتنوين: (لا رجلَ ظريفاً عندك) نصبت الصفة لأن فتحة البناء في هذا الباب لما أطردت جرت مجرى النصب، فجاز أ يوصف المبنيّ على الفتح والنصب وتعطف عليه بالنصب.

ومثال الرفع والتنوين: (لا رجلَ ظريفٌ عندك) رفعت الصفة حملاً على موضع (لا) واسمها، لأن موضعها مبتدأ.

ومثال تركيب الصفة مع الموصوف: (لا رجلَ ظريفَ عندك) ركّبت (ظريف) مع (رجل) وفتحت اللام لتركيب الصفة مع الموصوف وفتحة اللام ههنا كفتحة التاء من (خمسةَ عشرَ) لما ركبت (عشر) مع (خمسة)، فلما ركبت الموصوف مع الصفة صار كالشيء الواحد، وأدخلت (لا) فقلت: (لا

---

(١) الآية ٤٧ / سورة المؤمنون.

(٢) ذكر سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٨٨ في باب وصف المنفي قال: (إعلم أنّك إذا وصفت المنفي فإن شئت نَوّنتَ صفة المنفيّ وهو أكثر في الكلام، وإن شئتَ لم تنوّن).

رجلَ ظريفَ) ففتحةُ الفاء هي لتركيب (لا) مع الاسم، ففي المثال فتحتا بناءٍ، فتحة اللام، وفتحة الفاء.

فأما فتحة اللام فهي لتركيب الموصوف مع الصفة، وأما فتحة الفاء فهي لتركيب (لا) مع الاسم، وههنا سؤال يُلقى فيقال: أينَ حركةُ بناءٍ نابت عن حركة إعراب والحركةُ واحدة وهي فتحة اللام من قولك: (لا رجلَ ظريفَ) لأن هذه الفتحة أحدثها تركيب الموصوف مع الصفة، وهذه الفتحة نابت عن الفتحة التي تحدثها (لا) إذا ركّبتَ(*) الاسمَ وحدَهُ مع (لا) فقلت: (لا رجلَ في الدار) هذه الفتحة نابت عن الأصل في قولك: (لا رجلاً) لأن الأصل هو النصب. فإنْ وصفت هذا المركب بصفة مضافة (جاز في الصفة الرفع والنصب). تقول: (لا رجلَ ذو مالٍ) رفعت الصفة حملاً على موضع (لا) واسمها لأنها في موضع مبتدأ.

فإن قلت: (لا رجلَ ذا مالٍ) نصبت الصفة حملاً على فتحة البناء، لأنّها لما اطّردت جرى مجرى النصب.

فإن دخلت (لا) على نكرة مضافة أو طويلة نصبت نصباً صريحاً ولم يجز التركيب لأنه لاتجعل ثلاثة أشياء كشيء واحد.

تقول: (لا غلامَ رجلٍ عندك) فتحة الميم نصب صريح عملته (لا). و(لا صاحبَ سفرٍ في دارك) فتحة الباء نصب صريح، وتقول: (لا خيراً مِنْ زيدٍ عندك) فتحة الراءِ نصب صريح عملته (لا)، والتنوين بعد الفتحة لأن الاسم لّما طال باتصال ما بعده به صار التنوين كنونٍ في حشو الاسم كنون (جَحَنْفَل)[1] وما جرى مجراه.

(*) أ: ص٧٢.

(٢) جَحَنْفَل: الغليظ الشفتين.

فإن وصفت هذا المنصوب بصفة مفردة أو مضافة جاز في الصفة الرفع والنصب[١]. أما النصب فحملاً على اللفظ. وأما الرفعُ فحملاً على موضع (لا) ومنصوبها لأنّ موضعهما مبتدأ[٢].

فإن ثنيت أثبت النون[٣]، فقلت: (لا رجلين في الدار) و(لا غُلامَيْنِ عندك)، وكذلك إن جمعتَ قلت: (لا مُسْلِمينَ في الدار)، و(لا صالحينَ في المسجدِ) أثبتَّ النونَ.

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة.

فقال قوم: المثنّى والمجموع مركّب مع (لا) كما ركّب المفرد، إلا أنّ المفرد كان يحذف منه التنوين لأجل التركيب وثبتت النون لأنها أقوى مِن التنوين من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (النون) تثبت وصلاً ووقفاً، و(التنوين) يثبت وصلاً ويسقط وقفاً فصارت (النون) أقوى.

والثاني: أنّ (النون) بدل من الإعراب والتنوين، فالنون بدل من شيئين أحدهما التنوين فهي أقوى منه.

وقال قوم: هو معرب وهو نصب صريح بـ(لا)، لأننا لم نجد في الكلام شيئين ركّب أحدهما مع الآخر، وأحدهما مثنى أو مجموع.

وتقول: (لا غلامَيْ لَكَ، ولا مُسْلِمِي لَكَ) تسقُطُ النون لأن (اللام) كأنها مقحمة فلم يعتدّ بها فصار المنفي كأنّه مضاف إلى ما بعد اللام، فـ(اللام) من

---

(١) ينظر: باب (وصف المنفي) في الكتاب ٢ / ٢٨٨.

(٢) قال سيبويه في الكتب ٢ / ٢٩٢: ٠ ومن ذلك أيضاً قولُ العرب: لا مالَ لَهُ قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٩٠: (هذا بابٌ لا تسقطُ فيه النونُ).

هذا الوجه غيرُ معتدٌ بها، وتُراعَى من وجه آخر وهو من حيث فصلت الاسم من أن يكون معرفة بالإضافة، وجعلته نكرة يصلح لـ (لا) أن تعمل فيه.

وتقول: (لا أَبالَكَ) فـ (اللام) زائدة من حيث تثبت الألف، لأن هذه الألف لا تثبت إلا في الإضافة فصارت (اللام) في هذا الوجه لا يعتدّ بها من حيث فصلت الاسم وجعلته نكرة تصلح لـ (لا) أن تدخل عليه.

فإن قلت: (لا غلامَيْنِ لَك) صلح أن تكون اللام وصفاً للمنفي، فإن جعلته في موضع رفع حمل على موضع (لا) وما نفته وإن شئت جعلته خبراً لـ (لا)، فيكون في موضع رفع.

فإن قلت: (لا غلامَيْنِ ظريفَيْنِ لَك) أثبتّ النونَ في الموصوف والصفة[١]، أما إثبات النون في الصفة فلأن النون إنّما يجوز إسقاطها في نفس المنفيّ لا من صفته.

وإنما يجوز إسقاط هذه النون في التثنية والجمع إذا ولي المنفيَّ لامُ الجرِّ خاصة[٢].

وإنما جوّز إثبات الألف في الأسماء الستة من قولنا: أباك وأخاك في النفي إذا ولي المنفيَّ اللامُ في اللفظ. فكانت مقدّرة وحذفها الشاعر للضرورة كما قال[٣]: [وافـــر]

[٧١] أبالموتِ الذي لابُدَّ أَنّي مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفيـــنِـــيْ

أراد: (لا أبالَكِ).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٩٠: (هذا بابٌ لا تسقط فيه النون وإنْ وليت « لك » وذلك قولك لا غلامَيْنِ ظريفَيْنِ لك . . .).

(٢) وأجاز يونس حذفها مع غير اللام، قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٨٠: (وتَرْكُ النونِ في: « لا يَدَيْ بِها لَك » قولُ يونس).

(٣) قيل هو أبو حيّة النميري، المقتضب ٤ / ٣٧٥، شرح المفصل - ابن يعيش - ٢ / ١٠٥، الخزانة ٤ / ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، وقد أخلّ به مجموع شعره المنشور في المورد، المجلد الرابع، العدد الأول، الصفحة ١٣١.

وتقول: (لا رجلَ أفضلُ مِنْكَ) ترفع (أفضل) إذا جعلته خبراً لـ(لا)[1].

والأخفش يقول: (لا) رفعت الخبر كما نصبت الاسم.

وسيبويه يقول: إنما ارتفع الخبر لأنه خبر المبتدأ، لأن (لا) لم تقوَ على العمل فيه لضعفها، وعملت في المبتدأ لملاصقتها له[2]، وبالله التوفيق.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٩٩: (وتقول: «لا أَحَدَ أفضلُ مِنْكَ» إذا جعلته خبراً).

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٤: .و«لا» وما تعمل فيه في موضع ابتداء) وقال في الكتاب ٢/٢٧٥: (واعلم أنّ «لا» وما عملت فيه في موضع ابتداء). وكرر المؤلف هنا رأي سيبويه والأخفش، وقد كان قدّمه في الصفحة ٢٤١.

المفعولات الخمسة

إعلم أنّ المنصوب على ضربين مفعول، ومشبّه بالمفعول، والمفعول على خمسة أضرب: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه.

وإنّما قدّم المفعول المطلق على المفعولات لأنه هو المفعول الحقيقي الذي أخرجه فاعله من العدم إلى الوجود بعد أن لم يكن، وسُمّي (مطلقاً) لأنه لم يقيّد بحرف جرّ فيقال (به، أو فيه، أو له، أو معه).

وذكر بعده (المفعول به) لأنه الذي يحلّ فيه تأثيرات الفعل وهو الطرف الثاني للفعل، لأَن الفعل له ابتداء وانتهاء، فابتداؤه الفاعل لأنه عنه يظهر، ومنه يحدث، ونهايته وغايته المفعول لأنه إليه يصير وينقطع.

وذكر بعده (المفعول فيه) لأنّ الفعل لابد أن يحدث في زمان ومكان وهما المفعول فيه، وإنما وجب تقديمها على المفعول له لأن الفعل قد يقع من البهيمة والمجنون والطفل، وكل واحد من هذه الأشياء لا لغرض لفاعله، لأن هذه الأشياء غير عاقلة ولا مكلّفة، ولابد أن يقع في زمان ومكان، فصار الفعل إلى الزمان والمكان أحوج منه إلى الغرض.

ثم ذكر (المفعول له) لأن الفعل لا يقع من عالم به إلا لغرض، وإلا لكان مقبحاً مسفهاً فقدمه على المفعول معه، لأن الفعل قد ينفرد به فاعلٌ واحدٌ من غير أن يشاركه فيه مشارك.

وذكر (المفعول معه) آخراً لأن الفعل قد يقع من اثنين فصاعداً.

«باب» المفعول المطلق

المفعول المطلق هو المصدر، والمصدر عند البصريين هو أصل الأفعال[1]، والأفعال مشتقة منه، فهي فرع عليه، لأن المشتق يفتقر إلى مشتق منه وتقدمه عليه، والذي يدلّ على أن الفعل مشتق من المصدر أشياء:

منها: أن الاسم يأتلف مع مثله إذا قلت: (زَيْدٌ قائمٌ، وزيدٌ أخوك)[*] فيكون كلاماً مستقلاً.

والفعل لا يأتلف مع مثله فيكون كلاماً مستقلاً، فإذا أسند إلى الاسم فقيل: (قامَ زيدٌ) صار كلاماً مستقلاً، فاستغناء الاسم عن الفعل يدلّ على أنه أصل، وافتقار الفعل إلى الاسم حتى يستقل بهما كلام يدلّ على أنّ الفعل فرع على الاسم.

ومما يدلّ على أن الفعل مشتقّ من المصدر أن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل وزيادة على الأصل، ألا ترى أن الفضة والذهب إذا أخذت منه شيئاً فصغته أي صورة شئت وجدت في الصورة الذهب والفضة، والصورة على الذهب والفضة، فدلّ على أنّ المصوغ فرع على الذهب والفضة، كذلك إذا قلت: (قام) دلّ على القيام وزمان مخصوص، وقولنا (القيام) لا يدلّ إلا على نفسه، فدلّ على أنّ الفعل فرع على المصدر.

وأيضاً فإن المصدر يدلّ عى معنى فقط، والفعل يدلّ على شيئين وهما المصدر والزمان، وقد دلّ الفعل على شيئين أحدهما المصدر، والمصدر لم يدلّ إلا على معنى فقط، والواحد قبل الاثنين فينبغي أن يكون المصدر هو الأول، ويكون الفعل ثانياً للمصدر.

---

(١) الكتاب ١ / ٣٤، الإنصاف ١ / ٢٣٥

(*) أ: ص٧٣.

ومما يدلّ على أن الفعل فرع على المصدر تلقيب النحويين له مصدراً ولم يلقب مصدراً إلا لأنّ الأفعال صدرت عنه، والأفعال صادرة، فلو كان المصدر مشتقاً من الفعل لسُمّي صادراً، ولسُمّي الفعل مصدراً. وأحدٌ لا يقول هذا.

وإنّما سُمّي مصدراً تشبيهاً بمصدر الإبلِ لأنهم إذا أنفذوا الإبل إلى الماء سمّوا الموضع (مورداً)، فإذا عادت الإبل عن ذلك الموضع بعينه سمّوه (مصدراً) وقيل لها صادرة، فهذا يبصرك على أنّ الأصلَ هو المصدرُ والفعلَ فرعٌ عليه.

واعتلال المصادر لاعتلال الأفعال لا يدلّ على أن المصدر فرع على الفعل، لأن الأفعال قد يعتلّ بعضها لاعتلال بعض ليس أحدُهما أصلاً للآخر.

فـ (**المصدر**) كلّ لفظٍ دلّ على معنى وزمان مجهول، و(الفعل) كلّ لفظ دلّ على مصدر وزمان مخصوص.

وقال: (إذا ذكرت المصدر مع فعله فضلةً فهو منصوب به، نحو: (ضَرَبْتُ ضَرباً، وقُمْتُ قِياماً)[1]. وإنما قال: (إذا ذكرت المصدر مع فعله) تحرزاً من أن يذكر المصدر مع غير فعله، لأنه إذا ذكرته مع غير فعله كان فاعلاً أو مفعولاً، تقول: (أعجبني القيامُ، وشهدتُ القِيام، وأعجبني الضربُ، وشهدتُ الضربَ).

وقال (فضلة) تحرزاً من أن يذكر مع فعله ويكون الفعل مسنداً إليه، نحو قولك: (جُلِسَ الجلوسُ، وضُرِبَ الضَرْبُ) فلأجل هذا مثله بـ(ضربت ضرباً) انتصب بالفعل المشتق، والفعل قد اشتغل بفاعله، فلأجل هذا نصب الفعل (ضرباً) وسميناه (مصدراً).

واعلم أن المصدر إنما يذكر فضلة مع فعله لأحد ثلاثة أشياء: إمّا لتوكيد الفعل، وإما لبيان النوع، وإما لعدد المرّات.

---

(١) ينظر: اللمع ١١٤.

فمثال ما ذكر (**لتوكيد الفعل**): (ضَرَبْتُ ضَرْباً) والأصل فيه: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ، لأنّ العرب تؤكد الشيء إما بتكرير لفظه أو بتكرير معناه، فمثال ما أكد بتكرير لفظه: (لَقيْتُ زَيْداً زَيْداً)، ومثال ما أكد بتكرير معناه: (لَقِيْتُ الجيشَ أَجْمَعَ)، إلا أنّ التوكيد بتكرير المعنى أفصح وأكثر استعمالاً، فعدلوا عن تكرير (ضربت) كراهية لمساواة اللفظ وفراراً من طول الكلام، لأن الفعل اتصل به فاعله، فطال ووجدوا المصدر مخالفاً لصيغة الفعل فوضعوه مكان الفعل وأقاموه مقامه في التوكيد.

وأما ما يذكر من ذلك (**لبيان النوع**) فقولهم: (قُمتُ قياماً حَسَناً) و(جَلَسْتُ جُلوساً طَويلاً)، وقوله عزّ وجلّ: ﴿**اذكروا اللهَ ذِكراً كَثيراً**﴾[1]، فإنّما ذكر المصدر في هذه المواضع ليبيّن الحسن من القبح والطول من القصر والكثرة من القلّة، وكذلك ما أشبهه.

ومثال ما ذكر (**لعدد المرّات**) قولهم: (قُمتُ قومةً، وجلستُ جَلسةً، وقَعدتُ قَعَداتٍ) فتنصب هذا كله على المصدر، وكذلك إن جئت باسم عدد المصدر وأضفته إلى المصدر نصبت نَصْبَ المصادر، نحو: (جَلَسْت أربعَ جلساتٍ وضربَتُ خَمسَ ضَرَباتٍ).

واعلم أنّ الثلاثي قد صاغوا منه ثلاث صيغ فجعلوا (فُعلَة) اسماً للشيء و(فَعْلَة) للمرة الواحدة[2] و(فِعْلَة) للحالة التي يكون عليها الفاعل[3].

فقالوا: (فلانٌ حَسَنٌ الرِكبة والجِلْسة والعِمّة) يعنون الهيئة التي يكون عليها الفعل.

وقالوا: (غَرفْتُ غَرْفَةً، وخَطَوْتُ خَطْوةً، وحَسَوْتُ حَسْوَةً) إذا أرادوا المرة الواحدة.

---

(١) الآية ٤١ / سورة الأحزاب.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٤٥ : (وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلَة على الأصل).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٤٤ : (ومثل هذا: الرِكْبَة والجِلْسة والقِعْدة).

فأما (الحُسْوة) فهو اسم الشيء الذي يدخل في الفم، و(الحَسْوة) تحريكُ الشفتين لما يتناوله.

و(الخَطْوة) نقل القدم من مكان إلى مكان آخر، و(الخُطوة) اسم المساحة التي بين القدمين.

و(الغَرْفَة) تحريك اليد لما يتناوله، (الغُرفة) اسم الشيء الذي يحصل في اليد، أو في الإناء.

وقالوا: (قَدَرْتُ قَدْراً) فجعلوه مصدراً، وقالوا: (القَدَر) وهو اسم للشيء المقدور، ورُبَّما جاء المصدر والاسم على صيغة واحدة، وفرّق بينهما بالدليل.

فإذا كان الفعل زائداً على ثلاثة أحرف، فإن أرادوا المرّة الواحدة أدخلوا الهاء فيه فقالوا: (أكْرَمْتُ إكرامةً، واستَخْرجتُ استِخْراجةً، وانطلقتُ انطلاقةً)[1] فدلّت الهاء على المرة الواحدة.

فإن أرادوا الجنس أسقطوا الهاء فقالوا: (استَخْرجْتُ استِخراجاً، وانطلقتُ انطلاقاً، وأكرمْتُ إكراماً).

فإن كان في الجنس تاءُ التأنيث، نحو: (أقمْتُ إقامَةً)، و(أردتُ إرادةً) و(قابلتُ مقابلةً)، و(دحرَجْتُ دَحْرَجَةً) فهذا كله يراد به الجنس والكثرة، فإن أرادوا[*] المرة بينوه بصفة فقالوا: (دَحْرَجْتُ دحرجةً واحدةً)، و(قابلتُ مقابلةً واحدةً)، و(أردتُ إرادةً واحدةً)، (وأقمتُ إقامة واحدةً)، فإذا جئت (بواحدة أو مرّة) علم أنك تريد المرّة الواحدة[2].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٨٦: (فنظير «فَعَلْتُ فَعْلَة» من هذه الأبواب أن نقول: أعطيت إعطاءة وأخرجت إخراجةً...).

(*) أ: ص٧٤.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٨٧: «فتقول «دحرجته دحرجةً واحدةً، وزلزلته زلزلة واحدة» تجيء بـ«الواحدة» على المصدر الأغلب الأكثر).

اعلم أنّ المصدر جنس للأفعال فهو يجري مجرَى الماء والزيت والتراب. والجنس عبارة عن كثرة لا تعرف كميتها ولا انتهاء آخرها.

والجنس يكون تحته أنواع، وتحت النون يكون الأشخاص.

قولنا: (حيوان) جنس، ومن أنواعه الإنسان والفرس والحمار. و(الإنسان) نوع لأن تحته الرجل والمرأة والصبيّ.

واعلم أن اللفظة الواحدة قد يعبّر بها عن الجنس الحاوي، ويعبر بها عن النوع المخصوص، وإذا كانت عبارة عن النوع جاز تثنيتُها وجمعها، وإذا كانت عبارة عن الجنس لم يجز تثنيتُها ولا جمعها[1]، والسبب في ذلك أنّ (**الجنس**) لما لم تعرف له نهاية ولا آخر لم تصحّ عليه الزيادة، و(**النوع**) لما كان له آخر صحّت الزيادة عليه، لأن التثنية والجمع إنما هو زيادة شيء على شيء من جنسه وضمّه إليه فإذا كان من نوعه شملهما اسم واحد.

فإذا قلت: (ضَرَبْتُ ضَرباً، وعَلِمْتُ عِلْماً) جاز أن تريد الجنس، وجاز أن تريد نوعاً.

فإن أردت الجنس لم يجز تثنيته ولا جمعه، فإن أردت النوع جاز أن تقول: (ضَرَبْتُ ضَربَيْنِ، وضَرَبْتُ ضُروباً، وعَلمتُ عِلْمَيْنِ، وعَلِمْتُ علوماً) فَعُلِمَ بالتثنية والجمع أنك أوقعت (ضرباً) على نوع، و(علماً) على نوع فلذلك صحّ تثنيته وجمعه.

وكذلك تقول: (اشتريتُ تمراً) فلا يعلم هل هو جنس أو نوع، فإن قلت: (اشتريتُ تَمريْنِ، أو تُموراً) عُلم أن تمراً كان واقعاً عى نوع لا جنس، لأن التمر

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٤٠١: (وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: أمراض وأشغال وعقول)، وقال أيضاً في ٣/٦١٩ (كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحُلوم والألباب).

يتنوع ألا تراهم يقولون: مَعْقِلِيٌّ وأزاذ وإبراهيمِيّ وبَرْنِيّ، وهَلْباثٌ، وأنواعه كثيرة[1].

وكذلك لو قلت: (اشتريتُ ماءَيْنِ، وأمواهاً) عُلم أنّ لفظة (ماء) عبارة عن نوع لا عن جنس كأنه ملحٌ وعَذْبٌ وما يشبه ذلك وكذلك: (ترابين، وتربتين)؛ وقد قالوا (الحُلوم والأشغال) كل هذا يراد به النوع فلذلك صح تثنيته وجمعه.

واعلم أنّ الفعل يعمل في جميع ضروب المصادر في المرّة والمرتين والمرات والمعرفة والنكرة.

تقول: (قُمْتُ قَوْمَةً، وقُمتُ قَوْمَتَيْنِ، وضَرَبْتُ ثلاثَ ضَرَباتٍ، وجَلَسْتُ جَلَساتٍ، وضَرَبْتُ الضربَتَيْنِ، وعَلِمْتُ عِلْماً، وعَلِمْتُ العِلْمَ، وعَلِمْتُ العُلومَ).

فإن قلت: (ضربتُهُ ضَرْبَ زيدٍ عمراً) فـ(ضرباً) ينتصب على المصدر، إلا أن فيه حذفين، وتقديره: ضربته ضرباً مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً)، فـ(ضرب) هو المصدر، و(مثل) صفته، وهي مضافة إلى (ضَرْبِ زيدٍ) ثم حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه فقلت: (ضربتُهُ مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً) ثم حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه، وانتصب لقيامه مقام المنصوب فقلت: (ضربته ضربَ زيدٍ عمراً)، وإنما وجب هذا التقدير لأنك لا تفعل فعل غيرك، ولكنك تفعل مثله وشبهه.

وإذا كان الفعل يتعدّى إلى الجنس الذي اشتقاق لفظه منه، والجنس يدلّ على الاستغراق والشمول فهو أيضاً يعمل في كل نوع من ذلك الجنس وفي كلّ جزء منه.

---

(١) ينظر: المخصص ١١/ ١٣٣.

فإذا قلت: (جَلَسْتُ جُلوساً) فعمل في الجنس جاز أن تقول: (**جَلَسْتُ القُرفصاءَ**)[1] لأنها نوع من الجلوس كما عمل في الجنس.

وفي الناس من قال: (القُرفصاء) وصف للمصدر، وتقديره: (جلستُ الجِلسةَ القُرفُصاء) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. وإنما دعاه إلى هذا التقدير أنه لا يجيز أن يعمل الفعل إلا فيما اشتق من لفظه، و(**جلست**) ليس بمشتقٍّ من (القرفصاء).

ومن قال: إنّ (القُرفصاء) نوع من الجلوس فالفعل يعمل في النوع كما عمل في الجنس.

وقالوا: (**اشْتَملتُ الصَمّاءَ**) فنصب (الصمّاء) لأنها نوع من الاشتمال[2].

وفي الناس من قال: (هذا صفة لمصدر محذوف، تقديره: اشتملَ اشتمالَ الصَمّاء، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وقد بيّنت أنّ الفعل إذا عمل في الجنس عمل في أنواعه وأجزائه.

واعلم أنّ (**أَفْعَل**) إذا عمل في الجنس لا يضاف إلى شيء إلا وهو بعضه.

تقول: (زَيْدٌ أَفضَلُ الناسِ) لأنه بعضٌ لهم، وتقول: (حِمارُكَ أَفْرَهُ الحميرِ) لأنه بعض الحمير، ولا تقل: (زيدٌ أعلمُ الحَميرِ) لأنه ليس من جنسها، ولا يقال: (حِمارُكَ أفضلُ الناسِ) لأنه ليس من جنسهم.

---

(١) القرفصاء: اسم، وهي أن يجلس المرء على أليَتَيْه ويلزق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب. ينظر: النهاية في غريب الحديث ٤ / ٤٧، (اللسان / قرفص).

(٢) الصمّاء: هو أن يتجلّل الرجل بكسائه فيردّه من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم يردّه ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطي جسده ويسد على يديه ورجليه المنافذ كلّها. وقد ورد في الحديث النهي عن اشتمال الصمّاء، ينظر: النهاية في غريب الحديث ٣ / ٥٤، و(اللسان / صمم).

فإذا قلت: (صُمْتُ أحسنَ الصيام) نصبت (أحسن) على المصدر لأنك لما أضفته إلى المصدر جاء مصدراً فانتصب انتصاب المصادر.

وتقول: (قمتُ أطولَ القيامِ) فتنصب (أَطْوَلَ) على المصدر لأنك لما أضفته إلى المصدر صار مصدراً فانتصب انتصاب المصادر.

واعلم أنّ الفعلين إذا تقارب معناهما فلا خلاف بين النحويين أن كلّ واحد منهما يتعدّى إلى مصدره نحو: (شَنِئتُهُ شَنْأً) و(كَرِهْتُه كَراهيةً) و(أعجبني إعجاباً) و(أحببتُه حبّاً).

واختلفوا في أن كلّ واحدٍ من هذه الأفعال أيعمل في مصدر الآخر إذا وقع موقع مصدره أو لا يعمل فيه؟ وأكثر النحويون يجيزُونَ أن يعمل الفعل في مصدر الآخر إذا وقع موقع مصدره، فيجيزون (شَنِئتُهُ شَنأً)، و(شَنِئتُهُ بُغْضاً) و(كرهتُهُ شَنْأً)، و(أبغضتهُ كَراهيةً)، و(أحبّهُ إعجاباً) كما يقولون (أحبّهُ حبّاً). فـ(يُعجبني حبّاً) كما يقولون: (أَعجبني إعجاباً).

(*) وغير هؤلاء يقولون: لا يعمل الفعل إلا في المصدر الذي اشتقّ من لفظه، فإذا رأى مصدر غيره قد وقع موقع مصدره أضمر له فعلاً من لفظه فنصبه، واستغنى عن إظهاره لدلالة هذا المقدّم عليه.

فإذا قال: (شَنِئتُهُ بُغْضاً) أضمر بعد (شَنِئتُهُ) (أبغضته) فنصب بغضاً به، وإذا قال: (شَنِئتُهُ كراهيةً) فكأنه لما قال (شَنِئتُهُ) أضمر (كرِهتُه)، فإذا قال: (يُعجبني حبّاً) فكأنه لما قال: (يعجبني) أضمر (أحبّهُ حبّاً)، وإذا قال (أحبّه إعجاباً) أضمر بعد (أحبّه) (يعجبني إعجاباً) قال الشاعر(1): [رجـــز]

[٧٢] **يُعجِبُهُ السَّخونُ والبَرودُ والتمرُ حُبّاً مالَـــهُ مزيـــدُ**

(*) أ: ص٧٥.

(١) هو رؤبة، الديوان ١٧٢، اللمع ١١٧، شرح المفصل - ابن يعيش ١/ ١١٢، والشاهد فيه: الفعل (يُعْجبه) وقد عمل في المصدر (حُبّاً).

بـاب المفعـول بـه

الفعل على ضربين:

فعل لازم لفاعله غير متجاوز إلى مفعول. نحو: (قام وقعد، ونام وذهب وانطلق وجلس) ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (جَلَسْتُ زيداً ولا انطلقت عمراً).

فإن أردت أن تُعدّي هذا الفعلَ الذي لا يتعدَّى عدّيته بأحدِ ثلاثة أشياء:

إما (**بالهمزة**) وهو أكثرها، نحو: (أقمتُ زيداً، وأجلستُ عمراً، وأقعدتُ خالداً).

وإما (**بتضعيف العين**)، تقول: (فَرِحَ زَيْدٌ، وفرّحتُ زيداً، وخَرجَ المتاعُ وخرّجتُهُ).

ويجوز أن يتعدّى الفعل إلى المفعول (**بحرف الجرّ**)، تقول: (مررتُ بزيدٍ وجلستُ إلى عَمرو، وذهبتُ إلى بكر) فمعك عاملان: الفعل وحرف الجرّ.

والاسم الذي بعد حرف الجرّ مجرور بالحرف، وموضع الجرّ مع المجرور نصب بالفعل الذي قبلهما، فإن جئت بمعطوف بعد هذا المجرور كنت بالخيار:

إن شئت حملته على العامل الأقرب فجررته فقلت: (مَرَرْتُ بزيدٍ، وعمروٍ) وإن شئت حملته على العامل الأبعد وهو الفعل فنصبته عطفته على موضع الجارّ والمجرور لأنهما في موضع نصب فقلت: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْراً)[1].

واعلم أن حرف الجرّ قد ينزل منزلة جزء من المجرور بدلالة أنه يجوز العطف على موضعهما بالمنصوب، وقد ينزل بمنزلة حرف من الفعل كالهمزة وتضعيف العين.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٩٤: (ولو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عربياً، فكيف هذا لأنه فعل، والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ).

وكان سيبويه لا يجيز أن يسقط حرف الجرّ [ويبقى عمله] من هذا النوع في الكلام ولا في الشعر[1].

وكان الأخفش يجيز إسقاطه في الشعر للضرورة[2]، لأن الشاعريضطرّ إلى تصحيح الوزن وتقويم القافية، فإذا سقط حرف الجرّ وصل الفعل إلى ما كان مجروراً فنصبه فقال: (قَمْتُ زَيْداً، ومَرَرْتُ زيداً، ومَرَرْتُ عمراً).

فأما **الفعل الذي يتعدّى** فهو الذي يتجاوز الفاعل إلى مفعول به، نحو: (ضربت زيداً، وأكرمت عمراً)، فهذا الفعل المتعدّي على ثلاثة أضرب:

فعل متعد إلى مفعول واحد، وفعل متعدٍ إلى مفعولين، وفعل متعدٍ إلى ثلاثة مفعولين.

فأما المتعدّي إلى مفعول واحد فنحو: (كلّمت زيداً، وأكرمت عمراً، وغرمت مالاً).

وقد يكون الفعل يتعدّى إلى مفعول بحرف جرّ، ويكثر استعمالهم له، ويؤمن فيه اللبس فيسقط حرف الجرّ ويصل الفعل إلى ما كان مجروراً فينصبه، تقول: (دخلت في البيت، ودخلت البيتَ) وتقول: (شكرت

---

(١) فغير الجائز هو حذف الجار وإبقاء عمله. قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٩٥: (فإن قال قائل: فاحذف حرف الجرّ وانوه، قيل له: لا يجوز ذلك كما لا تقول: مررت أخيك، وأنت تريد: مررت بأخيك).

(٢) وقد ورد مثل هذا في الشعر نحو قوله:

إذا قيل أيّ الناس قبيلة ... أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أراد (إلى كليبٍ) فحذف حرف الجر ونوى ذكره. ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ٢/ ٣١٢، ٣٧٤.

لزيدٍ، وشكرت زيداً)، وفي التنزيل: ﴿أَنْ اشكُر لي ولِوَالديْكَ﴾[1]، وتقول: (نصحت لزيدٍ، ونصحت زيداً)، وفي التنزيل ﴿وأنصَحُ لَكُمْ﴾[2]، وقال الشاعر[3]: [طويـــل]

[٧٣] نَصَحْتُ بَني عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقبّلوا رَسولي ولـم تنجح لَدَيْهِم رسـائلي

وتقول: (عَدَدْتُكَ، وعَدَدْتُ لَكَ، وَوَزَنْتُكَ، وَوَزَنْتُ لك، وبِعْتُكَ وبعتُ لك) كل هذا بمعنى واحد، إذا أمنوا اللبس أسقطوا حرف الجرّ تخفيفاً، وتقول: (كِلْتُكَ وكلتُ لك)، وفي التنزيل: ﴿وإذا كالُوهُم أو وَزَنوهُم﴾[4]، تقديره: (كالوا لهم أو وزنوا لهم).

وقد يُضْطَرّ الشاعر فيزيد الباء مع الفعل المتعدّي لتقويم الشعر، قال جرير[5]: [بسيـــط]

[٧٤] هُنّ الحرائرُ لا ربّاتُ أحمِرةٍ سودُ المحاجرِ لا يَقرأنَ بالسُوَرِ

أي: لا يَقْرَأْنَ السُوَرَ.

وأفعال الحواس تتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: ذُقتُه وشَمَمْتُه، ولَمَسْتُه، وأبصرته.

فأما ما يتعدّى إلى مفعولين فعلى ضربين[6]:

ضرب يتعدى إلى مفعولين لا يكون الفعل فيه من أفعال الشكّ واليقين، ولا تدخل على مبتدأ وخبر، ولا يكون المفعول الثاني هو الأول ولا ينعقد من

(١) الآية ١٤/سورة لقمان.

(٢) الآية ٦٢/سورة الأعراف.

(٣) هو النابغة الذبياني، الديوان ١٤٣، الأمالي الشجرية ١/٣٦٢.

(٤) الآية ٢/سورة المطففين.

(٥) البيت ليس لجرير، قيل هو الراعي النميري، ديوانه ١٠١، وقيل للقتال الكلابي، ديوانه ٥٣، وينظر: شرح المفصل-ابن يعيش ٨/٢٣، الخزانة ٩/١٠٧، ينظر: الصفحة ٣٣٤، ٣٣٨.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٣٧.

المفعولين مبتدأ وخبر إذا أسقطت الفعلَ والفاعلَ نحو: أَعطيتُ، وكسوتُ، تقول: (كَسَوتُ زيداً ثوباً) و(أعطيتُ أَباك درهماً) فالمفعول الأول فاعل من طريق المعنى، ألا ترى أنّ (زيداً) يكتسي الثوب، وأن الأب يأخذ الدرهم، وليس (الدرهم) بالأب، ولا (زيد) بالثوب، ولو أسقطت الفعل والفاعل لم يجز أن تقول: (زَيْدٌ ثوب) ولا (أبوك درهم)، لأن الثاني ليس بالأول، وإذا كان ذلك كذلك جاز في هذه المسألة ثلاثة أوجه:

منها: الاكتفاء بالفعل والفاعل، تقول: (أعطَيْتُ، وكَسَوْتُ) لأن الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب.

وإنما في ذكر المفعول فائدة أخرى تزيد على ما أفادته الجملة، فإن أردت أنْ تفيد المخاطب فائدة ذكرت أحد المفعولين فقلت: (أَعطيتُ زَيْدا) و(كَسَوتُ عَمْراً) فعيّنت المعطى. وإن شئت اقتصرت على العطية دون المُعْطَى فقالت: (أعطيتُ درهماً) و(كسوتُ ثوباً).

فإن ذكرت المُعْطَى والعَطِية فقد أَفَدْتَ(*) المخاطب ثلاث فوائد فقلت: (أعطيت زيداً درهماً) و(كسوت أباك ثوباً).

واعلم أن الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول واحد لك أنْ تنقله بالهمزة أو بتضعيف العين أو بحرف الجرّ فيتعدّى إلى مفعولين.

فإذا نقلته بالهمزة أو بتضعيف العين انتصب المفعول الثاني كانتصاب الأول تقول (لَبِسَ زَيْدٌ الثَوْبَ) و(ألبستُهُ الثَوْب) و(ركب زيد فرساً وأركبته فَرساً)، و(ضرب زيدٌ عمراً) و(أضربت زيداً عمراً) و(غَرِم زيدٌ المالَ) و(أغرمتُه المالَ).

وإن شئت نقلت هذا بتضعيف العين فقلت: (غَرّمْتُ زيداً المالَ)، فإن نقلته بحرف الجر كان الجار والمجرور في موضع نصب، نحو: (أمرَرْتُ زيداً بِعَمْرٍو) و(أذهبتُ زَيْداً إلى خالدٍ).

(*) أ: ص٧٦.

فإن كثر استعمالهم له وأمنوا اللبس جاز أن يسقطوا حرف الجرّ، ويصل الفعل إلى ما كان مجروراً فينصبه، تقول: (صدّقت زيداً في المقال) فإن أسقطت حرف الجرّ قلت: (صدّقت زيداً المقالَ)، وتقول: (زوّجتُ زيداً بامرأة) وفي التنزيل: ﴿ **وزوجناهم بحورٍ عين** ﴾[1] فإن أسقطت حرف الجر قلت (زوجت زيداً امرأةً) وتقول: (أمرتُ زيداً بالخيرِ) فإن أسقطت حرف الجرّ قلت: (أمرتُ زيداً الخيرَ) قال الشاعر[2]: [بسيط]

[٧٥] **أمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ**

تقديره: أمرتُكَ بالخيرِ.

وتقول: (اخترتُ مِن الرجالِ زيداً) و(اخترتُ زيداً من الرجالِ) فإن أسقطت حرف الجرّ قلت: (اخترتُ الرجالَ زيداً)، و(اخترتُ زيداً الرجالَ)، وفي التنزيل: ﴿ **واختارَ موسى قومَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً** ﴾[3]، تقديره: واختار موسى من قومِهِ.

وتقول: (استغفرُ اللّٰهَ من ذنبي)، فإن أسقطت حرفَ الجرّ قلت: (استغفرُ اللّٰهَ ذَنبي)، قال الشاعر[4]: [بسيط]

[٧٦] **أَستَغْفِرُ اللّٰهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ**

وتقول: (كنّيتُ زيداً بأبي عبد اللّٰه) فإن أسقطت حرف الجرّ، قلت: (كنّيتُ زيداً أبا عبد اللّٰه). وتقول: (سَمّيت أبا عبد اللّٰه بزيدٍ)، فإن أسقطت حرف الجرّ قلت: (سَمّيت أبا عبد اللّٰه زيداً).

وهذا الذي ذكرته وما يجري مجراه إنّما يجوز أن يسقط منه حرف الجرّ في المواضع التي أسقطتها العرب، فأما مالم تجز العرب إسقاطه فإنّه لا يجوز أن يسقط، وكلّ هذا الذي ذكرته يجوز أن يقتصر فيه على أحد المنصوبين.

---

(١) الآية ٥٤ / سورة الدخان.

(٢) هو عمرو بن مَعْدِي كَرِب، الديوان ٣٥، الكتاب ١ / ٣٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ٤٤ و٨ / ٥٠، الخزانة ١ / ٣٣٩.

(٣) الآية ١٥٥ / سورة الأعراف.

(٤) مجهول قائله، الكتاب ١ / ٣٧، ابن يعيش ٧ / ٦٣، و٨ / ٥١، الخزانة ٣ / ١١١.

وتقول: (عرَفْتُ زيداً)، فإن نقلته قلت: (أَعرفْتُ زيداً عمراً) أو (عرّفتَ زَيْداً عمراً) معناه جعلت زيداً يعرف عمراً.

فأما ما كان من أفعال القلوب وهي أفعال الشكّ واليقين فإنه لا يدخل إلا على مبتدأ وخبر، والمفعول فيه هو الأول، ولو أسقطت الفعل والفاعل لا نعقد من المنصوبين مبتدأ وخبر، تقول: (ظَننتُ زيداً قائماً) فإذا أسقطت (ظننت) قلت: (زيدٌ قائِمٌ)، وكما لابد للمبتدأ من خبر ولابد للخبر من مبتدأ فكذلك لابدّ في هذا الباب إذا ذكرت أحد المنصوبين من ذكر الآخرِ.

وقد اختلفوا في هذا الباب هل يجوز الاقتصار[1] فيه على الفعل والفاعل أو لا يجوز؟ فأجاز قوم الاقتصار على الفعل والفاعل، نحو قولك: (ظننتُ أو علمت) واحتجوا بالمثل السائر: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[2] جزم (يخال) وهي بمعنى يَحْسَبُ، وهو فعل وفيه فاعل مضمر فقد اقتصر عليه، وهذا ليس بدليل لأنه مثل، والمثل قد يخرج على سبب يدلّ على المفعولين فيجوز أن يسقطا.

وامتنع قوم من جواز هذا[3] لأمرين:

أحدهما: قالوا قد علمنا بعقولنا أن العاقل لا يخلو من ظنّ أو علم. فقيل لهم في جواب هذا: قد يخلو من الظن والعلم إلى الشك.

---

(١) جرت عادة النحويين أن يقولوا: (يحذف اختياراً)، أو (يحذف اقتصاراً) ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، مغني اللبيب ٢ / ٦٧٦، شرح الأشموني ٢ / ٣٢.

(٢) المستقصى في أمثال العرب ٢ / ٣٦٢، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ٨٣، مغني اللبيب ٢ / ٦٧٦.

(٣) يردّ على منعهم بالحذف بالسماع والنقل وهو كثير، قال الزركشي في البرهان ٣ / ١٦٤ (وكثيراً ما يعتري الحذف في رؤوس الآي نحو: ﴿لو كانوا يعلمون﴾ الآية ١٠٢ من سورة البقرة. وكقوله تعالى: ﴿ألا إنّهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون﴾ الآية ١٢ من سورة البقرة، قدّر ابن هشام المحذوف فقال: أي أنهم سفهاء، ينظر: مغني اللبيب ٢ / ٧٠٣، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ الآية ٦٢ / سورة القصص، وقوله: ﴿إن هُم إلا يظنون﴾ الآية ٢٤ / سورة الجاثية.

والوجه الثاني: أن أفعال الشك واليقين قد أجيبت بما تجاب به الأقسام لقوله عزّ وجلّ: ﴿وَظَنُّوا مالَهُمْ مِنْ مَحِيص﴾[1] كقول الحالف: أقسمت (مالهم من محيص)، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه، كذلك لا يجوز الاقتصار في هذه الأفعال على فاعليها دون مفعوليها.

وأفعال القلوب ثلاثة: عَلِمَ، وظَنَّ، وشَكَّ[2].

فـ(**العلم**) ما حصل عن دليل قاطع يمنع الشبهة أن تتطرق عليه، وهذا العلم على ضربين: علم يتولد عن النظر في الأدلة، وعلم ضروري يجعله الله في المكلّف، كعلمنا بأن السماء فوقنا، وأن الأرض تحتنا، وأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الواحد أقل من الاثنين، فهذا علم لا يجوز أن يخرج من المكلّف إلا بزوال عقله، ولا يجوز أن يعبّر عن هذا العلم بالظن، لو قال: (ظَنَنْتُ السماءَ فوقي) أو (ظننت الأرض تحتي) لم يجز.

فأما العلم الذي يتولّد عن الدليل فإنّه يجوز أن تتطرق عليه الشبهة، ويخرج العالم من كونه عالماً مع كمال عقله، نحو: (علمت زيداً في الدار)، فهذا يجوز أن يعبّر بالظن عنه فنقول: (ظننت زيداً في الدار).

فأما قول الشاعر[3]: [طويـــل]

[٧٧] **وأعلمُ عِلماً ليس بالظنّ أنَّهُ ... إذا ذَلَّ مَوْلَى المَرْءِ فَهُوَ ذَليـلُ**

تقديره: أعلم علماً ضرورياً ليس العلم الذي يعبّر بالظن.

فأما (**الظنّ**) فهو اعتقادٌ يحصل عن ترجيح أمارة على أخرى، و(العالم) قاطع و(الظانّ) مرجّح مُميل.

---

(١) الآية ٤٨ / سورة فصلت.

(٢) سيرد ذكرها في الصفحة ٢٧٧.

(٣) هو طرفة بن العبد، الديوان ٨١.

فأما (**الشاكّ**) فهو الواقف بين المنزلتين، وهو أن تتساوى عنده الأدلّة إذا شكّ فيَ علم، وتتساوى عنده الأمارات، فهذا لا يكون قاطعاً على عِلْم ولا ظَنّ.

وهذه الأفعال أربعةَ عشرَ فعلاً: سبعةٌ منها يذكر معها الفاعل. فتتعدى إلى مفعولين، وسبعة[*] منها تنقل من هذه السبعة بالهمزة، أوبتضعيف العين، فيصير بعد النقل يتعدى إلى ثلاثة، ثم يبنى لما لم يسمّ فاعله فيرتفع الأول من الثلاثة ويبقى مفعولان منصوبان، فلا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، كما لم يجز الاقتصار في هذا الباب المنقول عنه على أحد المنصوبين دون الآخر، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر[1].

فأما السبعة الأولى وهي الأصل لهذه السبعة الثانية فنحو قولك: (ظننتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ ووجدتُ وزَعمتُ وعَلِمْتُ) تقول: (ظننت زيداً منطلقاً) و(حسبتُ أخاك خارجاً)، و(خلت عبد الله منطلقاً) و(وجدت الله غالباً) و(علمت الله ناصراً) و(زعمت أخاك محسناً) و(رأيت زيداً ذا الحفاظ).

ومعاني هذه الأفعال مختلفة، و(ظننت، وخلت، وحسبت) هو الشكّ، و(علمت ورأيت، ووجدت) بمعنى علمت.

و(زعمت) يصلح أن يكون تعييناً، ويصلح أن يكون شكا.

وأنا أفصّل هذه الأفعال فعلاً فعلاً إنْ شاء الله –واذكر كل فعلٍ على كم وجه يستعمل– فمن ذلك:

(**حسبت**) لا تستعمل إلا للشكّ فلا بدّ لها من مفعولين، نحو: (حَسِبْتُ زيداً خارجاً).

(*) أ: ص٧٧.

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠: (وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردتَ أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول...).

فأما (**خِلْتُ**) فالظاهر فيها أن تكون بمعنى (الشكّ)، وتتعدّى إلى مفعولين، نحو: (خلت أباك خارجاً)، وقد استعملوا (خِلْتُ) بمعنى (عرفت) فتعدت إلى مفعول واحد، قالوا: (خِلْتُ السحابةَ) أي عرفتُ مَخِيْلَتَها، معناه: أتمطر أم لا .

فأما (**ظننت**) فتستعمل على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون بمعنى التهمة فتتعدّى إلى مفعول واحد لا تتجاوزه إلى غيره، تقول: (ظننتُ زيداً) أي: اتّهمت زيداً[1]، وفي حديث عمر –رضي الله عنه–: « أو ظَنِيْنٍ في وَلاءٍ »[2]، وفي التنزيل: ﴿ **وما هُوَ على الغيب بِظَنِينٍ** ﴾[3] أي مُتَّهَم.

والقسم الثاني: أن تكون بمعنى (تَيَقَّنْتُ) فتتعدّى إلى مفعولين، تقول: (ظننت زيداً قائماً)، أي: تيقنت ذلك فلا يجوز فيه الاقتصار على مفعول دون المفعول الثاني، وفي التنزيل: ﴿ يَظُنّونَ أنهم مُلاقُوا ربّهم ﴾[4]، أي: يتيقنون ذلك، والدليل على أنها بمعنى اليقين مدح القديم لهم، ولو كانت شكاً لم يستحقوا المدح عليه، قال دريد[5]: [طويـــل]

[٧٨] **فقلت لهم ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ   سَراتُهُم في الفارسيّ الـمُسَرَّدِ**

أي: قلتُ لهم تيقنوا واعلموا.

والقسم الثالث: أن تكون بمعنى الشكّ، نحو: (ظننتُ زيداً قائماً).

فأما (**علمت**) فتستعمل على ضربين:

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٢٦ : (وعلى هذا قيل ظنين أي متهمّ).

(٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ٦ / ٥٨٠، والنهاية في غريب الحديث ٣ / ١٦٣.

(٣) الآية ٢٤ / سورة التكوير، (بضنين) قراءةُ الجمهور، و(بظنين) قراءة ابن كثير، والكسائي، وأبي عمرو، ينظر: كتاب السبعة ٦٧٣ (معجم القراءات ٨ / ٨٥).

(٤) الآية ٤٦ / سورة البقرة.

(٥) الحماسة لأبي تمام ١ / ٣٤٢، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ٨٢، الخزانة ١١ / ٢٧٩.

أحدهما: أن تكون بمعنى: (عرفت) فتتعدى إلى مفعول واحد[1]، تقول: (عَلِمْتُ زيداً) كما تقول: (عرفت زيداً)، وهي إخبار عن علم تجدّد بذأت زيد، وفي التنزيل: ﴿لا تَعلمونَهم * الله يعلمُهُم﴾[2]، ومعناه: لا تعرفونهم، الله يعرفهم، وقال عزّ وجلّ: ﴿ولقد علِمْتُم الذي اعتَدَوا مِنكم في السبت﴾[3]، أي: عرفتم الذين.

والقسم الثاني: أن تكون عبارة عن العلم الذي يتعدّى إلى مفعولين، تقول: عَلِمْتُ زَيداً قائماً.

واعلم أنّ المفعول الأول في هذا الباب جميعه متيقن معلوم مقطوع عليه، وإنّما اليقين والشك يكون في الثاني، فإذا قال: (ظننتُ زيداً قائماً) فـ(زيد) معلوم متيقّن العلم، وإنما اعترض الشك في قيامه، لأن القيام هو المتجدّد. وإذا قلت (علمت زيداً قائماً) فزيد معلوم متيقن العلم، وإنما اعترض اليقين في القيام الذي تجدّد له، وفي التنزيل: ﴿فإنْ عَلمتموهُنّ مؤمناتٍ﴾[4]، فاليقين إنما تجدد بإيمانهنّ لأنهنّ غير منافقات.

فأما (رأيت) فتستعمل على ضروب[5]:

تقول: (رأيت زيداً) أى: أَبصرتُه، فيتعدى إلى مفعول واحد.

وتقول: (رأيت زيداً) بمعنى: ضربتُ رِئةَ زيدٍ فحذفت المضاف.

وتكون (رأيت) بمعنى (اعتقدت)، فيتعدى إلى مفعول واحد، تقول: (رأيت رأيَ مالكٍ)، أي: اعتقدتُ، و(فلان يرى رأيَ الخوارجِ)، أي يعتقد

---

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٤٠.

(٢) الآية ٦٠ / سورة الأنفال.

(٣) الآية ٦٥ / سورة البقرة.

(٤) الآية ١٠ / سورة الممتحنة.

(٥) ذُكِرَ لها خمسة ضروب هي: الإبصار، والضربُ على الرئة، والاعتقادُ، والعلم، والظنّ. وينظر: الكتاب ٢ / ٣٩٠.

ذلك، قال الشاعر[1]: [طويـــل]

[٧٩] وإنّا لَقومٌ ما نَرى القَتْلَ سُبَّةً إذا مــا رأتــهُ عــامِرٌ وسَلولُ

أي: لا نعتقد القتل سُبّة، و(سبّة) ينتصب على الحال، لا أنه مفعول ثانٍ.

والقسم الرابع: أن تكون (رأيت) بمعنى (عَلمْتُ) فيتعدّى إلى مفعولين، تقول: (رأيتُ زيداً منطلقاً)، أي: عَلِمْتُ زيداً مُنْطلقاً، فيكون العلم قد تجدّد بانطلاقه.

والقسم الخامس: أن تكون بمعنى (ظننت) فيتعدى إلى مفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما، تقول: (رأيت زيداً خارجاً) أي ظننته خارجاً، فـ(زيد) متيقن، والشك إنما اعترض في خروجه، وفي التنزيل: ﴿**إنّهم يَرَوْنَهُ بَعيْداً ونَراهُ قَــريْبــاً**﴾[2] يذمّ الكفار في شكّهم واعتقادِهم بُعْدَ يومِ القيامة فكأنه قال: (يظنّون يومَ القيامة بعيداً)، وأخبر عن نفسه بالعلم، لأن الظنّ لا يجوز عليه تعالى، فقال: ﴿**نراهُ قريباً**﴾، أي: نعلم يوم القيامة قريباً، فقابل علْمَهُ بظنّهم، وعلّق علْمَهُ بقربِ يوم القيامة كما علّق ظنّهم ببُعدِه.

ومن ذلك (**وَجَدْتُ**)[3]:

تقول: (وجدتُ على الرجلِ) بمعنى: غضبتُ عليه فهذا لا يتعدّى بنفسه.

وتقول: (وجدتُ في الحُزْنِ وَجْداً)، أي: ازداد حُزني، فهذا أيضاً لا يتعدّى إلى مفعول.

وتقول: (وَجَدْت) معناه: استغنيت، قال الله عزّ وجلّ: ﴿**مِنْ وُجْدِكُم**﴾[4]، أي مِنْ سَعَتِكُم، وهذا أيضاً لا يتعدّى إلى مفعول.

وتقول: (وجدتُ الدابّة)، أي: أصبتُها، فهذا يتعدّى إلى مفعول واحد كما يتعدّى (أصبت).

---

(١) هو السموأل بن عاديا، الديوان ٩١، ديوان الحماسة ١/٣٨.
(٢) الآية ٦، ٧/سورة المعارج.
(٣) ذُكر لها خمسةُ معان هي: الغَضَبُ، والحُزْنُ، والاستغناء، والإصابة، والعلم.
(٤) الآية ٦/سورة الطلاق.

ويكون (وجدتُ) بمعنى (علمتُ) فيتعدّى إلى مفعولين، تقول: (وجدتُ زيداً عالماً) كما تقول: (علمت زيداً عالماً)، قال الشاعر(1): [وافــر]

[٨٠] وَجَدْتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ مُحافظةً وأكثَرَهُ جُنُــوداً

أي: عَلِمْتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيء.

وأمـا (**زعـمت**) فهي قول يتبعه اعتقاد، وقد يعبّر بها عن العلم، ويعبر بها عن الظن، تقول: (زَعَمْتُ زَيْداً قائماً)، فيحتمل أن تكون بمعنى: عَلِمْتُ زَيْداً قائماً، وبمعنى ظننتُ زيداً قائماً.

(*) وقد زاد قوم في هذا الباب: (تَوهّمتُ زيداً قائماً)(2)، وجعلوه بمعنى: حَسِبْتُ وظَنَنْتُ، كأنه بمعنى: ٠ تصورتُ زيداً قائماً) إلا أنهم لا يستعملون منه إلا الماضي فقط.

وأما هذه الأفعال فإنه يستعمل منها كل متصرفاتها في جميع أزمنتها من ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ.

وقد زاد قوم في هذا الباب: (هَبْ)(3) جعلوها بمعنى (ظُنَّ) إلا أنهم لا يستعملون منه إلا الأمر، تقول: (هَبْ زيداً عالماً) أي: ظُنّ زيداً عالماً، ويقولون: (هبْ الأميرَ عاتباً وكلّمهُ)، أي: ظُنَّ الأميرَ عاتباً وكلّمهُ.

---

(١) هو خِداش بن زهير، المقتضب ٤ /٩٧، شرح الألفية ـ الأشموني ٢ /١٨.

(*) أ: ص٧٨.

(٢) هذا من باب الحمل على المعنى ولا يمنعه القياس.

(٣) الغالب على (هَبْ) أن يتعدى إلى مفعولين صريحين، ومن شواهد النحاة في ذلك قول عبد الله بن هُمام السلولي:

فقلتُ أجرني أبا خالدٍ وإلا فَهَبْني امرأً هالكـاً

شرح الألفية ـ ابن عقيل ١ /٤٢٧، وقد يدخل على أنّ ومعموليها كقول القائل في المسألة الحمارية: (هَبْ أنّ أبانا كان حماراً). ينظر: مغني اللبيب ٢ /٦٥٨، شرح التصريح وحاشية يس في هامشه ١ /٢٧١.

والمفعول الثاني من هذا الباب هو أخبار المبتدأ من الظرف وحرف الجرّ والمفرد والجملة كما كان المفعول هو المبتدأ من الجُثّة والحَدَث.

تقول في المفرد: (ظننتُ زيداً قائماً) و(عَلِمْتُ الجاهل قبيحاً)، و(رأيتُ العلم حسناً).

وتقول في الظرف: (حسبت زيداً عندك) و(خلتُ عمراً أمامَك) و(علمتُ الخروجَ يومَ السبتِ).

وتقول في حرف الجرّ: (رأيت زيداً من الكرام)، و(ظننت زيداً بالباب)، و(خِلْتُ الصلاة في المسجد)، فحرف الجرّ في موضع المفعول الثاني، كما كان الظرف في موضع المفعول الثاني.

وتقول في الجملة من المبتدأ والخبر: (علمت زيداً وجهُه حسنٌ) و(وجدت العلم صاحبُه موقّر) و(علمت الجهلَ صاحبُه مُحْتَقَرٌ).

وتقول في الجملة من الفعل والفاعل: (ظننت زيداً ذهبَتْ جاريتُهُ) و(علمتُ عمراً يقوم أخوه).

وتقول في الجملة من الشرط وجوابه: (ظننت زيداً إنْ تركب إليه يُكْرِمْك).

والجمل والظروف وحروف الجرّ تكون مفعولاً ثانياً، وفيها ضمير يعلّقها بالمفعول الأول، كما أنها لما كانت أخباراً للمبتدأ كان فيها ضمير يعلقها بالمبتدأ الأول، فمتى خلت من الضمير لم يصحّ تعلّقها بالأول، لو قلت: (ظننت زيداً قام عمرو) لم يجز أم تكون الجملة متعلقة بزيد لخلّوها من الضمير).

فإن قلت: (إليه)، أو (معه) صحّ تعلّقها به لرجوع الضمير منها إليه.

وقد يجوز في هذا الباب أن يتقدّم المفعول الثاني على الأول إذا لم يوقع الكلام لبساً.

تقول: (ظننت قائماً زيداً) و(علمت منطلقاً عمراً) و(حسبت بالباب أخاك)، و(خِلْتُ في المسجد الصلاةَ) و(علمتُ أبوه منطلقٌ زيداً).

فإن كانا معرفتين لم يجز أن يتقدّم الثاني على الأول لئلا يصير المتيقن مشكوكاً فيه، والمشكوك فيه متيقناً.

فإذا قلت: (ظننت أخاك زيداً) فالأخوة متيقنة والاسم مشكوك فيه، فهذا لا يجوز فيه التقديم والتأخير لأنك إذا قلت: (ظننت أباك محمداً) فالأبوة متقدّمة في العلم، والتسمية متجدّدة في العلم، فلأجل هذا لا يجوز فيه التقديم والتأخير.

وهذه الأفعال لا تخلو أن تكون قبل المبتدأ وخبره، أو بينهما، أو متأخرة عنهما.

فإن وقعت قبلهما وجب أن تنصبهما، وإنّما وجب هذا لأمرين:

أَحَدُهما: أنّ العلم والشكّ لما تقدّما قويا فلم يجز أن يُلغَيا، نحو: (ظننت زيداً منطلقاً) و(خلت أباك خارجاً).

والوجه الثاني: أن وقوع الشيء أولاً هو وقوعه في أعلى مراتبه، ويدلّ على قوة العناية به، وكون الشيء ملغى يدلّ علي اطراحه وقلّة الاكتراث به، ومحال أن يكون الشيء مَعْنِيّاً به مطرّحاً.

وإن توسطت هذه الأفعال بين المبتدأ وخبره أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها.

فمثال إعمالها: (زيداً ظننتُ مُنْطلِقاً) و(محمداً خِلْتُ في الدارِ) و(بالبابِ حَسِبْتُ عمراً).

ومثال إلغائها: (في الدار حَسِبْتُ محمدٌ) و(عندك ظننت زيدٌ).

فإذا ارتفع المفعول الأول فالثاني في موضع رفع، وإذا انتصب المفعول الأول فالثاني في موضع نصب.

فمن أعملها متوسّطة اعتقد تقديمها في النية، وإنما وسّطها في اللفظ توسعاً وتجوزاً.

ومن ألغاها اعتقد تأخيرها، وإنّما قدّمها تجوزاً وتوسّعاً[1] قال الشاعر[2]: [بسيط]

[٨١] **أبالأراجيز يا ابنَ اللؤم تُوعِدُني   وفي الأراجيز خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ**

فـ(اللؤمُ) مبتدأ، و(الخورُ) عطف عليه، و(حرفُ الجرّ) في موضع رفع لأنها خبر للمبتدأ، و(خلت) ملغاة لما توسطت.

فإن تأخرت هذه الأفعال اختير فيها الإلغاء وترك الإعمال، وجاز الإعمال، تقول: (محمدٌ في الدار حَسِبْت) و(زيدٌ منطلقٌ ظننتُ)، ويجوز (أباك منطلقاً علمتُ) و(زيداً عندك حسبتُ).

فمن ألغاها قال: الكلام قد مضى على اليقين، وإنما اعترضّ الشكّ في آخره فلا أزيل يقيناً بشكّ، وصار تعلّقها بالجملة المتقدّمة كتعلق الظرف. وإذا قال: (زيدٌ منطلقٌ حسبتُ) فتقديره: زيدٌ منطلقٌ في حسابي، وإذا قال: (عمروٌ خارجٌ علمت) فتقديره: عمرو خارج في علمي.

ومن أعملها اعتقد تقديمها في المعنى، وإنما أخرها مجازاً وتوسعاً.

وقد يجوز أن تقع (أنّ) بعد هذه الأفعال فتسدّ مسدّ مفعوليها[3]، تقول:

---

(١) الظاهر عنده أنّ علّة الإعمال هو تقدّم الفعل، وإنّ علة الإلغاء هو تأخّر الفعل، فإن توسّط فذلك من التجوز والتوسّع الذي يجوز فيه الوجهان الإعمال والإلغاء، قال سيبويه في الكتاب ١/ ١١٩: (وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى).

(٢) هو اللعين منازل المنقرى، الكتاب ١/ ١١٩، اللمع ١٢٢، شرح المفصل - ابن يعيش ٧/ ٨٤، الخزانة ١/ ٢٥٧.

(٣) لم يصرح المصنف ههنا بمصطلح (التعليق) وهو إعمال الفعل في الموضع دون اللفظ أو هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، ينظر: شرح الألفية - الأشموني ٢/ ٢٣، وقال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٣٥: (هذا باب مالا يعمل فيه ما قبله الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض).

(ظننتُ أَنَّكَ مُحْسِنٌ) و(ظننتُ أَنَّكَ عفيفٌ)[1] لأنها لما اقتضت اسماً وخبراً طال الكلامُ فأغنى طولُ الكلام عن ذكر المفعول الثاني.

وكان الأخفش يقول[2]: (أَنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر، فإذن لابد من المفعول الثاني إما في اللفظ أو في التقدير، فإذا قال: (ظننت أنّكَ خارجٌ) فهذا عنده مفعول أول، والثاني محذوف تقديره: ظننت خروجك واقعاً.

ولو ظهر المصدر لكان لابد من المفعول الثاني في قولهما جميعاً وعلى هذا تقول: (وددت أنّك محسن، وتيقنت أنك خارج، وكرهت أن عمراً منطلقٌ)[3].

وأفعال القلوب على ثلاثة أقسام[4]: قسم[*] بمعنى العلم واليقين، وقسم بمعنى الشكّ والترجي، وقسم متوسّط يصلح أن يكون عِلماً ويصلح أن يكون شكّاً وترجياً وتوقعاً.

القسم الأول: الذي يكون بمعنى الطمع والإشفاق والترجّي: وَدِدْتُ، وطمعتُ وأشفقتُ وخفتُ ورجوت وكرهت وأردت وما أشبهها، فهذه يجوز أن يقع بعدها (أنْ) الناصبة للفعل، نحو: (كرهت أنْ يقومَ زيدٌ)، و(رجوت أن تزورَني) و(أردتُ أنْ يذهب عمرو) و(وددت أنْ يخرج بكر)، لأن هذه الأفعال لما لم تكن يقيناً جاز أن يقع بعدها ما ليس بيقين، وهي (أنْ) الناصبة للفعل، وكذلك إن وقع بعد أنْ (لا) نحو قولك (وَدِدْتُ ألا يذهبَ بكرٌ) كتبتها (ألا)

---

(١) حكم همزة (أن) الفتح، فإن اقترن خبرها باللام كُسرَتْ، ينظر: الكتاب ٣ / ١٤٦، ١٤٨.

(٢) شرح المفصل - ابن يعيش ٨ / ٨٥، همع الهوامع ١ / ١٥٢، وينظر: منهج الأخفش ٣٠٠، ٤٢٤.

(٣) كان يلزمه أن يمثل لظهور المصدر بنحو: (وددت إحسانك واقعاً) وكذا في أمثلته الأخرى ليتفق مع تقريره.

(٤) تقدّم الكلام عنها في الصفحة ٢٦٨.

(*) أ: ص٧٩.

بإخفاء النون لأنها الناصبة للفعل، والنون قد وليت اللام لفظاً وتقديراً، فلابدَّ مِنْ إدغامها فيها[1].

والقسم الثاني: أن تقول: (تيقنت، وأيقنت، واستيقنت، وعرفت، وعلمت، وتبينت، وتحققت)، وكذلك: (رأيت)، و(وجدت) و(زعمت) إذا كانت بمعنى علمت، فهذه الأفعال كلّها لا يجوز أن يقع بعدها (أَنْ) الناصبة للفعل، لأن تلك لمعنى الشكّ فلا تكون توكيداً لليقين والعلم، ولو قلت: (تيقنت أن يقومَ زيدٌ) لم يجز.

فإن وجدت بعد أفعال اليقين والعلم (أَنْ) فاعلم أنّها مخففة من الثقيلة، لأن (أن) الثقيلة فيها توكيد، وكذلك المخففة منها فجاز أن تقع بعد العلم واليقين لتوكيده وتثبته.

فإذا كانت هذه (أنْ) الخفيفة بعد أفعال اليقين فليس يخلو أَنْ يليها اسم أو فعل.

فإن وليها اسم لم يحتج إلى عوض، تقول: (علمت أَنْ زيدٌ منطلقٌ)، قال الأعشى[2]: [بسيط]

[٨٢] في فِتْيَةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا ... أَنْ هالكٌ كلّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ

وكان بعض النحويين يعمل هذه في الاسم الظاهر، ويقول: هي مشبهة بالفعل فيجب أن تعمل تامة وناقصة، كما أنّ الفعل يعمل تاماً

---

(١) فإن لم تكن مصدرية كتبت بالنون وفصلت عن (لا) وذلك إذا وقع بعدها اسم، أو قبلها فعل دالّ على اليقين، ينظر: شرح الشافية ٢/٢٧٢، وسيذكر المصنف هذه المسألة في الصفحة ٢٨٠.

(٢) ديوانه ٤٥، الكتاب ٢/١٣٧، و٣/٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٨/٧٤، الخزانة ١١/٣٥٣.

وناقصاً، فيجيز: (قد علمتُ أن زيداً قائمٌ)[1]، كما يقول في الفعل: (لَم يَكُ زيدٌ قائماً).

وأكثر النحويين يقول: الفعل أصل فهو أقوى من الحرف فلقوّته جاز أن يعمل تاماً وناقصاً، والحرف لضعفه وجب أن يعمل تاماً، فإذا نقص عن اللفظ الذي أشبه به الفعل وجب أن لا يعمل ليكون ذلك مزية بين الأصل والفرع، وبين المشبّه والمشبّه به.

ويقول: جعلوا تخفيفها أمارة لعملها في المضمر، فإذا خففوها حذفوا ورفعوا الاسم الذي بعدها بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة خبر (أَنْ) فيقولون: (علمت أَنْ زَيْدٌ خارجٌ) تقديره: (علمت أنّهُ زَيْدٌ خارجٌ) فإن كان قد جرى ذكر شيء كان هذا الضمير راجعاً إليه، وإن لم يجرِ ذكر شيء كان هذا ضميرَ الشأنِ والحديثِ.

ولابدّ لـ (أَنْ) هذه من اسم لأنها تطلبه من وجهين:

أحدهما: من حيث يطلب العاملُ المعمولَ.

والثاني: من حيث يطلب الموصولُ صلتَه، لأنّ اسمها وخبرها صلة لها وتمام، فإن خففتها وحذفت اسمها، وأوليتها الفعل فقد أجحفت بها، فلابدّ لها من عوض يكون بينها وبين الفعل، ويكون جبراناً لها من الإجحاف.

والعوض هو (لا، أو لن، أو قد، أو السين، أو سوف). وفي التنزيل: ﴿**عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مَرْضَى**﴾[2]، تقديره: علم أنّه سيكون منكم،

(١) وقد مثل سيبويه في الكتاب ٣ / ١٦٤ بالشاهد:

كَأَنْ وريدَيْه رشاءُ خُلْبِ

في إعمال (أن) مخففة كإعمالها مشدّدة، وقال المبرّد في المقتضب ٢ / ٣٦١: لو نصبت بها وهي مخففة لجاز).

(٢) الآية ٢٠ /سورة المزّمّل.

خففها وحذف الاسم، وأولاها الفعل وهو لا يجوز أن يليها أوقع (السين) بينهما عوضاً. وقال عزّ وجل: ﴿ **أفلا يرون أنْ لا يرْجعُ إليهم قولاً** ﴾[1]، تقديره: أنّه لا يرجعُ، فلما خففها وحذف اسمها وأولاها الفعل أدخل (لا) عوضاً لها.

ويجب أن تكتب في الخطّ (أن لا)[2]، لأن النون -الآن- لم تَلِ اللامَ فتدغم فيها، لأن اسمها مقدّر حاجز بينهما، ألا ترى أن تقديره: أنّه لا يرجعُ.

وقال عزّ وجلّ: ﴿ **لئلا يَعْلَمَ أهلُ الكتابِ أَنْ لا يَقْدِرونَ** ﴾[3]، تقديره: أنّهم لا يقدرون، فلما خففها وحذف اسمها، وأولاها الفعل أدخل (لا) عوضاً، وينبغي أن تثبت النون في الخطّ فلا تدغم في اللام لأنها لم تلِ اللام في التقدير[4].

قال الشاعر[5]: [كامـــل]

[٨٣] **زَعَمَ الفرزدقُ أَنْ سَيقْتُلُ مِرْبَعاً أَبْشِرْ بِطُولِ سلامـةٍ يا مِرْبَعُ**

تقديره: أنّه يقتل، فلما خففها، وحذف اسمها، وأولاها الفعل عوض السين ليكون جبراناً لها.

القسم الثالث: فأما ما يكون متوسطاً فيستعمل شكّاً، ويستعمل يقيناً، فـ(ظننت وحسبت وخلت) وما جرى مجراها.

تقول: (ظننتُ ألا يقومَ زيدٌ) فهذه (أن) الناصبة للفعل.

---

(١) الآية ٨٩ / سورة طه.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٥٠، المطالع النصرية ٤١.

(٣) الآية ٢٩ / سورة الحديد.

(٤) سبق الكلام عن هذا في الصفحة ٢٧٨.

(٥) هو جرير، الديوان ٩١٦، الأمالي الشجرية ١ / ٢٥٢.

وتقول: (ظننت أن لا يقومُ زيدٌ) فهذه مخففة من الثقيلة[1]. وتقديره: أنّه لا يُقومُ، فلما خففتها، وحذفت اسمها، وأوليتها الفعل عوضتها (لا)، وينبغي أن تظهر النون في الخطّ.

وكذلك: (ظننتُ أَنْ سيقومُ زيدٌ، وأن سيقعُدُ عمروٌ)، وكلّ هذا عوض لاسم (أنّ). وفي التنزيل: ﴿**وحسِبُوا ألا تكونَ فتْنَةٌ**﴾[2]. فمن فتح النون من (تكون) فـ(أنْ) هي الناصبة للفعل، و(لا) ليست عوضاً للشيء، ولا تظهر النون في الخطّ.

ومن ضمّ النون فقرأ: (وَحَسِبُوا أن لا تكونُ) فـ(أنْ) هي المخففة من الثقيلة، وتقديره: أنها لا تكونُ، و(لا) عِوَضٌ، وينبغي أن تظهر النون في الخطّ.

فأما قولُه عزّ وجلّ: ﴿**فظَنَّ أَنْ لَنْ نقدرَ عليه**﴾[3]، فـ(أَنْ) مخففة من الثقيلة، وتقديره: (أنّهُ لَنْ نقدرَ)، ولا يجوز أن تكون الناصبة للفعل، لأن بعدها (لَنْ) وهي الناصبة[*] للفعل، ولا يدخل حرف على مثله كأنه يدخل ناصب على ناصب وهذا لا يجوز. ولا يجوز أن تكون (لَنْ) عوضاً لـ(أنْ) من تخفيفها، لأن الفعل لم يلها فثبت أنها مخففة من الثقيلة وهي عاملة في الاسم، وينبغي أن تظهر نونها في الخطّ، وليس لها عوض لأن الشرائط التي يستحق بها العوض لم تكمل.

فأما السبعة الثانية فهي قولك: (أَرَيْتُ، وأَعلمْتُ، وأخبرْتُ، وخبّرتُ، وأنبأت) فهذه منقولة من السبعة المتقدمة. نقلت بالهمزة منها أربعة وهي: (أعلمتُ، وأريْتُ، وأَخبرتُ، وأنْبأتُ).

---

(١) (ظننت) إنْ دلّت على الشكّ انتصب الفعل بعدها وأدغمت النون في (ألا) وإن دلت على اليقين ارتفع الفعل بعدها وينبغي أن تظهر النون في الخطّ في (أن لا)، ينظر: ٢٨٠.

(٢) الآية ٧١/سورة المائدة (تَكُونَ) بفتح النون قراءة الجمهور، وبضم النون قرأ أبو عمرو، والكسائي، وحمزة وغيرهم (معجم القراءات ٢/٢٣١).

(٣) الآية ٨٧/سورة الأنبياء.

(*) أ: ص٨٠.

ونقلت ثلاثة منها بتشديد العَيْنِ، وهي : (خبّرت، وحدّثت، ونبّأْتُ) فتعدّت بعد النقل إلى ثلاثة مفعولين.

تقول : (أَراني زيدٌ عَمْراً مُنطلقاً) و(أخبرني محمدٌ أباك خارجاً) و(أعلمَ الله زيداً عمراً محسناً).

ثم بينت لما لم يُسَمّ فاعله فارتفع المفعول الأول لقيامه مقام الفاعل، وبقي الثاني والثالث منصوبين، فلا يجوز الاقتصار على أحد المنصوبين لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، تقول : (أُعْلِمْتُ زَيْداً خارجاً) و(أُريتُ أباك محسناً)، و(حُدِّثْتُ عمراً منطلقاً) و(أخبرتُ عمراً محسناً) و(خُبِّرْتُ هنداً كريمةً) و(نُبِّئْتُ بكراً شجاعاً) و(أنبئتُ عبد اللهِ ذا الحفاظ).

و(**القول**)، يدخل في الباب، وفيه للعرب أربعةُ مذاهب :

١ . أفصحها ألا يعمل القول في الجملة التي بعده في اللفظ، وهي في التقدير في موضع نصب به، نحو قولك : (قال زيدٌ : عَمروٌ منطلقٌ) و(قلت : خرج أبوك).

٢ . والمذهب الثاني : أن يعمل القولُ عملَ الظنّ إذا كان معه استفهامُ وتاءُ الخطاب[1]، نحو قولك : (أتقولُ : زيداً قائماً) لأنّ الإنسان يستفهم عن ظنّه، وتقول : (متى تقول أباك خارجاً)، و(أَأَنْتَ تقولُ عبدَ الله سائراً). قال الشاعر[2] : [كامل]

[٨٤] **أمّا الرحيلُ فَدُونَ بَعْدِ غدٍ فَمَتَى تقولُ الدّارَ تَجْمَعُنا**

---

(١) هذا مذهب سيبويه، قال في الكتاب ١ / ١٢٢ : (... « تقول » في الاستفهام شبّهوها بـ« تظنّ » ولم يجعلوها كـ« يظنّ، وظنّ » في الاستفهام).

(٢) هو عمر بين أبي ربيعة، الديوان ٣ / ٣٩، الكتاب ١ / ١٢٣، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ٧٨، الخزانة ٢ / ٤٣٩.

وقال آخر[1]: [وافــــر]

[٨٥] **أَجُهالاً تقولُ بَني لُؤَيّ لَعَمرُ أبيكَ أم مُتجاهلينا**

٣ . والمذهب الثالث : أن يعمل القول إذا اقترن به استفهام سواء كان لمخاطب أو غائب، نحو قولك : (أيقولُ زيدٌ عبد الله مُحْسِناً)، وهذا رديء، لأنك تستفهم المخاطب عن ظنّ الغائب، والإنسان لا يعلم اعتقاد غيره .

٤ . والمذهب الرابع : هو لغة (سُلَيْم) يعملون (القول) على جميع متصرفاته نحو قولك : (قُلْتُ زيداً مُنْطلقاً)، و(قالَ عبدُ الله أباك مُحْسِناً)[2] .

وهذه اللغة ربما أدّت إلى الخطأ، وعلى هذه اللغة يقرؤون : ﴿ **فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُم أَنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعلِنون** ﴾[3]، قال بعض العلماء هذا لحنٌ، ولا تجوز الصلاة به لأنه جعل النبي ﷺ يحزُنه قولُهم أن الله يعلمُ سِرّهم وعلانيتَهُم .

ذكر الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مَفْعولِيْنَ

إعلم أنّ الفعل في هذا الباب إنّما هو منقول من باب (ظننت) وأخواتها، لأنّ الفعل فيها يتعدّى إلى مفعولين، فإذا نقلته بالهمزة أو بتضعيف العين صار يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين[4] .

وكان الأخفش يُجيز النقل في جميع أفعال العلم والظنّ قياساً[5]. والمتفق عليه المسموع هُنّ أربعة أفعال، ثلاثة منها نقلت بالهمزة، وواحد نقل بتضعيف العين.

---

(١) هو الكُمَيْت بن زيد، الديوان ٣ / ٣٩، الكتاب ١ / ١٢٣، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ٧٨، الخزانة ٢ / ٤٣٩ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٢٤ : «وزعم أبو الخطاب ـ وسألته عنه غيرَ مرة ـ أن أناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُليم، يجعلون باب « قلت » أجمع مثل « ظننتُ ») .

(٣) الآية ٧٦ / سورة يس، (إنّا) بكسر الهمزة قراءةُ الجمهور، وفتحُ الهمزةِ لَحْنٌ يفسد به المعنى .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤١ : (وذلك قولك : أرى اللهُ بِشراً زيداً أباكَ، ونبّأت زيداً عمراً أبا فُلانٍ . . .) .

(٥) المنفصل ٢٥٧، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ٦٦، همع الهوامع ١ / ١٥٩ .

فالمنقول بالهمزة: (أَعلَمتُ، وأَرَيْتُ، وأَنْبَأْتُ)، والمنقول بالتضعيف: (نَبّأتُ).

تقول: (أَعلمَ اللهُ زيداً عَمراً مُحسناً)، و(رأيتُ أباك خارجاً) و(أنبأتُ محمداً بشراً كريماً)، و(نبّأتُ هنداً عبدَ الله مسافراً)، فنبّأتُ منقول بتضعيف العين والباقي منقول بالهمزة.

فالفاعل في هذا الباب مُعَلِّمٌ، والمفعول الأول مُعَلَّمٌ، والمفعول الثاني والثالث معلوم.

وقد اختلفوا هل يجوز الاقتصار على المفعول الأول في هذا الباب أولا يجوز. فأجاز قوم الاقتصار فيه على المفعول الأول وإسقاط ما بعده، وأبى ذلك قوم.

وأجمعوا على أنه لا يجوز الاقتصار على الثاني، لأن المفعول الثاني مبتدأ في الأصل، والثالث خبره.

ويجوز أن يقع موقع الثالث الجُمَلُ والظُروف وحُروف الجرّ بدل المفرد كما وقعت في خبر المبتدأ.

ويجوز أنْ تتقدم المنصوباتُ على الفاعل كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل.

فإن قيل: فما فائدةُ هذا البابِ؟.

قيل له: لأن القائل إذا قال: (علمتُ زَيْداً قائِماً) فقد أَخبر عن نفسه بعلم ولم يُعَرِّفْنا من أى جهةٍ علمه.

وإذا نقلنا الفعل فقلنا: (أَعْلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً مُحسِناً)، وقد كان قبل النقل (عَلِمَ زَيْدٌ عمراً مُحسِناً)، فقد بينا بعد النقل من الذي أدخله في العلم، وجعل له هذا العلم الذي به عَلِم.

فأما (أَنبَأْتُ ونبّأتُ) فدخلا في هذا الباب لأن (النبأ) هو الخبر، وقد يعلم الشيء بالخبر ويظن فلأجل هذا دخل في باب العلم والظنّ.

وكلّ أفعال الشكّ واليقين يجوز تعليقها عن العمل في اللفظ وإن كانت عاملة في المعنى. تقول: (عَلِمْتُ لَزَيْدٌ منطلقٌ) و(ظننتُ لَعبدُ الله محسنٌ) إلا (نبّأتُ وأنبأتُ) فإنه لا يجوز تعليقهما، فلا يجوز الإلغاء في الأفعال التي تتعدّى إلى ثلاثة مفعولينَ لأنها ليست مما يدخل على المبتدأ وخبره، ألا ترى أنك إذا قلت (أعلمتُ زيداً عمراً خارجاً) ونَحَّيْتَ الفعلَ والفاعلَ لم يجز أن تقول: (زَيْدٌ عمروٌ خارجٌ)، لأن الجملة ليس فيها ضمير يعلّقها بـ(زيد) فتجعلها خبراً عنه.

فأما قولهم: (أرأيتَكَ زيداً ما فعل)[1] يقولون هذا للمذكر والمؤنث بفتح التاء. فإن كانت الكاف لمذكّر فتحوها، فقالوا: (*) (أرأيتَكَ زيداً مُحسِناً). وإن كانت لمؤنث كسروها فقالوا: (أرأيتَكِ زيداً خارجاً)، والهمزة فيه للاستفهام.

و(التاء) هي الفاعلة، وأُلْزِمَتْ الفتحَ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، وكان بلفظ المخاطب في الفتح ولم يَجُزْ فيها الضمّ، لأن المتكلم لا يستفهم نفسه، وإنّما استوى المذكر والمؤنث في فتح التاء لأن الخطاب قد نزع عنها وجعل في الكاف التي بعدها.

وإنما فتحنا (التاء) في المخاطب وكسرناها في المخاطبة لما كان في التاء خطاب، فلما انتقل الخطابُ منها إلى الكاف ألزمناها الأصل وهو التذكير وكانت موحّدة على كل حال، ولحق علامةُ التثنية والجمع كافَ الخطابِ تقول: (أرأيتَكَ زيداً ما فعل) و(أرأيتَكُما زيداً خارجاً)، (أرأيتَكُم زيداً خارجاً) و(أرأيتَكُنّ هنداً محسنةً).

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٣٩، ٢٤٥.

(*) أ: ص٨١.

وهذا الفعل يتعدّى إلى مفعولين وهو قولك: (زيداً محسناً) والكاف حرفٌ مجرّدٌ للخطابِ وليست اسماً، ولا موضع لها من الإعراب ولو كانت اسماً لكان هذا الفعل قد تعدّى إلى ثلاثة مفعولينَ وهذا غيرُ جائزٍ، لأن الهمزة في أوله ليست للنقل، إنّما هي الاستفهام.

وقد أجازوا في الباب الأول: (ظننتهُ زيداً خارجاً) و(ظننتهُ زيدٌ خارجٌ)، فمن قال: (ظننته زيداً خارجاً) فالهاء تحتمل ثلاثة أوجه:

١. أحدها: أن تكون كناية عن المصدر كأنك أردت: ظننت الظنّ، وعلمت العلمَ، فأضمرت المصدر، فأضرب عن المصدر لأن الفعل إذا ذكر كان المصدر معه إذ كان مشتقاً من حروفه.

٢. ويحتمل أن تكون الهاءُ ظرفاً من المكان والفعل يدلّ عليها، لأن الفعل لا يقعُ إلا في مكان.

٣. ويحتمل أن تكون الهاء ظرفاً من الزمان، وأضمرته لأن الفعل قد دلّ عليه، لأن الفعل لا يقع إلا في زمان.

فإن قلت: (ظننتهُ زيدٌ منطلقٌ) و(علمتهُ عمروٌ خارجٌ) فالهاء ضمير الشأن والحديث إذا ذكرتها، فإن أردت القصة أنثت الضمير، وكان الضمير في موضع نصب لأنه المفعول الأول، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني، وجاز أن يقع ضمير الشأن والقصة لأنه يدخل على المبتدأ وخبره، وهذا الضمير لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤكد، والجملة التي بعده مفسرة لمعناه، والجملة في هذا الضمير بعينه، والذي يدلّك على أنّ الجملة وإن كانت خبراً عن هذا الضمير أنها مفسرة له وهي بعينه خلّوها من ضمير يرجع إلى الأول منها.

واعلم أنّ الفعل اللازم لابد أن يتعدّى إلى أربعة أشياء إذا وقع من غير مكلّف ولا عالم به[1]، وهي (مصدره) الذي اشتق منه، و(الزمان) الذي بني له وحدث فيه، و(المكان) الذي حدث فيه، و(الحال) التي حدث عليها.

---

(١) ينظر تفصيل هذا الكلام في: الكتاب ١ / ٣٤ وما بعدها.

تقول: (قام المجنون قياماً يومَ الجمعةِ عندَ الدارِ ضاحكاً). فـ (قيام) مصدر، و(يومَ الجمعةِ) ظرف زمان، و(عندَ الدار) ظرف مكان، و(ضاحكاً) حال.

فإن وقع الفعل من عالم به فلابد أن يقع لغرضٍ فُعِلَ الفعْلُ لأجله، ويكون منصوباً، ولولا هذا الغرض لكان الفعل قبيحاً عبثاً، تقول: (جَلَسَ زيدٌ يومَ السبتِ جلوساً أمامَ الدارِ مستبشراً تعظيماً لله عزّ وجلّ).

فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعول واحد زدته على هذه الخمسة فصار يتعدّى الفعل إلى ستة، تقول: (ضربتُ زيداً يومَ الأحدِ ضرباً خَلْفَ الدارِ مُسرعاً تقويماً له).

فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين زدتهما على الخمسة فصار الفعل يتعدّى إلى سبعة تقول: (أعطيتُ زيداً درهماً إعطاءً يومَ الإثنين قدّام الدارِ ضاحكاً مَحَبَّةً لهُ).

فإن كان الفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولينَ زدتهم على الخمسة فصار الفعل يتعدّى إلى ثمانية مفعولين، تقول: (أعلمت زيداً عَمراً مُحسِناً إعلاماً يومَ الثلاثاءِ تُجاهَ الدارِ مُقبلاً إكراماً لَهُ).

فقد بان لك بأنّ أقل ما يتعدّى إليه الفعل أربعة أشياء وأكثرها يتعدّى إليه الفعل ثمانية مفعولين على ما بينته في هذه الأمثلة.

فلا يجوز أن يكون فِعْلٌ يتعدّى إلى أكثرَ من ثلاثة مفعولينَ. فلو قلت: (أعلمتُ زيداً عمراً محسناً يومَ الجمعةِ) وجعلت (يوم الجمعة) مفعولاً على سعة الكلام لم يجز لأنه ليس في الكلام ما يتعدّى إلى أربعة مفعولينَ فيكون هذا مشبّهاً به، فإذا بطل ذلك نصبته على الظرف على كلّ وجه.

وإذا كان الفعل قد تعدّى إلى مصدره لم يجز أن يتعدّى إلى مصدر فعل آخر.

فإن قلت: (أعلمَ اللهُ إعلاماً العلمَ اليقينَ) فلا يجوز أن يكون (العلم) منصوباً بـ(أَعْلَمَ) هذه لأنه قد تعدّى إلى مصدر نفسه وهو (إعلاماً)، ولكن

ينتصب بفعلٍ –آخر– تقديرُه : فعَلِمَ العِلْمَ اليقينَ، ومثل هذا التنزيل : ﴿ وَقُل رَبِّ أدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ ﴾[1]، فـ (مُدْخَل) ههنا ينتصب لأنه مصدر للفعل[2] تقديره : أدخِلْني إدخالَ صِدْقٍ.

وقد قرأ بعضُهم : « مَدْخَلَ صِدْقٍ »[3] كأنه ينتصب بفعل دلّ عليه (أدخلني) فكأنه قال : أدخلني فأدخلَ دخولَ صدقٍ. ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ وقُل رَبِّ أنزلني مُنْزلاً مباركاً ﴾[4] تقديره : (وَقُل ربّ أنزلني إنزالاً مباركاً)، وقد قرأ بعضُهم : ﴿ ومَنْ يُهِنِ اللّهُ فما لَهُ من مُكْرَم ﴾[5]، أي : إكرامٍ.

فأما قوله تعالى : ﴿ واللّه أَنْبَتَكُمْ مِن الأرضِ نَباتاً ﴾[6] فـ (نباتاً) يحتمل نصبُه وجهين :

أحدهما : أن ينتصب بـ (أَنْبَتَ) لأنه قد وقع موقع (الإنبات) الذي هو مصدر (أَنْبَتَ).

والثاني : أن تضمر له فعلاً دلّ عليه (أَنْبَتَ)، وتقديره : (واللّهُ أَنْبتكُم فَنَبَتُّمْ نباتاً).

---

(١) الاية ٨٠ / سورة الإسراء.

(٢) (المصدر من أفْعَلَ مُفْعَل)، ينظر : إعراب القرآن ـ النحاس ٢٠ / ٢٥٥ : ٠ والمدخل بضمّ الميم يجوز اعتباره مصدراً أو اسم مفعول)، ينظر : (اللسان / دخل٩.

(٣) (مَدْخَلْ) بفتح الميم وبها قرأ الحسن، وقتادة، وأبو حيوة، وغيرهم (معجم القراءات ٣ / ٣٣٤)، والمَدخل بالفتح يصح اعتباره مصدراً، أي : الدخول، أو موضع الدخول : أيضاً، تقول : دخلتُ مَدخلاً حسناً، ودخلت مَدْخَلَ صدْق، ينظر : (اللسان / دخل).

(٤) الآية ٢٩ / سورة المؤمنون.

(٥) الآية ١٨ / سورة الحج (مُكرِم) بكسر الراء قراءة الجمهور، وبفتح الراء قرأ ابن أبي عبلة، (معجم القراءات ٤ / ١٧٠).

(٦) الآية ١٧ / سورة نوح.

فأكثر ما يتعدّى إليه الفعل[*] ثمانيةُ مفعولينَ وأقلّ ما يتعدّى إليه أربعة، فلا بدّ من هذه الأشياء التي ذكرتها أن تكون يتناولها الفعل. فإن كانت ظاهرة عمل الفعل في لفظها النصب وإن كانت مقدّرة فالفعل عامل فيها وإن حذفت فللعلم بها زوال الالتباس فيها[1]، فالفعل عامل فيها ظاهرة ومقدرة. وبالله التوزفيق.

ذكـــر المفعـــول فيـــه
وهـو (الظـــرف)

إعلم أنّ الظرف كل اسم من أسماء الزمان والمكان يُراد فيه معنى (في)، وليست موجودة في لفظه، نحو قولك (قمت اليومَ) و(جلستُ مكانَكَ) وتريد: قمتُ في اليومِ، وجلستُ في مكانِكَ.

وحقيقة الظرف هو (في) لأنها الموضوعة للوعاء، فإن ظهرت إلى اللفظ كانت هي الظرف وصار ما بعدها اسماً صريحاً مجروراً بها.

وخرج في اللفظ من أن يكون ظرفاً، نحو قولك: (قُمْتُ في اليَومِ)، و(جلست في مكانك) فـ(في) هي الظرف لأن القيام والجلوس حلّ فيها.

فإن حذفت (في) قام الاسم الذي كان مجروراً بها مقامها، فوصل الفعل إليه فنصبه، نحو قولك: (قمتُ اليومَ، وجلستُ مكانكَ) وقد كان الجارّ والمجرور في موضع نصب بالفعل.

والظرف هو كل اسم منصوب يقدّر (في) معه مِنْ طريق المعنى. فإذا قلت: (قمتُ اليومَ، وجلست مكانَك) احتمل هذا المنصوب أمرين:

(*) أ: ص٨٢.

(١) في هذا الإطلاق نظر، فإنّ كل مفعول مخصوص بمعناه المحدد ولا يدرك إلا بذكره ظاهراً، فإن لم يذكر اختلف الآراء في تقديره.

أحدُهما: أَنْ لا تكون (في) مقدّرة معه فيكون الفعل واقعاً به كوقوع الضرب بزيد إذا قلت: (ضربت زيداً) وهذا يكون مقبولاً على سعة الكلام ومجازه.

والوجه الثاني: أن تكون (في) مقدرة معه من طريق المعنى، فيكون الفعل قد حلّ فيه، وصار الاسم مستقراً للفعل.

والفرّاءُ يُسمّي هذه الأشياء (مَحالّ)[1] لحلول الأفعال فيها، والكسائيُّ يُسمّيها (أوصافاً)[2] لأنّها تكون أوصافاً للنكراتِ، والخليلُ يُسميها ظروفاً[3].

وإنما سمي الزمان والمكان (ظروفاً) لأنه لما حلّت فيه الأشياء شبهه بالأواني التي تحل فيها الأشياء فتشتمل عليها وتسترها من أقطارها فسميت ظروفاً لذلك، ولو لم يحلّ فيها فعل لما جاز أن تسمى ظرفاً، لأن الظرف إنما يكون ظرفاً لغيره.

واعتبر الاسم المنصوب بدخول (في) عليه، فإن حسن دخولها عليه سمّيته ظرفاً، وإنْ لم يحسن دخولها عليه لم تسمّه ظرفاً.

تقول: (قُمْتُ يومَ الجمعةِ، وقمتُ في يومِ الجمعةِ) فهذا يُسَمّى ظرفاً لأن (في) حسن دخولها عليه.

ولا يجوز أن تقول: (يومَ الجمعةِ مُبارَكٌ) فتنصبه على الظرف لأنه لا يحسن أن تقول: (في يوم الجمعة مباركٌ) لأنه لا معنى لذلك يُعقل، ولكن تقول: (يومُ الجمعةِ مبارَكٌ) فيرتفع (يومُ) بالابتداء و(مباركٌ) خبره.

فإن قيل: فعندكم أنّ الاسم إذا ناب عن الحرف وجب أن يبنى فاسم الزمان والمكان قد نابا عن (في) وهي حرف، وما رأينا شيئاً منه بني.

قيل له: إذا ناب الاسم عن الحرف وتضمّن معناه بُني.

---

(١) معاني القرآن ـ الفرّاء ١/٢٨، ١١٩.

(٢) حاشية الصبّان على شرح الألفية ـ الأشموني ٢/١٢٦.

(٣) الكتاب ١/٢١٦.

ألا ترى أنّ (أينَ، وكيف) لما نابتا عن همزة الاستفهام وتضمنتا معناها بنيتا.

فأما (ظرفُ الزمانِ والمكانِ) وإن نابا عن (في) فلم يتضمنا معناها، وتَعْتَبِرُ ذلك بجواز ظهور الحرف مع الاسم.

فإن جاز ظهوره معه فليس بمتضمن له، وإذا لم يتضمنه وجب أن يعرب.

وإن لم يجز ظهور الحرف مع ذلك الاسم، فالاسم متضمن للحرف، وإذا كان متضمناً للحرف فهو مبنيّ، ألا ترى أن (أين، وكيف) لما تضمنتا معنى همزة الاستفهام بُنيتا، والدليل على تضمنها للهمزة امتناع ظهور الهمزة معهما.

والزمانُ والمكانُ يجوز ظهور (في) معهما، وجواز ظهورها معهما يدلّ على أنّه ليس بمتضمن لـ(في)، ولما لم يكن متضمناً لها أعرب.

واعلم أنّ جميع أسماء الزمان في المؤنث والمذكر، والواحد والتثنية والجمع يجوز أن يكون ظرفاً، تقول: (قمتُ الليلةَ، وسرتُ اليومَ، وقعدتُ أحوالاً، وسافرتُ أعواماً، وزرتُكَ يومَيْن، وسرتُ شهرَيْن، وقصدتُكَ حولَيْنِ).

وحقيقة الزمان أنه مرور اللّيل والنهار، قال الهُذَلِيّ(١): [طويل]

[٨٦] **هَل الدّهرُ إلا لَيلةٌ ونَهارُها وإلا طُلوعُ الشمسِ ثُمّ غيارُها**

وتقول: (قمتُ الساعةَ، وجلستُ الآن)، فتنصب هذا كلّه على الظرف.

واعلم أنّ الظرف قد يكون العمل في ‹جميعه نحو: صمتُ اليومَ لأنّ الصومَ لا يكون في بعضِ اليومِ، وقد يكون في› بعضه، نحو: (قَدمَ زيدٌ الليلةَ) وإنّما القدومُ في بَعْضِ الليلةِ، وتقول: (رأيتُ زيداً يومَ الجمعة)، والرؤية كانت في بعضِ يوم الجمعة.

---

(١) هو أبو ذُؤَيْب الهُذَلِيّ، ديوان الهذليين ١ / ٢١، اللمع ١٢٦، شرح الألفية - الأشموني ٢ / ١٥٤.

وقد يكون الظرف مبهماً مختصاً، فكلّ ما كان جواباً لـ (**كم**) فهو مبهم والعمل في جميعه، تقول: (كَمْ سِرْتَ؟) فيقول القائل: (عشرين فرسخاً) أو (ثلاثين يوماً) فالسير قد وقع في العشرين أو في الثلاثين جميعها.

ولا يكون جواب (كم) إلا عدداً نكرة كما بينت لك، فإن عرّفته بالألف واللام جاز لأن تعريفه لا يخرجه عن كونه عدداً.

وكل ما كان جواباً لـ (**متى**) فلا بدّ أن يكون مخصوصاً، ولابدّ أن يكون العمل في بعضه، تقول: (متى قَدِمْتَ؟) فيقول المجيب: (يومَ الجمعةِ، أو (اليومَ الذي قَدِم فيه زيدٌ) وإذا كان الظرف مخصوصاً فالعمل في بعضه.

فأما الشتاءُ والصيفُ فيجوز أن يكون جواباً لـ (كَمْ) ويكون العمل في جميعه، لأنه عدد، تقول: (كَمْ سِرْتَ؟) فيقول المجيب: (الشتاءَ) وتقول: (كم سافَرْتَ؟) فيقول المجيب: (الصيفَ)، ويصلح أن يكون الشتاءُ والصيفُ جواباً لـ (متى)[1]. (*) حيث كان مخصوصاً موقتاً، وكان العمل في بعضه.

واعلم أن الزمان قد يكون مفعولاً به لأنه كزيد وعمرو[2]، تقول: (أحببتُ يومَ الجُمُعَة) كما تقول: (أحببت زيداً) و(عظّمت يوم الجمعة)، كما تقول: و(عظّمتُ النبيَّ) فيكون التعظيمُ والحبُّ وقعا بيوم الجمعة لا فيه، كما وقعا بزيد والنبي لا فيه، وتقول: (كرهتُ يومَ السبتِ) كما تقول: (كرهت زيداً)، فالكراهية وقعت باليوم كما وقعت بـ (زيد). وتقول: (ذَمَمْتُ يومَ الأحدِ) كما تقول: (ذممت زيداً) فالذمّ وقع باليوم كما وقع بزيدٍ.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٢١٩: (وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصيفَ، أجْرَوْهُ على جواب متى؟).

(*) أ: ص٨٣.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٢١٧: (وإن لم تجعله ظرفاً فهو عربيّ كثير في كلامهم) وقال ١/٤٠٧ (واعلم أنّ هذه الأشياء كلّها قد تكون أسماءً غير ظروف بمنزلة زيدٍ وعَمْروٍ).

فإن قلت: (أحببت زيداً يومَ الجمعةِ) كان (زيد) مفعولاً لوقوع المحبّة به، فإن أردت (في) مع (يوم الجمعة) أي: في يوم الجمعة كان (اليوم) ظرفاً لوقوع المحبّة فيه، فإن لم تقدّر (في) معه كانت المحبّة واقعةً به كوقوعها بـ (زيدٍ)، وكان مفعولاً على المجاز وسعة الكلام.

فإن قلت: (كرهت زيداً يوم الأربعاء) كان (زيد) مفعولاً لوقوع الكراهية به، فإن قدرت (في) مع (يوم الأربعاء) كان ظرفاً لحلول الكراهية فيه. وإن لم تقدر معه (في) كان مفعولاً كزيد لوقوع الكراهية به.

وعلى ما بينت لك تكون أسماء الزمان ظروفاً ومفعولة على سعة الكلام. وبالله التوفيق.

باب ظروف المكان

إعلم أنّ المكان هو ما استقر فيه أو تصرّف عليه، وهو ثلاثةُ أقسام:

قسم مُبْهَم ليس له أقطار تحصره، ولا نهايات تُحيط به كالجهات الستّ التي تحيط بالجسم وما كان في معناها وهي: خَلْف وقُدّام وفوقَ وتَحْتَ ويَمين وشِمال.

وقسم يعرف مقداره ولا تعرف عينه وهو (فَرْسَخ، وبريد، وميل).

وقسم يعرف مقداره وعينه، وله أقطار تَحْصُره، ونهايات تحيط به، نحو: (الدار والمسجد وبغداد والكوفة والبصرة والطريق والسوق) وما جرى هذا المجرى.

فأما القسم الأول وهو الذي ليس له أقطارٌ تحصره، ولا نهايات تُحيط به فهو الذي يقتضيه الفعل ويدلّ عليه، لأنّ الفعل لابدّ أن يحدث في مكان ما، ولا يقتضي مكاناً بعينه. وإذا كانت الجهاتُ وما كان في معناها فالفعل يدلّ عليها وإذا كان يدلّ عليها فهو يعمل في جميعها ويتعدّى إليها، والأفعال جميعها تعمل في هذا الضرب سواء كان الفعل متعدياً أو لازماً، أو مقدراً أو مظهراً.

فمثال المظهر : (قمتُ أمامَك، وجلستُ خلفَك) فهذا إن قدرت معه (في) تريد : قمتُ في أمامِك، وجلستُ في خلفِك. فإن ظهرت (في) كانت هي الظرف وكان ما بعدها اسماً مجروراً بها. وقد خرج في اللفظ من أن يكون ظرفاً.

فإن أَسقطت (في) وصل الفعل إلى ما كان مجروراً فنصبه. تقول : (قمت خلفَك، وجلستُ أمامَك). فإن كانت (في) مقدّرة معه سميته ظرفاً. وإن لم تكن (في) مقدّرة معه سمّيته مفعولاً به مجازاً وسِعَة كأن القعل وقع بهِ.

وقد تكون هذه الظروف المبهمة مفعولاً بها في الحقيقة، تقول : (أحببتُ قربَ الدار) كما تقول : (أحببت زيداً)، و(كرهت أمامَ الدار) كما تقول : (كرهت زيداً).

وإن قلت : (قصدت زيداً أمامَ الدار) فـ(زيدٌ) مفعول به، فإ قدرت (في) مع (أمام الدار) ثم أسقطتها سمّيت (أمام الدار) ظرفاً، وإن لم تقدّر (في) نصبته على أنه مفعول به على سعة الكلام، وقد مضى مثلُ هذا[1].

ومثال عمل الفعل المقدّر تقول : (زيدٌ أمامَك، وعمروٌ دونَك)، تقديرُه : زيدٌ مستقرٌ أمامك، وعمرو مستقرٌ دونَك، فـ(مستقرٌ) قد نصب الظرف الذي بعده، فهذا مثال ما عمل فيه فعل مقدّر.

فأما (الفرسخ والميل والبريد) فالفعلُ أيضاً يتعدّى إليه، تقول : (شيعتك ميلاً، وودعتك فرسخاً، وسرت بريداً).

وأما ماله أقطارٌ تحضره ونهاياتٌ تُحيطُ به وهو معروف المقدار والعين، نحو : (الدارَ، والمسجد، وبغداد، والكوفة)، وما أشبه ذلك فهذا يجري مجرى زَيْدٌ وعَمْرٍو.

وإن كان الفعلُ متعدياً بنفسه تعدّى إليه كما يتعدّى إلى زيدٍ وعَمْرٍو.

---

(١) ينظر : الصفحة ٢٩٣.

وإن كان لا يتعدّى بنفسه تعدّى بحرف الجرّ كما يتعدّى إلى زيدٍ وعمروٍ.

تقول: (أحببت الدارَ)، كما تقول (أحببت زيداً) و(قصدتُ الكوفةَ) كما تقول: (قصدت عمراً)، وتقول: (عمّرت المسجدَ، وهدمت الدارَ، وبنيت السوقَ، وعظّمت الكعبةَ)، وتقول: (رغبت في الدارِ)، كما تقول: (رغبت في زيدٍ) وتقول: (ذهبت إلى المسجد)، كما تقول: (ذهبت إلى زيد)، و(نظرت إلى السوق)، كما تقول: (نظرت إلى زيدٍ). وعلى بينت تجري ظروف المكان. وبالله التوفيق.

باب المفعول له

هذا المفعول إنما وقع في الكلام لأنه جواب لسؤال سائل في اللفظ أو في التقدير، وعذر للمجيب عند السائل، وعلّة في حصول الفعل وغرض للفاعل.

ولا بد أن يكون هذا المفعول مصدراً ليصحّ حدوثه وتقصيه، ولابد أن يكون الفعل الذي يصل إليه مشتقاً من غير لفظه. ويصل إليه اللام، تقول: (قمت لإكرامك) فموضع الجار مع المجرور نصب بالفعل الذي قبلهما.

فإن أسقطت اللام وصل الفعل إلى ما كان مجروراً فنصبه[1]. تقول: (قمت تعظيمَ زيدٍ)، والأصل: لتعظيم زيد. ويقول السائل: (لِم قُمتَ؟)[*] فـ(ما) في موضع جرّ باللام، وموضع الجارّ والمجرور نصب بـ(قُمْتُ)، والمجيب بالخبار إنْ شاء ذكر الناصب والمنصوب، فقال: (قُمتُ لابتغاءِ الخَيْرِ)، وإن شاء أسقط اللام، فقال: (قُمتُ ابتغاءَ الخَيْرِ)، وإن شاء حذف الناصب لدلالة ما تقدّم في السؤال

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٦٧: (وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلان، وادخار فلان...).

(*) أ: ص٨٤.

عليه، وذكر الجارّ والمجرور فقال: (لابتغاءِ الخيرِ)، وإن شاء أسقط حرف الجرّ، فقال: (ابتغاءَ الخيرِ).

وفي التنزيل: ﴿**يَجعَلُونَ أصابِعَهُم في آذانهم من الصواعقِ حَذَرَ الموتِ**﴾[1] أي: لِحَذَرِ الموت، والناصب هو (يجعلون)، وليس مشتقاً من لفظ (الحذر).

فإن كان المفعول له ليس لمضاف كنت بالخيار: إن شئت ذكرت اللام معه فقلت: (قُمْتُ للتعظيم)، وإن شئت حذفت اللام، فقلت: (قمت تعظيماً).

وكذلك إن كان مضافاً إلى حَدَثٍ إنْ شئت ذكرت اللامَ، فقلت: (قمت لابتغاءِ الخيرِ)، وإن شئت أسقطت اللام فقلت: (قمتُ ابتغاءَ الخيرِ).

فإن كان المفعول له مضافاً إلى جُثّة فإن شئت ذكرت اللام مكانه فقلت: (قمت لإكرام زيدٍ)، وإن شئت أسقطت اللام فقلت: (قمتُ إكرامَ زيدٍ)، وإن حذفت المفعول ألزمت اللام مكانه فقلت: (قُمتُ لِزَيْدٍ)، كما قال الله تعالى: ﴿**اسجُدوا لآدم**﴾[2]، وأصله لإكرام آدمَ. فلما حذف المفعول له بقيت اللام لتدلّ عليه، ولا يجوز أن تسقط اللام إذا سقط المفعول له.

وهذا المفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة، ويجوز أن يكون مفرداً ومضافاً، قال حاتم الطائي[3]: [طويــل]

[٨٧] **وأغفِرُ عَوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ وأُعرِضُ عَنْ شَتْمِ اللّئيمِ تَكَرُّما**

أي: لادّخاره، وللتكرم. فالأول معرفة وهو مضاف، والثاني نكرة وهو مفرد.

ولك أن تقدّم المفعول في هذا الباب على الناصب، فتقول: (لإكرامِكَ قَصَدْتُ)، وإن شئت (إكرامَكَ قَصَدْتُ). وبالله التوفيق.

---

(١) الآية ١٩ / سورة البقرة.

(٢) الآية ٣٤ / سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٨٠٣.

(٣) ديوانه ٨١، الكتاب ١ / ٣٦٨، اللمع ١٣١، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ٥٤، الخزانة ٣ / ١٢٢.

بـاب المفعـــول معـــه

وهو كلّ ما فعلت معه فعلاً سواء كان ممّن يعقل أو ممن لا يعقل.

إعلم أنّ الفعل في هذا الباب لابدّ أن يكون لازماً للفاعل غير متعدّ إلى مفعول.

فإذا أردت تعديته إلى المفعول أوصلته بـ(مع) فقلت: (مع زيد) لأن (مع) هي للجمع بين شيئين، وإدخال الاسم الذي بعدها وضمّه إلى الاسم الذي قبلها في الحكم الذي دخل عليه، فالاسم الذي بعدها مجرور في اللفظ بإضافتها إليه، وهو مرفوع من طريق المعنى بالقيام الذي أسندته إليه.

وكذلك لو قلت: (ذهب زيدٌ مع عمرو) فـ(عمرو) مشارك لـ(زيد) في الذهاب، ومرفوع من طريق المعنى وإن كان مجروراً في اللفظ. و(مع) منصوبة بالفعل الذي قبلها نصب الظروف.

فهذا هو الأصل ثم توسّعت العرب فحذفت (مع) من اللفظ وأقامت ما كان مضافاً إليه مقامها فانتصب انتصابها فجاء اللفظ: (قمت زيداً)، و(ذهب زيدٌ عمراً) إلا أنّ هذا الفعل لا يتعدّى إلى مفعول، فلما ضعف أن يتعدّى إلى المفعول طلبوا حرفاً ينوب عن (مع) في الاشتراك والاجتماع فلم يجدوا إلا الواو، لأنها تُشرك ما بعدها وتَضمّه إلى ما قبلها، وتُدخله في حكمه وتقوّي الفعل الذي قبلها وتوصله إلى ما بعدها، فقلت: (قمت وزيداً)، و(استوَى الماءُ والخشبةَ)، وذهب زيدٌ وعمراً).

ولا يجوز أن يتقدّم المنصوب في هذا الباب على الناصب، لأن الواو حكمها أن لا تتقدّم على ما قبلها[1].

---

(١) ورد في حاشية النسخة (أ) ماله تعلّق بهذه القاعدة من حيث تقديم المنصوب، ولكن نظم الكلام لا يدلّ علي كونه من نظم المصنف الثمانيني وهو (يجوز التقديم مع « مع » تقول: قمتُ مع زيد، وإن شئت « مع زيد قمت »، لأن « مع » هي الأصل، فجاز تقديمها وتأخيرها، والواو عوض عنها، فهي أقل تصرفاً منها، وهذا يدلّ على أن أصل الواو الاشتراك والجمع =

ولا يجوز أن تقول: (قُمْتُ وَزَيْدٌ)[1]، فترفع (زيداً) تعطفه على التاء، لأنه لا يعطف الظاهر على المرفوع المضمر حتى يؤكد، فإن لم يؤكد جاز في ضرورة الشعر أن تقول: (قمتُ وزَيدٌ) فأما في الكلام فلا يحسن هذا حتى يؤكد فإذا أكدت كنت بالخيار إن شئت جعلت الواو عاطفة فقلت: (قمتُ أنا وزيدٌ)، وإن شئت جعلت الواو بمنزلة (مع) فقلت: (قُمْتُ أنا وزيداً)، وقول الشاعر[2]: [وافـــر]

[٨٨] **فكُونـوا أنتُمُ وبني أبيكُم مكـان الكُليَتَيْنِ مِن الطحالِ**

تقديره: كونوا أنتم مع بني أبيكم، فـ(بني) منصوب بـ(كونوا)، ولو رفع بالعطف على الواو لأنه قد أكّد لَحَسُنَ، وأنشد:

فكونوا أَنتُمُ وبَنُو أَبيكُمْ

ولا يجوز أن يحذف الفعل في هذا الباب، ولكنهم قد تجوّزوا في إسقاط الفعل في مسألتين[3]: فقالوا: (ما أنت وزيداً)، فـ(ما) في موضع نصب، لأنه خبر (كان) وتقديره: ما تكون مع زيد، ثم حذف (مع) وأقام الواو مقامها فقال: (ما تكون وزيداً)، فـ(ما) منصوب لأنه خبر (كان)، وفي (يكون) اسمها مضمر، فلما حذف (تكون) مع الضمير المتصل معها أتوا بضمير منفصل ليقوم مقام المتصل فقالوا: (ما أنت وزيداً). ولو قالوا: (ما أنت وزيدٌ)

= لا العطف، وإنما العطف طارئ على الجمع، والدليل على ذلك أنّ كل موضع كانت الواو فيه عاطفة فهي للاشتراك والجمع وليس كلّ موضع فيه للاشتراك والجمع كانت عاطفة تقول «قام زيدٌ وعمرو» فهي مشرّكة عاطفة، وتقول: «قام زيدٌ وعمراً» فهي مشركة غير عاطفة).

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩٨: (لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر).

(٢) مجهول قائله، الكتاب ١/ ٢٩٨، اللمع ١٣٢، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٢/ ٤٨.

(٣) وجه النصب في هاتين المسألتين ضعيف، قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٠٣: (وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب...) وأما الرفع فهو في الكتاب ١/ ٣٠٢: الوجه الحسن فيها.

على أن يجعلوا الواو عاطفة لجاز، فتقول (ما أنت وزيدٌ) تقديره : أيّ شيء أنت وزَيدٌ .

والمسألة الثانية : قولهم : (كَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيْد) تقديره : كَيْفَ تكون مع قصعة، ثم حذف (مع) وأقام الواو مقامها فصار : (كيف تكونُ وقصعةً من ثريد)، فـ (كيف) في موضع نصب لأنه خبر (كان)، واسم (كان) مضمر فيها، ثم حذف (كان) واسمها لأنه متّصل بها وأقام الضمير المنفصل مقام المتصل، فقال : (كيف أنت). ولو عطف (القصعة)، على (أنت) فقال : (كيف أنت وقصعةٌ) لكان جائزاً، ويكون (أنت) مبتدأ، و(قصعة) عطف عليه، و(كيف) خبر للمبتدأ قدّم عليه لِما فيه من الاستفهام، وعلى ما وصفت لك يجري هذا الباب . وبالله التوفيق .

بـــاب الحـــــال

(**الحال**) : هي هيئة الفاعل، وهيئة المفعول . ولفظها نكرة، مشتقة من فعل، ويحسن(*) دخول (في) عليها[1]، وهي تُشَبّه بظرف الزمان لأنها تحدث وتنقضي كما يحدث الزمان وينقضي، فهي تشبَهُ ظرف الزمان من وجه وتَشبَه التمييز من وجه، وتَشْبَه المفعول من وجهٍ .

فأما شبهها بظرف الزمان فلأنها تحدث وتنقضي كما يحدث الزمان وينقضي ويحسن دخول (في) عليها كما تدخل على الزمان .

وأما شبهها (بالتمييز) فلأنها نكرة كما أن المُمَيِّز نكرة، إلا أَنّ الفرق بينها وبين التمييز :

أنّ (التمييز) يكون غير مشتقّ، و(الحال) تكون مشتقة .

(*) أ: ص٨٥ .

(١) ولصحة دخول (في) عليها سماها المبرد (المفعول فيها)، ينظر المقتضب ٤ / ٢٩٩ .

و(التمييز) يحسن دخول (من) عليه، و(الحال) يحسن دخول (في) عليها.

فإذا وجدت التمييز باسم مشتق فاعلم أن الـمُميِّز محذوف، وهذا المشتق وصف له، وقد أقيمت الصفة مقام الموصوف، فإذا قال: (عندي عشرون قائماً) فتقديره: عشرون إنساناً قائماً، فإذا وجدت الحال باسم غير مشتقّ فقدّر منه مُشتقاً، فإذا قال: (هذا الثوبُ خزّاً) فكأنه قال: هذا الثوب ليّناً.

والحال كلّ ما صلح أن يكون جواباً لـ(كيف)، تقول: (كيف قامَ زيدٌ) فيقول المجيب: (ضاحكاً) أو (مستبشراً)، أي: قام ضاحكاً، أو قامَ مستبشراً.

والذي يَدُلّك على أنّ (الحال) تشبه (التمييز) أنه إذا قال: (عندي عشرون) لم تَدْرِ من أي نوع هي، فإذا قال (درهماً) أو (ديناراً) أو (ثوباً) فقد خصص نوع العشرين.

وكذلك إذا قال: (قام زيدٌ) لم تَدْرِ القيامَ كأي وجه وقع، فإذا قال (ضاحكاً) أو (مستبشراً) فقد بيّن الوجه الذي وقع عليه قيامه، فالحال هي الوجه الذي وقع عليه الفعل، فقد صارت الحال تخصص الوجه الذي يقع عليه الفعل، كما أنّ المميِّز يفسر النوع الذي هو منه.

وأما شبه الحال بالمفعول فلأن رتبتها آخر الكلام كما أنّ المفعول يكون في آخر الكلام، إلا أن المفعول يجوز أن يضمر ويظهر، و(الحال) لا يجوز إضمارها، لأنها إذا أضمرت صارت معرفة، والمعرفة لا تكون حالاً، والمفعول يجوز أن يضمر ويظهر ويكون معرفة ونكرة.

وأكثر ما تكون الحال من معرفة ويستحيل أن تكون وصفاً للمعرفة في اللفظ وإن كانت وصفاً لها في المعنى، كقولك: (هذا زيد ضاحكاً)، ولا يجوز: (هذا زيدٌ ضاحكٌ) لأن النكرة لا تكون وصفاً للمعرفة. ويقبح أن تكون الحال من النكرة، فتقول: (هذا رجلٌ ضاحكاً)، لأن النكرة إلى الوصف أحقّ منها بالحال،

لأنها بالصفة تتخصص ويحدث فيها فائدة لم تكن من قبل، والصفة تتبع الموصوف في إعرابه، وتكون لازمة له على كل حال، و(الحال) هي وصف يحدث في وقت ويبطل في غيره، وتخالف صاحب الحال في إعرابه.

و(الحال) في الاختيار وحال السعة هي نكرة تأتي بعد معرفة. قد وجب السكوت عليها، واستقلّت بنفيها، وهذه النكرة هي المعرفة التي قبلها بعينها في المعنى، وإنما خولف بين إعرابيهما لَمّا اختلفا في التعريف والتنكير، ولأنّ (الحال) لا تثبت كما يثبت غيرها.

والعامل في (الحال) على ضربين: متصرف، وغير متصرف. فإذا كان العامل متصرفاً تصرف في نفسه، وإذا تصرّف في نفسه جاز أن يتصرف في معموله وجاز تقديم الحال عليه نفسه. (والتصرف هو التنقل في الأزمنة)، تقول: (قام زيدٌ ضاحكاً) و(قام ضاحكاً زيدٌ) فَقَدّتُ الحال على (قام)، لأن (قام) متصرّف. تقول: قام يقوم قياماً فهو قائم.

وإذا كان العامل غير متصرّف فلا يتصرّف في معموله[1]، تقول: (هذا زيد قائماً) و(هذا قائماً زيد) والحال لزيد[2]. ولا يجوز (قائماً هذا زيدٌ) لأن (ها) للتنبيه، وهي حرف، ولا يجوز أن تتصرف، و(ذا) اسم للإشارة، ولا يجوز أن يتصرف (التنبيه) ولا (الإشارة)، فلأجل هذا لم تتقدّم الحال عليه، فلا يجوز أن تقول: (قائماً هذا زيدٌ).

وفي التنزيل: ﴿ **وهذا صِراط ربّك مُستقيماً** ﴾[3]، ﴿ **وأن هذا صراطي مُستقيماً** ﴾[4]، ولو قال: (هذا مستقيماً صراطُ ربّكَ) لجاز، لأن تقديم الحال

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٧٨، ٨٦.

(٢) قال سيبويه في: الكتاب ٢ / ١٢٥، في العامل الذي هو ليس بفعل، (وكلما تقدم كان أضعف وأبعد، فمن ثم لم يقولوا: قائماً فيها رجلٌ، ولم يحسن حُسْنَ (فيها قائماً رجلٌ).

(٣) الآية ١٢٦ / سورة الأنعام.

(٤) الآية ١٥٣ / سورة الأنعام.

على ذي الحال جائز، ولو قُرِئَ: (وهذا صِراطُ ربِّكَ مُستقيمٌ) بالرفع لكان جائزاً، لأنّه قد قُرئ: ﴿وهذا بَعْلِي شَيْخٌ﴾[1] بالرفع. فأما قوله: (شيخاً) فنصبه على الحال كأنه قال: أشير إلى بعلي شيخاً، وأنبه عليه شيخاً.

فأما من قرأ (شيخٌ) فرفعه من أربعة أوجه:

أحدهما: أن يكون الكلام جملتين كأنه لما قال: (هذا بَعْلِي) تمّ الكلام ثُمّ قدّر سائلاً سأله فقال: ما هو، قال (شيخٌ) أي: هو شيخٌ، فـ(شيخ) خبر لمبتدأ محذوف.

والوجه الثاني: أن يكون (هذا) مبتدأ، و(بعلي) خبر، و(شيخ) بدل من (بعلي)، فكأنه في التقدير: هذا شيخٌ.

والوجه الثالث: أن يكون (هذا) مبتدأ، و(بعلي) بدل منه، و(شيخ) خبر بَعْلِي، كأنه قال: بَعْلِي شيخٌ.

والوجه الرابع: أن يكون (هذا) مبتدأ، و(بعلي) خبر له، و(شيخٌ) خبر ثانٍ، لأن المبتدأ قد يخبر عنه بأخبار مختلفة[2]، كما قال الشاعر[3]: [رجز]

[٨٩] مَنْ يَكُ ذا بتٍّ فهذا بَتّي مُقَيّظٌ مُصَيّفٌ مُشَتّي

فجعل له أخباراً جماعة، فكذلك في الاية يكون للمبتدأ خبران فصاعداً.

وكذلك لو قُرِئ: (وهذا صراطُ ربّك مستقيمٌ) بالرفع لكان رفعه من أربعة أوجه كما ذكرنا، وكذلك: (هذا زَيْدٌ قائمٌ) فرفع (قائم) من أربعة أوجه كما ذكرنا.

---

(١) الاية ٧٢/سورة هود (شيخاً) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ المطوعي، والأعمش، وابن مسعود، وأبي، (معجم القراءات ٣/١٢٥).

(٢) وورد في الحاشية (أ) (وزادوا وجهاً خامساً وهو أن يكون «بعلي» عطف بيان، و«شيخ» خبر «هذا»).

(٣) هو رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه ١٨٩، الكتاب ٢/٨٤، شرح جمل الزجاجي ١/٣٦٠، ٢/٤١٧.

وتقول: (زيدٌ في الدار قائمٌ) فـ(زيد) مبتدأ، و(قائم) خبره، و(في الدار) ظرف، فإن شئت جعلته خبراً ثانياً، وإن شئت جعلته موضعاً للقيام، فـــإذا(*) جعلته موضعاً للقيام فهو منصوب بالقيام، وإن جعلته خبراً ثانياً فموضعه رفع لأنه خبر المبتدأ، وإن جعلت الظرف وحده للمبتدأ جاز أن تجعل (قائماً) خبراً لمبتدأ آخر كأنك قلت: هو قائم، وجاز أن تنصب (قائماً) على الحال، ويكون حالاً من الضمير في الظرف ليكون الظرف قد عمل في الضمير الرفع، وعمل في حالة النصب، لأن العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال.

وإذا قلت: (هذا قائماً زيدٌ) كان مثل قول الشاعر(1): [طويـــل]

[٩٠] ------------ **وَهذا عروساً باليمامةِ خالدُ**

وتقول: (لقيت زيداً مصعداً منحدراً)، فتجعل (مصعداً) حالاً من (زيد) لأنه ملاصق به، وتجعل (منحدراً) حالاً من التاء لبعده منها.

فإن قلت: (مُصْعِداً لقيتُ زيداً منحدراً)، كان (مصعداً) حالاً من التاء لقربه منها، و(منحدراً) حال من (زيد) لقربه منه.

فإن قلت: (مررتُ بزيدٍ راكباً) وجعلت الحال للتاءِ جاز أن تقدّمها عليه فتقول: (راكباً مررت بزيدٍ) فيكون حالاً من التاء، فإن جعلتها حالاً من (زيد) لم يجز أن تتقدّم الحال على التاء، لأن التاء لا تتصرّف، وإذا لم تتصرف في نفسها لم تتصرف في معمولها.

الصحيح (الباء الجارة في بزيد)

(*) أ: ص٨٦.

(1) مجهولٌ قائلهُ، وصدر البيت:

أتَرْضَى بأنا لم تجفَّ دماؤنا

تثقيف اللسان ١٠٣، شرح جمل الزّجاجي ١/ ٣٦٠.

وقد أجاز بعض النحويين تقديم الحال على الجار والمجرور فقال: (مررتُ راكباً بزيدٍ)[١]، وجعل (راكباً) حالاً من (زيد) فقدمها على حرف الجرّ.

وقال إنّ العامل في الحال هو الفعل، والفعل متصرّف في نفسه فينبغي أن يتصرف في معموله فجاز أن تتقدم الحالُ على صاحبها.

وهذا الذي ذكر ليس بصحيح، لأن الفعل عمل في الجار والمجرور جميعاً، فصار كالشيء الواحد، فإن جاز أن يتقدّم الحال على الجار والمجرور، وجب أن تكون حالاً لهما جميعاً، ومحال أن يكون للحرف حال، فلأجل هذا لا يكون لهما جميعاً، ولو جاز أن يكون للباء حال لانضمامها إلى غيرها جاز أن يكون لها حال إذا انفردت، وليس أحد يجعل لها حالاً إذا انفردت[٢].

باب التمييز

التمييز في اللغة هو التحقيق.

وهذا الباب يشتمل على مميَّز، ومُمَيِّز. و(المُمَيَّز) هو المُفَسَّر والمُبَيَّن، و(المُمَيِّز) هو المفسّر والمبيّن[٣].

و(المميَّز) يكون معرفةً ونكرة وواحداً ومعرباً ومبنياً، ولا بد أن يكون (المميِّز) واقعاً على أنواع مختلفة مبهمة، فإذا جاء (المُمَيِّزُ) قصرها على نوعٍ بعينه فزال اللبس وارتفع الإشكال.

وأكثر ما يقع (المُميِّز) بعد الإعداد والمقادير.

---

(١) منع سيبويه تقديم الحال ههنا فقال في الكتاب ٢/١٢٤: (ومن ثم صار: مررت قائماً برجلٍ) لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء.

(٢) والعلة أنّ الباء لا تأتي منفردة منفصلة عن مجرورها، قال سيبويه في الكتاب ٢/١٢٤: (فإن قال: أقول مررتُ بقائماً رجلٍ، فهذا أخبث من قبل أنّه لا يفصل بين الجار والمجرور).

(٣) و(المُمَيِّز) بصيغة اسم الفاعل هو ما يطلق عليه (التمييز).

والأعـداد من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين، فإذا قال : (عندي أحدَ عَشَرَ) فقد وقع هذا على كلّ معدودٍ من كل نوعٍ وجنس، إلا أنّه مبهم لا يعرف نوعه، فإذا قال : (درهماً) أو (ثوباً) أو (رجلاً) فقد بيّنَ المفسّر الجنسَ الذي كان مبهماً، وإنما يكون هذا مفسَّراً لأنه واقع على كل واحد من المفسِّر، فلأجل هذا كان مفسّراً له ومُبَيّناً، وكذلك جميع هذه الأعداد، تقول : (عندي عشرون ثوباً وملكت خمسين عمامةَ، واشتريت تسعين فرساً).

وهـذا (**المفسِّر**) لابد أن يكون اسماً نكرة، غير مشتقّ من فعل، يحسن دخول (مِنْ) عليها[1]، فإذا قلت : (عندي عشرون درهماً) فتقديره : عشرون من الدراهم، إلا أَنهم أرادوا التخفيف والإيجاز فحذفوا الجمع واكتفوا بواحد منه، وحذفوا التعريف، واكتفوا بنكرة، وحذفوا حرف الجر فوصل ما قبله إلى ما كان مجروراً فنصبه.

والنكرة لإبهامها وضعفها يعمل فيها الشيء الضعيف، وإنما عملت (عشرون) لأن لفظها إذا قلت : (عشرون، وعشرين) يشبه (ضاربون، وضاربين) إلا أنّ (ضاربين وضاربون) لما كان مشتقاً من فِعْلٍ قوى فنصب معرفة ونكرة، وتقدّم المنصوب عليه وتأخّر.

تقول : (هم ضاربون رجلاً، ومكرمون امرأةً) و(رجلاً هُم ضاربون، وامرأةً هم مكرمون) و(هم ضاربون زيداً، وهم زيداً ضاربون)، و(زيداً هم ضاربون) فهذا لقوتهِ قد عمل في المعرفة والنكرة، والتقديم والتأخير.

و(عشرون) وبابها لا تعمل إلا في نكرة، ولا يجوز أن يتقدّم منصوبها عليها لأنها لا تتصرف.

والناصب لهذا المميِّز كون الـمُميَّز مبهماً، لأنّ بأبهامه ضارع الفعل، ألا ترى أنّ الفعل يقع على القليل والكثير، فلما ضارع في هذا الوجه نصب كما ينصب الفعل،

---

(١) قال سيبويه في (هذا راقودٌ خلاً) الكتاب ٢ / ١١٧ (وإن شئتَ قُلتَ راقُودُ خَلٍّ، وراقودٌ من خَلٍّ).

إلا أنّ الفعل لقوّته عمل في المعرفة والنكرة ومقدماً ومؤخراً، وهذا لضعفه عمل مقدماً في النكرة دون المعرفة.

فأما (**المقادير**) فهي ثلاثة أقسام مكيل وممسوح وموزون.

فمثال **المكيل**: (عندي قفيزان دقيقاً) و(اشتريت جريبين شعيراً) فـ(شعيراً) فسر الجريبين وقصرهما على نوع بعينه.

فأما **الممسوح** فقولهم: (ما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سحاباً)، و(ما في الثوبِ مَصَرُّ دِرْهَمٍ نسيجاً).

لأن قولك: (ما في السماء قدرُ راحةٍ) يراد به (مقدارُ الراحة)، ومقدار الراحة مُبهم يقع على كلّ شيء قدّر به، ونبه عليه، فإذا قال (سحاباً) أو (شمساً) أو (غيماً) أو (صحواً) فقد فسر النوع وحقق جنسه. وكذلك إذا قال: (ما في الثوب مَصَرُّ دِرْهَمٍ) كان هذا اسماً مبهماً، فإذا قال: (نسيجاً أو مخيطاً أو صحيحاً) فقد بيّن ما مصرّ الثوبِ.

وأما وقوعه بعد (**الموزون**) فقولك: (عندي رَطلانِ زيتاً) فقولك (زيتا (*)) قد بين الجنس الذي منه (رطلان).

وكذلك قولك: (اشتريت منوين خيوطاً) فالمنصوب قد بيّن النوع الذي فيهِ مَنَوَان.

وكذلك (اشتريتُ رطلين بزراً، أو عندي منوانِ سَمناً، وعجبت من رَطلين عَسَلاً) فقد بان لك وقوع المميَّز والمميِّز.

ومما ينتصب على التمييز: (هذا راقودٌ خلاً) فـ(راقود): جرّة يُكال بها الخلّ والخمرُ، فإذا قال: (هذا راقودٌ) لم يُدْرَ من أي فرع هذا المكيل، فإن قال: (خلاً، أو خمراً) فقد بيّن جنس المكيل.

(*) أ: ص٨٧.

وكذلك قولك: (حَسْبُكَ بِهِ) فهذا اسمٌ مبهم لا يُدرى في أيّ شيء هو مدح أو ذمّ، فإذا قال (فارساً) أو (شجاعاً) فقد بيّن في أي شيء تناوله المدح.

وكذاك إذا قال: (للهِ دَرُّكَ) لم يُدْرِ في أي شيء مدح، فإذا قال: (شاعراً) فقد بيّن الشيء الذي لأجله مدح.

وكذلك: (على التمرةِ مِثْلُها)، فقولك: (مِثْلُها) مقدارٌ مبهم، وينبغي أن يقع على كلّ ما جرت العادة أن يؤكل بالتمر، وإذا قال: (جُبناً أو زُبداً أو كَسباً)[1]، فقد بين النوع الذي منه (المِثل).

ويجوز أن تقول (على الثمرة مثلها زبد)، تجعل (زبد) بدلاً من (مثلها) أو عطف بيان.

ومما ينتصب على التمييز قولهم: (تفقأتُ شحماً)، فهذا ينتصب على التمييز، وكذلك: (تصببت عرقاً) و(امتلأ الإناءُ ماءً) و(طبت به نفساً) و(ضاق زيد بهذا الأمر ذرعاً).

ولا يجوز أن يتقدّم المُميَّز في شيءٍ مما تقدّم، وقد اختلفوا في هذا الباب في قولك: (عرقاً تصببتُ) و(نفساً طِبْتَ)[2].

وقال قوم: يجوز تقديم هذا، لأن الناصب له فعل، وهو (تصببت) و(تفقأ) و(ضاق) و(طاب)، وأنشدوا[3]: [طويل]

[٩١] **أَتَهجُرُ لَيلى للفِراقِ حبيبَها   وما كان نفساً بالفراقِ يَطيبُ**

وإنما تقديره: وما كان الحبيب يطيب نفساً بالفراقِ، فقدّم. والرواية الصحيحة في هذا: (وما كانَ نفسي بالفراقِ تَطيبُ).

---

(١) (الكَسْبُ) عصارة الدُهْنِ، وهو معرّب، وأصله بالفارسية كشب (اللسان / كسب).

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٢٠٤، المقتضب ٣ / ٣٦، الإنصاف ٨٢٨، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٨٣.

(٣) هو المخبّل السعدي: حياته وما تبقى من شعره، المورد، المجلد ٢، العدد الأول، الصفحة ١٢٤، حاشية الكتاب ١ / ٢١١، الخصائص ٢ / ٣٨٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ٧٣.

ولم يجيزوا تقديم المنصوب وإن كان العامل فيه فعلاً في هذا الموضع. لم يجيزوا: (شَحماً تَفَقّأتُ)[1]، لأن هذا الفعل بمنزلة الانفعال فلا يتعدى إلى مفعول كما لا يتعدّى الانفعال[2].

وقال قوم: المنصوب في هذا الموضع هو الفاعل في المعنى، ورتبة الفاعل أن يكون بعد الفعل، وإعراب الفاعل رفع أبداً، فإذا سلبوه الرفع الذي يستحقه لكونه فاعلاً لم يجز أن يَسلبوه الرتبة التي يستحقّها بعد الفعل.

ولابد من حسن دخول (مِنْ) على جميع المميِّزات، فإذا دخلت (مِنْ): فمنه ما تردّه إلى الجمع، نحو قولك: (عشرون مِن الدراهمِ)، ولا يجوز: (عشرون من درهمٍ).

ومنه ما يجوز أن تردّه إلى الجمع، ويجوز أن تفسره على الإفراد، كقولك: (حَسْبُكَ بِهِ مِنْ فارسٍ)، (حسبُكَ به مِن الفُرسانِ).

وقد يكون المنصوب في باب التمييز بعض المرفوع، نحو قولك: (عشرون درهماً) فـ (درهم) بعض العشرين.

وقد يكون المنصوب هو المرفوع في المعنى، نحو قولك: (تفقأ زيدٌ شحماً) والأصل فيه: تفقّأَ شَحمُ زَيْدٍ، فـ (الشحم) هو الفاعل لأنه المتفقّئ، ثم حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه، فقالوا: (تفقّأَ زيدٌ) ثم ردّوا المحذوف ليدلّوا على أنّ الفعل له فقالوا:)تفقأ زيد شحماً).

---

(١) هذا نقض لقوله المتقدّم بجواز التقديم، فقد سبق أنْ قال: ٠وقال قوم يجوز تقديم هذا لأن الناصب له فِعلٌ وهو تصببتُ وتفقأ وضاق وطاب).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠٥: ٠وذلك لأنه فعل لا يتعدّى إلى المفعول وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدّى إلى مفعول).

وكذلك: (تصببتُ عرقاً) الأصل: تصبّبَ عرقي، فـ (العرق) هو الفاعل، والياء في موضع جرّ بإضافة العرق إليها، ثم حذفوا المضاف فوجب أن تقوم الياء مقامه، إلا أنّ الياء لا تكون في موضع رفع، فأتوا بالتاء بدلها لأنها تكون ضمير المرفوع، ثم ردّوا المحذوف ليدلّ على أنّ الفعل كان له، وإنما نقل الفعل عنه إلى غيره توسّعاً وتجوزاً.

ولما ردّوا المحذوف لم يخلُ أن يرفعوه أو يجرّوه أو ينصبوه، ولم يجز أن يرتفع لأنّ غيره قد ارتفع بالفاعل الذي كان، ولم يجز أن يجروه لأنه ليس قبله ما يوجب له الجرّ من حرف ولا اسم فنصبوه تشبيهاً بالمفعول.

واعلم أنه لابدّ أن يفصل بين المميَّز والمميِّز أحد خمسة أشياء:

إما فاعل، نحو: (تفقّأت شحماً)، و(ضِقْتُ به ذرعاً).

أو نون، نحو: (عشرون ثوباً)، و(خمسون ديناراً)، و(مئتان ثوباً).

أو تنوين في اللفظ، نحو: (عندي ثلاثةٌ أثواباً) و(مئةٌ درهماً) و(ألفٌ ثوباً).

أو تنوين في التقدير، نحو قولك: (هو أشرفُ أباً في الناس)، وكذلك: (خمسةَ عشرَ درهماً) تقديره: عشراً درهماً.

أو مضاف إليه، نحو قولك: (على التمرة مثلُها زبداً) فـ (ها) قد فصل بين (المِثل) وبين (الزُبدِ) أن يَنْجرّ به، وكذلك (لي مثلُهُ عَبْداً)، (الهاء) قد فصل بين (العبد) وبين (مثل)، وكذلك (ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً) (الراحة) قد فصلت بين (قَدر) وبين (السحاب) أن ينجرّ. وعلى ما وصفت لك يجري جميع باب التمييز. وبالله التوفيق.

بـــاب الاستثنـــــاء

معنى الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره وهذا يختصّ بالواجب. أو تدخل شيئاً فيما أخرجت منه غيره، وهذا يختص بالمنفيّ.

والاستثناء من المنفيّ موجب في المعنى ومثبت، سواء رفعته أو نصبته أو جررته. والاستثناء من الموجب منفي أبداً.

وحرف الاستثناء المستولي عليه هو (**إلا**)[1] وتشبه به أسماء وأفعال وحروف.

فأما الأسماء التي شُبِّهت بـ (إلا) فهي (**غير، وسوى**).

وأما الأفعال التي شبهت بـ (إلا) فـ (**ليس، ولا يكون**).

فأما (**عَدَا**)[*] فسيبويه: يجعلها فعلاً لا غير[2]، والأخفش، يجيز فيها أن تكون حرفاً وأن تكون فعلاً[3].

ومن جعلها فعلاً نصب بها ما بعدها.

ومن جعلها حرفاً جرّ بها ما بعدها.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٠٩: (فحرف الاستثناء «لا» وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى «إلا» فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا...) وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٧٧: (و«إلا» أم حروف الاستثناء، وهي المستولية على هذا الباب).

(*) أ: ص٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٩، ٣٤٨.

(٣) شرح التصريح ١/٤٠١، شرح الألفية ـ الأشموني ٢/١٦٨، ارتشاف الضرب ٢/٣١٨.

فأما (**خلا**) : فسيبويه، والأخفش يجيزان فيها أن تكون فعلاً، وأن تكون حرفاً[١].

وإذا كانت فعلاً نصبت ما بعدها .

وإذا كانت حرفاً جرّت ما بعدها .

وأما (**حاشا**) : فسيبويه يقطع على أنها حرف[٢]، والأخفش يجيز فيها أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً[٣].

وإذا كانت حرفاً جرّت ما بعدها .

وإذا كانت فعلاً نصبت ما بعدها .

فإذا استثنيت بـ (إلا) من كلام موجب نصبت ما بعدها على كل حال، سواء ارتفع ما قبلها أو انتصب أو انجرّ. تقول : (قام القوم إلا زيداً) و(لقيتهم إلا زيداً) ومررت بهم إلا زيداً) .

والناصب لـ (زيد) هو ما قبل (إلا) من الفعل أو معنى الفعل، و(إلا) قوّت العامل الذي قبلها فأوصلته إلى ما بعدها تشبيهاً بالمفعول[٤]، وقد مثلت بالفعل.

فأما معنى الفعل فقولك : (القوم في الدار إلا زيداً) فـ (زيد) مستثنى من الضمير الذي في الظرف وهو الراجع إلى القوم، وذلك الضمير مرفوع بالظرف، والظرف هو الذي نصب المستثنى، لأن (إلا) قوّته فانفذته إلى ما بعدها[٥].

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٨، شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٢١١ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٣) من حيث رسمها، إنّ من يعدها حرفاً يتعين له أن يكتبها بالألف القائمة، ومن بعدها فعلاً يكتبها بالألف المقصورة لوقوعها رابعة. ينظر: المطالع النصرية ٧٥، وصورتها ومادة (حشى) في القاموس المحيط، ولسان العرب، وقد راعينا كتابتها بحسب عملها، وينظر: الصفحة ٣٣٠، وشرح الكافية ـ الرضي ١ / ٢٢٤، مغني اللبيب ١ / ١٣٠ .

(٤) هذا أحد الآراء الثمانية التي ذكرت ناصب المستثنى، وهو رأي السيرافي والفارسي، ينظر: الانصاف ١ / ٢٦٠، شرح التصريح ١ / ٣٨٣ .

(٥) كذلك نص العبارة في الاستغناء في الصفحة ١٤٥ .

فإن قلت: (القومُ إخوتُكَ إلا زيداً):

فقد قال قوم: (زيد) منصوب لأنه قد تمت الجملة التي قبله، والصحيح: أن الناصب له ما في إخوتك من معنى الفعل، فإن كانت (الأخوة) من النسب فمعناه: (يناسبوك إلا زيداً)، وإن كانت الأخوة من الصداقة فمعناه: (يصادقونك إلا زيداً)، وإذا كان كذلك فـ(معنى الفعل) هو الناصب لـ(زيداً). و(إلا) قوّت هذا المعنى وأوصلته إلى (زيد) فنصبه.

وقال قوم: (إلا) هي الناصبة لـ(زيد)[1].

وهذا يبطل لأنه ليس يخلو أن تكون هي الناصبة أو معناها ولا يجوز أن تكون هي الناصبة لأننا لم نجد حرفاً ينصب الاسم بنفسه إلا وهو يرفع آخر، يدلّك على هذا (إنّ) وأخواتها.

وأيضاً: فإنا ما وجدنا حرفاً ينصب اسماً إلا وهو يدخل على الابتداء والخبر، وليس (إلا) بداخلة على الابتداء والخبر.

وأيضاً: فإنا نقول: (قام القومُ غيرَ زَيْدٍ) فتنصب (غيراً) وليس قبلها (إلا) فالناصب لـ(غير) هو الناصب لـ(زيد)، ودلّ على أنّ (إلا) ليست الناصبة للاسم الذي بعدها.

ولا يجوز أن يكون (معنى إلا) هو الناصب، لأن معناها استثني، لأن هذا يبطل من وجهين:

أحدهما: أنّ معنى الحرف لا يجوز أن يعمل، ألا ترى أنّ (ما) تقول فيها: (ما زيدٌ قائمٌ)، ولو أعلمت معناها لقلت: (ما زيداً قائماً) لأن معناها: أنفي

(١) هذا مذهب بعض الكوفيين ومنهم المبرّد، ومن البصريين الزجاج، وينظر: الإنصاف ١/ ٢٦١، وفيه احتجاجهم والردّ عليهم.

زيداً قائماً، وكذلك معنى الاستثناء كما لا يجوز أن يعمل معناها فكذلك لا يجوز أن يعمل (معنى إلا) .

وأيضاً: فإنّك إنّما وضعت الحروف نائبة عن الأفعال إيجازاً للكلام واختصاراً، فإذا أحببت أن تعملَ معنى الحرف فقد رجعت إلى الفعل فما أوجزت ولا اختصرت.

وأيضاً: فلو أعملت الفعل الذي نابت عنه (إلا) لكان يصير الكلام جملتين ولا فائدة في أن تجعل الكلام جملتين ويفيدان، معنىً واحداً، بل هو إسهاب وتطويل.

والكلام هو الأول أن يكون الاسم منصوباً بما قبل (إلا) من الفعل أو معنى الفعل، و(إلا) مقوّية للناصب، وفي التنزيل: ﴿ **فشربوا منه إلا قليلاً منهم** ﴾[1] فاستثنى القليل من الشرب الذي دخل فيه غيرهم. فإن استثنيت بـ(إلا) من منفيّ فليس يخلو أن يكون ما قبل (إلا) قد تمّ أو ما تمّ.

فإن كان ما قبل (إلا) غيرَ تامّ فرّغت العامل الذي قبل (إلا) فعمل فيما بعدها من الرفع والنصب فقلت: (ما قام إلا زَيْدٌ) (ما مررتُ إلا بزيدٍ) و(ما لقيتُ إلا زيداً)، جررت (زيداً) بالباء ونصبته بوقوع الفعل عليه، ورفعته بإسناد الفعل قبله إليه.

وإن كان ما قبل (إلا) قد تمّ فليس يخلو أن يكون ما بعد (إلا) من جنس ما قبلها أو من غير جنسه، فإن كان الاسم الذي بعد (إلا) من جنس ما قبلها فالاختيار فيها أن تبدله مما قبلها في الرفع والنصب والجرّ، وجاز أن تنصبه على أصل الاستثناء.

تقول: (ما قامَ القومُ إلا زيدٌ)، كأنك قلت: ما قام إلا زيدٌ، و(ما لقيتهم إلا عمراً) و(ما مررت بهم إلا عمروٍ) وهذا في البدل، ولك أَنْ تنصبه على

---

(١) الآية ٢٤٩ / سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٣٢١.

كلّ حال[١]، تقول (ما قام أحدٌ إلا زيداً) و(ما لقيتهم إلا عمراً) و(ما مررت بهم إلا زيداً).

فأما قوله تعالى: ﴿**فَأَسْرِ بأهلكَ بِقِطْعٍ من اللّيلِ ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أحدٌ إلا امرأتَك**﴾[٢]، فقد قرئ برفع المرأة ونصبها. فمن نصبها فهو يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون خارجة من الإسراء، كأنه قال: فأسرِ بأهلِك إلا امرأتَك.

والوجه الثاني: أن تكون مستثناة من الالتفات كأنه قال: ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتَك[٣].

وأما من رفع فإنه جعله بدلاً من (أحد)، كأنه قال: ولا يلتفت منكم إلا امرأتُك.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**ما فَعَلوهُ إلا قليلٌ مِنْهُم**﴾[٤]، قُرِئ برفع القليل ونصبه.

فمن رفعه أبدَلَهُ من الواو، ومن نصبه فعلى الاستثناء.

فإن كان الاسم الذي بعد (إلا) ليس من جنس ما قبلها(*)[٥] فالعرب تختلف فيه:

فأهل الحجاز ينصبونه على كلّ حال، ويسمونه (الاستثناء المنقطع) وربما قالوا: استثناء خارج من أول الكلام فينصبونه على كل حال فيقدرون (إلا)

---

(١) جعله سيبويه في الكتاب ٢/٣١٩ على معنى (ولكنّ زيداً، ولا أعني زيداً).

(٢) الآية ٨١/سورة هود.

(٣) (إلا امرأتَك) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٢٣٥، (معجم القراءات ٣/١٢٨).

(٤) الآية ٦٦/سورة النساء (قليلٌ) بالرفع قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ ابن عامر، وعيسى، وابن أبي إسحق. ينظر: كتاب السبعة ٢٣٥، معجم القراءات ٢/١٤٣).

(*) أ: ص٨٩.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣١٩: (هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز).

بـ(لكنّ) لأن (لكنّ) هي لإثبات ما بعدها وترك ما قبلها، فيقولون (ما قامَ القومُ إلا حماراً) و(ما لقيتُهُم إلا حماراً) و(ما مررت بهم إلا حماراً).

وفي التنزيل: ﴿**ما لَهُم بِهِ من علمٍ إلا اتّباعَ الظنِّ**﴾[1]، لأن اتّباعَ الظنّ ظنّ، والظنّ ليس من جنس العلم فكأنه قال: لكنهم يتبعون الظنّ أو، لكنهم يظنون ظنّاً.

وقال تعالى: ﴿**وما لأحدٍ عِنْدَهُ من نِعمةٍ تُجْزَى إلا ابتغاءَ وَجْهِ ربّهِ الأعلى**﴾[2]، لأن الابتغاء ليس من جنس النعمة.

وقال تعالى: ﴿**فَلا صَريخَ لَهُمْ ولا هُمْ ينقذون إلا رحمةً مِنّا**﴾[3]، لأنّ الرحمة ليس من جنس الصريخ، كأنه قال: إلا أن يرحَمَهُم اللهُ.

فأما بنو تميم[4] فإنهم يشبهون الثاني بالعقلاء، ويجعلونه كأنه من جنسهم لما كان يُؤلَفُ ويُتَأنّس بما كما يأنس الناس بعضهم ببعض، ولابد أن يكون الثاني مما يؤنس به، ويكون مما يتعلق بالأول، وإذا كان كذلك أبدلوا الثاني من الأول في رفعه ونصبه وجرّه، فقالوا: (ما قام القومُ إلا حمارٌ) و(ما لقيتُ القومَ إلا حماراً)، و(ما مررتُ بالقومِ إلا حمارٍ)، قال الشاعر[5]: [رجز]

[٩٢] **وَبَلْدَةٍ ليس بها أَنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلا العِيْسُ**

---

(١) الآية ١٥٧ /سورة النساء (اتّباعَ) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع في لغة تميم على البدلية، ينظر: حاشية الخضري ١/ ٢٠٥، وشرح الألفية ـ الأشموني ٢/ ١٤٧، ١٥٠، وشرح التصريح ١/ ٣٨٧، معجم القراءات ٢/ ١٧٩.

(٢) الآية ١٩، ٢٠ /سورة الليل (ابتغاءَ) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ يحيى بن وثاب (معجم القراءات ٨/ ١٧٥).

(٣) الآية ٤٣، ٤٤ /سورة يس.

(٤) وقال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٢٣: (وأما بنو تميم فيرفعون هذا كلّه).

(٥) هو جِرانُ الْعوْد، الديوان ٩٧، الكتاب ١/ ٢٦٣، و٢/ ٣٢٢، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٢/ ٨٠، الخزانة ١٠/ ١٥.

فجعل (اليعافير، والعيس) بدلاً من الأنيس، وكأنه جعلها أنيسَ ذلك الموضع.

فأما بيت النابغة فهو يُنشدُ على وجهين: بالنصبِ علي مذهب أهل الحجاز، وبالرفع على مذهب بني تميم يجعلونه بدلاً من موضع الجارّ والمجرور لأنهما في موضع رفع، قال النابغة[1]: [بسيط]

[٩٣] وَقَفَتْ فيها أُصيلاناً أُسائلُها　　أَعيَتْ جواباً وما بالرَبْع مِن أَحَدِ

[٩٤] إلا أُوارىُّ لأيــاً مــا أُبيِّنُهــا　　والنُؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومة الجَلَدِ

وأهل الحجاز ينشدونه: (إلا أَوارِيَّ)[2] لأنه ليس من جنس أحد.

وبنو تميم ينشدونه: (إلا أَوارِيُّ)[3] يجعلونه بدلاً من قوله (أحد)، لأنه في موضع رفع كأنه قال: وما بالربع أحد إلا أَوارِيّ لأنّ الأوارى والناس قد يجتمع في الربع، فإذا كان كذلك فقد حصل بين الأواريّ والناس مناسبة لأنه يصحّ اجتماعهما في الموضع.

ولو قال: (ما بالربعِ من أحدٍ إلا زَوْرَقٌ)[4] لم يجز لأنه لم تَجْرِ العادة بكون الزوارق في الدُوْرِ.

ويقرأ بنو تميم: ﴿**مالَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلا اتّباعُ الظنِّ**﴾[5]، يجعلون اتّباع الظنّ علمَهم فيبدلونه من موضع الجارّ والمجرور، ويقرؤون: ﴿**وَمَا لأحدٍ عندَهُ من**

---

(١) ديوانه ١٤، الكتاب ٢/٣٢١، اللمع ١٤١، شرح المفصل - ابن يعيش ٢/٨٠، الخزانة ٤/١٢١. قوله: (الأواريّ) هي محابس الخيل.

(٢) وأحدها آريّ، وهو من تأريت بالمكان: تحبست به، والمعنى: ما بالربع أحد إلا محابس الخيل.

(٣) الكتاب ٢/٣٢١.

(٤) الكتاب ٢/٣٢٠.

(٥) تقدمت الآية في الصفحة ٣١٥، وقال سيبويه في الكتاب ٢/٣٢٣: (يجعلونه اتّباعَ الظنّ علِمَهُم).

نعْمَةٍ تُجْزَى إلا ابتغاءُ وَجْهِ ربِّه الأعلى﴾[1]، فيجعلون (الابتغاء) هو النعمة فيبدلونه من موضع الجارّ والمجرور لأنهما في موضع رفع.

ولو استثنيت من موجب لم يجز في المستثنى إلا النصب سواء كان من جنس الأول أو لم يكن من جنسه، تقول: (قامَ القومُ إلا حماراً) كما تقول: (قام القومُ إلا زيداً) لا خلاف بين العرب في هذا.

فإن قدّمت المستثنى منه كان منصوباً على كلّ وجه[2]، سواء كان من جنس الأول أو لم يكن، تقول: (ما قام إلا زيداً أَحَدٌ) و(ما مررت إلا زيداً بالقوم) و(ما لقيتُ إلا عمراً أَحَداً).

وإنّما وجب للمستثنى النصب إذا تقدّم لأنه كان يجوز فيه لما كان مؤخراً البدل والاستثناء، والبدل تابع للمبدل، وكان البدل فيه أقوى لما كان مؤخراً، فلما تقدّم على المبدل بطل أن يكون بدلاً لتقدّمه على ما كان مبدلاً منه، ووجب فيه الاستثناء الذي كان يضعف فيه لما كان مؤخراً، قال الشاعر[3]: [بسيط]

[٩٥] والناسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا - إلا السيوفَ وأَطرافَ القنا- وَزَرُ

ولو تأخّر لجاز فيه (ليس لنا وَزَرٌ إلا السيوفُ وأطرافُ القنا) على البدل، و(إلا السيوفَ وأطرافَ القنا) على الاستثناء، فلما تقدم على المبدل بطل أن يكون بدلاً.

قال الكُمَيْتُ[4]: [طويل]

[٩٦] فمالي إلا آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ ... ومالي إلا مَشْعَبَ الحقّ مَشْعَبُ

---

(١) ينظر: الصفحة ٣١٥.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٣٥: «هذا باب ما يقدّم فيه المستثنى وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحد، ومالي إلا أباك صديق».

(٣) هو كعب بن مالك، الديوان ٢٠٩، الكتاب ٢ / ٣٣٥، الإنصاف ٢٧٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ٧٩.

(٤) الهاشميات ٣٩، المقتضب ٤ / ٣٩٨، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ٧٩، الخزانة ٤ / ٣١٤.

ويروى: (مـذهَبَ الحقّ) لأنه لو تأخر لكان يجوز: (ومالي مَشْعَبٌ إلا مَشْعَبُ الحقّ، ومَشْعَبَ الحقّ)، و(مالي مذهبٌ إلا مذهبُ الحقّ، ومذهبَ الحقّ)، و(مالي شيعةٌ إلا آلُ أحمدَ، وآلَ أحمدَ، بالرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، فلما تقدّم بطل البدل وثبت الاستثناء.

فأما المستثنى من المثبت فإنّه ينتصب إذا تقدّم على المستثنى منه كما كان ينتصب لما كان مؤخراً، تقول (ما قام إلا زيداً القومُ).

فإن قيل: فلم ذكر تقديم المستثنى في النفي ولم يذكر في الإيجاب؟.

قيل له: لأنّ في الإيجاب هو منصوب تقدّم أو تأخّر، وفي النفي يجوز في تأخيره البدل والاستثناء فوجب أنْ يفرّق بين تقديمه وتأخيره.

ولا يجوز أن يتقدّم المستثنى على ناصبه لأنه ليس بمفعول صحيح فيجوز فيه ما جاز في المفعول، ألا ترى أنّ العامل لم يعمل فيه إلا بعد أن قُوِّيَ بـ(إلا) ولا يجوز أن يتقدّم المستثنى على (إلا)، لأن (إلا) قد صارت بمنزلة حرف من حروف النصب[1].

فأما الأسماء التي شبّهت بـ(إلا) فهي: (**غير، وسوى**).

(*) فأما (**غير**) فهي تضاف إلى ما بعدها أبداً، وهو مجرور بإضافتها إليه، أو في موضع جرّ، فإعرابها في نفسها كإعراب الاسم الواقع بعد (إلا).

فإذا استثنيت بها من موجب نصبتها على كلّ حال بالعامل الذي قبلها كما كنت تنصب في الإيجاب الاسم الواقع بعد (إلا)[2]، تقول: (قام القومُ غيرَ زيدٍ) و(لقيتُهُم غيرَ زيدٍ)، و(مررتُ بِهِم غيرَ زيدٍ).

---

(١) كذلك نص العبارة في الاستغناء ٢١٧.

(*) أ: ص٩٠.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ /٣٤٣: (وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ«إلا» جاز بـ«غير» وجرى مجرى الاسم الذي بعد «إلا»)، وقال (فيجري مجرى الاسم الذي بعد «إلا»)، ينظر لتفصيل أحكامها: المقتضب ٤ /٤٢٢، الإنصاف ١ /٢٨٧، مغني اللبيب ١ /١٧٠.

وقد قُرِئ: ﴿غيرَ المغضوب عَلَيْهِم﴾[1]، ذكر النحويون في نصبه وجهين، قالوا: يحتمل أن يكون منصوباً على الاستثناء، ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال.

وإذا كان حالاً جاز أن يكون حالاً من (الذين)، وجاز أن يكون حالاً من الهاء والميم، كأنه قال: (أنعمْتَ عَلَيْهِم لا مَغْضُوباً عَلَيْهِم).

وإذا جعله استثناء جاز أن يكون مستثنى من (الذين)، وجاز أن يكون مستثنى من الهاء والميم، كأنه قال: أَنْعَمْتَ عليهم إلا المغضوبَ عَلَيْهِم، وهذا استثناء من موجب.

وقد أجاز بعضُ الكوفيين أن يكونَ منصوباً بإضمارِ فِعْلٍ، كأنّه قال: أَعْني غيرَ المغضوبِ عَلَيْهِم.

فأما من قرأ بالجرّ فيحتمل أن يكون وصفاً لـ (الذين)، ويحتمل أنْ يكون بدلاً من (الذين)، والبدل فيه أقوى من الوصف، لأنّ (الذين) معرفة، و(غير) نكرة وإن كانت مضافة إلى معرفة لأن إضافته إلى المعرفة لا يعرفها وإن كان يخصّصها. وإنّما جاز أن يكون وصفاً للمعرفة بالألف واللام، لأن المعرفة بالألف واللام فيها شياع، فجاز أن توصف بالنكرة المخصصة.

وقال قوم: (غير) ههنا معرفة لأنّها إذا أضيفت إلى ضدّ الذين أنعم الله عليهم صارت معرفة، وإذا جعلتها بدلاً من (الذين) صحّ، لأن المعرفة قد تبدل منها المعرفة وتبدل منها النكرة.

وقد أجازوا في (غَيْرُ)[2] ههنا الرفعَ على أن تكون ههنا خبراً لمبتدأ محذوف وتقديره: هم غيرُ المغضوب عليهم.

---

(١) الآية ٧/سورة الفاتحة، (غَيْرِ) بالجرّ قراءةُ الجمهور، وبالنصب قرأ ابن كثير، وعمر بن الخطاب، وابن مسعود، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ١١١، (معجم القراءات ١/١٤). وينظر: الصفحة ٣٥٣.

(٢) لم أقف على من قرأ (غَيْرُ) بالرفع.

فإذا استثنيت بـ(غير) من منفيّ، وفرّغت العامل الذي قبلها لها عمل فيها، تقول: (ما قامَ غيرُ زيدٍ) و(ما رأيتُ غيرَ زيدٍ) و(ما مررتُ بغيرِ زَيْدٍ).

فإن استثنيت بـ(غير) من منفيّ، وكان ما قبل (غير) قد تمّ فليس يخلو أن تكون (غير) قد أضيفت إلى شيء من جنس ما قبلها (أو إلى غير جنسه. فإن أضفتها إلى جنس ما قبلها) فالاختيار فيها البدل مما قبلها، ويجوز النصب على الاستثناء[1] تقول: (ما قام أحدٌ غَيْرُ زَيْدٍ) -على البدل- و(غيرَ زيدٍ) على الاستثناء، و(مالقيت أحداً غيرَ زيدٍ) على البدل والاستثناء جميعاً، و(ما مررت بأحدٍ غيرِ زَيْدٍ) على البدل و(غيرَ زَيْدٍ) على الاستثناء.

فإذا استثنيت بـ(غير) من موجب فقد أخرجت ما بعدها من الحكم الذي دخل فيه ما قبلها[2]، إذا قلت: (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ) فقد أثبت القيام للقوم وأخرجت زيداً منه، وإذا قلت: (ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ) أو (غيرَ زيدٍ) فقد نفيت القيام عن الآخرين وأثبته لزيدٍ.

فإن كان الاسم الذي بعد (غير) ليس من جنس ما قبلها:

فأهل الحجاز ينصبونها على كلّ حال على الاستثناء المنقطع الخارج من أول الكلام، يقولون: (قامَ القومُ غَيْرَ حِمارٍ) و(لَقيتُهم غيرَ حمارٍ) و(مررتُ بِهم غَيْرَ حمارٍ).

وبنو تميمُ يُبدلون (غيراً) مما قبلها لأنّهم يجعلون ما بعدها كأنه من جنس ما قبلها فيقولون: (ما قامَ القومُ غَيْرُ حِمارٍ) و(ما لقيتُهم غَيرَ حمارٍ) و(ما مررت بهم غيرِ حمارٍ).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٤٣: (وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غيرُ زَيْدٍ).

(٢) في هذا الكلام إعادة لما استهلّ به باب الاستثناء، فالحكم يعمّ أدوات الاستثناء كلّها، ولا يختصّ بـ«غير»، ينظر: الصفحة ٣٠٨، وفي الكتاب ٢/٣٤٣، قال سيبويه: (فأما دخوله فيما يخرج منه غيره: فأتاني القومُ غَيْرَ زَيْدٍ).

فإن قدّمت المستثنى بـ(غير) نصبته على كلّ وجه، سواء أضفته إلى جنس ما قبله[1] أو إلى غير جنسه، تقول: (ما قام غيرَ زَيْدٍ أحَدٌ) و(ما قامَ غيرَ حمارٍ القومُ).

وأعلم أن أصل (غير) أن تكون صفةً لما قبلها[2] إلا أنّه كثر استعمالها فحذفوا الموصوف بها وأقاموها مقامَه في الإعراب.

وأصل (إلا) أنْ تكون استثناء غير وصف إلا أنه لما اشتركت (غير، وإلا) في أنهما يُخرجان ما بعدهما من الحكم الذي دخل فيه ما قبلهما وهذا في الإيجاب، ويُدخلان ما بعدهما من الحكم الذي خرج منه ما قبلهما وهذا في النفي فلما تضارعتا هذه المضارعة استثنوا بـ(غير) لمشابهتها (إلا)، ووصفوا بـ(إلا) لمشابهتها لـ(غير)[3].

ولا يجوز أن تكون (غير، وإلا) إذا كانتا وصفين إلا لنكرة، أو معرفة بالألف واللام، وقد أجاز الأخفش أن تكون وصفاً للمضمر، واستشهد بقراءة شاذة على جواز هذا، وهي قوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إلا قليلٍ مِنْهُمْ**﴾[4]، كما تقول: (غَيْرُ قليلٍ مِنْهُم)[5].

(١) الأفضل أن يقول: (إلى جنس المستثنى منه) ليصحَ الحكم حيث يقع في الكلام سواء تقدَم أو تأخر كما في الأمثلة المذكورة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣١: (ومنه مررتُ برجلين غيْرِكَ).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٣١: (هذا باب ما يكون فيه «إلا» وما بعده وصفاً بمنزلة «مثل، وغير»، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لغلبنا).

(٤) الآية ٢٤٩ / سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٣١٣.

(٥) قال ابن هشام في المغني ٢ / ٧٥٤: (وقيل «إلا» وما بعدها صفة، فقيل إنّ الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل مرادُهم بالصفة عطف البيان) وجاء في حاشية الأمير عليه ١ / ٦٧: (ولو قيل باسميتها ونقل إعرابها لما بعدها لكونها على صورة الحرف لصحّ)، ينظر: نص عبارة الاستغناء ٣٤٣.

وإذا جعلت (إلا) وما بعدها وصفاً لما قبلها لم يجز أن تحذف موصوفها وتقيمها مقامه لضعفها ونقصانها عن رتبة (غير)، وهذا يدلّ على ضعفها، وأنها لم تتمكن في الصفة وكلّ موضع جاز أن يستثنى فيه بـ (إلا) جاز أن تجعلها وصفاً له، تقول: (قام القومُ إلا زيدٌ) على الوصف كما تقول (غَيْرُ زَيْدٍ)، و(لقيتُ القومَ إلا زيداً) كما تقول: (غَيْرَ زَيْدٍ) و(مررت بالقومِ إلا زيدٍ)، كما تقول: (غَيْرِ زَيْدٍ).

وفي التنزيل: ﴿**لَو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا**﴾[1]، فـ (إلا) وصف للآلهة، كأنه قال: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا. ولو قُرِئَ بالنصب: «إلا اللهَ» على الاستثناء لكان جائزاً[2].

وقال قوم: لما كان هذا مثبتاً إلا أنه مشروط أشبه النفي، فجاز أن يكون فيه (إلا) وصفاً لما قبلها كما تكون في النفي.

وقال قوم: هذا نفي، فلأجل هذا كانت فيه (إلا) وصفاً كما تكون في النفي.

فأما (**غير**) فإنّها(*) يجوز أن تكون وصفاً في كل موضع كانت فيه استثناءً.

وليس كل موضع كانت فيه وصفاً يجوز أن تكون فيه استثناء، وهذا يدلّ على تمكنها في الوصف، وأنّ الاستثناء فيها عرض. ألا ترى أنك تقول: (عندي درهمٌ غيرُ جيّدٍ) فتجعلها وصفاً، ولا يجوز: (عندي درهمٌ غيرَ جيّدٍ) علي الاستثناء، لأنّ الوصف لا يُستثنى من الموصوف، وتقول: (عندي القومُ غيرُ غلامِكَ) الرفع على الوصف، و(غيرَ غلامِك) بالنصب على الاستثناء، و(رأيتُ القومَ غيرَ زيدٍ) على الوصف، و(غيرَ زيدٍ) على الاستثناء، (ومررت القومِ غيرِ زيدٍ) بالجرِّ على الوصف وبالنصب على الاستثناء.

---

(١) الآية ٢٢ / سورة الأنبياء.

(٢) ثمة آراء في توجيه النصب، ينظر: البحر المحيط ٦ / ٣٠٥، الاستغناء ٣٣٢.

(*) أ: ص٩١.

و(قام القومُ إلا زيدٌ) على الوصف، و(إلا زيداً) على الاستثناء.

و(لقيتُ القومَ إلا زيداً) على الوصف والاستثناء.

و(مررتُ بالقومِ إلا زيدٍ) على الوصف و(إلا زيداً) على الاستثناء.

وتقول: ما قام القومُ إلا زيداً على الاستثناء، و(إلا زيدٌ)على الوصف وعلى البدل.

و(ما لقيتُ القومَ إلا زيداً) على الوصف والبدل والاستثناء.

و(ما مررتُ بالقومِ إلا زيدٍ) على الوصف والبدل و(إلا زيداً) على الاستثناء.

وتقول: (ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ) على الوصف والبدل و(غيرَ زيدٍ) علي الاستثناء.

و(ما لقيتُ القومَ غيرَ زيدٍ) على الوصف والبدل والاستثناء.

و(ما مررتُ بالقومِ غيرِ زَيْدٍ) على البدل والوصف و(غيرَ زيدٍ) على الاستثناء.

ومعنى (غير) يخالف ما بعدها أي ما قبلها يخالف ما بعدها، وكذلك معنى (إلا) إذا جعلتها وصفاً، فإذا قلت: (قام القومُ غير زيدٍ) فـ (زيد) قد خرج من القوم. وإذا قلت: (قام القومُ غيرُ زيدٍ) فكأنك قلت: (قام القومُ مخالفين زيداً) فـ (زيد) يجوز أن يكون قد قام ويجوز أن يكون ما قام.

فإذا قلت: (قامَ القومُ إلا زيداً) فـ (زيدٌ) قد خرج من القوم، فإذا قلت: (قام القومُ إلا زيدٌ) فكأنك قلت: (قام القومُ مخالفين زيداً) فـ (زيد) يجوز أن يكون قد قام ويجوز أن يكون ماقام.

وإذا قال: (عِنْدي دِرْهَمٌ غيرُ صحيحٍ) كأنه قال: (عندي درهمٌ يخالفُ الصحيحَ)، فيجوز أن يكون عنده قطع أو غلّة، وهذا مستمرٌ في (إلا) و(غير).

وإذا قال: (عندي دراهمُ غيرَ غَلَّةٍ) فالذي عنده صحاحٌ، وإذا قال: (عندي دراهمُ غيرُ غلّة) فكأنه قال: (عندي دراهمُ تخالف غلّة)، فيجوز أن يكون عنده صحاح ويجوز أن يكون عنده غلّة.

وإذا قال: (عندي دراهمُ غيرُ صحاحٍ) فعنده غَلَّةٌ.

وإذا قال: (عندي دراهمُ غيرَ صحاحٍ) فكأنه قال: (عندي دراهمُ إلا صحاحاً).

وإذا قال: (عندي درهمٌ إلا قيراطٌ) فكأنه قال: (عندي درهمٌ ينقص قيراطاً).

وإذا قال: (عِنْدي درهمٌ إلا قيراطاً) فمعناه: (عندي درهمٌ يخالفُ قيراطاً، فكأنه قال: (عندي درهمٌ كاملٌ).

وإذا قال: (عندي درهم غيرَ قيراطٍ) فكأنه قال: عندي درهم ينقص قيراطاً.

وإذا قال: (عندي درهمٌ غيرُ قيراطٍ) فكأنه قال: دِرهمٌ كاملٌ.

فأما قوله تعالى: ﴿**لا يستوي القاعدونَ من المؤمنين غيرُ أولي الضَرَرِ**﴾[1]، فيجوز فيه: غيرُ، وغيرِ، وغيرَ.

فمن قرأه (غيرُ) بالرفع فهو وصف القاعدين فكأنه قال: (لا يستوي القاعدون مِن المؤمنين الأصحاء)، ولو قدّم (غيراً) على (مِنْ) لكان جائزاً، كأنه قال: (لا يستوي القاعدونَ والأصحاءُ مِن المؤمنين).

---

(١) الآية ٩٥ / سورة النساء (غيرُ) بالرفع قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ نافع وابن عامر والكسائي، ينظر كتاب السبعة ٢٣٧، وبالجرّ قرأ أبو حيوة والأعمش، (معجم القراءات ٢ / ١٥٥، ١٥٦).

ومن قرأ (غيرَ) بالجرّ جعله وصفاً للمؤمنين فكأنه قال: لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاءِ، ولا يجوز تقديم (غَيْر) على (المؤمنين)، لأنّ الوصف لا يتقدّم على الموصوف.

ومن قرأ (غيرَ) بالنصب احتمل أن يكون استثناءً، واحتمل أن يكون حالاً، فإذا جعلته استثناء فتقديره: لا يستوي القاعدون من المؤمنين إلا أولي الضَرَرِ فإنّهم يستوون.

وإن جعلته حالاً جاز أن تكون حالاً من الضمير في المؤمنين، وجاز أن تكون حالاً من الضمير في (القاعدون)، فإن كان حالاً من الضمير في (المؤمنين) فهو في صلة الألف واللام، وناصبه (مؤمنين) فهو في صلة الألف واللام، فلا يجوز أن تتقدم على (المؤمنين)، لأنّ الصلة لا تتقدّم على الموصول، وإن كان حالاً من الضمير في (القاعدون) فهو في صلة هذه الألف واللام، و(القاعدون) هو الناصب له. فكأنه قال: (لا يستوي الذين قعدوا غيرَ أولي الضرر) أي غير مضارين، فعلى هذا يجوز أن يتقدّم على (المؤمنين) لأنه ليس في صلتهم فكنت تقول: (لا يستوي القاعدون غيرَ أولي الضرر) ولا يجوز أن يتقدّم على (القاعدين)[1] لأنه في صلته[2].

فأما (**سوى**) فهي مضافة إلى ما بعدها، فإذا استثنيت بها من موجب فقد أخرجت ما بعدها من الحكم الذي دخل فيه ما قبلها.

لو قلت: (قام القومُ سِوى زيدٍ) دلّ على أنّ (زيداً) لم يقم، وإذا قلت: (ما قامَ القومُ سِوى زَيْدٍ) فقد أثبت القيام لزيد ونفيته عن القوم.

وفي (سوى) ثلاثُ لغاتٍ: ضمُّ السين، وفتحُها وكسرُها. فمن ضمّ السين قصرها لا غير، ومن فتح السين مدّها لا غير، ومن كسر السين كان

(١) ف: (القاعدون).

(٢) ينظر نص العبارة في: الاستغناء ٣٤١.

له المدّ والقصر، والقصر أفصح[١].

و(سوى) منصوبة على الظرف[٢]، فإذا مددت ظهرت فتحة الظرف في الهمزة، وإذا قصرت قدرت فتحة الظرف على الألف وهي بمنزلة مكان، فإذا قلت: (قام القومُ سوى زَيْدٍ) فكأنك قلت (بدلَ زيدٍ) و(مكانَ زيدٍ)، فقس على هذا ما يرد عليك.

فأما ما يكون[*] فعلاً فـ(**ليس، ولا يكون**).

إعلم أنّ (**ليس**) في بابها يكون اسمها مضمراً ومظهراً ومذكراً ومؤنثاً، وموحداً، ومثنى، ومجموعاً.

وإذا وقعت في الاستثناء وجب أن يكون اسمها (مضمراً)[٣]، ولا يجوز إظهاره و(موحداً) ولا يجوز تثنيته ولا جمعه، و(مذكراً) ولا يجوز تأنيثه. وخبره لا يكون إلا منصوباً.

وإذا كان الخبر واحداً دلّ على توحيد الاسم، وإذا كان مثنىً دلّ علي تثنية الاسم من طريق المعنى، وإذا كان مجموعاً دلّ على جمع الاسم من طريق المعنى،

---

(١) حاصل تقسيمه أن يكون لها أربع لغات هي: (سُوى، وسِوى، وسَواء، وسِواء) يقال: (مررت برجل سَواء ويكسر، وسُوى بالكسر والضمّ والعدمُ)، القاموس المحيط: مادة: (سوى). وقد صرّح بذلك الرضي، قال في شرح الكافية ١ / ٢٢٤ ٠وفي سوى أربعُ لغاتٍ).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٥٠: ٠وأما أتاني القومُ سواك فزعم الخليلُ رحمه الله أنّ هذا كقولك أتاني القومُ مكانَك...).

(*) أ: ص٩٢.

(٣) للنحاة أقوال في مرجع الضمير المستكنّ في (ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا).
الأول: مرجعه (البعض)، ولعلّ هذا يختص في ٠ليس، ولا يكون).
الثاني: مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه.
الثالث: مرجعه مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه.
ولعل (عدا، وخلا) تختصان بتقدير المصدر لصحة المعنى فيكون التقدير ٠قام القوم عدا القيامُ زيداً)، وهذا أفضل من (قام القوم عدا بعضهم زيداً). ينظر: الكتاب ١ /٥٧، ٢ /٣٤٧، ارتشاف الضرب ٢ /٣١٩، منحة الجليل في حاشية شرح ابن عقيل ٢ /٢٣٣.

وإذا كان مذكراً دلّ على تذكير الاسم من طريق المعنى، وإذا كان مؤنثاً دلّ علي تأنيث الاسم من طريق المعنى.

تقول إذا استثنيت من موجب: (قام القومُ ليس زيداً) تقديره: ليس بعضهم زيداً، فـ(زيد) لم يقم، والبعض مذكر في اللفظ، فإن أضفته إلى مذكّر كان مذكراً في المعنى، وإن أضفته إلى مؤنث كان مؤنثاً في المعنى، ولفظه واحد وهو يقع على الواحد والتثنية والجمع، والخبر يبين عدده وتأنيثه وتذكيره.

وكلّ ما ذكرته في (ليس) ففي (**لا يكون**) مثله[1].

تقول: إذا استثنيت بها من موجب: (قام القوم لا يكون زيداً) تقديره: لا يكون بعضُهم زيداً. فـ(زيد) لم يقم.

و(قام القوم لا يكونُ الزيدَيْنِ) و(قام القوم ليس العمرَيْنِ) تقديره: لا يكون بعضهم الزيدَيْنِ، وليس بعضهم العمرَيْنِ.

و(قام القوم لا يكون الزيدِيْنَ)، أي لا يكونُ بعضهم الزيدِيْنَ.

و(قام القوم ليس العمرِيْنَ)، أي ليس بعضهم العمرِيْنَ.

و(قام النساء لا يكون هنداً)، أي لا يكون بعضُهن هنداً.

و(ذهبت النساء ليس جُملاً)، أي ليس بعضُهن جُمْلاً.

و(قعد النساءُ لا يكون الجُمْلَيْنِ) و(ليس الزينبينِ) تقديره: لا يكون بعضُهن الجُمْلينِ، وليس بعضهن الزينبَيْنِ.

وقعد النساءُ لا يكون الجُملاتِ، وليس الزينباتِ، أي لا يكون بعضُهن الجُملات، وليس بعضُهن الزينبات.

فهذا كلّه استثناء من موجب وهو خارج مما دخل فيه غيره.

(١) ينظر: الكتاب ١/٥٧، ٣/٢٨.

فإن استثنيت من منفيّ صنعت كما صنعت في الإيجاب إلا أن ما بعد (لا يكون) و(ليس) مثبت تقول: (ما قام القوم لا يكون زيداً) أي لا يكون بعضهُم زيداً. فـ(زيد) قد قام.

و(ما قام النساءُ ليس جُمْلاً) فـ(جُمْل) قد قامت، تقديره: ليس بعضُهن جُمْلاً.

و(ما قام الرجال ليس الزيدَيْنِ) و(ما ذهبَ النساء لا يكون الهندَيْنِ) و(ما قعد الرجال لا يكون الزيدِيْنَ)، و(ما ذهب النساء ليس الهندات) فما بعد (ليس، ولا يكون) مثبت لأنه استثناء من منفيّ.

فإن قيل: لم امتنع دخول التأنيث في (ليس، ولا يكون) إذا كان الخبر مؤنثاً؟. ولم امتنع تثنية الضمير الذي فيهما وجمعه -إذا كان الخبر مثنى أو مجموعاً-؟.

فعن هذا السؤال جوابان:

أحدهما: أنّ (ليس) و(لا يكون) لما نابتا عن (إلا) وهي جزء واحد وجب أن يكون واحداً، ولحاق التأنيث بهما، وعلامة التثنية والجمع يخرجهما من أن يكونا جزءاً واحداً، وهذا كله طلباً لتسوية الألفاظ ومعادلتها.

والجواب الثاني: أنّ (ليس) و(لا يكون) لـمّا نابتا عن (إلا) وهي حرف وجب ألا يتصرفا، ولحاق التأنيث بهما، والتثنية والجمع ضرب من التصرف.

فإن جعلتهما وصفاً لما قبلها أنثت، وثنيت وجمعت. ولا يكونان إلا وصفاً لنكرة[1].

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤/٤٢٨: (وإن جعلته وصفاً فجيّد، وكان الجرمي يختارُه وهو قولك أتاني القومُ ليسوا إخوتك، وأتتني امرأة لا تكون فلانة)، وقال سيبويه في الكتاب ٢/٣٤٨: (ويدلُّكَ على أنّه صفة أنّ بعضهم يقول: ما أتتني امرأة ولا تكون فلانةً، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةً فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه...).

تقـول: (جـاءني رجل لا يكون زيداً) و(جـاءني رجـلان لا يكونان الزيدَيْنِ) و(جاءني رجال لا يكونون الزيدِيْنَ)، فـ(الزيدون) ما جاؤوا، وإنما جاءَ غَيرُهم.

و(جاءتني امرأة ليست هنداً) فـ(هند) ما جاءته، و(جاءتني امرأتان ليستا الهندينِ) و(رأيت امرأتين ليستا الجُمْلَيْنِ) و(مررت بنساءٍ لسنَ الهِندات)، فكأنه لم يمرّ بالهندات، و(قام نساء لا يكنّ الجُملاتِ) فـ(الجملات) لم يَقمْنَ.

فإن قلت: (ما مررت بامرأة لا تكون جُمْلاً) و(ما مررت بنساء لا يكنّ الجُمْلات) و (ما مررت برجالٍ لا يكونون العمرِيْنَ)، كأنه قال: مخالفين العَمْرين.

فأما (**عدا**) ففاعلُها مضمر فيها، وهو مذكّر، ولا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، وإنما يكشفُ عن تثنيته وتذكيره وتأنيثه المنصوبُ بعده[1].

تقول: (قام الرجال عدا زيداً)، تقديره: جاوز بعضهم زيداً. وقام القومُ عدا الزيدَيْنِ) و(عدا الزيدِيْنَ) فالزيدون لم يقوموا لأنّ هذا استثناء من موجب.

وتقول: (قام النساء عدا هنداً) فـ(هند) لم تقم، و(قام النساء عدا الهندَيْنِ) و(لقيت النساء عدا الهنداتِ)، فالهندات لم يَلْقَهُنّ لأن هذا استثناء من موجب.

فإن قلت: (ما قام القوم عدا بكراً) فـ(بكر) قد قام، وإن قلت: (ما مررت بالقوم عدا خالداً) فقد مررت بخالد، لأن هذا استثناء من منفى.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣٤٨.

فإن قلت : (قام القوم ما عدا زيداً) نصبت[*] زيداً لا غير . لأن (عدا) ههنا فعل لما صارت صلة لـ (ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال .

وأمـا (**حاشـا**) : فتقول : (قام القوم حاشا زيد)[١]، فالجار والمجرور[٢] فـي موضع نصب بالفعل الذي قبله، و(زيد) لم يقم لأن هذا استثناء من موجب، و(مررتُ بالقوم حاشا خالدٍ) فـ (خالد) لم يمرّ به، قال الشاعر[٣]: [كامـــل]

[٩٧] حاشــا أبي ثوبَـانَ إنّ بـِـه ضَنّــاً عــن المَلْحـاةِ والشَتْـمِ

فإن قلت : (ما قامَ القومُ حاشا زيدٍ) فـ (زيد) قد قام، و(ما لقيتُ القومَ حاشا زيدٍ) فـ (زيد) قد لقيته .

وكان الأخفش[٤] يجيز أن تكون (حاشَى) فعلاً، فتقول : (قام القومُ حاشَى زيداً)، ففي (حاشى) فاعل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنّث، و(زيد) لم يقم لأنه استثناء من موجب . و(لقيت القوم حاشَى خالداً) فـ (خالداً) لم تلقه .

فإن قلت : (ما قام القومُ حاشَى زيداً) فـ (زيدٌ) قد قام، و(ما مررت بالقوم حاشى خالداً)، فـ (خالداً) قد مررت به، لأن هذا استثناء من منفيّ .

فأمـا (خـــــــلا) :

فسيبويه والأخفش[٥] يجيزان فيها أن تكون حرفاً جاراً، وأن تكون فعلاً ناصباً .

(*) أ : ص٩٣ .

(١) ينظر : حكم كتابة ألفها في الصفحة ٣١١ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٤٩ : (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرّ ما بعده) .

(٣) قيل هو جُميح الأسدى، المفضليات ٣٦٧، اللمع ١٤٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٢ / ٨٤، و٨ / ٤٧، الخزانة ٤ / ١٨٢ .

(٤) تقدم رأيه هذا في الصفحة ٣٠٩، وسيبويه قد منع أن تكون فعلاً، قال في الكتاب ٢ / ٣٥٠ (ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ماحاشا زيداً لم يكن كلاماً) .

(٥) تقدم ذكرها في الصفحة ٣٠٩ .

فإذا جعلتها حرفاً قلت: (قامَ القومُ خلا زيدٍ) و(لقيتُهم خلا عَمْرٍو) و(مررت بهم خلا خالدٍ) فالجارّ والمجرور في موضع نصب، و(زيد) لم يقم، و(عمرو) لم تلقه، و(خالد لم تمرّ به) لأنه استثناء من موجب.

فإن قلت: (ما قامَ القومُ خلا خالدٍ) فـ(خالد) قد قام، و(ما مررتُ بِهِم خلا عمرٍو) فـ(عمرو) قد مررت به.

وتقول إذا جعلتها فعلاً: (قام القومُ خلا خالداً) ففي (خلا) فاعل مضمر، (لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث). وتقول (لقيتُ القومَ خلا الزيدِيْنَ) فـ(الزيدون) لم تلقَهم، و(مررت بهم خلا محمداً) فـ(محمد) لم تمرّ به.

فإن قلت: (ما قام القومُ خلا زيداً) فـ(زيد) قد قام. وتقول: ٠ما لقيتُ النساءَ خلا الهندات) فقد لقيت الهندات لأنه استثناء من منفيّ، وتقول: (ما قام النساءُ خلا جُمْلاً)، فـ(جُمْل) قد قامت لأنه استثناء من منفيّ.

فإن قلت: (قام القومُ ما خلا زيداً) فـ(خلا) ههنا فعل لأنه صلة لـ(ما) المصدرية[1]، وإذا كان صلة لـ(ما) المصدرية وجب أن يكون فعلاً لأن (ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال، قال الشاعر[2]: [طويل]

[٩٨] **ألا كُلُّ شَيءٍ ما خلا اللهَ باطِلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ**

فإن قلت: (قامَ القومُ ما خلا زَيْداً) فـ(زيد) قد قام، و(ما مررتُ بالقوم ما خلا مُحمداً) فـ(محمد) قد مررت به، و(مالقيتهم ما خلا جعفراً) فـ(جعفر) قد لقيته، وعلى ما وصفت لك يجري باب الاستثناء. وبالله التوفيق.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٤٩: (... وأتوني ما خلا زيداً فما هنا اسم و«خلا» و«عدا» صلة له).

(٢) هو لبيد، الديوان ٢٥٦، اللمع ١٤٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٢/٧٨، الخزانة ٢/٢٥٥.

[فصـــــل]

لما ابتدأ بالمرفوعات، والرفع هو الضمّة، والضمّة من الواو، والواو من ابتداء الفم كان ينبغي أن يتلو المرفوعات بالمجرورات، لأنّ الجرّ هو الكسر، والكسرة من الياءِ، والياءُ من وسط الفم، ثم يتلو المجرورات بالمنصوبات، لأنّ النصب هو الفتحة، والفتحةُ من الألف، والألفُ من أقصى الحلق فهي نقيضة الواو، إلا أنّه تلا المرفوعات بالمنصوبات، لأن المنصوب أصل للمجرور، لأنّ المجرور منصوب في المعنى ومفعول وقدّم المنصوب في اللفظ على المجرور، لأن المجرور منصوب متأول، والمتأول فرع على ما يبرز إلى اللفظ.

بـــاب الجـــــرّ

إعلم أنّ الجرّ يكون في الكلام من وجهين:

أحدهما بحرف جرّ، والثاني باسم ينوب عن حرف الجرّ.

وإذا كان الاسم إنما يجرّ لنيابته عن حرف الجرّ، فحرف الجرّ هو الأصل، فينبغي لنا أن نتكلّم في حروف الجرّ ومعانيها.

وحروف الجرّ التي تلزم الحرفية والجرّ هن ستة: (مِنْ، وإلى، وفي، ورُبَّ، واللام -المكسورة- والباء) فهذه الستة تجرّ ما يتصل بها لفظاً أو تقديراً، ومعانيها مختلفة، وما عدا هذه الستة تنقسم أقساماً.

فقسم يلزم الحرفية، وهو على ضربين:

ضرب منه يجرّ في مكان مخصوص وهو: (**التاء والواو**) يجرّان في القسم خاصةً، ولا يجرّانِ في غيره.

والضرب الثاني: (**حتّى**) وهي تستعمل على ثلاثة أَضْرُب:

ضرب تكون غاية فنجرّما بعدها كما تجرّ(إلى) وسأذكر الفرق فيما بينهما، إن شاء الله[1].

وضرب تكون فيه بمنزلة الواو، وسأذكر الفرق فيما بينهما إنْ شاء الله[2].

وضرب تكون فيه حرفاً من حروف الابتداء، وسأذكره إن شاء الله[3].

فأما (**الكاف**) فتكون حرفاً وتكون اسماً، وكذلك (**عَنْ**) تكون حرفاً وتكون اسماً، فأما (**على**) فتكون فعلاً واسماً وحرفاً[4] ، وأنا أفصل هذا إن شاء الله إذا فرغت من الكلام في حروف الجرّ[5].

إعلم أنّ حرف الجرّ إنما وقع في الكلام تقوية وصلة للأفعال التي لا تتعدّى إلى المفعول فتعدّت بتوسط هذه الحروف إلى المفعول وصارت بمنزلة الهمزة في أول الفعل وتشديد العين في وسطه، فكما قالوا: (أذهبتُ زيداً) و(خرّجت المتاعَ) فخرج الفعل بالهمزة وتشديد العين من اللزوم إلى التعدّي كذلك خرج الفعل بحرف الجرّ من اللزوم إلى التعدي فقالوا: (مررت بزيدٍ) إلا أنّ حرف الجرّ إنما أثر فيما بعده(*) وصار له حكمان:

أحدهما: أنه بمنزلة جزء من الفعل وحرف منه من حيث أوصل الفعل إلى المفعول فهو في هذا الحكم بمنزلة الهمزة وتشديد العين.

والحكم الثاني: أنه قد تنزل بمنزلة حرف من المفعول من حيث كان الجارّ والمجرور في موضع نصب بالفعل قبلهما[6] ، يَدُلُّكَ على صحة هذا أنه يجوز أن تعطف عليها جميعاً بالمنصوب فتقول: (مررت بزيد وعمراً) فلو لم يكن الجارّ والمجرور في موضع نصب لما أجاز النصب في المعطوف.

---

(١) ينظر: الصفحة ٣٤٦.

(٢) ينظر: الصفحة ٣٤٦.

(٣) ينظر: الصفحة ٣٤٧.

(٤) ينظر: الصفحة ٣٦.

(٥) ينظر: الصفحة ٣٣٤.

(*) أ: ص٩٤.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١ /٩٢: (ولكنك لما أدخلت الباء عملت، والموضع موضع نصب)، وقال: أيضاً في ١ /٩٣ (كما أنك إذا قلت: مررت بزيدٍ مكانك قلت مررت زيداً).

وقد يجوز الجرّ في المعطوف، بأن تعطفه على المجرور دون الجارّ وهذا هو الاختيار، لأنّ العطف على العامل الأقرب أولى من العطف على العامل الأبعد، وحرفُ الجرّ أقربُ من الفعل فالحملُ عليه أولى.

فإذا وجدت حرف الجرّ فلا بد أن تعلقه بفعل إما في اللفظ أو في التقدير، إلا أن يكونَ حرف الجرّ زائداً فلا يعتدّ له بحكمه.

وقد يزاد حرف الجرّ مع الفاعل كقولهم: (ما جاءني مِنْ أحَدٍ) والفعل لا يفتقر إلى وصلة توصله بالفاعل كحرف من حروف الفعل وقد بينّا هذا في موضعه[1]، فدلّ على أن حرف الجرّ ههنا زائدة[2].

وقد يزاد حرف الجرّ مع المفعول إذا كان الفعل متعدياً بنفسه كقوله[3]:

[٧٤] **لا يَقْـــرَأْنَ بِالسُّـــوَرِ**

وإنما هو: لا يقرأن السُوَرَ، لأنّ (يَقْرَأْنَ) متعدٍّ بنفسه.

وقد ورد في التنزيل: ﴿ **ألم يَعْلَمْ بِأنَّ اللّهَ يرَى** ﴾[4]، والتقدير: أنَّ اللّهَ يَرَى.

وأنا أذكر معاني حروف الجرّ إن شاء اللّه فمن ذلك:

(**مِــنْ**) يجوز أن تكون لابتداء الغاية[5]، كقولك: (خرجتُ من الكوفةِ)، فينبغي أنْ يكون الخروج ابتُدِئَ من الكوفة، ويجوز أَنْ تكون (الكوفة) داخلة في الابتداء، وقد يجوز أن تكون خارجة وهذا موقوف على الدليل، ولا خلاف أنّ ما قبل الكوفة ليس بداخلٍ في الابتداء.

---

(١) ينظر: الصفحة ١٨٠ وفيها قال المصنف: (واعلم أنّ الفاعل بمنزلة حرفٍ مِن الفعلِ).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٢٥: (وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً... وذلك قولك ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، ولو أخرجت «مِنْ» كان الكلام حسناً) وينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨/ ٢٥.

(٣) قيل هو الراعي النميري، أو القتال الكلابي، ينظر: الصفحة ٢٦٤, ٣٣٨.

(٤) الآية ١٤/ سورة العلق.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٢٤: (وأما «مِنْ» فتكون لابتداء الغاية في الأماكنِ).

والوجه الثاني: أن تكون (مِنْ) للتبعيض[1]، وإنّما تكون (مِنْ) كذلك إذا أخرجت قليلاً من كثير، وهي تتصل بالمبعض لا بالبعض الذي أخرجته نحو قولك: (أخذتُ مِن الدراهمِ درهماً)، و(أخذت ديناراً مِن الدنانيرِ).

والوجه الثالث: أن تكون زائدة، دخولُها كخروجِها لأنها لم تحدث بدخولها معنىً فيسقط بخروجها، نحو قولك: (ما جاءني مِن أحدٍ)، تقديره: ما جاءني أحدٌ، و(ما لقيت من أحدٍ) تقديره: ما لقيتُ أحداً، فـ(مِنْ) ههنا دخولُها كخروجها، لأن أحداً بمجرده أفاد العمومَ، و(مِنْ) زيدت توكيداً في الكلام.

وعند سيبويه: لا تزاد في الواجب[2]، وقد أجاز غيره ذلك[3].

والوجه الرابع: أَنْ تدخل (مِنْ) على واحدٍ منكور فيفيد مجموعها العموم والشمول، نحو قولهم: (ما جاءني من رجل) وهذا عندهم يدلّ على أنه ما جاءني واحدُ ولا أكثرُ منه.

ولو قال: (جاءني رجلٌ) لجاز أن يكون قد نفى واحداً ولم ينفِ فوق ذلك، وجاز أن يكون جاءه اثنان وأكثر.

والوجه الخامس: أن تكون (مِنْ) تبين تبيين الصفات، وذلك أن يكون ما بعدها أقلَّ مما قبلَها، كقوله تعالى: ﴿**فاجتنبُوا الرِّجْسَ من الأوثانِ**﴾[4]، وكلّ وثَنٍ رِجْسٌ، وليس كلّ رجسٍ وثناً فكأنه قال تعالى: اجتنبوا الرجسَ الذي هو الوثَنُ، فأمرنا بهذه الآية أن نجتنب الأوثانَ، وما عدا الأوثانَ مِن الأرجاس فإنا علمناه بدليلٍ آخر.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٢٥: (وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا مِن الثوب).

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٥، و٤ / ٢٢٥.

(٣) هو قول لأبي الحسن الأخفش، ينظر: الإنصاف ١ / ٣٧٦، والمصنف لم يمهّد لهذه المسألة، والمكانُ اللائق لها أن تذكر بعد الوجه الرابع وبعد الانتهاء من دلالة زيادتها.

(٤) الآية ٣٠ / سورة الحج.

وأما (**إلى**) فإنها تكون لانتهاء الغاية كما كانت (مِن) لابتدائها[1]، تقول: (سرتُ مِن الكوفة إلى البصرة)، وابتدأت بـ(مِنْ) وانتهيت بـ(إلى).

وما قبل (من) وما بعد (إلى) يجوز أن يدخلا في الغاية ويجوز أن يخرجا منها، ويجوز أن يدخل أحدهما ويخرج الآخر وهذا كلّه موقوف على الدليل.

وقولك: (لي مِن هذا الحائط إلى هذا الحائط) فالحاكم إنما يحكم ما بين الحائطين، ودخول الحائطين في الملك أو خروجهما أو أحدهما دون الآخر يفتقر إلى دليل ليس في اللفظ.

وأما (**فِيْ**) فهي موضوعة للظرفية والوعاء[2]. تقول: (اللصّ في الحبس) و(زيدٌ في الدار) و(الثوبُ في الصندوق) و(الدقيق في الجِراب)، والماءُ في الحُبّ[3].

وقد يتوسع فيها فيقال: (زيدٌ في العِلمِ) يُرادُ أنّ العلم قد اشتمل عليه وحواه كاشتمال الدارِ عليه إذا قلت: (زَيْدٌ في الدارِ).

وأما (**رُبَّ**)[4] فإنها موضوعة لتقليل ما تدخل عليه، ولهذه العلّة اختصت بالدخول على النكرة[5]، لأن النكرة تدلّ على الكثرة فيصحّ فيها التقليل، تقول: (رُبَّ رَجُلٍ أدركتُهُ)، و(رُبّ غلمانٍ ملكتُهم) أي: ذلك قليل.

ونقيضها (كَمْ)، لأن (كم) اسم، و(رُبَّ) حَرفٌ، و(كم) للتكثير، و(ربّ) للتقليل، ولما كانت (كم) للتكثير اختصت بالدخول على النكرات،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٣١: (وأمّا «إلى» فمنتهى لابنداء الغاية تقول: مِن كذا إلى كذا).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٢٦: (وأما «في» فهي للوعاء).

(٣) الحُبّ: الجَرّةُ الضخمةُ، والخابية وهو ما يجعل فيه الماء، وهو فارسيّ معرّب، ينظر: المعرّب للجواليقي ١٦٨.

(٤) في رُبَّ ثماني لغات هي: (رُبَّ، رُبَّتَ، رُبَ، رُبَتَ، رُبُ، رُبْ، رَبَّ، رَبَ) ينظر: شرح الكافية ـ الرضي ٢/٣٠٦. وفي اللسان/ربب: لغات أخرى بزيادة (ما) عليها.

(٥) قال سيبويه في الكتاب: ١/٤٢٧ (فربّ لا يقع بعدها إلا نكرة) وينظر: الكتاب ٢/٣٤٥.

لأنّ النكرة لما كان واحدُها يدلّ على الكثرة صحّ فيه التكثير كما يصحّ فيه التقليل، إلا أن ما بعد (كم) يجوز فيه الجرّ والنصبُ.

فإن قيل: قد ادّعيتم أنّ حرف الجرّ إنّما وقع في الكلام ليصل به الفعل اللازم ويتعدّى إلى المفعول، وما نرى الفعل وصل بـ(رُبّ) إلى ما بعدها.

قيل له: (رُبَّ) خالفت حروف الجرّ من ثلاثة أوجه:

منها: أنه قد حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها.

ومنها: أنها قد وقعت صدراً في الكلام، وحروف الجرّ لا تقع صدوراً.

ومنها: لزوم الصفة لمجرورها.

فأما وقوعها صدراً فلأنها لما كانت تقلل ما تدخل عليه، وتقليل الشيء يقارب نفيه أشبهت حروف النفي فوقعت صدراً كما وقعت حروف النفي صدراً.

وأما لزوم الصفة لمجرورها فلأنهم لما حذفوا(*) الفعل الذي تتعلّق به جعلوا لزوم الصفة بمجرورها عوضاً من ذلك الفعل.

وقد يظهرون هذا الفعل المحذوف في الشعر إذا اضطرّ الشاعرُ إلى إظهارِه(١).

فأما (**الباء**) فإنّها موضوعة (للإلصاق)(٢)، نحو قولك: (كتبت بالقلم)، أي ألصقت الحروف بعضها ببعض، و(مررت بزيدٍ) لما أوصلت الباء المرور إلى (زيد) فكأنها ألصقته.

(*) أ: ص٩٥.

(١) والنحاة يستشهدون لهذا الاضطرار بقول الشاعر:

أماويّ إني رُبّ واحدِ أُمّهِ قتلتُ فلا أثرٌ لديّ ولا قَتْلُ

ينظر: الشمني على المغني، وعليه حاشية الدماميني ١/ ٢٧٦، وتفصيل المسألة في شرح الكافية ـ الرضي ٢/ ٣٠٧، والقصر المبني علي المغني ٢/ ٧٤.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢١٧: (وباء الجر إنما هي للالزاق والاختلاط) وقال الأشموني بشرح الألفية ٢/ ٢٢٨: (وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه)، وقال في ٢/ ٢٢٧: (وأما الباء فلها خمسةَ عشرَ معنىً).

ومن ادّعى أنّ الباء تفيد (التبعيض) فذاك علمه بدليل شرعيّ لا بمجرّد اللّغة[١].

وقد تكون الباء (زائدة)، وإنما تزاد في غير الواجب، يقولون: (ليس زيدٌ بخارجٍ)، أي: ليس زيدٌ خارجاً، و(ما عمرٌو بذاهبٍ)، أي: ما عمرٌو ذاهباً.

قد زيدت الباءُ في الواجب في أربعة مواضع:

منها: (المبتدأ)، نحو: (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ) الباء زائدة تقديره: حَسْبُك.

ومنها (خبره)، نحو: (حسبُك بزيدٍ) تقديره: حسبك زيد، وفي التنزيل: ﴿ **جزاءُ سَيِّئة بِمثلِها** ﴾[٢]، تقديره: جزاءُ سيّئةٍ مثلُها، لتكون مثل الآية الأخرى، ﴿ **وجزاءُ سَيِّئةٍ سيئةٌ مثلُها** ﴾[٣].

ومنها: (الفاعل) نحو: ﴿ **وكفى باللهِ** ﴾[٤]، تقديره: كفى اللهُ.

ومنها (المفعول)، كقول جرير[٥]:

[٧٤] **هُنَّ الحرائرُ لا ربّاتُ أَحْمِرةٍ ـــــ سودُ المحاجرِ لا يقرأنَ بالسُّوَرِ**

تقديره: لا يقرأن السُّوَرَ، وعليه يحتمل قوله تعالى: ﴿ **فامسَحوا بِرؤوسِكُم** ﴾[٦]، أنّ الباء زائدة لأن الفعل لا يفتقر في وصوله إلى المفعول إليها إذا كان متعدّياً بنفسه.

---

(١) ذكر ابن هشام من معاني الباء التبعيض، فقال في المغني ١ /١١١: (وجعلوا منه ﴿ عيناً يَشرَبُ بها عبادُ الله ﴾ الآية ٦٠ /سورة الإنسان، وقوله:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم تَرفّعت ـــــ متى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنّ نئيجُ

قال ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك ١ /١٩: أي من ماء البحرِ، وينظر: شرح الألفية - الأشموني ٢ /٢٢٨.

(٢) الآية ٢٧ /سورة يونس.

(٣) الآية ٤٠ /سورة الشورى.

(٤) الآية ٦ /سورة النساء، وينظر: الصفحة ٥٥٥.

(٥) ينظر: الصفحة ٣٣٤، ٣٦٤.

(٦) الآية ٦ /سورة المائدة. وقد نقل الزمخشري في الكشاف ١ /٥٩٧ عن مالك: أنها زائدة فيجب مسحُ كلّ الرأس، قال: وهو وإن كان عملاً بالمجاز لكنه أحوط...) ينظر تفصيل المسألة في: حاشية يس على شرح الألفية ـ الأشموني ٢ /٢٢٨.

فأما (**اللامُ**) فإنّها موضوعة (للاختصاص)[1]، لأن معنى الحرف هو الذي يلزمه في جميع متصرفاته، والذي يلزم اللام في جميع متصرفاته هو الاختصاص.

فأما (الملك) فطارئ على الاختصاص، يدلّك على صحة هذا أنّ المملوك لابد أن يختص بمالكه، وأن الاختصاص يستغنى عن الملك، فكلّ مملوك مختص، وليس كلّ مختص مملوكاً. ألا تراك تقول : (المسجد لِزَيد ٍ) فيدلّ على اختصاصه به، إما لأنه أنشأه أو لأنه عمّره، أو لأنه يُدرّس فيه أو لأنه يكثر الجلوس فيه أو لأنه يؤذّن فيه، ولا يصحّ ملكه لأن المساجد والكنائس والبيع لا يصحّ ملكها.

وتقول : (الدارُ لِزَيْدٍ) فيدلّ على اختصاصها به وأنه مالكها، لأنّ الدارَ يصحّ أن تملك.

فأما (**الكاف**)[2] فتكون حرفاً واسماً، فإذا قلت : (جاءني الذي كَزَيْدٍ) قطعت على أنها حرف لأنها صلة للاسم الناقص، والاسم الناقص يوصل بحرف الجرّ كما تقول : (جاءني الذي في الدارِ).

ولا يجوز أن يوصل الاسم الناقص باسم مفرد، لو قلت (جاءني الذي منطلقٌ) لم يَجُزْ، فإن قلت : (جاءني الذي هو منطلقٌ) جاز، لأن الاسم الناقص يوصل بالجمل، وعلى هذا حملت قراءة من قرأ : ﴿ **ما بَعُوضَةٌ** ﴾[3] بالرفع،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢١٧ : (ولامُ الإضافة ومعناها الملك واستحقاق الشيء)، وقال الأشموني في شرح الألفية ٢ / ٢٢١ : (تأتي اللامُ الجارّة لمعانٍ جملتها أحد وعشرون معنىً)، وقد مثل لجميعها، وأكثرها متداخلة ببعضها وأما معنى الاختصاص فلا يكاد يفارقها.

(٢) لم يذكر المصنّف معانيها، وأهمّها التشبيه، وذلك قولك أنت كزيد، ينظر : الكتاب ٤ / ٢١٧، وقال الأشموني في شرح الألفية ٢ / ٥٣٢ : (تجيء الكافُ لمعان وجملتها أربعة) وقد مثل لها وهي التشبيه والتعليل والتوكيد والاستعلاء، وينظر : المقتضب ٤ / ١٤٠، ٤١٦.

(٣) الآية ٢٦ / سورة البقرة، ينظر : الصفحة ٣٩، ١٧٤، ٧٠٩، ٨٢٣.

تقديره: ما هو بعوضةٌ لأن (ما) بمعنى الذي، وكذلك قراءة من قرأ: ﴿ **تماماً على الذي أحسَنُ** ﴾[١]، تقديره: الذي هو أحسنُ، وحذف المبتدأ من الصلّة قليل.

وأما كون الكاف اسماً فقول الشاعر[٢]: [رجـــز]

[٩٩] **فَصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مَأكولْ**

فإضافة (مثل) إلى الكاف تدلّ على أن الكاف اسم، لأن الحرف لا يضاف إليه، وكذلك قول الآخر[٣]: [رجـــز]

[١٠٠] **وصاليات ٍكَكَما يُؤَثْفَيْنْ**

الكاف الثانية اسم لدخول الأولى عليها، والأولى حرف لأنه لا يجوز أن يدخل حرف جرّ على مثله[٤]، وقال الأعشى[٥]: [بسيـط]

[١٠١] **أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهى ذَوي شَطَطٍ كالطعنِ يَهْلِكُ فيه الزيتُ والفُتُلُ**

والكاف ههنا اسم لأنها فاعلة، ألا ترى أن الفعل قبلها مسند إليها وهي في موضع رفع بإسناده إليها.

وقد تكون الكاف (زائدة) كقوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِه شيءٌ** ﴾[٦]، التقدير: ليس مثلَهُ شيءٌ، لأن الكاف لو لم تكن زائدة لكان الكلام كذباً[٧]، لأن تقديره: ليس مثلُ مثلِه شيءٌ فيكون قد أثبت له مثلاً، ونفى الشبه عن مثله

---

(١) الآية ١٥٤/سورة الأنعام، ينظر: الصفحة ١٧٤، ٧٠٩، ٨٢٣.

(٢) هو رؤبة، ملحقات ديوان ١٨١، الكتاب ١/٤٠٨.

(٣) هو خطام المُجاشعي، الكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، و٤/٢٧٨، ضرورة الشعر ١٦٠، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨/٤٢، الخزانة ٢/٣١٣، وقوله: (يُؤَثفَيْن)، أي: يُجْعَلْنَ أثافي، وينظر: توجيه وزن الفعل مفصلاً في الصفحة ٧٩٧.

(٤) قال السيرافي في ضرورة الشعر ١٦٠، ٢٢١: (ومما لا يجوز إلا في الشعر جعل الكافِ في موضع مثل اسماً وإدخال حروف الجرّ عليها).

(٥) ديوانه ٦٣، المقتضب ٤/١٤١، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨/٤٣، الخزانة ٩/٤٥٣.

(٦) الآية ١١/سورة الشورى.

(٧) قد كان للمصنّف مندوحة عن هذه اللفظة بما يناسبُ شرفَ المقام.

وهذا كذب لأن مثل الشيء هو الذي يشبهه، فلما كان إقرار الكذب يؤدي إلى المحال حكم بزيادتها، قال الشاعر[1]: [رجـــز]

[١٠٢] **لواحِقُ الأَقرابِ فيها كالمَقَقْ**

المقق الطول، وتقديره: فيها مَقَقٌ، أي: طُولٌ، ولا يجوز أن يقال: فيها كالطُّولِ.

وأما (**عن**) فمعناها المجاوزة[2]، تقول: (انصرفتُ عن زيدٍ) أي: جاوزته إلى غيره.

فإن دخل عليها (من) صارت اسماً[3]، وهي تجرّ ما بعدها سواء كانت اسماً أو حرفاً، كما أنّ الكاف تجرّ ما بعدها سواء كانت اسماً أو حرفاً، قال الشاعر[4]: [بسيــط]

[١٠٣] ---------- **مِنْ عَنْ يمِينِ الحُبَيّا نَظْرَةٌ قَبَلُ**

وقال الآخر[5]: [كامـــل]

[١٠٤] ---------- **من عــن يميني مــرّةً وأمامي**

فـ(عن) في هذين البيتين اسم لدخول حرف الجرّ عليها.

---

(١) هو رؤبة، الديوان ١٠٦، المقتضب ٤ /٤١٨، اللمع ١٥٠، الخزانة ١ /٨٩ و١٠ /١٧٧.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤ /٢٢٦: (وأما «عن» فلما عدا الشيء وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاًله قد جاوزه) وجملة معانيها عشرة ذكرها الأشموني في شرح الألفية ٢ /٢٣٠.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١ /٤٢٠: (ألا ترى أنّك تقول من عن يمينك).

(٤) هو القطامي، وصدر البيت:

فقلتُ للركب لمّا أن علا بِهِمُ ....

الديوان ٥، شرح المفصل - ابن يعيش ٨ /٤١، شرح جمل الزجاجي ١ /٤٧٧، الارتشاف ٢ /٤٤٤.

(٥) هو قطريّ بن الفجاءة، وصدر البيت:

فَلَقَد أراني للرّماحِ دَرِيئَةً ....

شعر الخوارج ٤٥، الحماسة ٤٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٨ /٤٠، الخزانة ١٠ /١٥٨.

فأما (على)[1] فتصلح أن تكون اسماً وفعلاً وحرفاً.

وإنما تكون (اسماً) إذا كانت عبارة عن شخص أو عبارة عن فوق، وإذا كانت كذلك دخلتها علامات الأسماء، تقول: (جاءني علا، ولقيت علا، ومررت بعلا)، وتقول إذا كانت عبارة عن (فوق) (جئتُ من عليه) كما تقول: (جئت من فَوقه) و(جئتُ من على السطح) كما تقول: (جئتُ من فوقِ السطحِ)[2]، قال الشاعر[3]:

[٨] **غدَت من عليهِ بعدما تَمَّ ظِمؤُها   تَصِلّ وعن قيضٍ ببيداءَ مجهـــل**

أي: من فوقِه، وقال الآخر[4]:

[٩] **فهي تنوشُ الحوضَ نَوْشاً من علا   نَوشـاً بـهِ تَقْطَعُ أجوازَ الفَـــلا**

أي: من فوقِ.

وإذا كانت (فعلاً) كانت مشتقّة من مصدر، ودالة على زمان مخصوص، تقول: علا ـ يعلُو ـ عُلُواً[5]، فهو عالٍ[*] والمفعول مَعْلوّ، كما تقول: ضاربٌ ـ ومضروبٌ، وتقول في الأمر: أُعلُ، وفي النهي لا تَعْلُ، وتقول: سيعلو، أو سوف يعلو، وقد علا، وقد يعلو، وتقول: (علا الحائطُ) كما تقول: ارتفع الحائطُ، و(علا زيدٌ الفرسَ، يعلوه) كما تقول: (ركبه، يركبه)، وتقول: (علاني ثوبٌ يعلوني، وعلاك دَيْنُ، يعلوك).

وما عدا ما ذكرته فهي حرف تجرّ ما بعدها، تقول: (عليّ ثوبٌ، وعليك دَيْنٌ، وعليه مالٌ، وعلى زيدٍ مال) وبالله التوفيق.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٠: ٠ أما «على» فاستعلاء الشيء تقول: هذا على ظهر الجبل)، وذكر الأشموني في شرح الألفية ٢ / ٢٢٩ عشرة معان، أصلها الاستعلاء.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٦٨: (سمعنا من العرب من يقول: نهضتُ من عليه، كما تقول: نهضتُ من فوقِهِ) وقال في الكتاب ٤ / ٢٣١: (ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب نهض مِنْ عليهِ).

(٣) هو مزاحم بن الحارث، تقدم الشاهد برقم ٨، في الصفحة ٣٦.

(٤) هو غيلان بن حريث، تقدم الشاهد برقم ٩ في الصفحة ٣٦.

(٥) ينظر: المشترك من الكلمات في الصفحة ٣٦.

(*) أ: ٩٦.

بـــاب مُـــذْ ومُنْـــذُ[1]

إعلم أن (مُذْ ومُنْذُ) يختصان بالزمان، ولا يدخلان إلا على الزمان إما في اللفظ أو في التقدير.

والعرب تستعملهما اسمين وحرفين، وإذا كانتا حرفين جرّتا ما بعدهما، وإذا كانتا اسمين فموضعهما رفع بالابتداء وما بعدهما خبر (عنهما)[2] تقول: (مُذْ يَومانِ، ومُنْذُ لَيلَتانِ)، وهما من أسماءِ الزمان.

ولا يكونان اسمين إلا في حال كونهما مبتدأين، وإذا قال: (ما رأيته منذُ يومينِ، أو مُذْ ليلتينِ) فما بعدهما مجرور بهما، وموضع الجارّ مع المجرور نصب بالفعل الذي قبلهما.

وإذا كانتا حَرْفَي جرّ تعلقتا بالفعل الذي قبلهما أو بمعنى الفعل، وصار الكلام جملة واحدة.

و(مُنْـــذُ) كان أصلها السكون، وإنّما حركت الذال لسكونها وسكون ما قبلها، واختيرتَ لها الضمّة اتباعاً لضمّة الميم[3]، ولم يحفل بالساكن بينهما لأنّ الساكن حاجز غير حصين، لأن الحرف يضعف بسكونه ويقوى بحركته، ولهذا شبّهوا المتحرك بالحيّ، والساكن بالميّت.

---

(١) تقدم الكلام عنهما في الصفحة ٣٧، ٦٤.

(٢) أ: خبرهما، قال الأنباري في الإنصاف ١ / ٣٨٢: (ذهب البصريون إلى أنّهما يكونان اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارّينِ فيكون ما بعدهما مجروراً بهما).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٨٧: (وأما منذ فضمّت لأنها للغاية). وقال في ٤ / ١٩٤: (لأنّ أصلها أن تكون النون معها، وتضمّ، هكذا جرت في الكلام)، وينظر الكلام في معناها في: الكتاب ٤ / ٢٢٦.

والغالب على (مُنْذُ) أن تكون حرفاً لتمامها، لأنّ الحذف في الحرف ضعيف قليل، وإذا كان الغالب فيها الحرفية فالجرّ فيها أكثر، والرفع بها قليل لقلّتها في الاسمية.

والغالب على (مُذْ) أن تكون اسماً للحذف الذي دخلها وأصلها (مُنْذُ) فلما أسقطوا النون سكنت الذال لزوال ما كان يوجب حركتها وهو النون، والأسماء يكثر فيها الحذف لقوّتها وتمكنها. والرفع فيما بعد (مُذْ) أكثر لتمكن (مُذْ) في الاسمية، والجرّ فيها قليل لقلتها في الحرفية.

وإذا لقي الذال ساكناً بعدها فالاختيارُ فيها أن تحرّك بالضمّ فتقول: (مُذُ اليوم)، والكسر فيه جائز: (مُذِ اليوم) لأن الأصل في حركات التقاء الساكنين الكسر، وإنّما يجوز الضمّ والفتح في حركة التقاء الساكنين لعلّة تعرض في الكلام. وإنما اختاروا الضمّ في الذال لوجهين:

أحدهما: اتباعاً لحركة الميم، لأنهم قد كانوا يضمونها مع وجود الحاجز فمع عدمه أولى.

والآخر: أن الضمّة قد أَلِفَتْ في الذال فهي أولى من حركة أجنبية.

و(مُذْ ومُنْذُ) مبنيتان، أما إذا كانتا حرفين فلأن الحروف مبنية، وقد بينّا علّة ذلك. وإذا كانتا اسمين فمعنى الحرفية فيهما مراعى فلأجل هذا غلبَ عليهما البناءُ.

ولا يقع بعدهما إلا اسم ظاهر، ولا يجوز أن يقع بعدهما مضمر، سواء جرّتا أو رفعتا لأنهم استغنوا عن (مُذْهِ) و(مُنْذُهِ) بقولهم: (أَمَدُهُ) و(أَمَدُ ذلك)، كما استغنوا عن (حتّاه) بـ(إليهِ) فلم يوقعوا بعد (حتى) اسماً مضمراً واستغنوا لـ(مثله) عن (كَهُوَ)[1].

فإذا كان معنى الكلام (بيني وبينه ذلك) فالرفع بهما وهو على ضربين:

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٨٣: (هذا باب مالا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجرّ، وذلك الكاف في أنت كَزَيْدٍ، وحتى، ومُذْ وذلك لأهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه).

أحدهما: أن تكون (مُذْ) واقعة على أول الزمان وآخره، تقول: (ما رأيتُهُ منذ يومانِ، ومنذُ ليلتانِ) كأنك قلت: بيني وبينه يومان، أو بيني وبينه ليلتان، أو كأنك قلت: (أمَدُ انقطاعِ الرؤية يومان، أو قلت: مقدارُ بعدِ الرؤية ليلتان.

والوجه الثاني: أن تكون واقعة على أول الزمان وتدلّ على آخره، نحو: (ما رأيتُهُ مُذْ يومُ الجمعةِ) كأنك تقول أولُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعةِ، وابتداء انقطاع الرؤية يومُ الجمعةِ، وأردت إلى هذه، ثم حذفت للعلم به[1].

وإذا وقعت فالجملة من الابتداء والخبر مضرة للرؤيا، والكلام جملتان: الأولى من فعل وفاعل، والثانية من مبتدأ وخبر وهي مفسرة للأولى[2].

وإذا جَرَرْت بهما فالكلام جملة واحدة.

وتقول: (أنتَ عندَنا مُنذُ الليلةِ) فتجرّ، لأن التقدير: أنت عندي في الليلةِ.

فإذا حسن مكانها لفظ (في) فالجرّ، وموضع الجار والمجرور نصب بـ(عِنْدَ)، لأنّ (عند) نابت عن الاستقرار، لأن التقدير: أنت عندنا مستقرٌّ منذ الليلة، وإذا ناب الظرف عن الاستقرار جاز أن يعمل في الظرف وفي حروف الجرّ، وفي الأحوال، ينصبها ويرفع الضمير لأنه قد أشبه الفعل.

فإن قلت: (ما رأيته منذ أنّ اللهَ خلقني)، فإنها تحتمل أن تكون في موضع رفع، وتحتمل أن تكون في موضع جرّ.

فإن جعلت (مُنْذُ) حرفاً فتقديره (مُنْذُ زمن أنّ الله خلقَنِي)، فلما حذفت المضاف أقمت المضاف إليه مقامه وهو (أنّ) وصلتها فانجرت بـ(مُنْذُ).

وإن جعلت (مُنْذُ) اسماً فتقديره: (مُنْذُ زَمَنُ أنّ الله خلقني)، ثم حذفت المضاف، وأقمت المضاف إليه مقامه فصارت (أنّ) في موضع رفع لقيامها مقام الرفع، يقاس بهذا ما يرد من أمثاله، وبالله التوفيق.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٢٦: (فجعلت «اليوم» أو غايتك، فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا...).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٢٨: (ومُذ فيمن رفع بمنزلة إذْ، وحَيْثُ).

بــاب حـــتى

إعلـم أنّ (**حَـتّى**) تستعمل في الكلام على ثلاثة أضرُب: ضرب تكون فيه غاية بمنزلة (إلى)(*) فتجرّ ما بعدها، وضرب تكون فيه بمنزلة (الواو) فيشترك ما بعدها في إعراب ما قبلها من رفع ونصب وجرّ، وضرب تكون فيه حرفاً تقطع به الكلام عنٍ ما قبلها، وتقع بعدها الجمل من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل.

وإذا كانت غاية فهي مشبهة بـ(إلى)[1]، وتتعلّق بالأفعال كما تتعلق (إلى) بها، إلا أنّ (إلى) لا تنتقل عن الغاية ولا تخرج عنها إلى غيرها، فلتمكنها في الغاية جاز أن يقع بعدها المضمر والمظهر، وجاز أن يكون ما بعدها مساوياً لما قبلها، وجاز أن يكون أقل منه، وجاز أن يكون أكثر منه، وجاز أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها. وجاز أن لا يكون من جنسه، تقول: (قام زيد إلى عمرٍو) و(قام القوم إلى البهيمةِ) و(قام زيد إلى القوم) و(ذهبت إليه).

فأما (**حتّى**) فإنها لم تتمكن في الغاية لأنها تخرج إلى معنى (الواو) وإلى أن ينقطع بها الكلام، فلما لم تتمكن في الغاية نقصت عن رتبة (إلى) فوجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأقل منه في الكمية، وأن يكون مظهراً غير مضمر لأنهم استغنوا عن (حتاه) بـ(إليهِ) فرجوعهم مع المضمر إلى (إلى) دلالة على تمكن (إلى) في الغاية، تقول: (قامَ القومُ حتّى زَيْدٍ) و(لقيتُهُم حتى زيدٍ) و(مررتُ بهم حتّى زيدٍ).

وإذا كانت بمعنى (الواو)[2] لزم أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها وأقل منه في الكمية لأنها لم تتمكن في العطف تمكن الواو فصارت أنقص منها،

(*) أ: ص٩٧.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ١٧: (فالفعلُ إذا كان غاية نصب، والاسمُ إذا كان غاية جرّ، وهذا قولُ الخليل).

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٩٦.

والواو: لتمكنها جاز أن يكون ما بعدها مساوياً لما قبلها وأقلّ منه وأكثر منه، وجاز أن يكون من جنس ما قبلها ومن غير جنسه، تقول في (حتّى): (قام القومُ حتّى زيدٌ) و(لقيتُهُم حتى زيداً)، و(مررتُ بهم حتّى زيدٍ).

وتقول: إذا جعلتها حرفاً يستأنف به الكلام وتقطعه: (سرّحت القومَ حتى زيدٌ مُسرّحٌ)، و(جلس القومُ حتى زيدٌ جالسٌ)[1].

قال جرير[2]: [طويـــل]

[١٠٥] فما زالت القتلَى تَمُجُّ دِماءها   بِدِجلَةَ حتّى مـاءُ دجلَةَ أشكـلُ

فـ(ماءُ) مبتدأ، و(أشكُلُ) خبره، وقال الفرزدق[3]: [طويـــل]

[١٠٦] فيا عجباً حتّى كُلَيْبٌ تَسُبّني   كأنّ أبـاهـا نَهْشَلٌ أو مُجاشِـعُ

كأنه قال: يسبني الناسُ حتى كليبٌ تسبُّني، فأوقع بعد (حتى) المبتدأ والخبر، وقال امرؤ القيس[4]: [طويـــل]

[١٠٧] سَرَيْتُ بِهِم حتّى تكلَّ مَطِيُّهُم   وحتّى الجيـادُ ما يُقَدْنَ بأرسـانِ

فـ(حتى) في هذا البيت لا يجوز أن تكون (الجارة) لوقوع المبتدأ والخبر، ولا يجوز أن تكون (عاطفة) لوقوع الواو معها وهي أمّ حروفِ العطف، فإذا بطل أن تكون جارّة وبطل أن تكون عاطفة دلّ على أنّها قسم ثالث وهي التي يُبتدأ بها الكلام ويقطع عمّا قبله.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٩٧: (والرفع جائز كما جاز في الواو، وثُمَّ، وذلك قولك لقيت القومَ حتى عبدُ الله لقيتُه) ثم قال: (كأنك قلت لقيت القومَ حتى زيدٌ مَلْقِيٌّ، وسرّحتُ القومَ حتى زيدٌ مسرّحٌ).

(٢) ديوانه ١٤٣، اللمع ١٥٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨/١٨، الخزانة ٩/٤٧٩.

(٣) ديوانه ١/٤١٩، الكتاب ٣/١٨، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨/١٨، الخزانة ٩/٤٧٥.

(٤) ديوانه ٩٣، الكتاب ٣/٢٧، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٥/٧٩، ٧/٣٢، و٨/١٩.

ويجوز أن تقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، فإن كان الفعل مضارعاً ارتفع ولا عمل لها فيه لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فإذا كانت كذلك كانت مشتركة.

ولابد أن يكون الذي بعدها قد مضَى، السبب أو المسبب وأنت تحكي المسبَّب، أو يكون قد مضى السَبَبُ وأنت تحكي في المُسَبَّب.

تقول: (سِرْتُ حتى أدخلُها) فالسير سبب للدخول: فإن قلت هذا وقد مضى السرُ والدخولُ فقد مضى السَببُ والمُسبَّبُ وإنما حكيت المسبَّب.

وإن قلت هذا وأنت في حال دخولك فقد مضى السَببُ وأنت في المُسبَّبِ، وعلى الوجهين جميعاً يرتفع الفعل، وعلى هذا قراءةُ من قرأ: ﴿ **وزُلْزِلُوا حتّى يَقُولُ الرسولُ** ﴾[١] بالرفع، لأنّ الزلزلةَ سَبَبٌ، والقول مسبَّبها وقد مضى السبَبُ ونحن نحكي المسبَّب الساعةَ[٢].

وقال بعض النحويين: كلّ فعل ارتفع بعد (حتّى) فلك أن تنصبه لأنّ الفعل المنصوب بعد (حتّى) يجوز أن يكون مسبباً وغير مسبّب، وليس كلّ ما ينتصب بعد (حتّى) من الأفعال يجوز أَنْ يرتفع، لأنه لا يرتفع إلاوهو مسبَّب، فالنصب فيما بعدها أعمُّ من الرفع. وقد رَوَوْا بيتاً جمعوا فيه باب (حتّى)، قال الشاعرُ[٣]: [كامل]

[١٠٨] **ألقَى الصحيفة كَيْ يُخففَ رَحْلَهُ والزادَ حتّى نَعْلَه ألقاها**

يروى: برفع (النعل) ونصبها وجرّها:

---

(١) الآية ٢١٤ / سورة البقرة، (حتّى يقولَ) بالنصب قراءةُ الجمهورِ، وبالرفع قرأ نافع (معجم القراءات ١ / ١٦٥).

(٢) ينظر لزيادة تفصيل المسألة: شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ٣١.

(٣) هو مروان النحوي، الكتاب ١ / ٩٧، اللمع ١٥٥، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨ / ١٩، الخزانة ٣ / ٢١.

فإذا جرّها جعل (حتّى) غاية، وجعل (ألقاها) توكيداً، رافعاً للّبسِ، لأن ما بعد الغاية يجوز أن يكون داخلاً فيما قبلها، ويجوز أن يكون خارجاً عنه، فلما قال (ألقاها) دلّ على أنّ (النعل) في جملة ما ألقى، وأنه لم يستبقِها لما انتهى إليها.

فأما من رفع (النعل) فبالابتداء، وجعل (ألقاها) في موضع خبر المبتدأ.

فأما من نصب (النعل) فعلى وجهين:

أحدهما: أن تكون (حتّى) بمعنى الواو، عطف (النعل) على (الزاد)، وجعل (ألقاها) توكيداً مستغنىً عنه.

والآخر، أن يكون جعل (حتّى) حرفاً قطع الكلام وأضمر بعدها فعلاً نصب به (النعل) كأنه قال: حتى ألقى نعله وجعل (ألقاها) مفسراً لهذا الفعل الذي أضمره ودالاً عليه واستغنى بهذا عن إظهار ذلك الناصب.

فإن قيل: قد ادّعيتُم أنّ ما بعد (حتّى) لابد أن يكون من جنس ما قبلها، و(النعل) ليست من جنس (الزاد)، فكيف يعطف عليه؟.

قيل له: (الزاد) عند العرب كلّ ما يرتفق به من مأكولٍ وغير مأكولٍ، يدلّك على ذلك قول أحدهما للآخر: زوّدني قبلةً وزوّدني سيفاً، وزوّدني رغيفاً، وزوّدني ثوباً، فدلّ على أنّ (الزاد) يقع على المأكول وغيره.

فإن قيل(*) إذا كانت (إلى) تقوم مقام (حتّى) وهي أمكن منها في الغاية، و(الواو) تقوم مقام (حتّى) وهي أمكن منها في العطف، وإنما تقوم مقام (حتّى) وهي أمكن منها في قطع الجمل التي بعدها، فهلا استغنوا عن (حتّى) وأطرحوها.

قيل له: إنّ (حتّى) لها معنى في نفسها لا تدلّ عليه الحروف، وإنّما جاءت (حتّى) لذلك المعنى خاصة وهو دلالتها على قوّة ما بعدَها أو

(*) أ: ص ٩٨.

ضعفه أو تحقيره أو تعظيمه، ألا تراهم يقولون (قَدِمَ الحاجُّ حتى المشاةُ) فيدلّون على ضعف المشاة، ويقولون: (مات الناسُ حتّى الأنبياءُ) فيدلّون على تعظيم الأمرِ، ويقولون: (ظَلَمَ السلطانُ الناسَ حتّى الصالحين) فيدلّون على تعظيم الأمر. فهذا المعنى الذي تختصّ به (حتّى) وجاءت لأجله.

فأما (حتّى) التي تكون غاية فإنها تختص بالأسماء وتجرّها، وكلّ حرفٍ يختص بالأسماء فإنه لا يجوز أن يدخل على الأفعال.

فإذا أرادوا أن يدخلوها على الأفعال نظروا إلى الفعل الذي قبل (حتّى)(١):

فإن كان سبباً موجباً للفعل الذي بعدها أضمروا بعد (حتّى) (كَيْ) فنصبوا بها الفعل الموجب فقالوا: (أطع اللهَ حتى يُدْخِلَكَ الجنّةَ)، معناه: كي يدخلَكَ الجنّة.

فإن كان الفعل الذي قبل (حتّى) ليس بسبب لما بعدها أضمروا بعد (حتّى) (أَنْ) فقالوا: (لأنتظرنّهُ حتّى تطلعَ الشمسُ)، تقديره: حتى أن تطلعَ الشمسُ، لأن طلوع الشمس لا يكون سبباً عن انتظار أحد، والأصل في هذا وفي المسبب هو (أنْ) وإنما فسروا المسبّب بـ(كي) ليفصلوا بين المسبّب وغيره، والفعل منصوب بـ(أنْ)، و(أَنْ) مع الفعل الذي نصبته في تقدير مصدر مجرور بـ(حتّى) فـ(حتّى) ههنا دخلت على اسم متأول مقدّر، وما دخلت على فعل ولا انتقلت عن بابها، و(حتّى) وما جرّته في موضع نصب بالفعل الذي قبلها. وبالله التوفيق.

---

(١) ينظر هذا التقرير وأمثلته منسوخاً في: شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ٣٠.

باب الإضافة

الإضافة هو أن يتّصل آخرُ الاسم الأول بأول الثاني من غير تنوين ولا فاصل يحجز بينهما في اللفظ، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون الأول غيرَ الثاني سواء وافق الثاني في اسمه أو لم يوافقه، نحو: (غلامُ زيدٍ، وعبدُ عَمرٍو)، لأن الغلام قد يتفق أن يكون اسمه (زيداً) فيوافق صاحبه في اللقب، و(دارُ عبد الله، ومسجدُ محمّدٍ، وكنيسةُ اليهودِ، وبيعةُ النصارى، وجامعُ المنصورِ) كلّ هذا يقدر باللام تقديره: مسجدٌ لمحمدٍ، وجامعٌ للمنصور، وكنيسة لليهود، وبيعةٌ للنصارى، وغلامٌ لزيدٍ.

وهذه اللام لها معنى يخصها يلزمها في جميع متصرفاتها وهو (الاختصاص) وهو أن يختصّ الأول والثاني، ولها معنى يطرأ على هذا الأول وهو الملك مما يصحّ ملكه، نحو (دار زيدٍ، وعبد عمرٍو)، لأن الملك يفتقر إلى تقدّم الاختصاص، والاختصاص يستغني عن الملك، فدلّ على أنّ الاختصاص هو الأصل، وأن الملك فرع عليه.

فإن كان الأول جزءاً من الثاني كانت الإضافة بمعنى (مِنْ) نحو قولك: (باب ساجٍ، ودار آجرٍ، وجبّة صوفٍ)، فهذا تقديره: بابٌ من ساجٍ، ودارٌ مِنْ آجُرٍّ، وجبّةٌ من صوفٍ، فالأول في هذا جزء من الثاني، و(مِنْ) فيه للتبعيض لأنها أخرجت بعضاً من كلّ.

وإذا كان الثاني من جنس الأول مثل هذا الذي وصفته جازت فيه ثلاثة أوجه:

أجودُها: الإضافةُ على ما مثّلتُه.

والثاني: أن تنون الأول وتجعل الثاني وصفاً له فتتبعه إياه في إعرابه، فتقول: (هذه جبّةٌ صوفٌ)، و(رأيتُ جبّةً صوفاً) و(مررت بجبةٍ صوفٍ).

والوجه الثالث: أن تنون الأول وتنصب الثاني على التمييز في كلّ وجه فتقول: (هذه جبّةٌ صوفاً) و(اشتريتُ جبّةً صوفاً) و(مررتُ بجبةٍ صوفاً).

فإن قيل: فأنتم تقولون: (يَدُ زيدٍ، ورأسُ زيد)، تقديره: يَدٌ مِنْ زَيْدٍ، ورأس من زيد، ولا يجوز في هذا أن يكون الثاني وصفاً للأول ولا تمييزاً له؟.

قيل له: عن هذا السؤال جوابان:

أحدُهما: أنّنا قد تجوزنا في الأول لأنا قلنا إذا كان الثاني جنساً.

والآخر: أن ههنا تحسن (مِنْ) وتحسن (اللام)، يجوز أن تقول ههنا: يَدُ مِنْ زيدٍ، ورأسٌ لزيدٍ، وإذا حسنت (مِنْ) و(اللام) لم يكن من -جنس- الأول.

ولو قلنا في (ثوب خزّ) وبابه صحّ أن تقدر (مِنْ) واستحال أن تقدّر (باللام) فسقط عنّا هذا السؤال.

وأعلم أنك إذا أضفت المعرفة إلى النكرة صارت نكرة كقولك: (زيدُ رَجُلٍ، وهندُ غُلامٍ).

والإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة.

فإذا أضفت الأول إلى الثاني ولم تقدّر بينهما تنويناً كانت الإضافة مَحْضَة، ويعرّف الأول بالثاني إذا كان الثاني معرفة نحو: (غلامُ زيدٍ، ودارُ عَمرٍو).

فإن قدّرت بينهما تنويناً كانت الإضافة بينهما غير محضة ولم يتعرف الأول بالثاني إذا كان معرفة، نحو: (غيرُك، ومثلُك، وسواك، وكَفْيُكْ[1]، وشَرْعُك، وحَسْبُك، وناهيكَ، ونَهْيُك، وهَدّك، وضاربُ زيدٍ الساعةَ، وحَسَنُ الوجهِ وبابه، وكلّ هذا لا يتعرّف الأول فيه بالتالي لأنك تقدّر بينهما تنويناً، وإنما حذفته من اللفظ إيجازاً واقتصاراً، ولو شئت أظهرته فقلت: ضاربٌ زيداً،

(١) يقال كافيك، وكفيك، وكفاك (اللسان / كفى).

ومثلُ زيدٍ، ومثلٌ لَه، وغيرُ عمرٍو، وغيرٌ لَهُ، وفي التنزيل: ﴿ **فلمّا رأوهُ عارضاً مُستَقْبِلَ أوديتهم** ﴾[1]، تقديره: عارضاً مستقبلاً أوديتهم، والذي يدلّك على أنّ[*] هذا هو التقدير أنه وصف لنكرة، وقد قال تعالى: ﴿ **هَدْياً بالغ الكَعْبَة** ﴾[2]، تقدير: هدياً بالغاً الكعبةَ، ولابدّ أن يقدّر بالتنوين لأنه وصف لنكرة، وقال الشاعر[3]: [بسيط]

[١٠٩] يا رَبَّ غابطِنا لو كانَ يطلبُكُم   لاقَى مباعدةً منكم وحَرْمانا

تقدير: يا رُبَّ غابطٍ لنا، لأن (ربّ) لا تدخل إلا على نكرةٍ.

وقال قوم[4]: إنّ (غيراً) إذا أضيفت إلى ضدّ ما قبلها تعرّفت كقوله تعالى: ﴿ **غيرِ المغضوبِ عليهِمْ** ﴾[5]، لأن المغضوب عليهم ضد المنعم عليهم.

واعلم أنك إذا أضفت معرفة إلى نكرة تنكرت، وإن أضفت نكرة إلى معرفة ولم تقدّر التنوين بينهما تعرفت، وإن قدّرت بينهما تنويناً لم تتعرّف، وقد مثّلتُ هذا كلّه.

وإذا أضفت اسماً إلى عموم صار عاماً كما أنه إذا أضفته إلى مخصوص صار خاصاً.

وإذا أضفت اسماً إلى الاستفهام صار استفهاماً. ألا تراك تقول: (مَنْ عِنْدَكَ؟) فيقول المجيبُ: (زيدٌ، عَمْرٌو، هِنْدٌ)، فإن قلت: (غلامُ مَنْ

(١) الآية ٢٤ /سورة الأحقاف.

(*) أ: ص٩٩.

(٢) الآية ٩٥ /سورة المائدة.

(٣) هو جرير، الديوان ١٦٣، الكتاب ١ /٤٢٧، ابن يعيش ٣ /٥١، ينظر: ص٣٩٠.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١ /٢٥٣: (قال ابن السري: إذا أضفت (غير) إلي معرف له ضدّ واحد فقط تعرف «غير» لانحصار الغيرية به كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيرِ المغضوبِ عليهم﴾ صفة ﴿الذين أنعمتَ عليهم﴾.

(٥) الآية ٧ /سورة الفاتحة، ينظر: الصفحة ٣١٩.

عندَكَ؟) قال : (غلامُ زيدٍ، أو غلام هندٍ)، وإن قلت : (جاريةُ مَن عندَكَ؟) قال : (جاريةُ زَيْدٍ) فلو لم يكن الاستفهام قد سرى من الثاني إلى الأول لما وقع الجواب بالأول.

وتقول : (مَنْ تَضْرِب أَضْرِبْ) فكلّ من ضربه من ذكر أو أنثى كان لك أن تضربه.

فإن قال : (غُلامَ من تضربْ أَضْرِب) فضرب (زيداً أو هنداً) لم يكن لك أن تضربهما. فإن ضرب غلامَ (زيدٍ) أو غلام هندٍ كان لك أن تضربهما لأن الشرط سرى من الثاني إلى الأول فصار الأول شرطاً.

ولو قال : (جاريةَ مَنْ تُكرمْ أُكْرِمْ)، فإذا أكرَمَ جاريةَ زَيْدٍ أو جاريةَ عمروٍ كان لك أن تكرمَها، لأن الشرط بهما وقع. وبالله التوفيق.

باب ما يتبع الاسم في إعرابه[1]

التابعُ عبارةٌ عمّا يفتقر إلى تقدّم غيره عليه، ولا يجوز تقدّمه كافتقار الصفة إلى تقدّم موصوفها، ولا يجوز تقدّم الصفة على الموصوف، وافتقار التوكيد إلى تقدّم المؤكد، ولا يجوز أن يتقدّم عليه. وافتقار البدل إلى تقدّم المبدل عليه وافتقار عطف البيان إلى تقدّم المبيّن.

وهذه الأربعة تتبع ما قبلها في إعرابه من رفع ونصب وجرّ، ولا يجوز أن يفصل بينهما حرف عطف. فأما الخامس فلا يتبع الأول إلا بتوسّط حرف عطف وهو المسمّى نسقاً.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٢١ : (هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك).

باب الصِّفَة

إعلم أَنّ الصفة إنما وقعت في الكلام لتفصل بين مسميين قد اشتركا في لقب واحد، نحو : (زيد وزيد)، و(هند وهند)، و(رجل ورجل) .

فأما إذا اختلفت الألقاب كزيد وعمرو، ورجل وامرأة فاختلاف ألقابهما يُغني عن الصفة، والصفةُ تُزيلُ اللبس عن الاسمين المشتركين في اللقب الواحد .

وتتبع الموصوف في إعرابه من رفع ونصب وجرّ(١) .

ولا بدّ أن تكون الصفة موافقة للموصوف في تعريفه وتنكيره، كما وافقته في إعرابه .

ولابد أن تكون الصفة مشتقة للموصوف إما من معنى فيه، أو معنى في سببه، فإن كانت مشتقّة للموصوف من معنى فيه وجب أن تكون بحسب الموصوف في عدده من توحيده وتثنيته وجمعه .

ويكون فاعل الصفة مُضْمراً فيه راجعاً إلى الموصوف . تقول إذا وصفت المعرفة :

(جاءني زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيداً العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ) .

و(جاءتني هندٌ الراكبةُ، ورأيتُ هنداً الراكبةَ، ومررت بهندٍ الراكبةِ) و(جاءني الزيدانِ العاقلانِ، ولقيتُ الزيدَيْنِ العاقلينِ، ومررت بالزيدَيْنِ العاقلينِ) .

و(جاءتني الهندان الظريفتانِ، ولقيتُ الهندَيْنِ الظريفتينِ، ومررتُ بالهندين الظريفتينِ) .

و(جاءني الزيدون العقلاء، ورأيتُ الزيدِيْنَ العقلاءَ، ومررتُ بالزيدينَ العقلاء) .

و(جاءتني الهنداتُ الصالحاتُ)، أهـ.

---

(١) ورد في حاشية الكتاب ١ / ٤٢٢ نقلاً عن السيرافي : وإنما صار النعت تابعاً للمنعوت في إعرابه لأنهما لشيء واحدٍ) .

وتقول في النكرة:

(جاءني رجلٌ محسنٌ، ورأيتُ رجلاً محسناً، ومررتُ برجلٍ محسنٍ) و(جاءتني امرأةٌ ظريفة، ولقيتُ امرأةً ظريفةً، ومررتُ بامرأةٍ ظريفةٍ).

و(جاءني رجلان صالحان)، أهـ. و(جاءتني امرأتانِ ظريفتان) إلخ، و(جاءني رجالٌ صالحون)، إلخ، و(جاءتني نساءٌ ظريفاتٌ، ولقيتُ نساءً ظريفاتٍ) إلخ.

وإذا اشتققت الصفة للموصوف من معنى في سببه لزمتها ثلاثةُ أحكام[1]:

أولهما: أنّها تتبع الموصوف في إعرابه وتعريفه وتنكيره.

وثانيهما: أنها تتبع فاعلها في تذكيره وتأنيثه، وفاعلها مظهر بعدها مرفوع بها، ومعه ضمير يرجع إلى الموصوف.

وثالثها: أن الصفة موحدة في نفسها وإن اختلف ما قبلها وما بعدها في تثنية أو جمع[2].

إذا وصفت مذكراً منكوراً بشيء من سببه وكان مذكراً.

تقول: (جاءني رجلٌ ذاهبٌ أَبوه، ورأيتُ رجلاً ذاهباً أبوه، ومررت برجلٍ ذاهبٍ أبوه).

وتقول في التثنية: (جاءني رجلان ذاهبٌ أَبواهُما، ورأيتُ رجلين ذاهباً أبواهما، ومررت برجلين ذاهبٍ أبواهما).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٢: (هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الأول إذا كان لشيء من سببه وذلك قولك: مررت برجلٍ حسن أبوه).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٤١: (لا يُشترط الالتزام بهذا الحكم في رأي الخليل، تقول: مررت برجلٍ كهل أصحابه، ومررت برجلٍ شابّ أبواه قال الخليل رحمه الله: فإن ثنّيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول: مررت برجلٍ قرشيان أبواه، ومررت برجل كهلون أصحابه، تجعله اسماً بمنزلة قولك: مررت برجلٍ خز صفته... وقال الخليل رحمه الله: من قال (أكلوني البراغيثُ) أجرى هذا علي أوله، فقال: مررت برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه، ومررت بقومٍ قرشيينَ آباؤهم).

وتقول في الجمع: (جاءني رجالٌ ذاهبٌ آباؤهم، ولقيت رجالاً ذاهباً آباؤهم، ومررت برجالٍ ذاهبٍ آباؤهم).

وإن كان سببه مؤنثاً

قلت: (جاءني رجلٌ حسنةٌ أُمُّهُ، ولقيت رجلاً حسنةً أمُّه، ومررت برجلٍ حسنةٍ أمُّهُ).

و(جاءني رجلان حسنةٌ(*) أماهما، ولقيت رجلين حسنةً أماهما، ومررت برجلين حسنةٍ أماهما).

و(جاءني رجالٌ حسنةٌ أمهاتهم، ولقيت رجالاً حسنةً أمهاتُهم ومررت برجالٍ حسنةٍ أمهاتهم).

فإن كان الموصوف مؤنثاً وكان سببه مذكراً.

قلت: (جاءتني امرأة ذاهبٌ أبوها، ولقيت امرأةً ذاهباً أبوها، ومررت بامرأة ذاهبٍ أبوها.

و(جاءني امرأتان ذاهبٌ أبواهما، ولقيت امرأتين ذاهباً أبواهما، ومررت بامرأتين ذاهبٍ أبواهما).

و(جاءني نساءٌ ذاهبٌ آباؤهن، ورأيت نساءً ذاهباً آباؤهن، ومررت بنساءٍ ذاهبٍ آباؤهُنّ).

فإنْ كان الموصوف مؤنثاً وسببه مؤنثاً قلت:

(جاءتني جاريةٌ ظريفةٌ خالتها، ولقيت جاريةً ظريفةً خالتُها، ومررتُ بجاريةٍ ظريفةٍ خالتُها).

و(جاءتني جاريتان ظريفةٌ خالتاهما، ورأيت جاريتين ظريفةً خالتاهما، ومررت بجاريتين ظريفةٍ خالتاهما).

(*) أ: ص١٠٠.

و(جاءني جوارٍ ظريفةٌ خالاتُهن، ولقيتُ جواريَ ظريفةً خالاتُهن، ومررت بجوارٍ ظريفةٍ خالاتُهُنّ) .

فإن كان الموصوف معرفة أدخلت في الصفة الألف واللام لتكون قد وصفت معرفة بمعرفة .

تقول : (جاءني زيدٌ الكريمُ أبوه والذاهبةُ أمّهُ، ولقيتُ، ولقيت زيداً الكريمَ أبوه والذاهبةَ أمُّهُ، ومررت بزيدٍ الكريم أبوه والذاهبةِ أمُهُ) .

و(جاءني الزيدان الكريمُ أبواهما والذاهبةُ أُماهما، ولقيتُ الزيْديْنِ الكريمَ أبواهما والذاهبةَ أماهما، ومررت بالزيدَيْنِ الكريم أبواهما والذاهبةِ أماهما) .

و(جاءني الزيدونَ الكريمُ آباؤهم والذاهبةُ أمهاتهم، ولقيت الزيدَيْنَ الكريمَ آباؤهم والذاهبةَ أمهاتُهم، ومررت بالزيديْنَ الكريم آباؤهم والذاهبةِ أمهاتهم) .

وإن كان الموصوف مؤنثاً معرفة قلت : جاءتني هندٌ الجالسةُ أختها والمحسنُ أبوها)، و(رأيت هنداً الجالسةَ أختها، والمحسنَ أبوها، ومررت بهندٍ الجالسةِ أختها والمحسنِ أبوها . وجاءتني الهندان الجالسة أختاهما، والمحسن أبواهما، ولقيت الهندَيْنِ الجالسةَ أختاهما والمحسنَ أبواهما، ومررت بالهندَينِ الجالسةِ أختاهما والمحسن أبواهما) .

و(جاءتني الهنداتُ الجالسةُ أخواتُهن والمحسنُ آباؤهن، ولقيت الهندات الجالسةَ أخواتُهن والمحسنَ آباؤهن، ومررت بالهنداتِ الجالسةِ أخواتُهن والمحسنِ آباؤهنّ) .

واعلم أن الصفة تشتقها للموصوف من خَلْقِهِ أو خُلُقِهِ أو صناعتِهِ أو نسبِهِ .

فالخُلْقُ : نحو : (الطويل والقصير والأسود والأبيض والأعور والأحول والأعرج)، وما جرى مجراه .

والخُلُق : نحو (الظريف والكريم والسمح) .

والصناعة : نحو (العالم والكاتب والنجار والحدّاد والعطّار والبزاز) وما جرى هذا المجرى .

والنسب يكون إلى البلدان وإلى الأحياء والقبائل، (فالبلدان) نحو: البغداديّ والمكيّ، والمصريّ، والكوفيّ، والبصريّ، و(القبائل والأحياء) نحو: اليمنيّ، والقرشيّ، والعَلَويّ، والهاشميّ، وما أشبه ذلك.

وإن كانت لمعرفة أدخلت فيها الألف واللام.

وإن كانت لنكرة أزلت منها الألف واللام.

وإن كانت للموصوف ثنيت بتثنيتة، وجمعت بجمعه، ووحدت بتوحيده، وكان فيها ضمير يرجع إلى الموصوف.

فإن كانت لسببه أجريتها على ما بيّنت لك، ورفعت السبب بها.

تقول: (مررت برجل بصريّ غلامه)، (وهذا رجل كوفيّ غلامه، وذاك غلام كوفيّة أمه، وخوارزميّ أبوه)، و(مررت بامرأةٍ مكيّةٍ أمّها، وبغداديّ أبوها)، وهذا تنبيه على ما يجري مجراه.

واعلم أن الأسماء على ثلاثة أقسام:

قسم يجوز أن يؤكد ولا يجوز أن يوصف، وقسم يجوز أن يوصف ولا يجوز أن يؤكد، وقسم يجوز أن يوصف ويؤكد.

فأما القسم الذي يجوز أن يؤكد ولا يجوز أن يوصف **فالمضمرات** كلّها، تقول في توكيدها: (جاؤوني أجمعون، ورأيتُهُم كلُّهُم، ومررتُ بهم أنفسهم).

وإنما لم يجز أن يوصف المضمر لأن الصفة إنّما تدخل لرفع لبس يعرض في الموصوف، والمضمر لا يعرض فيه لبس لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، فإن كان لم يعرف الظاهر خصّص لمعرفة المخاطب ثم أضمر، فلأجل هذا لا يجوز أن يوصف المضمر.

فأما التوكيد فإنه يقرّ المؤكد على ما هو عليه من غير زيادة فيه ولا نقص منه، فلأجل هذا جاز أن يُؤكَّد المضمرات.

وأما القسم الذي يجوز أن يوصف ولا يجوز أن يؤكّد **فالنكرات** كلّها يجوز أن توصف ولا يجوز أن تؤكد.

وإنما جاز أن توصف لأن الصفة تخصص الموصوف، والنكرة إذا خصصت قربت من المعرفة فحدثت فيها فائدة، فلأجل هذا جاز أن توصف.

ولم يجز أن تؤكّد النكرة لأن التوكيد يقرّها في تنكيرها ولا يحدث فيها تخصيصاً فصار وجود التوكيد في النكرة وعدمه واحداً.

وما عدا المضمرات والنكرات فيجوز توكيده ووصفه جميعاً، تقول: (جاءني القومُ الظرافُ) إذا وصفت، و(جاءني القومُ أجمعون) إذا وكّدت.

وإن جمعت بين الصفة والتوكيد جاز، فقلت: (جاءني القومُ الظرافُ أجمعون) و(رأيت القومَ الظرافَ أجمعين) و(مررت بالقومِ الظرافِ أجمعين). وبالله التوفيق.

باب التوكيد[1]

إعلم أن في كلام العرب المجاز والتوسع لأنهم كثيراً ما يعبّرون بالشيء[*] عن غيره، وبالسبب عن مسبَّبه، والمسبَّب عن سببه. وإنما يفعلون ذلك في الأشياء التي بينها وصلة ومقارنة ومجاورة، حتى يقول الواحد منهم: (جاءني زيدٌ) ويجوز أن يكون قد جاءه غلامُه أو خبرُه أو كتابُه. ويقولون: (مررت بزيدٍ) ولعله أن يكون مرّ بالدارالتي ينزلها زيد ويحلّها، أو بشيء من أسبابه. فلما كثر هذا المجاز والتوسع في كلامهم وأرادوا التحقيق ورفع هذا المجاز والتوسع أدخلوا التوكيد في كلامهم ليزيلوا هذا اللّبس.

والتوكيد على ضربين: ضرب يكون بتكرير لفظ الأول ومعناه، وضرب يكون بتكرير معنى الأول دون لفظه.

فأما الذي يكون بتكرير لفظ الأول ومعناه فهو يتبع المعارف والنكرات والآحاد والتثنية والجمع والأسماء والأفعال والحروف.

---

(١) التوكيد ـ بالواو ـ والفعل منه (وكّد ـ يُوكّد)، وهو أفصح من: (أكّد يُؤكّد تأكيداً) بالهمز. ومن الوهم التلفيق بين اللغتين.

(*) أ: ص١٠١.

تقول في المعارف: (جاءني زيدٌ زيدٌ)، و(رأيت هنداً هنداً)، وتقول: (جاءني الرجلان الرّجلان)، و(جاءني رجلٌ رجلٌ)، و(مررت برجلٍ رجلٍ)، و(لقيت غلاماً غلاماً)، و(زيدٌ منطلقٌ زيدٌ منطلقٌ)، و(مررت بدار زيدٍ دارِ زيدٍ)، و(اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ)، و(قامَ أخوك قامَ أخوك)، و(جاءني الزيدون الزيدون)، و(مررت بالعمرين العمرين)، وتقول: (بلغني أن زيداً أَنَّهُ منطلقٌ)، وتقول: (إنّ زيداً إنَّه خارجٌ)، كرّرت (إنّ) توكيداً، فقد رأيت هذا القسم كيف تبع الأسماء والأفعال والآحاد، والتثنية والجموع والجمل والمعرفة والنكرة.

فأما القسم الذي يكون بتكرير معنى الأول دون لفظه فهو مخصوص بالمعرفة مضمرها ومظهرها وآحادها وتثنيتها وجمعها، وهي تسعة ألفاظ، معارف كلّها، لأنها تتبع المعارف، وأنا أفصل ذلك كلّه إن شاء الله تعالى، وهي: نفسه وعينه وكلّه وأجمع وأجمعون وجمعاء وجُمَع وكلا وكلتا[1].

وهذه التوابع تتبع المؤكد في إعرابه في رفعه ونصبه وجرّه.

وهذه الأسماء على ضربين: ضرب لا يستعمل إلا مضافاً، وضرب لا يجوز أن يضاف.

فأما (أبتع) وما يتبعه[2] و(أجمعون) وما يتبعه و(جمعاء) وما يتبعه (وجمع وما يتبعه)، فإنه لا يجوز أن يضاف إلى ظاهر ولا إلى مضمر.

وأما (كلّ وكلا وكلتا ونفسه وعينه) فيجوز أن تضاف إلى ظاهر وإلى مضمر، ولا يجوز أن تستعمل بغير إضافة، كما لم تستعمل كلا وكلتا إلا بإضافة.

---

(١) لم يذكر ههنا توابع (أجمَع) وهي (أكتَع وأَبْصَع)، وغفل في الباب كلّه عن (أبتَع)، والبغداديون جعلوا النهاية ابتع فقالوا: أجمع أكْتَع أبصَع أبتع، ، والزمخشريّ: قدم (أبتع) على (أبصع)، ينظر تفصيل المسألة في: شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٣١١، والمفصّل ـ ابن يعيش ٣ / ٤٦.

(٢) قوله (وما يتبعه) يراد به (أكتع وأبصع) ومتصرفاتهما.

وأما (كلّه) فيجوز أن يضاف إلى ظاهر وإلى مضمر، ويجوز أن يستعمل بالتنوين، وفي التنزيل: ﴿ **وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِيْنَ** ﴾[1]، وفيه: ﴿ **وكلُّهم آتيهِ يوم القيامةِ فرداً** ﴾[2].

وهذه التسعة أيضاً على ضربين:

ضرب يجوز أن يلي العوامل من رافع وناصب وجارّ.

وضرب لا يجوز أن يلي العوامل فهذا أبداً لا يكون إلا تابعاً لما قبله.

فأما الذي يجوز أن يلي العوامل فـ (نفسه وعينه[3] وكلّه وكلا وكلتا).

وما عدا ما ذكرته فلا يجوز أن يلي العوامل، ولا يكون إلا تابعاً لما قبله.

ولا يجوز أن تثني من ألفاظ التوكيد شيئاً لأنهم استغنوا بـ (كلا وكلتا) عن تثنيته[4].

ومن ألفاظ التوكيد مالا ينصرف فهو يضمّ في الرفع ويفتح في موضع النصب والجرّ وهو (أجمع) وتابعاه، و(جمعاء) وتابعاها (وجمع) وتابعاها.

وهذه التسعة على ضربين:

ضرب يتبع المظهر والمضمر في الرفع والنصب والجرّ.

---

(١) الآية ٨٧ / سورة النمل، وينظر: الصفحة ٣٦٨.

(٢) الآية ٩٥ / سورة مريم، وينظر: الصفحة ٣٦٨.

(٣) ورد ذلك في عبارة سيبويه في الكتاب ٣ / ٢١٧، ٢١٨. (...لأنها نون من نفسِ الحرفِ)، ويريد من الحرف نفسه.

(٤) كلامه هذا يوهم بأن توكيد المثنّى مختص بكلا وكلتا، والحقُّ أنه يجوز توكيده بالنفس والعين مضافين إلى ضمير التثنية، ينظر: الألفية ٤٥، قال ابن مالك:

بالنفس أو بالعين الاسم أكّدا ... مع ضمير طابق المُؤكَّدا

وأجمعهما بأفْعُلٍ إن تبعا ... ما ليس واحداً تكن متّبعا

وقال الأشموني في شرح الألفية ٣ / ٧٥ بعد أن ذكر أن الجمع فيه هو المختار (ويجوز فيه أيضاً الإفراد والتثنية) وفيه (فقد قال ابن إبّار في شرح الفصول: ولو قلت نفساهما لجاز، فصرح بجواز التثنية).

وضرب يتبع المظهر في كلّ أحواله، ويتبع المنصوب والمجرور من المضمر. ولا يتبع المرفوع في المضمرات إذا كان متصلاً إلا بتوسّط مضمر منفصل بينهما وهو (نفسه وعينه) فقط.

تقول: (قُمتَ أنَت نفسُك، وقام هو نفسُه، وجئتني أنت نفسُكَ واذهب أنت عينُك).

وتقول: جاءني زيدٌ نفسُه، ولقيتُ زيداً نفسَه، ومررتُ بزيدٍ نفسِه، وجاءني عمرو عينُه، ولقيت عمراً عينَه، ومررت بعمرٍو عينِه.

وتقول: (جاءني القومُ كُلُّهُم أجمعون أكتعون أبصعون، ولقيتهم كلَّهم أجمعين أكتعين أبصعين)، و(مررت بهم كلِّهم أجمعين أكتعين أبصعين).

وجاءني الجيشُ كلُّه أجمعُ أكتعُ أبصعُ، وألفيته كلَّه أجمعَ أكتعَ أبصعَ، ومررت بهِ كلِّه أجمعَ أكتعَ أبصعَ.

وجاءتني القبيلةُ كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، ولقيتُ القبيلةَ كلَّها جمعاءَ كتعاءَ بصعاءَ، ومررت بالقبيلةِ كلِّها جمعاءَ كتعاءَ بصعاءَ.

وجاءني النساءُ كلُّهن جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ، ولقيتُهُنَّ كلَّهن جُمَعَ كُتَعَ بُصَعَ، ومررت بِهِنَّ كلِّهن جُمَعَ كُتَعَ بُصَعَ.

واعلم أنّ هذه الألفاظ الأربعة التي هي قولنا (كلّ وأجمع وأكتع وأبصع) في كلّ تصاريفها الأولُ فيها أقوى من الثاني، والثاني أقوى من الثالث، والثالث أقوى من الرابع، ولا يجوز أن يتقدّم الرابع على الثالث، ولا يتقدّم الثالث على الثاني، ولا يتقدّم الثاني على الأول(١).

ولا يجوز أن تقول: (جاءني القوم أجمعون كلُّهم)، لأن (كلّهم) أقوى من (أجمعين). فإذا اجتمعا قدّم الأقوى على الأضعف فقلت: (جاءني القومُ كلّهم

---

(١) وقد أجاز ابن كيسان أن تبدأ بأيتهن شئت، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٤٦: (فأيها شئت قدمت، وبأيها شئت أكدت فاعرفة).

أجمعون) لأن (كلاً) قد وليت العوامل فقامت مقام المؤكّد، ولا يجوز هذا في (أجمعين).

ولا يجوز أن يتقدّم (أبصعون) على (أكتعين) إذا اجتمعا.

ويجوز أن تثبت (أكتعون) وتسقط (أبصعون) وتقول: (جاءني القوم كلّهم أجمعون أكتعون).

ولا يجوز: (جاءني القوم كلُّهم أجمعون أبصعون أكتعون).

ولا يجوز: (جاءني القومُ كلّهم أكتعون أجمعون) لا يتقدّم الأضعف على الأقوى.

ولا يجوز (جاءني القوم كلّهم أجمعون أبصعون) لأن (أبصع) لا يقع إلا بعد (أكتع).

وقد يجوز أن تقول: (جاءني القومُ أجمعون أكتعون أبصعون) بإسقاط (كلّ).

وقد اختلف الناس في ألفاظ التوكيد، فقالت طائفة من الناس: إذا قلنا (قام القومُ والرجالُ)، وما جرى هذا المجرى فهذه ألفاظ وضعت للعموم والاستغراق، فألفاظ التوكيد كلّها كأنها تكرير لهذه الألفاظ بمعناها دون لفظها، وليس فيها زيادة معنى، فجرت مجرى قولهم: (لقيت زيداً زيداً، وجاءني الرجالُ الرجالُ، ومررت بالقومِ القومِ).

وقال قوم: (القومُ والرجالُ) لفظ يصلح للخصوص والعموم حقيقة فيهما، فإذا أطلق لم يعلم المخاطب الغرض، وكان شاكّاً واقفاً، فإذا جاء التوكيد قطع على العموم.

(*) أ: ص١٠٢.

وقال قوم: ليس في أصل اللغة لفظ وضع للاستغراق والشمول، فإن علم عموم شيء فإنما علم بدليل يقترن باللفظ.

وهذه الألفاظ كلّها كلّ واحد منها يدلّ على زيادة عدد ولم يدل عليه اللفظ الذي قبله، ويدلك على صحة هذا المذهب أن المتكلم إذا لم يفهم عنه المخاطب عرضه أومأ بفمه وبعينه وبحاجبه وبيده، وبجميع ما يقدر عليه من الإشارات التي تفهم الغرض.

فأما (**كلا، وكلتا**): فقولنا (كلا) اسم مفرد مذكر يؤكد به الاثنان المذكران، و(كلتا) اسم واحد مؤنث يؤكد به الثنتان المؤنثتان.

و(**كلا، وكلتا**) إذا أضيفتا إلى اسم ظاهر كانتا بالألف في كلّ حال، تقول: (جاءني كلا أخويك، وكلتا جاريتيك)، و(رأيت كلا أخويك وكلتا جاريتيك)، و(مررت بكلا أخويك وكلتا جاريتيك).

وإذا أضيفتا إلى المضمر كانتا في الرفع بالألف، وفي النصب والجرّ بالياء، تقول: (جاءني أخواك كلاهما، وجاريتاك كلتاهما)، و(رأيت أخويك كليهما، وجاريتيك كلتيهما)، و(مررت بأخويك كليهما، وجاريتيك كلتيهما)[1].

فإن قيل: فلم انقلبت ألفها في النصب والجرّ مع المضمر ياء؟.

قيل له: لما لزمتا الإضافة، ولم تنفصلا منه أشبهتا (على، وإلى، ولَدَى)[2]، فانقلبت ألفهما ياء في النصب والجرّ مع المضمر لأن (على، وإلى، ولَدَى) إنما تقع في موضع نصب، وبقيت ألف (كلا، وكلتا) في الرفع على صورتهما لأن

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٤١٣: (وسألت الخليل عمن قال: رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجرّ والنصب).

(٢) قال الخليل كما نقل عنه سيبويه في الكتاب ٣ / ٤١٣: (وإنّما شبّهوا « كلا » في الإضافة بـ« على » لكثرتها في كلامهم ولأنهما لا يخلوان من الإضافة، وقد يشبّه الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء).

(على، وإلى، ولدى) لا تقع في موضع رفع فتشبه ألف (كلا، وكلتا) بألفهن فتنقلب فبقيت على أصلها.

والذي يدلّ على أنّ (كلا، وكلتا) اسمان مفردان أنّك تخبر عنهما بخبر مفرد، وتردّ إليهما ضميراً مفرداً، تقول: (كلتاهما جلسَتْ، وكلتاهما تقومُ، وكلاهما جالسٌ، وكلتاهما خارجةٌ، وكلاهما لقيتُهُ، وكلاهمايقومُ، وكلاهما أكرمه، وكلتاهما أكرمها. وفي التنزيل: ﴿كِلْتَا الجنّتين آتت أُكُلَها﴾[1]، ولم يقل (آتتا)، ولا قال (أُكُلَهما) فوحد الضمير في (آتَتْ)، وفي (أكلها) لأنه ردّه إلى (كلتا) وهي واحدة. وعلى هذا قول الشاعر[2]: [وافـــر]

[١١٠] **كِلانا يازيدُ يُحبّ ليلى ... بِفِيّ وفيك من ليلى الترابُ**

فوحد الضمير في (يحبّ) لما ردّه إلى (كلا) وهو واحد.

وقال الآخر[3]: [وافـــر]

[١١١] **أُكاشِرُهُ وأعلَمُ أن كِلانا ... على ما ساءَ صاحِبَه حريصُ**

فوحد (حريص) لأنه خبر عن (كلا). وقال الآخر[4]: [طويـــل]

[١١٢] **كلا أبويكم كان فرعاً دعامةً ... ولكنهم زادوا وأصبحْتَ ناقصــا**

فوحد الضمير في (كان) لأنه ردّه إلي (كلا)، وتوحيد الضمائر الراجعة إلى (كلا، وكلتا) وتوحيد الأخبار عنهما يدلّ على أنّهما آحاد وليست بتثنية، وظاهر القرآن والشعر يشهد بما ذكره، ألا ترى أن التثنية الحقيقية لا يجوز أن يردّ إليها ضمير الواحد.

---

(١) الآية ٣٣ / سورة الكهف.

(٢) هو مزاحم بن الحارث العقيلي، الإنصاف ٤٤٣.

(٣) نسبه سيبويه في الكتاب ٣ / ٧٣ إلى عديّ بن زيد، ولم أجده في الديوان وينظر: الإنصاف ٤٤٣، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٥٤.

(٤) هو الأعشى، الديوان ١٤٩، الخصائص ٣ / ٣٣٥، الإنصاف ٤٤٢.

لو قلت: (الزيدان لقيتُه) لم يجز، و(الهندان أكرمتها) لم يجز، حتى تقول: (الزيدان لقيتُهما) و(الهندان أكرمتهما)، وكذلك لو قلت: (الزيدان قام) لم يجز حتى تقول: (قاما)، لوقلت (الزيدان لن يقوم)، (لم يجز حتى تقول (يقوما)، ولوقلت (الهندان جلست) لم يجز حتى تقول: (جلستا، أو تجلسان). وإنما كان كذلك لأن المضمر يجب أن يكون بعدد ما يرجع إليه، فتوحيده مع (كلا، وكلتا) يدلّ على توحيد (كلا، وكلتا).

ولا يجوز (الزيدان قائمٌ) حتى تقول (قائمان)، ولا يجوز (الهندان جالسةٌ) حتى تقول (جالستان)، لأن الخبر ينبغي أن يكون بعدد المخبر عنه، وتوحيد الخبر عن (كلا، وكلتا) يدلّ على توحيدهما.

فإن قال قائل: قد حكي عن بعض العرب أنه قال: (كلاهما قائمان، كلتاهما لقيتهما). فقد بينّا حقيقة الكلمتين، وإذا ثبت هذا عن بعض العرب كان هذا حملاً على المعنى لا على اللفظ(١)، ولا يمتنع أن يحمل على المعنى إلا أنه مجاز لا حقيقة، ووجه التجوّز فيه أن التوكيد ينبغي أن يكون بعدد الموكّد، كما تكون الصفة بعدد الموصوف فلما وقع (كلا، وكلتا) توكيداً للتثنية توهّم فيه أنه مثنى فثنّى خبره والضمير الراجع إليه حملاً على هذا المعنى.

وكذلك (**كلّ**) هي واحد في اللفظ(٢)، ألا ترى أن حقيقتها أن تخبر عنها بواحد، تقول: (كلُّهم ذاهبٌ، وكلّهم جالسٌ، وكلّهن ذاهبٌ) فتذكر الخبر

---

(١) الاختيار أن يوحّد الخبر فيهما، وبذلك نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾ الآية ٣٣ / سورة الكهف، ولم يقل: (اتتا)، ينظر: درة الغواص ٦٢، وشرح الدرة ١٤٧، مغني اللبيب ١ / ٢٢٣.

(٢) قال الخليل كما نقل عنه سيبويه في الكتاب ٢ / ١١٦: (لأن موضعه في الكلام أن يعمّ به غيره من الأسماء بعدما يذكر فيكون (كلّهم) صفة أو مبتدأ فالمبتدأ قولك: إنّ قومَك كلّهم ذاهبٌ...).

وتوحده حملاً على لفظ (كلّ) إذ كان لفظها موحداً مذكراً، وكذلك تردّ إليها ضميراً موحداً، تقول: (كلّهن قام، وكلهن يذهب وكلهن جلس، وكلهن يفعل) لأن حملَ الشيءِ على اللفظ(*) أقوى من حملِه على المعنى.

وفي التنزيل: ﴿**وَكُلُّهُم آتِيهِ يومَ القيامةِ فَرْداً**﴾[1]، فتوحيد الخبر يدلّ على توحيد المخبر عنه.

ولا يمتنع أن يحمل على المعنى فنقول: (كلُّهم قائمون، وكلُّهن جالسات)، ويجوز (كلّهن جالسةٌ) فتوحد على لفظ (كلّ)، وتؤنث على معناها، ولو قلت: (كلّهن قائمات)، فأنثت وجمعت على المعنى المجاز، وقال تعالى: ﴿**وكلٌّ أَتَوْهُ داخرين**﴾[2]، فجمع على معنى (كلّ)، وهذا كثير في الكلام.

وإنما يؤكد بـ(أجمع وكلّ) كلّ شيء تبعيضه لا يفسده، تقول: (لقيتُ الجيش أجمع، وأكلت الرغيفَ كلّه) وكذلك (جمعاء وجُمَع) ولا يجوز أن تقول (لقيتُ زيداً أجمع)، ولا (عمراً كلّه) ولا (لقيت هنداً جمعاء) ولا (لقيتُ المرأة جمعاء)، لأنّ هذه الأشياء تبعيضها يفسدها. وبالله التوفيق.

(*) أ: ص١٠٣.

(١) الآية ٩٥/سورة مريم، ينظر: الصفحة ٣٦٢.

(٢) الآية ٨٧/سورة النمل، ينظر: الصفحة ٣٦٢.

بـــاب البـــــدل

إعلم أنّ البدل يجمع فيه ما افترق في الصفة والتوكيد، ويزيد عليهما بما لا يدخل فيهما.

وإنما وقع البدل في الكلام لأن فيه إيضاحاً للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة.

وفي البدل رفع للمجاز وإبطال للتوسّع الذي كان يجوز أن يدخل في المبدل.

واعلم أنه لا يجوز أن يبدل كثيرٌ من قليل، ويجوز أن يبدل قليلٌ من كثير.

والبدل يتبع المبدل في رفعه ونصبه وجرّه وجزمه إذا كان في فعل كما تتبع الصفة والتوكيد.

ويعتبر البدل بأن يصح أن تزيل الأول وتضع الثاني مكانه، فإن صحّ ذلك كان بدلاً، وإن لم يصحّ لم يكن بدلاً[١].

واختلفوا في العامل في البدل وفي الصفة وفي التوكيد.

فقال قوم: العامل في الموصوف يعمل في صفته في موضعها، وكذلك عطف البيان يجري مجرى الصفة. والعامل في المؤكد يعمل في توكيده في موضعه لا بأن يقدّر وضعه موضع الأول، والعامل في المبدل يعمل في البدل منه على اعتقاد زوال المبدل ووضع البدل مكانه.

وكان الأخفش يقول: العامل في هذه التوابع كلّها معنى لا لفظ[٢].

فالعامل في الرفع كونه صفة لمرفوع، أو توكيداً لمرفوع، أو بدلاً لمرفوع.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٣١: (فالمبدل إنما يجيء كأنه لم يذكر قبله شيء لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول، فإذا قلت: ما أتاني القوم إلا أبوك فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك).

(٢) شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٢٧٦، همع الهوامع ٢ / ١٩.

والعامل في النصب كونه صفة لمنصوب، أو توكيداً لمنصوب، أو بدلاً لمنصوب.

والعامل في الجرّ كونه صفة لمجرور، أو توكيداً لمجرور، أو بدلاً لمجرور.

وكان الأخفش يقول[1]: البدل والمبدل جملتان، لأن العامل في البدل غير العامل في المبدل.

وقيل لأبي علي: كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل وهو من غير جملته؟.

فقال: لما لم يظهر العامل في البدل، وإنّما دلّ عليه العامل في المبدل واتصل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضحه ويصحح معناه.

وقال الأخفش[2]: في هذه التوابع مالا يجوز أن يلي العوامل، فلابدّ أن يكون العامل فيها معنى.

وقال أصحاب سيبويه[3]: العامل في التابع هو العامل في المتبوع من غير أن يباشره العامل، وإنما عمل فيه بتوسط المتبوع.

واستدل من قال: البدل والمبدل جملتان بقوله تعالى: ﴿**قالَ الملأُ الذين استكبروا من قومِهِ للذين استُضْعِفُوا لِمَنْ آمن مِنْهُم**﴾[4]، ظهور اللام مع (مَنْ) وهي بدل من (الذين) يدلّ على أنها من جملة أخرى.

وقال الرّادُّ عليهم: ظهورُ العامل قد يكون توكيداً كما يتكرر العاملُ توكيداً في الشيء الواحد، فإذا جاز أن يكون توكيداً أو غير توكيد فمن أين له أنه لابدّ من تقديره في كلّ موضع، ولو كان كذلك لكان إظهاره أكثر من حذفه.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٨٤.
(٢) ينظر: التصريح ٢ / ١٢٠.
(٣) شرح الألفية ـ الأشموني ٢ / ٦٠.
(٤) الآية ٧٥ / سورة الأعراف.

فالبدل على أربعة أقسام: بدلّ الكلّ من الكلّ، وبدل البعض من الكلّ وبدل الاشتمال وبدل الغلط والنسيان.

فمثال بدل الكلّ من الكلّ أن تقول: (لقيت زيداً أخاك) و(جاءني زيدٌ أخوك) و(مررت بزيدٍ أخيكَ). والأخوّة من السبب لا من الصداقة لأنها إن كانت من الصداقة كانت وصفاً لابدلاً. فالأخ هو زيد، لأنه ليس له أخ سواه، وإنما ذكرت (زيداً) توكيداً.

ولو قلت: (جاءني أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك) لكان الكلام مستقيماً، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ **اهدِنا الصِّراطَ المستقيمَ صراط الذين أنعمتَ عليهم** ﴾[1]، لأن صراط المنعم عليهم هو الصراط المستقيم، ولو قال بدل هذا: (اهدنا صراطَ الذين أنعمت عليهم) لكان الكلام مستقيماً، وإنما ذكر الأول توكيداً.

فأما بدل البعض من الكلّ فلابد أن يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل في اللفظ أو في التقدير، لأنه بالضمير يعلم أنه جزء منه تقول: (أعجبني زيدٌ وجهُهُ) لأنك لما قلت: (أعجبني زيدٌ) احتمل أن يعجبك كلّه، وأن يعجبك بعضه، فلو اقتصرت على الأول لكان قد أعجبك كلّه، ولكن جئت بالجزء الذي أعجبك فأبدلته من الكلّ فكأنك خصصت بعد أن عممت، وكذلك تقول: ،عجبت من زيدٍ وجهِهِ)، و(أحببت زيداً وجهَهُ)، ولو قلت: (أعجبني زيدٌ الوجهُ)، أو (أحببتُ زيداً الوجهَ) لم يجز إلا أن تأتي بـ(مِنْه) أو تقدرها، وتقديره: أعجبني وَجْهُ زَيْدٍ، وأحببتُ وجهَ زيدٍ، وعجبت من وجهِ زيدٍ.

وفائدة البدل أنك لو قلت: (أعجبني وجهُ زيدٍ) لجاز أن يعجبك الوجه كلّه، ولجاز أن يعجبك بعضه، فلو قلت: (أعجبني زيدٌ وجهُه) على أن الوجه كلّه قد أعجبك لأن المخصص لا يكون محتملاً، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ **ولله**

(١) الآيتان ٦، ٧/سورة الفاتحة، وينظر: الصفحة ٣٧٤.

على النّاس حجُّ البيتِ مَن استطاعَ إليه سبيلاً ﴾[١]، فـ (مَنْ) في موضع جرّ لأنها بدل من (الناس)، لأن الحج لم يجب على جميع الناس، وإنما أوجبه على من يستطيع منهم، وتقديره: من استطاع إليه سبيلاً منهم، فحذف الضمير الراجع من البدل إلى المبدل للعلم به، وزوال اللبس فيه، وقد أظهر هذا الضمير في الآية الأخرى فقال تعالى: ﴿ **وارزق أهلَهُ مِنَ الثمراتِ مَنْ آمَنَ منهم بالله واليومِ الآخِرِ** ﴾[٢].

فأما الاشتمال[*] فهو على ضربين: ضرب يحلّ في المشتمل، وضربٌ يشتمل عليه ملكه، ولابد فيهما جميعاً من ضمير يعلّقهما بالمبدل في اللفظ أو في التقدير.

فمثال ما يشتمل عليه الملك قولك: (سَلَبْتُ زيداً ثوبَهُ) كأنك لما قلت: (سلبت زيداً) وقد علم أنّ الأحرار لا يسلبون علم أن السلب وقع بشيء من ملكه، فلما قلت (ثوبَهُ) خصصت ما وقع به السلب، ولو قلت: (لَهُ الثوب، أو منه)، أو قدّرت هذا العائد لكان الكلام صحيحاً، وكذلك: (سُلِبَ زَيْدٌ ثوبُه)، و(أعجبني زيدٌ ثوبُهُ)، لأن الإعجاب إنما تعلّق بالثوب لا بزيد، وإنما ذكرت (زيداً) ليعرف صاحب الملك.

وأما بدل الحلول فقولك (أعجبني زيدٌ عقلُه، ورضيت زيداً عقلَه، وعجبتُ من زيدٍ عقلِه لأن العقل محل القلوب) ، وأعجبني عمر جهله وغباوته لأن الجهل والغباوة تحلّ القلوبَ، والأشخاصُ مشتملة عليها، ولو قلت (العقل منه) أو قدّرت هذا المعنى لكان جائزاً.

---

(١) الآية ٩٧ / سورة آل عمران، ينظر: الصفحة ٨.

(٢) الآية ١٢٦ / سورة البقرة.

(*) أ: ص١٠٤.

وفي التنزيل: ﴿ **يسألونَكَ عَن الشهر الحرام قتالٍ فيه** ﴾[١]، لأنهم ما سألوا النبي ﷺ عَن شيء يشاركونه في معرفته، وهم يعرفون (الشهر الحرام) كما يعرفون النبيّ ﷺ فعلم أنهم سألوه عمّا يحدث في الشهر الحرام، وهذا يعلمه النبي ﷺ بالوحي دونهم، فقال: « قتالٍ فيه » فأبدله من (الشهر)، والهاء من (فيه) ترجع إلى الشهر، فعلّقت البدل بالمبدل.

وقد قرأ بعض المتقدّمين: (عَنْ قتالٍ فيه)[٢]، فهذا ردّ حرف الجرّ مع البدل توكيداً لأنه من جملة أخرى، فأما قول الشاعر[٣]: [طويل]

[١١٣] **لَقَدْ كانَ في حولٍ ثواءٍ ثَوَيْتَهُ تَقَضِّي لُباناتٍ، ويَسْأمَ سائِمُ**

فـ (ثَواءٍ) بدل من (حَولٍ) لأن الثواء الإقامة، والحول يشتمل على الإقامة والزوال، وإنما أراد (ثَوَيْتَهُ فيه)، ويروى (وَيَسْأَمَ) لأنه أضمر (أَنْ) أراد (وأن يسأمَ) لأن قبله (تقضياً) وهو مصدر فيكون قد عطف مصدراً على مصدر، ويروى (نُقَضِّي لباناتٍ، ويَسأمُ سائمُ) فيكون قد عطف فعلاً علي فعلٍ، وهذه الثلاثة تجوز في القرآن والشعر والكلام.

فأما (بدل الغلط والنسيان) فلا يجوزُ في القرآن، لأن الله لا يجوز عليه الغلط ولا النسيان، ولا يجوز أيضاً في الشعر، لأن الشاعر يكرر ما ينظمه فيتنبه بتكريره على غلطه، ويتذكر ما نسيه فيصلحه.

---

(١) الآية ٢١٧ / سورة البقرة.

(٢) (عن قتال) قرأ بها ابن عباس والربيع والأعمش، معجم القراءات ١ / ١٦٦.

(٣) هو الأعشى، الديوان ٥٦، الكتاب ٣ / ٣٨، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ٦٥.

والغلط هو أن يريد شيئاً فيسبق إلى لسانه غيره[1]، ثم يأتي بالذي قصده، فيقول: (لقيت زيداً عمراً)، فـ(عمرو) هو المقصود،و(زيد) وقع في لسانه غلط منه، فأتى بالذي قصده، وأبدله من المغلرط به.

والنسيان هو أن يريد شيئاً ثم ينساه ثم يذكر ما قصده فيبدله من الأول فيقول: (لقيت حماراً زيداً)، فهو ذكر (حماراً) لأنه نسي (زيداً) ثم ذكره وأتى به بدلاً بعدَه.

والجيّد في هذين أن يستعمله بـ(بَلْ)[2] فيقال: (لقيتُ حماراً بَلْ زيداً) و(جاءني عمرو بَلْ خالدٌ) ليكون قد أضرب بـ(بَلْ) عما قبلها وأثبت ما بعدها.

والبدل ينقسم أربعة أقسام: بدل المعرفة من المعرفة، وبدل النكرة من النكرة، وبدل المعرفة من النكرة، وبدل النكرة من المعرفة.

فمثال (بدل المعرفة من المعرفة) كقولك: (لقيتُ أباكَ زيداً) و(جاءني أبوك زيدٌ) و(مررت بأبيك زيدٍ)، ومثال هذا في قوله تعالى: ﴿ **اهدنا الصراطَ المستقيمَ صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم** ﴾[3]، فجعل الثاني بدلاً من الأول، والثاني هو الأول بعينه، وقال تعالى: ﴿ **إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ اللهِ** ﴾[4]، فـ(اللهِ) بدلٌ من (الحميدِ).

---

(١) ما يزال هذا الضربُ من البدل ثابتاً في المصنفات، مقبولاً لدى النحاة من غير نكير، وهُم في هذا يتابعون سيبويه فيما أثبته في الكتاب ١ / ٤٣٩ قائلاً: (ذلك قولك مررت برجلٍ حمارٍ) وقد وجه هذا الكلام بقوله: (إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت)، والنحاة لم يمثلوا له بشاهد فصيح من كلام العرب، ولعل المقبولَ منه الارتقاءُ من الأدنى إلي الأعلى، نحو: هندٌ نجمٌ بدرٌ، و(ألا إنما هندٌ عصاً خيزرانةٌ)، ينظر: شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٣٧٢، شرح التصريح ٢ / ١٧٧، معاني النحو ٣ / ٢٠٤.

(٢) في هذا الاستعمال خروج عن باب البدل إلى باب العطف.

(٣) الآيتان ٦، ٧ / سورة الفاتحة، وينظر: الصفحة ٣٧١.

(٤) الآية ١ / سورة إبراهيم.

ومثال (بدل النكرة من النكرة) قولك : (مررت برجلٍ فتىً كريمٍ) و(جاءني رجلٌ فتىً كريمٌ) و(لقيتُ رجلاً فتىً كريماً) فأبدلت الثاني من الأول وهو نكرة مثله .

ومثال (بدل المعرفة من النكرة) قولك : (جاءني رجلٌ زيدٌ) و(لقيتُ رجلاً زيداً) و(مررتُ برجلٍ زيدٍ)، وفي التنزيل : ﴿ **إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ اللهِ** ﴾[1]، الثاني معرفة، والأول نكرة، فأبدلت الثاني من الأول .

ومثال (بدل النكرة من المعرفة) قولك : (جاءَ زيدٌ رجلٌ صالحٌ) و(لقيتُ زيداً رجلاً صالحاً) و(مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ)، وفي التنزيل : ﴿ لَنَسْفَعَنْ بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ ﴾[2]، فالأول معرفة، والثاني نكرة، فأبدل الثاني من الأول .

والبدل ينقسم أربعة أقسام : بدل المظهر من المظهر، والمضمر من المضمر، والمظهر من المضمر، والمضمر من المظهر .

فمثال (بدل المظهر من المظهر) : (لقيت أباك زيداً) .

ومثال (بدل المضمر من المضمر) : (لقيتهُ إياهُ) .

ومثال (بدل المظهر من المضمر) : (مررت بهِ زيدٍ) و(لقيته أبا محمدٍ)، قال الشاعر[3] : [طويـــل]

[١١٤] على حالةٍ لَوْ أنَّ في القوم حاتماً   على جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتـــمِ

فجرّ (حاتماً) لما جعله بدلاً من الهاء في (جودِهِ)، كأنه قال (على جودِ حاتِمٍ) .

ومثال الرابع بدل المضمر من المظهر- قولك : (لقيت زيداً إياهُ) .

---

(١) الآية ٥٢ / سورة الشورى .

(٢) الايتان ١٦,١٥ / سورة العلق، وينظر : الصفحات ٥٤، ٤٩٢، ٧٠٤، ٧٣٧ .

(٣) هو الفرزدق، ورواية الديوان ٢ / ٢٩٧ (ضنّت به نفسُ حاتِمِ) اللمع ١٧٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ٦٩ .

[عطـف البيـــان]

فأما **عطف البيان** فهو أن تقيم الأسماء الجامدة مقام الأوصاف المشتقّة من الأفعال في رفع اللبس وإزالة التوسّع.

فإذا رفعت اللبس باسم مشتقّ سميته (وصفاً)، وإذا أزلت اللبس باسم جامدٍ سمّيته (عطفَ بيانٍ).

وعطف البيان إنما يكون بعد اسم مشترك ليخص واحداً بعينه كما أنّ الصفة تقع بعد اسم مشترك ليخص مسمّى من الجماعة.

فإذا قلت: (مررت بأخيكَ الكاتبِ) وله إخوة جماعة فقد خصصتَ أخاه (الكاتب) دون غيره، ولا يكون فيهم كاتب سواه.

وإذا قلت: (مررت بولدكَ زَيْدٍ) فقد خصصت ولداً واحداً من أولاده إذا كان له ولدان فصاعداً، وإن لم يكن له إلا ولد واحد كان (بدلاً) ولك يكن (عطف بيان) لأنه مارفع لبساً. وبالله التوفيق.

باب حروف العطف

(*) يسميه الكوفيون (النَسَقَ)(1)، ويسميه البصريون (العطفَ بحرفٍ)(2). والثاني يتبع الأول في رفعه ونصبه وجرّه وجزمه بالحرف.

وحروفه عشرة، وهي: (الواو، والفاء، وثم، والواو، وإما « المكسورة »، ولا، وبل، ولكن « الخفيفة »، و« أم »، و« حتى »)، فأما (حتى) فقد مضى ذكرها في بابها(3).

(*) أ: ص١٠٥.

(١) شرح المفصل ٣ / ٧٤، همع الهوامع ٢ / ١٢٨.

(٢) لم يلتزم البصريون بهذا المصطلح، فهم يذكرونه بالنسق أيضاً، وينظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٣، ارتشاف الضرب ٢ / ٦٢٩، شرح التصريح ٢ / ١٤٩، وسيبويه يسميه الشركة، وينظر: الكتاب ١ / ٤٣٧.

(٣) تقدم ذكرها في الصفحة ٣٤٦.

وهذه الحروف كلّها تشترك في إدخال الثاني في إعراب الأول. ومعانيها مختلفة، واختلاف معانيها لا يمنعها من إدخال ما بعدها في إعراب ما قبلها، ونحن نبينها حرفاً حرفاً إن شاء الله.

فمعنى (**الواو**) الجمع بين الشيئين، ولا يجوز[1] فيها الترتيب، والذي يدلّ على أنها لا ترتب قول لبيد بن ربيعة العامريّ[2]: [كامل]

[١١٥] أُغْلِي السِباء بكلّ أدكَنَ عاتِقٍ أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ ختامُها

و(الجَوْنَة) ههنا القِدْر، و(قُدِحَتْ) غُرِفَتْ، لأنهم يقولون للمغرفة المقدحة، و(فضّ ختامها) كشف غطاؤها، والشيء لا يغرف من قبل أن يكشف غطاؤه، فهذا يدلّ على أنها لا ترتب، وعلى أن الأخير في اللفظ يجوز أن يكون متقدّماً في المعنى لأنه قال: (قُدِحَتْ وفضّ ختامها)، تقديره: فُضّ ختامها وقُدِحَتْ، كما تقول: كشف غطاؤها وغرفت.

والذي يدلّ على أنّها للجمع من غير ترتيب قولهم: (المالُ بين زيدٍ وعمرو)، كما تقول: بينهما، وتقول: (اختصم زيدٌ وعمرو) و(اشترك زيد وعمرو) لأن هذا الفعل لا يكون إلا من اثنين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما.

ولـ(**واو**) أربعةُ معانٍ:

أحدها: أن يكون الثاني متقدّماً على الأول في اللفظ، والنيةُ به التأخيرُ.

والدليل على أنّ المتأخر في (الواو) يجوز أن يكون مقدماً في المعنى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، قال[3]: [وافر]

[١١٦] ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

---

(١) للتعبير الدقيق أن يقال: (ولا يجب)، والأدق أن يقال: (هي لمطلق الجمع من غير دلالة على ترتيب أو عدمه)، ينظر: شرح التصريح ٢/١٥٠.

(٢) الديوان ٣١٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٨/٩٢، الخزانة ١١/٣.

(٣) هو الأحوص الأنصاري، شعره ١٨٩، الخصائص ٢/٣٨٦، الخزانة ١/٣٩٩، ٢/١٩٢، ٣/١٣١.

تقديره: عليك السلامُ ورحمةُ اللهِ.

وقال الآخر(١): [طويـــــل]

[١١٧] **جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيْبَةً ونَميمَةً خصالاً ثلاثاً لَسْتَ عنها بِمُرْعَوِي**

تقديره: جمعت غِيْبَةً ونميمةً وفُحشاً.

والآخر: أن يكون الفعلُ وقع منهما في حالة واحدة، وزمانٍ واحدٍ، فليس لأحدِهما ترتيب على الآخر.

والثالث: أن يكون الثاني عقيب الأول بلا فصل كالفاء، إلا أنه في الفاء واجب وفي الواو مجوّز.

والرابع: أن يكون الثاني بعد الأول بتراخ ومهلة كـ(ثُمّ) إلا أنه في (ثُمّ) واجب، وفي (الواو) جائز، تقول: (بَعَثَ اللهُ آدمَ ومحمداً صلّى اللهُ عليهما وسلّم) لأنهما قد اشتركا في البعثة، وإن كان بينهما زمان طويل، ولو قلت: (بعث الله محمداً وآدمَ) لجاز، لأنّ المتقدّم في (الواو) قد يكون متأخراً في المعنى، وهذا مثل البيت الذي أنشدته وإنما الغرض بـ(الواو) الاجتماع، ولا يراعى فيها ترتيب.

فأما (**الفاء**) فإنّها موضوعة للتعقيب من غير تراخٍ، يدلّك على ذلك وقوعها في جواب الشرط إذا قلت: (إن تَزُرْني فأنت كريمٌ) لأن المشروط ينبغي أن يكون عقيب الشرط ومتصلاً به مترتباً عليه، من غير تراخٍ عنه، فإذا وجدت الفاء عاطفة قطعت على أن الثاني عقيب الأول، كما أن المشروط عقيب الشرط، تقول: (قامَ زيدٌ فعمرو) و(رأيت زيداً فعمراً) و(مررت بزيدٍ فعمرٍو).

(١) هو يزيد بن الحكم الثقفي، الخصائص ٢/٣٨٣، الخزانة ٣/١٣٠، الدرر اللوامع ١/١٩٠.

وأما (**ثم**) فإنها ترتب كما ترتب (الفاء) إلا أنها توجب تراخياً بين الثاني والأول، تقول: (قام زيدٌ ثم عمرٌو) أي: بينهما أمدٌ طويل، كما تقول: (بَعَثَ اللّهُ آدمَ ثم محمداً صلى الله عليهما).

وأما (**أَوْ**) فإنها تكون للشكّ والإبهام إذا كانت خبراً، وتكون للإجابة والتخيير في الأمر والنهي. تقول في الخبر (قام زيدٌ أو عمرٌو) فيجوز أن يكون المخبر شاكاً قد علم قيام واحد ولم يعرف عينه، ويجوز أن يكون قد علم ولكنه أتى بحرف الشكّ ليبهم على المخاطب حتى لا يعرف لغرض له.

وفي التنزيل: ﴿**إلى مِئةِ ألفٍ أو يزيدونَ**﴾[1]، والقديم سبحانه لا يشكّ، وإنما أبهم على المخاطبين، لأن مصلحتهم في أن لا نبيّن لهم حقيقة العدد.

فأما **في الأمر** فإنها تكون للإباحة أو للتخيير، وإنما تكون للإباحة إذا دخلت بين أفعال مباحة، فإن شئت اقتصرت على بعضها، وإن شئت جمعت بينها، تقول: (جالِسْ الحسنَ أو ابنَ سِيْرِيْنَ) لأن كلّ واحد منهما صالح زاهد عالم وفي مجالسته فخر وثواب، فإن شئت اقتصرت علي أحدهما، وإن شئت جالستهما جميعاً وتقول: (تعلّم الفقه أو النحو) لأن كلّ واحد منهما ثواب وجمال فإن شئت اقتصرت على أحدهما وإن شئت تعلمتها، فإن فعلت أحدهما فقد أطعت، وإن جمعت فقد أطعت.

ولا تكون هذه (أوْ) بمعنى (الواو) كما قال قوم، لأن الواو توجب الجمع، فلو قال لك: (تعلّم الفقه والنحو) لوجب عليك أن تتعلمهما، فإن تعلمتهما فقد أطعت وامتثلت، وإن تعلمت أحدَهما كنت عاصياً، وهذا فرق بين الواو وبين (أو) التي للإباحة.

فإن دخل النهي على (أَوْ) التي للإباحة حظر الجمع والإفراد. لأن النهي يحظر كلّ ما أباحه الأمر، فلو قال: (لا تتعلّم الفقه أو النحو) وجب عليه أن لا يتعلّمهما، ولا يتعلّم أحدهما، فإن تعلمهما كان عاصياً، وإن تعلّم أحدهما كان عاصياً.

---

(١) الآية ١٤٧ / سورة الصافات.

وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿ولا تُطِعْ مِنْهُم آثماً أو كفوراً﴾[1]، على أنّ هذه (أو) هي التي للإباحة، فإن أطاع أحدهما أو أطاعهما كان عاصياً، فكأنه قبل النهي قد كان له أن يطيعهما أو يطيع أحدهما، وإن كان هذا لا يجوز[*] فلو كان هذا النهي دخل على الواو فقال: (لا تتعلّم الفقهَ والنحوَ) لوجب أن لا يتعلمها جميعاً لأن النهي حظر الجمع كما أن الأمر أوجب الجمع، فإن تعلّم أحدهما لم يكن عاصياً.

فأما (أو) التي للتخيير فإنها تدخل بين أشياء محظورة بالعقل أو الشرع فيكون الأمر يبيح أحدهما، ويتعين المباح بفعل المأمور ويبقى الآخر على حظره، وقد علمنا أنّ مال كل واحد منا محظور على غيره التصرف فيه إلا بإذنه، فإذا قال لغيره: (خُذْ ثوباً أو ديناراً) فقد أباحه أحدهما. فإن أخذ أحدَهما فقد أطاع، وإن أخذهما فقد عصى. وكذلك لو قال الطبيبُ لإنسانٍ: (كُلْ لبناً أو سمكاً) وقد علم أن جمعهما يضره فإن فعل أحدهما فقد أطاع، وإن جمعهما فقد عصى.

فلو دَخلَ النهيُ على هذا فقال: (لا تأخذ ثوباً أو ديناراً) لكان قد نهاه أن يأخذهما فينبغي أن يكون أحدهما محظوراً.

وفي الناس من قال: إنما نهاه عن أحدهما، فإن فعل أحدهما كان عاصياً، وإن جمع بينهما لم يكن عاصياً لأنه قد يجوز أن يكون في الجمع بينهما مصلحة، فإن انفرد أحدهما عن الآخر كان مفسدة وهذا ليس للنحو فيه مدخل، ويجوز أن يكون إذا نهاه عن واحد ولم يعينه أن لا يقدم على أحدهما لأنه لا يأمن أن يكون هو المنهى عنه.

---

(١) الآية ٢٤ /سورة الإنسان (الدهر).

(*) أ: ص١٠٦.

و(**إمّا**) معناها كمعنى (أو) من الإبهام والشكّ، والإباحة والتخيير، إلا أنها تخالف (أو)، لأن (أو) يمضي صدر الكلام على اليقين ثم يعرض الشكّ بـ(أو) فيسري من آخر الكلام إلى أوله. و(إمّا) يبني كلامه من أوله فيها على الشك. و(إمّا) تتكرر، و(أوْ) لا تتكرر.

والحُذّاقُ من النحويين[1] لايجعلون (إمّا) من حروف العطف وإنّما ذكرت مع (أو) لموافقتها لها في المعنى. وفي الحقيقة ليست عاطفة، لأمرين:

أحدهما لتقدمها على المعطوف عليه إذا قلت: (قام إما زيدٌ وإما عمرٌو)، وحروف العطف لا تتقدم على المعطوف عليه.

والوجه الثاني: دخول (الواو) على الثانية كقولك: (وإمّا)، والواو هي أُمُّ حروف العطف لا تخرج عنه، فدلّ على أن (إمّا) ليست للعطف لأنّ حرف العطف لا يدخل على مثله.

وأمـــا (**لا**) فلا يعطف بها إلا في الإيجاب لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول.

تقول: (قام زيد لا عمرو) نفيت عن (عمرو) القيام الذي أثبته لـ(زيد)، وتقول: (لقيت زيداً لا عمراً) نفيت عن (عمرو) اللقاء الذي أثبته لـ(زيد). ولأجل هذا المعنى لم يجز أن تكون عاطفة في النفي لأنك لو قلت: (ما قام زيدٌ ولا عمرٌو) لم يجز، لأنك لم تثبت للأول شيئاً فتنفيه عن الثاني.

وأما (**بَلْ**) فهي تعطف في النفي والإثبات. وقال بعضهم: معناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، وهذه العبارة ليست بمرضية لأنها تعطف في القرآن،

---

(١) منهم يونس وأبو علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان، وقالوا هي مثل حروف العطف في المعنى فقط، قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١ /٢٢٣ (وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه)، وينظر: همع الهوامع ٢ /١٣٥، شرح التصريح ٢ /١٦٣.

ولا يقال: (أضربت عن هذا) في كتاب الله تعالى، والجيّد أن يقال: هي لانتقالٍ من قصة تامةٍ إلى قصة أخرى.

وما بعد (بَلْ) متحقق مثبت، وما قبلها متروك منصرف عنه سواء كان إثباتاً أو نفياً.

تقول: (قام زيد بل عمرو) فالقيام مثبت لـ(عمرو)، و(زيد) متروك، و(أكرمت زيداً بل عمراً كذلك) و(مررت بخالدٍ بل جعفرٍ) المرور مثبت لـ(جعفر)، و(خالد) متروك[1].

وتقول في النفي: (ما قام جعفر بل بكرٌ) القيام مثبت لـ(بكر) و(جعفر) متروك. و(ما لقيت جعفراً بل محمداً) اللقاء مثبت لـ(محمد)، و(جعفر) متروك. و(ما مررت بزيدٍ بل هندٍ)، المرور مثبت لـ(هند) و(زيد) متروك[2].

وأما (**لكن**) فإنها تعطف في النفي مفرداً على مفرد، وتثبت للثاني ما انتفى عن الأول.

تقول: (ما لقيت زيداً لكن جعفراً) أثبت لـ(جعفر) اللقاء الذي نفيته عن (زيد) و(ما قام محمدٌ لكن هندٌ) نفيت القيام عن (محمد) وأثبته لـ(هند) و(ما مررت بهندٍ لكن محمدٍ) نفيت المرور عن (هند) وأثبته لـ(محمد)[3].

و(لكن) هي موضوعةٌ للاستدراك والعطف، فإذا دخل عليها (واو) العطف خلصت هي للاستدراك وبطل منها العطف، وخلى العطف للواو دونها، كقوله

---

(١) حَمَل سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٠ العطف بـ(بل) في المثبت على الغلط أو النسيان، فقال: (إما غلط فاستدرك أو نسي فذكر).

(٢) أجاز سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٩ الرفع في نحو (ما مررت برجلٍ بل حمارٌ) قال: (وقد يكون فيه الرفع)، وقد خرجه بقوله: (فما مررت برجلٍ بَلْ حمارٌ... أي بل هُوَ حمارٌ).

(٣) أجاز سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٥ الرفع بعد (لكن) في نحو: (ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ) و(إن شئت رفعت فابتدأت على «هو» فقلت: ما مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٌ)، أي هو طالحٌ.

تعالى: ﴿وَلَكِنْ النَّاسُ أنفسَهم يظلمون﴾[1]، العطف للواو، والاستدراك بـ(لكن).

فإن وقعت (لكن) في الإيجاب عطفت جملة على جملة، تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، تقول: (قام زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يقم) و(لقيتُ زيداً لكن محمداً لم ألقه)، و(مررت بخالدٍ لكن عمروٍ لم أمررْ بِهِ).

(**أم**) فيها عطف، واستفهام، ولها موضعان:

أحدهما: أن تكون متصلة على معنى (أيهما)[2].

والآخر: أن تكون منقطعة على معنى (بَلْ) وهمزة الاستفهام.

فأما (المتصلة) التي بمعنى (أي) فإنها لا تكون بمعنى (أي) إلا أَنْ يجتمع فيها ثلاثة شروط:

أول الشروط: أن يكون السائل بها عالماً بما يسأل عنه مجملاً، فإن لم يكن عالماً وجب أن يسأل بـ(أو) فيقول: (أَزيدٌ عندك أو عمرٌو) معناه: (أأحدُهما عندك؟) فإن قال المسؤول: (لا) فقد كفي، وإن قال: (نَعَمْ) فقد اعترف بكون أحدهما عنده، فيرجع السائل فيسأل فيقول: (أزيدٌ عندك أم عمرو؟).

والشرط الثاني: أن تكون (أم) معادلة لهمزة الاستفهام فقط ومعنى المعادلة هو المشاطرة والمقاسمة، ومعنى المشاطرة أن يسأل عن اسمين أو فعلين فيدخل الهمزة على الأول ويدخل (أمْ) على الثاني منعطفة على الأول، ويجعل الذي لم يسأل عنه بينهما[3].

---

(١) الآية ٤٤ / سورة يونس، ﴿ولكنّ الناسَ﴾ بتشديد النون ونصب الناس قراءة الجمهور، وقرأ حمزة والكسائي بسكون النون، ورفع (الناس) (معجم القراءات ٣ / ٧٦).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٦٩: (أما أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين على معنى أيّهما وأيّهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول).

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الكتاب ٣ / ١٦٩.

والشرط الثالث: أن يكون الكلام جملة واحدة، فإذا كملت هذه الشروط صارت (أمْ) والهمزة بمعنى (أي)، فإن شئت سألت بـ(أي)، وإن شئت بـ(أمْ) والهمزة، وبأيهما سألت وجب على المسؤول أن يعين(*) للسائل ما سأل عنه، مثال ذلك أن تقول: (أزيدٌ في الدارِ أم عمرو؟)، وتقول: (أزيدٌ لقيتَ أم عمراً؟) وتقول: (أبزيدٍ مررت أم عمرٍو؟)، كما تقول: (أيُّهما في الدار؟)، و(أيُّهما لقيتَ؟)، و(بأيِّهما مررت؟)، فهذا كيفية السؤال عن الأسماء.

فإن سألت عن فعلين قلت: (أقامَ زيدٌ أم قَعَدَ؟)، وإن شئت: (أيقوم زيد أم يقعدُ؟).

فإن قال قائل: إذا كنّا نقدر على السؤال بـ(أي)، فلم نعدل إلى السؤال بـ(أم)، والهمزة وهو طويل؟.

قيل له: لا يمتنع أن يكون للمعنى الواحد عبارتان مبسوطة ومختصرة فتستعمل كلّ واحدة منهما في الموضع الذي تليق به وتصلح أن تستعمل فيه.

فإن اضطرّ شاعرٌ إلى تقديم ما يجب توسطه بين المسؤولَيْنِ جاز، فيقول: (أفي الدار زيدٌ أم عمرٌو؟) و(أزيدٌ قامَ أم قَعَدَ؟)[1]، فإن هذا جائز في الضرورات[2].

(*) أ: ص١٠٧.

(١) التمثيل بالنثر في تقديم ما يجب توسطه يعد من الشذوذ، وإنّما يكون من الضرائر عند الشاعر، ينظر تفصيل هذه المسألة: الضرورة الشعرية ٣٠١.

(٢) ولم يستشهد المصنف بشعر على هذا الاضطرار، ويمكن أن يحمل عليه قول الشاعر:

فقمتُ للطيف مرتاعاً فأَرَقَني ... فقلت أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

والأصل: أسرت هي، فقدّم ليستقيم البيت، وللنحاة توجيه فيه، ينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧/١٣٩، شرح الألفية ـ الأشموني ٣/١٠٣، الخزانة ٥/٢٤٤.

أجاز سيبويه في الكتاب ٣/١٧٠ هذا الوجه في غير الضرورة، وقال: (ولو قلت ألقيت زيداً أم عمراً كان جائزاً حسناً، أو قلت: أعندك زيدُ أم عمرو كان كذلك).

فأما المنقطعة فإنها يجوز أن تقع بعد الخبر المحض ويجوز أن تقع بعد أدوات الاستفهام كلّها إلا الهمزة[1]، ويجوز أن تقع بعد الهمزة إذا كان الكلام جملتين مختلفتين، وكان الخبر مختلفاً.

وتقدر هذه المنقطعة بـ(بل) والهمزة، وإنما قدّرت بـ(بل) لأن فيها تركاً للأول وانصرافاً عنه كما في (بل)، وقدرت بالهمزة لأن ما بعد (بل) تحقق وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه فلذلك قدّرت بالهمزة ليسأل عنه، وجوابها (نعم) أو (لا).

مثال وقوعها بعد الخبر أن يقول المخبر: (قام زيدٌ أم عمرٌو منطلقٌ) ترك الخبر وعدل إلى الاستفهام، تقديره: (بل عمرو منطلق)، فالجواب عن الثاني، لأن السؤال عنه، ومثال هذا من كلامهم: (إنّها لأبل أم شاء)، كأنه رأى أشخاصاً تلوح فغلب في ظنه أنها (إبل) فأخبر بحسب ما غلب في ظنّه، ثم شك فرجع إلى السؤال والاستثبات فكأنه قال: (بَلْ أشاءٌ هِي).

ومثال وقوعها بعد الاستفهام: (مَن عندك أعمرٌو أم زيدٌ منطلقٌ)، ترك السؤال الأول وانتقل إلى السؤال الثاني، تقديره: (بَلْ أَزَيْدٌ منطلقٌ).

ومثال وقوعها بعد الهمزة إذا اختلف الخبر أن يقول: (أزيدٌ في الدار أم عمرٌو في السوق)، تقديره: (بل أَعَمْروٌ في السوق)، وكذلك تقول: (أقامَ زيدٌ أم يقعدُ) تقديره: بل أهو يقعدُ، صارت منقطعة لاختلاف

---

(١) فصّل سيبويه في الكتاب ٣ / ١٨٩ هذا الحكم في باب (تبيان « أم » لِمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف)، وينظر تفصيل كلامه فيها في: باب (أم المنقطعة - الكتاب ٣ / ١٧٢).

الفعلين، وكذلك تقول: (أَيقومُ زيدٌ أم جَلَسَ)، تقديره: بل أهو جَلَسَ، قال الشاعر(١): [بسيط]

[١١٨] **هل ما علمتَ وما استودعتَ مكتومُ أَمْ حبلُها مذ نأتك اليومَ مصرومُ**

[١١٩] **أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم**

فـ(**أم**) هذه منقطعة، تقديره: (بَلْ أحَبْلُها إذ نأتك اليومَ مصرومُ)، (بَل أَقَدْ بكى كبيرٌ)، لأن (هل) بمعنى (قَدْ) لأنه لا يجوز أن يدخل حرف الاستفهام على مثله.

واعلم أنك **تعطف الاسم على الاسم** إذا اتفقا في المعنى، تقول: (قامَ زيدٌ وعمرو)، فتعطف (عمراً) على (زيدٍ) لأن القيام يصحّ من (عمرو) كما يصحّ من (زيد)، ألا ترى أنك لو قلت: (قام عمرو) لصحّ، فإذا صحّ بانفراده صحّ مع اشتراكه.

ولا تقل: (مات زيد والشمس)، لأن (الشمس) لا يصحّ موتها، ألا ترى أنك لو قلت: (ماتت الشمس) لم يجز فإذا لم يجز بانفراده لم يجز باشتراكه، ولو قلت: (طلعت الشمسُ وزيدٌ) لجاز، لأنه يجوز أن تقول: (طلع زيدٌ) فإذا جاز في انفراده جاز في اشتراكه.

ولا تقل: (نامَ زيدٌ والسماءُ)، لأن (السماء) لا يصحّ منها النوم، ألا ترى أنك لو قلت: (نامت السماءُ) لم يجز، فإذا لم يجز بانفرادها لم يجز باشتراكها.

و**تعطف الفعل على الفعل** إذا اتفقا في الزمان الماضي، وتقول: (يقعد زيد ويقوم) فتعطف (يقوم) على (يقعد) لاتفاقهما في الزمان المستقبل، ولو قلت:

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل، الديوان ٥٠، الكتاب ٣/١٧٨، اللمع ١٧٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٤/١٨، ٨/١٥٣، وفي الخزانة البيت الأول في ١١/٢٨٨، والبيت الثاني في ١١/٢٨٦.

(قامَ زيد ويقعدُ) لم يجز أن تعطف (يقعد) على (قام) لاختلاف زمانيهما، ولو قلت: (يقوم زيد وقعد) لم يجز أن تعطف (قعد) على (يقوم) لاختلاف زمانيهما.

واعلم أنك تعطف المظهر على المظهر، والمضمر على المضمر، والمضمر على المظهر، والمظهر على المضمر.

مثال عطف المظهر على المظهر: (قام زيدٌ وعمرٌو) و(لقيت زيداً وعمراً) و(مررت بزيدٍ وعمرٍو).

ومثال عطف المضمر على المضمر: (لقيتُهُ وإياك)، و(أكرمتُك وإياه).

ومثال عطف المضمر على المظهر: (قام زيدٌ وأنت)، و(زَيْدٌ وأنت قائمان) و(عمرو وهو جالسان).

فأما عطف المظهر على المضمر فلا يخلو أن يكون مرفوعاً متصلاً أو منصوباً متصلاً أو مجروراً.

فإن كان منصوباً متصلاً جاز العطف عليه وحسن، نحو: (لقيتكَ وزيداً) و(أكرمته وعمراً) و(أدركتني وخالداً).

وإن كان المعطوف عليه مرفوعاً متصلاً فله طريقان:

إن أكدت المضموم ثم عطفت عليه حَسُن وجاز، تقول: (قمتُ أنا وزيدٌ) و(ذهبتَ أنتَ وبكرٌ) و(زيد ذهب هو وعمرو) و(تذهبين أنتِ وجُمْلُ) و(اقعد أنتَ وخالدٌ).

وفي التنزيل: ﴿ **اسكُنْ أنتَ وزَوجُكَ الجنّةَ** ﴾[1]، لما أراد العطف على الضمير في (اسكن) أكّده بالضمير المنفصل، ثم أتى بالمعطوف بعد التوكيد.

---

(١) الآية ٢٥ / سورة البقرة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **فاذهبْ أنتَ وربُّكَ** ﴾[1]، لما أراد العطف على الضمير في (اذهب) أكّد الضمير ثم أتى بالمعطوف بعده.

وقال تعالى: ﴿ **إنّه يراكم هو وقبيلُه** ﴾[2] لما أراد العطف على الضمير في (يرى) أكّده بـ(هو) ثم أتى بالمعطوف بعده[3].

وقال تعالى: ﴿ **ما عبدنا من دونه من شيءٍ نَحْنُ ولا آباؤنا** ﴾[3]، (نَحْنُ) توكيد لـ(نا) في (عَبَدْنا)، ثم أتى بالمعطوف بعده[4].

فإن لم يأت بتوكيد وأتى بكلام طوّل بين المعطوف والمعطوف عليه سدّ طول الكلام[*] مسدّ التوكيد.

---

(١) الآية ٢٤ / سورة المائدة.

(٢) الآية ٢٧ / سورة الأعراف، ينظر: الصفحة ٢٣٨.

(٣) الآية ٣٥ / سورة النحل.

(٤) ورد في حاشية النسخة (أ) ماله تعلق بهذه المسألة في هذا الباب: (ومما يشبه العطف على الضمير المنفصل المرفوع التوكيد بـ«النفس» فلا يجوز جريان «النفس» توكيداً على المضمر إلا إذا ذكر الضمير المنفصل، فلا يقال: «زيد قام نفسه» ويقال «زيد قام هو نفسُه»، وذلك أن «النفس» تلي العوامل فيقال «خرجت نفسُ زيدٍ» و«أخرج الله نفسَه» و«نزلت بنفسي».

فلما كانت تلي العامل امتنع أن تجري توكيداً للمضمر المرفوع المتصل لما يقع فيه من اللبس هل هو تأكيد أو معمول العامل قبله، مثاله: «زيد قام نفسه» لم يعلم هل «النفس» مرتفعة بـ«قام» وهو مسند إليه، أو الفعل مسند إلى المضمر فيه، و«النفس» توكيد.

فلما كان التوكيد بالنفس يؤدي إلي اللبس قدّموا قبله المضمر المنفصل توكيداً، ثم أتوا بـ«النفس» كما فعلوا في العطف، ولا فرق بين الإفراد وضديه.

وأما (كلّ) فهي وإن كانت تلي العوامل فلما فيها من الإحاطة والعموم جاز أن تؤكد المضمر المتصل من غير توكيد بمضمر منفصل يتقدمها، نحو «قوموا كلكم» و«قمنا كلّنا» و«الزيدون ذهبوا كلّهم» والله أعلم).

(*) أ: ص١٠٨.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾[1]، لما طوّلت (لا) الكلام قامت مقامَ التوكيد، وكلما طال الفاصل وكثرت حروفه كان أحسن.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**أَنَّ اللهَ بريءٌ مِن المشركين ورسولُه**﴾[2]، عطف (الرسول) على الضمير في (برئ)، لأن قوله تعالى: ﴿**من المشركين**﴾ طوّل الكلام فسدّ مسدّ التوكيد، وقوله: ﴿**من المشركين**﴾ أكثر حروفاً من (لا) فصار العطفُ ههنا أحسنَ منه في الآيةِ التي قبلها[3].

وقال تعالى: ﴿**فأجمِعوا أمركُم**﴾[4]، قد قرأ بعضهم «وشركاؤكم» بالرفع عطفه على (الواو) في (أجمعوا)، لأن المفعول من قوله: «أمركم» قد طوّل الكلام فأغنى عن التوكيد.

وإنما وجب هذا التوكيد لأن الضمير المرفوع المتصل يتصل بما هو فيه، ويصير كالجزء منه سواء برزت للضمير صورة أو لم تبرز له، وأكثر ما يتصل بالفعل فاستقبحوا أن يعطفوا في اللفظ اسماً على لفظ فعل فأكّدوا ليكون المعطوف في اللفظ قد ولي اسماً، وإن كان فعلاً، إنما هو معطوف على المؤكّدِ لا على التوكيد.

وهذا المضمر يتصل بالأفعال وبأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة بها وبالظروف وحروف الجرّ إذا كانت أخباراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال، أوصلة لموصول.

---

(١) الآية ١٤٨ /سورة الأنعام.

(٢) الآية ٣ /سورة التوبة، ينظر: الصفحة ٢٣٨.

(٣) ما كان ينبغي أن يحسن آية على غيرها بمثل هذا القول وله مندوحة في عبارة مرضية لائقة بمقام الايات.

(٤) الآية ٧١ /سورة يونس: ﴿وشركاءَكُم﴾ بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ أبو عمرو، ويعقوب، والسلمي (معجم القراءات ٣ / ٨٥).

والنحاة يقوّمون الألفاظ كما يقوّمون المعاني.

فإن لم يؤكّد هذا الضمير جاز العطف عليه ولم يحسُن، تقول: (قُمْ وَزَيْدٌ)، وأكثر ما يجري في الشعر، قال عمرو بن أبي ربيعة[1]: [خفيف]

[١٢٠] **قلتُ إذْ أَقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا**

فعطف (زُهْر) على الضمير في (أقبلَتْ) من غير توكيد، ولو قال: (هي وزُهْرٌ) لكان أحسن، ولكن وزن البيت اضطرّه إلى إسقاط التوكيد.

فإن عطفت المظهر على المضمر المجرور لم يجز أن تعطف المظهر على المضمر المجرور، لأن المضمر المجرور يشبه التنوين من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه على حرف واحد، كما أن التنوين على حرف واحد.

والثاني: أنه لا يقوم بنفسه كما أن التنوين لا يقوم بنفسه.

والثالث: أنه يفتقر إلى ما يتصل به كافتقار التنوين إلى الاسم، فكما لا يجوز العطف على التنوين، فكذلك لا يجوز العطف على ما يشبه به، فإذا اتصل الظاهر بحرف الجرّ لم يكن عطفاً على المضمر، وإنما يكون كأنك عطفت جاراً ومجروراً على جارّ ومجرور.

فأما قراءة (حمزة): ﴿**واتّقوا اللهَ الذي تَساءَلُونَ بِهِ والأرحامِ**﴾[2] فعطف «الأرحامِ» على «الهاء» من (بِهِ). فقد قال المبرّد[3] إنه لحن.

---

(١) البيت في ملحقات الديوان ٤٩٨، الكتاب ٢/٣٧٩، اللمع ١٨٣، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/٧٦.

(٢) الآية ١/سورة النساء، و﴿الأرحامَ﴾ بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالجرّ قرأ حمزة ينظر: كتاب السبعة ٢٢٦، (معجم القراءات ٢/١٠٤).

(٣) الكامل ٣/٣٩.

وقال أبو علي النحوي: ليس المعطوف على هذه الهاء ولا مجروراً بهذه الباء، وإنما هو مجرور بباء أخرى حذفت لدلالة هذه المتقدمة عليها، وتقديره: بِهِ وبالأرحامِ[1].

وإنْ صحّ هذا الذي قاله أبو علي يُؤَوّلُ لكل ما جاء في الشعر على مثل هذا التأويل، ولم يقل: لَحَنَ الشاعرُ، قال الشاعر[2]: [بسيط]

[١٢١] فاليومَ قرّبتَ تهجونا وتَشْتِمُنا   فاذهب فما بكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

فعطف (الأيام) على الكاف من (بك)، وإن قدرنا نحن (الأيام) على ما قاله أبو علي فلم يلحن الشاعر، قال الآخر[3]: [طويل]

[١٢٢] تُعلّقُ في مثل السواري سيوفُنا   وما بينَهـا والكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ

فعطف (الكعب) على الهاءِ والألف من (بينَها)، وقال الآخر[4]: [وافر]

[١٢٣] أكـرُّ عـلى الكتيبـةِ لا أبالِيْ   أحَتْفِي كان فيهـا أمْ سِـواهـا

فعطف (سوى) على (ها) مِنْ (فيها) ولم يقل (أم في سِواها).

---

(١) المقتصد ٢/٩٦٠، الإنصاف ٤٦٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٤/٨٧، شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٤.

(٢) مجهول قائله: الكتاب ٢/٣٨٣، اللمع ١٨٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/٧٨، ٧٩، الخزانة ٥/١٢٣.

(٣) هو مسكين الدارمي، الديوان ٥٣، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/٧٩، الخزانة ٥/١٢٥.

(٤) مجهول قائله، الإنصاف ٢٩٦، ٤٦٤، الخزانة ٥/١٢٥.

باب المعرفة والنكرة

لما كان الاسم ينقسم إلى معرفة ونكرة، وكانت النكرة هي الأصل، لأن التعريف فرع عليها وجب أن يقدّم الكلام في النكرة قبل الكلام في التعريف.

والنكرة لها علامات تعتبر بها، وشيء يجري لها مجرى الحدّ، فأما ما يكون لها كالحدّ فهو قولك: كلّ مالم يخصّ واحداً من جنسه ويعينه فهو نكرة، نحو: (رجل، وفرس، وحائط، وبستان) وما أشبه ذلك.

وأما ما تعتبر به النكرة فأن تقول: كلّ اسم يحسن دخول (ربّ) عليه فهو نكرة، نحو: (رُبَّ رجلٍ أدركته، وربّ غلامٍ لقيتُه).

وإذا دخلت (ربّ) على النكرة أفادت تقليلها ولم تخرجها من التنكير، وإن شئت أن تقول: ما يحسن دخول (الألف واللام) عليه فهو نكرة، ثم تنقله (الألف واللام) إلى التعريف، وإنما تعتبر بجواز دخول الحرف على الشيء لا يكون فيه، فأما قول الشاعر[1]:

[١٠٩] يا رُبَّ غابطِنا لو كان يطلُبُكم لاقى مُباعدةً منكم وحرِمانا

فتقديره: (يا ربّ غابطٍ لنا) لأنّ دخول الإضافة عليه يدلّ على أنه نكرة، وكونه نكرة يدلّ على أن الإضافة في نية الانفصال وأن التنوين مُقدّر بين المتضافين، وإنما حذف من اللفظ إيجازاً وتخفيفاً، ولو كانت الإضافة صحيحة لكان الاسم معرفة، ولو كان معرفة لم تدخل عليه (ربّ).

والنكرة تترتب فيكون بعضها أخصّ من بعض، وبعضها أعمّ من بعض، وإنما يقال في الشيئين هذا أخصّ من هذا إذا كان يصلح أن يدخل تحته، وهذا أعمّ من هذا إذا كان يشتمل عليه وعلى غيره.

---

(١) هو جرير: ينظر الصفحة ٣٥٣.

وإذا أردت أن تعتبر الخصوص من العموم فانظر أيّ الشيئين يدخل في معنى الآخر فتسمي الداخل (أخصّ) والمدخول فيه (أعمّ)، كدخول (رجل) في (إنسان)، و(إنسان) في (حيوان) و(حيوان) في جسم، و(جسم) في مُحْدِث، و(مُحْدَث) في شيء.

ولك أن تعتبر الخاص والعام بطريقة أخرى فتنظر أيّ الشيئين(*) ينقسم فتسمي كلّ قسم من أقسامه (أخصّ) من جملته، وتسمى المنقسم (أعمّ) من كلّ قسم من أقسامه.

وأعمّ النكرات وأبهمها وأشيعها قولهم: (**شَيءٌ**) لأنه يقع على المعدوم والموجود، والذي يدلّ على أنه يقع على المعدوم قوله تعالى: ﴿**إنّ زَلْزَلَةَ الساعة شيءٌ عظيم**﴾[1]، فسمّى (الزلزلة) (شيئاً) وهي معدومة لأنها لم تقع بعد، و(الموجود) أخصّ من (شَيْء) لأنك تقول: كلّ موجود شيء، وليس كلّ شيء موجوداً.

و(**مُحْدَث**) أخصّ من موجود، لأن الموجود يقع على المحدث والقديم سبحانه كما وقع (الشيء) على الموجود والمعدوم، ألا تراك تقول: كلّ محدث موجودٌ، وليس كلّ موجود محدثاً.

و(**جِسْمٌ**) أخصّ من مُحْدَث لأن المحدث ينقسم إلى الجسم والعَرَض. ألا تراك تقول: كلّ جسم محدث، وليس كلّ محدث جسماً.

و(**حيوانٌ**) أخصّ من إنسان، لأن الإنسان ينقسم إلى الرجل والمرأة، ألا تراك تقول: كلّ رجلٍ إنسان، وليس كلّ إنسان رجلاً.

و(**كاتبٌ**) أخصّ من رجلٍ، لأن الرجل ينقسم إلى كاتب وغير كاتب.

(*) أ: ص١٠٩.

(١) الآية ١/سورة الحج.

وعلى ما بينت لك تعتبر النكرة كلّما زدتها صفة ازدادت تخصيصاً، وقلّ عدد الذي تطلبه فيهم.

[المعرفة]

إعلم أن المعرفة لها شيء يجري مجرى الحدّ، ولها علامة تعتبر بها.

فأما ما يجري لها مجرى الحدّ فأن تقول: ما خصّ الواحد من جنسه فهو معرفة.

وأما ما تعتبر به فأن تقول: كلّ اسم لا يحسن فيه (الألف واللام) فهو معرفة.

والمعرفة خمسة أقسام[1]: المضمر، والعلم الخاص والمبهم[2]، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى كلّ واحدٍ من هذه الأربعة إضافة لا ينوى بها التنوين والانفصال.

مثال المضاف إلى المضمر: (غلامي، وغلامكَ، وغلامهُ وصاحبها).

ومثال المضاف إلى العلم: (غلام زيد، وصاحب عمرو، ودار أبي محمد، ورسول قيسِ قُفةٍ).

ومثال المضاف إلى الاسم المبهم: (دارُ هذا، وزوج تلك، وغلام أولاءِ).

ومثال المضاف إلى ما فيه الألف واللام: (غلام الرجل، ودار المرأة)، فهذا كلّه الذي ذكرته معرفة.

---

(١) أغفل المصنف من المعارف الاسم الموصول، ولم يشر إليه بشيء ههنا، وجعل له باباً منفصلاً وحده، ينظر: الصفحة ٧٠٤.

(٢) يريد بالمبهم اسم الإشارة، ينظر: الموجز في النحو ٧٦، وحاشية يس على شرح التصريح ١/١٠٤، وقد صرّح باسم الإشارة عند تفصيله لهذه المعارف، ينظر: الصفحة ٤٢٩.

وقد اختلفوا في أعرف المعارف، فكان (ابن السرّاج)[1] يقول: أعرفُ المعارف المبهم، لأن (سيبويه) قال[2]: (تعرف بعينك وقلبك) ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام.

وما أضيف إلى المبهم أعرف مما أضيف إلي المضمر، وما أضيف إلى المضمر أعرف مما أضيف إلى العلم، وما أضيف إلى العلم أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام.

وكان السيرافيُّ) يقول[3]: أعرف المعارف الاسم العَلَمُ، ثم المُضمر، ثم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام. وما أضيف إلى العلم أعرف مما أضيف إلى المضمر، وما أضيف إلى المضمر أعرف مما أضيف إلى المبهم، وما أضيف إلى المبهم أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام.

وجمهور النحويين يقولون: أعرف المعارف المضمر، ثم العلم، ثم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى المضمر أعرف مما أضيف إلى العلم، وما أضيف إلى العلم أعرف مما أضيف إلى المبهم، وما أضيف إلى المبهم أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام.

[المضمر]

فأما المضمرات فهي كناية تفتقر إلى ما ترجع إليه.

والمضمر يقع في الكلام على ثلاثة أقسام، أكثرها أن يرجع إلى اسم قد تقدّم ذكره، نحو: (زَيْدٌ لقيتُه، وعمرٌو مررتُ بِهِ).

---

(١) هو محمد بن السرى بن سهل من أهل بغداد، أديب، نحوي، من كتبه: الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، والخط والهجاء، وغيرها، توفي عام ٣١٦هـ، ينظر: معجم المؤلفين ١٠/١٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ٥/٨٧.

والثاني أن يكون جمعاً إلى معلوم قام قوة العلم به مقام تقدّم الذكر له.

كقوله تعالى: ﴿**مُستكْبِرينَ بِهِ (سامراً تهْجرُون)**﴾[1]، فإنما أراد (المسجد الحرام) فلمّا عرف ولم يقع فيه لبس أغنى عن تقدم ذكره.

وقال تعالى: ﴿**ما تَركَ على ظهرِها من دابةٍ**﴾[2]، والهاء ترجع إلى الأرض، ولم يَجْرِ لها ذكر، ولكن قوة العلم بها وارتفاع اللبس فيها أغنى عن الذكر.

وقال تعالى: ﴿**حتَّى توارَتْ بالحجابِ**﴾[3]، والمضمر في (تَوارَتْ) يرجع إلى الشمس[4]، ولم يَجْرِ لها ذكرٌ ولكن قوة العلم بالمعنى أغنى عن تقدم الذكر.

فإن خلا الضمير من الرجوع إلى أحد هذين الشيئين: إما إلى متقدم في اللفظ، أو إلى معلوم لزمه التفسير الذي يكشف عن جنسه، نحو: (نِعْمَ رَجُلاً، وبئس غلاماً، ورُبَّهُ رجلاً، ورُبّها امرأةً) فصار لزوم التفسير له يقوم مقام تقدّم الذكر.

فإن قيل: قد زعمتم أنّ (رُبَّ) لا تدخل على معرفة فلِمَ أجزتم (رُبَّهُ رجلاً) وهذا ضمير، والضمير لا يكون إلا معرفة.

قيل له: لما كان هذا الضمير لا يرجع إلى شيء مذكور أو معلوم استبهم، فلما استبهم أشبه النكرة لإبهامه، فلأجل هذا لزمه التفسير.

فإن قيل: فلِمَ وقع الضمير في الكلام، وما الحاجة التي دفعت إليه.

قيل له: طلبوا الإيجاز والاختصار وذلك أن الاسم الظاهر تكثر حروفه ويلزمه الإعراب، والمضمر مبنيّ لا يدخله الإعراب وهو أقلّ حروفاً من الظاهر، فلأجل هذا الاختصار والإيجاز وقع الكلام، وأيضاً فإنّما وقع المضمر في الكلام لرفع

---

(١) الآية ٦٧ / سورة المؤمنون، وينظر: الصفحة ٥٧٠.

(٢) الآية ٤٥ / سورة فاطر، وينظر: الصفحة ٥٧٠.

(٣) الآية ٣٢ / سورة ص، وينظر: الصفحة ٥٧٠.

(٤) يستدلّ النحاة بهذه الآية على حذف الفاعل من غير عائد لفظيّ وقدّروه (الشمس) والصواب الرأي القائل أن الضمير يعود إلى (الصافنات الجياد) وسيرد ذكر هذا في الصفحة ٥٧٠

اللبس، لأنك إذا قلت: (جاءني زيد فأكرمت زيداً) لم يمكن للسامعين أن يقطعوا على أنّ المكرم هو الجائي بل جوّزوا أن يكون غيره، فإذا قال: (جاءني زيد فأكرمته) علم بالضمير على أنّ المكرمَ هو الجائي، فصار الضمير يرفع اللبس فلأجل هذا وقع في الكلام.

ومثل هذا الضمير الذي يرفع اللبس النكرة إذا تكررت، فإذا قال القائل: (جاءني رجلٌ فأكرمت رجلاً) لم يمكن(*) للسامعين أن يقطعوا على أن المكرمَ غير الجائي، بل جوزوا أن يكون غيره، فإن قال: (جاءني رجل فأكرمتُه)، أو (فأكرمت الرجلَ) علم بالضمير وبالألف واللام أنّ المكرم هو الجائي.

وقد حكى عن عبد الله بن العباس أنه قال في قول الله تعالى: ﴿**فإن مع العُسْرِ يُسراً * إنّ مع العُسْرِ يسراً**﴾[1]، (**لا يَغْلِبُ عُسْرٌ يُسرَيْنِ**)[2]، فجعل (يُسراً) الثاني غير الأول لما كان نكرة، لأنه لو أريد به الأول لأدخل فيه الألف واللام، كما تقول: (جاءني الرجلُ فأكرمت الرجلَ).

فإن قيل: فَلِمَ بنيت المُضمرات؟.

ففي ذلك جوابان:

أَحدهما: أنه أشبه الحروف، ووجه شبهه بالحروف أنه يفتقر إلى ما يرجع إليه كافتقار الحرف إلى ما يستند إليه.

والجواب الثاني: أنهم لما أرادوا الكناية عن الاسم اقتصروا على حرف منه، والحرف الواحد لا يستحق إعراباً وكذلك ما كنّي به عنه.

فإن قيل: فإذا اقتصروا على حرفٍ واحد فكيف يكون الضمير راجعاً إلى جميع الاسم؟.

(*) أ: ص١١٠.

(١) الآيتان ٦,٥ /سورة الإنشراح.

(٢) تفسير الطبري ٣٠/ ١٥١.

قيل له: إذا اقتصروا على شيء فهم يريدون الكلّ، فالرجوع إلى ما اقتصروا عليه كالرجوع إلى الجميع.

والمكنّي على ضربين: متصل، ومنفصل.

فالمتصلُ أعرف من المنفصل وأوغل في شبه الحرف من المنفصل، والمنفصلُ أقربُ إلى الظاهر من المتّصل. والذي يدلّ على أنّ المتصل أوغل في شبه الحرف من المنفصل أنه قد يضمر فلا تظهر له صورة في لفظ ولا خطّ، نحو قولك: (زيدٌ قامَ، وعمرٌو عندك).

والمنفصل لابد أن تكون له صورة في اللفظ والخطّ، وأيضاً فإن المتصل تغيّر له الأبنية، ألا ترى أن الباء تسكّن من قولك: (ضربتُ، وضَرَبْنَ، ويَضرِبْنَ).

فإن قيل: ولم سُمّي هذا متصلاً وهذا منفصلاً؟.

قيل له: المتصل هو الذي يتصل بالعامل فيه ولا يجوز أن تفصل بينه وبينه[1] كاتصال الهاء بالباء في قولك (بهِ)، فهذا قد اتّصل بالعامل فيه ولا يجوز أن يفصل بينهما، ولا يجوز أن يتقدّم على ما يعمل فيه. وقولك: (لقيتُهُ) اتصلت الهاء بالتاء، لأن التاء اتصلت بالعامل وصارت كالجزء منه.

وإنّما سمّي المنفصل منفصلاً لأنه لا يجوز أن يتصل بالعامل، وإنما يفصل بينه وبينه بكلام أو بحرف عطف أو بأن يقدّم عليه.

فمثال المتقدّم على العامل كقوله تعالى: ﴿**إيّاك نَعبُدُ وإيّاكَ نَستَعِينُ**﴾[2]، فأما قوله تعالى: ﴿**ضَلَّ مَنْ تَدْعون إلا إياه**﴾[3]، فالواو من (تدعون) ضمير متصل، لأنها اتصلت بالعامل فيها و(إياه) منفصل، لأن (إلا) قد فصلته من العامل.

---

(١) أي: بين الضمير والعامل.

(٢) الآية ٥ /سورة الفاتحة، وينظر: الصفحة ٤٠٦.

(٣) الآية ٦٧ /سورة الإسراء، وينظر: الصفحة ٤٠٦.

وقوله تعالى: ﴿ وإنّا أَوْ إيّاكُمْ ﴾[1]، (نا) قد اتّصلت بـ (إنّ) لأنه العامل فيها، و(إيّاكم) فصله حرف العطف عن العامل. ونحن نبين إنْ شاء الله تعالى ألفاظ المضمرات لتحفظ.

والـمُضْمَرُ على ضربين: متّصل ومنفصل.

فالمنفصل ضربان: مرفوع ومنصوب، فالمرفوع خمسَ عشرةَ كنايةً، فإذا أردت حفظ هذه الكنايات بدأت بالمتكلم وتثنيته وجمعه ثم المخاطب وتثنيته وجمعه، ثم المخاطبة وتثنيتها وجمعها، ثم الغائب وتثنيته وجمعه، ثم الغائبة وتثنيتها وجمعها.

يقول المتكلم: (أنا فَعَلْتُ) ذكراً كان أو أنثى، فالاسم هو الهمزة والنون، والألف التي بعد النون زائدة، زيدت لتبين حركة النون، وربما بينوها بالهاء، فقالوا: (أَنَهْ)، قال الشاعر[2]: [رجــز]

[١٢٤] إنْ كنتُ أدري فعَلّي بَدَنَهْ   مِنْ كثرة التخليطِ فيّ مَنْ أَنَهْ

وإذا وصل المتكلم أسقط الهاء والألف[3]، فقال: (أَنَ فَعَلْتُ) وفيهم من يثبت الألف في الوصل[4]، فيقول: (أنا فَعَلْتُ).

وقرأ (نافع): ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾[5]، حمل الوصل على الوقف، وقرأ الباقون بإسقاط الألف في الوصل: «أنَ أُحيي»، وهذه اللغة الفصيحة الكثيرة.

---

(١) الآية ٢٤ / سورة سبأ، وينظر: الصفحة ٤٠٦.

(٢) مجهول قائله، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ٩٤، الخزانة ٥ / ٢٤١.

(٣) هذه اللغة الأولى من اللغات الخمس في (أنا).

(٤) هذه اللغة الثانية.

(٥) الآية ٢٥٨ / سورة البقرة ﴿ أنا ﴾ بإسقاط الألف في الوصل قراءة الجمهور، وبإثبات الألف وصلاً ووقفاً قرأ نافع، ينظر: كتاب السبعة (معجم القراءات ١ / ١٩٧).

ومما يدل على قراءة نافع قول الشاعر[1]: [وافـــر]

[١٢٥] **أنا لَيْثُ الكَتيبةِ فاعرِفوني حُمَيْداً قَـدْ تَذرّيْتُ السَنامـا**

فأثبت الألف في الوصل لأنه بنى وصله على وقفه.

واللغة الثالثة: أن تفتح النون من غير ألف ولا هاء وتثبت الفتحة في الوصل: (أَنَ فَعَلْتُ).

واللغة الرابعة: إسكان النون في الوصل والوقف، (أنْ فَعَلْتُ).

واللغة الخامسة: أن تدخل ألفاً قبل النون، وتفتح النون في الوصل، فتقول: (أَانَ فَعَلْتُ).

وتقول في التثنية والجمع: (نَحْنُ فعلنا)، يتفق فيه المذكر والمؤنث، وكانت النون ساكنة والحاء قبلها ساكنة فاجتمع ساكنان فحرّكت النون لالتقاء الساكنين، واختيرت لها الضمة تشبيهاً بحركة الفاعل، لأنه لما وقعَ على التثنية والجمع والمؤنث والمذكر أعطي الضمة لأنها أقوى الحركات.

وتقول للمخاطب: (أنت) فالاسم هو الهمزة والنون، والتاء حرف زائد للخطاب، وهو مبني، واختيرت له الفتحة لأنها أكثر الحركات وأخفّها.

فإن ثنيته زدت بعد التاء ميماً وألفاً فقلت: (أنتما) فـ(الميم) تدلّ على مجاوزة الواحد، و(الألف) تدلّ على التثنية، وضممت التاء قبل الميم، لأن هذه الميم توجب ضمّ ما قبلها.

فإن جمعت زدت بعد الميم واواً فقلت: (أنتمو) هذا هو الأصل. وقد يحذفون (الواو) فإذا حذفوها أسكنوا الميم فقالوا: (أنتُم[*] فعلتم)، وإنما حذفوا الواو لأمرين:

---

(١) هو حميدُ بنُ حريث بن بحدل الكلبي، ضرورة الشعر ٧٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/٩٣، الخزانة ٥/٢٤٢.

(*) أ: ص١١١.

أحدهما : أنه ليس في أسماء العرب اسم في آخره واو وقبلها ضمّة .

والثاني : فراراً من ثقل الواو، وأن اللبس عنه مرتفع، لأنه ليس في الواحد ميم فيلتبس به، والألف في التثنية تفصل بين التثنية والجمع، وتسكن الميم لأن في إبقاء ضمتها اجتلاباً للواو التي فرّ من ثقلها .

وتقول للمخاطبة : (أنتِ)، فالاسم هو الهمزة والنون، والتاء حرف زيد للخطاب، وكسرت ليفصل بينها وبين المذكّر .

فإن ثنيت زدت بعد التاء ميماً وألفاً، وضممت التاء . كما فعلت في المذكر فقلت : (أنتما) .

فإن جمعت جعلت بعد التاء نوناً مثقلة فقلت : (أنتُنّ)، وإنما ثقلت النون لتكون حرفين فتكون بإزاء الميم والواو في المذكرِيْنَ .

وتقول للغائب : (هُوَّ) بتشديد الواو[١]، كما قال الشاعر[٢] : [طويـل]

[١٢٦] وإنّ لساني شُهدةٌ يُشتفَى بها   وَهُـوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللّهُ علقَمُ

واللغة الثالثة : أن تسكّن الواو فتقول : (هُوْ فَعَل)[٣] .

فإن اضطرّ شاعر إلى حذف الواو فينبغي أن لا يحذف على لغة من شدّد لئلا يحذف حَرفين فيخل بالاسم، ولا يحذف على لغة من فتح الواو لئلا يحذف حَرفاً وحركة، فينبغي أن يكون الحذف على لغة من سكّن الواو،

---

(١) وفي اللسان (مادة / ها) (قال الكسائي : « هو » أصله أن يكون على ثلاثة أحرف، مثل أنت، فيقال : « هو فعل ذلك »، ومن العرب من يخففه فيقول : هو فعل ذلك) .

(٢) مجهول قائله، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ٩٦، الخزانة ٥ / ٢٦٦ .

(٣) حكى الكسائي هذه اللغة عن بني أسد وتميم وقيس، ينظر (اللسان / ها) .

وإنما تطرّق الحذف على لغة من سكّن الواو لأنه شبّه المنفصل بالمتصل، قال الشاعر[1]: [طويـــل]

[١٢٧] **فَبَيْناهُ يشري رَحلَهُ قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الـمِلاطِ نَجيـبُ**

والأصل: (بَيْنا هُوَ) فلما سكن الواو تطرّق الحذف عليها[2].

ويقول للمؤنثة (هِـيَ) بفتح الياء. وفيه ثلاث لغات أفصحها فتح الياءِ، وثانيها: تشديد الياء: (هِيَّ فَعَلَتْ)، وثالثها: إسكان الياء: (هِيْ فَعَلَتْ).

فإن اضطرّ شاعر إلى إسقاط الياء فينبغي أن يكون على لغة من أسكنها -كما ذكرنا- لأنه قد حذف من المشدد حرفين[3]، وإن حذف من المتحرك حذف حرفاً وحركة، قال الشاعر[4]: [رجـــز]

[١٢٨] **دارٌ لِسُعْدَى إذْ هِ مِنْ هَواكا**

أراد: «إذْ هي من هواك»، فلما اضطرّ حذف الياء وشبهه بالمتصل.

وتقول في تثنية المذكرَيْنِ والمؤنَثَيْنِ: (هُما فَعَلا).

وتقول في جمع المذكرِيْنَ (هُمُو) فتزيد ميماً وواواً علامة للجمع، هذا هو الأصل.

---

(١) هو العُجير السلولي، ووقع البيت في قافية اللام في مجموع شعره برواية (ذلولُ) بدل (نجيبُ): المورد، المجلد الثامن، العدد الأول، ٢٢٩. وينظر: الكتاب، حاشية المحقق ١/ ٣٢، ضرورة الشعر ٤٧، ١١١، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/ ٩٦، الخزانة ٥/ ٢٥٧، اللسان/ ها.

(٢) قال ابن جني في الخصائص ١/ ٦٩ (فللضرورة والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقفاه)، وينظر: ضرورة الشعر ٤٨.

(٣) (قال الكسائي: لم أسمعهم يلقون الواو، والياء عند غير الألف)، (اللسان/ ها).

(٤) مجهول قائله، وقبله:

هل تَعرِفُ الدار على تِبراكا

الكتاب ١/ ٢٧، ضرورة الشعر ١١١، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/ ٩٧، الخزانة ٢/ ٥.

وقد يحذفون الواو فراراً من ثقلها، وأنه ليس في أبنيتهم اسم في آخره واو قبلها ضمّة، وأن اللبس مرتفع، لأن الواحد ليس فيه ميم، والتثنية لازمة لها الألف بعد الميم فقد بطل أن يلتبس بالواحد أو التثنية، ولما حذفت الواو سكّنت الميم لأن في إبقاء ضَمَّتها اجتلاباً للواو التي فرُّوا منها، ولأن الحركة لوبقيت توالت فيه خمس متحركات في لغة من حرّك (فُعُلاً) إذا كان جميعاً، وقال تعالى: ﴿رُسُلُهُمْ بالبيّنات﴾[1]، فخرج بتوالي خمس متحركات إلى ما ليس في قرآن ولاشعر.

وتقول للغائبات: (هُنَّ) فَتُثقِّل النون لتكون في جمع المؤنث حرفين فتكون بإزاء الميم والواو في المذكرين.

وقد بينت فيما تقدم أن تاء المخاطب مبنية على الفتح، وإنما كسرت للمؤنث ليفصل بينهما في الخطاب.

والذي يدلّ على أن الأصل الفتح في هذه التاء أنك إذا نزعت مِن تاء المؤنث الخطاب رجع إلى مساواة المذكر في الفتح فكنت تقول للمؤنثة في الخطاب: (أرأيتَكِ زيداً ما فعل).

وتقول للمذكر: (أَرأيتَكَ زيداً ما فعل) لما حصل الخطاب في الكاف فتحتها للمذكر، وكسرتها للمؤنث، وخلصت التاء في الاسمية ولم تلحقها علامة تثنية ولا جمع.

ولحق علامة التثنية والجمع الكاف فقلت للمؤنثتين: (أَرأيتَكُما زيداً ما فعل)، وللمذكرَيْنِ: (أرأيتَكُما زيداً ما فعل) ضممت الكاف قبل الميم، كما ضممت التاء قبل الميم، لأن هذه الميم توجب ضمّ ما قبلها، وتقول في جمع المؤنثات: (أرأيتَكُنّ زيداً ما فعل)، وللمذكرينَ: (أرأيتكمو زيداً ما فعل)، ولك أن تحذف الواو وتسكّن الميم فتقول: (أرأيتَكمْ زيداً ما فعل).

---

(١) الآية ١٠١ /سورة الأعراف.

و(رأى) ههنا من رؤية العلم، والهمزة للاستفهام، ولا يجوز أن تعلّق هذا الفعل كما علّق في باب (ظنّ)، لأنه لما دخلته الهمزة حدث فيه معنى: (أخبرني)، وإذا كان فيه هذا المعنى امتنع من التعليق كما لا يعلق (أخبرني).

و(الكاف) في (أرأيتَكَ) حرف زيد للخطاب لا موضع لها من الإعراب، لأن هذا الفعل يتعدّى إلى مفعولين المفعول الأول (زيد)، وما بعدها في موضع مفعول ثان، فدلّ على أن الكاف لا موضع لها من الإعراب، ولو كان لها موضع لكانت منصوبة، فصار هذا الفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، وهذا غير جائز.

وأما **الضمير المنصوب المنفصل** فاثنتا عشرة لفظة: أولها أن يقول المتكلّم (إياي أكرمت)، والتثنية والجمع: (إيّانا)، وتقول للمخاطب: (إيّاكَ أكرمتُ) والتثنية: (إياكُما أكرمت)، والجمع للمذكرِيْن: (إيّاكمو)، وإن شئت حذفت الواو وسكنت الميم.

وتقول للمخاطبة (إياكِ)، والتثنية (إياكما)، والجمع للمؤنثات (إياكن)، شددت النون في المؤنثة لتكون حرفين بإزاء الميم والواو في المذكر.

وتقول في الغائب: (إياه لقيت)، وفي التثنية (إياهما)، وفي الجمع: (إياهُمُو)، وإن شئت حذفت الواو وسكّنت الميم.

وتقول في الغائبة: (إيّاها لقيت)، والتثنية (إياهما)، والجمع: (إيّاهن) شدّدت النونِ لتكون بإزاء الميم والواو في المذكر.

واختلف النحويون(*) في (إيّا)[1] هل هي مضمرة أو ظاهرة نابت عن مضمرة، فمنهم من يقول: هي اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات، وقد ناب عن المضمر[2].

(*) أ: ص١١٢.

(١) ينظر تفصيل مذاهب النحاة في: (إياك) ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٤، شرح التصريح ١/ ١١٣.

(٢) هذا هو رأي الخليل، ففي الكتاب ١ / ٢٧٩ نقلاً عنه، قال: (لو أن رجلاً قال إيّاكَ نَفْسِك لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة).

فأما ما حكاه الخليل[1] من قولهم: «إذا بَلَغَ الرّجلُ الستينَ فإيّاهُ وإيّا الشوابِّ» فقد أضافه إلى ظاهر فهذا شاذّ لا يؤخذ به[2].

ومنهم من قال: هي اسم مضمر وما بعده فهو علامات للخطاب[3]، والتكلم والغيبة، وليس باسم، لأن المضمر لا يضاف، لأن إضافة الشيء على أنه تنكر ثم أضيف، والمضمر لا يجوز أن يتنكر.

وفيهم من قال: (إيّا) وما بعدها هي الاسم[4].

وهذا ليس بصحيح، لأنّا ما وجدنا اسماً ظاهراً ولا مضمراً اختلف آخره، ويجيء على حروف مختلفة تارة (ياء) نحو: (إيّـاي)، وتارة نوناً وألفاً نحو: (إيّـانا) وتارة كافاً نحو: (إيّـاك)، وتارة هاء نحو: (إيّـاه).

وقال قوم: الأخير هو الاسم، وإنّما أتوا بـ(إيّـا) ليتوصل بها المتكلم إلى ما بعدها، وما بعدها هو الاسم[5]، ويكون هذا علامة للمنفصل من المتصل لأن (إيّـا) قد فصلت الاسم من العامل.

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ الأزديّ البصري، نحوي، لغوي، أول من استخرج العروض، له من الكتب المصنفة: العروض، الشواهد، النقط، والشكل، الإيقاع، الجمل، ومعجم العين، توفي بالبصرة عام ١٧٥هـ، (معجم المؤلفين ٤ / ١١٢).

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٢٧٩، شرح الألفية ـ الأشموني ٣ / ١٩٤، وينظر: حاشية يس على شرح التصريح ١ /١١٣.

(٣) قال الأزهري في شرح التصريح ١ /١١٣: (وهو مذهب سيبويه)، ولم أجد هذا الرأي صريحاً في الكتاب، والذي وجدته فيه ١ / ٢٤٤ في كلام عن الكاف في رويدك: (وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص، وقال: (فإنما دخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني)، وفي ٢ /٣٥٨ (...ولم تستحكم علامات الإضمار التي لا تقع «إيّـا» مواقعها). وينظر: ٢ /٣٥٥.

(٤) وعلى هذا الرأي فهي بسيطة وليست بمركبة كما بنيت عليها المذاهب التي تقدم ذكرها، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٤: (وذهب الكوفيون غير الفرّاء إلى أنّه بجملته هو الضمير، يعني «إيّـا» ولواحقَه).

(٥) فاللواحق هي الضمائر، وكلمة «إيّـا» دعامة زائدة تعتمد عليها الضمائر: ارتشاف الضرب ١ /٤٧٤، شرح التصريح ١ /١١٣.

والصحيح من هذه المذاهب أن (إيّا) هي الاسم وما بعدها علامات للمتكلّم والمخاطب والغائب[١]. وأما حكاية (الخليل) فهي شاذة ولا يكسر بها القياس.

و(**الكـاف**) للخطاب تفتحها للمذكر وتكسرها للمؤنث، و(**الميـم**) بعد الكاف علامة لمجاوزة الواحد.

وإذا وقعت (الميم) بعد الكاف انضمّت الكاف واستوى فيه المؤنث والمذكر. و(**الألـف**) بعد الميم علامة التثنية، و(**الـواو**) بعد الميم علامة للجمع، فمن حذفها فلأمرين.

أحدهما: أنه ليس في الأسماء اسم في آخره واو قبلها ضمّة.

والثاني: للإيجاز والاختصار. وإذا حذف الواو سكّن الميم لئلا تتوالى الحركات فتثقل.

ولا تنصب (إيّـا) إلا بفعل بعدها كقوله تعالى: ﴿**إيّاك نَعْبُدُ وإياكَ نَسْتَعِينُ**﴾[٢]. فإن نصبتها بما قبلها فلابدّ أن تفصل بينهما (إلا) أو حرف عطف، فمثال (إلا) قوله تعالى: ﴿**ضَلَّ مَنْ تدعون إلا إيّاهُ**﴾[٣]، ومثال حرف العطف قوله تعالى: ﴿**وإنّا أو إيّاكُم**﴾[٤].

وأمـا **الضمير المتصل** فثلاثة أضرب: مرفوع ومنصوب ومجرور، فالضمير المرفوع يكون خمساً وأربعين كناية منها ما يتصل بالفعل، ومنها ما يتصل باسم الفاعل، ومنها ما يتصل باسم المفعول، ومنها ما يتصل بالصفات المشتقة، ومنها ما يتصل بالظروف إذا كان الظرف خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول أو حالاً لذي حال.

---

(١) ذكرنا أنّ هذا هو رأي سيبويه.

(٢) الاية ٥ / سورة الفاتحة، ينظر: الصفحة ٣٩٨، ٤٤١.

(٣) الآية ٦٧ / سورة الإسراء، وينظر: الصفحة ٣٩٨.

(٤) الآية ٢٤ / سورة سبأ، وينظر: الصفحة ٣٩٩.

وينبغي أن يكون هذا الضمير بعدد ما يرجع إليه، يرجع إلى الواحد واحد، وللاثنين اثنان، وإلى الجمع جمع.

وينبغي أن يكون هذا الضمير مطابقاً لما يرجع إليه في التذكير والتأنيث، فيرجع إلى المؤنثة ضمير مؤنث وإلى الاثنين ضميران مؤنثان، وإلى الجمع ضمير مؤنث مجموع.

وهذه الضمائر مبنيات كما بيّنت، وموضعها رفع إذا كانت معرفة. وإنّما ترتفع بالذي اتصلت به، فإن اتصلت بالفعل فهو الذي يوجب رفعها، وإن اتصلت باسم الفاعل فهو الذي يرفعها، وإن اتصلت باسم المفعول فهو الذي يرفعها، وإن اتصلت بالصفة فهي التي ترفعها.

والمصدر إذا كان صفة أو حالاً ففيه أيضاً ضمير يرتفع به، وهذه الضمائر إذا اتصلت بالظرف فهو الذي يرفعها، وإن اتصلت بحرف الجر فهو الذي يرفعها.

وكلّ ضمير حصل في اسم فاعل أو مفعول أو ظرف أو حرف جرّ أو صفة فإنّه لا يظهر له صورة في واحد ولا تثنية ولا جمع، وإنّما يعلم عدده وتأنيثه وتذكيره بحسب ما يرجع إليه.

فأما ما يتصل من الضمائر بالفعل فعلى ضربين: منه ما تظهر له علامة في اللفظ والخطّ، ومنه مالا تظهر له علامة في لفظ ولا خطّ.

فأما الذي تظهر له علامة في اللفظ والخطّ فهو أربع وعشرون كناية.

أولها: (**التاء**) للمتكلّم وهي تتصل بالفعل الماضي وهي مضمومة أبداً، نحو: (قُمْتُ).

و(**النون والألف**) في التثنية والجمع إذا قال المتكلّمون: (قُمنا).

و(**التاء**) للمخاطب تتصل بالماضي، تقول له: (قُمْتَ) وهي مفتوحة أبداً. وتثنيته: (قُمْتُما)، (الميم) لمجاوزة الواحد و(الألف) للتثنية، وفي الجمع:

(قُمتُمو)، (الواو) للجمع، وقد يجوز أن تحذفها لارتفاع اللبس في حذفها، وإذا حذفتها أسكنت الميم لئلا تتوالى حركات، وإنما ارتفع اللبس عند حذف (الواو)، لأن الواحد لا (ميم) فيه، والتثنية تلزم الميم والألف فليس تلتبس بواحد ولا تثنية، فلأجل هذا شاع حذف (الواو)، وهذه الميم توجب ضمّ ما قبلها.

وتقول للمخاطبة: (قُمْتِ) تكسر التاء لتفرّق بين المؤنث والمذكر.

وتقول للاثنتين: (قُمْتُما) كالمذكرَيْنِ، وتقول للجماعة المخاطبات: (قُمْتُنّ) تشدّد النون حتى تكون نونين فتكون بإزاء الميم والواو في جمع المذكرين.

و(**الألــف**) للغائبَيْنِ في: (قاما)، وللغائبتَيْنِ في (قامتا)، و(الألف) في المستقبل للغائبَيْنِ إذا قلت: (يقومان) وللغائبتين إذا قلت تقومان.

و(**الواو**) في الفعل الماضي للغائبِيْنَ: (قاموا).

و(**الــنون**) للغائبات في الفعل الماضي: (قُمْنَ)، وهي مفتوحة أبداً، وإنما جعلوها حرفاً واحداً لتكون بإزاء الواو في جمع المذكرِيْنَ إذا قلت: (قامُوا)، لما كان علامة المذكر حرفاً واحداً جعلوا للمؤنث حرفاً واحداً حتى لا يزيد الفرع على الأصل، ولما كان للمذكر حرفان في (قُمتُمو) جعلوا للمؤنث حرفين وهي (النون)[1] المتصلة في (قُمْتُنّ)، و(الواو) للمذكرِيْن في : (تقومون).

و(**الياء**) للمؤنثة في (تَفْعَلِيْن).

وكان الأخفش يقول[2]: هذه الياء حرف للتأنيث وضمير المؤنث مستتر في الفعل كما كان للمذكّر، وهذا ليس بالصحيح عند أصحاب سيبويه، لأنها لو كانت مجرّدة للتأنيث لكانت تثبت في التثنية[*] إذا قلت: (أنتما تقومان).

---

(١) النون مشددة فهي بإزاء حرفين.

(٢) شرح المفصل - ابن يعيش ٥/ ٩١، مغني اللبيب ١/ ٤١٣.

(*) أ: ص١١٣.

فإن قيل : سقطت الياء لالتقاء الساكنين.

قيل له : كان ينبغي أن تحرّك لالتقاء الساكنين فيقال : (تقوميان)، ألا ترى أن (التاء) في (قامت) لما كانت للتأنيث حرّكت لالتقاء الساكنين في (قامَتِ المرأةُ)، ولم يجز أن تسقط.

و(الألف) للمذكرَيْنِ والمؤنثين في : (قُوما)، و(الياء) للمؤنثة في : (قُومي)، و(الواو) للمذكرِيْنَ في (قُومُوا)، و(النون) للمؤنثات في : (قُمْن)، و(الياء) لنمؤنثة في : (لا تقومي)، و(الألف) للمذكرَيْنِ والمؤنثَيْنِ في : (لا تقوما) و(الواو) للمذكرِيْنَ في : (لا تقوموا)، والنون للمؤنثات في (لا تَقُمْنَ). فهذا جميع ماله علامة تظهر في الخطّ واللفظ في المرفوع والمتصل.

فأما مالا تظهر له علامة في الفعل فهو ثمانية مواضع : وهو الضمير في : (أقوم، وتقوم، وقام، وقامت، ويقوم، وتقوم، وقم، ولا تقم).

وأما ما يتصل باسم الفاعل فنحو الضمير في : (قائم وقائمة وقائمَيْنِ وقائمَتَيْنِ، وقائمات وقائمِيْنَ).

وأما ما يتصل باسم المفعول فالضمير في (مضروب ومضروبة ومضروبَيْنِ ومضروبتَيْنِ ومضروبِيْنَ ومضروبات).

وأما ما يتصل بالصفة فنحو : (مررت برجلٍ حَسَنٍ، وامرأةٍ كريمةٍ)، وكذلك في تثنيتها وجمعها، وكذلك الضمير في (أفعل) إذا قلت : (زيد أكرم منك)، وكذلك في التثنية والجمع، والضمير في الظّرف، إذا قلت : (زيد عندك)، وكذلك في التثنية والجمع.

فإن قال قائل : إنّهم يقولون في التثنية : (قائمان، ومضروبان)، ويقولون في الجمع : (قائمون، ومضروبون) فهلا جعلتم الألف في التثنية ضميراً، والواو في الجمع ضميراً؟.

قيل له: لا يجوز أن تكون هذه (**الألـف**) ضميراً، وإنّما تدلّ على ضمير مثنى مستتر، ولا يجوز أن تكون هذه (**الـواو**) ضميراً وإنّما تدلّ على ضمير جمع مستتر، والذي يدلّ على أنّ الألف والواو ليسا ضميرين انقلابهما إلى الياء في النصب والجر إذا قلت: (رأيت قائِمَيْن، ومررت بقائمَيْنِ، ورأيت مضروبِيْنَ، ومررت بمضروبين).

ولو كانت هذه ضميراً لم يجز أن تنقلب لأن الضمير لا يجوز أن تتغير صورته.

فإن قيل: قد زعمتم أنّ الضمير لابد أن يرجع إلى متقدّم في اللفظ، أو معلوم بالدليل، و(التاء) في قُمتُم و(النون والألف) في قُمْنا و(التاء) في قُمْتَ وتثنيته وجمعه، و(التاء) في (قُمْتِ) وتثنيته وجمعه لا يرجع شيء منه إلى مذكور؟.

قيل له: لما استند هذا الضمير إلى المخاطب والمخاطبة قام استناده إليهم مقام رجوعهم فيه إلى مذكور.

فأما ضمير المتكلم في (أفعل) و(نفعل) و(تفعل) أنت، أو هي، و(يفعل) لا يقع فيه لبس لأن حروف المضارعة قد فصلت بين المعاني فبان المتكلّم من المخاطب والمخاطبة ومن الغائب فلم يحتج فيه إلى بروز علامة في اللفظ.

فإن قيل: فالتاء في (قُمْت) لِمَ لَمْ يفصل بين المذكّر والمؤنث كما فصل في المخاطب؟.

قيل له: المتكلّم في أعلى مراتبه فجاز أن يشترك فيه المذكّر والمؤنث، ويفصل بينهما بشواهد الأحوال والقرائن، لأن المتكلّم ليسٍ يعرض فيه لبس.

وهذه (التاء) هي اسم، وهي خطاب. فأما (التاء) في (أنتَ وأنتِ) فهي مجردة للخطاب. وأما التاء في (تفعل) إذا قلت للمذكر (أنت تفعل) فهي تدل على المضارعة والخطاب.

وإذا قلت للمؤنثة (تفعلين) فالتاء تدلّ على المضارعة والتثنية، وتصلح أن تكون لمخاطبَيْنِ مذكرَيْنِ، ولمخاطبتَيْنِ مؤنثتَيْنِ، ولمخاطبَيْنِ مذكر ومؤنث -إذا اجتمعا- ومؤنثتين غائبتين.

فإن كان المؤنثتان غائبتين فـ(التاء) تدلّ على التأنيث والمضارعة لأنه لغائب ليس بمخاطب.

وإن كانت (**التاء**) لمخاطبتين مؤنثين فهي تدلّ على المضارعة والخطاب والتأنيث.

و(**الألف**) تدلّ على الفاعل والتثنية، وإن كان لمخاطبين مذكرين فـ(التاء) تدلّ على المضارعة والخطاب. وإن كان لمخاطبين مذكر ومؤنث فـ(التاء) تدلّ على الخطاب والمضارعة وبطل علامة التأنيث لاشتراك المذكر مع المؤنث، وإذا اشتركا غلب علامة التذكير على التأنيث.

وإذا قلت (**تَفْعَلْنَ**) فـ(التاء) تدل على المضارعة والخطاب ولا تدلّ على التأنيث، لأن دليل التأنيث قد انتقل منها إلى النون فصارت النون تدلّ على الفاعل والجمع والتأنيث.

وتقول للغائبات: (يَفْعَلْنَ) بالياء، ولا يجوز أن تقول: (هنّ تفعلن) لأنه ليس للمُخاطَب فتكون (التاء) للخطاب، ولا يجوز أن تكون للتأنيث لأن التأنيث قد حصل في النون ولا يجوز الجمع بين تأنيثين.

فأما **المضمر المنصوب المتصل** فهو اثنتا عشرة لفظة، فأول ذلك (الياء) للمتكلم إذا قلت: (كلّمني، ويكلّمُني)، و(النون) دَخَلت وقاية، لأن ياء المتكلّم لما كانت تكسر ما قبلها زادوا نوناً لتقع كسرة الياء عليها، ويسلم ما قبل النون على ما كان عليه من كسر أو فتح أو ضمّ أو سكون.

و(النون والألف) في (كلّمنا، ويكلّمنا)، وكذلك لو قلت في الواحد: (ضرباني). و(يضرباني)، فالنون الأولى[1] لرفع الفعل، والثانية هي الوقاية، ولو أدغمت النون في النون فقلت: (يضربانِّي) لجاز، ولو قلت: (ضربوني، ويضربونني) لكانت النون الأولى[2] علامة لرفع الفعل، والثانية هي الوقاية، وتبقى النون التي هي لرفع الفعل وتكون الكسرة التي في النون هي التي أوجبتها[*] الياء، وقد بطلت الكسرة التي كانت فيها، وإن شئت كانت الكسرة التي في النون نائبة عن الكسرة التي توجبها (الياء).

وكذلك تقول للمؤنثة: (تضربينني)، فالنون الأولى علامة لرفع الفعل، والثانية هي الوقاية، وإن شئت أدغمت فقلت: (تضربينّي)، وإن شئت قلت: (تضربيني)، فحذفت النون التي هي وقاية، وبقيت النون التي هي علامة لرفع الفعل.

فإن قلت: (تُبَشّرونني) فالنون الأولى علامة لرفع الفعل، والثانية هي الوقاية، وإن أدغمت فقلت: (تُبشرونّي) جاز.

فأما من قرأ: ﴿**فَبِمَ تُبَشّرونِ**﴾[3]، فإنه حذف الياء والنون التي هي وقاية، وجعل الكسرة في النون التي هي علامة لرفع الفعل لتدلّ على الياء.

ومن قرأ: ﴿**تُبَشِّروني**﴾ فقد حذف النون التي هي وقاية ويجوز أن تحذف النون الأولى لأنها علامة لرفع الفعل.

فإن قلت: (أنتُنّ تُكرِمْنَني)، فالنون الأولى تدلّ على الفاعل والجمع والتأنيث، والثانية وقاية، ولا يجوز الإدغام ههنا، لأن المدغم ينبغي أن يكون

---

(١) هذا الحكم ينطبق فقط على المثال الثاني، وهو الفعل المضارع.

(٢) هذا الحكم كسابقه ينطبق فقط على المثال الثاني، وهو الفعل المضارع.

(*) أ: ص١١٤.

(٣) الآية ٥٤ / سورة الحجر ﴿تُبَشّرُونَ﴾ بفتح النون، قراءة الجمهور، وبكسر النون قرأ نافع وأبو جعفر. ينظر: كتاب السبعة ٣٦٧، و﴿تُبَشِرُوني﴾ بإثبات الياء قرأ يعقوب وروح، (معجم القراءات ٣ / ٢٥٨).

ساكناً وقبله حرف لين[1]، وليس قبل النون الأولى حرف لين فبطل الإدغام. وكذلك في الماضي إذا قلت: (ضربنني) لا يجوز الإدغام.

فإن اضطرّ شاعر إلى حذف نون من هذه النونين حذف النون التي هي وقاية وبقّى الأخرى لأنها ضمير، لأنه إذا كان لايحذف النون التي هي علامة لرفع الفعل فأولى ألا يحذف النون التي هي ضمير، فأما قول الشاعر[2]: [وافـــر]

[١٢٩] **تَراهُ كالثَغام يُعَلُّ مِسكـاً — يَســوءُ الفعاليات إذا فَلَيْني**

فإنه أراد (فَلَيْنَني) فحذف النون الأخيرة للضرورة، وهي الوقاية، ووقعت الكسرة على النون التي هي ضمير.

وقالوا: (**إنّني قائم**) فزادوا نون الوقاية لتسلم فتحة (إنّ)، هذا هو الأصل، وقد حذفوا نوناً فقالوا: (إنّي) وقد ورد القرآن بهما، قال الله تعالى: ﴿**إنّني مَعَكُما**﴾[3]، وقال في موضع آخر: ﴿**إنّي أنا اللهُ**﴾[4]، وينبغي أن يكون قد حذف النون الوسطى وأدغم النون من (إنّ) في النونَ التي هي وقاية.

وقالوا: (**لَعَلّني قائم**)، فزادوا نون الوقاية لتسلم فتحة اللام، وقد حذف قوم (النون) فقالوا: (لَعَلّي) لأنهم شبّهوا اللام بالنون من (إنّي) فقالوا (لَعَلّي) كما قالوا: (إنّي).

وقالوا: (لَيْتَني) فزادوا نون الوقاية لتسلم فتحة التاء، وقد أسقطها قوم فقالوا: (ليتي)، شبهوا (ليت) بـ(إنّ)، وهذا رديء، لأن التاء لا مناسبة بينها

---

(١) الأصلح أن يقال: (حرف مدّ) كالألف في نحو: ﴿الضالّين﴾ والواو في نحو: ﴿تأمرونّي﴾، وقد أشرنا مراراً إلى هذا التجوّز من المصنف.

(٢) هو عمرو بن معدي كرب، الديوان ١٧٣، الكتاب ٣ / ٥٢٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ٩١، الخزانة ٥ / ٣٧١.

(٣) الآية ٤٦ / سورة طه.

(٤) الآية ٣٠ / سورة القصص.

وبين النون لا في المخرج، ولا في المقاربة، قال الشاعر[1]: [وافـــر]

[١٣٠] **كَمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتي أُصادِفُه، وأَفْقِدُ بعضَ مالي**

وقالوا: (قَدْني، وقَدِي، وقَطْني، وقَطِي) فزادوا النون ليسلم سكون (الدال، والطاء). ومن أسقط النون فلأن هذا اسم وليس بفعل ولا حرف فكان دخول الكسر فيه أسهل من دخوله في الفعل والحرف، قال الشاعر[2]: [رجـــز]

[١٣١] **امتلأ الحَوْضُ وقال قَطْني مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلأتَ بَطْني**

وقال الآخر[3]:

[١٠] **قَدْنيَ من نصرِ الخُبيبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الإمامُ بالشَحيحِ المُلحِدِ**

ويروى: (الخُبيبِيْنَ) بكسر الباء، فمن كسر الباء أراد الجمع، وعنى به (عبد الله ابن الزبير) وشيعته. ومن رواه: (الخبيبَيْنِ) بالتثنية عنى به (عبد الله وأخاه مصعباً)، وكان (عبد الله يكنّى «أبا خُبيْب» لأنه كان له ولد يسمى «خبيباً»).

وقالوا: (**مِنِّي، وعَنِّي**) وزادوا نون الوقاية ليسلم سكون النون في (مِنْ، وعَنْ). وقد اضطرّ الشاعر فحذف نون الوقاية فوقع الكسر على نون (مِنْ وعَنْ)، قال الشاعرُ[4]: [رمـــل]

[١٣٢] **أَيُّهـا السـائِلُ عَنْهُ وعَنِي لَسْتُ مِنْ قيسٍ ولا قيسُ مِنِي**

وتقول في المخاطب: (**لقيتُكَ**) فتفتح الكاف، وللمخاطبة (لقيتُكِ) فتكسر الكاف لتفرّق بينهما. والكاف هي اسم وتفيد الخطاب، وكسرت في المؤنث

(١) هو زيد الخيل الطائي، الديوان ٨٧، الكتاب ٢ / ٣٧٠، ابن يعيش ٣ / ٩٠، ١٢٣، الخزانة ٥ / ٣٧٥.

(٢) مجهول قائله، الخصائص ١ / ٢٣، الإنصاف ١٣٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ١٢٥، شرح جمل الزجاجي ١ / ٨٧.

(٣) تقدم الشاهد برقم: ١٠ في الصفحة ٣٧.

(٤) مجهول قائله، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ١٢٢، الخزانة ٥ / ٣٨٠.

ليفرّق بينهما، كما قال الله تعالى في قصة زكريا النبيّ -عليه السلام-: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾[1]، ففتح الكاف، وفي قصة مريم -رضي الله عنها-: ﴿يُبَشِّرُكِ﴾[2] فكسر الكاف لتفرّق بينهما.

وتقول في التثنية: (**لقيتكُما**) للمؤنثينِ والمذكرَيْنِ، والمؤنث والمذكّر إذا اجتمعا، وضممت الكاف في المذكر والمؤنث لأن هذه الكاف تضمّ ما قبلها، وزدت الميم لمجاوزة الواحد. وزدت الألف لتدلّ على التثنية.

وتقول في جمع المذكرين: (**لَقِيتُكُمو**) زدت الواو لتدلّ على الجمع، وإن شئت حذفتها وإن حذفت الواو أسكنت الميم لئلا تتوالى الحركات، وإنما حذفوا الواو لثقلها، وإنّ الكلام لا يلتبس عند حذفها، وفي الناس من قال: زادوا (الميم والألف) علماً للتثنية، و(الميم والواو) علماً للجمع.

وتقول في المؤنثات: (لقيتكُنّ) تشدّد النون لتكون بإزاء (الميم والواو) في المذكرِيْنَ. وإذا كان علامةُ المذكّر حرفين جعلوا علامة المؤنث حرفين. وإذا كان علامة المذكر حرفاً واحداً جعلوا علامة المؤنث حرفاً واحداً، مثل: (فعلُوا وفعلْنَ) لما كان علامة المذكر (الواو) وحدها جعلوا علامة المؤنث (النون) وحدها.

وهذه الكاف قد تكون مجرّدة للخطاب عارية عن الاسمية في نحو قولهم: (رُوَيْدَك)[3] فيمن جعل (رُوَيْدَ) اسماً للفعل، لأن المفرد من أسماء الفعل لا يجوز أن يضاف كما أن المضاف منه لايجوز أن يفرد.

---

(١) الآية ٣٩ / سورة آل عمران.

(٢) الآية ٤٥ / سورة آل عمران.

(٣) وقالوا (رُويداً) أي مهلاً، وهو بدل من قولهم (إرواداً) التي بمعنى أَرْوِدْ فكأنه تصغير الترخيم، ولم يجعلوا للكاف موضعاً وإنما هي للخطاب، وعدّها سيبويه في الكتاب ١ / ٢٤٣ اسم فعل بمعنى أمهله، ينظر: (اللسان / رود).

والكاف في (النّجاءَك)[1] حرف للخطاب، لأن ما فيه (الألف واللام) لا يجوز أن يضاف. وكذلك (الكاف) في (ذلك) و(أولئك) و(تلك) و(تيك) حرف مجرّد للخطاب، لأن أسماء الإشارة لا يجوز أن تتنكر، وإذا لم يجز أن تتنكر لم يجز أن تضاف، ولا يجوز أن يكون الشيء معرفة(*) من وجهين، كما لا يجوز أن يكون معرفة ونكرة.

وتقول للغائب: (**لقيتهُ**) فالهاء وحدها هي الاسم، وإنما زيدت الواو لتقوى الهاء وتخرجها من الخفاء إلى الظهور.

وتقول للغائبة: (**لقيتُها**) فالهاء وحدها هي الاسم، وزيدت الألف بعدها فرقاً بين المذكر والمؤنث، ولزمت الألف لخفتها فلم تسقط. وسقطت الواو من (لقيتُه) في الخطّ والوقف لأنها ليست من نفس الكلمة ولا خفيفة فتثبت.

وتقول للغائبَيْنِ: (**لقيتُهما**)، وللغائبتين: (**لقيتُهما**) فتصلح للمذكرَيْنِ وللمؤنثَيْنِ، وللمذكر والمؤنث إذا اجتمعا و(الميم والألف) عند قوم للتثنية، وعند آخرين (الميم) لمجاوزة الواحد، و(الألف) للتثنية.

وتقول للغائبِينَ: (**لقيتُهُمُو**) (الميم والواو) للجمع عند قوم، وعند آخرين: (الميم) وحدها للجمع، و(الواو) لمجاوزة الواحد، وإن شئت أسقطت (الواو) وسكنت (الميم) لئلا تتوالى الحركات.

وتقول للغائبات: (**لقيتُهُنّ**) تشدّد النون لتكون بإزاء (الميم والواو) في المذكرِيْنَ.

---

(١) النجا والنجاء بالقصر أو المدّ، وترد مع كاف الخطاب أيضاً، ينظر: الكتاب ١ / ٢٤٥ (اللسان / نجا).

(*) أ: ص١١٥.

وأما الضمير المجرور فكلّه متصل، وليس فيه شيء منفصل.

وإنما جاز في المرفوع والمنصوب أن يكون لهما ضمير متصل ومنفصل لأنه يجوز أن يفصل بين الفعل والفاعل، فلأجل هذا كان للمرفوع منفصل.

ويجوز أن يفصل بين الفعل والمفعول فلأجل هذا كان للمنصوب منفصل.

ولا يجوز أن يفصل بين الجارّ والمجرور لأنّا قد بينّا أنّ المجرور يشبه التنوين فلأجل هذا لم يجز أن تفصل بينهما كما لا تفصل بين التنوين والمنوّن[١].

وإنما جاز في ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجرّ، كما قال الشاعر[٢]: [طويل]

[١٣٣] هُما أَخَوا -في الحربِ- مَنْ لا أَخالَهُ ... إذا خافَ يوماً نَبْوَةً فَدَعاهُما

تقديرُه: هُما أَخَوا مَن لا أخا لَهُ في الحربِ.

وقال الآخر[٣]: [سريع]

[١٣٤] لما رَأَتْ ساتِيْدَ ما استَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ -اليومَ- مَنْ لامَها

تقديره: لله درّ من لامها.

وللمجرور اثنتا عشرة كناية:

أولها **الياء** للمتكلّم إذا قال (مررتَ بِيْ).

وياء المتكلم فيها لغتان: الإسكان والفتح، والفتح فيها هو الأصل. وإنما كان الحركة الأصل لأنه قد أجحف بالاسم حتى بقي على حرف واحدٍ فلا يجحف

---

(١) ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٣/٩٣.

(٢) هي: دُرْنَى بنتُ عبعبة، الكتاب ١/١٨٠، ضرورة الشعر ١٨٠، الخصائص ٢/٤٠٥، الإنصاف ٤٣٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/٢١.

(٣) هو: عمرو بن قميئة، الديوان ٧٣، الكتاب ١/١٧٨، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/٢٠، الخزانة ٤/٤٠٦، ضرورة الشعر ١٨٠، وينظر: الصفحة ٥٨٤.

بسلب الحركة لأنه نظير الكاف في (لقيتُك)، واختاروا لها الفتح لأنه أخفّ الحركات وأكثرها، وخففوها لئلا تشبه ياء النسبة وكسروا لها ما قبلها ليدلّوا على قوة امتزاجها بما قبلها واختلاطها به.

فأما من أسكنها فلأنه لما اتصلت بما قبلها قويت به فسكنها تخفيفاً وقد قُرِئَ ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[1] بالإسكان والفتح.

وفي تثنية المتكلم وجمعه (**النون والألف**) إذا قال المتكلّم: (مررتَ بنا).

و(**الكاف**) للمخاطب إذا قال: (مررتُ بكَ) تفتحها للمذكّر، وتكسرها للمؤنث نحو: (مررتُ بكِ). وفي التثنية: (مررتُ بكُما)، وللمؤنثتَيْن: (مررتُ بكُما)، وهذه (الميم) تضمّ ما قبلها ويتفق المؤنث والمذكر في التثنية، و(الميم والألف) للتثنية.

وتقول في جمع المخاطبِيْنَ: (مررتُ بِكُمُو) فـ(الميم والواو) للجمع، وربما حذفوا الواو وأسكنوا الميم تخفيفاً وإيجازاً فقالوا: (مررتُ بِكم). وتقول في جمع المخاطبات: (مررتُ بِكُنَّ) تشدد النون لتكون بإزاء (الميم والواو) في المذكّر.

وتقول للغائب: (مررتُ بِهِ) فـ(**الهاء**) هي الكناية، وأصلها الضمّ وإنما تكسر إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة. تدلّك على أن أصلها الضمّ أن كلّ موضع تكسر فيه يجوز أن تضمّ. فكما تقول: (فِيْهِي)[2] لك أن تقول: (فِيهُوْ)، وإنما زيدت الواو عليها لأن الياء خفيفة والواو فيها مدّ فزادوها على الهاء ليقوى صوتها ويذهب خفاؤها[3]، ولك أن تقول: (بِهُو) بواو ساكنة، ولك أن

---

(١) الآية٦ / سورة الكافرون، ﴿لِيَ﴾ بفتح الياء قراءة الجمهور، وبالإسكان قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو. ينظر: كتاب السبعة ٦٩٩، (معجم القراءات ٨ / ٢٥٧).

(٢) وقرأ بها الجمهور في قوله تعالى: ﴿ويخلُدْ فيهِ مُهاناً﴾ الآية ٦٩ / سورة الفرقان، ينظر: كتاب السبعة ٤٦٧ (معجم القراءات ٤ / ٢٩٨).

(٣) ينظر تفصيل الآراء في: شرح التصريح ١ / ١١٣.

تقول: (بهُ) بضم الهاء من غير واو، ولك أن تكسر الهاء لانكسار ما قبلها، فإذا كسرتها انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ولك أن تحذف الياء وتكتفي بالكسرة قبلها، فتقول: (بِهِ قَبْلُ).

وكذلك تقول في الياء: (عَلَيْهُوْ مالٌ).

ولك أن تكتفي بالضمّة على الهاء فتقول: (عَلَيْهُ مالٌ)(١).

ولك أن تكسر الهاء لمجاورة الياء قبلها فتقلب الواو ياءً فتقول: (عليهي مالٌ). وهذا فيمن اعتقد أنّ الهاء حاجز حصين فمنعت من التقاء الياءين.

فأما من اعتقد أن الهاء ليس بحاجز حصين فإنّه يحذف الياء ويكتفي بالكسرة منها فيقول: (عليهِ مالٌ).

فأما قول الشاعر(٢): [طويل]

[١٣٥] ظَلَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتيقِ أُخيلُهُ   وَمِطْوايَ مشتاقانِ لَهْ أَرِقانِ

فهذا أسكن الهاء ضرورة وهي لغة في (أَزْدِ السَّراة)، والإسكان في هذا إنّما هو لتقويم الشعر واتباع الوزن.

فإن لم يكن قبل هذه الهاء ياء ساكنة ولا كسرة لم يجز فيها إلا الضمّ، وذلك إذا كان قبلها ضمّة أو واو أو فتحة أو ألف.

فمثال الضمة: (قُلْتُهُو ولَقِيتُهُو).

ومثال الواو: ﴿خُذُوْهُ فَغُلُّوهُ﴾(٣)، والأصل (خُذُوْهُوْ فُغُلُّوْهُوْ) فمن اعتقد أن

---

(١) وقرأ بها الجمهور في قوله تعالى: ﴿ومن أوفى بما عاهدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسيؤتيه أجراً عظيماً﴾ الآية ١٠ /سورة الفتح، ينظر كتاب السبعة ٦٠٣: معجم القراءات ٦ /٢٠٤.

(٢) وهو يَعْلَى بن الأحول الأزدي، المقتضب ١ /٣٩، ضرورة الشعر ١١٠، الخصائص ١ /١٢٨، الخزانة ٥ /٢٦٩، قال ابن جني، الخصائص ١ /٣٧٠: (فهاتان لغتان: أعني إثبات الواو في «أخيلهو»، وتسكين الهاء في قوله «لَهْ»)، وينظر: (اللسان: ها).

(٣) الآية ٣٠ /سورة الحاقة، بضم الهاء من غير صلة هي قراءة الجمهور، وقرأ المكيّ بضمّها ووصلها بواو، ينظر: غيث النفع ٦٩، والخصائص ٢ /١٨.

الهاء حاجز حصين قال: (خُذُوْهُوْ، فغلّوهو) بواوين، ومن اعتقد أن الهاء حاجز غير حصين حذف واو الإشباع واكتفى بالضمة قبلها فقرأ: ﴿ **خُذُوْهُ فَغُلّوه** ﴾.

وإذا كان قبلها ألف فنحو: (عَصَاهُوْ، ورَحاهُوْ) فلك أن تأتي بواو بعد الهاء، ولك أن تكتفي بالضمّة في الهاء منها.

فإن كان قبل هذه الهاء ساكن غير ياء ولا واو ولا ألف فلك أن تشبع الهاء نحو: (مِنْهُو، وعَنْهُو) والإشباع في هذا أسهل من الذي قبله، لأن الذي قبله يلتقي فيه حرفان من حروف العلّة، لأن الهاء حاجز غير حصين في اللغة الكثرى. وفي: (منهو، وعنهو)(*) ليس الساكنان من حروف العلّة، فلهذا سهل الإشباع في هذا وقلّ في الأول.

ويجوز (فِيْهِنّ، وفِيْهُنّ، وعَلَيْهِنّ، وعَلَيْهُنّ). وتقول في المؤنثة: (مررت بها، وعليها) لا لغةَ فيها سِوى هذه.

وتقول في التثنية: (بهما، وعليهما) ويصلح أن يكون لمؤنثين فقط، ومذكرين فقط، ولمؤنث ومذكر إذا اجتمعا.

وتقول في جميع الغائبين: (بِهِمُوْ، وبِهِمِيْ)، ولك أن تحذف (الواو) و(الياء) تخفيفاً فتقول: (بِهِمْ)، ولك أن تضم الهاء فتقول (بِهُم)، ولك أن تكسر الهاء فتقول: (بِهِم) وفيه خلاف بين القرّاء(١).

وتقول للغائبات: (بِهِنّ، وبِهُنّ)، شدّدت النون لتكون بإزاء (الميم، والواو) في المذكرِيْنَ.

وقد كسر قوم الكاف قبل (الميم)(٢)، فقال: (عَلَيْكِم، وبِكِم) وهو قليل، لأن الكاف أقوى من الهاء، وأنشدوا للحطيئة(٣): [طويل]

[١٣٦] **وإنْ قالَ مَولا هُم على جُلّ حادثٍ ... من الأمرِ رُدّوا بعضَ أحلامِكِمْ رَدّوا**

(*) أ: ص١١٦.

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ١٠٨، البيان في إعراب القرآن ٣٩.

(٢) هم ناس من بكر بن وائل، ينظر: الكتاب ٤ / ١٩٧.

(٣) الديوان ٦٦، الكتاب ٤ / ١٩٧، المقتضب ١ / ٢٧٠.

واعلم أنك إذا قدرت على الضمير المتصل قبح أن تأتي بضمير منفصل، لأن المتصل أسهل وأوجز من المنفصل.

وإن اضطرّ شاعر إلى أن يضع المنفصل موضع المتصل ليقوم وزنه ويصحح قافيته، كما قال الشاعر[1]: [رجـــز]

[١٣٧] **إليكَ حتّى بلَغْت إيّاكا**

يريد: بَلَغَتْكَ، وقال الآخر[2]: [بسيـــط]

[١٣٨] **بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قد ضمنت إيّاهم الأرضُ فــي دَهْـــرِ الدّهاريـر**

يريد: ضَمِنَتْهُم.

واعلم أنّ المرفوع المنفصل نحو: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتُم، وأنتِ، وأنتُنّ، وأنتُما، وهِيَ، وهُوَ، وهُمْ، وهُنّ) اثنتا عشرة كناية، وقد ذكرتها فيما تقدم.

ولها حكم لا يكون لغيرها من الكنايات، فمن الأحكام التي تختص بها أنه يؤكد بها المرفوع والمنصوب والمجرور، تقول في الرفع: (قُمْتَ أَنْتَ)، وفي النصب: (لقيتُكَ أَنتَ)، وفي الجرّ: (مررتُ بكَ أَنْت). وإنما جاز أن تكون توكيداً للمنصوب والمجرور لأنه لم يظهر فيها الإعراب الذي هو الرفع، فلما لم يظهر فيها الإعراب جاز أن تكون توكيداً لما خالف إعرابها.

وإذا وقعت هذه الكنايات **بين نكرتين** كانت في موضع مبتدأ وما بعدها خبرها[3]، تقول: (هذا رجلٌ هو جالسٌ) فـ (هو) مبتدأ و(جالسٌ) خبره، والجملة وصف لـ (رجل)، و(رجل) خبر للمبتدأ الذي هو (هذا).

---

(١) هو حُمَيد بن الأرقط، وقبله:

أتتك عنس تقطع الأراكا

الكتاب ٢/ ٣٦٢، اللمع ١٩٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٣/ ١٠٢، الخزانة ٥/ ٢٨٠.

(٢) هو الفرزدق، الديوان ١/ ٢١٤، اللمع ١٩١، الخزانة ٥/ ٢٨٨.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٩٢: (واعلم أن «هو» لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة، أو ما أشبه المعرفة...).

و(مررتُ برجلٍ هو قائمٌ) فـ(هو) مبتدأ و(قائم) خبرُه، والجملة وصف لـ(رجل).

و(لقيتُ رجلاً هو راكبٌ)، فـ(هو راكبٌ) مبتدأ وخبر، والجملة وصف لـ(رجل). فالجملة الأولى في موضع رفع لأنها وصف لمرفوع، والثانية في موضع جرّ لأنها وصف لمجرور، والثالثة في موضع نصب لأنها وصف لمنصوب.

فإن وقعت هذه الكناية **بين معرفة ونكرة** كانت في موضع مبتدأ، والنكرة بعدها خبرها، والجملة خبر للمعرفة المتقدمة، تقول: (زَيْدٌ هو ظريفٌ) فـ(زيد) مبتدأ و(هو) مبتدأ، و(ظريف) خبره، والجملة خبر عن (زيد)، والعائد من الجملة إلى (زيد) لمبتدأ نفسه، وموضع الجملة رفع لأنها قد وقعت موقع المفرد المرفوع إذا قلت: (زيدٌ قائِمٌ).

فإن أدخلت (كان وأخواتها) على هذا قلت: (كانَ زَيدٌ هو جالسٌ) فقولك: (هو جالس) مبتدأ وخبر في موضع نصب لأنه قد وقع موقع المفرد المنصوب إذا قلت (كان زيدٌ قائماً).

وإن أدخلت (إنّ وأخواتِها) قلت: (إنّ زيداً هو جالسٌ)، فـ(هو جالسٌ) في موضع رفع لأنه وقع موقع المفرد المرفوع إذا قلت: (إنّ زيداً قائمٌ).

وإن أدخلت (ظننت وأخواتِها) قلت: (ظننت زيداً هو قائمٌ)، فـ(هو قائم) جملة في موضع نصب لأنها وقعت موقع المفرد المنصوب إذا قلت: (ظننت زيداً قائماً).

وإن أدخلت: (أعلمت وأخواتِها) قلت: (أعلمتُ زيداً عمراً هو محسنٌ) فـ(هو محسن) جملة في موضع نصب لأنها وقعت في موضع المفرد المنصوب إذا قلت: (أعلمتُ زيداً عمراً خارجاً).

فإن وقع هذا الضمير **بين معرفتين**، أو ما قارب المعرفتين والمعرفتان (زيد) وأشباهه من المعارف التي تقدّم ذكرها. وأما ما قارب المعرفة فهو: أَفْعَلُ منك، ومثلُك، وغيرك، وكلّ نكرة أضيفت إلى معرفة والنية فيه الانفصال، وما فيه الألف واللام.

فإذا وقع هذا الضمير بين هذين [وكان ما قبل الضمير هو غير ما بعده] كان رفعاً بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة خبر للمعرفة المتقدمة.

تقول: (زَيْدٌ أنت خيرٌ منه) و(عمرو هو مثلُك)، و(زيد هو الرجلُ).

فإن أدخلت (كان وأخواتِها) على هذا صارت الجملة في موضع نصب.

وإن أدخلت (إنّ وأخواتِها) على هذا صارت الجملة في موضع رفع.

وإن أدخلت (ظننت وأخواتِها) صارت الجملة في موضع نصب.

وإن أدخلت (أعلمت وأخواتها) صارت الجملة في موضع نصب.

تقول (كان زيد هو العالم) فقولك (هو العالم) في موضع نصب لأنها وقعت في موضع مفرد منصوب.

وإن أدخلت (إنّ وأخواتِها) قلت: (إنّ زيداً هو خير منك) و(كَأنّ عمراً أنت أفضلُ منه) و(لعل بشراً هو غيرُك) فالجملة في موضع رفع لأنها وقعت موقع مفرد مرفوع.

وتقول: (ظننت زيداً أنت خيرٌ منه)(*) فـ(أنت خيرٌ منه) في موضع نصب لأنه قد وقع موقع مفرد منصوب. وتقول: (نبأت زيداً عمراً أنت مثلُه) فـ(أنت مثلُه) في موضع نصب لأنه وقع في موضع مفرد منصوب.

فإن وقع هذا الضمير بين معرفتين أو ما قارب المعرفتين وكان ما بعده هو عين ما قبله فليس يخلو أن يكون الذي قبله مظهراً أو مضمراً.

(*) أ: ص١١٧.

فإن كان **مظهراً** جاز في الضمير وجهان :

أحدهما : أن يكون مبتدأ والذي بعده خبره، والجملة خبر لما قبله.

والثاني : أن يكون فضلاً لا موضع له في الإعراب ويتخطّى العامل إلى ما بعده فيعمل فيه.

تقول : (زيدٌ هو القائمُ)، فإن شئت كان (هو) مبتدأ و(القائم) خبره، والجملة خبر عن (زيد) وإن شئت : (القائم) خبر لـ (زيد) و(هو) ضمير فصل زائد لا موضع له من الإعراب.

وقوله تعالى : ﴿ **وَأولئِكَ هُم المفلِحُون** ﴾[1]، إن شئت أن تجعل (هُم) مبتدأ و(المفلحون) خبر، والجملة خبر لـ (أولئِكَ)، وإن شئت كان (المفلحون) خبراً لـ (أولئِكَ) و(هُم) فصل زائد ليس له موضع من الإعراب.

فإذا قلت : (كان زيدٌ هو القائمَ) فـ (القائمَ) خبر (كان) و(هو) فصل. وإن قلت (كان زيدٌ هو القائمُ) فـ (هو) مبتدأ، و(القائمُ) خبر، والجملة خبر (كان).

فإن قلت : (إنّ زيداً هو الجالسُ) جاز أن يكون (هُوَ) مبتدأ، و(الجالسُ) هو خبره والجملة خبر (إنّ)، وجاز أن يكون (الجالس) خبر (إنّ) و(هُوَ) فصل.

وتقول : (ظننت زيداً هو الجالسُ)، فقولك : (هو الجالسُ) مبتدأ وخبر في موضع نصب لأنه مفعول ثان لـ (ظننت).

ويجوز (ظننت زيداً هو الجالسَ) يكون (الجالسَ) هو المفعول الثاني لـ(ظننت)، و(هو) فصل.

وتقول : (أعلمت زيداً عمراً هو الخارجُ) فقولك (هو الخارجُ) جملة في موضع نصب لأنها المفعول الثالث لـ (أعلمت).

---

(١) الآية ٥ / سورة البقرة.

وإن قلت: (أعلمتُ زيداً عمراً هو الخارجَ) فـ(هو) فصل، و(الخارج) مفعول ثالث.

فإن كانت المعرفة الأولى **مضمراً** جاز في هذا الضمير ثلاثة أوجه:

إن شئت جعلته توكيداً لما قبله وأوجبت له من الإعراب مثل ما لما قبله.

وإن شئت جعلته في موضع مبتدأ وما بعده خبره.

وإن شئت جعلته فصلاً زائداً لا موضع له من الإعراب.

قال الله تعالى: ﴿**كُنْتَ أَنْتَ الرقيبُ َ عَلَيْهِم**﴾[1]، تقرأ برفع (الرقيبُ َ) ونصبه، فـ(التاء) اسم (كان).

ومن رفع الرقيب فـ(أنت) مبتدأ، و(الرقيب) خبره، والجملة خبر (كان).

ومن نصب (الرّقيب) جاز أن يجعل (أنت) توكيداً لاسم (كان) ويكون في موضع رفع، وجاز أن يجعله بدلاً منه، ويكون في موضع رفع، وجاز أن يجعله فصلاً زائداً لا موضع له، و(الرقيب) خبر (كان) في كلّ هذه الوجوه.

وقولُه تعالى: ﴿**إنّهُم هُم السفهاءُ**﴾[2]، (هُم) الأولى في موضع نصب بـ(إنّ)، و(هُم) الثانية يجوز أن تكون توكيداً للأولى فتكون في موضع نصب بـ(إنّ)، و(السفهاء) خبر (إنّ) ويجوز أن تكون (هُم) الثانية مبتدأ و(السُّفهاء) خبرها والجملة خبر (إنّ). ويجوز أن تجعل (هم) الثانية فصلاً لا موضع له من الإعراب، و(السفهاء) خبر (إنّ).

---

(١) الآية ١١٧ / سورة المائدة ﴿الرقيبَ﴾ بالنصب قراءة الجمهور، وقُرئ بالرفع في ما حكاه أبو معاذ، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٦، والتبيان في إعراب القرآن ـ العكبري ١ / ٤٧٧، معجم القراءات ٢ / ٢٥٠.

(٢) الآية ١٣ / سورة البقرة.

وقوله تعالى: ﴿ وَيَرَى الذين أُوتوا العلْمَ الذي أُنزِلَ إلَيْكَ مِنْ ربّك هُو الحقّ ﴾[1]، فـ(الذي) مفعول أول، و(الحقَّ) مفعول ثان، و(هو) فصل. ولو قرئ: (الحقُّ) لجاز على أن يكون (هو) مبتدأ، و(الحقّ) خبراً له، والجملة مفعولاً ثانياً لـ(يَرَى).

وقال تعالى: ﴿ ولكن كانوا هُم الظالمين ﴾[2]، وتقرأ (الظالمون)، فمن قرأ (الظالمينَ) جاز أن تكون (هُم) فصلاً زائداً لا موضع له من الإعراب، وجاز أن تكون توكيداً لـ(الواو) في موضع رفع، ومن قرأ (الظالمونَ) فـ(هُم) في موضع رفع مبتدأ، و(الظالمون) خبرها، والجملة خبر (كان).

وقولُه تعالى: ﴿ تَجدوهُ عندَ اللهِ هُو خَيْراً ﴾[3]، الهاء مفعول أول و(هُو) يحتمل أن يكون توكيداً للهاء فيكون في موضع نصب، ويحتمل أن يكون فصلاً زائداً لا موضع له من الإعراب، و(خيراً) مفعول ثانٍ لـ(تجدوه)، ولو قُرِئ ﴿ خَيْرٌ ﴾ على أن يكون (هُو) مبتدأ، و(خيرٌ) خبره. والجملة مفعول ثان لـ(تجدوه) لكان جائزاً.

فإن قيل فما فائدة هذا الفصل؟.

قيل له: في ذلك جوابان:

أحدهما: أن يكون مؤذناً بأن الذي بعده لا يجوز أن يكون وصفاً لما قبله.

والجواب الثاني: أن يكون مؤذناً بأن الذي بعده ليس بنكرة خالصة، وإنّما هو معرفة أو قريب من المعرفة.

---

(١) الآية ٦ / سورة سبأ ﴿ الحق ﴾ بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن أبي عبلة، (معجم القراءات ٥ / ١٤٤).

(٢) الآية ٧٦ / سورة الزخرف ﴿ الظالمين ﴾ بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ عبد الله بن مسعود (معجم القراءات ٦ / ١٢٦).

(٣) الآية ٢٠ / سورة المزمل ﴿ خيراً ﴾ بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ أبو السمّال العدوي، وابن السَمَيْقَع (معجم القراءات ٧ / ٢٥٦).

[العلـــم]

وأما الاسم العلم (فهو ما خصّ واحداً من نوعه، وعينه وجعله بحيث يشار إليه باليد والأصبع، وإن شئت أن تقول: الاسم العلم (هو الذي يجوز تغييره وتبديله، واللغة على ما هي عليه. وإن شئت أن تقول: الاسم العلم (هو الذي يكون عبارة عن المسمى من غير أن يفيد فيه معنى.

وإنما قيل له: (علم) تشبيهاً بعلامة الأمير، وذلك أن الاسم يدلّ على المسمّى كدلالة العلامة على الأمير، وصار كالرقم على الثوب.

وهذا الاسم العلم على ثلاثة أقسام، قسم هو اسم، وقسم هو لقب، وقسم هو كنية.

فأما **الاسم** فنحو: (زيد، وعمرو، وخالد، وبكر)، وأما الكنية فنحو: (أبي محمد، وأبي جعفر)، وأما **اللقب** فنحو: (سعيد كُرْز، وقيس قُفّة، وزيد بَطّة)، فهذه الأقسام الثلاثة كلّها ترجع إلى معنى واحد وهو اللقب.

فأما قولهم: (عائدُ الكَلْبِ)، و(بَني أَنْفِ الناقةِ)[1]. فأما (عائدُ الكلب) فإنما سمّي ببيتٍ قاله وهو قوله[2]: [كامـــل]

[١٣٩] [*] مالِيْ مَرِضْتُ فَلَمْ يَعُدْني عائِدٌ ... مِنْكُـــم ويَمْرَضُ كَلْبُكُم فَأَعُــودُ

فسمّي بهذا البيت.

---

(١) و(بنو أنف الناقة) هم بطن من بني سعد بن زيد مناة، سموا بذلك لقول الحطيئة فيهم:

قومٌ هُم الأنف والأذنابُ غيرُهم ... وَمَنْ يسوّي بأنفِ الناقة الذنبا

ينظر: (اللسان / أنف).

(٢) هو عبد الله بن مصعب بن عبد الله بن الزبير بن العوام، سمط اللآلي ٥٧٠.

(*) أ: ص١١٨.

واعلم أنّ الاسم على ثلاثة أقسام، قسم يفيد المسمّى فقط من غير معنى فيه، وقسم يفيد المسمّى ومعنى فيه، وقسم يفيد نوعاً وكثرة.

فأما القسم الذي يفيد المسمّى ولا يفيد فيه معنى فهو (العلم) الذي تقدّم ذكره من الكنية واللقب والاسم، وهو الذي يجوز تغييره وتبديله واللغة على ما هي عليه، وقد بينته.

فأما القسم الذي يفيد المسمّى ومعنى فيه فهو الصفة.

لأن الصفة تفيد الموصوف ومعنى فيه، كـ(أَسْوَد) أفاد الشخص ويكون السواد فيه، وكذلك قولنا (طَوِيْل وقَصير) ألا ترى أن هذا لا يجوز أن يغير ويبدل لأنه أفاد الموصوف ومعنى فيه.

فلو قيل لك: صف طويلاً بقصير أو قصيراً بطويل، لم يجز هذا لأن فيه نقضاً للمعنى وخروجاً عن اللغة.

وكذلك لو قيل لك: صف أبيض بأسود أو أسود بأبيض لقلت هذا غير جائز لأنه يؤدي إلى نقض اللّغة وإلى الكذب في الأخبار، فإن أخرجته من باب الصفة إلى باب الألقاب صار كـ(زيد وعمرو) وجاز تغييره وتبديله.

فأما ما يفيد العموم والكثرة فقولنا: (بقرة، وشجرة، وسفرجلة، وسفرجل) وما أشبه هذا من الأسماء نحو: (الزيت، والتراب، والماء، والشعير) وهذا لا يجوز تغييره وتبديله، واللغة علي ما هي عليه، فإن نقلته إلى الألقاب كـ(زيد وعمرو) جاز تغييره وتبديله واللغة على ما هي عليه.

واعلم أنّ المضمرات لا يجوز أن توصف، وقد بيّنت علّة ذلك.

فأما الاسم العلم واللقب والكنية فيجوز أن يوصف، وكذلك المضاف يجوز أن يوصف.

وصفات هذه الأشياء تكون بما فيه الألف واللام وبالمضاف إلى المعرفة وباسم الإشارة.

تقول: (جاءني زيدٌ الظريفُ ولقيت زيداً الظريفَ، ومررت بزيدٍ الظريفِ).

و(جاءني أبو عبد الله العاقلُ، ورأيت أبا عبد الله العاقلَ، ومررتُ بأبي عبد الله العاقلِ.

وجاءني زيدٌ ذو المالِ ورأيت زيداً ذا المالِ، ومررت بزيدٍ ذي المالِ.

و(جاءني زيدٌ هذا) كما تقول: زيدٌ القريبُ، و(لقيتُ عمراً ذاك)، كما تقول: عمرو البعيدُ. و(مررتُ بزيدٍ ذاك) كما تقول: مررت بزيدٍ البعيدِ.

وتقول: جاءني زيدٌ أخو عمرٍو، ولقيت زيداِ أخا عَمرٍو، ومررت بزيدٍ أخي عمرٍو).

و(جاءني أخوك هذا) كما تقول: أخوك القريبُ، و(لقيت أخاك ذاك) كما تقول: أخاك المتباعدُ.

و(جاءني أخوك الطويلُ، ورأيت أخاك الطويلَ، ومررت بأخيكَ الطويلِ).

و(جاءني أخوك ذو المال، ولقيت أخاك ذا المال، ومررت بأخيك ذي المال).

[اسم الإشـــارة]

فأما أسماء الإشارة فأنت تشير إلى من بحضرتك من مذكّر أو مؤنث، وتشير إلى ما بعد عنك إلا أنه مرئيّ.

فإن أشرت إلى مذكّر حاضر قلت: (هذا) فـ(ها) حرف للتنبيه و(ذا) اسم للإشارة، ولو أسقطت حرف التنبيه منه لجاز.

وتقول: (هذان) في الرفع، و(هذين) في النصب والجر.

وتقول للمؤنث بحضرتك: (هذي) بياء، و(هاتي، وهاتا).

ويجوز أن تبدل من الياء هـاء فتقول: (هذه).

فإذا أبدلت من الياء هاء جاز أن تقف على الهاء.

فإذا أوصلت رجعت إلى الياء، ويجوز أن تسكن الهاء في الوقف وتصلها بالسكون، ويجوز أن تسكنها في الوقف فإذا وصلت كسرتها من غير إشباع، ويجوز أن تكسرها وتشبعها ياء تشبيهاً بياء الضمير[١].

فإذا أردت تثنية شيء من هذه اللغات ثنيته على لغة من قال: (هاتا) بالتاء فقلت في الرفع (هاتان) وفي النصب والجرّ (هاتين) أسقطت الألف من (هاتا) ومن (هذا) لسكونها وسكون الألف في التثنية.

ولا يجوز أن يثنى على لغة من قال (هذي) ولا (هذه) لئلا يلتبس بالمذكّر[٢].

فإن جمعت قلت: (هؤلاء) ممدود، و(هؤلا) مقصور، يستوي المؤنث فيه والمذكر[٣].

وتقول للمتباعد: (ذاك)، وتقول في تثنيته مرفوعاً (ذانِك) أسقطت الألف لسكونها وسكون ألف التثنية. وتقول: (ذينك) في النصب والجرّ.

فأما من قال: (ذلك) فيجوز أن تكون بمعنى (ذاك) ويجوز أن يكون زاد في البعد على (ذاك) فدخلت (اللام) لتدل على زيادة البعد وكسرت لسكونها وسكون الألف قبلها.

---

(١) حاصل ما تقدم من كلامه أن لاسم الإشارة: (هذه) في الوقف لغة واحدة هي تسكين الهاء تقول: (هذه)، وفي الوصل أربع لغات هي: (هذي) بالرجوع إلى الياء و(هَذِهْ) و(هَذِهِ) بسكون الهاء أو كسرها، و(هَذِ هي) بإشباع الكسرة ياء تشبيهاً بياء الضمير. ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ١٣١، شرح الألفية ـ الأشموني ١ / ١٤٩.

(٢) قال ابن يعيش في شرحه المفصل ٣ / ١٣٢: (والذي أراه أن ذي وذه لا يصحّ تثنيتهما، لأنك لو فعلت لكنت تحذف الياء من (ذي)، لسكونها، والهاء من (ذه) لأنها بدل من الياء وكنت تقول: ذان، وذين فيلبس بالمذكر).

(٣) المدّ لغة الحجاز وبه جاء التنزيل، والقصر لغة أهل نجد من بني تميم، ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ١٣٣، شرح التصريح ١ / ١٤٠.

وتقول للمؤنثة المتباعدة (تِيْكَ)، فإن زدت (اللام) كما فعلت في المذكّر قلت: (تِلْكَ) فسقطت الياء لسكونها وسكون (اللام).

فإن ثنيت المرفوع قلت: (تانِكَ)، وتقول في المنصوب (تَيْنِكَ).

فإن جمعت قلت: (أولئِكَ) ممدود، و(أولاك) مقصوراً، و(أُولالِكَ)، يستوي المذكر والمؤنث في الجمع.

قال الشاعر[1]: [طويل]

[١٤٠] **أُولالِك قَومِي لَم يكونوا أُشابةً وهل يَعِظُ الضِلّيلَ إلا أُولالِكا**

ويستوي فيه المؤنث والمذكر.

ويجوز تشديد نون التثنية في المبهم كلّه: (هاذانّ)، و(تانّك)، و(اللذانّ)، و(اللتانّ) جعلوا تشديد النون عوضاً من الحرف الساقط لالتقاء الساكنين[2].

وقال قوم: جعل تشديد النون فصلاً بين ما يجوز أن يضاف وبين مالا يجوز أن يضاف.

والذي يدلّ على أن (الكاف) في (ذاكَ، وتيكَ) حرف لا موضع له من الإعراب إثبات النون قبله في التثنية إذا قلت (ذانِك، وتانِك)، ولو كانت الكاف اسماً لسقطت النون وكان الاسم مضافاً إلى الكاف، وكانت الكاف في موضع جرّ.

---

(١) هو هبيرة بن عبد مناف الملقب بالكلحبة، نوادر أبي زيد ١٥٤، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١٠/٦، شرح جمل الزجاجي ١/٢٠٢، الخزانة ١/٣٩٤.

(٢) هذا التشديد في لغة تميم وقيس، وذهب الكوفيون إلى جوازه في حالات الرفع والنصب والجرّ، وقد قرئ في السبع قوله: ﴿ربّنا أرنا اللذينّ﴾ الآية ٢٩/سورة فصلت، وقوله: ﴿إحدى ابنتي هاتينّ﴾ الآية ٢٧/سورة القصص، وقوله: ﴿واللذانّ يأتيانها منكم﴾ الآية ١٦/سورة النساء، وقوله: ﴿فذانّك برهانان﴾ الاية ٣٢/سورة القصص، وكل ذلك قد قرئ بالتشديد والتخفيف، وزعم البصريون أن التشديد يجوز في حالة الرفع فقط، وهذا تحكم من غير حجة، ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني: ١/١٥٧، شرح التصريح ١/١٤٥.

وهذه الأسماء آحادها وتثنيتها وجمعها معارف، وإنما تعرفت بالإشارة التي تصحبها فهذا الوجه الذي أوجب تعريفها، والوجه الذي تعرفت منه التثنية والجمع هو الوجه الذي تعرّف به الواحد.

وإذا كانت الإشارة لازمة(*) للتثنية والجمع كلزومها للواحد وبلزوم الإشارة صار معرفة فمحال أن يثنى الواحد أو يجمع لأن تثنيته توجب تنكيره، وكذلك جمعه، فإذا صحّ هذا وجب أن نقول: ما ثنينا الواحد ولا جمعنا، ولكننا كما صغنا للواحد لفظاً دلّ عليه، كذلك صغنا للتثنية لفظاً دلّ عليه، وصغنا للجمع لفظاً دلّ عليه وهذا يثبت أن هذه الأسماء لا تتنكر.

وهي مبنية والذي أوجب بناءها افتقارها إلى الإشارة التي تصحبها كافتقار الحرف إلى ما يتصل به.

وهذه الأسماء إنما توصف بأسماء الأجناس إذا كان فيها الألف واللام التي لتعريف الحضور خاصة، تقول: (جاءني هذا الرجلُ، ورأيت ذاكَ الغلامَ، ومررت بتلك المرأةِ).

ولما قوى اسم الإشارة على ثقل الألف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الحضور جعل الموصوف مع الوصف كالشيء الواحد فلم يجز أن يفصل بينهما، تقول: (جاءني هذانِ الغلامانِ، ورأيتُ هذَيْنِ الغلامَيْنِ، ومررت بهذين الغلامَيْنِ).

ولا يجوز أن تقول: (مررت بهذين الغلامِ والرجلِ)، ولا: (جاءتني هاتان المرأة والجاريةُ)، لأنك لا تفصل بين هذه الأسماء وصفاتها، لأنهما كالشيء الواحد، والواو ههنا قد فرّقت.

فإن قلت: (جاءتني هاتان المرأتان، ومررت بهذين الغلامين) كان صحيحاً.

(*) أ: ص١١٩.

فإن وجدت بعد هذه الأسماء وصفاً بالألف واللام باسم مشتقّ فاعلم أنه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

فإذا قلت: (جاءني هذا الظريفُ) تقديره: هذا الرجلُ الظريفُ.

وإذا قلت: : (لقيتُ ذلكَ الطويلَ) فتقديره: ذلك الرجلَ الطويلَ.

والجيد إذا أقيمت الصفة في هذا الباب مقام الموصوف أن يكون صفة لا يوقع لبساً.

المعـرف باللام

واعلم أنّ الألف واللام قد تدخل في الكلام على وجوه، فمنها تعريف الحضور -وقد مضى ذكره-، ومنها تعريف العهد كإنسان ألقى إليك درهماً ثم عاد إليك، فقال: (أعطِني الدرهمَ) دلّ بـ(الألف واللام) على تعيين (الدرهم) الذي قد عهدتماه، ولا يجوز مع تعيينه أن تعطيه غيره ولو فعلت ذلك لكنت مخطئاً، فلو قال (أعطني درهماً) فأعطيته غيرَ درهمهِ لم تكن مخطئاً، لأنه لم يُعيّن لك الدرهم.

وقد تكون (الألف واللام) زائدة لتفصل بين جنسين، كقولك: (ركبتُ الفلانَ، وحلبتُ الفلانةَ) فـ(فلان، وفلانة) معرفتان بالعلمية، وإنما دخلت (الألف واللام) لتفصل بين الجنسين.

وإذا قلت: (جاءني فلانٌ، وفلانةٌ). و(رأيتُ فلاناً وفلانةً)، و(مررت بفلانٍ، وفلانةٍ) فهذا علم لجنس العقلاء.

وقد تكون الألف واللام لاستغراق الجنس، تقول: (أَهْلَكَ الناسَ الشاةُ والبعيرُ)، وتقول: (الرجلُ أقوَى من المرأةِ)، لا تريد واحداً بعينه، فإن وجدت امرأة أقوى من رجلٍ فذاك نادرٌ لا ينقض الباب، وتقول: (الجملُ أعظمُ مِن الحمارِ).

والذي يدلّ على أن الألف واللام لاستغراق الجنس قولهم: (أهلَكَ الناسَ الدينارُ الحُمْر والدِرْهَمُ البِيْضُ) فوصْفُه بالجمع يدلّ على أنه عام.

وقال تعالى: ﴿**إنّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾[1]، فاستثناء الجمع من (الإنسان) يدلّ على أنه عام، لأن الجمع لا يستثنى من الواحد.

وقال تعالى: ﴿**إنّ الإنسانَ خُلقَ هلوعاً**﴾[2]، ثم قال بعده: ﴿**إلا المصلّين**﴾[3].

وقد يكون الاسم العام مضافاً، قالوا: (مَنَعَتْ العراقُ قفيزَها ودرهمَها)[4]، لا يريدون قفيزاً واحداً ولا درهماً واحداً. وقالوا: (مَنَعَتْ مِصْرُ دينارَها وإِرْدَبّها)[5]، لا يريدون ديناراً واحداً، ولا إردبّاً واحداً.

وقال تعالى: ﴿**وإنْ تَعُدّوا نعْمَةَ الله لا تُحصوها**﴾[6]، فإيقاع العَدَد على النعمة ونفي الإحصاء عنها يدلّ على استغراقها.

وقد تكون الألفُ واللامُ زائدة تدخل لتقويم الوزن، قالوا: (ابن اليزيديّ) وقال الشاعر[7]: [رجز]

[١٤١] **باعَدَ أُمَّ العَمْرِ ومِنْ أَسيْرِها**

وقد قيل: (أُمّ الغَمْر) بالغين، و(أمّ عمرو) اسم علم، و(أم غمر)، كذلك فدلّ على أن (الألف واللام) زائدة.

---

(١) الآيتان ٣,٢ / سورة العصر.
(٢) الآية ١٩ / سورة المعارج.
(٣) الآية ٢٢ / سورة المعارج.
(٤) صحيح مسلم، من كتاب الفتن ٤ / ٢٢٢٠.
(٥) من تكملة الحديث المتقدم.
(٦) الآية ٣٤ / سورة إبراهيم، وينظر: الصفحة ٥٤١.
(٧) هو أبو النجم، وبعده:

حرّاسُ أبوابٍ على قُصورِها ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ

الإنصاف ٣١٧، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٤٤.

قال الشاعر[1]: [كامـــل]

[١٤٢] ولقد جَنَيْتُكَ أكمُؤاً وعساقلاً ولقــد نَهَيْتُكَ عَن بنات الأَوْبَـرِ

و(أوبر) اسم علم لضرب من الكمأة، يَدُلّك على كونه علماً أنه لا ينصرف، يقولون: (مررتُ ببناتِ أوبر)، و(الألف واللام) فيه زائدة فهذه معاني ما تدخل له (الألف واللام).

وقد تكون (الألف واللام) معنى (الذي، والتي) إلا أنها لا تدخل إلا على اسم فاعل أو مفعول، نحو: (الضارب، والمضروب، والـمُعْطي، والـمُعْطَى)، وهي تصلح أن تكون للمؤنث والمذكر والواحد والتثنية والجمع، وسأبين هذا في بابه إن شاء الله[2].

فأما ما فيه (الألف واللام) فنحو: (الرجل، والغلام، والمرأةُ، والجارية) فهذا جميعه لا يوصف إلا بما فيه (الألف واللام) أو بالمضاف إلى ما فيه (الألف واللام).

تقول: جاءني الرجلُ الظريفُ، ومررتُ بالمرأةِ العاقلة، وجاءني الرجلُ ذو المال، ورأيتُ الرجلَ ذا المالِ، ورأيتُ المرأةَ ذاتَ الـجَمالِ، ومررتُ بالجاريةِ الحسنةِ، ومررتُ بالجاريةِ ذاتِ الحُسْنِ.

وإنّما لم يحسن أن يوصف ما فيه (الألف واللام) إلا بما فيه الألف واللام أو بما يضاف إلى ما فيه الألف واللام، لأن ما عدا هذا هو أعرف منه، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف[*] وإنما تكون أنقص تعريفاً منه لأنها متممة لتعريفه يدلّك على صحة هذا أن المضمرات لما كانت أعرف المعارف لم يجز أن تكون وصفاً لشيء من المعارف.

(١) مجهول قائله، المقتضب ٤/٤٨، الإنصاف ٣١٩، الخصائص ٣/٥٨، شرح جمل الزجاجي ٢/١٣٩.

(٢) سيرد ذكره في الصفحة ٧١٧.

(*) أ: ص١٢٠.

وكل ما أضيف إلى شيءٍ من هذه الأسماء المعارف إضافة لا ينوى بها الانفصالَ فهو معرفة، نحو: (غُلامي، وصاحبُكَ، وزَوجُها، ودارُ زيدٍ، وفرسُ أبي محمدٍ، وغلام هذا، وجاريةُ تِلْكَ، وغلامُ الرجلِ) فقس على ما بينت لك. وبالله التوفيق.

باب النداء

اعلم أن المنادى أصله أن يكون منصوباً لأنه أحد المفعولات، ألا ترى أنك إذا قلت: (يا عبدَ الله) فتقديره: أنادي عبدَ الله، وأريد عبدَ الله.

والنداء إنما يقع في الكلام للمعرض عن المخاطب، أو للنائم، أو للمتباعد، فإذا كان على هذه الأوصاف ناداه المخاطب ليعطفه على نفسه، فإذا أقبل عليه أخبره وسأله عمّا يريد، فإن ناداه وهو مقبل عليه كان النداء توكيداً.

وأصل المنادَى النصب -كما بيّنت- إلا أن نوعاً منه شذّ فبني على الضمّ لعلّة عرضت فيه أوجبت بناءه.

والنداءُ على ضربين: يكون خبراً وغيرَ خبرٍ. فإذا قلت: (يا زيدُ) فهذا قد خرج من أن يكون خبراً لأنه لا يحتمل صدقاً ولا كذباً مادام على هذه الصيغة. ومعناه الخبر لأن تقديره: (أُنادي زيداً).

فأما قولهم: (يا فُسَقُ، ويا زانيةُ) فهذا قد طابق نداؤه لكونه خبراً، ألا ترى الفقهاء يوجبون بهذا اللفظ الحدّ، فلو لم يكن خبراً لم يجب به الحدّ[1].

---

(١) حمل المصنف ضرباً من النداء على الخبر، نحو قوله: يا فُسَق، ويا زانية، مستدلاً بوجوب الحدّ على هذا اللفظ، وهذا لايوجب حمله على الخبر، فالحكم خارج عن الصيغة، ويناظره قوله تعالى: ﴿والمطلقاتُ يتربّصنَ بأنفسهن﴾ الآية ٢٢٨ / سورة البقرة، وقوله: ﴿والوالداتُ يرضعْنَ أولادَهن...﴾ الآية ٢٣٣ / سورة البقرة، فهذا خبر، وإنما حمل على الإنشاء لأمر بلاغي خارج عن الصيغة.

والاسم المنادَى على ثلاثةِ أقسامٍ: مفردٍ، ومضافٍ، ومشابهٍ للمضاف من أجل طوله.

والمنادى المفرد على ضربين: معرفةٍ ونكرةٍ.

والمعرفة على ضربين: معرفةٍ قبل النداء وبعد النداء، ونكرة قبل النداء، ومعرفة بعد النداء، وفيه قسم ثالث نكرة قبل النداء، وبعد النداء.

فأما ما يكون (**معرفة قبل النداء وبعد النداء**) فالأسماء الأعلام إذا قلت: يا زيدُ، يا عَمْرُو، يا هندُ، يا جُمْلُ، فهذا مبنيّ على الضمّ(١).

فإن قيل: حرف النداء يُحدث في المنادَى تعريفاً، و(زيْد) قد كان معرفة قبل النداء، فإذا نودي اجتمع فيه تعريفان: تعريفٌ بالنداء، وتعريفٌ قبل النداء كان بالعلمية، وهذا إنما يمنعون منه لأن الاسم لا يجتمع فيه تعريفان.

قيل له: عن هذا السؤال جوابان.

أحدهما: أن التعريف بالعلمية بطل منه ثم حدث فيه تعريف بالنداء والقصد، فعلى هذا الجواب ما اجتمع فيه تعريفان.

والجواب الثاني: أن التعريف بالعلمية باقٍ فيه ودخل التعريف بالنداء عليه توكيداً، وجاز الجمع بين تعريفين لأنهما جميعاً لمعنى وليس فيهما شيء تعرف بحرف أو بلفظ إنما لا يجتمع بين تعريفين إذا كان كلّ واحدٍ منهما بعلامة في اللفظ.

فأما ما كان (**نكرة قبل النداء ثم تعرّف بالنداء والقصد**) فأن تقبل على جماعة فتخصّ واحداً منهم فتقول: (يا رجلُ أقبل) فتخص واحداً بعينه من الجماعة فيقبل عليك، فتقول: (يا رجلُ) فلا يجيبك إلا واحد بعينه. أو تقف

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/١٨٥: (فأما المفرد إذا كان منادى فكلّ العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه...).

على دجلة فتقول: (يا ملاحُ) فلا يجيبك إلا مَنْ جَرَتْ عادتُك بالركوب معه، فكلاهما مبنيان على الضمّ.

وأما ما يكون (**نكرة قبلَ النداء وبعدَ النداء**) فنحو قول الأعمى: (يا ماراً خُذْ بِيَدِي)، والأعمى لا يقصد واحداً بعينه لأنه لا يبصر، فمن أخذ بيده فقد أجاب نداءه. وتقف على دجلة فتقول: (يا ملاحاً قدِّم)، فمن قدّم لك سفينته فقد أجاب دعاءك لأنه لم تَجْرِ لك عادةٌ مع أحدهم.

قال الشاعر(١): [طويـــل]

[١٤٣] **فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَداماي مِنْ نَجْرانَ ألا تَلاقيـا**

لأنه أراد من يحتمل رسالته، ولم يخصّ واحداً بعينه، فمن تحمل رسالته فقد أجابه.

وقال بعضُ النحويين(٢): إنّ النكرة لما لحقها التنوين طالت به فأشبهت المضاف والاسم الطويل فوجب أن ينتصب.

فأما المضاف فهو منصوب بحرف النداء(٣)، تقول: (يا عبدَ اللهِ، ويا أبا القاسم)، وإنما انتصب المضاف لأنه تعرّف بما بعده ولم يتعرف بنفسه، وإذا لم يتعرف بنفسه لم يقع موقع علامة الخطاب فوجب أن ينتصب سواء كان مضافاً إلى معرفة أو نكرة، تقول: (يا صاحبَ سَفَرٍ)، كما تقول: (يا عبدَ اللهِ).

وكل مضاف في النداء فهو منصوب، ولا يخلو أن يكون مضافاً إلى اسم ظاهر أو إلى اسم مضمر، فالإضافة إلى اسم ظاهرٍ نحو: (يا أبا القاسم، ويا صاحبَ سَفَرٍ).

---

(١) هو عبد يغوث، المفضّليات ٣١٥، الكتاب ٢ / ٢٠٠، شرح المفصّل - ابن يعيش ١ / ١٢٨، الخزانة ٢ / ١٩٤.

(٢) هو قول الخليل، ينظر: الكتاب ٢ / ١٨٢، ٢٠٣.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٢: (...كلّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره).

والمضاف إلى المضمر ثلاثة أقسام:

إما أن يضيفه المتكلم إلى ضميره، نحو: (يا غُلامي). وهذا له فصل يذكر فيه إن شاء الله[١].

أو يضيفه إلى ضمير غائب قد جرى ذكره ليكون الضمير يعود إليه، فيقول: (يا غُلامَهُ أقبل، وياصاحِبَهُ أسرع)، كما تقول: (يا غلامَ زيدٍ) وهذا صحيح جائز.

أو يضيفه إلى المخاطب فيقول: (يا غلامَك أقبل، ويا صاحبَك أسرع) وهذا غير جائز لأن المنادى مخاطب، فإذا جئت معه بكاف الخطاب لم يجز لأنه لا يخلو من أحد أمرين.

إما أن يكون قد جمعت في الاسم الواحد بين علامتي خطاب وهذا لا يجوز.

أو يكون لما أضفت المنادى إلى كاف الخطاب خرج من أن يكون مخاطباً، وإذا خرج من الخطاب بطل أن يكون منادًى فإذا بطل أن يكون منادًى[*] فسد الكلام.

وكلُّ منادًى مخاطبٌ، وليس كلُّ مخاطب منادىً، والذي يدلّ على أنّ المنادى مخاطب أنه لو حلف بالطلاق ألا يكلم زيداً ثم ناداه لكان حانثاً بالإجماع[٢].

فأما المشابِه للمضاف فهو منصوب أيضاً بحرف النداء وهو أربعة أقسام، وجملته أنّه لابد أن يكون عاملاً فيما بعده، أو معطوفاً ومعطوفاً عليه.

والعامل فيما بعده ثلاثة أقسام: قسم يعمل النصب فقط، وقسم يعمل الرفع فقط، وقسم يعمل الرفع والنصب، فإن اتصل به حرف جر جرى مجرى المنصوب.

---

(١) سيرد ذكر هذا في الصفحة ٤٦٥.

(*) أ: ص١٢١.

(٢) الفتاوى الهندية ٢ /٩٧.

فمثال ما يعمل النصب فقط قولك: (يا عشرين رجلاً أقبِلْ) لواحد سمّيته بهذا الاسم.

ومثال ما يتصل به حرف الجر قولك: (يا خيراً مِنْ زَيْدٍ أَسْرِعْ).

ومثال ما يعمل الرفع فقط قولك: (ياذاهباً أبوه، ويا حسناً وجهُه أقبلْ).

ومثال ما يعمل الرفع والنصب قولك: (يا ضارباً أبوه زيداً أَقْبِلْ) و(ياضارباً عمراً أسرِعْ)، لأن في (ضارباً) ضميراً يرتفع به.

وهذه الأسماء كلّها إنّما انتصبت لأنها لما عملت فيما بعدها طالت فأشبهت بطولها المضاف فانتصبت كما انتصب المضاف.

وهي تشبه المضاف من ثلاثة أوجه:

أولها: أنها عاملة فيما بعدها كما أن المضاف عامل فيما بعده، إلا أنّ المضاف يعمل فيما بعده الجرّ، وهذه تعمل فيما بعدها الرفع والنصب.

والوجه الثاني: أنّها تقتضي ما بعدها، كما أن المضاف يقتضي ما بعده.

والوجه الثالث: أن ما بعدها من تمامها كما أن المضاف إليه من تمام المضاف.

وهذا الاسم الطويل يحتمل ثلاثة أوجه:

أولها: يحتمل أن يكون معرفة علماً كـ(زَيْد، وعَمْرو).

وثانيها: يحتمل أن يكون نكرة ثم اختص بالنداء، كقولك (يا رجلُ).

وثالثها: يحتمل أن يكون نكرة غير مقصودة.

وعلى هذه الوجوه الثلاثة لابد أن يكون منصوباً لأنه طويل. فإنْ سمّيته بـ(معطوف ومعطوف عليه) فلابدّ من نصبه أيضاً، لأنه قد طال.

و(المعطوف والمعطوف عليه) إن كانا منصرفين نوّنتهما، فقلت: (يا زيداً وعمراً أَسْرِعْ).

وإن كانا غير منصرفين نصبتهما من غير تنوين، تقول: (يا أحمدَ وطلحةَ أَقْبِلْ).

وإن كان الأول غيرَ منصرف، والثاني منصرفاً نوّنت الثاني ولم تنوّن الأول فقلت: (يا حمزةَ وزيداً أسرِعْ).

وإن كان الأول منصرفاً، والثاني غيرَ منصرفٍ نوّنت الأول ولم تنوّن الثاني، فقلت: (يا زيداً وأحمدَ أَقْبِلْ)[1].

وكلّ منادى مختصّ، وليس كلّ مختصٍ منادىً.

فأما الحروف التي يُنَبّهُ بها المنادَى فهي خمسة: (يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة)[2].

فأما (**الهمزة**) فإنها تكون لأقرب الناس إليك، تقول: (أزيدُ أَقْبلْ).

فأما (**أيْ**) فيكون لمن تراخى عنك قليلاً، تقول: (أيْ عبدَ اللهِ أقبلْ).

وأما (**أيا**، **وهيا**) فيكونان للمتراخي المتباعد، ولمن استثقل نوماً لأنه كلما تباعدَ المنادَى احتاج المنادي إلى أن يمتدّ صوتُه ويعلو حتى يسمع المنادَى تقول: (هَيا زَيْدُ، أيا عبدَ اللهِ).

وقد قال قوم: الأصل (أيا)، وإنما أبدلت الهاء من الهمزة[3]، وقد قُرِئ ﴿ **إِيّاكَ** ﴾[4]، و(هِيّاك)، لأنّ الهمزة والهاء من مخرج واحد، فجاز أن يبدل

---

(١) ينظر: المقتضب ٤ / ٢٢٥، شرح المفصل - ابن يعيش ١ / ١٢٨.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٢٩: (هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعوّ) وقال: (إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتَهم للشيء المتراخي عنهم والإنسان المعرض عنهم).

(٣) قال ابن هشام في المغني ١ / ١٤ (وقد تُبدل همزتُها هاءً)، وفي هذا الإبدال خلاف تنظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢ / ١٨٢.

(٤) الآية ٥ / سورة الفاتحة، ﴿ إياك ﴾ بالهمزة قراءة الجمهور، وبالهاء (هِيّاك) قرأ أحمد بن سِوار (معجم القراءات ١ / ١٠) ينظر الصفحة ٣٩٨، ٤٠٦.

أحدهما من الآخر، قال ذو الرُمّة[1]: [طويـــل]

[١٤٤] **هيا ظَبيةَ الوَعساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وبَينَ النَقــا آ أنْتِ أَمْ أُمّ ســـالِمِ**

فأما (**يا**) فهي أصل حروف النداء فتصلح أن تكون للقريب والبعيد، والنائم والمستيقظ.

والذي يدلّ على كونها أصلاً في النداء جواز حذفها من المنادَى، كقوله تعالى: ﴿**يُوسُفُ أعرِضْ عَنْ هَذا**﴾[2]، تقديره: يا يوسفُ، قال تعالى: ﴿**قالَ ربِّ احْـكُـمْ**﴾[3]، تقديره: (يا ربِّ احكم)، وقوله تعالى: ﴿**ربّـنـا لا تُؤاخذنا**﴾[4]، تقديره: (يا ربَّنا لا تُؤاخِذْنا).

والذي يدلّ أيضاً على كونها أصلاً دخولُها مع (وا) في النُدبة إذا قلت: (وازَيْداه ويا زَيْداه).

فأما قوله تعالى: ﴿**ألا يَسْجُدُوا للهِ**﴾ على قراءة من خفّف ففيه قولان:

أحدهما: أن يكون المنادَى محذوفاً وتقديره: ألا يا هؤلاءِ اسجُدوا، فحذف المنادَى للعلم به لأن الفعل لا يجوز أن ينادَى، فلما أمن اللبس جاز حذف المنادَى، وتكون (ألا) دخلت لافتتاح الكلام.

والوجه الثاني: أن تكون (يا) دخلت للتنبيه مجردة من النداء لأنّ كل حرف نداء فيه تنبيه، وقد يكون التنبيه مجرداً من النداء، وهذا يدلّ على أن

---

(١) ديوان ذي الرُمّة ٦٢٢، الكتاب ٣/ ٥٥١، اللمع ١٩٨، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١/ ٩٤، و٩/ ١١، الخزانة ٥/ ٢٤٧، و١١/ ٦٧، ينظر: الصفحة ٨١١.

(٢) الآية ٢٩/ سورة يوسف، ينظر: الصفحة ٤٤٣.

(٣) الآية ١١٢/ سورة الأنبياء.

(٤) الآية ٢٨٦/ سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٤٤٣، ٤٦٢.

(٥) الآية ٢٥/ النمل ﴿ألا﴾ بالتشديد قراءة الجمهور، وبالتخفيف قرأ الكسائي، ووقف علي (يا) ثم ابتدأ بـ(اسجُدُوا)، ينظر: السبعة في القراءات ٤٨٠، معجم القراءات ٤/ ٣٤٦

التنبيه هو الأصل فيها، والنداء عارض فيها. وينبغي أن يجعل معنى الحرف ما يلزمه في جميع متصرفاته، فأما ما ينفكّ منه فلا يكون أصلاً فيه، فكأنه قال: ألا تنبهوا اسجُدوا لله.

فإن قيل: (ألا) فيها افتتاح وتنبيه فكيف يجمع بين تنبيهين؟.

قيل له: إنّه إذا انفردت (يا) بالتنبيه انفردت (ألا) بافتتاح الكلام، وبطل منها التنبيه، قال الشاعر[1]: [بسيـــط]

[١٤٥] **يا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِم ... والصالحِيْنَ على سمعانَ مِنْ جارِ**

فـ(يا) ههنا تحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون مجردة للتنبيه عارية من النداء.

والثاني: أن يكون المنادَى محذوفاً للعلم به، و(اللعنةُ) رفع بالابتداء و(على) خبر عنها.

وقد يجوز أن يسقط حرف النداء في الكلام وفي الشعر من كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ (أيّ) كالأعلام والمضافات[2]، وفي التنزيل: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾[3]، ﴿**ربّنا لا تُؤاخِذنا**﴾[4]، تقديره: يا ربَّنا، وإنما جاز أن يسقط حرف النداء لأنه لا يجوز أنْ تقول: (يا أيّها يوسف، ويا أيّها ربّنا لا تؤخذنا، لأن (أيّاً)[*] إنّما توصف بما فيه الألف واللام فقط، فلما أمِنُوا اللّبْسَ جاز أن يُسقطوا حرف النداء.

(١) مجهول قائله، الكتاب ٢/٢١٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٢/٢٤، ٤٠ و٨/١٢٠.

(٢) محصل كلامه أن حذف حرف النداء إنما يمتنع مع النكرة واسم الإشارة، فإن حذفت الأداة معهما فيحمل ذلك على الضرورة أو الشذوذ، وأما الكوفيون فيجيزون الحذف في ذلك قياساً. ينظر: شرح المفصّل - ابن يعيش ٢/١٦، وشرح التصريح ٢/١٨٤.

(٣) الآية ٢٩/سورة يوسف، ينظر: الصفحة ٤٤٢.

(٤) الآية ٢٨٦/سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٤٤٢، ٤٦٢.

(*) أ: ص١٢٢.

ولا يجوز أن تقول: (رَجُلُ أَقْبِلْ)، ولا (امرأةُ تعالَي)، وإنما لم يجز هذا، لأنّ أصل هذا أن ينادَى بـ (أيّ)[1]، فكان ينبغي أن يقال: (يا أيُّها الرجلُ)، و(يا أيتها المرأةُ)[2]. فلمّا طرحوا (أيًّا) و(الألف واللام)، لم يطرحوا حرف النداء، لئلا يُجحِفوا بالاسم، وينبغي أن تكون (ها) متصلة بـ (أيّ)، لا بما بعدها.

وكذلك لا يجوز أن يسقط حرف النداء من الاسم المبهم، لا تقل: (هذا أقبلْ)، لأن الاسم المبهم يجوز أن يكون وصفاً لـ (أيّ)، كما يوصف بالألف واللام، وأصله أن يقولوا: (يا أيّها ذا)، و(ها) متصلة بـ (أيّ)، و(ذا) وصف لها، وقال ذو الرّمة[3]: [طويـــل]

[١٤٦] **ألا أيُّها ذا المنزِلُ الدارِسُ الذي كأنّك لم يَعْهَدْ بك الحيَّ عاهِـــدُ**

فإن اضطُرّ شاعر إلى إسقاط حرف النداء من هذا النوع جاز له في الضرورة[4].

---

(١) ينظر: الصفحة ٤٥٦.

(٢) قال السيرافي: (الأصل في دخول « يا أيّها الرجلُ » أنهم أرادوا نداء الرجل فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ، فأدخلوا « أي » وصلة إلى نداء « الرجل » على لفظه وجعلوه الاسم المنادَى، وجعلوا « الرجل » نعتاً له)، ينظر: حاشية الكتاب ٢ / ١٨٨.

(٣) الديوان ١٢٢، الكتاب ٢ / ١٩٣، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ٧.

(٤) استشهد سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٣٠ لحذف أداة النداء مع النكرة بقول العجاج:

جارِيَ لا تستنكِري عَذيري

يريدك يا جارية، ومثله في النثر: افتَدِ مَخْنوقُ، وأَصْبِحْ لَيْلُ، وأَطْرِقْ كرا).

وقال المبرد في المقتضب: (وأما قولهم صاحِ أقبلْ فإنّما رَخّموه لكثرته في الكلام... قال الشاعر:

صاحِ هَلْ أبصرْتَ بالخَبْتَيْنِ من أسماءَ نارا

يريد: يا صاحب فأسقط النداء ورخم النكرة.

وذهب طائفة منهم ابن مالك إلى جواز الحذف مع اسم الإشارة، ولهذا قال: (وَمَنْ يَمْنَعْه فانصر عاذله) أي: انصرُ مَنْ يعذلُ الذي يمنع الحذف، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾، أي -يا هؤلاء، وقول الشاعر:

ذا ارعواءً فليسَ بعدَ اشتعالِ الر رأس شَيْباً إلى الصبا مـن سَبيلِ

أي: (ياذا)، شرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٧.

وأما الكوفيون فيجيزون كله هذا ويحملونه على القياس. ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ١٦، وشرح التصريح ٢ / ١٨٤.

فإن قال قائلٌ: المنادَى منصوب لأنه أحدُ المفعولات، فلمَ جازَ في هذه المفردات أن يبنى على الضمّ إذا قلت: يا زيدُ، ويا عَمْرُو، ويا رَجُلُ، ويا امرأةُ؟.

قيل له: هذا مبني على الضمّ. وكلّ مبنيّ على حركة ففيه ثلاثة أسئلة: أحدها: لِمَ بُنِيَ؟، والثاني: لِمَ بُنِيَ على حركةٍ؟، والثالث: لِمَ اختيرتْ له هذه الحركةُ دون الحركتين الباقيتين؟.

فأما ما بُني على السكون فالسكون هو الأصل في البناء فليس فيه أكثر من سؤال واحد: لِمَ بُني؟ فقط.

فأما: (يا زيدُ، ويا رجلُ) فقد ذكر العلماء فيه أقوالاً.

وقال بعضهم: إنّما بُني لأنه أشبه الأصوات، وصار آخر الاسم غاية ينقطع الصوت عندها.

وقال بعض العلماء: إنما بني لأنه اشبه كاف الخطاب في (أُرِيْدُكَ)[1] من ثلاثة أوجه: منها أنه مخاطب، كما أن الكاف مخاطبة، وأنه معرفة كما أنّ الكاف معرفة، وأنه مفرد كما أن الكاف مفرد. فلما أشبه الكاف من هذه الوجوه بنى كما أنّ الكاف مبنية.

وقال بعض العلماء: إنّما بني هذا الاسم لأنه وقع موقع ما يغلب عليه علامات الخطاب وهي الكاف في (أريدكَ)، والتاء في (أنتَ) فهي حرف مجرّد للخطاب.

وأما الكاف في (ذاك)، و(النجاك) فحرف مجرّد للخطاب وليس له موضع من الإعراب، لأن (ذا) لا يضاف لأنه معرفة، ولا يجوز أن يتنكر، ومالا يجوز أن

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٩٩ : (لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينوّن).

يتنكر لا يجوز أن يضاف و(النجاك) غير مضاف لأنّ فيه الألف واللام فعلمت أنها حرف مجرّد للخطاب.

وكذلك (أَنْ) من (أنتَ) هو معرفة لا يجوز أن يتنكر، فإذا كان كذلك فليس بمضاف إلى التاء، وإنما التاء حرف مجرّد للخطاب.

فأما التاء في (قُمْتَ، وقُمْتِ) فهي اسم، وتفيد الخطاب.

فقد علمت أنّ معنى الحرفية في هذه الأشياء أغلب عليها من الأسمية لأنها لا تكون إلا وتفيد ما تفيده الحروف من الخطاب، وقد تكون حروفاً مجردة للخطاب من الاسمية، فلما وقع المنادى موقع ما يغلب عليه معنى الحرفية وجب أن يبنى لأن الحروف مبنية.

فإن قيل: فلِمَ بُنِيَ على حركةٍ؟.

قيل له: المبنيّ على ضربين: أحدهما أن يكون مبنياً، لم يتمكن في الكلام، ولم يدخله شيء من الإعراب بل لزمه البناء من أول وضعه، فهذا مبنيّ على الأصل وهو السكون كـ(مَنْ، وكَمْ، وإذْ).

والثاني أن يكون معرباً ومتمكناً في الكلام، ثم عرضت فيه علّة أوجبت بناءه كـ(زيد، ورجل) وهذا أرجح له بأن بني على حركة تفضيلاً له على مالم يتمكّن.

فإن قيل: فلِمَ اختيرَتْ له الضمّة دونَ الفتحة والكسرة؟.

فعن هذا أجوبة منها: أنه لوبُني على الفتح لأشبه مالا ينصرف ولو بني على الكسر لأشبه المضاف إلى النفس، فلم يبقَ إلا الضمّ.

وقال قوم: لو أضافه المتكلم إلى نفسه لكان مكسوراً، ولو أضافه إلى غيره لكان منصوباً، فلما أفرده اختار له حركة لا تدخله إذا كان منادى مضافاً وهي الضمّة.

وقال قوم: لما كان قولنا: (يا زيدُ ويا رجلُ) غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها شبّهوه بـ(قبلُ، وبعدُ)[١]، وقالوا أيضاً: لما جعلوه مفرداً اختاروا له الضمّة لأنها لا تدخله إذا كان منادىً تشبيهاً بـ(قبلُ، وبعدُ).

فأما (قبل وبعد)[٢] فيستعملان مضافين إلى معرفتين وإلى نكرتين فمتى كانتا مضافتين دخلهما النصب والجر، تقول: (جئتُ قبلَكَ، وبعدَك، ومِنْ قبلِ زيدٍ، ومِنْ بعدِ عمرو)، ولا يدخلهما رفع.

وتقول: (جِئْتُ مِنْ قَبْلِ رَجُلٍ، ومِنْ بَعْدِ امرأةٍ) فإن قطعتهما عن الإضافة فلا يخلو أن تقطعهما عن معرفة أو عن نكرة.

فإن قطعتهما عن نكرة نونتهما وأقررتَهُما على إعرابهما من النصب والجرّ، ليعلم أنها قطعتا عن نكرة، تقول: (جئتُ قَبْلاً وبَعْداً) و(مِنْ قبلٍ، ومِنْ بَعْدٍ)، وقد قرأ بعض المتقدمين: ﴿**لله الأمرُ مِنْ قَبْلٍ ومن بعدٍ**﴾[٣]، أراد: من قبلِ كلّ شيء ومِن[*] بعدِ كلّ شيءٍ.

فإن قطعتهما عن معرفة ضممتهما وضمنتها معنى ما قطعتا عنه، وسمّيتهما غاية لأنه فهم به معنى ما قطعتا عنه وصار آخرهما كأنه آخر ما قطع عنهما لما فهم بهما، وآخر كلّ شيء منتهاه وغايته. ولهذا سُمّيتا غايتين، فلما تضمّنتا معنى ما قطع عنهما استحقتا البناء، ووجب أن تبنيا على حركة لإعرابهما قبل أن يتضمنا معنى ما بعدهما. ولم يجز أن تبنيا على فتح ولا كسر[٤] لأنهما قد دخلا فيهما فبنيا على الضمّ لأمرين:

---

(١) هذا هو قول الخليل، ينظر: الكتاب ٢ / ١٩٩.

(٢) أقحم المصنف ههنا بعضاً من أحكام الظرفين (قبلُ وبعدُ).

(٣) الآية ٤ / سورة الروم ﴿من قبلُ ومِنْ بَعْدُ﴾ بالضمّ هي قراءة الجمهور.

(*) أ: ص١٢٣.

(٤) ذكر الفرّاء في معاني القرآن ٢ / ٣٠ والزجاج في إعراب القرآن ٢ / ٦٥٣ جواز الكسر من غير تنوين، وقد ردت بأنها ليست قراءة، ينظر: روح المعاني ٦ / ٤٢٩، معجم القراءات ٥ / ٦٤.

أحدهما أنها حركة أجنبية لم تدخلهما في حال إِضافتهما ليكون فرقاً بين كونهما مضافين وبين كونهما مفردين.

وقال قوم: بنيتا على الضمّ لتكمل لهما الحركات الثلاث وإِن اختلف وجه استحقاقهما للحركات، لأن بعض الحركات للإعراب وبعض للبناء، وبهذا قرأ الجمهور: ﴿**للهِ الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بَعدُ**﴾، أراد: مِنْ قبل الغلبة، ومن بعد الغلبة، ألا ترى أن الغلبة قد جرى ذكرها في أول السورة، فقال تعالى: ﴿**ألم * غُلِبَتْ الرّومُ في أدنَى الأرضِ وَهُم مِنْ بعد غَلَبِهِم سَيَغْلَبون**﴾[1]، فأضاف المصدر إِلى اسم مالم يُسمّ فاعله وتقديره: (مِنْ بعدِ أنْ غُلِبُوا سَيَغْلِبُونَ).

ولا يجوز أن يحذف من (قبل)، ومن (بعد) ومن (سائر المحذوفات) شيء إِلا وقد عرفه المخاطب، أو نصب عليه دليل[2].

فإِن وصفت هذا الاسم المضموم بصفة مفردة جاز في الصفة الرفع والنصب[3]، تقول: (يا زيدُ الظريفُ، ويا زيدُ الظريفَ).

أما من نصب فحمل الصفة على موضع المنادَى، لأن موضعه منصوب.

ومن رفع حمل الصفة على لفظ المنادَى، قال الشاعر[4]: [رجز]

[١٤٧] **يا حَكَمُ الوارثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ**

وقال قوم: إِن الصفة إِذا نصبت جاز أن يكون بإِضمار فعل تقديره: أعني الظريفَ.

---

(١) الآيتان ١,٢ / سورة الروم.

(٢) انتهى ما أَقْحمه المصنف من أحكام (قَبْلُ وبَعْدُ) مما أشرنا إِليه في مطلع كلامه عنهما.

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ١٨٣.

(٤) هو رؤبة، وبعده:

ميراثُ أَحساب وجُودٍ مُنْسَفِكْ

الديوان ١١٨، المقتضب ٤ / ٢٠٨، اللمع ٢٠١، شرح المفصّل - ابن يعيش ٢ / ٣.

وقال قوم: إذا رفعت الصفة جاز أن تكون مقطوعة من المنادَى، وترفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أَنْتَ الظريفُ، وقال الآخر[1]: [وافـــر]

[١٤٨] **فما كَعبُ بْنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى بِأَجْـــوَدَ مِنْـــكَ يا عُمَـــرُ الجوادا**

فنصب (الجواد) على موضع المنادى، ولا يجوز ههنا رفعه لأن القوافي منصوبة.

فإن قيل: ضمّة المنادَى بناءٌ، وضمّةُ الصفة رفعٌ فلِمَ جاز أن يتبع الإعراب البناء؟.

قيل له: لـمّا اطّرد الضمّ في كُلّ مفرد منادى أشبه الرفع فجاز أن يتبعه الرفع.

فإن وصفت هذا المضموم بصفة مضافة نصبتها على كلّ وجه وحملتها على موضع المنادى[2] فقلتَ: (يا زيدُ ذا المالِ، ويا عمرُو ذا الجُمّة) ولم يجز فيها غيرُ النصب لأنها لو وقعت موقع الموصوف لم يكن إلا نصباً من حيث كانت مضافة ومتعرفة بما بعدها.

وقال قوم: إنما جاز في الصفة المفردة أن تحمل على لفظ المنادَى لأنها لو وقعت موقعه لكانت تضمّ فيقال: (يا ظريفُ)، كما أنّ المضاف لو وقع موقع المنادَى لكان منصوباً فكنت تقول: (يا ذا المالِ).

فإن أكّدت هذا المضموم بتوكيد مفرد جاز في التوكيد الرّفع والنّصب فكنت تقول: (يا تميمُ أَجمعون، ويا تميمُ أجمعين)[3].

أما الرفع فعلى لفظ المنادى، وقد بيّنت لم تبع الرفع الضمّ.

---

(١) هو جرير، الديوان ١١٨، المقتضب ٤ /٢٠٨، اللمع ٢٠١.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٤: (.. المنادَى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه...).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٤، ينقل قول الخليل: (وأما ياتميمُ أجمعون فأنت فيه بالخيار إن شئت قلت أجمعون، وإن شئت قلت أجمعين...).

وأما النصب فعلى موضع المنادى، وقد بيّنت أن موضعه نصب وأن الضمّ فيه عارض، وإنّما جاز أن يؤكد بالجمع لأنّ (تميم) ههنا يُراد به الحيّ والقبيلة. وجاز في جمع السلامة أن يجري مجرَى الواحد لسلامة الواحد فيه، وأن الزيادة في آخره لا تخرجه إلى شبه المضاف.

فإن أكّدت هذا المضموم بتوكيد مضاف نصبته حملاً على موضع المنادَى، تقول: (يا تميمُ كلَّكُمْ، وكلَّهُم) نصبت التوكيد لأنه مضاف.

فإن قيل: فلِم جاز فيه الكاف وهي للخطاب وجاز فيه الهاء وهي للغيبة؟.

قيل له: إنّ المتخاطبين لا يحتاجان إلى اسم ولقب لأنهما يتخاطبان بأسماء الخطاب نحو: (لقيتَني، وأكرمْتُكَ، وقمتَ) ويُشير كلّ واحد منهما إلى صاحبه بأسماء الإشارة فيقول له: (هذا، وذاك)، وإنّما وضعت الأسماء والألقاب ليذكر بها المسمّى عند غيبته، فيقال: (زيدٌ قامَ، وعمرٌو ذَهَبَ)، فإذا ناداه فقد أوقعهُ موقع علامة الخطاب، فإذا قال: (يا زيدُ) جرى مجرى قوله: (يا أنتَ)، ولو قال: (يا أنْتَ) وجب أن يقول: (أريدُكَ)، و(أخاطِبُكَ) فلهذا قال: (يا تميمُ كلَّكُم) حمله على معنى: (يا تميمُ) كأنه قال: (يا أنتُم كلّكم)[1].

ومن قال: (كُلَّهُم) بالهاء حمله على لفظ المنادى، لأن لفظه وضع للغيبة، فكأنه قال: (هُم كلّهم) فردّ الضمير على لفظ الاسم لا على ما وقع موقعه، لأن لفظه للغيبة[2].

فإن ثنّى هذا المضموم فقال: (يا زَيْدانِ) أو جمع فقال: (يا زيدُوْنَ) تعرّف بالقصد والإشارة كما تعرّف: (يا رجلُ ويا رجلانِ).

فإن عطفت على هذا المضموم عطفَ بيانٍ بمفرد أجريته مجرى الصفة المفردة فقلت: (يا رجلُ زَيْدُ أقبِلْ)، كما تقول: (يا رجلُ الظريفُ)، وتقول: (يا رجلُ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٤ : (قال الخليل: هذا كلّه نصبٌ كقولك: يا زيدُ ذا الجُبّة).

(٢) ينظر: الصفحة ٤٥٤ .

زيداً أقبل)، كما تقول: (يا رجلُ الظريفَ)، وتقول: (يا رجلان زيدٌ وعمرٌو) على عطف البيان، و(زيداً وعمراً) كما أريتك.

فإن أبدلت من هذا المضمرم مفرداً بنيته على الضمّ فقلت: (يا رجلُ[*] زيدُ أَقْبِلْ، ويا رجلان زيدُ وعمرُو أَقْبِلا).

فإن عطفت على هذا المضموم عطفَ بيان بمضاف نصبته فقلت: (يا رجلُ عبدَ الله أقبل).

وإن أبدلتَ من هذا المضموم مضافاً نصبت البدل فقلت: (يازيدُ أبا القاسمِ أسرعْ، ويا رجلُ عبدَ الله أقبل)[1].

وإن عطفت على هذا المضموم بمفردٍ ليس فيه ألف ولا لام ضممته، لأن المعطوف له حكم نفسه إذا جاز أن يباشره حرف النداء، تقول: (يا زيدُ وعمرُو أقبِلا، ويا هندُ وبِشْرُ اذْهبا).

وإن عطفتَ على هذا المضموم مضافاً نصبته فقلت: (يا زيدُ وعبدَ اللهِ استقيما).

فإن عطفت على هذا المضموم اسماً فيه ألفٌ ولامٌ جاز أن تشبهه بالصفة المفردة فتجيز فيه الرفع والنصب[2]، تقول: (يا زيدُ والحارثَ) تحمله علي موضع المنادى، وتقول: (يا زيدُ والحارثُ) تحمله على لفظ المنادَى.

فإن قيل: كيف يجوز أن تحمل على لفظ المنادى، وحرف النداء لا يجوز أن يباشره لئلا يجمع فيه تعريفان: تعريف بالألف واللام، وتعريف بالنداء.

(*) أ: ص١٢٤.

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٨٤، وقوله: (يا رَجُلُ عبد اللهِ) يصحّ حمله على عطف البيان وعلى البدل. كما مثل.

(٢) اختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر ويونس والجرمي النصبَ، واختار الخليلُ وسيبويه والمازني الرفعَ، ينظر: الكتاب ٢/١٨٦، شرح التصريح ٢/١٩٧.

قيل له: يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه، لأنه قد تراخى بكونه معطوفاً على حرف النداءِ.

قال الشاعر[1]: [وافـــر]

[١٤٩] **ألا يا زيدُ والضحّاكُ سِيْرا فقد جاوزتما خَمَرَ الطريقِ**

ويروى: وَعَـرَ الطريقِ، ويروى: (الضحاكُ) بالرفع على لفظ المنادَى، و(الضحاكَ) بالنصب على موضع المنادى.

وقد قُرِئ: ﴿**يا جبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطيرَ**﴾[2]، و﴿**الطيرُ**﴾ بنصب الطير ورفعها. أما من رفع (الطير) فيحتمل أن يكون عطفه على ﴿**الجبال**﴾ وأدخله في النداء. ويحتمل أن يكون عطفه على (الياء) في (أوّبي) وأدخله في الأمرِ.

فإن قيل: كيف يعطف على المرفوع المتصل من غير توكيد.

قيل له: إنما يراد توكيد أو ما يقوم مقامَ التوكيد، وقوله: ﴿**مَعَهُ**﴾ قد طوّل الكلام وحسنه فأغنى عن التوكيد.

وأما من نصب (الطير) فيحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معطوفاً على موضع (الجبال) فنصبها.

والثاني: أن يكون عطفها على (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنا داود منّا فضلاً**﴾[3]، و(الطير) اعترض بالنداء بين المعطوف والمعطوف عليه تسديداً للقصة وتحسيناً لرصف الكلام.

---

(١) مجهول قائله، اللمع ٢٠٣، شرح المفصل - ابن يعيش ١/ ١٢٩، شرح قطر الندى ٢١٣، الدرر اللوامع ٢/ ١٩٦.

(٢) الآية ١٠/ سورة سبأ ﴿الطيرَ﴾ بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ عاصم وأبو عمرو ويعقوب (معجم القراءات ٥/ ١٤٦).

(٣) الآية ١٠/ سورة سبأ.

والثالث : أن يكون حمله على فعل تقديره : (أوّبي مَعَهُ، وَسَخّرنا لَهُ الطيْرَ)، وهذا الفعل قد أظهره في سورة أخرى، فقال تعالى : ﴿ **وَسَخَّرنا مَعَ داودَ الجبالَ يُسَبِّحْنَ والطَيْرَ** ﴾[1]، والقرآن كلّه كالسورة الواحدة بل كالآية الواحدة، فإذا ظهر منه شيء في موضع جاز أن يحذف في موضع آخر دلالة بعضه على بعض.

فإن وصفت المفرد بصفتين مفردة ومضافة عطفت إحدى الصفتين على الأخرى[2].

تقول إذا قدمت المفردة : (يا زيدُ الظريفَ وذا المالِ)، حملت الصفتين على موضع المنادى، ولك أن تقول : (يا زيدُ الظريفُ وذا المال) حملت الأولى على لفظ المنادى، والثانية على موضعه.

وقد أجاز قوم : (يا زيدُ الظريفُ وذو المالِ)، وهذا ليس بالجيّد، لأن المعطوف له حكم نفسه، ألا ترى أن لو وقع موقع (الظريف) لم يكن فيه إلا النصب، فكنت تقول : (يا زيدُ ذا المالِ).

فإن قلت : (يا زيدُ ذا المالِ والظريفَ ُ)، نصبت (ذا المال) حملاً على موضع المنادى، ولا يمتنع في (الظريف) أن يجوز فيه الرفع والنصب، أما النصب فعلى الموضع، وأما الرفع فعلى اللفظ. ولا يمتنع أن يكون للشيء صفات فيحمل بعضها على اللفظ وبعضها على الموضع.

فإن قلت : (يا زيدُ ذا المال الظريفَ ُ)

قال قوم : إن جعلته وصفاً لذي المال نصبته، وإن جعلته وصفاً لـ (زيد) جاز فيه الرفع والنصب. فمن قال : الصفة هي الموصوف كان كونه وصفاً لذي المال وصفاً لزيد. ومن قال : الصفة غير الموصوف فليس إذا جعله وصفاً لذي المال يكون وصفاً لـ (زيد).

---

(١) الآية ٧٩ / سورة الأنبياء.

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٣٣.

فإن قلت : (يا زيدُ الظريفَ ذا المال) ونصبت (الظريف) لم يجز فيما بعده إلا النصب سواء جعلته وصفاً للظريف أو لزيد .

فإن قلت : (يا زيدُ الظريفُ ذا المال) فإن جعلت (ذا المال) وصفاً للظريف رفعته، لأنّ (الظريف) رفعه صحيح ببناء . وإن جعلته وصفاً لـ (زيد) نصبته .

فإن ناديت **مضافاً** نصبته على كلّ وجه لأنه تعرّف بغيره فلم يشبه علامة الخطاب، تقول : (يا عبدَ اللهِ أقبلْ، يا أبا القاسمِ أسرِعْ) .

فإن وصفت المضافَ بمضافٍ نصبتَهُ، تقول : (يا عبدَ اللهِ أبا مُحَمّدٍ) .

فإن عطفت عليه بصفة مفردة أو مضافة نصبتها[1]، لأن المضاف منصوب في اللفظ منصوب في الموضع، فإن حملت الصفة على اللفظ فهي منصوبة وإن حملتها على الموضع فهي منصوبه، وليس للرفع مجال عليه، تقول : (يا عبدَ اللهِ الظريفَ، ويا أبا القاسم ذا المالِ) .

وإن عطفت عليه اسماً فيه ألف ولام نصبته أيضاً سواء حملته على اللفظ أو على الموضع، تقول : (يا عبدَ اللهِ والحارثَ، ويا أبا القاسم والضحاكَ) .

فإن أكدته أيضاً نصبت توكيده سواء كان التوكيد مفرداً أو مضافاً، تقول : (يا عبدَ اللهِ أجمعين) لأن (عبد الله) اسم قبيلة وتقول :[*] (يا عبد الله كلَّكُم، وكلَّهُم) أما كونه بالكاف فلأن الاسم الظاهر مخاطب، فكأنه قال : (يا أنتَ)، وأما بالهاء فلأن هذا الاسم وضع للغيبة، وقد بيّنت هذا فيما تقدم[2] فحملت الكناية على لفظه .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٥ : (وقال قوم يا أخانا زَيْدُ، وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله وهو قول أهل المدينة، قال : هذا بمنزلة قولنا : يا زَيْدُ كما كان قوله يا زَيْدُ أخانا بمنزلة يا أخانا . . . ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب)، وله في هذا تفصيل وتعليل .

(*) أ : ص١٢٥ .

(٢) ينظر : الصفحة ٤٥٠ .

فإن أبدلت من هذا المضاف مضافاً نصبته أيضاً، تقول: (يا عبدَ اللهِ أبا مُحمدٍ).

فإن عطفت عليه عطفَ بيانٍ نصبته سواء كان مفرداً أو مضافاً، تقول: (يا أبا القاسمِ عبدَ اللهِ، ويا أبا محمّدٍ زيداً)، لأن عطف البيان يجري مجرَى الصفة.

فإن عطفت عليه بمضاف نصبته، تقول: (يا عبدَ اللهِ وأبا محمدٍ).

فإن عطفت عليه بمفرد وليس فيه ألف ولامٌ ضممته، لأن المعطوف له حكم نفسه، تقول: (يا عبدَ اللهِ وزيدُ أقبلا).

فإن أبدلت من المضاف مفرداً ضممته فقلت: (يا أبا القاسم زَيْدُ أَقْبِلْ).

فإن أردت أن تنادي اسماً فيه ألف ولام فإنه لا يجوز أن يباشره حرف النداء[1]، لأنّ حرف النداء يحدث تخصيصاً في المنادَى، والألف واللام قد أحدثت فيه تعريفاً فلا يجوز أن يجمع فيه بين تعريفين، فإذا كان كذلك ناديته بـ (هذا) فقلت: (يا هذا الرجلُ، ويا هذه المرأةُ).

فإن كان (هذا) هو المقصود بالنداء كَزيدْ وعَمرو جاز في الصفة الرفع والنصب، تقول: (يا هذا الرجلُ ـ والرجلَ).

فإن كان (الرجل) هو المقصود بالنداء لم يجز فيه إلا الرفع، وإنما لزمه الرفع لأنه اجتمع فيه ما افترق في (زيد، والظريف) إذا قلت: (يا زيدُ الظريفَ ُ) لأنه منادى، كما أن (زيداً) منادىً، وهو صفة كما أنّ (الظريف) صفة فوجب له الرفع.

---

(١) لو كانت الألف لغير التعريف جاز أن تباشره أداة النداء، قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٣٣٣ : ولو سمّيته (الرجل منطلق) جاز أن تناديه، فتقول: (يا الرجلُ منطلقٌ)، وقال: (وأما (الرجل منطلق) فبمنزلة (تأبّط شراً) لأنه لا يتغير عن حاله، لأنه قد عمل بعضه في بعض)، أما في نداء لفظ الجلالة (اللهُ) فسيرد حكمه في الصفحة ٤٥٩ .

وأكثر ما ينادى ما فيه الألف واللام بـ (أيّ)، يقولون: (يا أيُّها الرجلُ) فيبنون (أيّاً) على الضمّ لأنها هي المناداة في اللفظ، وجعلوا حرف التنبيه بعدها لازماً لها ليكون عوضاً لها مما كانت تضاف إليه، وجاؤوا بالاسم الذي قصدوه بالنداء فجعلوه وصفاً لـ (أيّ) فقالوا: (يا أيّها الرجلُ)، و(يا أيّتها المرأةُ) فوقعت (أي) بين تنبيهين: (يا) قبلها و(ها) بعدها.

و(أيّ) مُناداة في اللفظ غير مقصودة في المعنى، وإنما هي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، و(الرجل) وصف لها وهو المقصود بالنداء.

ولا يكون وصف (أي) إلا معرفة بالألف واللام تعريف الجنس، تقول: (يا أيّها الرجلُ)، و(يا أيّتها المرأةُ).

ويجوز أن تصفها بـ (اسم الإشارة)، تقول: (يا أيُّها ذا أقبلْ، ويا أيّتها ذي أقبلي، أو أيّتها تا اقبلي)[١].

فإن وجدتم قد وصفوا اسماً باسم غير جنس فهو على وجهين:

إما أن يكون عطف بيان، أو يكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، تقول: (يا أيّها الظريفُ، ويا أيّتها العاقلةُ)، وتقديره: يا أيّها الإنسانُ الظريفُ، ويا أيّتها المرأةُ العاقلةُ، وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿ **أيّها المؤمنون** ﴾[٢]، تقديره: أيها القومُ المؤمنون، وقال تعالى: ﴿ **يا أيّها الساحرُ** ﴾[٣]، تقديره: يا أيّها الرجلُ الساحرُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **يا أيها الكافرون** ﴾[٤]، تقديره: يا أيها القومُ الكافرون.

---

(١) في هذا الحكم نظر، لأن سيبويه يقول في الكتاب ٢ / ١٩٠: (فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا).

(٢) الآية ٣١ / سورة النور، ينظر: الصفحة ٤٥٧.

(٣) الآية ٤٩ / سورة الزخرف.

(٤) الآية ١ / سورة الكافرون، وينظر: الصفحة ٤٥٧.

وكان الأخفش يسمي هذه صلة لـ (أيّ)[1]، وهذا ليس بصحيح في التسمية، لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو ظرفاً مع الضمير الذي فيه، وهذا ليس من أحدهما، ولكنه لما كانت (أيّ) لا تتم إلا بهذا، كما أنّ الموصول لا يتم إلا بالصلة سمّاه صلة توسّعاً ومجازاً.

وقد يجوز أن يسقط حرف النداء قبل (أيّ)، فتقول: (أيّها الرجلُ) كما قال تعالى: ﴿ **أيُّها المؤمنون** ﴾[2].

وقد حُكي عن المازني أنه أجاز نصب الصفة[3]، فقال: (يا أيُّها الرجلَ) كما قالوا: (يا زيدُ الظريفَ)، وليس (أيّ) كـ (زيد) لأنهم إذا قالوا: (يا زيدُ) كان كلاماً مستقلاً فجاز أن يتأول الصفة تارة على اللفظ وتارة على الموضع، وإذا قالوا: (يا أيّها) لم يستقلّ به الكلام، فكيف تحمل الصفة على الموضع، والكلام لم يستقلّ.

وحكوا عن بعض الشذوذ أنه قرأ: ﴿ **قُلْ يا أَيُّها الكافرِيْن** ﴾[4]، حملاً على موضع (أي)، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لخروجه من القياس والجمهور، ومخالفة خطّ المصحف.

فإن جئت بعد هذه الصفة بصفة مضافة جاز في المضافة الرفعُ والنصبُ، تقول: (يا أيّها الرجلُ ذو المالِ وذا المالِ).

---

(١) ينظر: شرح الكافية ـ الرضى ١ / ١٣٠، مغني اللبيب ١ / ٨٢.

(٢) الآية ٣١ / سورة النور، ينظر: الصفحة ٤٥٦.

(٣) رأي المازني هذا مخالف للسماع، وفي شرح ابن الحاجب: (التزموا رفع الرجل)، قال الرضي ١ / ١٣٠: ٠أي اسم الجنس الواقع صفة لأي وهذا، وإن كان القياس جواز نصبه أيضاً كما في: (يا زيد الظريف)، لكنهم نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء فكأنه باشره حرف النداء).

(٤) الآية ١ / سورة الكافرون، ﴿ الكافرون ﴾ بالرفع قراءة الجمهور، ولم أقف على مَنْ ذكر القراءة بالنصب، ينظر: الصفحة ٤٥٦.

كما قال الشاعر[1]: [رجـــز]

[١٥٠] **يا أيُّها الجاهِلُ ذو التَنَزِّيْ**

تقديره: يا أيّها الرجلُ الجاهلُ ذو التنزِّي، يجوز (ذو التنزِّي، وذا التَنَزِّي) بالرفع والنصب[2]، فإن رفعه جعله وصفاً للجاهل، وإن نصبه احتمل أمرين:

أحدهما: أن تجعله بدلاً مِنْ (أيّ)، وأنت إذا أبدلت مضافاً مِن مفرد نصبته، وكلّ مضاف في النداء فهو منصوب.

والثاني: أن تضمر له فعلاً تحمله عليه، تقديره: أَعني ذا التَنَزّي. فأما ما جاء في الشعر للضرورة من قولهم[3]: [وافـــر]

[١٥١] **مِنْ أَجْلِكِ التي تَيَّمْتِ قَلْبِيْ ... وأنـــتِ بَخيـــلةٌ بالـوُدِّ عَنّيْ**

فإنه رأى الألف واللام في (التي، والذي) ليستا للتعريف، وإنما هما زائدتان، يدلّك على ذلك أن الاسم معرف بصلته لا بهما، ألا ترى أن (مَنْ) تتعرف بصلتها وليس فيها ألف ولام إذا كانت خبراً، وكذلك (أيّ) و(ما) إذا كانت بمعنى (الذي) و(التي).

---

(١) هو رؤبة، وبعده: لا تُوْعِدَنّي حيّةً بالنَكْزِ
الديوان ٦٣، الكتاب ٢/١٩٢.

(٢) وعند سيبويه هو بالرفع فقط، قال في الكتاب ٢/١٩٢: (واعلم أنّ هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعاً من قبل أنه مرفوع غير منادى). وقد اقتصر محقق كتاب سيبويه على الرفع، فقال: (والشاهد فيه نعت «الجاهل» بـ ـذو التنزي ـ: مرفوعة مع أنها مضافة، لأن «الجاهل» غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل).

(٣) مجهول قائله، الكتاب ٢/١٩٧، المقتضب ٤/٢٤١، والشاهد فيه نداء ما فيه (أل) وهو (التي). قال السيرافي في حاشية الكتاب ٢/١٩٧: ٠كان أبو العباس لا يجيز «يا التي» ويطعن على البيت).

ويجوز أن يقال: إنّ الألف واللام لما كانتا زائدتين لم يعتدّ بهما. فأما قول الشاعر[1]: [رجـــز]

[١٥٢] فيا الغُلامانِ اللّذانِ فَـرّا إيّاكـما أن تُكسِبانا شــرّا

فيجوز أن يكون(*) التقدير: يا أيّها الغلامانِ، فاضطره الوزن إلى أن حذف الموصوف وأقام الصفة مقامَه.

فأما قولهم في اسم الله تعالى: يا أَللهُ اغْفِر لي -بقطع الألف ووصلها[2]- فهذا قليل، وإنّما نودي هذا الاسم وبوشر بحرف النداء لأنه لا يجوز أن يقال فيه: يا أيّها اللهُ، لأن (إيّاً) توصف بالجنس، و(الله) تعالى واحد ليس بجنس.

وقال قوم: لما كثر استعمالهم لهذا الاسم خفّ على ألسنتهم فاستجازوا فيه مالم يستجيزوا في غيره[3].

وقال قوم: إنما لا يدخل حرف النداء على الألف واللام التي للتعريف، و(اللام) في اسم الله تعالى ليست للتعريف، لأن اسمه تعالى لم يكن نكرة فيتعرف بالألف واللام، ولا يجوز تنكيره على وجه، وإنما دخلت الألف واللام فيه عوضاً من حرف سقط من الاسم.

---

(١) مجهول قائله، المقتضب ٤/٢٤٣، وقد ردّ المبرّد رواية البيت فقال: (فإنّ إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه: فيا غلامان اللذان فرّا) وينظر: ضرورة الشعر ١٢٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٢/٩، الخزانة ٢/٢٩٤.

(*) أ: ص١٢٦.

(٢) منع سيبويه وصل الهمزة، قال في الكتاب ٢/١١٥: (... كما أنهم حين قالوا يا الله فخالفوا ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألفه وأثبتوها). وقد أفاض ابن سيده الكلام عن هذا في المخصص ١٧/١٣٥.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٩٥: (واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسماً فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: يا اللهُ اغفرْ لنا، وذلك من قِبَلِ أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانِهِ...).

وأصله (إلاه) فأسقطوا الهمزة من أوله فبقى (لاه) ثم جاؤوا بالألف واللام فصارتا عوضاً من الهمزة وأدغموا اللام الأولى في الثانية، فقالوا (الله) ويدلّك على أن الألف واللام قد صارتا عوضاً في هذا الاسم من همزة (إله) قطع همزة الوصل إذا قالوا (يا اللهُ)، وإنما قطعوها ليدلّوا على أنها قد صارت عوضاً من همزة قطع.

وقد زادوا في آخر هذا الاسم ميماً مشدّدة جعلوها عوضاً من (يا) في أوله، والذي يدل على أن الميم عوض من حرف النداء أنه لا يجوز الجمع بينهما، لا يقال (يا اللّهُمّ اغفر لي) لأنه لا يجمع بين العِوَض والمُعَوّض[1].

فأما قول الشاعر[2]: [رجــز]

[١٥٣] إني إذا ما حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أقولُ : يـا اللّهُمّ يـا اللّـهُمـا

فهذا ضرورة، والشاعر يسامح في الجمع بين العِوَضِ والمعوّض منه ليقوّم الوزن، ويصحح القوافي.

وقال الفرّاء[1]: إنّما هو (يا الله أمّنا بخير) فكثر استعمالهم له فألقوا الهمزة من (أمنا) واتصلت الميم بالهاء واختلطت الكلمتان فصارتا كالشيء الواحد لأن الشيء إذا كثر استعماله استجازوا فيه مالا يستجيزونه في غيره، وهذا يفسد على الفرّاء من وجهين:

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٥ : (وقولهم : اللّهم، حذفوا : يا، وألحقوا الميم عوضاً) وقال في موضع آخر ٢ / ١٦٩ : (قال الخليل رحمه الله، اللهم نداء، والميم ها هنا بدل من يا . . .) واستعمال الخليل (البدل) ههنا تجوز، فإنّ بين العوض والبدل فرق، ينظر : الخصائص ١ / ٢٦٥ : (باب في فرق ما بين البدل والعوض)، وقال فيه : (فالبدل أعم تصرفاً من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً)، فالمصنف قد اتبع شيخه رابن جني في هذا المصطلح.

(٢) مجهول قائله، ينظر : المقتضب ٤ / ٢٤٢، ضرورة الشعر ١٢٨، شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٢٦، الخزانة ٢ / ٢٩٥، ٤ / ٤٦٠.

(٣) معاني القرآن ـ الفرّاء ١ / ٢٠٣.

أحدهما: أنه لا يجوز أن يقال: (اللّهُمنا بخير)، والثاني: يجوز أن يقال: (اللّهم أمنا بخير). فلو كان الأول يراد به (أُمّ) لما حسن تكرير الثاني لأنه لا فائدة فيه كما لا يقال: يا الله أمّنا أمّنا بخير.

واختلفوا في هذا الاسم إذا زيدت في آخره الميم.

فقال قوم: لا يجوز أن يوصف لأنه بزيادة الميم قد أشبه الأصوات والحروف وهذه لا يجوز أن توصف فكذلك ما أشبهها[1].

وقال قوم: الميم إنما هي عوض من ياء في أوله[2]، وقد أجمعنا على جواز وصفه مع (يا) فتقول: (يا ألله العظيمُ – والعظيمَ) فكذلك يجوز أن تصف مع الميم لأنها عوض من (يا) فتقول: اللّهم العظيمُ –والعظيمَ–[3].

فأما قوله تعالى: ﴿**قُلِ اللّهُمّ مالكَ المُلْكِ**﴾[4]، و﴿**قل اللّهم فاطر السموات والأرض**﴾[5]. فمن جوّز وصف هذا الاسم كان (مالكَ الملكِ) و(فاطرَ) وصفاً ونصبه لأنه مضاف. ومن لم يجوز وصف هذا الاسم قال: هذا منصوب لأنه منادى مضاف، وقد أسقط حرف النداء من أوله، وتقديره: يا

---

(١) مذهب خليل وسيبويه أنّ هذا الاسم لا يوصف، قال سيبويه في الكتاب ٢/١٦٩: (وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم مِن قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: يا هناة).

(٢) هذا القول متفق مع رأي الخليل كما يظهر من قول سيبويه في الكتاب ٢/١٩٦ (وقال الخليل رحمه الله: اللّهم نداء، والميم هاهنا بدل من «يا» فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها..).

(٣) لا يجيز الخليل وسيبويه وصفه –كما تقدم– وممن خالفهما المبرّد في المقتضب ٤/٢٣٩، فقد ذهب إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ، أو منصوب على المحل، وينظر: شرح الكافية ـ الرضي ١/١٣٢.

(٤) الاية ٢٦/سورة آل عمران.

(٥) الآية ٤٦/سورة الزمر.

مالكَ الـمُلك، ويا فاطرَ السموات[1]، كما قال تعالى: ﴿ رَبَّنا لا تؤاخذنا ﴾[2]، تقديره: يا ربَّنا.

واعلم أنّ الاسم المفرد المبنيّ على الضمّ إذا وصفته بـ (ابن) وأضفته إلى اسم غير اسم أبيه العلم فقد وقع (ابن) صفة بين علمين، ولا تبالِ بالثاني هل كان اسماً أو لقباً أو كنيةً، فللعرب فيه مذهبان:

أكثرهما: أن تقلب من ضمته فتحة اتباعاً للنون من (ابن)، لأن (ابناً) منصوب من حيث كان مضافاً، تقول: يا زيدَ ابنَ عَمْرٍو، ويا محمدَ بنَ أبي بكرٍ، ويا بِشْرَ بنَ قَيْسٍ قفّةَ، وإنما اختاروا هذا المذهب لوجهين:

أحدهما: ليدلّوا على اختلاط الموصوف بصفته وقوة اتصالها به[3].

والوجه الثاني: أنّ (ابناً) وقع وصفاً بين شيئين لازمين، لأن كلّ واحد يلزم أن يكون له اسم علو ولابنه اسم علم فصارت الثلاثة كشيء واحد فطلبوا له التخفيف، والفتحة أخفّ الحركات.

والمذهب الثاني: وهو أقلّهما أن يترك الأول على ضمّه، فيقال: (يا زيدُ ابنَ عمرٍو) و(يا محمدُ بنَ أبي بكرٍ)[4].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٩٦: (وأما قوله عزّ وجل: ﴿ اللّهُمّ فاطرَ السمواتِ والأرضِ ﴾ فعلى «يا»).

(٢) الآية ٢٨٦/سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٤٤٢، ٤٤٣.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٠٣-٢٠٤: (هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد)، وقد مثله باتباع حركة الراء حركة الهمزة في: (امرئ)، وكذلك في (ابْنُم)، واستدل على أنهما بمنزلة اسم واحد، فقال (ألا تراهم يقولون هذا زيدُ بنُ عبدِ الله ويقولون هذه هندُ بنتُ عبدِ الله فيمن صرف فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن).

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٠٤: (وأما من قال يا زَيْدُ بْنَ عبدِ الله، فإنّه إنما قال هذا زيدُ ابنُ عبدِ الله وهو لا يجعله اسماً واحداً، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان).

فأما قول الشاعر[1]: [رجـــز]

[١٥٤] **يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ   تطــاولَ الليــلُ عَلَيْكَ فانزِلِ**

فمنهم من يتبع الأول الثاني، ويقول قد كثر استعماله فطلبت فيه التخفيف، فهذا يقول: يا زيدَ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ.

والوجه الثاني: أن يترك الأول على ضمّه، وينصب الثاني لأنه مضاف إما أن يجعله بدلاً من الأول، أو عطف بيان، فيقول: يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ.

فأما قول الآخر[2]: [بسيــط]

[١٥٥] **يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبالَكُمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سـوأَةٍ عُمَـرُ**

فـمنهـم من ينشـده: (يا تَيْمُ تَيْمَ عَـدِيٍّ)، بضمّ الأول على مـا استحـقـه، ونصب الثاني لأنه مضاف إما لأنه بدل من الأول أو عطف بيان له.

ومنهـم من ينشـد بنصب الاسمين: (يا تيمَ تَيْمَ عَـدِيٍّ)، وهـذا فيـه ثلاثة أوجه.

منهـم من يقـول: لما كثر استعمـال هـذين الاسمين أتبعوا الأول الثـاني طلباً للتخفيف، كما قالوا: يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ.

ومنهم من يقول: هما مضافان، وتقديره: (يا تَيمَ عَديّ تَيمَ عَدِيٍّ) جعلوا الثــاني بـدلاً(*) من الأول أو توكيداً له، إلا أنهم حذفوا المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، وبقوا الأول على نصبه ليدلّوا على إضافته.

---

(١) قيل هو عبد الله بن رواحة الصحابي، الديوان ١٥٢، الكتاب ٢/٢٠٥، شرح المفصل - ابن يعيش ٢/١٠٢، الخزانة ٢/٣٠٢.

(٢) هو جرير، الديوان ٢١٢، الكتاب ١/٥٣، ٢/٢٠٥، الخزانة ٢/٢٩٨، وليس في الاستشهاد بهذا البيت فضل زيادة عن سابقه.

(*) أ: ص١٢٧.

والقول الثالث: أن الأول مضاف إلى (عَدِيّ) هذا الموجود، وإنما دخل الثاني مقحماً زائداً توكيداً للأول[1].

فإن قيل: فالأول انتصب لأنه مضاف، فالثاني ما وجه انتصابه.

قيل له: لما وقع بعده ما يجوز أن يكون مضافاً إليه نصبه.

واعلم أن هذا المضموم في النداء إن اضطُرّ شاعر إلى تنوينه جاز أن ينونه[2]، واختلفوا في دخول التنوين.

وكان سيبويه يقول: هو عندي بمنزلة مرفوع لا ينصرف، فأنا ألحقه التنوين على لفظه[3]، فأقول: (يا زيدٌ ويا رَجُلٌ)، قال الشاعر[4]: [خفيف]

[١٥٦] ضَرَبَتْ صَدْرَهـا إِلَيّ وقالَتْ   يا عَـدِيٌّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِيْ

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: إنما حذفت منه التنوين للبناء، فإذا اضطُرَّ الشاعر إلى ردّ التنوين فينبغي له أن يرده إلى النصب الذي كان يستحقه في الأصل بكونه مفعولاً، فيقول: (يا زَيْداً)[5]، وكان أبو عمرو ينشد هذا البيت.

[١٥٦]   يا عَدِيًّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِيْ

---

(١) فصل سيبويه هذه المسألة فقال في الكتاب ٢ / ٢٠٥: (هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك يا زَيْدُ زَيْدَ عمروٍ، ويا زَيْدَ زَيْدَ أخينا).

(٢) استشهد سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٠٢ لهذا الاضطرار بقول الأحْوَص:

سـلامُ اللهِ يا مطرٌ عليهـا   ولَيْسَ عليكَ يا مَطَرُ السلامُ

(٣) عبارة سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٠٢ عن الشاهد: (فإنّما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف) ثم قال: (وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً ثم قال: . فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعُه كما لا يُغيّر رفع مالا ينصرف إذا كان في موضع رفع). وينظر: ضرورة الشعر ٤٢.

(٤) هو المهلهل، المقتضب ٤ / ٢١٤، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٤، الخزانة ٢ / ١٦٥.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٠٣: (وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً يشبهه بقوله يا رجلاً يجعله إذا نون وطال كالنكرة)، وقال: (ولم نسمع عربياً يقولُه).

فإن قيل: فشاعر هذا البيت على أي الوجهين قاله؟.

قيل له: لابد أن يكون قاله على أحد تقدير الوجهين، وسمع الوجه الآخر من فصيح يحتج بلغته كالاحتجاج بلغة الشاعر فصارا جميعاً حجة.

فإن نادى المتكلّم **مضافاً إلى نفسه** فله فيه أربعة أوجه مستعملة[1]، أفصحها وأكثرها في الاستعمال أن يحذف الياء ويكتفي بالكسرة قبلها منها فيقول: (يا غُلامِ أَقْبِلْ) لأنه أَوْجَزَ مِن غير إخلال.

والمذهب الثاني: أن يسكن الياء فيقول: (يا غُلامِيْ أَقْبِل) وهذه الياء أصلها الفتح، وإنما سكنها لضرب من التخفيف، والذي يدلّ على أن أصلها الفتح شيئان:

أحدهما: أنها للخطاب وهي اسم المتكلم فهي نظيرة الكاف في: (أُرِيْدُكَ) والكاف مبنيّة على الفتح بلا خلاف فينبغي لما أشبه الكاف أن يبنى على الفتح.

والوجه الثاني: أنها قد جعلت على حرف واحد فلا ينبغي أن يجحف بها بسلب الحركة، وينبغي أن تكون حركتها الفتح، لأن الفتحة أخفّ وأكثر في الاستعمال.

والوجه الثالث: أن يترك الياء مفتوحة على أصلها، فيقول: (يا غُلامِيَ أَقْبِلْ).

والوجه الرابع: أن يقلب من الكسرة قبل الياء فتحة فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقول: (يا غُلاما أَقْبِلْ)، وينبغي إذا وقف على هذه الألف أن يلحقها هاء للسكت ليكون الوقف على الهاء، فيقول: (يا غُلاماه)، وإذا وصل أسقط الهاء.

---

(١) فصّل سيبويه هذه المسألة في الكتاب ٢ / ٢٠٩، فقال: (هذا بابُ إضافة المنادى إلى نفسِك).

فإن قيل: فلم زادوا الهاء بعد الألف في الوقف؟.

قيل له: لأن الألف خفيّة، والوقف يزيدها خفاء فزادوا الهاء لتبين الألف[1]، فإذا وصلوا بانت الألف فاستغنوا عن الهاء.

واعلم أنّ الياء في: (يا غُلامِي) إنما جاز فيها الإثبات والحذف لأنها اتصلت بنفس المنادى فأشبهت التنوين.

فمن أسقطها فلشبهها بالتنوين من حيث كانت على حرف واحد، وتفتقر إلى ما تتصل به، ولا يجوز إنفصالها منه، فلما أشبهت التنوين من هذه الوجوه الثلاثة أسقطها المنادى كما يسقط التنوين.

ومن أثبتها قال: هي اسم فينبغي أن أثبتها، لأفرّق بين الاسم والحرف.

وقد أسقط قوم الألف في قولهم: (يا غُلامَا)، فقالوا (يا غُلامَ)، واكتفوا بالفتحة، كقول الشاعر[2]: [وافـــر]

[١٥٧] **بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَانِّي**

يريد: بِلَهْفَا.

وقد قالوا في قراءة من قرأ: ﴿ **يا أبتَ لِمَ تَعْبُدُ** ﴾[3]، أن الأصل: (يا أَبَتَا) فحذف الألف اكتفاء بالفتحة قبلها، والذي يدلّ على أن الألف الأصل في قول الآخر[4]:

[٢] **يا أَبتـا علَّـكَ أَوْ عَسـاكـا**

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢١٠: (وإنّما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف لأنها خفيّة).

(٢) مجهول قائله، وصدر البيت:

فلستُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنّي

الخصائص ٣ / ١٣٥، شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٠٠، الخزانة ١ / ١٣١.

(٣) الآية ٤٢ / سورة مريم، قوله ﴿ يا أَبَتِ ﴾ بالكسر قراءة الجمهور، وبالفتح قرأ ابن عامر، وأبو جعفر، والأعرج، معجم القراءات ٤ / ٤٨.

(٤) هو رؤبة، ينظر: الصفحة ١٣.

وإنما هو: (يا أبتي)، فقلب من ياء المتكلّم ألفاً.

ومن قال: (يا غُلامِيَ) بفتح الياء فإنه يلحق هاءً في الوقف، فيقول: (يا غُلامِيَه)، ولم يقف على الياء، لأن الوقف يزيل الحركة وحركة البناء يحافظ على إثباتها، قال الشاعر[1]: [كامل]

[١٥٨] تَبْكِيهِمُ دَهْماءُ مُعْوِلَةً وتقول سَلْمَى وارَزِيّتِيَهْ

فأما قولُ الشاعر[2]: [رجز]

[١٥٩] فَهِيَ تَرْثِي بِأَبا وابناما

فقد روى بالألف، وقد روى بالياء: (بأبي وابنيما)[3]. وقد يروى: (بِأَبا وابنيما).

فإن كان الرِّدفُ ياءً لم يجز إلا (وابنيما)، لأن الردف لا يختلف، وإن كان الردف ألفاً لم يجز إلا (وابناما) وهذا يرجع إلى القصيدة فيه[4]، فكأن الشاعر سمع المرأة تندب وتقول: (بأبا)، فحكى الشاعر قولها وأدخل الباء معدية للفعل[5].

فإن أضاف المتكلّم المنادَى إلى مضاف إلى نفسه أثبت الياء ولم يجز إسقاطها فقال: (يا غُلامَ غُلامِي)، وجازت له ثلاثة أوجه:

الأول: إسكان الياء طلباً للتخفيف كما ذكرت.

---

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان ٩٩، الكتاب ٢ / ٢٢١، شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٢٧.

(٢) هو رؤبة، وروى صدره وقيل عجزه:

بكاء ثكلى فقدَتْ حميما - - - - - - - - - - - -

الديوان ١٨٥، الكتاب ٢ / ٢٢٣، اللمع ٢٠٥.

(٣) ينظر: شرح المفصّل - ابن يعيش ٢ / ١٢.

(٤) وفي (اللسان / بنى) (واحتمل الجمع بين الياء والألف لأنه أراد الحكاية).

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٢٣: (وإنما حكى ندبتها).

والثاني : إن شاء فتحها على أصلها وأَلْحَقَ الهاءَ في الوقف، فقال : (يا غلامَ غلامِيَه) فإذا وصل أسقطها .

والثالث : إن شاء قلب من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فقال : (يا غُلامَ غلاما) .

وإنما وجب إثبات هذه الياء لأنها لم تَتَّصِل بالمنادَى فتحذف تخفيفاً، ولم تقع موقع تنوين يجب إسقاطه، بل وقع موقع تنوين يجب إثباته، ألا تراك(*) تقول : (يا غُلامَ زَيْدٍ أَقْبِلْ) فيثبت التنوين ولا يجوز إسقاطه، فكذلك تثبت الياء لأنها نظير هذا التنوين.

فأما قولُه تعالى : ﴿ يا ابنَ أُمِّي ﴾[1] فمن أضاف (ابن) إلى (أمّ)، و(أمّ) إلى الياء لم يجز إسقاط الياء لأنها وقعت موقع تنوين لا يجوز إسقاطه[2]، قال الشاعر[3]: [خفيف]

[١٦٠] يا ابنَ أُمّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي   أَنتَ خَلَّيْتَني لِدَهْرٍ كَؤودِ

وقال الآخر[4]: [خفيف]

[١٦١] يا ابنَ أُمّي ولو شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ   عُو تَميماً وأَنْتَ غَيْرُ مُجابِ

(*) أ : ص١٢٨ .

(١) الآية ٩٤ / سورة طه، ﴿ يا ابنَ أُمَّ ﴾ بفتح الميم قراءة الجمهور، وبكسر الميم قرأ ابن عامر، وحمزة، ينظر كتاب السبعة ٤٢٣ (معجم القراءات ٤ / ١٠٦)، ولم يقرأ أحد (يا ابنَ أمّي) بإثبات الياء، قال النحاس : في إعراب القرآن ٢ / ٣٥٦ (ويجوز في غير القرآن « يا ابنَ أمِّي » بالياء) .

(٢) علل سيبويه ثبوت الياء فقال في الكتاب ٢ / ٢١٣ (وتثبت فيه الياء لأنه غير منادَى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء) .

(٣) هو أبو زُبيد الطائي، شعره ٤٨ ، الكتاب ٢ / ٢١٣ ، شرح المفصّل - ابن يعيش ٢ / ١٢ .

(٤) هو غلفاء بن الحارث، الوحشيات ١٣٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٧٤ ، المقتضب ٤ / ٢٥٠ .

وقال الآخر(1): [رجــز]

[١٦٢] **يا ابنَةَ عَمّي لا تَلُومِي واهْجَعِي**

فأما من قرأ: ﴿ **يا ابنَ أُمَّ** ﴾ فإن العرب تكثر استعمال (يا ابنَ أمّ، ويا ابن عمّ) لأن الغريبَ يَلقَى الغريب فيقول له (يا ابنَ أمّ، ويا ابْنَ عَمّ) ليستعطفَه لنفسه ويتقرب إليه.

وكان الأصل: (يا ابن أُمِّي) فأسقط الياء لكثرة الاستعمال والتخفيف، وركب (أمّاً) مع (ابن) وأتبع الميم حركة النون اكتفاءً فقال: (يا ابنَ أُمَّ)(2).

وقال قوم: أبدل من الياء ألفاً ثم أسقطها واكتفى بالفتحة منها(3)، وهـــذا ليس بالصحيح، بل الوجه الأول هو الجيّد والمختار، فلما صار الاسمان اسماً واحداً أضافه إلى نفسه فوقعت الياء موقع تنوين يجب إسقاطه فقال: (يا ابنَ أُمّ).

ويجوز فيه كلّ ما جاز في (يا غُلامِي) من إسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة وإثباتها ساكنة، وتحريكها بالفتح ومِنْ قلبِ الكسرةِ فتحةً والياءِ ألفاً.

---

(١) هو أبو النجم، الكتاب ٢ / ٢١٤، شرح المفصّل - ابن يعيش ٢ / ١٢، الخزانة ١ / ٣٦٤.

(٢) كذلك علّل سيبويه هذا بقوله في الكتاب ٢٢ / ٢١٤: (وقالوا: يا ابنَ أمّ، ويا ابنَ عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد)، وقال المبرّد في المقتضب ٤ / ٢٥١ (وأما قولهم: يا ابنَ أم ويا ابنَ عمّ فإنّهم جعلوهما اسماً واحداً، بمنزلة خمسةَ عشرَ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال.

(٣) وممن قال بذلك، الكسائي، والفرّاء، ينظر: شرح التصريح ٢ / ٢٠٠.

[الاستغاثـــــة]

واعلم أنهم يدخلون لام الاستغاثة على المنادَى المدعوّ فيفتحونها فيقولون: (يا لَزَيْدٍ، ويا لَعَمْرٍو)[1].

ولا يجوز أن يسقط حرف النداء مع لام الاستغاثة، قال الشاعر[2]: [مديد]

[١٦٣] يا لَبَكْرٍ أنشروا لي كُلَيْباً   يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِـــرارُ

وقال الآخر[3]: [بسيـــط]

[١٦٤] يا لَلرِّجالِ لِيوم الأَربعاء أما   ينفكُّ يُحدِثُ لي بعدَ النُهى طَرَبا

فإن استغثتَ لَهُم كسرت اللام فقلت: (يا لِزَيْدٍ) كأنّك قلت: (يا قَومُ أدعوكم لِزَيْدٍ).

وإن عطفتَ على المستغاث به كسرت لام المعطوف، فقلت: (يا لَزَيْدٍ ولِعَمْرٍو).

فإن قيل: لِمَ فُتِحَت لام المدعوّ المستغاث به وكسرت المعطوف عليه والمدعوّ لـه.

ففي هذا جوابان:

أحدهما: أنه فتح واحداً وكسر آخر ليفرّق بينهما، وهذا جواب غير سديد، لأنه يدور[4]، ألا ترى أنه لو فتح المدعوّ له وكسر المدعوّ به لكان الفرق حاصلاً.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢١٥: (هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة وذلك في الاستغاثة والتعجب وذلك الحرف اللام المفتوحة).

(٢) هو مهلهل بن ربيعة، الكتاب ٢ / ٢١٥، الخصائص ٣ / ٢٢٩، الخزانة ٢ / ١٦٢.

(٣) هو عبد الله بن مسلم الهذلي، التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٨، ونسبها المبرّد في المقتضب ٤ / ٢٥٦ للحارث بن خالد.

(٤) يريد بها مسألة الدَوْرِ، والدَوْرِ باطلٌ.

والجواب السديد أنّ المدعوّ المستغاثَ به قد وقع موقع المضمر ففتح اللام معه كما يفتحها مع المضمر وكسرها في المدعوّ له لأنه لم يقع موقع المضمر، وكسرها في المعطوف على المدعوّ لأنه بكونِهِ معطوفاً على المدعو يعلم أنه مستغاث.

وهذا البيت يجمع اللامات الثلاث وهو قوله[١]: [بسيط]

[١٦٥] يَبْكِيْكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مُغْتَرِبٌ يا لَلْكُهولِ ولِلشُّبانِ لِلْعَجَبِ

فتح الأول لأنه مستغاثا به، وكسر المعطوف عليه والمدعوّ له.

ولو قال قائل: (يا لَلْماءِ، ويا لَلْعَجَبِ) بفتح اللام لأنه دعاهما واستغاث بهما فكأنه قال: (يا ماءُ احضر فإنه من أوقاتك، ويا عجبُ هلمّ فإنّه من أزمانك[٢]).

وبالله التوفيق

(١) مجهول قائله، المقتضب ٤ /٢٥٦، الخزانة ٢ /١٥٤.

(٢) هذا التفسير قريب من قول سيبويه في الكتاب: (وقالوا يا لَلْعَجَبِ، ويا للماء لما رأوا عَجباً أو رأوا ماء كثيراً كأنه يقول: تعالَ يا عجب أو تعالَ يا ماءُ فإنه من أيامك وزمانك).

باب الترخيم

اعلم أنّ الترخيم حذفٌ يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء، إذا كان المضموم اسماً علماً زائداً على ثلاثة أحرف، أو ثالثه تاء التأنيث[1].

وإنما لم يجز أن يرخّم الثلاثي نحو قولك: (يا زَيْدُ) و(يا عَمْرو) لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف تحشى به الكلمة وحرف يوقف عليه.

فإن وجدت شيئاً من الثلاثي المتمكن قد سقط منه حرف فذاك لعلّة عرضت فيه أوجبت إسقاطه، وهو في النية ثابت.

وإنما جاز الترخيم فيما زاد على الثلاثي ليرد إلى الثلاثي أو يقرب منه لأنه أعدل الأسماء وأخفّها.

والترخيم يختص بالأسماء الأعلام، لأن العلم في الأصل منقول من جنس إلى جنس، أو مرتجل، والتغيير يؤنِس بالتغيير.

ولا يجوز أن يرخّم ما كان منصوباً في النداء، لأن النداء لما ضعف عن إخراج الاسم من الإعراب إلى البناء ضعف عن إسقاط حرف منه، ولما قوى النداء على إخراج العلم من الإعراب إلى البناء على الضمّ قوى على إسقاط حرف منه، فلأجل هذا دخله الترخيم.

فأما ما كان ثالثه تاء التأنيث نحو (ثُبَة) و(عِدَة) إذا سمّيت به فإنما جاز ترخيم مثل هذا وإن كان يبقى الاسم بعد إسقاط التاء على حرفين، لأن التاء ليست من نفس الاسم، وإنما هي زائدة للتأنيث، فإذا سقطت لم ينقص من أصل الاسم شيء، ومع هذا فإن الحرف الذي سقط من الاسم مقدّر.

---

(١) وعرفها سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٣٩ بقوله: (والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً).

وأيضاً فإنّ هذه التاء تنقلب في الوقف هاء إذا قلت: (ثُبَة وعِدَة)، وهذا تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير الآخر وهو الحذف.

وقد أجاز الفرّاء[١] أن يرخّم الثلاثي إذا تحرّك وسطه[٢]، نحو (فَرَح) لأنه نزّل حركة الوسط مقام حرف فكأن الثلاثي على أربعة أحرف.

ولَعَمْري إنّ الحركة قد تنزّل منزلة حرف لكن ليس في كلّ موضع[٣]، وسنذكره في موضعه إنْ شاءَ اللّهُ[٤].

وأصحاب الترخيم على ضربين[٥]:

منهم من يحذف الحرف الأخير ويبقي[*] ما قبله على حاله من كسر أو ضمّ أو فتح أو سكون ليدلّ ببقائه على تقدير ما حذفه وأراد به، وإنما حذفه من اللفظ تخفيفاً وإيجازاً، وهذا هو المذهب المختار الذي لا ينكر.

تقول في حارِث (يا حارِ)، وفي أحمَد: (يا أَحْمَ)، وفي جَعْفَر: (يا جَعْفَ) وفي قِمَطْر: (يا قِمَطْ أقبل) إذا كان علماً، وفي بُرْثُنْ: (يا بُرْثُ)،

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفرّاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان فقيهاً متكلماً، ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، من مصنفاته: المقصور والممدود، ومعاني القرآن، والمذكر والمؤنث، وغيرها، توفي في طريق مكة عام ٢٠٧هـ، (معجم المؤلفين ١٣ / ١٩٨).

(٢) أجاز الفرّاء كذلك ترخيم الرباعي إذا كان قبل آخره ساكن نحو: هِرَقْلُ، فيبقى على حرفين فيقال فيه: ياهِرَ، ينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ٢ / ٢١، شرح الألفية ـ الأشموني ٣ / ١٧٧، شرح التصريح ٢ / ٢٠٧.

(٣) يريد بذلك إجراءَهُم الثلاثي محرّك الوسط نحو: (سَقَر)، مُجْرَى، (زَيْنت)، في إيجاب منعه من الصَرْف.

(٤) سيرد ذكرها في الصفحة ٦١٦.

(٥) سمّى النحاة هذين الضربين بلغة من يَنْتَظِرْ، ولغة مَنْ لا ينتَظِرْ، ينظر: شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٢، شرح الألفية ـ الأشموني ٣ / ١٨٢، شرح التصريح ٢ / ٢٠٧.

(*) أ: ص١٢٩.

قال الشاعر[١]: [بسيط]

[١٦٦] يا حارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُم بِداهِيَةٍ   لم يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلي ولا مَلِكُ

والمذهب الثاني: أن تحذف الحرف الأخير، وتجعل ما بقي اسماً مبنياً على الضمّ كأنك لم تحذف منه شيئاً، والضمّة في آخره، ضمة بناء أحدثها النداء، تقول: يا حارُ، ويا جَعْفُ، ويا أَحْمُ، ويا قِمَطُ، ويا بُرْثُ، الضمّة في الثاء ضمّة بناء وليست التي كانت في الأصل بل تلك ذهبت كما ذهبت الفتحة من (جَعْفَ) والكسرة من (حارِ)، والسكون من (قِمَطْ)[٢].

فإن كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معاً وجب إسقاطهما معاً لأنهما كالزيادة الواحدة، وهذه الزيادتان هي خمسة أقسام:

(ألفٌ ونون)، و(ألِفا التأنيث)، و(ياءُ النسبة)، و(الألف والتاء) في جمع التأنيث، و(الواو والنون) اللتان للجمع، تقول في: (عُثمان، ومَرْوان) فيمن قال (يا حارِ): يا عُثْمَ، ويا مَرْوَ، وقال الفرزدق[٣]: [كامل]

[١٦٧] يا مَرْوَ إنّ مَطِيَّتي مَحْبوسَةٌ   تَرْجو الحِباءَ وربُّها لم ييأسِ

يريد: (مَرْوان).

ولا يجوز إسقاط (الألف والنون) إلا إذا كان يبقى بعد إسقاطهما ثلاثة أحرف فصاعداً.

---

(١) هو زهيرُ بنُ أبي سُلمى، الديوان ١٨٠، اللمع ٢٠٧، شرح المفصّل - ابن يعيش ٢ / ٢٢، الخزانة ٥ / ٤٥٤.

(٢) خالف الفرّاء في الاسم الذي قبل آخره ساكن فأجاز ترخيم نحو: (هِرَقْل، وسِبَطْر) وما كان مثلهما بحذف حرفين، نحو: (يا هِرَ، ويا سِبَ) وفي قِمَطْر - (يا قِمَ)، ينظر: تفصيل حجته في: شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ٢١، وقد أشرنا قريباً إلى هذه المسألة في هامش سابق.

(٣) الديوان ١ / ٣٨٤، الكتاب ٢ / ٢٥٧، اللمع ٢٠٨، شرح المفصّل - ابن يعيش ٢ / ٢٢، الخزانة ٦ / ٣٤٧.

فإذا رخّمت: (أسماء وحمراء) إذا كان اسماً علماً تقول فيمن قال: (يا حارِ) (يا اسمَ أَقبليْ، يا حَمْرَ أسرعي)، قال عُمَرُ بنُ أبي رَبيعة[1]: [طويـــل]

[١٦٨] قِفي فانظُري يا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفينَهُ أهذا المُغيْريُّ الذي كان يُذكَـــرُ

وتقول -إذا سمّيت- بـ(هنداتٍ، ومسلماتٍ) فيمن قال: (يا حارِ) - (يا هِندَ أَقبلي، ويا مُسْلِمَ أَقبلِيْ)، ومن قال: (يا حارُ) (يا هِنْدُ، ويا مُسْلِمُ).

وتقول إذا سمّيت بـ(زيدُونَ) فيمن قال: (يا حارِ) (يا زَيْدُ أَقْبِلْ) تبقى الضمّة التي كانت في الأصل، ومَنْ قال: (يا حارُ) قال: (يا زيدُ)، وتكون هذه الضمّةُ ضمّةَ البناء.

وتقول -في (بَصْرِيّ) إذا سمّيت به فيمن قال: (يا حارِ)- (يا بَصْرِ أَقْبِلْ)، ومن قال: (يا حارُ) (يا بَصْرُ أقبلْ).

فأما من قال: (يا زَيْدِيْنَ) وجعل الإعراب في النون وأراد ترخيمه فإنه لا يجوز أن يسقط إلا النون، ويقول: ٠يا زَيْدِي أَقْبِلْ) هذا قياسه. فإن قال: يلتبس بالإضافة إلى النفس.

قيل له: لابدّ أن يقترن بالكلام أمارة تدلّ السامعين على الغرض.

فإن كان الاسم على أربعة أحرف، وثالثه ياء ساكنة قبلها كسرة أوْ واو ساكنة قبلها ضمّة، أو ألف ساكنة قبلها فتحة، نحو: (سَعِيْد، وعِماد، وثَمُود) فإنّك إذا رخمته أسقطت الحرف الأخير، ولم يجز أن تسقط حرف العلة الذي قبله لئلا يبقى الاسم على حرفين، تقول: على مَنْ قال: (يا حارِ) بالكسر: (يا سَعِيْ أقبلْ) حذفت الدال وبقيت الياء ساكنة، قال الشاعر[2]: [طويـــل]

---

(١) رواية الديوان ٩٣ (قفي فانظُري أسماءُ هَلْ تَعْرِفينَهُ) ولا شاهد فيها، وينظر: شرح المفصّل - ابن يعيش ٢/٢٢٢، الخزانة ١١/٣٦٩.

(٢) هو أوس بن حجر، الديوان ١١٧، الكتاب ٢/٢٥٣، المقتصد ٢/٧٩٧.

[١٦٩] تنكَّرْتِ منّا بعدَ معْرِفَةٍ لَمِيْ وبَعْـدَ التَصابي والشَباب المكتَّـمِ

يريد: (يالَميسُ)، فحذف السين من آخر الاسم، وحذف حرف النداء من أوله، وهذا يدلّ على أنه يجوز أن يسقط حرف النداء من المرخّم كما جاز إسقاطه من المنادَى الذي ليس بمرخّم.

و(يا عِمَاْ) حذفت الدال، وبقيت الألف ساكنة.

و(ياثَمُوْ) حذفت الدال وبقيت الواو ساكنة لأنك تريد المحذوف وتقدّره.

فأما من قال: (يا حارُ) فإنّه يقدّر على الياء من (سَعِيْ)، والألف من (عِمَاْ)، ضمّة، ويلزمه أن يقلب من ضمة الميم في (ثَمُوْ) كسرة ومن الواو ياء فيقول: (يا ثَمِيْ أقبل).

وكذلك إن سمّى بـ(رَعُوْم) و(عَجُوز) قال: (يا رَعِيْ أقبل) و(يا عَجِيْ أقبل)، وإنما لزمه هذا القلب لأنه لما حذف الظرف ولم يقدره حصل آخر الاسم واو قبلها ضمّة، وهذا ليس في أبنية العرب فقلب ليرجع إلى أمثلتهم وأبنيتهم. ألا ترى أنهم قالوا في جمع (قَلَنْسُوة) (قَلَنْسٍ)، والأصل: (قَلَنْسُوٌ) ففعلوا ما ذكرته لك، قال الشاعر[١]: [رجـز]

[١٧٠] لا مَهْلَ حتّى تَلْحَقِي بِعَنَسِ أَهْلِ الرِياطِ البِيْضِ والقَلَنْسِي

وكذلك قالوا في جمع عرقوة (عَرْقٍ)، والأصل (عَرْقُوٌ) ففعلوا من القلب ما ذكرت لك، قال الشاعر[٢]: [رجـز]

[١٧١] حتّى تَقُضِّي عَرْقِيَ الدُّلِيِّ

(١) مجهول قائله، الكتاب ٣/٣١٧، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١٠/١٠٧.

(٢) مجهول قائله، الكتاب ٣/٣٠٩، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ١٠/١٠٨، يريد: حتى تكسري خشباتِ الدلاءِ من كثرةِ ما تنزَحين من البئرِ الماء.

وقالوا: (دَلْوٌ، وأَدْلٍ)، والأصل: (أَدْلُوٌ) فقلبوا ضمّة اللام كسرة والواو ياء، قال الشاعر[1]: [رجــز]

[١٧٢] قَدْ أَمَرَ القاضي بِأَمْرٍ عَدْلِ أَنْ تَمْنَحُوْها بِثَمانِــــي أَدْلِ

فإن كان الاسم على خمسة أحرف ورابعه واو زائدة ساكنة، قبلها ضمّة أو ياء زائدة ساكنة قبلها كسرة، أو ألف زائدة ساكنة قبلها فتحة، والطرف حرف أصليّ، نحو: (زِحْلِيْل[2]، وعمّار، ومنصور).

فمن قال: (يا جارِ) قال: (يا زِحْلِ) بكسر اللام. ومن قال: (يا حارُ) قال: (يا زِحْلُ) بضمّ اللام.

ومن قال: (يا حارِ) قال: (يا عَمِّ) بفتح الميم، ومن قال: (يا حارُ) قال: (يا عَمُّ) بضمّ الميم.

ومن قال: (يا حارِ) قال: (يا مَنْصُ) أبقى ضمّة الأصل، ومن قال: (يا حارُ) قال: (يا مَنْصُ) لكون الضمّة في الصاد هي التي أحدثها النداء، وليست التي كانت في الأصل.

فإن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي حذفت الطرف وبقيت الألف، تقول في: (مختار، ومنقاد) إذا سمّيت به وأردت ترخيمه: (يا مختا(*) أَقْبِلْ) و(يا مُنْقا أَسْرِعْ) حذفت الراء من (مُخْتار) والدال من (مُنقاد)، واعتقدت سكون الألف على من قال: (يا حارِ) واعتقدت عليها ضمّة فيمن قال: (يا حارُ) ولم يجز أن تسقط لأنها منقلبة عن عين الكلمة فـ(مختار) من الخَيَرَةِ، و(منقاد) من القَوْدِ.

فإن كان قبل الواو والياء فتحة حذفت الطرف وبقيتهما، تقول إذا رخمت: (سِنَّوْراً) إذا سميت به، أو (جُمّيْزاً) إذا سميت به، أو (قُبّيْطاً).

(١) مجهول قائله، ينظر: المذكّر والمؤنث ـ للأنباري ١ / ٤١٢.

(٢) الزِحْليل: السريع، (اللسان/ زَحَل).

(*) أ: ص١٣٠.

تقول فيمن قال: (يا حارِ): (يا جُمَيْ، ويا قُبَيْ أقبلْ، ويا سِنَوْ أقبل) بحذف الطرف، وتبقى الياء والواو ساكنتين.

ومن قال: (يا حارُ) يلزمه أن يضمّ الياءَ والواوَ.

وإذا تحركت الياء والواو، وقبلهما فتحة انقلبتا ألفاً، وقدر على الألف الضمّة فتقول: (يا جُمَا أقبل، ويا قُبَا أقبل، ويا سِنَا أقبل).

فإذا كان آخرَ الاسم تاءُ التأنيث حذفتها في الترخيم، ولم يلتفت إلى عدد الحروف التي بقي عليها الاسم، تقول في: (ثُبَة)، و(عِدَة) إذا سمّيت بهما.

فيمن قال: (يا حارِ) قلت: (ياثُبَ أقبِلْ) و(ياعِدَ أَسْرِعْ).

ومن قال: (يا حارُ) قال: (يا ثُبُ أقبل) و(ياعِدُ أسرع).

ولو سمّيت بـ (زَعْفَران) ثم رخّمت أسقطت الألف فقلت (يا زَعْفَرَ أَقْبِل، ويا زَعْفَرُ أقبل) بحذف الألف والنون.

ولو سمّيت بـ (زعفرانة) قلت في الترخيم: (يا زَعْفَرَانَ أقبلي) فيمن قال: (يا حارِ)، و(يا زَعْفَرانُ) فيمن قال: (يا حارُ) لا تحذف مع التاء سواها، قال الشاعر(١): [طويـــل]

[١٧٣] **أَفاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هـذا التَدلُّلِ … وإن كنتِ قد أزعمتِ صَرْمِي فأَجْمِلِي**

أراد: أفاطمَةُ، وقال الآخر(٢):

[٥٣] **قِفِي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعـا … ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا**

أراد: يا ضُباعَةُ فحذف التاء، وأشبع فتحة العين فنشأت من الفتحة ألف.

---

(١) هو امرؤ القيس، الديوان ١٢، الخزانة ١١ / ٢٢٢.

(٢) هو القطامي، وقد تقدم الشاهد برقم ٥٣، الصفحة ٢١١.

ولك في ترخيم تاء التأنيث وجوه:

منها: أن تقول: (يا طَلْحُ) بالضمّ.

ومنها أن تقول: (يا طَلْحَ) بالفتح في الوصل والوقف.

ومنها: أن تقول (يا طلحَه) فتأتي بهاء السكت تبييناً للحركة فتقول: (يا طلحَه)، فإذا وصلت أسقط الهاء فقلت: (يا طَلْحَ أقبِلْ).

ومنها: أن تردّ التاء التي حذفتها للترخيم، وتتبعها الفتحة التي قبلها لتدلّ باتباعها الفتحة أن الاسم مرخّم، وأن التاء مقحمة لا يُعْتدّ بها، تقول: (يا طلحةَ أَسْرِعْ)[1]، قال النابغة[2]: [طويـــل]

[١٧٤] كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ... ولَيْلٍ أُقاسيهِ بَطيءِ الكواكِبِ

ففتحة التاءِ من (أُميْمَة) تدلّ على الترخيم، وأنها زائدة، ولو كان منادىً غير مرخّم لكانت التاء مضمومة، فأما قول الآخر[3]: [متقارب]

[١٧٥] وكادَتْ فَـزارةُ تَشْقَى بنـا ... فَأَوْلى فَـزارةُ أولى فَـزارا

منهم من يرويه: (أَوْلَى فزارةُ) بضمّ التاء، يريد: (يا فزارةُ) ويكون منادىً غير مرخّم.

ومنهم من يرويه: (أَوْلَى فزارةَ) بفتح التاء على زيادة التاء وترخيم الاسم.

فأما (فزارا) الأخير فمرخّم، حذف التاء وأشبع الفتحة فنشأت ألف الوصل من إشباع الفتحة.

---

(١) ما ذكر من توجيه في التاء ضعيف لا يثبت في الاحتجاج، ولعلّ من الأحسن توجيه الحالة بعلّة صوتية، وذلك لمناسبة الفتحة بعدها، ينظر: قول الجمهور، ورأى أبي علي الفارسي في: الخزانة ٢ / ٣٢١.

(٢) الديوان ٤٠، الكتاب ٢ / ٢٠٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ١٢، ١٠٧، الخزانة ٢ / ٣٢١.

(٣) هو عوف بن عطية بن الخَزِع، المفضّليات ٤١٦، الكتاب ٢ / ٢٤٢.

وتقول إذا سمّيت بـ (صَمَيان)[1] أو (كَرَوان) فيمن قال: (يا حارِ) (يا صَمَيَ أَقْبِلْ)، و(يا كَرَوَ أقبِلْ) بحذف الألف والنون، وتبقى الواو والياء مفتوحتين لِيَدلا على المحذوف.

ومن قال: (يا حارُ) يلزمه أن يقلب الواو والياء ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيقول: (يا كَرَا أَقْبِل، ويا صَمَا أسرع)، وتقدّر على الألف ضمّة النداء.

فإن سمّيت بـ (شقاوة، وعباية)، وأردت الترخيم قلت: فيمن قال: (يا حارِ): (يا شقاوَ أقبلْ، وما عَبايَ أقبلْ) تبقى الواو والياء مفتوحتين ليدلا على المحذوف.

ومن قال: (يا حارُ) يلزمه أن يقلب من الواو والياء همزة ويضمها للنداء فيقول: (يا شَقاءُ، ويا عَباءُ)، وإنما لزمه أن يقلب الياء والواو همزتين لأنهما قد وقعتا على مذهبه طرفاً وقبلهما ألف زائدة، والتصريف يوجب في الياء والواو إذا كانتا طرفاً بعد ألف زائدة أن يقلبا همزتين.

فإن سميت بـ (حُبْلَيانِ) تثنية (حُبْلَى)، وأردت الترخيم قلت في قول من قال: (يا حارِ) (يا حُبْلَيَ أَقبل) بحذف الألف والنون وتدع الياء مفتوحة لتدلّ على المحذوف.

فأما من قال: (يا حارُ) فيلزمه أن يقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقول: (يا حُبْلَى أقبل)، وألف (حُبْلَى) لاتكون أبداً إلا زائدة للتأنيث.

وكلّ مذهب أدى إلى أن تكون ألف التأنيث منقلبة حُكِم بفساده، وكان ينبغي أن يطرح، ومع هذا فقد رأينا فيما تقدم أنه يؤدي إلى الخروج عن أمثلة العرب، إذا قال: (يا ثَمُوْ)، وإنما قلبناه بضرب من الصناعة إلى الياء ليرجع إلى أمثلتها، فهذا يدلّ على قوة قولِ مَنْ قال: (يا حارِ) لأنه مستمرّ في القياس لا يخرج عن أمثلة العرب ولا ينكسر بشيء.

---

(١) صَمَيان: الجريءُ الشُجاع (اللسان / صما).

فإن سمّيت بـ (طَيْلِسان) فيمن كسر اللام[1]. قلت فيمن قال: (يا حارِ) (يا طَيْلِسَ أَقبل) بحذف الألف والنون، وتبقى السين مفتوحة لتدلّ على المحذوف.

ومن قال: (يا حارُ) يلزمه أن يقول: (يا طَيْلِسُ). و(فَيْعِل) مثال لا يكون في الأسماء الصحيحة، وإنما هو مثال اختص بالمعتلات[2]، نحو (سيّد، وميّت).

ومذهب من قال: (يا حارُ) قد أداه[*] إلى أن يدخل في الأسماء الصحيحة مالا يجوز دخوله فيها، وهذا أيضاً مما يدلّ على فساده. وفي المسائل طول، وإلا فكنّا نكثر مما يدلّ على فسادِه، وفيما أشرنا إليه كفاية وعون لمن يتدبر.

واعلم أن سيبويه قد أجاز في ضرورة الشعر أن يستعمل المذهبان جميعاً، قال الشاعر[3]: [طويـــل]

[١٧٦] **أَبا عُرْوَ لا تَبْعَد فَكُلُّ ابنِ حُرّةٍ سيدعوه داعي مَوْتَـةٍ فيُجيـــبُ**

أراد: (عُروَة) فرخّم ثم أضاف إليه فقال: (أَبا عروَ) وهذا يكون على من قال: (يا حارِ).

ولو كان على من قال: (يا حارُ) لقال: (أبا عُرْوِ) جرّه بالإضافة إليه. وقال الآخر[4]: [طويـــل]

---

(١) قيل في لام (طيلَِسان) الكسر والفتح والضمّ، فقوله (فيمن كسر اللام) قيد يترتب عليه اختلاف الحكم في ترخيمه، ونبّه على اللغة الصحيحة في ترخيمه وهي بفتح السين على لغة من ينتظر.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٦٦: (ولا نعلم في الكلام « فَيْعُل، ولا فَيْعِل »، في غير المعتل)، وينظر: لسان العرب / طلس.

(*) أ: ص١٣١.

(٣) مجهول قائله، الإنصاف ٣٤٨، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ٢ / ٢٠، الخزانة ٢ / ٣٣٦.

(٤) هو زهير بن أبي سُلمى، الديوان ٢١٤، الكتاب ٢ / ٢٧١، ضرورة الشعر ٨٤، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ٢ / ٢٠، الخزانة ٢ / ٣٢٩.

[١٧٧] خُذُوا حِذْرَكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذكُروا   أواصِرَنا، والرِّحْمُ بالغيبِ تُذكَرُ

وهذا ترخيم (عِكْرِمَة) فكأنه رخّمه ثم أضاف إليه، وهذا على من قال (يا حارِ). ولو كان على من قال: (يا حارُ) لقال: (يا آلَ عِكْرِمِ).

فأما قول ابن أحمر[١] في صفة قوم غزوا فقتلوا كُلُّهم في الغزو: [وافـر]

[١٧٨] أبو حَنَشٍ يؤرِّقُني وطَلْقٌ   وعَبّادٌ وآونةً أُثالا

فسيبويه يقول: هذا هو ترخيم (أُثالَة)[٢] على من قال: (يا حارِ) وهو مرفوع بالعطف على ما قبله من المقتولين الذين ذكرهم إلا أنه أشبع الفتحة فنشأت عنها ألف الوصل.

وقال المبرّد[٣]: (ليس في العرب أثالة، وإنما هو أُثال، وهو في جملة الأَحياءِ، لا في جملة المقتولين، وإنما نصبه بالعطف على الياء والنون في (يُؤَرِّقُني) فكأنه قال: (يُؤَرِّقُني وأُثالاً أبو حَنَشٍ وطلقٌ وعَبّادٌ).

وقال القاضي أبو سعيد[٤]: (ليسَ في العرب أُثالةُ كما قال المبرّد أبو العباس، إلا أنّ (أُثالاً) هذا هو من جملة المقتولين وليس من جملة الأحياء، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً بالعطف على ما قبله من الأسماء المقتولة أصحابها إلا أنه نصبه بإضمار دلّ عليه (يُؤَرِّقُني)، وتقديره: (أبو حنش يؤرقني وطلق وعباد ويذكرني آونة أُثالاً).

فعلى ما بينت لك ينبغي أن تجعل قياس الترخيم في الاختيار والضرورة. وبالله التوفيق.

---

(١) ديوانه ١٢٩، الكتاب ٢ / ٢٧٠، ضرورة الشعر ٨٥، الخصائص ٢ / ٣٧٨، الإنصاف ٣٥٤.
(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٧٠ بعد أن ذكر البيت: (يُريد أُثالَة).
(٣) لم أقف على النص في مصنفات المبرّد، وعند السيرافي في (ضرورة الشعر ٨٥) نص قريب قال فيه: (إن أثال لم يحذف منه هاء لأنه ليس في الأسماء: أثالة، وإنما هو: أثال).
(٤) هو السيرافي، ينظر: شرحه للكتاب ١ / ٢١٨، الإنصاف ٣٥٥، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٧٢، ضرورة الشعر ٨٥.

بـــاب النُدْبَـــة

اعلم أنّ الندبة تفجع يلحق النادب من شدة الجزع والمصيبة عند فقد المندوب. وأكثر ما يعتري ذلك النساء لفرط حزنهن وقلّة صبرهن وضعف عقولهن.

وحرفها المختص بها (وا)، ويدخل معها من حروف النداء (يا) لقوتها وتصرفها، ولابد من أحد الحرفين مع المندوب.

ولا يجوز أن تندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها ليكون ذلك عذراً لك عند السامعين لأنهم إذا عذروك شاركوك في الغمّ والتألم، وإذا شاركك غيرُك هانت عليك المصيبة.

فلا يجوز أن تقول: (واتِلْكاهْ)، ولا (وا ذاكاه)[١].

وإنما قالوا في (إسماعيل) ـالنبي عليهِ السلامُـ: (وا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماه)[٢] لأنّ حفر زمزم صار خصلة محمودة دالة عليه فقام مقام اسمه العلم.

ولا يخلو اسم المندوب أن يكون مضمراً أو مظهراً، ولا يخلو أن يكون مفرداً أو مضافاً.

فإذا ندبت اسماً مفرداً فلك فيه وجوه: إن شئت بنيته على الضمّ فقلت: (وازَيْدُ، واعَمْرُو).

---

(١) ذكر سيبويه في هذا الكتاب ٢ / ٢٧٧ في باب (مالا يجوز أن يندب)، وعلّل ذلك بقوله: (وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه).

(٢) بئر زمزم فجّرها الله تعالى بين يَدَيْ إسماعيل عليه السلام، وكان رضيعاً وبقيت دهوراً ثم طُمِسَتْ واندثرت حتى حفرها عبد المطلب قبيل مولد النبيّ ﷺ. ينظر: البداية والنهاية ٢ / ٢٤٤، قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٢٨ : (وزعم أنه لا يستقبح: « وا مَنْ حفر بئر زمزماه » لأنّ هذا معروف بعينِهِ).

وإن شئت ألحقت في آخره ألفاً ليمتدّ الصوت فيسمع مَن لم يسمع ويكون أكثر للتفجع.

فإن وقفت على هذه الألف التي ألحقتها زدت هاء للسكت يكون الوقف عليها فقلت: (وا زَيْداه، واعَمْراه) هذا إذا اعتقدت الوقف على كلّ اسم من الأسماء.

فإن لم تعتقد ذلك وألحقت الألف وأردت إدراج الكلام أثبتّ الألف في الوصل وألحقت الهاء بعد الألف التي تقف عليها فقلت: (وا زَيْدا، وا عَمْرا، وا خالداه)[١]، وإنما ألحقت (الهاء) لأن الألف خفيّة، والوقف عليها يزيدها خفاء، فإذا ألحقت (الهاء) بانت الألف لأجل الوصل وصار الوقف على الهاء[٢].

فإن قيل: فإذا قُلتُم: (وا زَيْدُ) فقد عُلِمَت النُدبة بحرف الندبة وهو (وا).

وإن قلتم: (يا زَيْداه) فقد عُلِمَت النُدبة بالألف اللاحقة في آخر الاسم.

وإن قلتم: (يا زَيْدُ) فمن أين تُعلم الندبة، أو من أين يُعلم أنه نادب.

قيل له: إن الأَمارات والقَرائن والأَحوال تدلّ على الندبة وعلى تفجع النادب.

فإن ندبت مضافاً فلا يخلو أن يكون مضافاً إلى ظاهر أو إلى مُضمر.

فإن كان مضافاً إلى ظاهر فإن لم تدخل ألف الندبة قلت: (وا عَبْدَ المَلِكِ، وا أَبا جَعْفَرٍ) نصبت الاسم المضاف كما كنت تضمّ المفرد، لأن المندوب منادًى فينبغي أنْ يحمَل على حرفِ النداء.

---

(١) إذا ندبت الأسماء الثلاثة جميعاً فما كان في درج الكلام فلك أن تثبت معه الألف ولك أن تحذفها، وإنما يلزمك الألف والهاء مع الموقوف عليه.

(٢) الظاهر أن هذه المسألة في حكم المعطوف على المندوب وإن لم ينصّ عليها، وقد أسقط واو العطف لأجل مشابهتها لحرف الندبة وباجتماعهما يسمج اللفظ، ولم يمثل للتوابع غيرها، وقد ذكر سيبويه حكم صفة المندوب في نحو: (وا زَيْدُ الظريفاه)، ينظر: الكتاب ٢ / ٢٢٦، وقول السيرافي في حاشيته.

وإن ألحقت ألف الندبة في المضاف أوقعتها في آخر المضاف إليه فقلت: (واعبدَ المَلِكاه، وا أَبا جَعْفراه، وا عبدَ السلاماه، وا عبدالرحماناه، واعبدَاللهاه)[1].

فإن كان المندوب مضافاً إلى مضمر لم يخل أن يكون المضمر اسماً للنادب أو للمخاطب أو للغائب.

فإن كان للمتكلّم قلت في قول من قال: (يا غُلامِ) وا غُلاماه.

ومن قال: (يا غُلامي) بياء ساكنة فله وجهان:

إن شاء حرّك الياء لالتقاء الساكنين، فقال: (واغلامياه).

وإن شاء أسقط الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء[*] وألف الندبة فقال: (وا غلاماه)[2].

فإن قيل: فكيف يفرق بين اللُغتين؟.

قيل له: يفرّق بينهما بالأَمارات والأَحوال ومن قال: (وا غلامِيَ) بفتح الياء وجب أن يلحق ألف الندبة بعد الياء فيقول: (وا غلامِياه) فإن ندبت على من قال في النداء: (يا غلاما) بالألف ألحقت ألف الندبة بعد هذه الألف[3] وأسقطت هذه الألف لالتقاء الساكنين ولم يجز أن تسقط ألف الندبة لأنها دخلت لمعنى[4].

---

(١) علّل سيبويه إلحاق ألفِ الندبة ههنا في الكتاب ٢ / ٢٢٦ بقوله: (مِن قبل أن المضاف والمضاف إليه، بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم)، وقال أيضاً عن المضاف إليه في الموضع نفسه: (وإنما هو بدل من التنوين).

(*) أ: ص١٣٢.

(٢) ويجوز إذا لم تلحق الألف أن تقول: (وا غُلامِ)، (وا زَيْدِ)، بحذف ضمير المتكلم، أو تقول: (وا غلامِيْ)، (وا زَيْدِي) بإثبات الياء ساكنة، قال سيبويه، الكتاب ٢ / ٢٢١ (وغير الإلحاق عربيّ فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس).

(٣) فصارت (يا غلاما ا) بالفين بعد الميم.

(٣) قال سيبويه، الكتاب ٢ / ٢٢١ (وزعم الخليل أنه يجوز في الندبة وا غُلامِيَهْ).

فإن كان مع النادب غيره وقال في النداء: (يا غُلامَنا)، قال في الندبة: (يا غلامَنا) أسقط الألف الأولى لالتقاء الساكنين، وبقيت ألف الندبة لأنها لمعنى، فلا يجوز إسقاطها لأنها لمعنى.

فإن أضفت المندوب[1] إلى المخاطب، وكان مذكراً ألحقت ألف الندبة بعد فتحة كاف المخاطب فقلت: (وا غُلامَكاه).

فإن كانت الكاف لمؤنث قلبت ألف الندبة ياء لكسرة كاف المؤنث فقلت: (وا غُلامَكِيهْ) ولم يجز أن تفتح كاف الخطاب لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر.

فإن كان المخاطب مثنى قلت: (واغُلامكُماه) أسقطت الألف بعد الميم لالتقاء الساكنين، وبقيت ألف الندبة لأنها لمعنى.

فإن كان المخاطبات مؤنثات ألحقت ألف الندبة بعد النون المثقلة فقلت: (واغُلامَكُنَّاه).

فإن كان لجماعة مُذَكَّرِيْنَ قلت: (وا غُلامكُموه) قلبت ألف الندبة واواً لانضمام الميم قبلها، ولم يجز أن تفتح الميم للألف بعدها لئلا يلتبس الجمع بالتثنية.

فإن ندبت غلام غائب قلت: (وا غُلامَهوه) قلبت ألف الندبة واواً لانضمام الهاء قبلها، ولم يجز أن تفتح الهاء لأجل الألف لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

فإن ندبت غُلام غائبة قلت: (وا غلامَهاه) أسقطت الألف التي مع هاء التأنيث وبقيت ألف الندبة لأنها لمعنى، لا يجوز أن تسقطها.

---

(١) ذكر سيبويه أحكام المندوب المضاف في الكتاب ٢ / ٢٢٤ في قوله: «هذا باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها».

وإن كان لغائِبَيْنِ قلت: (وا غلامَهُماه) أسقطت الألف الأولى وبقيت ألف الندبة لأنها لمعنى.

فإن كان لجماعة مذكرِيْنَ غائبِيْنَ قلت: (واغُلامَهُمُوه) قلبت ألف الندبة واواً لانضمام الميم قبلها، ولم يجز أن تفتح الميم للألف لئلا يلتبس الجمع بالتثنية.

فإن كان لمؤنثات غائبات ألحقت الندبة بعد النون المثقلة فقلت: (وا غُلامَهُنّاه).

فإن كان المنادَى مضافاً إلى مضاف نحو: (انقطاع ظَهْرِهِ). قلت في قول من قال انقطاع ظَهْرِهُوْ، (وا انقطاعَ ظَهْرِهُوْه)، قلبت ألف الندبة واواً لانضمام الهاء قبلها، ولم يجز أن تفتح الهاء لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

وفي قول من قال: (انقطاع ظهرِهِيْ) قلت: (وا انقطاعَ ظَهْرِ هِيْهْ) قلبت ألف الندبة ياء لكسرة الهاء قبلها، ولم يجز أن تفتح الهاء لأجل الألف لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

فإن كان مؤنثاً. قلت: (وا انقطاعَ ظَهْرِهاه) أسقطت الألف الأولى لالتقاء الساكنين وبقيت ألف الندبة لأنها لمعنى لا يجوز إسقاطها. وبالله التوفيق.

بـاب إعراب الأفعال وبنائها

قد بينت فيما تقدّم(١) أن المستحق للإعراب هو الأسماء دون الأفعال والحروف، وأن الحروف كلّها مبنية لا يستحق شيئاً من الإعراب.

وبيّنت علّة ذلك إلا أن قسماً من الأفعال ضارع الأسماء وشابهها فجذبته الأسماء من البناء الذي هو أصله إلى الإعراب الذي هو أصلها فدخله الإعراب.

والأفعال هي الأصل في العمل من رفع ونصب.

ولا يجوز أن تعمل الأسماء رفعاً ولا نصباً، ولكن لما ضارع هذا الفرع من الأفعال الأسماء وسرى إليه الإعراب منها لأجل المضارعة سرى إلى أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المُشتقّة من هذا النوع المضارع العملُ فرفعت ونصبت كما عمل الفعل، وسأبيّن هذا في موضعه إن شاء الله(٢).

والفعل على ضربين: معرب ومبنيّ.

والمبنيّ على ضربين: مبنيّ على الوقف، ومبنيّ على الحركة.

والبناء على الوقف هو الأصل في البناء وهو الأمر للمواجه إذا لم يكن في أوله إحدي الزوائد الأربع، نحو: (اضْرِبْ، واجْلِسْ، وأَحْسِنْ، وأَجْمِلْ) وإنما خرج هذا الفعل على أصله في البناء لأنه ليس في أوله إحدى الزوائد فيضارع الأسماء فيستحق الإعراب، ولا ضارع ما ضارع الأسماء فيرجح له بحركة فبقي على أصله.

فإذا كان آخر هذا الفعل مشابهاً لهذا الأمر من حيث كان موافقاً له في الاستقبال أعطى مثل سكونه وإن اختلف الحكم فيها، لأنك إذا قلت: (اضرِبْ) كان مبنياً على الوقف، وإذا قلت: (لِيَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْراً) و(لا تَضرِبْ عمراً) كان

---

(١) تقدم ذلك في باب المعرب والمبني في الصفحة ٥٣.

(٢) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ٧١٢.

هذا معرباً، وسمّى الأول وقفاً وكان بناءً واتفقا في السكون. وإن اختلف حكمهما إلا أن المجزوم أقوى من المبنيّ لأنه بعامل لفظيّ، وذاك بني(*) والبناء أوجبه له معنى لا صورة برزت إلى اللفظ.

وإذا كان آخر هذا المجزوم ياءً أو واواً، أو ألفاً، أو نوناً في تثنية فاعل هذا الفعل وجمعه ومخاطبة المؤنث أسقطها الجازم كما يسقط الحركة من الصحيح.

فكما يقال في الصحيح (لا تَضْرِبْ) قيل في المعتل: (لا تَرْمِ، ولا تَغْزُ، ولا تَسْعَ، ولا تَضْرِبا، ولا تَضْرِبي ولا تَضْرِبُوا).

وكان الوقف يقوى على إسقاط الحركة من الصحيح، ولا يقوى على إسقاط هذه الحروف،ولكنّهم لما شبّهوا المجزوم الصحيح به في إسقاط الحركة شبّهوا الموقوف بالمجزوم في إسقاط هذه الحروف فقالوا: (ارمِ واغزُ واسْعَ واضْرِبي واضْرِبا واضْرِبُوا).

وإذا كان الفعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: (أنا أفعَلُ، ونحن نفعَلُ، وأنت تفعَلُ، وهي تفعَلُ، وهو يفعَلُ) فهذه الحروف تسمى حروف المضارعة، ويسمى الفعل الذي تكون في أوله (مضارعاً).

والمضارعة في اللغة هي المشابهة والمماثلة، والفعل مضارع للأسماء، أي مشابه ومماثل.

وإنما اختاروا هذه الحروف في أول هذا الفعل لأنهم يزيدون الحركات في أواخر الكلم للفرق بين المعاني.

ولم يقدروا على زيادة الحركات في أول هذا الفعل، فلما لم يقدروا على الحركات زادوا الحروف التي أخذت منها الحركات وهي الألف والواو والياء.

(*) أ: ص١٣٣.

ولم يمكن الابتداء بالألف فجعلوا مكانها الهمزة لأنها ألف مثلها ومقاربة لها في المخرج.

واستقبحوا النطق بالواو لأنها حرف ثقيل وتدخل عليها واو النسق فيسمج اللفظ بهما فجعلوا مكان الواو التاء، لأن التاء تبدل من الواو كثيراً، وبقيت الياء على أصلها(١).

واعلم أنهم يُسمّون الفتحة ألفاً صغيرةً، والكسرة ياءً صغيرة، والضمّة واواً صغيرة(٢).

وقد اختلفوا في الواو والياء والألف.

فقال قوم: هي أصول، والحركات قبلها أبعاض لها.

وقال قوم: الحركات هي الأصول ولكنهم أشبعوا كلّ حركة فنشأ من إشباع الحركة الحرف الذي من جنسها.

لما أشبعوا الضمّة نشأت الواو، وأشبعوا الكسرة فنشأت الياء، وأشبعوا الفتحة فنشأت الألف، فلما حصلت لهم هذه الحروف الثلاثة وفيها مدّ ولين وغنّة طلبوا حرفاً رابعاً يشابهها فلم يجدوا إلا النون لأنهم يسمونه الحرف الأغن لما فيه من الغنة، وأنه يخرج من الخيشوم، وأنه يدغم في الياء والواو فينقلب إلى جنسهما، وأنه يكون إعراباً في: (تَضْرِبِيْنَ وتَضْرِبانِ ويَضْرِبانِ وتَضْرِبونَ ويَضْرِبون) كما تكون الألف والواو والياء إعراباً في قولك: الزيدانِ والزيدُونَ،

(١) وهذا التعليل من رأي السيرافي الذي نقل عنه في حاشية كتاب سيبويه ١/ ١٤ قوله: (.. لأن أولى الحروف بذلك حروف المدّ واللين المأخوذة منها الحركات، فلما كانت الألف لا تكون إلا ساكنة ولم يصحّ الابتداء بساكن جعل عوضها أقرب الحروف منها وهو الهمزة لقربها من الألف، ولما كانت الواو لا تقع زائدة أولاً أبدل منها حرف يبدل منها كثيراً وهو التاء...).
وينظر: ما نقل عنه أيضاً في: حاشية الكتاب ٤/ ٢٤٢. ينظر الفوائد: ص٥٢.

(٢) تقدم هذا في الصفحة ٥٥.

والزيدَيْنِ والزيدِينَ وأبوك وأباك وأبيك، وقد تكون أيضاً ضميراً في (يَفْعَلْنَ) كما تكون هذه الحروف ضميراً في (تَفْعَلِينَ، وتَفْعَلانِ، وتَفْعَلُونَ) فلما أشبهت النون لهذه الحروف من هذه الوجوه اختيرت معها وقرنت بها فكملت بهم حروف المضارعة[1].

وهذا الفعل الذي هذه الزوائد الأربع في أوله يشبه الأسماء من أربعة أوجه.

أولهما: أنك إذا قلت: (يَضْرِبُ) يصلح أن يكون للحال ويصلح أن يكون للاستقبال، كما أنك إذا قلت: (عِنْدِي رَجُلٌ) صلح أن يكون (زيداً)، وصلح أن يكون (عمراً) فصار هذا الفعل شائعاً في الزمانين كما صار هذا الاسم شائعاً في المسمّيات، فإذا أردت تخصيص كل واحد منهما خصصته بحرف، فأما الاسم فإنك تخصصه بالألف واللام، تقول: (عندي الرجلُ) فخصصته الألف واللام بـ (زيد) دون (عَمْرو) أو بـ (عَمْرو) دون (زَيْد)، كذلك خصصت الفعل فقلت: (سيقومُ) خصصته السين بالاستقبال وإزالة الاشتراك، فلما كان هذا الفعل يشيع كما تشيع الأسماء ويخص بحرف ويقصره على زمان بعينه صار كقولك: (رجل) يشيع في جميع المسمّيات، فإذا خصّ بالألف واللام قصرته على ما يسمّى بعينه دون غيره، فلما أشبه هذا الفعل الأسماء من هذا الوجه جذبته الأسماء من البناء إلى الإعراب، وهذا الوجه معتمد.

والوجه الثاني من المشابهة: أنّ هذا الفعل يكون خبراً عن الاسم، كما يكون الاسم خبراً عن الاسم، تقول: (زَيْدٌ يقوم) كما تقول: (زَيْدٌ قائِم).

فلما أخبر به كما يخبر بالاسم أشبه الاسم فأعرب.

والوجه الثالث: أن هذا الفعل توصف به النكرة كما توصف بالاسم، تقول: (مررتُ برجلٍ يقومُ) كما تقول: (مررت برجلٍ قائمٍ)، ولما كام يوصف به كما يوصف بالاسم، أشبه الاسم فأعرب.

---

(١) تقدم الكلام عن حروف المضارعة في الصفحة ٥٤ .

والوجه الرابع: أن لام الابتداء التي تختص بالاسم تدخل على هذا الفعل كما تدخل على الاسم، تقول: (إنّ زيداً ليقومُ)، كما تقول: (إنّ زيداً لقائمٌ)[١]، وهذا الوجه مطعون فيه، لأن لام الابتداء إذا دخلت آذنت بشبهه بالاسم، ولم يعلم من أي وجه أشبهته[٢].

فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الوجوه جذبه الاسم من البناء إلى الإعراب فاستحق الإعراب جملة، فأما كلّ واحد من وجوه الإعراب فإنه يحتاج إلى عامل يؤثره ويوجبه، وسأبين ذلك إذا صرت إليه[٣] إن شاء الله تعالى.

فإذا دخل على آخر هذا الفعل نون[*] التوكيد بني آخره معها على الفتح خفيفة كانت أو ثقيلة، تقول: (هَلْ تَقومَنَّ) بالتثقيل كقوله تعالى: ﴿ **لأغلِبَنَّ** ﴾[٤]، وتقول: (هَلْ تَجْلِسَنْ)، كقوله تعالى: ﴿ **لَنَسْفَعَنْ بالناصية** ﴾[٥]، وإنما اختاروا بناء هذا الفعل على الفتح مع نون التوكيد لأنهم شبّهوا نون التوكيد بتاء التأنيث فقالوا: (هَلْ تَضْرِبَن) ففتحوا الباء كما قالوا: (شَجَرَة) ففتحوا الراء[٦].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٤ : (وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إنّ عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل). وقال: (وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق « فَعَلَ » اللامُ).

(٢) أزال ابن يعيش في شرحه المفصل ٧ / ٦ اللبس عن هذا الوجه فقال عن لام الابتداء هذه: (ولا يجوز دخولها على الماضي لبعد ما بينه وبين الاسم فلا يقال: إنّ زيداً لقامَ). وينظر: شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٢١١.

(٣) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ..٥ وما بعدها.

(*) أ: ص١٣٤.

(٤) الآية ٢١ / سورة المجادلة، وينظر: الصفحات ٥٤، ٧٠٤.

(٥) الآية ١٥ / سورة العلق، وينظر: الصفحات ٥٤، ٣٧٥.

(٦) بيّن سيبويه وجه اختيار الفتحة فقال في الكتاب ٣ / ٥١٩ : (والحركةُ فتحةٌ، ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع).

وأخطأ من قال: (يأنّ حركة آخر هذا الفعل لالتقاء الساكنين) لأنه لو كان كما زعم لم يرجع الساكن الأول إذا قلت: (هل تَبِيْعَنْ، هل تَقُولَنْ) كما لا يرجع في قولك: (لم يَقُلِ الحقَّ، وقَمِ الآنَ) فرجوعها يدلّ على أنّ الحركة ليست لالتقاء الساكنين.

وإنما لم يرجع الساكن الأول لأن الحركة في الثاني غير لازمة وإنما لم تلزم لأن الساكن الذي بعدها ليس بلازم، يدلّك على ذلك قولك: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ، وقُلْ حقاً) فيسلم السكون.

فإن اتصل بآخر هذا الفعل المعرب نون التأنيث بنى على السكون، والنون مبنية على الفتح، نحو: (هل يَضْرِبْنَ، وهل تُكْرِمْنَ).

فإن قيل: ولم بني مع نون التأنيث؟.

قيل له: حملوا المضارع على الماضي وشبهوه به[1]، وإذا كانوا قد شبّهوا هذا الفعل بالاسم فأعربوه فتشبيه الفعل بالفعل أقرب وأولى.

فإن قيل: فالمضارع أقدمُ في الرتبة من الماضي كما أن المستقبل أقدم في الرتبة من المضارع، فالماضي فرع على الحال، كما أن الحال فرع على المستقبل، فإذا حملتم المضارع على الماضي فقد حملتم الأصل على الفرع وهذا لا يجوز، وقد عبتم قول الفرّاء في أنّ (ضَرَبَ) بني على الفتح حملاً على (ضَرَبا)، وقلتم: الواحد أصل ومقدّم في الرتبة، والتثنية فرع على الواحد، ولا يحمل الأصل على الفرع؟.

قيل له: ليس هذا مثل قول الفرّاء لأنه لا ماضي إلا وقد كان حالاً، ولا حال إلا وقد كانت مستقبلاً، ولا مستقبل إلا وسيصير حالاً، ولا حال إلا وسيصير

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠ : (وأسكنتِ ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في «فَعَلَ» حين قلت فَعَلْتُ وفعَلْنَ).

ماضياً. وإذا كان هذا هو تقدير الأفعال صارت كلّها بأجاً واحداً[1]، وجاز أن يشبه بعضها ببعض ويحمل بعضها على بعض، وإنما تكون ماضية وحالاً ومستقبلة بالنسبة إلينا.

فإن قيل: فالماضي كان ينبغي أن يبنى على السكون كما بني على الأمر الذي ليس في أوله إحدى الزوائد الأربع، لأنه لم يضارع الأسماء فيعرب[2].

قيل له: القياس يوجب ما ذكرته إلا أن الماضي ضارع المضارع من وجهين:

أحدهما: أن يقع موقعه في الصفة، إذا قلت: (مررتُ برجلٍ قامَ)، كما تقول: (مررت برجلٍ يَقومُ)، فأرجح له بهذه المشابهة أن يبنى على حركة.

فإن قيل: فكلّ شيء أشبه شيئاً من وجهين وجب أن يكون له حكمه، ألا ترى أنّ الاسم لما أشبه الفعل من وجهين حمل على إعراب الفعل، فينبغي أن يحمل الماضي على إعراب المضارع لأنه قد أشبهه من وجهين.

قيل له: مضارعة الاسم للفعل المضارع أقوى من مضارعة الماضي للمضارع، فلأجل هذا غلب الفعل على الاسم فمنعه من الصرف.

ومع هذا فإذا بطلت هذه المضارعة عاد الاسم إلى الصرف، وههنا وإن أشبه الماضي المضارع فإنه لا يغلب عليه، وينقله إلى الإعراب، لأنه لو كان كذلك، لبطلت دلالته على الماضي من الزمان، كما لا يدلّ المضارع على الماضي من الزمان.

فإن قيل: فإذا أرجح له بالحركة، فلم اختيرت له الفتحة، دون الضمّة والكسرة؟.

---

(١) البَأْجُ بالهمز الطريقة، يقال جعلت الناس أو الكلام بَأجاً واحداً أي على طريقة واحدة، وقد لا يهمز، (اللسان/ بأج).

(٢) كذلك أجاب السيرافي في ما نقل عنه في حاشية الكتاب ١/ ١٦ من قوله: (إن قيل لم وجب فتح أواخر الأفعال الماضية وهلا أسكنت أو حرّكت بغير الفتح؟ فالجواب عنه أن الأفعال كلّها حقها أن تكون مسكنة الأواخر) ولجوابه تتمة فيه.

قيل له: لوجهين:

أحدهما: كثرتُها، وخفّتُها[١].

والثاني[٢]: أنه لو بني على الكسرة، لتوالت فيه كسرتان فيما تنكسر عينه، نحو: عَلِمَ.

والآخر[٣]: أنه كان إذا اتصل به ضمير الجمع، ربما حذفت واو الجمع في الشعر، واكتفى بالضمّة، فكان يلتبس الواحد بالجمع.

والآخر: أنه كان يخرج من كسر لازم إلى ضمّ لازم، إذا بنوه على الضمّ.

وكذلك أيضاً لم يبنوه على الضمّ، لأنه كان تتوالى فيه ضمتان فيما تنضم عينه، نحو: ظرف، وكان يلتبس الواحد بالجمع.

ولو بنوه على الكسر، فقالوا: ظرف، لخرجوا من ضمّ لازم إلى كسر لازم[٤]، وكل هذا مستثقل.

والفتحة لا يلزم فيها شيء مما ذكرناه من ثقل، أو التباس.

والماضي ينقسم آخره على خمسة أقسام.

قسم ينفتح في اللفظ والتقدير، وهو أن لا يتصل بآخره ضمير له صورة في اللفظ، نحو: ضرب، وانطلق، واستخرج، وهذا هو الأصل.

---

(١) من تتمة جواب السيرافي عن علّة بناء الماضي في ما نقل عنه في حاشية الكتاب ١/١٦ قول: (وبني على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن، وكانت فتحة لما أنها أخف الحركات).

(٢) هذا تعليل لمنع بنائه على الكسر.

(٣) هذا تعليل لمنع بنائه على الضمّ.

(٤) تعليله في منع بنائه على الضمّ لئلا يخرج من كسر لازم إلى ضمّ لازم في نحو (عَلِمَ) وتعليله في منع بنائه على الكسر لئلا يخرج من ضم لازم إلى كسر لازم في نحو ظرُف تعليل في منع ذلك البناء، وقد جعلته من المستثقل في الكلام.

وقسم ينفتح في اللفظ والتقدير، وهو أن يكون آخر الماضي ألفاً، ولا يتصل به ضمير له صورة في اللفظ، نحو: مشى، ورمى، وأعطى.

وقسم ينضم في اللفظ والتقدير، وهو أن لا يكون آخر الماضي ألفاً، ولا ياء، وذلك أن يتصل بواو الجمع، فينضم آخره لأجل الواو، نحو: ضربوا، وانطلقوا، واستخرجوا.

وقسم ينضم في التقدير، وهو أن يكون آخر الماضي ألفاً، نحو: رَمَى، وأَعطى، فهذا إذا جاءت واو الجمع ووقعت بعد الألف، لزمك أن تقدر على الألف ضمّة، لأجل الواو، ثم قد اجتمع ساكنان وهما: (الألف) و(الواو)، فتسقط الألف في اللفظ وعليها ضمّة مقدرة(*) فإذا سقطت الألف اتصلت الواو بالفتحة التي قبلها، فتقول في: (رَمَى) (رَمَوْا)، وفي: (أَعْطَى) (أَعْطَوْا)، فبين فتحة الطاء والواو ألف مقدّرة وعليها ضمّة مقدرة.

وكذلك إن كان آخر الماضي ياء قبلها كسرة، نحو: عَمِيَ، ورَضِيَ، وشَقِيَ، إذا اتصلت هذه الياء بواو الجمع وجب أن تنضم، تقول: (عَمِيُوا، ورَضِيُوا، وشَقِيُوا) إلا أنهم يستثقلون الضمّة على الياء الخفيفة التي قبلها كسرة فيسقطون الضمة منها فتبقى الياء ساكنة، والواو بعدها ساكنة.

وتسقط الياء لالتقاء الساكنين، ويقلبون من الكسرة ضمّة فتثبت (الواو) ولا تنقلب فتبطل علامة الجمع، فيقولون: (عَمُوا، ورَضُوا، وشَقُوا)، والساقط مقدّر، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا﴾(1).

والقسم الخامس: أن يسكن آخر الماضي إذا اتصل بـ(تاء) المتكلم و(نا) لتثنيته وجمعه، و(تاء) المخاطب وتثنيته وجمعه، و(تاء) المخاطبة وتثنيتها وجمعها، و(نون) التأنيث.

(*) أ: ص١٣٥.

(١) الآية ٧١/سورة المائدة، وينظر: الصفحات ١٨٢، ١٨٣.

و(تاءُ) المتكلّم مضمومة، و(تاءُ) المخاطبَ مفتوحة، و(تاء) المخاطَبة مكسورة، و(نون) التأنيث مفتوحة.

يقول المتكلّم في: (ضرب) (ضَرَبْتُ) وفي التثنية والجمع: (ضَرَبنا).

وتقول للمخاطب: (ضَرَبْتَ)، وفي التثنية: (ضَرَبْتُما)، وفي الجمع: (ضَرَبْتُمْ).

وتقول للمخاطبة: (ضَرَبْتِ) وفي التثنية: (ضَرَبْتُما) وفي الجمع: (ضَرَبْتُنّ)، وجمع الغائبات: (ضَرَبْنَ).

فتسكن (الباء) من (ضرب) في هذه الأمثلة كلّها لاتصالها بالضمائر التي ذكرتها.

فإن قيل: فهلا سكنتم الأول أو الثاني أو الرابع.

قيل له: الأول لا يجوز أن يسكن لأنه لا يبتدأ بساكن.

والثاني لا يجوز أن يسكن لأن بحركته يفرّق بين الأبنية من (فَعَلَ، وفَعِل، وفَعُل).

والرابع لا يجوز أن يسكن لأمرين.

أحدهما: لئلا يلتبس بتاء التأنيث في: (ضَرَبَتْ، وأكلَتْ).

والثاني: أن الاسم قد بلغ من القلّة والإجحاف إلى أن بقي على حرف واحد، فإن سقطت حركته كان هذا إفراطاً في إجحافه.

فإن قيل: ولم احتجتم إلى إسكان حرف؟.

قيل له: أرادوا أن يدلّوا على اختلاط الفاعل بالفعل وجعله بمنزلة حرف من حروفه، وليس في أبنيتهم كلمة يتوالى فيها أربع متحركات، وقد جعلوا الكلمتين هنا بمنزلة كلمة واحدة، فلم يكن بد من إسكان حرف، وقد فاتهم إسكان الأول والثاني والرابع فلم يبق إلا إسكان الثالث.

فإن قيل: لقد قالت العرب: (ذُلَزِل، وعُجَلِط، وعُلَبِط، وَعُكَلِط) وهذا قد توالت فيه أربع متحركات؟.

قيل له: هذا فيه ساكن حاجز بين المتحركات، وأصله: (ذُلاذِلٌ، وعُجالِط، وعُلابِط، وعُكالِط[١]، وربما أظهروا هذا الساكن، وربما حذفوه، وهو مقدّر مراد. وإذا كان مقدّراً لم يجتمع أربع حركات.

فإن قيل: قد ادّعيتم أن (ضَرَبَ) مبنيّ على الفتح، فما قولكم في: (ضَرَبَا) و(ضَرَبُوا)، وأين الفتحة؟.

قيل له: عند سيبويه: أن هذه الألف والواو لاتدخل واحدة منهما إلا وبعدها (نون)، فتقديره: (ضَرَبَان) و(ضَرَبُون)، إلا أن فتحة البناء تشبه النصب فأسقطوا النون للبناء على الفتح كما يسقطونها للنصب في: (لَنْ يَضْرِبا، ولَنْ يَضْرِبُوا)، لأن النصب والبناء على الفتح يجريان مجرى واحداً.

فلما ضارع الفعل الذي في أوله الزوائد الأربع الأسماء استحق جملة الإعراب[٢].

وعوامل الأسماء لا يجوز أن تدخل على الأفعال، وإذا استحال دخولها عليها فأولي أن لا تعمل فيها، لأ عملها فرع على صحة دخولها، فإذا استحال الأصل فالفرع أولى بالاستحالة فاحتاجت إلى ناصب وإلى رافع، كما يدخل في الأسماء الرفع والنصب، ولم يجز أن يدخلها الجرّ لعلّة قد قدّمت ذكرها[٣]، فلما استحال دخول الجرّ عليها عوّضوها الجزم.

---

(١) الذُلَذِل مقصور عن الذُلاذِل وهو أُسافل القميص الطويل مما يلي الأرض إذا ناس وتدلّى فأخلق)، ينظر: (اللسان / ذلل).
العُجَلِط هو اللبن الخاثر وهو محذوف من عُجالِط، و(العُكَلِط) مثله وزناً ومعنى، ولهذه الكلمات أمثالها، ينظر: (اللسان / عجلط: عكلط) ولعل بين الجيم والكاف إبدالاً.
والعُلَبِط أي الضخم والغليظ والقطيع من الغنم.

(٢) هذه النتيجة متعلقة بما ذكره في الصفحة ٤٨٨.

(٣) ينظر: الصفحة ٤٩٥.

وأما الرفع فيها فلوقوعها موقع الأسماء، وربما احتاط بعض النحويين فقال: لوقوعها بنفسها موقع الاسم[1]، وهذه علّة مستنبطة غير لفظية وهي ذات وصف واحد، كما كان العامل في المبتدأ الابتداء وهي علّة مستنبطة إلا أنها ذات وصفين وقد مضى ذكرها[2].

فوجب أن يتقدم الكلام في الرفع على النصب والجزم، كما تقدم الكلام في الأسماء في الرفع قبل النصب والجر، لأن الرفع هو الأصل، وما بعده فرع، تقول: (هذا رجلٌ يقومُ) كما تقول: (هذا رجلٌ قائمٌ)، وتقول: (لقيتُ رجلاً يقومُ)، كما تقول: (لقيت رجلاً قائماً)، وتقول: (مررتُ برجلٍ يقومُ)، كما تقول: (مررت برجلٍ قائمٍ)، فتجد هذا الفعل يرتفع لوقوعه موقع الاسم ولا تلتفتنّ إلى إعراب الاسم الذي وقع الفعل موقعه، لأن الاسم يعرب بعوامله، وإنما العلّة التي أوجبت رفع الفعل وقوعُهُ موقع الاسم، وعلى هذا تقول: (كان زَيْدٌ يقوم)، كما تقول: (كان زيد قائماً)، و(ظننت زيداً يقوم)، كما تقول: (ظننت زيداً قائماً)، و(عسى زَيْدٌ يَقُومُ)، كما تقول: (عَسى زَيْدٌ قائماً)، وتقول: (كاد زيدٌ يقوم)، كما تقول: (كاد زيد قائماً).

وقد روى بعض العلماء بيت تأبط شرّاً على الأصل الذي ذكرناه وهو قوله[3]: [طويـــل]

[١٧٩] **فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبَاً ... وكَمْ مثلها فارقتُها وهي تَصْفِــرُ**

فهذه(*) هي التي توجب رفع الفعل المضارع.

---

(١) يقرب هذا من قول سيبويه في الكتاب ٣ / ١٠: (وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ). وقال في ٣ / ١١: (ولكنها ترتنفع بكينونتها في موضع الاسم).

(٢) ينظر: الصفحة ٤٩٣.

(٣) الحماسة لأبي تمام ١ /٢٧، الخصائص ١ / ٣٩١، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ /١٣، وقال البغدادي في الخزانة ٨ / ٣٧٤: (وهذه هي الرواية الصحيحة في هذا البيت، أعني قوله: وما كدتُ آيباً، وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم وهو عتيد عندي إلى الآن)، وقال: (وأكثر الناس يروي: ولم أكُ آيباً، ومنهم من يروي: وما كنت آيباً، والصواب الرواية الأولى إذ لا معنى هنا لقولك: ما كنت، ولا لـ: لَمْ أكُ، وهذا واضحٌ.

(*) أ: ص١٣٦.

[نصب الفعل المضارع]

فأما النصب فبحروف توجب نصبه وهي أربعة: (أَنْ، ولَنْ، وكَيْ، وإِذَنْ)[1].

والأصل في هذه كلها (أن) والباقي مشبه بها، وإنما جعلنا (أن) هي الأصل في نصب الفعل المضارع لأمرين:

أحدهما: أنها تنصب الفعل ويصير معها هو وفاعله بمنزلة مصدره[2]، فأشبهت (أنّ) المشددة لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ويصير معها بمنزلة المصدر، و(إنّ) أصلٌ في الأسماء فلهذا جعلت (أَنْ) أصلاً في الأفعال.

والوجه الثاني: أنّ (أَنْ) تعمل مظهرة ومقدرة، وهذا التصرف يدلّ على تمكّنها، وأنها أصل في الباب.

وكلّ حرف من هذه الحروف يدخل على هذا الفعل فلا يعمل فيه إلا بعد أن ينقله نقلين[3].

فـ(أَنْ) تنقله إلى المصدر والاستقبال، و(كي) تنقله إلى الاستقبال والغرض، و(لَنْ) تنقله إلى الاستقبال والنفي، و(إذن) تنقله إلى الاستقبال والجزاء.

وهذه الحروف الأربعة فيها ما يعمل بشروط وفيها ما يعمل مطلقاً، فأما مايعمل بشروط فـ(إِذَنْ)، وسنذكر شروطها في موضعها[4] إن شاء الله.

وفي هذه الحروف منها ما يعمل في النفي، ومنها ما يعمل في الإثبات.

---

(١) ينظر: الصفحة ٥١٩.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٦: (لأن أن وتَفْعَل بمنزلة اسم واحد)، وقال: (وإذا قلت أخشى أن تفعل فكأنك قلت أخشى فعلك).

(٣) ينظر: الصفحة ٥٠٣.

(٤) ينظر: الصفحة ٥٠٢.

فأما (لَنْ)[1] فإنها تعمل في النفي لأنها تنفي ما أثبته السين وأخلصته في الاستقبال، يقول المخبر: (سيقومُ زَيْدٌ) فتخلص السين الفعل للاستقبال والإثبات، فيقول النافي: (لَنْ يقومَ زيدٌ) فينفي المستقبل المثبت الذي أثبته السين.

فأما (كَيْ) فإنها حرف مشترك تدخل على الأسماء والأفعال، فإذا دخلت على الأسماء أوجبت جرّها، وإذا دخلت على الفعل أوجبت نصبه ونقله إلى الغرض وكونه سبباً لما قبله، فإذا قال المخبر: (قَدْ قَصَدْتُكَ) قال المخبر: (كَيْمَه) أي: لِمَ قَصَدْتَني؟ ولأيِّ شيءٍ قَصَدْتَني؟ كما تقول له: بِمَه وبِمَ قَصَدْتَني تسأله عن غرضه بالقصد فموضع ما جرّ بـ(كي) كما كانت جرّاً باللام. وموضع الجارّ والمجرور نصب بالفعل الذي قبلها.

و(كَيْ) هذه لا يجوز أن تعمل في الفعل لاختصاصها بالأسماء وجرّها إياها كما لا يجوز في لام الجرّ أن تعمل في الفعل، ولا يجوز أيضاً أن تدخل (كَيْ) هذه على الفعل كما لا تدخل لام الجرّ على الفعل.

فأما (كَيْ) التي تنصب الفعل وتختص بالدخول عليه فنحو قولك: (جئتُ لِكَيْ تقومَ) كما تقول: (جئت لأنْ تقومَ) فهذه (كي) لا يجوز أن تدخل على الأسماء كما لا تدخل (أَنْ) هذه، وفي التنزيل: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾[2].

فإذا قال القائل: (جِئْتُ كَيْ تقومَ) احتملت (كَيْ) هذه وجهين:

أحدهما: أنْ تكون المختصة بالفعل بمنزلة (أَنْ) فتكون هي الناصبة للفعل كما نصبته (أَنْ)، ويجوز دخول لام الجرّ عليها كما تدخل على (أَنْ) فتقول: (جِئْتُ لِكَيْ تقومَ) كما تقول: (جئت لأن تقومَ).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥: (فأما الخليل فزعم أنها «لا أَنْ»، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم).

(٢) الآية ٢٣/سورة الحديد.

والوجه الثاني: أن تكون (كي) هذه هي التي دخلت على (ما) في الاستفهام فتكون بمنزلة لام الجرّ، وعلى هذا التقدير تكون بعدها (أنْ) مقدرة تنصب الفعل، تقديره: (كَيْ أَنْ تَقومَ)، كما تقدر (أَنْ) بعد لام الجرّ فتقول: (جئت لتقوم) تقديره: لأن تقوم. ولا يجوز دخول لام الجر على (كَيْ) هذه، كما لا يدخل حرف جرّ على حرف جرّ، ولا يجوز إظهار (أَنْ) بعد (كَيْ) كما لا يجوز إظهارها بعد لام الجرّ.

وأما (**إذَنْ**)[1] فإنها لا تنصب الفعل إلا إذا اجتمع فيها أربع شرائط:

أولها: أن تكون مبتدأة جواباً لفعل متقدّم.

والثاني: أن يكون الفعل الذي تنصبه مستقبلاً.

والثالث: أن يكون بينها وبين الفعل ما يصلح أن يعتمد الفعل عليه.

والرابع: أن يكون جزاءً لفعل متقدّم.

فإن كان بينها وبين الفعل ما يعتمد عليه الفعل كانت ملغاة، وإن كان قبلها ما يعتمد عليه الفعل كانت ملغاةً، وإن وقعت بعد الفعل كانت ملغاة.

مثال ما يجتمع لها فيه الشروط فتنصب الفعل أن يقول لك القائل: (أنا أقصدك)، فتقول له مجيباً ومجازياً له على فعله (إذَنْ أُكْرِمَك) فهي مبتدأة في كلام المجيب وجزاء له على قصده وليس قبلها ما يعتمد الفعل الذي بعدها عليه، ولا بينها وبينه ما يعتمد أيضاً عليه، والفعل لم يقع بعد، كما لم يقع القصد الذي هو جزاء عليه، فلهذا وجب النصب.

فلو قال المجيب: (أنا إذَنْ أُكْرِمُك) رفع، لأن (أكرِمُك) خبر (أنا).

ولو قال: (إذَنْ أنا أكرِمُك) رفع، لأن (أكرمُك) خبر عن (أنا).

---

(١) عقد سيبويه لها كلاماً مفصلاً في الكتاب ٣/١٢ قال: (هذا باب إذَنْ).

ولو قال: (إنْ تقصدني إذَنْ أكرمْكَ) جزم، لأن الفعل معتمد على الشرط وجواب له.

ولو قال: (أكرِمُك إذَنْ) رفع لأنها بعد الفعل.

ولو حدثه إنسان حديثاً فشكّ في صدقه لقال: (إذَنْ أظنُّكَ تَكْذِبُ) رفع، لأن شكّه وقع في حال استماعه لابعدما ينقضي الحديث ويمضي.

فإذا كان كذلك ارتفع الفعل لأنه للحال، وليس للاستقبال، وأفعال الحال كلّها لا تعمل فيها عوامل الأفعال ولا عوامل الأسماء.

فأما عوامل الأسماء فلا تعمل فيه لأنه فعل، وأما عوامل الأفعال فلا تعمل فيه إلا بعد أن تنقله نقلين، فإذا نقلته نقلين نصبت أو جزمت.

فأما (لَمْ) فإنها جزمته لأنها نقلته إلى الماضي والنفي.

وأما (لا) التي للنهي فإنها جزمته لأنها نقلته إلى النفي والاستقبال.

و(لام الأمر) جزمته لأنها نقلته إلى الاستقبال والإيجاب.

وحرف الجزاء عمل فيه لأنه(*) نقله إلى الاستقبال والجزاء.

و(أَنْ) نصبته لأنها نقلته إلى الاستقبال والمصدر.

و(لَنْ) نصبته لأنها نقلته إلى الاستقبال والنفي.

و(كَيْ) نصبته لأنها نقلته إلى الاستقبال والغرض.

و(إذَنْ) نصبته لأنها نقلته إلى الاستقبال والجزاء.

يدلّك على صحة ما ذكرنا أن الحرف لا يعمل في الفعل إلا بعد أن ينقله نقلين.

أنّ (ما) لما كانت لنفي الحال فقط لم تنصب ولم تجزم.

(*) أ: ص ١٣٧.

و(لا) لمّا كانت لنفي الاستقبال فقط لم تنصب ولم تجزم.

و(السين وسوف) لمّا كانت لإخلاص الاستقبال لم تنصب ولم تجزم.

و(**إذَنْ**) يكتبها البصريون بالألف عملت أو ألغيت، لأنهم شبّهوا النون لسكونها وانفتاح ما قبلها بالتنوين في (لقيت زيداً).

وكان الفرّاء[1] إذا أعملها يكتبها بالألف، لأن بعملها تتميز عن (إذا) الزمانية فليس تلتبس بها، وإذا ألغاها كتبها بالنون[2] لئلا تلتبس بـ(إذا) الزمانية.

وتقول: (زَيْدٌ يقومُ وإذَنْ يكرمُك) و(يكرمَك).

فإذا رفعت (يكرمُك) عطفته على (يقومُ) فكانت (إذَنْ) حشواً وصار خبراً عن (زيد).

وإذا نصبت كان جملة منقطعاً عن ما قبله وكانت الواو قد عطفت جملة من فعل وفاعل على جملة من مبتدأ وخبر فوقعت (إذَنْ) صدراً في الجملة فنصبت.

وتقول: (زيدٌ يزورُك فإذَنْ يُكْرِمُكَ) بالرفع والنصب.

أما إذا رفعت فإن الفاء عطفته على ما قبلها وصار خبراً عن زيد وكانت (إذَنْ) ملغاة لأنها حشو في الكلام.

وإذا نصبت كانت الفاء قد عطفت جملة من فعل وفاعل على جملة من مبتدأ وخبر، وكانت (إذَنْ) صدراً في الجملة فتنصب ما بعدها لأنها معتمد عليها.

وفي التنزيل: ﴿**وإذَنْ لا يُؤْتُونَ الناسَ نَقِيْراً**﴾[3]، تقرأ بإثبات (النون) لأنه معطوف على ما قبله، و(إذَنْ) لغو.

---

(١) شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٢٢١.

(٢) الأصلح الالتزام بكتابتها بالنون دائماً اتباعاً لمن احتج لهذا الرأي، وليس في كتابتها بالألف من وجه إلا اتباع رسم المصحف.

(٣) الآية ٥٣ / سورة النساء.

وكذلك: ﴿ **وإذَنْ لا يَلْبَثُونَ خِلافَك إلا قليلا** ﴾[1]، يقرأ بالرفع[2] عطفاً على ما قبله، وقرأ بعض السلف بإسقاط النون بالنصب بـ(إذَنْ)، وجعل (الواو) عاطفة جملة على جملة فوقعت (إذَنْ) صدراً في الجملة فاعتمد الفعل عليها فنصبته.

وقد قال بعض النحويين[3]: إن هذا الفعل يرتفع بكون الزوائد في أوله، وهذا غلط ممن قاله لأن الزوائد تكون في أوله ويجزمه الجازم وينصبه الناصب.

فإذا قال القائل: (لَنْ تقومَ) فـ(لَنْ) توجب النصب و(التاء) توجب الرفع، فلم جاز أن يعمل الناصب دون أن يعمل الرافع، وهلا جاز أن يعمل الناصب مرة والرافع مرة فيرتفع مع وجود الناصب مرة، وينتصب مع وجود الرافع أخرى؟.

وكذلك تقول: (لَمْ يقُمْ زَيْدٌ) فتجزم (لَمْ) مع وجود الرافع، فهلا جاز أن يرتفع الفعل مرة مع وجود الجازم كما ينجزم مع وجود الرافع؟.

ولما أشبه هذا الفعل الأسماء أعطى الرفع والنصب، ولم يمكن أن يعطى الجرّ، لأن الجرّ إنما يكون بحرف جرّ أو بإضافة تقوم مقام حرف الجرّ، وحرف الجرّ لا يدخل على الفعل، والإضافة إلى الفعل لا تجوز، وقد ذكرته في أول الكتاب[4].

فلما فاته الجرّ عوضوه من الجرّ الجزم، وجعلوا الجزم سكوناً، لأنه أشبه شيء بالبناء الذي هو أصل الفعل، ولأن الفعل فرع، والفرع يطلب فيه التخفيف، ولأنه لم يقع بنفسه موقع الاسم فيعطى الرفع، ولم يقع مع حرف يكون معه اسماً فيعطى النصب، فلما نقص عن رتبتهما أعطى ما يخالفهما وهو الجزم لأن

---

(١) الآية ٧٦/سورة الإسراء.

(٢) ﴿ لا يلبثون ﴾ بإثبات النون قراءة الجمهور، وبإسقاط النون، قرأ أُبَيّ، وابن مسعود (معجم القراءات ٣/٣٣٤).

(٣) هو الكسائي، وفي الإنصاف ٥٥٣ تفنيد لرأيه.

(٤) ينظر: الصفحة ٦٠.

الناصب يكون مع الفعل بتأويل المصدر، فأعطيت حروف النصب تشبيهاً بالمصدر لأنه منصوب.

ولا يخلو آخر هذا الفعل المضارع أن يكون صحيحاً، أو معتلاً.

فإن كان **صحيحاً** ضَمَمْتَهُ في الرفع، وفتحته في النصب، وسكنته في الجزم والوقف، لأن الوقف يؤثر ما يؤثره الجازم من إسقاط (حركة) من الصحيح، أو (حرف) من المعتلّ.

تقول: (هو يضربُ ويقعدُ)، فضمّة الباء والدّال رفع. و(لَنْ يضربَ ويقعدَ) فتحة الباء والدال نصب، و(لَمْ يضرِبْ ولَمْ يجلِسْ) سكون الباء والسين جزم و(أضرِبْ، واقعدْ) سكون الباء والدال وَقْفٌ.

وإذا كان آخر هذا الفعل **معتلاً** لم يخلُ أن يكون ياءً، أو واواً، أو ألفاً.

فإن كان آخره **ياءً أو واواً** نحو: (يَرْمِيْ، ويَغْزُوْ، ويُعْطِي، ويَغْدُوْ) فلها ثلاثة أحوال: تسكنان في الرفع وتفتحان في النصب وتسقطان في الجزم.

تقول: (هو يرمِيْ، ويَغْزُو) فسكون الواو والياء علامة الرفع. وتقول في النصب: (لَنْ يَرْمِيَ، ولن يَغْزُوَ) ففتحة الياء والواو علامة النصب. وتقول في الجزم (لم يرمِ، ولم يَغْزُ) فإسقاط الياء والواو علامة للجزم، و(ارْمِ، واغْزُ) بإسقاط الياء والواو علامة للوقف.

وإنما أسقطنا الواو لأن قبلها ضمّة تدل عليها، وأسقطنا الياء لأن قبلها كسرة تدلّ عليها.

ولا يجوز أن تسقط الواو والضمّة التي قبلها، والياء والكسرة التي قبلها لأمرين:

أحدهما: أن لا تسقط شيئين علامة للجزم والوقف.

والثاني: أن لا تسقط الياء والواو إلا وقبلها ما يدلّ عليها، فإذا زالت الضمّة والكسرة لم يبقَ ما يدلّ عليهما، فأسقطنا الياء والواو وأبقينا حركتيهما ليدلا عليهما.

وأصل (يَغْزُوْ) في الرفع هو (يَغْزُوُ) فاستثقلنا الضمّة على الواو وقبلها ضمّة لأن الضمّة عندهم واو صغيرة فكأنا جمعنا بين ثلاث واوات فأسقطنا ضمّة الإعراب وبقيت الواو ساكنة، وهذه الضمة وإن(*) سقطت من اللفظ فهي مقدّرة منوية، يدلّك على تقديرها أن الشاعر إذا اضطرّ إلى ردّها جاز له ذلك ليقوم وزنه وتصحّ قافيته.

وأصل: (يَرْمِيْ) في الرفع (يَرْمِيُ) فاستثقلوا الضمّة في الياء، لأن الضمّة بمنزلة (واو) صغيرة، ومعها (ياء) وقبلها كسرة، و(الياء) بمنزلة كسرتين، فاستثقل الجمع بين ثلاث كسرات وضمّة، والضمّة أثقل من الكسرة، فحذفوا الضمّة، وبقيت الياء ساكنة، والضمّة -وإن سقطت من اللفظ- فهي مقدّرة منوية- لأن الشاعر إذا اضطرّ إلى ردّها جاز له ذلك فبقيت الياء ساكنة في الرفع.

فأما الفتح فيهما فهو نصب صحيح، فإن اضطر شاعر إلى إسكانهما في اللفظ جاز له ذلك، قال(١): [طويــل]

[١٨٠] ــــــــــــ أَبى اللهُ أَنْ أَسْمُــوْ بِــأمّ ولا أَبِ

والأصل: (أَنْ أَسْمُوَ)، وقال الآخر(٢): [وافــر]

[١٨١] مخافَةَ أَنْ يَرَيْنَ البؤسَ بَعْدي وأن يَشْرَبْنَ رَنْقاً بَعْدَ صافِ

[١٨٢] وأن يَعْرَيْنَ إنْ كُسِيَ الجواري فَتَنْبُوْ العينُ عَن كَرَمٍ عِجافِ

وإنّما هو (فَتَنْبُوَ)، لأنه معطوف على المنصوب الذي قبله.

فلما دخل الجازم على هذه (الياء والواو) الساكنتين، ولم يكن له لابدّ من تأثير، ولم يصادف حركة يسقطها كما أسقطها من الصحيح أسقط (الياء، والواو) ليكون لفظ الجزم أنقص من لفظ الرفع.

(*) أ: ص١٣٨.

(١) هو عامر بن الطفيل، وصدر البيت: (فما سوّدتْني عامر عن وراثة)، الديوان ٢٨/، وشرح المفصّل-ابن يعيش ١٠/١٠٠، الخزانة ٨/٣٤٣.

(٢) هو سعيد بن مسجوح الشيباني، الخصائص ٢/٢٩٢، مغني اللبيب ٢/٥٨١.

وقال قوم: قد شبّهوا الحركة بالحرف في موضع آخر، فجاز أن يشبهوا ههنا الحرف بالحركة فيسقطوه كما يسقطون الحركة.

وقال غير هذا: لـمّا لم يظهر الضمّة في (الياء، والواو) هنا صارت (الياء، والواو) كأنهما عاقبتا الحركة فأسقطوهما كما يسقطون الحركة لو ظهرت، وليس هذا بجزم صحيح، وإنما هو دليل على الجزم، و(الياء، والواو) من نفس الكلمة، وإسقاط بعض الكلمة لا يكون إعراباً لها، لأن الإعراب إنما هو حركة زائدة على الكلمة، ونقصان حركة زائدة من الكلمة. والذي يدلّ على أنّ هذا ليس بإعراب صحيح أن الشاعر إنْ اضطرّ إلى إبقاء (الياء، والواو) مع الجازم جاز له ذلك حتى يقول: (لَمْ يَرْمِيْ، ولم يَغْزُوْ).

ولا يجوز له أن يبقي الحركة في الحرف الصحيح مع وجود الجازم في نحو: (لم يَضْرِبْ). فلو قال: (لم يَضْرِبُ) لم يجز، وكان لحناً لأنه إعراب صحيح، فلابدّ أن يسقط الجازم.

وجاز أن تثبت (الياء، والواو) مع وجود الجازم لأنه مشبه بالإعراب، والمشبّه بالشيء أنقص رتبة منه، فأما قول الشاعر[1]: [وافــر]

[١٨٣] أَلَمْ يَأْتِيْكَ -والأنباءُ تَنْمِي- بما لاقَتْ لَبُونُ بني زِيــادِ

فللنحويين فيه أقوال:

قال بعضهم: هي لغيّة لبعض العرب، يضمون المعتل في الرفع، فالأصل عندهم: (يأتِيُكَ) في الرفع، فأسقط الجازم الضمّة المنطوق بها في اللفظ[2].

---

(١) هو قيس بن زهير العبسي، الكتاب ٣/٣١٥، ضرورة الشعر ٦١، شرح المفصل - ابن يعيش ٨/٢٤، و١٠/١٠٤، الخزانة ٨/٣٦١.

(٢) قال سيبويه نفي الكتاب ٣/٣١٦: (فجعله حين اضطرّ مجزوماً من الأصل) وقال السيرافي فيما نقل عنه في حاشية الكتاب (أي جارياً في الجزم على الأصل من حذف الحركة لا الحرف). وينظر: ضرورة الشعر ٦١.

وقال قومٌ: أسقط (الياء) للجزم، واضطرّه تصحيح الوزن إلى إشباع الكسرة فنشأت عنها (ياء) يقوم بها وزن الشعر.

وقال قوم: لمّا اضطُرّ الشاعرُ حَذَفَ الضمَّةَ التي كانت مقدّرة في نيته على الياء[1].

فإن قيل: فأين (فاعل) هذا الفعل؟.

قيل له: مضمر في الفعل، يدلّ عليه ما بعده، ويفسره، تقديره: (أَلَمْ يَأْتِكَ الخَبَرُ) فدلّ قوله: (الأنباءُ) على البناء المضمر وجاز أن يدلّ الجمع ههنا على الواحد كما جاز أن يدلّ الواحد على الجمع في قوله[2]: [منسرح]

[١٨٤] **نَحْنُ بما عِنْدَنا، وأنتَ بما عندكَ راضٍ، والرَأْيُ مُخْتَلِفُ**

تقديره: (نحن بنا عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ)، فكما دلّ (راضٍ) على (راضون)، كذلك دلّ (الأنباءُ) على (النَبَأ) لأنّه عكسه، والشيء يُحْمَلُ على عكسه كما يُحملُ على نظيره.

فإن كان آخر الفعل **ألفاً** فلها حالتان: حالة إثبات، وحالة حذف. وهي تثبت في الرفع والنصب، وتسقط في الوقف والجزم.

تقول في الرفع: (هو يَسْعَى، ويَخْشَى)، فعلى الألف ضمّة مقدرة. و(أن يسعى، ويخشى) فعلى الألف فتحة مقدرة.

وتقول في الجزم: (لم يَسْعَ، ولَم يَخْشَ)، وفي الوقف: (اسْعَ، وأخْشَ) سقطت الألف علامة للجزم والوقف، لأن قبلها فتحة تدلّ عليها. وجاز أن يساوي الوقف الجزم لأنه لما تعرّى من حرف المضارعة أمن لبسه بالجزم فجاز أن يحمل عليه.

---

(١) قال أبو علي في المسائل العسكريات ١٦٥: (فهذا أسكنه من الضمّة التي قدّر حذفها للجزم).

(٢) قيل هو قيس بن الخطيم، ملحقات ديوانه ٢٣٩، وقيل هو عمرو بن امرئ القيس، ينظر: الكتاب ١/ ٧٥، الخزانة ٤/ ٢٧٥، و١٠/ ٢٩٥.

فإن اضطرّ شاعر إلى إبقاء هذه الألف في الوقف والجزم جاز، فيقول: (ارْضَى واسْعَى) و(لَمْ يَرْضَى، ولَمْ يَسْعَى) و(لا تَرْضَى، ولا تَسْعَى)، فأما قوله[1]: [رجـــز]

[١٨٥] إذا العجوزُ غَضِبَتْ فطلِّقِ ولا تَرْضَاها ولا تَمَلَّـــقِ

يروى: (ولا تَرَضَّها) بالجزم، يرويه كذلك كلّ من كان طبعه يقبل الزحاف[2].

فأما من لا يقبل طبعه الزِحاف فإنّه مجريه بإثبات الألف، وفيه وجهان من التعليل:

أحدهما: أن يسقط الضمّة التي كانت مقدّرة على الألف في الرفع.

والثاني: أن يسقط الألف ثم يشبع الفتحة فتنشأ عنها ألف يتقوم بها الوزن ويستقيم.

[الأفعـــال الخمســة]

والأمثلة الخمسة وهي: (تَفْعَلِيْنَ وتَفْعلانِ ويَفْعَلان وتَفْعَلون ويَفْعَلُون).

رفعها بإثبات النون، ونصبها ووقفها[3] بإسقاط النون.

فإذا قلت للمؤنثة في الفعل الصحيح: (أَنْتِ تَضْرِبين) فالياء عند سيبويه هي ضمير الفاعلة، وتدلّ على التأنيث[4].

---

(١) هو رؤبة، الديوان ١٧٩، الخصائص ١/٣٠٧، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١٠/١٠٦، الخزانة ٨/٣٥٩.

(٢) التفعيلة الوسطى برواية: (ولا تَرضّاها ولا تَملّق): (مُسْتَفْعِلُنْ) وتكون برواية (ولا تَرَضَّها) (مُتَفْعِلُنْ) دخلها من الزحاف الخبن وهو حذف الحرف الثاني الساكن، ينظر: الإرشاد الشافي ٤٢.

(٣) سيرد زيادة تفصيل في الصفحة ٥١٤.

(٤) لم أقف في الكتاب على رأيه هذا بصريح العبارة، وإنما نلمح الإشارة إليه، ينظر: الكتاب ٢/٣٥٠.

وعند الأخفش : هي مجردة للتأنيث، وضمير الفاعلة مستتر في الفعل، كما كان للمذكّر.

والذي يفسر قول الأخفش أنها لو كانت للتأنيث(*) لثبتت في التثنية(١)، إذا قلت : (تفعلان) فلما أسقطت علمنا أنها كانت ضميراً للفاعل، ولم يجز أن تثبت مع ضمير التثنية.

فإن قال : سقطت لالتقاء الساكنين.

قيل له : كان ينبغي أن تحرك كما حركت التاء في قولك : (قامَتِ المَرْأةُ) بالكسر، أو تحرك بالفتح كما حرّكت في قولك (قامَتَا، وضَرَبَتا)، فلما لم تحرّك وسقطت علمنا أنها كانت ضمير الفاعلة.

[الفعل المعتلّ]

فإن كان الفعل معتلاً(٢) واعتلاله أن يكون (واواً. أو ياءً) أو (ألفاً انقلبت عن أحد هذين الحرفين)، وكلامي على لام الفعل، لا على فائه وعينه، لأن الفاء والعين يذكر حكمهما في التصريف.

ولابد في هذا الفعل من إسقاط لامه مع تاء التأنيث.

وينبغي أن تزن المعتل بالصحيح وتقيسه عليه. فإن وجدته بوزنه فاعلم أنه لم يسقط من المعتلّ شيء، وإن وجدته ليس على وزن الصحيح علمت أنه قد نقص منه حرف.

فإذا قلت للمؤنثة : (أَنْتِ تَضْرِبِيْنَ) وجدت عدده ستة أحرف، وإذا قلت : (تَرْمِيْنَ) وجدت عدده خمسة أحرف، فعلمت أنه قد نقص حرف، فحينئذ وجب عليك أن تعلّل : (لِمَ نَقَصَ؟).

(*) أ : ص١٣٩.

(١) يريد بأثباتها أن يقول : (تَفْعَلِيان).

(٢) يريد به الفعل الناقص خاصة كما سيرد في كلامه.

وإذا قلت: (تَدْخُلِيْنَ) وجدت عدده ستة، وإذا قلت: (أَنْتِ تَغْزِيْنَ) وجدت عدده خمسة، فعلمت أنه قد نقص حرف فحينئذٍ وجب عليك أن تقول: أصل (تَرْمِيْنَ) (تَرْمِيِيْنَ) ليكون بعدد (تَضْرِبِيْنَ)، ووزنه: تَفْعَلِيْنَ، ولكنهم أسقطوا الكسرة في الياء الأولى لأنها خفيفة وقبلها كسرة، فأسقطوا الكسرة عنها فبقيت ساكنة، وبعدها ياء التأنيث ساكنة، فلما اجتمع ساكنان سقطت الأولى لأنها ليست لمعنى، وثبتت الثانية لأنها لمعنى. ولا يجوز أن تسقط لأن في سقوطها زوال معناها، فوزن (تَرْمِيْنَ) الآن: (تَفْعِيْنَ)، استثقلوا الكسرة في الياء لأن (الكسرة) عندهم ياء صغيرة.

فإن شئت أن تقول: أن (الياء) بين الكسرتين بمنزلة ثلاث ياءات، والجمع بين ثلاث ياءات ثقيل.

وإن شئت أن تقول: إنّ الياء حرف، والحرف أقوى من الحركة فكأنها بمنزلة كسرتين وقبلها كسرة وبعدها كسرة فكأنه قد اجتمع أربع كسرات في كلمة واحدة فلأجل ذلك أسكنت الياء وأسقطت فراراً من هذا الاستثقال الذي ذكرناه.

فأما: (تَغْزُيْنَ) فأصله: (تَغْزُوِيْنَ) بوزن (تَدْخُلِيْنَ) فاستثقلوا الكسرة في الواو فأسقطوا الكسرة فبقيت (الواو) ساكنة، وبعدها (الياء) ساكنة، فأسقطت (الواو) لالتقاء الساكنين، لأنها ليست لمعنى، وبقيت (الياء) لأنها ضمير الفاعلة، فآل الكلام إلى (تَغْزُيْنَ)، وكسروا (الزاي) وما كان نظيراً لها لتسلم الياء. ولو أقروا الضمّة لانقلبت (الياء) واواً فكان يلتبس فعل المؤنثة بفعل جماعة المذكرِيْنَ، أو بفعل جماعة المؤنثين.

إلا أنهم بعد إسقاط (الواو) يختلفون، فمنهم من يخلص الكسرة. ومنهم يشير إلى الضمّة ليدلّ على أصل الكلمة[1].

---

(١) ويسمى هذا بالإشمام، ومثاله مما هو في وسط الكلمة النون من قوله تعالى: ﴿مالك لا تأمنّا عل يوسف﴾ الآية ١١ سورة يوسف، ومثاله في الوقف الراء من قوله تعالى: ﴿ولا يغرنكم بالله الغرور﴾ الآية ٣٣ سورة لقمان.

فإن قيل : فهلا أوجبت الإشارةُ إلى الضمّة قلبَ الياء واواً؟.

قيل له : إن الإشارة إلى الضمّة ضعيف لا يعتدّ بمثله فليس له قوة الضمّة فتقلب الياء واواً، فلأجل هذا سلمت الياء.

ووزن (تَغْزِيْنَ، وتَدْعِيْنَ) تَفْعِيْنَ.

وأما إذا قلت مِنْ (يَسْعَى، ويَخْشى) (أَنْتِ تَسْعَيْنَ، وتَخْشَيْنَ) فوزنه (تَفْعَيْنَ)، لأن الألف قد سقطت لسكونها وسكون الياء التي بعدها، وبقيت الفتحة قبلها تدلّ عليها.

فإذا قلت في التثنية : (تَفْعَلانِ) فهو يحتمل أربعة معانٍ:

أحدها : أن يكون لمذكرَيْنِ مخاطَبَيْنِ.

والثاني : أن يكون لمؤنَثَيْنِ مخاطَبِيْنِ.

والثالث : أن يكون لمؤنث ومذكّر مخاطبينِ.

والرابع : أن يكون لمؤنثين غائبينِ.

والألف في جميع ذلك تدلّ على الفاعل والتثنية إذا كان يرجع إلى أسماءٍ متقدّمة.

فإذا قلت للمذكرين (أنتم تَدْخُلُوْنَ وهم يَضْرِبُونَ). ووزن الكلمة : أنتُم تَفْعُلُوْنَ وهم يَفْعِلُون. فـ (الواو) يدلّ على الفاعل والجمع والتذكير.

وإذا قلت للمؤنثة : (أَنْتِ تَرَيْنَ) فالأصل : (تَرْأَيْنَ) فنقلوا حركة الهمزة إلى الراء وأسقطوها، فوزن (تَرَى) تَفَل.

فإذا قلت للمؤنثة : (تَرَيْنَ) سقطت الألف لسكونها وسكون الراء. فوزن الكلمة الآن (تَفَيْنَ).

وإذا قلت للمذكرِيْنَ : (أنتُم تَغْزُونَ) فقد نقص منه حرف لأنه ينبغي أَنْ يكون بوزن (تَدْخُلُونَ) حتى يكون وزنه : (تَفْعُلُونَ)، وأصل الكلمة :

(تَغْزُوُونَ)، فاستثقلوا واوين وضمّة فأسقطوا الضمّة من الواو الأولى فسكنت وبعدها واو الجمع ساكنة فسقطت الواو الأولى لالتقاء الساكنين لأنها ليست بمعنى، وبقيت الثانية لأنها لمعنى، وإنما سقطت الأولى لأن قبلها ضمّة تدلّ عليها.

وإذا قلت للمذكرِيْنَ: (أَنْتُم تَرمُونَ) فعدده خمسة أحرف، وينبغي أن يكون ستة بعدد (تَضْرِبُونَ)، والأصل (تَرْمِيُونَ) فاستثقلوا الضمّة في الياء وقبلها كسرة فأسقطوا الضمّة منها(*) فبقيت الياء ساكنة وبعدها الواو ساكنة فسقطت الياء لالتقاء الساكنين لأن الواو لا يجوز إسقاطها لأنها لمعنى، فلما سقطت الياء قلبوا من الكسرة قبلها ضمّة لئلا تبقى الكسرة فتنقلب الواو ياء فيلتبس جمع للمذكرين بالواحدة المؤنثة.

ووزن (يَرْمُوْنَ) و(يَغْزُونَ) يَفْعُوْنَ.

وإذا قلت: (أَنْتُم تَسْعَوْنَ وتَخْشَوْنَ) فوزنه (تَفْعَونَ)، وقد سقطت الألف لسكونها وسكون الواو بعدها، وبقيت الفتحة قبلها تدلّ عليها.

وإذا قلت للمذكرِيْنَ: (أنتُمْ تَرَوْنَ) فوزنه: (تَفَوْنَ) لأن الهمزة قد سقطت وهي (عين) الكلمة، والألف قد سقطت. وهي (لام) الكلمة، فلم يبق إلا (فاء) الكلمة.

وثبات النون في: (أَنْتِ تَفْعَلِيْنَ، وأنتما تَفْعَلانِ وهما يفعلانِ، وهُمْ يفعلُونَ، وأنتم تفعلون) تدلّ على الرفع.

تقول في الرفع: (أنتِ تَضْرِبِينَ، وهما يَضْرِبان، وأنتما تضربان، وأنتم تضربون، وهم يضربون) ثبات هذه (النون) يدلّ على أن الفعل مرفوع.

(*) أ: ص١٤٠.

وتقول في الجزم: (لَمْ تَضْرِبِي، ولَم تَضْرِبا، ولَمْ يَضْرِبا، ولَمْ يَضْرِبُوا) فإسقاط (النون) علامة الجزم.

وتقول في النصب: (لَنْ تَضْرِبِي، ولَنْ تَضْرِبا، ولَن يضربا، ولن يضربوا) إسقاط (النون) علامة النصب.

وتقول: (اضربي، واضربا، واضربوا) إسقاط (النون) علامة الوقف.

وإذا قلت للمذكرِيْنَ: (رُوْا) فوزنه (فُوْا).

وإذا قلت للمؤنثة: (رَيْ) فوزنه (فَيْ) لأن هذا الفعل قد حذفت عينه ولامه، والأصل فيه: (تَرأى) على وزن: (تَفْعَلُ) إنما حذفوا (الهمزة) وهي العين، لأن حرف المضارعة قد صار عندهم كالعوض عن الهمزة، يدلّك على صحة هذا أنها في الماضي ثابتة إذا قلت (رَأَى)، وإنّ أحداً لا يسقطها في الماضي.

وأصل (النون) في (تَفْعَلِيْنَ، وتَفْعَلانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ) أصلها السكون، وإنما حركت لسكونها وسكون ما قبلها، واختير لها بعد الألف (الكسرة) تشبيهاً لها بنون التثنية، واختير لها بعد الياء والواو (الفتحة) تشبيهاً لها بنون الجمع.

فإن قيل: فالجازم إنما يسقط حرفاً معتلاً ساكناً كالياء والواو والألف فكيف أسقط النون وهي متحركة وليست من حروف العلّة.

قيل له: إن النون فيها غُنّة، فهي لكون الغنّة فيها تشبه حروف العلّة، وتدغم في الياء فتنقلب ياء، وتدغم في الواو فتنقلب واواً وتكون إعراباً ككون حروف العلة إعراباً، وتكون ضميراً ككون حروف العلّة ضميراً، وتقوى تشبيهاً بحروف العلّة مع ما ذكرته أنها تكون ضميراً، وهي متحركة وحروف العلّة لا تكون ضميراً إلا وهي سواكن فدلّ على أن الحركة التي فيها لا يعتدّ بها. والحركة أيضاً فيها لالتقاء الساكنين، فلما أشبهت حروف العلّة من الوجوه التي ذكرتها ولم يعتدّ بحركتها أسقطت كما تسقط حروف العلّة للجزم.

وحملوا النصب على الجزم في إسقاط هذه النون، لأن الجزم لما كان أصلاً في الفعل أشبه الجرّ في الاسم.

فكما حملوا النصب على الجرّ في جمعي السلامة والتثنية، كذلك حملوا النصب على الجزم في الفعل، لأن الفعل فرع على الاسم، فشبهوا الفرع بالأصل، وحملوا البناء على الفتح في الماضي على النصب فأسقطوا النون التي كانت مقدرة بعد الألف والواو، وقد بينته.

وقد حملوا الجرّ على النصب فيما لا ينصرف لأنه لم يجرّ لأنهم لما حذفوا التنوين من المجرور لم يجز أن يبقى الجرّ لأن الجرّ لا يكون إلا مع تنوين أو ما يعاقب التنوين كالإضافة، والألف واللام.

ولم يجز أن يتبع الجرُّ الرفعَ لأن الرفعَ أسبقُ منه في الرتبة، ولكن تبع الجرُّ النصبَ لمساواته له في الفرعية، وإنّ كل واحد منها يفتقر إلى تقدم الرفع، ولما تبع الجرُّ النصب تبع النصبُ الجرَّ في التثنية وجمعي السلامة، ولما صار الفتح في النصب ينوب عن الجرّ ناب الكسرُ في جمع التأنيث عن الفتح في: (مررتُ بمسلماتٍ، ورأيتُ مسلماتٍ).

وكما نابت جرّة الإعراب عن نَصْبَتِه[1]، كذلك نابت عن فتحة البناء في قولهم: (هَيْهَاتِ) لأنّ هذا اسم للفعل الماضي وهو مبني على الفتح كـ(وُشْكانَ) و(سُرْعان) إلا أن الكسرة ههنا نابت عن فتحة البناء[2]، كما نابت عن فتحة الإعراب في قولهم: (رأيتُ مُسلماتٍ).

وتبع الوقفُ الجزمَ في: (أفعَلِيْ، وأفعَلا، وأفْعَلُوا) لأنه إذا تبع النصبُ الجزمَ مع مخالفة الفتحة للسكون فاتباع الوقف للجزم أولى لموافقة السكون للسكون في اللفظ وإن اختلفا في التقدير.

---

(١) مصطلح (الجرّة، والنصبة) ورد في كتاب سيبويه في مواضع كثيرة، ينظر: الكتاب ٢ / ٢٠٤.

(٢) فيما قرره ههنا نظر، ففي (هَيْهات) لغات منها كسر التاء وفتحها وضمها، وكل ذلك بتنوين أو بغير تنوين فليست حركة فيها بأولى من حركة، وليست الفتحة فيها الأصل، وبهذا بطل أن تكون الكسرة قد نابت عن الفتحة. وبطل وجه الشبه بالمضدر وُشكان وسُرعان.

ووزن (ايْتُوا) (افْعُوا)، لأن اللام قد سقطت لسكونها وسكون الواو.

ووزن (اغْزُوا) (أفْعُوا) فسقطت الواو الأولى لسكونها وسكون الثانية.

ووزن (أَنْتِ تَرَيْنَ) في الرفع: (تَفَيْنَ)، لأن (النون) علامة الرفع، و(الياء) للتأنيث.

ووزن (أنتُنّ تَرَيْنَ) لجماعة المؤنث(*) (تَفْعَلْنَ)، لأن التأنيث في النون بوزن (تضْرِبْنَ).

ووزن (يَغْزُوْنَ)[1] في المؤنث يَفْعُلْنَ بوزن يَدْخُلْنَ، والنون للتأنيث.

ووزن (يَرْضَوْنَ) في الذكور: (يَفْعَوْنَ) لأن اللام قد سقطت.

ومن العرب من يردّ همزة (رأى) في المضارع[2]، فيقول: (تَرْأَى)، فهذا يقول: (تَرْأَيان، ويَرْأَوْنَ).

ويقول للمؤنثة: (ارْأَى) في الأمر، و(ارْأَيا) في التثنية و(ارْأَيْنَ) في الجمع.

وقد أتيت على كيفية إعراب الفعل، وأنا أبين نواصبه وجوازمه إن شاء الله[3].

(*) أ: ص١٤١.

(١) فاته التمثيل لجماعة الذكور نحو: (هُم يغزون ووزنه يَفْعُونَ، لأن اللام قد سقطت، وهو موضعها المناسب هنا.

(٢) حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش الكبير، ينظر: الكتاب ٣/٤٦٧، وفي (اللسان: رأى) وحكى أبو الخطاب قد أرآهم، يجيء به على الأصل، وذلك قليل، قال الشاعر:

أَحِنُّ إذا رأيتُ جبالَ نَجْدٍ ... ولا أَرْأَى إلى نَجْدٍ سبيلاً

وقال بعضهم: (ولا أرى) على احتمال الزحاف، وقال سُراقة البارقي:

أرِىْ عَيْـنَيَّ مـا لم تَرْأَيـاهُ ... كلانـا عـالِمٌ بالتُرَّهـات

وقد رواه الأخفش: (مالم ترياه) على التخفيف الشائع من العرب في هذا الحرف.

(٣) ينظر نواصب الفعل في: الصفحة ٥١٩، وجوازمه في: الصفحة ٥٣٢.

[المضارع المبني]

والفل المضارع إذا اتصل بآخره نونُ التأنيث فإنه يبني ما قبل النون على السكون، و(النون) مبنية على الفتح والذي قبلها ساكن سواء كان صحيحاً أو معتلاً، نحو: (هُنَّ يَرْمِيْنَ ويَخْشَيْنَ ويَسْعَيْنَ ويَضْرِبْنَ ويَدْخُلْنَ ويَخْرُجْنَ).

وهذه (النون) لا تخلو أن ترجع إلى ما قبلها نحو قولك: (النساءُ يَضْرِبْنَ ويَقْعُدْنَ) أو يكون الفاعل بعدها وهي علامة للجمع نحو قولك: (يَضْرِبْنَ أخواتُك، ويَقُمْنَ جَوارِيْكَ).

فإن كانت راجعة إلى ما قبلها فهي اسم، وتدلّ على الفاعل والجمع والتأنيث.

وثبتت في الرفع والنصب والجزم والوقف، تقول في الرفع: (أنتُنَّ تَضْرِبْنَ)، وفي النصب: (لن تَضْرِبْنَ) كما قال تعالى: ﴿ **إلا أن يَعْفُوْنَ** ﴾[1]، وفي الجزم: (لم يَضْرِبْنَ)، وفي الوقف: (اضْرِبْنَ)، فتثبت في اللفظ لأنها لو سقطت لبطل علامة الجمع، وبقي الفعل بلا فاعل، والتبس جمع المؤنث بالواحد المذكّر.

وقال قوم: إنما لم تسقط هذه النون لأن الفعل مبنيّ، وإذا كان مبنياً لم تغيّره العوامل، فلأجل هذا ثبتت النون.

وهذا الفعل وإن كان مبنياً لم يمتنع من تقدير الإعراب فيه وإن كان لا يظهر في لفظه بحسب ما يوجبه العامل له.

تقول: (اضربْنَ) فيكون في موضع وقف، و(لَمْ يَضْرِبْنَ) هو في موضع جزم، و(لن يَضْرِبْنَ) هو في موضع نصب، و(هُنَّ يضربْنَ) في موضع رفع.

فإن كانت هذه النون دخلت علامة للجمع، والفاعل بعدها نحو قولك: (يَذْهَبْنَ جوارِيْكَ) لم يجز أيضاً أن تسقط لنصب ولا لجزم، لأن الذي أدخلها إنما أدخلها ليدلَّ على أن الفاعل الذي بعدها مجموع، فلو سقط لم يبق ما يدلّ على جمع الفاعل متقدماً عليه.

---

(١) الآية ٢٣٧ / سورة البقرة.

باب الحروف التي تنصب الفعل المضارع[1]

واعلم أن هذه الحروف الأربعة التي رسمتها، وهي: (أَنْ، ولَنْ، وكَيْ، وإِذَنْ) الأصل فيها (أن)، ولكونها أصلاً يجوز أن تعمل مظهرة ومضمرة.

و(إِذَنْ، ولَنْ) لا يعملان إلا مظهرين.

و(كَيْ) التي بمعنى (أَنْ) يجوز أن تعمل مظهرة ومضمرة.

ولا يجوز أن تضمر (كَيْ) في كلّ مكان، وإنما تضمر بعد (اللام) أو بعد (حتّى).

فأما (**أنْ**) فالإعتماد عليها وهي تستعمل على ثلاثة أقسام:

قسم يجب أن تكون فيه مظهرة، ولا يجوز إضمارها.

وقسم تكون فيه مضمرة، ولا يجوز فيه إظهارها.

وقسم تكون فيه مخيراً، إن شئت أضمرتها، وإن شئت أظهرتها.

فأما الموضع الذي يجب أن تظهر فيه فيجوز أن تكون فيه مرفوعة ومنصوبة ومجرورة[2].

فمثال المنصوبة: (أريدُ أَنْ تَذْهَبَ)، أي: أريد ذهابك، لأنّ (أَنْ) والفعل الذي انتصب بها في تقدير مصدر الفعل المنصوب وهي ههنا في موضع نصب، لأنها مفعولة.

وتقول: (أعجبني أَنْ يقعدَ زَيْدٌ)، فهو في موضع رفع لأنه فاعل، تقديره: أعجبني قعودُ زيدٍ، وتقول: (أن تقوم خير لك) فهي في موضع رفع بالابتداء، تقديره: قيامُك خيرٌ لك، وفي التنزيل: ﴿**وأَنْ تَصومُوا خيرٌ لكم**﴾[3]،

---

(١) ليس هذا أول الباب في نصب المضارع، فقد تقدّم كلامه في ذلك في الصفحة ٥٠٠ بقوله: (فأما النصب فبحروف توجب نصبه).

(٢) ذكر سيبويه في الكتاب ٣/١٥٣ أحكام (أَنْ) الناصبة فقال: (هذا بابٌ من أبواب «أَنْ» التي تكون والفعل بمنزلة المصدر).

(٣) الآية ١٨٤/سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٧٢٥.

تقديره: (والصومُ خيرٌ لكم)، وقال تعالى: ﴿**وأَنْ تصّدّقوا خيرٌ لكم**﴾[1]، أي: (والصدقةُ خيرٌ لكم).

ومثال كونها مجرورة قولك: (عجبت مِن أن يذهبَ زيدٌ)، تقديره: مِنْ ذَهابِ زَيْدٍ.

وأما الموضع الذي يجوز أن تظهر فيه وأن تضمر فهو أن تكون بعد حرف عطف قد تقدّمه مصدر، نحو قولك: (أعجبني قيامُك ويقعدَ بكرٌ)، وإن شئت أظهرت (أنْ) فقلت: (أعجبني قيامُك وأن يقعُدَ بكرٌ)، وتقديره: (أعجبني قيامُك وقعودُ بكرٍ)، وتقول: (أريدُ ذهابك وتضربَ زيداً)، ويجوز: (أريدُ ذهابك وأن تضرب زيداً)، تقديره: أريد ذهابك وضرب زيدٍ.

قال الشاعر[2]: [وافـــر]

[١٨٦] **لَلُبْسُ عباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُفوفِ**

تقديره: لَلُبسُ عباءةٍ وأن تقرَّ عيني، ولولا كسر الشعر لجاز أن يظهر (أَنْ) ههنا لأنه قد صرّح بالمصدر المعطوف عليه في اللفظ.

وأما الموضوع الذي تضمر فيه (أَنْ)، ولا يجوز أن تظهر فهو أن تكون بعد خمسة أحرف، ثلاثة من حروف العطف، واثنان من حروف الجرّ[3].

فأما حروف العطف فهي: الفاء، والواو، وأو.

وأما حرفا الجرّ فهما: اللام وحتى.

---

(١) الآية ٢٨٠/سورة البقرة.

(٢) هي ميسون بنت بحدل، الكتاب ٣/٤٥، شرح المفصّل - ابن يعيش ٧/٢٥، الخزانة ٣/٥٠٣، وسيرد في الصفحة ٥٢٧.

(٣) وتضمر بعد (إذَنْ) عند الخليل، وذكر ذلك سيبويه في الكتاب ٣/١٦، وقال: «وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أنْ مضمرة بعد: إذَنْ، وقد ردّ سيبويه ذلك.

(*) فأما إِضمارها بعد (**الفاء**) فهو أن تكون (الفاء) جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو عرض أو نفي أو تَمَنٍّ أو دُعاء[1].

وقد كان بعض النحويين[2] يقول: (الفاء، والواو، وأو) هي الناصبة للفعل نفسها، وهذا سهو بعيد، لأنها لو كانت هي الناصبة بنفسها لجاز أن تدخل عليها حروف العطف، وفي امتناع دخول حروف العطف دلالة على أن الناصب غيرها، وأنها للعطف على بابها لم تخرج عنه.

ولو جاز أن يقول قائل بأنّ هذه الحروف هي الناصبة بأنفسها جاز أن يقول مخالَفة (اللامُ، وحتى) هما الناصبتان، وهذا لا يقوله أحد[3].

وإِذا جاز أن تضمر (أنْ) بعد (اللام، وحتى) جاز أن تضمرها بعد (الفاء والواو وأو).

والفاء في هذا الباب في الحقيقة إِنما هي عاطفة، والناصب بعدها (أنْ) المضمرة.

وإِنما سمّاها النحويون (جواباً) مجازاً وتوسعاً، ووجه التجوز في هذه العبارة أنهم وجدوا الثاني يستحق بالأول فسمّوه (جواباً) بهذا الوجه.

فمثال جوابها للأمر نحو: (قُمْ فأكرمَك)، تقديره: فأن أكرمَك.

ومثال جواب النهي: (لا تَسُبَّه فيشتِمَك) تقديره: فأنْ يشتمَك.

(*) أ: ص١٤٢.

(١) الدعاء في حقيقته داخل ضمن صيغة الأمر والنهي، وأما العرض فيقرب من معنى الاستفهام، فحاصل السبعة خمسة، وقد مثل سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٨، لهذه الحالات من غير أن يذكر مسمياتها، وينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ٢٦.

(٢) هو أبو عمرو الجرمي، المقتضب ٢ / ٦، الإنصاف ٥٥٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ٢١.

(٣) بل قاله الكوفيون وذكروا أنّ (حتى واللام) هما الناصبتان، ينظر: الإنصاف ٥٧٥، ٥٩٧، شرح الكافية - الرضي ٢ / ٢٢٣، ائتلاف النصرة ١٥٣.

وفي التنزيل: ﴿**لا تَفْتَرُوا على الله كذباً فَيُسْحتَكُمْ بعذاب**﴾[١] تقديره: (فَأَنْ يُسْحتَكُمْ)، وقال تعالى: ﴿**ولا تَطْرُدِ الذين يَدْعُونَ**﴾[٢] وجوابه في آخر الآية: ﴿**فتكونَ مِن الظالِمِيْنَ**﴾، تقديره: فأن تكونَ من الظالمين.

ومثال جوابها في الاستفهام: (أينَ بيتُك فأزورَك؟) تقديره: فأَنْ أزورَك، و(أتعلمني مكانَك فأقصدكَ)، تقديره: فأَنْ أقصدَك.

وقال تعالى: ﴿**فهَلْ لنا منْ شُفَعاءَ فيشفعوا لنا**﴾[٣] تقديره: فأَنْ يشفعوا لنا. وقال تعالى: ﴿**أو نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غيرَ الذي كنّا نَعْمَلُ**﴾[٤] تقديره: فأَنْ نَعْمَلَ.

ومثال جوابها في النفي: (ما أنتَ صاحِبي فأُعطيَكَ).

وفس التنزيل: ﴿**لا يُقْضَى عَلَيْهِم فَيموتوا**﴾[٥] تقديره: فأَنْ يموتوا، وقال تعالى: ﴿**ما عَلَيْكَ مِن حسابهم من شيءٍ وما من حِسابك عليهم من شيءٍ فَتَطْرُدَهُمْ**﴾[٦] تقديره: فأنْ تطرُدَهُم.

ومثال جوابها في العرض: ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً، تقديره: فأَنْ تصيبَ خيراً.

ومثال كونها جواباً للتمني: (لَيْتَ لي مالاً فأنفقَهُ)، تقديره: فأَنْ أنفقه. وقال تعالى: ﴿**فلَوْ أنّ لنا كَرَّةً فنَكُوْنَ من المؤمنين**﴾[٧].

ومثال كونها جواباً للدعاء: (اللهم ارزقني مالاً فأواسِيَ عبادَك) تقديره: فأن أواسي عبادَك.

---

(١) الآية ٦١ / سورة طه.

(٢) الآية ٥٢ / سورة الإنعام.

(٣) الآية ٥٣ / سورة الأعراف.

(٤) الاية ٥٣ / سورة الأعراف.

(٥) الآية ٣٦ / سورة فاطر.

(٦) الآية ٥٢ / سورة الأنعام.

(٧) الآية ١٠٢ / سورة الشعراء، ينظر: الصفحة ٧.

ولا يجوز إظهار (أَنْ) في هذه المواضع التي ذكرتها بعد (الفاء).

والسبب في امتناع إظهارها أنّ (الفاء) عطفت مصدراً بعدها متأولاً على مصدر قبلها متأولٍ، فلما لم يصرّحوا بالمصدر الذي قبلها اكتفوا منه بلفظ الفعل الدالّ عليه، فلذلك لم يجز أن يظهروا (أنْ) بعد (الفاء)، لأن إظهار (أنْ) هو تصريح بالمصدر، فكما لا يجوز: (قُمْ فإكرامٌ) لأنه لا يعطف مصدر على فعل، كذلك لا يجوز: (قُمْ فأَنْ أكرمَك)، ولكنهم لـمّا صرّحوا بالفعل قبل (الفاء)، وجعلوا الفعل بعد (الفاء) مجرداً في اللفظ مِن (أن) لتكون (الفاء) في اللفظ كأنها عطفت فعلاً على فعل فتشاكل اللفظان، فأصلحوا اللفظ كما يصلحون المعنى.

وفي المعنى قد عطفت (الفاء) مصدراً مقدراً على مصدر مقدّر، إذا قال: (قُمْ فأكرمَك) تقديره: ليكن قيامٌ مِنْكَ فإكرامٌ مِنّي، أو ليكن قيامٌ منكَ فيؤدي إلى إكرام منّي، أو يتصل بإكرامٍ منّي.

وإنما أتوا بـ (الفاء) ههنا ليعلموا أنّ الثاني يتعقب الأول ويتصل به.

وكذلك تقدّر في هذه المواضع السبعة[1] هذا الذي أريتُكَ.

وقول الشاعر[2]: [رجـــز]

[١٨٧] يا ناقُ سِيْرِي عَنَقاً فسيحاً إلى سُلَيْمانَ فَنَسْتَرِيْحـــا

تقديره: فأنْ نَسْتَرِيح، أو ليكُنْ سَيْرٌ مِنْكِ فاستراحة منّا، أو ليكن استراحةٌ منكِ متصلةٌ بسيرِنا.

فأما قوله: ﴿ ولا تَقْرَبا هذهِ الشجرةَ فتكونا مِن الظالمين ﴾[3]، فيحتمل أن يكون ما بعد (الفاء) مجزوماً، ويحتمل أن يكون منصوباً.

---

(١) ينظر: الصفحة ٥٢١.

(٢) هو أبو النجم، الكتاب ٣ / ٣٥، اللمع ٢٢١، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ٢٦.

(٣) الآية ٣٥ / سورة البقرة.

فإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي، وقد يكون قد نهاهما عن الظلم كما نهاهما عن قرب الشجرة، فكأنه قال: لا تقربا هذه الشجرة فلا تكونا من الظالمين.

وإذا كان منصوباً فتقديره: ولا يَكُنْ منكما قُرْبٌ متّصل بكونكما ظالمَيْنِ أو يؤدي إلى كونِكُما ظالمَيْنِ.

وقد يجوز أن يرتفع ما بعد (الفاء) في هذه المواضع، تقول: (زُرْني فَأكرِمُك)، تقديره: فأنا أكرمُك، وكذلك في جميع المواضع التي ذكرتها، قال النابغة[1]: [طويل]

[١٨٨] فلا زال قَبْرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عَلَيْهِ مِن الوَسْمِيّ جَوْدٌ ووابِلُ

[١٨٩] فيُنبِتُ حَوذاناً وعَوفاً مُنَوِّرا سأُتْبِعُه مِن خيرِ من قالَ قائلُ

هذا البيت يروى بالرفع والنصب (فيُنْبِتُ)، ويروى: (فَيُنْبِتَ).

والرفع أجود من النصب، لأنه إذا نصب كان البيت الأول مضمناً بالثاني، لأنّه لا يتم معناه إلا به، والتضمين في الشعر عيب عند أكثرهم، فإذا رفع فتقديره: (فهو يُنْبِتُ)، وهذا على ضربين.

يجوز أن يكون ما بعد (الفاء) في موضع نصب إلا أنه أناب الجملة من المبتدأ والخبر مناب الجملة من الفعل والفاعل، ويكون التقدير -على ما أريتك- قد عطفت مصدراً(*) على مصدر، وكذلك لو قال في النهي: (لا تشتِمْهُ فيَشْتِمُك) تقديره: فهو يشتمُك، فيجوز أن يكون ما بعد (الفاء) في موضع نصب، ويجب بوجوب الأول، وعلى هذا تأولوا قوله تعالى: ﴿**هَلْ لَكُم مِنْ ما ملكتْ أيمانُكُم مِنْ شُركاءَ فيما رَزَقْناكُم فأَنتُمْ فيه سَواء**﴾[2]، فقوله: (أنتم

---

(١) الديوان ١٢١، الكتاب ٣/٣٦.

(*) أ: ص١٤٣.

(٢) الآية ٢٨/سورة الروم.

فيه سواء) ابتداء وخبر في موضع الفعل والفاعل، كأنه قال: (فَتَسْتَوُوا) وعلى هذا يكون في موضع نصب لأنه جواب الاستفهام، ولا يجوز في هذه الآية غير هذا التقدير لأنه موبِّخ لهم، ومقرّع لهم على كفرهم، أي فما لا يجوز أن يشارككم مملوككم في أموالكم فكذلك لا يشاركني مملوكي أنا في مالي.

وقد يجوز أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ وخبراً، لا موضع له من الإعراب وإنما الفاء عطفت مفرداً على مفرد فإذا قال: (زُرْني فأكرمَك) فإنما يستحق الإكرام بالزيارة، وإذا قال أيضاً: (زُرْني فأكرمُك) وتقديره: فأنا أكرمُك، وإنْ كان قد أناب الجملة من المبتدأ والخبر مناب الفعل والفاعل كأن الإكرام واجب عليه في كل حال سواء وقعت الزيارة أو لم تقع كأنّه قال: (زُرْني فأنا ممن يكرمُك) على كل حال زُرْت أو لم تَزُر.

واعلم أنه إذا اتفق الإعرابان اتفق المعنيان وإذا اختلف الإعرابان اختلف المعنيان، فإذا قال (ما تزورنا فنكرمُك) فقد نفى الزيارةَ والإكرامَ.

وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿**ولا يُؤذَنُ لَهُمْ فَيعتَذِرُونَ**﴾[1]، على أنه نَفَى الإذن والاعتذار.

وقد يجوز أن يقول إذا قلت: (ما تزورنا فنكرمُك) تقديره: فنحن نكرمُك على كل حال، وتكون قد عطفت جملة من (مبتدأ وخبر) على جملة من (فعل وفاعل).

وفي الأول عطفت جملة من (فعل وفاعل) على جملة من (فعل وفاعل)، وقد تأولوا في قوله تعالى: ﴿ولا يُؤذَنُ لهم فيعتذرونَ﴾ أنه نفي الأذن، والاعتذارُ واقع، تقديره: فهم يعتذرون، إلا أن هذا العذر لا يقبل منهم لأنه وقع في غير الموضع الذي أُمِرُوا به، وعلى غير الذي كلّفوه.

---

(١) الآية ٣٦ / سورة المرسلات.

وإذا قال: (ما تزورُنا فنكرمَك) فيحتمل تقديرين:

أحدهما: أن يكون المعنى: ما تزورُنا إلا لَمْ نكرمْكَ، أي لا يقع زيارة متصلةبالإكرام بل قد تقع زيارة وإن لم تتصل بإكرام.

والتقدير الثاني: ما تزورُنا فنكرمك، أي ما تزورنا فكيف نكرمُك، فقد نفى الزيارة والإكرام.

وتضمر (أنْ) بعد (**الواو**)[1].

إذا كانت (الواو) للجمع بين الشيئين أو الأشياء أضمرت بعدها (أَنْ) فانتصب الفعل بـ (أَنْ) وصار ما بعد (الواو) مخالفاً لما قبلها في الإعراب، وإنما فعلوا ذلك ليدلّوا بمخالفة الإعراب على مخالفة المعنى، وإنما قدروا معنى الفعل مع (الواو) الذي تنصبه في تأويل مصدر، فتكون (الواو) قد عطفت مصدراً مقدّراً على مصدر مقدّر.

ولا يجوز إظهار (أَنْ) بعد (الواو) لأن المصدر الذي قبل (الواو) لم يظهر إلى اللفظ [تقول لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ] وتقديره: لا تأكُلْ السمكَ وأنْ تشربَ اللبنَ، وهو في الأصل: لا تجمع بين أكل السمك مع شربِ اللبن.

فإن أظهرت (مَعَ) أظهرت المصدر معها وجررته بها فقلت: (لا تأكلْ السمكَ مع شُرْبِ اللبن).

فإن حذفتَ (مَعَ) وجعلت (الواو) مكانها أضمرت (أَنْ) بعد (الواو) فنصبت الفعل، ولم يجز إظهارها لأنك إذا أظهرتها تكون كأنك قد عطفت اسماً على فعل وهذا لا يجوز.

---

(١) ذكر هذا سيبويه في الكتاب ٣ / ٤١ وقال (هذا باب الواو، اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء).

فإن صرّحت قبل (الواو) بالمصدر جاز أن تظهر (أَنْ) بعد (الواو)، وجاز أن لا تظهرها، قال الشاعر[1]:

[١٨٦] لَلُبْسِ عَباءَةٍ وتَقَرّ عَيْني ... أَحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُفوفِ

تقديره: وأن تقرّ عيني، ولو كان البيتُ يتزن بإظهار (أنْ) لجاز أن يظهر لأنه قد صرّح بالمصدر قبل الواو، وتقديره: لَلُبْسُ عباءةٍ وقرةُ عيني أَحَبُّ إليَّ من لبس الشفوف. وقال الشاعر[2]: [كامـــل]

[١٩٠] لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتأتِيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عَليكَ إذا فَعَلْتَ عظيمُ

أي: لا تجمع بين نَهْيِك عن شيء وإتيانِ مثله.

وتقول: (لا يَسَعُنِي شَيْءٌ ويَعْجزَ عَنْكَ) أي: لا يجتمع فيَّ شيءٌ يسعني مع عَجْزِهِ عنك لأننا شيء واحد، ما يسعُني يسعُك، وما يعجز عنّي يعجزُ عنك. ولا يجوز في هذه المسألة الرفع، فلو قال: (لا يسعُني شيء ويَعْجِزُ عنك)، كان كاذباً لأن الدار تسعه وخَرْتُ الإبرة يعجز عنهما، قال الشاعر[3]: [طويـــل]

[١٩١] قتلتُ بعَبْدِ اللهِ خيرَ لداته ... ذؤاباً فلم أفخَرْ بذاكَ وأَجْزَعا

أي: لا يجتمع لي الفخرُ مع الجَزَعِ، وقال الآخر[4]: [وافـــر]

[١٩٢] أَلَمْ أَكُ جاركم ويكونَ بيني ... وبينكم المـودةُ والإِخـــــاءُ

أي: لا يجتمع لي المجاورة مع المودة. وقال الآخر[5]: [طويـــل]

[١٩٣] وما أنا للشيءِ الـذي ليس نافِعي ... ويغضبَ منـه صاحـبي بِقَـــؤُولِ

---

(١) تقدم في الصفحة ٥٢٠.

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي، الديوان ١٣٠، ونسبه سيبويه للأخطل وليس في ديوانه، ينظر: الكتاب ٣/ ٤٢، اللمع ٢٢٣، شرح المفصّل - ابن يعيش ٧/ ٢٤، الخزانة ٨/ ٥٦٤.

(٣) هو دُرَيْدُ بن الصمّة، الكتاب ٣/ ٤٣، الأمالي الشجرية ١/ ٣٧٣.

(٤) هو الحطيئة، الديوان ٨٤، الكتاب ٣/ ٤٣.

(٥) هو كعب بن سعد الغنوي، الكتاب ٣/ ٤٦، شرح المفصّل - ابن يعيش ٧/ ٣٦، الخزانة ٨/ ٥٦٩.

لما عطف (يغضب) على (الشيء) أضمر (أنْ)، تقديره: أَنْ يغضب، كأنه قال: لا أقول قولاً يجتمع فيه تركُه نفعي وغضبُ صاحبي.

فإن قيل: فالغضب ليس مما يقال، فكيف عطف (يغضب) على (الشيء).

قيل له: وإن لَمْ يقل الغضب فإنه يقول السبب الذي يوجب الغضب فكأنه قال: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويسبب(*) غضب صاحبي بقؤول.

فإن نهيته عن كلّ واحد منهما على حدته أعربت الثاني بإعراب الأول فقلت: (لا تأكل السمك وتشرب اللبنَ) فإن أكَلَ السمكَ فقد عصى، وإن شَرِبَ اللبنَ فقد عصى، وإن جمع بينهما ففيه خلاف.

من الناس من يقول إذا نهاه عن كلّ واحد منهما فقد نهاه عن جمعهما، لأن في جمعهما فساداً كما أن في كل واحد منهما فساداً.

ومن الناس من يقول: يجوز أن يكون في كلّ واحد منهما فسادٌ منهي عنه، فإذا اجتمعا صارا صلاحاً فلم يتناول النهي الجمع.

وإذا قال: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) فقد نهاه عن الجمع بينهما فإن استعملهما كان عاصياً، وإن استعمل أحدهما لم يكن عاصياً.

وأما (أو): فإنّ الفعل ينتصب بعدها بـ (أنْ)[1]، ولا يجوز إظهارها، ويعتبر هذا بأن يحسن مكان (أَوْ) (إلا) فإذا حسن مكان (أَوْ) (إلا) علمت أنّ (أنْ) مكانها مقدّرة.

(*) أ: ص١٤٤.

(١) ذكر هذا سيبويه في الكتاب، وقال: (هذا باب أو، اعلم أنّ ما انتصب بعد أو فإنّه ينتصب على إضمار أنْ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها) وقال أيضاً في الموضع نفسه: (والتمثيل ها هنا مثله ثَمّ).

وقال قوم: إذا حسن مكان (أَوْ) (حَتّى)[1] علمت أنّ (أَنْ) بعدها مقدّرة.

تقول: (لأَضْرِبَنَّهُ أو يسبِقَني). وإن قدرته بـ (حتى) فتقديره: حتى أن يسبقني، وإنْ قدرته على أصلنا فتقديره: (إلا أَنْ يسبقَني).

وكذلك تقول: (لألزِمَنّك أو تفيني بحقي، تقديره عندنا: إلا أن تَفيَني بحقي، وعندهم: حتى أَنْ تَفِيَني بحقي.

وكذلك تقول: (لأَضربَنَّهُ أَو يَعْتِبَني) تقديره: إلا أَنْ يَعْتِبَني، وعند الكوفيين: حتّى أنَ يَعْتِبَني، وتقديره في الإعراب أَوْ أَنْ يعتبني.

وكذلك قول الشاعر وهو امرؤ القيس[2]: [طويــــل]

[١٩٤] **فقلتُ له: لا تَبْكِ عينُكَ إنّما نُحاوِلُ مُلْكاً أَو نموتَ فَنُعْذَرا**

تقديره: إلا أَنْ نموت فنعذرا، وإنما قدّره أصحابنا بـ (إلا)، لأن قوله: (لأَضْرِبَنّهُ)، و(لألزِمَنَّه)، و(إنّما نحاول) يقتضي التأبيد وعموم الأزمان وإذا كان هذا اللفظ متناولاً للأزمان كلّها ومشتملاً عليها وجب أن تستثني الوقت الذي يقع فيه إيفاؤه، ويقع فيه إرضاؤه، وموته، فكان تقديره: (لألزمنّك أبداً إلا وقت إيفائك بحقي) و(لأضربنه أبداً إلا وقت إيفائه بحقي) و(لأضربنه أبداً إلا وقت أن يسبقَني)، و(إنّما نحاول ملكاً إلا وقت موتنا)، حتى يكون قد أخرج الزمان الذي يقع فيه الموت من الأزمنة التي يطلب فيها الملك، فأراد: (إنّما

---

(١) إن صحّة المعنى هو الذي يقرر الحرف المقدّر فقد يكون الكلام يصلح للتقدير بـ (حتى، وإلى، وإلا) نحو (لأكرمنّك أو تقضيَني حقّي). وقد يتعين (كَيْ) نحو (لأطيعَنّ الله أو يغفرَ لي). وقد يتعين (إلى) نحو (لأنتظرنّه أو يجيءَ)، وقد يتعين (أو) نحو (لأقاتلن الكافر أو يُسلمَ) وبهذا يردّ على من يطرد بتقدير حرف مختص مما ذكر، ينظر: شرح التصريح ٢/٢٦٥.

(٢) الديوان ٦٦، الكتاب ٣/٤٧، اللمع ٢٢٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٧/٢٢، الخزانة ٧/٥٤٤.

نحاول ملكاً أبداً إلا وقت موتنا) ثم حذف المضاف الذي هو الوقت، وأقام المصدر مقامه فصار التقدير: (إنّما نحاول ملكاً إلا موتنا)، ثم صار المصدر الذي هو (الموت) إلى (أَنْ) والفعل، فصار التقدير إنّما نحاول ملكاً وأن نموت، فهذا مصدر قد أقيم مقام الزمان فهو ينتصب على الظرف، وفي الكلام معنى الاستثناء، فلهذا قدره بـ (إلا) ليصلح المعنى، فكأنه قال: لألزمنه أبداً إلا في الوقت الذي يفيني بحقي، فهذا حقيقة النصب، وتقديره: (أَوْ أَنْ).

ولا يجوز أن تظهر (أَنْ) بعد (أَوْ) و(الفاء) ولا (الواو). وقد بينت لم لا تظهر بعد (الفاء) وبعد (الواو)، وكذلك لا يجوز أن تظهر بعد (أو) لأن الكلام لا يصح في اللفظ، ألا تراه لو قال: (لألزمنَّهُ أَوْ يفيَني بحقي) لكان تقديره: لألزمنّه أو إيفائي بحقي، وليس لهذا اللفظ معنى، ولا يمتنع أن يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره.

ولو صرّح وقال: (لألزمنه أبداً أو وقت إيفائي بحقي) لجاء معنى الكلام (لألزمنه في أحدِ هذينِ الوقتين) وليس بالمقصود، وإنما تحقيق الكلام: (لألزمنه أبداً إلا وقت إيفائي بحقي).

ولا يجوز أن تظهر (أَنْ) بعد (حَتّى).

فأما (**اللام**) فإن كان الكلام واجباً جاز أن تظهر (أَنْ) بعد الكلام[1] تقول: (جئتُ لتكرمَني)، و(لأَنْ تكرمَني)، وقال تعالى: ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ**﴾[2]، ولو قال مكانه: (لأن يغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) لجاز في العربية.

فإن كان قبل هذه اللام نفي لم يجز أن تظهر (أَنْ) بعدها[3]، لو قلت:

(١) عقد سيبويه في الكتاب ٣ / ٧ مقارنة بين إضمار أَنْ وإضمار الفعل مع أداة الشرط فقال: (وأما اللام في قولك جئتك لتفعل فبمنزلة: «إنْ» في قولك: إنْ خيراً فخيرٌ...).

(٢) الآية ١ / سورة الفتح.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٧: (واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار) وله تتمة في تعليل ذلك.

ما جئتُ لتكرمَني) لَم يجز أن تظهر (أَنْ) فتقول: (ما جئتُ لأَنْ تكرمَني)، وفي التنزيل: ﴿ **وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم وأنتَ فِيهِم** ﴾[1].

وإنما لم يجز أن تظهر (أَنْ) بعد (اللام) في النفي لأمرين:

أحدهما: أنّ النفي ينبغي أن يكون على حدّ الإثبات، وتقدير هذا عندهم في الأصل: (كانَ زيدٌ سيقومُ) فجعلوا نفيه: ما كان زيدٌ ليقومَ، وجعلوا (اللام) بإزاء السين، والفعل بعد اللام بإزاء الفعل بعد السين ليقابل الحرفُ الحرفَ، والفعلُ الفعلَ فيصير النفي على حد الإثبات.

والوجه الثاني: أنهم لو أظهروا (أَنْ) فقالوا: (ما كان زيدٌ لأَن يقومَ) لكانوا قد قابلوا الاسمَ بالفعلِ، لأنّ (أَنْ) مع الفعل الذي بعدها في تأويل اسم، وعلى هذا التقدير يكونون قد قابلوا اسماً بفعل فلا يكون النفي على حدّ الإثبات وهذا فساد ما عليه العربية.

فإن قال قائل: فإن لم تظهر (أن) أليست مقدرةً هي الناصبة للفعل؟.

قيل له: بلى هي الناصبة للفعل، وهي إن كانت ناصبة فإنّ المتكلّم ما يكون قد صرح باللام، وإنّما صرّح في اللفظ بالفعل ولم يعتدّ بها في اللفظ وإن كانت مقدرة.

فإن قيل: فلم احتجتم إلى أن تقدروا (أَنْ)[*] بعد اللام وبعد (حتّى).

قيل له: لأن (حتّى) تجرّ الأسماء، و(اللامَ) تجرّ الأسماءَ، فلا يجوز أن يدخلا على الفعل، فما اختص بالاسم وعمل فيه لا يدخل على الفعل، فلما دخلتا على الفعل أضمر بعدها (أنْ) فانتصب الفعل بـ(أنْ)، وكانت (أَنْ) مع الفعل في

---

(١) الآية ٣٣ /سورة الأنفال.

(*) أ: ص١٤٥.

تأويل مصدر مجرور بـ (اللام) وبـ (حتّى)، ويكون الجارّ والمجرور في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، فتكون (اللام) و(حتّى) قد دخلتا على اسم متأول فلا يكونان قد خرجتا عن بابهما، ولما كانت (حتّى) قد يقع بعدها فعل الحال فيرتفع، وتقع بعدها الجمل فلا تعمل فيها ضعفت فلم تظهر (أَنْ) بعدها، ولما كانت [اللام] لا تقع بعدها الجمل ولا فعل الحال قويت فجاز أن تظهر (أنْ) بعدها.

باب الحروف التي تجزم الأفعال[1]

اعلم أنّ الجوازم على ضربين: ضرب يجزم فعلاً واحداً، وضرب يجزم فعلين.

فأما الذي يجزم فعلاً واحداً فهي: (لَمْ) وما زيد عليها، و(لام الأمر) و(لا) في النهي.

فأما (لَمْ) فهي موضوعة لنفي الماضي[2].

وقال بعض النحويين: دخلت (لَمْ) على الماضي فنفته، ولم يمكن أن تعمل في لفظه فأدخلوها على المضارع ليصحّ عملها فيه.

وقال غير هؤلاء: دخلت (لَمْ) على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي وبقي اللفظ على ما هو عليه.

وإذا قال: (أَفَلَمْ) فالهمزة للاستفهام، و(الفاء) للعطف، و(لَمْ) هي الجازمة، وإذا قال: (لمّا) فـ(لم) هي الجازمة، و(ما) زائدة عليها.

وإذا دخلت (ما) على (لَمْ) ساغ فيها وجوه:

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٨: «هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ولما...».
(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٢٠: (وهي نفي لقوله «فَعَلَ»).

منها أن يجوز حذف الفعل مع (لمّا)، ولا يجوز مع (لَمْ)، تقول: (جئتك ولمّا) تريد: (لمّا تَجيء)[1]. وتكون (لمّا) للنفي كما قال تعالى: ﴿ **وَلَمّا يَدْخُلْ الإيمانُ في قلوبِكُم** ﴾[2]، أي: ما دَخَلَ الإيمان.

وقد قال قوم: تكون (لمّا) بمعنى (إلا)، وتأولوا هذا في قوله تعالى: ﴿ **وإنْ كُلٌّ لمّا جميعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُون** ﴾[3]، وقالوا تقديره: (ما كلّ إلا جميع لدينا مُحضرون).

وتكون (لمّا) ظرفاً من ظروف الزمان، وتُضاف إلى الفعل الماضي وفاعله، تقول: (لمّا قامَ زيدٌ قصدتُك)[4]، تقديره: وقتَ قيامِ زيدٍ قصدتُك.

وأما (**لام الأمر**) فإنها تدخل على فعل الغائب، تقول: (لِيَضْرِبْ زَيْدٌ عمراً). و(لِيَقُمْ خالدٌ).

ولا يجوز أن تسقط اللام في الأمر للغائب[5]، لو قلت: (يَضْرِبْ زيدٌ عمراً) لم يجز، فأما قول الشاعر[6]: [وافر]

[١٩٥] مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِن شيءٍ تَبالا

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٢٣: (وما في «لَمّا» مغيرة لها عن حال «لَمْ» كما غيرت «لو» إذا قلت «لوما» ونحوها ألا ترى أنك تقول «لمّا» ولا تتبعها شيئاً).

(٢) الآية ١٤/سورة الحجرات.

(٣) الآية ٣٢/سورة يس.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٣٤: (وأما «لمّا» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره).

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/٨: (واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة) وأجاز الكسائي حذف اللام في الكلام بشرط تقدم «قُل» وجعل منه قوله تعالى في: الآية ٣١/سورة إبراهيم: ﴿قُل لعِبادِي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ أي: لِيقيموا. ينظر: مغني اللبيب ١/٢٤٨.

(٦) في قائله اختلاف. الكتاب ٣/٨، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧/٣٥، ٦٠، ٦٢، و٩/٢٤، الخزانة ٩/١١.

فمنهم من يقول: هذا خبر يراد به الدُعاء[1]، وأصله: (تَفْدِيْ نَفْسَكَ كلّ نفسٍ)، إلا أنّ تقويم الوزن اضطره إلى حذف الياء والاكتفاء بالكسرة قبلها منها.

وقال قوم: هو أمرٌ[2] إلا أنه اضطُر إلى حذف اللام ليستقيم له الوزن لأن تبقية الجزم يدلّ على أن ثم جازماً، وهذا الإتيان له أثر في الحقيقة، لأن الأمر إنما يكون لمن هو دونك، فإذا كان لمن هو أعلى منك سميته دعاء وطلباً ومسألة ورغبة.

فأما الأمر للمواجَهِ فإنه كثر استعماله وأمنوا فيه اللبس فأسقطوا اللام من أوله، فلما أسقطوا اللام من أوله خشوا أن يبقى حرف المضارعة لئلا يلتبس الأمر بالخبر فأسقطوا حرف المضارعة فقالوا: (بِعْ واضْرِبْ وقُلْ واكْتُبْ) وتقديره: لِتَبِعْ، لِتَضْرِبْ، لِتَقُلْ، لتكتبْ.

وقد أدخل قوم لام الأمر وحروف المضارعة في فعل المواجهة فقالوا: لِتَقُمْ، لِتَضْرِبْ، وعلى هذا تأولوا قراءة من قرأ: ﴿**فَبِذلكَ فَلْتَفْرَحُوا**﴾[3] أنه أمر للمواجهة، وأكثر القراءة: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا**﴾.

ولام الأمر مبنية على الكسر، فإذا دخلت عليها واو العطف أو فاء العطف: فمنهم من يبقيها على كسرتها، فيقول: (ولِتَقُمْ فَلِتَذْهَبْ)، ومنهم من يسكن اللام، لأن الفاء والواو لا يقومان بأنفسهما، فلمّا اتصلتا بالفعل صارتا كالجزء منه، فصار: (وَلْي) مثل (كَتْف).

---

(١) هذا رأي المبرد في المقتضب ٢/١٣٣: (وهو يمنع حذف اللام حتى في الشعر، معللاً ذلك بقوله: (فلا أرى ذلك على ما قالوا، لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة...).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/٨: (وإنما أراد: لِتَفْدِ).

(٣) الآية ٥٨/سورة يونس، ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بياء الغيبة قراءة الجمهور، وبتاء الخطاب قرأ ابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وغيرهم (معجم القراءات ٣/٨٠).

فكما قالوا في: (كَتِفْ) كَتْف، قالوا في: ﴿وَلِتَقُمْ﴾[1] (وَلْتَقُمْ) فسكنوا اللام، وقد قرئ بهما جميعاً[2].

فأما (ثُمّ) فإنها تقوم بنفسها وتنفصل مما بعدها، فينبغي أن تبقى اللام على كسرها[3]، تقول: (ثُمَّ لِيَذْهَبْ)، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُم﴾[4]. وقد قرأ قوم: ﴿ثُمّ لْيَقْضُوا﴾ بسكون اللام وهذا ضعيف[5]، لأن (ثُمّ) لا تجري مجرى الواو والفاء، والجيّد في هذه القراءة أنهم شبّهوا (ثمّ) بالواو لما كانت مثلها في العطف، واشتقّوا من المنفصلين متصلاً، وتقديره: (فَلِيَ) فصار مثل: (كَتِف) فقالوا: (فَلِيَقْضُوا) في (ثُمَّ لِيَقْضُوا).

فأما (لا) فهي للنهي، وهي تجزم ما بعدها كما جزمت لام الأمر فكلّ نهي فهو نفي، وليس كل نفي نهياً.

فإن قيل: فهلا جاز إسقاط حرف الجزم؟.

قيل له: الأسماء أقوى من الأفعال، وعوامل الأسماء أكثر من عوامل(*) الأفعال وأقوى منها، وعوامل الأفعال أقل من عوامل الأسماء وأضعف، والجزم في

---

(١) الآية ١٠٢/ سورة النساء ﴿وَلْتَقُمْ﴾ بسكون اللام قراءة الجمهور، وبكسر اللام قرأ الحسن، وابن أبي إسحاق (معجم القراءات ٤/ ١٧٧).

(٢) لسيبويه في الكتاب ٤/ ١٥١ تعليل مفصّل في تسكين اللام، وقال ابن هشام في المغني ١/ ٢٤٥: (وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها).

(٣) قال ابن هشام في المغني ١/ ٢٤٦: (وقد تُسَكَّنُ بعد ثُمّ).

(٤) الآية ٢٩/ سورة الحج، ﴿ثُمّ لْيَقْضُوا﴾ بسكون اللام قراءة الجمهور، وبكسر اللام قرأ ابن عامر، وابن كثير، وأبو عمرو (معجم القراءآت ٤/ ١٧٧).

(٥) من الغريب أن يتعرّض المصنف إلى هجنة هذا الكلام فيحكم على قراءة هي قراءة الجمهور بالضعف، وينظر: المقتضب ٢/ ١٣٤.

(*) أ: ص١٤٦.

الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، وحرف الجزم نظير الجرّ، فإذا كان لا يجوز إسقاط حرف الجر مع قوته وكثرته فأولى أن لا يسقط حرف الجزم لضعفه[١].

ولك أن تنهى مخاطباً فتقول: (لا تَقُمْ)، ولك أن تنهى غائباً فتقول: (لا يَضْرِبْ زيدٌ عمراً).

ولك أن تنفي الفعل عن مخاطب فتقول: (لَمْ تَقُمْ)، ولك أن تنفيه عن غائب فتقول: (لَمْ يَقُمْ)، ولك أن تأمر غائباً فتقول: (لِيَقُمْ)، ولك أن تأمر مخاطباً فتقول: (لِتَقُمْ)، والأمرُ للمخاطب باللام قليل[٢].

باب الشرط وجوابه

وأما ما يجزم فعلين فهو حرف الشرط، وهي:

(إنْ) لأنها أصل الباب، وعليها مداره، وتُشْبّه بها أسماء وظروف، وهي تسعة، فإذا انضمت إليها (إنْ) صارت عشرة.

فأما الأسماء التي تُشَبّه بـ(إنْ) فهي: (مَنْ، وما)، و(مَهْما) وفيها خلاف:

قال قوم[٣]: (ما) للشرط، وزيدت عليها (ما) كما زيدت على غيرها من حروف الشرط، فصار اللفظ (ماما) فاستقبحوا تكريرها مرتين فقلبوا من الألف الأولى (هاءً) فقالوا: (مهما)، وإنما قلبوا من الألف هاء لموافقة الهاء للألف في الخفاء والمخرج فصار اللفظ (مهما).

---

(١) هذا التعليل في غير الضرورة الشعرية، كما تقدم الكلام في الصفحة ٥٣٣.

(٢) تقدم في الصفحة ٥٣٤ أن القراءة وردت بهذا في قوله تعالى: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ بتاء الخطاب.

(٣) هذا هو قول الخليل، ينظر: الكتاب ٣/٥٩ وفيه: (سألت الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغواً بمنزلتها مع (مَتى).

وقال قوم[١] : هي (مَــهْ) التي للردع والكفّ، زادوا عليها (ما) فتغيّر معناها بدخول (ما) عليها فجعلوها كالشرط .

وأمـا الظروف فعلى ضربين : ظرف زمـان، وظرف مكـان، فظرف المكان : (أَيْنَ، وأَنَّى)، وظرف الزمـان : (مَتَى)، وإن جـازَوْا بـ (أيان) جـاز لأنـهـا بمعنى (متى) كما جازَوا بـ (أنّى) لـمّا كانت بمعنى (متى) .

(**إذْما**)، و(**حَيْثُما**) عَدَّها قومٌ حروفاً[٢] .

فأما (**حَـيْثُ**) فهي ظرف من ظروف المكان، والفعل يرتفع بعدها وتضاف إلى الجملتين من (الفعل والفاعل)، و(المبتدأ وخبره)، فلما أرادوا أن يجازوا بها قطعوها عن الإضافة فصارت (ما) كالعوض لها من الإضافة ليقع الفعل بعدها مجزوماً .

وأمـا (**إذْ**) فهي زمان ماض وتضاف إلى (الفعل والفاعل) و(المبتدأ وخبره) فلـمّا أرادوا أن يجازوا بها قطعوها عن الإضافة وجعلوا (ما) عوضاً لها من الإضافة ليقع الفعل بعدها مجزوماً .

فإن قيل : إذا كانت (إذ) زماناً ماضياً، والشرط لا يكون إلا مستقبلاً فكيف يكون الماضي مستقبلاً ؟ .

قيل له : عن هذا الاعتراض جوابان :

قال قوم : لـمّا دخلت (ما) عليها غيّرت معناها فصلحت للمستقبل .

وقال قوم : (إذْما) التي في الشرط ليست (إذْ) التي كانت للماضي ولا يمتنع أن يتفق اللفظان ويختلف معناهما .

---

(١) الظاهر أنّ هذا هو رأي سيبويه، فقد قال في الكتاب ٣ / ٦٠ بعد قول الخليل : (وقد يجوز أن يكون مَهْ كـ « إذْ » ضم إليها ما) .

(٢) ظاهر كلام سيبويه أن « إذْما » من الحروف، ينظر : الكتاب ٣ / ٥٦ .

وأما (أيّ) فهي جزء مما تضاف إليه، والإضافة لازمة لها، لأنه لا يتصور معناها إلا بالإضافة، فالإضافة لازمة لها إما في اللفظ أو في التقدير.

فإن أضفتها إلى الزمان، فهي جزء منه، وإن أضفتها إلى من يعقل فهي جزء منه، وإن أضفتها إلى مالا يعقل فهي جزء منه.

وهذه الأشياء التي ذكرتها منها ما تلزمه (مـا) في الشرط كـ (إذْمـا) و(مهما) و(حيثما).

ومنها مالا تدخله (مـا) كـ(مَنْ) و(ما) و(أنّى).

ومنها: ما يجوز أن تدخله (مـا) تارة وتخرج منه أخرى، كـ (إنْ، وأَيْنَ، ومتى، وأيّ)، وفي التنزيل: ﴿**أيّاً ما تَدْعُوا**﴾[1] و﴿**أينما تَكُونُوا**﴾[2]، و﴿**فأينما تُوَلّوا**﴾[3]، ومتى ما، قال الشاعر[4]: [مديـد]

[١٩٦] **وَمَتى مايَعِ مِنْكَ كلامـاً يتكلّمْ فَيُجِبْـكَ بِعَقْـلِ**

وقد اختلف النحويون:

فقال الزجاج[5]: الجزم لـ (إنْ) خاصة، وإنما تقع هذه الأشياء نائبة عن (إنْ) لا عملاً، وسئل عن قوله تعالى: ﴿**أيّاً ما تَدْعُوا**﴾ كيف تكون (أيّاً) منصوبة بـ(تَدْعُوا). و(تَدْعُوا) هذه مجزومة بـ (أيّ)، وهذا يُؤدي إلى عمل كل واحد

(١) الآية ١١٠ /سورة الإسراء، وينظر: الصفحة ٤٠، ٥٤١.
(٢) الآية ٧٨ /سورة النساء. وينظر الصفحة ٣٩، ٥٤١.
(٣) الآية ١١٥ /سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٤٠، ٥٤١.
(٤) مجهول قائله: وهو من شواهد العروضيين في المديد، ينظر: العقد الفريد ٥/٤٧٨، العروض ـ ابن جني ٦٩، وجاء في نسخة (أ): «فَيُجِبْكَ بِفَهْمِ».
(٥) هو أبو إسحاق: إبراهيم بن السرّى ابن سهل، الزجاج، نحوي، لغوي، مُفسر، وهو من أصحاب المبرّد، من مصنفاته: معاني القرآن، الاشتقاق، العروض، مختصر في النحو، خلق الإنسان، توفي عام ٣١١هـ، ينظر: (معجم المؤلفين ١ /٣٣).

منهما في صاحبه فقال: (تَدْعُوا) مجزوم بـ (إنْ)، و(أيّ) نابت عن (إنْ) لفظاً ولم تعمل شيئاً.

وقال غيره: هذه الحروف نابت عن (إنْ) لفظاً فهي الجازمة للأفعال كما تجزم (إنْ)[1]، وأما قوله تعالى: ﴿أيّاً ما تَدْعُوا﴾ فـ (أيّاً) منصوبة بـ (تَدْعُوا)، و(تَدْعُوا) مجزومة بـ (أيّ)، وجاز أن يعمل كلّ واحد منهما في الآخر لأن العمل مختلف وليس من وجه واحد، فلمّا اختلف عملهما جاز اجتماعهما، فالأول هو آلة الشرط، ويليه فعل الشرط وبعدهما جواب الشرط.

واختلف الناس في جزم فعل الشرط وجزم جواب الشرط فأجمعوا على أنّ حرف الشرط يجزم الشرط بلا واسطة. واختلفوا في الجواب:

فقال قوم: حرف الشرط يجزم الشرط بنفسه ويجزم الجواب بتوسط الشرط[2].

وقال قوم: حرف الشرط يجزم فعل الشرط، وفعل الشرط يجزم الجواب[3].

وقال قوم: حرف الشرط يجزم الشرط، ثم يشتركان جميعاً في جزم الجواب، وهذا القول عليه كثير من(*) النحويين[4]، لأن الجواب يفتقر إلى تقدّم

---

(١) هذا قريب من قول سيبويه في الكتاب ٣ / ٦٣: (وزعم الخليل أن «إنْ» هي أم حروف الجزاء).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٦٣: (وزعم الخليل أنك إذا قلت :إنْ تأتني آتكَ، فآتكَ انجزمت بـ (إنْ تأتني)، وينظر هذا الرأي مفصلاً في: أسرار العربية ٣٣٦، الإيضاح في علل النحو ١٤٠، والإنصاف ٢ / ٦٠٢، شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٢٣٦.

(٣) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٨٨: (إنّ جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط).

(*) أ: ص١٤٧.

(٤) المبرّد ممن ذهب إلى هذا الرأي، فهو عنده كالمبتدأ والخبر، فالعامل في المبتدأ الابتداء والمبتدأ جميعاً عملاً في الخبر، ينظر: المقتضب ٢ / ٤٩، وشرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ٤١، وهذا الرأي يتفق مع الرأي الأول، وهو رأي الخليل.

الشرط وحرف الشرط، فإذا كان يفتقر إلى تقدمهما فليس أحدهما بأنْ يجزمه أولى من الآخر، تقول: (إنْ تَقُمْ أكرمْك) و(مَن يزرْني أزرْهُ) و(ما تصنعْ أصنعْ) و(مهما تأت آت)، وفي التنزيل: ﴿ **مَهْمَا تأتنا به من آيةٍ لِتَسْحَرَنا بها فما نحنُ لكَ بمُؤمنين** ﴾[1]، فعلامة الجزم إسقاط الياء من قوله تعالى: ﴿ **تأتنا** ﴾ و(أينَ تذهبْ أذهبْ) و(متى تقُمْ أقُمْ)، و(أيَّ حينٍ ترْكَبْ أركبْ) و(أيَّ الناسِ تكرمْ أُكرمْ) و(أيُّ القومِ يَمْشِ أمْشِ مَعَهُ) و(إذْ ما تكرمْني أكرمْك) و(حيثما تكنْ أكنْ).

والأسماء والظروف تنتصب بفعل الشرط لا بالجواب، نحو قولك: (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) فـ(مَنْ) منصوبة بـ(تَضْرِبْ).

و(ما تَرْكَبْ أركبْ)، (ما) منصوبة بـ(تَرْكَبْ)، و(أَيْنَ تَقُمْ أَقُمْ)، (أَيْنَ) منصوبة بـ(تَقُمْ)، و(أَيَّهم تكرمْ أكرمْ)، (أيّ) منصوبة بـ(تُكْرِم).

فإن قلت: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه) فـ(مَنْ) رفع بالابتداء، وفعل الشرط وما بعده خبر عنه.

وإن قلت: (مَنْ تكرمْهُ أكرمْهُ) صارت في موضع رفع بالابتداء، لأن الفعل الذي بعدها قد اشتغل عنها.

وتقول: (أيُّهم تكرمْه يكرمْك) فـ(أيُّهم) مبتدأ، وما بعده خبر عنه، وإنما ارتفعت بالابتداء لأن الفعل الذي بعدها قد اشتغل عنها بالهاء.

فإن قلت: (إن تَرْمِ زيداً أَرْمِه) فعلامة الجزم حذف الياء.

فإن قلت: (مَنْ يَغْزُ أغْزُ مَعَهُ) فعلامة الجزم حذف الواو.

فإن قلت: (مَنْ يَسْعَ أَسْعَ معه) فعلامة الجزم إسقاط الألف.

وإن قلت: (إنْ تضربْ أَضْرِبْ) فعلامة الجزم إسكان الباء.

---

(١) الآية ١٣٢ / سورة الأعراف.

وفي التنزيل: ﴿**أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ**﴾[1]، فعلامة الجزم في الشرط إسقاط النون، وفي الجواب إسكان الكاف الأولى، و﴿**أَيْنَما تُوَلّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾[2]، علامة الجزم في الشرط إسقاط النون، وقال تعالى: ﴿**وإن تعدّوا نعمة اللهِ لا تُحْصُوها**﴾[3]، علامة الجزم إسقاط النون من الشرط وجوابه، وقال تعالى: ﴿**أَيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنى**﴾[4]، فعلامة الجزم في (تَدْعُوا) إسقاط النون، وقال تعالى: ﴿**ما يَفْتَحْ اللهُ للناسِ مِنْ رَحْمَةٍ فلا مُمْسِكَ لها**﴾[5]، فعلامة الجزم سكون الحاء، والحركة فيها إنما هي لسكونها وسكون ما بعدها، وحركة التقاء الساكنين لا يعتدّ بها، وتقول: (إنْ تَقُلْ أقلْ)، علامة الجزم سكون اللام و(الواو) التي قبلها سلبت لالتقاء الساكنين، فإن قلت: (إنْ تَقُلْ الحقَّ أقلْهُ) فعلامة الجزم سكون اللام، والحركة فيها لالتقاء الساكنين لا يعتدّ بها، ولما لم يعتدّ بها لم ترجع الواو التي قبلها فدلّ على أنّ حركة اللام في نية السكون، وتقول (أينما تنزلْ أنزلْ).

وإذا دخلت (ما) على (إنْ) فإنّ الجيد أن تلزم فعل الشرط نون التوكيد، تقول: (إما تذهبن أذهب معك)، وفي التنزيل: ﴿**فإما يَأْتِيَنَّكُمْ مِنّي هُدىً...**﴾[6]، وقال تعالى: ﴿**فإمّا تَثْقَفَنَّهُم في الحرب...**﴾[7]، وقال تعالى: ﴿**فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَداً**﴾[8]. وقد تجيء بغير توكيد وهو قليل.

---

(١) الآية ٧٨/سورة النساء، وينظر: الصفحة ٣٩، ٥٤١.

(٢) الآية ١١٥/سورة البقرة، وينظر: الصفحات ٤٠، ٥٤١.

(٣) الآية ٣٤/ سورة إبراهيم، وينظر: الصفحة ٤٣٤.

(٤) الآية ١١٠/سورة الإسراء، وينظر: الصفحة ٤٠، ٥٣٨.

(٥) الآية ٢/سورة فاطر، وينظر: الصفحة ٤٦.

(٦) الآية ٣٨/سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٧٤٠.

(٧) الآية ٥٧/سورة الأنفال، وينظر: الصفحة ٧٤٠.

(٨) الآية ٢٦/سورة مريم، وينظر: الصفحتان ٧٤٠، ٧٤٦.

وقد جاء الجزاء بـ (أنّى)، قال الشاعر[1]: [طويــل]

[١٩٧] **فَأَصْبَحْتَ أَنّى تأتِها تَلْتَبِسْ بِها كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شاجِرُ**

ويجوز في الشرط وجوابه أربعة أوجه:

أجودها: أن يكونا مستقبلين مجزومين كقولك: (إِنْ تَزُرْنِي أكرِمْك).

والثاني: أن يكونا ماضيين في موضع مستقبلين مجزومين، تقول: (إِنْ زارني زيدُ أكرمَه عمرٌو)، وتقديره: (إِن يَزُرْني زَيدٌ يكرمْه عمرو)، وإِنما جازَوا بالمضي لخفته.

والوجه الثالث: أن يكون الشرط ماضياً في اللفظ مستقبلاً في المعنى، والجواب مستقبلاً في اللفظ والمعنى، كقولك: (إِن زارَني زيدٌ أكرمْهُ).

والوجه الرابع: أن يكون الشرط مستقبلاً في اللفظ والمعنى، والجواب ماضياً في اللفظ ومستقبلاً في المعنى، نحو قولك: (متى تَزُرْني أكرمتُكَ)، وهذا أردأ الأربعة، وإِنما صار أردأها لأنه إِذا ظهر الجزم في الشرط كان أشدّ مطالبة لجزم الجواب.

فقد ثبت بما قسمته أن الشرط يكون بلفظ المستقبل وبلفظ الماضي، والجواب يكون بلفظ المستقبل ولفظ الماضي.

وقد يكون الجواب بالفاء، إِلا أنه متى كان الجواب بالفاء لزم أن يكون بعد الفاء جملة مركبة من مبتدأ وخبر، كقولك: (إِن تَزُرْني فَزَيْدٌ يكرمُك)، و(متى

---

(١) هو لبيد، الديوان ٢٢٠، الكتاب ٣ / ٥٨، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٤ / ١١٠ و٧ / ٤٥، الخزانة ٧ / ٩١، و١٠ / ٤٥.

تُحْسِنْ إليّ فاللهُ يَشْكُرُكَ)، وإنما دخلت الفاء في جواب الشرط لأنهم أرادوا أنْ يُجازوا بالجملة من المبتدأ والخبر ويوقعوها موقع الجملة من الفعل والفاعل، فلما لم يَقْوَ الشرط على العمل في الجملة من المبتدأ والخبر قوّوه بالفاء فصارت الفاء مقوية للشرط ومنفذة له إلى جزم ما بعدها في الحكم والتقدير(١).

وإنما اختاروا الفاء دون غيرها لما فيها من ترتيب الثاني على الأول وجعلها الثاني عقب الأول من غير تراخ، لأنه حين يجب الشرط يجب الجزاء عليه، وهذا إنما يدلّك على أن الفاء للتعقيب وليست للعطف، وإنّما العطف طارئ على التعقيب(*) لأن الفاء متى كانت عاطفة فهي متعقبة، وقد تكون للتعقيب في موضع يستحيل كونها عاطفة وهو كونها في جواب الشرط.

ومتى وجدت (الفاء) في جواب الشرط فلابد أن يكون بعدها مبتدأ وخبر، وربما ظهر المبتدأ وربما حذف وهو مراد مقدّر، وقال تعالى: ﴿**وإن تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفُقَراء فَهُو خَيْرٌ لكم**﴾(٢)، فأظهر المبتدأ والخبر بعد الفاء، وقال تعالى: ﴿**وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منْهُ**﴾(٣)، وتقديره: (فهو ينتقمُ اللهُ منه)، وقال تعالى: ﴿**مَنْ يُضْلِلْ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ**﴾(٤)، وتقديره: (فهو لا هاديَ له) فحذف المبتدأ بعد الفاء وهو مقدّر منويّ.

وقد أنابوا (إذا) مناب الفاء، قال الله تعالى: ﴿**وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أيديْهِم إذا هُم يَقْنَطون**﴾(٥)، وتقديره: (وإن تُصِبْهُم سيئة بما قدّمت أيديْهِم يقنطوا).

---

(١) وقد يُضطرّ الشاعرُ فيحذف الفاء، ومن أبيات الكتاب:

مَنْ يَفْعَلْ الحسناتِ اللهُ يشكرُها ... والشرُّ بالشرِّ عنـدَ اللهِ مِثْلان

ينظر: تفصيل المسألة في الكتاب ٣/ ٦٤.

(*) أ: ص١٤٨.

(٢) الآية ٢٧١ /سورة البقرة.

(٣) الآية ٩٥ /سورة المائدة.

(٤) الآية ١٨٦ /سورة الأعراف، وينظر: الصفحة ٥٤٦، ٥٤٩.

(٥) الآية ٣٦ /سورة الروم.

وكما كانت الفاء وما بعدها في موضع جزم فكذلك (إذا) وما بعدها في موضع جزم.

والذي يدلّ على أن (إذا) قد نابت عن الفاء امتناع دخول الفاء على (إذا) ولو لم تكن (إذا) نائبة لجاز دخولها عليها[1].

وإذا عطفت شيئاً على الشرط فلا تخلو أن تعطفه بالواو والفاء أو بغيرهما من حروف العطف.

فإن عطفته بغير الواو والفاء لم يجز فيه إلا الجزم، تقول: (إن تَزُرْنِي ثم تُكْرِمْني أُحْسِنْ إليك) و(إن تَزُرْني أو تُكْرِمني أحْسِنْ إليك).

وإن عطفت بالواو والفاء جاز لك الجزمُ تقول: (إنْ تَزُرْني وتكرمْني أُحْسِنْ إلَيْكَ) و(متى تَزُرْني وتُعْطِني أذهبْ مَعَكَ)، ولك أن تقدر الفعل الأول في تأويل مصدر فتضمر بعد الواو والفاء (أنْ) ليكون مع الفعل بتأويل المصدر فيكون قد عطفت مصدراً على مصدر، ولا يجوز إظهار (أنْ) ههنا لأنك لم تصرّح بالمصدر الأول، تقول: (إنْ تَزُرْني وتُكْرِمَني أكرمْكَ) و(متى تَقْصُدْ إليَّ فَتُحْسِنَ إليّ أزرْك) والتقدير: متى يقعْ قصدٌ فإحسان.

ويجوز أَنْ تبدل فعلاً من فعل الشرط إلا أن الفعل يستحيل فيه بدل البعض، لأن الفعل حركة، والحركة لا تتبعض، ولكن يجوز فيه بدل الكل من الكل، وبدل الغلط، وبدل الاشتمال، تقول: (إنْ تأتِني تَمْشِ أَمْشِ مَعَك)، أبدلت (تمش) من (تأت) لأن الإتيان قد يكون مشياً وغيرَ مشي.

وقد يجوز أن تجعل الفعل حالاً من فاعل فعل الشرط وترفعه في اللفظ ويكون في موضع اسم منصوب، تقول: (إن تأتِني تُكْرِمُني أَزُرْكَ) تقديره: إن تأتِني مُكْرِماً، وتقول: (إنْ تأتِني تَمْشِي أمشِ مَعَك)، فـ(تمشي) في موضع اسم منصوب تقديره: إن تأتني ماشياً.

---

(1) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٦٤ : (وزعم الخليل أن إدخال الفاء على «إذا» قبيح).

قال الشاعر[1]: [طويـــل]

[١٩٨] **مَتَى تأتِهِ تَعْشو إلى ضَوء نارِهِ   تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقِدِ**

تقديره: متى تأته عاشياً، وقال الآخر[2]: [مجزوء الكامـــل]

[١٩٩] **إنْ يَجْبُنوا أو يَغْـدُروا   أو يَبْخَلُوا لا يَحْفِلُـــوا**

[٢٠٠] **يَغْدُوا عليـك مُرَجَّلِيْـ ـ ـ ـ ـ ـنَ كأنّهم لَم يَفْعَلُـــوا**

فقوله (إن يَجْبُنُوا) جزم بحرف الشرط، وعلامة الجزم إسقاط النون، والثاني عطف عليه، والثالث عطف عليه، وإسقاط النون علامة الجزم، و(لا يَحْفلوا) جواب الشرط، وعلامة الجزم فيه إسقاط النون، و(يَغْدُوا) هو بدل من (لا يَحْلِفُوا) و(مرجَّلين) حال من الواو في (يغدوا) فهذا بدل الشيء من الشيء، والثاني هو الأول، لأن غُدُوَّهُم مرجّلين هو قوله (لا يحلفوا) وعلى هذا قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَفْعَلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً يضاعفْ لَه العذابُ**﴾[3]، ومضاعفة العذاب هو لقي الآثام فهذا أيضاً بدل الثاني من الأول، والأول هو الثاني.

وإذا عطفت على جواب الشرط بغير الفاء والواو جاز في المعطوف الجزم والرفع، تقول: (إن تَزُرْنِي أكْرِمْك ثُمّ أحسنُ إلَيْك)[4].

وإن عطفت بالواو والفاء جاز لك فيهما ثلاثة أوجه: الجزم بالعطف. وجاز أن يضمر بعد الفاء والواو «أن» فتنصب الفعل فتكون قد عطفت مصدراً على مصدر.

---

(١) هو الحطيئة، الديوان ٨١، الكتاب ٣/ ٨٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٢/ ٦٦، و٧/ ٤٥، الخزانة ٥/ ٢١٠، و٩/ ٩٢.

(٢) مجهول قائله، الكتاب ٣/ ٨٧، ابن يعيش ١/ ٣٦، الخزانة ٩/ ٩١.

(٣) الآيتان ٦٨، ٦٩/ سورة الفرقان.

(٤) ذكر سيبويه في الكتاب ٣/ ٩٠ أنه إذا عطفت بـ (ثم) جاز فيهما وجهان الجزم والرفع، وامتنع النصب.

وقد قُرئ بهذا كلّه، وورد القرآن بذلك، قال الله تعالى: ﴿ وإن تُبدُوا ما في أنفسِكُمْ أو تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاء ويُعَذِّبُ مَنْ يشاءُ ﴾[1]، فقوله (تُبْدوا) جزم بحرف الشرط (أو تخفوه) عطف عليه، و(يحاسِبْكُم)، جزم لأنه جواب الشرط وقوله: ﴿ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يشاء ويعذّبْ من يشاء ﴾، وتقرأ ﴿ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يشاء ويُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ ﴾، فمن رفع فهو على الاستئناف والقطع تقديره: فَهُوَ يَغْفِرُ لمن يشاء، وهو يُعذبُ من يشاء، ومن جزم عطفه على (يُحاسِبْ)، ومن نصبه كأنه قدّر (أَنْ) بعد الفاء والواو ونصب الفعل بها، وقدّرَ (يحاسب) بمعنى المحاسبة تقديره محاسبة فغفران، ولا يجوز أن تظهر (أَنْ) لأنه لم يصرّح بالمصدر.

واعلم أنّ الفاء وما بعدها في موضع جزم، والذي يدلّ(*) على أنّ الفاء وما بعدها في موضع جزم أنه لا يجوز أن يعطف عليها وعلى ما بعدها بمجزوم، تقول: (إنْ تَزُرْني فأنا أُحْسِنُ إليك وأكْرِمْك) فلو لم تكن الفاء وما بعدها في موضع جزم لما جاز أن يعطف عليها بمجزوم.

وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿ مَنْ يُضْلِلْ اللَّهُ فَلا هادِيَ لَهُ ويَذَرْهُم ﴾[2] بالجزم.

فأما من قرأ: ﴿ وَيَذَرُهُم ﴾ بالرفع فإنه استأنفَ الكلام، وتقديره: (وهو يَذَرُهُم).

ولو قرئ: ﴿ وَيَذَرَهُم ﴾ بالنصب لكان جائزاً، يضمر (أَنْ) بعد الواو لأنه يتأول أن الفاء وما بعدها لما نابت عن جواب الشرط فكأنها في موضع مصدر، فلأجل هذا جاز أن يضمر (أنْ) فيكون قد عطف مصدراً على مصدر.

---

(١) الآية ٢٨٤ / سورة البقرة ﴿ فيغفرُ ـ ويعذبُ ﴾ بالرفع قراءة الجمهور وبالجزم قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ١٩٥ (معجم القراءات ١ / ٢٢٩)، ولم أقف على القراءة بالنصب.

(*) أ: ص١٤٩.

(٢) الآية ١٨٦ / سورة الأعراف، وينظر: الصفحات ٥٤٣، ٥٤٩.

﴿ وَيَذَرُهُم ﴾ بالرفع قراءة الجمهور، وبالجزم قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٢٩٩ (معجم القراءات ٢ / ٤٢٦).

ولا يجوز أن يظهر (أنْ) لأنه لم يصرح قبل الواو بالمصدر.

واعلم أن (إذا) فيها معنى الشرط، ولا تنفكّ منه إلا أنه لا يجوز الجزم بها إلا في ضرورة الشعر.

وكل ما وقعت عليه (إنْ) جاز أن تقع عليه (إذا)، وليس كل ما تقع عليه (إذا) يجوز أن تقع عليه (إنْ)، لأن (إنْ) إنّما تقع على شيء يجوز أن يكون وأن لا يكون، و(إذا) قد تقع على ما يجوز أن يكون ولا يكون، وقد تقع على مالا بد أن يكون.

يقول القائل: (إن زُرْتَني زُرْتُك)، لأن الزيارة يجوز أن تحدث وأن لا تحدث، وكذلك يجوز أن تقول: (إذا زُرتني زُرتُك) فتساوي (إذا) في الإبهام لـ(إنْ).

فأما وقوعها على مالا بدّ من كونه فقولهم: (إذا احمرّ البُسْرُ أتيتُك) لأن احمرار البسر لابد من كونه، ولا يجوز أن تقول ههنا: (إن احمرّ البُسْرُ أتيتُك) لأن احمرار البسر لابدّ منه، فلو دخلت عليه (إن) لصار الكلام شكاً، وصار مفهومه يجوز أن يحمرّ ويجوز أن لا يحمرّ، ولهذا قال اللهُ تعالى: ﴿**إذا السّماءُ انْشَقَّتْ**﴾[1]، لأن الانشقاق لابدّ منه، وقال تعالى: ﴿**إذا السّماءُ انْفَطَرَتْ**﴾[2]، لأن الانفطار لابدّ منه، وقال تعالى: ﴿**إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**﴾[3]، لأن تكوير الشمس لابدّ منه.

ولم يجز أن تدخل ههنا (إنْ)، فلو قال: (إنْ السماءُ انشقت) لانقلب اليقين فصار شكّاً، لأنا كنّا نجوز أن تنشق وأن لا تنشق، فلما كان لابدّ من انشقاقها خصصها بـ(إذا)، ولم يجز أَنْ تدخلها (إنْ)، ولأجل اختصاص (إذا)

---

(١) الآية ١ /سورة الانشقاق، وينظر: الصفحة ٨٣٤.

(٢) الآية ١ /سورة الانفطار، وينظر: الصفحة ٨٣٤.

(٣) الآية ١ /سورة التكوير، وينظر: الصفحة ٨٣٤.

بهذا المعنى لم يجز أن تجزم. فإن اضطُر شاعر جاز أن يشبهها بـ(إنْ) فيجزم[1]، قال الشاعر[2]: [بسيـــط]

[٢٠١] **ترفعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِـــدِ**

وقال الآخر[3]: [طويـــل]

[٢٠٢] **إذا قَصُـرَتْ أَسيافُنا كانَ وَصْلُها خُطـــانا إلى أَعْدائِنـــا فنُضارِبِ**

واعلم أنّ الشرط على ضربين: شرط بارز إلى اللفظ، وشرط يجوز أن تقدّره.

فأما البارز إلى اللفظ فـ(إنْ وأخواتها) وقد بينتها[4].

وإذا برز هذا الشرط إلى اللفظ لم يكن بدّ له من جواب، وجوابه إما (الفاء) وما بعدها، وإما (إذا) التي تنوب عن الفاء، وإما (الفعل)، وقد بيّنت كلّ هذا في موضعه.

وأما الشرط الذي لا يبرز إلى اللفظ فأنت فيه بالخيار إن شئت جزمت الفعل وجعلته جواباً لهذا الشرط المقدّر، وإن شئت لم تجزمه واستأنفته.

وإنما جاز أن تحذف الشرط لأن قبله أشياء تدلّ عليه وتقتضيه وتلك الأشياء هي: الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والدعاء، فلما كانت هذه الأشياء دالة على الشرط جاز أن تحذف معها.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٦١: ٠وقد جازَوا بها في الشعر مُضطرين شبّهوها بـ(إنْ)، وينظر: ١/١٣٤.

(٢) هو الفرزدق، ملحقات ديوانه ٢١٦، الكتاب ٣/٦٢، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧/٤٧، الخزانة ٧/٢٢.

(٣) هو قيس بن الخطيم الأنصاري، الديوان ٨٨، الكتاب ٣/٦١، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ٤/٩٧، و٧/٧٤، الخزانة ٧/٢٥.

(٤) تقدم ذلك في الصفحة ٥٣٦.

تقول في الأمر: (زُرْني أكرِمْكَ) فيجوز في (أُكْرِمْكَ) الجزم والرفع، فإن جزمت فلأنّهُ جوابٌ لشرطٍ مقدّرٍ، وتقديره: (زُرْني فإنّك إنْ تَزُرْني أكرِمْكَ).

وفي التنزيل: ﴿فَذَرْهُم يَخُوضُوا ويَلْعَبُوا﴾[1]، تقديره: ذَرْهُم فإنك إن تذرهم يخوضوا ويلعبوا، وقال: ﴿ذَرْهُمْ يأكُلُوا ويَتَمَتَّعُوا﴾[2]، تقديره: ذرْهم فإنك إن تَذَرْهُم يأكلوا ويتمتعوا.

وإذا قال: (زرني أُكرِمُك)، فتقديره: زُرْني أنا أكرِمُك، فيكون قد أوجب الإكرام على نفسه من غير تعلّق له بالزيارة، وإذا جزم كان معلقاً بالزيارة وجزاء عليها.

وقال تعالى: ﴿ويَذَرُهُم في طغيانهم يَعْمَهُون﴾[3]، فيكون ﴿يعْمَهُون﴾ حالاً من الهاء والميم، لأنها معرفة، وتقديره: ويذرهم في طغيانهم عَمِهيْن أو عامِهين، أي متحيرين، ولو قُرِئَ (يَعْمَهوا) لكان جواباً لشرط مقدر، فكان مثل الآيات المتقدمات[4].

وقال تعالى: ﴿ابْعَثْ لَنا مَلِكاً نُقاتِلْ في سبيلِ اللهِ﴾[5]، فمن جزم (نقاتلْ) كان جواباً لشرطٍ مقدّر، تقديره: ابعث لنا ملكاً فإنك إن تبعثْ لنا ملكاً نقاتلْ في سبيلِ اللهِ.

وقد قرأ بعض المتقدمين: ﴿ابْعَثْ لَنا مَلِكاً نُقاتِلُ في سبيلِ اللهِ﴾[6]، وتقديره: نحن نقاتلُ في سبيل الله. وتكون الجملة وصفاً للمَلِك.

---

(١) الآية ٨٣ / سورة الزخرف.

(٢) الآية ٣ / سورة الحجر.

(٣) الآية ١٨٦ / سورة الأعراف، وتمام الآية: ﴿مَنْ يُضْلِلْ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرُهُم في طغيانهم يَعْمَهُون﴾، وينظر: الصفحات ٥٤٣، ٥٤٦، والاستشهاد بالآية غير متفق مع المسائل المذكورة.

(٤) لم أقف على موافقٍ للمصنف فيما ذهب إليه من جزم (يَعْمَهُوا).

(٥) الآية ٢٤٦ / سورة البقرة، و﴿نقاتلْ﴾ بالجزم قراءة الجمهور.

(٦) ﴿نقاتلُ﴾ بالرفع، ينظر: إعراب القرآن ـ النحاس ١ / ٢٧٧، معجم القراءات ١ / ١٩٠.

وقال تعالى: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وليّاً يرِثُني ويرِثُ مِنْ آلِ يعْقوبَ﴾، تقرأ ﴿يرِثْني﴾ بالجزم و(يرِثُني) بالرفع، فمن رفعه جعله وصفاً لـ (ولِيّ)، لأن النكرات توصف بالجمل، فكأنه قال: هَبْ لي مِنْ لَدنك وارثاً.

ومن قرأ بالجزم فهو جواب(*) لشرط مقدر تقديره: هَبْ لي من لدنك ولياً فإنك إن تهبْ لي يَرِثْني، وهذا جواب الدعاء لأنه لا يقال: أمرتُ ربي، أو أمرت الخليفة، ولكن يقال: أمرتُ غلامي، ودعوتُ ربي.

وقال تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقْني﴾ و﴿يُصَدِّقُني﴾[2]، ومن جزمه جعله جواباً لشرط مقدر تقديره: (أرسله معي فإنّك إن ترسلْه معي يصدقني).

تقول في الأمر[3]: (عَرِّفني بَيْتَكَ أَزُوْرَكَ) و(أَزُرْك) يجوز رفعه وجزمه، فمن جزمه فهو جواب لشرط مقدّر تقديره: (إن تعرفني بيتَك أزرك)، ومن رفع فتقديره: (عرفني بيتك أَنا أزورُك). فيكون قد أوجب الزيارة على نفسه عرف بيته أو لم يعرفه.

وتقول في النهي: (لا تَنْقطعْ عني أَصِلْكَ)، فيجوز فيه الجزم والرفع، فمن جزمه فهو جواب لشرط مقدر، وتقديره: (إلا تَنْقَطِعْ عني أَصِلْك)، ومن رفع فتقديره: (فأنا أصِلُك)، فهو قد أوجب الصلة على نفسه، انقطع أو لم ينقطع، ومن جزم أوجب الصلة على نفسه بشرط المواصلة، وترك الانقطاع.

---

(١) الآية ٥/سورة مريم. ﴿يرثُني﴾ بالرفع قراءة الجمهور، بالجزم قرأ أبو عمرو، والكسائي، والأعمش، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٤٠٧ (معجم القراءات: ٤ / ٣١).

(*) أ: ص١٥٠.

(٢) الآية ٣٤/سورة القصص ﴿يُصَدِّقُني﴾ بالرفع قراءة الجمهور، وبالجزم قرأ ابن عامر، ابن كثير، نافع، الكسائي، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٤٩٤ (معجم القراءآت ٥ / ٢٢).

(٣) قوله: (تقول في الأمر... أو لم يعرفه) مكررة في معناها بما سبق قريباً من الآيات والأمثلة من قوله: ٠وتقول في الأمر: زُرْني أُكْرِمْك) ينظرك الصفحة ٥٤٩.

وتقول في (**التمني**) : (لَيْتَ لي مالاً أنفقْهُ، وأنفقُه) بالجزم وبالرفع، فمن جزم فهو جواب للشرط ومن رفع فتقديره : (فأنا أنفقُه)، فقد أوجب النفقة على نفسه على كلّ وجه.

وتقول في (**العرض**) : (ألا تزورُنا تُصِبْ خيراً) . فإذا جزمت فهو جواب لشرط مقدّر، وتقديره: (إن تزرْنا تصب خيراً) . ويجوز : (ألا تزورُنا تصيبُ خيراً) . وتقديره : (ألا تزورُنا مصيباً خيراً) . أو (فأنتَ تصيبُ خيراً) .

وعلى ما بيّنت لك يجري جواب الشرط المنطوق به والمقدّر . وبالله التوفيق .

باب التعجب

وقد اختلف الناس في معنى التعجب، فقال المتقدمون : (التعجب إنّما يكون من كلّ شيءٍ لا يعرف سببه، فإن عرف سببه زال التعجب)[1]، ألا ترى أننا لو رأينا رحىً تدور ولم نعلم ما يديرها لتعجبنا منها، فإن عرفنا ما يديرها بطل التعجب .

واختلف النحويون في معنى التعجب : فقال قوم من النحويين: قد يكون التعجب مّما عرف سببه، ومما فقد سببه . قال : ألا ترى أنا نقول : ما أعظم الله! فنعجب من عظمة الله، وقد عرفنا سبب ذلك، وهو مخلوقاته ومصنوعاته، لانها دلّت على حكمته، وكشفت عن عظمته .

وقال قوم من النحويين : التعجب معنى يفعله الله في المتعجِّبِ عند مشاهدته ما يقل في الوجود مثلُه[2] .

والتعجب جملتان : جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل .

---

(١) ينظر: المقتصد ١ /٣٧٣، وشرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ١٤٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ /١٧٦، الإنصاف ١ /١٤٧، الأشباه والنظائر ٤ / ٥٩ .

فالجملة الأولى (ما أفعله) وهي مركبة من المبتدأ والخبر، كقولهم: (ما أَحْسَنَ زَيْداً) و(ما أكْرَمَ عَمْراً)، فـ(ما) اسم نكرة غير موصول، ولا موصوف، عند سيبويه[1]، وموضعه رفع بالابتداء. و(أَحْسَنَ) فعل ماض مبني على الفتح عدده أربعة أحرف، ولا بد أن يكون من فعل غير متعدٍّ كأفعال الطبائع والنحائز، نحو: ظَرُف وكَرُم وحَسُن وحَمُق وحَرُق، والهمزة في أوله هي الهمزة التي تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدّي، وفي (أَحْسَن) فاعل مضمر يرتفع بإسناد (أَحْسَنَ) إِلَيْهِ. وينتصب (زيداً) وما وقع موقعه ممّا يكون مفعولاً به، والضمير من (أحسن) يرجع إلى المبتدأ، كما يكون في الجملة ضمير يرجع منها إلى المبتدأ، نحو قولك: (زيدُ أكرم عمراً). وكذلك تقول: (ما أَحْسَنَ زيداً)، و(ما أقبحَ عَمراً)، فهذا الضمير يرجع من جملة خبر المبتدأ إلى المبتدأ.

وكان الأخفش مرة يقول: (ما) بمعنى الذي، وهي رفع بالابتداء، وما بعدها في موضع صلتها، وخبرها مقدّر محذوف[2].

ومرة يقول: (ما) اسم نكرة، وما بعده وصف له وخبر المبتدأ مقدّر محذوف، وهذا مذهب فاسد من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز أن يقدر شيئاً لم يظهر في نظم ولا نثر.

والثاني: أن الصفة توضح بالموصوف، والغرض بالتعجب الإبهام، وإذا كان الغرض بالتعجب، الإبهام، والصلة والصفة توضحان الموصوف والموصول، تناقض اجتماعهما.

---

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٧١.

(٢) وعبارة الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٨٨: ،وقال الأخفش «ما» موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف) ثم ردّ عليه وقال: (وفيه بعد لأنه حذف الخبر وجوباً مع عَدَمِ ما يسدّ مسدّه)، وقد ردّ المبرّد على هذا الرأي من غير أن ينسبه إلى صاحبه فقال في المقتصب ٤ / ١٧٧: (... وليس كما قالوا، وذلك أن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها). وينظر: مغني اللبيب ١ / ٣٢٩، حاشية الشُمُنّي على مغني اللبيب ٢ / ٧٥.

فأما فعل التعجب فإنّما جَمَد لأشياء:

منها: أن يكون لما دخله معنى التعجب ليس هذا في أصل الأخبار، لأن حدّ الخبر أن يخبر المخبرُ عن الشيء على ما هو به، ولا يضمّ إلى خبره شيئاً آخر، فلما انضم ها هنا التعجب جمد الفعل، فلم يتصرف.

ووجه ثان: وهو أن يكون الفعل ناب عن الحرف الذي به يستفاد التعجب، فلمّا ناب عنه جَمَد، أو يكون صاغوا للتعجب حرفاً يدلّ عليه، ثم حذفوه وضمنوا الفعل معناه، فلما تضمن الفعل معنى الحرف جَمَد.

ووجه آخر: وهو أن يكون الفعل إنما لزم الماضي ليدلّ على أن التعحب إنما وقع بشيء قد ثبت واستقر، فلو قلب لفظه إلى المستقبل، لصار اليقين شكاً، وجاز أن يتعجب من شيء لم يثبت ولم يستقر، فلأجل هذا لزمه الماضي دون غيره.

وقد أجازوا أنْ تزاد (كان) بين (ما) وبين (أَحْسَنَ)، ليدلَّ على أنّ التعجب فيما مضى[1].

وقال قوم من النحويين[2]: إن (ما) في موضع مبتدأ، و(كان) في موضع خبرها، و(أحسن) في موضع خبر (كان). وهذا يفسد من وجهين:

أحدُهما: أن فعل التعجب لا يكون إلا على أربعة أحرف، وفي أوله همزة النقل، و(كان) ليست على هذه الصورة.

والثاني: أن (كان) لا يكون منها فعل التعجب، لأنه لا يصحّ فيها التزايد، وإذا بطل هذا دلّ على أنّ (كان) إنما زيدت لتدلّ على الزمان الذي وقع فيه

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٧٣: (وتقول ما كانَ أَحْسَنَ زَيْداً)، (فتذكر «كان» لتدلّ على أنه فيما مضى).

(٢) هذا هو مذهب السيرافي، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٧/١٥٠: (وكان السيرافي يذهبُ إلى جواز أن تكون «كان» ههنا غير زائدة وتكون خبر «ما»، وفيها ضمير من «ما»، و«أحسنَ زيداً» خبر كان).

التعجب، وإن (أَحْسَن) هو(*) خبر المبتدأ، و(زيداً) مفعول، و(أحسن) هو الذي رفع الضمير، ونصب المفعول.

ومفعول التعجب ثلاثة أقسام: جثّة ومصدر ملفوظ، ومصدر متأول.

فأما الجثة فقولك: (ما أَحْسَنَ زَيْداً).

وأما المصدر الملفوظ به فقولك: (ما أحسنَ قيامَ زيدٍ)، و(ما أَظْرَفَ جلوسَ عمرٍو).

وأما المصدر المتأول فقولك: (ما أَعْجَلَ ما كان زيدٍ)، فـ(ما) الثانية والفعل الذي هو بعدها في تأويل مصدر منصوب بالتعجب، وتقديره: (ما أحسَنَ كَوْنَ زَيْدٍ). و(كان) ها هنا بمعنى (حَدَثَ) و(وَقَعَ)، فلا يفتقر إلى خبر. وتقول: (ما أَسْرَعَ ما مررنا ببكر)، تقديره: (ما أسرعَ مرورنا ببكر). وتقول: (ما أَحْسَنَ ما عَلِمَ زَيْدٌ)، تقديره: (ما أحسنَ عِلْمَ زيدٍ). وتقول: (ما أَقْبَحَ بالرجلِ أَنْ يكذب). تقديره: (ما أقبح كَذِبَ الرجلِ).

فإن قلت: (ما أكثرَ هِبَتَك الدنانيرَ). فهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون قد وهب كثيراً، وإن كان في مرّات قليلة.

والثاني: أن يكون قليلاً في مراتٍ كثيرة، فتكرر القليل، وانضم بعضه إلى بعض فصار كثيراً.

ومفعول التعجب لابد أن يكون مخصوصاً، تقول: (ما أَحْسَنَ زَيْداً) و(ما أكرمَ رَجُلاً في دارك)، لأنك لما وصفته بصفة مخصوصة تخصص. وتقول: (ما أحسَنَ عمراً وَرجلاً معه)، لأنه بقولك (معه) قد تخصص من حيث كان وصفاً له، ولو قلت: (ما أحسن رجلاً) لم يجز لأنه لا فائدة في ذلك.

(*) أ: ص١٥١.

والجملة الثانية (أفعلْ به) فهي مركبة من فعل وفاعل، ولابدّ من اجتماع وَصْفَيْنِ:

أحدهما: أن يكون الفعل بلفظ الأمر وإن كان يراد به الخبر والمضيّ.

والثاني: أن يكون الفاعل بعد الفعل مجروراً بالباء، نحو قولك: (أَحْسِنْ بزَيْدٍ) و(أكْرِمْ بِعَمْرٍو) فالباء وما حملت فيه في موضع رفع بإسناد الفعل الذي قبلها إليها، وهذا جرى مجرى قوله تعالى: ﴿وكَفَى باللهِ﴾[1]، وكما أنّ الباء في ﴿باللهِ﴾ وما حملت فيه في موضع رفع بإسناد ﴿كَفَى﴾ إليها، فكذلك قولك في هذه المسألة: (أَحْسِنْ بزيدٍ) إلا أنّ في الآية قد أسند فعلاً خبراً في اللفظ والمعنى، وفي المسألة قد أسند بلفظ الأمر وهو في معنى الخبر، والذي يدلّ على أنه خبر أنه يجوز أن يقال في مقابلته صدقت أو كذبت.

وفعل التعجب إذا كان بلفظ الماضي فلا بدّ فيه من ضمير فاعل يرجع إلى (ما) لأنه قد تقدّم ذكرها. وإذا كان فعل التعجب بلفظ الأمر لم يجز أن يكون فيه ضمير لأمرين:

أحدُهما: أنه لم يجر ذكر شيء فيضمر في الفعل.

والثاني: أنه لو كان في الفعل ضمير لثنّى وجمع وأنّث، فكنت تقول: (أَحْسِنا، وأَحْسِنوا، وأَحْسِني) إذا خاطبت مؤنثة. و(أَحْسِنَّ) إذا خاطبت مؤنثات. وأيضاً لو كان كذلك لم يكن خبراً، ولما قيل في مقابلته صدق أو كذب، وأيضاً كنت تقول: (أَكْرِم عمراً)، ولم تقل: (أكْرِمْ بعمرٍو) وإنما هو مجرور بلفظ الأمر، ولا يمتنع أن يكون للمعنى الواحد عبارتان وأكثر من ذلك، وقد ورد مثل هذا في التنزيل وفي الشعر.

قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُم مُنْتَهُونَ﴾[2]، معناه: انتهوا.

---

(١) الآية ٦ /سورة النساء، وينظر: الصفحة ٣٣٨.

(٢) الآية ٩١ /سورة المائدة، وينظر: الصفحة ٨.

وقد حكي أنّ عُمَرَ لما سَمِعَ هذا قال : انتهينا[١]، فلو لم يعقل منه الأمر لما قال هذا، فإذا كان الخبر قد ورد بلفظ الاستفهام فوروده بلفظ الأمر أسهل .

وكذلك قولُ جرير لعبد الملك[٢]:

[١] أَلَسْتُمْ خَيرَ مَنْ رَكبَ المَطايا وأَنْدى العالَمِيْنَ بُطونَ راحِ

وهذا مادح، والمادح لا يكون مستفهماً، وإنما تقديره: أنتم خيرُ من ركب المطايا، وأخرج المدح بلفظ الاستفهام ليقرر المدح فيعترف له بذلك .

وقد روى أنّ عبد الملك اهتزّ لهذا، وقال: (صَدَقْتَ نحنُ كذلك)، ولو كان استفهاماً لما جاز أن يقال في مقابلته: (صدقت). وكذلك في الآية إنما ورد الأمر بلفظ الاستفهام لِيُنَبِّهَهُمْ على النظر والفكر .

والذي يَدُلك على أن هذا اللفظ ليس بأمر أنك تقول: (يا زَيْدُ أَحْسِنْ بعَمْرٍو) والنداء إنما الغرض به أن يقبل المنادَى عليك لتأمره أو تنهاه أو تخبره، فإذا قلت: (يا زَيْدانِ أَحْسِنْ بعمرٍو) فلا يخلو أن تكون أمرت المنادى أو أخبرته، فلو كنت آمراً لقلت: (يا زيدان أحسنا بعمرٍو)، فلمّا لم تقل هذا بطل أن تكون آمراً، وإذا بطل أن تكون آمراً، لم يبق إلا أن تكون مخبراً، وأيضاً فإنه ليس من الحكمة أن يقبل المنادى عليك، فإذا أقبل عليك أعرضت عنه، وأقبلت على غيره تأمره، لأن هذا يكون عبثاً من الكلام، وقبيحاً، فإذا بطل أن يكون آمراً لغيره، لم يبق إلا أن يكون خبراً .

ومما يدلّك على كونه خبراً قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِر﴾[٣]، تقديره: (ما أَسْمَعَهُم وأَبْصَرَهُمْ)، لأن القديم تعالى ما يعجب منهم، ولكنه دلّ المكلفين

---

(١) تفسير الطبري ٧ / ٢٢ .

(٢) ينظر: الصفحات ٩، ٥٩٠، ٨١٤.

(٣) الآية ٣٨ /سورة مريم، وينظر: الصفحة ٨ .

علي أن هؤلاء قد تنزلوا منزلة من يتعجب منه[١]، فقوله تعالى: ﴿بِهِمْ﴾ الباء وما بعدها في موضع رفع، وقوله تعالى: ﴿وأَبْصِرْ﴾، أراد: ﴿وأبْصِر بِهِمْ﴾ فحذف الفاعل من الثاني، لدلالة الأول عليه، ولا يجوز أن يكون ضمير الفاعل قد استتر في الفعل، لأن ضمير التثنية والجمع والمؤنث لا يستتر في[*] فعل الأمر، فلو كان هذا أمراً لظهرت له صورة، فكان يقول: (أبْصِرُوا)، فلما لم يقل هذا دلّ على أنه ليس بأمر[٢].

فإن قيل: ما معنى (أكْرِمْ بِزَيْدٍ)، و(أَحْسِنْ بِعمرٍو)؟.

قيل له: (أَكْرِمْ بِزَيْدٍ)، يحتمل أن يكون أتى بفعل كريم، أو كرم أهله وماله، ولو أراد: كَرُمَ في نفسه، لقال: (كَرُمَ زيدٌ)، لأنه قد يجوز أن يكرم أهله وماله، ولا يكرم هو، وكذلك إذا قال: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ)، فيحتمل أن يكون أتى بفعل حسن، أو صار أهله وماله حسناً، وقد يحسن أهله وماله، وإن كان هو قبيحاً، ولو كان الحسن في نفسه، لقيل: (حَسُنَ زَيْدٌ)، وقد يحسن في نفسه، وإن قبح أهل وماله، ويكرم في نفسه وإنْ لم يكن أهله وماله كريماً.

وتقول: (أَجْرب الرجلُ)، إذا صار الجرب في أهله وماله، وقد يكون هو غيرَ جرب، وتقول: (جرب)، إذا صار في نفسه الجرب، وقد يكون أهله وماله غير جرب.

وتقول: (أنْحَزَ الرجلُ)، إذا وقع النُحاز في ماله، والمالُ عند العرب هو الإبلُ والغنمُ. و(النُحاز) هو سُعال الإبل خاصة، وقد يقع السُعال في إبله، ويكون هو سالماً، وقد يسعل هو ويسلم ماله.

---

(١) أورد الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن ٢/٣١٨ هذه العبارة، فقال: «والله سبحانه لم يتعجب منهم، ولكن دلّ المكلّفين على أنّ هؤلاء قد نزلوا منزلة من يتعجب منه» وهذه العبارة بنصها من عبارة الثمانيني وقد أغفل الزركشي نسبتها إلى صاحبها.

(*) أ: ص١٥٢.

(٢) ينظر: البغداديات ١٦٥، ١٧١.

فعلى ما بينت لك يجري باب التعجب .

واعلم أن فعل التعجب لا يكون إلا على ثلاثة أحرف لازماً لفاعله، غير متعدٍّ، ثم تدخل عليه همزة النقل فتنقله إلى التعدّي، فيتعدّى إلى مفعول واحد، تقول : (قعد زيد)، فإن أردت التعجب قلت : (ما أَقْعَدَهُ!)، وتقول من (جَلَس) : (ما أَجْلَسَهُ!) .

وإن كان معتلّ الفاء صححتها، قلت من (وَعَد) : (ما أَوْعَدَ زيداً!) .

وإن كان معتلّ العين صححتها، فقلت من (قام زيد) : (ما أَقْوَمَ زَيْداً)، ومن (قال) : (ما أقوله)، ومن (باع) : (ما أبيْعَهُ) .

فإن كان معتلّ اللام أقررتها على إعلالها فقلت من (غزا) : (ما أغزاه!) .

وإن أردت أن تعديه إلى مفعول ثان عدّيته بحرف جرّ تدخله على المفعول الثاني، فيصير الجار والمجرور في موضع نصب، فتقول : (ما أرماه بالنشاب!) و(ما أعداه للعدو!) و(ما أرماه في الأغراض!) و(ما أبيعَه للطعام!) و(ما أَقولَهُ للحقّ!) .

فإن كان مشدداً أقررت التشديد على حاله، فقلت : (ما أَشَدَّ الحَرَّ) و (ما أشمّه للطيب!) و(ما أسفّه للسفوف!) .

وإن صغرت فعل التعجب فهو يعمل مصغراً مثل ما عمل مكبراً، تقول : (ما أُميلِحَ زيداً!) و(ما أُحَيْسِنَ عمراً!)، قال الشاعر(١) : [بسيط]

[٢٠٣] ياما أُميلحَ غُزْلاناً شَدَنّ لنا ... مِنْ هَوءليائكنّ الضالِّ والسَمُرِ

[٢٠٤] باللهِ يا ظَبياتِ القاعِ قُلْنَ لَنا ... لَيْلايَ مِنْكُنَّ أم لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

وإنما ساغ في فعل التعجب التصغير لأمرين :

---

(١) هو العرجي، ديوانه ١٨٢، شرح المفصل - ابن يعيش ١ / ٦١، و٥ / ١٣٥، ٧ / ١٤٣، الخزانة ١ / ٩٣ .

أحدهما: أنه يراد به تصغير المصدر، لا تصغير الفعل، فكأنّه أراد تصغير الملاحة والحسن، وإذا كان كذلك، فإنما صغر الفعل وهو يريد غيره، فإذن ماصغر الفعل، لأن الفعل لا يصحّ تصغيره.

والوجه الثاني: أن فعل التعجب لـمّا لم ينصرف، ولزم طريقة واحدة أشبه الأسماء فدخله التصغير، كما يدخل في الأسماء.

فإن قيل[1]: اسم الفاعل إذا صغر لا يعمل، ألا ترى أنك لا تقول: (هذا ضُوَيْرِبٌ زيداً)، وكذلك إذا وصفت اسم الفاعل لا يعمل، لا يجوز: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً) . لأن الصفة تلحقه بالأسماء وتخرجه من شبه الفعل، وكذلك التصغير هو ضوب من الصفة فينبغي أن لا يعمل إذا صغّر، وفعل التعجب قد عمل مصغراً، كما عمل مكبراً، وهذا يدلّ على أنه لم يعتدّ بالتصغير فيه، لأن التصغير لم يرد به نفس الفعل، وإنما صغّر وهو يراد به المصدر، فكذلك لم يعتدّ بالتصغير فيه.

فإن كان الفعل متعدياً إلى مفعول أو مفعولين، وأردت التعجب منه، فَعَطِّلْ التعدّي منه وانقله إلى (فَعُل)، لأنها من أفعال الغرائز والطبائع، نحو: (ظَرُف) و(صَلُح) و(حَسُن) و(قَبُح) و(حَمُق) و(سَمُح) و(لَؤُم).

تقول في (ظَرُف): (ما أظرف زيداً)، ألا ترى أنه لو كان التعدّي الذي فيه باقياً لتعدّى إلى مفعولين، لأنك تقول مع بقاء التعدّي: (أضربْتُ زيداً عمراً)، وفي التعجب: (ما أَضْربَ زيداً !) فتعديه في التعجب إلى مفعول واحد يدلّ على أنه قد نقل من (ضَرَبَ) إلى (ضَرُب)، لأن هذه الصيغة من أفعال الغرائز ثم نقلته في التعجب بالهمزة، فتعدّى إلى مفعول واحد، نحو قولك: (ما أَضْرَبَ زيداً !).

وكذلك ما يتعدّى إلى مفعولين، نحو: (عَلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً) فإذا نقلته إلى التعجب قلت: (ما أعلمَ زيداً !)، فتعدّيه إلى مفعول واحد يدلّ على أن

---

(١) يُشعر كلامُه هذا بالجواب، عن سؤال قد سقط من النسخ.

التعدّي، الذي كان فيه قد بطل، وأنه نقل من (عَلِم) إلى (عَلُم)، ولو كان التعدّي فيه باقياً لوجب إذا أدخلت الهمزة أن تعدّيه إلى ثلاثة، كما تقول: (أعلمت زيداً عمراً منطلقاً). فلما قلت في التعجب: (ما أعلَمَ زيدا !) فلم يتجاوز إلى مفعول ثان دلّ على أنّ التعدي الذي كان فيه قد بطل، وإنّما يتعدّى بالهمزة فقط، لا بغيرها.

فإن قيل: كيف تتعجب من فعل زائد على ثلاثة أحرف، نحو: دحرج، وكسر، فإنه لا يجوز على هذا الظاهر أن يتعجب منه(*) لأننا إن أدخلنا في أوله همزة النقل صار عدده خمسة أحرف، وفعل التعجب لا يتجاوز الأربعة، وإن حَذفْتَ من الأربعة حرفاً وصيرته إلى ثلاثة، ثم نقلته بالهمزة لم يكن قد تعجبت من الأربعة.

أو إذا قيل لك: كيف تتعجب من الأربعة أو مما زاد من الأربعة.

تقول: خذ مصدر الفعل الذي قيل لك: تعجب منه، واجعله مفعول التعجب، وجِئْ أنت بفعل ثلاثي يكون فعل التعجب، وانقله بالهمزة، مثال ذلك: إن قيل لك كيف تتعجب من (دَحْرَجَ زيدٌ)، وأردت المدح، قلت: (ما أسرع دحرجةَ زيدٍ)، و(ما أبينَ دحرجته).

وإن أردت الذمّ، قلت: (ما أبطأ دحرجةَ زيدٍ)، و(ما أقلَّ دحرجةَ زيدٍ).

فإن قيل: كيف تتعجب من (أَحْسَنَ زيدٌ)؟ قلت في المدح: (ما أكثرَ إحسانَ زيدٍ)، وفي الذمّ: (ما أقل إحسانَ زيدٍ !).

فإن قيل: كيف تتعجب من (أَكْرَمَ زيدٌ)؟ قلت في المدح: (ما أبينَ إكرامَهُ)، و(ما أظهرَ إكرامَهُ) وقلت في الذمّ: (ما أَخَسَّ إكرامه) و(ما أوقَحَ إكرامه).

وكذلك الأَلْوان والعيوب الظاهرة كالسواد والبياض والحمرة والشقرة والحول والعرج والعور والعمى العيني، هذا كلّه وما أشبهه لا يتعجب منه إلا بـ(أقلّ)

(*) أ: ص١٥٣.

و(أكثر) أو (أبين) و(أظهر) و(أشدّ). ولأهل النحو فيه قولان:

منهم من يقول: أصل الفعل في هذه الأشياء أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف، ألا تراهم يقولون: (أحْوَلّ و أحوالّ) و(أعورّ وأعوارّ) و(أسودّ واسوادّ) و(ابيضّ وابياضّ)، فكما لا يتعجب من هذه الأفعال إلا بـ(أشدّ) و(أبينَ)، فكذلك لا يتعجب ممّا كان في معناه إلا بـ(أشدّ) و(أبينَ).

والثاني: أن هذه الأشياء قد جرت من الإنسان مجرى الأعضاء، وثبتت ثبوت الأعضاء، فصارت كاليد والرِجل والرأس، فكما لا تقول من اليد والرجل: (ما أيداه، وما أرجله) فكذلك لا تقول من السواد: ما أسوده، ولا من العَوَر: ما أعوره!، ولكن تقول: ما أشدَّ سواده، وما أبينَ عورَه، وما أعظم يدَه، وما أطولَ رِجْلَه، وما أكبرَ رأسَه.

فأما قولهم: (ما أرأس زيداً) فهذا من الرآسة، وأصله من (رأس - يَرْأَسُ).

واعلم أنّ قوماً قد أدخلوا في باب التعجب هو أفعلُ مِنْكَ و(هو أفعلُ الناسِ)، وهذا غلط وإنما للتعجب لفظان: (ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ)، وهما فعلان، فأما (هو أفعلُ مِنْكَ). و(هو أفعلُ الناسِ). فهما اسمان.

فإن قيل: فلِمَ ذكرا في باب التعجب وليس من التعجب؟.

قيل له: ليس كل شيء ذكر مع شيء وجب أن يكون مساوياً له في جميع أوصافه ومعانيه، ولكن لابدّ أن يكون مساوياً له في بعض أوصافه.

وإنما ذكروا (هو أفْعَلُ مِنْكَ) و(أَفْعَلُ الناسِ) في باب التعجب، لأنهما وافقا التعجب من وجهين:

أحدُهما: أن فيهما مدحاً وذمّاً كما يكون في التعجب.

الثاني: أنّ أصلَهما ثلاثة أحْرُفٍ، والهمزة فيهما زائدة كما كان ذلك في التعجب وليس فيهما تعجب، فلأصل موافقتهما للتعجب من هذين الوجهين ذكرا في باب التعجب.

وكلّ شيء قلت فيه: (ما أَفْعَلَهُ) قلت فيه: (أَفْعِل بِهِ)، و(هو أَفْعَلُ منْكَ) و(هو أفعلُ الناسِ)، تقول من (حَسُنَ يَحْسُنُ): (ما أحسنَ زَيْداً، وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ [وزَيْدٌ أحسنُ مِنْكَ]، وزيدٌ أحسنُ للناسِ).

وكلّ ما قلت فيه: (ما أشدّه !) قلت: (أشدِدْ بِهِ !) و(هو أشد منك) و(هو أشدّ الناس)، تقول: (ما أشدَّ سوادَ زَيْدٍ) و(أشدِدْ بسوادِ زَيْدٍ) و(هو أشدُّ سواداً مِنْكَ) و(هو أشدُّ الناسِ سواداً).

وتقول: (ما أسرعَ استخراجَ زيدٍ) و(أسرعْ باستخراجِ زيدٍ) و(هو أشدُّ استخراجاً منك) و(هو أسرعُ الناسِ استخراجاً).

وتقول: (ما أقبحَ عرجَ زيدٍ !) و(أقبحْ بعرجِهِ !) و(هو أقبحُ عرجاً منك) و(هو أقبحُ الناسِ عرجاً).

وقد قالوا في عمَى القلبِ: (ما أعماه !) لأن هذا ليس من العيوب الظاهرة.

وأما قولهم: (ما أَسْوَدَ زيداً !) فليس هذا من السواد والخلقة وإنما هو من (السُوْدَدْ)، وأصله: سادَ - يَسُودُ. وكذلك قولهم: (ما أَبْيَضَ الدجاجةَ !) ليس هذا من البياض، وإنما هو من كثرة البيض، وأصله: باضت - تبيض.

ونحن نضع مسألة يدلّ اختلاف حركاتها على اختلاف معانيها، تقول: (ما أحسنَ زَيْدٌ) إذا نفيت الإحسان، فـ (ما) حرف، و(أحْسَنَ) فعل ماضٍ، و(زيدٌ) رفع بإسناد الفعل إليه. وكذلك إن نفى المتكلّم الإحسان عن نفسه قال: (ما أحسنْتُ).

وإن استفهمت عن أعضاء زيد أيّهما أحسن قلت: (ما أَحْسَنُ زيدٍ؟)، فـ(ما) رفع بالابتداء، و(أحسنُ) خبره، وهما اسمان. وكذلك إن استفهم المتكلّم عن بعض أعضائه، قال: (ما أَحْسَنِي؟) فـ (ما) مبتدأ، و(أحسنُ) خبره، وهما اسمان، وإنما كسرت النون لأن ياء المتكلم يكسر ما قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً.

فإن تعجبت من (حُسْنِ زَيْدٍ) قلت: (ما أحسنَ زيداً !) فـ (ما) مبتدأ، و(أَحْسَنَ) فعل ماض، و(زيداً) منصوب بفعل التعجب، وكذلك إن تعجب المتكلّم من نفسه، قال: (ما أَحْسَنَني !).

(*) ويجوز أن يدغم لاجتماع المثلين فيقول: (ما أَحْسَنّي). فقد بان لك في هذه المسألة أن (زيداً) يرتفع بإسناد الفعل إليه، وينتصب بفعل التعجب وينجرّ في الاستفهام بإضافة (أحسن) إليه، وبان لك أن (أحسن) تكون اسماً في الاستفهام، وتكون فعلاً في النفي والتعجب، وبان لك أن (ما) تكون حرفاً في النفي، وتكون اسماً في التعجب والاستفهام، فقس على ما بيّنت لك تُصِبْ، إن شاء الله تعالى.

بــاب نِعْــمَ وبِئْــسَ

اعلم أنه (نِعْمَ) فعل وضع لأعلى مراتب المدح، و(بئس) فعل وضع لأعلى مراتب الذمّ.

وهما ماضيان مبنيان على الفتح غير متصرفين[1]. وإنما لم يتصرفا لأنه قد دخلهما ما ليس لهما في أصل الأخبار، لأن حدّ الخبر أن يخبر الإنسان عن الشيء على ما هو به من غير أن يكون له فيه مدح ولا ذمّ، فلما انضمّ إلى الأخبار ما ليس له في الأصل وهو المدح والذم خالفا الخبر فاستحقا لذلك البناء وترك التصرف، أو لأنهما بالمبالغة التي فيهما خالفا غيرهما فاستحقا البناء، أو لأنهما أشبها الحروف من حيث دلا على المدح والذمّ، والدلالة على المعاني تختص بالحروف دون الأسماء والأفعال، فلما أشبها الحروف بنيا، لأن الحروف مبنية، أو لأن (نِعْمَ)

(*) أ: ص١٥٤.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٧٩: (وأصل نِعْمَ وبِئْسَ نَعِم وبَئِس وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى)، وينظر: ٤ / ١١٦.

نابت عن الحرف الذي يدلّ على المدح وتضمنت معناه، و(بِئْسَ) نابت عن الحرف الذي يدلّ على الذمّ وتضمنت معناه، فلما نابا عن الحروف بنيا.

ويجوز أن يكونا ماضيين ولم يجز أن يردا إلى الاستقبال، لأن المدح والذم إنما يكون لما قد استقر وثبت، وهذا لا يكون إلا بالماضي لأن المضارع لا يدلّ على ما ثبت واستقر، وهذا الوجه لا يدل علي بنائهما، وإنما يدلّ على أن رجوعهما إلى المضارع وإلى المستقبل يخلّ المعنى.

وفي كلّ واحد منهما أربع لغات: والأصل لهذه الأربع: (نَعِمَ وبَئِسَ).

واللغة الثانية: أن تتبع النون كسرةَ العين[1] فتقول (نِعِمَ، وبِئِسَ)[2]، لأن حرف الحلق إذا كان مفتوحاً جذب ما قبله إلى فتحه، وإذا كان مكسوراً جذب ما قبله إلى كسره، وإنما جاز ذلك لقرب ما بين الكسرة والفتحة فجاز أن تحمل إحداهما على الأخرى، ألا ترى أنّ مالا ينصرف اتبع جرّه نصبه، وإن التثنية وجمعي السلامة اتبع نصبهما جرّهما في الياء والكسرة، ولو انضمّ حرف الحلق لم يجذب ما قبله إلى ضمّه لبعد ما بين الضمة وغيرها من الحركات، ألا ترى أن الرفع لم يتبع الجرّ ولا النصب في شيء من الكلام، وإن الجرّ والنصب لم يتبعا الرفع في شيء من الكلام، وقد أريتك كيف تبع الجرّ النصب، وكيف تبع النصب الجرّ.

واللغة الثالثة: أن تسكن العين والهمزة من (بِئْسَ ونِعْمَ) وتترك النون والباء مكسورتين لتدلّ بكسرتهما على أن العين والهمزة كانتا مكسورتين، وأنهما تابعين لهما، وهذه اللغة هي الأكثر في الاستعمال.

واللغة الرابعة: أن تسكن العين والهمزة وتترك الباء والنون مفتوحتين على أصلهما، تقول: (نَعْمَ، وبَأْسَ).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٤٤٠: (وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هُذيل).

(٢) وقرأ الجمهور بها في قوله تعالى في الآية ٢٧١ / سورة البقرة: ﴿فَنِعِمَّا هي﴾ وفي قوله تعالى في الآية ٨٥ / سورة النساء: ﴿إنّ اللهَ نِعِمّا يَعظكم بهِ﴾، ينظر: كتاب السبعة ١٩٠.

وكلّ واحد من هذين الفعلين يقتضي فاعلاً يرتفع بإسناده إليه، ويقتضي بعد الفاعل اسماً مقصوداً بالمدح والذمّ، وكلا الاسمين مرتفع، ووجه رفعهما مختلف وسأبينه إن شاء الله[1].

وفاعل هذا الفعل يكون مظهراً ومضمراً، وهذا المظهر لا يجوز أن يُضمر، وذلك المضمر لا يجوز أن يَظهر.

وأما الفاعل المظهر في هذا الباب فعلى ضربين:

ضربٍ يكون معرفاً بالألف واللام التي تقتضي العموم والاستغراق كقولك: (نِعْمَ الرجلُ، وبِئْسَ الغلامُ).

والضرب الثاني: أن يكون مضافاً إلى هذه الألف واللام التي تقتضي الشمول والعموم، كقولك: (نِعْمَ غلامُ الرجلِ، وبِئْسَ وافدُ العشيرةِ).

فإن كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً كنت في إلحاق التاء بالخيار[2]، إن شئت ألحقتها وإن شئت أسقطتها، فإذا ألحقتها قلت: (نِعْمَت المرأةُ، وبِئْسَتْ الجاريةُ)، ومن ألحقها راعى لفظ الفاعل لأنه مؤنث اللفظ، ومن أسقطها قال: (نِعْمَ المرأةُ، وبِئْسَ الجاريةُ)، وقال إنما أسقطت التاء لأنني لا أريدُ امرأة بعينها، ولا جارية بعينها، وإنما أريد جنس النساء وجنس الجواري، والجنس مذكّر فحمل الكلام على المعنى، فلذلك أسقط التاء[3].

فأما المضمر فإن أضمر مفرداً كقولك: (نِعْم الرجلُ) فسره بواحدٍ مفردٍ يدلّ على جنسه فقال: (نِعْمَ رجلاً) و(بِئْسَ غلاماً).

---

(١) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ٥٦٧.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٧٨: (واعلم أن نِعْم وبِئْسَ تؤنّث وتذكّر وذلك قولك نِعْمَتْ المرأة وإن شئت قلت نِعْمَ المرأة).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٧٨: (والحذف في «نِعْمَتْ» أكثر) وعلّل السيرافي ذلك فيما نقل عنه في حاشية الكتاب ٢ / ١٧٨ بقوله: (لنقصان تمكنها في الأفعال).

وإن أضمر مضافاً نحو قولك: (نِعْمَ غلامُ الرجلِ) و(بئْس وافدُ العشيرة) فسر بواحد مضاف يدلّ على جنسه فقال: (نِعْمَ غلامُ رجلٍ) و(بِئْسَ وافدُ عشيرةٍ).

وهذا الفاعل يجوز أن يكون جنساً مستغرقاً، ويجوز أن يكون نوعاً من الجنس.

فإن كان جنساً لم يجز تثنيته ولا جمعه، وإن كان نوعاً جاز تَثْنِيَتُه وجمعُه.

تقول إذا أوقعته على النوع في التثنية: (نِعْمَ الغلامانِ) و(نِعْمَ الرّجلانِ).

فإن أضمرت هذا فسرته فقلت: (نِعْمَ رجلين) و(بِئْسَ غُلامين) كأنّك(*) قلت: (نِعْمَ النوعانِ) إذا صُنّفا رجلين رجلين، وبئسَ النوعان إذا صنفا غلامين غلامين.

وإن جمعت النوع قلت: (نِعْمَ الرجالُ) و(بِئْسَ الغِلْمانُ).

فإن أضمرت هذا قلت: (نِعْمَ رجالاً) و(بئسَ غلماناً) كأنك (*) قلت نعم الأنواع إذا صنفوا رجالاً رجالاً، وبئسَ الأنواع إذا صنفوا غلماناً غلماناً.

والناصبُ لهذه النكرة هو (نِعْمَ، وبِئْسَ) لأنهما إذا رفعا المعرفة جاز أن ينصبا النكرة، وجاز أن لا يظهر المضمر فيهما صورة في التثنية ولا في الجمع لأنه خبر، ومع ذلك يراد به جنس أو نوع وإن كان مضمراً.

ولا يجري هذا الضمير مجرى الضمير في الأمر والنهي، لأن الأمر والنهي لا يستتر فيه ضمير التثنية والجمع ولا المؤنث، ويستتر فيه ضمير الواحد والواحدة، لأنك تقول: (زيدٌ قام، وزيدٌ يقوم، وهند قامت، وهند تقوم)، وتقول في الأمر: (قُومِيْ) فلا يستتر الضمير.

(*) أ: ص١٥٥.

وقد حكى أنه قد جاء الفاعل في هذا الباب نكرة مرفوعة، كقولهم: (نِعْمَ غلامُ رَجُلٍ)، واستدلوا بقول الشاعر[1]: [بسيط]

[٢٠٥] فنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لَهُم   وصاحِبُ الرّكبِ عثمانُ بنُ عفانا

وهذا البيت ليس فيه دليل قاطع، لأن قوله: (صاحِبُ قَوْمٍ) يحتمل أن يريد (صاحبَ القومِ)، وحذف الألف واللام للضرورة، وتقويم الوزن، وإذا كان يحتمل هذا ويحتمل ما قالوا فليس فيه دليل، وحمله على الأكثر وهو تقدير الألف واللام.

فأما المقصود بالمدح والذمّ بعد الفاعل فهو مرفوع، تقول: (نِعْمَ رجلاً زيدٌ) و(بئسَ غلاماً جعفرُ)، وارتفاع هذا المقصود، -بالمدح والذم بعد الفاعل- من وجهين:

أحدهما: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، كأنه قدّر سائلاً سأله فقال: (مَن هذا الممدوحُ؟) أو (مَنْ هذا المذمومُ؟)، فقال المجيبُ: (هو زَيْدٌ) فـ(هو) مبتدأ، و(زيدٌ) خبره، وعلى هذا التقدير الكلام جملتان: الأولى: مركبة من فعل وفاعل، والثانية: من مبتدأ وخبر.

والتقدير الثاني: أن يكون المقصود مبتدأ، والجملة المتقدمة عليه في موضع خبره، كأنه أراد: (زَيْدٌ نِعْمَ الرجلُ) و(عبدُ الله بئس غلاماً) ثم أخر المبتدأ.

فإن قيل: من شأن الأخبار إذا كانت جملاً أن يكون فيها ضمير يعلقها بالمبتدأ، ونحن إذا قلنا: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ). أو (عبدُ الله بئس غلاماً). لا ترى في الجملة ضميراً يعود إلى المبتدأ تقدّم أو تأخّر.

قيل له: الراجعُ من الجملة إلى المبتدأ على ضربين:

ضَرْبٍ يكون الراجعُ في اللفظ على ما بيّنته في خبر المبتدأ وغيره.

---

(١) قيل هو كثير بن عبد الله النهشلي، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ١٣١، الخزانة ٩ / ٤١٥، الدرر اللوامع ٢ / ١١٣.

وضرب يكون الراجع إلى المبتدأ مقدراً من طريق المعنى، وههنا الراجع هو معنويّ لا لفظيّ، لأنه إذا قال: نِعْمَ الرجلُ فقد شمل (الرجلُ) كلّ من يكون على هذا الشكل، فقد دخل تحته (زيدٌ) وأمثاله. فالقدر الذي يصيبه بدخوله تحته هو الراجح إليه، وكذلك إذا قال: (نِعْمَ المرأةُ) فـ(المرأة) قد شمل كلّ من يكون على هذا الشكل، فـ(هند) وأمثالها قد دخلت تحت هذا اللفظ، فالقدر الذي يصيبها بدخولها تحت هذا اللفظ هو الراجح إليها، ولهذا شبّه أصحاب النحو الراجع من طريق المعنى بالراجع من اللفظ، فقالوا: (زَيْدٌ نِعْمَ الرجلُ). مثل قولنا: (زَيْدٌ قامَ أَخُوْهُ).

وينبغي أن يكون المقصود بعدد الفاعل، تقول: (نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ) و(بِئْسَ المرأةُ هِنْدٌ). و(نِعْمَ الرجلانِ الزيدانِ). و(بئست المرأتان هندٌ وجُمْلٌ). وتقول: (نِعْمَ الرجال الزيدون)، و(بئس النساء الهندات) ويجوز: (نِعْمَ الرجال زيدٌ وخالدٌ وعمروٌ) و(بئسَ النساء هندٌ وجُمْلٌ وزَيْنَب) وما شئت من العدد.

فإن قيل: وما الحاجة إلى ذكر هذا المقصود؟.

قيل له: لما كان الفاعل عاماً ولم يكن الغرض مدح الجنس ولا ذمّ الجنس وجب أن يذكر البعض الذي هو المقصود بالمدح والذم فيكون مخصصاً للجنس العام وكذلك من شأن العام إذا أريد تخصيصه أن يجيء المخصص بعد العام، ولا يجوز تقديم المخصص على العام إلا بدليل يدلّ على أنه مؤخر في المعنى. وفي التنزيل: ﴿**اقرأ باسمِ ربِّكَ الذي خَلَقَ**﴾[1]، فعمّ كلّ مخلوق، ثم خصّ بعد العموم فقال: ﴿**خَلَقَ الإنسانَ مِنْ عَلَقٍ**﴾[2]، فكأنه في التقدير: (اقرأ باسم ربّكَ الذي خَلَقَ الإنسانَ مِنْ عَلَقٍ) فكذلك في هذا الباب فكأنه قال: (نِعْمَ المقصودُ مِن هذا الجنس عمروٌ) و(بئس المذمومُ من هذا النوع خالدٌ).

(١) الآية ١ /سورة العلق.
(٢) الآية ٢ /سورة العلق.

فإن قيل: وما الحاجة إلى أن يذكر العموم ثم يؤتى بعده بما يخصصه، وهلا ابتدئ بالخاص وأسقط العام فكان أخصر في اللفظ وأوجز؟.

قيل له: قد يجوز أن يكون المخاطَب مُعْرِضاً عن المخاطِب غيرَ مستمع لخطابه، والنفسُ قد جبلت على معرفة ما غيّب عنها وأبهم، فإذا أبهم المخاطِب اللفظ الأول اشرأبّت النفوس منه لو ابتدئ منه، ألا ترى(*) أن الكفار لـمّا قالوا: ﴿ **لا تَسْمَعُوا لهذا القرآنِ والْغَوْا فيه** ﴾(١) أَبْهَمَ عليهم الخطاب، وخاطبهم بالحروف المقطعة التي لم تجر عادتهم بها، فقال: ﴿ **ألـم** ﴾ و﴿ **كهيعص** ﴾ ﴿ **الـمـص** ﴾ ﴿ **الـر** ﴾ ﴿ **المـر** ﴾(٢)، وما جرى هذا المجرى، واشرأبَتْ نفوسهم إلى معرفة ما ذكر، فأصغوا إلى ذلك، فثبتت عليهم الحجة، وهذا وجه من الحكمة عظيم، وتدبير حكيم.

فإن قيل: فما وجه لزوم المفسر في قولنا: (نِعْم رجلاً) و(بِئْسَ غلاماً)؟.

قيل له: لأنه المضمر على ثلاثة أَضْرُب:

ضرب يرجع إلى مذكور في اللفظ، وهو الأكثر، كقولك: (زَيْدٌ مررتُ بِهِ)، و(عمرو أكرمته)، وقد يجوز أن يقع المظهر موقع المضمر، إذا كان فيه تعظيم وتفخيم، كقوله تعالى: ﴿ **القارعةُ، ما القارِعَةُ** ﴾(٣)، ﴿ **الحاقّةُ، ما الحاقّةُ** ﴾(٤)، ﴿ **وأصحابُ اليَمِيْنِ، ما أصحابُ اليمينِ** ﴾(٥)، و﴿ **أصحابُ الشمالِ، ما أصحابُ الشِّمال** ﴾(٦).

(*) أ: ص١٥٦.

(١) الآية ٢٦ / سورة فصلت.

(٢) الآيات الأولى من سورة البقرة، مريم، الأعراف، يونس، الرعد، على التوالي.

(٣) الآيتان ١، ٢ / سورة القارعة.

(٤) الآيتان ١، ٢ / سورة الحاقة.

(٥) الآية ٢٧ / سورة الواقعة.

(٦) الآية ٤١ / سورة الواقعة.

فالأول مبتدأ و(ما) مبتدأ ثان، والذي بعدها خبرها، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والراجع إلى المبتدأ الأول هو الذي بعدها، لأنه ناب عن المضمر، وتقديره: (القارعةُ، ما هي؟) و(أصحابُ اليمين ما هُم؟)، ولكنه لـمّا أراد التخويف والزجر، وضع الظاهر موضع المضمر، لأنه أفخم وأزجر وأرغب في فعل ما يقرّب من الثواب.

والقسم الثاني: هو ضمير يرجع إلى معلوم لا لما هو مذكور في اللفظ، وإنما حذف الأول لقوة المعرفة به، وارتفاع اللبس فيه، كقوله تعالى: ﴿**حتّى تَوَارَتْ بالحِجابِ**﴾[1]، وإنما أراد الشمس، وعلى هذا القول أكثر المفسرين، وقد قال قوم[2]: أراد الخيل، وهو قليل. وقال تعالى: ﴿**عَلَى ظَهْرِها**﴾[3]، يريد الأرض. وقال تعالى: ﴿**مُسْتَكْبِرِيْنَ بِهِ**﴾[4]، يريد المسجد الحرام، وكلّ هذا لم يَجْرِ له ذكر، ولكنه معلوم عند المخاطبين، كما علم ما تقدّم ذكره.

والقسم الثالث: أن يكون المضمر لا يرجع إلى مذكور في اللفظ، ولا إلى معلوم بالدليل، وإذا خلا من هذين الوجهين ألزم المفسر بتعقيبه ليكون لزوم المفسر له عوضاً من رجوعه إلى مذكور أو معلوم، فقال: (نِعْمَ رجلاً) و(بِئْسَ غلاماً).

فإن قيل: فإذا جعلتم الكلام جملتين، فكيف يكون الثاني مخصصاً لعموم الأول.

قيل له: تكون الجملة الثانية بكمالها مخصصة لعموم الأول، لأن المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ، فصارا كالشيء الواحد.

---

(١) الآية ٣٢/سورة ص، وينظر: الصفحة ٣٩٦.

(٢) ينظر: البيان في غريب القرآن ٢/٣١٥، تفسير النسفي ٣/١٩٣، وقد تقدّم ذكر هذا في الصفحة ٣٩٤.

(٣) الآية ٤٥/سورة فاطر، ينظر: الصفحة ٣٩٦.

(٤) الآية ٦٧/ سورة المؤمنون، ينظر: الصفحة ٣٩٦.

وقد يجوز أن يحذف المخصص إذا كان في الكلام دليل عليه، كما قال تعالى في قصة أيوب: ﴿ **نِعْمَ العَبْدُ** ﴾[1]، ولم يقل: (أيوب)، بل حذفه لأنه قد تقدّم ذكره، فدلّ تقدّم ذكره على المراد، فحذفه، وقال تعالى في قصة سليمان: ﴿ **نِعْمَ العَبْدُ** ﴾[2]، ولم يقل: (سُلَيْمان)، بل حذفه، لأنه لـمّا تقدم ذكره أغنى عن ذكره في الثاني، ودلّ عليه، فحذف، وحذفه يقوى أن الكلام جملة واحدة.

وقد أجازوا: (نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ). نصبوا النكرة على التمييز مع وجود المميّز وسموه توكيداً، وأنشدوا بيت جرير[3]: [وافــر]

[٢٠٦] **تَزوّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيك زادا**

فـ(الزاد) الأول فاعل (نِعْمَ)، و(زادُ أبيك) هو المقصود بالمدح (وزادا) نصبوه على التمييز من فاعل (نِعْمَ)، وتقديره: (نِعْمَ الزادُ زاداً زاد أبيك). وهذا الذي ذكروه يجوز أن يكون، وأجود منه أن يجعل (زاداً) بدلاً من (مثل)، أو عطف بيان، وإذا كان هذا يحتمله البيت بطل أن يقطع على أنه تمييز.

ولا بد أن يكون الفاعل المفسَّر والمقصود من جنس واحد، وإن اختلفت هذه الثلاثة لم يكن الكلام محمولاً على ظاهره، تقول: (نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ)، و(بئسَ غلاماً عمرٌو)، و(بئسَ بَغْلاً بَغلُك)، و(بئسَ الحمارُ حمارُك)، و(بئس جملاً جملُ زَيْدٍ).

فأما قوله تعالى: ﴿ **ساءَ مَثَلاً القَوْمُ** ﴾[4]، فالكلام محمول على غير ظاهره، لأن (القوم) ليس من جنس (المثل)، وإنما أصله: (ساءَ المَثَلُ مَثَلُ القَوْمِ) ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فارتفع ما كان مجروراً لقيامه مقام

(١) الآية ٤٤/سورة ص.
(٢) الآية ٣٠/سورة ص.
(٣) الديوان ١١٨، شرح المفصل - ابن يعيش ٧/١٣٢، الخزانة ٩/٣٩٤.
(٤) الآية ١٧٧/سورة الأعراف.

مرفوع. و(ساءَ) بمنزلة (بِئْسَ). وأصل (ساء) سَوُءَ، على وزن ظَرُفَ، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

وكلٌّ فعل أردت أن تجعله من باب (نِعْمَ وبِئْسَ) فاجعله على (فَعُل) نحو: (كَرُم، لَؤُم، وحَسُن، وقَبُح). ولهذا قالوا: (رَمُوَتْ اليدُ يَدُك) إذا بالغوا في صنعته بالرَّمْيِ وقالوا: (قَضُوَ الرجلُ) إذا بالغوا في حذاقته بالقضاء[1].

وقد أجازوا الفصل بين المميِّز والمميَّز بالظروف فقالوا: (نِعْمَ في الدار زيدٌ)، كقوله تعالى: ﴿**بِئْسَ للظالمينَ بدلاً**﴾[2]، والتقدير: (بِئْسَ البدلُ للظالمين بَدَلاً) عدل بهم فحذف المقصود بالذمّ.

فأما قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ ما اشتَرَوْا به أنفُسَهُم أنْ يكفروا**﴾[3]، فللنحويين فيها أقوال:

قال بعضهم: (ما) كافّة لـ(بِئْسَ) عن العمل، ومغنية لها عن طلب الفاعل، فلذلك وقع الفعل بعدها، فعلى هذا التقدير تكون (أَنْ) في موضع جرّ على البدل من الهاء، والتقدير: بِئْسَ ما اشتروا بالكفر أنفسهم، وتكون (اشتروا) ههنا بمعنى (باعوا)، كأنه قال: بِئْسَ ما باعوا بالكفرِ أنفسهم.

وقال قوم: (ما) في موضع(*) اسم نكرة منصوب على التمييز، ويكون فاعل (بِئْسَ) مضمراً فيه، والتقدير: بئس الشيء شيئاً اشتروا به أنفسهم، فأضمر وجعل (ما) مفسرة لذلك المضمر.

فإن جعلت (اشتروا به) وصفاً لـ(ما) كان (أن يكفروا) هو المقصود بالذمّ، ويرتفع على ما ذكرناه فيما تقدّم.

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ١٣٩، المزهر ٢ / ٣٧.

(٢) الآية ٥٠ / سورة الكهف.

(٣) الآية ٩٠ / سورة البقرة، ذكر العبكري لـ(ما) في الآية أربعة أوجه، تفصيلها: أن تكون اسماً أو حرفاً، فإن كانت حرفاً فهي مصدرية، وإن كانت اسماً فأما أن تكون معرفة بمعنى (الذي)، أو تكون نكرة، فإن كانت نكرة جاز أن تكون موصوفة أو نكرة غير موصوفة، فهذه هي الأوجه الأربعة ويترتب على اختلافها اختلاف في إعراب تكملة الكلام، ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١ / ٩١.

وإن جعلت (اشتروا به) وصفاً للمقصود بالذمّ، وتقديره: شيء اشتروا به أنفسهم، ثم حذفت الموصوف، وأقمت الصفة مقامه جاز في (أن يكفروا) ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن تجعله (بدلاً) من المقصود، فيكون رفعاً.

والثاني: أن تجعله (خبراً) لمبتدأ محذوف، كأنه قال: هو أن يكفروا.

والثالث: أن يكون في موضع جرّ (بدلاً) من الهاء، وهذا الوجه فيه خلاف بين النحويين.

مَنْ أوجَبَ أن يقع البدلُ موقع المبدل لم يُجِزْهُ لئلا يبقى الموصوف بلا عائد من صفته.

ومن لم يُوْجِبْ أن يقع البدل موقع المبدَل أجاز أن يبدل الظاهر من الهاءِ.

وقال قوم: (ما) في موضع رفع بـ(بئس)، وتقديره: (بئس الشيءُ) وقد حذف المقصود بالذمّ، وأقام صفته مقامه، وتقديره: (شيءٌ اشتروا به أنفسَهُم). و﴿**أَنْ يكفروا**﴾ تجوزُ فيه الأوجه الثلاثة التي ذكرتها.

فإن قيل: ففاعل (نِعْم) معرفة فكيف يكون المقصودُ نكرة؟.

قيل له: النكرةُ إذا وصفت تخصصت، وههنا قد وصفناها وحذفناها وأقمنا صفتها مقامها. وفي كل هذا ﴿**اشتَرَوا**﴾ بمعنى (باعوا).

وأما قوله تعالى: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً**﴾[1] فقد قرأ بعض المتقدمين ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةٌ**﴾ رفعها بإسناد الفعل المتقدّم إليها، وجمهور القرّاء على نصبها: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً**﴾، ونصبها يحتمل أمرين[2]:

أحدهما: أن يكون حالاً، ويكون حالاً من المضمر في (كَبُرَتْ)، وتقديره: (كَبُرَتْ مقالتُهم كلمة) لأنهم لما قالوا: ﴿**اتّخذَ اللهُ ولداً**﴾[3]، صار هذا مقالة

(*) أ: ص١٥٧.

(١) الآية ٥/سورة الكهف ﴿كَلمَةً﴾ بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن كثير، والحسن، ومجاهد، (معجم القراءات ٣/٣٤٩).

(٢) اقتصر العكبري في نصب (كلمة) على التمييز، ينظر: التبيان في إعراب القرآن ـ العكبري ٢/٨٣٨.

(٣) االآية ٤/سورة الكهف.

لهم، فأضمر المقالة، ويكون قوله تعالى: ﴿تَخْرُجُ﴾ صفة للكلمة كأنه قال كلمةً خارجةً من أفواههم.

والوجه الثاني: أن يكون من باب (بئس). فكأنه لما حكى عنهم: ﴿وقالوا اتّخَذَ اللهُ ولداً﴾ صارت هذه كلمة لهم فكأنه قال: كبرت الكلمةُ كلمةً، ويكون ﴿تَخْرُج﴾ على ضربين:

أحدُهما: أن تجعله صفة للمنصوب فكأنه قال كلمة خارجة، والمقصود بالذمّ محذوف، وتقديره: (كبرت الكلمةُ كلمةً خارجةً من أفواههم كلمتهم) فأضمر الفاعل لدلالة المفسر عليه، وحذف المقصود بالذمّ لأن الكلام يدلّ عليه.

والوجه الثاني: أن تجعل ﴿تَخْرُجُ﴾ صفة للمقصود بالذمّ وتقديره: (كَبُرتْ الكلمةُ كلمة تخرج من أفواههم) فأضمر الفاعل لدلالة المفسر عليه، وحذف المقصود بالذمّ وأقام صفته مقامه، فـ﴿تَخْرُجُ﴾ على هذا التقدير في موضع رفع لأنه صفة لمرفوع، وتقديره: كلمةٌ خارجةٌ من أفواهِهم.

فأما قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذين كذّبُوا بآياتِ اللهِ﴾[1].

فيحتمل أن يكون ﴿الذين﴾ صفة للقوم، فيكون في موضع جرّ، وقد حذف المقصود بالذمّ لدلالة الكلام عليه، وتقديره: (بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذين كذّبوا بآياتِ اللهِ مَثَلُهم) فحذف.

ويحتمل أن يكون ﴿الذين﴾ في موضع رفع وقد حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وتقديره: (بِئْسَ مَثَلُ القومِ الذين كذبوا) فالمثل الثاني هو المقصود بالذمّ، و﴿الذين﴾ مجرور بإضافة المثل إليهم، فلما حذف (المثل) صار (الذين) في موضعه لقيامه مقامه[2]، كما قال تعالى: ﴿واسْأَلْ القَرْيَةَ﴾[3]، أي: واسأل أهلَ القريةِ.

---

(١) الآية ٥/سورة الجمعة.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ـ العكبري ٢/١٢٢٢.

(٣) الآية ٨٢/سورة يوسف، وينظر: الصفحة ١٦٩.

بـــاب حبـــذا

اعلم أنّ الغرضَ بـ(حبَّذا) مدحُ المذكور وتقريبه من قلب المخاطب، وهو فعل وفاعل.

وأصل: (حبّ) حَبُبَ، و(ذا) اسم يشار به إلى المذكّر والمؤنّث، والواحد والواحدة، والاثنين والاثنتين والجميع بما فيه. واستغنوا بما فيه من الإبهام عن التثنية والجمع والتأنيث، لأنّ ما بعده يدلّ عليه، والذي يدلّ على أنه يقع على المؤنث كما يقع على المذكّر، قول الشاعر[1]: [رجـــز]

[٢٠٧] يا حَبَّذا القَمْراءُ واللّيلُ الساجْ وطُرُقٌ مِثْلُ مُـلاءِ النسّـــاجْ

فقال: (ذا القمراءُ) ولم يقل (ذِي القمراءُ)، و(ذا) في موضع رفع بإسناد (حبّ) إليه[2]، و(حبّ) فعل ماض مبني على الفتح، ولا يجوز أن يتصرف ويرد إلى المستقبل، والعلّة في منعه من التصرف ما ذكرناه في (فعل التعجب، ونِعْمَ وبِئْسَ) فاستغنينا عن إعادته ههنا، فثقل عليهم أن يقولوا: (حَبُبَ) لأنهم يستثقلون تكرير الحرف مرتين، فلما ثقل عليهم أسقطوا الضمّة من الباء الأولى، وأدغموها في الثانية فقالوا: (حَبَّ).

ومنهم من يُسقط فتحة الحاءِ، وينقل إليها ضمّة الباء الأولى فتنضم[*] الحاءُ لأجل الضمّة المنقولة إليها، وتسكن الباء الأولى، وتدغم في الثانية، فيقولون: (حُبَّذا)، ويُنْشَدُ هذا البيت بضمّ الحاء وفتحِها على المذهبين، قال الشاعر[3]: [كامـــل]

[٢٠٨] صَدّتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتَجنَّبُ وَعَدَتْ عوادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَـــبُ

---

(١) قيل هو الحارثي، اللمع ٢٤٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ / ١٣٩، ١٤١.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٠: (وزعم الخليل رحمه الله أن (حبّذا) بمنزلة (حبّ الشيءُ).

(*) أ: ص١٥٨.

(٣) هو ساعدة بن جؤية، ديوان الهذليين ١ /١٦٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٧ /١٣٨، الخزانة ٩ / ٤٢٩.

يروى: (حُبَّ) بفتح الحاء وضمّها على التقديرين اللذين قدمتهما.

فإذا ذكر رجل جاز أ تقول (حَبّذا)، وتحذف المنصوب والمرفوع بعده لدلالة الكلام عليه.

فإن وقع بعد (حبّذا) نكرة انتصب على التمييز، وقال قوم ينتصب على الحال.

والجيّد أن تكون النكرةُ المفسَّرَةُ بعد (ذا)، والمعرفة بعدها؛، تقول: (حبّذا رجلاً زَيْدٌ) و(حبَّذا رجلين الزيدان) و(حبّذا رجالاً الزيدون) و(حبّذا امرأةً هِنْدٌ) و(حبَّذا امرأتين الهندانِ) و(حبّذا نساءً الهنداتُ).

وقد يجوز أن تتأخر النكرة فتقول: (حبّذا زَيْدٌ رجلاً) و(حبّذا هندٌ امرأةً).

والذي يدلّ على أن النكرة تنتصب على التمييز دخول (مِنْ) عليها،، و(مِنْ) تختص بالتمييز، ولا يجوز أن تدخل على الحال، وقد دخلت على التمييز في قول الشاعر[1]: [بسيـــط]

[٢٠٩] يا حَبّـذا جَبَلُ الرّيـانِ مِنْ جَبَلٍ وحبّذا ساكنُ الرّيـانِ مَـنْ كـانـا

ولولا (مِنْ) لكان (جبلاً) منصوباً على التمييز.

وأما المعرفة بعد (حبّذا) فترتفع من ستة أوجه:

أحدُها: أنْ يكون الكلام جملتين فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، فإذا قال المادح: (حبّذا) قيل: من الممدوح؟ قال: (هو زَيْدٌ).

والوجه الثاني: أن تجعل (زيداً) بدلاً من (ذا).

والثالث: أن تجعل (ذا) زائداً.

---

(١) هو جرير ، الديوان ١٦٥، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧ / ١٤٠، الخزانة ١١ / ١٩٧.

والرابع: أن يكون التقدير: (زيد حبّذا) فـ(زيد) مبتدأ و(حبّذا) خبره.

فإن قيل: فأين الراجع من الجملة إلى المبتدأ؟.

قيل له: لما كان (ذا) يقع على كل واحدٍ كان (زيد) وأمثاله داخلاً تحته، فالقدر الذي يصيبه بدخوله تحت (ذا) هو الراجع إليه، وهذا راجع من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، والمعنويّ كاللفظيّ في هذا الحكم وقد بينت مثل هذا في (نِعْمَ وبِئْسَ)[1].

والوجه الخامس: أن تركب (حبّ) مع فاعله فيصير كالشيء الواحد، وتجعلهما في موضع مبتدأ لأنهما قد صارا كالمفرد[2]، و(زيد) يرتفع لأنه خبر المبتدأ على هذا التقدير.

والوجه السادس: أن تجعل (زيداً) مبتدأ، و(حبذا) خبر عنه لأنه كالمفرد.

وقد يجوز أن تحذف المعرفة وتكتفي بالمفسِّر، فتقول: (حبّذا رجلاً).

وقد يجوز أن تحذف المفسِّر وتقتصر على المعرفة، فتقول: (حَبّذا زَيْدٌ).

---

(١) ينظر: الصفحة ٥٦٣.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات ٢٠١.

باب عسى

أعلم أنّ (عسى) فِعْلٌ ماضٍ، وضع للطمع والترجي[١]، وهو غير متصرف[٢]، وإنما لم يتصرف لأنه لما عرض فيه الطمع والترجي أشبه (لعلّ)، والفعل إذا أشبه الحرف جمد، لأن الحروف جامدة[٣].

وقال بعض النحويين: استغنوا عن مستقبل (عسى) بمستقبل خبرها.

واختلف النحويون في (عسى)، فقال قوم: إذا لم يتصرف لم يضمر فيه فاعل.

وقال قوم: يجوز أن يضمر فيه وإن لم يتصرف كما أضمرنا في (لَيْسَ، ونِعْمَ، وبِئس، وفعل التعجب).

وفيها لغتان: (عَسَيْتُ) بفتح السين، و (عَسِيْتُ) بكسر السين، وفتح السين أفصح وأكثر.

وتستعمل (عسى) على ضربين ناقصة وتامّة، فالتامّة هي التي لها فاعل من غير خبر[٤].

والناقصة هي التي لا تتم إلا باسم وخبر. واسمها مرفوع وخبرها يكون فعلاً مستقبلاً، وإنما يلزم الاستقبال بأن يقول: (عسى زيدٌ أنْ يقومَ) و (عَسَتْ هندٌ أنْ تجلِس).

وإذا كان فاعل (عسى) مظهراً، وكان فاعله اسماً مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً لزمته التاء كما تلزم في (قامَتْ هِنْدٌ).

---

(١) وعند سيبويه للطمع والإشفاق، الكتاب ٤/٢٣٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٥٨.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٧٥: (ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ).

(٤) سيرد تفصيل الكلام عن التامّة في قوله: وأما القسم الثاني وذلك في الصفحة ٥٨١.

ولما كان الفعل إذا لم يكن معه ناصب ولا جازم يغلب الحال على مستقبله، وخبر (عسى) لا يكون إلا مستقبلاً الزموه (أنْ) لتدخله في الاستقبال وتبعده من الحال، فقالوا: (عَسَى زَيْدٌ أَن يَذْهَبَ) فـ(يذهب) منصوب بـ(أَنْ)، و(أَنْ)، وما نصبته في موضع مصدر منصوب بـ(عسى) و(عسى) تقّرب هذا المستقبل من الحال، فإذا قال القائل: (عسى زيدٌ أنْ يجلِسَ) فتقديره: قارَبَ زيدٌ الجلوسَ، والذي يدلّ على أنّ المرادَ هو هذا الذي بينته تصريحهُم بنصب المصدر في المثل وهو قولُ الزباء[1]:

عَسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً[2]

و(أَبْؤُس) جمع (بأس)، وإنما التقدير: عَسى الغُويرُ أَنْ يَبْأَسَ، ووضع المصدر موضع الفعل و (أَنْ) فقال: عسى الغويرُ بَأساً، وأوقع المصدر على نوع لا على جنس، فلما أوقعه على نوع جمعه كما يجمع الأنواع فقال: (عسى الغوير أَبؤساً).

وأعلم أن (كاد)[3] موضوعة لمشارفة الفعل من غير الولوج فيه،وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر في التقدير.

وخبرها فعل للحال، واستغنوا بمشارفة (كاد) للحال[*] فلم يجز أن يدخلوا (أن) في خبرها[4]، فقالوا: (كادَ زيدٌ يَجْلِسُ) فـ(يجلس) في موضع اسم منصوب تقديره: (كاد زيد جالساً)، أي شارف زيد الجلوس، والذي يدلّ على

---

(١) الكتاب ٣/١٥٨، شرح المفصل - ابن يعيش ٧/١١٦، الخزانة ٩/٣١٦.

(٢) قيل لما خافت الزّباءُ من قصير قيل لها: ادخلي الغارَ الذي تحت قصرك، فقالت المثل، وأصله: أنه غارٌ فيه ناس فانهار عليهم فقتلهم، فالمعنى: إن فررت مِنْ بَأسٍ واحدٍ فعسى أن أقع في أَبْؤُسٍ كثيرةٍ (اللسان/بأس).

(٣) أقحم المصنّف ههنا أحكام (كاد) قبل أن يُتمّ الكلام عن أحكام (عَسى).

(*) أ: ص١٥٩.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/١٥٩: (وأما كادَ فإنّهم لا يذكرون فيها أَنْ).

أنّ هذا هو المقصود بخبر كاد وأن الفعل في موضع اسم منصوب رواية بعض المتقدّمين بيت تأبط شراً بنصب الخبر وهو قوله[1]:

[١٧٩] فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ أيباً   وكَمْ مِثْلَها فارَقْتُها وَهِي تَصْفِرُ

وقد شبّهوا (عَسَى) بـ(كادَ) وجعلوها مشارقة الحال فأسقطوا (أَنْ) من خبرها فقالوا: (عَسَى زَيْدٌ يقومُ)[2]، وتقديره: (عسى زيد قائماً) وقال هُدْبَةُ بنُ خَشْرم[3]: [وافــر]

[٢١٠] عَسى الهَمُّ الذي أَمْسَيْتَ فيهِ   يَكُــونُ وراءَه فَــرَجٌ قَرِيــــبُ

وقد ظهر هذا الاسم بعد (عسى) منصوباً روى بعض الكوفيين: (إنّي عَسَيْتُ صائماً)[4].

وكما شبهوا (عَسَى) بـ(كادَ) فقد شبّهوا (كادَ) بـ(عَسَى) فأدخلوا (أَنْ) على خبرها لتخلص في الاستقبال[5]، فقالوا: (كاد زيدٌ أَنْ يذهبَ) وتقديره: (قارب زيد الذهاب). قال الشاعر[6]: [رجــز]

[٢١١]   قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا

(١) هو تأبّط شراً، تقدّم في الصفحة ٤٩٩.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٩٩: (وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلّمون به) وقال في موضع آخر من الكتاب ٣/ ١٥٨: (واعلم أنّ من العرب من يقول عسى يفعلُ يشبهها بـ«كادَ يفعلُ»).

(٣) الكتاب ٣/ ١٥٨، شرح المفصل - ابن يعيش ٧/ ١١٧، ١٢١، الخزانة ٩/ ٣٢٨.

(٤) ومثله (عسى الغوير أبؤساً)، أجروا فيه عَسى مجرى «كانَ»، ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٨.

(٥) حصر سيبويه ذلك في ضرورة الشعر، قال في الكتاب ٣/ ١٢: (وكدتُ أَنْ أفعل لا يجوز إلا في الشعر).

(٦) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٢، الكتاب ٣/ ١٦٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٧/ ١٢١، الخزانة ٩/ ٣٤٧.

فأما قولُه تعالَى: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يأْتيَ بالفتحِ ﴾[1] فـ (عَسى) مِن الله وجوب حتم ، وتقديره : أوجب الله إتيان الفتح وحتم به .

وأما القسم الثاني: فأَنْ تكون (عسى) مفتقرة إلى فاعل ومستغنية عن مفعول، وإنما تكون كذلك إذا كان اسمها حدثاً حتى يستغنى به عن ذكر الحدث في خبرها لأنها موضوعة لذكر الحدث أما في خبرها أو في اسمها، فإن كان اسمها غير حدث لزم الحدث خبرها، وإن كان اسمها حدثاً استغنى به عن خبرها، تقول: (عسى أنْ يقومَ زَيْدٌ) ، تقديره: قرب قيام زيد، و (عسى أن تجلس هند) تقديره: قرب جلوس هند، فقد بان لك الناقصة والتامة على ما أوضحته.

فإن قدَمت الاسم الظاهر على (عسى) فأضمرت فيها، كان الضمير اسمها، وثنيته وجمعته وأنثته وكانت (أَنْ) وصلتها في موضع نصب .

تقول (زَيْدٌ عَسَى أنْ يقومَ) و (هِنْدٌ عَسَتْ أَن تَجلسَ) تقديره : زيدٌ قارَبَ القيامَ، وهند قارَبَتْ الجلوسَ.

وتقول في التثنية: (الزيدان عسيا أنْ يقوما) و (الهندان عَستَا أن تجلسا) .

وتقول في الجمع: (الزيدون عَسَوْا أَنْ يَقُوموا) و (الهنداتُ عَسينَ أنْ يَجْلِسْنَ)، فـ (أَنْ) وصلتُها في كلّ هذا في موضع نصب .

وتقول في قول من لم يضمر في (عسى) : (زَيْدٌ عَسى أَنْ يقومَ) تقديره : (زَيْدٌ قَرُبَ قيامُه) و (هند عَسى أن تجلس) تقديره: هند قرب جلوسها.

وتقول في التثنية: (الهندان عسى أن تجلسا) و (الزيدان عسى أنْ يجلسا)، تقديره : الزيدانِ قَرُبَ جُلوسهما .

---

(١) الآية ٥٢ /سورة المائدة.

وتقول في الجمع : (الزيدون عسى أَنْ يجلسوا) و (الهنداتُ عَسى أَنْ يجَلِسْنَ)، والتقدير: الهندات قَرُبَ جلوسُهنَ ، والزيدون قَرُب جلوسهم فـ (أنْ) وصلتها في كل هذا في موضوع رفع بـ (عسى) فلما تضمّن فاعل (عسى) الحدث استغنوا به عن الخبر. وبالله التوفيق.

بـاب (كَـــمْ)

اعلم أن (كَمْ) تستعمل في الكلام على ضربين[1]، وهما الخبر والاستفهام فإذا أخبر بها المخبر فإنما يكثر العدد الذي دخلت عليه، وإذا ذكرها المستفهم فإنما يستفهم بها عن مقدار عدد ليعرف كميته فيعرفه المستفهم كمية العدد الذي سئل عنه[2].

و (كم) اسم مبهم مبنيّ على الوقف.

والذي يدلّ على كونه اسماً: دخول حرف الجرَ عليه ، تقول (بَكَمْ مَرَرْتَ)، و (على كَمْ نزلتَ) و (في كَمْ رغبتَ) ، وأنك تضيف إليها ، تقول: (صاحِبُ كَمْ أَنتَ)، وأنك تخبر عنها إذا قلت (كم غلاماً عندك") وإنك تضيفها، تقول: (كَمْ رجلٍ في الدار!) ، وأنك تبدل منها الاسم، وأنك تردّ إليها ضميراً، وأنها تكون مفعولاً، وهذا كلّه يدلّ على كونها اسماً.

و(كَمْ) في موضعيها جميعاً مبنية، وإنما بنيت في (الاستفهام) لنيابتها عن همزة الاستفهام وتضمنها مضافاً، يدلّك على تضمنها لهمزة الاستفهام أنه لا يجوز ظهور الهمزة مع (كم).

وإنما بُنيت في (الخبر) لأنها نقيضة (ربّ) و(ربّ) حرف مبني. و(كم) اسم إلا أن (كم) يكثر بها العدد، (ورُبّ) يقلّ بها العدد، فمن هذا الوجه

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٥٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٢٨.

كانت نقيضاً لها فبنيت كما أنّ (ربّ) مبنية ، والعرب تشبّه الشيء بنقيضه كما تشبّهه بنظيره[1].

وبنيت على الموقف لأنّ أصل البناء هو الوقف، فإن وجدتَ مبنياً قد تحرك آخره فإنما حرّك لعلّة عرضت فيه.

و (كم) و (رب) جميعاً يختصان بالدخول على النكرات[2]، إلا أن (رُب) تقلل النكرة التي بعدها، و (كَمْ) تكثر النكرة التي بعدها، ولأجل ما أوجبا فيما بعد هما من التقليل والتكثير لم يجز دخولهما على المعرفة، لأن المعرفة ما خصّ واحداً بعينه، والواحد لا يصّح فيه التقليل والتكثير،[*] والنكرة لما لم تخص واحداً بعينه صحّ فيها التقليل والتكثير.

وأعلم أنّ (كَمْ) إذا كانت في (الخبر) جاز أنْ تكون النكرة التي بعدها واحداً وجاز أن تكون جمعاً، وجاز أن تلاصق (كم) النكرة وجاز أن يفصل بينهما.

فإذا لاصقت (كم) النكرة فالاختيار في (كَمْ) أن تجعل بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، فتجرّ النكرة بإضافة (كم) إليها. تقول: (كَمْ دارٍ في مُلكي) و(كَمْ عَبْدٍ عندي) و (كَمْ دينارٍ في كِيْسِي). و (كم رجالٍ عندي) و (كم عبيدٍ في ملكي) و (كم نساءٍ ملكتُهُنّ) ، أي : ذلك كثير.

وقد يحوز مع الملاصقة أن تجعل (كَمْ) بمنزلة عدد فيه نون كخمسين وستين فتنصب ما بعدها على التمييز واحداً كان أو جمعاً، تقول : (كم درهماً عندي؟) و (كم رجالاً في ملكي؟).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٦١ : (واعلم أنّ كَمْ في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ربّ لأن المعنى واحد).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٦ : (ومعناها معنى « رُبَّ »).

(*) أ: ص١٦٠.

فإن فصلت بين (كَمْ) وبين النكرة فالاختيار أن تجعل (كَمْ) بمنزلة عدد فيه نون، فتنصب النكرة على التمييز، تقول: (كَمْ في الدارِ رجلاً؟) و (كم عندك غلماناً؟)[١].

ولا يجوز مع الفصل أن تجعلها بمنزلة عدد مضاف وتجرّ النكرة بإضافتها إليها، فلا نقول: (كَمْ في الدار رجالٍ) و (كَمْ عندك غلامٍ) لأنهم يستقبحون الفصل بين المضاف والمضاف إليه[٢].

وإنما أجازوا للشاعر -إذا اضطُرّ- أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجرّ، كما قال[٣]:

[١٣٤] لـمّا رأَتْ ساتِيْدَما استْعبَرَتْ لِلّهِ درُّ -اليـومَ- مَنْ لا مَهـا

فـ(مَنْ) في موضع جرّ بإضافة(درّ) إليه ، وقد فصل بينهما بالظرف، وتقديره: لله اليوم درّ من لامها.

وقال الآخر[٤]: [بسيـط]

[٢١٢] كَأَنّ أَصْواتَ -مِنْ أيْغالِهِنّ بنا- أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

تقديره: كأنّ أصواتَ أَواخرِ المَيْسِ ـ من إيغالِهِنّ بنا ـ أصواتُ الفراريج.

ولا يُجيز النحويون أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وإنما أجازوا بالظروف وحروف الجرّ لقوة الظروف وحروف الجرّ ، وإن الكلام لا بدّ أن يكون في زمان ومكان وأن لم يذكر في اللفظ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ /١٥٧، ١٦٤.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢١ / ٨٢٠: (وعلى هذا قَبُح قَوْلُ من قال كَمْ بِها رَجُلٍ مُصابٍ).

(٣) هو عمرو بن قميئة، ينظر: الصفحة ٤١٧.

(٤) هو ذو الرمة، الديوان ٧٦، الكتاب ١ /١٧٩، ٢ /١٦٦، ٢٨٠، ضرورة الشعر ١٧٩، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ /١٠٣، ٢ /١٠٨، ٣ /٧٧، ٤ /١٣٢، الخزانة ٤ /١٠٨.

وأما قراءة من قرأ: ﴿فلا تحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وعْدَهُ رُسُلِه﴾[1] فضعيف جداً، لأنه فصل بالمفعول.

وكذلك قراءة من قرأ: ﴿وكذلك زُيِّنَ لِكثيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلُ أولادَهُمْ شركائِهِم﴾[2].

وقد روى الكوفيون في هذا الفصل بيتاً لا يَعْرِفه البصريون[3] فصل فيه بالمفعول وهو قوله[4]: [مجزوء الكامل]

[٢١٣] فزَجَجْتُها بِمزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ

تقديره: زَجّ أبي مزادة القلوصَ، وكذلك تقدير الآيتين: ﴿قتل شركائِهم أولادَهم﴾ و﴿مُخلِفَ رُسُلِه وعْدَه﴾.

فأما بيت القطامي وهو قوله[5]: [بسيط]

[٢١٤] كَمْ نالَني مِنْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ مِن الإقْتارِ أحْتَمِلُ

فالشاعر يمدح قوماً، والبيت قد روى: (فَضْلٌ، وفَضْلٍ، وفَضْلاً).

---

(١) الآية ٤٧ / سورة إبراهيم، ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ﴾ بالإضافة قراءة الجمهور، وقرئ ﴿مُخْلِفَ وعدَهُ رسلِه﴾ بالفصل بين المضاف، والمضاف إليه بنصب (وعدَه)، ينظر: البحر المحيط ٥ / ٤٣٩، وشرح التصريح ٢ / ٦٤. ومعجم القراءات ٣ / ٢٤٤، ولم تنسب القراءة إلى معين.

(٢) الآية ١٣٧ / سورة الأنعام، ﴿قَتْلَ أولادهم شركاؤهم﴾ قراءة الجمهور؛، وقرأ ابن عامر ﴿زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾ بالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وينصب ﴿أولادَهم﴾ ينظر: كتاب السبعة ٢٧٠، (معجم القراءات ٢ / ٣٢٢).

(٣) قوله: (وقد روى الكوفيون في هذا الفصل بيتاً لا يعرفه البصريون) فيه نظر، فإن الأخفش بصريّ وهو يعرفه، وقد رواه سماعاً عن عيسى بن عمر، ينظر: هذه الزيادة في حاشية محقق الكتاب ١ / ١٧٦.

(٤) مجهول قائله، ينظر: حاشية الكتاب ١ / ١٧٦، ضرورة الشعر ١٨٨، الخصائص٢ / ٤٠٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ١٩، ٢٢، الخزانة ٤ / ٤١٥. وقد ردّ الفرّاء في معاني القرآن ٢ / ٨٢، رواية نصب (القلوص) وقال: باطل، والصواب:

زَجَّ القلوص أبو مَزادَه

(٥) ديوانه ٦، الكتاب ٢ / ١٦٥، اللمع ٢٤٥، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ١٣١، الخزانة ٦ / ٤٧٧.

فمن رواه (فَضْلٍ) بالجرّ فهو قبيح لأنه ينجرّ بإضافة (كم) إليه،وتقديره : كَمْ فَضْلٍ نالَني مِنْهُم، و (كَمْ) رفع بالابتداء و (نالَني منهم) خبره إلا أنه فصل بخبر (كَمْ) بين (كَمْ) ومجرورها من غير ضرورة تدعو إلى الفصل وأيضاً فإنه فصل بين (كَمْ) ومجرورها بغير ظرفٍ ولا حرفٍ جرّ من غير ضرورة تدعو إلى الفصل.

وأما من نصب (فضلاً) فهو الوجه الجيّد لأنه قد فصل بينهما بخبر (كَمْ) وجعل (كم) بمنزلة عدد فيه نون.

وأما من رفع فإنما رفعه بـ (نالَني) ، وجعل (كَمْ في موضع نصب بـ (نالني) . ونصبه يحتمل وجهين.

أحدهما : أنْ ينصب على أنه ظرف زمان، وقد حذف المفِسّر ، وتقديره : (كم وقتاً نالني).

والوجه الثاني : أن ينصب (كَمْ) على المصدر، وقد حذف المفسّر أيضاً، وتقديره، (كَمْ مرةً نالني)، ومفسر (كَمْ) إذا كان منصوباً جاز حذفه لدلالة الكلام عليه.

ومن جرّ (الفضل) أو نصبه فهو مُكثّر للفضل الذي نالني.

ومن رفع (الفضل) فقد كثّر الأوقات التي وقع فيها الفضل،والمرات التي وقع فيها الفضل، وإذا كثرت أوقات الفضل فالفضل كثير وكذلك إذا كثرت مراته.

وأما (كَمْ) إذا كانت استفهامية فإنها تستعمل بمنزلة عدد فيه نون، ومفسرها أبداً واحد منكور.

وقد يجوز الفصل بينها وبين مفسّرها بظرف أو حرف جر[1] في الكلام وفي الشعر، تقول : (كَمْ عند غلاماً ؟) و (كَمْ لك درهماً؟) جعلوا جواز الفصل

---

(١) وكذلك أجاز سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٩ الفصل بالفعل، فقال : (وكَمْ رجلاً أتاك أقوى من : كم أتاك رجلاً) . وقد أكد مراراً أنّ الوصل أقوى من الفصل، قال في الكتاب ٢ / ١٥٨ : (وزُعم أن « كَمْ درهماً لك » أقوى من « كَمْ لك درهماً » وإن كانت عربية جيدة.

بينها وبين مفسره عوضاً لها من الإعراب، فإذا قالوا (كَمْ درهماً عندك؟) فـ(كَمْ) في موضع مبتدأ ، و (عندك) خبره.

فإن قلت (كَمْ غلماناً لك؟) لم يجز لأنك إن جعلته تمييزاً لـ (كَمْ) فـ (كَمْ) لا تُميَّزُ في الاستفهام إلا بواحد[1]، وإن جعلته حالاً لم يجز ، لأن الحال لا يتقدّم على العامل فيها إذا لم يكن فعلاً.

فإن قلت: (كم لك غلماناً؟) جاز إذا نصبته على الحال من الضمير في اللام، لأن الظروف وحروف الجرّ تعمل في الأحوال إذا كانت الأحوال بعدها، وقد حذفت مفسر (كم)، وتقديره: (كَمْ نفساً لك غلماناً؟).

فإن قلت: (كَمْ مالُك؟) فـ (كَمْ) مبتدأ و (مالُك) خبره، وإن شئت (مالُك) مبتدأ، و(كَمْ) خبره، وتقديره: (كم درهماً مالُك؟)[*] و (كم ديناراً مالُك؟).

فإن قلت : (كَم ثوبُك؟)فتقديره: (كم ذراعاً ثوبُك؟) أو (كم شبراً ثوبُك؟).

فإن قلت: (كم درهمُك؟) فتقديره: (كم دانقاً درهُمك؟) أو (كم قيراطاً؟) أو (كم حبّة؟).

وكذلك إن قلت: (كم دينارك؟) فتقديره: كم قيراطاً؟ وكم حبّة دينارك؟. وفي كل هذا يجوز أن تكون (كم) مبتدأ ، وما بعدها الخبر[2]، ويجوز أن يكون ما بعدها مبتدأ، وهي خبر.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٩ : (ولم يُجِزْ يونس والخليل ـ رحمهما الله ـ : « كم غلماناً لك » لأنك لا تقول: « عشرون ثياباً لك »).

(*) أ: ص١٦١.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٦٠ : (فإذا قلت « كم جريباً أرضُك » فـ « أرضُك » مرتفعة بـ« كم » لأنها مبتدأة)، وقال أيضاً في الموضع نفسه: (وإن شئت قلت: « كم غلمانٌ لك » فتجعل (غلمان) في موضع خَبَرْ كَمْ، وتجعل « لك » صفة لهم).

ويجوز أن تدخل (مِنْ) على المفسّر فينجرّ في اللفظ، ويكون موضع الجار مع المجرور نصباً على التمييز، تقول: (كَمْ من رَجُلٍ عنْدَك؟) و (كم مِنْ درهمٍ في كيسك؟)، وفي التنزيل: ﴿وكَمْ مِنْ قريةٍ أَهْلَكْناها﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وكَمْ مِن مَلَكٍ في السموات﴾[2].

واعلم أن (كم) تكون في موضوع رفع ونصب وجرّ[3]، وإنما تنجرّ بحرف جرّ، أوباسم بمضاف إليها يقوم مقام حرف الجرّ، فإذا قلت: (بِكَمْ رجلاً مررت؟) فـ(كم) في موضع جرّ بالباء والجارَ مع المجرور في موضع نصب بـ (مررت).

وإذا قلت: (ابْنُ كَمْ سنةً أَنْتَ؟) فـ(ابن) رفع بالابتداء و (أنت) خبره، و(كم) في موضع جرّ بإضافة ما قبلها إليها، و(سنةً) منتصب على التمييز.

وأعلم أنّ (كَمْ) لا يعمل فيها إلا ما يجرّها، ولا يعمل فيها من الروافع إلا الابتداء فقط، ولا يعمل فيها من النواصب إلا ما بعدها.

وإذا أردت أن تعتبر موضعها من الإعراب فاحكم على (كَمْ) بمثله.

فإذا قلت: (كم درهماً عندك؟) فتقديره: أعشرون درهماً عندك أم ثلاثون؟، فـ(كم) في موضع رفع، لأن العدد الذي وقع موقعها مرفوع.

وإذا قلت: (بكَمْ رجلاً مررت؟) فـ(كمْ) في موضع جر، لأن العدد يكون مجروراً، ألا تراك تقول: (أبعشرين رجلاً مررت أم بثلاثين؟) فينجرّ العدد، فحكمت على (كم) بما ظهر في العدد.

وإذا قلت: (كم درهماً قبضت؟) فـ(كم) في موضع نصب بـ(قبضت)، ألا تراك تقول: أثلاثين درهماً قبضت أم أربعين؟ فتنصب العدد الذي يقع موقع (كَمْ) فلأجل هذا حكمت على موضع: (كم) بالنصب.

---

(١) الآية ٤ /سورة الأعراف، وينظر: الصفحة ٥٩٢.

(٢) الآية ٢٦ /سورة النجم، وينظر: الصفحة ٥٩٢.

(٣) الكتاب ٢ /١٥٦.

فإن قلت «كم درهماً قبضتهُ؟» فالاختيار أن تكون (كَمْ) في موضع رفع بالابتداء لاشتغال الفعل الذي بعدها بالهاء عن التعدي إليها والعمل فيها، ألا تراك تقول: (أعشرون درهماً قبضته أم ثلاثون؟) فيرتفع العدد الذي يقع موقع (كم).

وقد يجوز أن يضمر بعد (كم) فعلاً ينصبها يكون هذا الذي بعده مفسّراً له ومغنياً عن إظهاره، وتقديره: (كم درهماً قبضت، قبضته؟) ولو أوقعت العدد على هذا التقدير لكان منصوباً، تقول: «أعشرين درهماً قبضته أم ثلاثين» وتقديره: أعشرين درهماً قبضت أم ثلاثين.

فأما بيت الفرزدق الذي يهجو فيه جريراً، وهو قوله(١):

[٤٤] كَمْ عمةٍ لك يا جريرُ وخالـةٍ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشـاري

فيروي بجرّ (العمّة) ورفعها ونصبها، والخالة معطوفة على العمّة في رفعها ونصبها وجرّها.

فمن روى بجرّ (العمة) فـ(كم) في موضع رفع، و(العمّة) مجرورة بإضافة (كم) إليها و(الخالة) معطوفة على (العمّة)، وقوله: (يا جريرُ) قد اعترض بالنداء بين المعطوف والمعطوف عليه. و(لك) صفة للعمّة، وفيه ضمير يعود إليها، و(فدعاء) صفة للخالة.

واعلم أنك إذا وصفت المعطوف فلا بدّ أن يكون للمعطوف عليه مثل صفته، وإنما جاز حذفه لدلالة ما بقي عليه، وتقديره: (كَمْ عمّة فدعاء لك وخالة فدعاء لك) فحذف (لك) من الثاني لدلالة الأول عليه، وحذف (فدعاء) من الأول لدلالة الثاني عليه و(حلبت) في موضع رفع لأنه خبر عن (كم)، وفي (حلبت) ضمير مرفوع به يرجع إلى (كم).

---

(١) تقدم في الصفحة ١٨٦.

فأما من روى (كَمْ عمةً، وخالةً) -بالنصب- فيحتمل أن يكون خبراً، وقد جعلها بمنزلة عدد فيه (نون) فنصب المفسر بعدها، وتكون أيضاً في موضع مبتدأ، و(حلبت) خبرها ويكون مكثّراً للعمّات والخالات على هذا التقدير كما كان مكثراً لهنّ في الجرّ، وقد يحتمل النصب أن يكون مستفهماً عن عدد العمّات والخالات اللواتي خدمته، وأخرج الكلام بلفظ الاستفهام ليعترف المستفهم فيكون بذلك موبخاً له ومقرعاً، لأن الهجاء والمدح إذا أخرجا بلفظ الاستفهام كان أبلغ في معناهما، لأنه يوجب على المستفهم الاعتراف، ألا ترى أن جريراً لما مدح عبد الملك بن مروان بقوله[1]:

[١] أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رِكبَ المَطايا وأَندَى العالمينَ بُطــونَ راحِ

حكي أنّ عبدَ الملك اهتز لهذا المَدْح وقال له: صَدَقْتَ نحن كذلك، فكذلك يكون الهجاء على هذا المعنى، و (كم) في هذا الموضع أيضاً في موضع مبتدأ و (حلبت) خبره.

فأما من روى بالرفع العمّة والخالة، فالعمّة مبتدأ ، والخالة عطف عليها، وقد مرّ في ذكر الصفة لهما مالا يحتاج إلى ذكر إعادته (وحلبت) خبر عنهما، و(كم) في موضع نصب على هذا التقدير بـ(حلبت)، ونصبها يحتمل أمرين:

أحدُهما: أن يكون منصوباً على المصدر وقد حذفت مفسره[*] وتقديره: (كم حلبةً) فيكون مستفهماً عن عدد الحلبات على طريق التوبيخ، ويحتمل أن يكون مخبراً مكثّراً لعدد الحلبات وجعل المفسّر منصوباً ليجوز حذفه، لأنه إذا كان مجروراً لم يسغ حذفه ويحتمل أن تكون (كَمْ) منصوبة على أنها ظرف زمان، وتقديره: كم وقتاً حلبت ويَحتملُ أن يكون مستفهماً على طريق التوبيخ عن عدد الأوقات التي وقع فيها الحَلْبُ،ويحتمل أن يكون مخبراً مكثّراً عدد الأوقات التي وقع فيها الحَلْبُ، وعلى التقديرين جميعاً (كم) في موضع نصب لـ(حَلَبَتْ).

---

(١) ينظر الصفحة: ٩، ٨١٢.

(*) أ: ص١٦٢.

ولك أَنْ تبدل من (كم) ، فإذا أبدلت من (كم) عدداً أدخلت فيه همزة الاستفهام لتدلّ على أنه بدل من استفهام، وكذلك كلّ شيء أبدلته من استفهام وجب أن تدخل فيه همزة الاستفهام لتدلّ بدخول علامة الاستفهام على أنه بدل من استفهام ، ويجب أن تعربه بإعراب ما أبدلته من رفع ونصب وجرّ.

تقول إذا أبدلت من (كم) مرفوعاً : (كم درهماً مالُك أعشرون أم ثلاثون؟) .

وتقول إذا أبدلت منها مجروراً : (بكم رجلاً مررت أخمسةٍ ام ستةٍ؟) .

وتقول إذا أبدلت منها منصوباً : (كم رجلاً أَكْرَمْتَ أعشرةً أم عشرين؟) .

فإن قلت : (كم رجلاً أكرمتَهُ؟) فالاختيار أن يكون في موضع رفع لأن الفعل الذي بعدها قد اشتغل عن نصبها بنصب الهاء، فإن أبدلت منها على هذا التقدير رفعت البدل فقلت : (أثلاثةٌ أم أربعةٌ؟)، وقد يجوز أن يقدر (كم) في موضع نصب بفعل تقدّره بعدها يكون الفعل الذي تعدّى إلى الهاء يفسره ويدلّ عليه، وتقديره : (كم رجلاً أكرمتَ أكرمتَهُ؟) فإن أبدلت منها على هذا التقدير نصبت البدل فقلت : (كم رجلاً أكرمتَه أستةً أم سبعةً؟) .

وأعلم أنّ (كَمْ) لفظها واحد مذكّر، وهي تقع على الواحد والتثنية والجمع، والواحدة والجماعة فصار لها لفظ ومعنى، وجرت في هذا المعنى مجرى (كلّ ، وبعض، ومَنْ ، وما ، وأيّ ، وكلا ، وكلتا) لأنّ كلّ واحدة من هذه الألفاظ لفظها واحد مذكّر، وهي تقع على ما بينته من المذكَر والمؤنّث والواحد والتثنية والجمع: فلك على هذا التقدير أن تردّ الضمير إليها على لفظها مرة فتوحّد وتذكّر، وعلى معناها مرة فتجمع وتؤنّث وعلى لفظها ومعناها فتذكَر على اللفظ وتؤنّث على المعنى.

وإن تكررت الكنايات جاز أن يحمل بعضها على اللفظ وبعضها على المعنى، ولا تُبَـلْ[1] أقدّمت المعنويّ على اللفظي أو اللفظي على المعنوي، تقول: (كَمْ رجلاً قام؟) ذكرت الضمير في (قام) ووحدته على لفظ (كم). و (كم رجلاً لَقِيْتَهُم؟) جمعت الضمير على معنى كم. و (كم رجلاً لقيته فأكرمتهم؟) حملت الأول على اللفظ، والثاني على المعنى، و (كم رجلاً لقيتهم فأكرمته؟) حملت الأول على المعنى، والثاني على اللفظ،وتقول: (كَمْ امرأةً قام؟) ذكَرت الضمير في (قام) ووحّدته على لفظ (كم). و (كم امرأةً قامَتْ؟)، وحّدت الضمير على لفظ (كم) وأنثته على معنى (كم) و(كم امرأةً قُمْنَ) جمعت الضمير وانثته على معنى (كم)، وفي التنزيل: ﴿ **وكَمْ من مَلَكٍ في السموات لا تُغْني شفاعَتُهُم** ﴾[2] جمع الضمير على معنى (كم)، وقال تعالى: ﴿ **وكَمْ مِنْ قريةٍ أهلكناها** ﴾[3]، فوحّد الضمير وأنثه على لفظ القرية، والأهلاك لم يقع بالقرية وإنما وقع بساكنيها، ولو قال: ﴿ **أهلكناهُم** ﴾ على المعنى لكان جائزاً، لأن التقدير: وكم مِنْ أصحاب قرية أهلكنا، أو كم من ساكني قرية، ثم قال تعالى: ﴿ **أوهُمْ قائلون** ﴾[4] فجمع الضمير ورده على معنى المحذوف لا على لفظ القرية، وهذا الذي ذكرت لك في (كم) من حمل هذه الضمائر مرة على اللفظ ومرة على المعنى فلك أن تقيسه في (كلّ، وبعض، ومَنْ، وما، وأيّ).

وتقول: (بِكَمْ الثوبان المصبوغان؟) فهذه المسألة يجوز في ألفاظها ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكونا نكرتين، تقول: (بِكَمْ ثوبانِ مصبوغانِ؟).

والثاني: أن يكونا معرفتين، تقول: (بِكَمْ الثوبانِ المصبوغانِ؟) أو (بكم ثوباك المصبوغان؟).

(١) يقال: لَمْ أُبالِ، ولَمْ أُبَلْ، (اللسان: بول، بلا).
(٢) الآية ٢٦ / سورة النجم، وينظر: الصفحة ٥٨٨.
(٣) الآية ٤ / سورة الأعراف، وينظر: الصفحة ٥٨٨.
(٤) الآية ٤ / سورة الأعراف.

والثالث: أن يكون الأول معرفة، والثاني نكرة، وإذا كان كذلك وجب أن ترفع المعرفة، ولك في النكرة الرفع والنصب، تقول: (بِكَمْ الثوبانِ مَصبوغانِ) ومصبوغين؟ إنْ شئت: و(بكم ثوباك مصبوغان ـ ومصبوغين) إن شئت .

أما من قال: (بكَمْ ثوبان مصبوغان؟) فـ(ثوبان) مبتدأ و(مصبوغان) وصفهما و(الباء) خبر عن المبتدأ وفيها ضمير يرجع إلى المبتدأ رفع بالباء، والسؤال عن ثمن ثوبين غير معينين، وتقديره: بكم درهماً ثوبان مصبوغان؟.

وإذا قال: (بكم الثوبان المصبوغان؟) أو (بكم ثوباك المصبوغان؟) فالأول مبتدأ، والثاني وصف له، لأنه معرفة مثلها،و (الباء) خبر على ما بينته ، وقد سأل عن ثمن ثوبين معينين ،وتقديره: بكم درهماً؟ فحذف المفسِر لدلالة الكلام عليه.

وإذا قال: (بكم ثوباك مصبوغين؟) أو (بكم الثوبان مصبوغين؟) فالأول مبتدأ لأنه معرفة ، والثاني منصوب على الحال، و(الباء) خبر على ما قدرته، وهي الناصبة للحال لنيابتها عن الاستقرار، وقد سأل(*) عن ثوبين معينين في حال صبغهما، وقد حذف المفِسّر بعد (كم) ، وتقديره: (بكم درهماً؟).

وإذا قال: (بكم ثوباك مصبوغان؟) أو (بكم الثوبان مصبوغان؟)، فالأول مبتدأ لأنه معرفة،والثاني خبره، و(الباء) في هذا الوجه ليس فيها ضمير لأنها ليست خبراً،وهي في هذا الوجه في موضع نصب بالخبر وكانت في الوجوه المتقدّمة في موضع رفع لأنها خبر، والسؤال في هذا الوجه إنما هو عن ثمن الصبغ، أو عن مقداره. فإن كان سؤاله عن ثمن الصبغ فتقديره: (بكم درهماً صُبِغ ثوباك؟) وإن كان السؤال عن مقدار الصبغ فتقديره: (بكم أوقيةً صُبِغ ثوباك؟) ، فقس على هذا ما يرد عليك إن شاء الله تعالى.

(*) أ: ص١٦٣.

باب ما ينصرف ومالا ينصرف

اعلم أنّ أصل الأسماء هو الصرف، وأصل الصرف هو التنوين، والجرّ تابع للتنوين، فدلك على ذلك أن التنوين إذا حصل حصل الجرّ معه، وإذا سقط التنوين سقط الجرّ. وقد يدخل الجرّ في موضع لا يجوز فيه التنوين وهو مع الألف واللام والإضافة، لأن كلّ واحد منهما يؤمن معه التنوين[١]، وقد ذكرت تفصيل هذا فيما تقدّم[٢].

وليس للسائل أن يقول: (لِمَ أنصرفَ هذا الاسمُ؟) ، لأن الصرف هو الأصل، والشيء إذا كان على أصله فليس له علّة تلتمس،ولكن له أن يقول: (لِمَ امتنع هذا الاسم من الصرف؟) فيرشد إلى علّته، لأن امتناعه من الصرف هو خروج له عن الأصل، والشيء لا يخرج عن أصله إلا لعلّة تعرض فيه.

وأعلم أنه ينبغي أن نذكر مقدمات يبنى عليها مالا ينصرف فيبين بها الأصل من الفرع، فنقول: إن (الاسم) أصل، والفعل فرع عليه، و(النكرة) أصل، والتعريف فرع عليها، و (التذكير) أصل والتأنيث فرع عليه، وما أشبه التأنيث من الألف والنون الزائدتين، والاسم المركب فهو يجري مجرى التأنيث في الفرعية، و(الموصوف) أصل، والصفة فرع عليه لأنها تابعة له ومفتقرة إلى تقدمه، و (الاسم المعدول) فرع على ما عدل عنه، و(العجمة) فرع على العربي. و(التثنية) و (الجمع) فرع على الواحد. فإذا عرف الإنسان هذه الأصول بان له الفرع من الأصل، لأن جميع ما لا ينصرف إنما هو فرع. وأنا أدلّ على هذا الأشياء بعون الله وتوفيقه.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢١ : (واعلم أنّ كلّ اسم لا ينصرف فإن الجرّ يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام وذلك أنهم أمنوا التنوين) وقال أيضاً في الكتاب ١ / ٢٢ : (وجميع مالا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ).

(٢) تقدم هذا في مواضع كثيرة منها الصفحة ٧٧.

والذي يدلّ على أن (الاسم) هو الأصل، وأن الفعل فرع عليه شيئان :

أحدُهما : أن الفعل مشتقّ من المصدر، والمصدر اسم، فينبغي أن يكون المشتق منه مقدماً في الرتبة على المشتقّ، وعلى هذا ينبغي أن يكون : (ضرب، ويضرب، واضرب، ولا تضرب) مشتقاً من (الضرب) ، فالضرب هو الأصل، وهو المتقدّم في الرتبة.

وأيضاً : فإن الاسم يستقلّ مع مثله في الإفادة إذا قلت : (زيدٌ قائمٌ) والفعل لا يستقلّ في الإفادة دون أن يسند إلى الاسم، فافتقار الفعل إلى الاسم في الإفادة واشتقاقه من نوع من الأسماء يدلّ على أنه فرع على الاسم.

والذي يدلّ على أن (النكرة) أصل، وأن المعرفة فرع عليها أنك تقول : (رجل) ثم تقول : (الرجل) فدخل الألف واللام على الصيغة التي كانت نكرة ومتقدمة لها، ويصير الآن بالألف واللام معرفة، فهذا يدلّك على أن التعريف فرع على التنكير.

والذي يدلّ على أن الصفة فرع على الموصوف أنها تفتقر إلى تقدّم الموصوف عليها، تقول : (مررتُ برجلٍ قائمٍ)، ولو قلت (مررتُ بقائمٍ)فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامة لكان ضعيفاً، وليس بحسن ذكر الصفة قبل الموصوف.

والذي يدلّ على أن التأنيث فرع على التذكير أنك تقول : (قائم) ثم تقول : فتجد لفظ التأنيث خارجاً من لفظ التذكير. وقد قال سيبويه[1] : إنّ أصل الأسماء(شيء)، وهو لفظ مذكر، فدل هذا على أن التأنيث فرع عليه، وكذلك ما شبه بعلامة التأنيث من (الألف والنون) نحو (سَكْران، وعُثْمان) وكذلك ما شبه بها في المركب في نحو : (حَضْرَمَوْت) لأنهم شبهوا (موت) بالهاء في (طَلْحَة).

---

(١) أصل عبارة سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤١ (... لأنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكلُّ مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول ...).

والذي يدلّ على أن (المعدول) على ما عدل عنه أنك، تقول: (عُمَر) وأنت تنوي (عامراً) فدلّ على أنّ (عامِراً) هو الأصل، وأن (عُمَر) إنما عدل عنه لفظاً لا معنى، فدلّ على أن (عامراً) هو المتقدّم.

والذي يدلّ على أن (العجمة) فرع على العربية أنه ليس من لغتها، وقال النبي (صلى الله عليه وسلم): «تَعَلّمُوا العربيةَ فإنّ كلامَ اللهِ عربيّ، وكلامُ أهلِ الجنّة عربيّ»[1].

والذي يدلّ على أن (الواحد) أصل، وأن التثنية والجمع فرع، أنه إن لم يكن واحد لم تصّح التثنية ولم يصحّ الجمع، لأن التثنية والجمع فرع يحتاج إلى أن يوجد واحد ثم يضمّ إليه مثله فيكون تثنية وإذا ضمّ إليه أمثاله صار جمعاً.

وإذا ثبتت هذه الأصول سمّيت كلّ فرع[*] منها علة وسبباً وثانياً، **فـ(الفعل)** ثان للاسم وفرع على الاسم ويفتقر إلى تقدّم الاسم، و**(التعريف)** فرع على التنكير وثان له، ويفتقر إلى تقدّمه، و**(التأنيث)** فرع على التذكير وثان له ويفتقر إلى تقدّمه، وكذلك ما شبه بالتأنيث. و**(الصفة)** فرع على الموصوف وثانية له وتفتقر إلى تقدّمه، و**(المعدول)** فرع على ما عدل عنه وثان له ومفتقر إلى تقدمه، و**(العجمة)** فرع على العربية وثانية لها ومفتقرة إلى تقدّمها، و**(التثنية والجمع)** فرع على الواحد وثانيانِ له ويفتقرانِ إلى تقدّم الواحد.

وكل اسم لا ينصرف فإنما لا ينصرف لأنه أشبه الفعل من وجهين:

قال قوم: لأنه صار ثانياً من وجهين أو من جهتين، وربما قالوا: اجتمع فيه علّتان فرعيتان، وربما قالوا اجتمع فيه سببان من أسباب تسعة، والتسعة مجمع عليها، وفي الناس من قال: هي عشرة والعاشرة يعود إلى واحد من التسعة، وربما قالوا: (أحد عشر)، والحادي عشر، والعاشر يُردّانِ إلى التسعة.

---

(١) لم أقف على سنده.

(*) أ: ص١٦٤.

فـ(أحمد) لا ينصرف إذا كان معرفة لأنا قد بينّا أن (التعريف) فرع على التنكير،وهو على وزن الفعل، وقد بينا أن (الفعل) فرع على الاسم فقد اجتمع فيه علّتان فرعيتان وهما : التعريف ووزن الفعل .

وإن شئت قلت قد اجتمع فيه سببان لأن التعريف سبب يثقل الاسم، ووزن الفعل سبب يثقل الاسم .

وإن شئت أن تقول : صار ثانياً من وجهين، لأن التعريف ثان للتنكير، والفعل ثانٍ للاسم فهذه ألفاظ متغايرة، وعبارات مختلفة، والمعنى فيها واحد .

وإذا أشبه الاسم الفعل من وجهين غلب عليه شبه الفعل فجذبه إلى نفسه فدخله الرفع والنصب كما يدخلان على الفعل المضارع، وسقط منه الجرّ والتنوين كما يسقطان من الفعل .

فإن أدخلت على ما لا ينصرف ألفاً، ولاماً أو أضفته إلى ما بعده بطل عنه شبه الفعل وأمن فيه التنوين فدخله الجرّ في موضع الجرّ .

والأسماء على أربعة أقسام :

قسم ينصرف مصغراً ومكبراً، نحو : رَجُل ورُجَيْل، وبِشْر وبُشَير، وجَعْفَرٌ وجُعَيْفرِ، وأمثلته كثيرة .

وقسم لا ينصرف لا مُصَغّراً ولا مُكّبراً، نحو : أَحْمَد وأُحَيْمِد، وأحمر وأُحَيْمِر، وسكران وسُكَيْران، وأمثلته كثيرة .

وقسم لا ينصرف مصغراً، وينصرف مكبراً، نحو رجل سميته بـ(تضارب) فهذا ينصرف مكبراً،ولا ينصرف مصغراً، لأنك تقول في تصغيره (تُضَيْرِب) فيجيء على مثال تُعَيْلب[1] .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٠٠ (وإنْ سمّيت رجلاً بـ« تفاعَل » نحو « تضارب » ثم حقرته فقلت « تُضَيْرِب » لم تصرفه) .

وقسم لا ينصرف مكبراً،وينصرف مصغراً، نحو: (عُمَر)[١]، تقول فيه: (عُمَيْر)، و(قُتَم)، تقول فيه: (قُتَيْم)، وأمثلته كثيرة.

واعلم أنّ جميع **الأسماء على أربعة أقسام**، قسم ينصرف معرفة ونكرة، وقسم لا ينصرف معرفة ولا ينصرف نكرة، وقسم لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وقسم لا ينصرف نكرة وينصرف معرفة.

فأما القسم الأول الذي ينصرف معرفة ونكرة، فنحو: زَيْد وعَمْرو وبِشْر وخالد وجعفر ومحمد وأمثلته كثيرة.

وأما القسم الثاني الذي لا ينصرف معرفة ولا نكرة فخمسة أقسام:

القسم الأول: (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) مما يكون في الألوان والخلق المشنوء.

فأما الألوان فأسود وأبيض ، وأحمر وأصفر وأخضر وأزرق وأدكن وأمثلته كثيرة.

وأما الخلق فأحول وأعمى وأعرج وأعور وأمثلته كثيرة.

والقسم الثاني هو الذي في آخره ألف التأنيث الممدودة نحو: حمراء وصفراء وبيضاء وسواء وصحراء وخنفساء.

والقسم الثالث هو الذي في آخره الف التأنيث المقصورة، نحو: حُبْلَى وسكرى وأنثى ودُنيا وخنثى وربّى[٢] وجُمادى وحُبارى ولُغَّيْزى وأمثلته كثيرة.

والقسم الرابع ما في آخره الألف والنون الزائدتان مما مؤنثه على (فَعْلَى) نحو: سَكْران، وغَضبان، وعَطشان، وصَديان، وغَيْران، وحَرّان، وجَوعان، وكَسلان، وأمثلته كثيرة.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢٤ في المعدول: (وإن حقّرته صرفته).

(٢) الرُّبَّى: النعمة، أو هي الغنم التي ولدت أو العقدة المحكمة، المخصص ١٥ / ١٩٤ (اللسان / ربب).

والقسم الخامس هو الجمع الذي ليس له نظير في الآحاد الأول نحو: مساجِد ودراهم ومَخادّ ودوابّ وبخاتي[1]، والثاني نحو: مصابيح ودنانير، وأمثلته كثيرة، وقد مضت أوصاف هذا الجمع وهو الذي يُسمّى: (غاية الجمع).

وأما ما لا ينصرف نكرة وينصرف معرفة كأُحاد ومَوْحَد وثُناء ومَثْنى ورُباع ومَربع، وكذلك إلى عُشار ومَعِشْر إذا سميت به مذكراً. فالأخفش يصرفه نحو: مررتُ بأُحاد. وسيبويه يصرفه بعد التسمية كما لم يصرفه قبل التسمية[2].

وأما القسم الذي لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة فالتعريف إذا انضمّ إلى أحد ستة أشياء، وهي:

(وزن الفعل) الذي يغلب عليه أو يخصّه أو انضمّ إلى (التأنيث) أو (الألف والنون) الزائدتين في نحو: عُثمان ومَروان أو (الاسم المركّب) نحو: حضرموت وبابه، أو أنضمّ إلى الاسم (العدول) نحو: عُمَر وزُفَر وأمثلته كثيرة، أو أنضمّ إلى (العجمة) في نحو إبراهيم وإسرائيل.

ومثال التعريف الذي ينضم إلى (وزن الفعل)[*] الذي يغلب عليه، تقول: (مررتُ بأَحْمَدَ وأحمدٍ آخَرَ) لم تصرف الأول لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يغلب عليه، وصرفت الثاني لعدم التعريف، لأن كلّ علتين كانت إحداهما التعريف فمتى زال ذاك التعريف انصرف.

وكقولهم: (مررتُ بخَضَّمَ وخَضَّمٍ آخَرَ) لم ينصرف الأول لاجتماع التعريف ووزن الفعل وانصرف الثاني لعدم التعريف.

---

(١) البُخاتي: مفردها بُخْتِية، وهي الأنثى من الجِمال، وتجمع على بُخْتٍ وبُخات.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٥٥ (وسألته عن أُحاد وثُناء ومَثْنى وثُلاثَ ورُباع فقال هو بمنزلة أُخَر، قلت: أفتصرفه في النكرة، قال: لا ...).

(*) أ: ص١٦٥.

ومثال التعريف إذا انضمّ إلى (التأنيث) قولك : مررتُ بحمزةَ وحمزةٍ آخرَ) و(مررت بزينبَ وزينبٍ أُخْرى) لم تصرف الأول لاجتماع التعريف والتأنيث وصرفت الثاني لعدم التعريف .

ومثال التعريف إذا انضمّ إلى (الألف والنون) قولك : (مررتُ بعُثمانَ وعثمانٍ آخَرَ) لم تصرف الأول لاجتماع التعريف وزيادة (الألف والنون)، وصرفت الثاني لعدم التعريف .

ومثال التعريف إذا انضمّ إلى (العدل) قولك : (مررت بعُمَرَ وعُمَرٍ آخَرَ) لم تصرف الأول لاجتماع العدل والتعريف، وصرفت الثاني لزوال التعريف .

ومثال لتعريف إذا انضمّ إلى (العجمة) قولك : (مررتُ بإبراهيمَ وإبراهيمٍ آخَرَ) لم تصرف الأول لاجتماع التعريف والعجمة الزائدة على ثلاث أحرف ، وصرفت الثاني لزوال التعريف .

ومثال التعريف إذا انضمّ إلى (التركيب) قولك : (مررتُ ببعلَبكَ وبعلَبكٍ آخَرَ) لم تصرف الأول لاجتماع التعريف والتركيب، وصرفت الثاني لزوال التعريف .

والأسباب التي إذا اجتمع في الاسم الواحد منها سببان أو سبب يقوم مقام سببين تسعة وهي :

(وزن الفعل) ، و(التعريف) و (الصفة) و (التأنيث) . لغير فرق . و (الألف والنون) الزائدتان، و (العدل) و (العجمة)و (غاية الجمع) و(التركيب) وهو أن يجعل اسمان اسماً لشيء واحد .

وزن الفعـــل

اعلم أنّ وزن الفعل ثلاثة أقسام: قسم يختص بالفعل ولا يشاركه الاسم، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل فيتغلب حكم الاسم على حكم الفعل، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل فيتغلب حكم الفعل على حكم الاسم.

فأما الوزن الذي يختص بالفعل فهو كلّ ما كان على (فُعِل، أو فَوْعَل، أو فُعِلّ، أو فَعَّلَ، أو افتعل، أو انْفَعَلَ أو استَفْعَلَ) فإنك متى سمّيت منه بشيء لم تصرف الاسم لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يخصّ الفعل، وإن نكرته صرفته وإن صغرته صرفته معرفة كان أو نكرة، لأن بالتصغير يزول وزن الفعل، فلذلك انصرف في المعرفة[1].

فإنْ سمّيت بـ(ضُرِبَ) لم تصرفْهُ، وإن صغّرته قلت: (ضُرَيْبٌ) فانصرف معرفة ونكرة.

فإن سكنته قبل التسمية فقلت: (ضُرْب) ثم سمّيت به صرفته معرفة ونكرة، ومصغراً ومكبراً لأنه قد صار على مثال: دُرْج وخُرْج.

فإن سمّيته بـ(ضُرِبَ) ثم سكنته بعد التسمية فقلت: (ضُرْب) فالجيّد عندهم ألا تصرفه لأن الحركة مراعاة فيه، يدلّك على ذلك جواز إظهارها إلى اللفظ.

فإن سمّيته بـ(قِيلَ وغِيْض) صرفته معرفة ونكرة، لأنه على مثال (دِيْك، وفِيْل).

فإن قيل: فأصل (قيل) قُوِل، فينبغي أن لا تصرفَه كما لم تصرفوا (ضُرِب)؟. قيل له: إن الحركة في (قُوِل) لم تظهر إلى اللفظ، وما لم تظهر إلى اللفظ لم يعتدّ به، وإنما اعتدوا بـ(ضُرِب) لأن حركته بارزة في اللفظ.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٠٨ (وإنْ حقّرت هذه الأسماء صرفتها).

فإذا سميت بـ (ضَرَّبَ) لم تصرفه لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يخص، فقد سمّت العرب بـ (خَضَّمَ، وعَثَّر، وبَذَّر) [1]، قال الشاعر[2] : [طويل]

[٢١٥] **سَقَى اللهُ أمواهاً عرفتُ مكانَها جُراباً ومَلْكوماً وبَذَّرَ والغَمْرا**

فلم يصرف (بذّر) لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يخصّ.

قال زهير[3]: [بسيط]

[٢١٦] **لَيْثٌ بـ (عَثَّرَ) يصطاد النفوس إذا ما الليثُ كَذَّبَ عَنْ أقرانه صَدَقا**

فلم يصرف (عثّر) لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يخصّ.

وأما قوله تعالى: ﴿**مِنْ إِسْتَبْرَقٍ**﴾[4] فإنما صرفه لأنه نكرة.

فإن صغرت هذه الأمثلة صرفتها فقلت: (خُضَيْضِم) لأن التصغير قد أزال عنه وزن الفعل.

فأما الوزن الذي يشترك فيه الاسم والفعل ويغلب فيه حكم الاسم على حكم الفعل، فما كان على (فَعِل، أو فَعَل، أو فَعُل، أو فاعَل، أو فَعْلَلَ).

فمثال (فَعِلَ) في الفعل: (ركِب، وعلِم)، وفي الاسم : (كتِف، وكبِد) و(فَعَل) من الفعل: (ضرَب) .ومن الاسم : (جَبَل، وقلَم، وجمَل) و (فَعُل) من الفعل: (كَرُم، ظَرُف)، ومن الاسم: (رَجُل، عَضُد) . و(فاعَل) من الفعل :

---

(١) ومثلها : شَلَّم، وبَقَّم، وَشَمَّر، وكَتَّم، ينظر: الكتاب ٣ / ٢٠٨، واللسان في مفرداتها المجردة، والمزهر ٢ / ٦٣.

(٢) هو كثير عزة، الديوان ٢ / ١٨٠، الكتاب ٣ / ٢٠٧، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٦١، الخزانة ١ / ٣٥٥.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، ديوانه ٥٤، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٣ / ١٢١.

(٤) الآية ٥٤ /سورة الرحمن.

(قاتَل، ضارَب)، ومن الاسم: (قالَب، طابَق، وخاتَم)، ومثال (فَعْلَل) من الفعل(دَحْرَج)، ومن الاسم: (جَعْفَر وسَمْلَق)[١].

فإذا كانت هذه الأمثلة تكثر في الأسماء والأفعال غلبنا حكم الأسماء على حكم الأفعال، لأن الأسماء هي الأصول، وينبغي أن يغلب حكم الأصل على حكم الفرع، ويفضل الأصل على الفرع.

فإذا سمّيت بـ(عَلِمَ) عند سيبويه[٢] صرفته معرفة ونكرة لأنه على وزن (كَتِف)، وكذلك إن سميته بـ(ضَرَب) صرفته معرفة ونكرة لأنه على وزن (قَلَم[*] وجمَل)، وإن سمّيته بـ(ظَرُف) صرفته معرفة ونكرة، ومصغراً ومكبراً، لأنه على وزن (عضُد)، وإن سمَيت بـ(دحْرَجَ)[٣] أو بـ(ضارَب) صرفته نكرة ومعرفة مصغراً ومكبراً.

وكان (عيسى بن عمر النحويّ)[٤] لا يصرف هذه الأوزان معرفة إذا سمّي بها، ويغلب وزن الفعل، ويصرفها في النكرة، وتعلّق ببيت (سُحَيْم بُن وَثيل الرياحيّ) وهو قوله[٥]: [وافـــر]

[٢١٧] أنا ابْنُ جَلا وطلاعِ الثنايا   مَتى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفوني

---

(١) الجعفر، هو النهر الصغير فوق الجدول. السملق، الأرض التي لا شجر فيها، أو العجوزة.
(٢) الكتاب ٣ / ٢٠٦.
(*) أ: ص١٦٦.
(٣) وهو رأي يونس والخليل وأبي عمرو، ينظر: الكتاب ٣ / ٢٠٦، وأما سيبويه فلم يصرفه، قال في: الكتاب ٣ / ٢٠٧، (ودَحْرَجَ، ودُحْرِج لا تصرفه لأنه لا يشبه الأسماء).
(٤) هو أبو سليمان: عيسى بن عُمَر الثقفيّ بالولاء، من أهل البصرة، نحوي، مقرئ، كان صاحب تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه، من مصنفاته في النحو: الجامع والإكمال، وكلاهما مفقود، توفي عام ١٤٩هـ، ينظر: (معجم المؤلفين ٨ / ٢٩).
(٥) الكتاب ٣ / ٢٠٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٦١، ٣ / ٦٢، ٤ / ١٠٥، الخزانة ١ / ٢٥٥، و٥ / ٦٤، و٩ / ٤٠٢، الدرر اللوامع ١ / ١٠.

فمن قال طلاعِ جعله للأب، ومن قال (طلاعُ) جعله للإبن ، قال فلم ينوّن (جلا)، فلما لم ينونه، دلّ على أنه لم يصرفه.

وهذا الذي قاله (عيسى) عند أصحابنا ليس بصحيح. وذلك أنه يجوز أن يكون قد سمّى بالفعل والفاعل فحكاه كما سمّوا بـ(بَرَقَ نَحْرُه) و (شابَ قرناها) وإذا كان الموضع محتملاً لقول الخصمين بطل أن يكون دليلاً لأحدهما.

وإذا صغّر هذه الأمثلة صرفها، لأن التصغير يزيل عنها وزن الفعل.

وأما ما يشترك فيه الاسم والفعل ويغلب فيه حكم الفعل فأن يكون في أوله إحدى الزوائد الأربع، وأن يكون على وزن الفعل من (يفَعَل، ويفعُل، ويفعِل، وأفعُل، وأفعَل، وتفعُل، وتفعِل، تفعَل)[1] ، نحو (أَحْمَد، ويَعْمُر، ويَزيد، وتَغْلِب، ويشكُر،وتذكُر، ويقدُم، ويعفُر ، وأَعمُر). فهذا كلّه لا ينصرف لا في التنكير، ولا في التصغير لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يغلب عليه. وإنما لم ينصرف مصغره لأن الزيادة التي بها أشبهت الفعل وصارت على وزنه موجودة في التصغير كوجودها في التنكير،وينصرف نكرة ،نقول (مررتُ بأَحْمَدَ وأحمدٍ آخرَ).

فأما (يَحْمُوْرُ، وتَعْضُوض، ويَخْضُور)[2]، فإنه ينصرف معرفة ونَكرة لأنه بزيادة الواو في وسطه قد خرج عن وزن الفعل، وإنْ كانت زيادة الفعل موجودة في أوله، وإنما نراعي الزيادة في أوله إذا كان على وزن الفعل فإذا خرج عن أوزانه لم يعتدّ بالزيادة في أوله.

---

(١) تخص هذه الأوزان الفعل المضارع، وهي بفتح العين أو ضمها أو كسرها.

(٢) اليَحْمُور: حمارُ الوحش، أو دابّة تشبه العنز. والتَعْضُوض: ضَرْبٌ من جيّد التمر شديد الحلاوة. واليَخْضُور: الأخضر، ويستعمل في وصف الخيل.

فأما (أَشْكَلُ) فإنه مثل هذا لا ينصرف مصغراً ولا مكبراً، وينصرف نكرة فيمن قال في مؤنثه، (أَشكِلة). فأما من قال (شَكْلاء) فإنه لا يصرفه معرفة ولا نكرة.

فأما قولهم: (تَرْتُب)[1] فلا يخلو أن يكون (تَفْعُل) أو (فَعْلُل) وليس في الكلام (فَعْلُل) فثبت أنه (تَفْعُل)، وإذا كان (تَفْعُلُ) فالتاء زائدة، فإن سمّي به لم يصرفه مصغراً ولا مكبراً للتعريف ووزن الفعل الذي يغلب.

وكذلك من قال (تُرْتَب) إن شئت أن تقول قد ثبت زيادة التاء فيمن قال (تُرْتَب)، وتَرْتُب في معناه، ومحال أن يكون الحرف أصلاً في مثال وزائداً في مثال آخر، والأمثلة كلّها بمعنى واحد، وإن شئت أن تقول: لا يخلو (ترْتب) أن يكون (فُعْلَلاً) أو تُفْعَلاً) وليس عند سيبويه[2] في الكلام (فُعْلَل)، وإذا بطل (فُعْلَل) ثبت أنه (تُفْعَل) فالتاء زائدة، فإذا سميت به على هذا لم تصرفه مصغراً ولا مكبراً.

فأما من قال (تُرْتُب) فقد ثبت زيادة التاء بما تقدم إلا أنه إن ضمّ التاء قبل التسمية ثم سميّ به صرفه معرفة ونكرة لأنه في اللفظ على وزن (بُرْثُن) وإن كانت التاء ضمّت بعد التسمية فإنه لا يصرفه.

فإن سمّى بـ(يَنْظُور) صرفه إذا كان قد سمّى به، والواو فيه ثابتة، فإن سمّى بـ(يَنْظُر) ثم قال فيه بعد التسمية (يَنْظُور) فإنه لا يصرفه.

فأما (يَعْمَلُ) فينبغي إذا سمّي به أن لا يصرفه للتعريف ومثال الفعل الذي يغلب عليه،وإن كانوا قد قالوا في مؤنثه (يَعْمَلَة).

---

(١) التَرْتُب: العبد السوء، أو الذي يتوارثه ثلاثة لثباته في الرقّ، وإقامته فيه. ينظر: الكتاب ٣/١٩٦، ٤/٢٣٧.

(٢) لم ينف سيبويه هذا الوزن صراحة وإنما أغفل ذكره، وقد مثل له الأخفش بنحو (جُخْدَب)، ينظر: المزهر ٢/٢٨، و(اللسان/جخدب).

وإن سمي بـ (يَهْيَر) مخفف من (يَهْيَرّ)[1] لم يصرفه مصغراً ولا مكبراً لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يغلب عليه.

فإن سمّى بـ (نَرْجِس) فلا يخلو أن يكون وزنه (نَفْعِلُ) أو (فَعْلِل) ولا يجوز أن يكون على وزن (فَعْلِل) لأنه ليس في الكلام مثاله، فإذا بطل هذا ثبت أنه على وزن (نَفْعِل) مثل (نَجْلِس) فالنون زائدة، فإن سمّى به لم يصرفه لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يغلب عليه، وكذلك إن صغّره، وإن قال بعد التسمية (نِرْجِس) بكسر النون لم يصرفه أيضاً، لأن الحركة عارضة، والأصل مراعيً، فإن قال قبل: التسمية (نِرْجِس) ثم سمّى به صرفه معرفة ونكرة لأنه قد صار على وزن (قِرْطِم)[2].

فإن سمّى بـ (نَهْشَل) أو (نَهْسر)[3] صرفه معرفة ونكرة لأنه على وزن (جعفر)، وإنما يراعى فيما لا ينصرف اللفظ دون المعنى.

فإن قيل: فلم غلبتم حكم الفعل على حكم الاسم في هذه، الأوزان؟.

قيل له : لأن هذه الحروف التي في أولها معان متصورة في الأفعال وليست هذه المعاني تصح في الأسماء فلأجل هذا غلبنا معاني الأفعال على معاني الأسماء لما قلناه.

وكل اسم على ثلاثة أحرف فينبغي أن ينصرف معرفة ونكرة إلا أن يكون معدولاً نحو: (عُمَر)، أو مسمّى بوزن يخص الفعل نحو(ضَرَب) أو في أوله زائدة(*) من زيادات الفعل نحو (يَضَع) أو يكون ثالثة تاء التأنيث نحو: ثبة.

---

(١) اليهير بالتخفيف: الحنظل، أو السمّ، أو صمغ الطلح.

(٢) القرظم، والقرطم حبّ العصفر، ينظر: (اللسان / قرطم، قرط).

(٣) النَهْسَر، الذئْبُ، وفي الأصل: بهصر وهو وهم. ينظر: الكتاب ٣ / ١٩٧، المقتضب ٣ / ٣١٧.

(*) أ: ص١٦٧.

[الصفـــة]

الصفة : كل صفة تكون على (أَفْعَل) مما مؤنثه (فَعْلاء) في الألوان والخِلقَ المشنوءة نحو : أَحْمَر وأَزْرَق وأبيَض وأسوَد وأعمى وأعرج وأحول وأعور، فهذا له ثلاث مراتب[1] :

فرتبته الأولى : لا ينصرف للصفة ووزن الفعل الذي يغلب، بلا خلاف بين سيبويه، والأخفش ،وقد اتفقا في العلّة وهو وزن الفعل والصفة، واتفقا في الحكم الذي يجب عن هذه العلة وهو منع الصرف .

الرتبة الثانية : أن يسمّى بهذه الصفات، فعند سيبوية يجتمع فيها الصفة والتعريف ووزن الفعل، وعند الأخفش أن التعريف يبطل الصفة[2]، فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل فقط بلا خلاف بينهما أنه لا ينصرف .

الرتبة الثالثة : أن ينكره بعد التسمية، فعند الأخفش أن التنكير يبطل التعريف فلا يبقى فيه إلا وزن الفعل، فينبغي أن يصرفه، وعند سيبويه : أن التنكير أبطل التعريف فبقي فيه وزن الفعل والصفة (التي كانت في الأصل) فينبغي أن لا يصرف[3]. وكل موضع لم ينصرف فيه مكبراً لم ينصرف فيه مصغراً، وكلّ موضع انصرف فيه مكبراً انصرف فيه مصغراً .

---

(١) لم يمثّل المصنف لهذه الرتب الثلاث، فالمثال للمرتبة الأولى نحو قولنا : رأيت رجلاً أحمرَ فلا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والمثال للمرتبة الثانية نحو قولنا : رأيت أحمرَ أخاك، فلا ينصرف، وهو عند سيبويه للصفة والتعريف ووزن الفعل، وعند الأخفش للتعريف ووزن الفعل، وأما مثال المرتبة الثالثة في تنكيره بعد التسمية، فنحو قولنا : مررت بأحمرَ أخيك وأحمرٍ غيرِه . ينظر : المقتضب ٣ / ٣١٢، شرح الكافية ١ / ٤٢ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣١٢ .

(٣) خلاصة مخالفة الأخفش لسيبويه في (أَفْعَلْ) الصفة أنها إذا نكّرت بعد التسمية تُصرف . وهذا هو اختيار المبرّد، ينظر : المقتضب ٣ / ٣١٢، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ١ / ٦٠، ٧٠، شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٤٢ .

الفصل الثاني من الصفات : كل صفة تكون على (أَفْعَلَ مِنْ كذا) نحو (أَفْضَلُ مِنْك، فهذا (أَفْعَلُ) لا يكون صفة إلا أن يكون معه (مِنْ) في اللفظ أو في التقدير، وهذا لا ينصرف مصغراً ولا مكبراً لاجتماع الصفة ووزن الفعل الذي يغلب .

فإن سميت به لم ينصرف، مصغراً ولا مكبراً لأنه قد اجتمع فيه التعريف والصفة ووزن الفعل الذي يغلب، بلا خلاف بين (سيبويه والأخفش)، ولو نكّر لكان ينبغي أن يصرف لأن فيه الصفة ووزن الفعل لأنه متى كانت معه (مِنْ) فلا ينفكّ من الصفة .

فإن نزعت منه (مِنْ) فقلت (أَفْضَل ، وأَكْرَم، وأشرف) ثم سمّيت به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل الذي يغلب ، لا مصغراً، ولا مكبراً لأنه : كـ(أَحْمَر) فإن نكرته صرفته بلا خلاف .

وأما (أَفْعَى، وأَخْيَل، وأَجْدَل) فهذه الثلاثة قد اختلفت العربُ فيها[1] : فالجيّد أن تصرف نكرة لأنه لا معنى للصفة فيها، ولا تصرفها معرفة لاجتماع التعريف ووزن الفعل، ولا تصرفها مصغرة، هذا هو المذهب الصحيح .

وفي العرب من يجريها مجرى (أحمر) وبابه، فيقول : (أَفْعَل) فيه معنى الخبث ، و(أَجْدَل) فيه معنى الشدّة ، و (أَخْيل) فيه معنى التلوّن . وعلى هذا المذهب ينبغي أن يجري مجرى (أحمر) فلا ينصرف في أول رتبته لوزن الفعل والصفة .

وإن سمّيت بها لم تنصرف عند (سيبويه)[2] للتعريف والصفة ووزن الفعل، وعند (الأخفش)[3] لم تنصرف للتعريف ووزن الفعل . فإن نكرتها بعد التعريف صرفها (الأخفش) ولم يصرفها (سيبويه) على ما قررته في باب (أحمر) .

---

(١) علّة اختلاف الآراء في هذه الصفات غلبة العلمية عليها .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ١٩٤ .

(٣) المقتضب ٣ / ٣٣٩ .

ونوع آخر من هذه الصفات وهو (أَدْهَم) يعنون القيد، و(أَسْوَد)[١] يعنون الحيّة، فهذا يجري مجرى (أَحْمَر) عند قوم لا يصرفونه في المعرفة مصغراً ولا مكبراً لاجتماع التعريف ووزن الفعل. ويصرفونها نكرة لأنهم لما سمّوا بها بطل حكم الصفة، والجيّد أن لا تصرف معرفة ولا نكرة[٢]، لأنهم وإن كسروها تكسير الأسماء نحو: الأَساوِد، والأَداهِم، فإن معنى الصفة باقٍ فيها.

وكذلك (أَجْرَع، وأَبْطَح) وإن كسّروها تكسير الأسماء، نحو : الأَجارِع، والأباطِح، فإن معنى الصفة باقٍ فيها، وإذا لم تصرف فحكمها حكم (أَحْمَر) كما رتبته ، فهذا حكم (أفعل) إذا كان صفة.

فأما التعريف فقد بينت فيما تقدّم أنه متى انضمّ إلى أحد الأسباب الستة لم ينصرف معرفة،وانصرف نكرة فغنيت عن ذكره ههنا[٣].

والتأنيث على ضربين : تأنيث بعلامة،وتأنيث بغير علامة، والذي بعلامة ثلاثة أقسام:

فالقسم الأول هو: الذي في آخره تاء التأنيث من الأسماء وهذه التاء على ضربين: ضرب تدخل للفرق بين المذكّر والمؤنّث ، نحو: قائمة، وجالسة ومكرمة، وكلّ صفة تشتق من الفعل. والضرب الآخر هو التأنيث الذي لم تدخل للفرق، نحو : طلحة، وحمزة . فأما الضرب الأول نحو : (قائمة) فيقال لنا: كيف أجزتم (مَرَرْتُ بامرأةٍ قائمةٍ) صرفتموها وفيها صفة وتأنيث؟ قيل له: هذا تأنيث دخل للفرق فلم يعتدّ بتأنيثه[٤]، ولكن إن نقلته فسمّيت

---

(١) علّة اختيار الآراء في نحو (أدهم، وأسود) أنها صفات غلبت عليها الأسمية.

(٢) هذا هو مذهب سيبويه، قال في الكتاب ٣ / ٢٠١ : (فإنّك لا تصرفُه في معرفة ولا نكرة).

(٣) تقدم ذكرها في الصفحة ٥٩٩، وهي: وزن الفعل، التأنيث، الألف، والنون، الزائدتان، التركيب، العدل، العجمة.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢٠ : (من قبل الهاء ليست عندهم في الاسم).

بـ(قائمة) و (مكرمة) بطل أن يكون هذا التأنيث للفرق، وصار كتأنيث (حمزة، وطلحة) فينبغي أن لا يصرف معرفة ولا مصغراً ولا مبراً، وينصرف نكرة لزوال التعريف، وكذلك كلّ مؤنث أنّث بالتاء التي تنقلب في أكثر اللغات هاء في الخطّ والوقف، نحو (طلحة، وحمزة، ومَسْعَدة ، ونائلة)، فهذا لا ينصرف معرفة مصغراً ولا مكبراً، وينصرف نكرة.

والقسم الثاني هو الذي يكون في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو: حُبْلى، وبُشْرى، وسَكْرى.

والقسم الثالث: أن يكون في آخره همزة انقلبت عن ألف التأنيث نحو: حمراء ،وصفراء وخُنفساء، وصَحراء، وبروكاء.

وكلّ مؤنث كان تأنيثه بألف التأنيث فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ولا مصغراً ولا مكبراً سواء كانت الألف مقصورة أو ممدودة.

فالمقصورة، نحو: (حُبلى، وبُشرى، وخُنثى، ودُنيا، ورُبّى، ولُغّيْزَى، وجُمادى، وحُبارى، وبَشَكى)[٢].

وأما الممدودة، فنحو: (حَمراء، وصَحراء، وعُكْبراء، وبَروكاء، وخُنفُساء، وحَروراء، وعاشوراء، وتاسوعاء)[٣] وأمثلته كثيرة.

وهذه الهمزة في هذه الأسماء إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث، لأن القصر هو الأصل، فلما أرادوا أن يتوسعوا في أبنيتهم لما كان من كلامهم السجع والخطابة والشعر أحدثوا للتأنيث بنية ثانية فزادوا قبل ألف التأنيث ألفاً زائدة.

(*) أ: ص١٦٨.

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٢٠٥، ٢١٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ٢١٣.

وكان الأصل عندهم : (حَمْرى) على وزن (سَكْرى) فزادوا بين الراء وبين الف التأنيث الفاً للمدّ : فاجتمع الفان ، ولم يجز الجمع بينهما ،ولا يجوز إسقاطهما ، لأن كلّ واحد منهما دخل لمعنى وإسقاطه يخلّ بالمعنى الذي دخل من أجله ، فإذا استحال الجمع بينهما ،واستحال إسقاطهما فلا بدّ من تحريك أحدهما أو إسقاطه ، فإن أسقطنا أحدهما فلا يخلو أن تسقط الأولى أو الثانية ، فإن أسقطنا الأولى صرنا إلى القصر الذي كنا فيه ، ولا يجوز أن نسقط الثانية لأنها علامة التأنيث ، والثانية لو أسقطناها لصار حرف المد طرفاً ، وحرف المدّ لا يقع طرفاً فبطل أن نسقط أحدهما كما بطل أن نسقطهما ، فبقي أن تحرك أحدهما . فليس يخلو أن نحرّك الأولى أو الثانية والأولى لا يجوز تحريكها لأمرين :

أحدهما : أنها زيدت للمدّ ، وتحريكها يبطل المدّ الذي دخلت له .

والثاني : أنا لو حَركناها وبعدها ألف التأنيث لكانت الكلمة مقصورة أيضاً ، فلم يحدث لنا المدّ الذي نريده ، فإذا بطل همز الأولى وجب همز الثانية لأمور : منها :

أنّ بهمزِها يحدث لنا البناء الذي نريده ، وهو الممدود .

والآخر أن همزة التأنيث تشبه الأصول فجاز همزها كما جاز همز الأصول ، والذي يدلّ على أنهم قد شبّهوها بالأصول أنهم يجعلونها روياً في الشعر ويكسرون الكلمة عليها ، وأيضاً فإنهم إذا همزوا أَلف التأنيث لم يكن فيها مدّ يبطل بالهمز .

وإنما كثروا علامات التأنيث ليتوسّعوا بها في نظم الشعر والخطب والسجع .

كما أنهم لما أرادوا التقديم والتأخير في الكلام وضعوا الإعراب الذي به يقع الفرق بين الفاعل والمفعول فتجوزوا عند الإعراب بالتقديم والتأخير ، لأن عمل الإعراب يفصل لهم بين المقدّم والمؤخر ، يدلك على صحة هذا أنهم إذا أشكل عليهم إعراب الفاعل من المفعول لزموا الرتبة فلم يستجيزوا تقديم المفعول على الفاعل .

وإنما لم يصرفوا ما فيه ألف التأنيث لأنه مؤنث ، وتأنيثه لازم فقام لزوم التأنيث مقام علة ثانية ، ألا ترى أن ألف التأنيث تكسر الكلمة عليها ولا تسقط كما

تسقط تاء التأنيث في (إقصاعٍ وجفانٍ)، فلما لزمت ألف التأنيث هذا اللزوم جعلوا اللزوم علّة ثانية،وكأن التأنيث مكرر فيه، فكأنه أنث مرتين، فلم يصرفوه مصغراً ولا مكبراً ولا معرفة ولا نكرة للزوم العلّة له في هذه المواضع التي ذكرتها.

فأما ما أنث بالتاء، نحو: (طلحة وحمزة) فإنه إذا كان معرفة لم تصرفه مصغراً ولا مكبراً، وإن كان نكرة صرفته مصغراً ومكبراً.

والتأنيث عند البصريين إنما وقع بالتاء،فإن وجدت في كتبهم يقولون ما أنت بالهاء فذاك مجاز لا حقيقة، وإنما حملوا هذه العبارة على الخطّ والوقف لا على الحقيقة[١].

والعرب قد اختلفت في هذه التاء:

فـ(طي) تكتبها تاءً في الوصل والوقف[٢]، وأنشد شاعرهم[٣]: [رجز]

[٢١٨] **بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ**

وقال الآخر[٤]: [رجز]

[٢١٩] **اللهُ نجاكَ بكفَّيْ مسلَمَتْ**

وحكى أن منادى النبيّ ﷺ نادى يومَ فتحِ مكة: (يا أهلَ سُورة البقرَتْ) فقال له المجيب: (واللهِ ما أحفظ منها آيَتْ).

(١) ذكر الأشموني في شرح الألفية ٢/٩٤، أ التاء هي الأصل في مذهب البصريين، وعكس الكوفيون، وقال ابن النحاس في: إعراب القرآن ٢/١٢١: (ولو قلت مررت بامرأة لقلت علامة الخفض كسرة التاء ولا يقول كسر الهاءِ إلا مَن لا يدري)، وأما ابن جني فلم يلتزم بإحدى التسميتين، فقد قال في المبهج ٤٦ في الموضع الواحد (وجاز لحاق التاء) ثم قال (فلحقته الهاء).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/١٦٧: (وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون طَلْحَت، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل).

(٣) هو سؤر الذئب، الخصائص ١/٣٠٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٢/١١٨، و٤/٦٧، و٨/١٠٥، و٩/٨٠.

(٤) هو أبو النجم، الخصائص ١/٣٠٤، شرح المفصّل - ابن يعيش ٥/٨٩، و٩/٨١، ورواه السيرافي في: ضرورة الشعر ١٣٧ بالهاء في (مسلمة).

فأما جمهور العرب كـ(قريش، وتميم)، فإنهم يُبدلون منها هاء في الوقف، فيقولون: (شَجَرَه، وثمَرَه).

قال قوم: إنّما أبدلوا منها الهاء في الوقف والخطّ ليفرقوا بين (التاء) التي تدخل على الاسم وبين (التاء) التي تدخل على الفعل في نحو: (ضَرَبَتْ) وكان التعيين فيما يلحق الاسم أولى مما يلحق الفعل لقوة الاسم وتمكّنه. (*)

وقال قوم: إنما أبدلوا منها الهاء ليفرقوا بين (التاء) التي تلحق الواحد في نحو: (شَجَرَة) وبين (التاء) التي تلحق الجمع في (مُسْلِمات).

وقال قوم: إنما أبدلوا منها الهاء ليفرقوا بين التاء التي زيدت للتأنيث والتاء الأصلية في نحو: (قُوْت، وبَيْت)[1].

والذي يفسد مذهب من أثبتها تاء في الوقف أنه قال كان يلزمه أن يعوض من التنوين بعدها في النصب ألفاً فنقول: (قَطَعْتُ شَجَرَتا) فتحصل تاء التأنيث حشواً، وعلامة التأنيث لا تكون حشواً إنما تكون طرفاً لأنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم، ولأجل هذا فتحوا لها ما قبلها، ولأجل الفتحة التي قبلها أبدلوا منها هاء لأن الهاء من مخرج الألف، فلما تعذرت الألف ههنا جعلوا مكانها الهاء.

وأما المؤنث الذي ليس بعلامة فعلى ضربين: ضرب يكون عدده ثلاثة أحرف وضرب يزيد على الثلاثة، والثلاثيّ على ضربين: ضرب يسكن وسطه، وضرب يتحرك وسطه، والذي يسكن وسطه على ضربين، ضرب عَرَبيّ وضرب عَجَمِيّ.

فإذا كان المؤنث زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: (عُقاب، وعَقْرَب، وأَتان ودَلال، وزينب، وجَيْأل) فإن هذا لا ينصرف إذا سميت به مذكراً[3] ولا مؤنثاً لا

(*) أ: ص١٦٩.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/١٦٦ (أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف).

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢٣٥.

مصغراً ولا مكبراً لاجتماع التعريف والتأنيث، وإن نكرته صرفته مصغر اًو مكبراً، وإنما لم يصرفوه لأن الحرف الزائد على الثلاثة أجروه مجرى تاء التأنيث، فـ(الباء) من زينب، و(الباء) من عقرب تجري مجرى (التاء) من (طلحة وحمزة) فلذلك لا يدخلون تاء التأنيث على ما زاد على الثلاثة، وامتناعهم من ذلك يدلّ على أنهم أنزلوها منزلة تاء التأنيث.

فأما لغة من قال: (عقربة)، فهي لغة قليلة لا يعتدّ بها لأنه أدخل التاء على ذوات الأربعة.

وتقول: (مررت بزينبَ وزينبٍ آخر) إذا سميت به مذكراً، و (هذه زينبُ وزينبٌ أخرى) لم تصرف الأول لاجتماع التعريف والتأنيث، وصرفت الثاني لزوال التعريف.

وأما الثلاثي المحرك الأوسط نحو: (فَخِذ، وقَدَم، وعَجُز)، فإذا سميت به مؤنثاً لم تصرفه مَعرِفةً مصغراً ولا مكبراً وصرفته نكرة، تقول: (مررتُ بقَدَمَ وقَدَمٍ أُخْرَى)، وإذا صغرته وهو اسم مؤنث أدخلت فيه التاء فقلت: (قُدَيْمَة، وفُخَيْذة).

وإن سمّيت مذكراً بـ(قَدَم، وفَخِذ) صرفته معرفة ونكرة مصغراً ومكبراً.

وإذا سميت به مذكراً ثم صغرته لم تدخل فيه التاء، بل قلت: (قُدَيْم) وإنما صرفته لما سميت به مذكراً لأنك نقلته من ثقل التأنيث إلى خفة التذكير، فلما خفّ انصرف.

وإن كان الثلاثيّ ساكنَ الأوسط لم يخلُ أن يكون أعجمياً أو عربياً، والعجمي، نحو : (جَوْز، وحِمْص، ومَاه)[1]، فهذا إذا سموا به مؤنثاً لم يصرفوه لأن فيه تعريفاً وتأنيثاً وعجمة، إلا أن العجمة في الثلاثي لا يعتدّ بها، ولكنهم اعتزموا على ترك صرفه معرفة مصغراً ومكبراً.

---

(١) الجَوْزُ: بالجيم ـ المأكول، فارسي معرب، المعرب ١٤٧، و(الخَوْر) بالخاء: خليج يمعن في البر، فارسي معرب المعرب ١٧٦ . وحِمْص: بلد بين دمشق وحلب، وليس بعربي، ينظر: المعرب ١٦٧، معجم البلدان ٢ / ٣٠٢، والماه: قصب البلد، المعرب ٣٦٩ .

وإذا صغّروه وهو اسم لمؤنث أدخلوا فيه التاء فقالوا : (حُمَيْصَة) .

وإن سمّوا به مذكراً صرفوه معرفة ونكرة،وإن صغروه لم يدخلوا فيه التاء .

فإن سمّوا مذكراً بـ (حِمْص) ثم صغروه قالوا : (حُمَيْص) .

فإن كان الثلاثي الساكن الأوسط عربياً نحو : (هِنْد، ودَعْد، وجُمْل) فإنك إذا سمّيت به مؤنثاً اختلفت العرب فيه[1] : فمنهم من لا يصرفه مصغراً ولا مكبراً، ما دام معرفة، وإذا صغره أدخل فيه التاء، وإنما لم يصرفه لاجتماع التعريف والتأنيث .

ومن العرب من يصرفه إذا سمّى به مؤنثاً معرفة ونكرة، ويقول : لما قلّت حروفه، وسكن وسطه بلغ الغاية في الخفة فقاومت خفته أحد السببين فكأنه لم يبق فيه إلا سبب واحد فلذلك صرفه، قال الشاعر[2] وقد جمع بين اللغتين جميعاً : [منسرح]

[٢٢٠] لم تَتَلَفّعْ بفَضلِ مِئْزَرِها   دَعْدٌ، ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

إلا أن هذا الشاعر من طبعه أن لا يقبل الزحاف[3] فلأجل هذا نُون فأخذ باللغتين جميعاً، وهذا إنما سمع بالتنوين من شاعر ما أو ممن يقوم مقام شاعر ما في الفصاحة فلذلك جعل حجة .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤٠ : (فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود)، وذكر السيرافي فيما نقل عنه في حاشية الكتاب ٣ / ٢٤١، أنه لا خلاف بين المتقدمين في جواز الصرف فيها، ومنع الصرف، والأقيس عند سيبويه ترك الصرف، وكان الزجاج يخالف من مضى، ولا يجيز الصرف) . وينظر : المقتضب ٣ / ٣٥٠، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٧٠، شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٤٥ .

(٢) هو جرير، الديوان ١٠٢١، وقيل عبيد الله بن قيس الرقيات ١٧٨، وينظر : الكتاب ٣ / ٢٤١، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٧٠ .

(٣) لو منع (دعد) الأولى من الصرف لدخل الطيّ على تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) وهو حذف الساكن الرابع فتؤول إلى (مُسْتَعِلُنْ)، ينظر : الإرشاد الشافي ٤٣ .

ولو سمّيت مذكراً بشيء من هذا صرفته معرفة ونكرة ومصغراً ومكبراً.

فإن قيل: لم اختلفت العرب في الساكن الأوسط إذا كان عربياً، فمنهم من صرف، ومنهم من لم يصرف، واجمعوا على العجمي في (حِمْص) وبابه فلم يصرفوه؟

قيل له: العربي فيه سببان: فجاز أن لا يعتدّوا بأحدهما في لغة مَنْ صرف.

والعجمي فيه ثلاثة أسباب فلم يعتدّوا بالعجمة فبقي فيه سببان، فلو أبطلوا سبباً لأجحفوا به.

فإن قيل: فلم أجمعت العرب على أن الثلاثي إذا تحرّك وسطه لم يصرفوه؟

قيل له: لأنهم نزّلوا الحركة في وسطه منزلة الحرف فصارت الثلاثة لما تحركت كأنها بمنزلة الأربعة(*) فـ(قَدَم) بمنزلة (زَيْنَب)(١).

فإن قيل: قد ادّعيتم أن المؤنث الثلاثي إذا سمّى به مذكر ثم صغّر لم تدخل في تصغيره التاء، فإن سميت مذكراً بـ(هِنْد) ثم صغرته قلت: (هُنَيْد)، والعرب قد قالت: (أُذَيْنَة، وعُيَيْنَة) في اسم الرجل فأدخلوا التاء وهو اسم لمذكر.

قيل له: إن العرب لم تسمّ بـ(أذن، وعين) ثم صغرت، ولكنها صغْرت الاسم وهو مؤنث فأدخلت في تصغيره التاء ثم سمّت المذكر به بعدما صُغِّر، وكذلك إذا سمّيت بـ(هند) مؤنثاً ثم صغرت فقلت: (هُنَيْدة) فلم تصرفه معرفة، مذكراً سميت به أو مؤنثاً لأنه يصير كـ(طلحة وحمزة).

فإن سميت مؤنثاً باسم مذكَر ثلاثي ساكن الأوسط كامرأة سميتها بـ(زَيْد، وعَمْرو، وبِشْر):

(*) أ: ص١٧٠.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤٠: (اعلم أن كلّ مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف)، وانظر ما سبق من كلام المضنّف في الصفحة ٤٧٣.

فـ (عيسى بن عمر) يقول: هو كامرأة سميت بـ (هند)، فإن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه.

وكان (سيبويه) يقول[1]: ينبغي أن يكون الاسم وقفاً للمسمّى، فيسمى المذكر باسم مذكر، ويسمى المؤنث باسم مؤنث، فلما سمّوا المؤنث باسم مذكّر صاروا كأنهم عدلوا الشيء عما يستحقه إلى مالا يستحقه فازداد ثقلاً فلذلك لم يصرفوه.

فأما (أشياء) [2] فأصلها عند الخليل وسيبويه[3]: (شَيْئاء) على وزن (شَيْعاع) فقدموا الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة على الشين وهي فاؤها فصار (أشياء) فوزنها (لَفْعاء)، فإذا صغرها قال: (أَشْياء).

وأما (أسماء) ففي الناس من يقول وزنها (فَعْلاء) وهي من الوسامة، وأصلها (وَسْماء) فقلب من الواو المفتوحة همزة على غير قياس، فهذا إذا صغّرها قال: ((أُسَيْماء).

فأما من قال إن (أَسْماء) جمع (اسم) فيلزمه إذا صغرها أن يردّها إلى (اسم) ويجمعه بالألف والتاء فيقول: سُمَيّات.

فإن قيل: لم كان المذكر إذا نقل إلى المؤنث لم يصرف، والمؤنث إذا نقل إلى المذكّر صرف؟

قيل له: المؤنث ثقيل، فإذا نقل إلى المذكر فقد نقل إلى الأخف الأمكن، فلذلك صرف، والمذكّر خفيف، فإذا نقلناه إلى المؤنث ثقل فلذلك لم يصرف.

---

(١) وعبارة سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤٢: (فإن سمّيت المؤنث بعَمْرو أو زَيْد لم يجز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو) وقال: (وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو).

(٢) كلامه عن (أشياء أو أسماء) مقحم بين أحكام العلم المؤنث، والمقام المناسب أن يجعلهما في آخر الباب مع الاسم الممدود.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٨٠، الإنصاف ٨١٢.

فأما قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ ﴾[1] فإنه لم يصرف، فإن كان (مصر) مذكراً سمّيت به البقعة، فعند سيبويه[2] أنه مذكر علّق على مؤنث فلذلك لم يصرفه.

وأما قوله تعالى : ﴿ اهبِطُوا مصراً ﴾[3] فيحتمل وجوهاً من التأويل : يجوز أن تكون (مصراً) نكرة، أراد مصراً من الأمصار، فلذلك صرفه.

ويحتمل أَنْ يكون أراد (مصر) بعينها[4] إلاّ أن لغة لبعض العرب يقفون على مالا ينصرف في النصب بالألف، يقولون (لقيتُ أحمداً) ، فإذا أرادوا الوصل أسقطوا الألف فقالوا : (لقيتُ أَحْمَدَ بَعْدُ) فالقارئ لما رآه بالألف اعتقد أنها بدل من تنوين فنوّنه.

ويحتمل أن يكون على لغة من صرف جميع مالا ينصرف، وهذه لغة رديئة.

ويحتمل أن يكون أراد الموضع والمكان فصار مذكراً فسمّاه بمذكر فصرفه.

وفي قوله تعالى : ﴿ أدْخُلُوا مِصْرَ ﴾[5] أراد البقعة، فلما سمّاها بمذكّر لم يصرفه ولا يمتنع في الشيء الواحد أن يجعل في موضع مذكراً، وفي موضع مؤنثاً إذا كان تأنيثه ليس بحقيقي، وتذكيره ليس بحقيقي.

---

(١) الآية ٩٩ / سورة يوسف.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٤٢.

(٣) الآية ٦١ / سورة البقرة : ﴿ مِصْراً ﴾ بالتنوين قراءة الجمهور، وبغير تنوين قرأ الحسن، والأعمش وابن مسعود وغيرهم، (معجم القراءات ١ / ٦٤).

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤٢ : (وبلغنا عن بعض المفسرين في قوله عز وجل : ﴿ اهبطوا مصر ﴾ إنما أرادوا مصر بعينها).

(٥) الآية ٩٩ / سورة يوسف.

فأما أسماء السور، فالسور مؤنثة، فإذا قلت: (هود) فإن جعلته اسماً للسورة فعند سيبويه[1] كان ينبغي أن لا يصرف على ما قررناه، وعند (عيسى ابن عمر) يكون مخيراً في الصرف وترك الصرف، وإن جعلته على حذف المضاف أردت (سورة هود) وجب أن تصرفه.

فأما (براءة) فإن جعلتها اسماً للسورة لم تصرفها للتعريف والتأنيث وإن أردت (سورة براءة) صرفت.

فإما (يونس، ويوسف ، وإبراهيم) فهذه لا تنصرف ، سواء جعلتها اسماً للسورة، أوعلى حذف المضاف، أردت (سورة يونس، وسورة يوسف ، وسورة إبراهيم) فإنه لا ينصرف على كلّ وجه.

فأما (طسم، وطس) فإنه لا ينصرف سواء جعلته على حذف المضاف أو اسماً للسورة، وكذلك (حم) ، وكذلك (يس). فأما (ص) و (ق) فإن جعلته على حذف المضاف نحو: سورة ص، وسورة ق، صرفته، وإن جعلته اسماً للسورة واعتقدت تأنيث (ص) و (ق) فإنه كامرأة سمّيتها بـ(هند) إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وإن جعلت (ص) و (ق) مذكرين وسمّيت بكل واحد منهما السورة فعلى مذهب (سيبويه) لا تصرف ، وعلى مذهب (عيسى بن عمر) تكون مخيراً إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه[2]، فأما سورة محمد ﷺ فإن أردت حذف المضاف صرفت، وإن جعلت محمد اسماً للسورة(*) لم تصرفه بلا خلاف لأنه مذكر على أكثر من ثلاثة أحرف.

وإنما لم تصرف (طس، وحم، ويس) لأنها على مثال الأعجمية نحو: هابيل وقابيل، فلذلك لم تنصرف[3].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٢٥٦، المقتضب ٣/ ٣٥٥، (أسماء السور).

(٢) ينظر: الصفحة ٦١٧.

(*) أ: ص١٧١.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٥٧ : (لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجميّ نحو هابِيْل وقابِيْل).

واعلم أن حذف المضاف في أسماء السورة أجود من تسميتها به،لأن في السورة مالا يجوز أن تسمى بما بعدها وهو قولهم: (الرحمن)، فهذا لا يكون إلا على حذف المضاف يريد قراءة سورة الرحمن، لأن(الرحمن) لا يجوز أن يتسمى به إلا الله عزّ وجلّ، ولا يجوز أن يكون اسماً للسورة، فقد بان لك أن في سور القرآن ما لا يجوز أن يُسمى بما بعده، ولا يجري هذا مجرى يوسف ويونس لأن هذا يجوز على حذف المضاف، ويجوز أن تجعله اسماً للسورة.

وأما القبائل فما قلت فيه: (ابن كذا) صرفته[1]، لأن الأولاد ينسبون إلى الآباء، والأغلب في (سَلول) أن لا يصرف لأنهم أرادوا به الأمّ، ففيه تعريف وتأنيث[2].

وأما (تميم) فإن قصدت القبيلة والأم لم تصرف، وإن قصدت به الأب والحيّ صرفته، فقد قالوا: (تميم بن مُرّ)، وكذلك ما جرى مجراه من القبائل والأحياء.

فأما (سَبَا)[3] فإن جعلته اسماً للقبيلة أو الأم لم تصرف[4]، وإن جعلته اسماً للبقعة لم تصرفه لاجتماع التعريف والتأنيث، وإن نكرته صرفته.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٢٤٧.

(٢) سيبويه صرفها على معنى (هذه بنو سلول)، ويقتضي كلامه أن يكون (سَلول) امرأة لأنه قال في الكتاب ٣ / ٢٤٦: (أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بنو تميم وهذه بنو سلول)، وقد ردّ السيرافي على من خطّأ سيبويه في قوله هذا، ينظر تفصيل ذلك في: المنقول عنه من كلامه في الحاشية من الكتاب.

(٣) سبأ: مدينة في اليمن، وتعرف بـ (مأرب)، ينظر: معجم البلدان ٣ / ١٨١، وسيرد حكم إعرابها مفردة في الصفحة ٦٤٠، وإعرابها مركبة في (أيدي سَبَا) في الصفحة ٦٤٢.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٥٣: (وكان أبو عمرو لا يصرف « سبأ »، يجعله اسماً للقبيلة)، ومن جعله اسماً للحيّ صرفه، وبه قرأ الجمهور في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ الآية ١٥ / سورة سبأ، وقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ الآية ٢٢ / سورة النمل.

فأما الأرضون فإنّ (دمشق) لا تنصرف للتعريف والتأنيث[1]، ونحو: (أَصْبهان ، وخُراسان) لا تنصرف لأن فيهما تعريفا وتأنيثاً، وفيهما عجمة، وفيها زيادة الألف والنون.

فأما (واسط) فمصروف لأنهم أرادوا مكان واسط البصرة والكوفة[2].

و(عُمان) لا تنصرف لأنهم غلّبوا فيها التعريف والتأنيث.

وقد صرفوا أشياء مخصوصة، وهي: (دابَق، وبَدْر، وحُنَيْن، وأُضاخ، وحِراء، وفَلج)[3]. ولو جعلوا هذه الأشياء اسماً لبقعة لكانوا لا يصرفون إلا أن يسكن وسطه[4]، فإنه يكون بالخيار إن شاء صرف، وإن شاء لم يصرف، وكلّه موقوف على التأويل، متى قصد البقعة فإنه لا ينصرف، وإن قصد المكان ذكر وصرف، هذا إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف، فإن زاد على الثلاثة لم تصرفه معرفة، وتصرفه نكرة.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢٤٣.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٤٣: (وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر، وإنّما سُمّي « واسطاً » لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا: « واسطة » ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف).

(٣) (دابَق) قرية قريبة من حلب، و(بَدْر) ماء قرب المدينة، ومنه: يوم بدر، و(حُنَين) بصيغة التصغير اسم واد بين مكة والطائف، و(أضاخ) جبل، وقيل موضع بالبادية، و(حراء) جبل بقرب مكّة، وبه غار كان يتعبد فيه الرسول -ﷺ- و(فلج) موضع أو واد بطريق البصرة إلى مكة. ينظر: معجم البلدان في موادها، والكتاب ٤/٢٤٥.

(٤) هذا الحكم يختص بما هو ثلاثي، وقد تقدّم الكلام فيه في الصفحة ٦١٤.

فأما (يهود) فمن جعلَه جمع يهوديّ صرفه، ومن جعله اسما للقبيلة لم يصرفه[1].

قال الشاعر[2]: [وافــــر]

[٢٢١] **فرَّتْ يَهودُ وأَسْلَمَتْ جيرانَها صَمِيْ، لِما فَعَلَتْ يهودُ، صَمامِ**

فلم تصرف للتعريف والتأنيث.

وكذلك (مجوس) فمن جعله اسماً للقبيلة لم يصرفه، ومن جعله جمع مجوسيّ صرفه وأدخله الألف واللام.

فأما (نصارى) فإن الألف واللام فيه تدلّ على أنه ليس باسم قبيلة ولو كان علماً على القبيلة لما جاز أن تدخله الألف واللام[3].

---

(١) لم يصرف سيبويه (يهود، ومجوس)، لاجتماع التأنيث والتعريف فيهما، ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥٤، وقال السيرافي فيما نقل عنه في حاشية الكتاب ٣/ ٢٥٥ (وأعلم أن مجوس، ويهود قد يأتيان علي وجه آخر، وهو أن تجعلهما جمعاً ليهودي ومجوسي، فتجعلهما من الجموع التي بينها وبين واحدها ياء النسبة... فهذا يصرف وهو نكرة وتدخله الألف واللام للتعريف فيقال: اليهود والمجوس).

(٢) هو الأسود بن يعفر، مجالس ثعلب ٢/ ٥٨٩، شرح الألفية ـ الأشموني ٣/ ٨٢، اللسان صمم.

(٣) استشهد سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٥٥ لـ (نصارى) بقولِ الشاعر:

صدّت كما صدّ عمّا لا يَحِلّ لـه ساقي نَصارَى قُبيلَ الفِصْحِ صُـوّامِ

ذكر الألف والنون الزائدتين المشبهتين بألفي التأنيث

كل اسم كان على(فَعْلان) مما مؤنثه (فَعْلَى)[١]، فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة، ولا مصغراً ولا مكبراً، نحو : (عطشان، وغرثان، وسكران، وعجلان، وكسلان، وغبران، وحرّان) فإن هذا وما أشبهه مما مؤنثه (فعلى)، كذلك (نعسان) لأنهم قالوا في مؤنثه (نعسى) و (صديان) فهذا لا ينصرف أيضاً مصغراً ولا مكبراً ولا معرفة ولا نكرة إذا كان له (فعلى).

وإنما لا ينصرف معرفة ولا نكرة لأن الألف والنون في آخره اشبهتا الألف والهمزة في (حمراء)، ووجه الشبه بينهما : أنهما زائدتان كزيادتهما، والصدر قبل كل واحد منهما على وزن الصدر في الآخر، في حركاته وسكونه، وأَنهما ساكن ومتحرك بإزاء ساكن ومتحرك، وزيدا معاً كما زيدا معاً ، ويحذفان في الترخيم، كما يحذفان في الترخيم، وبناء مذكر كل واحد منهما يخالف يناء مؤنثه، فـ(سكران) و(سكرى) (كحمراء، وأحمر) فبناء (حمراء) يخالف بناء (أحمر) كما أن بناء (سكران) يخالف بناء (سكرى) ، وأن تاء التأنيث لا تدخل على وزن (سكران) كما لا تدخل على همزة (حمراء) فلا يقال (سكرانه) كما لا يقال (حمراءة)، فلما اشتبها من هذه الوجوه لم ينصرف (سكران) وبابه معرفة ولا نكرة[٢].

وقد حكي أنّ قوماً من العرب يقولون : (سكرانةٌ) فمن قال هذا صرفه في النكرة.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٠٥ : (إن كان على وصف له فَعْلَى لم ينصرف، وإن لم يكن له فَعْلَى انصرف)، وقال في موضع آخر في الكتاب ٣ / ٢١٥ : (هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو عَطْشان وسكران. . .).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢١٦ بعد أن ذكر أوجه المشابهة : (فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة فيما ذكرت لك أجرى مجراها).

فإن كان فيه الألف والنون على بناء (فَعْلان) وليست له (فَعْلى) فإنه ينصرف نكرة، نحو (مَرْجان)، وكذا إن كان على (فَعَلان) نحو (غَطَفان) أو على (فِعْلان) نحو (سِرْحان) أو على (فُعْلان) نحو (سُلطان) - فإن هذا ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة(١).

وإنما لم ينصرف معرفة لأنه إذا كان معرفة أشبه الألفَ والهمزةَ في (حمراء) من حيث لا تدخل(*) على نونه هاء التأنيث كما لا تدخل على همزة (حمراء) وإنما لم تدخله التاء إذا كان معرفة، لأن التعريف سيخلّ بعلميته وحظر الزيادة عليه فلم ينصرف معرفة.

وهو ينصرف في النكرة لأنه إذا كان نكرة جاز أن تدخله تاء التأنيث كما قالوا: (عُرْيان، وعُرْيانة). و (سَيْفان، وسَيفانة) و (مَرْجان،ومَرْجانة) و(زَعْفَران، وزعفرانة) فلما كان معرضاً في نكراته لدخول التاء عليه خالف (حمراء) فانصرف في النكرة.

وكذلك لو سمّيت بـ (أَرْطَى) لم ينصرف معرفة لاجتماع التعريف والألف التي تشبه ألف التأنيث، والذي يدلّ على أنها تشبه ألف التأنيث أن تاء التأنيث لا تدخل على هذه الألف إذا كانت معرفة، لأن التعريف قد حظر عليها الزيادة.

وإن نكرته صرفته، لأنه في التنكير لا يمتنع من قبول تاء التأنيث.

ولو صغرت (أَرْطى) وهي معرفة لقلبت ألفه إلى ياء فقلت: (أُرَيْطٍ)، فانصرف وإن كان معرفة لزوال ما يشبه ألف التأنيث.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢١٦، المقتضب ٣/٣٣٥، شرح المفصّل - ابن يعيش ١/٥٩، شرح الكافية - الرضي ١/٥٢.

(*) أ: ص١٧٢.

ولو سمّيت بـ (مِعْزَى) في لغة من أنّث المعزى لم تصرفه لا جتماع التعريف وشبه الألف بألف التأنيث .

فإن صغّرته انقلبت الألف ياءً، وإنما انقلبت ألف الإلحاق ياء ليفرق بينها وبين الف التأنيث . فإذا صارت ياء لحقه التنوين في الرفع والجرّ فقلت : (هذا مُعَيْزٍ، ومررت بمُعَيْزٍ)، فإذا صرت إلى النصب انفتحت الياء فتم الاسم فلم تصرفه للتعريف والتأنيث، تقول : (رأيتُ مُعَيْزى قبلُ) .

فأما من ذكّر (المِعْزى) وسمّى به فإنه لا يصرفه لاجتماع التعريف وشبه الألف بألف التأنيث .

فإن صغرته انقلبت الألف ياء، وانصرف في المعرفة، وعلى المذهبين جميعاً ينصرف في النكرة فيمن ذكّر وأنّث[١] .

وإن سمْيت رجلاً بـ (حُبْلَى) فإنه يبطل منه التأنيث ولا ينصرف لاجتماع التعريف وشبه الألف بألف التأنيث . وإذا نكرته صرفته .

فإن سمّيت بـ (سِرحان) و(سُلطان) لم تصرفه لاجتماع التعريف والألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث .

فإن صغّرته قلت : (سُلَيْطِيْن، وسُرَيْحِين) فإنه ينصرف وإن كان معرفة[٢]، وكذلك إن سمّيت بـ (كَروان، ووَرشان) فإنك لا تصرفه مكبراً، فإن صغّرته انصرف لانقلاب الألف ياء .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢١١ : (وأما مِعْزى فليس فيها إلا لغة واحدة، تنوّن في النكرة) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢١٧ : (فإذا حقرت « سِرحان » اسم رجل فقلت : سُريحين صرفته لأنّ آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنك تقول في تصغير غضبان غضَيْبان) .

فإن سمّيت بـ(تَبْان) فهذا يحتمل اشتقاقين[1]، فإن أخذته من (التبّ) كانت الألف والنون زائدتين، وإن أخذته من (التِبن) كانت النون أصلية، وصار كوزن (حَمّاد).

وكذلك (سَمّان) إن أخذته من (السُمّ) فالألف والنون زائدتان، وإن أخذته من (السَمْن) فالنون أصلية.

وكذلك (حَسّان) إن أخذته من (الحِسّ) فالألف والنون زائدتان وإن أخذته من (الحُسْنِ) فالنون أصلية.

وكذلك (قطّان) إن أخذته من (القَطّ) فالألف والنون زائدتان، وإن أخذته من (القُطْن) فالنون أصلية.

ومثل هذا كثير يصلح أن يكون له اشتقاقان، إلا أنك إذا جعلت الألف والنون زائدتين لم تصرفه معرفة، وصرفته نكرة، وإن جعلت النون أصلية صرفته معرفة ونكرة، كما صرفت (عَبّاداً) و (حَمّاداً) إلا أن الأكثر في مثل هذا أن لا يصرف لأن زيادة الألف والنون قد كثرت.

فإن سميت بـ(رُمّان) فـ(سيبويه)[2] لا يصرفه ويحمله على كثرة زيادة الألف والنون، ويصرفه نكرة ، وكان (الأخفش)[3] يقول : النون أصلية، ويحمله على الأكثر في أسماء النبات[4]، يقول: (رُمّان) كـ(قُرّاص، وخُبّاز).

---

(١) ذهب سيبويه في الكتاب ٣ / ٢١٧ : إلى أن النون من طَحّان وسَمّان وتَبّان ونحوها من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال حمّاد، فهو يصرفها في المعرفة والنكرة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢١٨ : (وسألته -يعني الخليل- عن رُمّان، فقال: لا أصرفه، وأحمله علي الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف) : أي لا يدري من أيّ شيء اشتقاقه، فيحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون. ينظر: شرح الكافية ـ الرضي ١ / ٥٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٦٧.

(٤) يريد أن (فُعّالاً) يكثر في النبات نحو: الرُمّان، والحُمّاض، والعُلام، ولذلك جعل الأخفش (رُماناً) فُعّالاً، ينظر: اللسان: رمن.

واعلم أنهم يقولون في ألف (حمراء وبابها) (ألفي التأنيث)، وليستا جميعاً للتأنيث، ولكن الهمزة (بدل عن) ألف التأنيث، والألف التي قبلها زيدت للمدّ، والعرب تسمى باسم الشيء إذا كان مجاوراً، فجاز أن يقال لهما (ألفا التأنيث)، ولو انفردت هذه الألف الأولى لم يجز أن يقال لها ألف التأنيث، فعلمت أن الاسم إنما اكتسبه بالمجاورة .

العـــدل

اعلم أن العدل على ضربين: عدل نكرة عن نكرة، وعدل معرفة عن معرفة .

فعدل النكرة يختص بالعدد، وهو من (واحد) إلى (عشرة) هذا أكثر ما سمع منهم، وله لفظان : (فُعال، ومَفْعَل)، أُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنَى، وثُلاث ومَثْلَث ورُباع ومَرْبَع، وخُماس ومَخْمَس، وسُداس ومَسْدَس، وسُباع ومَسْبع وثُمان ومَثمَن، وتُساع ومَتْسَع، وعُشار ومَعْشَر[1]، واحتجوا ببيت الكميت[2]: [متقارب]

[٢٢٢] ------------ ------- خِصالاً عُشارا

وقال تعالى : ﴿ **أُولي أَجْنِحَةٍ مَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ** ﴾[3]، فهذا في موضع جرّ لأنه صفة للأجنحة[4]، إلا أنه لم يدخله الجرّ والتنوين لأنه غير منصرف، وقال تعالى : ﴿ **فانكِحُوا ما طابَ لَكُم مِن النِساءِ مَثْنَى وثُلاث ورُباع** ﴾[5]، فهذا في

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢٥ : (وسألته عن أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع فقال: هو بمنزلة أُخَرْ) .

(٢) ديوانه ١ / ١٩١ ، وتكملته :

ولم يَسْتَرِيْثُوكَ حتّى عَلَوْ تَ فوقَ الرجالِ ------

الخصائص ٣ / ١٨١ ، الخزانة ١ / ١٧٠ .

(٣) الآية ١ / سورة فاطر.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢٥ : (قال أبو عمرو: أُولي أجنحةٍ مَثْنى وثُلاث ورُباع صفة كأنك قلت أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة) .

(٥) الآية ٣ / سورة النساء.

موضع نصب على الحال من (ما) لأنها بمعنى (الذي) وقد قيل : إنها (ما) المصدرية، وتقديره : فانكحوا الطيّب من النساء .

واعلم أن هذه الألفاظ فيها معنى التكرير،فإذا قال : (جاءني قومٌ ثُناءَ) فمعناه : اثنين اثنين. وإذا قال : (لقيت رجالاً مَثْنى) فكأنه قال : اثنين إثنين .

واختلف النحويون في علّة منع صرف هذا النوع(*) .

فقال قوم : إنما لم يصرف لأنه عدل في اللفظ والمعنى . وقال قوم إنما لم ينصرف لأنّه عدل من غير وجه العدل .

وقال قوم : إنّما لم ينصرف لأنه عدل .

وقال قوم : إنما لم ينصرف لأنه اجتمع فيه العدل والجمع .

وقال سيبويه[١] : إنما لم ينصرف لأنه اجتمع فيه العدل والصفة .

واختلفوا في (ثُناء) إذا نقلنا هذا وسمّينا به، فكأننا سمينا رجلاً بـ (ثُناء، أو مَثْنى) فحكى عن سيبويه[٢]، أنه لا يصرفه لاجتماع الصفة والتعريف، لأن العدل قد بطل عنه للتعريف، لأنه إنما يكون معدولاً إذا كان نكرة . وكان الأخفش يقول[٣] : (إذا سمّينا به بطلت الصفة والعدل، فينبغي أن يكون منصرفاً إذا كان معرفة)، وإذا نكّره بعد التعريف فهو أيضاً يصرفه . وكان سيبويه إذا نكّره بعد التعريف لا يصرفه، لأنه إذا بطل التعريف بالتنكير عاد إليه فاجتمع العدل والصفة فكأنه رجع إلى حالته الأولى فلم ينصرف، قال الشاعر[٤] : [طويل]

[٢٢٣] ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُه ذِئابٌ تَبَغّى الناسَ مَثْنى ومَوْحَدُ

(*) أ : ص١٧٣ .

(١) الكتاب ٣ / ٢٢٥ .

(٢) جعله سيبويه بمنزلة (أخر)، ينظر : الكتاب ٣ / ٢٢٥ .

(٣) معاني القرآن ـ للأخفش ٢ / ٢٧٧ ، المقتضب ٣ / ٣٧٧ .

(٤) هو ساعدة بن جُؤَيّة، ديوان الهذليين ١ / ٢٣٧ ، الكتاب ٣ / ٢٢٥ ، اللمع ٢٥٩ ، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١ / ٦٢ ، ٨ / ٥٧ .

فـ(مَثْنى، وَمَوْحَد) في موضع رفع لأنه صفة لـ(ذِئاب) المرفوع.

وأما (آخَر) إذا قلت: (مررت بزيدٍ ورجلٍ آخَرَ) و (جاءني زَيْدٌ ورَجُلٌ آخَرُ) فهو غير منصرف، واختلفوا في علة منع صرفه:

فقال قوم: (إنما لم ينصرف لاجتماع الوصف والعدل) واختلفوا في (العدل).

فقال قوم: أرادوا: آخَرَ مِنْه، كأن التقدير: (مررت بزيدٍ ورجلٍ آخَرَ مِنْه) كما تقول: (مررت بزيدٍ ورجلٍ أَفْضلَ مِنْهُ).

وقال قوم: إنما لم ينصرف (آخَر) لأنه عدله عن الألف واللام، فكأنه، قال: (مررت بزيدٍ ورَجُلٍ الآخرِ) فاجتمع فيه وزن الفعل والعدل عن الألف واللام فلذلك لم ينصرف، وقد قرئ: «وآخَرُ مِنْ شَكْلِه أزواج»[1] والكلام فيه على ما بينته، وقد قُرئ: «وأُخَرُ من شَكْلِه أزواج»، فلم ينصرف (أُخَر) لاجتماع الوصف والعدل عن: (آخَرَ مِنْهُ)[2].

وقال قوم: لاجتماع الوصف والجمع.

وقال قوم: لاجتماع الوصف والعدل عن الألف واللام[3].

فإن قيل: المعدول عن الألف واللام ينبغي أن يكون معرفة، وإذا ثبت أنه معرفة فكيف يكون وصفاً للنكرة؟

قيل له: المعدول عن الألف واللام معرفة، إلا أن الألف واللام لما لم تظهر فيه صار كأنه نكرة، فلأجل هذا جرى وصفاً على النكرة، فالألف واللام معتدّ

---

(١) الآية ٥٨/سورة ص و(آخَر) بالـمَدّ بصيغة المفرد، وهو على زنة (افْعَل) قراءة الجمهور، وقرأ: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وغيرهم (أُخَر) بصبغة الجمع، على زنة «فُعَلْ». ينظر: كتاب السبعة ٥٥٥، (معجم القراءات ٥/٢٧١)، وينظر: الصفحة ٦٩٤.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٣، المقتضب ٣/٢٤٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢٨٣.

بهما من حيث عدل عنهما،وغير معتدّ من حيث أجري مجرى النكرات فصار وصفاً لها .

فأما المعرفة المعدولة عن المعرفة فنحو : (عُمَر، وجُشَم، وقُثم ، وزُفَر، وزُحَل، وهُبَل، وثُعلَ) كل واحد مِنْ هذه معرفة عدل عن (فاعل) معرفة[1]، فكأنهم عدلوا (عُمَرَ) عن عامر، و(قُثَم) عن قاثم، و (زُحَل) عن زاحل، و(جُشَم) عن جاشم .

وقد قالوا : (جُحا) معدول عن حاج، يقال (حجا بالمكان) إذا أقام به إلا أنهم قدّموا الجيم على الحاء[2] فوزنه (عُفَل) .

وموضوع الثقل في هذه المعدولات أنك تلفظ بـ (فُعَل) وأنت تريد(فاعلاً) كأنك إذا قلت (عُمَر) فأنت تنوي عامراً، وإذا قلت (قُثَم) فأنت تنوي قاثماً .

وينبغي أن يكون اللفظ مطابقاً للإعتقاد (فلما خالف لفظك اعتقادك صار ثقلاً)، فلما انضمّ العدل إلى التعريف لم ينصرف معرفة، فإن نكّرته أو صغّرته صرفته[3] .

واعلم أن (فُعَل) في الكلام يكون على خمسة أضرب :

ضرب يكون جمعاً، نحو (ظُلَم)، و(ثُقَب) جمع (ظُلْمة، وثقبة)[4] .

وقد قالوا : (أُدَد) وهو جمع (أُدّة) وهي فُعْلة من الودّ، أصلها ودة، فقلبوا من الواو همزة فقالوا : أُدة، ثم جمعوا فقالوا : (أُدَد) .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٢٣ .

(٢) ليس لدعوى المصنّف في تقديم الجيم علي الحاء دليل، فقد ورد في اللغة حجا بالمكان، وجحا بالمكان، أي : أقام . ينظر : اللسان : (حجا) و(جحا) .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢٤ : (فإن قلت : عُمَرٌ آخرُ صرفته لأنه نكرة) .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢ : (وثُقَب، وحُفَر، إذا أردت جماع الحُفْرَة والثُقْبَة) .

وقد يكون واحداً، وإذا كان واحداً جاز أن يكون اسم حدث، نحو (هُدىً) و(تُقىً) و (سُرىً).

وقد يكون اسم جنس، نحو: (نُغَر) و (جُعَل) و(صرد).

وقد يكون وصفاً، نحو: (سُكَع) و (حُطَم).

وهذه الأقسام كلّها تنصرف في المعرفة والنكرة، لأنه ليس فيها شيء معدول[١].

وقول النحويين: (إذا حسن في «فُعَل» الألف واللام صرفته معرفة ونكرة، وإذا لم يحسن فيه الألف واللام لم تصرفه معرفة)، إنما يريدون أنّه متى دخلت الألف واللام دلّ دخولهما عليه على أنه قد كان نكرة مصروفة.

وإذا نقلته وسمّيت به انصرف أيضاً، لأنك نقلته من نكرة إلى معرفة ونقلُه مِن نكرة إلى معرفة يدلّ على أنه ليس بمعدول، وإذا لم يكن معدولاً وجب أن ينصرف، وليس يريدون بدخول الألف واللام عليه إذا كانِ معرفة، لأن المعرفة لا تدخل عليها الألف واللام، وليس امتناع الألف واللام من الدخول على الاسم يدلّ على أنه معدول ألَا ترى أن (أُدَداً) لا تدخله الألف واللام، ومع هذا هو مصروف، وإنما يدلّ امتناع الألف واللام من الاسم لأنه معرفة فقط، وهذا فرق بيّن.

---

(١) وعللها سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٣ بقوله: (لأنه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة وليست في آخره زيادة تأنيث، وليس بفعل لا نظير له في الأسماء).

ذكر الجمع

اعلم أن الجمع على ضربين: ضرب له نظير من الآحاد فيكون على وزنها وضرب ليس له نظير في الآحاد، فإذن لا يكون على وزن شيء منها.

الضرب الأول: وهو الذي يكون له نظير من الآحاد، وكلّ شيء من هذا الجمع فحكمه حكم نظيره، وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ينصرف الواحد فيه معرفة ونكرة، فنظيره من الجمع(*) ينصرف معرفة ونكرة ومصغراً ومكبراً، فقولنا: (رجال، وسباع) على وزن: (كِتاب) و(حِساب)، فكما أن كتاباً وحساباً ينصرف معرفة ونكرة، ومصغراً ومكبراً،فكذلك (رِجال، وسِباع) إذا سمّيت بهما انصرفا معرفة ونكرة.

القسم الثاني: وهو مالا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة، وهو كل جمع يكون على وزن (فِعْلان) و(فُعْلان)، نحو: (صِبْيان)، فإنه على وزن: سِرحان ونحو (رُغْفان) و (قُفْزان) و(جُربان) فإنه على وزن: قُرطان[1]، فكما أن سِرحاناً لا يتصرف معرفة لاجتماع التعريف والألف والنون، وينصرف نكرة، فكذلك صِبيان، إذا سمّيت به لا ينصرف معرفة لاجتماع التعريف، والألف والنون، وينصرف نكرة.

وكذلك (قُرطان) لو سمّيت به لم ينصرف معرفة، لاجتماع التعريف والألف والنون، وينصرف نكرة وكذلك كل ما يكون على وزنه نحو : قُفزان ورُغْفان، وجُربان إذا سمّيت به لا ينصرف معرفة لاجتماع التعريف والألف والنون، وينصرف نكرة.

(*) أ: ص١٧٤.

(١) القُرطان لسرج الدوابّ كالبرذعة لرحل الناقة (القاموس المحيط: قرط) وذكره صاحب اللسان في (قرطن) وضبطه بكسر القاف، وأورده ابن سيده في المخصص ٧/١٤٣، باللغتين الضم والكسر.

وكذلك إذا سمّيت بـ (أَكْلُب، وأَفْلُس) لم ينصرف معرفة لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يغلب لأنه على وزن (اَقتُل، وأدخُل).

وقال قوم: هو على وزن(آنُك) إلا أنّ (آنُكَ) أعجمي[١].

وقال قوم: الآنك وإن كان أعجميا فهو جنس، والجنس يَجري مجرى العربي.

القسم الثالث: وهو كل جمع يكون على وزن (فَعْلى) نحو: (جَمْعَى، ونَوْكى، ومَرْضَى) فإنه على وزن: (عَطْشى، وسَكْرى) فكما أن عطشى لا ينصرف معرفة ولا نكرة، فكذلك ما كان على وزنها لا ينصرف معرفة ولا نكرة.

الضرب الثاني: وهو الجمع الذي لا نظير له من الآحاد[٢] وهو الذي ينفتح أوله للجمع، تقول في : مسجد (مساجد) فالفتحة في (مساجد) قد أبطلت الفتحة التي كانت في (مَسْجِد) كما أبطلت الضمّة في (بُرْثُنُ) إذا قلت: (بَراثن) وأبطلت الكسرة في : (زِبْرِج) إذا قلت : (زَبارِج)، ولا بد أن يكون ثالث هذا الجمع ألفاً زيدت للجمع،ولا بد أن يكون بعد ألفه حرفٌ مشدّد، أو حرفان صحيحان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

مثال المشدّد: مخادّ ومشادّ، ومسالّ، ومظانّ ، ومداقّ.

ومثال الحرفين الصحيحين: مساجِد، ودراهِم،وقنابِر، ومنابِر ، ومفاتِح، وشناتِر[٣]، وبراثِن.

---

(١) الآنك: الرصاص الذائب، النهاية في غريب الحديث ١/٧٧، وقال أبو منصور الجواليقي في المعرّب ٨١ (وأحسبه معرباً)، وينظر: (اللسان/أنك).

(٢) هذا الضرب يسمّى: صيغة منتهى الجموع، وله مثالان (مفاعل ومفاعيل). قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٢٣: (هذا باب ما كان على مثال مفاعِل ومفاعيل)، وينظر: المقتضب ٣/٣٢٧.

(٣) مفرد الشناتر شَنْتَرة، وهي الأصبع بلغة أهل اليمن.

ومثال الثلاثة الأحرف إذا سكن وسطها: محارِيْب، وتماثِيْل، ومفاتِيْح، وقنادِيْل، ودنانِيْر، وبخاتِي، وعلالِي، وسوارِي، كل هذا وما كان على أوزانه وشروطه لا ينصرف معرفة ولا نكرة.

قال قوم: إنما لم ينصرف هذا النوع لأنه جمع وليس له نظير من الآحاد، فعدم النظير يقوم مقام علّة ثانية.

وقال قوم: لم ينصرف لأنه جمع، ولا يمكن أن يجمع ثانية فصار كأنه جمع مرتين.

وقال قوم: إنما لم ينصرف لأنه جمع ، ولا يمكن أن يكسر ثانية، فأشبه الفعل لأن الفعل لا يدخله التكسير.

وقال قوم: إنما لم ينصرف لأنه جمع ولا نظير له في الأسماء العربية فجرى مجرى الاسم العجمي، لأن العجمي قد يكون على غير وزن العربي.

فإن كان في آخره (تاء) التأنيث نحو: (ملائكَة، وكيالجة، وجحاجحة، وصياقلة)[1]، فهذا على وزن كراهية وحزابية، فكما أن (كراهية) لا تنصرف معرفة لاجتماع التعريف والتأنيث، وتنصرف نكرة، فكذلك حكم ما أشبهها.

فأما (سراويل) فهو أعجمي مؤنث، ولا يعتدّ بعجمته لأنه اسم جنس، وقد قال قوم هو جمع(سِروالة)[2]، فإذا كان كذلك كان حكمه حكم (قناديل).

---

(١) مفرد الكيالجة: كَيْلَجة، وهي مِكيال، ومفرد الجَحاجِحة: جَحْجاح، وهو السيّد الكريم.

(٢) قد أنشدوا لذلك شاهداً، وقائله مجهول:

عليهِ من اللُّؤمِ سِروالةٌ فليسَ يَرِقّ لِمُسْتَعْطِفِ

وقال أبو حاتم: من العرب من يقول سِروال، فهو كشماليل جمع شِملال، وقد حكاه الحريري في المقامات ٦٣ . وينظر الكتاب ٣/٢٢٩، المقتضب ٣/٣٤٥، شرح المفصل - ابن يعيش ١/٦٤، شرح الكافية - الرضي ١/٥٠، شرح التصريح ٢/٢٣٨، حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٥١ .

وقد قال قوم هو واحد جاء على وزن (قناديل) فحكمه حكمه، لأن مالا ينصرف يراعى فيه اللفظ دون المعنى، ألا ترى أن (دُلْدُلاً) ينصرف، وإن كان يراد به (دلادل) لأنه لما زالت ألف الجمع منه انصرف لزوال اللفظ الذي كان يمنع الصرف.

وقال قوم: إذا سمّينا به لم ينصرف للتعريف والتأنيث.

وقال قوم: إذا سمّينا به ثم نكرناه بعد التسمية فينبغي أن يصرف ليكون فرقاً بين الجمع الذي يُسمّى به وبين الجمع الذي لا يسمّى به.

وقال قوم: لا يصرف بعد التسمية كما لا يصرف قبل التسمية.

فإن كان في آخر هذا الجمع ياء خفيفة قبلها كسرة نحو: (سَوارٍ، وجَوارٍ) فإن التنوين يلحقه في الرفع والجرّ لما حذفت منه الياء، فإذا صرت إلى النصب تممته، فزال عنه التنوين لتمامه[1].

واختلفوا في دخول التنوين في الرفع والجرّ:

فقال قوم[2]: كان الأصل (جواريُ) فاستثقلوا الضمّة في الياء الخفيفة التي قبلها كسرة فحذفوها، فبقيت ساكنة في الرفع والجرّ، وأدخلوا التنوين عوضاً من الحركة فاجتمع ساكنان: التنوين والياء فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فبقيت الكسرة تدلّ عليها، وثبت التنوين لأنه عوض من الحركة.

وقال قوم: لما كان هذا الجمع أثقل الجموع وكانت الياء حرفاً ثقيلاً وأسكنوها حذفوها بعد الإسكان لضرب من التخفيف، وأدخلوا التنوين عوضاً من الياء،

---

(١) الكتاب ٣ / ٣١٢، المقتضب ١ / ١٤٣.

(٢) التنوين عوض من الياء المحذوفة بحسب الظاهر من كلام الخليل وسيبويه، وقيل إنه بدل من الحركة، وهو رأي الزجاج والمبرّد، أو هو تنوين الصرف وهو رأي السيرافي فيما نقل عنه في حاشية الكتاب ٣ / ٣١٠، وينظر: المقتضب ١ / ١٤٣، وشرح المفصّل - ابن يعيش ١ / ٦٣.

فهذا التنوين تنوين العوض، وعلى هذين القولين(*) لا يقال لهذا الاسم منصرف، لأن التنوين فيه ليس تنوين الصرف.

وقال قوم: لما حذفت الياء للتخفيف بقي (جَوار) على وزن (قَذال) و(بُغاث) فدخله تنوين الصرف، فينبغي أن يكون منصرفاً في الرفع والجرّ، فإذا صرت إلى النصب قلت: (رأيتُ جواريَ قبل) فلم ينصرف لتمامه وخروجه عن الأمثلة.

فأما الجمع الذي في آخره ألف نحو: (حُبالى، وعُجالى، وكُسالَى) فلا يجوز أن يدخله التنوين، لأن الأصل فيه (عُجالٍ) و (حُبالٍ) إلا أنهم لما رأوا التنوين يسقط الياء واستثقلوا أن يضموها فرّوا من ثقل التنوين إلى أن قلبوا من الكسرة قبل الياء فتحة، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهذا يؤكد على أن الألف فيه ليست للتأنيث، وإنما هي بدل من الياء، فلا يجوز أن ينونوا لأنهم قد فرّوا من التنوين، فلا يرجعون إلى ما منه فروا، ولأن الحركة إنما كانت تكون في الياء فلا يجوز أن يكون فيما صار بدلا منها، لأنه لا يجمع بين العِوض والمعوَّض.

ذكـــر العجمـــة

اعلم أن الأسماء الأعجمية على ضربين:

ضرب هو جنس، وضرب هو علَم، ويعتبر الجنس بأن يحسن فيه الألف واللام، فإن حسن دخول الألف واللام عليه قطعت على أنه علم.

فمثال الجنس قولك: (الآجر، والابريسم، والبقم(١)، والديباج) وهذا النوع من الأعجمي، يجري مجرى العربي، ولا يعتدّ بالعجمة فيه، فإن حصل فيه سببان من الأسباب التسعة امتنع الصرف منه إذا كان معرفة، وانصرف إذا كان نكرة.

(*) أ: ص١٧٥.

(١) البقم، هو العندم وزنا ومعنى، وهو شجر ذو لون أحمر، يصبغ به، ينظر: المغرب ١٠٧، و(اللسان/بقم)، شفاء الدليل ٦٥.

فإن لم يجتمع فيه سببان انصرف معرفة ونكرة، فمن ذلك (نيروز) وفيه لغتان: نيروز، ونوروز،وهو ينصرف معرفة ونكرة وهو في العربية مثل: قيْصوم[1]، وكذلك (ديباج) كديماس[2]، ينصرف معرفة ونكرة.

فإذا سمّيت شخصاً، بـ(مهرجان) لم تصرفه معرفة مصغراً ولا مكبراً، للتعريف وزيادة الألف والنون في آخره، وتصغيره: (مُهَيْرِجان) وتصرفه في النكرة.

فإن سميت بـ(بَقّم) لم تصرفه معرفة لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يخصّ، لأن (بَقّم) على وزن: ضَرّب.

ولو صغرته لقلت: (بُقَيْقِم) فصرفته، لأن التصغير قد أزال عنه وزن الفعل، وهو مصروف في النكرة على كلّ وجه.

فأما (شَلَّم)[3] فهو اسم للبيت المقدس، ولا ينصرف مصغراً ولا مكبراً، وانصرف نكرة، وإنما لم ينصرف لاجتماع التعريف والعجمة الزائدة على ثلاثة أحرف.

ولو صغرته لقلت: (شُلَيْلَم) فلم تصرف،لأن التصغير لم يبطل العجمة منه، وهو مصروف في النكرة على كل وجه.

---

(١) القيصوم: نبات طيب الرائحة من رياحين البر.

(٢) الدّيماس: الحمام، ويطلق علي الكنّ، وفيه لغتان كسر الدال وفتحها فمن كسر الدال حذف الياء في الجمع، فقال: دمامس، مثل قيراط قرارط، ومن فتح الدال أثبت الياء فقال: دماميس مثل شيطان، شياطين. (اللسان: دمس).

(٣) يقال: شَلَّم، وشَلَم، وشَلِم، ويقال فيه أيضاً: (أورى شَلَّم) بالتشديد وبالتخفيف أيضاً، كما ورد ذلك في بيت الأعشى:

وَقَدْ طُفْتُ للمـالِ آفاقَـهُ ... عُمانَ فحمصَ فَأُوْرِيْ شَلَم

المعرب ٧٩، وينظر: معجم البلدان ٣/٣٥٩، اللسان/شلم.

فأما (آجر) ففيه لغات[1]: فمن قال (آجور) صرفه معرفة ونكرة لأن (آجوراً) كـ(عاقول).

وأما من قال: (آجُر) فهذا إذا سمّى به لم يصرفه لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يغلب، ووزنه (أفْعُل) مثل: أدخُل وأَقتُل.

ولو صغره أيضاً لم يصرفه لأنه كان يكون: (أُوَيْجِر)، والتصغير لا يزيل عنه وزن الفعل الذي يغلب،لأن (آجِر) على وزن: (أضْرِب، وأَجْلِس).

وهو مصروف في التنكير على كلّ وجه،فهذا حكم الأعجمي الجنس.

فإذا امتنع الألف واللام أن يدخلا على الأعجمي حكمت على أنه عَلم، وإذا كان علماً فلا يخلو أن يكون على ثلاثة أحرف أو زائداً عليها.

فإن كان على ثلاثة أَحرف صرفته معرفة ونكرة، سكن وسطه أو تحرك، فمثال الساكن الأوسط: (نُوْح، ولُوْط) ومثال المتحرك الأوسط: (عَزَر).

فإذا زاد الأعجمي على الثلاثة نحو (إبراهيم وإسماعيل) لم ينصرف معرفة، وانصرف نكرة. وإنما لم ينصرف معرفة للتعريف والعجمة الزائدة على ثلاثة أحرف.

ولو صغرته أيضاً وقلت: (أُبَيْرِه، وأُبَيْرِيْه، وبُرَيْهِم) و(أُسَيْمِيع، وسُمَيْعِيْل) لم ينصرف معرفة، لأن التصغير لا يزيل عنه العجمة.

---

(١) اللغات هي: أَجُوْر، يأْجُور، آجِرُون، أُجُرٌّ، آجرٌ، آجُرُ، آجِرُ، وكذا آجُور وهو طبيخ الطين الذي يبنى به. ينظر: المعرب ٦٩، (اللسان/أجر).

فأما (إسحق) إن أخذته من (أسْحَقَه اللهُ) إذا أبعده، انصرف معرفة ونكرة لأنه عربيّ[١]، وإذا أردت بـ (إسحق) اسم النبي -عليه السلام- لم تصرفه معرفة لاجتماع التعريف والعجمة الزائدة على الثلاثة الأحرف وكذلك إن صغرته لم ينصرف.

فأما (يَعْقُوْب) فإن أردت به اسم النبي -عليه السلام- فهو أعجمي[٢]، ولا ينصرف معرفة مصغرا كان أو مكبراً، لأن التصغير لا يُزيلُ عنه العجمة.

فإن أردت الطائر الذي هو ذكر الحَجَل فهو عربيّ ينصرف معرفة ونكرة.

وأما (أَيُّوْب) فإن أخذته من (آب ـ يؤوب) كان عربياً[٣]، وانصرف معرفة ونكرة وإن أردت به النبي صلى الله عليه وسلم، لم ينصرف معرفة، مصغراً كان أو مكبراً، لاجتماع التعريف والعجمة الزائدة على الثلاثة الأحرف وانصرف نكرة على كل وجه.

فأما (بُنْدار)[٤] فمنهم من يصرفه في المعرفة، ومنهم من لا يصرفه فمن لم يصرفه قال هومعرفة على أكثر من ثلاثة أحرف.

---

(١) إسحاق، قيل أصله: يَصْحاق في العبرية، ومعناه، يضحك، أو ضحّاك، وهو يناسب مقام البشارة في قوله تعالى: ﴿وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق﴾ الآية ٧١/سورة هود، ولا يخفى ما بين اللفظ العبري واللفظ العربي من قرب في مخارج الحروف، وهذا أولى مما ذهب إليه المصنف، ينظر: روح البيان ٤/ ١٦٢.

(٢) يعقوب، لعله مشتقّ من الفعل (يعقب) إذ جاء عقب أخيه العيص في بطن واحد فكأنه متعلق بعقبه، ويدل على هذا الاشتقاق أن العرب أطلقوا (اليعقوب) على ذكر العقاب، ينظر: اللسان: عقب، وروح البيان ١/ ٢٣٨.

(٣) أَيُّوب، فَيْعُول من: (أوْب) كَقَيُّوْم، وقيل هو: فَعّول من: (أيب) كسفود، (تاج العروس/أوب).

(٤) بُنْدار: أعجمي، وهو التاجر، ينظر: شفاء الغليل ٧٨.

ومن صرفه قال لأنهم يدخلون عليه الألف واللام فيقولون (البندار) [*]يجري مجرى الجنس.

وكل أسماء الملائكة والأنبياء -عليهم السلام- التي وردت في القرآن فإنها لا تنصرف لاجتماع التعريف والعجمة، إلا ستة أسماء فأنها تنصرف معرفة ونكرة منها ثلاثة عربية: (مُحَمّدٌ، وشُعَيْبٌ، وصَالِحٌ) وأثنان أعجميان، وهما: (نُوْحٌ ولُوْطٌ)، وواحد فيه خلاف وهو: (هُوْد)، قوم يقولون هو عربيّ فينصرف، وقوم يقولون هو أعجميّ فلا ينصرف.

فأما (سَبَأ)[1] فمن جعله اسماً للبقعة أو البلدة، أو المدينة، أو الأم، أو القبيلة، لم يصرفه إذْ كان معرفة لمؤنث، ومن جعله اسماً للأب أو الحيّ، أو البلد، أو المكان صرفه معرفة ونكرة.

فأما (ثَمُوْدُ) فمن جعله اسماً للأم أو القبيلة أو البلدة لم يصرفه للتعريف والتأنيث، ومن جعله اسماً للحيّ أو الأب، أو المكان، أو البلد صرفه معرفة ونكرة.

(*) أ: ص١٧٦.

(١) تقدم ذكرها في الصفحة ٦٢٠.

التركيـــــب

هو كلّ اسم ضممته إلى اسم قبله، وشبّهته بتاء التأنيث وفتحت آخر الاسم الأول إذا كان حرفاً صحيحاً لما شبهت الأخير بتاء التأنيث وتعربه كما تعرب: طلحة.

ولا تصرفه معرفة لاجتماع التعريف والتركيب سواء كان مكبراً أو مصغراً، وآخر الأول مفتوح في التكبير والتصغير، سواء كان الثاني عربياً أو أعجمياً.

وتصرفه نكرة تقول: (هذا حَضْرَمَوْتُ وحضرَموتٌ آخَرُ)، لم تصرف الأول للتعريف والتركيب، وصرفت الثاني لزوال التعريف، وتقول: (هذا بعلَبَكُ وبعلَبكٌ آخرُ) و(رأيت بعلَبكَ وبعلبكاً آخرَ)، و(مررت ببعلَبكَ وبعلبكٍ آخرَ) لم تصرف الأول للتعريف والتركيب وصرفت الثاني لزوال التعريف.

وتقول: (هذا رامَ هُرْمُزُ، ورامَ هُرْمُزٌ آخَرُ) و(رأيت رامَ هُرمزَ ورامَ هرمزاً آخَرَ) و(مررت برامَ هرمزَ ورامَ هرمزٍ آخَر) لم تصرف الأول للتعريف والتركيب، وصرفت الثاني للتنكير،وكذلك لو صغرتها لقلت: (هذا حُضَيْرَمَوْتُ، وبُعَيْلَبكُ، ورُوَيْمَ هُرْمُزُ) تفتح آخر الأول كما تفتح ما قبل الهاء إذا قلت: طُلَيْحَة.

وقد أجازوا في هذه الأسماء الإضافة، فإذا أضفت الأول إلى الثاني، فإن كان الثاني عربيّاً مذكراً جررته ونوّنته، تقول: (هذا حَضْرُموتٍ، وبعلُبَكٍ)، و (رأيتُ حضرَموتٍ، وبعلبَكٍ) و(مررت بحضرِمَوْتٍ، وبعلبكٍّ)، تعرب الأول بوجوه الإعراب، وتجرّ الثاني وتنونه، فإن كان الثاني أعجمياً زائداً عَلَى ثلاثة أحرف لم تصرفه، وأعربت الأول ونصبت الثاني، لأن مالا ينصرف يكون في موضع الجرّ منصوباً، تقول: (هذا رامُهرمزَ) و (مررت برامِ هُرمزَ).

وقد أجازوا في هذه الأسماء أن تبنى على الفتح، وهو قليل، فقالوا: (هذا حَضْرَمَوْتَ، وبعلَبكَّ، ورامَ هرمزَ)، وكأنهما بنيا إما لأنهما ضمّنا معنى حرف

العطف أو حرف الجرّ، وكان التقدير: (هذا حضرٌ وموتٌ، أو حضرٌ لموتٍ) ثم حذف الحرف من بينهما وليس أحد الاسمين بأن يضمنه بأولى من الآخر، فضمناه جميعاً، فاستحقا البناء لتضمُّنِها الحرف، واختيرت لهما الفتحة لأنها أخف الحركات وأكثرها.

فإن كان آخر الأول ياء خفيفة قبلها كسرة سكنوها، وجاز لهم التركيب والإضافة، نحو: (مَعْدِيْ كَرِبَ)[1]، تقول إذا ركبت: (هذا معديْ كَرِبَ ومَعْدِيْ كَرِبٌ آخَرُ) و(رأيت معدِيْ كَرِبَ ومعدي كَرِباً آخَرَ) و(مررتُ بمعديْ كَرِبَ ومعديْ كَرِبٍ آخَرَ) لم ينصرف الأول للتعريف والتركيب، وصرفت الثاني لأنه نكرة، وكذلك تفعل في (بادِيْ بَدا)[2] و(قالِيْ قَلا)[3] و (أيادِيْ سَبَأ) و(أَيْدِي سَبَأ)[4].

فإن أضفت (مَعْدِيْ) إلى (كَرِب) فالعرب تختلف في (كَرِب) ، فمنهم من يجعله مذكراً، ومنهم من يجعله مؤنثاً:

فمن جعله مذكراً جرّه ونوّنه فقال: (هذا مَعْدِيْ كَرِب) و (رأيت معدِيْ كَرِبٍ) و(مررتُ بمعديْ كَرِبٍ)، و(هذا باديْ بدا) و(رأيت بادي بدا) و(مررت ببادي بدا).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٩٦، القاموس المحيط (كرب، عدا)، اللسان (كرب، معد، عدى) شرح الكافية - الرضي ٢/ ٨٠، شرح التصريح ٢/ ١٨٥، ومعنى (معدِي كَرِبَ) عداه الكرب، أي تجاوزه.

(٢) أصل (بادي بدا) بادئ بدء ومعناه أول شيء؛، وإنما ترك الهمز لكثرة الاستعمال وفيه لغات، ينظر: الكتاب ٣/ ٣٠٤.

(٣) قاليْ قلا موضع، قال ابن السراج بنى كل واحد منهما على الوقف لأنهم كرهوا الفتحة في الياء، (اللسان: قلا) وقال سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٠٧: (فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة، نحو: ياء دَرْدَبِيْس، ومفاتِيْح، ولم يحركوها كتحريك الراء في: شَغَرَ بَغَرَ لاعتلالها.

(٤) أَيْدِيْ سبأ، وسبأ مدينة في اليمن، لما فرّق الله أهلها تفرّقوا في الأرض، فضرب بهم المثل في الفرقة، فقالوا: تفرقوا أيدي سبأ، ينظر: (اللسان/ سبأ - بالهمز، وسبا - بالألف)، والكتاب ٣/ ٣٠٤.

ومن جعل (كرب) مؤنثاً فتحه في موضع الجرّ ولم يصرفه للتعريف والتأنيث فقال : (هذا مَعْدِيْ كِرِبَ) و (رأيت معدِيْ كَرِبَ) و (مررت بمعدِيْ كَرِبَ) وكذلك من بنى الاسمين على الفتح جاء اللفظ مثل هذا .

وينبغي أن يكتب (مَعْدِيْ) متصلاً بـ (كَرِبَ) ليدلّوا باتصاله في الخطّ على اتصاله في المعنى[1] .

فإن قيل : فلم سكنت الياء من (مَعْدِيْ) وأمثاله في التركيب والإضافة، ولم تحرك كما حركت ياء (قاضي) في موضع النصب ؟ .

قيل له : لما لزم الاسم الثاني الأول ولم يفترقا صار مجموعهما كالاسم الواحد، ولما صاروا كالاسم الواحد صارت الياء كأنها حشو في اسم واحد فأجروها مجرى ياء (قضيب ، وقفيز، ورغيف) فسكنت لأنها مثلها، وقد شبّهوها بياء دَرْدَبِيْس .

وقال قوم : لما كانت (ياء) قاضي تسكن في موضع الرفع والجرّ، وتفتح في النصب لأنها حرف إعراب[2]، فلما حصلت في هذا الاسم المركب حشواً زادت في الثقل على (ياء) قاضي، فسكنوها في التركيب والإضافة وأسكنوا الفتحة فيها .

وقال قوم : لما كانت (ياء) قاضي تسكن في الرفع والجرّ، وتسكن الياء في موضع النصب في الضرورة، كما قال الشاعر[3] :

[٢٤] كأَنّ أَيْدِيْهِنّ بالقاعِ القَرِقْ   أَيْدِيْ جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ

---

(١) كتبنا (مَعْدِيْ كَرِبَ) منفصلة خلاف رأي المصنف ابتعاداً من اللبس بصيغة (يَكْرِب) المضارع، ينظر تفصيل الكلام في : المطالع النصرية ٣٣، وقد جاءت منفصلة في نسخة (م) .

(*) أ : ص١٧٧ .

(٢) هذا الحكم إذا كانت مضافة .

(٣) هو رؤبة، ينظر : الصفحة ٩٣ .

وإنّما هو (كَأَنّ أيْدِيَهُنّ). وقال[1]:

[٢٥] سَوّى مساحِيهِنّ تَقْطِيْطَ الحُقَقْ تقليلُ ما قارَعْن من سَمّ الطُرُقْ

وإنما هو: (سَوّى مساحِيَهُنّ) فإذا كان الاسم المعرب تسكن ياؤه في النصب لضرورة الشعر، وزاد المركب في الثقل عليه أسكنت ياؤه في الكلام أيضاً.

قال المبرّد[2]: لما كانت الياء شديدة الشبه بالألف، وكانت الألف ساكنة في الرفع والنصب والجرّ أسكنوا الياء لشبهها بها.

فإن كان الثاني من الأسمين أعجمياً -أو هو صوت- فتحت آخر الأول وكسرت آخر الثاني، نحو: (سِيْبَوَيْه، وعَمْرَوَيْه، وزَنْكَوَيْه، ونِفْطَوَيْه، وشِيْرَوِيه، وشَمْشَوَيْه، وبَرزَوَيْه، وخالَوَيْه)، وإنما بنوا الثاني على الكسر لما اجتمع فيه من (العجمة) والصوتية ثقل فأجروه مُجرى الأصوات.

فإذا كان معرفة كان مكسوراً من غير تنوين، تقول: (جاءني سيبَويهِ، ورأيت سيبَويهِ، ومررت بسيبَويهِ).

وإن كان نكرة ألحقت بعد الكسرة تنويناً،فيكون التنوين فارقاً بين المعرفة والنكرة، تقول: (جاءني سيبويهِ وسيبوهٍ آخَر) فالأول امتنع من التنوين لاجتماع التعريف والتركيب، وصرف الثاني لزوال التعريف، قال الشاعر[3]: [رجز]

[٢٢٤] يا عَمْرَوَيْهِ انطلقَ الرِفاقُ وأنتَ لا تَبْكي ولا تَشْتاقُ

فإن ثنيت هذا الاسم قلت: (هذان السِيْبَوَيْهان، ورأيتُ السِيْبَوَيْهَيْنِ)، وإن جمعته قلت: (هؤلاءِ السِيْبَوَيْهُونَ، ورأيت السِيْبَوَيْهِيْنَ، ومررتُ بالسيبويهينَ).

---

(١) هو رؤبة، ينظر: الصفحة ٩٣.

(٢) ينظر: الصفحة ٩٣، المقتضب ٣/ ٣٥٤، ٤/ ٢١.

(٣) مجهول قائله: المقتضب ٣/ ١٨١، اللمع ٢٦٧.

واعلم أنه لما ذكر التركيب جرّ عليه ذلك أن ذكر أسماء من التركيب لا تتعلق بما لا ينصرف وهو قوله: (كَفّةً كَفّةً)[1] يريد، كففته عن النفوذ في الطريق وكفّني وهو يستعمل على وجهين: إما بإظهار حرف الجرّ نحو: "كفةً لِكفّةٍ، أو كفةً على كفّةٍ" وهذا منصوب على الحال، كأنه قال لقيته كافاً له عن النفوذ.

أو ضمن الاسمين معنى حرف الجرّ فيبنيهما على الفتح، يقول: "لقيتُه كفةً كفّةً" وهذا أيضاً في موضع الحال كأنه قال: التقينا متكافّين، أي كفّني وكففتُهُ، و "لقيت" هو الناصبُ للحال.

وكذلك إذا قال: (هو جاري بَيْتَ بَيْتَ)[2] إن أظهر حرف الجرّ أعرب بالنصب فقال: (هوجاري بَيْتاً لِبَيْتٍ).

وإن ضمّن الاسمين معنى حرف الجر ركبهما وبناهما على الفتح، ويكون الاسمان في موضع الحال فقال: (هَوَ جاري بَيْتَ بَيْتَ) وضعه موضع(مُلاصقاً) كأنه قال: (جاري ملاصقاً) فـ(بَيْتَ بَيْتَ) في موضع (ملاصقاً) والناصب للحال (جاري) لأنه في معنى يجاورني كأنه قال: (هو مجاوري ملاصقاً).

وهذا مثل قولهم: (القومُ فيها شَغَرَ بغرَ)[3] كأنه قال (مختلطين) أو (متبددين) أو (متفرقين). والناصب للحال هو الظرف،وإنما التقدير (شغراً لبَغرٍ) فضمن الاسمين معنى حرف الجر، فلما تضامنا معنى حرف الجر ركبهما وبناهما على الفتح، وهما في موضع الحال، كما وصفت.

---

(١) الكتاب ٣/٣٠٤، وفي حديث الزبير: (فتلقّاه رسولُ الله ـ ﷺ ـ كفةً كفةً)، ينظر: النهاية في غريب الحديث ٤/١٣٩.

(٢) الكتاب ٣/٣٠٢، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ٤/١١٢، ١١٧.

(٣) (شَغَرَ بَغَرَ) ومثله شَذَرَ مَذَرَ، ينظر: الكتاب ٣/٣٠٥، (اللسان/بغر، شغر).

وكذلك قوله: (تَساقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ)[1] كأنه قال: (أَخْولاً لأخْوَلٍ) فضمن الاسمين معنى حرف الجرّ، فاستحقا البناء لتضمنهما معنى حرف الجر.

واختار لهما الفتح لأن الفتحة أخفّ الحركات وأكثرُها استعمالاً، وهو في موضع الحال من الواو، وتقديره،: (تساقطوا متبدّدين ومتفرّقين)، والناصب للحال هو الفعل الذي رفع الواو.

وكذلك قوله: (تَساقَطوا بَيْنَ بَيْنَ) يريد بيناً لبَيْنٍ فضمّن الاسمين معنى حرف الجرّ فاستحقا لذلك البناء، وبُنيا على الفتح لما ذكرناه، فكأنه قال: تَساقَطُوا متفرّقين، وهو في موضع الحال من الواو، والناصب له الفعل الذي رفع الواو، وقال عَبِيْدُ[2]: [مجزوء الكامـــل]

[٢٢٥] نَحْمِيْ حَقيقتنَا، وبَعْـــ ـــضُ القومِ يسقُط بَيْنَ بَيناْ

فأما قولهم (هو يأتينا صباحَ مساءٍ)، تقديره: صباحَ كلّ مساءٍ، فحذف (كلّ) من الكلام، وأضاف الأول إلى الثاني وهو منصوب على الظرف تقديره: (يأتينا في صباحِ كلِّ مساءٍ) والناصب له الفعل وهو (يأتي) فإنما أراد أنه يأتينا في الصباح، وليس في الكلام دليل على أنه يأتينا في المساء.

فإذا قال: (هو يأتينا صباحَ مساءَ) فتقديره: صباحاً ومساءً فحذف الواو وضمن الاسمين معناها فبنيا لتضمنهما معنى واو العطف وبنيا على الفتح لأنه

---

(١) يقال: ذَهَبَ القومُ أَخْولَ أَخْولَ، أي: متفرّقين، وأصله الشررُ الذي يتطاير مِن الحديدِ الحارّ إذا ضُرِب، ينظر: الكتاب ٣ / ٣٠٧ و(اللسان / خول).

(٢) هو عَبيد بن الأبرص، الديوان ١٣٦، اللمع ٢٦٨، شرح المفصّل ـ ابن يعيش ٤ / ١١٧، وروايته في الهمع ١ / ٢١٢:

بِه نَحْمِي حقيقتَنا جميعاً وبعضُ القومِ يَسْقطُ بَيْنَ بَيْنا

وهو بهذه الرواية من الكامل التام.

أخفّ الحركات وأكثرها، وهذا يدلّ على أنه يأتينا في الصباحِ والمساءِ، وهو منصوب على الظرف، والناصب له (يأتي) ولا يجوز أن يكون حالاً لأن ظروف الزمان لا تكون أحوالاً للجثث كما لا تكون أخباراً لها. فقس على هذا ما يرِدُ عليك إن شاء الله. وبالله التوفيق.

باب العدد

اعلم أن (الواحد) ليس من العدد وإن كان مبتدأً للعدد وأصلاً له، وإنما العدد يكون بتكرير الواحد.

واختلفوا في (التثنية) هل تكون عدداً أو جمعاً أو لا تكون، هذا الاختلاف واقع بين النحويين وبين الفقهاء.

فقال قوم: (التثنية جمع، وليس كل جمع تثنية)[1] وإنما قالوا هذا القول لأنهم وجدوا معنى الجمع هو ضمّ شيء إلى شيء، فلما رأوا هذا مع الجمع[*] سمّوا التثنية جمعاً لأنها ضمّ شيء إلى شيء.

وهذا الذي قالوه ليس بصحيح ولا بالقويّ لأنه ليس يجب إذا أشبه الشيء غيره وجب أن يكون له جميع أحكامه، وأيضاً فإنا وجدنا العرب فرّقت بين التثنية والجمع بالصيغ والكيانات وهذا يدلّ على أن الجمعَ غيرُ التثنية، والتثنية غير الجمع، وليس يجب إذا وقعت التثنية موقع الجمع، أو وقع الجمع موقع التثنية أن تكون التثنية جمعاً، وإنما هذا تفعله العرب تقوية لأغراض لها، ولو جاز أن تكون التثنية جمعاً لجاز أن يكون الجمع تثنية وهذا محال.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٤٨ : (لأن الاثنين جميع وهذا بمنزلة قول الاثنين نحن فعلنا).
وقال المبرّد في المقتضب ٢ / ١٥٦ : (ولو أراد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر لأنه كان الأصل لأن التثنية جمع، وإنما معنى قولك جمع أنه ضم شيء إلى شيء).
وقد استدلّوا على إطلاق لفظ التثنية وأرادة الجمع بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَينِ ﴾ فإنه وإن كان لفظه لفظ التثنية فهو جمع، والمعنى (كرات) لأن البصر لا يحسر إلا بالجمع).
ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٨.
(*) أ: ص١٧٨.

واعلم أنهم جعلوا للتثنية صيغة ولم يخرجوها على لفظ الواحد قالوا : (اثنان) فاستغنوا به عن قولهم (واحِدان)، وقالوا : (اثنتان)[1] فاستغنوا به عن قولهم : (واحدتان)، كما استغنوا بعشرة عن (خَمْسَتَيْنِ) وستة عن (ثلاثتَيْنِ)، وثمانية عن : (أربعتَيْنِ) .

وكلّ اسماء العدد مبنية على الوقف، يقولون : واحدْ، اثنانْ، ثلاثهْ، أربعهْ، خمسهْ، ستِهْ، سبعهْ .

وإنما بنوها على الوقف لأنها أصوات ، فأجرَوها مُجرى حروف التهجّي إذا قلت : (ب ت ث)، ويدلّك على أنها مبنية على الوقف قطعهم لألف الوصل إذا قلت : (واحِدْ، إثنانْ) ويَدُلُّكَ أيضاً على أنها مبنية على الوقف نقلهم حركة همزة القطع إلى الهاء في قولهم : (ثلاثةَ أربْعَه) ، وقد قرأ بعضُ القرّاء : ﴿ **قَدَ أفْلَحَ المُؤْمِنُوْنَ** ﴾[2] .

فإذا أخبروا عن العدد أو عطفوا بعضه على بعض، أعربوه فقالوا : (أعجبتني سِتّةٌ) و(أربعةٌ أكثرُ من ثلاثةٍ) و(عشرةٌ ضِعْفُ خَمْسةٍ) وأولُ العَدَدِ ثلاثةٌ .

والمعدود نوعان :مذكّر ومؤنّث، فإذا عَدوا مذكراً من الثلاثة إلى العشرة جاؤوا بالتاء فقالوا : (ثلاثةُ أَحْمِرَةٍ) و(أربعةُ أبغلٍ) و (خمسةُ أقفزةٍ) و(ستّة أجْرِبةٍ) و(سبعةُ أبوابٍ) و(ثمانيةُ أفلُسٍ) و(تسعة أرغفة) و (عشرة أجمالٍ) .

---

(١) يقال (ثنتان) على لُغة بني تميم، و(اثنتان) بالهمز ـ على لغة الحجازيين، وبها نطق القرآن في قوله تعالى : ﴿ فإنْ كُنّ نساءً فوقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ الآية ١١ /سورة النساء في الإفراد، وقوله تعالى : ﴿ وقطّعناهُم اثنتَيْ عَشْرةَ أسباطاً ﴾ الآية ١٦٠ /سورة الأعراف، في التركيب. وينظر : البرهان في علوم القرآن ١ /٢٨٣، شرح التصريح ١ /٧٤، ٢ /٣٠٠ .

(٢) الآية ١ /سورة المؤمنون، بسكون الدال وفتح الهمزة، قراءة الجمهور، وقرأ حفص، وورش، وابن ذكوان ﴿ قَدَ أَفْلَحَ ﴾ بإلقاء حركة الهمزة على الدال، وجعل الهمزة وصلاً (معجم القراءات ٤ /٢٠١).

وإذا عدّوا المؤنث من الثلاث إلى العشرة ذكروه بغير تاء، قالوا: (أَرْبَعُ بَغْلاتٍ) و(ثلاثُ جَفنَاتٍ)، و(خمسُ خَشباتٍ)، و(ستُ صفحاتٍ)، و(سبْعُ جوزاتٍ) و(ثمانِيْ لَوْزاتٍ)، و(تسعُ بيضاتٍ)، و(عَشْرُ قصباتٍ)، وفي التنزيل: ﴿ سَخَّرَها عَلَيْهِم سَبْعَ ليالٍ، وثَمَانِية أيامٍ حُسوماً ﴾[1]. فقال: (سَبْعَ ليالٍ) بغير تاءٍ لأن واحد السبع ليلة، وهي مؤنثة، وقال(ثمانية أيام) لأن واحد الثمانية يوم، وهو مذكّر[2].

فإن قيل: فلم أدخلوا في عدد المذكّر التاء ونزعوها من عدد المؤنث؟.

قيل له: عن هذا السؤال أجوبة: قال بعض أهل العلم لما كان المذكّر سابقاً للمؤنث عدوه بالتاءِ، فلما جاء المؤنث بقي بلا تاء.

وقال بعضهم: لما كان المذكر أخفّ من المؤنث وأمكن تحمّل الزيادة، وهي (التاء) كما تحمّل لتمكنِه زيادةَ التنوين.

وقال بعضهم: لما كان المؤنث ثقيلاً، وفرعاً على المذكّر لم يحملوا عليه زيادة في اللفظ لأنه لا يحتمل ثقل التأنيث وثقل الزيادة.

وقال بعضهم: أسماء العدد كلّها مؤنثة فعلقوا على المعدود المذكّر الصيغة التي فيها التاء لأنه لخفته يتحمل الثقيل، ولما كان المؤنث ثقيلاً علّق عليه الاسم الذي أنث بالصيغة حتى لا يجتمع عليه ثقل اللفظ وثقل المعنى.

فإذا تجاوزت العشرة ركبت الاسمين وبنيتهما على الفتح فقلت: (أَحَدَ عَشرَ) وجاز أن تتوالى فيه ست حركات، وإن كان هذا لا يجتمع في الكلام لأنهما اسمان في الأصل فَرُوْعِي أصلُهما.

---

(١) الآية ٧ /سورة الحاقة.

(٢) ينظر: الكتاب ٣ /٥٥٧، المقتضب ٢ /١٥٧.

وكان الأصل في هذا: (أَحَدٌ وعَشْرةٌ) إلا أنهم أرادوا أن يفرّقوا بين كون الشيء كلّه في وقت واحد وبين ما يكون بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر. فإذا قال (أحدَ عشرَ) أو (ثلاثةَ عَشرَ) دلّ هذا على أنه كان في وقت واحد. وإذا قال (أحدٌ وعشرٌ) أو (ثلاثةٌ وعشرةٌ) دلّ على أنه كان في وقتين.

وتقول في المؤنث: (عندي إحدى عَشْرةَ)، وفي المؤنّث لغتان[1]: (عَشْرَةٌ) بسكون الشين، و(عشِرة) بفتح الشين.

فإن قيل: إذا كان هذا الاسم قد ركّب فلأيِّ علّة ركب؟.

قيل له: الأصل: (أحَدٌ وعَشْرةٌ)، وكذلك إلى (تَسْعَةَ عَشَرَ) إلا أنهم ضمنوا الاسمين معنى حرف العطف، ولم يك أحدُ الاسمين أولى بالتضمين من الآخر، فلما ضمّنا معنى حرف العطف استحقا البناء، لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف استحق البناء. ولما بنيا اختيرت لهما الفتحة لخفّتها وكثرتها في الاستعمال.

فإن قيل: فإذا كان الاسمان قد جعلا بمنزلة اسم واحد، فلم جاز أن يجمعوا في الاسم علامتي تأنيث فقالوا: (أحْدَى عَشْرةً) والألف في (أحْدَى) للتأنيث، والتاء في (عشرة) للتأنيث؟.

قيل له: أما (التاء) فلا تكون إلا للتأنيث، وأما (الألف) فقد تكون للتأنيث ولغير التأنيث، ألا ترى أن ألف (أرْطَى) هي للإلحاق وليست للتأنيث، فالألف من (إحْدَى) للتأنيث فإذا قال: (إحْدَى عَشْرة) جعلها بمنزلة (الألف) التي للإلحاق فبطل أن تكون للتأنيث، فعلى هذا الجواب لم يجمع بين علامتي تأنيث.

---

(١) وبالفتح قرأ الجمهور في قوله تعالى: ﴿فتِلْكَ عَشَرَةٌ كاملةٌ﴾ الآية ١٩٦ / سورة البقرة.

وقال بعض النحويين: يجوز أن يكون راعى[*] أصل الاسمين قبل التركيب، فعد كلّ اسم على حاله، كما جمع بين ست حركات في (أحَدَ عَشَر) لأنه راعى كونهما اسمين، لأن ست حركات لا تكون في اسم واحد[١].

ويجوز أن يكون راعي الألف للتأنيث إذا كان الاسم مفرداً، ولم يراع فيه التأنيث إذا ركب، ولا يمتنع أن يكون الشيء الواحد يُراعى من وجه ولا يُراعى من وجه آخر، ألا ترى أن ألف (بُهْمَى) للتأنيث فإذا أدخلوا عليها التاء فقالوا: (بُهْماة) فـ(الأخفش)[٢] يقول: إن الألف الآن للإلحاق، لحقت (بُهْمَى) بـ(جُؤْذَر) وعند (سيبويه) أن الألف في (بُهْماة) زيدت لتكثير الكلمة[٣]، لأنه ليس عنده في أسماء العرب: (فُعْلَل) فيكون هذا ملحقاً به.

وتقول: (عِنْدي اثنا عَشرَ رجلاً)، و(رأيت اثنَيْ عَشَرَ رجلاً) و(مررتُ باثنَيْ عشرَ رجلاً) (الألف) في الاسم الأول علامة الرفع و (الياء) علامة النصب والجرّ.

وتقول في المؤنث: (عندي اثنتا عشرةَ) (وعندي ثنتا عشرةَ) في المؤنث لغتان بألف وصل وبغير ألف وصل. تكون في الرفع بالألف. و(رأيتُ اثنتَيْ عَشْرَة) و(ثِنْتَيْ عشْرَةَ) و(مررت باثْنَتَيْ عشْرةَ)، و(ثِنْتَيْ عَشرةَ)، تكون في النصب والجرّ بالياء،وأما الاسم الثاني فمبني على الفتح، وإنما بُني لوجهين:

أحدهما: أنه وقع موقع (النون) من اثنين واثنتين. والإسم إذا وقع موقع الحرف بُني، لأن الحرف مبني.

(*) أ: ص١٧٩.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥٥٧: (كأنك قلت: أحد عشر).

(٢) ينظر: (اللسان/بهم).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢١١: (وقالوا بُهْمَى واحدة لأنها ألف تأنيث) وقال أيضاً في ٤/٢٥٥: (ولا يكون «فُعْلى» والألف لغير التأنيث إلا أن بعضهم قال: بُهْماة واحدة، وليس هذا بالمعروف).

فإن قيل: فهلا بنيتموه على الكسرِ، لأن الحرف الذي وقع موقعه مكسور؟.

قيل له: إنما وجب بناء الاسم لوقوعه موقع الحرف، وليس يجب أن يوافقه في حركته.

والوجه الثاني: أنه قد تضمن مع الأول معنى حرف العطف فيجب أن يبنى، فأما الأول فلا يجوز بناؤه لئلا يبطل علم التثنية، لأن التثنية لها طريق واحد لا يختلف فيه.

ويلزم أن يكون بعد الاسمين المركبين اسم مفرد نكرة ينتصب على التمييز يبين العدد ويكشف عن حقيقته، ولا بد أن يكون بين الاسم الأخير وبين الاسم المنصوب تنوين مقدّر وينبغي أن يكون المفسّر نكرة، وإنما وجب أن يكون نكرة ليكون واقعاً على كلّ واحدٍ من المفسَّر والمميَّز، فلما صلح أن يكون واقعاً عليه جاز أن يكون مفسراً له، ويجوز أن نصف هذا المفسّر بواحد وبجمع، لأن هذا وإن كان واحداً في لفظه فهو جمع في المعنى، فلأجل هذا جاز أن تكون صفته موحدة حملاً على لفظه، ومجموعة حملاً على معناه، تقول (عِنْدي خمسةَ عشرَ حماراً جياداً) و (عندي خمسةَ عشرَ حماراً جيداً)، وبيت عنترة يروي على الوجهين جميعاً[1]: [كامــلٍ]

[٢٢٦] فيها اثْنتانِ وأربعونَ حلوبةً ... سوداً كخافيةِ الغُرابِ الأَسْحَـمِ

يُرْوىَ: (سودٌ) بالرفع، و(سوداً) بالنصب.

فمن قال: (سُودٌ) جعله صفة للمرفوع،وهو (اثنتان وأربعون حلوبةً) فكأنه قال فيها: (اثنتان وأربعون حلوبةً سودٌ).

ومن قال: (سوداً) جعلها وصفاً لـ(حلوبة) على معناها، لأنها في معنى الجميع.

(١) ديوانه ١٩٣، شرح المفصل-ابن يعيش ٣/ ٥، و٦/ ٢٤، الخزانة ٧/ ٣٩٠.

وهذا يجوز في الصفات التي تكون من جمع التكسير، يجوز أن تقول: (عندي عشرون رجلاً قياماً) ولا يجوز: (عندي عشرون رجلاً قائمين) لأن هذا الجمع الذي يكون بالواو والنون، والياء والنون قد ظهر فيه إعراب لم يكن قبل. فأما جموع التكسير فهي تجري مجرى الآحاد، فلأجل هذا جاز أن يوصف الواحد بالجمع منها.

فإن قيل: فلم جعلتم في المذكّر التاء في الاسم الأول سنه ونزعتموها من الثاني. ونزعتموها من المؤنث في الأول وأثبتهموها في الثاني؟.

قيل له: إنما جعل في المذكّر الأول بالتاء لأن الاسم الأول هو الموضوع للمذكّر قبل العشرة، ثم طرأ الثاني عليه، فكان الأول أحق بالتقديم على الطارئ فقيل: (ثلاثة عشر رجلاً)، ولما كان الاسم الأول للمؤنث بغير تاء كان أحق بالرتبة من الطارئ، ثم طرأ الثاني فبقي على لفظه فقيل: (ثلاثَ عشرةَ امرأةً) ثم لا يزال إلى (تسعَ عشرةَ) فيبنيها على الفتح.

وإن اضطُرّ شاعر إلى إسكان الياء من (ثماني) جاز له ذلك، وهذا في المؤنث تقول: (عندي ثمانيَ عَشْرة امرأةً) بالفتح. ويجوز أن تقول: (ثمانيْ) بإسكان الياء فتسكنها للتخفيف[1]، ويجوز أن تحذف الياء، وتكتفي بالكسرة، تقول: (عندي ثمانِ عَشْرَةَ)، ولا يجوز أن تحذف الياء وتفتح النون[2]، لا يبقى دليل عَلَى الياء المحذوفة، ولا يجوز أن تسكن الياء في المذكّر، لأن تاء التأنيث يفتح ما قبلها.

فإذا صرت إلى (العشرين) استوى فيه المؤنث والمذكّر، وصار في الرفع بالواو والنون (عشرون) وفي النصب والجرّ بالياء، نحو (عشرين) وهذا وما أشبهه من

---

(١) جعل المصنف إسكان الياء ههنا تارة ضرورة شعرية وتارة تخفيفاً، قال ابن سيده في المخصص ١٧ / ١٠٢: (ومنهم من يُسكن الياء فيقول: ثمانيْ عَشْرَةَ، قال الشاعر:

صادفَ من بلائه وشِقْوَتهْ ... بنتَ ثمانيْ عشرةٍ من حجّتهْ

(٢) يرى ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٤ (جواز حذف الياء وفتح النون) ومنْهُ قول الشاعر:

ولقد شَرِبْتُ ثمانياً وثمانياً ... وثمانَ عَشْرَةَ واثنتينِ وأَرْبَعَا

رؤوس العقود (ثلاثون، وأربعون) إلى (التسعين) هو اسم للجمع وليس بجمع، يدلّك على أنه ليس بجمع استواء المؤنث والمذكّر فيه، تقول (عنديْ عشرون رجلاً، وعشرون جاريةً) و(رأيت عشرينَ رجلاً وعشرين جاريةً) و(مررتُ بعشرين غلاماً وعشرين جاريةً)، ولما اشترك المذكّر والمؤنّث فيه غلب لفظ المذكر على لفظ المؤنث.

فإذا زدت على العشرين نيّفاً(*) عددته كما عددته في الابتداء وهو غير نيّف، تقول: (عندي أَحَدٌ وعشرونَ رجلاً، واثنان وعشرون رجلاً، وثلاثةٌ وعشرون رجلاً، وأربعة وعشرون)، وتقول: (عندي اثنتان وعشرون امرأةً، وثنتان وعشرون امرأةً، وثلاث وعشرون امرأةً، وأربع وعشرون امرأةً، وثمانٍ وعشرون امرأةً) و(رأيت ثمانياً وعشرين امرأةً) و(مررت بثمانٍ وعشرين امرأةً)، وكذلك تفعل في كل نيّف يكون بين عقدين كما كنت تفعل فيه في الابتداء إلى (تسعٍ وتسعين، وتسعةٍ وتسعين).

فإذا صرت إلى (المئة) أضفتها إلى واحد من العدد سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، تقول: (عندي مئةُ رجلٍ، ومئةُ امرأةٍ) وتقول في التثنية: (عندي مئتا غُلامٍ، ومئتا جُبّةٍ)، و(اشتريت مئتَيْ ثوبٍ، ومئتي جُبّةٍ).

فإذا صرت إلى الثلاثة عددته كما تعدّ المؤنث فتقول: (ثلاثُ مئةٍ، وأربعُ مئةٍ) وكذلك إلى(تسع مئةٍ). وكان القياس: (ثلاثُ مئاتٍ، وأربعُ مئاتٍ) كما تقول: (ثلاثةُ أثوابٍ)، لأن العدد القليل يضاف إلى العدد الكثير.

فإذا صرت إلى الألف فهو لفظ مذكّر، فينبغي أن تعده كما تعدّ المَذكر، تقول:(ألفُ درهمٍ، وألفا درهمٍ،وثلاثة آلاف درهمٍ، وأربعة آلاف درهمٍ، وخمسة آلاف درهم) تعدّه إلى (عشرة آلاف درهم).

فإن قيل: فلم جاز أن تضاف (المئة) إلى ما بعدها، والعقد الذي قبلها وهو (الثلاثون) و(التسعون) وما بينهما ليس بمضاف، ولم جاز أن تضاف إلى واحد دون أن تضاف إلى جماعة؟.

(*) أ: ص١٨٠.

قيل له: أما (المئة) فإنما لزمت الإضافة[1] من حيث أشبهت العشرة، وقد أشبهت العشرة من وجهين:

أحدُهما: أنها رأس عقد، كما أن العشرة رأس عقد.

والثاني: أنها عشر عشرات، كما أن العشرة عشرة آحاد ، فلما أَشبهت من هذين الوجهين أضيفت كما أن العشرة كانت مضافة، وأما إضافتها إلى واحد دون أن تضاف إلى جمع فلأنها العقد الذي يلي التسعين ، والتسعون مفسرها واحد،فيجب أن يكون الذي يضاف إليه (المئة) واحداً، لأن المضاف إليه يفسر الأول إذا كان من جنسه فلهذا قيل: (مِئةُ دِرْهَمٍ) و(مِئَةُ دينارٍ).

وأما قولهم: (ثلاثُ مِئَةٍ، وأربعُ مِئَةٍ) إلى (تسع مِئَةٍ) فكان ينبغي أن يضاف إلى الجمع، ويقال: (ثلاثُ مئاتٍ، أو ثلاثُ مِئِينٍ)، وكذلك إلى (تسع مئاتٍ، وتسعِ مئينِ) ولكنهم اختصروا وجعلوا الواحد في موضع الجمع، كما قال الشاعر[2]: [رجـــز]

[٢٢٧] ---------- في حَلْقِكُم عَظْمٌ وقَدْ شَجِينا

يريد(في حُلوقِكُم) فوضع الواحدَ موضع الجمع.

---

(١) يجوز في التفسير بعد قطع (المئة) عن الإضافة وجهان، أحدهما: الإتباع على البدل، والآخر: النصب على التمييز، وقد يتعين أحدُهما كقول الربيع ابن ضبع الفزاريّ:

إذا عاشَ الفَتَى مئَتَيْنِ عاماً فقد أَوْدَى المسرَّةُ والفتاءُ

ينظر: الكتاب ١/٢٠٨، المقتضب ٢/١٦٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٦/٢١، الخزانة ٧/٣٧٩.

ومما ورد في النص الحكيم قوله تعالى: ﴿ولَبِثُوا في كَهْفِهم ثلاثَ مئةٍ سنين﴾ قال المبرد، المقتضب ٢/١٧١: (فإنه على البدل، لأنه لما قال ثلاثمئة ذكر السنين ليعلم ذلك العدد).

وينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٦/٢١.

(٢) هو المسيب بن زيد مناة، وصدر البيت:

لا تنكروا القَتْلَ وقَدْ سُبينا ----------

الكتاب ١/٢٠٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٦/٢٢، الخزانة ٤/٧٤، و٧/٥٥٩.

ولو قال: (ثلاثُ مئاتٍ وثلاثُ مِئينٍ) إلى العشر لجاز[1]، لأن الشاعر له أن يردّ إلى أصل مُهْمل، وله أن يحمل على نظيرٍ مُستعمل،وقد بيّنت هذا في موضعه.

فإن أردت أَنْ **تُعَرِّف** شيئاً من العدد فليس يخلو العدد أن يكون مضافاً أو غير مضاف.

فإن كان العدد مضافاً وأردت تعريفه فأدخل الألف واللام على المضاف إليه الأخير[2]، فإن العدد الأول يتعرّف به تقول: (مئةُ الدرْهمِ) و(مئتا الدرهم) و(ثلاثُ مئةِ الدرهمٍ) و(ألف الثوبِ) و (ألفا الثوبِ) و(ثلاثة آلافِ الثَوْبِ).

وتقول: (طرفُ رداءِ عَمْرٍو) وتعرّف (الرِداء) بإضافته إلى (عَمْرٍو) وتعرّف الطرف بإضافته إلى (الرداء) ، وكذلك لو تراخى الأخير إلى ما كان، فإن ما قبله لا يتعرف بإضافته إليه، وإنما يتعرف الأخير بالألف واللام، أو أن تضيفه إلى معرفة.

ولا يجوز أن تقول: (المِئَةُ الدرْهُم) فتجعل (الدرهم) وصفاً للـ(مئة) لأن الوصف ينبغي أن يكون بعدد الموصوف، والمئة لا تكون الدرهم.

وكذلك لا يجوز أن تقول: (الألفُ الثوبُ) لأن الألف لا تكون الثوب.

فأما (العشر) فما دونها فإنك تضيف إلى الثاني، فإن كان الثاني معرفة تعرف

---

(١) وفي (اللسان/مأى)، وقد يقال ثلاثُ مئاتٍ ومئين، والإفراد أكثر على شذوذه، قال سيبويه ١/ ٢٠٩: (وأما ثلاثُمئة إلى تسعمئةٍ فكان ينبغي أن يكون في القياس مئينَ أو مئاتٍ). ومما جاء من ذلك في الشعر، قول الشاعر:

ثلاثُ مِئينٍ للمُلوك وَفَى بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم

ينظر: المقتضب ٢/ ١٧٠، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٦/ ٢٣، شرح التصريح ٢/ ٣٠٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٦، المقتضب ٢/ ١٧٥.

الأول بـــه[١]، وإن كان نكرة تنكر الأول به، تقول: (ثلاثةُ الأثواب) و(عشرةُ الرجالِ) و(تسعُ النسوةِ) و (ثمانيْ الجواري) و(سبعةُ الأحمرةِ) و(ستّةُ الأقفزة) و(خمسةُ الدراهِم) و(أربعةُ الدنانير) فهذا كلّه معرفة لأنك أضفته إلى معرفة.

فإن قلت: (عشرة أَفلُسٍ) و(تسعةُ نسوةٍ) و(ثلاثةُ أقفزةٍ) و(أربعةُ أُجربةٍ) صار العدد نكرة، لأنك أضفته إلى نكرة.

فإن أدخلت فيهما الألف واللام جعلت الثاني وصفاً للأول فقلت: (هذه الثلاثةُ الدراهمُ) و(أعجبتني الثلاثةُ الدنانيرُ) و(عجبت من الأربعةِ الاقفزةِ) و(اشتريت الستَّ الجواريّ) و(ملكت الثمانيّ النسوةَ) و (عمّرت العشرةَ المساجد) و (مررت بالخمسةِ الأفلُسِ).

ولا يجوز أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة لأنه لا يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول لأنّ المعرفة لا توصف بالنكرة، فلو قلت: (عندي الثلاثةُ أثوابٌ) على الوصف لم يجز، ولكن إن جعلت الثاني بدلاً من الأول جاز، لأن النكرة تكون بدلاً من المعرفة.

ولا يجوز أن تضيف الأول إلى الثاني فتقول: (الثلاثةُ أثوابٍ) لأن الأول معرفة بالألف واللام، ويكون نكرة بإضافته إلى النكرة، ومحال أن يكون الاسم معرفة ونكرة.

فإن كان العدد (مركباً) وهو من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) فإنْ أردت تعريفه:

فعند (البصريين) لا يجوز أن تدخل الألف واللام إلا على الاسم الأول فقط[٢]، تقـــول[*]: (عِنْدي الأحدَ عشرَ دِرْهماً) و(ملكتُ الأثْنَيْ عَشَرَ ديناراً). و(اشتريتُ الثمانيَ عشرةَ امرأةً).

---

(١) استشهد النحاة لهذا بقول الفرزدق، الديوان ٣٧٦:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ فَسَما وأُدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشبارِ

المقتضب ٢ / ١٧٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ / ١٢١.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ٣١٢، شرح المفصل - ابن يعيش ٦ / ٣٣.

(*) أ: ص١٨١.

ولا يجيزون إدخال الألف واللام في الاسم الثاني، لا يقولون: (الخمسةَ العشرَ) ولا (خمسَ العشرَ) لأنه قد صار الاسمان عندهم بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد يعرف من أوله، فإن أدخلوا الألف واللام في الأول وفي الثاني يجتمع في الاسم الواحد تعريفان وهذا لا يجوز.

فإن أسقطوا الألف واللام من الأول وأدخلوه في الثاني فهذا غير جائز، لأن الاسم لا يعرّف من وسطه.

فأما المفسّرُ فهو منصوب، تقول: (عندي الخمسةَ عشرَ غلاماً) و (اشتريتُ الخمسَ عشرةَ جاريةً).

وهذا المفسّرُ المنصوب لا يجوز أن تدخله الألف واللام، ولو قلت: (عندي الخمسةَ عشرَ الدرهمَ) لم يجز عند البصريين، وإنما لم يجيزوه لأن الأول لا يتعرف به من حيث لم يكن مضافاً إليه، بل يستحيل أن يكون الأول مضافاً إليه، وأيضاً فإن التعريف يدخل على واحد بعينه، والنكرة لا تدلّ على واحدٍ بعينه.

وإنما جعلنا المفسِّر نكرة لأنه يقع على واحد من المفسَّر، ألا ترى أنك إذا قلت: (عندي عشرونَ دِرْهماً) فالدرهم واقع على كلّ واحد من العشرين، فلما كان واقعاً على كلّ واحد منها جاز أن تفسرها، فإذا أدخلت فيه الألف واللام تخصص ودلّ على واحدٍ بعينه، وامتنع أن يدلّ على غيره، فلما امتنع أن يدلّ على الجميع امتنع أن يكون مفسِراً لها، فلأجل هذا لا يدخلون الألف واللام في المفسِّر.

وأجاز الكوفيون: (عنْدي العشرون الدرهم)[1]، وأجازوا (عندي الخمسةَ العشرَ الغلامَ)[1] وهو فاسدٌ لأجل ما ذكرتُه، وبالله التوفيق.

---

(١) مذهب الكوفيين والأخفش في تعريف الاسمين الأولين، ينظر: الإنصاف ١ /٣١٢، شرح المفصل - ابن يعيش ٦ /٣٣.

(٢) هذا هو مذهب قوم كانوا يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة قيل: وهو فاسد، ينظر: المقتضب ٢ /١٧٥، شرح المفصل - ابن يعيش ٦ /٣٣، وشرح الكافية - الرضي ٢ /١٤٦.

باب جمع التكسيـــر

اعلم أننا قد ذكرنا في أول هذا الكتاب إعراب جمع التكسير عند ذكرنا جمع السلامة[1]، فغنينا عن إعادتها ههنا،ولكننا نذكر في هذا الباب أوزان الأسماء، ثلاثيّها ورباعيّها، وخماسيّها، وأصلها وزائدها، ونذكر كيفية تكسيرها، ونذكر عدد جموع التكسير، وإلى كم ضرباً ينقسم.

واعلم أن الجمع على ضربين: جمع قليل وجمع كثير، فجمع القلة له أول وآخر، وجمع الكثرة له أول وليس له نهاية.

فجمع القلة أوله ثلاثة ونهايته عشرة، وجمع الكثرة أوله (أحَدَ عَشَر) وليس له نهاية يوقف عندها.

وجمع القلّة أربعة أبنية وهي: (أَفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلة وفِعْلة) وما خرج عن هذه الأربعة فهو موضوع للكثرة.

وذكر بعض النحويين: أن عدد جمع الكثرة نَيّف وثلاثون بناءً.

واعلم أن في الأسماء ماله عدد قليل وعدد كثير، وفيها ما يقتصر فيه على عدد القلّة ويدخل الكثير على القليل فيفرق بينهما بدليل.

وفي الأسماء ما يقتصر فيه على عدد الكثير ويدخل القليل عليه، ويفرّق بينهما بدليل.

وفي الأسماء ما لم يصنع له إلا الأمثال الكثيرة فقط، ويدخل القليل عليه، ويفرّق بينهما بدليل.

وفي الأسماء ما لم يوضع له جمع يخصّه، فإذا أريد تكسيره حذف من آخره حرف ليبقى على وزن ماله مثال في التكسير فيكسر تكسيره.

فأما ماله قليل وكثير فهو الثلاثي، والثلاثي بزيادة.

---

(١) ينظر: الصفحة ٢١٩.

وأما ما ليس له إلا جمع كثير فالرباعي والملحق به.

وأما ما لم يوضع له جمع فهو الخماسي، فإذا أريد تكسيره حذف من آخره حرف ليرجع إلى الأربعة فيكسر تكسيرها.

فأما الأمثلة التي هي أصول فهي عشرة من الثلاثي، وخمسة من الرباعي، وأربعة من الخماسي، فجملتها تسعة عشر بناء أجمعوا عليها بلا خلاف واتفقوا على ذلك.

وزاد الأخفش في الثلاثي بناءً، وفي الرباعي بناءً[1]، وزاد ابن السراج في الخماسي، بناءً[2]. فهذه الثلاثة إذا زدتَها على التسعةَ عشرَ صارت الجملة اثنين وعشرين بناءً.

وأعلم أن جميع ما يمكن أن يركب من (ف. ع. ل) اثنا عشر بناءً، واحدٌ يختص بالفعل[3]، وعشرة تختص بالأسماء والصفات، وواحد مرفوض، لا استعمال له[4]. فمثال الأبنية.

الأول: أن تفتح الفاء وتعاقب على العين ثلاث حركات وسكون.

فمثال السكون (فَعْل) كَعْب، فلْس، كَلْب، بَحْر، دَرْب.

وأما الحركات:

(فأولها): [الضم] (فَعُل)، عَضُد، يَقُظ، حَذُر، نَدُس.

الثاني: [الفتح] (فَعَل)، قَلَم، جَبَل، رَسَن.

---

(١) البناء في الثلاثي (فُعِل)، نحو: دُئِل، ورُئِمْ، والبناء في الرباعي (فُعْلَل)، نحو: جُخْدَب، وجُرْشَع. ينظر: شرح الشافية ـ الرضي ١/٣٦، ٤٨، والمزهر ٢/٢٨، ٢٩.

(٢) البناء في الخماسي (فُعْلَلِل) نحو: هُنْدَلِع، ينظر: الخصائص ٣/٢٠٣، شرح الألفية ـ الأشموني ٤/٢٦١. المزهر ١/٢٩.

(٣) وهو (فُعِل).

(٤) وهو (فِعُل).

الثالث: [الكسر] (فَعِل)، كَبِد، كَتِف.

وهذه الأمثلة كلّها مستعملة ليس فيها شيء مرفوض.

الثاني: أن تضمّ (الفاء) وتعاقب على (العين) ثلاث حركات وسكون.

فمثال السكون: (فُعْل): قُفْل، غُفْل، جُنْد، رُكْز، شُغْل.

والحركات (فُعَل) بالفتح: صُرَد، نُغَر، رُبَع، جُعَل.

و(فُعُل) بالضمّ: جُرُز، طُنُب.

فأما (فُعِل) بالكسر: فهذا بناء بختص بالفعل نحو: ضُرِبَ وقُتِل.

وقال قوم: قد جاء على هذا المثال بناءٌ واحدٌ، وهو: دُئِل، اسم دُويبَّة، وبها سميت قبيلة أبي الأَسْوَد[1].

الثالث: أن تكسر (الفاء)، وتعاقب على (العين) ثلاث حركات وسكون، مثال السكون: (فِعْل) جِذْع، قِرْد، طِفْل، وِنبْر.

والحركات (فِعِل) بالكسر: إِبِل، حِبِر، بِكِر.

(فِعَل) بالفتح: طِلَع، قِمَع، نِطَع.

(فِعُل) بالضم، وهذا الوزن ليس له مثال في الأسماء ولا في الصفات ولا في الأفعال[2].

فأول ذلك (**فَعْلٌ**) إذا كان مفتوح الفاء، ساكن العين، سالماً من[*] الياء والواو والألف فجمعه من القلّة على (أفْعُل) قالوا: (كَعْب - أكْعُب) و(بَحْر - أَبْحُر)، و(فَلْس - أَفْلُس)، و(كَلْب - أَكْلُب)، و (كَبْش - أكْبُش) و(زَنْد - أَزْنُد).

---

(١) المزهر ٢/٦.

(٢) قال السيوطي في المزهر ٢/٦: (فأما فِعُل فمفقود، ومن قرأ: ﴿ذات الحِبُك﴾ الآية ٧/سورة الذاريات فمتأول قراءته)، وينظر: شرح الشافية - الرضي ١/٣٩.

(*) أ: ص١٨٢.

وقد قالوا في: فَرْخ (أفْراخ)، وهو شاذّ، فإما أن يكون جعلوا (الفَرْخ) ولداً فقالوا: (فَرْخٌ، وأَفْراخ)، كما قالوا: (وَلَد، وأولاد) أو يكون لأجل ما في الراء من التكرير صارت كأنّها متحركة، فجمع على (أفعال) قال الشاعر[1]: [بسيط]

[٢٢٨] ماذا تَقولُ لأَفْراخٍ بِذي مَرَخٍ زُغْبِ الحواصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ

فأما (زَنْد) فقد قالوا فيه: (أَزْناد) كما قال الشاعر[2]: [متقارب]

[٢٢٩] - - - - - - - - - - - وزَنْدُك أَثْقَبُ أَزْنادِها

فإنما جمعوه على أفعال، لأن النون فيها غنّة، فكأنها متحركة.

وأما (أَنْف) فبابه (آنُف) في القّلة، وقد قالوا: (آناف) على أَفْعال، لأن النون لِما فيها من الغُنة صارت كأنها متحركة، فإذا صرت إلى الكثرة جمعته على: (فِعال، وفُعول)، وربما اتفق هذان البناءان له.

وربما انفرد به أحدهما قالوا: (فِراخ، وفُروخ) في جمع(فَرْخ) وقالوا: (بِحار، وبُحور) في جمع (بَحْر)، وقالوا: (كِعاب وكُعوب) في جمع (كَعْب)، وقالوا: (لِجامٌ، ولُجوم) في جمع (لَجْم).

فأما ما انفرد به (فُعول) وامتنع منه(فِعال) فقالوا (دُروب) في جمع دَرْب، و(فُلوس) في جمع فَلْس، و(قُلُوس) في جمع قَلْس[3].

---

(١) هو الحُطَيْئَة، الديوان ١٩١، المقتضب ٢ / ١٦٩، شرح المفصّل - ابن يعيش ٥ / ١٦، الخزانة ٣ / ٢٩٤.

(٢) هو الأعشى، وصدر البيت:

وُجِدْتَ - إذا أصطلحوا - خَيْرَهم - - - - - - - - - - - - - -

الديوان ٧٣، الكتاب ٣ / ٥٦٨، شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ١٦.

(٣) القَلْس: الحبل الضخم.

وأما ما انفرد به (فِعال) وامتنع منه (فُعول) فقالوا: (كِباش) في جمع كَبْش، وأمثلته كثيرة.

وقد جاء في الكثرة على غير هذين البناءَين، قالوا: (ضَأْن وضَئِيْن)، و(مَعْز ومَعِيْز) و(كَلْب وكَلِيْب)، قال الشاعر[1]: [سريـــع]

[٢٣٠] **والعِيْسُ يَنْغُضْنَ بِكيرانِها كأنّما يَنْهَشُهُنّ الكَلِيْــبُ**

ومثال (فعيل) يقلّ في الجمع.

وقد جاء في (فُعْلان): (حَشّ وحُشّان)، و(بَطْن وبُطْنان) و(ظَهْر وظُهْران).

وقد جاء على (فِعْلان): جَحْش وجِحْشان.

وقد جاء على (فِعْلَة): قالوا: قَعْب وقِعْبَة.

فإن كان الاسم على(**فَعْل**) وكان مضاعفاً جَمَعْته على (أَفْعُل) فقلت: (بَتّ وأبُتّ)، و(صَكّ ـ أصُكّ)، وقالوا في الكثرة: (صُكوك، وصِكاك) و(بُتوت، وبِتات).

فأما إنْ اعتلّت لامه وسكنت عينه فنحو: (ثَدْيٌ ودَلْو، وحَقْوٌ) قالوا: (ثَدِيّ، وأثْدٍ) في القّلة، و (ثُدِيّ) في الكثرة، فاقتصروا فيه على(فُعول).

وقالوا: (دَلْوٌ، وأَدْلٍ)، و(حَقْوٌ، وأَحْقٍ) في القلّة، وقالوا: في الكثرة دُلِيّ، ودِلاء) و (حُقِيّ وحِقاء) فجاء على: فُعول، وفِعال.

---

(١) مجهول قائله، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٥/١٧، و١٠/٥٦.
الحَشّ مثلثة، وحُشّان ـ بالضم ـ المتوضأ.
البَتّ: الكساء الغليظ من وبر وصوف.
الصَكّ: الكتاب.

وقالوا في جمع (يد)، (أَيْدٍ) في القلّة ، ومجيئة على (أَيْدٍ) في القلّة يدلّ على أن أصله (فَعْلٌ)، وقالوا في كثرته (يُدِيّ) فجاء على (فُعِيل) وإن كان هذا البناء قليلاً، قال الشاعر[1]: [طويـــل]

[٢٣١] ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ له عِنْدِي يُدِيّاً وأنعُما

وأمّا (فَعْل) فإن كان عينه (ياء)، أو (واواً) جمع في القلّة على (أَفْعال).

قالوا في ذوات الواو: (لَوْح، وألْواح، وثَوْب وأثواب، وسَوْط وأسواط، وحَوْض وأحواض).

وقالوا في ذوات الياء: (بَيْتُ وأبيات، وشَيْخ وأشياخ) وإنما كرهوا أن يقولوا: أَشْيُخ، وأبيُت استثقالاً للضمّة في (الياء)، وإذا كرهوا الضمّة في (الياء) فهم أكره في (الواو) لأن الضمّة في الواو أثقل منها في الياء فلذلك لم يقولوا: أحوُض وأسوُط.

وقد قالوا: ثَوْب وأثوُب، وهمزوا فقالوا: أَثْؤُب فراراً من الضمّة على الواو، وقال الشاعر[2]: [رجـــز]

[٢٣٢] لِكَلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْؤُبَـــا

وقالوا: (دار) و(أَدْوُر) وهمز قوم فراراً من الضمّة في الواو فقالوا: (أَدْؤُر). وقد قدّم قوم الهمزة على الدال وقلبوها ألفاً لاجتماع الهمزتين، فقالوا: (آدُر).

---

(١) قيل هو النابغة الذبياني، وصدر البيت وتمامه:

فإنْ أَشْكُرْ النُعْمانَ يوماً بلاءَه ـــ فإنّ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ

ولم يذكر في ديوانه، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١٠ / ٥٦، اللسان / يدى.

(٢) هو معروف بن عبد الرحمن، الكتاب ٣ / ٨٥٧، المقتضب ١ / ٢٩ (اللسان / ثوب).

وقالوا: (نار) و(أَنْوُر)، وهمز قوم فقالوا: (أَنْؤُر)، وزعم قوم أن بيت عمر ابن أبي ربيعة[1] يروي بالواو والهمزة وهو: [طويـــل]

[٢٣٣] ‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐ مَصابيحُ شُبَّتْ بالعِشاء وأَنْوُرُ

وإنما جاء هذا في (أَثوُب) وأمثاله في ضرورة الشعر.

وقد جاء في الشعر: (بَيْت وأَبيُت)، وهذا شاذَ في الاستعمال، وكأنهم ردوه إلى الأصل المهمل ليدلّوا على أن (فَعْلاً) أصله في القلّة (أَفعُل).

فإذا صرت إلى الكثرة خصصت ذوات الواو بـ(فِعال) لتنقلب الواو ياء فيسهل عليهم، قالوا: (حِياَض وسِياط وثِياب) ولم يجيئوا به على (فُعول) لأنه كان يؤدي إلى اجتماع واوين وضمّة وهذا مستثقل.

وأيضاً فإن في الصحيح ما قد خصوه بـ(فِعال)، قالوا: (كَبْش وكِباش) وهم لا يستفيدون به خفّة، واختصاص المعتل بـ(فِعال) أولى لأنهم يستفيدون بقلب (الواو) إلى (الياء) خفّة فهو أولى.

وخصوا ذواتِ الياء بـ(فُعول) فقالوا: (بَيْت، وبيُوت)، و(شَيْخ وشيُوخ) و(جَيْب وجُيوب) و(عَيْب وعُيوب) و(عَيْن وعُيون) و(غَيْب وغُيوب) لأن الضمّة على الياء أسهل منها على الواو.

ولك أن تكسر أول (فُعول) لمجاورة الياء فتقول: (بِيوت، وشِيوخ، وعِيوب، وجِيوب)، وقد مضى الكلام في (فَعْل) صحيحة ومعتلّة.

فأما (**فُعَل**) فقد كان قياسه في القلّة أن يجيء على (أفْعال) وقد جاء منه شيء تنبيهاً على الأصل، قالوا: رُبَع وأَرْباع، ورُطَب وأرطاب، وكان قياسه في

---

(١) ديوانه ٩٦، وصدر البيت:

فلما فَقَدْتُ الصوتَ مِنْهم وأُطْفِئَتْ

المقتضب ٢/٢٠٥، شرح المفصل ـ ابن يعيش ١٠/١١.

الكثرة أن يجيء على (فِعال أو فُعول) أو عليهما، وقد جاء(*) منه شيء على (فِعال) تنبيهاً على الأصل المتروكة، قالوا: (رُبَع ورِباع).

إلا أنهم التزموا في باب (فُعَل) فجمعوه على فِعْلان، قالوا: (صُبَر وصِبْران) و(نُغَر ونِغْران) و(جُرَذ وجِرذان) و(جُعَل وجِعلان)، وهذا من بناء الكثرة إلا أنهم أدخلوا القلّة عليه ويفرّق بينهما بالدليل.

وقال بعض النحويين: إنما جمعوا فُعَلاً على (فِعْلان) ليدلّوا على أن (فُعَلاً) مقصور من (فُعال)، لأن (فُعالاً) يجمع على(فِعْلان) ألا تراهم قالوا: غُراب وغِرْبان)، فلما قالوا: (صُرَد وصِرْدان) دلّ على أن (صُرَداً) مقصور من (صُراد) ونُغَراً من (نُغار)، وجُرَذاً من (جُراذ)، وجُعَلاً من (جُعال) وقد مضى الكلام في (فَعْل) وهما اثنان من عشرة وبقي منها ثمانية أبنية(١).

والثمانية كلّها تجري في القلّة على (أفعال)، قالوا: (قَلَم وأَقْلام) و(كَتِف وأكْتاف)، و(عَضُد وأَعضاد)، وقالوا: (قُفْل وأقفال)، وطُنُب وأطناب)، وقالوا: (جِذْع وأجَذاع)، وقالوا: (إِبِل وآبال)، وقالوا: (ضِلَعٌ وأضْلاع).

فأما في الكثرة فيجيء على (فِعال) و(فُعول) قالوا في بُرْد: (بِراد وبُرود)، وقالوا في جِذْع: (جُذوع)، وقالوا في كَبِد: (كُبود)، وقالوا في ضِلَع: (ضُلوع وأَضْلاع)، وقالوا في قِرْد: (قُرود)، ولم يقولوا في قليله: (أَقْراداً) لأنهم قالوا: (قِرَدَة) فصارت بدلاً من أقْراد. وقالوا: (قَعْب وقِعاب).

وأعلم أنهم قد يقتصرون في بعض هذه الأبنية على القلّة ولا يذكرون بناء الكثرة، ويدخلون الكثير على القليل، في بنائه، ويفرق بينهما بالدليل، فمثال ما

(*) أ: ص١٨٣.

(١) الأبنية الثمانية الباقية هي: (فَعَل، فَعِل، فَعُل، فُعْل، فُعُل، فِعْل، فِعِل، فِعَل)، وسيذكرها المصنف تباعاً.

اقتصر فيه على القلّة: (قَلَم وأقْلام)، و(أُذُن وآذان)، و(رَسَن وأرسان)، و(طُنُب وأطناب)، و (قُفْل وأقفال)، و(كَتِف وأكْتاف)، و(إِبِل وآبال).

وقد يقتصرون على مثال الكثرة فلا يذكرون بناء القلة ويكون القليل داخلاً على الكثير في بنائه ليفرق بينهما بالدليل، قالوا : (رَجُل ورجال) ولم يقولوا في القليل: (أرجال) ، استغناء بـ(رِجال) عن (أرجال).

وقالوا: (سَبُع وسِباع)، ولم يقولوا في القليل: (أَسْباع) فأما قولهم: (أَسْباع فهو جمع (سُبْع) وليس بجمع (سَبُع).

وقالوا: (شِسْع، وشُسوع) فاكتفوا بمثال الكثرة، ولم يقولوا في القليل: (أَشساع) بل دخل القليل في بناء الكثير.

فأما قولهم في جمع رِجْل (أَرْجُل) فهو شاذّ من وجهين:

أحدهما: أنهم جمعوا (فِعْلاً) على (أفْعُل) وبابه (أَفْعال) كما قالوا: ضِرْس وأَضراس.

والثاني: أنهم اكتفوا ببناء القلّة عن بناء الكثرة.

وقالوا: (عَيْب وعُيوب)، ولم يقولوا في القلة (أَعْياب) فاكتفوا ببناء الكثرة عن بناء القلّة، ومثل هذا كثير، وفيما ذكرته دلالة على ما أبقيته.

واعلم أن هذه الأبنية العشرة وإن اختلفت صيغها فهي كلّها ثلاثية مركبة من (ف.ع.ل.) فلما اجتمعت في أصل واحد صارت كالبناء الواحد، وجاز أن يدخل بعضها على بعض.

وإذا وجدت من(فَعْل) شيئاً قد جمع على (أَفْعال) فهو شاذّ في بابه إلا أنه لما كان موافقاً في الثلاثة جاز أن يدخل عليه في بنائه، كما قالوا: (فَرْخٌ

وأفراخ)، و (زَنْد وأزناد)[1] وقالوا: (قَتٌّ وأَقْتات)[2].

وإن وجدت شيئاً من باقي الأبنية قد جمع على(أَفْعُل) فذلك شاذّ إلا أنه لما وافقه في الثلاثة جاز أن يدخل عليه في بنائه، قالوا: (ضِرْس وأضرُس) و (ضِلْع وأضلع)، و(جَبَل وأجبل) و(زَمَن،وأزمُن)، قال ذو الرُمّة[3]: [طويـــل]

[٢٣٤] أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍ سَلامٌ عليكمـا هَلْ الأزمُن اللائي مَضيْنَ رواجـعُ

وعلى ما مثلت لك يجري الاسم الثلاثي.

واعلم أنّ الجمع كثير الشذوذ، كثير التداخل فتمسك بما قررته فإنه يُعينك على حفظه إن شاء الله.

وأعلم أنه مضى الكلام في الثلاثي الذي بغير زيادة، فأما الكلام في الثلاثي الذي بزيادة فاعلم أنه ستة أقسام، قسم ينفرد بنفسه وتختلف أحكامه، وخمسة أقسام تتفق أحكامها وهي (فِعال)، و(فَعال) و(فَعيْل) و(فَعُوْل) و (فُعال) فهذه الخمسة تجمع في القلّة على (أَفْعِلَة) أو (فِعْلَة) أو (فُعُل). وربما جاء (فِعْلان) و(فُعْلان) لبناءٍ واحد.

ومنها ما يقتصر فيه على بناء القلّة، ويدخل الكثير عليه، ويفرق بينهما بالدليل.

ومنها ما يقتصر فيه على مثال الكثرة، ولا يذكر له قليل.

فأما إذا كان معتلّ اللام فإنه يجمع في القلة على(أفْعِلَة) وليس له كثرة، نحو: (قِباء وأَقْبِيَة) و(كِساء وأَكْسِيَة) و(رداء وأَرْدِيَة) و(إناء وآنية) و (لِواء

(١) الزَنْد: إحدى الخشبتين اللتين يستقدح بهما.

(٢) القَتّ: نبات من الرياحين.

(٣) ديوانه ٣٣٢، الكتاب ٣/٥٧١، شرح المفصل - ابن يعيش ٥/١٧، و٦/٣٣.

وألوية) ، وإنما لم يجئ منه على مثال الكثرة لأنه كان يجيء على (فُعُل) فيجيء (رُدُيٌ) في رِداء، و(كُسُوٌ) في كساء، وهذا بناء يثقل.

وتميم تُسكّن (فُعُل)[1] فيقولون في حُمُر (حُمْر) وربما جاء منه شيء على هذا المثال، فقد قالوا في ثُنىً (ثُنُيٌ) ، وهذا وإن سُكِّن وسطه فإن النية به الحركة والضمّ، لأن ذلك هو الأصل، ولكنه يجوز للشاعر إن اضْطُرَ إليه، فلو قال في : (رِداء) (رُدْيٌ) لجاز، وقد جمع شيء من هذا المعتلّ على (أفْعِلاء)، قالوا: (وصيّ أَوْصِياء)، و (تَقِيّ أَتْقِياء)، و(صَفِيّ أَصْفِياء).

فأما (نَبِيٌ)[*] فمن لم يهمزه قال في جمعه (أَنْبِياء) ومن همزه فقال (نبيءٌ) قال في جمعه (نُبَآء) على(فُعَلاء) قال الشاعر[2]: [كامل]

[٢٣٥] **يا سَيِّدَ النُبآءِ إنّكَ مُرْسَلٌ   بالحقِّ كلُّ هُدَى السبيلِ هُداكا**

فأما قولهم (رَبيع) فهو يقع على الجدول وهو النهر الصغير، ويقع على الشهر، فإن أرادوا الشهر جمعوه على (أَفْعِلَة) فقالوا: أَرْبِعَة، وإن أرادوا النهر جمعوه على (أفْعِلاء) فقالوا: أَرْبِعاء، وقد قالوا: رِشاء وأَرشِيَة.

فأما ما جاء منه على بناء الكثرة ولم يذكر له قلّة فقولهم: (كِتاب وكُتُب). وتميم تُسكّن فيقولون: (كُتْب) ولم يقولوا في قلّته: أَكْتِبَة، وقالوا: (حُوار وأَحْوِرَة)، وقد قالوا في كثرته، حِيْران، وحُوران[3].

(١) الكتاب ٣/ ٦٠١.

(*) أ: ص١٨٤.

(٢) هو العباس بن مرداس، الديوان ٩٥، الكتاب ٣/ ٤٦٠، المقتضب ١/ ١٦٢، و٢/ ٢١٠، (اللسان: نبأ).

(٣) ينظر: (اللسان: حُوْر ـ بالحاءِ المهملة ـ).

وقالوا : (جواب وأجْوِبَة)، فاقتصروا فيه على القلّة، ولم يذكروا له كثرة، بل دخل الكثير على القليل في بنائه.

وقالوا : (قَضِيب وقُضبان وقُضُب) فاقتصروا فيه على الكثرة، ولم يقولوا: أقْضِيَة في القلّة.

وقالوا: (سِوارٌ وأَسْوِرة) في القلّة، فأما في كثرته فقالوا: (سُوْر) ولم يقولوا (سُوُر) استثقالاً للضمّة في الواو. فأما الشاعر فقد قال[1] : [سريـــع]

[٢٣٦] ــــــــــــ وفي الأَكُفِّ اللامعاتِ سُـــوُرُ

وقد قالوا: (غَزال وغُزْلان) فاقتصروا فيه على الكثرة، ولم يقولوا: (غِزْلَة) في القلّة، وقد حكى قوم في قلّته (غِزْلَة) على فِعْلة.

وقالوا: (غُلام وغِلْمة) في القلّة، وقالوا في كثرته (غِلمان)، وإذا صغروا (غِلْمَة) ردّوه إلى أَفْعِلة، فقالوا: أُغَيلِمَة، وفي الحديث: (أُغَيلِمَة بني عبد المطّلب)[2].

وقالوا: (صَبِيّ وصِبْيَة) فجاؤوا به على (فِعْلَة)، فإذا صغّروه ردوه إلى الأصل فقالوا: أُصَيْبِيَة[3]، ولم يقولوا في مكبره: (أَصْبِية) كما لم يقولوا :

---

(١) هو عدي بن زيد، وصدر البيت:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِين فتبـ ـ ـدو ــــــــــ

الديوان ١٢٧، الكتاب ٤ / ٣٥٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ٤٤، و١٠ / ٨٤، ٩١.

(٢) تمام الحديث: (بعثنا رسول الله ﷺ - أُغَيْلِمَة بني عبد المطلب - من جمع بليل)، وأراد بالأغيلمة: الصبيان، ولذلك صغرهم.

ينظر: النهاية ٣ / ٣٨٢، وسيرد ذكر هذا في باب التصغير في الصفحة ٧٨٥.

(٣) هذا على غير القياس، قال ابن سيدة: وعندي أنّ صُبَيَّة تصغير صِبْيَة وأُصَيْبِيَة تصغير أصْبية ليكون كلّ شيء منهما على بناء مكبره، ينظرك المخصص ١٤ / ١١٣، و(اللسان: صبا) وسيرد تفصيل المسألة في الصفحة ٧٨٥.

(أغلمة)[1]، قال الشاعر[2]: [كامـــل]

[٢٣٧] **ارْحَمْ أُصَيْبِيَتي الذي كأَنَّهُم ... حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّـــعُ**

وقالوا في كثرته: (صِبْيان)، وقد حكى (صُبْيان)[3] وهو قليل.

وقالوا: (ظِلِيم وظُلْمان) فاقتصروا على الكثرة، وقالوا حكى قوم في قلته (أَظْلِمَة)[4].

وقد قالوا: (غُراب وأَغْرِبَة) وقالوا في كثرته (غِرْبان)، وقد حكى قوم في كثرته (غُرُب).

وقالوا: (غَريب، وغُرَباء) فاقتصروا على الكثرة.

وقالوا: (خميس، وأَخْمِساء) فاقتصروا على الكثرة.

فأما قولهم: (صَفيّ وأَصْفِياء) فإن الكسرةَ قبل الياء أسهلُ عليهم من أن يقولوا (صُفَياء) فتتوالي حركات مع حرف العلّة، فلذلك تجنبوا من أن يقولوا هذا البناء في المعتلّ لما يلزم فيه من توالي الحركات مع حرف العلة.

وقالو: (ذُباب، وأَذِبَّة). وقالوا في كثرته ذُبّان.

وقالوا: (قَفِيْز وأَقْفِزَة)، وقالوا في الكثرة قُفْزان.

وقالوا: (جَرِيب وأجْرِبة)، وقالوا في الكثرة جُرْبان.

---

(١) ولم يقولوا: (أَصْبِية) استغناء بِصِبْية، كما لم يقولوا: (أغْلِمة) استغناء بغِلمة، ينظر: (اللسان/صبا).

(٢) هو عبد الله بن الحجاج، شرح المفصل - ابن يعيش ٥/ ٢١، ١٣٤، (اللسان/حجل)، وينظر: الصفحة ٧٨٥.

(٣) و(في اللسان/صبا) أنه ضمّ الصاد بعد أن قلبت الواو ياء في لغة من كسر وأقرت الياء بحالها.

(٤) (والظليم: الذكر من النعام، والجمع: أظْلِمَة وظُلْمان وظِلْمان) (اللسان/ظلم).

وقالوا: (رغيف وأرغفة) وفي الكثرة رُغْفان، وقالوا أيضاً(رُغُف) .

وقالوا: (إزار وآزِرة)، وقالوا في الكثرة أُزُر .

وقد يجوز التخفيف في (فُعُل) قالوا في حُمُر (حُمْر) وفي أُزُر (أُزْرُ)، وفي كُتُب (كُتْب) وهي لغة لتميم[١] .

وكل ما أصله (فُعُل) فتخفيفه جائز .

وكل ما أصله (فُعْل) وكان واحداً فتثقيله[٢] جائز، نحو: قُفْل وقُفُل، وصُبْح وصُبُح .

وكل ما أصله (فُعْل) وهو في جميع الألوان والخَلْق نحو: (أَحْمَر وحُمْر، وأَشْقَر وشُقْر، وأَدْهَم ودُهْم) فلا يجوز تثقيله إلا في ضرورة الشعر، كما قال[٣]: [رمل]

[٢٣٨] ----------- جَرِّدوا منها وِراداً وشُقُر

وقالوا في جمع أَغْلَف (غُلْف) فإن أضطُرّ شاعِر جاز له أن يثقله[٤] .

وقالوا في جمع غِلاف (غُلُف) واستغنوا به عن القلّة، ويجوز التخفيف في لغة تميم، تقول: غُلْف .

---

(١) تقدم ذكر هذه الأمثلة في الصفحة ٦٦٩ .

(٢) يريد المصنّف بتثقيله: ضمّ وسطه .

(٣) هو طرفة بن العبد، وصدر البيت:

أيّها الفِتيان في مجلسنا -------------

الديوان ٥٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ٦٠ .

(٤) وهذا من قول سيبويه، في الكتاب ٣ / ٦٤٤ (إلا أنهم لا يثقلون في أَفْعَل من الجمع -العينَ- إلا أن يضطر شاعر، وذلك نحو: أحْمَر وحُمُر، وأخضر وخُضُر، وأبيض وبُيُض، وأسود وسُوُد، . . . وهو مما يكسر على فُعلان وذلك نحو: حُمران وسُودان وبيضان) . وينظر: المقتضب ٢ / ٢١٧ .

فأما قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُوا قلوبُنا غُلْفٌ** ﴾[1] فقد قُرِئَ (غُلْفٌ، وغُلُف).

فمن قال (غُلُف) فواحدها (غِلاف) أي: هي أوعية للعلم.

وأما من قرأ (غُلْف) بالتخفيف فيجوز أن يكون مخففاً من (غُلُف) ويجوز أن يكون جمع (أَغْلَف) أي: هي في غِلاف، كأنه قال: قلوبُنا في أغلفة، كما قال في الآية الأخرى: ﴿ **وقالوا قلوبُنا في أكِنّة** ﴾[2] وهو جمع كِنان، كأنهم قالوا: قلوبُنا مستورة محجوبة فليس يصل إليها قولك.

وأما (**فاعِل**) فإنه يكون اسماً وصفه، ويكون مذكراً ومؤنثاً.

فإذا كان اسماً لمؤنث أو صفة لمؤنث جاز أن يُجمع على (فَواعِل) نحو: (نائِلة) و(نوائل)، و(فاطمة وفواطم) و(عاتكة وعواتك) و(خالدة وخوالد) و(حائِض وحوائض)، وقد جمعوا (حائضاً) على فُعَّل، نحو: حُيَّض.

فإذا كان (فاعل) اسماً لمذكر كسر على (فواعل) قالوا: (كاهِل وكواهِل) و(غارِب وغوارب) و(خاتِم وخواتم)، و(جاثِم وجواثم).

وإذا كان (فاعل) صفة لمذكر فإنه يجيء على أمثلة كثيرة[3]، قالوا: (راعٍ ورُعاة) و(قاضٍ وقُضاة) و(غازٍ وغُزاة)، فجاؤوا به على (فُعَلَة) لأن أصله (قُضَيَة) فقلبوا الياء ألفاً.

---

(١) الآية ٨٨ / سورة البقرة، (غُلْفٌ) بسكون اللام قراءة الجمهور، وبضم اللام قرأ ابن عباس وأبو عمرو، وابن محيصن وغيرهم ينظر: كتاب السبعة ١٦٤ (معجم القراءات ١ / ٨٥).

(٢) الآية ٥ / سورة فصلت.

(٣) ذكر المصنف له ستة عشر وزناً، سيرد ذكرها تباعاً وهي: (فُعل. فَعْل. فَعَل. فُعَّل. فُعّال. فُعْلة. فُعَلة. فَعَلة. أفْعلة. فَعالة. فعال. فَعيل. فُعُول. فُعْلان. فِعْلان. فُعَلاء) وقال سيبويه في الكتاب ٣ / ٦٣٢ وقد جاء شيء منه على (فُعُل)، نحو: بازل وبُزُل، وشارِف وشُرُف).

وقد جمع على (فَعِيل) قالوا: (غازٍ وغَزِيّ) و(عادٍ وَعدِيّ) و(غارِب وغَرِيب).

وقد جمعوه على (فُعَّل) قالوا: (غازٍ وغُزّىً) و(شاهِد وشُهَّد) و(نائِم ونُوَّم) و(صائِم وصُوّم).

وقد جمعوه على[*] (فُعّال) قالوا: (شاهِد وشُهّاد)، و(نائم ونوّام) و(صائم وصُوّام).

وقد جمعوه على (فُعْلان) قالوا: (راعٍ ورُعْيان) و(صاحِب وصُحْبان).

وقد جمعوه على (فِعال) قالوا: (صاحِب وصِحاب) و(قائِم وقِيام) و(صائِم وصِيام).

وقد جمعوه على (فِعْلان) قالوا: (حائِط وحِيْطان) و(غائط وغِيْطان).

وقد جمعوه على (فُعْل) قالوا: (فارِة وفُرْه).

وقد جمعوه على (فَعالة) قالوا: (صاحِبٌ وصَحابة).

وقد جمعوه على (فُعْلة) قالوا: (صاحِب وصُحْبة).

وقد جمعوه على (فَعْل) قالوا: (تاجِر وتَجْر) و(صاحِب وصحْب) و(راكِب ورَكْب).

وقد جمعوه على (فَعَل) قالوا: (خادِم وخَدَم) و (غائب وغَيَب).

وقد جمعوه على (فَعَلَة) قالوا: (كافِر وكَفَرة) و(قارِئ وقَرَأة) و(بارّ وبَرَرة) و(كاتِب وكَتَبة) و(فاسِق وفسَقة).

وقد جمعوه على (فُعُول) قالوا: (ساكِتٌ وَسكُوت) و(شاهِد وشُهُود) و(قاعِد وقُعُود).

(*) أ: ص١٨٥.

وقد جمعوه على (أَفْعِلة) قالوا: (وادٍ وأَوْدِيَة) وهو جمع شاذ.

وقد جمعوه على(فُعَلاء) قالوا: (عالِم وعُلَماء) و(شاعِر وشُعَراء).

وكل شيءٍ من هذا إنْ كان لمذكر عاقل فإنه لا يمتنع من الواو والنون، والياء والنون، تقول: (القانتون، والصالحون، والصائمون، والراكعون والساجدون).

وقد مضى الثلاثي بزيادة، ونحن نأخذ في تكسير الرباعي إن شاء الله.

اعلم أن النحويين يقولون: (رباعي) لما كان حروفه الأربعة أصولاً كلّها، فإن كان فيها زائد قالوا (على أربعة أحرف) ولم يقولوا: (رُباعي) ليفصلوا بين الأصلي والزائد، فكّل رباعيّ فهو على أربعة حروف، وليس كلّ ما يكون على أربعة أحرف يكون رباعياً، فكونه على أربعة أحرف أعمّ من كونه رباعياً.

فأما الرباعيّ فهو خمسة أبنية بغير خلاف:

(فَعْلَل) نحو : جَعْفَر، وقَرْدَد[١]، وسَلْهَب[٢].

و(فِعَلّ) نحو: قِمَطْر[٣]، ودِرَفْس[٤].

و(فُعْلُل) نحو: جُلْجُل[٥]، وقُرْطُم، وبُرْثُن[٦].

و(فِعْلِل) نحو: قِرْطِم، وزِبْرِج[٧]، وخِمْخِم[٨].

و(فِعْلَل) نحو : دِرْهَم، وهِجْرَع[٩].

---

(١) القَرْدَد: ما ارتفع من الأرض.

(٢) السَلْهَب: الطويل.

(٣) القِمَطْر: الجمل الضخم.

(٤) الدرَفْس: الجمل الضخم أيضاً.

(٥) الجُلجُل: الأمر الصغير والعظيم من الأضداد.

(٦) البُرْثُن: مخلب الأسد.

(٧) الزبرج: الوشي، أو الذهب، أو السحاب الرقيق المخيل للمطر.

(٨) الخِمخِم: حَبّ الشُقّارَى وهو نبات ترعاه الإبل.

(٩) الهِجْرَع: وصف للكلب السلوقي الطويل الممشوق.

وزاد الأخفشُ بناءً سادساً وهو (فُعْلَل)[1] قالوا: (جُؤْذَر[2] وبُرْقَع).

واعلم أنّهم قد جعلو التكسير الرباعي مثالاً واحداً كالوه به كيلاً، وليس على تحقيق الوزن، وهو ثلاثة أقسام: قسم يكون أصولاً، وقسم يكون ملحقاً بالأصول لكونه على حركاته وسكونه، وقسم يكون على أربعة أحرف ليس بالأصول ولا ملحقاً بالأصول.

فمثال الأصول: (جَعْفَر وجَعافِر) و(خَنْجَر[3] وخناجر) و(عَقْرَب وعَقارب) و(قَرْدَد وقَرادِد) و(خِمْخِم وخماخِم) و(زِبْرِج وزَبارِج) و(بُرْثُن وبراثن) و(قُرْطُم وقراطم) و(جُلْجُل وجلاجل) و(دِرْهَم ودراهم) و(هِجْرَع وهجارع) و(قِمَطْر وقماطر) و(دِرَفْس ودرافس).

ومثال الملحق به: (حِذْرِية[4] وحَذارٍ) و (عُنْصُوة[5] وعَناصٍ)، (مِعْزَى ومَعازٍ) و(وأَرْطَى وأراطٍ) و (زَيْنَب وزيانب) و(ضَيْفَن وضيافِن) و(رَعْشَن[6] ورَعاشن) و(صَيْرَف وصَيارف) و(حَيْدر وحَيادِر) و(عِثْيَر[7] وعثاير) و(جَوْهَر وجَواهِر) و(قَسْوَر وقساور) و(جَدْوَل وجداوِل) و(خُنْفُس وخنافس) و(بُرْقُع وبَراقِع) و(جُؤْذر وجآذر).

فأما ما ليس بأصلٍ ولا على وزن الأصْلِ: فـ(مُصْحَف ومَصاحِف) و(مَسْجِد ومَساجِد) و(مِنْبَر ومنابر) و(أَحْمَد أحامِد) و(أكْرَم وأكارم) و(خَيْرَ

---

(١) ينظر: المصنف ١ /٢٧، شرح الشافية ـ الرضي ١ /٤٨، المزهر ٢ /٢٨.

(٢) الجُؤذر: ولد البقرة الوحشية.

(٣) الخَنْجَر: السكين، أو الناقة الغزيرة اللبن.

(٤) الحذْرية: الأرض الخشنة الغليظة.

(٥) العُنْصُوة: الخصلة من الشعر قدر القنزعة.

(٦) الرَعْشَن: الجَبان ومن الجمال السريع.

(٧) العِثْيَر: العجاج أو التراب.

وأخـايِر)، وقـد قـالوا: (أَسْـوَد، وأَسـاوِد) و(اجْـرَع وأَجـارِع) [١]، و(أَبْـطَـح وأَبـاطح) [٢] و (أَفْكَل وأَفاكل) [٣]. وقالوا: (سُلَّم وسَلالِم) فكوا الإدغام لحجز ألف الجمع بين المثلين. وقد قالوا : (مِدَقّ ومَداقّ) [٤]، و(مِسَنّ ومَسان).

وأعلم أن هذا الجمع لا بدّ أن يكون أوله مفتوحاً فتحة تخص الجمع، ولا بدّ أن يكون ثالثه ألفاً للجمع، والذي يدلّ على أن الفتحة في أوله لأجل الجمع أنك تقول: (زِبْرج وزَبارِج) فتبطل فتحةُ الجمع الكسرةَ التي كانت في أول الواحد. وكذلك تقول: (بُرْثن وبراثن) فقد أبطلت فتحةُ الجمع الضمةَ التي كانت في أول الواحد، وكذلك إذا قلت: (جَعْفَر وجَعافِر) قد أبطلت فتحةُ الجمع الفتحةَ التي كانت في أول الواحد كما أبطلت الكسرةَ والضمّةَ.

وأعلم أنّ الاسم الخُماسيّ ثَقُل عند العرب لبعده من الاسم المعتدل وهو الثلاثي، والذي يدلّ على استثقالهم للخُماسي قلّةُ أبنيته، وإنّما قلّت أبنيته لقلّة تصرفهم فيه، ولماقلّ تصرفهم لم يحفِلوا به فلم يصوغوا له أمثالاً لتكسير ولا لتصغير، فإن اضطُرّوا إلى تكسيره وتصغيره حذفوا من آخره حرفاً ليبقى على أربعة أحرف فيدخل على ذوات الأربعة في التكسير والتصغير والذي ورد من أبنيته الخُماسي أربعة أبنية بلا خلاف.

(فَعَلَّل) نحو: فَرَزْدَق [٥]، وسَفَرْجَل.

و(فِعْلَلّ) نحو : جِرْدَحْلُ [٦]، وقِرْطَعْبُ [٧].

---

(١) الأَجْرع: المكان الواسع الذي فيه خشونة.

(٢) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقاق الحصى.

(٣) الأفكل: الرعدة تعلو الإنسان.

(٤) المِدَقّ: اسم آلة، وهو ما دققت به الشيء.

(٥) الفرزدق: قطع العجين أو فتات الخبز.

(٦) الجِرْدَحْل: الناقة الضخمة.

(٧) القِرْطَعْب: قطعةُ خِرْقةٍ.

و(فَعْلَلِل) نحو : جَحْمَرِش[1].

و(فُعَلِّل) نحو : قُذَعْمِل[2].

وقد زاد بعض النحويين بناء خامساً[3] وهو : هُنْدَلِع[4].

والخماسي ثلاثة أقسام : أصول، وملحق بالأصول، وما ليس بأصل ولا ملحق بالأصول :

والأصول قد بينتها. والملحق نحو : (جَحَنْفَل)، و(فَدَوْكَس)[5]، وسَمَيْذَع[6]، وما جرى هذا المجرى.

فإذا أردت أن تكسر (*) اسماً خماسياً أصولاً كلّه فأسقط الحرف الخامس وكسّر ما بقي.

ولك أن تعوّض قبل آخر التكسير (ياء) من الحرف الذي حذفته تقول في تكسير سَفَرْجَل : (سَفارِج)، وإن عوّضت من المحذوف، قلت : (سَفاريج).

وتقول في تكسير فَرَزْدَق (فَرازِد)، وإن عوضت قلت : (فَرازيد).

وقد حذف قوم (الدال) وبقّوا القاف، فقالوا : (فَرازِق) و(فَرازيق)، وإنما حذفوا الدال لأنها جاوزت الطرف، وهي من مخرج التاء، والتاء قد تكون من حروف الزيادة، فلما وافقتها من هذه الوجوه تطّرق عليها الحذف.

وتقول في تكسير : جِرْدَحْل، وقِرْطَعْب (جَرادِح، وقَراطِع) وإن عوّضت قلت : (جراديح، وقراطيع).

---

(١) الجَحْمَرِش : المرأة العجوز المسنّة، أو الثقيلة السمجة.

(٢) القُذَعْمِل : الناقة القصيرة الضخمة أو المرأة القصيرة.

(٣) أثبته ابن السراج، ينظر : المزهر ٢ / ٣٤.

(٤) الهُنْدَلِع : اسم نبات، وهو بقلة معروفة.

(٥) الفَدَوْكَس : الغليظ الجافي، وقيل : الأسد.

(٦) السَمَيْذَع : أو السميدع، الذئب أو الرجل الكريم.

(*) أ : ص١٨٦.

وتقول في تكسير: قُذَعْمِل (قَذاعِم)، وإن عوضت قلت: (قَذاعيم).

وتقول في تكسير: إِصْطَبْل (أصاطِب)، فإن عوّضت قلت: (أصاطيب).

وتقول في تكسير: (جَحْمَرِش) (جَحامِر)، وإن عوضت قلت: (جحامير).

ومن أسقط الدال من(فرزدق) لم يجز أن يسقط الميم من (جَحْمَرِش) لبعدها من الطرف.

فإن كان في الخماسي حرف زائد أسقطته، سواء كان أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً أو خامساً، وسواء كان للإلحاق أو لغير الإلحاق، إلا أن يكون رابعاً واواً أو ياءً أو ألفاً، لأنهم إذا كانوا يسقطون الأصلي فإسقاط الزائد أسهل.

فمثال ما زيد أولاً قولهم: (مُدَحْرِج)، إذا أرادوا التكسير أسقطوا الميم فقالوا: (دَحارِج)، فإن عوضوا قالوا: (دحاريج).

ومثال ما زيد ثانياً: (حِنْبَتْرُ)[1]، تقول في تكسيره: (حَباتِر) بغير ياء، فإن عوّضت قلت: (حَباتير).

وكذلك: (قِنْفَخْرُ)[2] إذا كسرته قلت: (قَفاخِر)، وإن عوضت قلت: (قفاخير)، وإن كسرت (جَحَنْفَلاً) أسقطت النون فقلت: (جحافل)، فإن عوضت قلت: (جَحافيل).

وإن كسرت (قَرَنْفُلاً) قلت: (قَرافِل)، وإن عوّضت قلت: (قَرافيل).

وإن كسرت (فَوَدْكَساً) حذفت الواو وقلت: (فَداكِس)، فإن عوّضت: (فَداكيس).

---

(١) الحِنْبَتْرُ: الشدة.

(٢) القِنْفَخْرُ: ضخم الجُثَّة.

وكذلك: (سَرَوْمَط)[1] قلت: (سَرامِط)، وإن عوّضت قلت: (سراميط).

وإن كسّرت: (سَمَيْذعاً) قلت: (سَماذِع)، وإن عوّضت قلت: (سماذيع).

وإن كسرت: (جُوالقاً، وعُذافِراً، ودُواسراً)[2]، قلت: (جَوالِق، وعَذافِر، ودَواسِر)، فإن عوّضت قلت: (جَواليق، وعَذافير، ودَواسير).

وإن كسرت (عِثْوَلاً)[3] حذفت إحدى اللامين.

وإن كسرت قِرْشَبّاً[4] حذفت إحدى الباءين، فقلت في التكسير، (عَثاوِل، وقَراشِب، فإنّ عوّضت قلت: عَثاوِيْل، وقَراشِيْب).

فإنْ كسّرت (صُنْدُوقاً) أو (زُنْبوراً) أو (جُرْموقاً) قلت: صَنادِيق، وزَنابِيْر، وجَرامِيْق، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يجز أن نسقطها لأنها رابعة.

وتقول في تكسير: (كَنَهْوَر)[5] كَناهير، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

وتقول في تكسير: (دِيْنار، ومِفْتاح) (دَنانير، ومَفاتيح) قلبت الألف ياءً لسكونها وانكسار ما قبلَها، وفككت الإدغام.

وتقول في تكسير: (بَلُّوط، وسِنَّوْر) بَلاليط، وسَنانير، قلبت الواو ياءً لإنكسار ما قبلها، وفككت الإدغام لحجز ألف الجمع بين المثلين.

وتقول في تكسير: (شِنْظِيْر) شَناظِيْر، و (شِمْطِيط) شَماطِيْط[6]، أقررت الياء على حالها، وإنما لم يجز أن تحذف الياء والواو والألف إذا كُنَّ روابع، لأنك قد كنت تجلب قبل الطرف ياء، فلما ظفرت بما يكون قبل الطرف من نفس الاسم كان أولى بالإثبات من الجلب.

---

(١) السَرَوْمَط: الجمل الطويل.

(٢) (الجوالِق، والجُوالَق، والجُوالِق): ثلاث لغات في المفردة، وهي الوعاء للطعام (العَذَوْفر والعُذافر): الجمل الصلب الشديد، أو الأسد. و(الدَوْسَر والدواسِر): الضَخم الشديد.

(٣) العِثْوَلّ: الرجل الكثير شعر الرأس والجسد.

(٤) القِرْشَبّ: الرجل الأكول.

(٥) الكَنَهْوَر: السحاب المتراكب الثخين.

(٦) الشِنْظير: الفاحش البذيء. الشِمْطِط والشِمطاطْ والشُمْطوط: الرجل الأحمق.

واعلم أن الاسم الخماسي قد يكون أصولاً كلّه، وقد بينت تكسير ذلك.

وقد يكون فيه زائد واحد، وقد بينت تكسير ذلك، وقد يكون فيه زائدان.

وإذا كان في الخماسي زائدان فهو على قسمين: قسم يكون الزائدان فيه للإلحاق. وقسم يكون الزائدان فيه لغير الإلحاق.

وإذا كان لغير الإلحاق فهو على قسمين: قسم يكون أحد الزائدين لمعنى وقسم يكون الزائد فيه لغير معنى، وإنما هو لتكثير الكلمة وامتداد الصوت.

فإذا كان الزائدان للإلحاق فهو على ضربين:

الضرب الأول يكون أصلُه الأربعةَ وزِيْد، فيه حرفٌ واحد للإلحاق: (جَحَنْفَل) أصله (جَحَفَل) زيدت النون ثالثة ساكنة، فصارت بازاء (الراء) من (سَفَرْجَل)، و(الزاي) من فَرَزْدَق، فلحق ببنائها، والضرب الثاني: أن يكون أصله الثلاثة زيد فيه حرفان فلحق بالخمسة.

وقال بعض النحويين: ينبغي أن يعتبر هذا بكلّ واحدٍ من الزيادتين فأيهما كان له معنى في الأربعة فقد لحق بهذه الزيادة بذوات الأربعة ثم لحق بالزيادة الأخرى بذوات الخمسة. وإن لم يكن له معنى في ذوات الأربعة فإنه الحق بالزيادتين بذوات الخمسة.

فمما كان فيه الزيادتان للإلحاق وأصله ثلاثي قولهم: (حَبَنْطَى ودَلَنْظى، وسَرَنْدَى)[1] النون والألف في هذه الأمثلة زائدتان للإلحاق، ولا يجوز أن يكسر الاسم بإقرارهما، فلا بُدّ من إسقاط أحدهما، وأنت بالخيار أيّهما شئت أسقطته، فإن أسقطت (النون) بقي (حَبطى) و(دَلظى وسرْدي) فقلت في تكسيره: حَباطٍ، ودَلاظٍ، وسَرادٍ، فإن عوضت ياء قبل الطرف من الحرف الساقط(*) قلت: حَبانيط، ودَلانيط، وسَرانيد.

(١) الحَبَنْطَى: الرجل الغليظ القصير البطين. الدَلَنْظَى: الرجل الضخم الغليظ المنكبين. السَرَنْدَى: الرجل الجريء لا يفرق من شيء.

(*) أ: ص١٨٧.

ومثل هاتين الزيادتين للإلحاق قولهم: (حِنْطَأْوٌ، وسِنْدَأْوٌ، قِنْدَأْوٌ)[1]، و(كِنْثَأْوٌ)[2]، النون والواو في هذه الأمثلة زائدتان، فلا بدّ من إسقاط أحدهما، والتكسير يكون له مثال يكسر عليه.

فإن حذفت الواو بقي (حِنْطَأٌ، وسِنْدَأٌ، وكِنْثَأ، وقِنْدَأ) فقلت في تكسيره: حَناطِئ، وقَنادِئ، وسَنادِئ، وكَناثِئ.

فإن عوّضت من الساقط قلت: حَناطيّ، وسَناديّ، وكَناثِيّ، وقَناديّ.

فإن أسقطت النون بقي: حَطأ، وسَدأ، وقَنأ، وكَثأ، فقلت في تكسيره: حَطاءٍ، وسَداءٍ، وقَداءٍ، وكَثاءٍ.

فإن عوّضت من الساقط قلت: حَطائيّ، وقَدائيّ، وسَدائيّ، وكَثائيّ.

فإن كانت الزيادتان: إحداهما لمعنىً والأُخرى لغير معنى حذفت التي لغير معنىً، وأقررت التي لمعنىً، تقول في تكسير: (مُنْطَلِق ومُغْتَسِل ومُنْقَطِع، ومُحْتَمِل) بإسقاط النون، والتاء، وإقرار الميم في أوله، وإنما أقررت الميم لأنها زيدت علامة الفاعل والمفعول، وحذفت النون والتاء لأنهما ليستا لمعنى.

تقول في: (مُنْطَلِق، ومُنْقَطِع) (مَطالِق)، و(مَقاطِع)، فإن عوّضتَ من الحرف الساقط قلت: مَقاطِيع، ومَطالِيْق، وتسقط (التاء) من (مُغْتَسِل)، و(مُحْتَمِل) فتقول في التكسير: مَغاسِل، ومَحامِل، فإنْ عوّضتَ قلت: مَحاميل، ومَغاسيل.

فإن كسّرت (مُنقاداً) و(مُخْتاراً) حذفت النون من مُنقاد، والتاء من مُختار فقلت في تكسيره: مَقاوِد، ومَخاتِر، فإنْ عوّضت قلت: مَقاوِيْد، ومَخاتِيْر.

فإن كسّرت (مُغْتَلِماً) حذفت التاء فقلت: مَغالِم، فإن عوّضت قلت: مَغاليم.

---

(١) الحِنْطَأْوُ: العظيم البطن. السِنْدَأْوُ: الجمل الفسيح في مشيه، والجريء والعظيم الرأس. القِنْدَأْوُ: القصير من الرجال، والسيء الخلق.

(٢) الكِنْثَأْوُ –والكِنْتَأْو– بالمثلّثة أو المثناة – الجرجير.

فإن كسّرت (مُقْعَنْسِسا)[1] فلا بدّ من إسقاط نونه لأنها لغير معنى فيبقى (مُقْعَسِس، وكان (سيبويه)[2] يُسقط إحدى السينين فيبقى (مُقْعِس) فيقول في تكسيره : (مَقاعِس)، فإن عوّضت قلت (مَقاعِيْس).

وكان (المُبرّد)[3] يُسقط الميم مع النون فيبقى : (قَعْسَس)، فيقول في التكسير قَعاسِس، فإن عوّض من الساقط، قال : قَعاسِييس[4].

فإن كسّرت (مُطْمَئِنّاً) حذفت النونين فيبقى (مطمأ) فإن كسرت قلت : (مَطامِئ) فإن عوضت قلت : مَطامِيْءُ.

فإن كسرت (مُسْحَنْكِكاً)[5] أسقطت النون وأسقطت إحدى الكافين فقلت : (مَساحِك)، فإن عوّضتَ قلت : مَساحِيْك.

فإنْ كسّت : (مُقْشَعِرّاً) حذفت الراءَيْنِ، فبقي (مقشع) فقلت (مَقاشِع) وإن عوّضت قلت : (مَقاشِيْع).

فإن كسّرت : (مُغْدَوْدِناً)[6] حذفت النون فبقي (مُغْدَوْد) فقلت : (مَغادِيْد) انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ولم تسقط لأنها رابعة.

---

(١) المُقْعَنْسِس : الجمل الممتنع أن يُقاد.

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٤٢٩.

(٣) هو أبو العباس محمدُ بنُ يزيد الأزديّ، أديب، نحويّ، لغويّ، من أهل البصرة، أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، من مصنفاته : المقتضب والاشتقاق وإعراب القرآن، والمقصور والممدود، توفي ببغداد عام ٢٨٥هـ، (معجم المؤلفين ١٢ / ١١٤).

(٤) في المقتضب ٢ / ٢٣٤ : (وفي مُقْعَنْسِسٍ : قَعاسِسُ، لأن الميم والنون لم تزادا لتلحقا بناءً ببناءٍ، وكان سيبويه يقول في مُقْعَنْسِسٍ مَقاعِس وهذا غلط شديد لأنّه يقول في مُحْرَنْجِمٍ حَراجِم، فالسين الثانية في مُقْعَنْسِس بحذاء الميم في مُحْرَنْجِم).

(٥) المُسْحَنْكِك : الشديد السواد.

(٦) المُغْدَوْدِن : الشاب الناعم.

فأما (عَيْضَمُوز، وعَيْسَجور، وعَيْطَمُوس)[1] فعدده ستّة أحرف، والياء والواو فيه زائدتان، فإن حذفت الواو بقي خمسة، ولم يكن بدّ من إسقاط الياء فيبقى الاسم على أربعة أحرف، فيصحّ تكسيره، فقد رأيت كيف أداك حذف الواو إلى حذف الياء، فإن ابتدأت وحذفت الياء بقي الاسم على خمسة أحرف، رابعه واو (عَسْجُوْر، وعَضْمُوز، وعَطْمُوس) فقد رأيت حذف الياء أمكن من حذف الواو فقلت: عَساجِيْر، وعَضاميز، وعَطامِيْس.

وإذا كان الاسم على (**فَعْلَة**) فلا يخلو من أن يكون اسماً أو صفةً، وإذا كان اسماً فلا يخلو أن تكون عينه صحيحةً أو معتلّة أو مدغمة أو تكون لامه معتلّة.

فإن كانت (فَعْلَة) صفة وجمعتها بالألف والتاء أسكنت عينها فقلت: صَعْبَة وصَعْبات، وخَدْلة وخَدْلات[2]، وإنما اختاروا لها الإسكان لأنها لما كانت صفة شابهت الفعل من حيث كان الفعل يفتقر إلى فاعل، كما أنّ الصفة تفتقر إلى الموصوف، فلما أشبهت الصفة (الفعل) ثَقُلت، فلما ثقلت اختاروا لها السكون لأنه أخفّ من الحركة.

فإن قيل: فقد قالوا في جمع: لَجْبة لَجَبات وهي صفة.

قيل له: في (لَجْبة) لغتان بسكون العين، وبفتح العين.

فمن قال (لَجَبة) قال في جمعه لَجَبات، ومن قال لَجْبة فقياسه لَجْبات بسكون العين. فإن قال لَجَبات فلأنّه وافق في الجمع من قال في الواحد (لَجَبة) بفتح العين، فالفتحة في الجمع هي التي كانت في الواحد.

وإذا كانت (فَعْلة) اسماً، وصحّت عينها، وجمعتها بالألف والتاء فتحت عينها ليكون فرقاً بين الاسم والصفة، وكان الاسم أولى بتحمّل زيادة الحركة

---

(١) العَيْضَمُوز: العجوز، والبخيل والضخم من كل شيء. العَيْسجُوز: الناقة السريعة القوية. العَيْطَمُوسْ: المرأة الجميلة إذا كانت عاقراً.

(٢) الخَدْلَة من النساء: الغليظة الساق المستديرتها.

لخفّته وتمكنه كما تحمل زيادة التنوين لخفته وتمكنه، فقالوا: (جَفْنة وجفْنات) و(قَصْعة وقَصَعات) و(صفحة وصَفَحات). وقد سكّن الشاعر للضرورة ما يجب فتحه فقال[1]: [طويــــل]

[٢٣٩] أَبَتْ ذِكَرٌ عوَّدْنَ أَحْشاءَ قَلْبِـه خُفوقاً ورَفْضاتُ الهَوى في المفاصِلِ

وكان ينبغي أن يقول: (رَفَضات)، ولكنّه اضطُر فسكّن، ولا ينبغي أن يقال: اضطُرّ فسكن المفتوح[2]، لأن المفتوح عند البصريين لا يجوز إسكانه، ولا يجوز أن يقال: أشبه الاسمُ الصفةَ، لأن الأصول لا تشبه بالفروع، ولكن يقال: لما كانت الحركة زائدة ليفرق بين الاسم(*) والصفة ألحق الألف والتاء على لفظ الواحد، ولم يلحق الحركة لأنها زائدة.

فإن كانت (**فَعْلَة**) معتلّة سكنتها، تقول: (رَوْضة ورَوْضات) و(جَوْزَة وجَوزات) و(لَوْزة ولَوزات)، وإنما لم يُحَرِّكوا فيقولوا: (رَوضات، وبَيَضات، وجوَزات) لأن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما أوجب التصريف قلبهما ألفاً، ولو انقلبتا ألفاً لقيل: جازات وباضات، فلم يُدْرَ هل أصل الكلمة (فَعَلَة) أو (فَعْلَة) فلما كانت تؤدي الحركة إلى القلب ويؤدي القلب إلى الالتباس تجنّبوا الحركة، وأقرّوا الكلمة على أصلِها، وقد حكى أن هُذيلاً تفتح هذه العين في الجمع[3]، قال شاعرُهم[4]: [طويــــل]

[٢٤٠] أَبو بَيَضاتٍ رائحٌ متهجّرٌ

---

(١) هو ذو الرّمّة، الديوان ٤٦٤، المقتضب ٢/١٩٢، شرح المفصل - ابن يعيش ٥/٢٨، الخزانة ٨/٨٧.

(٢) سبق هذا في الصفحة، وسيرد ذكره في الصفحة ٦٨٩.

(*) أ: ص١٨٨.

(٣) قال سيبويه في الكتاب: (حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هُذيل لأنهم يقولون بَيَضات وجَوَزات) وفي المقتضب: ٢/١٩٣ (وأما هُذيل بن مدركة خاصة فيقولون: جَوَزات وبَيَضات ولَوَزات على منهاج غير المعتلّ ولا يقلبون واحدة منها ألفاً).

(٤) مجهول قائله، وعجز البيت:

- - - - - - - - - - - - - رفيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبينِ سَبوحُ

شرح المفصل - ابن يعيش ٥/٣٠، الخزانة ٨/١٠٢.

وقد حكى أنها لغة تميم، وروى عن الأعمش أنّه قرأ: ﴿**على عَوَرات النّساء**﴾[1] بفتح الواو.

فإن قيل: هَلا قلبوا الياءَ والواوَ ألفاً لما تحركتا وانفتح ما قبلهما في هذه اللغة؟.

قيل له: لما كانت هذه الحركة عارضة في الجمع ليفصل بين الاسم والصفة لم يعتدّ بها، وصار وجودها كعدمها، والمتكرّك بها كالساكن، فإن كانت اللام معتلّة، والعين صحيحة حركت العين، تقول في (قَشْوَة، قَشَوات) و(رَكْوَة رَكَوات).

فإن كانت (**فَعْلَة**) مُدْغمة لم يجز أن تحرك عينها، نحو: (سَلّة، سَلات) و(ملّة، ملات) وإنّما لم يحركوا العين لئلا يلتقي المثلان فيثقل على اللسان فلو قال: (سللات) لكان يثقل على اللسان فـ(سلات) أخفّ منه.

فإن كان الاسم على (فَعَلَة) جمع بالألف والتاء، وأقررت فتحته، نحو: (رَحَبة ورَحَبات) و(أكَمَة وأكَمات) و(أجَمَة وأجَمات).

فإن كسرت (فَعْلَة) استوى الاسم والصفة فيها، وجاءت عى (فِعال)، قالوا: (صَعْبة وصِعاب) و(خَدْلَة وخِدال) و(رَحْبة ورِحاب)، و(أكْمَة وإكام)[2]، و(جَفْنَة وجِفان) و(صَحْفة وصِحاف).

وربما اقتصروا على الألف والتاء ولم يذكروا له تكسيراً فقالوا: جَوزات، ولَوْزات).

وقد كسروا نظيره من المعتلّ فقالوا: رَوْضة ورِياض.

وقد كسروا أيضاً ما اعتلّت لامه على (فِعال) فقالوا: (أمَة وإماء).

---

(١) الآية ٣١/سورة النور، ﴿عَوْرات﴾ بسكون الواو قراءة الجمهور، وبفتح الواو قرأ ابن عباس، وابن أبي إسحاق، والأعمش (معجم القراءات ٤/٢٤٨).

(٢) لم أقفْ في مصنفات اللغة على (أكْمَة) ساكنة العين. وإنما وردت بالفتح فإن كان كذلك فلا يصح التمثيل بها هنا.

وقد جمعوا (فَعَلة) على (أَفْعُل)، فقالوا: أَمَة وآمٌ[1].

وقد جمعوا (فَعَلة) على (فِعْلان)، قالوا: أَمَة، وإمْوان، قال الشاعر[2]: [بسيط]

[٢٤١] **أمّا الإماء فلا يَدْعُونَني وَلَداً إذا تَرامى بَنو الإموانِ بالعارِ**

وقد اختلف النحويون في الجمع بالألف والتاء، نحو: (جَفَنات) وبابه: فقال قوم من النحويين: الجمع بالألف والتاء إنّما هو للقلة لا للكثرة، فإن أرادوا الكثرة فصلوا بينهما بالدليل.

وقد قال قوم: إن الجمع بالألف والتاء مشترك، يصلح للقليل والكثير، وإنما يفصل بينهما بالدليل[3]، وقالوا في بيت حسّان[4]: [طويل]

[٢٤٢] **لنا الجَفَناتُ الغرُّ يَلْمَعْنَ بالضُحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدةٍ دَما**

بأنه أراد بهذين الجمعين الكثرة، وإن كانا موضوعين للقلّة، لأنه فخر، والفخر لا يليق إلا بالكثرة، سواء كان الألف والتاء للقلّة أوْ مشتركاً بين القلّة والكثرة.

وقد قالوا: أَكَمَة، وآكُم فجاء على (أَفْعُل).

وقد قالوا: آكام فجاء على أَفْعال.

وقد قالوا: إكام في الكثرة فجاء على (فِعال).

---

(١) (وأصل الأَمَة أَمْوَة حذفوا لامها لما كانت من حروف اللين، فلما جمعوها على مثال نَخْلَة ونَخْل لزمهم أن يقولوا: أَمَة وأَمٌ، فكرهوا أن يجعلوها على حرفين، وكرهوا أن يردوا الواو المحذوفة لما كانت آخر الاسم لأنهم يستثقلون السكوت على الواو فقدموا الواو فجعلوها ألفاً فيما بين الألف والميم). (اللسان / أما). وينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ٣٨.

(٢) هو القتال الكلابي، الديوان ٥٤، شرح القصائد السبع الطوال ٢٢٢، (اللسان / أما).

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٩١، ٥٧٨.

(٤) ديوانه ٣٧١، الكتاب ٣ / ٥٧٨، شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ١٠، الخزانة ٨ / ١٠٦.

وقد قالوا: أَجَمَة وآجام، فاكتفوا بالقليل عن الكثير، ودخل الكثير عليه، ويفرّق بينهما بالدليل.

فإن كان الاسم على (**فُعْلَة**) صحيح العين جازت فيه ثلاثة أوجه مع الألف والتاء:

أفصحها وأكثرها في الاستعمال أن تضمّ العين لتفرق بضمّتها بين الاسم والصفة، فتقول في: ظُلْمة: (ظُلُمات)، وفي رُكْبَة: (رُكُبات)، وفي فُرْقَة: (فُرُقات).

ومن العرب من يكره الجمع بيم ضمّتين، فإذا كرهوا فمنهم من يُسقط الضمّة من العين فيقول: ظُلْمات، وفُرقات، وحُجْرات، وهذا السكون الذي حصل في الجمع غير السكون الذي كان في الواحد.

ومنهم من يُبْدل من ضمّة العين فَتحةً فيقول: ظُلَمات، وحُجَرات، ورُكَبات، وأنشد الشاعر[1]: [وافـــر]

[٢٤٣] **وَلَمّا رَأَوْنا بادياً رُكَبَاتُنــــا   على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزَلْ**

ويجيء على (فُعَل) قالوا: ظُلَم، ورُكَب، وحُجَر.

وقد شبّهوا ألف التأنيث بتاء التأنيث فأسقطوها، وجمعوه على (فُعَل) قالوا: الطُوْلَى والطُوَل، والجُلّى والجُلَل، والكُبْرى والكُبَر، والصُغْرى، والصُغَر.

فإن كان عين (**فُعْلَة**) واواً لم يجز أن يضموها استثقالاً للضمّة في الواو، وقبلها ضمّة، ولكن ربّما أقروها على سكونها فقالوا: (سُورَة وسُوْرات)، وربما فتحوها فقالوا: سُوَرات، فأما تكسيره فبنوه على (فُعَل) قالوا: سُوَر.

فإن كان لام (**فُعْلَة**) ياءً، نحو: مُدْيَة، وكُلْية، وكُدْيَة، وجمعوه بالألف والتاء أقرّوا العين على سكونها فقالوا: مُدْيات، وكُلْيات، وكُدْيات، ولم يضمّوا العين لئلا تنقلب الياء واواً فيخرجوا من خفيف إلى ثقيل، لأنّ الواو أثقل من الياء.

---

(١) مجهول قائله، الكتاب ٣/٥٧٩، اللمع ٢٨٤، وشرح المفصل - ابن يعيش ٥/٢٩.

ويجيء في التكسير على (فُعَل) قالوا : مُدىً، وكُلىً، وكُدىً، فانقلبت الياء إلى الألف لما تحركت وقبلها فتحة.

فإن كانت لام **(فُعْلة)**(*) واواً، نحو : خُطْوة، وجمعتها بالألف والتاء أقررت سكونَ العين على حاله فقلت في (خُطْوة) (خُطْوات)، وفي رُشْوَة (فيمن ضمّها) (رُشْوات) فأقررت العين على سكونها.

وأفصحُ القراءتين : ﴿ **ولا تَتَّبِعُوا خُطْوات الشيطان** ﴾[1] بسكون الطاء، فأما من ضمّ الطاء في القراءة فقال : ﴿ **خُطُوات** ﴾، فكان يلزمه أن يقلب الواو ياءً، لأن الألف والتاء في نية الانفصال من الكلمة، وإذا كان كذلك حصلت الواو طرفاً وقبلها ضمّة، وليس في أبنية العرب اسم في آخره واو قبلها ضمّة، وإذا أدى قياس إلى هذا، قلبوا من الضمّة كسرة ومن الواو ياءً ليرجع إلى أمثلتهم، فقال قوم في الجواب عن هذا : إنّ الضمّة لما عرضت في الجمع لم يحفل بها، وكان وجودها كعدمها.

وقال قوم : نجعل الألف والتاء متصلة بالكلمة، وإذا كان كذلك صارت الواو حشواً غير طرف فلم يجز قلبها وتغييرها لأنها إنما تستحق التغيير إذا كانت طرفاً، فإذا تحصنت أمنت من التغيير. ولا يجوز أن يكون أصل (خُطُوة) فُعُلَة كما قالوا : شُبُهة[2] وجُمُعة، لأنها لو كانت كذلك لكانت معرضة تارة تبنى على التأنيث فتتحصن الواو وتصح، وتارة تبنى على التذكير ولا يعتد بتاء التأنيث فكان يلزم أن تقلب الواو ياء، والضمّة قبلها كسرة، لأن كل ما جاء في آخره تاء التأنيث فهو معرض لأن يبنى تارة على التأنيث وتارة على التذكير، فلما اعتزموا على الواو في (خُطْوة) علمنا أنها على وزن (ظُلْمة) وليست على وزن (شُبُهة).

(*) أ : ص١٨٩.

(١) الآية ١٦٨ / سورة البقرة : ﴿ خُطُوات ﴾ بضم الطاء قراءة الجمهور وبسكون الطاء قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو. ينظر : كتاب السبعة ١٧٤ (معجم القراءات ١ / ١٣٣).

(٢) شُبُهة : بضمتين، ولم أقف على هذا الضبط فيما راجعت من كتب اللغة، وإنما وردت بسكون الباء.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون أصلها (فُعُلة) على وزن (شُبُهة) ولكن لما سكن ما قبل الواو فتحت.

قيل له. لو كان ما ادعيته صحيحاً لكانت الكسرة مقدرة، وانقلبت الواو ياء فكان ينبغي أن يقال (خُطْية) ألا تراهم لما قالوا: (قَضُوَ الرجُلُ) قلبوا الياء واواً لانضمام ما قبلها لما سكنوها للتخفيف، قالوا: قَضُو الرجل فبقوا الواو لأنّ الضمّة مقدرة، كذلك يلزم أن يقولوا خُطَيَة فيُبقوا الياء لأن الكسرة قبلها مقدّرة.

فإن كان الاسم على (**فُعُلَة**) وجمعته بالألف والتاء أقررت ضمّة العين فقلت: جُمُعات، وشُبُهات[1].

وكلّ هذا إذا صرت إلى تكسيره جمعته على (فُعَل) فقلت: خُطىً، ورُشىً، وجُمَع.

فإن كان الاسم على (**فِعْلة**) وجمعته بالألف والتاء كسرت العين ليفرق بين الاسم والصفة فقلت في: كِسْرَة (كِسِرات)، وفي إبرة (إِبِرات)، وفي سِدْرَة (سِدِرات).

ومنهم من يستثقل الكسرتين فبعضهم يسقط كسرة العين، فيقول: كِسْرات، وإِبْرات، وسِدْرات.

ومنهم من يقلب من كسرة العين فتحة فيقول: كِسَرات، وسِدَرات، فقد رأيت كيف عادل الفتحُ لخفته السكونَ، فتارة يفرّون إلى السكون وتارة يفرّون إلى الفتح، فيقولون: سِدْرات، وسِدَرات وظُلْمات، فلهذا لا يسكنون المفتوح كما لا يفتحون الساكن[2].

---

(١) قوله (شُبُهات) بضمّتين، قد ألمحنا آنفاً إلى ضبط مفردها، والمشهور أنه بسكون الباء، فلا يصحّ الاستشهاد بها في هذا المقام.

(٢) سبق كلامه عن هذا في الصفحة ٦٨٥.

فإذا صرت إلى التكسير كسّرت (فِعْلة) على (فِعَل) فقلت : سِدَر، وكِسَر، وإِبَر.

فإن كانت لام (فِعْلة) ياءً أقررت سكون العين فقلت في مِدْية ـ مِدْيات، وفي لِحْيَة، لِحْيات، وحِلْية ـ حِلْيات، ولو كسرت العين فقلت : حِلِيات، لجمعت بين كسرتين وياء، وهذا مستثقل.

فإن كانت لام (فِعْلة) واواً أقررت العين على سكونها فقلت في رِشْوة رِشْوات.

ولو كسرت العين لانقلبت الواو ياءً فخرجت الكلمة عن أصلها، وكذلك لو ضممت العين من (كُلْية) لانقلبت الياء واواً فكنت تقول : كُلُوات فتخرج من الأخف إلى الأثقل، إلا أنهم لو قالوا : رِشِيات لكان أسهل لأنهم يخرجون من الأثقل إلى الأخف، لأن الياء أخفُّ من الواو.

واعلم أنّ الصفة يتجاذبها أصلان : أصل يوجب إعرابها، وأصل يمنع من إعرابها.

فأما الذي يوجب إعرابها فلأنّها اسم وتعرَبُ إعراب موصوفها، وتقوم مقام موصوفها إذا حذف.

والاسم إمّا أن يكون معه صفة فهي تتبعه في إعرابه أو ليس معه صفة فهو يعرب وحده، وإن حذف الاسم وأقيمت صفة مقامه فهي تعرب بإعرابه.

فإذا كثر استعمال الموصوف مع الصفة قلّ دخول التكسير فيها، وإذا قلَّ استعمال الموصوف مع الصفة وكثر إقامتها مقامه قوى التكسير فيها، ألا تراهم لما قل أن يقولوا : (مررت برجلٍ عبدٍ، ومررت برجلٍ شَيْخٍ)، وإنما كثر استعمالهم : (مررت بشيخٍ، ومررت بعبدٍ)، فلهذا قالوا في جمع شَيْخ : (أشياخ، وشُيوخ، وشِيْخان) وقالوا في جمع عبد : (أَعْبُدٌ، وعِبْدانٌ، وعَبِيْدٌ، وعِباد).

وأما الذي يمنع من تكسير الصفة فلأنّها مشتقّة من فعل، والفعلُ لا يدخله التكسير، فينبغي أن لا يكسّر ما اشتق من الفعل وما أشبه الفعل، ولكن إذا كانت الصفة لمذكر عاقل، وليس فيها تاء التأنيث جاز أن تجمعها بالواو والنون، فتقول (الظريفون، والساهرون، والراكعون، والنائمون، والمُقيمون)، لأن الواو والنون تلحق لفظ الفعل إذا قلت: (يَركعون، ويَسجدون، ويُقيمون).

فإن كان في الصفة تاء التأنيث جمعت بالألف والتاء، ولم يجز تكسيرها، قالوا في عَلامة علامات، وفي نسّابة نسّابات، كما قالوا في جمع: طَلْحَة وحَمْزة: طَلْحات(*) وحَمْزات.

وإذا كان (**أَفْعَل**) قد استعمل استعمال الموصوف كسّروه تكسير الأسماء فقالوا في: أَدْهَم إذا أرادوا القيد (أَداهِم)، وفي أَجْرَع (أَجارِع) وفي أَبْرَق (أَبارِق)، وفي أَبْطَح (أباطح)، وفي: أَسْوَد –إذا أراد الحيّة– (أساود).

وقياس من كسّر الصفة على هذا المثال أن يصرفها في النكرة بعد التعريف لأنه قد أبطل حكم الصفة وقياس من قال: (سُوْد) و(دُهْم) و(بُطْح) و(جُرْع) و(بُرْق) أن لا يصرف في النكرة، لأنه قد راعى حكم الصفة.

وقياس من قال في مؤنث سَكران سكرانة، وعَطْشانة وغَرثانة وصَدْيانة أن يصرف (سكران) وبابه في النكرة، لأن بدخول التاء على النون قد أبطل مشابهة النون والألف للألف والهمزة في حمراء.

ومن قال في جمع أَخْوَص (خُوْص) فقياسهُ أن لا تصرف في النكرة، ومن قال في التكسير: (أَخَاوِص) فقياسه أن يصرف في النكرة.

فأما (أَفْعَل - وفَعْلاء) في الألوان والخَلْق، نحو: (أَعْوَر وعَوْراء، وأَحْوَل وحَوْلاء، وأَعْرَج وعَرْجاء، وأعمَى وعَمْياء، وأسوَدْ وسَوْداء، وأبيض وبَيْضاء،

(*) أ: ص١٩٠.

وأشقر وشَقراء، وأَدْكَن ودَكْناء، وأحمَر وحَمراء)، وكُلّ ما كان من هذه الصفات إذا لم تُسمِّ به فإنما يكسّر على (فُعْل، وفُعْلان) قالوا : (عُرْجٌ وعُرْجان) و(صُمٌّ وصُمّان) و(عُورٌ وعُوْران) و(حُولٌ وحُولان) و(عُمْيٌ وعُميان) و(سودٌ وسُودانٌ) و(بيضٌ وبِيْضانٌ) و(حُمْرٌ وحُمْرانٌ) وهذا قياس في نظائره، وربما جاء أحد المثالين وامتنع الآخر.

فأما قولهم في (**حُبْلَى**) حَبالَى، فالأصل حَبالي ـ بكسر اللام[1]، على وزن : جَعافِر، فربّما استعملوا هذا الأصل فقالوا : حَبالٍ وسَكارٍ في جمع (سَكْرى وحُبْلَى) وكذلك بابه.

ومنهم من يكره إسقاط الياء لأجل التنوين فهذا يقلب من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فيقول : حُبالَى، وسُكارَى، فهذه ألف انقلبت عن ياءٍ انقلبت عن ألفٍ، ولا يجوز أن يلحق هذه الألف تنوين لأنهم قد فرّوا من التنوين فلا يرجعون إلى ما منه فرّوا.

وقد غلط بعض النحويين فقال : هذه ألف تأنيث لما رأى التنوين لا يدخل عليها، والوجه في امتناع التنوين ما ذكرتُ لك.

فأما (**صحراء**) وما كان على هذا الوزن، فإذا أرادوا تكسيره فإنّهم يدخلون ألف التكسير بعد الحاء، فإذا دخلت الألف انكسرت الراء بعدها، وإذا انكسرت الراء انقلبت الألف التي بعدها ياء، وانقلبت الهمزة التي انقلبت عن ألف التأنيث ياء فقلت : (صَحارِيّ)، وربما جاء هذا في الشعر فأما في الكلام فإنهم يحذفون الياء الأولى التي انقلبت عن الألف الزائدة، وتبقى الياء الثانية التي انقلبت عن الهمزة التي انقلبت عن ألف التأنيث، فتقول : هذه صحارٍ، ومررت بصحارٍ، ورأيت صحارِيَ.

---

(١) ينظر تفصيل تصريفها في : (اللسان / حبل).

ومنهم من يكره هذا اللفظ لزوال الياء لأجل التنوين فيقلب من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فيقول: (صَحارَى)، فيفرّ من التنوين، ويوفق بين أواخر المؤنث فيصير الممدود كالمقصور، فـ(صَحارَى) كـ(حُبالَى).

فأما (أَفْعَل) الذي مؤنثه (الفُعْلَى) نحو: (الأَدْنَى والدُنيا) و(الأَطْوَل والطُولَى) و(الأصغَر والصُغْرى) و(الآخر والأُخرى) و(الأكبر والكُبرى) فلك أن تجمع المؤنث منه بالألف والتاء، فتقول: (الكُبريات، والصُغْريات، والأُخرَيات، والطُولَيات، والعُلْيَيات، والدُنْييات). ولك أن تشبه ألف التأنيث بتاء التأنيث، فتسقطها كما أسقطت التاء، وتكسّر الاسم على (فُعَل) تقول: (الطُولَى ـ والطُوَلُ) و(الصُغْرَى والصُغَر) و(الكُبْرَى والكُبَرُ) كما قلت: الظُلْمَةُ والظُلَم، وفي التنزيل: ﴿**لَهُمُ الدَرَجاتُ العُلَى**﴾[1]، وفيه: ﴿**وأُخَرُ مَن شَكْلِه أَزْواجٌ**﴾[2].

فأما المذكّر فتكسيره على (الأفاعل)، نحو: الأَكْبَر والأَكابِر و(الأَصْغَر والأَصاغِر)، وفي التنزيل: ﴿**أكابِرَ مُجْرِمِيْها**﴾[3]، وفيه: ﴿**أَراذِلُنا**﴾[4].

وإن كان هذا المذكّر عاقل جاز أن يجمع بالواو والنون، كما قال تعالى: ﴿**الأَقْدَمُون**﴾[5].

فأما (سُكارى) وبابه، فمن ضمّ أوله فقال: سُكارى و(عُجالَى) جعله اسماً للجمع، ومن فتح أوله جعله جمعاً، والأصل فيه: سُكارِيْنْ، الياء منقلبة عن الألف التي كانت قبل النون ثم قلب من النون ياء، وأدغم الياء الأولى فيها فصار (سُكاريّ) ثم ثقل عليه الياء المشددة في هذا الجمع فحذف الياء الأولى

---

(١) الآية ٧٥ / سورة طه.

(٢) الآية ٥٨ /سورة ص، ينظر: الصفحة ٦٢٩.

(٣) الآية ١٢٣ / سورة الأنعام.

(٤) الآية ٢٧ / سورة هود.

(٥) الآية ٧٦/ سورة الشعراء.

التي انقلبت عن الألف فبقي (سَكارِيْ) ثم قلب من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً فصار (سَكارَى) فهذه ألف انقلبت عن ياء انقلبت عن نون.

واعلم أن كلّ جمع بينه وبين واحده تاء التأنيث فإنّه يسمى (جنساً) ولا يسمى جمعاً، نحو: (تَمْرة وتَمْر) و(بُسْرة وبُسْر) و(جَرادة وجَراد) و(بَطّة وبَطّ) و(نَخْلة ونَخْل) و(شَعِيْرة وشَعير) و(شَجَرة وشَجَر)، وإنما لم يُسمّ هذا جمعاً لأن جميع ما كان واحده من الحركات والسكون موجودة فيه لم يتغير منه شيء، ومن شأن التكسير أن يتغير ما كان في الواحد، والغالب على جمع التكسير التأنيث، فأما هذا وما أشبه فيجوز فيه التذكير والتأنيث، تقول: (هذه شَعِيْرٌ وهذا شَعِيْرٌ) و(هذه نَخْلٌ وهذا نَخْلٌ) و(هذه بَطٌّ وهذا بَطٌّ).

وإذا خافوا اللبس لم يُسقطوا التاء من الواحد(*) لئلا يلتبس بالواحد المذكّر، لم يقولوا: (حيّةٌ وحيٌّ).

وكذلك إذا كان فيه ياء النسبة متى أسقطوها صار جنساً قالوا: (زِنْجِيٌّ) و(زِنْجٌ) و(رُوْمِيٌّ ورُوْمٌ). وهذا الجمع يختص بالمخلوقات دون المصنوعات، يقولون في المصنوعات نحو (جَفْنَة، جَفْن) و(قَصْعَة، قَصْع).

وقد شبّه قوم بعض المصنوعات بالمخلوقات فقالوا: (عَمامة وعَمامٌ)، و(سَفينة وسَفين) وهذا قليل(١).

وهذا الجنس الذي ذكرته، لك أن تخرج صفته على لفظ الواحد المذكّر وعلى لفظ الواحدة المؤنثة، ولك أن تجعله جمعاً، ولك أن تجعل بعض الصفات واحداً

(*) أ: ص١٩١.

(١) ورد في شعر عمرو بن كلثوم هذا في قوله:

مَلأْنا البَرَّ حتّى ضاق عنّا ... ونَحْنُ البَحْرَ نَمْلَؤُهُ سَفِينا

ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٤٢٧.

وبعضه جمعاً، ومن التنزيل: ﴿مِن الشَجَرِ الأَخْضَرِ﴾[١]، فهذا على من قال: (هذا شَجَرٌ)، ولو قال: (مِن الشَجَرِ الخَضْراءِ) علي من قال: (هذه شَجَر) لجاز، ولو قال: (مِن الشَجَرِ الخُضْرِ) على الجمع لجاز.

وقال عزّ وجل: ﴿أَعْجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[٢]، فهذا على من قال: (هذا نَخْل) ولو قال: (مُنْقَعِرَة) على من قال (هذه نَخْلٌ)[٣] لجاز، ولو قال: (مَقاعِر) على الجمع لجاز.

وقال تعالى: ﴿أَعْجازُ نَخْلٍ خاوية﴾[٤] فهذا على من قال: (هذه نَخْلٌ)، ولو قال: (خاوٍ) أو قال: (خاوِيات)[٥] لجاز.

وقال تعالى: ﴿ويُنْشِئ السَحابَ الثِقالَ﴾[٦]، ولو قال: الثَقِيْلَ، و(الثقيلَة) لجاز.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾[٧]، ولو قال: (بينها) لجاز، وقال النابغة[٨]: [بسيط]

[٢٤٤] واحْكُمْ كَحُكْمِ فَتاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ   إلى حَمامٍ سِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

ولو قال: (واردةٍ) أو (وارداتٍ) لجاز، ولو قال (سريعةٍ) أو (سريعاتٍ) لجاز.

---

(١) الآية ٨٠/سورة يس.
(٢) الآية ٢٠/سورة القمر.
(٣) قال في اللسان/نخل (وأهل الحجاز يُؤنثون النَخْلَ، وفي التنزيل: ﴿والنَخْلُ ذاتُ الأكمامِ﴾ وأهلُ نجد يذكرون).
(٤) الآية ٧/سورة الحاقة.
(٥) جواز الوجهين مبني علي ما تقدم من معنى التذكير والتأنيث، فلو قال: (خاوٍ) لحمله على من يقول: هذا نَخْلٌ، ولو قال: (خاوِيات) لحمله على مراعاة معنى جمع المؤنث.
(٦) الآية ١٢/سورة الرعد.
(٧) الآية ٤٣/سورة النور، وأولها: ﴿أَلَم تَرَ أنّ اللهَ يُزْجِيْ سَحاباً ثُمّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾.
(٨) ديوانه ٢٣، الكتاب ١/١٦٨.

واعلم أنه قد شذّ من الجموع أشياء جاءت على غير واحدها، قالوا: (حاجة وحوائج)، وإنما هو جمع حائجة، وقالوا: (شِبْه ومَشابِه)، وإنما هو جمع مُشْبِه، وقالوا: (لَيلَةٌ وليالٍ) وإنما (ليالٍ) جمع ليلاة، وقالوا: (ذَكَر ومَذاكير) وإنما هو جمع (مِذْكار). وهذه الأشياء تحفظ ولا يقاس عليها.

باب القسم

اعلم أن الغرض بدخول القسم هو أن تؤكد به جملة أخرى، ولا يكون القسم إلا جملة من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، لتؤكد بها جملة أخرى مثلها، ولكونها خبراً جاءت على أقسام الخبر وهو المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل غير مفيد في نفسه، وإنما يفيد إذا انضمّ إلى المقسم عليه.

وجملة القسم ضربان: جملة من فعل وفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر، ونحن نبدأ بالكلام في الجملة من الفعل والفاعل ثم نتبعها إن شاء الله بالجملة من المبتدأ والخبر.

تقول في القسم: آليت، أُولِي، إيلاءً، وأَقْسَمتُ أُقسم إقساماً، وحَلَفْتُ أَحْلِف حَلِفاً، فهذا هو الفعل والفاعل، فإن شئت ذكرته وإن شئت حذفته للعلم به.

ولابدّ أن يقع القسم في زمان ومكان، ولابد للقسم من مُقْسِم ومُقْسَم به ومُقْسَم عليه، ولابد للقسم من حرف يصل به إلى المقسم عليه، فإذا قلت: (أقسمُ بالله لَزيدٌ منطلقٌ) فـ(أقسم) هو فعل القسم، وأنت المقسم، و(الله) تعالى هو المُقْسَمُ به، و(الباء) أوصلت إلى القسم عليه.

وفعل القسم يجوز أن يظهر مع (الباء) وأن يحذف معها لأنها هي الأصل، وبها وصل القسم إلى المقسم به، وما عداها من الحروف لا يجوز أن يظهر فعل القسم معه، لأن الفعل لم يصل به إلى المقسم به.

وموضع (الباء) وما بعدها نصب بفعل القسم يدلّك على ذلك أنك إذا أسقطت (الباء) نصبت المقسم به فقلت: (أللّهَ لأَفْعَلَنّ) وإنّما ينتصب بالفعل لأن الفعل كالمنطوق به وإن كان محذوفاً، والذي يدلّ على أن الباء هي الأصل في إيصال القسم إلى المقسم به أنها تجرّ في القسم وغير القسم، وأنها تدخل على المظهر والمضمر، تقول: (باللهِ لأَفْعَلَنّ) و(بِهِ لأَنْطَلِقَنّ)، قال الشاعر[1]: [وافــر]

[٢٤٥] **ألا نادَتْ أُمامَةُ باحتمـالِ لِتَحْزُنَني فلا، بِكِ لا أُبالي**

وقال آخر[2]: [وافــر]

[٢٤٦] **رأى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فلا -بِكِ- ما أسالَ ولا أَغاما**

والذي يدلّ على أن (**البـاء**) هي الأصل في هذا الباب أنه يجوز أن تعمل ظاهرة ومقدرة. مثال إعمالها مظهرة: (باللهِ لأذهَبَنّ)، ومثال إعمالها مقدرةً: (اللهِ لأخرجَنَّ)، وهذا إنما يجوز في (الباء) خاصة لكثرة استعمال الباء معه، وما عدا اسم الله تعالى لا يجوز فيه إلا النصب، ويجوز في اسم الله تعالى النصب كما جاز في غيره.

ولما كانت (**الـواو**) من مخرج (الباء) جاز أن تبدل منها إلا أنها تنقل عن تصرف (الباء) لأنها تدخل على المظهر دون المضمر، تقول: (واللهِ لأذهبَنّ)، (والكعبةِ لأخرجُنّ).

ولما كانت (**التـاء**) تُبْدلُ من (الواو) كثيراً في نحو: (تُراث) و(وُراث)[3] و(تُخْمَة) و(وُخْمَة) أبدلوا من الواو التاء في القسم، ولما كانت (التاء) بدلاً من

---

(١) هو غُوية بن سُلَمِيّ، الحماسة - أبو تمام ١ / ٤٢٢، اللمع ٢٨٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٨ / ٣٤ و٩ / ١٠١.

(٢) هو عمرو بن يربوع، النوادر ١٤٦، الخصائص ٢ / ١٩، الحيوان ١ / ١٨٦.

(٣) ينظر: شرح الملوكي ٢٩٦.

بدل ضعفت فخصوها باسم واحد من أسماء الله تعالى وهو قولهم: (تالله)، وفي التنزيل: ﴿ **تاللهِ تَفْتَأُ تذكرُ يوسفَ** ﴾[1]، ﴿ **وتاللهِ لأكيدنَّ أصنامكُم** ﴾[2]، وإنما خصوها بهذا الاسم من أسماء الله تعالى إما لشرفه في نفوسهم وأنه أعظم أسمائه أو لكثرة استعمالهم إياه، وهم إذا أكثروا استعمال الشيء استجازوا فيه مالا يستجيزونه فيما يقلّ استعماله.

و(**التاء**) قد يكون المقسم بها متعجباً وغير متعجب، ألا ترى إلى قول[*] إبراهيم: ﴿ **تاللهِ لأكيدنّ أصنامكُم** ﴾[3]، كان متعجباً لعدولهم بالعبادة عمن يستحقها إلى من لا تصحّ له ولا يستحقها، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **تاللهِ تَفْتَأُ تذكرُ يوسُفَ** ﴾[4]، كانوا متعجبين من إفراط حزنه عليه.

وقد عوّضوا من واو القسم حروفاً قامت مقام (الواو) وهي: لام الجرّ، وهمزة الاستفهام وألف الوصل، و(ها) للتنبيه، و(مِن).

فأما **اللام** فلا يكون المُقْسَمُ بها إلا متعجباً، تقول: (للهِ لأفعلَنّ). وتقول في همزة الاستفهام: (أأللهِ لَتَخْرُجَنّ)، ولابد أن تقطع همزة الوصل لتدلّ على كونها عوضاً من واو القسمِ[5]، تقول: (أفَأَللهِ لَتَخْرُجَنّ).

---

(١) الآية ٨٥ / سورة يوسف، ينظر: الصفحة ٧٠٣.

(٢) الآية ٥٧ / سورة الأنبياء.

(*) أ: ص١٩٢.

(٣) الآية ٥٧ / سورة الأتبياء.

(٤) الآية ٨٥ / سورة يوسف.

(٥) ذكر عبد الهادي الأبياري في كتابه: القَصرُ المبنى على المغني ١ / ١٢٢: أن ليس من معاني الهمزة القسم، وأما (اللهِ لأفعلنّ) فهذا أصله (تالله...) فأبدلت التاء هاء، ثم أبدلت الهاء همزة وهو كثير في كلامهم، وإنما لم تقلب التاء همزة من أول وهلة لأنها لم يعهد فيها ذلك.

فأما (مِنْ)[1]، فقال بعض النحويين تختص بالدخول على (الربّ) تعالى: فقالوا: (مِنْ ربّي لأَفْعَلَنّ)، وأجازوا ضمّ الميم فقالوا: مُنْ ربّي) ليدلّوا بضمّها على دخولها في القسم، وكونها عوضاً من واوه، وأصلها على هذا (مِنْ) الجارة للأسماء.

وقال قوم: (مُنُ) محذوفة من (أيمُنُ اللهِ)، أسقطوا الهمزة والياء فقالوا: (مُنُ اللهِ).

وأما حرف التنبيه وهو قولنا (ها)، فيقولون: (لاها اللهِ ذا) و(إيْ ها اللهِ ذا)، (إيْ) بمعنى (نَعَمْ)، قوله عز وجل: ﴿إي وربّي﴾[2] أيْ: نَعَم وربّي.

فأما قولهم (لاها اللهِ ذا):

فقال قوم: (ذا) إشارة إلى القسم وتقديره: لاها الله قسماً، وتكون (ذا) في موضع نصب لأنه إشارة من قولك: أقسم بالله قسماً، فهو إشارة إلى المصدر المنصوب.

وقال قوم: (ذا) من جملة المقسم عليه، والأصل فيه: (لا واللهِ لَلأَمْرُ هذا) فالاسم مجرور بالواو، واللام جواب القسم، و(الأمر) مبتدأ و(هذا) خبره، ثم توسّعوا في الكلام فأسقطوا اللام والمبتدأ الذي بعدها فبقي: (واللهِ هذا) ثم أسقطوا (واو) القسم وقدموا (ها) فصار عوضاً منها فقالوا: (ها اللهِ ذا) فأما أن يكون (الله) مجروراً بها، لأنها عوض من واو القسم، أو يكون لما حذفوا الواو بقوا الجرّ الذي أثرته مع العوض منها.

---

(١) تعددت اللغات في (مِنْ) وتوجيهها، فمن قال إنها حرف جر، قال: هي (مِنْ) على الأصل، وعند التقاء الساكنين يقال (مِنَ) بفتح النون لخفة الفتحة أو (مَنَ) بإتباع الميم النون وإن كانت فتحتها عارضة للسكون، أو (مِنِ) بكسر الميم والنون، و(مُنْ) وهي عند سيبويه حرف جرّ وضمّت الميم لدلالة تغير معناها وخروجها من بابها، ومن جعلها مقصورة من الاسم، فهي على ذلك تكون (مُنُ) مقصورة من (أيمُنُ) و(مِنُ) مقصورة من (يمِينُ).
ينظر: تفصيل ذلك وتعليله في: الكتاب ٣/٤٩٩، شرح الكافية ـ الرضي ٢/٣١١.

(٢) الآية ٥٣/سورة يونس.

وفيه ثلاث لغات[١]، فإنّ أكثرها أن تقول: (ها اللهِ ذا) بالجمع بين ساكنين[٢]. واللغة الثانية أن تقول: (ها اللهِ ذا) فتسقط الألف لالتقاء الساكنين، واللغة الثالثة هي أقلُّها أن تحرك الألف لالتقاء الساكنين فتنقلب همزة فتقول: (هَأَ اللهِ ذا)[٣].

فأما جملة القسم الثانية المركبة من المبتدأ والخبر فهي على ضربين: ضرب يظهر فيه المبتدأ وخبره، وضرب يظهر فيه المبتدأ ويحذف الخبر، لأن جواب القسم طول الكلام، فسدّ طول الكلام مسدّ الخبر وأغنى عن إظهاره.

فمثال ما ظهر فيه المبتدأ والخبر قولهم: (عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ) و(عَلَيَّ يمينُ اللهِ)، فـ (عَهْدُ اللهِ) مبتدأ، و(يمينُ الله) مبتدأ، و(عليّ) خبر مقدم.

ومثال ما ظهر فيه المبتدأ قولهم: (لايْمُنُ اللهِ لأذْهَبَنَّ)، وربما حذفوا (النون) فقالوا: (لايْم اللهِ لأَذْهَبَنّ)، وربما أسقطوا (اللام وألف الوصل، والياء والنون)، فقالوا: (مُ اللهِ لأفعلَنَّ).

وهذه الحروف إنما دخلت في هذا الاسم خاصة لكثرة استعمالهم له ورفع اللبس فيه، وهذه الحروف تقوى أنه اسم واحد وليس بجمع يمين كما قال بعض النحويين، لأن هذه الحروف تخل بمعنى الجمع، وهذا الاسم قد وقع موقع حرف القسم فأرادوا بهذه الحروف جعله على حرف واحد ليكون مثل ما وقع موقعه

---

(١) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣١٢ لغة أربعة هي (ها الله) بإثبات ألف (ها) وقطع همزة (ألله).

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣١٢ القياس حذف الألف، إلا أنه لم يحذف ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف (ها) من تمام (ذا).

(٣) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣١٢ أن أبا عليّ قد حكى هذه اللغة، وهي أقل الجميع كما في: الضَألّين، ودأَبّة، وقال السيرافي: ضرورة الشعر ١٣٥، وربما تكلّم بعض العرب بمثل هذا فراراً من التقاء الساكنين.

وناب منابه، وقال الله: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُم لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾[1]، وتقديره: لأَيْمُنُ اللهِ قَسَمِي، أو يميني، أو حَلِفي، أو ما أقسم به، أو ما أحلف.

وهذه اللام يقال لها (لام الابتداء)، والاسم بعدها مرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، وتقديره: ما أرينَّك، وإنما ارتفع الاسم لأن هذه اللام قطعت فعل القسم أن يعمل فيما بعدها، فإن سقطت اللام وصل فعل القسم إلى الاسم الذي بعدها فنصبه، تقول: (عَمْرَكَ لأَخرجَنَّ) (أَيْمُنَ اللهِ لأنطلقَنَّ) وتقديره: أُقْسِم بعمرِك، وأَحْلِفُ بأيمنِ اللهِ، فلما سقط حرف الجرّ وصل فعل القسم إلى ما كان مجروراً فنصبه، فأما قولُ امرئ القيس[2]: [طويـــل]

[٢٤٧] فقلتُ: يمينَ اللهِ أبرحُ قاعِداً ولَو قَطّعوا رأسي لَدَيْكِ وأَوْصالِي

وقوله[3]: [طويـــل]

[٢٤٨] فقالَتْ: يمينُ اللهِ مالكَ حِيلة وما إنْ أرى عَنْكَ الغَوايــةَ تَنْجَلِيْ

فيروى: (يمينَ اللهِ) بالنصب، و(يمينُ اللهِ) بالرفع، والجيّد النصب وتقديره: (قالتْ أحلِفُ بيمينِ اللهِ)، فلما سقط حرف الجرّ وصل فعل القسم إلى ما كان مجروراً فنصبه، ومن رفع فتقديره: (قالتْ لَيمينُ اللهِ قَسمي) فحذف اللام وخبر المبتدأ للعلم به.

أما الحروف التي يتلقى بها القسم ويقال لها (أجوبة القسم) فهي أربعة: حرفان للإيجاب، وحرفان للنفي.

---

(١) الآية ٧٢/سورة الحجر.

(٢) ديوانه ٣٢، الكتاب ٣/٥٠٣، اللمع ٢٩١، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧/١١٠، الخزانة ١٠/٤٣، وينظر الصفحة ٧٠٣.

(٣) هو امرؤ القيس، الديوان ١٤، اللمع ٢٨٨.

فأما حروف النفي فهي: (لا)، و(ما)[1]. وأما حروف الإيجاب فهي: (إنّ)، و(اللام) المفتوحة.

فأما (لا) فإنّها تدخل على الفعل، تقول: (واللهِ لا تَقُوم) و(اللهِ لا قامَ)، وقد يجوز أن تُحذَف. ولا يجوز أن يحذف من جواب القسم سواها، وفي التنزيل: ﴿ تاللهِ تَفتَأُ تذكُرُ يوسُف ﴾[2]، تقديره: لا تَفتأ تَذْكُرُ يوسُفَ، قال الشاعر[3]:

[٢٤٧] **فَقُلْتُ: يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعداً ... ولَو قطّعوا رأسي لَدَيْكِ وأَوْصالي**

أي: لا أَبْرَحُ.

وأما (**ما**) فتدخل على الاسم والفعل، فتقول: (واللهِ ما أَقوم) و(تاللهِ ما قُمتُ) و(واللهِ ما زَيْدٌ قائماً) على الحجازية، و(ما زيدٌ قائم) على التميمية.

وقد يجوز أن تقع (**إنْ**) النافية التي بمعنى (ما) في جواب القسم، كما قال تعالى: ﴿ **ولئِنْ زالتا إنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أحدٍ مِنْ بَعْدِه** ﴾[4]، أي: ما يمسكهما.

فأما حروف الإيجاب فـ(**إنّ**) تقول: إنّ زيداً قائم.

وأما (**اللام**)[*] فهي على ضربين: لام القسم، ولام الابتداء، ولام القسم تختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء، وتدخل على الماضي والمستقبل، ولا تدخل على فعل الحال. ولام الابتداء تختص بالدخول على المبتدأ وعلى الفعل الذي للحال لمضارعتهِ الاسم دون المستقبل ولايجوز أن تدخل لام الابتداء على الفعل الماضي، كما لا يجوز أن تدخل لام القسم على المبتدأ.

---

(١) وكذلك (إنْ) النافية وسيذكرها المصنف، قال سيبويه في الكتاب ٣ / ١٥٢ (وتكون في معنى ما) وينظر: المقتضب ١ / ٥٠، ٢ / ٣٦٢.

(٢) الآية ٨٥: سورة يوسف، ينظر: الصفحة ٦٩٩.

(٣) هو امرؤ القيس، ينظر: الصفحة ٧٠٢.

(٤) الآية ٤١ /سورة فاطر.

(*) أ: ص١٩٣.

وتقول في لام القسم: (واللهِ لَقَدْ قامَ زَيْد)، ويجوز أن تحذف (قَدْ) فتقول: (والله لقامَ زيدٌ)، قال امرؤ القيس[1]: [طويـــل]

[٢٤٩] **حَلَفْتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجِـرٍ لناموا فما إنْ مِن حديثٍ ولا صالي**

أي: لقد ناموا.

فأما لام الابتداء فإنّها تسدّ لام القسم، وتقوم مقامها، تقول: (واللهِ لَزيدٌ مُنْطلِقٌ).

فأما الفعل المضارع فإنّ لام القسم تدخل عليه من حيث هو فعل، ولام الابتداء تدخل عليه من أجل مضارعته الاسم فإذا دخلت لام القسم على الفعل المضارع أوجبت كونه مستقبلاً فإن لاصقت الفعل لزمته نون التوكيد إما الخفيفة وإما الثقيلة كما قال تعالى: ﴿ **لأَغْلِبَنّ أنا ورُسُلِي** ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ **لَنَسْفَعَنْ بالناصية** ﴾[3]، هذه هي اللغة الفصيحة. وقد روى في بعض اللغات إسقاط نون التوكيد، وهو قليل[4]، ويؤدي إلى التباس الفعل المستقبل بفعل الحال.

فإن دخلت لام القسم على ما يتعلّق بفعل القسم لم يجز دخول نون التوكيد عليه، كما قال تعالى: ﴿ **لإلى الله تُحشرون** ﴾[5]، فـ (إلى) متعلقة بـ (تحشرون) وقد قال قوم: لم يجز أن تدخل نون التوكيد على هذا الفعل فلا تقول: ﴿ **لإلَى الله تُحْشَرُنّ** ﴾ لأن هذه النون تقطع الفعل عن العمل فيما قبله.

فأما لام الابتداء فتختص بفعل الحال فتقول: (واللهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ). وقد قال بعض النحويين إذا دخلت لام الابتداء على الفعل المشترك أخلصته للحال، وبطل

---

(١) ديوانه ٣٢، شرح المفصل - ابن يعيش ٩ / ٢٠، الخزانة ١٠ / ٧١.

(٢) الآية ٢١ / سورة المجادلة، ينظر: الصفحتين ٥٤، ٤٩٢.

(٣) الآية ١٥ / سورة العلق، ينظر: الصفحات ٥٣، ٣٧٣، ٤٩٠.

(٤) وقد يُحملُ على القليل قولُ الشاعر:

يَميناً لأُبغِضُ كلَّ امرئٍ يُزَخْرِفُ قولاً ولا يَفْعَلُ

ينظر: شرح التصريح ٢ / ٢٢٨.

(٥) الآية ١٥٨ / سورة آل عمران.

الاشتراك منه، كما أن السين إذا دخلت على الفعل المشترك أخلصته للاستقبال وبطل الاشتراك منه.

وقال بعضهم: الفعل بعد هذه اللام على ماكان عليه من الاحتمال يصلح أنْ يكون للاستقبال.

فإن قيل: فلِمَ لزمت نون التوكيد مع لام القسم؟.

قيل له: عن هذا السؤال جوابان:

قال بعض النحويين: ليفصل بين الواقع والفعل الذي يتوقع لأن لام الابتداء إنما تدخل على فعل حاضر هو فيه، ولام القسم إنما تدخل على فعل لم يقع بعد ليدلّ بالتوكيد على أنه لابدّ من وقوعه.

والجواب الثاني: ليفصل بين لام التوكيد ولام القسم.

فإن قيل: فهلا خصّوا نون التوكيد مع لام الابتداء؟.

قيل له: الفعل الذي مع لام الابتداء حاضر واقع فقد استغنوا عن توكيده، وفعل القسم لم يقع بعد فهو أحق بالتوكيد ليدلّ بالتوكيد على أنه لابدّ من وقوعه.

فإن قيل: فهلا دخلت نون التوكيد على الفعل الماضي؟.

قيل: إنّ من قال بأن النون دخلت لتفصل بين لامين، قال: لام التوكيد لاتدخل على الماضي فقد أمنت الالتباس فلا تحتاج إلى توكيد. ومن قال: إنّ النون إنما تدخل لتؤكد مالم يقع، وتدلّ على أنه لابد من وقوعه قال: الفعل الماضي قد وقع وثبت فقد استغنى عن توكيده[1].

---

(١) ورد دخول النون على الماضي شذوذاً، ومنه قول الشاعر:

دامَنّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيّماً ... لَولاكِ لم يَكُ للصَبابـة جانحاً

ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني ٣/ ٢١٦، شرح التصريح ٢/ ٢٢٧.

بـاب الموصـول والصلـة

اعلم أنّ الأسماء على ضربين: اسم تامّ يفهم معناه من لفظه، نحو: رجل، وفرس، وامرأة، وضارب، ومضروب، وهند، وزيد، ودعد، وما أشبه ذلك.

واسم لا يفهم معناه إلا بانضمام شيء بعده إليه، فإذا انضمّ إليه فهم معناه وصحّ فيسمى الأول اسماً ناقصاً، ويسمّى الثاني صلة، ولا يسمى الأول موصولاً إلا إذا أكمل بصلته. وهذه الأسماء تكون للمذكر والمؤنث إلا أنها لا تكون إلا لغائب وغائبة.

فأما ما وضع للمذكر الغائب فهو (**الذي**) وفيه أربع لغات:

(**الّـذيْ**) بياء ساكنة، و(الذيّ) بياء مثقلة، و(اللّذِ) بكسر الذال من غير ياء، و(اللّذْ) بسكون الذال، قال الشاعر[1]: [رجز]

[٢٥٠] **أَرَيْتَ إنْ جِئْتُ بِهِ أَمْلُـودا   مُرجّلاً ويلبَسُ البُـرودا**

[٢٥١] **أقائلُون أَحْضِروا الشُهودا   كاللّذْ تَربَّى زُبيةً فاصطِيْدا**

وقد روي: (أقائِلُنّ) بنون مثقلة[2]، وهذه النون تختص بالفعل المستقبل، وإنما دخلت على هذا الاسم لما كان مشتقاً من الفعل.

وتقول في تثنية (الذي) في الرفع (اللّذانِ)، وفي النصب والجرّ (اللّذَيْنِ) أسقطت الياء لسكونها وسكون علم التثنية، ولم يجز أن تحركها لأن هذه الأسماء مبنية على الوقف ولاحظ لها في الحركة، فدخول الحركة عليها غير جائز، ولك أن تخفف النون، ولك أن تشدّدها.

---

(١) هو رؤبة بن العجاج، الديوان ١٧٣، ضرورة الشعر ١٦٧، الخصائص ١/ ١٣٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٣/ ١٤٠، الخزانة ١١/ ٤٢٠.

(٢) ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني ٣/ ٢١٦.

والألف واللام فيه زائدة، يدلّك على زيادتها أنّ الاسم يتعرّف بالصلة، لأنها لو كانت للتعريف لكان يجتمع في الاسم الواحد تعريفان، وهذا لا يجوز، والذي يدلّ على أنّ هذا الاسم يتعرّف بالصلة لا بالألف واللام أن نظائره مثل (مَنْ) و(ما)، يتعرفان بالصلة، لأنه ليس فيها ألف ولام.

فإذا جمعت (الذي) قلت: (**الذينَ**) في الرفع والنصب والجر، وأسقطت الياء التي كانت في الواحد لسكونها وسكون ياء الجمع لأنه لايجوز(*) أن يحرك شيء من هذه الأسماء لالتقاء الساكنين لأنه لا حظّ له في الحركة.

وتقول في المؤنثة الغائبة (**الّتي**) وفيها أربع لغات: (الّتِيْ) بياء ساكنة، و(**الّتيّ**) بياء مشددة (مثقلة)، و(ألّتِ) بكسر التاء من غير ياء، و(ألّتْ) بسكون التاء.

فإن ثنيت قلت في الرفع (**اللّتانِ**)، وفي النصب والجرّ (الّلتينِ)، أسقطت الياء التي كانت في الواحدة لسكونها وسكون عَلَم التثنية كما فعلت في المذكّر. ولك أن تشدِّد النون، ولك أن تخفّفها في التثنية.

وتجمع (التي) على (**اللاتي**)، ولك أن تجمع (الذي، والتي) **اللائيْ بياء** ساكنة، و(**اللاءِ**) بكسرةٍ من غير ياء، وهذا اسم مشترك بين المذكّر والمؤنث.

وتجمع (اللائي) على (اللوائيْ) بياء ساكنة، وعلى (اللواءِ) بكسرة من غير ياء، وتجمع (اللاتي) (اللواتي).

فإن سأل سائل، فقال: لأيّ غرض دخل (الذي، والتي) في الكلام؟.

قيل له: لما وجدوا النكرة توصف بالمفرد وبالجملة، وإذ قالوا: (مررت برجل قائم) و(برجل أبوه مُنطلقٌ) و(بامرأة ذهب غلامُها)، ووجدوا المعرفة لا توصف إلا بالمفرد؛، إذ قالوا: (مررت بزيدٍ الكريمِ) ولم يجز أنْ توصف المعرفة بالجملة،

(*) أ: ص١٩٤.

لأن الجملة نكرة، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة، ولم يحبوا أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة، وأرادوا التسوية بينهما جاؤوا باسم ناقص لا يوصل إلا بجملة فجعلوه وصفاً للمعرفة فتوصلوا إلى وصف المعارف بالجمل والظروف بهذه الأسماء الناقصة كما توصّلوا إلى نداء ما فيه الألف واللام بـ (أيّ)، فقالوا: (يا أيُّها الرَّجُلُ)، وتوصلوا إلى صفة الأسماء بالأجناس بتوسط (ذِيْ) التي بمعنى صاحب، فقالوا: (مررت برجلٍ ذي مالٍ)، كذلك قالوا ههنا: •جاءني زيدٌ الذي قامَ غلامُه) و(مررت بالمرأة التي أبوها خارج).

ومن الأسماء الناقصة (مَنْ) إذا كانت بمعنى (الّذي، والّتي) وهي تكون للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع.

وهذه الأسماء كلّها مبنية على الوقف إلا (أياً) وحدها فإنها معربة، وإنما أعربت حملاً على نقيضها ونظيرِها، فنظيرُها (بَعضٌ وجزءٌ) ونقيضها (كلّ).

وليس في الأسماء الناقصة ما يجوز أن يضاف إلى ما بعده ويضاف إليه ما قبله إلا (أيّاً) وحدها. وباقي الأسماء الناقصة يضاف إليها ولا تضاف.

وليس في الأسماء الناقصة ما يجوز أن ينوّن إلا (أيّاً) وحدها فإنها تنون إذا لم تكن مضافة، وإذا أضفتها أسقطت التنوين ولا يقطع عن الإضافة إلا وقد علم المخاطب ما قطعت عنه.

ومن الأسماء الناقصة الألف واللام إذا كانت بمعنى (الذي، والتي) وهذه الألف واللام تكون للمذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع، ولا تكون صلتها إلا اسم فاعل أو مفعول مشتق من فعل، وسأبيّن هذا إذا صرت إليه[1]، إن شاء اللهُ.

وصلة هذه الأسماء الناقصة لابد أن تكون جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، أو الظرف، وهذه الجمل تكون مبتدأ وخبراً، وفعلاً وفاعلاً، وشرطاً وجوابه.

---

(١) سيرد ذكره في الصفحة ٤٣٥، ٧١٧، ٧١٩.

ولا تكون هذه الجمل والظروف صلة إلا وفيها ضمير يعلّقها بالموصول ويتممها بها، ولولا العائد لبطل أن تكون صلة.

والعائد لابد أن يكون ضميراً إما مستقراً في الصلة أو بارزاً إلى اللفظ. وهو ثلاثة أقسام: مرفوع، ومنصوب، ومجرور. والمرفوع على ضربين: متّصل ومنفصل. والمجرور كلّه متصل إلا أنه ربما اتصل بحرف جرّ، وربّما اتصل باسم.

ولا يجوز أن توصل هذه الأسماء الناقصة بمفرد، ولو قلت: (جاءني الذي راكبٌ) لم يجز، فإن أظهرت المبتدأ معه فقلت (جاءني الذي هُو راكبٌ) جاز وتم الموصول بالصلة.

ولا بد أن يكون الراجع من الصلة إلى الموصول بعدد الموصول موافقاً له في تذكيره وتأنيثه.

وإن كان الراجع مرفوعاً متّصلاً لم يجز إسقاط الضمير منه لأنه يكون أحد جزأي الصلة، ويصير كالجزء من الفعل أو الظرف الذي يتصل به.

وإن كان الراجع مرفوعاً منفصلاً فالجيد أن لا يسقط من الكلام تقول: (جاءني الذي هو ذاهبٌ)، فـ(هو) مبتدأ (ذاهب) خبره، والجملة صلة. فإن أسقطت المبتدأ من الصلة، وأنت تقدره وتنويه جاز، وهو قليل، تقول: (جاءني الذي مُنْطَلِقٌ)، وتقديره: جاءني الذي (هو) منطلق وكان وجهاً ضعيفاً.

وقد قرأ بعض المتقدمين: ﴿**تَماماً على الذي أَحْسَنُ**﴾[1]، وتقديره: هو أَحْسَنُ، وقرأغيره: ﴿**مثلاً ما بَعوضةٌ**﴾[2]، والتقدير: ما هو بعوضة، لأن (ما) بمعنى (الذي). وقد قرأ غيره: ﴿**أَيُّهم أَشدُّ على الرحمن عِتيّاً**﴾[3]، وتقديره:

---

(١) الآية ١٥٤ /سورة الأنعام، تقدم ذكرها في صفحة: ١٧٤، ٣٤٠، ٨٢٣.

(٢) الآية ٢٦ /سورة البقرة، تقدم ذكرها في الصفحات ٣٩، ١٧٤، ٣٣٩، ٨٢٣.

(٣) الآية ٦٩ /سورة مريم، ﴿أَيُّهم﴾ بالرفع قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ: هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، والأعرج، وغيرهم (معجم القراءات ٤ / ٥٤).

أَيَّهُمْ هو أَشَدُّ، ويجوز (أيُّهم هو أشدّ)، وسيبويه[١] إذا أسقط أحد جزأي الصلة من (أَيّ) بناها على الضمّ، فهذه عنده مبنية على الضمّ، ولو أظهر المحذوف لقال : (أَيَّهُمْ هو أَشَدُّ) .

وغير سيبويه[٢] يُعربها سواء تمت صلتها أو حذف منها شيء .

وإذا كان الراجع من الصلة مجروراً فلا يخلو أن يكون متصلاً باسم أو بحرف جرّ، فإن اتصل باسم لم يجز إسقاطه، تقول : (جاءني الذي قام أخوه) فإن اتصل بحرف جرّ لم يجز إسقاطه، نحو : (مررت بالذي ذهبت إليه)[٣] .

فإن اضطرّ شاعر جاز أن يسقط هذا الضمير[٤]، واختلفوا في كيفية الإسقاط :

فقال قوم : يسقطها في مرة واحدة[٥]، وقال قوم[*] يسقط حرف الجر، حتى يتصل الضمير بالفعل، وإذا اتصل الضمير بالفعل أسقطه[٦] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٨ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩٩ : « وحدثنا هارون أن أناساً وهم الكوفيون يقرؤونها ﴿ ثمّ لننزعَنّ مِن كُلّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً ﴾ وهي لغة جيدة . . . » وقال المحقق في هامش التحقيق : والكوفيون هم : عاصم، وحمزة، والكسائي .

(٣) يتعين جواز حذف حرف الجرّ قياساً إذا جره الموصول أو موصوفه بحرف جرّ مثله في المعنى وتماثل المتعلقان، نحو قوله تعالى : ﴿ ويأكلُ مما تأكلون منه، ويشربُ مما تشربون ﴾ الآية ٣٣ / سورة المؤمنون . ينظر : تفصيل المسألة في : الارتشاف ١ / ٥٦، شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٤٠، شرح الألفية ـ الأشموني ١ / ١٨٠ .

(٤) جعل المصنف هذا الإسقاط من الضرائر الشعرية، والمنصوص عليه خلاف ذلك، فالحذف جائز بالشروط التي تقدم ذكرها .

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٤٠ : (ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معاً) أي : الضمير وحرف الجرّ، ولم أقف على نص صريح من الكتاب لمذهب سيبويه هذا .

(*) أ : ص١٩٥ .

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٠ : (مذهب الكسائي التدريج في الحذف) وينظر : ثمرة الخلاف بين رأي الكسائي وسيبويه في حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ١ / ١٨٢ .

وقال مثل هذا في قوله تعالى: ﴿ **واتَّقُوا يوماً لا تَجْزِي نفسٌ عَن نفسٍ شيئاً** ﴾[1]، وتقديره: لا تجزي فيه نفس، فمن أسقطها مرة واحدة قال: لا تجزى، ومن أسقط حرف الجرّ صار: (لا يجزيه) ثم أسقط الهاء إسقاطاً ثانياً ﴿ **لا تَجْزِي** ﴾.

فأما قوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ الذي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ** ﴾[2]، فقال بعض النحويين تقديره: ذلك الذي يُبَشّر به الله عباده، ثم حذف الباء، فسقط الضمير لأنه اتصل بالفعل، وقال قوم: تقديره: (ذلك الذي يبشر الله به عبادَهُ، فمن قال: يسقط الجارُّ والمجرور في دفعة واحدة أسقطها في دفعة واحدة، ومن قال يسقطان في دفعتين: أسقط حرف الجرّ قبل إسقاط الهاء، واتصل الضمير بالفعل فصار (يُبَشِّرُهُ) ثم أسقط الهاء.

فإن كان الراجع من الصلة إلى الموصول ضميراً لم يخلُ أن يكون متّصلاً أو منفصلاً، فإن كان منفصلاً لم يجز أن يسقط تقول: (جاءني الذي لم أضرب إلا إياه)، فـ(إياه) هي الراجعة ولا يجوز إسقاطها.

فإن كان الراجع منصوباً، نحو: (جاءني الذي لقيتُه) و(ركبتُ ما ركبتَهُ) جاز إسقاطه إسقاطاً حسناً، تقول: (جاءني الذي لقيتُ) و(ركبتُ الذي ركبْتَ)[3]، وإنما جاز إسقاطه وقوى لأنه صار أربعة أشياء كشيء واحد وهي: الموصول والفعل الذي هو الصلة، وفاعل الفعل، والمفعول الذي هو الراجع، فلما صارت هذه الأشياء كشيء واحد طلبوا لها التخفيف فلم يجز أن يسقطوا (الموصول) لأنه هو المقصود، ولم يجز أن يسقطوا (الفعل) لأنه هو الصلة، ولم

(١) الآية ٤٨ / سورة البقرة ٨٣١.

(٢) الآية ٢٣ / سورة الشورى.

(٣) اقتصر المصنف هنا على الضمير المتصل بالفعل، وأما التمثيل للمتصل بوصف عامل فنحو قوله تعالى: ﴿ فاقْضِ ما أنت قاضٍ ﴾ الآية ٧٢ / سورة طه، والأصل قاضيه، وجاز حذف الضمير لأن محله النصب، ينظر: شرح قطر الندى ١١١، شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٤٠.

يجز أن يسقطوا (الفاعل) لأن الفعل لابدّ له من فاعل، ووجدوا (المفعول)، يكون فضلة في كثير من الكلام، ومستغنى عنه فحذفوه ههنا، وقال تعالى: ﴿ **أَهذا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً** ﴾(١)، تقديره: أهذا الذي بعثَهُ اللهُ رسولاً.

واعلم أن الصلة تجري من الموصول كالدال من (زَيْد)، فلا يجوز أن تعمل الصلّة في الموصول كما لا تعمل الدال في ما قبلها من الحروف، وإذا لم تعمل الصلة في الموصول، فأولي أن لا تعمل فيما قبله، ولا يجوز أن يعمل الموصول في الصلة كما لا تعمل الزاي من (زيد) فيما بعدها من الحروف.

ولا يجوز أَن يفصل بين الموصول وصلته كما لا يفصل بين الدال والياء من (زَيْد).

فإذا تمت هذه الأسماء بصلاتها ورواجعها جاز أن تكون فاعلة ومفعولة ومجرورة، ويضاف إليها ما قبلها، وجاز أن تكون مبتدأة ويخبر عنها، وجاز أن تكون خبراً لمبتدأ، وجاز أن تكون اسم كان وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، واسم (إنّ) وأخواتها، وخبر (إنّ) وأخواتها، والمفعول الأول لـ (ظننت) وأخواتها، والمفعول الثاني لـ (أعلمت) وأخواتها، والمفعول الثالث لـ (أعلمت) وأخواتها.

ولا يجوز أن تتقدم الصلة على الموصول، ولكن إن كثرت أجزاء الصلة جاز أن يتقدّم بعضها على بعض.

وإن عطفت شيئاً علي الصلة دخل في الصلة واحتاج إلى عائد يعود إلى الموصول.

وسأبين الصلة وما يجوز أن يكون صلة ومالا يجوز أَن يكون صلة، وأضرب لذلك أمثالاً في مواضعه:

---

(١) الآية ٤١ / سورة الفرقان.

مثال الصلة: (**بالفعل والفاعل**): (جاءني الذي قام)، و(رأيتُ الذي قام)، و(مررت بالذي قام)، ضمير الفاعل في (قام) هو العائد من الصلة إلى الموصول وتقول: (جاءَتْني التي ذهبَتْ) و(رأيتُ التي ذهبَتْ) و(مررت بالتي ذهبت) وتقول في التثنية: (جاءني اللذان قاما)، و(اللّتان قامتا)، و(رأيتُ اللّذين قاما)، و(اللتين قامتا)، وتقول في الجمع: (جاءني الذين قاموا)، و(رأيت الذين قاموا)، و(اللاتي قُمْنَ)، و(مررت بالذين قامُوا)، و(اللاتي قُمْنَ)، فـ(الألف) في التثنية هي العائد، و(الواو) في جمع المذكرينَ هوالعائد و(النون) في جمع المؤنثات هي العائدة.

وقد حكى أن قوماً من العرب يقولون: (الّذون) في الرفع[1]، و(الذين) في النصب والجرّ، واللّغة الأولى أفصح وأكثر.

فإن قيل: فلم جاز أن تثنّوا (الذي، والتي) وهي بعض اسم، وكذلك لِم جمعتموها؟.

قيل له: إنه التثنية والجمع إنما يلحق أواخر الأسماء، وهذه ليس بتثنية في الحقيقة، ولا جمع، وإنما هو دليل على أنّ الاسم لو كان كاملاً لاستحقّ التثنية والجمع.

وتقول إذا أظهرت الفاعل في الصلة: (جاءني الذي قام أبوه) و(التي ذهبت جاريتُها) و(مررت بالتي قام أبوها، وذهبت جاريتُها)، وتقول: (اللذان قام أبوهما) و(اللتان ذهبت جاريتاهما)، و(مررت باللذين قام أبواهما)، و(اللتين ذهبت جاريتهما)، و(جاءني الذينَ ذهبَ آباؤهم)، و(اللاتي ذهبَتْ جواريْهِنّ)، فـ(الهاء) هي الراجعة من الصلة إلى الموصول.

---

(١) هم بنو هُذَيْل، ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ الذونَ صبّحوا الصباحا   يومَ النُخَيْلِ غارةً مِلْحاحا

ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ١٤٤، مغني اللبيب ٢ / ٤٥٨، شرح الألفية ـ الأشموني ١ / ١٥٨، شرح التصريح ١ / ١٤٦، الخزانة ٦ / ٢٣.

وتقول إذا وصلت بالشرط وجوابه : (جاءني الذي إنْ تُكْرِمه يكرمْكَ)، و(رأيتُ الذي إنْ تكرمْه يكرمْكَ)، و(مررت بالذي إنْ تكرمْه يكرمْك).

وتقول إذا وصلت بالفعل والفاعل والمفعول (جاءتني التي أكرم أَخوها أَباها)(*).

و(رأيت التي أكرم أَخوها أباها)، و(مررت بالتي أكرم أخوها أباها).

وتقول : (رأيتُ الذي قام غلامُه زَيْدٌ وزيداً وزيدٍ)، فإن رفعت (زيداً) جعلته بدلاً من الغلام، وإن جررته جعلته بدلاً من الهاء في (غلامِهِ)، وإن نصبته جعلته بدلاً من (الذي).

وتقول : (مررتُ بالتي ذهب أبوها جعفرٌ) رفعت (جعفراً) لأنه بدل من (الأب).

فإن قلت : (مررتُ بالتي ذهبت أختُها هندٌ) و(هِنْدٍ)، فمن رفع (هنداً) جعلها بدلاً من (الأخت)، فإن جرّها جاز أن تكون بدلاً من (الهاء) وجاز أن تكون بدلاً من (التي).

فإن قلت : (جاءني الذي ذهبَ غلامُه زيدٌ) و(زيدٍ) فإن رفعت (زيداً) جعلته بدلاً من (الغلام)، وجاز أن يكون من (الذي)، فإن جررته جعلته بدلاً من (الهاء).

وتقول : (رأيت التي ذهبت جاريتها هندٌ) و(هنداً) و(هندٍ)، فإن رفعتها فهي بدل من (الجارية)، وإن نصبتها فهي بدل من (التي)، وإن جررتها فهي بدل من (الهاءِ).

وتقول إذا وصلت بالمبتدأ والخبر : (جاءني الذي أَبوه منطلقٌ) و(رأيتُ التي دارُها كبيرةٌ) و(مررت بالذي ثوبُه خَشِنٌ).

(*) أ : ص١٩٦ .

وتقول إذا وصلت بالظرف : (جاءني الذي عندي) و(مررت بالتي في دارِك) و(رأيت الذي في المسجد)، لأن الظرف وحرف الجرّ واحد، وتقول : (رأيت الذي من الكرام) و(مررت بالذي بالبابِ) .

فإن قلت : (جاءني الذي هل قام صاحبُه)، إن جعلت (هَلْ) للاستفهام لم يجز، لأن الاستفهام لا يكون صلة، لخروجه عن احتمال الصدق والكذب، وإن جعلت (هل) بمعنى (قَدْ) جاز، لأن الكلام يكون خبراً، والظاهر من جواز (هل) أن تكون للاستفهام .

فإن وصلت (مَنْ . وما . وأَيّاً) بالفعل والفاعل تقول : (رأيت مَنْ قام غلامُه) و(مررتُ بِمَنْ ذهبَتْ جاريتُها) و(رأيتُ مَنْ ذهبَ أَخوها)، لأن (مَنْ) تقع على المذكّر والمؤنّث، وتقول : (جاءني مَنْ قامَ غلاماهُما) و(رأيتُ مَنْ ذهبَتْ جاريتاهما)، وتقول : (جاءني مَنْ قام غلمانُهُم) .

فإن وصلت بالمبتدأ والخبر قلت : (جاءني مَنْ آباؤُهم جالِسون) و(مررت بِمَنْ جوارِيْهِنّ منطلقاتٌ)، لأن (مَنْ) تقع على الجمع والواحد، والمذكّر والمؤنّث .

وتقول إذا وصلت (ما) بالفعل والفاعل : (جاءني ما ذهب صاحبُه) و(لقيتُ ما ركبه زيدٌ)، و(أكلتُ ما أكلَهُ عمرٌو)، و(مررتُ بِما مرّ زيدٌ) .

وتقول : إذا وصلت بالمبتدأ والخبر : (أعجبني ما صاحبُهُ حَسَنٌ) و(عجبت مِمّا صاحبُه كريمٌ) و(رأيتُ ما زيدٌ راكبُه)، أي : الذي زيدٌ راكبُه . وتقول : (رأيتُ ما في الدار)، و(مررت بما عندك) .

وتقول إذا وصلت (أيّاً) بالفعل والفاعل : (جاءني أَيُّهم قامَ أَخوه) و(رأيتُ أَيَّهم قامَ صاحبُه) و(مررت بأيِّهِمْ ذهبَ غلامُه) .

وتقول إذا وصلت (أيّاً) بالمبتدأ والخبر: (جاءني أَيُّهُنّ أبوها خارج) و(لقيتُ أيَّهُنّ صاحبُها مُنْطلقٌ) و(مررت بأيِّهِنَّ أبوها خارجٌ).

ولو قلت: (ضربتُ التي سوطاً أخوها جعفر) لم يجز، لأن (سوطاً) ينتصب بـ(ضربت) فهو أجنبي من الموصول وصلته، وقد فصلت بين الموصول والصلة وهذا لا يجوز.

وكذلك لو قلت: (ضربتُ التي أَخوها سوطاً جعفرُ) لم يجز لأنك فصلت بـ(السوط) بين بعض أجزاء الصلة وبعض، وصحة المسألة أن تقول: (ضربتُ التي أخوها جعفر سوطاً) فتوقعه بعد الصلة.

ولو قلت: (ضربت سوطاً التي أخوها جعفرٌ) جاز، لأنك قدّمته على الموصول، وكذلك لو قلت: (سوطاً ضربتُ التي أخوها جعفرٌ) جاز، لأنك لم تفصل بين الموصول وصلته، ولا بين بعض الصلة وبعض.

ولو قلت: (جاءني الذي قام زيدٌ) لم يجز، لخلو الصلة من عائد يعود إلى الموصول، فإن قلت: (إليه)، أو (معه) صحّت المسألة.

ولو قلت: (ضربتُ الذي سوطاً مررتُ بِهِ) لم يجز، لأن (سوطاً) ينتصب بـ(ضربت)، وقد فصلت به بين (الذي) وصلته.

فإن قلت: (ضربت الذي مررتُ بِه سوطاً) جازت المسألة، وكذلك لو قلت: (ضربت سوطاً الذي مررتُ بِهِ)، و(سوطاً ضربت الذي مررت به) لجازت المسألة.

ولو قلت: (جاءني الذي يومَ الجمعة)، لم يجز، لأن ظروف الزمان لا تكون صلاتٍ للجثث، كما لا تكون أخباراً عنها.

فإن قلت: (أَعْجَبَنِي الذي ضرب يومَ الجمعة) جاز لأن (الضرب) حدث، و(الذي) وَصْفٌ، والصفةُ هي الموصوف، وظروف الزمان تكون صلة للحدث كما تكون خبراً عنه.

واعلم أنّ (الصفة والتوكيد والبدل والعطف) إذا جرى كلّ واحد منهما على اسم أذن بتمامه وانقضاء أجزائه، فلا يجوز أن تصف الموصوف حتى يتمّ بصلته ولا يؤكد حتى يتم بصلته، ولا يبدل منه حتى يتم بصلته، ولا يعطف عليه حتى يتمّ بصلته. فإذا تمّ بالصلة والراجع جاز أن يوصف، ويؤكد ويبدل منه ويعطف عليه.

ولك أن (تعطف) على الموصول وعلى الضمير في الصلة، ولك أن (تبدل) من الموصول ومن الضمير في الصلة، وليس لك أَنْ (تصف) الضمير في الصلة لأن الضمائر لا توصف.

واعلم أنّ ما ينتصب بالصلة أو يكون في موضع نصب بها فإنما يكون من جملة الصلة إذا ذكر في اللفظ. فإن لم يذكر في اللفظ لم تحتج الصلة إليه، تقول إذا وصفت الموصول: (جاءني الضاربون(*) زيداً الظريفونَ)، و(رأيت الضاربين زيداً الظريفين) و(مررت بالضاربين زيداً الظريفين) الألف واللام هو الموصول، و(ضاربون) و(ضاربين) هو الصلة، وفيه ضمير مرفوع يرجع إلى الموصول، وقد اختلف النحويون في هذا الضمير:

فقال قوم: يرجع إلى الألف واللام لأنه بمعنى (الذي)، وقال قوم: الألف واللام حروف[1] لا يرجع إليها شيء، ولكن الألف واللام يدلان على (الذي) والعائد يرجع إلى المدلول عليه وهو (الذي) و(التي) لا إلى الدالّ، وهو الألف واللام، و(زيداً) مفعول في الصلة وهو انتهاؤها وآخرها فجاءت صفة الموصوف بعد (زيد)، وهذا صحيح.

فإن قلت: (مررت بالضاربينَ الظريفين زيداً) لم يجز. و(جاءني الضاربون الظريفون زيداً) لم يجز، وإنما لم يجز لأنك وصفت الاسم الموصول وما كملت

(*) أ: ص١٩٧.

(١) ذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف، ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني ١ / ١٦٤.

صلته، فكأنك أوقعت الصفة بين حروف الموصول وهذا لا يجوز، وإن شئت أن تقول: الصفة بمنزلة الأجنبي فلا يفصل بها بين الموصول وبعض صلته، فلما فصلت بها ههنا استحالت المسألة.

فإن جئت بـ(توكيد) واعتقدت أنه توكيد للموصول وجب أن توقعه بعد (زيد) فتقول: (جاءني الضاربون زيداً أجمعون) و(رأيت الضاربين زيداً أجمعين) و(مررت بالضاربين زيداً أجمعين)، ولو تقدم (التوكيد) ههنا على (زيد) لم يجز، لأنك تفصل بالتوكيد وهو أجنبي بين الموصول وبعض صلته، وكنت أيضاً قد فصلت بالتوكيد بين بعض حروف الاسم وبعض، وهذا لايجوز.

فإن جعلت (التوكيد) للضمير الراجع من الصلة إلى الموصول رفعته، لأنّ الضمير مرفوع من حيث كان فاعل الصفة، وصار التوكيد و(زيداً) جميعاً يدخلان في الصلة، فأيُّهما تقدّم على صاحبه لم تفسد المسألة، تقول: (جاءني الضاربون زيداً أجمعون) و(رأيت الضاربين أجمعون زيداً) و(مررت بالضاربين أجمعون زيداً) كلّ هذا جائز.

فإن جئت بـ(بدل) وجعلته بدلاً من الموصول وأوقعته بعد (زيد) جاز. فإن قدّمته على (زيد) لم يجز، لأنك فصلت بالأجنبي بين الصلة والموصول، لأن البدل أجنبي من المبدل وكنت أيضاً قد أوقعت البدل بين بعض حروف الاسم وبعض، تقول: (جاءني الضاربون زيداً إِخْوتُكَ) و(رأيتُ الضاربين زيداً إِخوتَك) و(مررت بالضاربين زيداً إِخوتِك).

فإن جعلت (البدل) من الضمير رفعته، لأن المضمر مرفوع، وصار هو و(زيد) في الصلة، فأيّهما تقدّم على صاحبه لم تفسد المسألة، تقول: (جاءني الضاربون إِخوتُكَ زيداً) و(مررت بالضاربين إِخوتِك زيداً) و(رأيت الضاربين إِخوتَك زيداً).

فإنْ جئت (إخوتك) بمعطوف، وجعلته معطوفاً على الموصول أوقعته بعد (زيدٍ)، فإن تقدّم على (زيد) لم يجز، لأنك تفصل بالأجنبي بين الصلة والموصول، وتفصل بالمعطوف بين بعض حروف الاسم وبعض.

وتقول : (جاءَ الضاربونَ زيداً وهِنْدٌ) و(مررتُ بالضاربين زيداً وهِنْدٍ) و(رأيتُ الضاربين زيداً وهنداً)، فإن عطفت على المضمر في الصلة صار المعطوف و(زَيْدٌ) جميعاً في الصلة، فأيّهما تقدم على صاحبه لم تفسد المسألة. إلا أنّك (إنْ) قدّمت المعطوف على (زيد) وجب أن تؤكد، تقول : (جاءني الضاربون هم وهندٌ زيداً) و(رأيت الضاربين هم وهندٌ زيداً) و(مررت بالضاربين هم وهندٌ زيداً).

فإن أوقعت المعطوف بعد (زيد) جاز أن لا تؤكد لأن الاسم قد طال بالصلة، تقول : (جاءني الضاربون زيداً وهندٌ) و(رأيت الضاربين زيداً وهندٌ) و(مررت بالضاربين زيداً وهندٌ)، فقس على هذا ما يرد عليك.

واعلم أن الألف واللام[1] إذا كانت بمعنى (الذي) أو (التي) فإنها لا تكون صلته إلا اسم فاعل، أو مفعول، واسم الفاعل والمفعول لابد له من مرفوع يرتفع به. تكون للمذكر والمؤنث والاثنين والاثنتين والجمع والجماعة بلفظ واحد، وإنما يستدلّ عليها في التأنيث والتذكير والعدد بالضمائر الرواجع إليها، فإن كانت في موضع مبتدأ استدللت عليها بالخبر.

والإعراب الذي يستحقه (الألف واللام، والذي، والتي) هو يبرز في لفظ اسم الفاعل والمفعول. تقول إذا جعلت الألف واللام مؤنثاً، وصلته مؤنثاً، والراجع مضمراً تقول : (جاءتني القائمةُ) و(رأيتُ القائمةَ) و(مررت بالقائمة) كما تقول : (جاءتني التي قامَتْ) و(رأيت التي قامَتْ) و(مررت بالتي قامَتْ).

---

(١) ينظر : الصفحة ٤٣٣، ٧٠٦، ٧١٥.

وإن ثنّيت قلت: (جاءتني القائمتانِ) و(رأيت القائِمَتَيْنِ) و(مررتُ بالقائمتَيْنِ) كما تقول: (جاءتني اللتان قامتا) و(رأيت اللتين قامتا) و(مررتُ باللتين قامتا).

وتقول في الجمع: (جاءتني القائماتُ) و(رأيت القائماتِ) و(مررتُ بالقائماتِ) كما تقول: (جاءتني اللاتي قُمْنَ) و(رأيتُ اللاتي قُمْنَ) و(مررتُ باللاتي قُمْنَ)، وهذا إذا بنيت الفعل للفاعل فقد رأيت الضمير كيف يبرز إلى اللفظ مع التثنية والجمع إذا اتصل بالفعل، ولم يبرز لما اتصل باسم الفاعل.

وتقول إن بنيت الفعل للمفعول: (جاءتني المضروبةُ) و(رأيتُ المضروبةَ) و(مررت بالمضروبةِ)، كما تقول: (جاءتني التي ضُرِبَتْ) و(رأيتُ التي ضُرِبَتْ) و(مررت بالتي ضُرِبَتْ).

وتقول في التثنية: (جاءتني المضروبتانِ) و(رأيتُ المضروبتين) و(مررت بالمضروبتينِ)، كما تقول: (جاءتني اللتان ضُرِبتا) و(رأيتُ اللتين ضُرِبَتا) و(مررت باللتين ضُرِبَتا).

وتقول: (جاءتني المضروباتُ) و(رأيت المضروباتِ) و(مررتُ بالمضروباتِ)، كما تقول: (جاءتني اللاتي ضُرِبْنَ) و(رأيتُ اللاتي ضُرِبْنَ)، و(مررت باللاتي ضُرِبْنَ).

وتقول إذا وصلتها بمؤنث، وكان الفاعل مظهراً: (جاءتني القائمةُ أمُّها) و(رأيتُ القائمةَ أمُّها) و(مررت بالقائمةِ أمُّها) كما تقول: (جاءتني التي قامَتْ أمُّها) و(رأيتُ التي قامت أمُّها) و(مررت بالتي قامَتْ أمُّها).

وتقول إذا بنيت الفاعل للمفعول: (جاءتني المكرمةُ أختُها) و(رأيتُ المكرمة أُختُها) و(مررت بالمكرمَةِ أُختُها)، كما تقول: (جاءتني التي أُكْرِمَتْ أُختها) و(رأيتُ التي أُكْرِمَتْ أُختها) و(مررت بالتي أُكْرِمَتْ أُختها).

وتقول إذا وصلت المؤنث بمذكر، وبنيت الفعل للفاعل: (جاءتني القائمُ أخوها) و(رأيتُ القائمَ أخوها) و(مررتُ بالقائمِ أخواها، كما تقول: (جاءتني التي قامَ أخوها) و(رأيتُ التي قامَ أخوها) و(مررت بالتي قام أخوها)، وفي التنزيل: ﴿ رَبَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هذهِ القريةِ الظالمِ أَهْلُها ﴾[1]، أي: التي ظَلَمَ أهلُها.

فإن بنيت الفعل للمفعول تقول: (جاءتني المكرمُ أَخوها) و(رأيت المكرمَ أخوها) و(مررت بالمكرمِ أخوها).

فإن وصلت الألف واللام باسم فاعل أو مفعرل، وكان الراجع إليه مضمراً قلت: (جاءني القائمُ) و(رأيتُ القائمَ)، و(مررت بالقائمِ)، كما تقول: (جاءني الذي قام) و(رأيتُ الذي قام) و(مررت بالذي قام).

وتقول: (جاءني المضروبُ) و(رأيتُ المضروبَ) و(مررت بالمضروبِ)، كما تقول: (جاءني الذي ضُرب) و(رأيتُ الذي ضُرب) و(مررتُ بالذي ضُرِب، وتقول: (جاءني القائمانِ) و(رأيتُ القائمَيْنِ) و(مررت بالقائمَيعنِ)، كما تقول: (جاءني اللذان قاما) و(رأيتُ اللذين قاما) و(مررت باللذين قاما).

وتقول[*]: (جاءني المضروبان)، و(رأيتُ المضروبين)، و(مررت بالمضروبينِ)، كما تقول: (جاءني اللذانِ ضُرِبا، و(رأيتُ اللذين ضُرِبا)، و(مررتُ باللذين ضُرِبا).

وتقول: (جاءني القائمون) و(رأيتُ القائمين) و(مررتُ بالقائمين)، كما تقول: (جاءني اللذين قاموا) و(رأيتُ الذين قاموا) و(مررت بالذين قاموا).

---

(١) الآية ٧٥ / سورة النساء.

(*) أ: ص١٩٩.

وتقول : (جاءني المضروبون) و(رأيتُ المضروبين) و(مررت بالمضروبين)، كما تقول : (جاءني الذين ضُرِبوا) و(رأيتُ الذين ضُرِبوا) و(مررت بالذين ضُرِبوا) .

فإن وصلت الألف واللام باسم فاعل أو مفعول مذكر، وكان فاعل الصلَة مظهراً بعدها وجب أن يكون معه مضمر يعود إلى الموصول، تقول : (جاءني القائمُ أبوه والمكرمُ أخوه)، كما تقول : (جاءني الذي قام أبوه) و(رأيتُ الذي أُكرم أخوه)، و(مررت بالذي قام أبوه والذي أُكْرِمَ أخوه) .

فإن وصلت المذكر بمؤنث قلت : (جاءني الذاهبةُ أمُّه، والمضروبةُ أختُه) و(رأيتُ الذاهبةَ أمُّه والمضروبةَ أختُه)، و(مررت بالذاهبةِ أمُّه والمضروبةِ أخته)، كما تقول : (جاءني الذي ذهبضتْ أمُّه، والذي ضُرِبَتْ أُخْتُه) و(رأيتُ الذي ذهبَتْ أمُّه والذي ضُرِبَتْ أختُه) و(مررت بالذي ذهبَتْ أمُّه والذي ضربت أختُه) .

فإن جعلت الألف واللام وَصِلَتَهُ مبتدأً قلت : (القائمُ زيدٌ) كما تقول : (الذي قامَ زيدٌ)، ففي (القائم) ضمير يعود إلى الموصول، كما أن في (قام) ضمير يعود إلى الموصول، وتقول : (القائمانِ الزيدانِ) كما تقول : (اللذانِ قاما الزيدان)، و(القائمون الزيدون) كما تقول : (الذين قاموا الزيدون)، فالـ(قائم) مبتدأ، و(زيد) خبره، وكذلك التثنية والجمع، وتقول في المؤنثة : (الذاهبةُ هندٌ) فـ(الذاهبةُ) مبتدأ، و(هند) خبره، كما تقول : ،التي ذهبت هند) و(الذاهبتان الهندان)، كما تقول : (اللتان ذهبتا الهندان)، و(الذاهبات الهندات)، كما تقول : (اللاتي ذهبن الهندات) .

وتقول إذا وصلت مذكراً بمذكر وأبرزت الفاعل، وجعلت الموصول مبتدأ : (القائم أبوه زيدٌ) كما تقول : (الذي قام أبوه زيدٌ)، و(القائمُ أبواهما الزيدان)، كما تقول : (اللذان قام أبواهما الزيدان) و(القائمُ آباؤهم الزيدون)، كما تقول : (الذين قام آباؤهم الزيدون) .

فإن جعلت الصلة والموصول مؤنثين قلت : (الذاهبةُ أختُها هندٌ) كما تقول : (التي ذهبت أختها هندٌ)، و(الذاهبةُ أختاهما الهندان)، كما تقول : (اللتان ذهبت أختاهما الهندان) و(الذاهبة أخواتهن الهندات)، كما تقول : (اللاتي ذهبت أخواتهن الهندات) .

فإن وصلت مذكراً بمؤنث قلت : (القائمةُ أختُه زيدٌ) كما تقول : (الذي قامَتْ أخته زيدٌ)، و(الذاهبةُ أختاهما الزيدان)، كما تقول : (اللذان ذهبت أختاهما الزيدان) و(الذاهبةُ أخواتهم الزيدون)، كما تقول : (الذين ذهبت أخواتهم الزيدون) .

فإن وصلت مؤنثاً بمذكّر قلت : (المضروبُ أبوها هندٌ)، كما تقول : (التي ضرب أبوها هند)، و(المضروبُ أبواهما الهنداتُ)، كما تقول : (اللتان ضُرِبَ أبواهما الهندان) و(المضرب آباؤهن الهنداتُ)، كما تقول : (اللاتي ضُرِبَ آباؤهُنَّ الهنداتُ) . وقد أتينا في باب الصلة والموصول بما يدلّ على الغرض .

[الحـــروف الموصولـــــة]

الحروف الموصولة ثلاثة:

(أَنّ) الثقيلة، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها وخبرها صلتها وتمام لها، وتكون في موضع رفع ونصب وجرّ، وقد مضى تمثيل ذلك في بابه[1].

و(ما) وهي تكون للحال[*]، وصلتها الفعل والفاعل، وعلى هذا جمهور النحويين.

وحكى السيرافي في شرح سيبويه[2]: أنها توصل بالمبتدأ وخبره، وهذا غريب طريف.

تقول إذا كانت في موضع فاعل: (أعجبني ما قام زيدٌ)، تقديره: أعجبني قيامُ زيدٍ، وصلتها قد يكون فعلاً لازماً، وقد يكون متعدياً، فلو قلت: (أعجبني ما ضرب زيدٌ عمراً) تقديره: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً) لجاز.

وتقول: (عجبت مما جَلَسَ زيدٌ) أي: (عجبت من جلوسه) فهذا في موضع جرّ. وتقول: (شهدتُ ما يقعد عبدُ اللهِ)، أي: (شهدتُ قعودَهُ) فهذا في موضع نصب، وتقول: (ما قامَ زيدٌ حَسَنٌ)، أي: (قيامُ زيدٍ حَسَنٌ) فهذا في موضع مبتدأ، وفي التنزيل: ﴿**بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾[3]. فمن جعل (كان) زائدة، فصلة (ما) (يكذبون) على من خفّف، تقديره: (بِكَذِبِهِمْ)، ومن قرأ (يُكَذِّبُونَ) فتقديره: بتكذيبهم، ومن جعل (كان) غير زائدة وقرأ (يَكْذِبُون) فتقديره: بكونهم كاذِبين.

---

(١) تقدم ذكر ذلك في الصفحة ٢٣٤.

(*) أ: ص٢٠٠.

(٢) حاشية الكتاب ٣/١١.

(٣) الآية ١٠/البقرة، ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتخفيف قراءة الجمهور، وبتضعيف الذال قرأ ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ١٤١ (معجم القراءات ١/٢٦).

فأما (أنْ) فهي التي تنصب الفعل، ويكون الفعل والفاعل صلة لها وتماماً.

وقد تدخل على الفعل الماضي إذا أردت أن تبين أن الحدث فيما مضى.

وقد يكون المصدر في موضع رفع ونصب وجرّ، تقول في الرفع: (أعجبني أَنْ قامَ زيدٌ)، تقديره: أَعجبني قيامُه، و(أعجبني أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً)، أي: (أعجبني ضرب زيد عمراً)، و(يعجبني أنْ يكرم أبوك أخاك)، أي: (يعجبني إكرام أبيك أخاك)، وتقول في الجرّ: و(عجبت مِن أن يجلس بكرٌ)، أي: (عجبت مِن جلوسِ بَكْرٍ)، وتقول في النصب: (أريدُ أَنْ تضربَ زيداً) هذا في موضع نصب، تقديره: أريد ضربَ زيدٍ). وتقول: (أن تقومَ خيرٌ لك)، أي: (قيامُك)، وفي التنزيل: ﴿وأَنْ تَصوموا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1].

وليس تحتاج هذه الحروف إلى عائد يعود إليها من صلتها، لأن ذاك يختص بالأسماء.

فإذا كان الموصول اسماً افتقر إلى عائد يعود إليه من صلته.

وإذا كان الموصول حرفاً لم يفتقر إلى عائد يعود إليه من صلته.

وقد يجوز أن تعطف على الفعل الذي هو صلة (أَنْ) أفعالاً أُخَر إذا كان الذي في الفعل الأول يعمل فيما بعده، فإذا صحّ ذلك جاز أن تعطف الثاني على الأوّل، تقول: (أريدُ أَنْ أزورك فتكرمَني)، تقديره: (أريد الزيارةَ والإكرام) لأنه يصحّ أن تريد الإكرام كما تريد الزيارة.

ولو قلت: (أُريدُ أَنْ أَزورك فيمنعَني البوابُ) لم يجز، لأن من يرد الزيارة لم يرد المنع منها، وإذا استحال أن يعطف الثاني على الأول وجب أن يقطعه من إعرابه ويرفعه، تقول: (أريدُ أَنْ أزورَك فيمنعُني البوابُ)، أي: فإذا البوّابُ

(١) الآية ١٨٤ / البقرة، ينظر: الصفحة ٥١٩.

يمنعُني. و(أريدُ أَنْ أزورَك فتقْطَعُني الأشغالُ)، أي: فإذا الأشغال تقطعُني، قال الحطيئة[1]: [رجـــز]

[٢٥٢] **والشعْرُ لا يَسْطِيعُه مَنْ يَطلُبُه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلَمُه**

[٢٥٣] **زلّتْ بِهِ إلى الحضيضِ قَدَمُــــهْ يريـــدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيَعْجِمُـــه**

تقديره: فإذا هو يَعْجِمُهُ، ولو نصب فقال: (يَعْجِمَهُ) لاستحال المعنى، لأن الإعراب تبيين، والإعجام إشكال، ومحال أن يبين الشيء ويشكله، لأن هذا ينقض الغرض، فقس على هذا ما يرد عليك مِن أمثاله. إنْ شاءَ اللّهُ.

بـــاب إعمـــال المصـــدر

اعلم أنّ صاحب هذا المختصر[2] أَخّر باب إعمال المصدر إلى أنّ ذكره في جملة الموصولات، لأنه في معنى (أَنْ يفعلَ)، و(أَنْ فَعَلَ)، لأنا قد بينّا أن يكون الفعل والفاعل بعدها صلة لها وتماماً، سواء كان الفعل لازماً أو متعدياً.

واعلم أن المصدر لما كان لفظه لا يبين الزمان الذي يحدث فيه من ماض، وحاضر، ومستقبل، أتوا بـ(أَنْ) ووصلوها بالفعل الماضي إذا أرادوا أن يبينوا، أن الحدث فيما مضى، وأنه قد استقر وثبت.

وإن أرادوا الزمان المستقبل وصلوا أَنْ بالفعلِ المستقبل لتدلّ على أن الحدث متوقع منتظر.

فإن أردت الحال التي أنت فيها جئت بـ(ما) ووصلتها بالفعل فقلت: (ما تفعل) تريد الحال.

واعلم أن المصدر اسم كسائر الأسماء تعمل فيه العوامل من رافع، وناصب، وجازم.

---

(١) ديوان الحطيئة ٢٩١، وقيل هو لرؤبة في ديوانه ١٨٦، الكتاب ٣/٥٣، اللمع ٣٠٣، الخزانة ٢/٤١٢، ٦/١٤٩.

(٢) يشير إلى ابن جني صاحب كتاب (اللمع).

وكان القياس أن لايعمل المصدر، لأن العمل للفعل الذي اشتق من المصدر.

واشتقوا من الفعل أسماء الفاعلين والمفعولين فسرى من الفعل العمل إلى فرعه وهو اسم الفاعل والمفعول، وسرى من الفعل العمل إلى أصله وهو المصدر.

والمصدر بحسب فعله: إن كان فعله لا يتعدى إلى مفعول فهو أيضاً لا يتعدّى إلى مفعول.

وإن كان فعله يتعدّى إلى مفعول واحد تعدّى المصدر إلى مفعول واحد.

وإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين تعدّى مصدره إلى مفعولين.

وإن كان يجوز في الفعل الاقتصار على أحد المفعولين جاز في المصدر الاقتصار على أحد المفعولين.

وإن كان لا يجوز في الفعل الاقتصار على أحد المفعولين لم يجز(*) الاقتصار في المصدر على أحد المفعولين.

وإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تعدّى المصدر إلى ثلاثة مفعولين.

واعلم أن المصدر يجوز أن يستعمل على ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن يستعمل بالتنوين وهو الأصل، لأن التنوين يدلّ على التنكير وكلما تنكر المصدر وانبهم كان أقعد في شبه الفعل وأبلغ في العمل.

والثاني: أن تضيفه، فإذا أضفته إلى مفعول انجرّ، وارتفع الفاعل.

والثالث: أن يكون فيه الألف واللام.

فإذا كان المصدر منوناً ارتفع به الفاعل وانتصب به المفعول، وإذا كان فيه الألف واللام ارتفع الفاعل وانتصب المفعول.

(*) أ: ص١٠٢.

وكل ما عمل فيه المصدر من مرفوع ومنصوب من فاعل ومفعول وظرف فيجوز أن يتقدّم بعضه على بعض.

ولا يجوز أن يتقدّم على المصدر شيء من معمولاته كما لا يتقدّم على (أَنْ) وجميع الموصولات شيء من صلاتها.

ولا يجوز أن يفصل بين المصدر وصلته بأجنبيّ كما لا يجوز أن يفصل بين الموصول وصلته بأجنبي.

فإذا كان المصدر غير متعدّ، ولم تذكر فاعله فإن استعملته بالألف واللام دخله الرفع والنصب والجرّ، تقول: (أعجبني القيامُ) و(شهدت القيامَ) و(عجبت من القيامِ).

فإن نوّنتَ دخله الرفع والنصب والجرّ، تقول: (أعجبني قيامٌ) (عجبت من قيامٍ) و(شهدت قياماً).

فإن ذكرت الفاعل مع التنوين، أو مع الألف واللام رفعته فقلت: (أعجبني القيامُ زيدٌ) و(عجبت من القيامِ زيدٌ) و(شهدتُ القيامَ زيدٌ) وتقديره: أن قامَ، وأن يقومَ زيدٌ.

فإن نوّنته جرى على هذا الوجه، تقول: (أعجبني قيامٌ زيدٌ) و(عجبت من قيام زيدٌ) و(شهدت قياماً زيدٌ)، والتقدير: أن قام زيدٌ، وأن يقومَ زيدٌ.

فإن لم تذكر مع المصدر تنويناً ولا ألفاً ولاماً، وذكرت الفاعل أضفته إلى فاعله، فتقول: (أعجبني قيامُ زيدٍ) و(عجبت من قيامِ زيدٍ) و(شهدتُ قيامَ زيدٍ)، وتقديره: أن قامَ زيدٌ، وأن يقومَ زيدٌ.

فإن ذكرت مع هذا المصدر مفعوله عدّيته إليه بحرف جرّ، كما كنت تعدّى فعله، تقول: (أعجبني قيامُك إلى زيدٍ) و(عجبت مِن قيامك إلى زَيْدٍ)

و(شهدت قيامَك إلى زيد)، وتقديره: أنْ قمت إلى زيد، وأن تقومَ إلى زيدٍ، وموضع الجارّ والمجرور نصب بالمصدر.

فإن اضطُرّ شاعر إلى أن يسقط حرف الجر جاز له للضرورة ذلك، ووجب أن ينتصب بالمصدر ما كان مجروراً، فتقول: (أعجبني قيامُ زيدٍ عمراً).

ولا يجوز أن تضيف هذا المصدر إلى هذا المفعول بعد إسقاط حرف الجرّ، لئلا يسقط الفاعل، فتقول: (أعجبني قيامُ عمروٍ) لأنه يؤدي إلى أن يلتبس المفعول بالفاعل، وإنْ أَمِنَ اللبس جاز له ذلك، قال الشاعر[1]: [وافـــر]

[٢٥٤] وَلَسْتُ مسلّماً ما دُمْتُ حيّاً على زَيْدٍ بتسليمِ الأَميـــرِ

يريد: بتسليمي على الأمير، وهذا قليل غريب.

فإن كان المصدر يتعدّى إلى مفعول واحد، ولم تذكر فاعلاً ولا مفعولاً رفعت المصدر ونصبته وجررته مع الألف واللام، والتنوين، تقول: ٠أعجبني الضَرْبُ) و(شهدتُ الضَرْبَ) و(عجبتُ مِن الضَرْب) و(أعجبني ضَرْبٌ) و(شهدتُ ضرباً) و(عجبتُ مِنْ ضربٍ)، وتقديره: عجبت أَنْ ضَرَبَ، وأن يَضْرِب، إلا أنّكَ حذفت الفاعل والمفعول.

فإن ذكرت الفاعل مع الألف واللام، أو التنوين رفعته، تقول: (أعجبني ضربٌ زَيْدٌ) و(شهدتُ ضَرْباً زيدٌ) و(عجبتُ من ضربٍ زيدٌ)، و(أعجبني الضربُ زيدٌ) و(عجبتُ من الضربِ زيدٌ) و(شهدتُ الضربَ زيدٌ)، فـ(زيد) في هذا يرتفع من وجهين:

يحتمل أن يكون فاعلاً، وإذا كان كذلك قدّرته بـ(أَنْ ضَرَبَ زيدٌ) و(أن يَضْرِبَ زيدٌ).

---

(١) مجهول قائله، ويروى:

فلستُ مُسلماً إن عشتُ دهراً على مَعْنٍ بتسليمِ الأميـــرِ

ينظر: قصص العرب ٣ / ٢٤٣.

ويحتمل أن يكون اسم مالم يُسمّ فاعله، وإذا كان كذلك قدّرته بـ(أَنْ ضُرِبَ زيدٌ)، و(أَنْ يُضْرَبَ زيدٌ).

فإن لم يكن في المصدر ألف ولام، ولا تنوين أضفته إلى فاعله، فقلت: (أَعْجَبَنِي ضربُ زيدٍ) و(عجبتُ من ضربِ زيدٍ) و(شهدت ضربَ زيدٍ) فـ(زيد) مجرور في اللفظ، وهو مرفوع في التأويل.

ويحتمل رفعه بما قدرته، فإذا جعلته فاعلاً قدرته بـ(أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ)، و(أَنْ يضرِبَ زَيْدٌ)، وإن جعلته اسم مالم يسمّ فاعلُه قدرته بـ(أن ضُرِبَ زَيْدٌ)، و(أَنْ يُضْرَبَ زيدٌ).

فإن ذكرت بعد المصدر مفعوله وحذفت فاعله واستعملت المصدر منوناً أو بالألف واللام نصبت المفعول.

تقول: (أعجبني ضربٌ زيداً) و(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زيداً) و(شهدتُ ضرباً زيداً).

و(أعجبني الضربُ زيداً) و(عجبت من الضربِ زيداً) و(شهدت الضربَ زيداً)، وتقديره: (أنْ ضَرَبَ عمرٌو زيداً) و(أن يضرب عمرو زيداً) فحذفت الفاعل ونصبت المفعول بالمصدر، كما تنصبه بالفعل الأول، إلا أن الفعل الأول إذا لم يكن معه فاعل بعده فهو مضمر فيه، لأن الفعل مما يضمر فيه، والمصدر إذا لم يكن بعده فاعله فهو محذوف، لأن المصدر لا يضمر فيه.

فإن حذفت التنوين والألف واللام أضفت المصدر إلى المفعول:

تقول: (أعجبني ضربُ زيدٍ)، و(عجبت من ضَربِ زيدٍ)، و(شهدتُ ضربَ زيدٍ)، فهذا مجرور في اللفظ وهو منصوب في المعنى إذا كان مفعولاً، وتقديره: أنْ ضَرَبَ عمرٌو(*) زيداً، فحذفت الفاعل، وأضفت المصدر إلى المفعول.

(*) أ: ص٢٠٢.

وإن قدرته باسم مالم يُسمّ فاعله فتأويله: (أنْ ضُرِبَ زَيْدٌ)، و(أن يُضْرب زيدٌ)، فهو مجرور في اللفظ ومرفوع في المعنى.

فمما جاء فيه المصدر منوناً قد نصب المفعول، وحُذفَ معه الفاعل في التنزيل قولُه: ﴿**أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ * يتيماً ذا مَقْرَبةٍ**﴾[1]، تقديره: أَوْ أَنْ أطعمَ إنسانٌ يتيماً، فحذف الفاعل ونوّن المصدر، ونصب المفعول.

ومما جاء فيه المصدر مضافاً إلى المفعول وقد حذف معه الفاعل في التنزيل قوله تعالى: ﴿**لا يَسْأمُ الإنسانُ منْ دُعاءِ الخَيْرِ**﴾[2]، التقدير: منْ دُعائه الخَيْرَ، فالخير مفعول، وتقديره: من أن دعا الخير، أو مِنْ أن يدعُوَ الخيرَ، فحذف الفاعل، وأضاف المصدر إلى المفعول.

وقال الله تعالى: ﴿**لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ**﴾[3]، وإنما التقدير: (بسؤاله نَعْجَتَكَ)، فحذف الفاعل، وأضاف المصدر إلى المفعول، وإنما التقدير، بأن سألك نعجتَكَ، فحذف الفاعل والمفعول الأول، وأضاف المصدر إلى المفعول الثاني.

وقال الشاعر[4] في الألف واللام: [متقـــارب]

[٢٥٥] **ضَعيفُ النِكايَةِ أَعْداءَهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ**

وإنما التقدير: ضَعُفَ هذا الممدوح أن يَنكي أعداءَه، فأضاف الصفة إلى المصدر وهي (النِكاية)، وفيها الألف واللام، ونصب المفعول وهم الأعداء، وقال الآخر[5]: [طويـــل]

[٢٥٦] **لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الـمُغِيْـرَةِ أَنَّني كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عَنِ الضربِ مِسْمَعا**

وهذا البيت يروى: (لَحِقتُ)، و(كَرَرْتُ).

(١) الآيتان ١٤، ١٥/سورة البلد.

(٢) الآية ٤٩/سورة فصلت.

(٣) الآية ٢٤/سورة ص.

(٤) مجهول قائله، الكتاب ١/١٩٢، شرح المفصل - ابن يعيش ٦/٥٩، ٦٤، الخزانة ٨/١٢٧.

(٥) قيل هو المرار بن سعيد الفقعسي، شعره: ١٦٩، الكتاب ١/١٩٢، اللمع ٣٠٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٦/٩، ٦٤، الخزانة ٨/١٢٩.

فمن روى (لَحِقْتُ) فالجيّد عند البصريين أن ينصب (مسمعاً) بالضرب لأنه أقرب إليه، ويكون قد حذف المفعول من (لَحِقْت)، وإنما التقدير: (لحقت مسمعاً) فلم أنكل عن الضرب مسماً، فاكتفى بالمفعول الثاني عن ذكر المفعول الأول، وقد يجوز أن ينصب مسمعاً بـ(لَحِقْتُ)، ويحذف مفعول الضرب، وتقديره: لحقت مسمعاً فلم أنكل عن الضرب مسمعاً.

أما من روى (كَرَرْتُ) فلا بد أن ينصب (مسمعاً) بالضرب، لأن (كررت) يتعدى بحرف الجرّ، تقديره: كررت على مسمع، فيسقط حرف الجره، ثم يعمل الفعل وهذا لا يسوغ مع وجود ما يعمل بنفسه وهو الضرب.

فأما قول الآخر(١): [طويـــل]

[٢٥٧] فلولا رجاءُ النَصْرِ مِنْكَ ورهبةٌ عِقابَكَ قد صاروا لنا كالموارِدِ

فذكر في هذا البيت مصدرين أحدهما أضافه إلى المفعول وحذف الفاعل، والثاني نونه ونصب المفعول به وحذف الفاعل.

وهذا البيت يقوله الشاعر لأمير نصر قوماً عليه وعلى عشيرته، فقال: لولا رجاؤهم نصرَك، ورهبتنا عقابَك لأهلكناهم وجعلناهم كالموارد، وهي الطرق إلى الماء، أي: كالتراب.

فإن ذكرت مع المصدر الفاعل والمفعول وكان فيه التنوين رفعت الفاعل ونصبت المفعول فقلت: (أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً) تقديره: أن ضرب زيدٌ عمراً، و(عجبتُ من الضربِ زيدٌ عمراً)، تقديره: مِن أَنْ ضرب زيدٌ عمراً.

وإن أضفت المصدر إلى الفاعل جررته ونصبت المفعول فقلت: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً).

(١) مجهول قائله، الكتاب ١/ ١٨٩، شرح المفصل - ابن يعيش ٦/ ٦١.

وإن أضفته إلى المفعول جررته ورفعت الفاعل، تقول: (أعجبني ضربُ عمرٍو زيدٌ) تقديره: أن ضرب عمراً زيدٌ، وفي التنزيل: ﴿ **ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ** ﴾[١]، تقديره: لولا أن دفعَ اللهُ الناسَ، وإنما تكون بالخيار في جعل أيّ الاسمين شئت فاعلاً، والآخر مفعولاً إذا كان الفعل يصح من كلّ واحد منهما، نحو: (الضرب، والشتم، والإكرام) وما جرى هذا المجرى، قال الشاعر[٢]: [بيسط]

[٢٥٨] **أَفْنَى تِلادى وما جمّعتُ من نَشَبٍ قرعُ القواقيزِ أفواهَ الأباريقِ**

فـ (قَرْع) مصدر قَرَعَهُ ـ يقرعه قرعاً، وهو مرتفع بـ (أفنى)، ويروى (أفواهَ، وأفواهُ).

فمن روى (أفواهَ) فهو مفعول القرع، و(القواقيزُ) فاعله، وقد أضاف المصدر إلى فاعله، تقديره: أَنْ قَرَعَ القواقيزُ أفواهَ الأباريق.

ومن روى: (أفواهُ) رفعه بـ (القرع)، وأضاف المصدر إلى (القواقيز) وهي المفعول، وتقديره: أَنْ قَرَعَ القواقيزَ أفواهُ الأباريقِ، وإنما جاز هذا لأن كله واحد منهما يقرع صاحبه. وتقول: (أعجبني إعطاءُ زيدٍ عمراً درهماً) تقديره: أن أعطى زيدٌ عمراً درهماً.

ولك أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: (أعجبني إعطاءُ زَيْدٍ عمراً) فتقتصر على المفعول الأول.

ولك أن تقتصر على الثاني فتقول: (أعجبني إعطاءُ زَيْدٍ درهماً).

---

(١) الآية ٢٥١ / سورة البقرة.

(٢) هو الأقيشر الأسدى، المقتضب ١ / ٢١، الإنصاف ٢٣٣، اللمع ٣٠٧، مغني اللبيب ٢ / ٥٩١، الخزانة ٤ / ٤٩١، وقوله: القواقيز، جمع قاقوزة كالقازوزة، وهي القارورة وزناً ومعنى.

وإن أضفت إلى المفعول فقلت: (أعجبني إعطاءُ عمرٍو درهماً) فهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون قد أضفت المصدر إلى المفعول الأول، وحذفت الفاعل، وتقديره: أعطى زيدٌ عمراً درهماً، وعلى هذا يكون (عمرو) مجروراً في اللفظ منصوباً في المعنى.

والثاني: أن تقدّر لما لم يسمّ فاعله، فيكون التقدير: (أَنْ أعطى عمرٌو درهماً).

وتقول: (أعجبني ظَنُّ زيدٍ عمراً منطلقاً)، ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على أحد المنصوبين.

ولك أن تضيف المصدر إلى المفعول فتقول: (عجبت مِن ظنّ زَيْدٍ منطلقاً) وهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون حذفت الفاعل، وأضفت إلى المفعول، وتقديره: أَنْ ظنّ عمرٌو زيداً منطلقاً، فيكون(*) (زيد) مجروراً في اللفظ ومنصوباً في التأويل.

والآخر: أن يكون تقدّر المصدر بفعل مالم يُسم فاعله، وتقديره: أَنْ ظُنَّ زيدٌ منطلقاً، فيكون (زيد) مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المعنى، وكذلك لو قلت: (عجبت من إعلام اللهِ زيداً عمراً خارجاً)، تقديره: مِن أَنْ أعلم اللهُ زيداً عمراً خارجاً.

فإن أضفت المصدر إلى المفعول قلت: (عجبتُ مِن إعلام زيدٍ عمراً خارجاً)، وهذا إن جعلت (زيداً) مفعولاً، وقد حذفت الفاعل كان مجروراً في اللفظ، منصوباً في المعنى.

(*) أ: ص٢٠٣.

ويجوز أن تقدر المصدر بفعل مالم يسمّ فاعله فيكون (زيد) مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المعنى، وتقديره: (عجبتُ مِن أَنْ أُعلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً.

فإذا كان الفعل يصحّ من أحد المذكورين، ولا يصح من الآخر جعلت الذي يصحّ منه الفعل فاعلاً، وجعلت الآخر مفعولاً، تقول: (عجبت من دقّ القصارِ الثوبَ) أضفت إلى الفاعل ونصبت المفعول.

ولو قلت: (عجبتُ مِن دَقِّ الثوبِ القصارُ) أضفت إلى المفعول ورفعت الفاعل، وتقديره: أن دق الثوبَ القصارُ.

وتقول: (أعجبني إتعابُ الثوبِ زيداً)،تقديره: أن أتعب الثوبُ زيداً، لأن (الإتعاب) لا يكون إلا من الثوب، و(عجبت من إتعاب زيدٍ الثوبُ).

وتقول: (أعجبني نطحُ الشاةِ الذئبَ) لأن (النطح) لا يكون إلا من الشاة، و(عجبتُ من نطحِ الذئبِ الشاةُ).

وتقول: (عجبتُ من أَكْلِ الذئبِ الشاةَ)، و(أعجبني أكلُ الشاةِ الذئبُ)، لأن الذئب يأكلُ الشاة.

وتقول: (أحببتُ إتخام الطعامِ زيداً)، لأن الإتخام لا يكون إلا للطعام، تقديره: أن اتخم الطعامُ زيداً، و(أحببتُ إتخام زيدٍ الطعامُ). فقد رأيت إعمال المصدر كيف يتمّ.

فإذا قلت: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً) فقد أضفت المصدر إلى الفاعل، فلفظ الفاعل مجرور، وموضعه رفع، فلك أن تحمل توابعه مرة على لفظه فتجرّها، ومرة على موضعه فترفعها:

تقول في الصفة: (أعجبني ضربُ زيدٍ الظريفِ عمراً)، وإن شئت (الظريفُ) جررت الصفة مرة على لفظه، ورفعتها مرة على موضعه.

وتقول: (أعجبني ضربُ زيدٍ نفسِه عمراً)، وإن شئت (نفسُه) جررت التوكيد مرة على لفظه، ورفعته أخرى على موضعه.

وتقول: (أعجبني ضربُ زيدٍ وبشرٍ عمراً)، وإن شئت (وبِشْرٌ) جررت المعطوف مرة على اللفظ، ورفعته أخرى على الموضع.

وتقول: (أعجبني ضربُ زيدٍ أبي عبدِ الله بشراً) وإن شئت (أبو عبدِ الله) جررت البدل مرة على اللفظ، ورفعته أخرى على الموضع.

وإن أضفت المصدر إلى المفعول جاز أن تحمل توابعه مرة على لفظه فتجرّها، ومرة على موضعه فتنصبها:

تقول: (أعجبني إكرامُ زيدٍ الظريفِ محمدٌ)، وإن شئت (الظريفَ).

و(أعجبني إكرامُ القومِ أنفسِهم زيدٌ)، وإن شئت (أنفسَهُم).

و(أعجبني إكرامُ القومِ وزيدٌ عمرٌو)، وإن شئت (وزيداً).

و(أعجبني إكرام زيدٍ أبي عبد الله عمرٌو)، وإن شئت (أبا عبد الله).

وتقول: (سرّني قيامُك يومَ الجمعةِ).

فإن جعلت (الظرف) متعلقاً بالقيام لأن القيام حدث فيه كان من صلته، ولم يجز أن يقع إلا بعده.

وإن جعلت (الظرف) متعلقاً بالسرور لأنه حدث فيه جاز أن يقع بعد القيام، وجاز أن يتقدم على القيام، فتقول: (سرّني يومَ الجمعةِ قيامُك)، وجاز أن يتقدم على (سرّ) فتقول: (يوم الجمعة سرّني قيامُك).

فإن قلت: (سرّني قيامُك في الدار يومَ الجمعة).

فإن جعلت الظرفين يتعلقان بالقيام لم يجز أن يتقدّم منهما على القيام شيء.

وإن جعلتهما يتعلقان بـ (سرّ) جاز أن يتقدما على القيام، وجاز أن يتقدّم أحدهما صلة المصدر، ويتأخر الآخر.

فإن جعلت ظرف المكان في صلة المصدر، فإن كان ظرف الزمان معمولاً، بـ(سرّ) جاز في ظرف الزمان أن يقع بعد صلة المصدر، وجاز أن يتقدّم على المصدر.

فإن جعلت ظرف الزمان من صلة المصدر، وظرف المكان معمولاً لـ(سرّ) لم يجز، لأنك قد فصلت بالأجنبي وهو ظرف المكان بين المصدر وصلته، لأن ما يعمل فيه أجنبي من صلة المصدر.

وبالله التوفيق.

بـاب النونين

اعلم أن العرب تؤكد الفعل بتكريره مرةً بعد مرة، فتقول: إذا أَمَرَتْ (اضْرِبْ)، فإذا أرادت التوكيد كرّرت الفعل فقالت (اضْرِبِ اضْرِبْ). فإن أرادت توكيداً أكثر من ذلك كررت الفعل فقالت: (اضرِبِ اضْرِبِ اضْرِبْ).

وربما عدلت عن تكرير الفعل ثانياً إلى (النون الخفيفة) فأقامتها مقام الفعل فقالت: (اضْرِبَنْ)، وفي التنزيل: ﴿**لَنَسْفَعَنْ بالناصية**﴾[١].

وربما عدلت عن تكرير الفعل مرتين فوضعت مكانهما (النون الثقيلة) فقالت: (اضْرِبَنّ) فنابت الثقيلة عن فعلين زيداً للتوكيد ونابت الخفيفة عن فعل واحد زيد للتوكيد، وهذا يدلّك على أنّ الثقيلة أشدّ وأبلغ توكيداً من الخفيفة، وقد جمع بينهما في آية واحدة، فقال الله تعالى: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيكُونَنْ من الصاغرين**﴾[٢]، فالأولى ثقيلة والثانية خفيفة.

(١) الآية ١٥ / سورة العلق، وينظر: الصفحة ٥٤، ٣٧٥، ٤٩٢، ٧٠٤.

(٢) الآية ٣٢ / سورة يوسف، وينظر: الصفحة ٥٤.

والثقيلة تثبت في الخطّ والوقف والوصل، والخفيفة تثبت في الوصل ولا تثبت في الخط[1] ولا في الوقف.

وإذا انفتح ما قبلها عوضوا منها في الوقف ألفاً، كما عوضوا من التنوين في الاسم المنصوب فقالوا (أضْرِبا)، كما قالوا: لقيتُ زَيْداً، وقال الأعشى[2]: [طويل]

[٢٥٩] ولا تَعبُدِ الشيطانَ (*) واللهَ فاعبُدا

أراد: فاعبدَنْ.

ولما كان الاسم أصلاً وأقوى من الفعل وجب أن يكون التنوين الذي يختص بالأسماء أقوى من النون الذي يختص بالفعل، فلأجل قوته حركوه لالتقاء الساكنين، فقرؤوا: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحدُنِ اللهُ الصَمَدُ﴾[3]، ومن أسقطه لالتقاء الساكنين شبهه بحروف العلة، والأول أقوى وأفصح.

وأما (النون) فلضعفها ونقصها عن قوة التنوين أسقطوها لالتقاء الساكنين ولم يجز تحريكها، قال الشاعر[4]: [منسرح]

[٢٦٠] لا تُهِينَ الكريمَ علَّكَ أَنْ تَركعَ يوماً والدّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أراد: (تُهِينَنْ) فأسقط النون لالتقاء الساكنين، ولم يجز أن يحرّكها لنقصها عن التنوين وضعفها.

---

(١) الأصلح كتابة نون التوكيد الخفيفة كالنون كالثقيلة، وهي كذلك عند الكوفيين في غير المصحف، (المطالع النصرية ٩٢).

(٢) وصدره:

وإياكَ والميتات لا تقربنّها ------------

ديوانه ١٣٧، الكتاب ٣/ ٥١٠، اللمع ٣١٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٩/ ٣٩، ٨٨، ١٠/ ٢٠.

(*) أ: ص٢٠٤.

(٣) الآيتان ١,٢/ سورة الإخلاص.

(٤) هو الأضبط بن قريع، اللمع ٣١٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٩/ ٤٣، الخزانة ١١/ ٤٥٠.

واعلم أن النونين يبنى آخر الفعل قبلهما معهما على الفتح، سواء كان الفعل معرباً أو مبنياً، وسواء كان صحيحاً أو معتلاً.

تقول في الصحيح المبني على الوقف: (اضْرِبْ)، فإذا أكّدت قلت: (اضربَنّ) فزالت علامة الوقف لفتحة بناء النون.

وتقول في المعرب: (هل تضربُ) فإذا أكدت قلت: (هل تضربَنّ) فزالت علامة الرفع لفتحة البناء.

وكذلك تقول في المعتل: (اغزُ) فتسقط الواو للوقف، فإذا أكدت قلت: (اغزُوَنّ) فعادت الواو لبنائها على الفتح.

وتقول في الرفع (هل تَرْمِيْ) و(هل تَغْزُوْ) فإذا أكّدت قلت: (هَلْ تَرْمِيَنَّ) (هل تَغْزُوَنَّ)، فانفتحت الياء والواو لبنائهما مع النون.

فإذا كان آخر الفعل ألفاً ولحقته نون التوكيد رددته إلى أصله الذي انقلب عنه.

فإن كان من الواو رجع إلى الواو وانفتحت مع نون التوكيد، وإن كان من الياء رجع إلى الياء وانفتحت مع نون التوكيد، تقول في الرفع (هَلْ تُمْحَى) فإذا أكدت: هل تُمحَوَنّ، وتقول (هَلْ تَسْعَى) فإذا أكدت قُلْتَ: هل تَسْعَيَنَّ.

وإنما اختاروا بناء ما قبل نون التوكيد على الفتح لأنهم شبهوها بتاء التأنيث من حيث كانت زائدة مثلها، فلما كانت التاء يفتح ما قبلها في نحو: طلحة، وحمزة، فتحت النون ما قبلها فقالوا: (اضرِبَنّ، وأكْرِمَنَّ).

والذي يدلّ على أن ما قبل نون التوكيد من الفتح بناءٌ وليس لالتقاء الساكنين رجوع ما قبله من حروف العلة، وثباتها مع فتحة ما بعدها، وهي لا تثبت مع حركة التقاء الساكنين، ألا تراك تقول: (بِعْ، وخَفْ، وقُلْ) فتسقط الياء من (بِيْعْ)، والألف من (خَافْ) والواو من (قُوْلْ) لسكونها وسكون ما بعدها.

فإذا قلت : (بِعِ الثوبَ، وقُلِ الحقَّ، وخَفِ اللَّهَ) حركت لالتقاء الساكنين، وبقيت حروف العلّة قبلها على حذفها، لأن حركة التقاء الساكنين لا يعتدّ بها .

فإذا جئت بنون التوكيد انفتح الساكن وأعاد ما كان سقط قبله فقلت : (بِيْعَنَّ اليومَ) و(قُولَنّ ما في نفسِك) و(خافَنَّ ربَّكَ) فرجوع حرف العلة قبل هذا المفتوح يدلّ على أن فتحته ليست لالتقاء الساكنين .

ونون التوكيد تدخل في الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، تقول في الأمر : (أَكْرِمَنَّ أَباكَ)، وفي النهي : (لا تَشْتِمَنَّ مسلماً)، وفي الاستفهام : (هل تَذْهَبَنَّ معه)، وفي النفي : (لم تَضْرِبَنَّ زيداً) .

وأكثر ما يدخلان فيه القسم، نحو : (واللهِ لأذْهَبَنَّ) .

وإن دخلت (ما) على (إنْ) الشرطية ألزموا فعل الشرط النون، وقال تعالى : ﴿ **فإمّا يأتينَّكُم مني هُدىً** ﴾[1]، وقال : ﴿ **فإمّا تثقفنَّهم في الحرب** ﴾[2]، وقال تعالى : ﴿ **فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً** ﴾[3]، وقال تأبّط شراً[4] : [بسيـط]

[٢٦١] **لَتَقْرَعِـنَّ عليّ السنَّ مِنْ نَدَمٍ ... إذا تذكّرت يوماً بعضَ أخلاقي**

وقال الآخر[5] : [بسيـط]

[٢٦٢] **استَقْدِرِ اللهَ خَيراً وارْضَيَنَّ بِهِ ... فبَيْنَما العسرُ إذْ دارت مياسيرُ**

وقال الآخر[6]، في النهي : [بسيـط]

[٢٦٣] **فلا تَضيقَنَّ إنّ السلمَ آمِنَـة ... ملساءُ ليسَ بِها وَعْث ولا ضِيقُ**

---

(١) الآية ٣٨ / سورة البقرة، وينظر : الصفحة ٥٤١ .

(٢) الآية ٥٧ / سورة الأنفال، وينظر : الصفحة ٥٤١ .

(٣) الآية ٢٦ / سورة مريم، وينظر : الصفحة ٥٤١ .

(٤) المفضليات ٣١، مغني اللبيب ١ / ١٣، اللمع ٣٠٣ .

(٥) قيل هو عثير بن لبيد العذري، ينظر اللسان والتاج مادة (قدر) .

(٦) مجهول قائله، المذكر والمؤنث ـ الأنباري ١ / ٤٤٤، شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٢، اللمع ٣١٠ .

وقال الآخر[1]، في الاستفهام: [بسيـــط]

[٢٦٤] هل تَرْجِعَنَّ ليالٍ قَدْ مَضَيْنَ لنا والعيشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذاك أَفنانـــا

واعلم أن كلّ موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فيه الخفيفة إلا أن يكون قبلها ألف.

تقول إذا استفهمت اثنين من غير توكيد: (هَلْ تَضْرِبانِ) فإثبات النون علامة لرفع الفعل.

فإن أكّدت جئت بالثقيلة فقلت: (هل تضربانّ) سقطت النون التي كانت علامة للرفع لبناء الفعل مع نون التوكيد.

ولا يجوز أن تدخل الخفيفة ههنا لأنّها لو دخلت لاجتمع ساكنان الألف والنون.

ولا يجوز الجمع بينهما، لأنّ الثاني ليس بمشدّد.

ولا يجوز إسقاط الألف لالتقاء الساكنين لأنها ضمير الفاعل، فلو سقطت لبقي الفعل بلا فاعل.

ولا يجوز أن تسقط النون لالتقاء الساكنين لأنه لا فائدة في أَنْ تدخل نون التوكيد في مكان لا يصح ثباتها.

ولا يصح أن تحرك الألف لالتقاء الساكنين لأن الألف إذا حركت انقلبت همزة، والضمائر لا يجوز أَنْ تهمز.

ولا يجوز أن تحرك النون لالتقاء الساكنين لأنا قد بينا فيما تقدم أن النون الخفيفة تسقط لالتقاء الساكنين، فكان يؤدي إلى أن يلتبس بنون الرفع، ويلتبس المرفوع بالمبني على الفتح.

---

(١) قيل هو الأعلم بن جرادة السعدي، النوادر ٨٤، اللمع ٣١١، مغني اللبيب ٨٩١، الدرر اللوامع ١ / ١٧٣.

وفي التنزيل: ﴿ولا تَتَّبعانِّ سبيلَ الذين لا يعلمون﴾[1]، مَن شدّد النون كانت للتوكيد فكان الكلامُ نهياً، وقد قُرِئ بالتخفيف: ﴿ولا تَتَّبعانِ﴾ وهذا يحتمل جوابين:

أحدهما: أن يكون (لا) بمعنى (ليس)[*] فيكون الكلام خبراً والنون للرفع، فكأنّه قال: ليس تتبعان.

والجواب الثاني: أَن يكون زاد النون الثقيلة للتوكيد فخففها بأن حذف منها النون الساكنة، ويكون الكلام نهياً، والفعل مجزوماً بـ(لا).

وتقول إذا أمرت المؤنثات: (اضرِبْنَ)، فالنون تدلّ على الفاعل والجمع والتأنيث.

فإذا أكدت أدخلت النون الثقيلة[2] فقلت: (اضرِبْنَنَّ) فثقل عليهم اجتماع ثلاث نونات، فأدخلوا (ألفاً) تفصل بين نون الضمير ونون التوكيد، فقالوا: (اضْرِبْنانِّ زيداً).

وكذلك تقول في الاستفهام: (هل تَضْرِبْنَ)، فإذا أكدت قلت: (هَلْ تَضْرِبْنانِّ زيداً)، فصلت بالألف بين النونات، ومن كلام أبي مَهْدِية[3] في صلاته: ﴿اخْسَأْنانِّ عنّي﴾[4]، وهذا الرجل فصيح تؤخذ عنه اللغة، إلا أن في

---

(١) الآية ٨٩/سورة يونس ﴿ولا تَتَّبِعانِّ﴾ بتشديد التاء والنون، قراءة الجمهور، واختلفت الروايات في التخفيف، فقيل بتخفيف التاء والنون، ينظر: كتاب السبعة ٣٢٩، معجم القراءات ٣/٩٠.

(*) أ: ص٢٠٥.

(٢) هذه المسألة في توكيد الفعل المسند إلى نون الإناث إلى قوله: (تحتاج إلى عقل) مقحمة أتى بها في وسط أحكام الأفعال الخمسة، وكان من الأحسن أن يأتي بها بعد إتمام مسائل الباب.

(٣) أبو مهدية الأعرابي -ويقال له أبو مهدى-: أحد فصحاء الأعراب الذين روى عنهم البصريون، وهو صاحب غريب في كلامه، ينظر: الفهرست - ابن النديم ٦٩.

(٤) ينظر: (اللسان/خُسأ) الارتشاف ١/٣٠٨.

عقله لوثة فكأنه دخل في الصلاة فخيل إليه الجنّ فقال طارداً لهن: ﴿ **اخْسَأْنانٍّ عنّي** ﴾، ويدلّك على لوثته كلامه في الصلاة، ولو كان عاقلاً لما تكلم في الصلاة، إلا أن فساد عقله لا يمنع من أخذ اللغة عنه، لأن اللغة عنه طبع ليست تحتاج إلى عقل.

وتقول للمؤنثة: (هَلْ تَضْربينَ) فثبات النون علامة الرفع.

فإذا أكدت بالنون الثقيلة قلت: (هَلْ تَضْرِبِنٍّ زيداً) سقطت نون الرفع لبناء الفعل مع نون التوكيد، وسقطت الياء لسكونها وسكون نون التوكيد.

فإذا أكدت بالخفيفة قلت: (هَلْ تضرِبِنْ زيداً) جرى الفعل في التوكيد مع الخفيفة مجراه مع الثقيلة.

فإذا وقفت -على مذهب سيبويه[1]- زالت الخفيفة من اللفظ، وعدت إلى الإعراب فقلت (هَلْ تَضْرِبِيْنْ) وأثبت علامة النون لترجع إليها. وكان يونس[2] يعوض من النون الخفيفة إذا انكسر ما قبلها ياء فيقول: (هل تَضْرِبِيْ) فالياء بدل من نون التوكيد، قال الخليل[3]: هذا على لغة من يُبدلُ من التنوين المكسور ما قبله ياءً في الوقف، فتقول: (مررت بِزَيْدِيْ).

وكذلك تقول للمؤنثة: (اضْرِبِيْ) بلا توكيد.

---

(١) وفي الكتاب ٣/٥٢٢: (وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضرِبِيْن، وهل تضرِبُون، وهل تضربان).

(٢) هو يونس بن حبيب الضبّي بالولاء، ويعرف بالنحوي، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه، والكسائي، والفرّاء، من مصنفاته: النوادر والأمثال، توفي عام ١٨٢هـ (معجم المؤلفين ١٣/٣٤٧).

(٣) النون الخفيفة تشبه التنوين، فتأخذ حكمه في الوقف، فإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً أو مفتوحاً، فإنّ يونس يجعل الياء والواو والألف مكان النون، أما الخليل فيجعل الألف فقط، فعلى رأي الخليل يَرجعُ الفعل معرباً، وعلى رأي يونس يبقى مبنياً، ينظر: الكتاب ٣/٥٢١.

فإذا أكدت بالثقيلة قلت : (اضْرِبِنَّ) سقطت الياءُ لسكونها وسكون نون التوكيد .

فإذا أكدت بالخفيفة قلت : (اضْرِبِنْ زيداً) .

فإذا وقفت على مذهب (الخليل) زالت النون فعادت الياء التي كانت سقطت لالتقاء الساكنين، وعلى مذهب (يونس) لما زالت النون عوّض منها ياء لانكسار ما قبلها .

وتقول إذا أمرت الجماعة من غير توكيد : (اضْرِبُوا) .

فإذا أكدْتَ بالنون الثقيلة قلت : (اضْرِبُنَّ) سقطت الواو لسكونها وسكون نون التوكيد .

وإن أكدت بالخفيفة قلت : (اضْرِبُنْ) .

فإذا وقفت زالت الخفيفة، وعادت الواو التي كانت سقطت لالتقاء الساكنين، وعلى مذهب (يونس) إذا زالت النون عوّض منها واواً لانضمام ما قبلها، قال (الخليل) : هذا على مذهب من يقول إذا وقف : (هذا زَيْدُوْ)[١] فيعوض من التنوين في الوقف واواً لانضمام ما قبله، وإنّما يُسقطون الواو لالتقاء الساكنين إذا كان قبلها ضمّة تدلّ عليها، ويُسقطون الياء لالتقاء الساكنين إذا كان قبلها كسرة تدلّ عليها .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ١٦٧ : (وزعم أبو الخطاب أن أَزْدَ السراةِ يقولون هذا زَيْدُوْ، وهذا عَمْرو، ومررت بزيدي وبعمري، جعلوه قياساً واحداً فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف) وقال في موضع آخر في : الكتاب ٣ / ٥٢٢ (وقال الخليل : لا أرى ذاك إلا علي قول من قال : (هذا عَمْرو، ومررت بِعَمْرِي) .

وتقول للمذكرين : (هَلْ تَضْرِبُنَّ زيداً) سقطت نون الرفع لبناء الفعل مع نون التوكيد[1]، وسقطت (الواو) لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمّة قبلها تدلّ عليها .

وتقول إذا أكدت بالخفيفة : (هَلْ تَضْرِبُنْ زَيْداً) .

فإن وقفت أسقطت الخفيفة فعاد الفعل إلى الرفع فقلت : (هَلْ تَضْرِبُونَ)، وعلى مذهب (يونس)[2] يعوّض من النون واواً فيقول : (هل تَضْرِبُوْ) .

وتقول : (هل تُكْرِمُ زيداً) فضمّة الميم علامة الرفع .

فإن أكدته بالنون الثقيلة قلت : (هَلْ تُكْرِمَنَّ زيداً) .

فإن أكدت بالخفيفة قلت : (هَلْ تُكْرِمَنْ زيداً)، فزالت ضمّة الرفع لبناء الفعل مع نون التوكيد .

فإن وقفت عوضت من النون الخفيفة ألفاً لانفتاح ما قبلها، فقلت (هَلْ تَضرِبا)، وهذا العوض لا خلاف فيه بينهم، كما لم يختلفوا في تعويض الألف من التنوين في النصب إذا قلت : (لقيتُ زيداً) .

وتقول في المعتلّ : (هَلْ تَرْضَوْنَ) أثبتَّ النون علامة لرفع الفعل .

فإن أكدت بالنون الثقيلة قلت : (هَلْ تَرْضَوُنَّ) ضممت الواو لسكونها وسكون نون التوكيد، ولم يجز أن تسقطها لأن قبلها فتحة، والفتحة لا تدلّ على الواو، ومثل هذا قولُه تعالى : ﴿ **لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ** ﴾[3] .

فإن أكّدت بالنون الخفيفة قلت : (هَلْ تَرْضَوُنْ) .

---

(١) الصواب أن يقول : سقطت نون الرفع لتوالي الأمثال، وإنما يُبنى الفعل عندما تباشره الأداة وذلك في غير الأفعال الخمسة، ينظر : شرح قطر الندى ٣٦ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢١ .

(٣) الآية ٦ / سورة التكاثر.

فإن وقفت سقطت النون فعادت النون علامة للرفع فقلت: (هَلْ تَرْضَوْن)، هذا علي مذهب (الخليل)، فأما (يونس) فإنه يعوض من النون واواً لانضمام ما قبلها، فيقول: (هَلْ تَرْضَوُوْ).

وتقول للمؤنثة: (هَلْ تَرْضَيْنَ) فتثبت النون علامة للرفع.

فإذا أكدت بالنون الثقيلة قلت: (هَلْ تَرْضَيِنَّ) حذفت النون التي كانت علامة للرفع لبناء الفعل مع نون التوكيد، وكسرت الياء لسكونها وسكون نون التوكيد، ولم يجز أن تسقط الياء لالتقاء الساكنين لأن قبلها فتحة، والفتحة لا تدلّ على الياء، فلما[*] لم يجز إسقاطها حركت لالتقاء الساكنين، واختيرت لها الكسرة، لأن الكسرة من جنسها كما اختيرت للواو الضمّة، لأن الضمّة من جنسها، وفي التنزيل: ﴿**فإمّا ترَينَّ من البَشَرِ أَحداً**﴾[1]، فإن أكدت بالخفيفة، قلت: (هَلْ تَرَينْ زَيْداً).

فإن وقفت زالت النون الخفيفة وعادت النون التي هي علامة للرفع فقلت (هل تَرَيْن) هذا على مذهب الخليل.

وتقول على مذهب يونس (هَلْ تَرَيْ) تعوض من النون ياء لانكسار ما قبلها، وعلى مذهب (يونس) الفعل مبني في الوقف مع العوض من النون كما كان مبنياً مع النون، وعلى مذهب (الخليل) إذا عادت علامة الإعراب فالفعل معرب، وقد أوردت في هذا الباب من الأمثلة ما يكتفي بها ويستدلّ بها على نظائرها.

وبالله التوفيق.

(*) أ: ص٢٠٦.

(١) الآية ٢٦/سورة مريم، وينظر: الصفحة ٥٤١، ٧٤٠.

بـاب النسـب

اعلم أنك تنسب المسمّى إلى (البلد) الذي ولد فيه، أو إلى (القبيلة) التي هو منها، أو إلى (أب) ينسب إليه، أو إلى (إنسان) يكون من شيعته وناصريه، كقولهم: (زَيْدِيّ) إذا أرادوا نسب ولده إليه، أو من يكون من شيعته.

فإذا أردت أن تنسب شيئاً إلى شيء زدت على حرف إعراب الاسم الذي تنسب إليه ياء مثقلة، تكون في اللفظ واحدة، وفي التفصيل اثنتين، الأولى منهما ساكنة، والثانية متحركة يقع عليها الإعراب وما قبل ياء النسبة يكون مكسوراً على كل حال.

تقول في: عمر (عُمَرِيّ)، وفي جعفر (جعفريّ)، وفي خالد (خالديّ) وفي بغداد (بغداديّ)، وفي واسط (واسطيّ)، وفي الكوفة (كوفيّ)، وفي الموصل (موصليّ)، وفي آمد (آمديّ، وإلى حلب (حَلَبيّ)، وإلى مصر (مصريّ).

وإنما جعلت ياء النسبة مثقلة لأمرين:

أحدهما: لئلا يلتبس بياء المتكلّم.

والثاني: لئلا يلحقها التنوين فيسقطها، فلما عنوا بها جعلوها مثقلة محافظة عليها وإنما كسروا لها ما قبلها لأن الياء إذا انكسر ما قبلها كانت أشدّ اتصالاً به وأقوى محافظة لَهُ.

واعلم أنك إذا نسبت إلى الاسم العلم غَيّرتْهُ ياءُ النسبة ثلاث تغييرات، **أولها** أن يخرج من التعريف إلى التنكير، **وثانيها** أن يخرج من الجمود إلى كونه صفة ويصير بمنزلة المشتقّ، **وثالثها** أن يرفع فاعلاً بعده إما ظاهراً وإما مضمراً، فيصير الاسم الجامد بياء النسبة عاملاً بعد أن لم يكن عاملاً.

فإن كان في الاسم الذي نسبت إليه تاء التأنيث أسقطتها لئلا تقع ياء النسبة بعدها فتحصل تاء التأنيث حشواً في الاسم، وهذا لا يجوز. تقول في النسب إلى البصرة (بصريّ)، وإلى مكة (مكِيّ).

وإن كان الذي نسبته مؤنثاً زدت بعد ياء النسبة تاء التأنيث، فتقول إذا نسبت امرأة إلى بغداد (بغداديّة) وإلى حلب (حلبيّة)، وإلى دمشق (دمشقيّة)، وإلى البصرة (بصريّة)، وإلى الكوفة (كوفيّة)، وإلى الحيرة (حيريّة)، وإلى مكة (مكِيّة).

وتكون هذه الصفة بحسب الموصوف الذي قبلها، إن كان معرفة عرّفت بالألف واللام، وإن كانت نكرة تركت على تنكيرها.

تقول: (هذا رجل كوفيّ) و(رأيت رجلاً كوفياً) و٠مررت برجلٍ كوفِيٍّ) والفاعل في الصفة مستتر مرفوع في النية.

وتقول: (مررتُ برجلٍ تميميٍّ أبوه)، و(رأيتُ رجلاً تميمياً أبوه) و(هذا رجلٌ تميميّ أبوه).

وتقول: (مررت بامرأةٍ كوفيةٍ) و(رأيت امرأةً كوفيةً) و(هذه امرأةٌ كوفيةٌ).

و(هذه امرأةٌ مصريٌّ حمارُها) و(رأيت امرأةً مصرياً حمارُها) و(مررت بامرأةٍ مصريٍّ حمارُها).

وتقول: (مررت بزيدٍ التميميِّ) و(رأيت زيداً التميميَّ) و(هذا زيدٌ التميميّ).

وتقول: (مررت بزيدِ أَبوه) و(رأيتُ زيداً أبوه) و(هذا زيدٌ أبوه)، وهذا كقولك في الصفة المشتقة: (مررت بزيد الكريمة أخته)، و(رأيت زيداً الكريمةَ أخته)، و(هذا زيدٌ الكريمةُ أختُه).

وهذه الصفة تتبع ما قبلها في إعرابه وتعريفه وتنكيره، وتتبع ما بعدها في تذكيره وتأنيثه وتكون موحدة في نفسها؛ فإن كان فيها مضمر ثنّي الضميرُ وجمع وذكّر وأنّث.

تقول: (مررتُ بالمرأتين الكوفيتين) و(رأيت النساءَ الكوفياتِ) و(جاءني النساءُ الكوفياتُ) و(مررت بالرجلين القرشيين)[١].

فإن نسبت إلى اسم ثلاثي مكسور الأوسط قلبت من كسرته فتحة، تقول في النسب إلى النَمِر (نَمَريّ)، وإلى شَقِرة (شَقَرِيّ) قلبت من كسرة الأوسط فتحة لئلا يجمع بين (ثلاث) كسرات مع ياء النسبة، قال الشاعر[٢]: [كامل]

[٢٦٥] لَصَحَوْتُ والنَمَريّ يَحْسِبُها عمّ السِماكِ وخالةَ النجمِ

فإن تجاوز الاسم الصحيح الثلاثة سقط حكم الكسرة لغلبة كثرة الحروف عليها، تقول في النسب إلى (تَغْلِب) تَغْلِبيّ، وإلى (المَغْرِب) مَغْرِبي.

وقد استثقل بعض النحويين الكسرة في مثل هذا فراراً من توالي كسرتين مع ياء النسبة، فقلبوا من كسرة الأولى فتحة فقالوا: (تَغْلَبيّ)، و(مَغْرَبيّ)، قال الخليل: هذا من تغيير النسب وليس بقياس[٣].

فإن كان الاسم مقصوراً على ثلاثة أحرف قلبت من ألفه واواً وكسرتها لوقوع ياء النسب (بعدها)، واستوى فيه ذوات الياء وذوات الواو، فقالوا في النسب إلى (قفا) (قَفَوِيّ) وإلى (رَحَى)[*] رَحَوِيّ، وإلى (عصا) عَصَوِيّ، وإلى (قنا)[٤] قَنَوِيّ، وإلى (عَمَى) عَمَوِيّ.

---

(١) كذا في الأصل، والجيد إثبات الياء في النسبة إلي (قريش) وسيردُ ذكره في الصفحة ٧٥٥.

(٢) هو عبد المسيح بن عسلة الشيباني، المفضليات ٥٥٦، اللمع ٣١٨، وشرح اللمع - ابن برهان ٢ / ٦٠٩، والبيان والتبيين ١ / ٢٢٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٣٥، ٣٤٠.

(*) أ: ض٣٠٧.

(٤) القَنا بفتح القاف. واويّ وهو وصف لارتفاع الأنف، و(القِني) - بالكسرة - يائي وهو الرضا.

وإنما اختاروا (الواو) ههنا دون (الياء)، لأن الحرفين إذا اختلفا كان أحسن، ولو قلبوه (ياء) لتوالت ثلاث ياءات فكنت تقول : (قَنَيِيّ)، فهم يفرون من ياءين، فهم من الثلاث أفرّ.

فإن كان المقصور على أربعة أحرف، لم يخل أن تكون ألفه منقلبة عن حرف أصلي، أو زائدة للإلحاق، أو زائدة للتأنيث.

فإن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي، أو زائدة للإلحاق فالاختيار فيها أن تقلبها واواً، لتدلّ بقلبها على أنها من نفس الاسم، أو بمنزلة ما هو من نفس الاسم كألف الإلحاق.

تقول في المنقلبة (مُعْطَوِيّ) إذا نسبت إلى مُعْطَى، و(مَغْزَوِيّ) و(مَرْمَوِيّ) إذا نسبت إلى (مَغْزَى، ومَرْمَى).

وتقول في النسب إلى : (مِعْزَى) و(أَرْطَى) مِعْزَوِيّ، وأَرطَوِيّ لأن ألفهما للإلحاق.

وقد يجوز أن تشبه هذه الألف وإن كانت من نفس الاسم بالألف الزائدة، فتسقطها، إلا أن إسقاط ألف الإلحاق أسهل من إسقاط الألف الأصلية، فقولك : مِعْزِيّ وأرطِيّ أسهل من قولك : مَرْمِيّ، ومُعْطِيّ.

فإن كانت الألف زائدة للتأنيث لم يخلُ أن يكون تتحرك الحروف التي قبل الألف أجمع، أو يتحرك بعضها ويسكن بعض فإن تحرك بعض وسكن بعض فالاختيار في الألف أن تسقط ليكون إسقاطها دلالة على كونها زائدة.

وتقول في (حُبْلَى) و(سَكْرى) حُبْلِيّ، وسَكْرِيّ.

وقد يجوز أن تشبه هذه الألف الزائدة بالألف المنقلبة عن الأصلي، فتقلب منها واواً، تقول في (حُبلى) حُبْلَوي، وفي (سَكْرى) سَكْرَوي[1].

---

(١) ينظر : تفصيل المسألة في الكتاب ٣ / ٣٥٢ . وقال أبو علي في : العسكريات ١٦٨ : (فإنك إذا أضفت إليه كنت مخيراً في إبدال الواو من الألف وحذفها).

وقد يجوز أن تشبه هذه الواو المنقلبة عن الألف بالمقصورة بالواو المنقلبة عن همزة التأنيث. فتزيد قبل الواو ألفاً ليساوى آخر المقصور آخر الممدود في علامات التأنيث، تقول: حُبْلاوى، وسَكراوى، فيصير كـ (حمراوى، وصفراوى).

وأما الذي تتوالى قبل ألفه ثلاثُ حركات فإنهم يسقطون ألفه البتة لأنهم شبهوا الحركة بالحرف فصارت الألف الرابعة كالخامسة، قالوا في النسب إلى (جَمَزى) جَمَزيّ، وإلى بَشَكى (بَشَكِيّ).

فإن كانت ألف المقصور خامسة سواء كانت زائدة أو منقلبة عن أصل فإنهم يسقطونها البتّة، قالوا في النسب إلى (جُمادَى) (جُماديّ)، وإلى (حُبارَى) (حُبارِيّ)، وإلى (مُعاطَى ومُرامَى) (مُعاطِيّ، ومُراميّ)، وإنما أسقطوا هذه الألف لأمرين:

أحدهما: أن الاسم طال بكثرة الحروف، وكانت الألف مبنية بالسكون فاجترأ عليها الحذف.

والآخر: أنّ الألف قد حذفت في الأربعة لما توالت الحركات، فإذا كانت الحروف فهي أطولُ من الحركات، فـ (حُبارَى) في الحقيقة أطول من (جَمَزى)، وإذا حذفوا الألف الخامسة فما زاد عليها أولى بالحذف.

فإن كان (الاسم) منقوصاً على ثلاثة أحرف، نحو: عَمٍ، وشَجٍ، قلبوا من كسرة وسطه فتحة[1]، فصارت ياؤه متحركة، وقبلها فتحة، نحو: (عَمَيٌ، وشَجَيٌ)، فلما تحركت الياء (وانفتح ما قبلها)[2] انقلبت ألفاً فصارت (عَما، وشَجا)، فلما جاءت ياء النسبة بعد هذه الألف قلبت واواً، فقلت في النسب إلى (عما، وشجا): عَمَوِيّ، وشَجَوِيّ، فهذه الواو في (عَمَوِيّ)

(١) أبدلوا من الكسرة فتحة كما فعلوا في (نَمِر، وشَقِرة)، ينظر: الصفحة ٧٤٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ١٥١.

انقلبت عن ألف كانت في (عما) والألف في (عما) انقلبت عن ياء كانت في عَمٍ[١].

فإن كان المنقوص على أربعة أحرف، نحو : (قاض، ومُعْطٍ) : فالجيِّد أن تسقط ياؤه لالتقاء الساكنين، فتقول : (قاضِيّ، ومُعْطِيّ)، كما قلت في الصحيح : (تَغْلِبيّ)، والأصل : (قاضِيِيٌّ، ومُعْطِيِيّ) فاستثقلوا الكسرة في ياء خفيفة قبلها كسرة فأسقطوا الكسرة منها، فبقيت ساكنة، وبعدها الياء الأولى من ياء النسب ساكنة فلمّا اجتمع ساكنان حذفوا الأول منهما، وإما حذفوا الأول، لأن قبله كسرة تدلّ عليه.

ومن قال في (تَغْلِب) (تَغْلَبيّ)[٢] وجب أن يقلب من كسرة (الضاد) في قاضٍ فتحة، ومن كسرة الطاء في (مُعْطٍ) فتحة، فيصير اللفظ : (قاضَي ومُعْطَي) فتتحرك الياء وقبلها فتحة فتنقلب ألفاً فيصير (قاضَا، ومُعْطا) ثم تقلب من هذه الألف واواً لوقوع علامة النسب بعده، فتقول : (قاضَوِيّ، ومُعْطَوِيّ) قال الشاعر[٣] : [طويل]

[٢٦٦] **فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دوانيقُ عند الحانَوِيّ ولا نَقْدُ**

أصله : (حانَيٌّ) ثم نقل إلى (حانا) على ما بينت في (قاضَي).

فإذا زاد المنقوص على أربعة أحرف فكلهم يسقط ياءه، لأن الياء ماتت بالسكون، وطال الاسم بكثرة الحروف، فاجترؤوا على إسقاط الياء، قالوا في (مقتضٍ) (مقتضيّ)، وفي (مشترٍ) (مشتريّ).

---

(١) وأصلها (عمي) حذفت الضمة لثقلها على الياء، ثم حذفت الياء الساكنة لالتقاء الساكنين بالتنوين.

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٤١.

(٣) قيل هو ذو الرمة، ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٥، الكتاب ٣ / ٣٤١، شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ١٥١.

فإن نسبت إلى اسم في آخره ياء مشددة، نحو: عليّ، وعَدِيّ، وبَلِيّ. فمن الناس[1] -وهو قليل شاذ- من يزيد ياء النسبة عليه، ويتحمل الثقل في الجمع بين الياءات والكسرات، فيقول: عَلِيّيّ، وبَلِيّيّ، وعَدِيّيّ، وهذا مذهب لا يختار.

والذي عليه القياس أن تحذف الياء الأولى الساكنة، فيبقى: عَلِيّ، وعَدِيّ، ثم يقلب من الكسرة التي قبل الياء فتحة فيصير: عَلَي، وعَدَي، وبَلَي، فتتحرك الياء وقبلها فتحة فتنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار(*) علا، وعَدا، وبلا، ثم قلبت من الألف واواً لوقوع ياء النسب بعدها فقلت: عَلَوِيّ، وعَدَوِيّ، وبَلَوِيّ.

وإن كان الاسم مصغراً، نحو: قُصَيّ، وأُمَيّة، فإنك تسقط من (أمية) تاء التأنيث وياء التصغير، فيتبقى: (قُصَي، وأُمَي) فتنقلب الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها فيصير: (قُصا) و(أُما) ثم تقلب من الألف واواً لوقوع ياء النسب بعدها فتقول: (قُصَوِيّ) و(أُمَوِيّ).

فإن كان الاسم قبل الطرف ياء مثقلة، نحو: أُسَيِّد، وحُمَيِّر، وكذلك: ميّت، وهيّن، فإنك تحذف الياء المتحركة من الياءين، وهي الأخيرة، وتبقى الساكنة تقول: (أُسَيْدِيّ، وحُمَيْرِيّ) و(مَيْتِيّ، وهَيْنِي) وإنما حذفوا ياءً لئلا تتوالى كسرات وياءات وحذفوا المتحركة وبقّوا الساكنة، لأن ببقاء الساكنة يتعدل اللفظ، ولو حذفوا الساكنة لانقلبت الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما كان بقاء المتحركة يؤدي إلى إعلال ثان اطرحوه.

فإن نسبت إلى اسم على وزن (فعولة).

فإن كان في آخره واو مثقلة أقررتها، كالنسب إلى عَدُوّة، تقول: (عَدُوّيّ) ولو حذفت الواو الأولى لانقلبت الثانية ألفاً، وكنت تقلب من الألف واواً لياء

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٤٤.

(*) أ: ص٢٠٨.

النسبة، فتقول: عَدَوِيّ، فيلتبس ياء النسب إلى (عَدِيّ)، فتجنبوا الحذف من (عدوة) لما كان يؤدي إلى هذا اللبس.

فإن كان بعد الواو همزة وتاء حذفت تاء التأنيث، وحذفت الواو التي قبل الهمزة فقلت في النسب إلى: (شَنُوءة) (شَنَئِيّ).

فإن نسبت إلى اسم على (فعيلة) حذفت تاء التأنيث وحذفت بحذفها الياء التي قبل الطرف فبقي الاسم على (فَعِل) نحو: (حَنِف ونَجِل) في (حَنيفة ،نجيلة) فلما حذفت الياء والتاء من (حنيفة، ونجيلة) بقي حنف ونجل فقلبت من كسرة الوسط فتحة فبقي (حَنَف ونَجَل) فقلت حَنَفيّ، ونَجَليّ، وكذلك تقول في النسب إلى ربيعة (رَبَعِيّ).

وقد شذّ من هذا شيء، قالوا في النسب إلى السليقة (سَلِيْقيّ) وفي النسب إلى (عَمِيْرَة كَلْب) عَمِيْرِيّ، وهذا وما أشبهه شاذ لا يقاس عليه.

وإن كان الاسم على (فُعَيْلَة) وأردت النسب إليه حذفت تاء التأنيث، وياء التصغير، تقول في النسب إلى جُهَيْنَة (جُهَنِي) وكذلك ما كان مثله.

وقد شذّ منه شيء حذفوا تاء التأنيث، وبقوا ياء التصغير، قالوا في النسب إلى (الخُرَيْبَة) (خُرَيْبِيّ)، وهو شاذّ[1].

فإن كان الاسم على (فَعِيْلَة)، وقبل الياء واو، حذفت تاء التأنيث، وأقررت الياء على حالها، فقلت في النسب إلى (طويلة وحويزة) (طويليّ، وحويزيّ) لأنهم لو حذفوا الياء لتحركت الواو وقبلها فتحة فكانت تنقلب ألفاً، فلما كان حذف الياء يؤدي إلى إعلال ثان اطرحوه.

فإن وقعت الياء بين حرفين مثلين حذفوا تاء التأيث، وأقروا الياء لتحجز بين المثلين، قالوا في النسب إلى (جليلة) جليليّ، وإلى (سليلة) سليليّ، وإلى

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٣٩، والخُريبة بلفظ تصغير خربة بالبصرة، وعندها كانت وقعة الجمل، وقد نسب إليها خلق كثير، معجم البلدان ٢ / ٣٦٣.

(شديدة) شديديّ، فتقر الياء لأنك لو حذفتها لالتقى المثلان فكنت تقول : شَدَديّ، وجَلَليّ، فيلتقي المثلان، وهذا يثقل على اللسان فتجنبوه لثقله .

فإن كان الاسم على (فَعِيْل) وليس فيه تاء التأنيث أقررت الياء، ولم تحذفها، فقلت في النسب إلى (سَعِيْد) سَعِيْدِيّ، وإلى (قَريب) قَرِيْبِيّ، وإلى (عَقِيْل) عقيليّ .

فإن حذفت الياء من هذا الوزن فهو عند (سيبويه) شاذّ[1]، كما قالوا في (ثَقيف) : ثَقَفِيّ، وقد كان غير سيبويه يقول : (الحذف هو الباب، والإقرار شاذّ)، وهذا ليس بالصحيح[2] .

فإن كان الاسم على (فُعَيْل)، فالجيد أن تثبت الياء، قالوا في (عُقَيْل) عُقَيْلِي، وفي (سُلَيْم) سُلَيْمِيّ، وأما قول بعضهم في (قُرَيش) : قُرَشِيّ ‹فهذا شاذ›، والجيد فيه (قُرَيْشِيّ) كما قال الشاعر[3] : [طويـــل]

[٢٦٧] **بِكلّ قُرَيْشِيٍّ عليـهِ مَهابَـــةٌ   سريعٍ إلى داعي النّدى والتكرّم**

فإن نسبت إلى اسم فيه تاء التأنيث أسقطتها، لأنه لا يجوز أن تكون حشواً، تقول في النسب إلى (مكة) مكيّ، وإلى (الكوفة) كوفيّ، وإلى (البصرة) بصرِيّ، وإلى (طلحة) طَلْحِيّ .

وإنما حذفوا تاء التأنيث لأنهم لو أقروها لقالوا : (طَلْحَتِيّ) فحصلت تاء التأنيث حشواً . وعلامة التأنيث لا يجوز أن تكون حشواً .

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٥ .

(٢) ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر ١ / ١٣٦ في باب : (التغيير يأنس بالتغيير) ما جاء في تعليل هذه المسألة فقال : باب : (فعيلة)، إذا نسب إليه يحذف منه التاء، ثم الياء، فيقال في حَنيفة : حنفي ؛ لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت علي حذف الزائد الآخر والتغيير يأنس بالتغيير بخلاف باب « فعيل » فلا يحذف منه الياء) .

(٣) مجهول قائله، الكتاب ٣ / ٣٣٧، اللمع ٣٢٥، شرح المفصل - ابن يعيش ٦ / ١١ .

فإن نسبت إلى (**المهموز**) فليس يخلو أن يكون ممدوداً أو غير ممدود:

فإن كان غير ممدود حققت همزته، وزدت بعدها (ياء) النسبة فقلت في النسب إلى (سَبَأ) (سَبَئِيّ)، وإلى (قارِئ) (قارِئِيّ) وإلى (خَطَأ) (خَطَئِيّ).

وإن كان المهموز ممدوداً فليس يخلو مدته أن تكون للتأنيث أو لغير التأنيث.

فإن كانت للتأنيث قلبت الهمزة واواً، ولا يجوز عند البصريين سوى هذا، تقول في النسب إلى (صحراء) (صحراويّ) وإلى (عُكْبَراء) (عكبراويّ)، وإلى (حروراء) (حروراويّ)، وإلى (بروكاء) (بروكاويّ).

فأما قولهم في النسب إلى (بَهْراء) (بَهْراني) فقد اختلفوا فيه: فقال قوم[*]: قلبوا من الهمزة واواً، ثم من الواو (نوناً) لموافقة النون الـ(واو) في الغنّة، وإنها تقع موقعها في الضمير والإعراب.

وقال قوم: قلبوا من الهمزة نوناً ليدلّ على أن الأصل الهمزة[1]، لأن الأصل عندهم في (سكران) أن تكون النون بدلاً من همزة التأنيث، وكذلك قالوا في النسب إلى (سوراء) (سورانيّ)، وإلى (بطحاء) بطحانيّ، وقد بيّنت وجه الشذوذ في هذه الألفاظ.

فإن كانت الهمزة في الممدود لغير التأنيث فالجيد أن تقرها وتحققها، تقول في النسب إلى (علباء) (علبائي)، وإلى (كساء) (كِسائي) وإلى (رِداء)، (ردائي)، وإلى (قُرّاء) (قُرّائيّ).

(*) أ: ص٢٠٩.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٤٠: (والنون تكون بدلاً من الهمزة في فعلان فعلى) وقال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٨٦: (وقد ذهبوا إلى أن النون في فعلان فعلى، نحو: سكران وعطشان وغضبان وحران بدل من همزة صحراء وحمراء).

وقد قلبوا -في المنصرف- من الهمزة واواً، إلا أن الهمزة في المنصرف على ثلاثة أضرب: همزة أصلية، وهمزة منقلبة عن لام الكلمة وهمزة منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق.

فإذا أرادوا التغيير فقلب الهمزة المنقلبة عن ياء الإلحاق أسهل من قلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة وقلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة أسهل من قلب الهمزة الأصلية.

فقولهم: (عَلباوي) أسهل من قولهم (كساوي، ورداوي). وقولهم: (كساوى) أسهل من قولهم (قُرّاوي) لأن التغيير إلى الزيادة أسبق منه إلى الأصل، فلهذا كان (علباوي) أسهل من (كساويّ) لأن الياء التي انقلبت عنها الهمزة في (علباء) زائدة، وليست من نفس الكلمة، وإن كانت زيدت للإلحاق فليس لها عصمة الأصل.

و(كساويّ) أسهل من (قُراويّ) لأن الهمزة في (كساء) منقلبة عن الواو التي هي أصل، والانقلاب تغيير، والتغيير يؤنس بتغيير آخر، فلهذا كان القلب في (كساويّ) أسهل منه في (قُرّاويّ)، لأن الهمزة في (قُرّاء) أصلية لم يتطرق عليها زيادة ولا قلب، فلهذا ضعف قلبها وتغييرها.

فأما قولهم في النسب إلى (الشَأْم) شآمٍ، وإلى (تهامة)[1] تَهامٍ، وإلى (اليَمَن) يمانٍ فهذا شاذ، والقياس فيه والأصل: (شَأْميّ) و(تهامِيّ) و(يَمَنيّ) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من ياء النسب، وعوضوا قبلها ألفاً منها، فالألف التي قبل ميم (شآمٍ) عوض من ياء النسب المحذوفة، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا تقول: (شآميّ).

---

(١) في الكتاب ٣/٣٣٧: (وفي تهامة تهامٍ، ومن كسر التاء، قال تِهاميّ) وفي المقتضب ٣/١٤٥: (وقالوا في النسب إلى تهامة تهامي فاعلم، ومن أراد العوض غيّر ففتح التاء وجعل تهامة على وزن: يَمَن، فتقديره تَهَم فاعلم، ويقال في النسب إليه تَهامٍ فاعلم ففتحة التاء تبين لك أن الاسم قد غير عن حدّه)، وفي (اللسان: تهم) كلام لطيف للخليل وابن جني في هذه المسألة.

فإن وجدت هذا في شعر فلا يجوز أن يقال: نسبنا إلى المنسوب، ولكن يجوز أن يقال: (شَأَمِيّ) ففتح الهمزة ثم أشبع الفتحة فنشأت بعدها ألف، فقيل (شآميّ) وكذلك (تهامة)، قد جاء في الشعر[1]: [رجز]

[٢٦٨] أرقني الليلةَ برقٌ بالتَهَمْ   بتُّ حزيناً ففؤادي لم يَنَمْ

فالقياس فيه أن يقال (تَهَمِيّ) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من ياء النسب، وعوَّضوا منها ألفاً قبل الميم فقالوا: (تَهامٍ).

فإن وجدت في الشعر (تَهاميّ) فما نسبوا إلى المنسوب ولكنهم قالوا: (تَهَمِيّ) ثم أشبعوا فتحة الهاء فنشأت عنها ألف، فليس هذه الألف عوضاً من ياء النسبة، ولا نسبوا إلى منسوب.

وقالوا في النسب إلى (يَمَن) (يَمانٍ)، والأصل فيه (يَمَنِيّ) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من علامة النسب، وعوضوا منها ألفاً قبل الميم فقالوا: (يمانٍ).

فإن وجدت في الشعر (يمانيّ) فما نسبوا إلى المنسوب، ولكنهم لما قالوا: (يَمَنِيّ) أشبعوا فتحة الميم فنشأت عن الفتحة ألف، فقالوا: (يَمانِيّ)، فعلى هذا الذي أريتك تجري ياء النسب.

فإن نسبت إلى الجمع فلا يخلو أن تكون قد سميت به أو لم تسم به، فإن كنت قد سمّيت به أقررته على لفظه وزدت عليه ياء النسبة، ألا تراهم قد سمّوا بـ(أنمار، وأنصار، وكلاب) وما أشبه ذلك. وقد سمّوا أيضاً بـ(مدائن). فإن نسبت إلى (أنمار) قلت: (أنماريّ)، وإن نسبت إلى (المدائن)، قلت: (مدائنيّ)، وكذلك لو سمّيت بـ(فرائض) لقلت في النسب إليه (فرائضيّ)،

---

(١) مجهول قائله، ويروى عجز البيت:

- - - - - - - - - - -   يالك برقاً من يَشِمْهُ لا يُلَمْ

الخصائص ٢ / ١١١، الخزنة ١ / ١٥٤.

ولو سميت بـ (عُرَفاء) لقلت في النسب إليه (عُرَفاويّ)، ولو سميت بـ(قلانس) ونسبت إليه قلت : (قلانسيّ) .

فإن نسبت إلى (الفرائض) ولم تسمِّ به كأنك نسبت إليها من يعلمها أو يتعلمها رددته إلى (فريضة) ثم حذفت (التاء) فبقي (فرض) فقلبت من كسرة (الراء) فتحة فصار (فَرَض) ثم زدت (ياء) النسبة فقلت : (فَرَضِيّ) .

ولو نسبت إلى (القلانس)، ولم تسمّ به رددته إلى(قَلَنْسوة) ثم حذفت (تاء) التأنيث، فبقي (قَلَنْسُو) ثم قلبت من الواو (ياء) فصار (قَلَنْسِي)، ووقعت الياء خامسة فوجب أن تسقطها ثم زدت ياء النسبة بعد السين فقلت (قَلَنْسِيّ) .

ولو نسبت إلى (العرفاء) ولم تسم به رددته إلى (عريف) ثم حذفت الياء فبقي (عَرِف) فقلبت من كسرة الراء فتحة فصار (عَرَف) ثم زدت ياء النسبة فقلت (عَرَفِيّ) .

ولو نسبت إلى (المدائن)، ولم تسمّ به كأنك تريد أن تصف إنساناً بدخوله المدن رددته إلى (مدينة)، ثم حذفت التاء والياء فبقي (مَدِن) فقلبت من كسرة الدال فتحة فصار (مَدَن) ثم زدت ياء النسبة على النون فقلت (مَدَنِيّ) .

وأعلم بأنه قد شذ من النسب شيء كثير خرج عن القياس ولأجل كثرة شذوذه قدّم سيبويه[1] في باب النسب الكلام في الشذوذ على القياس، وفي جميع الأبواب يقدّم القياس على الشذوذ لقلة الشذوذ فيه، فمن ذلك أنهم قالوا في النسب إلى (الحَرَم)[*] حِرْمِيّ، والقياس فيه (حَرَمِيّ) فكأنهم نسبوا إلى (حِرْم)[2]، كما

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٥ .

(*) أ: ص ٢١٠ .

(٢) الحِرم والحرام نقيض الحلال .

قال الشاعر[1]: [طويـــل]

[٢٦٩] ------------ **ضَرائِرُ حِرْميّ تَفاحَشَ غارُها**

وقالوا في النسب إلى (الإبل) (إبَلي) ففتحوا الباء، والقياس: (إبِليّ) بكسر الباء.

وقالوا في النسب إلى (الأفق) (أُفَقيّ) والقياس (أُفُقِيّ) بضم الفاء.

وقالوا في النسب إلى (الدهر) فيمن طال عمره (دُهْرِيّ)، ليفرقوا بين من طال عمره،وبين من يقول بدوام الدّهر.

وهذه الأشياء التي نذكرها من شذوذ النسب إنما تشذ وهي على بابها، ولو نقلت شيئاً منها فسمّيت به لأقررته في النسب على لفظه.

ولو سمّيت بـ(الدَّهر) ثم نسبت إليه لقلت: (دَهْرِيّ).

ولو سمّيت بالأُفق شيئاً ثم نسبت إليه لقلت: (أُفُقيّ).

ولو سمّيت بـ(أَمْس) شيئاً ثم نسبت إليه لقلت في النسب إليه: (أَمْسِيّ).

ولو سميت بـ(إبل) شيئاً ثم نسبت لقلت (إبِليّ).

وقالوا في النسب إلى (الرّمل) (رَمَليّ) ليفرقوا بالحركة بينه وبين النسب إلى الرَمْلة ولو سميت بـ: (الرّمْلِ) شيئا ثم نسبت إليه لقلت (رَمْليّ).

وقالوا في النسب إلى (السَهْلِ) الذي هو ضد الحَزْنِ (سهْلِيّ).

وقالوا في النسب إلى (زَبينة) (زَبانيّ)، وكان القياس أن يسقطوا الياء والتاء[2]، فيبقى (زَبِن) ثم يقلبوا مِن كسرة الباء فتحة فيقولوا: (زَبَنيّ).

---

(١) هو أبو ذؤيب، وصدر البيت:

لَهُن نشيجٌ بالنشيلِ كأنّها ------------

ديوان الهذليين ١ /٢٧.

(٢) فالتأنيث عنده أن يكون بالتاء، حقيقة، ومَنْ قال (بالهاء) فذاك مجاز، ينظر رأيه في الصفحة ٦١٠.

ولو سمّيت بـ (زبينة) شيئاً ثم نسبت إليه لقلت كذلك، فأما (زباني) فإنهم أسقطوا (تا) التأنيث من (زَبينة) فبقي (زبين) فقلبوا من الياء الساكنة الفاً على غير قياس فقالوا : (زبانيّ) .

وقالوا في النسب إلى (الحيرة) (حاريّ)، وإنما أسقطوا (تاء)التأنيث ثم قلبوا من الياء الساكنة ألفاً من غير القياس، وقالوا : (حاريّ)، ولو سمّيت بـ(الحيرة) شيئاً ثم نسبت إليه لقلت (حِيريّ) .

وقالوا في النسب إلى (طيّ) (طائيّ)، وكان القياس أن تسقط الياء المتحركة وتبقى الساكنة فتقول في النسب إليه (طَيّ) إلا أنه قلب من الياء الساكنة ألفاً على غير قياس . ولو سميت بـ (طيّ) لقلت في النسب (طَيِيّ) على القياس .

وقالوا في النسب إلى (بني عُبَيْدة) عُبَدِيّ، كأنهم نسبوا إلى (عُبَد) .

ولو سمّيت بـ(عُبَيْدة) ثم نسبت إليه لحذفت الياء والتاء فبقي (عَبِد) فقلبت من كسرة الياء فتحة، ثم قلت : (عَبَدِيّ) .

وقالوا في النسب إلى (بني الحُبْلى) – حي من الأنصار– (حُبَليّ) كأنهم نسبوا إلى (حُبَل)، والقياس في النسبة إليه (حُبْلِيّ) فيمن أسقط الألف، أو (حُبْلَوِيّ) فيمن قلب من الألف واواً، أو (حُبْلاويّ) فيمن أراد ألفاً قبل الواو لشبه المقصور بالممدود، وهذا في علامات التأنيث أكثر ما يكون .

وقالوا في النسب إلى العظيم الأَيْرِ : (أُيارِيّ) كأنهم بنوا الاسم على (أُيار)[1] .

ولو سميت بـ (أَير) شيئاً ثم نسبت إليه لقلت (أَيْرِيّ) على القياس، وقالوا في النسب إلى العظيم الرقبة : (رَقَبانيّ) زادوا الألف والنون، ليدلّوا بزيادتهما على عظم العضو . ولو سمّيت بـ (رقبة) شيئاً ثم نسبت إليه لقلت : (رَقَبِيّ) لا غير .

---

(١) قوله (أُيار) لا يستعمل بضم الهمزة إلا في النسبة ومثله : أُنافي وعُضادي وأذاني، أي عظيم الأنف والعضد والأذن والأير، ينظر : اللسان ـ موادها المذكورة .

وقالوا في النسب إلى العظيم اللحية : (لِحْيانيّ) زادوا الألف والنون، للمبالغة ليدلّوا على عظيم اللحية، ولو سميت بـ(اللحية) شيئاً ثم نسبت إليه لقلت (لِحْيِيّ) على القياس.

وقالوا في النسب إلى العظيم الأنف (أُنافي) ولو سمّيت بـ (الجُمّة) شيئاً لقلت : (جُمّيّ).

وقالوا في النسب إلى العظيم الجُمّة : (جُمّانِيّ). ولو سميت بـ (الأَنْفِ) شيئاً لقلت : (أَنْفِيّ).

وقالوا في النسب إلى العظيم الشفة : (شُفاهِيّ). ولو سمّيت بـ (الشَفة) شيئاًثم نسبت إليه لقلت :(شَفِيّ) أو (شَفَهِيّ). وقد أوردت من شذوذ النسب ما يستدل به على ما بقي.

باب التصغير

أعلم أن التصغير هو تقليل كثير، وتحقير عظيم، وتقريب شيء من شيء.

فأما (تقليل الكثير) فقولك في تصغير (دراهم) :دُرَيْهِمات. وفي تصغير (كنائس) كُنَيْسات.

وأما (تحقير العظيم) فقولك في (سَبْع) : (سُبَيْع) وفي (رَجُل) (رُجَيْل). فأما قول (عمر) في (ابن مسعود : (كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً)[1].

فقالوا : بأنه أراد بهذا التحقير تعظيمه، كما قالوا في : (داهية) (دُوَيْهِيَة) و(خوخة) (خويخية) وقال الشاعر[2] : [طويل]

---

(١) النهاية ٤ / ٢٠٥، (اللسان : كنف).

(٢) هو لبيد، وصدر البيت :

وَكلّ أُناسٍ سوف تدخلُ بينَهم ---------------

الديوان ٢٥٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٥ / ١١٤، الخزانة ٦ / ١٥٩.

[٢٧٠] ---------- خُوَيْخِيةُ تصفرٌ منها الأناملُ

والصحيح: أن (ابن مسعود) كان صغير الجسم قصيراً، فقال: (كُنَيْفٌ) فصغره ليدلّ على تصغير جسمه، لأن (الكُنَيْف) تكبيره (كِنْف) وهو شيء يكون فيه أداة الراعي، فأراد أنه حافظ لما فيه.

وأما تقريب الشيء من الشيء فقولهم: (هُوَ دُوَيْنَ السَقْفِ)، و(فُوَيْقَ الأرْضِ) و(بُعَيْدَ الظَهْرِ)، فهذه المعاني التي ذكرتها هي معاني التصغير.

وذكر الخليل أن أمثلة التصغير ثلاثة وهي (فُعَيل، وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل).

وقيل للخليل -رحمه الله-: لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة فقال: (لأنني وجدت معاملة الناس على فَلْس ودِرْهم ودينار، فصار (فَلْس) مثالاً لكل اسم على ثلاثة أحرف[*]، و(دِرْهَم) مثالاً لكل اسم على أربعة أحرف، و(دينار) مثالاً لكل اسم على خمسة أحرف، ورابعه ياء أو واو، أو ألف.

وقال بعض المتأخرين[1]: لو جعل الأمثلة أربعة، وأضاف إلى الثلاثة: (أُفَيْعالاً)، لأنه يقال في تصغير: (أجْمال أُجيمال) وفي (أجْبال) (أُجَيْبال).

وهذا الذي ذكره المتأخر ليس بالصحيح، لأن الخليل -رحمه الله- إنّما أراد الأمثلة الآحاد وتصغيرها، ولم يرد تصغير الجموع.

وأعلم أن كل مصغر فلا بد أن تضم أوله وتفتح ثانية، وتحدث بعد فتحه الثاني ياء للتصغير ثالثة ساكنة.

فإن كان المصغر ثلاثياً أعربت الحرف الذي بعد ياء التصغير لأنه حرف الإعراب.

(*) أ: ص٢١١.

(١) قال السيرافي في المنقول من شرحه في حاشية الكتاب ٣/ ٤١٥: (لو ضمّ إلى هذا وجهاً رابعاً لكان يشتمل على التصغير كله وذلك أُفَيْعال).

وإن زاد المصغّر على ثلاثة أحرف كسرت ما بعد ياء التصغير فتقول في : (فَلْس) (فُلَيْس)، وفي : (دِرْهَم) (دُرَيْهِم) وفي : (دينار) (دُنَيْنِير).

فإن كان في آخر الاسم تاء التأنيث فتحت لها ما قبلها فقلت في : (شجرة) (شُجَيْرَة)، وفي : (طلحة) (طُلَيْحة).

فإن كان المصغر على أربعة أحرف، ورابعه ألف التأنيث المقصورة فإنك تفتح في التصغير ما قبل ألف التأنيث، تقول في : (حُبْلى) (حُبَيْلَى)، وفي : (سَكْرى) (سُكَيْرى)، وفي : (سُعْدَى) (سُعَيْدى)، وفي : (رُبّى) (رُبَيْبَى) وفي : (دُنْيا) (دُنَيّا).

فإن كان في آخر التصغير ألف للتأنيث فتحت لها ما قبلها فقلت في تصغير (حمراء) (حُمَيْراء)، وفي (صفراء) (صُفَيْراء)، وفي (خُنفساء) (خُنَيْفِساء). وإن كان في آخر المصغّر ألف ونون لا تنقلب ألفه في التكسير(ياء) فإنك تفتح أيضاً ما قبل الألف، تقول في تصغير (عُثْمان) (عُثَيْمان)، وفي تصغير (سَكْران) (سُكَيْران).

وإذا صغرت اسماً ثلاثياً مؤنثاً، فإن كان في آخره تاء التأنيث أبقيتها في التصغير، وقد مضى تمثيل ذلك.

فإن لم يكن في المكبر تاء التأنيث ألحقتها في التصغير فقلت في تصغير (هِنْد) (هُنَيْدة) وفي (دَعْد) (دُعَيْدة)، وفي (جُمْل) (جُمَيْلَة)، وفي (عَيْن) (عُيينْة)، وفي (أُذن) (أُذَيْنَة).

وقد شذّ من هذا الثلاثي شيء لم يلحقوا تاء التأنيث في مصغره، قالوا في (حَرْب) (حُرَيْب)، والقياس (حُرَيْبة) وإنما أسقطوا التاء من (حُرَيْب) لأن أصله مصدر فراعوا أصله.

وقالوا في تصغير (نَعْل) (نُعَيْل)، وفي (عُرْس) (عُرَيْس)، وفي (قَوْس) (قُوَيْس)، وقالوا في (دِرْع الحديد) (دُرَيْع) ليفرّقوا بينه وبين (درع المرأة) وهو قميصها[١].

وقد أدخل قوم في تصغير هذه الأسماء الهاء وهو قليل فقالوا: (نُعَيْلَة) و(عُرَيْسة) و(حُرَيْبة).

فإن زاد المؤنث على ثلاثة أحرف لم يدخلوا الهاء في تصغيره لأنهم جعلوا الحرف الزائد على الثلاثة يقوم مقام تاء التأنيث، فقالوا في (عَناق)[٢] (عُنَيِّق)، وفي (أَتان) (أُتَيِّن)، وفي (عُقاب) (عُقَيِّب)، وفي (زَينب) (زُيَيْنِب).

فأما من قال: (عَقْربة) فأدخل تاء التأنيث على الحرف الرابع فهذا شاذ، ويلزمه أن يقول في تصغيره: (عُقَيْرِبَة).

وأما من قال في المكبر (عَقْرب) فهو يقول في التصغير (عُقَيْرِب).

وقد شذ من هذا المؤنث ثلاثة أسماء، أدخلوا التاء في تصغيرها فقالوا في تصغير (أمام) أُميِّمة، وفي تصغير (قُدام) (قُدَيْدِيْمَة)، وفي تصغير (وراء) (وُرَيّئَة) قال القطامي[٣]: [طويــــل]

[٢٧١] قُدَيْدِيمَةُ التجريبِ والحِلْمِ إنّني   أرى غَفَلاتِ العيْشِ قَبلَ التجاربِ

وإنما أدخلوا الهاء في هذه الأسماء الثلاثة لأحد وجهين:

إما تأكيداً، أو لأن الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة، فلو لم يدخلوا الهاء في هذه الأسماء وهي مؤنثة لالتبست بالمذكر.

---

(١) درع الحديد، ودرع المرأة كلاهما حكى فيهما التذكير والتأنيث، ينظر: المذكّر والمؤنث ابن الأنباري ١ / ٤٣١، اللسان / درع، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٥ / ١٢٧ في (دُرَيْع): (كأنهم لحظوا فيها معنى التذكير فصغرت من غير علامة تأنيث، فالدرع قميص).

(٢) العَناق: دابة وحشية أكبر من السِنَّوْر وأصغر من الكَلْب.

(٣) ديوانه ٤٤، المقتضب ٢ / ٢٧٣، ٤ / ٤١، اللمع ٣٤٣.

وأعلم أن أقل أبنية التصغير (فُعَيْل) فإن كان الثلاثي قد حذف منه شيء، وجب أن يردّ في التصغير ليتمّ هذا المثال .

ولا يخلو أن يكون قد حذف منه (فاء، أو عين، أو لام) فمثال ما حذفت فاؤه قولهم : (عِدَة)، و(زِنَة) و (شِيَة) لأنه من (وزنت) و (وعدت) و(وشيت)، تقول في التصغير، (وُعَيْدة) و(وُزَيْنة) و(وُشَيّة) .

وإن شئت همزت الواو،لأن ضمتها لازمة فقلت(أُعَيْدة) و(أُزينة) (أُشَيّة) .

وإن كانت ذهبت عينها رددتها، فقلت في تصغير : (سه) (سُتَيْهَة) لأن أصلها (سَتَهٌ) .

وإن صغّرت(مُذْ) وقد سميت بها قلت : (مُنَيْذ) لأن أصل (مُذ) (مُنْذُ) .

وإن كان قد ذهبت لام الكلمة رددتها ليكمل مثال التصغير، تقول في تصغير : (حِرٍ)[1] (حُرَيح) لقولهم في تكسيره : (أحْراح) وتقول في تصغير (يد) (يُدَيّة) لأن أصلها (يَدَيٌ) . وتقول في تصغير (دم) (دُمَيّ)، فمن قال في التثنية : (دَمَيان) فلام الكلمة (ياء) ردّها في التصغير، وأدغم فيها ياء التصغير فصارت مثقلة، ومن قال في التثنية (دَمَوان) فلام الكلمة (واو) ردها وقلبها في التصغير فصارت : (دُمَيْوٌ) فلما اجتمع الياء والواو والسابق ساكن قلبت من الواو ياء، وأدغمت ياء التصغير فيها فصارت ياء مثقلة فقال : (دُمَيّ) .

وكذلك تقول في (دَلْوٍ) : دُلَيّ، والأصل (دُلَيْوٌ) .

وتقول في (حِقْو) : حُقَيّ، والأصل (حُقَيْوٌ) .

وتقول في (قرو)[2]: قُرَيّ، و الأصل: قُرَيْوٌ. وفي (عُرْوة) (عُرَيّة)، والأصل: عُرَيْوَة.

---

(١) الحِرُ ـ بكسر الحاء وتخفيف الراء ـ أصله حِرْحٌ، استثقلت العرب حاء قبلها ساكن فحذفوها على غير القياس، ومنهم من شدد الراء، ينظر : (اللسان / حرْح، حرر) .

(*) أ: ص٢١٢ .

(٢) (القَرْوُ) حوض مستطيل إلى جنب حوض ضخم ترده الإبل .

وتقول في (قَشْوَة)[1] (قُشَيّة)، والأصل: قُشَيْوَة.

وتقول في (فُروة) (فُرَيّة)، والأصل: فُرَيْوة.

فأما قولهم في (جَدْي) (جُدَيّ)، وفي (ظَبْي) (ظُبَيّ) وفي (دُمْيَة) (دُمَيّة)، فإن لام الكلمة ياء أدغموا فيها ياء التصغير فصارت مثقلة.

وأما تصغير ـ(دَدٍ) وهو اللهو، ففيه لغات: فمن قال: (دَدُنٌ) قال في تصغيره (دُدَيْنٌ)،ومن قال: (دَداً) ردّ الألف إلى الياء فقال (دُدَيّ)، وكذلك من قال: (دَدٌ) فإنه حذف لام الكلمة فيلزمه أن يردها في التصغير ويدغم ياء التصغير فيها، يقول: (دُدَيّ).

فإن كانَ لام الكلمة ألفاً وأراد التصغير ردّ الألف إلى أصلها.

فإن كان انقلبت عن (الياء) ردّها إلى الياء وأدغم ياء التصغير فيها، فقال في (فَتَى) فُتَيّ)، وفي مَدَى مُدَيّ، وقال في (إِلى)[2] -آلاء الله وهي النِعم- (أُلَيّ).

وإن كانت الألف انقلبت عن (واو) ردّها إلى الواو، ثم قلب الواو ياء وأدغم ياء التصغير فيها، فقال في: (قَفاً) قُفَيّ) والأصل: قُفَيْوٌ وقال في (عصا) (عُصَيّة)، والأصل: عُصَيْوَة، فلما اجتمعت الياء والواو، والأول ساكن قلب الواو ياء وأدغم ياء التصغير فيها فصارت ياء مثقلة.

فإن صغرت (طيّا، وشيّا، وريّا) فأصله(طَوْى)[3] و(شَوْيٌ) و(رَوْيٌ)، لأنه مصدر (طَوْيتُ) (وشَوَيْتُ) و (رَوَيْتُ) فينبغي أن تفك الإدغام حتى يرجع إلى (دوْي) و (شَوْي) و (رَوْي)، ثم تزيد ياء التصغير بعد (الواو) وتدغمها في (الياء) الأخيرة، فتقول (طَويّ) و (شَويّ) و (رَوَيّ).

---

(١) (القَشْوة) قُفّة تجعل فيها المرأة طيبها.

(٢) ينظر: الصفحة ٣٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٤٥٨.

فإن كانت عين الثلاثي ياءً أو واواً أظهرتها في التصغير فقلت في (لَوْزَة) (لُوَيْزَة)، وفي (جَوزَة) (جُوَيْزَة) وفي (بيضة) (بُيَيْضَة)، وفي (روضة) (رُوَيْضة).

فإن كانت الياء منقلبةً عن (واو) رددتها إلى (الواو) في التصغير تقول في (رِيْح) (رُوَيْحَة)، وفي دِيْمَة (دُوَيْمَة).

إلا أنهم قالوا في تصغير (عِيْد) (عُيَيْد) فأقروه على قلبه في التصغير كما أقروه في التكسير لما قالوا (أعياد)، ولم يقولوا (أعواد) لئلا يلتبس بـ (عُود) لأنك تقول في تصغيره (عُوَيْد)، وفي تكسيره : (أَعْواد).

وإن كانت عين الثلاثي ياء ظهرت في التصغير، تقول في تصغير، (بَيْت) : بُيَيْت،وفي (غَيْب) : غُيَيْب، وفي (عَيْب) : عُيَيْب، وفي (شَيْخ) : شُيَيْخ.

ولك أن تكسر أول المصغر لمجاورة الياء، فتقول : (عَيَيْب) و (عَيَيْب) و(شِيَيْخ) و(بِيَيْت).

فإن كان عين الثلاثي ألفاً، فإن علمت أنها انقلبت عن (ياء) رددتها إلى الياء، تقول في تصغير : (ناب) نُيَيْب لقولك في تكسيره : (أنياب)، وقولك في الفعل (نَيَّبْتُ فيه).

وإن علمت أن الألف انقلبت عن الواو رددتها إلى (الواو) تقول في التصغير (باب) بُوَيب لقولك في تكسيره، (أبواب) وقولك في الفعل (بَوَّبْتُ).

وتقول في تصغير : (دار) دُوَيْرة، وفي تصغير (مال) مُوَيْل، وفي (صاب) : صُوَيْب. وإن كانت الألف مجهولة لم يُعرف أصلها جعلتها على (الواو)، لأن الواو تكون في العين كثيراً، فحملت على الأكثر تقول في تصغير(آءة)[1] أُوَيْأة.

---

(١) قوله : (آءةٌ) بوزن عاءة وهو شجر معروف، وليس في الكلام اسم وقعت فيه ألف بين همزتين إلا هذا، ينظر : (اللسان / آء).

وتقول في تصغير (جالِس) (جُوَيْلِس) وفي (قاعِد) (قُوَيْعِد)، قلبت الألف واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

فإن كان الثلاثي مضاعفا فككت التضعيف لوقوع ياء التصغير بين المثلين، تقول في (حرّة) (حُرَيْرة)، وفي (برّة) بَرَيْرة وفي (سَلّة) (سُلَيْلَة)، وفي (مُلّة) (مُلَيْلَة)، وفي (قَدّ) قُدَيْد)، وفي (مُدّ) (مُدَيْد)، وفي (سِنّ) (سُنَيْن)، وفي (جِنّ) جُنَيْن)، وفي (بَزّ) (بُزَيْز).

فإن وقع بعدياء التصغير حرف مشدّد جمعت بين ساكنين فقلت في (مُدُقّ) (مُدَيْق)، وفي (مِسِنّ) (مُسَيْنّ)، وفي (أصَمّ) (أُصَيْمّ)، وفي (ألَدّ) (أُلَيْدّ)، وفي (شابّة) (شَوَيْبّة)، وفي (دابّة دُوَيْبّة وما أشبه ذلك.

فإن كان لام الكلمة قد حذفت وعوض في أول الاسم منها ألف وصل، وأردت التصغير رددت لام الكلمة وأسقطت ألف الوصل لتحرّك أول الكلمة بالضمّ، تقول في (ابن) (بُنَيّ) وفي (اسم) (سُمَيّ) وفي (اثنين) (ثُنَيْن)، وفي (ابنة) بُنَيّة، وفي (اثنتين) ثُنَيْتان.

فإن كان في أول الكلمة ألف وصل ولم يسقط آخرها أسقطت ألف الوصل لتحرّك أول الكلمة بالضمّ، تقول في (أمرأة) مُرَيْة) وفي (أمْرِئ) (مُرَيءٌ).

فإن كان الألف في آخر الكلمة للتأنيث، والكلمة على أربعة أحرف فتحت ما قبل التأنيث في التصغير فقلت في (حُبْلَى) (حُبَيْلَى)، وفي (سَكْرى) (سُكَيْرىّ).

فإن كانت الألف للإلحاق كسرت ما قبل الألف لتنقلب الألف ياءُ فتكون فرقاً بين ألف التأنيث وألف الإلحاق، تقول في (أَرْطى)(أُرَيْطٍ)، وفي (مِعْزىً) (مُعَيْزٍ).

فإن كان في الألف لغتان، قوم يجعلونها للإلحاق، وقوم يجعلونها للتأنيث فتحت ما قبل الألف على من جعلها للتأنيث، وكسرت ما قبلها على لغة من جعلها للإلحاق، تقول فيمن قال: (ذِفْرَى)[1] بغير تنوين (ذُفَيْرى)، وفيمن قال: (ذِفْرًى) بالتنوين (ذُفَيْرٍ).

وكذلك إن كانت الألف منقلبة عن لام الكلمة كسرت ما قبلها لتنقلب ياء فقلت في تصغير[*] (أَعْمَى) (أُعَيْمٍ) وفي تصغير (أَعْشَى) (أُعَيْشٍ).

فإن كان في الإسم ألفان: ثالثة وخامسة، نحو: (حُبارى، وجُمادَى) فإن حذفت الألف الأولى بقي (حُبْرى، وجُمْدى) فتقول: (حُبَيْرى، وجُمَيْدى) لأن الألف للتأنيث.

فإن حذفت ألف التأنيث بقي:(حُبار، جُماد) (فقلبت الألف ياء لوقوع ياء التصغير قبلها، وأدغمت ياء التصغير فيها فقلت: (حُبَيِّر، وجُمَيِّد).

فإن عوضت من الألف المحذوفة قلت: (حُبَيِّيْر[2]، وجُمَيِّيْد).

وقد عوّض قوم من الألف تاء فقالوا: (حُبَيِّرة).

فإن كانت الألف سادسة حذفتها فقلت في تصغير(لُغَّيْزى) و (لُغَيْغِيْز).

فإن كان الاسم على أربعة أحرف وثالثه (ياء) أو (واو) أو (ألف): فإن كان (ياء) حركتها وأدغمت ياء التصغير فيها، تقول في (سَعِيْد) (سُعَيِّد)، وفي (جَرِيْب) (جُرَيِّب).

فإن كان الثالث (واواً)[3] قلبت منها ياء لوقوع ياء التصغير ساكنة قبلها فقلت في: (عَمُوْد) (عُمَيِّد)، وفي (عَجُوْز) (عُجَيِّز).

---

(١) الذِفْرَى: العظم الشاخِص خلف الأذن.

(*) أ: ص٢١٣.

(٢) وينظر: المخصص ١٧ / ٩٠.

(٣) ينظر: الصفحة ٧٧١.

وإنما لزم القلب للواو الساكنة لأمرين:

أحدهما: أنها ماتت بالسكون فلم يجز أنْ تظهر.

والثاني: أنها لا تصح في التكسير بل تقلب همزة. تقول في عجوز (عجائز) فكما غيروها في التكسير بقلبها همزة وجب أن يغيروها في التكسير بقلبها همزة وجب أن يغيروها في التصغير بالقلب ياء فتقول في عجوز (عجيّز).

فإن كان الثالث (الفاً) قلبت منها ياء لوقوع ياء التصغير قبلها، وأدغمت ياء التصغير فيها، فقلت في: (عَناق) (عُنَيِّق)، وفي (حِمار) (حُمَيِّر)، وفي: (يَسار) يُسَيّر) وفي (عُقاب) (عُقَيِّب).

فإن كان الاسم على (أَفْعَل)، وصغرته قلت في (أَحْمَد) (أُحَيْمِد) وفي (أفكل) (أُفيكل)، وفي (أحمر) (أُحَيْمِر)، وفي (أبيض) (أُبيض).

فإن كانت العين منه (واواً) كنت بالخيار: إن شئت قلبت منها ياء لوقوع ياء التصغير قبلها ساكنة، وأدغمت ياء التصغير فيها فقلت في (أَسْوَد) (أُسِّيد). وفي أحول (أُحَيِّل).

وإن شئت لم تقلب الواو، وأقررتها على حالها لأنك حملت التصغير على التكسير تقول: (أُحَيْوِل وأُسَيْوِد) لقولهم في التكسير: (أَحاوِل، وأسَاوِد).

وكذلك إن كانت الواو ثالثة متحركة: إن شئت أظهرتها ولم تقلبها فقلت في (جَدْوَل) (جُدَيْول)، وفي (قَسْوَر) (قُسَيْوِر)، وفي (جَهْوَر) جُهَيْوِر لقولك في التكسير: (قَساوِر، وجَداوِل، وجهاوِر).

وإن شئت قلبت من الواو ياء، وأدغمت ياء التصغير فيها،لأنه إذا اجتمع الياء والواو، والسابق ساكن،قلبوا من الواو ياء، وأدغموا ياء التصغير فيها، تقول في (جدول) (جُدَيّل)، وفي قسور (قُسَيّر)، وفي جهور (جُهَيّر).

وتقول في تصغير (مَيِّت) و(هَيِّن)، (مُيَيِّت، وهُيَيِّن).

فإن كان الاسم على أربعة أحرف صغرته على (فُعَيْعِل) على أي مثال كان.

تقول في (جعفر) (جُعَيْفِر)، وفي (برثن) (بُرَيْثِن)، وفي (زِبْرِج) (زُبَيْرِج)، وفي (قِمَطْر) (قُمَيْطِر) وفي دِرْهَم) (دُرَيْهِم)، و (هِجْرَع) (هُجَيْرِع) وفي (مَسْجِد) (مُسَيْجِد)، وفي (دِرَفْس) (دُرَيْفِس)، وفي (خَنْجر) (خُنَيْجِر)، وفي (صَيْرف) (صُيَيْرِف)، وفي (جُنْدُب) (جُنَيْدِب) فتكسر في كل هذه الأمثلة ما بعد ياء التصغير، كما كسرت ما بعد ألف التكسير في (مساجد).

والذي يدلّ على أن أول المصغر ينبغي أن يكون مضموماً ضمة لازمة للتصغير أنه عكس التكسير الذي على (مفاعل) فإذا كان هذا الضرب من التكسير يوجب فتح أوله وجب أن يكون التصغير يوجب الضمّ لأنه عكسه.

ألا ترى أنك تقول في(مَسْجِد) (مُسيْجِد) فتضمّ الميم وكانت مفتوحة. وكذلك تقول في (زِبْرِج) (زُبَيْرِج) فتضمّ الزاي وكانت مكسورة.

كذلك إذا قلت في (بُرْثُن) (بُرَيْثِن)، فالضمّة في (بُرَيْثِن) غير الضمة التي في المكبر، بل ضمة التصغير أسقطت ضمة المكبر كما أسقطت الكسرة والفتحة من (زُبَيْرِج) و (مُسَيْجِد).

فإن كان الثالث مشدّداً فككته لوقوع ياء التصغير بين المثلين تقول في تصغير (سُلَّم) (سُلَيْلِم)، وفي (قِنّب) (قُنَينْب) وفي (جِلّق) (جُلَيْلِق)[1].

---

(١) جلّق حبّ باليمن كالقمح، وزجر الجمل.

وأعلم أن الألف والنون الزائدتان يوجبان فتح ما قبلهما كما توجبه ألف التأنيث، تقول (سُكَيْران) كما تقول : (حُمَيْراء) .

فإن سمعت العرب قد قلبت هذه الألف ياء في التكسير أظهرت النون بعد الياء .

فقلت ذلك في تصغير (سُلْطان) (سُلَيْطين)، لقولهم في تكسيرهِ (سلاطين) .

وتقول في (وَرَشان)[٢] (وُرَيْشِيْن)، لقولهم في تكسيرهِ (وَراشين) .

وتقول في (ضَبْعان)[٣] (ضُبَيْعِيْن)، لقولهم في تكسيرهِ (ضَباعين) .

وتقول في (سِرْحان) (سُرَيْحِين)، لقولهم في تكسيره (سَراحين) .

وتقول في تصغير (إِنسان) (أُنَيْسان) لأنهم قالوا في تكسيره (أُناسيّ) . فلم يظهروا النون . فأما من قال في تصغيره : (أُنَيْسان) فإن الياء[*] فيه زائدة لأنهم لم يقولوا في مكبره (أَنْسيان) .

وتقول في تصغير (ظَرِبان)[٤] (ظُرَيْبان)، لأنهم قالوا في تكسيره : (ظَرابِيّ)، فلم يظهروا النون .

وأعلم أن الاسم الخماسي أطولُ الأسماء وأثقلُها وأبعدُها من الاعتدال، ولهذا قلّت أبنيته لقلة التصرف فيه ولأجل ثقله وطوله لم يضعوا له مثالاً يخصه في تكسيره ولا تحقيره .

---

(٢) الوَرَشان، وجمعه وِرْشان طائر شبه الحمامة .

(٣) الضَبْعان، هو ذكر الضبع .

(*) أ: ص٢١٤ .

(٤) الظَرِبان، حيوان على قدر الهرّ يشبه الكلب يضرب به المثل في نتن رائحته .

وأعدل الأسماء وأخفها الثلاثّي، ولكثرة التصرف فيه كثرت أبنيته، ولأجل هذا جعلوا له بناء للقلّة،وبناء للكثرة.

فأما الرباعي فهو متوسط بين الثلاثي والخماسي، فهو أثقلُ من الثلاثي وأخفُّ من الخماسي، ولأجل خفته جعلوا له بناءً للتكثير، وبناءً للتحقير.

والخماسي لا يكسرونه ولا يحقرونه إلا على استكراه منهم وضرورة تدعو إلى ذلك، فإذا اضطروا إلى تحقيره، أسقطوا حرفاً من أخره، فيبقى على أربعة أحرف فيدخل على الرباعي في تحقيره كما دخل عليه في تكسيره.

ولا يخلو الخماسي أن يكون أصولاً كلّه أو فيه زائد واحد، أو زائدان:

فإن كان أصولاً كلّه حذفت الحرف الأخير منه لتناهي مثال التصغير دونه.

وإن كان فيه زائد حذفت الزائد إن كان منه إلا أن يكون الزائد حرف لين رابعاً.

فإن كان فيه زائدان فلا يخلو أن يكون كلّ واحد منهما لمعنى، أو يكون أحدهما لمعنى والآخر لغير معنى.

فإن كان كلّ واحد منهما لمعنى حذفت واحداً منهما وأبقيت الآخر، لأن حذفهما لا يجوز، وإبقاؤهما لا يجوز.

فإن كان أحدهما لمعنى، والآخر لغير معنى حذفت الذي ليس لمعنى وأبقيت الذي هو لمعنى.

فمثال الخماسي (سَفَرْجَل) إذا أردت التحقير أسقطت اللام منه فقلت: (سُفَيْرِج)، ولك أن تعوض من كل حرف تحذفه ياء ساكنة قبل الطرف، تقول: (سُفَيْرِج) إذا لم تعوّض. (وسُفَيْرِيْج) إذا عوضت.

فأما (فَرَزْدَق) فتحذف القاف منه فتقول: (فُريَزد) وإن عوّضت من المحذوف قلت: (فُرَيْزِيد).

وقد حذف قوم (الدال)، وأبقوا القاف، فقالوا : (فُرَيْزِق) فإن عوّضوا قالوا : (فُرَيْزِيق)، وإنما حذفوا الدال لأنها مجاورة للطرف، وهي من مخرج التاء والتاء تكون من حروف الزيادة، فلأجل هذا تطرق (الحذف) على الدال من (فرزدق) .

فأما (جَحْمَرِش) فإنّك تحذف منها الشين، فتقول(جُحَيْمِر)، وإن عوضت قلت : (جُحَيْمِيْر)، ومن حذف الدال من (فرزدق) لم يجز أن يحذف (الميم) من (جَحْمَرِش) لبعدها من الطرف .

وتقول في تصغير (قُذَعْمِل) (قُذَيْعِم) حذفت اللام . وإن عوضت قلت : (قُذَ يْعِيْم) .

فإن صغرت (جِرْدَحْلاً) حذفت اللام فقلت (جُرَيْدِح) . وإن عوضت قلت : (جُرَيْدِيْح) .

وكذلك إن صغرت (إِصْطَبْلاً) حذفت اللام فقلت : (أُصَيْطِب)، وإن عوضت قلت : (أُصَيْطِيْب) .

فإن صغّرت (قِرْطَعْباً) حذفت الباء فقلت : (قُرَيْطِع)، وإن عوّضت قلت : (قُرَيْطِيْع) .

فإن صغرت (حِنْبَتراً) حذفت الراء فقلت : (حُنَيْبِت) فإن عوّضت قلت : (حُنَيْبِيْت) .

وإن صغرت (حِنْزَقْراً)[1] حذفت الراء فقلت : (حُنَيْزِق)، فإن عوضت قلت : (حُنَيْزِيْق) .

فإن كان في الخماسي زيادة حذفتها سواء كانت أولى أو ثانية أو ثالثة أو رابعة أو خامسة .

---

(١) حِنْزَقْر : القصير الدميم من الناس .

فمثال الزيادة أولاً (مُدَحْرِج) تحذف الميم وتقول: (دُحَيْرِج)، فإن عوضت قلت: (دُحَيْرِيج).

ومثال الزيادة ثانية (قَنَفخَر) تحذف النون وتقول: (قُفيْخِر) وإن عوضت قلت (قُفَيْخِير).

ومثال الزيادة ثالثة قولهم (قَرَنْفُل) تحذف النون وتقول: (قُرَيْفِل). فإن عوضت قلت: (قُرَيْفِيْل).

و(جَحَنْفَل) و (عَصَنْصَر)[1] و (عَقَنْقَل)[2] تحذف النون من (جحنفل) فتقول(جُحيْفِل)، وإن عوضت قلت: (جُحَيفِيْل)، وتحذف النون من (عَصَنْصَر) فتقول: (عُصَيْصِر)، وإن عوضت قلت: (عُصَيْصِير).

وتحذف النون من (عَقَنْقَل) فتقول: (عُقَيْقِل)، وإن عوضت قلت: (عُقَيْقِيْل).

وتحذف الألف من (جُوالِق) و (عُذافِر) و(دُواسر)، فتقول: (جُوَيْلِق) و(عُذَيْفِر) و (دُوَيْسِر). فإن عوضت قلت: (جُوَيْلِيْق) و (عُذَيْفِير) و(دُوَيْسِير).

وتقول في تصغير (فَدَوْكَس) و(سَمَيْذع) تحذف الواو والياء فتقول: (فُدَيْكِس) و(سُمَيْذِع). فإن عوضت قلت: (فُدَيكِيسْ) و(سُمَيْذِيع).

فإن صغرت (قِرْشَبّاً) و (عِثْوَلاً) حذفت إحدى الباءين من (قرِشَبّ) واحدى اللامين من (عِثولّ) فقلت: (قُرَيْشِب) و(عُثَيْوِل) وتقلب من الواو ياء وتدغم ياء التصغير فيها فتقول: (عُثَيِّل)، وإن أظهرت الواو فقلت: (عُثيْوِل). جاز لاظهارها في التكسير إذا قلت: (عَثاوِل، وعَثاوِيل).

---

(١) عَصَنْصَر موضع، أو هو ماء لبعض العرب، أو هو جبل، ينظر: معجم البلدان ٤ /١٢٨.

(٢) العَقَنْقَل ما ارتكم من الرمل، أو الكثيب العظيم أو الوادي المتسع.

فإن كان الرابع ياءً أو واواً أو ألفاً قلبت من الواو والألف ياء لانكسار ما قبلها وأقررت الياء.

تقول في (زُنْبور) (زُنَيْبير) وفي (بُهْلول) (بُهَيْليل)، وفي (صُنْدُوق) (صُنَيْديق)، وفي (هُذْلول) (هُذَيْليل)، وتقول في (مِفْتاح) (مُفَيتيح) وفي (مِغْلاق) (مُغَيْليق)، وفي (زَنْبيل) (زُنَيبيل)، وفي (دِهْليز) (دُهَيْليز) وفي (قَنْديل) (قُنَيديل)، وفي (مِنْدِيْل) (مُنَيديل)، وفي (كَنهور) (كُنَيْهير).

وإنما لم يجز أن تحذف هذه الحروف وإن كانت(*) زائدة لأنك كنت تجتلب حرف اللين قبل الطرف، فإذا ظفرت به فأولى أن لا تحذفه.

فأما (مُقْعَنْسِس) فهو على ستة أحرف ففيه ثلاثة زوائد، (الميم، والنون، وإحدى السينين):

فإذا أردت تصغيره فلا بدّ من إسقاط النون فتبقى الميم وإحدى السينين، وكان (سيبويه)(٢) يحذف أحدى السينين ويبقى الميم، فيقول: (مُقَيْعِس) وإن عوض قال: (مُقَيْعِيْس). وكان (أبو العباس)(٣) يحذف الميم، ويبقي السينين فيقول في تصغيره: (قُعَيْسِس)، وإن عوض: قال: (قُعَيْسِيْس).

فإن كان في الخماسي، زائدتان كل واحدة منهما لمعنى حذفت أيهما شئت وأقررت الأخرى.

نحو: (حَبَنْطى) و (دَلَنْظى) و (سَرَنْدى)، الألف والنون زائدتان لأنه ملحق بـ(سَفرْجَل).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٣٠.

(*) أ: ص٢١٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٢٩.

(٣) المقتضب ٢/ ٢٥٣.

فإن حذفت النون بقي (جَبطى) و (دَلظى)، و(سردى) فقلت (حُبَيْطٍ، ودُلَيْظٍ، وسُرَيْدٍ).

وإن عوضت قلت : (حُبَيْطِيّ، ودُلَيْظِيّ، وسُرَيْدِيّ)، فإن حذفت الألف بقي (حَبَنْط) و (دَلَنْظ) و (سَرَنْد)، فقلت : (حُبَيْنِط)، و(دُلَيْنِظ) و(سُرَيْنِد).

فإن عوضت قلت : (حُبَيْنيط) و(دُلَيْنيظ) و(سُرَيْنيد).

وإن صغرت : (حِنْطأواً) و (قِنْدأَوا) و (سِنْدأوا) و(كنثأوا) فالنون والواو في هذه الأمثلة زائدتان جميعاً.

فإن أسقطت النون بقي (حِطأو) و (قِدَأْو) و (سِدَأْو) و (كِثَأو) فقلت في تصغيره : (حُطَيْئيٌ) و (قُدَيْئيٌ) و(كُثَيْئيٌ).

وإن عوضت قلت : (خُطَيْئيٌّ) و (قُدَيْئِيٌّ) و (سُدَيْئيٌّ) و(كَثَيْئيٌ).

وإن أسقطت الواو بقي : (قِنْدَأ) و (حِنْطَأ) و (سِنْدأ) و (كِنْثأ) فقلت في تصغيره : (قُنَيْدِئٌ) و (حُنَيْطِئٌ) و (سُنَيْدِئٌ و (كُنيثِئٌ).

فإن كان في الخماسي زائدتان إحداهما لمعنى،والأخرى لغير معنى، وأردت التصغير حذفت الزائدة التي ليست لمعنى، وأبقيت التي للمعنى.

تقول في تصغير : (مُنْطَلِق)، و(مُقْتَطِع)، و(مُغْتَسِل)، (مُطَيْلِق)، فإن عوضت قلت : (مُطَيْلِيْق) حذفت النون لأنها لغير معنى، وابقيت الميم لأنها لمعنى.

وكذلك تقول في تصغير (مُغْتَسِل) (مُغَيْسِل)، فإن عوّضت قلت : (مُغَيْسيل).

وتقول في (مُقْتَطِع) (مُقَيْطِع) فإن عوضت قلت : (مُقَيْطِيْع) حذفت التاء لأنها زيدت لغير معنى، وأبقيت الميم لأنها زيدت لمعنى.

فإن كان في الاسم زيادتان إن حذفت إحداهما اضطرك حذفها إلى حذف الأخرى، وإن حذفت الأخرى أمنت بحذفها حذف صاحبتها أبقيت صاحبتها وحذفت الأخرى.

مثال ذلك: (عَيْسَجْور) و (عَيْضَمُوز) و(عَيْطَمُوس). هذا الاسم على ستة أحرف والياء والواو فيه زائدتان.

فلو حذفت (الواو) لبقي الاسم على خمسة أحرف، وأضطرك ذلك إلى حذف الياء، ولو حذفتها لكنت قد أجحفت بالاسم، فإن حذفت الياء بقيت الواو رابعة، وإذا كانت الواو رابعة لم يجز حذفها، وكان له مثال في التصغير.

فإذا حذفت الياء بقي الاسم على (عَسْجور) و(عَضموز) و(عطموس) تقول في التصغير: (عُسَيْجيْر)، و(عُصَيْمِيْر)، و(غُطَيمِيْس).

فإن صغرت (أقعنساساً) فينبغي أن تحذف ألف الوصل من أوله لتحريك أوله بضمة التصغير.

فإذا زالت الف الوصل بقي (قعنساس) على ستة أحرف، و(النون) و(الألف) زائدتان، فلو حذفت الألف لأدّاك إلى حذف النون، فإن حذفت (النون) بقيت الألف رابعة، وإذا كانت الألف رابعة لم يجز أن تسقط، بل تنقلب ياء لانكسار ما قبلها فتقول: (قُعَيْسِيْس).

وكذلك (احرنجام) إذا أسقطت ألف الوصل بقي: (حرنجام)، فأسقطت النون لتبقى الألف رابعة فتبقى (حرجام) فتقول في تصغيره: (حُرَيْجِيْم).

فإن صغرت: (محرنجماً) حذفت النون و الميم فقلت: (مُحَيْرِج) وإن عوضت قلت: (مُحَيْرِيْج).

وإن صغرت: (أعْلِوّاطاً) حذفت ألف الوصل فبقي: (علواط) فلم يجز أن تحذف الألف لئلا يؤديك إلى حذف الواو ألأولى، فينبغي أن حذف الواو الأولى

فيبقى (علواط) فتقول: (عُلَيِّط)، والأصل: (عُلَيْوِط) لأنه إذا اجتمع الياء والواو، وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت إحداهما في الأخرى.

فإن صغّرت: (معلوّطاً) حذفت الواو الأولى فبقي (معلوط) فقلت (مُعَيْلِيْط).

فإن صغرت: (اغديدان) حذفت ألف الوصل فبقي (غديدان)، فلو حذفت الألف لأداك إلى حذف الياء، فينبغي أن تحذف الياء فيبقى: (غُدّان) فتقول: (غُدَيْدِيْن).

فإن صغرت: (مُغدَوْدناً) حذفت الدال الأخيرة فبقي (مغدون) فقلت: (مُغَيْدِيْن).

فإن صغّرت: (احميراراً) حذفت ألف الوصل فبقي (حميرار)، فلو حذفت الألف لأداك إلى حذف الياء فينبغي أن تحذف الياء لتبقى الألف رابعة فتقول: (حُميرِيْر).

فإن صغرت: (محمرّاً) حذفت إحدى الراءين فقلت: (مُحَيْمِر)، وإن عوضت قلت: (مُحَيْمِير).

فإن صغرت: (اقشعراراً) حذفت ألف الوصل فبقي (قشعرار) فحذفت الراء الأولى لتبقى الألف رابعة فقت: (قُشَيْعِيْر).

فإن صغرت: (*) (مُقْشَعِرّاً) حذفت الراءين فقلت: (مُقَيْشِع)، وإن عوضت قلت: (مُقَيْشِيْع).

فإن صغرت: (اطمئناناً) حذفت ألف الوصل فبقي (طمئنان) فحذفت النون الأولى لتبقى الألف رابعة فقلت: (طُميْئِين).

(*) أ: ص٢١٦.

فإن صغرت: (مُطْمئنّاً) حذفت النون الثقيلة فقلت: (مُطَيْمِئ) فإن عوضت قلت (مُطَيْمِئ)،

فإن صغرت: (اسحنكاكاً) حذفت ألف الوصل من أوله لتحرك ما بعدها فبقي (سحنكاك) فحذفت النون لتبقى الألف رابعة فقلت: (سُحَيْكيك).

فإن صغّرت: (مُسْحَنْكِكاً) حذفت النون وإحدى الكافين فقلت: (مُسَيْحِك)، وإن عوضت قلت: (مُسَيْحِيْك).

واعلم أنّ المصادر لا يجوز أن تصغّر كما لا يجوز أن تصغر الأفعال، ولكن إذا سمّيت بالمصادر خرجت من مشابهة الأفعال فجاز تصغيرها، فهذا الذي وصفته في تصغيرها إنماهو بعد التسمية بها.

فإن صغرت: (إسحاق) قلت: (أُسَيْحِيْق).

وإن صغرت (يعقوب) قلت: (يُعَيْقِيْب).

فإن صغرت: (أيُّوب)حذفت أحدى اليائين فيبقى (أيوب) وتدخل ياء التصغير بعد هذه الياء فتنقلب الواو ياء، وتدغم ياء التصغير فيها فتقول: (أُيَيِّب).

فإن صغرت: (إبراهيم) و(إسماعيل) فالجيد أن تجعل الهمزة أصلاً، لأن بعدها أربعة أصولاً، وتحذف الياء والميم من آخر (إبراهيم)، والياءُ واللامُ من (إسماعيل) فتقول: (أُبَيْرِه) و(أسيْمِع) هذا هو المذهب المختار.

والمذهب الثاني: أن تحذف الهمزة فيتبقى: (براهيم) و(سماعيل) فتحذف الألف لأنها ثالثة فيتبقى: (برهيم) وسمعيل فتقول (بريهِيْم) و(سُمَيْعِيل)

وقد قالوا على طريق الشذوذ: (بُرَيْه) و(سُمَيْع) وهذا شاذ لا يقاس عليه.

فإن صغرت(مرمريسا)[1] و(مرمريتاً)[1] قلت : مُرَيْمِيْس و(مُرَيْمِيْت). حذفت الراء الثانية من (مرميس) و(مرمريت) حتى بقي حرف اللين رابعاً فكأنه بقي (مرميس) و(مرميت) فقلت : مريميس ومريميت.

فإن صغرت (ذُرَحْرحاً)[3] حذفت الحاء الأولى فبقي: (ذُرّح) فقلت: (ذُرَيْرِح) فإن عوضت قلت : (ذُرَيْرِيح).

فإن صغرت : (جُلَعْلَعاً)[4] حذفت العين الأولى فبقي : (جُلَّع)، فقلت في تصغيره : (جُلَيْلِع). وإن عوضت قلت : (جُلَيْلِيع).

فإن أردت أن تصغر جمعاً فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير.

فإن كان جمع سلامة رددته إلى واحده وصغرته، فإن كان بالواو والنون زدت على آخره الواو والنون، وإن كان بالألف والتاء زدت على آخره الألف والتاء.

ولو قيل كيف تصغرون (زَيْدُون) و(جَعْفَرُون) رددته إلى (زَيْد) فقلت : (زُيَيْد) ثم زدت علامة الجمع فقلت (زُيَيْدون) في الرفع و(زُيَيْدِيْن) في النصب والجر.

وكذلك ترد (جعفرون) إلى (جعفر) فتقول (جُعَيْفِر) ثم تزيد علامة الجمع فتقول: (جُعَيْفِرون) في الرفع، و(جُعَيْفِرين) في النصب والجرّ.

فإن صغرت : (هندات) رددته إلى (هند) فقلت(هُنَيْدة) ثم أسقطت التاء وزدت عليه علامة الجمع فقلت :هُنَيْدات.

فإن صغرت : (زينبات) رددته إلى زينب فقلت : (زَيينِب) ثم زدت علامة الجمع فقلت : زُيَيْنبات.

---

(١) المَرْمريس : الأملس.

(٢) المرمريت : الداهية.

(٣) الذُرَحْرِح : السم القاتل.

(٤) الجُلَعْلَع : قيل هو الجمل الشديد، أو هو من أسماء الضبع.

فإن كان الجمع مكسّراً فلا يخلو أن يكون جمع قلة أو جمع كثرة: فإن كان جمع قلة صغرته على لفظه، لأن جمع القلّة يجري مجرى الواحد.

تقول في جمع (أزياد) (أُزَيّاد)، وفي (أثْواب) (أثياب) وفي (أبْيات) (أُبَيّات)، و(أَجْبال) (أُجَيْبال)، وفي (أَفْلُس) (أُفَيْلِس) وفي (أَكْلُب) (أُكَيْلِب)، وفي (آكام) (أُويْكام) وفي (أخمرة) (أخيمرة) وفي (أجربة) (أجيربة).

وقالوا في تصغير: (صِبْيَة) (أُصَيْبِيَة)[1] قال الشاعر[2]:

[٢٣٧] أرْحَمْ أُصيبيتي الذين: كأنّهم حَجْلَى تَدرَّجُ في الشَرَبَّة وُقَّعُ

وكان القياس أن يصغر (صِبْية) إلا أنهم خشوا أن يلتبس بتصغير صَبِيّة، فردوه إلى الأصل. وأصله (أَفْعِلَة).

ولو صغرت (صَبِيّة) و(صَبِيّاً) لكان يجيء (صُبَيِّيّة) و(صُبَيْيِيٌّ) فيجتمع ثلاث ياءات فيحذفون الياء الأخيرة فيتبقى (صُبَيّ) و(صُبَيّة).

وكذلك لو صغرت (عَلِيّاً) و(وَلِيّاً) لقلت: (عُلَيّ) و(وُلَيّ) وأصله: (عُلَيْيّ) و(لُيْيّ) فحذفوا الأخيرة فبقي (عُلَيّ) و(وُلَيّ).

وقالوا في تصغير (غِلْمَة) (أُغَيْلِمَة) وفي الحديث: (أُغَيْلِمَة بني عبد المطلب)[3] وكان القياس أن يصغر على (غليمة)، ولو قيل ذلك لجاز.

فإن كان جمع التكسير من أمثلة الكثرة فليس يخلو ذلك الكثير أن تكون له قلة أو ليس له قلة.

فإن كان له قلة رددته إلى قلته ثم صغرته، وإن كان ليس له قلة رددته إلى واحدة ثم صغرته، فإن كان مما يجمع بالواو والنون زدت عليه الواو والنون، وإن كان مما يجمع بالألف والتاء زدت عليه الألف والتاء.

---

(١) سبقت لنا في هامش الصفحة ٦٧٠ زيادة تفصيل في تحقيق المسألة.

(٢) ينظر: الصفحة ٦٧١.

(٣) ينظر: الصفحة ٦٧٠.

فمثال الكثيرة الذي لا قلة له: (رجال وسِباع).

فلو صغرت (رجالاً) رددته إلى (رَجُل) فقلت (رُجَيْل)، ثم زدت الواو والنون فقلت: (رُجَيْلُون) و(رُجَيْلِيْن).

وإن صغرت (سِباعاً) رددته إلى (سَبُع) فقلت: (سبيع) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (سُبَيْعات).

ولو صغرت (شُسوعاً) رددته إلى (شِسْع) لأنه لا قلّة له فقلت: (شُسَيْع) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (شُسَيْعات).

ولو صغرت (دكاكين) رددته(*) إلى (دُكان) فقلت: (دكَيْكِيْن) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (دُكَيْكِينات).

ولو صغرت (بساتين) لرددته إلى (بُستان) فقلت: (بُسَيْتِين) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (بُسيْتينات).

وان صغرت (دراهم) رددتها إلى (دِرْهَم) فقلت: (دُرَيْهِم) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (دُرَيْهِمات).

ولو صغرت (دنانير) رددتها إلى (دينار) فقلت: (دُنَيْنِير) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (دُنَيْنِيرات).

ولو صغرت (دوراً) رددتها إلى (دار) فقلت: (دُوَيْرة) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (دُوَيْرات)، فهذا طريق كلّ جمع كثرة لا قلة له.

فلو قالوا كيف تصغر (زيوداً) فأنت بالخيار: إن شئت رددته إلى قِلّتِهِ وهو (أزْياد) فقلت: (أُزَيّاد).

وأن شئت رددته إلى واحده وهو (زَيْد) فقلت (زُيَيْد) ثم زدت الواو والنون فقلت: (زُيَيْدُون) و(زُيَيْدِيْن).

(*) أ: ص٢١٧.

فإن قيل: كيف تصغر (هنوداً). فهذا له قلّة وهو (أهناد)، فإن شئت قلت: (أُهَيْناد)، وأن شئت رددته إلى واحده وهي (هند) فقلت (هُنَيْدة) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (هُنَيْدات).

فإن قيل كيف تصغر (جرباناً) فهذا له قلة وهو (أَجْربة)، فإن شئت صغرتها فقلت: (أجيْرِبة) وإن شئت رددته إلى الواحد وهو (جَرِيْب) فقلت: (جُرَيِّب) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (جُرَيّبات).

فإن قيل كيف تصغر (إمواناً)[1] . فهذا له قلة وهو: (آم) فإن شئت قلت: (أُوَيْم). وإن شئت رددته إلى (أَمة) فقلت (أُميـة) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (أُميّات).

فإن قيل كيف تصغر (كلاباً). فهذا له قلة وهو: (أكْلُب)، فإن شئت قلت: (أُكَيْلِب). وإن شئت رددته إلى (كلب) فقلت (كُلَيْب)، ثم زدت الألف والتاء فقلت: (كُلَيْبات)، وهذا طريقة تصغير كل جمع له كثرة وله قلّة فقس عليه.

فإن قيل فهلا صغر جمع الكثرة على لفظه؟.

قيل له: المثال موضوع للتكثير والتصغير بموجب التقليل ومحال أن يكون الشيء الواحد في حالة واحدة مقللا ومكثراً، لأن اجتماع هذين يتضاد ويتدافع.

فأما تصغير الترخيم فهو أن تجيء إلى الاسم الذي فيه أصول، وفيه زوائد فتحذف الزوائد كلّها ويصغر الأصل فقط[2].

---

(١) جمع (أمة) ويقال فيها (إمْوان) بكسر الهمزة أو ضمها مع النون، و(أموات) بفتح الهمزة مع التاء. وقوله (آم) علي وزن (أفعل) كقولهم (أكمة وآكم) والأصل (آمو) ثم أسقطوا منها الواو، ينظر تفصيل الكلام فيها: (اللسان/أما).

(٢) فيما أجازه النُحاة من تصغير الترخيم نظر فهو مبني علي مجهول، إذ ليس فيه دليل على الزوائد المحذوفة من مكبره، فـ(حُمَيْد) إنما هو في القياس تصغير (حَمْد) وليس في دليل علي أن مكبره حامد أو حمّاد أو حَميْد أو مَحْمُود أو مُحَمّد والمصنف كغيره قد صغرها جميعاً بصيغة واحدة هي (حُمَيْد)، ولا يعرف منها مكبره.

فإن قيل كيف تصغر (مُحَمّداً)؟ حذفت الميم الأولى واحدى المشددين فبقي (حَمْد) فقلت (حُمَيْد).

فإن قيل : كيف تصغر (محموداً) قلت : (حُمَيْد) حذفت الميم الأولى والواو فقلت : (حُمَيْد).

فإن قيل كيف تصغر (حمّوداً)؟. تحذف أحدى الميمين والواو فقلت : (حُمَيْد).

فإن قيل كيف تصغر (حماداً)، حذفت الألف واحدى الميمين فقلت : (حُمَيْد).

فإن قيل : كيف تصغر (حَمْدون)؟ حذفت الواو والنون فقلت : (حُمَيْد).

فإن قيل : كيف تصغر (حمدان)؟ حذفت الألف والنون فقلت : (حُمَيْد).

فإن قيل : كيف تصغر (أحمد)؟ حذفت الهمزة فقلت : (حُمَيْد).

وكذلك إن صغرت (أسود) حذفت الهمزة فقلت سُوَيْد وكذلك إن صغرت (أُزهر) حذفت الهمزة فقلت : (زُهَيْر).

فإن قيل : كيف تصغر (إصْلِيتا)[1]؟ حذفت الهمزة والياء فقلت (صُلَيْت).

فإن قيل : كيف تصغر (فاطمة)؟ حذفت الألف فقلت : (فُطَيْمَة).

فإن قيل كيف تصغر (ثابتاً)؟ حذفت الألف فقلت : (ثُبَيْت)، كما قال الشاعر[2] : [بسيط]

[٢٧٢] ------------ أبا ثُبَيْتٍ أما تنْفَكُّ تأتكِلُ

---

(١) الإصليت : الصقيل، والسيف المنجرد.

(٢) هو الأعشى : وصدر البيت :

أبلغ يزيد بني شيبان مألكه ---------------

الديوان ٦٢، الخصائص ٢ / ٢٨٨.

فإن قيل: كيف تصغر (سالماً) ؟ حذفت الألف فقلت: (سُلَيْم) .

فإن قيل: كيف تصغر (سلمان)؟ حذفت الألف والنون فقلت: (سُلَيْم) .

فإن قيل: كيف تصغر (صيرفاً)؟ حذفت الياء فقلت: (صُرَيْف) .

فإن قيل: كيف تصغر (مصرفاً)؟ حذفت الميم واحدى الرائين فقلت: (صُرَيْف) .

فإن قيل: كيف تصغر (مُحْمَرّاً)؟ حذفت الميم الأولى، وأحدى الراءين فقلت: (حُمَيْر) .

فإن قيل: كيف تصغر (مُحرَنْجماً)؟ حذفت النون والميم فبقي: (حرجم) قلت: (حُرَيْجِم) .

فإن قيل: هلا عوّضتم مما حذفتم؟ .

قيل له: لو عوضنا لكنّا قَدْ ناقضنا، لأن الترخيم هو حذف الزوائد كلّها وباء العوض أحد الزوائد فينبغي أن يحذف .

وأعلم أن تصغير المبهمة يخالف تصغير غيرها من الأسماء لأن تصغير غير المبهمة بضم أوله، والمبهمة يقرأ أولها على ما كان عليه من ضم أو فتح، ويعوض من ضمّة التصغير الف تكون في آخر المبهم .

تقول في تصغير (ذا) (ذَيّا) . وأصل (ذا) (ذَيَيٌ) فحذفوا الياء الأخيرة للتخفيف، فبقي (ذيَ) فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً فصار (ذا) . فإذا أردت التصغير فينبغي ان ترد المحذوف ليتم مثال التصغير فيصير اللفظ (ذَيّا) (الذال) فاء الكلمة، التي كانت حذفت في المكبر، و(الألف) التي بعدها عوض عن ضمّة التصغير، ووزن الكلمة (فَعَيْلى) فاستثقلوا

الجمع بين ثلاث ياءات، فأرادوا أن يحذفوا منها ياء(*) لتخف الكلمة، فلو حذفوا الثالثة لباشرت الألف ياء التصغير فحركتها، و(ياء) التصغير لا يجوز تحريكها ولم يجز أن يحذفوا (الياء) الوسطى لأنها للتصغير، فلو سقطت لزال التصغير بسقوطها، فحذفوا (الياء) الأولى وهي عين الكلمة، فبقي (ذيّا)[1]، ووزنه (فَيْلَى).

فأما (تِيْ) و(تَا) و (ذِي) و(ذِه) فهي لغات في المؤنث، ولا يجوز أن تصغر على لغة من قال: (ذِيْ) ولا (ذِهْ) لئلا يلتبس بالمذكر فينبغي أن تصغر على لغة من قال: (تِيْ) و(تَا). والكلام في تصغير (تا) كالكلام في تصغير (ذا)، وتصغيرها (تَيّا) ووزنها (فيلى) حملاً على المذكر.

وتقول في تصغير (الذي) (اللذَّيّا) وفي تصغير (التي) (اللَّتَيا)، وقعت (ياء) التصغير بين الذال والياء ثم أدغمت في الياء التي بعدها فحركت الياء الأخيرة لالتقاء الساكنين.

وكذلك (التي) زيدت (ياء) التصغير بين الياء والتاء وأدغمت في الياء وزيدت الألف بعد الياء فقيل: (اللتيّا) كما قيل: (اللّذيا).

فإن ثنيت قلت: (اللّذيان) و(اللّتيان) فسقطت الألف التي كانت عوضاً عن ضمّة التصغير لسكونها وسكون ألف التثنية،لأن ألف التثنية طارئة فهي أولى بالإثبات.

فإن جمعت (اللَّتَيا) قلت اللتيات أسقطت الألف الأولى وثبتت ألف الجمع لأنها طارئة، فهي أولى بالثبوت، لأنك لو أسقطت الألف الثانية لسقطت بسقوطها التاء فكان يبطل علم الجمع لأن الألف والتاء كالزائد الواحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر.

(*) أ: ص٢١٨.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٨٧.

فإن جمعت اللَّذَيّا فقد اختلف فيه النحويون:

فمنهم من يقول أسقط الألف لسكونها وسكون علم الجمع فهذا يترك الفتحة التي قبل الألف لتدل عليها فيقول: (اللذَيْونَ) في الرفع، و(اللّذَيْيْنَ) في النصب والجرّ.

ومنهم من يقول: أسقط الألف للتخفيف، فهذا يضمّ الياء ويقول: (اللَّذَيُون) في الرفع، و(اللَّذَيِيْنَ) في النصب والجرّ.

فإن صغرت (ذاك) قلت: (ذَيّاك) ووزنه (فَيْلاك).

وإن صغرت (ذلك) قلت: (ذيالك) ووزنه (فَيْلالِك) والألف فيه هي العوض من ضمّة التصغير.

فإن صغرت (تِيْك) قلت: (تَيّاك) ووزنه (فَيْلاك).

وإن صغرت (تِلْكَ) قلت: (تَيّالِك) ووزنه (فَيْلالِك)، قال الشاعر[1]: [رجز]

[٢٧٣] لَتَقْعُدِنّ مَقْعَدَ القَصِيّ   مِنّى ذي القاذورة المَقْلِيّ

[٢٧٤] أوْ تَحْلِفي بربّك العَلِيّ   إني أَبو ذَيّالِكِ الصَبِيّ

فـ(ذَيّالِك) تصغير (ذَلك).

فإن صغرت: (أُولَى) قلت: (أُولَيّا) وقعت (ياء) التصغير بعد اللام فانقلبت الألف ياء، وأدغمت ياء التصغير فيها وجئت بالألف التي هي عوض عن الضمّة، لأن الضمة في أوله ليست للتصغير، وإنما هي الأصل فقلت: (أُولَيّا) ووزنه (فُعَيْلَى).

(١) هو رؤبة بن العجاج، الديوان ١٨٨، اللمع ٣٤٤.

فإن صغرت : (أُولاك) قلت : (أُوليّاتك) .

وإن صغرت : (أولالِك) قلت : (أُوليّالِك) ووزنه (فُعَيْلالك) .

وإن صغرت : (أولئك) وجب أن تدخل ياء التصغير بعد اللام، وتنقلب الألف التي بعدها ياء، وتدغم ياء التصغير فيها،وتقلب الهمزة لانكسار ما قبلها ياء، وتدخل الألف التي هي عوض ـ بعد الياء الأخيرة فيصير (أوليّيا) ووزنه فُعَيِّلى .

وإن جئت بكاف الخطاب قلت : (أُوْ ليّياك)، ووزنه فُعَيّلاك، فيجب أن تسقط الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات، فيصير اللفظ، : (أوليّا) و(أوليّاك)، فيلتبس تصغير الممدود وتصغير المقصور،فينبغي أن تطرح هذه الطريقة ويقال : إذا صار اللفظ (أُوليّا) أدخلت الف العوض قبل الياء الأخيرة فوقعت الياء الأخيرة طرفاً بعد ألف زائدة فحرّكت فانقلبت همزة فصار (أُوليّائِك) ووزنه فُعَيّالك[1] .

واعلم أنه قد شذ من التصغير ألفاظ ينبغي أن تحفظ ولا يقاس عليها .

قالوا في تصغير (رَجُل) (رُوَيْجل)، وهذا هو تصغير (راجل)، فكأن من قبل هذا اكتفى بتصغير (راجل) عن تصغير (رَجُل)، والجيّدُ في تصغير (رَجُل) (رُجَيْل) .

وقالوا في تصغير (لَيْلَة) : (لُيَيْلَة) . أما (لُيَيْلِيَة) فإنما هي تصغير لَيْلاة، وهي لغة قليلة، قال الشاعرُ[2] : [رجـــز]

[٢٧٥]   وَلَيْلَةٍ أُخْرى وكلّ لَيْلاه

ومن قال : (لُيَيْلِيَة) فكأنه اكتفى تصغير (لَيْلاة) عن تصغير (لَيْلَة) . والجيد في تصغير (ليلة) (لُيَيْلَة) .

---

(١) قد وفى ابن سيده تفصيل المسألة عن هذا الإجراء في : المخصص ١٤ / ١٠٤ .

(٢) مجهول قائله، والمروى :

في كلّ يومٍ ما وكلّ ليلاه

ينظر : الخصائص ١ / ٢٦٧، المخصص ٩ / ٤٤، اللسن / ليل .

وقالوا في تصغير: (أصيل) (أُصَيْلال)،ويروى فيه: (أُصَيْلان) وهذا فيه شذوذ من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إنّ (أُصْلان) جمع (أَصيل) وهو آخر النهار، وكان ينبغي أن لا يجمع لأنه وقت واحد ولكنهم جمعوه على إرادة ما قرب منه من الأوقات، كأنهم سمّوا ما قرب من الأصل (أَصِيْلاً)، وجمعوا (أصيلاً) على(أُصْلان) كما قالوا في جمع(رَغيف) (رُغْفَان).

والوجه الثاني من الشذوذ: أن (أُصْلاناً) جمع كثرة، فكان ينبغي أن يرد إلى واحدة ويصغّر فيقال: (أُصِيْل) ثم يجمع بالألف والتاء فيقال: (أُصَيْلات)، فإبقاؤه في التصغير على لفظه شذوذ.

والوجه الثالث من الشذوذ: إبدالهم من نونه لاماً، فقالوا: (أُصَيْلال) وهذه الاشياء تحفظ وتؤدي في أمكنتها ولا يقاس عليها.

وقالوا في تصغير: (عشية) (عُشَيْشِيَة) وكان ينبغي أن يقال في (عَشِيّة) (عُشَيِّية) وتحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات، فتبقى (عُشَيَّة) هذا هو القياس الصحيح فأما من قال: (عُشَيْيِيَة) فإنه استثقل الجمع بين ثلاث ياءات، فأبدل من الياء الوسطى شيناً ليفصل بها بين الياءات فقال: (عُشَيْشِيَة).

(*) فأما تصغير: إنسان فقياسه (أُنَيْسان)، وهو مشتق من الأُنس ومن (أَنِسْتُ بَبَصَرِى) وسمي (إنساناً) لأنه يؤنس به، ووزن إنسان (فِعْلان)(١).

فإن قيل: فهلا قالوا في تصغيره: (أُنَيْسِيْن) لقولهم في التكسير: (أُناسِيّ)؟.

(*) أ: ص٢١٩.

(١) وهو مذهب البصريين بعامة، ينظر: الإنصاف ٨٠٩، القاموس المحيط، اللسان/مادة أنس.

قيل له : إنما تقلب الألف ياء في التصغير إذا انقلبت في التكسير وظهرت بعدها النون، كما قالوا في (وَرَشان) (وُرَيْشين)، وفي (أناسي) لم تظهر النون، فلأجل هذا بقوا الألف في التصغير فقالوا (أُنيْسان).

فأما من قال في تصغيره (أُنَيْسِيان)[1] فإنّه زاد ياءً وليست من نفس الإسم.

وقال قوم: (إِنْسان) وزنه (إِفْعان)[2] وهو مشتق من النسيان، وقد حكى عن ابن عباس أنه قال: إنما سمّى (إنسان) لأنه عهد إليه فنَسِيَ[3]. وكان قياسه: (إنسِيان) فحذفوا الياء من المكبر تخفيفاً لما كثر استعمالهم له،فلما صغروه ردوا الياء في تصغيره[4]، لأن المصغر لم يكثر استعماله، وإلى هذا القول ذهب الفراء.

وأما (مَغْرِبُ الشَمْسِ) فإنه كان ينبغي أن يقال في تصغيره (مُغَيْرِب)، وهذا هو القياس، ولكنهم زادوا الألف والنون للمبالغة والتكثير فصار كأنه (مَغْرِبان) ثم صغّروه فقالوا (مُغَيْرِبان)، وجمعوه فقالوا: (مُغَيْرِبانات)،وهذا يحتمل ضربين:

إما أن يراد به (مُغَيْرِبات كل يوم) ولأجل هذا جمعوا فقالوا: (مُغَيْرِبانات).

أو سموا ما قرب من المغيربات مغيربان لأنهم يسمون المجاور للشيء باسم الشيء، فلأجل هذا جمعوا فقالوا: (مُغَيْرِبانات)[5]. وبالله التوفيق.

---

(١) كذلك يصغره الكوفيون، الإنصاف ٨١١.

(٢) هذا بعد حذف الياء من (إِنْسيان) فأصل الوزن (إِفْعلان) وهو رأى الكوفيين، ينظر: الإنصاف ٨٠٩.

(٣) تفسير الطبري ١٦ / ١٦٠، ولعل هذا القول من بعض ما نسب إلى ابن عباس –رضي الله عنه– وهو منه بَراء.

(٤) مع رد الياء المحذوفة، وياء التصغير يكون الوزن أنيسيان، الأولى ياء التصغير، والثانية هي الأصلية.

(٥) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٨٤.

باب همزة القطع والوصل

الهمزة التي يُبتدأ بها في أوائل الكلم من الأسماء والأفعال والحروف عند البصريين على ضربين همزة قطع وهمزة وصل.

فهمزة (**القطع**) هي التي تقطع في اللفظ ما قبلها عن الاتصال بما بعدها، ويكون ما بعدها ساكناً ومتحركاً.

وتثبت في الابتداء والدرج والوصل والوقف، نحو قولك: (قد أخذ، وأكرم، وأحسن، وأحد، وأمر، وإِحسان، وأَحمال، وأذن، وإِبل، وهذا لأحمد، وأخذت من إِبراهيم، ومررت بإِسماعيل) فبهذا الذي وصفت لك تعتبر همزة القطع وهي كثيرة لا أصل لها يحصرها.

فأما همزة (**الوصل**) فهي تثبت في الابتداء، وتسقط في درج الكلام،فيتصل ما قبلها بما بعدها، تقول: هذا لابنِك، ونظرتُ في اسْمِك وعجبت مِن انْطلاقِك.

وإِنما وقعت همزة الوصل في الكلام توصلاً إِلى النطق بالساكن لما لم يمكن الابتداء به، واختلفوا فيها:

فقال قوم: جيء بها متحركة ليتوصل بها إِلى الساكن.

وقال قوم: الحركة زائدة، ولا يقطع إِلا بدليل،فكأنهم اجتلبوها ساكنة، فلما اجتمعت مع الساكن الذي بعدها حرّكت لالتقاء الساكنين،فأمكن الابتداء بها.

وهمزة الوصل قليلة يمكن أن تحصر وتحفظ، وما خرج عن مواضعها يعلم أنه قطع، فقد كشفت همزة الوصل عن نفسها وعن ضدّها،لأن الضدّ يكشف عن ضده.

وقد دخلت همزة الوصل في أسماء معدودة، وأفعال معلومة، وحرف واحد من حروف المعاني[1].

فأما الأسماء فهي عشرة، واحد منها مصدر،وتسعة غير مصادر، فأما ما ليس بمصدر فهو (ابن)، وفيه لغتان: ابن، وابنم، و(ابنة)، و(اثنان) و(اثنتان)، و(امرؤ)، و(امرأة)، و(اسم)، و(است)، و(ايمن الله). في القسم وفيه لغتان: ايمن الله -بإثبات النون، وايْم الله- بإسقاطها.

فأما المصدر، فإذاكان الفعل الماضي على خمسة أحرف أوستة أحرف وفي أوله همزة وصل، فالهمزة في مصدره همزة وصل: تقول استخرج استخراجاً، واستكبر استكباراً، وأنبعث انبعاثاً، واحرنجم احرنجاماً، واطمأن اطمئناناً، واشعرّ اقشعراراً وانطلق انطلاقاً، واقتطع اقتطاعاً، واحتمل احتمالاً واحمار احميراراً واغدودن اغديداناً.

وكلّ شيء ثنى من هذه الأسماء فهمزته وصل، نحو: (انطلاقين، واستخراجين، وانبعاثين، وأسمين،واستين، وامرئين، وامرأتين).

وكل شيء جمع منها بالألف والتاء فهمزته وصل، نحو: انطلاقات، واستخراجات.

وكل شيء جمع منها بالتكسير فهمزته قطع، نحو:أبناء، وأسماء، وأستاه، وما خرج عن هذه الأسماء التي وصفتها فهمزته قطع.

---

(١) هو لام التعريف، ينظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٤/ ١٤٧، شرح الكافية الشافية ـ ابن مالك ١/ ٣١٩، همع الهوامع ١/ ٧٨.

ذكر دخول همزة الوصل والقطع في الأفعال

اعلم أن الفعل الماضي يكون على ثلاثة أحرف، نحو: علِم، وضرَب، وظرُف. ويكون على أربعة أحرف، نحو: أكرم، وأحسن، وقاتل، ودحرج، وكسر، وقطع.

ويكون على خمسة أحرف، نحو: انطلق واقتطع، واحتمل.

ويكون على ستة أحرف، نحو: استخرج، واحرنجم.

ولا يكون فعل على أكثر من ستة أحرف، ولا أقل من ثلاثة أحرف.

وإذا كان الماضي على أربعة أحرف ضممت حروف المضارعة من مستقبله، تقول(*) (دحرج - يُدحرِج) و(أكرم - يُكرم) و(كسّر - يُكسّر) و(قاتل-يُقاتِل).

وكل ألف[1] تدخله من ماض وأمر، ومصدر فهي قطع.

وأما ألف المخبر عن نفسه فهي ألف قطع في كلّ الأحوال لأنها حرف مضارعة.

والهمزة التي في (الأمر) هي التي كانت في (الماضي)، تقول في الماضي: (قد أكرم، وأحسن، وأجمل)، وفي الأمر: (أكرِمْ، وأحْسِنْ، وأجْمِلْ) فالهمزة في (أكرِمْ) هي التي كانت في الماضي إذا قلت: (أَكْرَمَ، أَحْسَنَ) لأنها بإزاء (الدال) من (دَحْرَج) فكما تقول في الماضي (دَحْرَج) وفي الأمر (دَحْرِجْ) فتثبت (الدال) في الأمر كما أثبتها في الماضي، فكذلك تقول (أكْرَم - وأكْرِم) فتثبت الهمزة في الأمر كما أثبتها في الماضي، وهي مفتوحة في الماضي والأمر.

(*) أ: ص٢٢٠.

(١) سبق أن أشرنا إلى عدم التزام المؤلف بحد الهمزة، وإنما الواجب لزوم التفريق بين حد الهمزة والألف.

وتكسرها في المصدر، تقول: (أَنْعَم – إنعاماً) و(أكْرم إكراماً) و(أجمل أجمالاً)، وإنما كسروها في المصدر ليفرقوا بينها وبين الجمع الذي على وزنه، فقالوا: (إِجمالاً) في المصدر، و(أَجمالاً) في جمع (جَمَل) ليحصل فرق بينهما.

وقد قُرِئَ: (إِجرامي)[1]، و(أَجرامي) بالكسر والفتح. فمن فتح الهمزة فهو جمع (جرم) ومن كسرها فهو مصدر (أجرم). وقد قُرِئَ من قوله تعالى: ﴿ **وإدبار النجوم** ﴾[2]،﴿ **أودبار النُجوم** ﴾، ﴿ **وأدبارَ السُجود** ﴾ ﴿ **وأدبار السجود** ﴾[3]، فمن كسر هذه الهمزة فهو مصدر أدبر، يُدبر، إدباراً.

ومن فتحها فهو جمع (دُبُر).

وكان ينبغي أن يقال في المستقبل (أكْرَم – يُؤَكْرِمُ) و(أَخْرَجَ – يُؤَخْرِجُ) ليكون على وزن (دَحْرَجَ – يُدَحْرِج) إلا أنهم استثقلوا الجمع بين همزتين إذا أخبر المتكلّم عن نفسه فقال: (أنا أُأَكْرِمُ) فلما استثقلوا الجمع بين همزتين وجب أن يسقطوا إحداهما،ولم يجب أن تسقط الأولى لأنها حرف المضارعة، فسقطت الثانية وهي التي كانت في الماضي ولأن الاستقبال إنما وقع عند الثانية فوجب أن تكون هي المسقطة، ولما أسقطوها في فعل المتكلم سقطت مع باقي حروف المضارعة لئلا يختلف تصريف الفعل، ولما كانت العلّة في إسقاطها هي اجتماعها مع همزة المتكلم لم يجز أن تظهر معها، وجاز في ضرورة الشعر أن تظهر مع غيرها من حروف المضارعة، قال الشاعر[4]: [رجـــز]

---

(١) الآية ٣٥/سورة هود، (إِجرامي) بكسر الهمزة قراءة الجمهور، وقرئ بفتحها، ينظر: إعراب القرآن ـ النحاس ٢/٨٩، البحر المحيط ٥/٢٢٠، معجم القراءات ٣/١٠٩.

(٢) الآية ٤٩/ سورة الطور، ﴿إدبار النجوم﴾ بكسر الهمزة قراءة الجمهور، وبفتحها قرأ المطوعي، وسالم بن أبي الجعد، ويعقوب، وغيرهم، (معجم القراءات ٦/٢٦٣).

(٣) الآية ٤٠/سورة ق، ﴿أدبار السجود﴾ بفتح الهمزة، قراءة الجمهور، وبكسرها قرأ نافع، وابن كثير، وحمزة، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٦٠٧ (معجم القراءات ٦/٢٣٧).

(٤) مجهول قائله، ينظر: ضرورة الشعر ٢٢٢، المقتضب ٢/٩٨، الخصائص ١/١٤٤، الإنصاف ١١، الخزانة ٢/٣١٦.

[٢٧٦] - - - - - - - - - - -   وإنّــــهُ أَهْــلُ لأن يُؤَكْرَمــــا

وكذلك يجوز في الضرورة أن تظهر في أسماء الفاعلين والمفعولين المشتقة من هذا الفعل، فيقال في: يكرم (يُؤَكْرِم)، ألا ترى إلى قول الشاعر(١): [طويـــل]

[٢٧٧] - - - - - - - - - - -   كراتُ غُلامٍ في كِســاءٍ مُؤَرْنَبِ

فـ(مُؤَرْنَبِ) كـ(مُؤَكْرَمِ) فقياسه (مُرْنَب) كما يقال (مُكْرَم) ولكنه اضطُرّ إلى إثبات الهمزة، فهذه الأسماء المشتقة من الأفعال تجري مجرى أفعالها. فأما قول الشاعر(٢):

[١٠٠]   وصاليات ٍكَكَما يُؤَثْفَيْنْ

ففي الفعل لغتان: (ثَفَي) و(أَثَف) فمن كان لغته (ثَفَي) [يقول في الزيادة أثْفَى - يُثْفِيْ]. كـ(أَكْرَم) فـ(يُؤَثْفَيْن) كـ(يُؤَكْرِمْن) ووزنه (يُؤَفْعلن) ومن كانت لغته (أثف) فالهمزة أصل في الكلمة لأنها (فاء) ووزن (يُؤَثْفَيْن) (يُفْعَلَيْن) كـ(يُسْلَقَيْن)(٣).

وإذا كان الفعل الماضي على ثلاثة أحرف فتحت حرف المضارعة نحو: (فعل - يَفعل، وتَفعل، ونَفعل، وأنا أَفعل)، هذه أفصحُ اللغات(٤).

---

(١) هي ليلى الأخيلية، وصدر البيت:

تَدلَّتْ على حُصّ ظماء كأنّها   - - - - - - - - - - - - -

الديوان ٥٦، الكتاب ٤ / ٢٨٠.

(٢) ينظر: الصفحة ٣٤٠.

(٣) لتفصيل ما أجمله المصنف نقول: في (يُؤثفَيْنَ) لغتان فعلى لغة (ثَفَى) يقال في المزيد (أثْفَى، يُؤَثْفِي) مثل: أكرم يُؤَكْرِم بإبقاء الهمزة فيكون وزنه (يُؤَفْعَلْنَ) فالهمزة زائدة والثاء هي فاء الفعل وعلي لغة (أثف) تزاد ألف الإلحاق فيقال (أثفى يُؤثْفي) فهو بمنزلة (سَلْقَى يُسَلْقِي) فالهمزة أصل في الكلمة، لأنها فاء الفعل: فيكون وزنه (يُفَعْلِيْن)، ينظر: ضرورة الشعر ٢٢١، و(اللسان / أثف وثفى).

(٤) وهي لغة أهل الحجاز، ينظر: الكتاب ٤ / ١١١.

فإن كان الماضي على (فعِل) مكسور العين، أو كان في أوله ألف وصل: فمن العرب من يكسر حرف المضارعة إذا كان همزةً، أو تاءً أو نوناً، فيقول (أنا إِعلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم)[1]، ولا يقولون (يِعْلَم) استثقالاً للكسرة في الياء.

وإنما أراد أن يدلّ على أن الماضي فيه كسرة إما في عينه، أو في ألف الوصل، فليس يخلو أن تجعل الكسرة في حرف الإعراب، لأن هذه الكسرة بناء، فلو جعلوها في حرف الإعراب بطل الإعراب منه للزومه طريقة واحدة ولم يجز أن يجعلوها في عينه لأن باختلاف حركات العين يفرق بين الأبنية من (يفعَل ويفعُل ويفعِل)، فلو لزمت العين طريقة واحدة لبطل الفرق بين الأبنية،ولم يجز أن يجعلوها الكسرة في (الفاء) لأنها ساكنة، ولأنها لو حرّكت لتوالت أربع حركات لازمة في كلمة واحدة وهذا لا يوجد في أبنيتهم.

فإن كانت (فاء) (فعل) واواً، نحو: وَجِل، ووَحِل، كسر أهل اللغة الياء، أيضاً من حروف المضارعة فقالوا: (أنا ايْجَلُ) و (نحن نِيْجَل) و (أنت تِيْجَل) و(هو يِيْجَل)، وإنما تحملوا الكسرة في الياء لتنقلب الواو على قياس، لأنها إذا سكنت و قبلها كسرة انقلبت على قياس فقالوا: (هو ييجل) (وأنا ايجل)[2].

ومن العرب[3] من يكسر جميع حروف المضارعة، ولا يراعي هل الفاء واو أو غير واو.

وإذا كان في الماضي كسرة فيقولون (نِعلم) كما يقولون (هو ييجل).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ١١٠: (هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة... وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الخحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعْلم ذاك، وأنا إِعلم، وهي تِعْلَمُ، نحنُ نِعْلم ذاك)، وقال فيه ٤ / ١١١ (وجميع ما ذكرت مفتوح في لغة أهل الحجاز).

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ١١١، المصنف ١ / ٢٠٢.

(٣) هم بنو أسد، ينظر: اللسان: وجل.

ويقولون: أنا انطلق، ونحن نِنْطَلِقُ وهو يِنْطلق، وأنت تِنْطَلق فيمن كسر الياء.

فإن قيل: فلم اختاروا للثلاثي الفتح من حروف المضارعة.

قيل لهم: لما قلّت حروف الثلاثي، وكثر استعمالهم له اختاروا له الفتحة لكثرتها وخفتها.

فإن قيل: فلم اختاروا في ذوات الأربعة الضمّ في حروف المضارعة فقالوا: (يُكْرم وتُكْرِم ونُكْرِم، وأُكْرِم).

قيل له: الحركات ثلاث: ضمّة، وفتحة وكسرة، وقد خصوا الثلاثي(*) بالفتحة فلم تبق إلا الضمّة والكسرة فلو أعطوا ذوات الأربعة الكسرة لتبس بلغة من كسر في الثلاثي حرف المضارعة فقال: أنت تِعلم، فتجنبوا الكسرة لما يعرض فيها من اللبس، فلم تبق إلا الضمة (فخصّوا بها ذوات الأربعة) فحصل بهذا الفعل الفرق بين الثلاثة وذوات الأربعة، فأمّا ما زاد كالخمسة والستة، فقد حكى بعض أهل اللغة أنّ قوماً من العرب يضمّون حرف المضارعة فيما زاد على الأربعة،(1) فيقولون: (يُنْطَلِقُ، ويُسْتَخرِج)، يحملونه على الأربعة، لقرب الأربعة من الخمسة،وهذه ليست بلغة فصيحة، والجيّد أن تفتح حرف المضارعة لأمرين:

أحدهما: لخفة الفتحة.

والثاني: حملاً له على الثلاثي، وإنما حملوه على الثلاثي لأنّ أكثر ما يكون الخماسي والسداسي من الثلاثي بحروف يزيدونها في بنيته، فلما كان أصله الثلاثي حمل على أصله، ولم يعتدّوا بالزيادة التي فيه.

فإن قيل: قد نقلوا من ذوات الأربعة إلى الخماسي والسداسي، فقالوا: احرنجم، أصله (حرجم)، وقالوا: اطمأنّ وأصله (طمأن)، وقالوا: (اقشعرّ) وأصله (قشعر).

قيل له: عن هذا الاعتراض جوابان:

(*) أ: ص٢٢١.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٨٨، وقد سبقت الإشارة إلى هذه اللغة في الصفحة ٧٣.

أحدهما: أن النقل من الثلاثي أكثر من الرباعي فحملوه على الأكثر ولم يحفلوا بالأقل.

والجواب الثاني انهم لو ضمّوه لكان قد جمعوا عليه كثرة الحروف وثقل الحركة، فلما استثقلوا الجمع بين هذين أعطوه أخفّ الحركات وهي الفتحة.

فإذا كان الماضي على أربعة أحرف وجب ضمّ حروف المضارعة من مستقبله.

وكل همزة تدخله فهي همزة قطع من الماضي والأمر والمصدر، وحرف المضارعة، وقد مضى بيانه(١).

فإذا زاد الماضي على أربعة أحرف أو نقص عنها فتحت حرف المضارعة(٢).

فإذا زاد الماضي على أربعة أحرف وفي أوله همزة فهي همزة وصل وتثبت في الماضي والأمر والمصدر.

تقول في الماضي: قد انْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ، واحرنجَمَ.

وتقول في الأمر: انطلِقْ، استخرِجْ، احرنجِم.

وتقول في المصدر: انطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً، واحرنجم احرنجاماً، وانبعث انبعاثاً.

وأما الثلاثي فإن همزة الوصل تدخل في الأمر منه للمواجه إذا سكن ما بعد حرف المضارعة،وأسقطت حرف المضارعة من أوله.

فإذا أردت الأمر من (يَضْرِبُ) وأسقطت الياء لم يمكنك أن تبتدئ بـ(الضاد) لأنها ساكنة، وكذلك من (يَدْخُل)، لو أسقطت الياء لما جاز أن تبتدئ بـ(الدال) لأنها ساكنة، فأدخلت ألف الوصل توصلاً إلى النطق بهذا الساكن فقلت في الأول: (اضْرِبْ) وفي الثاني: (ادْخُلْ).

---

(١) تقدم بيانه في الصفحة ٧٩٥.

(٢) تقدم آنفاً في الصفحة ٧٩٩، أن قوماً يضمون حرف المضارعة في الخماسي والسداسي، وأن قوماً يكسرونه في الثلاثي، وينظر هامشنا في الصفحة ٧٩٨.

وقد شذّ من الثلاثي حرفان اتفقوا عليهما فأسقطوا الساكن من أولهما فبقي بعدهما حرف متحرك يمكن الابتداء به فقالوا: (خُذْ) وهو من (أَخَذَ)، و(كُل) وهو من (أكَلَ)، وكان الأصل فيهما: (اؤخُذْ) (اؤْكُلْ) فثقل عليهم الجمع بين همزتين فيما يكثر استعماله، فأسقطوا الهمزة الثانية وهي الأصلية فاستغنوا عن ألف الوصل، وقد ردّوا بعض هذا[١] في الشعر مع حرف العطف، وقال الشاعر[٢]: [وافــر]

[٢٧٨] تَحَمّلْ حاجتي وأْخُذْ قِواها   فقَدْ نَزَلَتْ بمنزلة الضَيـاعِ

وههنا فعل ثالث فيه لغتان، وهو قولنا (مُرْ) من (أمر).

فمنهم من يلحقه بـ(خُذْ) فيقول قد كثر ككثرة (خُذْ، وكُلْ) فينبغي أن تسقط همزته كما سقطت في (خذ) فيقولون (مر) كما يقولون (خذ) إلا أنهم قد ردّوا هذه الهمزة المحذوفة مع حرف العطف.

وفي التنزيل: ﴿ **وأمُرْ أهْلَكَ بالصلاة** ﴾[٣]، وفيه ﴿ **وأمُرْ قَوْمَكَ يأْخُذُوا بِأحْسَنِها** ﴾[٤].

واللغة الثانية أن يحقق الهمزة، فإذا حققها أدخل عليها همزة الوصل فقال: (أأمر) إلاّ أنه يُبدل من الهمزة الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فيقول (أوْمُرْ) ويقول: هذا لم يكثر ككثرة (خُذْ، وكُلْ).

---

(١) كذا في الأصل، ويريد بقوله (ردّوا) أي ابقوا الهمزة على القياس مع حرف العطف وهو قوله (وأخذ) كما في الشاهد الذي سيرد ذكره.

(٢) لم أقف على قائله أو مصدره وهو الشاهد الفريد في هذا الباب، ولم تذكره كتب الصرف مع ضرورتها إليه.

(٣) الآية ١٣٢ / سورة طه.

(٤) الآية ١٤٥ / سورة الأعراف.

فأما ما عدا هذه الأفعال الثلاثة من الثلاثي مما يكون فاؤه همزة فلا بدّ من إثباتها.

فإذا دخلت عليها همزة الوصل:

فإن كانت همزة الوصل مضمومة قلبت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها[1] تقول: (أُوْمُل) إذا أمرت من (أمَل، يأمُل) و (أوْجُر) إذا أمرت من (أجَر، يَأجُر).

وإن كانت همزة الوصل مكسورة قلبت من الهمزة لسكونها وانكسار ما قبلها تقول: (إِيْبَقْ) إذا أمرت من (أبَقَ، يَأبَقُ) وتقول (إِيْأَسْ) إذا أمرت من (أيِسَ، يَأيَس).

ذكر دخول همزة الوصل والقطع في حروف المعاني

أعلم أنهم قد أدخلوا همزة الوصل على حرف واحد من حروف المعاني وهو لام التعريف[2]، فقالوا: (الغلام، والفرس، والرجل) وما عدا لام التعريف من الحروف، فألفه قطع، نحو: إنّ، وأنَّ، وأما، وإمّا، وأمْ، وإلاّ، وما أشبه ذلك.

وإنما سميت هذه الهمزة وصلاً لأمرين:

أحدهما: أنها توصل إلى النطق بالساكن.

والثاني: لاتصال ما قبلها بما بعدها في الدرج.

---

(١) هذا في لغة من يسهل الهمزة وهم أهل الحجاز، وأما الباقون فيحققون الهمزة، ينظر: الإتقان ١/٩٨.

(٢) يختلف هذا عن رأي الخليل الذي ذكره سيبويه في الكتاب ٣/٣٢٤ بقوله: (وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ(قَدْ) وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى)، وينظر: شرح الكافية ٢/١٢٠٣.

ذكر حركات همزة الوصل

همزة الوصل تكون مكسورة ومضمومة ومفتوحة، والكسر هو الأصل، وقد دللت على أن الأصل هو الكسر، تقول: ابن، ابنة، اثنان، واثنتان، انطلاق واستخراج(*).

فإن انضمّ ثالث الكلمة ضماً لازماً ضموا همزة الوصل اتباعاً للثالث، ولم يحفلوا بالحاجز بينهما، لأنه ساكن، والساكن كالميت، وإنما يقوى الحرف بحركته،وأصل الهمزة الكسر، ولكن ثقل عليهم الخروج من كسر لازم إلى ضمّ لازم فأتبعوا الضم الضم ليكون العمل من وجه واحد فيسهل، ونقول (أقتل، أخرج)[1]، وفي التنزيل: ﴿**أُسْجُدوا لآدم**﴾[2]، ﴿**استُحْفِظوا**﴾[3]، ﴿**أُخْرُجْ عليهنّ**﴾[4]، ﴿**أُؤْتُمِن أمانته**﴾[5]، ﴿**أُدْخُلوا الباب**﴾[6]، ﴿**أُقتُلوا يوسف**﴾[7]، (أُنْطُلق بزيدٍ) (أُسْتُخرج المالُ).

فإن قيل: (امرؤ)[8] كسروا الهمزة، والثالث مضموم وهو الراء.

قيل له: (شرطنا ضمّاً لازماً)، وضمة الراء غير لازمة، ألا تراك تقول: (لقيت أمرأً، ومررت بامرئٍ) فتبطل الضمّة، ولو كانت لازمة ما بطلت.

(*) أ: ص٢٢٢.

(١) حكى قطرب على سبيل الشذوذ (إِقْتُلْ) بالكسر على الأصل، ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٩ / ٢٣٧، وإنما شذّ لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمّة لأن الحاجز: غير حصين لسكونه، ينظر: شرح الكافية - الرضي ٢ / ٢٥٠.

(٢) الآية ٣٤ / سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٢٩٦.

(٣) الآية ٤٤ / سورة المائدة.

(٤) الآية ٣١ / سورة يوسف.

(٥) الآية ٢٨٣ / سورة البقرة.

(٦) الآية ١٥٤ / سورة النساء.

(٧) الآية ٩ / سورة يوسف.

(٨) ومثله: (إِرْمُوا، وإِقْضُوا) فالهمزة مكسورة لأنّ الضمّة عارضة، كما قالوا: أغزِي، فضمّوا الهمزة، والثالث مكسور لأن الكسرة عارضة، ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٩ / ٢٣٧.

فإن كان في الفعل لغتان: ضمّ العين وكسرها ضممت همزة الوصل فيمن ضم العين، وكسرتها فيمن لم يضمّ، وقد قرئ بهما جميعاً، قال الله تعالى: ﴿ **وإذا قيلَ انْشُزوا فانْشُزوا** ﴾[1]، يقرأ بضم الشين وكسرها. فمن ضم الشين قال: أُنْشُزوا (في الإبتداء) فضمّ الهمزة، ومن كسر الشين قال: (إنْشِزُوا) فكسر الهمزة.

وتقول إذا أمرت المرأة من الغزو والدعاء: أُغْزي وأُدْعِي.

فإن قيل: لم ضممت الهمزةَ، والثالثُ ليس مضموماً.

قيل له: أصل الثالث أن يكون مضموماً، وضممت همزة الوصل مراعاة لضمة الثالث، ولم تحفل بالكسر الذي عرض فيه، وأصل الكلمة: (أُغْزُوي، أُدْعُوِي) فاستثقلوا الكسرة في الواو، فأسقطوها فاجتمع ساكنان وهما الواو والياء ولم يجز الجمع بينهما، ولا تحريك أحدهما فأسقطت الواو لالتقاء الساكنين لأنها ليست لمعنى، وبقيت الياء لأنها لمعنى، وهي ضمير الفاعل، فلو أسقطت لبقي الفعل بلا فاعل، فلما سقطت الواو قلبوا من الضمة قبلها كسرة لتثبت الياء، ولو بقيت الضمّة لانقلبت الياء واواً فالتبس فعل الأمر للمؤنثة بأمر جمع المذكرين.

فإن كان لام الفعل ياءً، نحو: (بَنَى، وأَتَى، وقَضَى) كسرت الهمزة في أمر المذكرين فقلت: (إئْتُوا)، (إبْنُوا)(إقضُوا) وإنما كسر الهمزة على الأصل، ولم يحفل بضمة الثالث لأنها عارضة، والأصل فيها: (إئْتيوا)، و(إبْنُيُوا) و(إقْضِيُوا) فاستثقلوا الضّمة على الياء الخفيفة التي قبلها كسرة، فأسقطوا الضّمة فاجتمع الساكنان: الياء والواو، فأسقطوا الياء لالتقاء الساكنين لأنها ليست لمعنى، ولم يجز أن تسقط الواو لئلا يبقى الفعل بلا فاعل فلما سقطت الياء قلبوا من الكسرة ضمّة لتسلم الواو، ولو ثبتت الكسرة لانقلبت الواو ياء فالتبس أمر المذكرين بأمر الواحدة المؤنثة.

---

(١) الآية ١١ / سورة المجادلة ﴿أُنْشُزُوا﴾ بضم الشين قراءة الجمهور، وبكسرها قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٦٢٩ (معجم القراءات ٧ / ١٠٤).

فأما الهمزة التي تصحب لام التعريف فهي مفتوحة بغير خلاف[١].

وقد كان بعض النحويين يقول هي همزة قطع، وإنما سقطت من اللام لكثرة الاستعمال وهذا ليس بالصحيح، والصحيح ما عليه الجماعة.

وقول الشاعر[٢]: [طويـــل]

[٢٧٩] ---------------- ----لَيْمُنُ اللهِ ما نَـدْرِي

إسقاطها من اللفظ يدلّ على أنها وصل.

فإن قال: قد يجوز للشاعر أن يصل مقطوعاً ويقطع موصولاً.

قيل له: ذاك في الضرورة، وينبغي أن يحمل الكلام على ظاهره في وصل الموصول، وقطع المقطوع حتى تقوم دلالة على الضرورة فيصير إليها ويعدل عن الظاهر.

فإن قيل: فلم فتحوا همزة مع لام التعريف.

فعن هذا السؤال جوابان:

أحدهما: أنهم أرادوا أن يجعلوا الهمزة التي تدخل على الحرف بخلاف ما يدخل على الاسم والفعل.

والجواب الثاني: أن الحرف أثقل من الفعل لأنه فرع عليه، فاختاروا له الفتحة لأنها أخفّ الحركات وأكثرها استعمالاً.

---

(١) وكذلك إن أبدلت اللام ميماً في اللغة الطائية وابتدئ بها نحو: (لَيْس مِنَ امْبِرِ امْصِيامُ في امْسَفَر) أي ليس من البر الصيام في السفر، ينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ١/ ٢٤، ٩/ ٢٣٧، وشرح الكافية ـ الرضي ٢/ ١٢٣.

(٢) هو نصيب بن رباح، وتمام البيت:

فقال فريقُ القوم لما نشدتُهم نَعَم، وفريقٌ ----------

شعره ٩٤، الكتاب ٣/ ٥٠٣، اللمع ٢٩٢، ٣٥٤، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨/ ٣٥ و٩/ ٩٢.

فأما (أَيْمُنُ اللهِ) ففيها لغتان: كسرة الهمزة وفتحها، والفتح أكثر وأفصح، والكسر قليل[١]، فمن كسرها شبهها بهمزة "ابن" ومن فتحها شبهها بالهمزة التي تدخل على لام التعريف، ووجه الشبه بينهما أن هذا الاسم قد وقع موقع حرف القسم اعني واو القسم، فلما ناب عن الحرف شبّه بالحرف.

والذي يدلّك على أنه قد ناب عن حرف القسم دخول الحذف عليه حتى بقي على حرف واحد فقالوا: (مُ اللهِ)[٢]، وإنما فعلوا هذا ليقربوه بالحذف من الحرف الذي وقع موقعه، لأن حرفاً واحداً ينوب عن حرف واحد أشبه من جماعة حروف تنوب عن حرف واحد، ودخول هذا الحذف عليه يبطل من ادّعى أن (أيمُناً) جمع يمين، لأن الجمع لا يجوز أن تبطل حروفه حتى يبقى على حرف واحد، لأن هذا يكون إخلالاً بمعناه.

ذكر دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل

أعلم أنّ همزة الاستفهام قطع، وحركتها الفتح، فإذا دخلت على همزة وصل مكسورة كانت، أو مضمومة أسقطتها وثبتت مكانها.

تقول: (أسْمُكَ في الكتاب؟)، والأصل: (أ اسْمُكَ) فسقطت الثانية للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام.

وتقول: (أبْنُكَ في الدار؟) وتقديره: (أ ابْنُكَ في الدار؟) فسقطت الثانية للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام، قال الشاعر[٣]: [مجزوء الوافر]

---

(١) حكى يونس (إيْمُنُ اللهِ) بالكسر على الأصل، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٩ / ٢٣٧، وقد ذكروا لها من تقليب حركاتها لغات كثيرة، ينظر: الصحاح ـ الجوهري. مادة (يمن)، شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٣١٣، حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٤ / ٢٩٢.

(٢) ينظر: البغداديات ١٦١.

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان ١٢١، اللمع ٣٥١.

[٢٨٠] **فقالت: أَبْنُ قَيْسٍ(*) ذا　　وبَعْضُ الشَيْبِ يُعْجِبُها**

أصلها: (أ ابْنُ) فالأولى للاستفهام، والثانية وصل، فاستغنى عن الثانية بالأولى ومعنى (يعجبها) من التعجب، لا من الإعجاب كأن (الشيب) جعلها تتعجب منه.

وتقول: (أنْطُلِقَ بزيدٍ ؟)، وأصله: (أ انطُلِقَ) فسقطت الثانية للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام.

وتقول: (أشْتَريت لزيدٍ ثوباً؟) وأصله: (أاشتريت) فسقطت الثانية للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام.

وفي التنزيل: ﴿ **أفترى على الله كذباً** ﴾[١]، أصله: (أإفترى على الله كذباً)، فسقطت الثانية للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام.

فأما قوله تعالى: ﴿ **لكاذبون أصطفى البنات؟** ﴾[٢]، فيقرأ بالوصل والقطع: فمن قرأ: ﴿ **لكاذبون اصطفى** ﴾ فالكلام خبر، والهمزة وصل، يدلك على كونها وصل سقوطها في الدرج.

ويقرأ: ﴿ **لكاذبون أَصْطَفَى** ﴾ فهذه الهمزة استفهام وقد سقطت همزة الوصل، والأصل (أاصطفى) فسقطت الثانية للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام.

وقال الله تعالى: ﴿ **ما لنا لا نرى رجالاً كنّا نعدّهم من الأشرار، أتّخذناهم** ﴾[٣]،

(*) أ: ص٢٢٣.

(١) الآية ٨ / سورة سبأ.

(٢) الآية ١٥٣ / سورة الصافات ﴿ أَصْطَفَى ﴾ بقطع الهمزة قراءة الجمهور، ويوصل الهمزة قرأ حمزة ونافع، وورش وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٥٤٩، ٠معجم القراءات ٥ / ٢٤٨).

(٣) الآيتان ٦٢، ٦٣ / سورة ص ﴿ أَتَّخَذْناهم ﴾ بقطع الهمزة، قراءة الجمهور ويوصل الهمزة قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ٥٥٦ (معجم القراءآت ٥ / ٢٧٣)، وينظر: الصفحة ٨٦١.

تقرأ بالوصل والقطع: فمن وصل فالألف وصل، ولاجل كونها وصلاً سقطت في درج الكلام.

ويقرأ: (مِن الأشرارِ أتّخذناهم) بالقطع، فالهمزة استفهام، وتقديره: (أإتخذناهم) فسقطت الثانية للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام، قال الشاعر[1]: [بسيط]

[٢٨١] **اسْتَحْدَثَ الركبُ عن أشياعهم خبراً   أم راجع القلب من أطرابه طَـــرَبُ**

فالهمزة استفهام وتقديره: (أ استحدث) فسقطت الثانية استغناء عنها بهمزة الاستفهام.

فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة لم يجز أن تسقط همزة الوصل لأنهما قد اتفقتا في الحركة لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مفتوحة فأيهما سقطت التبس الكلام، ولم يُعلم الاستفهام من الخبر، ولكن يعوض من همزة الوصل مدة، لتكون المدة فارقة بين الاستفهام والخبر.

فإذا قلت: (الرجلُ منطلقٌ) فهذا خبر، لأنه لا مدة في اللفظ، والهمزة همزة وصل. فإذا قلت: (آلرجلُ فمنطلقٌ؟) فهذا استفهام، والمدة عوض عن همزة الوصل.

وفي التنزيل: ﴿**قُل آلذكرين حرّم أم الأنثيين**﴾[2]، وقال تعالى: ﴿**الآن وقد عصَيْتَ قَبْلُ**﴾[3]، وقال تعالى: ﴿**اللهُ أذنَ لكم أم على الله تفترون**﴾[4]، وكل هذا استفهام.

---

(١) هو ذو الرُمَّة، الديوان ١، اللمع ٣٥١، الخزانة ٢ / ٣٤٢.

(٢) الآية ١٤٣ / سورة الأنعام.

(٣) الآية ٩١ / سورة يونس.

(٤) الآية ٥٩ / سورة يونس.

فأما (أيمُن) : فمن كسر الهمزة فمتى أدخل عليها همزة الاستفهام سقطت همزة الوصل كما كانت تسقط في (ابن) .

فأما من فتح الهمزة فمتى أدخل عليها همزة الاستفهام عوّض من همزة الوصل مدّة لتكون المدة فارقة بين الاستفهام والخبر.

فإذا قال : (أيْمُنُ اللهِ لأَذهبن) فهذا خبر.

فإذا قال : (أيْمُنُ اللهِ لأذهبن) فهذا استفهام لأجل المدة التي حذفت بعد همزة الاستفهام .

فإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع، فهمزة القطع تكون زائدة وتكون أصلية، وتكون مضمومة ومفتوحة ومكسورة .

فإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع المفتوحة ففيها أربعة مذاهب مستعملة :

أولهما : تحقيق الهمزتين، تقول (أأكْرَمْتَ زيداً؟)، وفي التنزيل : ﴿ **أأنذَرْتَهم** ﴾[1].

والمذهب الثاني : أن تدخل بين المحققتين ألفاً، فتقول : (ﺁأكْرَمْت زيداً؟)، ﴿ **ﺁ أنْذرْتَهُم** ﴾، قال الشاعر[2] :

[١٤٤] **هَيا ظَبْيَةَ الوعساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وبَيْن النَقـا أ أنتِ أم أُم سـالـم**

والمذهب الثالث : أن تحقق الهمزة الأولى، وتلين الثانية فتجعلها بين الهمزة والألف لأنها مفتوحة، تقول : (آكرمت زيداً؟)، ﴿ **آنذرتهم** ﴾، ﴿ **آنت قُلْتَ للناسِ** ﴾[3].

---

(١) الآية ٦ / سورة البقرة.

(٢) ينظر: الصفحة ٤٤٢ .

(٣) الآية ١١٦ / سورة المائدة، ينظر: الصفحة: ٨، ٨١١، ٨٣٢ .

المذهب الرابع: أن تدخل بين المحققة والليّنة ألفاً، لأن الملينة في نيّة التحقيق، تقول: (أ ااكرمت زيداً) ﴿أا انْذَرْتَهُم﴾ ﴿أاا نْتَ قُلْتَ للناسِ﴾.

فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة قطع مكسورة ففيها المذاهب الأربعة:

المذهب الأول: تحقيق الهمزتين: ﴿أءنّا لمبعوثون﴾[1]، (أ انك لتكرمني) (أ إذا جئت أعطيتني).

والمذهب الثاني: أن تدخل بين المحققتين ألفاً، فتقول: (آ إنّك لتكرمني).

والمذهب الثالث: أن تحقق الأولى وتلين الثانية فتجعلها بين الهمزة والياء لأنها مكسورة، تقول: (أ انَّك لتقول ذلك).

والمذهب الرابع: أَن تُدخل بين المحققة وبين الملينة ألفاً، فتقول (آ انّكَ؟).

فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة قطع مضمومة ففيها المذاهب الأربعة:

المذهب الأول: تقول إذا حققت الهمزتين (أ أُكْرِمَ زَيْدٌ؟) وفي التنزيل: ﴿أَأُنْزِلَ عليهِ الذِكْرُ﴾[2].

والمذهب الثاني: تقول إذا أدخلت بين المحققين ألفاً (آ أُكْرِمَ زَيْدٌ) ﴿آ أُنْزِلَ عليهِ الذِكْرُ﴾.

والمذهب الثالث: أن تحقق الأولى وتلين الثانية فتجعلها بين الهمزة والواو لأنها مضمومة، تقول: (آؤكرم زيداً؟) ﴿آؤنزل عليهِ الذكرُ﴾.

والمذهب الرابع: أن تدخل بين المحققة والملينة ألفاً، فتقول: (آاؤُكْرِمَ زَيْدٌ)؟ ﴿آاؤنزِلَ عليه الذكرُ﴾.

وقد أتينا من أحكام همزة الوصل والقطع ما يستدلّ عليه في القرآن والشعر ما فيه كفاية(*) بإذن الله عزّ وجلّ.

---

(١) الآية ٤٩ / سورة الإسراء.

(٢) الآية ٨ / سورة ص.

(*) أ: ص٢٢٤.

باب الاستفهام

يقال: استفهام واستخبار واستعلام، واستخبرت واستفهمت واسْتَعْلَمْتُ كلّه بمعنى واحد، وإنما معناه إذا قال (استخبرت) فمعناه: طلبت إليه أن يخبرني، و(استفهمت) طلبت إليه أن يفهمني، و(اسْتَعْلَمْتُ) طلبت إليه أن يعلمني.

وإنما قال: استفهام واستخبار واستعلام إذا وقع ممن لا يعلم.

فإن وقع ممن لا يعلم عما يسأل عنه قيل توبيخ وتقرير وتبكيت. وكل ما في القرآن بلفظ الاستفهام فهو من هذا القسم، لأن الله عز وجل لا يجوز أن يستخبر ولا يستفهم ولا يستعلم، ويجوز أن يوبخ ويقرر ويبكت.

فقوله تعالى: ﴿**كيف تَكفرونَ باللهِ وكُنْتُم أَمواتاً فأحياكم**﴾[١]، إنما هو توبيخ لهم على كونهم ممن خلقهم وعدولهم بالعبادة إلى من لا يستحقها.

وقوله تعالى: ﴿**وما تِلْكَ بيمينِكَ يا مُوسَى**﴾[٢]، إنما هو تقرير له ليعترف بما في يده ويؤنسه حتى لا ينفر إذا انقلب ما في يده حية.

وقوله تعالى: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِكُمْ**﴾[٣]، إنما هو تقرير لهم على الاعتراف بربوبيته.

وقوله تعالى: ﴿**أَ أَنْتَ قُلْتَ للناسِ**﴾[٤]، إنما هو تقرير لـ (عيسى) واستدعاء للردّ على الذين يدّعونَ ربوبيته.

---

(١) الآية ٢٨ / سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٧.

(٢) الآية ١٧ / سورة طه، وينظر: الصفحة ٧.

(٣) الآية ١٧٢ / سورة الأعراف، وينظر: الصفحة ٧.

(٤) الآية ١١٦ / سورة المائدة، ينظر: الصفحات ٨، ٨٠٩.

والذي يدلّ على أن لفظ الاستفهام يكون للتقرير والاعتراف قول جرير لعبد الملك بن مروان حين مدحه[١]:

[١] **أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المطايا   وأندَى العالمِيْنَ بطونَ راحِ**

والمادح لا يكون مستفهماً، وإنما يكون مخبراً ومقرراً.

وورود المدح بلفظ الاستفهام أبلغ في معناه ليعترف الممدوح بما قرر عليه، ولهذا حكي أن عبد الملك تحركت أعطافه واهتز للأريحية، وقال: (صَدَقْتَ، نَحْنُ كذلك).

والاستفهام معنى من المعاني فيجب أن يكون بحرف يخصه، وقد جعلوا له الهمزة و(أَمْ) لأن الحروف هي التي وضعت للمعاني، وقد ذكرنا الهمزة و(أَمْ) في باب العطف بما أغنى عن ذكرهما[٢]. وقد استفهموا بـ(هَلْ) كقولهم: (هَلْ زَيْدٌ عِندك؟).

وقد تكون (هَلْ) بمعنى (قَدْ)[٣]، ولا تكون بمعنى (قَدْ) إلا بدليل يعضدها، لأن الاستفهام قد شاع فيها كقوله تعالى: ﴿**هَلْ أتى على الإنسان**﴾[٤]، معناه (قد أتى على الإنسان) لأنه خبر لا استفهام، لأن الله تعالي لا يجوز أَنْ يستفهم، فهذا يدلّك على أنه خبر، وقال تعالى: ﴿**هَلْ أتاكَ حديثُ الغاشية**﴾[٥]، يعني القيامة، قال الشاعر[٦]: [بسيط]

---

(١) ينظر: الصفحات ٧.

(٢) ينظر: الصفحة ٦، ٥٥٤، ٥٨٨، ٨١٢.

(٣) اختلفوا في دلالة (هل)، ولا ريب أن مجيئها بمعنى (قد) مستفاد من القرائن في سياق الكلام، وقد ذهب قوم إلى أنها لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً وقد أيّد ابن هشام هذا الرأي في المغني ١/٣٨٨، فقال: **(**وهذا هو الصواب عندي) ورد على آراء الآخرين فيها.

(٤) الآية ١/سورة الإنسان (الدهر)، وينظر: الصفحة ٣٢.

(٥) الآية ١/سورة الغاشية، ينظر: الصفحة ٣٢.

(٦) هو زيد الخيل، الديوان ١٠٠، المقتضب ١/٤٤، اللمع ٣٦٠، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٨/١٥٢، الخزانة ٤/٥٠٦.

[٢٨٢] **سائِلْ فَوارِسَ يَرْبوعٍ بِشدّتِنا   أَهَلْ رأونا بسَفْحِ القُفِّ ذي الأَكَمِ**

تقديره: (أَقَدْ رَأَوْنا)، فـ(هَلْ) ههنا بمعنى (قَدْ)، ولا يجوز أن تكون للاستفهام لدخول همزة الاستفهام عليها، فهذا يدلّك على أنها بمعنى (قد).

واعلم أن العرب قد توسعت في كلامها فاستفهمت بأسماء أنابتها عن حرف الاستفهام، وينبغي أن تكون تلك الأسماء مبنية، لأن كلّ اسم تضمن معنى حرف وجب أن يبنى، لأن الحروف مبنية، وكذلك ما تضمن معناها وجب أن يكون مبنياً.

وأسماء الاستفهام تنقسم قسمين فمنها ما يكون سؤالاً عن جثة ومنها ما يكون عن غير جثة، فما كان منها سؤالاً عن زمان فهو غير جثة.

وما كان منها سؤالاً عن مكان، أو حيوان، أو جماد ليس بمكان فهو جثة.

وينبغي أن يكون بناؤها على الوقف لأنه أصل البناء، وإن اتفق أن يكون ما قبل الآخر ساكناً وجب أن يحرّك الآخر لالتقاء الساكنين.

فقولك: (مَنْ، وما، وكَمْ) أسماء، و(أَيْنَ، وأنّى) مكان و(مَتَى)، و(أَيّان) زمان، و(كَيف) حال.

وأما (أيّ) فهي بحسب ما يضاف إليها لأنها لا تستعمل إلا مضافة في اللفظ أو في التقدير. وإذا أفردت عن الإضافة نوّنت، ولا تقطع عن الإضافة إلا والمخاطب قد علم عن أي نوع قطعت.

وكل اسم استفهم به فهو مبني إلا (أيّاً) وحدها فإنها معربة سواء كانت استفهاماً أو شرطاً، أو بمعنى (الذي).

وإنما أعربت حملاً على نظيرها ونقيضها (كُلّ) لأن (كلاً) عبارة عن جميع أجزاء الشيء ومحيط به وعام له.

فإن أضفت (أيّاً) إلى الزمان كانت زماناً . وإن أضفتها إلى من يعقل كانت لمن يعقل . وإن أضفتها إلى مالا يعقل كانت من نوع مالا يعقل .

فأما (**مَنْ**) فإن كانت استفهاماً فهي متضمنة لهمزة الاستفهام .

وإن كانت شرطاً فهي متضمنة لحرف الشرط وهو (إنْ) .

وإن كانت خبراً فهي بمعنى (الذي) .

وهي في كل هذه الوجوه مبنية :

أما بناؤها في الاستفهام فلتضمن الهمزة .

وأما بناؤها في الشرط فلتضمن (إنْ) .

وأما بناؤها في الخبر فلأنها بمنزلة (الذي) فهي اسم ناقص يفتقر إلى صلة يجري مجرى الحروف .

وفي كل هذه المواضع لا تكون إلا عبارة عن العقلاء .

وإذا استفهمت فقلت : (مَنْ عِنْدَك؟) أجاب المجيب باسم علم أو لقب، أو كنية مذكّر أو مؤنث، فإذا قال : (مَنْ عِندَك؟)، قال المجيب : (زَيْدٌ)، أو (أبو عبد الله)، أو (سعيدُ كرز) أو (هندٌ) أو (زينبُ) أو (أُمُّ عَمْرٍو)، وما أشبه ذلك .

فأما (**ما**) فإن كانت استفهاماً أو كانت(*) شرطاً فهي مبنية .

إنْ كانت استفهاماً فهي متضمنة همزة الاستفهام .

وإن كانت شرطاً فهي متضمنة لحرف الشرط :

وكل هذا يوجب لها البناء .

(*) أ: ص٢٢٥ .

وإن كانت خبراً فهي بمعنى (الذي)، وإذا كانت كذلك فهي تفتقر إلى صلة فجرت مجرى الحروف فاستحقت البناء.

فأما (**مـا**) في الاستفهام فهي سؤال عن أعيان مالا يعقل وأجناسه وأنواعه وصفاته، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ولا يكون سؤالاً عن أعيان العقلاء.

فإذا قال السائل: (ما عِنْدَكَ؟) لجاز للمجيب أن يقول: (خَشَبَةٌ) أو (حَجَرٌ) أو (غُراب) أو (سَبُع) أو (تراب) أو (رجل) أو (إنسان) أو (امرأة) أو (غلام) أو (صبيّ) أو (صبيّة).

ولا يجوز أن يقول المجيب للسائل بـ(ما): (زيدٌ) أو (عمرو).

ولما كانت (ما) تقع على صفات العقلاء، و(مَنْ) تقع على أعيان العقلاء جاز أن تقام (ما) مقام (مَنْ) كما تقام الصفة مقام الموصوف، فجاز على هذا التقدير إذا قال (ما عِندَك؟) أن يقول المجيب (زَيْدٌ) أو (عمرو).

وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿**وما مَلَكَتْ أَيمانُكم**﴾[1]، تقديره: (وَمَنْ مَلَكَتْ أيمانكم) وإنما أراد هذا المعنى.

وقال في قوله تعالى: ﴿**وما خَلَقَ الذكرَ والأُنثَى**﴾[2]، تقديره: (وَمَنْ خلق الذكر والأنثى)[3].

وحكي عن بعض العرب أنه قال: (سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنّ لَنا) أي: سبحان مَن سخّركُنّ لنا[4].

---

(١) الآية ٣٦/سورة النساء.

(٢) الآية ٣/سورة الليل.

(٣) مجاز القرآن ٢/٣٠١، ينظر: تفسير القرطبي ٢٠/٨١.

(٤) ينظر: المقتضب ٢/٢٩٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٤/٦، تفسير القرطبي ٥/١٣، ٢٠/٨١.

و(**أي**) سؤال عمن يعقل ومالا يعقل، وتكون شرطاً، وتكون بمعنى (الذي) وهي في كلّ هذه المواضع معربة للعلّة التي قدمت ذكرها.

فإذا قال السائل: (أي القوم عندك؟) جاز للمجيب أن يقول: (زيدٌ) أو (عمرو) أو (هند) أو (امرأة) أو (دعد).

وإذا قال السائل: (أَيَّ الدواب ركبت؟) جاز أن يقول: (الأحمرَ) أو (الأشقرَ).

وقد يجوز أن يحذف المضاف إليه إذا فهم المسؤول ما يقصد.

فإذا قال السائل: (أيٌّ عندك؟) فإن فهم عنه أنه سأل عن العقلاء قال له: (زيدٌ) أو (عمرٌو) أو (رجلٌ) أو (امرأةٌ) وبحسب ما يفهم المسؤول يجيب.

فأما (**أَين**) فهي سؤال عن المكان(١).

فإذا قال السائل: (أين كنت؟) قال المجيب: (خلف الدار) و(عند زيد).

وإذا أدخل السائل على (أين) حرف الجر أدخل المجيب في الجواب حرف الجر.

فإذا قال: (من أين جئت؟) قال المجيب: (من المسجد).

وإذا قال: (إلى أين تذهب؟) قال المجيب: (إلى السوق).

وإنما يدخل السائل (من) على (أين) إذا سأله عن ابتداء فعله فيجب على المجيب أن يدخل (من) لتبيين الموضع الذي ابتدأ فعله منه، وكذلك إن سأله عن غاية فعله قال: (إلى أين تذهب) قال المجيب: (إلى السوقِ) أو (إلى البيت).

---

(١) كان ينبغي أن يذكر ههنا بناء (أين) الآتي ذكره في الصفحة ، كما فعل مع (كيف وأيان).

فأما (**أنّى**) فهي سؤال عن المكان، تقول: (أنّى جئْتَ؟) فيقول: (مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ)، كما قال تعالى: ﴿**أنّى لَكِ هذا؟**﴾[1] كأنه قال: (مِن أين لك هذا؟)، ﴿**قالت هو من عند الله**﴾[2].

وقد جوّزوا أن تكون: (أنّى) بمعنى (كيف) وبمعنى (حَيْثُ) وبمعنى (أَيْنَ)، وتأولوا هذا في قوله تعالى: ﴿**أنّى شِئْتُم**﴾[3]، قال قوم: هو بمعنى (كيف شئتم)، وقال قوم: هو بمعنى (حيث شئتم)، وقال قوم: هو بمعنى (أين شئتم)[4].

و(أَيْنَ) كانت مبنية على سكون النون فحرّكت النون لسكونها وسكون الياء قبلها، واختيرت لها الفتحة لخفة الفتحة وكثرتها، وكذلك إن كانت شرطاً بنيت لتضمنها معنى حرف الشرط.

فأما (**كيف**) فإنّها سؤال عن الحال.

يقول السائل: (كيف أنت؟) فيقول المجيب: (صالحٌ).

وإنما بنيت لتضمنها همزة الاستفهام، وكانت (ألفاء) ساكنة فاجتمع ساكنان الفاء والياء قبلها فحركت الفاء لالتقاء الساكنين واختيرت لها الفتحة لخفة الفتحة وكثرتها.

وأما (**متى**) فهي سؤال عن الزمان.

يقال: (متى تذهبُ؟) فيقول المجيب: (يومَ الجُمعة).

ويقال: (متى خرجْتَ؟) فيقول المجيب: (يومَ قدِمَ فيه فلان).

---

(١) الآية ٣٧/سورة آل عمران، ينظر: الصفحة ١٩.

(٢) الآية ٣٧/سورة آل عمران.

(٣) الآية ٢٢٣/سورة البقرة.

(٤) الكتاب ٤/٢٣٥، تأويل مشكل القرآن ٤٠٠، الصاحبي ٢٠٠.

و(أيّان) بمنزلة (مَتَى) نحو قوله تعالى: ﴿ **أيّانَ مُرساها** ﴾[1]، تقديره: (متى ظهورها)، وقوله تعالى: ﴿ **أيّانَ يُبْعَثون** ﴾[2]، تقديره (متى يبعثون)، وقوله: ﴿ **أيّانَ يومُ الدّين** ﴾[3]، وتقديره: (متى يومُ الدّين).

و(أيّانَ) بنيت لتضمنها همزة الاستفهام وكانت النون ساكنة، فاجتمع في آخرها ساكنان، النون والألف، فحركت النون لالتقاء الساكنين، واختاروا لها الفتحة لأن قبلها ألفاً فاختاروا الفتحة لمجاورة الألف، ويجوز أن يكون اختاروا الفتحة لمجاورة (الياء) ولم يحفلوا بالألف ولم يحفلوا بالألف التي بينهما لأنها خفيفة.

وأما (كَمْ) فإنما بنيت لتضمنها همزة الاستفهام، وهي سؤال عن (عدد).

ويقول السائل: (كم معك؟) فتقول: (عشرة دراهم).

فأما (أيّ) فهي بحسب ما تضاف إليه في اللفظ أو في التقدير.

وتقول: (أيَّ يومٍ تذهبُ ؟) فيقول المجيب: (يوم الجمعة).

وتقول: (في أيّ يومٍ خرجت؟) فيقول المجيب: (في يوم السبت).

وتقول: (أيَّ الدواب ركبْتَ؟) فيقول المجيب: (الأشقرَ).

وتقول: (أيُّ الرجالِ عندكَ؟) فيقول المجيب: (زيدٌ) أو (عَمْرو).

وتقول: (أيَّ الدور سكنت؟) فيقول المجيب: (دار عمرو).

وكلّ مبني فأصل بنائه الوقف إلا أن يكون قبل آخره ساكن فيحرك الأخير لسكونه وسكون ما قبله.

---

(١) الاية ٤٢ / سورة النازعات.

(٢) الآية ٢١ / سورة النحل.

(٣) الآية ١٢ / سورة الذاريات.

فإن كان الاسم متمكناً ثم عرض له البناء فإنه يبنى على حركة تفضيلاً له ورجحاناً على ما لم يتمكن، وقد بينت هذا فيما تقدم من باب النداء[1].

واعلم أن المستفهم إذا استفهم باسم فلا يخلو أن يكون ذلك الاسم في موضع نصب أو رفع أو جرّ.

فإن كان الاسم في السؤال في موضع رفع أو نصب فالاختيار في الجواب أن يكون[*] مطابقاً للسؤال، ويعرب بمثل إعراب الاسم الذي كان فيه السؤال.

وجاز للمجيب أن يظهر الرافع والناصب، وجاز أن يحذفهما اكتفاء بما تقدم في السؤال.

فإذا قال السائل: (مَنْ عِنْدَكَ؟) قال المجيب: (زيدٌ). وإن شاء قال: (زيدٌ عندي) فرفع (زيدٌ) بالابتداء، لأن (مَنْ) في السؤال كانت في موضع مبتدأ.

وإن قال السائل: (مَنْ لَقِيْتَ؟) فـ(مَنْ) في موضع نصب، فالمجيب بالخيار، إن شاء قال: (زيداً)، وإن شاء قال (لقيتُ زيداً). فأظهر الناصب، لأن الناصب والرافع منفصلان عن المرفوع والمنصوب.

فإن قال السائل: (بِمَنْ مررت؟) وجب على المجيب ان يقول: (بزيدٍ) لأن حرف الجر لا ينفصل عن المجرور، وهو بالخيار إن شاء أظهر الفعل الذي يتعلق به الباء وإن شاء حذفه، فقال: (مررتُ بزيدٍ) إذا أظهر، وإن حذف قال: (بزيدٍ) واكتفى بما دلّ عليه الفعل في السؤال.

فإن قال: (كَمْ مالُكَ؟) قال المجيب: (ألفان)، وإن شاء قال: (مالي ألفان).

فإن قال: (كَمْ لَقِيْتَ؟) قال: (لقيت عشرين)، وإن شاء قال: (عشرين).

---

(١) ينظر: الصفحة ٤٤٣.

(*) أ: ص٢٢٦.

وإن قال: (بِكَمْ مررتَ؟) فإن شاء قال: (مررت بعشرة) وإن شاء قال: (بعشرةٍ) وحذف الفعل للدلالة عليه في السؤال، وأما (الباء) فلا يجوز حذفها.

فإن قال: (متَى خرجت؟) قال المجيب: (يومَ الجمعة)، وإن شاء أظهر الفعل فقال: (خرجتُ يومَ الجمعة).

وإذا قال: (أَيْنَ قمت؟) قال المجيب: (خلفَ زيد)، وإن شاء أظهر الفعل فقال: (قمت خلف زيد).

وإذا قال السائل: (كيف عمرو؟) قال المجيب: (صالحٌ)، وإن شاء قال: (عمرو صالح).

فإن هو قال: (كيف ذهبت؟) قال المجيب: (راكباً)، وإن شاء قال: (ذهبت راكباً).

و(أين) و(كيف) لا تكونان في موضع رفع إلا أن تكونا خبراً لمبتدأ، وكذلك (متى) و (أيّان) و (أنى).

و(كيف) لا يجوز أن تكون في موضع (جرّ).

و(أين) يجوز أن تكون في موضع (جرّ) إذا دخلها حرف الجر.

و(مَنْ) و(ما) و(أيّ) و (كَمْ) يجوز أن يقعن في موضع رفع ونصب وجرّ، بحسب العوامل، فقس ما يرد عليك إن شاء الله.

باب ما يدخل على الكلام فلا يغيّره

(الكلام) هو عبارة -عند النحويين- عن الجمل المستقلّة بأنفسها المركبة من المبتدأ والخبر، والفاعل والفعل.

والذي يدخل على هذه الجمل على ضربين: حرف واسم.

والاسم على ضربين: اسم يجب أن يضاف إلى الجملة التي دخل عليها، واسم لا يجوز أن يضاف إلى الجملة التي دخل عليها.

والحرف على ضربين: حرف لا يجوز أن يعمل في الجملة التي دخل عليها، وحرف يستعمل على وجهين: وجه يجب أن يعمل في الجملة، ووجه يجوز أن يعمل ويجوز أن لا يعمل.

فأما الحرف الذي يجب أَن يعمل في الجملة التي دخل عليها فهي الحروف الستة، وهي: (أنّ) و(إنّ) و(كأنّ) و(لكنّ) و(ليتَ) و(لَعَلّ).

فهذه الحروف متى دخلت على مبتدأ وخبر عارية من (ما) وجب أن تنصب الاسم وترفع الخبر، تقول: (إنّ زيداً قائم) و(ليت عمراً جالس)، وقد مضى ذكر ذلك في بابه[1].

فإذا دخلت على هذه الحروف (ما) فالاختيار أن يرجع الكلام إلى المبتدأ والخبر، تقول: (إنّما زيدٌ قائمٌ) و(ليتما أبوك خارج).

وقال قوم: معنى (إنّما زيدٌ قائم) ما زيد إلا قائم، فأثبت له القيام ونفى عنه ما عداه[2].

---

(١) ينظر: الصفحة ٢٢٧.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١ / ٣٤١: (وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أن «ما» الكافة التي مع «إنّ» نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر)، وورد في لسان العرب مادة «انن»: (ومعنى «إنما» إثبات لما يذكر بعدها ونفي لما سواه).

وقال قوم: (إنما زيدٌ قائم) معناه: تخصيص ما بعدها بالحكم ونفيه عمن سواه، قالوا هذا في قوله تعالى: ﴿إنّما أَنْتَ منذرٌ﴾[١]، إنه خصّ بالنذارة، ونفيت عمّن سواه، وفي التنزيل: ﴿إنّما اللهُ إله واحدٌ﴾[٢]، ﴿إنّما وليُكم اللهُ﴾[٣]، جعلوا (ما) كافة لهذه الحروف عن النصب الذي تقتضيه وتؤثره فتركوا الكلام الذي بعدها على ما كان عليه الابتداء والخبر. ودخلت هي توكيداً للجملة التي بعدها.

ولو قُرِئ: ﴿إنّما اللهَ﴾، ﴿إنّما وليَكُم اللهُ﴾ بنصب الاسم على أن يجعل (ما) زائدة كقوله تعالى: ﴿عمّا قليلٍ﴾[٤]، لكان جائزاً في العربية، إلا أنه لم يقرأ به[٥].

وقال قوم من النحويين: لم نسمع فيما بعد هذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) وكان بعدها مبتدأ وخبر إلا الرفع[٦].

وحكى قوم عن الكسائي أنه روى عن العرب فيما بعد هذه الحروف الرفع والنصب. فأما بيت النابغة وهو قوله[٧]:

[١٢] **قالت ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا ... إلى حمامتنا ونِصْفَهُ فقَدِ**

سمع برفع (الحمام) ونصبه: فمن نصب الحمام جعل (ما) زائدة و(هذا) في موضع نصب بـ(ليت)، و(الحمام) انتصب لأنه وصف لـ(هذا)، و(لنا) خبر (ليت).

---

(١) الآية ٧ / سورة الرعد.

(٢) الآية ١٧١ / سورة النساء، وينظر: الصفحة ٤١.

(٣) الآية ٥٥ / سورة المائدة، وينظر: الصفحة ٤١.

(٤) الآية ٤٠ / سورة المؤمنون ينظر الصفحة ٣١.

(٥) تقدّم هذا في الصفحة ٤١.

(٦) قال ابن هشام في: أوضح المسالك ١ / ٢٥١: (وندر الأعمال في إنّما)، وذكر الأزهري في: شرح التصريح ١ / ٢٤٧: أنه روى الأخفش والكسائي سماعاً (إنما زيداً قائمٌ).

(٧) هو النابغة الذبياني، ينظر: الصفحة ٤٠.

ومن قال (الحمامُ) بالرفع احتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون (ما) كافة (ليت) عن عملها، و(هذا) في موضع مبتدأ، و(الحمام) ارتفع لأنه صفة لـ(هذا)، و(لنا) خبر المبتدأ.

ويتحمل أن تكون (ما) بمعنى(الذي)، وقد حذف المبتدأ من صلتها، وتقديره: ما هو هذا(*) الحمام، فـ(هو) مبتدأ في الصلة و (هذا) خبره، و(الحمام) صفة (هذا)، وقد تمت (ما) بصلتها وهي في موضع نصب بـ(ليت) و(لنا) خبر (ليت)، ثم حذفوا المبتدأ من الصلة وهو الراجع إلى الموصول.

وقد قرأ بعض القُراء: ﴿**تماماً على الَذي أحسنُ**﴾(١)، وتقديره (على الذي هو أحسنُ)، وقرأ غيرُه ﴿**مثلاً ما بعوضةٌ**﴾(٢) تقديره (ما هو بعوضةٌ) فحذفوا المبتدأ من الصلة في كل هذا، وهو قليل.

فإذا ارادوا أن يُدخلوا هذه الحروف على الفعل والفاعل فلا بد مِن (ما) لتكفّها عن النصب الذي تقتضيه، وإنما لم يجز أن يليها الفعل لأنها مشبهة به، وعاملة عمله من نصب اسم ورفع آخر فلا يجوز ان تدخل على الفعل، كما أن الفعل لا يدخل على الفعل.

وإذا كفوها بـ(ما) جاز دخولها على الفعل والفاعل، وتقول: (إنّما قام زيدٌ) و (ليتما ذهب عمرو).

والفعل الذي بعد هذه الحروف يجوز أن يكون لازماً لفاعله، ويجوز أن يكون متعدياً إلى مفعول، وعلى كل وجه لا بد أن يرفع فاعله.

(*) أ: ص٢٢٧.

(١) الآية ١٥٤ /سورة الأنعام، ينظر: الصفحات ١٧٤، ٣٣٩، ٧٠٩.

(٢) الآية ٢٦ /سورة البقرة، ينظر: الصفحات ٣٩، ١٧٤، ٣٣٩، ٧٠٩.

فإن كان معه مفعول نصبه، تقول: (إنما ضرب زيدٌ عمراً)، وفي التنزيل: ﴿**قل إنما حرّم ربّي الفواحش**﴾[1]، ﴿**إنّما حرّم عليكم الميتة**﴾[2] تقديره (إنما حرّم اللهُ عليكم الميتة)، وقال الشاعر[3]:

[١٣] **أَعِدْ نَظَراً يا عبْدَ قَيْسٍ لعلّمــا أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيّدا**

وقد يجوز أن يكون الفعل بعد هذه الحروف مبنياً للمفعول، تقول: (إنّما ضُرِبَ زيدٌ) و(ليتما أُكْرِمَتْ هِنْدٌ).

ولا يخلو الاسم الذي بعد هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف المرتفع بالفعل ان يكون علماً أو غير علم.

فإن كان اسماً علماً لم يجز إلا أن يكون مرفوعاً بالفعل سواء كان فاعلاً أو مفعولاً بني الفعل له، نحو: (إنّما أُكْرِمَتْ هِنْدٌ) و(ليتما أُكْرِم زَيْدٌ) و(لعلّما ذهب محمدٌ).

وإذا وجب أن يرتفع الاسم بالفعل وجب أن تكون(ما) كافة لما قبلها عن العمل.

وإذا كانت (ما) كافة أو زائدة وجب أن تكتب (ما) موصولة بما قبلها وتجعل معه كالشيء الواحد.

فإن كان الاسم الذي بعد هذه الافعال ليس بعلم، سواء كان معرفة أو نكرة أو لما يعقل أو لما لا يعقل: جاز أن تجعل (ما) كافة وتكتبها متصلة بما قبلها، والاسم رفع بالفعل.

وجاز أنت تكون (ما) بمعنى (الذي) فتكتبها منفصلة مما قبلها، ويكون الفعل الذي بعدها، والضمير الذي يتعلق من منصوب أو مرفوع أو مجرور صلة لـ(ما) والاسم الظاهر خبر لـ(إنّ).

---

(١) الآية ٣٣/سورة الأعراف.

(٢) ١٧٣/سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٤٢، ٨٢٥.

(٣) هو الفرزدق، ينظر: الصفحة ٤١.

فإذا قلت (إنّما قامَ الرجلُ) إن جعلت (ما) كافة، فـ(الرجلُ) رفع بالفعل، وإن جعلت (ما) بمعنى (الذي) ففي (قام) ضمير، فاعل يرجع إلى (ما) و(الرجل) خبر (إنّ).

وقد قُرئ: ﴿إنّما صَنَعُوا كَيْدَ ساحِرٍ﴾[1] جعل (ما) كافة، ونصب (كيداً) لأنه مفعول به، وقرئ: (كَيْدُ) بالرفع، جعل (ما) بمعنى (الذي)، وأراد (صنعوه) فحذف الهاء من الصلة، وارتفع (كيد) لأنه خبر (إنّ)، وعلى هذا تقول: (ليتما ضَرَبَ الرجلُ) إن ارتفع (الرجل) بـ(ضرب) فـ(ما) كافة. وإن جعلت (ما) بمعنى (الذي) ففي (ضرب) ضمير يرجع إلى (ما)، و(الرجلُ) خبر (ليت).

وقد قرئ: ﴿إنّما حُرِّمَ عليكم الميتةُ﴾[2]: فيحتمل أن تكون (ما) كافة و(الميتة) رفع بـ(حُرِّم).

ويحتمل أن تكون (ما) بمعنى (الذي) و (حرّم) صلتها، وفيه ضمير مرتفع به يرجع إلى (ما) وهو مستتر، و(الميتة) خبر (إنّ).

ولو قرئ (إنّما حُرِّم عليكم الميتةُ) لكان جائزاً لازماً، تجعل (ما) بمعنى (الذي) و(حرّم) صلتها، وتقديره: (حرّم هو)، وحذف العائد من الصلة، و(الميتة) خبر (إنّ).

وأما الحرف الذي يدخل على الجملة فلا يعمل فيها فـ(قَدْ)، تقول: قد قام زيدٌ، وقد يقومُ زيدٌ.

و(قَدْ، والسين، وسوف) إنّما تدخل على الفعل والفاعل فقط. تقول: قد قام زيد وسيقوم زيد، وسوف يقوم زيد.

وإنما تدخل (السين وسوف) على الفعل المضارع إذا لم يكن معه حرف نفي لتخلص الفعل بالاستقبال.

---

(١) الآية ٦٩ / سورة طه، ينظر: الصفحة ٤٣.

(٢) الآية ١٧٣ / سورة البقرة، ينظر: الصفحات ٤٢، ٨٢٤.

و(هَلْ) والاستفهام تدخل على الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، فدخولها على المبتدأ والخبر كقولك (هل زيد قائم؟).

وقد يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ فتقول: (هل قائمٌ زيدٌ). فإذا دخلت (هل) على الفعل والفاعل وجب أن يليها الفعل، تقول: (هل قامَ زيدٌ؟)(هل يَجْلِسُ عمرو؟).

فإن اضطُر شاعر إلى تقديم الاسم على الفعل جاز له، وتقول: (هَلْ زَيْدٌ قامَ؟) و (هل عمرو يَجْلِسُ؟).

و(هل) إذا كانت بمعنى (قد) لم يجز أن تدخل على المبتدأ والخبر، كما لا تدخل (قَدْ) على المبتدأ والخبر.

فأما (همزة الاستفهام) فلأجل قوّتها وتمكّنها يجوز أن تدخل على المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فمثال دخولها على المبتدأ والخبر: (أزيدٌ خارج؟) ومثال دخولها على الفعل والفاعل قولك: (أَجَلَسَ زيدٌ؟) (أيخرجُ عمرو؟).

وقد يجوز مع وجود الفعل أن تقدم الاسم فتقول: (أَزَيْدٌ جَلَسَ) (أعمرو يخرج؟).

واختلفوا في رفع الاسم:

فقال قوم: يرتفع بفعل يكون هذا الفعل المتأخر مفسراً ومغنياً عن إظهاره، ولا يكون لهذا الفعل(*) المفسر موضع من الإعراب.

ومنهم من يقول: يرتفع الاسم بالابتداء، ويكون هذا الذي بعده في موضع رفع لأنه خبر عنه، وهو فعل وفاعل، لأن فاعله مضمر فيه، والفاعل هو الراجع من الجملة إلى المبتدأ.

وأما الظرف الذي يدخل على الأسماء فعلى ضربين:

ضرب يلزم إضافته إلى الجملة، وضرب لا يجوز أن يضاف.

(*) أ: ص٢٢٨.

فأما الضرب الذي يلزم إضافته إلى الجملة فهو على ضربين: ظرف مكان، وظرف زمان.

وظرف المكان (حَيْثُ) وهي تلزم أن تضاف إلى الجملة من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، سواء كان الفعل ماضياً أو مستقبلاً.

وفيها لغتان[١]: حَيْثُ، وحَوْثُ، وهي مبنية، وإنما استحقت البناء لوجهين:

أحدهما: أنها تفتقر في اللإضافة إلى جملة توضحها وتصحح معناها كافتقار (الذي) إلى صلة توضّحه وتصحّح معناه، فلما أشبهت (الذي) وجب أنْ تبنى، لأن (الذي) مبنيّ من حيث كان اسماً ناقصاً لا يتم إلا بصلة.

والوجه الثاني: أنها لما لزمتها الإضافة إلى الجملة التي توضحها أشبهت (إذ) من ظروف الزمان، فوجب أن تبنى كما بُنيت (إذ).

ويجوز أن يقال: بأن (حَيْثُ) لما لم يفهم معناها إلا بما تضاف إليه أشبهت حروف المعاني، فوجب أن تبنى كما بنيت الحروف ولما استحقت البناء وجب أن تبنى على السكون، لأنها لم تتمكن في موضع من المواضع فيرجح لها الحركة، ولما سكّن آخرها اجتمع فيها ساكنان وهما (الواو والثاء) عند من قالها بالواو. و(الياء والثاء) عند من قالها بالياء، ولما اجتمع ساكنان لم يجز الجمع بينهما ولا إسقاط أحدهما، أما (الثاء) فلا يجوز أن تسقط لأنه حرف صحيح، وأما (الياء) فلا يجوز أن تسقط لأنه ليس قبلها كسرة تدلّ عليها، و(الواو) لا يجوز أن تسقط لأنه ليس قبلها ضمّة تدلّ عليها.

ولم يجز أن تحرك (الياء، والواو) لأمرين:

أحدهما: أن الحركة في (الياء والواو) مستثقل وإن كانت الحركة التي قبلها ليس من جنسها.

---

(١) بالياء أوبالواو، والثاء مثلثة فتحصل من اختلاف الحركات ست لغات وتقدم ذكرها في الصفحة ٦١.

والثاني: أنهما لو حركتا لانقلبتا ألفاً، ولو انقلبتا ألفاً لم يعلم أن الكلمة أصلها (فعْل) بسكون العين، أو (فعَل) بفتح العين، ولما بطل حركة الياء والواو حركت (الثاء) لالتقاء الساكنين.

فمنهم من اختار لها الفتحة لخفة الفتحة وكثرتها، ولأن الضمّة والكسرة يستثقلان في (الياء، والواو)، فإن استثقلتا في (الياء والواو) استثقلتا أن تجاورهما، لأن الحركة إذا جاورت الحرف صارت كأنها حالة فيه، ولما لم يستثقلوا الفتحة في (الياء، والواو)، لم يستثقلوها أن تجاورهما.

ومنهم من كسر (الثاء) لأنها الأصل في التقاء الساكنين، وتحمل الثقل. فإن قيل: ولم كان الكسر هو الأصل في حركة التقاء الساكنين؟.

قيل له: لأمرين:

أحدهما: أن الرفع والنصب يكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين، والجرّ لا يكون إعراباً إلا بتنوين، فلما أرادوا أن يحركوا لالتقاء الساكنين اختاروا الكسر لأنه لما لم يكن معه تنوين لم يلتبس بالجرّ[1].

والوجه الثاني: أن الفعل الساكن بجزمٍ أو وَقْفٍ لما احتاجوا إلى حركته في الشعر حرّكوه بحركة نظيره وهو الجرّ، لأن الشيء إنما يحمل على نظيره كما يحمل على نقيضه، وإنما كان الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، لأن الجزم لازم للفعل غير منتقل عنه إلى الاسم، كما أن الجرّ لازم للاسم غير منتقل عنه إلى الفعل.

ومنهم من اختار في الثاء الضمّ فقال: (حَيْثُ) وإنما اختار فيها الضمّ لأنه شبهها بـ(قَبْلُ و بَعْدُ)، ووجه شبهها أنها لما أضيفت إلى الجملة خالفت الإضافات، لأن باب الإضافة أن يضاف إلى الواحد، لا إلى الجملة، فلما أضيفت إلى الجملة لم يعتدّ بإضافتها، وصارت الإضافة إليها كـ(لا إضافة) فكأنهم قطعوا الجملة منها وضمنوها معناها، كما قطعوا ما بعد (قبلُ) وضمنوها معناه فاختيرت فيها الضمة كما اختيرت في (قبلُ وبعدُ).

(١) تقدم ذكر هذه القاعدة في الصفحة ٦٤ في باب البناء.

فأما ظرف الزمان الذي تلزم إضافته إلى الجملة فـ (إذْ) و (إذا).

فأما (**إذْ**) فهي زمان ماض بمنزلة (أمْس)، وتلزمها الإضافة إلى الجملة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وهي مبنية، وإنما استحقت البناء لأمرين:

أحدهما: أنها لما افتقرت إلى إضافة توضحها ولم تقم بنفسها أشبهت حروف المعاني فبنيت كما بنيت الحروف.

والثاني: أنها لما افتقرت في الإضافة إلى جملة توضحها وتصحح معناها أشبهت (الذي) فبنيت كما بنيت (الذي) لأنها اسم ناقص يفتقر إلى جملة توضحه وتصحح معناه.

وبنيت على السكون لأنه الأصل في البناء. فمثال إضافتها إلى المبتدأ والخبر (جِئْتُ إذْ زَيْدٌ منطلقٌ) و (إذْ منطلقٌ زيدٌ).

فإن أضفتها إلى الفعل والفاعل لم يخلُ الفعل بعدها أن يكون ماضياً أو مضارعاً، فإن كان ماضياً اختير(*) فيه ملاصقته لها ليتفقا في اللفظ كما اتفقا في المعنى، تقول: (جِئْتُ إذْ جلَسَ زَيْدٌ).

وقد يجوز أن تقدم الاسم فتقول: (جئت إذْ زَيْدٌ جَلَسَ) ويصير مبتدأ وخبراً، وهذا ليس بالحسن لفصلك بين (إذْ) وما تقتضيه من الفعل الماضي.

فإن كان الذي بعدها فعلاً مضارعاً فالاختيار أن يؤخر عنها، ويليها الاسم لما لم تكن مقتضية له تقول: (جئت إذْ زَيْدٌ يقومُ).

وقد يجوز أن يلاصقها فتقول: (جئت إذْ يقومُ زيدٌ).

فإن قيل: (إذْ) تدلّ على الماضي، و(يقومُ) يدلّ على الحال والاستقبال، واجتماعهما يقتضي التناقض؟.

(*) أ: ص٢٢٩.

قيل له : عن هذا الاعتراض جوابان :

أحدهما : أن يكون الفعل بمعنى اسم الفاعل، فلا فرق بين أن تقول : (جئت إِذْ يقومُ زيدٌ)، و (جئت إِذْ قائمٌ زيدٌ).

والثاني : أن تكون حكاية حال، والحال تقرب من الماضي لأنها ابتداؤه وأوله.

وكلّ زمان كان بمعنى (إذ) فإنه يجوز أن يضاف إلى المبتدأ والخبر، وإلى الفعل والفاعل، تقول : (خرجت يوم زيد خارج) و (خرجت يومَ خرجَ زيدٌ) إلا أنه وإن كان في معنى (إذ)، فإنه لا يجوز أن يقع بعده الفعل المضارع كما وقع بعد (إذ) لأن (إذ) لتمكنها جاز فيها مالا يجوز في غيرها.

وإذا أضفت الزمان الماضي إلى الفعل الماضي جاز أن تعرب الزمان على أصله، فتقول : (جئتُ في يومِ خرجَ زيدٌ).

ويجوز بناؤه لأنه لما كان الزمان مبهماً وأضفته إلى فعل مبنيّ سرى إليه منه البناء، فتقول : (جئت في يومَ خرجَ زيدٌ)، وبيت النابغة يروى على الوجهين وهو قوله(١) :

[٢٨٣] **عَلَى حِيْنِ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِبا   وقلتُ : ألـمّـا تَصْحُ، والشَيْـبُ، وازِعُ**

يروى : (على حينَ) على البناء و(حينِ) على الإعراب.

وإن أضفته إلى المبتدأ والخبر قلت : (جئتُ يومَ زيدٌ منطلقٌ) وهذه الجملة من المبتدأ والخبر نائبة عن الفعل الماضي وفاعله.

والاسم يجوز أن يعرب معها كما أعرب مع الفعل الماضي.

ويجوز أن يبنى كما بني مع الفعل الماضي، لأن هذه الجملة من المبتدأ والخبر لما نابت عن الفعل الماضي وفاعله صارت الإضافة كأنها إلى الفعل الماضي، فجاز أن تبنى.

---

(١) الديوان ٣٢، الكتاب ٢ / ٣٣٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٣ / ١٦، الخزانة ٦ / ٥٥٠.

وموضع هذه الجملة بعد (حَيْثُ، وإِذْ، و إذا) وظرف الزمان الذي في معنى (إِذْ، وإذا) جرّ بإضافتها إليها . والغرض بإضافة الزمان إلى الجملة اختصاصه به، وللدلالة على أنّ الفعل قد حلّ فيه .

فإذا قال : (جئتُ يومَ خَرَجَ زيدٌ) فـ (الخروج) وقع في اليوم الذي جئت فيه .

وكذلك إذا قلت : (جِئتُ يومَ زيدٌ خارجٌ)،فـ(الخروج) وقع في هذا اليوم، ولأجل هذا الاختصاص لم يجز أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى الزمان الذي أضيف إليها .

ولو قلت : (جئتُ يومَ خَرَجَ زيدٌ فيه)، أو (جئتُ يومَ زيدٌ قاعدٌ فيه) لم يجز، لأن إضافة الزمان إليه يقتضي اختصاصه بيه فقد استغنى به عن غيره، فإذا كان فيه ضمير فقد حصل اختصاص ثانٍ، والجمع بين اختصاصين لا يجوز .

فأما قوله تعالى : ﴿ **واتّقوا يوماً لا تجزي نَفْسٌ عن نَفْسٍ شيئاً** ﴾[1]، فتقديره : لا تجزى فيه . فهذا إنما احتاج إلى ضمير، لأن ما بعده صفة له، وليس (اليوم) مضافاً إلى ما بعده، فيستغنى بإضافته إليه عن الضمير، والذي يدل على أنه ليس بمضاف إلى ما بعده تنوينه .

فإذا أضفت الزمان إلى الفعل المضارع لم يجز عند البصريين أن تبنيه لأنك أضفته إلى معرب .

فأما قوله تعالى : ﴿ **هَذا يَوْمُ ينفعُ الصادقينَ صدقُهم** ﴾[2] فيقرأ بنصب (الميم) و(رفعها) : فمن رفع (الميم) فـ(هذا) مبتدأ، و(يومُ) خبره، والإشارة إلى اليوم نفسه .

---

(١) الآية ٤٨ / سورة البقرة، وينظر : الصفحة ٧١١ .

(١) الآية ١١٩ / سورة المائدة، ﴿ يومُ ﴾ بالرفع، قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ نافع وابن محيصن . ينظر : كتاب السبعة ٢٥٠ (معجم القراءات ٢ / ٢٥١) .

ومن نصب (الميم) فـ(هذا) مبتدأ، و(اليوم) ينتصب على الظرف، وتقديره : هذا مستقر في يوم ينفع الصادقين، والإشارة إلى ما يحدث في اليوم من قوله تعالى لـ(عيسى) ابن مريم – عليه السلام –: ﴿ **أأنتَ قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دونِ الله** ﴾[١]، ومن قول (عيسى) لَهم: ﴿ **ما قُلتُ لهم إلا ما أمرتني بهِ** ﴾.

فأما (**إذا**) فهي مبنية على الوقف، وإنما بُنيت لأن فيها معنى الشرط، وهي مضافة إلى (الفعل والفاعل)، والاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فهو بفعل ظاهر أو مقدّر.

تقول إذا كان الفعل ظاهراً: (أَجِيْئُكَ إذا يقومُ زيدٌ) و (إذا قام زيدٌ)، وموضع الفعل والفاعل مجرور بإضافة (إذا) إليه.

وجاز أن يقع الماضي بعد (إذا) لما فيها من معنى الشرط،لأن الشرط يصرف معنى الماضي إلى المستقبل.

فأما قوله تعالى: ﴿ **إذا السماءُ انشقّت** ﴾[٢] و﴿ **إذا السماءُ انْفَطَرَتْ** ﴾[٣] و﴿ **إذا الشّمسُ كوِّرَتْ** ﴾[٤]، فهذه الأسماء مرفوعة بفعل مقدر قبلها: (إذا انْفَطَرَتْ السماءُ انْفَطَرَتْ) و (إذا انشقّتْ السماءُ انشقّت) و (إذا كُوّرتْ الشمسُ كُورت) وإنما جاز أن يحذف هذا الفعل، لأن الفعل المتأخر يدلّ عليه ويفسره ويغنى عن إظهاره، وإذا كان الفعل مدلولاً عليه فكأنه في اللفظ.

وموضع الفعل والفاعل جر، والفعل المفسّر ليس له موضع من الإعراب.

---

(١) الآية ١١٦ /سورة المائدة، ينظر: الصفحات ٨، ٨٠٩، ٨١١.

(٢) الآية ١ /سورة الانشقاق، وينظر: الصفحة ٥٤٧.

(٣) الآية ١ /سورة الانفطار، وينظر: الصفحة ٥٤٧.

(٤) الآية ١ /سورة التكوير، وينظر: الصفحة ٥٤٧.

وقد يجوز أن يكون جواب(*) (إذا) بالفاء[1].

وقد يجوز أن يكون الزمان المستقبل ينوب عن (إذا)، تقول: (أجيئك يومَ يخرجُ زيدٌ) ويكون معرباً بحسب ما تقتضيه العوامل.

وإذا كان الزمانُ المستقبل بمعنى (إذا) أضفته إلى فعل مستقبل ولا يجوز أن تضيفه إلى الماضي كما أضيفت (إذْ)، لأن (إذْ) ليس فيه معنى الشرط فيقلب معنى الماضي إلى الاستقبال كما كان في (إذا).

فأما الظرف الذي يدخل على الجمل ولا يكون مضافاً إليها فعلى ضربين: ضرب فيه معنى الاستفهام، وضرب لا معنى للاستفهام فيه.

فأما ما فيه معنى الاستفهام فـ(أيْنَ) و(كَيْفَ) و(مَتَى) و(أيّان) فإذا دخلت هذه الظروف على (فعل وفاعل) كانت في موضع النصب بالفعل، وتقول: (متى خرج زيدٌ؟) و(أيّان ينطلقُ عمرو؟) و(كيف ركب زيد؟) و(أين يجلس بكر؟) فهذه الظروف كلّها في موضع نصب بالفعل الذي بعدها، ولا يجوز أن تضاف إلى ما بعدها.

فإن وقع بعدها اسم وهو حدث كان رفعاً بالابتداء وهي خبر عنه.

(*) أ: ص٢٣٠.

(١) تعبيره بـ(قَدْ) يُشعر بالقلّة وليس الأمر كذلك، فجواب (إذا) كجواب غيرها من أدوات الشرط يقترن بالفاء إن لم يصلح لمباشرة أداة الشرط، أي: إن لم يكن ماضياً أو مضارعاً، ومثال اقترانه بالفاء، قول الشاعر:

إذا باهِليٌّ تحتَه حنظليةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْها فَذاكَ المذرّع

وقوله:

استَغْنِ ما أغناكَ ربّك بالغِنَى ... وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فتجمّلِ

ينظر: مغني اللبيب ١/ ٩٧.

فأما (**أين و كيف**) فتقع بعدها الجثّة والحدث لأنهما يكونان خبراً عنهما، تقول: أَيْنَ زيدٌ؟ وأين الصلحُ؟ فـ(زيد) و(الصلح) مبتدآن، و(أين) خبر عنهما، وفيها ضمير يرتفع بها وهي منصوبة بالاستقرار الذي قدمنا ذكره، وموضعها مع الضمير الذي فيها رفع لأنها خبر المبتدأ.

تقول: (كَيْفَ زيدٌ؟) و(كيف الجلوس؟) فـ(زيد) و(الجلوس) مبتدآن، و(كيف) خبر عنهما، وفيها ضمير من المبتدأ يرتفع بها، وهي منصوبة بالاستقرار الذي ذكرناه، وموضعها مع الضمير رفع لأنها خبر المبتدأ.

فإن جئت بنكرة بعد هذا المبتدأ جاز فيها الرفع والنصب.

تقول: (أَيْنَ الصلح واقعٌ) و(واقعاً) و (أين زيدٌ واقفٌ) و(واقفاً). و(كيف عمرو صانعٌ) و(صانعاً)، و(كيف القتال ثابتٌ) و(ثابتاً).

فإذا نصبت النكرة فـ(أين، وكيف) هي خبر المبتدأ، ونصبت النكرة على الحال، والجيّد أن تكون الحال من الضمير في (أين، وكيف) لتكون (أين وكيف) كما رفعتا الضمير نصبتا الحال منه.

وإن رفعت النكرة جعلتها خبراً للمبتدأ، وكانت (أين وكيف) في موضع نصب بالخبر، ولم يكن فيها ضمير.

فأما (أيّان) و(متى) فهما ظرفا زمان، ولا يجوز أن يكونا خبراً عن جثّة.

فإذا وقعت بعدهما جثة افتقرت إلى جزء آخر تكون خبراً عنها.

تقول: (مَتَى زيدٌ خارجٌ؟) و(أيّانَ عَمرٌو منطلقٌ؟).

فـ(متى) و(أيّان) في موضع نصب بخبر المبتدأ.

فإن وقع بعدهما مصدر كانتا خبراً عنه.

تقول: (متى الصلحُ؟) و(أيّان الخروجُ؟) فـ(الصلح، والخروج) مبتدآن، و(أيان) و (متى) خبران عنهما، وهما منصوبان في التقدير بالاستقرار، وفيهما ضمير يرتفع بهما، وموضعهما مع الضمير رفع لأنهما خبر المبتدأ، فإن جئت بعد هذا المبتدأ بنكرة جاز فيها الرفع والنصب.

تقول: (متى الخروجُ كائن و "كائناً")، و(أيّانَ الانطلاقُ ثابتٌ وثابتاً).

فإن نصبت النكرة فعلى الحال، و(متى، و أيّان) هي الناصبة لأنها خبر المبتدأ.

وإن رفعت النكرة جعلتها خبر المبتدأ، وكانت (أيّان) و(متى) في موضع نصب بالخبر.

فإن جئت بظرف ليس فيه استفهام، فإن كان بعد الظرف (فعل وفاعل) فالظرف في موضع نصب بالفعل.

تقول: (في الدار قام بكرٌ) و (عِنْدَكَ جلس عمرو).

فإن جئت بالظرف مع (مبتدأ وخبر) فالوجه فيه أن تؤخره لأنه فضلة في الكلام، تقول: (زّيْدٌ قائِمٌ في الدار) و (عمرو جالس عندك).

وقد يجوز أن يتقدّم، تقول: (زَيْدٌ عندك جالس) و(عندك زيد جالس) وليس تقديمه بالوجه.

فإن جعلت الظرف خبراً أو مقوماً للخبر فالوجه أن تقدّمه تقول: (في الدار زيدٌ جالساً) و(عندك عمرو قائماً).

وقد يجوز: (زيدٌ عندك جالساً) و (عمرو عندك واقفاً).

ولا يجوز: (عمرو واقفاً عندك) لأن الظرف هو الناصب للحال، فلا يجوز للحال ان تتقدم عليه، وقد مضى ذكر هذا[1].

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يكنْ له كُفُواً أَحَدٌ﴾[2] فـ(أحد) اسم (كان)، و(كفواً) خبرها، و(له) مقوم للخبر لأن الخبر لا يتم إلا به، فلما كان مقوماً للخبر جرى مجرى الخبر فصار تقديمه الوجه، كما يتقدم إذا كان خبراً.

وقد يجوز أن يتأخر وإن كان مقوماً للخبر كما يتأخر الخبر.

وقرأ قوم[3] لم يعرفوا كيف هي في المصحف: (وَلَمْ يَكُنْ كُفُواً لَهُ أَحَدٌ)، فأما قول الشاعر[4]: [رجز]

[٢٨٤] لَتَقْرُبِنّ قَرَباً جُلْذِيّاً   ما دام فيهنّ فَصيلٌ حيّا

فقوله: (فيهنّ) إنما تقدم لأنه مقوم للخبر، ألا ترى أنه لما قال: (فيهنّ) أراد إبلاً بعينها، ولو قال: (مادام فصيل حيّا) لانقلب المعنى، لأنه كان يريد التأيد، فقد جاء على الوجه الجيد لأنه لما قوّم الخبر قدّم كما كان يتقدم لو كان خبراً.

وبالله التوفيق.

---

(١) ينظر: الصفحة ١٧١.

(٢) الآية ٤ /سورة الإخلاص.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٥٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧/ ٩٦، ١١٥.

(٤) هو ابن ميادة: شعره ١٠٥، الكتاب ١/ ٥٦، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٧/ ٩٦.

باب الحكايـــة

أعلم أن العرب قد اختلفت في الحكاية اختلافاً شديداً. فمنهم من يحكي في المعارف كلّها[1] على اختلاف ضروبها دون النكرات، ومنهم من يحكي في المعرفة والنكرة، ألا ترى إلى حكاية بعضهم وقد سمع قائلاً يقول: (عندي تمرتان) فقال: (دَعْني[*] مِنْ تَمرتانِ)[2].

وكذلك أيضاً يقول القائل: (قرأتُ الحمدُ للهِ)، فيحكي لفظ التلاوة.

وتقول أيضاً: (رأيتُ على فَصّهِ أسدٌ رابضٌ)فيحكي ما رآه.

فأما قول ذي الرمّة[3]: [وافـــر]

[٢٨٥] **سَمِعْتُ: الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ: انتجعي بـــلالا**

فإنه سمع قائلاً يقول: (الناسُ يَنْتجعون غيثاً)، فحكى الاسم مرفوعاً كما سمعه.

وإنما ذكر ابن جني في هذا الباب الحكاية على مذهب أهل الحجاز وبني تميم فقط.

فإذا ذكر المخبر اسماً علماً أو كنية مفرداً غير موصوف ولا معطوف، ففي هذا يكون الخلاف بين الحجازيين والتميميين: فـ(بنو تميم) يجعلون (مَنْ)مبتدأ، ويجعلون الاسم الذي بعدها مرتفعاً لأنه خبر عنها[4].

---

(١) في شرح الألفية ـ الأشموني ٤ / ٩١: (أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً على العلم).

(*) أ: ص٢٣١.

(٢) قال سيبويه في: الكتاب ٢ / ٤١٣: (وإذا قال رأيت أخا خالدٍ لم يجز «من أخا خالد» إلا على قول من قال: «دعنا مِنْ تمرتان»، و«ليس بقرشياً»).

(٣) ديوان ذي الرمة ٤٤٢، المقتضب ٤ / ١٠، درة الغواص ١٠٩، الأشموني ٤ / ٩٣، الخزانة ٩ / ١٦٧.

(٤) وأجازوا أن يكون المسؤول عنه مبتدأ، و(مَنْ) خبره، ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني ٤ / ٩٠.

فأما أهل الحجاز فـ (مَنْ) عندهم رفع بالابتداء، والاسم الذي بعدها في موضع خبره.

إلا أنهم يحكون في الاسم إعراب المخبر، وتكون الحركة المحكية نائبة في الاسم عن الرفعة التي يستحقها خبر المبتدأ.

فإذا قال المخبر: (قامَ زَيدٌ).

واستفهم التميمي بـ (مَنْ) قال: (مَنْ زيدٌ؟) فـ (مَنْ) مبتدأ، و(زيدٌ) خبرها، وقد بطل الرفع الذي كان فيه لما كان فاعلاً.

وقال الحجازي: (مَنْ زَيْدٌ) فـ (مَنْ) مبتدأ و (زيدٌ) خبرها، والرفع الذي هو فيه هو الذي كان يستحقه بإسناد الفعل إليه فناب رفع الفاعل عن رفع خبر المبتدأ، فقد اتفق المذهبان في الرفع، واختلفا في التقدير.

وإذا قال المخبر: (لقيتُ زيداً).

قال التميمي: (مَنْ زَيْدٌ؟) فرفع بالابتداء والخبر.

وقال الحجازي: (مَنْ زيداً؟) فحكى النصب في الاسم الذي يستحقه لوقوع الفعل عليه وناب النصب في الاسم عن الرفع الذي يستحقه بكونه خبراً للمبتدأ.

فإذا قال المخبر: (مررتُ بزيدٍ) قال التميمي: (مَنْ زيدٌ؟) فرفع بالابتداء والخبر.

وقال الحجازي: (مَنْ زيدٍ؟) فحكي في الاسم الجرّ الذي كان يستحقه بالباء، وناب الجر في الاسم عن الرفع الذي يستحقه بكونه خبراً للمبتدأ.

وكذلك تقول في الكنية إذا قال المخبر: قام أبو محمدٍ.

قال بنو تميم: (مَنْ أبو محمد؟) فرفعوا بالابتداء والخبر.

وقال أهل الحجاز: (مَنْ أبو محمد؟) فحكوا رفع الفاعل فناب رفع الفاعل عن رفع الخبر.

وإذا قال المخبر: (رأيت أبا محمدٍ).

قال بنو تميم: (من أبو محمد؟) فرفعوا بالابتداء والخبر. وقال أهل الحجاز: (من أبا محمدٍ؟) فحكوا نصب المفعول وناب النصب في الاسم عن الرفع الذي يستحقه بكونه خبراً للمبتدأ.

فإذا قال المخبر: (مررتُ بأبي مُحمدٍ).

قال التميمي: (مَنْ أبو محمدٍ؟) فرفع بالابتداء والخبر.

وقال أهل الحجاز: (من أبي محمد؟) فحكوا في الاسم الجر الذي يستحقه بالباء. وناب الجرّ فيه عن الرفع الذي يستحقه بكونه خبراً للمبتدأ.

فالخلاف قد بان لك في الاسم والكنية بين أهل الحجاز وبين بني تميم.

فإن قال قائل: ما غرض أهل الحجاز بالحكاية؟.

قيل له: رفع اللبس ألا ترى أن القائل إذا قال: (جاءني زيدٌ) فقال المستفهم: (مَنْ زيدٌ؟) أو قال القائل: (لقيت أبا محمدٍ) فقال المستفهم: (مَنْ أبو محمد؟) جوّز السامع أن يكون الاسم الذي استفهم عنه غير الاسم الذي جرى ذكره. فلما كان الرفع يؤدي إلى جواز هذا اللبس عدل أهل الحجاز عنه إلى حكاية الإعراب في الاسم، لأن تبقية الإعراب في الاسم تدل على أن المستفهم عنه هو الذي جرى ذكره.

فإن قيل: فلِمَ خَصّوا الحكاية بالاسم العلم والكنية؟.

قيل له: لأن العلم والكنية في الأصل مغيران منقولان من نوع إلى نوع ومن جنس إلى جنس، والتغيير يؤنس بالتغيير، فلأجل هذا اختصت الحكاية بالاسم العلم والكنية، وما عداهما لا خلاف فيه بين الحجازيين والتميميين أنه لا يحكى، وإنما الخلاف يقع بين غيرهما.

ومذهب بني تميم هو الأصل، لأن أهل الحجاز قد رجعوا إليهم فيما عدا الاسم والعلم والكنية.

ومذهب أهل الحجاز أحسنُ لأنه يرفع اللبس ويزيل التوسع.

فإن عطف المستفهم كلامه على كلام المخبر أمن من اللبس فاتفق المذهبان على الرفع بالابتداء والخبر، فإذا قال المخبر: (جاءني زيدٌ) أو (لقيتُ زيداً) أو (مررت بزيدٍ) قال المستفهم: (وَمَنْ زيدٌ؟).

وكذلك إن قال المخبر: (جاءني أبو جعفر) و(رأيت أبا جعفر) و (مررت بأبي جعفر) قال المستفهم: (وَمَنْ أبو جعفر؟) رفع لا غير.

فإن قيل: فلم رفعوا مع حرف العطف؟

قيل له: لما عطف المستفهم كلامه على كلام المخبر ارتفع اللبس فرجع أهل الحجاز إلى مذهب بني تميم، فرفعوا بالابتداء والخبر.

فإن وصفت الاسم العلم أو كنيته بـ(ابن) وأضفته إلى اسم علم أو كنية كان الخلاف بين أهل الحجاز وبني تميم حاصلاً فيه.

فإذا قال القائل: (جاءني زيدُ بْنُ عمرو).

قال التميميون: (مَنْ زيدُ بْنُ عمرو؟)، وقال أهل الحجاز: (مَنْ زَيْدُ بْنُ عمروٍ؟).

فبنو تميم رفعوا بالابتداء والخبر، وأهل الحجاز حكوا إعراب الفاعل.

فإذا قال: (لقيتُ زيدَ بْنَ عَمْرٍو).

قال بنو تميم: (مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو؟)، وقال أهل الحجاز: (مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو؟).

وإذا قال: (مررتُ بزيدِ بن عمرو).

قال التميميون: (جمَنْ زيدُ بنُ عمرٍو؟)، وقال الحجازيون: (مَنْ زيدٍ ابن عمرو؟).

فإن قال: (جاءني أبو محمد بن بكر).

قال التميميون والحجازيون: (من أبو محمد بنُ بكرٍ؟).

إلا أن بني تميم رفعوا بالابتداء والخبر، وأهل الحجاز حكوا إعراب الفاعل.

فإذا قال: (لقيتُ أبا جعفرٍ بنَ محمدٍ).

قال التميميون: (مَن أبو جعفرٍ بنُ محمدٍ؟)، وقال أهل الحجاز: (مَنْ أبا جعفر ابنَ محمد؟).

وإذا قال: (مررت بأبي جعفرٍ بنِ محمد) قال بنو تميم (من أبو جعفر بنُ محمدٍ؟) وقال أهل الحجاز: (من أبي جعفرٍ بن محمدٍ؟).

فإن وصف المخبر الاسم بغير (ابن) اتفق القبيلان على الرفع، سواء رفع المخبر أو نصب أو جرّ.

فإذاقال المخبر: (مررتُ بزيدٍ الظريفِ).

قال القبيلان: (مَنْ زيدٌ الظريفُ؟) لأن إعادة الصفة مع الموصوف تدلّ على أن المستفهم عنه هو الذي(*) جرى ذكره.

وكذلك لو ثنى المخبر أو جمع لاتفق القبيلان على الرفع بالابتداء والخبر.

فإذا قال المخبر: (رأيتُ الزيديْنِ) أو (مررت بالزيدين) أو (جاءني الزيدان) قالوا: (مَنْ الزيدانِ؟) فرفعوا بالابتداء والخبر.

وكذلك إذا قال المخبر: (جاءني العَمْرون) أو (رأيت العَمْرِين) أو (مررتُ بالعمرين) قالوا كلّهم: (مَنْ العَمْرون؟).

(*) أ: ص٢٣٢.

وكذلك إن ذكر معرفة سوى الأعلام والكنى مما يُعرّف بالألف واللام أو بالإضافة.

فإذا قال المخبر: (رأيت أخا زيدٍ) قالوا في الاستفهام (مَنْ أخو زيدٍ؟).

وكذلك لو قال: (مررت بغلامِ عمرو) قالوا: (مَنْ غلامُ عمرٍو؟).

وكذلك لو قال: (مررتُ بالرجل) قالوا: (مَنْ الرجلُ؟) فرفعوا بالابتداء لا خلاف بين أهل الحجاز وبين بني تميم في هذا، لأن الحكاية إنما وقعت في الأعلام والكنى خاصة لما شاع فيها من التغيير من نوع إلى نوع.

وإذا استفهمت بـ (مَنْ) عن نكرة من العقلاء ووقفت على (مَنْ) وحذفت تلك النكرة المستفهم عنها:

فإن المخبر رفعها فزد عليها واواً ساكنة قبلها ضمّة. وإن كان جرّها فزد عليها ياء ساكنة، قبلها كسرة، وإن كان نصبها فزد ألفاً.

وإن كان ثنّى ورفع فزد ألفاً ونوناً ساكنة.

وإن كان نصب المثنى أو جرّ فزد ياء ساكنة ونوناً ساكنة وقبل الياء فتحة وإن كان قد جمع ورفع فزد واواً ونوناً ساكنة، وقبل الواو ضمّة.

وإن كان نصب أو جرّ فزد ياء ونوناً ساكنة، وقبل الياء كسرة[1].

فإذا قال المخبر: (جاءني رجلٌ) قال المستفهم: (مَنُو؟) فيعلم بزيادة الواو أنه سأل عن المرفوع الذي جرى ذكره.

فإن قال المخبر: (مررت برجلٍ) قال المستفهم: (مَنِي؟).

فإن قال المخبر: (لقيت رجلاً) قال المستفهم: (مَنا؟).

فإن قال المخبر: (جاءني رجلان) قال المستفهم: (مَنانِ؟).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٤١٠ : (وحدثنا يونس أن أناساً يقولون أبداً: منا ومني ومنو عنيت واحداً أو اثنين أو جميعاً في الوقف، فمن قال هذا قال: أيّاً وأيٍّ وأيٌّ إذا عني واحداً أو جميعاً فأو اثنين فإن وصل نونَ (أيّاً) وينظر: شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٦٧.

فإن قال المخبر: (لقيت رَجُلَيْنِ) أو (مررت برجلين) قال المستفهم: (مَنَيْنِ؟).

فإن قال المخبر: (جاءتني امرأةٌ) أو (لقيت امرأةً) أو (مررت بامرأةٍ) قال المستفهم: (مَنَةٌ؟).

فإن قال المخبر: (جاءتني امرأتان) قال المستفهم: (منتان؟).

فإن قال المخبر: (جاءني نساءٌ) أو (لقيتُ نِساءً) أو (مررتُ بنساءٍ) قال المستفهم: (منات؟).

فإن عطف المخبر مذكراً على مؤنث، أو مؤنثاً على مذكر ألحق العلامة بحيث يقف، وجرد الاولى من العلامة.

فإن قال المخبر: (جاءني رجل وامرأة) قال المستفهم: (مَنْ ومَنَةٌ؟).

فإن قال المخبر: (جاءتني امرأةٌ ورجلٌ)، قال المستفهم: (مَنْ و مَنُوْ؟).

فإن قال المخبر: (لقيت امرأةً ورجلين)، قال المستفهم: (مَنْ ومَنَينِ؟).

فإن قال المخبر: (جاءني رجل وامرأتان)، قال المستفهم: (مَنْ و منتان؟).

فإن قال المخبر: (لقيتُ رجلاً ونساءً) قال المستفهم: (مَنْ و مَنات؟).

فإن قال المخبر: (مررت بنساءٍ ورجالٍ)، قال المستفهم: (مَنْ ومِنيْنَ؟).

فإن قال المخبر: (لقيت رجلاً و امرأتين) قال المستفهم: (مَنْ ومَنَتَين؟).

فإن قال المخبر: (لقيت امرأتين وجاءني رجالٌ) قال المستفهم: (مَنْ ومَنُوْنَ؟).

فإن قال المخبر: (جاءني رجلان، ومررت بامرأتين)، قال المستفهم: (مَنْ ومَنتَيْنِ؟).

وهذه الزيادة كلّها إنما ثبتت (في الوقف) فإذا وصل المستفهم كلامه أسقطها، وكانت النون من (مَنْ) ساكنة في جميع الوصل.

وهذه الزيادات من تغييرات الوقف.

فإن قال قائل: هذه الزيادة إعراب أو غير إعراب؟.

قيل له: لا يجوز أن تكون هذه الزيادة إعراباً من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن (مَنْ) مبنية والإعراب لا يلحق المبني، فهذا يدل على أنها ليست إعراباً.

والوجه الثاني: أن الإعراب يثبت في الوصل ويسقط في الوقف، وهذه تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، وهذا بضدّ الإعراب، وضدّ الإعراب لا يكون مثله.

والوجه الثالث: أن الدليل قد دلّ على أن الإعراب يكون بالحركات لا بالحروف، وهذه حروف، فلا يجوز أن تكون إعراباً.

فإن قيل: فالشاعر قد أثبتها في الوصل، وأنتم قد أنكرتم إثباتها في الوصل، ألا تراه قال[1]: [وافـر]

[٢٨٦] **أَتَوْا نارِي فقلتُ: (مَنُونَ أنتم؟) فقالوا: (الجنّ) قلت: (عِموا ظلاما)**

فقال: (منون أنتم)، وكان ينبغي أن يقول: (مَنْ أنتم؟).

قيل: عن هذا البيت جوابان:

أحدهما: إن كان هذا الشاعر من الحجازيين أو من التميميين فإنه اضطرّ فحمل الوصل على الوقف، وللشاعر أن يثبت علامة الوقف في الوصل إذا حمله عليه.

(١) هو شمير بن الحارث، الكتاب ٢ / ٤١١، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ١٦، الخزانة ٦/١٦٧.

وقد قرأ بعض القراء: ﴿أنا أُحْيِي﴾[1]، فأثبت الألف في الوصل وهي من علامات الوقف.

والوجه الثاني: أن هذا الشاعر قد يجوز أن يكون من قبيلة تعرب (مَنْ) فقد حكى سيبويه[2]: أن بعض العرب يعربها، فيقول: (ضرب مَن مناً) كما يقول: (ضرب رجلٌ رجلاً) و(ضرب إنسانٌ إنساناً)، وليس كلامنا على لغة من يعرب (مَنْ)، وإنما كلامنا على من بناها، فهذا يجري عند شاعره مجرى: (قام الزيدون والعمرون).

فأما (أيّ) فإنها معربة.

فإذا قال القائل: (جاءني رجل) قال المستفهم: (أيٌّ؟).

فإن قال: (جاءني رجلان)، قال المستفهم: (أيّانِ؟).

فإن قال: (لقيت رجلاً)، قال المستفهم: (أيّاً؟).

وإن قال: (لقيت رجلين) أو (مررت برجلين) قال المستفهم: (أيّيْنِ؟).

فإن قال: (جاءني رجالٌ)[*] قال المستفهم: (أيّونَ؟).

فإن قال: (لقيت رجالاً) أو (مررت برجالٍ) قال المستفهم: (أَيِّينَ؟).

فإن قال: (جاءتني امرأةٌ) أو (لقيت امرأةً) أو (مررت بامرأةٍ)، قال المستفهم: (أيّة؟).

---

(١) الآية ٢٥٨ / سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٣٩٩.
(٢) الكتاب ٢ / ٤١١.
(*) أ: ص٢٣٣.

فإن وصل قال في الرفع : (أيّةٌ يا فتى)، وفي النصب : (أيّةً يا فتى) وفي الجرّ : (أيّةٍ يا فتى) .

فإن قال : (جاءتني امرأتان) قال المستفهم : (أيّتانِ) .

فإن قال : (لقيت امرأتين) أو (مررت بإمرأتين) قال المستفهم : (أيّتينِ) .

فإن قال : (جاءني نساء)، قال : (أيّاتٌ) .

فإن قال : (لقيت نساءً) أو (مررت بنساءٍ) قال : أيّاتٍ .

وقال صاحب (الكتاب)[1] : (اعربتها في الوصل والوقف) وهذا سهو لأنه إن أراد الواحد فإعرابه يثبت في الوصل ويسقط في الوقف، وإن أراد التثنية والجمع فعلامة الإعراب تثبت في الوصل والوقف .

فإذا رفع المستفهم أيّاً فإنما يرفعها بالابتداء .

فإذا قال المخبر : (جاءني رجلٌ) قال المستفهم : (أيٌّ) تقديره : أيُّ الرجالِ جاءك؟ فحذف الخبر .

وإذا قال المخبر : (لقيت رجلاً) قال المستفهم : (أيّاً) تقديره أيّ الرجال لقيت؟ فحذف الناصب . وإذا قال المخبر : (مررت برجالٍ) قال المستفهم : تقديره : (بأيّ الرجال مررت؟) فحذف الباء والفعل الذي يتعلق به إيجازاً واختصاراً لارتفاع اللبس في الكلام .

وبالله التوفيق .

---

(١) وفي اللمع ٣٦٩ : (وإذا سألت بـ (أيّ، أعربتها في الوصل والوقف) .

باب الخطاب

أعلم أن علامة الخطاب قد تكون مجردة للخطاب، عارية من الاسمية، وقد تكون اسماً وفيها خطاب، فكونها اسماً لا تنفك من كونها علامة للخطاب.

وقد تتجرد للخطاب وتتعرى من كونها اسماً يدلّك هذا على أن معنى الخطاب أغلب عليها من معنى الاسمية، وأنها في الحرفية أقعد منها في الاسمية.

وعلامة الخطاب قد تكون (كافاً) وقد تكون (تاءً)[1].

فأما (**الكاف**) التي تقع بعد أسماء الإشارة في نحو: (تيك، وتلك، وذاك، وأولئك) فهي حرف مجرد للخطاب لأنها لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب فكانت في موضع جرّ بإضافة ما قبلها إليها، ولا يجوز أن يكون ما قبلها مضافاً إليها لأنه معرفة لا يصح تنكيره، ومالا يصح تنكيره لا تصح إضافته.

وكذلك (الكاف) في قولهم (النجاك)[2] حرف مجرد للخطاب لأن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف لأنه لا يجوز أن يتنكر وفيه الألف واللام.

فأما (**الكاف**)في قولك (آتيك) فهي اسم، وتدلّ على الخطاب وموضعها نصب.

( ) للخطاب حرفان وهما (الكاف) وتقع متطرفة في آخر الكلمة، و(التاء) وتختص بالفعل، فتقع أول المضارع وآخر الماضي، ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٨ / ١٢٦، حدائق الدقائق ٤٢٢.

( ) قالوا: النجاء، والنجا بالمد والقصر، ومعناه السرعة، وهو منصوب بفعل مضمر، أي: انجوا نجاء، وأدخلوا عليها الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، قال سيبويه في: الكتاب ١ / ٢٤٤ (فهذه الكاف لم تجئ علماً للمأمورين والمنهيين المضمرين، وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً، ولو كانت اسماً لكان النجاءك محالاً لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام).

وكذلك (الكاف) في (لقيتُك) هي اسم وتدلّ على الخطاب، وموضعها نصب .

وإنما كُسرتْ (كافُ) المؤنث وفُتِحتْ كافُ المذكر ليفصل بينهما .

فأما (**التاء**) في (تذهبين) فهي حرف مجرد للخطاب، لأن التأنيث قد استفيد من الياء .

وأنا (التاء) في قولك للمؤنثات (تذهبن) فالتاء حرف مجرد للخطاب لأن التأنيث قد استفيد من النون .

فأما قولك للمذكرين (تذهبون) فالتاء حرف مجرد للخطاب .

فأما (التاء) في قولك للغائبة : (هي تذهب) فالتاء حرف مجرّد للتأنيث، لأن الغائبة ليست مخاطبة .

وكذلك إذا قلت للغائبتين : (هما تذهبان) فالتاء حرف مجرد للتأنيث لأن الغائب ليس بمخاطب .

فإذا قلت : (أنتما تذهبان) فإن كان الخطاب لمذكرين فـ (التاء) حرف المضارعة، ولا تدلّ على تذكير وعلى تأنيث، فإن كان الخطاب لمؤنثتين فـ (التاء) تدلّ على الخطاب والتانيث .

فإن كان الخطاب لمؤنث ومذكر فـ (التاء) تدل على الخطاب وبطلت علامة التأنيث لغلبة المذكر عليه لما شاركه .

فأما (أنتَ، وأنتِ) فالتاء حرف مجرد للخطاب تفتحها للمذكر، وتكسرها للمؤنث، والاسم هو الهمزة والنون فقط .

فأما (التاء) في(قُمْتِ) فهي اسم، وتدلّ على الخطاب، ويشترك فيها المؤنث والمذكر، وضممتها للمتكلم لتفصل بينه وبين المخاطب، وفتحتها للمذكر، وكسرتها للمؤنث لتفصل بينهما .

والخطاب لا بد أن يشمل على مخاطَب ومخاطِب، ومكلَّم ومكلِّم، وقولك: يتكالمان، ويتخاطبان واحد، وكلّ متكالمين فهما متكلّمان، وليس كل متكلمين متكالمين ولا مخاطبين.

فإما (إياكَ، وإياكِ) فمن جعل (إيّا) اسماً ظاهراً فالذي بعدها لا بد أن يكون اسماً مضمراً، ويدلّ على الخطاب وهو في موضع جر.

ومن جعل (إيّا) اسماً مضمراً فالذي بعدها حرف مجرد للخطاب، وليس لها موضع من الإعراب لأن المضمر لا يجوز أن يضاف[١]، كما لا يجوز أن يتنكر.

فأما[*] السؤال فيقتضي سائلاً، ومسؤولاً عنه.

فالسائل والمسؤول متخاطبان ومتكالمان و(المسؤول عنه) ينبغي أن يكون غائباً، أو غير معروف للسائل، فلذلك يسأل عنه، ويصير بمنزلة الغائب الذي ليس بمشاهد.

وللسائل أن يسأل عن مذكّر وعن مؤنث، وعن مذكرين وعن مؤنثين، وعن جماعة مذكرين وعن جماعة مؤنثات.

وللسائل أن يسأل واحداً وواحدةً، واثنين واثنتين، وجمعاً وجماعة، وهذا الترتيب يشتمل على ستٍ وثلاثين مسألة[٢].

وينظر: المقتضب ٣/ ٢٠٩، ٢٧٩، واللسان/ نجا.

(١) ذهب الخليل إلى أن الكاف في موضع خفض بإضافة (إيّا) إليها، و(إيّا) مع ذلك عنده اسم مضمر، فأضاف ضميراً إلى ضمير، قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٩: ٠وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسِك لم أعنّفْهُ، لأن هذه الكاف مجرورة). يريد تأكيد الكاف. وقد حكى عن المازني مثل ذلك، وأجازه السيرافي، ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٨/ ١٢٨، شرح الكافية - الرضي ٢/ ١٢، ٣٠.

(*) أ: ص٢٣٤.

(٢) فالمسؤول مفرد ومثنى ومجموع وكلّ واحدٍ منها مذكّر ومؤنّث، والمسؤول عنه كذلك فحاصل الأشكال ست وثلاثون وقد ترسم أبو حيان هذه الأمثلة في: ارتشاف الضرب

وينبغي للسائل أن يجعل الإشارة إلى المجهول الذي يسأل عنه أول كلامه، وتكون (الكاف) التي بعدها حرفاً للمسؤول ليس لها موضع من الإعراب.

تقول إذا سألت (مذكراً) عن مذكر: (كيف ذاكَ الرجلُ؟).

وإذا أدخلت اللام للتوكيد قلت: (كيف ذلكَ الرجلُ) فـ (ذا) للمسؤول عنه، و(الكاف) للمسؤول المخاطب، والمتكلم هو السائل عنه.

فإن سألته عن (اثنين) قلت: (كيف ذانِكَ الرجلانِ؟) ولك أن تشدد النون فتقول: (كيف ذانّكَ الرجلانِ؟).

فإن سألته عن (جماعة) قلت: (كيف أُولئكَ الرجالُ؟) فـ (الرجل) صفة للمسؤول عنه، وكذلك (الرجلان)، وكذلك (الرجال).

فإذا قلت: (كيف ذاك الرجلُ؟) فـ (ذا) مبتدأ، و(الرجلُ) صفته، و (الكاف) حرف للخطاب، لا موضع له من الإعراب، و(كيف) خبر للمبتدأ متعلقة، وفيها ضمير يعود إلى المبتدأ.

فإن سألت رجلاً عن امرأة قلت: (كيف تِلْكَ المرأةُ؟) و (تِيْكَ المرأةُ؟).

فإن سألته عن امرأتين قلتِ: كيف تانك المرأتان؟ فإن شددت النون قلت: (تانّك المرأتان) فإ سألته عن نساءٍ قلت: (كيف أولئكَ النساءُ؟) تفتح (الكاف) في كلّ هذا لأنها لمخاطب مذكر.

فإن سألت (امرأة) عن رجل قلت: (كيف ذلِكِ الرجلُ؟) و(كيف ذاكِ الرجلُ؟).

فإن سألتها عن رجلين قلت: (كيف ذانكِ الرجلانِ؟) وإن شددت النون قلتَ: (كيف ذانّكِ الرجلان؟).

فإن سألتها عن جماعة رجال قلت: (كيف أولئكِ الرجالُ؟).

فإن سألتها عن امرأة قلت: (كيف تلكِ المرأةُ؟) و(تِيْكِ المرأةُ).

فإن سألتها عن امرأتين قلت : (كيف تانِك المرأتان؟) وإن شددت النون قلت : (كيف تانِّك المرأتان؟) .

وإن سألتها عن جماعة نساء قلت : (كيف أولئكِ النساءُ؟) .

فإن سألت (رجلين) عن رجل قلت : (كيف ذاكُما الرجلُ؟) وإن أدخلت اللام قلت : (كيف ذلكُما الرجلُ؟) .

وإن سألتهما عن رجلين قلت : (كيف ذانِكُما الرجلان؟) فإن شددت النون قلت : (كيف ذانّكما الرجلان؟) .

فإن سألتهما عن رجال قلت (كيف أولئكما الرجال؟) .

فإن سألتهما عن امرأة قلت : (كيف تِيكُما المرأةُ؟) .

فإن أدخلت اللام قلت : (كيف تِلْكما المرأةُ؟) .

فإن سألتهما عن امرأتين قلت : (كيف تلكما المرأتان) .

فإن سألتهما عن جماعة نساء قلت : (كيف أولئكُما النساءُ؟) .

فإن سألت (امرأتين) عن رجلٍ قلت : كيف ذاكما الرجل يا امرأتان؟ . فإن أدخلت اللام قلت : كيف ذالكما الرجلُ؟ فإن سألتهما عن رجلين قلت : (كيف ذانِكُما الرجلان؟) وإن شددن النون قلت : (كيف ذانّكما الرجلانِ؟) .

فإن سألت امرأتين عن جماعة رجال قلت : (كيف أولئكما الرجالُ؟) .

فإن سألت امرأتين عن امرأة قلت : (كيف تلكُما المرأةُ يا امرأتان) .

فإن سألتها عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان؟ فإن شددت النون قلت : (كيف تانّكما المرأتان؟) .

فإن أدخلت اللام قلت : (كيف تانِكما المرأةُ يا امرأتان) .

فإن سألتهما عن جماعة نساء قلت : (كيف أولئكما النساءُ؟) .

فإن سألت جماعة رجال عن رجل قلت : (كيف ذاكم الرجل؟) .

فإن أدخلت اللام قلت : (كيف ذلِكُم الرجل؟) .

فإن سألتهم عن رجلين قلت : (كيف ذانِكُم الرجلانِ؟) فإن شددت النون قلت : (كيف ذانِّكُم الرجلانِ؟) .

فإن سألتهم عن جماعة رجال قلت : (كيف أولئكم الرجالُ؟) .

فإن سألت جماعة نساء عن رجل قلت : كيف ذاكنّ الرجلُ يا نساءُ؟ .

فإن سألتهم عن امرأة قلت : (كيف تيْكم المرأةُ؟) .

وإن أدخلت اللام قلت : (كيف تِلْكُم المرأةُ؟) .

فإن سالتهم عن امرأتين قلت : (كيف تانِكُم المرأتان؟)، وإن شددن النون قلت : (كيف تانّكم المرأتان؟) .

فإن سألتهم عن جماعة النساء قلت : (كيف أولئكم النساءُ؟) .

فإن أدخلت اللام قلت : (كيف ذلكُنّ الرجلُ؟) .

وفي التنزيل: ﴿ **فَذَلِكُنّ الذي لُمْتُنَّنِي فيه** ﴾[1]، فـ (ذا) إشارة إلى يوسف (عليه السلام) و(كُنّ) إشارة[2] إلى النساء اللائمات، والقائلة لهن (زليخا) .

فإن سألتهن عن رجلين قلت :(كيف[*] ذانِكُنّ الرجلانِ؟) .

وإن شئت شددت النون قلت : (كيف ذانّكُنّ الرجلان؟) .

فإن سألت جماعة نساء عن امرأة قلت : (كيف تيكُنّ المرأة يا نساءُ؟) .

---

١ / ٥٠٨، وينظر: شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٣٩ .

(١) الآية ٣٢ / سورة يوسف .

(٢) الأدق في التعبير: أن يقول (الكاف) خطاب للنسوة اللائمات، والنون للدلالة على جمعهن .

(*) أ: ص٢٣٥ .

فإن أدخلت اللام قلت: (كيف تِلْكُنّ المرأة؟).

فإن سألتهنّ عن المرأتين قلت: كيف تانكن المرأتان؟.

فإن شددت النون قلت: (كيف تانّكنّ المرأتان؟).

فإن سألتهن عن جماعة نساءٍ قلت: (كيف اولئكنّ النساءُ؟).

وقد ذكرنا في هذا الباب ما يتعلق بالسائل والمسؤول عنه، وعلامات الخطاب بما فيه مقنع ويستدلّ به على ما لم نذكره، إن شاء اللهُ تعالى.

باب الإمـالـــة

أعلم أن تالفخيم هو الأصل في الكلام، يدلّك على ذلك أن كل ممال لو فخمته لم تكن لاحناً،ولو أملت كل مفخّم لكنت لاحناً.

وأيضاً فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب يوجبه، ولا إلى سبب يحظره أو يمنع منه، فهذا كلّه يدلّ على أن التفخيم هو الأصل، وأن الإمالة إنما هي فرع وطارئة على التفخيم.

والإمالة قد اختلفت العرب فيها[١]، فقال فيها أهل نجد ومن جاورهم من تميم وغيرها.

إن الإمالة: تقريبُ صوتٍ من صوتٍ لتأتلف الأصوات وتخرج على طريقة واحدة، ولا تختلف فتتنافر وهم يحبون أبداً مزاوجة الألفاظ وأجراءها على سنن واحد.

وتحقيق الإمالة هو أن تجيء إلى ألف بعدها كسرة وقبلها فتحة فتجنح الفتحة نحو الكسرة[٢] فيخرج صوت الألف مقارباً لصوت الياء فيحصل من جنس الكسرة التي بعدها ياء فإذا فعلت ذلك قيل قد أمال الألف.

تقول في عالم: (عِالم)، وفي سالم: (سِالم).

ولما كانت الإمالة طارئة على التفخيم جعلوا لها أسباباً توجبها[٣] وتسوغها، وتلك الأسباب ستة وهي:

---

(١) لم يبين المصنف اتجاهات المختلفين في الإمالة، فلغة أهل الحجاز الفتح والتفخيم، ويقال له: (النصب) أيضاً، ولغة تميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد الإمالة، ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٩ / ٥٤، وشرح الألفية - الأشموني.

(٢) رسم الكلمة ممالة عسيرة التنفيذ في الكتابة لاعتماد ذلك على صوت ليس له صورة في حروف المعجم، وللتقريب وضعنا كسرة على ما قبل الألف للإشعار بالإمالة ككسرة العين في (عِالم)، فهي ليست بكسرة محضة ولا فتحة محضة.

(٣) قوله (توجبها) فيه تسمح، لأن الإمالة جائزة، والأسباب المذكورة مجوزة للإمالة لا موجبة لها، ينظر: شرح الألفية - الأشموني ٤ / ٢٣٠.

الكسرة في اللفظ، وكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع، والياء الموجودة في اللفظ أو لأن الألف قد انقلبت عن ياء، أو لأن الألف بمنزلة المنقلبة عن الياء أو إمالة لإمالة.

فأما الكسرة الموجودة في اللفظ فقولك في حائد: (حِائِد)،وفي كاتب: (كِاتِب)، وفي سالم: (سِالِم).

وأما الكسرة التي تعرض للحرف فقولهم في خاف: (خِاف)، أمالوا لأن الخاء قد تنكسر إذا قلت: (خِفْتُ). والألف في (خاف) منقلبة من الواو، ولكنهم يميلون ذوات الواو في الفعل، لأن الواو في الفعل تصير ياءً وإن كان ثلاثياً إذا بنيت الفعل لما لم يُسمّ فاعله، ألا تراك تقول في (خِفْت)(قد خِيْفَ الأسدُ) فتصير الواو ياء.

وكذلك تميل الألف من (غزا) فتقول غزا لأنك إذا لم تُسمّ الفاعل قلت: (غُزِي) فانقلبت الواو ياء.

وقد قرأ بعض القراء: ﴿ **ما زُكِيَ مِنْكُم** ﴾[1]، وهو من (زكا - يزكو) ولكن الواو تصير ياء إذا قلت: زُكِيَ القَوْمُ.

ومما أمالوه لكسرة مقدرة قولهم في الوقف: (**مِاشْ**).

ومما أمالوه لكسرة مقدرة أيضاً قولهم (مادّ) لأن الأصل فيه مادِدٌ) فالدال الأولى مكسورة في الأصل وإن أذهبها الإدغام، والإمالة في مثل هذا ضعيفة.

فأما قولهم في باع: (**بِاع**) وفي: كال: (**كِال**)، وفي هال التراب: (**هِال**)، وفي هاب: (**هِاب**)، فالإمالة في هذا وما أشبهه من وجهين:

---

(١) الآية ٢١ / سورة النور ﴿ ما زَكَى منكم ﴾ بفتح الزاي وتخفيف الكاف قراءة الجمهور، و﴿ زُكِّيَ ﴾ بضم الزاي وكسر الكاف مشدداً قرأ ابن مهران، وروح، ويعقوب، وغيرهم، وقرئ بالإمالة من (زكّى وزكى) بفتح الزاي بالتخفيف والتشديد فيهما، ولم أقف علي قراءتها بضم الزاي مع التخفيف. ينظر: (معجم القراءات ٤ / ٢٤٣).

أحدهما : أن الحرف قد ينكسر إذا قلت : (هِلْتُ - وهِبْتُ - وبِحْتُ - وكِلْتُ). وكذلك تقول في : صار (صار) لقولك (صِرْتُ)، وفي سار : (سار) لقولك : (سِرْتُ).

والثاني : ليدلّوا على أن الألف منقلبة عن الياء.

فإما إمالة الألف المنقلبة عن الياء فأمالوها ليدلّوا على الأصل الذي انقلبت عنه وهو قولهم في رَمَى : (رَمِى) وفي سَعَى : (سَعِى)، لقولهم (رَمَيْتُ) و(سَعَيْتُ).

فإما قولهم في يَشْقَى : (يَشْقِى) فإنما أمالوا الألف لأنها انقلبت عن (ياء) في قولهم (شَقِيْتُ).

وكذلك أمالوا الألف في (يَرْعَى) فقالوا (يَرْعِى) لأنها انقلبت عن ياء في قولهم : (رَعْي) ولهذا يقال : (يَرْعَيان) و(يَشْقَيان).

فأما الألف التي بمنزلة المنقلبة عن الياء في قولهم حُبارَى : (حُبارِى)، وفي جُمادَى : (جُمادِى)، وفي سَكْرى : (سَكْرِى)، لأنك تقول : (حُبارَيات - وجُمادَيات - وسَكْريات) فتنقلب الألف ياء، لأنك لو اشتققت فعلاً من هذه الأسماء بالزيادة لانقلبت الألف ياء فكنت تقول : (سَكْرَيْتُ - وحَبْرَيْتُ - وجَمْدَيْتُ).

فأما الإمالة لأجل الياء فقولهم في شَيْبان : (شَيْبِأن) أجنحت فتحة الباء نحو الكسرة، فخرج صوت الألف التي بعدها مقارباً لصوت الياء فصار من جنس الياء التي قبلها.

وكذلك قالوا في عَيْلان : (عَيْلان)[1]، أجنحوا فتحة اللام نحو الكسرة فخرج صوت الألف مقارباً لصوت الياء فصار من جنس الياء التي قبله.

---

(١) العَيْلان : الذكرُ من الضِّباع.

وأما الإمالة للإمالة فقولهم: (رأيت عِماداً)[1] أجنحوا فتحة الميم نحو الكسرة، فخرج صوت الألف التي بعدها مقارباً لصوت الياء، فصار من جنس كسرة العين، ثم أجنحوا الفتحة التي في الدال نحو الكسرة فخرج صوت الألف التي بعدها وهي بدل من التنوين مثل الصوت الذي قبل الدال[*] فهذه إمالة لإمالة.

وكذلك قالوا: (حسبت حساباً) و(قرأت كتاباً) اجنحوا الفتحة التي في السين من: (حساب) نحو الكسرة لتقارب جنس كسرة الحاء.

وكذلك أجنحوا الفتحة التي في الباء من (حساباً، وكتاباً) نحو الكسرة، فخرج صوت الألف التي بعدها مثل الصوت الذي قبلها فلهذا قالوا إمالة لإمالة.

وأعلم أن الإمالة في عرف النحاة، كما كانت لها حروف توجبها وتسوغها فلها حروف تمنعها وتحيل الإمالة معها، وهي حروف الاستعلاء وعددها سبعة: أربعة منها مستعلية مطبقة، وثلاثة منها مستعلية غير مطبقة[2].

فاما المستعلية المطبقة فهي (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) وإنما قيل لها مطبقة لأنها من خطّ ينطبق على خطّ.

وأما الثلاثة المستعلية التي ليست بمطبقة فهي: (الغين، والخاء، والقاف) وإنما قيل لهذه الحروف مستعلية لاستعلائها في الفم واتصالها بالحنك الأعلى، فما اتصلت بالحنك الاعلى حصلت في أعلى مراتبها فجذبت الألف إلى الفتح ومنعته من التسفل بالإمالة.

---

(١) قال سيبويه، الكتاب ٤ /١١٧: (وإذا كان بَيْن أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك والأول مكسور نحو عِماد أملت الألف).

(*) أ: ص٢٣٦.

(٢) ومن موانع الأمالة (الراء) المضمرمة أو المفتوحة ويرد ذكرها بالتفصيل في: الصفحة ٨٥٩، وينظر: الكتاب ٤ /١٣٦.

وهذه الحروف إذا كانت قبل الألف فلا تخلو أن تكون مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة.

وإذا كانت بعد الألف فلا تخلو أن تكون مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة.

فمتى كانت قبل الألف مفتوحة منعت الإمالة[1]، فمثال المفتوحة (قاسم، وخالد، وغالب، وضامن، وطالب، وظالم، وصالح).

وكذلك لو كانت مضمومة نحو قولك: (الصُواع، والصُداع).

وكذلك إن وقعت بعد الألف مكسورة نحو قولك: (فاقِد، وفاغِر، وجاخِف، وفاضِل، وحاصِل، وعاظِل، وخاطِر).

وكذلك إن كانت مضمومة بعد الألف نحو: (التواصُل، والتقاطُع، والتواقُع، والتشاغُل، والتناقُف)، وما أشبه ذلك[2].

وكلما قربت هذه الحروف من الألف منعت الإمالة. وكلما بعدت من الألف سهلت الإمالة.

فقد قالوا (مناشط) فأمالها قوم، لأن (الطاء) بعدت عن (الألف).

فإن قيل: فهلاّ أمالوا إذا انكسر المستعلي بعد الألف فقالوا في (حاصِل) (حِاصل)؟.

قيل له: إنهم يتسفلون بالإمالة ثم يتصعدون بالمستعلي، والإصعاد بعد الانحدار والتسفل يصعب.

---

(١) في الصفحة ٨٥٩ قرر المصنف أن إمالتها لحن فاحش، وإنما منعت الإمالة لأن الفتح يزيد حروف الاستعلاء استعلاءً.

(٢) غفل المصنف عن حكم المفتوحة بعد الألف نحو: (تواصَل) وهي مما تمتنع فيها الإمالة كذلك، قال ابن يعيش - في شرح المفصل ٩ / ٦٠: (لأنها إذا كانت بعد الألف كنت متصعداً بعد الانحدار بالإمالة)، والإصعاد بعد الانحدار صعب.

فإذا وقعت هذه الحروف مكسورة قبل الألف جلبت الإمالة وسوغتها، نحو: (ضِعاف، وقِفاف، وخِفاف، وغِلاب وطِلاب، وصِحاف، وظِماء)[1]، وإنما ساغت الإمالة ههنا لأنك تصعدت بالمستعلي ثم تحدرت وتسفلت بالإمالة. والانحدار بعد الصعود يسهل ولا يصعب.

فاما قول العامة: (قاعِد، وقاسِم) بالإمالة فلحن منهم فاحش[2].

فأما قولهم (مِقْلاتٌ[3]، ومِصْباح) كأنها في القاف، والصاد، فكأنه قال: (قِلاتُ، وصِباح) فصار كـ (خِفاف) فتصعد بالمستعلي ثم تنحدر بالإمالة[4]، والانحدار بعد الصعود سهل.

وأما من قدّر حركة الحرف الذي بعده فإنه يُقدر فتحة اللام على القاف، وفتحة الباء على الصاد، فيصير كأنه: (صَباح، وقَلات) فإذا انفتح المستعلي منع الإمالة، ولا يبالي هل انفتح لفظاً أو تقديراً أو حكماً، لأن المقدر كالبارز إلى اللفظ.

وأعلم أنّ هذه الحروف المستعلية وما شبه بها من الراء إنما تكون مانعة للإمالة في الأسماء دون الأفعال، لأن الأسماء ليس بأصل في الإمالة، ألا تراهم لا يميلون الألف المنقلبة من الواو في نحو: المكا والعشا لأنه من (العَشْو، والمَكْو) وقد أمالوا في مثل هذا الفعل فقالوا: (غزا) و (زكا) لأن الألف تنقلب في الفعل إلى الياء إذا قالوا (غُزِي الجَيْشُ) و(زُكِيَ في هذا البلد).

(١) ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٩ / ٥٩.

(٢) قال سيبويه ٤ / ١٢٦: (ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يوثق بعربيته).

(٣) المِقلاتُ: التي لا يعيش لها ولد، ينظر: القاموس المحيط مادة (قلت).

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٤ / ١٣١.

ولو أمالوا: (عصا) في قولهم (عصاه) إذا ضربه بالعصا لجاز. ولو أمالوا: (العصا) وهي الخشبة لم يجز.

وقد أمالوا في الفعل (خاب، وطاب، وصار) لقوة الإمالة في الفعل وتمكنها فيه، لأن الفعل لما تصرّف في الأزمنة وتنقل فيها تمكن في الاعتلال.

والإمالة ضرب من الاعتلال، ولما صارت الإمالة أصلاً في الفعل لم يكن لها سبب يحظرها ويمنعها.

فأما (الراء) فإنها لا تخلو أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة.

فمتى كانت قبل الألف مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة[1]، وإنما منعت الإمالة لأنها حرف فيه تكرير[2].

فالضمة فيها بإزاء ضمتين، والفتحة فيها بإزاء فتحتين، فلأجل هذا منعت الإمالة، تقول (هذا رُكام، رَباب وسِرَاج).

وكذلك إن كانت[*] بعد الألف مفتوحة أو مضمومة فإنها تمنع الإمالة، (رأيت حمارَك، وهذا حمارُك).

وإن كانت الراء مكسورة جلبت الإمالة وأوجبتها تقول: (وانظر إلى حمارِك).

وتقول: (هذا قارِح)، وقد غلبت الراءُ المكسورة المستعلي على أنه قد حال بينهما حائل، قال الشاعر[3]: [طويـــل]

---

(١) المضمومة والمكسورة قبل الألف لا تتحقق إلا أن تكون مفصولة عن الأف، مثل: (رُباع، ورياح، وأما المفتوحة فالمتصلة نحو سِراج، والمفصولة نحو رَباب.

(٢) ينظر: شرح المفصل - ابن يعيش ٩ / ٦١.

(*) أ: ص٢٣٧.

(٣) هو هُدبة بن خشرم، الكتاب ٤ / ١٣٩، اللمع ٣٧٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٩ / ٦٢.

[٢٨٧] عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بلادِ بن قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

فقال (قـــادر) فأمال فتحة القاف نحو الكسرة فخرج صوت الألف مقارباً لصوت الياء لأجل كسرة الراء[١].

فإذا اجتمع في الكلمة راءان الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، فإذا اجتمعا غلبت المكسورةُ المفتوحةَ كما غلبت المستعلي فقالوا: (فلان من شرار الناس) و(جئتك في سِرار الشهر)، وفي التنزيل: ﴿**هي دار القرار مَنْ عمل سيئة**﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿**مِنَ الأَشْرارِ أَتّخَذْناهُم**﴾[٣].

فأما الإمالة في الفعل فقد اطّردت من غير أن يراعى فيه حروف الاستعلاء، بل الإمالة شائعة فيه إن وجدت فيه حروف الاستعلاء.

فقد أمالوا: (صِار، وخِاف، وطِاب، وحِاق، وضِاق).

واَمالوا: ﴿**تُسْقَى**﴾[٤] و﴿**يَبْقَى**﴾[٥] من الإسقاء والإبقاء.

وأمالوا: ﴿**الأشقى**﴾[٦] و﴿**الأتقى**﴾[٧].

---

(١) رأى سيبويه حسن الإمالة قي نحو: (قارب) قال في الكتاب ٤ /١٣٨: (واعلم أن الذين يقولون: هذا قارب، يقولون: مررت بقادر، ينصبون الألف، ولم يجعلوها ـ حيث بعدت ـ تقوى، كما أنها في لغة الذين قالوا: مررت بكافر لم تقوَ على الإمالة حيث بعدت لما ذكرنا من العلّة)، وقال المبرد: في المقتضب ٣ /٤٨ في نحو (بقادر): وترك الإمالة أحسن لقرب المستعلية من الألف، وتراخي الراء عنها). وينظر: شرح المفصل ـ ابن يعيش ٩ /٦٢.

(٢) الآية ٣٩ /سورة غافر.

(٣) الآيتان ٦٢ و٦٣ /سورة ص، ينظر: الصفحة ٨٠٧.

(٤) الآية ٥ /سورة الغاشية.

(٥) الآية ٢٧ /سورة الرحمن.

(٦) الآية ١١ /سورة الأعلى.

(٧) الآية ١٧ /سورة الليل.

وقد أمالوا: (غزى) فأمالوا ذوات الواو، وهذا كله لتمكن الفعل في الاعتلال.

واعلم انهم لم يميلوا الحروف لبعدها من الاشتقاق، إلاّ أنهم امالوا (يا) في النداء فقالوا: (يــا زَيْدُ) لشبهها بالفعل، ألا ترى انها نابت عن (أنادي) فلما نابت عن الفعل ساغت فيها الإمالة كما تسوغ في الفعل.

وأمالوا: ﴿بَلَى﴾[1] وهي حرف لأنها كفت عن الجواب وقامت بنفسها فأشبهت الأسماء.

ولم يميلوا الأسماء الموغلة في شبه الحروف، نحو: (لَدَى، وإذا). ولم يميلوا (حتّى) وإن كثرت حروفها.

وقد أمالوا: ﴿متى﴾[2] لقوة الأسماء[3].

وقد أمالوا أسماء الإشارة فقالوا (ذا)، وإنّما أمالوها لأنها وصفت فقالوا: (هذا الرجل)، وصُغّرت فقالوا (ذَيّا)، ووصفوا بها فقالوا: (مررت بزيدٍ ذا وعمرٍو ذاك) فلما تصرّفت هذا التصرف أشبهت المتمكنة فساغت فيها الإمالة.

وقد أمالوا في الأسماء شيئاً على غير قياس فقالوا: (عِنْدِي نــاسٌ)[4].

---

(١) الآية ٨١/سورة البقرة.

(٢) الآية ٢١٤/سورة البقرة.

(٣) وفي شرح التصريح ٢/٣٩٢: (والذي سهّل إمالتها نيابتها عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها).

(٤) قال سيبويه ٤/١٢٨: (وأما الناس فيميله من لايقول هذا مال بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب). وهذه الإمالة لما تزل واضحةً في لهجة أهل الموصل حيث نشأ الثمانيني -رحمه الله-.

فأما إمالتهم (الحجاِج، والعجاِج) وهما اسمان علمان، فالعلمية سوّغت فيهما الإمالة، لأن الاسم العلم منقول في الأصل مغير عن بابه[1]، ونقله وتغييره وطأة للإمالة، لأن بعض التغيير يؤنس ببعض.

وهذا القدر الذي ذكرته في باب الإمالة يُستدلّ به على غيره، وهو كافٍ بإذن الله وتوفيقه.

تمّ الكتـــــــابُ

(١) قال سيبويه، الكتاب ٤/١٢٧: (هذا باب ما أميل على غير قياس، وإنما هو شاذ، وذلك الحجاج إذا كان اسماً لرجل)، وقال: (وأكثر العَرَب ينصبه ولا يميل ألف حجاج إذا كان صفة، يجرونه على القياس).



محتويات الدراسة

أبواب الكتاب

فهرس الآيات

رقم الآية	رقم الصفحة	الآيـــات
٢٨٤	٥٤٦	وإنْ تبدوا ما في أنفسِكم أو تُخفوه يُحاسبْكُم به اللّهُ فيغفرُ لمن يشاء ويعذب من يشاء
٢٨٦	٤٤٣	ربّنا لا تؤاخذْنا
		(٣) سورة آل عمران :
١٨	١٠٥	وأولو العلم
٢٦	٤٦١	قُل اللهم مالكَ المُلكِ
٣٧	١٩	انى لك هذا
٣٧	٨١٧	قالت هو من عِند الله
٣٩	٤١٥	يُبَشّرُكَ
٤٥	٤١٥	يُبَشّرُكِ
٩٧	٨	ولله على الناسِ حِجُّ البيتِ مَن استطاعَ إليه سبيلاً
١٣٤	١٣٥	والعافينَ عنِ الناسِ
١٣٩	١٣٩	وأنتمُ الأعلون
١٤٧	٢١٢	وما كان قولَهم إلا أنْ قالوا
١٥٨	٧٠٤	لإلى الله تُحْشَرون
١٥٩	٣٩	فبما رحمةٍ من الله
١٨٠	١٩٤	ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَبخلون بِما آتاهم اللّهُ من فضلِه هُو خيراً لهم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآيـــات
٢٧	٣٣٨	جزاء سيئةٍ بمثلها
٤٤	٣٨٣	ولكن الناس أنفسهم يظلمون
٥٣	٧٠٠	إِيْ وربّي
٥٨	٥٣٤	فبذلك فليفرحوا
٥٩	٨٠٨	الله أذن لكم أم على الله تفترون
٦٢	٢٦	ألا أن أولياء الله
٧١	٣٨٩	فأَجمعوا أمركم وشركاءكم
٨٩	٧٤٢	ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون
٩١	٨٠٨	آلآن وقد عصيتَ قبلُ
		(١١) سورة هود :
١٣	١٠	فأتوا بعشر سور مثله مفتريات
٢٧	٦٩٤	أراذلنا
٣٥	٧٩٦	إِجرامي
٧٢	٣٠٢	وهذا بعلي شيخاً
٨١	٣١٤	فأسر بأهلك بقطعٍ من الليل ولا يلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتكَ
١٠٧	٤٥	خالدين فيها مادامت السموات والأرض
		(١٢) سورة يوسف :
٤	١٥١	رأيتهم لي ساجدين

رقم الآية	رقم الصفحة	الآيـــات
١٤٧	٣٧٩	إلى مئة ألف أو يزيدون
١٥٢	٨٠٧	لكاذبون
١٥٣	٨٠٧	أصطفى
		(٣٨) سورة (ص)
٨	٨١٠	أ أنزل عليه الذكر
٢٤	٧٣١	لقد ظلمك بسؤآل نعجتك
٣٠	٥٧١	نِعم العبد
٣٢	٣٩٦	حتى توارت بالحجابِ
٤٤	٥٧١	نِعْمَ العبدُ
٤٧	١٣٩	وإِنّهم عندنا لمن المصطفين
٥٨	٦٢٩	وآخر من شكله أزواج
٦٢	٨٠٧	ما لنا لا نرى رجالاً كنا نعدهم من الأشرار
٦٣	٨٠٧	أتّخذناهم
		(٣٩) سورة الزمر:
٣٥	٧٧	بأحسن الذي
٤٦	٤٦١	قل اللهم فاطر السموات والأرض
		(٤٠) سورة غافر:
٣٩	٨٦١	هي دار القرار

رقم الآية	رقم الصفحة	الآيـــات
٤١	٥٦٩	وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال
		(٥٧) سورة الحديد :
٢٣	٥٠١	لكي لا تأسوا
٢٩	٢٨٠	لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون
		(٥٨) سورة المجادلة :
٢	٣٨	ما هن أمهاتهم
١١	٨٠٤	وإذا قيل أنشزوا فانشزوا
٢١	٥٤	لاغلبن أنا ورسلي
		(٦٠) سورة الممتحنة :
١٠	٢٧١	فإن علمتموهن مؤمنات
		(٦٢) سورة الجمعة :
٥	٥٧٤	بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله
١٠	١٠	فإذا قُضيت الصلاة فانتشروا
		(٦٣) سورة المنافقون :
١	٢٣٣	إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله، والله يعلم أنك رسوله، والله يشهد أن المنافقين لكاذبون
		(٦٥) سورة الطلاق :
٤	١٦٥	واللائي يئسن من المحيض من نسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر



فهرس الأبيات

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
٢٣٢	٤٦٤	لكل دهر قد لبست أثوباً	....
١٦٤	٤٧٠	يا للرجال ليوم الأربعاء أما	ينفك يحدث لي بعد النهي طرباً
٥٧	٢١٩	ليس إياي وإيا	ك ولا نخشى رقيباً
١٨٠	٥٠٧	فما سودتني عامر عن وراثة	أبي اللّه أن أسمو بأم ولا أب
١٦١	٤٦٨	يا ابن أمي ولو شهدتك إذ تد	عو تميماً وأنت غير مجاب
٥٥	٢١٨	سراة بني أبي بكر تسامى	على كان المسومة العراب
١٦٥	٤٧١	يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	يا للكهول وللشبان للعجب
١٢١	٣٩١	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب
٢٠٢	٥٤٨	إذا قصرت أسيافنا كان وصلها	خطانا إلى أعدائنا فنضارب
٢٧١	٧٦٥	قديديمة التجريب والحلم أنني	أرى غفلات العيش قبل التجارب
٧٥	٢٦٦	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نشب
١٧٤	٤٧٩	كليني لهم يا أُميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكب
٢٢٠	٦١٥	لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد ولم تغذ دعد في العلب
٢٧٧	٧٩٧	تدلت على خص ظماء كأنها	كرات غلام في كساء مؤرنب
٢٨٧	٨٦١	عسى اللّه يغني عن بلاد ابن قادر	بمنهمر جون الرباب سكوب

التـاء

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
٢١٨	٦١٢	بل جوز تيهاء كظهر الحجفت	....
٢١٩	٦١٢	واللّه نجاك بكفي مسلمت	....
١٩	٨٣	وبئري ذو حفرت وذو طويت	....
٨٩	٣٠٢	من يك ذا بتٍ فهذا بتي	مقيض مصيف مشتي

الجيم

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
٢٠٧	٥٧٥	يا حبذا القمراء والليل الساج	وطرق مثل ملاء النساج

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
٣	١٣	ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا	من طلل كالأتحمي أنهجا
٢١٢	٥٨٤	كأن أصوات من إيغالهن بنا	أواخر الميس أصوات الفراريج
		الحاء	
٦٥	٢٤٢	من صد عن نيرانها	فأنا ابن قيسٍ لابراح
٤٩	١٩١	ألا أن جيراني العشية رائح	دعتهم دواع من هوى ومنادح
٢٤٠	٦٨٥	أبوبيضات رائح متهجر	رفيق بمسح المنكبين سبوح
٢١١	٥٨٠	قد كان من طول البلا أن يمصحا	....
١٨٧	٥٢٣	يا ناق سيري عنقاً فسيحاً	إلى سليمان فنستريحا
١	٩	الستم خير من ركب المطايا	وأندي العالمين بطون راح
		الدال	
٢٢٣	٦٢٨	ولكنما أهلي بواد أنيسه	ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد
١٣٦	٤٢٠	وإن قال مولاهم على جل حادث	من الأمر ردّوا بعض أحلامكم ردوا
٢٦٦	٧٥٢	فكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا	دوانيق عند الحانوي ولا نقد
٩٠	٣٠٣	أترضى بأنا لم تجف دماؤنا	وهذا عروساً باليمامة خالد
١٤٦	٤٤٤	ألا أيهذا المنزل الدارس الذي	كأنك لم يعهد بك الحي عاهد
١٣٩	٤٢٧	مالي مرضت فلم يعدني عائد	منكم ويمرض كلبكم فأعود
٧٢	٢٦١	يعجبه السخون والبرود	والتمر حباً ماله مزيد
٤٧	١٩٠	إذا الرجال ولدت أولادها	وارتعشت من كبر أجسادها
٤٨	١٩٠	وجعلت أوصابها تعتادها	فهي زروع قد دنا حصادها
٢٠٦	٥٧١	تزود مثل زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيك زاداً
١٤٨	٤٤٩	فما كعب بن مامة وابن سعدى	بأجود منك يا عمر الجوادا
٢٥٩	٧٣٨	فإياك والميتات لا تقربنها	ولا تعبد الشيطان واللّه فاعبدا

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
٢٥٠	٧٠٦	أريت إن جئت به املوداً	مرجلاً ويلبس البرودا
٢٥١	٧٠٦	أقائلون أحضروا الشهودا	كاللذ تزبى زبية فاصطيدا
٨٠	٢٧٣	وجدت اللّه أكبر شيءٍ	محافظة وأكثره جنودا
١٣	٤٢	أعد نظراً يا عبد شمس لعلما	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
٢١٣	٥٨٥	فزججتها بمزجة	زجّ القلوص أبي مزاده
١٨٣	٥٠٨	ألم يأتيك والأنباء تنمي	بما لاقت لبون بني زياد
٩٣	٣١٦	وقفت فيها أصيلانا أسائلها	أعيت جواباً وما بالربع من أحد
٩٤	٣١٦	إلا الأواري لأيّاً ما أبينها	والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد
١٠	٣٧	قدني من نصر الخبيبين قدي	ليس الإمام بالشحيح الملحد
٢٥٧	٧٣٢	فلولا رجاء النصر منك ورهبة	عقابك قد صاروا لنا كالموارد
٧٨	٢٧٠	فقلت لهم ظنوا بألفي مدجج	سراتهم في الفارسي المسرّد
٢٠١	٥٤٨	ترفع لي خندف واللّه يرفع لي	ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد
١٢	٤١	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا ونصفه فقد
١٩٨	٥٤٥	متى تأته تعشو إلى ضوء ناره	تجد خير نار عندها خير موقد
٢٠	٩١	كنواح ريش حمامة نجدية	ومسحت باللثتين عصف الاثمد
٢٤٤	٦٩٦	واحكم حكم فتاة الحي إذ نظرت	إلى حمام سراع وارد الثمد
١٦٠	٤٦٨	يا ابن أمي ويا شقيق نفسي	أنت خليتني لدهر كؤود
٤١	١٧٦	فقالت على اسم اللّه أمرك طاعة	وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

الراء

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
١٨	٨١	شئز جنبي كأني مهدأ	جعل القين على الدف أبر
٢٣٨	٦٧٢	أيها الفتيان في مجلسنا	جردوا منها وراداً وشقر
٢٣٦	٦٧٠	عن مبرقات بالبرين فيبـ	ـدو وفي الأكف اللامعات سور

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
١٤٥	٤٤٣	يا لعنة اللّه والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار
٤٤	١٨٦	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشاري
٢٤١	٦٨٧	أما الاماء فلا يدعونني ولداً	إذا ترامى بنو الأموان بالعار
١٤٢	٤٣٥	ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٢٧٩	٨٠٥	فقال فريق القوم لما نشدتهم	نعم وفريق ليمن اللّه ما ندري
٢٠٤	٥٥٨	باللّه يا ظبيات القاع قلن لنا	ليلاي منكن أم ليلى من البشر
٢٠٣	٥٥٨	ياما امليح غزلاناً شدن لنا	من هؤليائكن الضال والسمر
٧٤	٢٦٤	هن الحرائر لا ربات اخمرة	سود المحاجر لا يقرأن بالسور
١٣٨	٤٢١	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت	أياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٥٤	٧٢٩	ولست مسلماً ما دمت حيّاً	على زيد بتسليم الأمير
١٤١	٤٣٤	باعد أم العمرو من أسيرها	حراس أبواب على قصورها

الزاي

١٥٠	٤٥٨	يا أيها الجاهل ذو التنزي	....

السين

٩٢	٣١٥	وبلدة ليس بها أنيس	إلاّ اليعافير وإلاّ العيس
١٦	٦٩	لقد رأيت عجباً مذ أمسا	عجائزاً مثل السعالى خمسا
١٦٧	٤٧٤	يا مرو ان مطيتي محبوسة	ترجو الحياة وربها لم ييأس
١٤	٤٤	أعلاقةً أم الوليد بعدما	أفنان رأسك كالثغام المخلس
١٧٠	٤٧٦	لامهل حتى تلحقي بعنس	أهل الرباط البيض والقلنسي

الصاد

١١٢	٣٦٦	كلا أبويكم كان فرعا دعامة	ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصا
١١١	٣٦٦	أكاشره وأعلم أن كلانا	على ما ساءَ صاحبه حريص

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
٢٣٥	٦٦٩	يا سيد النبآء إنك مرسل	بالحق كل هدى السبيل هداكا
٢	١٣	يا أبتا علك أو عساكا	....
١٢٨	٤٠٢	دار لسعدى إذه من هواكا	....
١٣٧	٤٢١	إليك حتى بلغت إياكا	....
٣٤	١١٧	كأن بين فكها والفك	فأرة مسك ذبحت في سك
٢٥٥	٧٣١	ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخي الأجل
٥٠	١٩١	لو كلمت رهبان دير في القلل	لأنحدر الرهبان يمشي ونزل
٢٤٣	٦٨٨	ولما رأونا بادياً ركباتنا	على موطن لا نخلط الجد بالهزل
٥١	١٩٣	جزى ربه عني عدي بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٩٩	٣٤٠	فصيّروا مثل كعصف مأكول	....
٩٨	٣٣١	ألا كل شيء ما خلا اللّه باطل	وكل نعيم لا محالة زائل
١٨٨	٥٢٤	فلا زال قبر بين عيسى وجاسم	عليه من الوسمي جود ووابل
١٨٩	٥٢٤	فينبت حوذاً وعوفاً منوراً	سأتبعه من خير ما قال قائل
١٠٣	٣٤١	فقلت للركب لما أن علا بهم	من عن يمين الحبيا نظرة قبل
١٠١	٣٤٠	أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط	كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
٤٢	١٨٤	يلومونني في اشتراء النخيـ	ـل قومي فكلهم يعذل
٨٢	٢٧٨	في فتية كسيوف الهند قد علموا	ان هالك كل من يحفي وينتعل
١٩٩	٥٤٥	أن يجبنوا أو يغدروا	أو يبخلوا لا يحفلوا
٢٠٠	٥٤٥	يغدوا عليك مرجليـ	ـن كأنهم لم يفعلوا
٢٧٢	٧٨٦	أبلغ يزيد بني شيبان مألكة	أبا ثبيت أما تنفك تأتكل
١٠٥	٣٤٧	فما زالت القتلى تمج دماءها	بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
٢٧٠	٧٦٣	وكل أناس سوف تدخل بينهم	خُوَيْخِيَّة تصفر منها الأنامل

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
٢١٤	٥٨٥	كم نالني منهم فضلاً على عدم	إذ لا أكاد من الأقتار أحتمل
٦٦	٢٤٥	وما هجرتك حتى قلت معلنةً	لا ناقة لي في هذا ولا جمل
٧٦	٢٦٦	استغفر اللّه ذنباً لست محصيه	رب العباد إليه الوجه والعمل
٧٩	٢٧٢	وإنّا لقوم ما نرى القتل سبة	إذا ما رأته عامر وسلولُ
٧٧	٢٦٨	واعلم علماً ليس بالظن انه	إذا ذل مولى المرء فهو ذليل
٧	٣٦	أبيض لا يرهب الهزال ولا	يقطع رحماً ولا يخون إلىً
١٩٥	٥٣٣	محمد تفد نفسك كل نفس	إذا ما خفت من شيء تبالا
١٧٨	٤٨٢	أبوحنش يؤرقني وطلق	وعباد وآنةً أثالا
٢٨٥	٨٣٧	سمعت الناس ينتجعون غيثاً	فقلت لصيدح انتجعي بلالا
٩	٣٦	فهي تنوش الحوض نوشاً من علا	نوشاً به تقطع أجواد الفلا
١٢٠	٣٩٠	قلت إذ أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الفلا تعسفن رملا
٧٣	٢٦٤	نصحت بني عوف فلم يتقبلوا	رسولي ولم تنجح لديهم رسائلي
٢٤٥	٦٩٨	ألا نادت أمامة باحتمال	لتحزنني فلا بك لا أبالي
٨٨	٢٩٨	فكونوا أنتم وبني أبيكم	مكان الكليتين من الطحال
٢٤٩	٧٠٤	حلفت لها باللّه حلفة فاجر	لناموا فما أن من حديث ولا صالي
٢٤٧	٧٠٢	فقلت يمين اللّه أبرح قاعداً	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
١٥	٤٦	ربما تكره النفوس من الأمـ	ـر لها فرجة كحل العقال
١٣٠	٤١٤	كمنية جابر إذ قال ليتي	أصالحه وأفقد جل مالي
٢٤٨	٧٠٢	فقالت يمين اللّه مالك حيلة	وما أرى عنك الغواية تنجلي
١٧٢	٤٧٧	قد أمر القاضي بأمر عدل	أن تمتحوها بثماني أدل
١٥٤	٤٦٣	يا زيد زيد اليعملات الذبل	تطاول الليل عليك فانزل
٢٣٩	٦٨٥	أبت ذكر عودن أحشاء قلبه	خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
٣٧	١٢٢	كأن خصييه من التدلدل	ظرف جراب فيه ثنتا حنظل
١٧٣	٤٧٨	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل	وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي
٨	٣٦	غدت من عليه بعدما تم ظمؤها	تصل وعن قيض ببيداء مجهل
١٩٣	٥٢٧	وما أنا للشيء الذي ليس نافعي	ويغضب منه صاحبي بقؤول
		الميم	
١٧	٨١	وآخذ من كل حي عُصمُ	....
٢٦٨	٧٥٨	أرقني الليلة برق بالتهم	بت حزيناً ففؤادي لم ينم
١١٣	٣٧٣	لقد كان في حول ثواء ثويته	تقضي لبانات ويسأم سائم
١١٦	٣٧٧	ألا يا نخلة من ذ ات عرق	عليك ورحمة اللّه السلام
٤	١٣	متى كان الخيام بذي طلوح	سقيت الغيث أيتها الخيام
٩٧	٣٣٠	حاشا أبي ثوبان إن به	ضناً عن الملحاة والشتم
١٢٦	٤٠١	وإن لساني شهدة يشتفى بها	وهو على من صبه اللّه علقم
٢١	٩٢	تراه وقد فات الرماة كأنه	أمام الكلاب مصغى الخد أصلم
١١٨	٣٨٦	إذ هل علمت وما استودعت مكتوم	أم حبلها مذ نأتك اليوم مصروم
١١٩	٣٨٦	أم هل كبير بكى لم يقض عبرته	أثر الأحبة يوم البين مشكوم
١٩٠	٥٢٧	لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم
٦٧	٢٤٥	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
٢٥٢	٧٢٦	الشعر لا يسطيعه من يطلبه	إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
٢٥٣	٧٢٦	زلت به إلى الحضيض قدمه	يريد أن يعربه فيعجمه
١١٥	٣٧٧	أغلى السباء بكل أدكن عاتق	أو جونة قدحت وفض ختامها
٢٤٦	٦٩٨	رأى برقاً فأوضع فوق بكر	فلا بك ما أسال ولا أغاما
٢٨٦	٨٤٤	أتوا ناري فقلت منون أنتم	فقالوا: الجن، قلت عموا ظلاما

رقم الشاهد	الصفحة	الأبيات	
١٢٩	٤١٣	تراه كالثغام يعل مسكاً	يسوء الفاليات إذا فليني
٥٨	٢٢٠	فالا يكنها أو تكنه فإنه	أخوها غذته أمه بلبانها
		الهاء	
٢٧٥	٧٩٠	وليلة أخرى وكل ليلاه	....
		الواو	
١١٧	٣٧٨	جمعت وفحشاً غيبة ونميمة	خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي
		الياء	
٢٨٤	٨٣٦	لتقربن قرباً جلذيا	ما دام فيهن فصيل حيّا
١٤٣	٤٣٨	فيا راكباً إما عرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لا تلاقيا
٢٧	٩٣	فلو كان عبدالله مولى هجوته	ولكن عبدالله مولى مواليا
١٥٨	٤٦٧	تبكيهم دهماء مبكية	وتقول سلمى: وارزيتيه
٢٧٣	٧٨٩	لتقعدن مقعد القصيّ	مني ذي القاذورة المقليّ
٢٧٤	٧٨٩	أو تحلفي بربك العلي	إني أبو ذيالك الصبي
١٧١	٤٧٦	حتى تقضي عرقي الدليّ	....
		الألف الليّنة	
٣٥	١١٩	واشدد بمثني حقب حقواها	ناجية وناجياً أباها
١٠٨	٣٤٨	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى نعله ألقاها
١٢٣	٣٩١	أكر على الكتيبة لا أبالي	أحتفي كان فيها لم سواها

غرائب المفردات

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف الالشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، بيروت ١٩٨٧.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان ١٩٧٣.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المقدسي، طبع في ليدن ١٩٠٩.
- أخبار النحويين البصريين، السيرافي، مكتبة مصطفة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٥.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٨٩م.
- ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، طبع دار المأمون، القاهرة ١٩٣٦م.
- الإرشاد الشافي، محمد الدمنهوري على متن الكافي في علمي العروض والقوافي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٧م.
- أساس البلاغة، الزمخشري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٢م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، القرافي، تحقيق الدكتور طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٢ م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٧٧ هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، مطبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٥٩ هـ.
- أصول أسماء المدن، جمال بابان، مطبعة الأجيال، بغداد ١٩٨٩ م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٣م.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ١٩٦٤ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٠م.
- الألفاظ الفارسية المعربة، أدي شير، بيروت ١٩٠٨م.
- ألفية ابن مالك، دار الطباعة المحمدية، الأزهر.
- الأمالي الشجرية، هبة الله علي الشجري، مطبعة حيدر آباد ١٣٤٩ هـ.
- أمية ابن أبي الصلت، حياته وشعره، تحقيق بهجة عبد الغفور الحديثي، وزارة الإعلام، بغداد ١٩٩١.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة ١٩٧٤م.
- ايضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن مبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة ١٩٥٩م.
- غيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اسمعيل باشا البغدادي، مكتبة الاسلامية والجعفري بتبريزي، طهران ١٣٧٨ هـ.
- البداية والنهاية، ابن كثير، مطبعة محمد منير الدمشقي، القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٧م.
- البغداديات (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات).

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٧٢م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٥م.
- تاج العروس، مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية، بجمالية مصر ١٣٠٦ هـ.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، الجزء الثاني، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٧٣ هـ .
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- تثقيف اللسان، ابن مكي الصقلي، تحقيق عبد العزيز مطر، مطبوعات المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦ هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، شرح كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، المطبعة الكبرى، بولاق، مصر ١٣٠٦ هـ.
- تحفة الأحوذي، شرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن المباركفوري، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٦٣م.
- تتريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني، تأليف عبد الحق النووي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٤٨هـ.
- تفسير روح البيان، اسماعيل حقي البروسوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- تفسير روح المعاني، الألوسي، المطبعة الكبرى، بولاق مصر ١٣٠١ هـ.
- تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن).
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التاويل).
- التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جني، تحقيق الأستاذ أحمد ناجي وزميله، مطبعة العاني، بغداد.
- جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر ١٣٢٧هـ.
- حاشية الأمير على المغني، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة ١٣٥٦ هـ.
- حاشية الشمني (المصنف من الكلام على مغني ابن هشام).
- حدائق الدقائق، تأليف سعد الله البردعي على متن انموذج للزمخشري، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٢ م.
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٩ هـ.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٩ م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م.
- دراسات في الأدب العربي (وفيه ديوان أبي داؤد) جمعة غوستاف فون غرنباوم، دار الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية، ١٣٢٨هـ.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، مطبعة الجوانب، قسطنطينية ١٢٩٩هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٤ م.

- ديوان الأعشى، تحقيق الدكتور محمد حسين ،المطبعة النموذجية بالحلمية، القاهرة ١٩٥٠ م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٥٨م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.
- ديوان جران العود، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٢م.
- ديوان جرير، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر ١٩٦٩م.
- ديون حاتم الطائي، دار صادر، بيروت ١٩٨١م.
- ديوان حسان (شرح ديوان حسان بن ثابت).
- ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧ م.
- ديوان أبي داؤد (دراسات في الأدب العربي).
- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، وليم بن الورد الابروسي، ليبسك ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير (شرح ديوان زهير بن أبي سلمى).
- ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ١٩٦٨م.
- ديوان السموأل، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٢م.
- ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح وتنقيح كارليل هنري هيس مكارتني، مطبعة كمبريج ١٩١٩م.
- ديوان شعر المتلمس، حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة، ١٩٧٠م.

- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩ م.
- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر بن الأنباري عن أبي العباس ثعلب، دار صادر، بيروت ١٩٧٩م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨ م.
- ديوان عبد الله بن رواحة، تأليف الدكتور وليد قصاب، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ١٩٨٨م.
- ديوان عبيد ابن الأبرص، تحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٧.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، دار صادر، بيروت، ١٩٥٨ م.
- ديوان العجاج، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة الشرق بيروت، ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر، بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية، يغداد ١٣٧٥ هـ.
- ديوان عروة بن الورد، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢م.
- ديوان علقمة الفحل، تحقيق لطفي الصقال، ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب ١٩٦٩ م.
- ديوان عمرو بن أبي ربيعة (شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة).
- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق خليل ابراهيم العطية، بغداد ١٩٧٢م.
- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، صنعة هاشم الطعان، منشورات وزارة الإعلام، بغداد ١٩٧٠م.

- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٧٠م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
- ديوان القتال الكلابي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٦١م.
- ديوان القطامي، تحقيق ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت ١٩٦٧م.
- ديوان كثير عزة (شرح ديوان كثير عزة).
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٦ م.
- ديوان الكميت بن زيد، تحقيق داود سلوم، مطبعة العاني، بغداد ٩٦٩١ .
- ديوان لبيد ـ شرح ديوان لبيد).
- ديوان المتنبي (شرح ديوان المتنبي).
- ديوان المسكين الدرامي، تحقيق خليل ابراهيم العطية وعبد الله الجبوري، دار البصري، بغداد ١٣٨٩هـ.
- ديوان المفضليات، تحقيق يعقوب لا يل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٢٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٧٧م.
- ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٥م.
- رحلة ابن جبير، طبعت في ليدن ١٩٠٧م.
- الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد عبد المنعم الحميري، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٥م.

- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ١٩٧٢م.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٩٥٤م.
- سمط اللالي في شرح أمالي القالي، تحقيق عبد العزيز الميمني،، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م.
- سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم المدني، شركة الطباعة الفنية، المدينة المنورة ١٩٦٦ م.
- سنن أبي داود، تحقيق الشيخ أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٢م.
- شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، مكتبة المقدسي ١٣٥٠هـ.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك مع حاشية الصبان، تصحيح مصطفى حسين أحمد، مطبعة الاستقامة، القاهرة ١٩٤٧م.
- شرح التصريح للأزهري على التوضيح لابن هشام، المطبعة البهية المصرية ١٣٠٥هـ.
- شرح التفتازاني على تصريف العزي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٤٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مطبوعات وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٠م.
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١٩٢٩ م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٤م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ١٣٧١هـ .

- شرح ديوان كثير عزة، اعتنى بجمعه ونشره الشيخ هنري بيرس، باريس ١٩٣٠م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق إِحسان عباس، مطبعة الكويت ١٩٦٢م.
- شرح ديوان المتنبي، صنعة عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ١٩٣٠م.
- شرح الشافية لابن الحاجب، تأليف رضي الدين الاستربادي، تحقيق محمد نور وزميليه، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٤٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٤٨.
- شرح الكافية لابن الحاجب، تأليف رضي الدين الاستربادي، اسطنبول ١٢٧٥هـ.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد اهريدي، دار المأمون للتراث ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري، تحقيق الدكتور فائز فارس، مطبوعات الكويت ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة.
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت ١٩٧٦م.
- شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣م.
- شعر الاحوص، تحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠م.

- شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م.
- شعر أبي حية النميري، جمع رحيم صخي التويلي، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الأول ١٩٧٥١م.
- شعر خفاف بن ندبة السلمي، تحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٨م.
- شعر الخوارج، جمع الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان ١٩٥٣م.
- شعر الراعي النميري، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠م.
- شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه الدكتورنوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧م.
- شعر العجير السلولي، جمعه محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٧٩م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- شعر المرار الأسدي الفقعسي، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مجلة المورد المجلد الثاني، العدد الثاني ١٩٧٣م.
- شعر ابن ميادة، تحقيق محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٦٨م.
- شعر نصيب بن رباح، تحقيق داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٨م.
- شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين الخفاجي، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، المطبعة الميرية بالأزهر ١٩٥٢م.
- الصاحبي، أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين،بيروت ١٩٥٦ م.
- صحيح سنن ابن ماجه، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الاسلامي، بيروت ١٩٨٦ م.
- صورة الأرض، أبن حوقل، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت.
- الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل ١٩٩٠م.
- العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- العروض، ابن جني، تحقيق أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت ١٩٨٧م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق الأساتذة أحمد أمين وزملائه، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧٠هـ.
- عيون الاخبار، ابن قتيبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.
- غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، مطبوع بهامش (سراج القاري المبتدي) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤ م.
- الفتاوى الهندية، طبعة إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٠م.
- الفهرست، ابن النديم، مطبعة الرحمانية، القاهرة ١٣٤٨هـ.
- القاموس المحيط، الفيروز أبادي، المطبعة المصرية، ١٩٣٥م.
- القصر المبني على حواشي المغني، عبد الهادي الابياري.

- قصص العرب، محمد أحمد جاد المولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٤٨م.
- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القلم، القاهرة ١٩٦٦م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاج خليفة.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.
- لطائف المعارف، الثعالبي، تحقيق ابراهيم الابياري وحسن الصيرفي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٠م.
- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، ابن جني، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٤٨هـ .
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر ١٣٧٤هـ.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السالم محمد هارون،دار المعارف، مصر ١٣٦٩هـ.
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٥٥م.
- مجموع أشعار العرب، ديوان رؤبة، بتصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، مطبعة ليبسيغ ١٩٠٣م.
- المخبل السعدي، حياته وما تبقى من شعره، جمع حاتم الضامن، مجلة المورد، المجلد الثاني، العدد الأول ١٩٧٣م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره ج .برجشتر آسر، دار الهجرة.

- المخصص، ابن سيده، طبعة بولاق ١٣١٨ هـ.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي، المطبعة الأمريرية، بولاق، القاهرة ١٩٤٢م.
- المذكر والمؤنث، ابن الانباري، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ١٩٨٦م.
- المخذكر والمؤنث - المبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٧٠م.
- مراتب النحويين، تأليف أبي الطيب عبد الواحد اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٥م.
- مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق، طبع بريل ١٨٥٢ م.
- المرشد إلى مواطن الآثار والحضارة، طه باقر وفؤاد سفر، وزراة الثقافة والشباب، بغداد.
- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦١ هـ.
- المسائل العسكريات، أبو علي النحوي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة العروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣م.
- المسالك والممالك، ابن خردا ذبه، طبعة بريل ١٨٨٩م.
- المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، تحقيق محمد السورتي، بيروت ١٣٩٧هـ.
- المصنف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف أحمد بن محمد الشمني، القاهرة ١٣٠٥ هـ.

- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، نصر الوفائي الهوريني، المطبعة الخيرية بجمالية مصر، ١٣٠٤هـ .
- المعارف، ابن قتيبة الدينوري، بعناية عبد الله اسماعيل الصاوي، المطبعة الاسلامية، ٣٥٣١ هـ.
- معاني الحروف، الرماني، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق ١٩٨٤م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت ١٩٨١م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب).
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٣٧٦هـ.
- معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٨م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٥م.
- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الرقي، دمشق ١٩٥٧م.
- المعرب من الكلام الأعجمي، الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٩م.
- مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق الدكتور مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ١٩٦٤م.
- المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر ى، بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣م.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد الدكن ١٣٥٩هـ.
- المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ.
- الموجز في النحو، ابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان ١٩٦٥م.
- موسوعة الموصل الحضارية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر.
- نزهة الألباء،ابن الانباري، القاهرة ١٢٩٤هـ.
- نكت الهميان في نكت العميان، الصفدي، مصر ١٩١١م.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الانصاري، تصحيح سعيد الخوري، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٨٩٤م.
- الهاشميات، الكميت بن زيد، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر ١٩١٢م.
- همع الهوامع، السيوطي، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧هـ.
- الوحشيات، الحماسة الصغرى، أبو تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣م.
- وفيات الأعيان، ابن خلكان،تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٦٨م.